

لعبة الغالب والمغلوب بين العرب.. وإيران.. والغرب

مقابلات وتقارير فؤاد مطر



المجلد الأول

1975 - 1969

لعبة الغالب والمغلوب بين العرب.. وإيران.. والغرب

مقالات فؤاد مطر

في النص

المجلد الأول: (1969-1975)



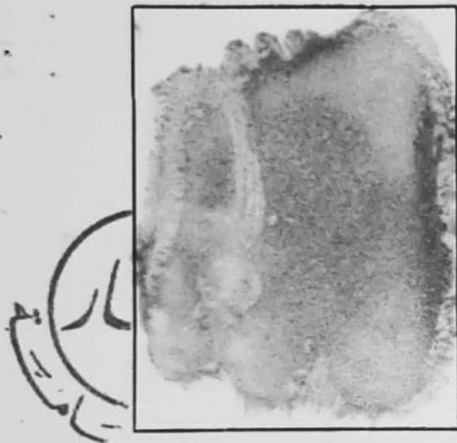
بطاقة صحفية

Carte de Presse

النهار



AN - NAHAR



الاسم والسيرة فؤاد مطر

الصفة محرر الشؤون العربية

Nom FOUAD MATTAR

Fonction REDACTEUR

Valable pour l'année 1971

Le Directeur

يعمل به العام ١٩٧١



عن "لعبة الغالب والمغلوب"

بين العرب.. وإيران.. والغرب

عندما يعالج كاتب مثل حالي تداعيات الأوضاع العربية الراهنة وكيف أن ظاهرة التفكك في العلاقة بين بعض أهل الحُكم وشعوب الدولة المحكومة من هؤلاء البعض، باتت إحدى سمات الهوية العربية، فلأنه عايش كصحافي أحداث الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات وتنوعت المعاشية بين التغطية الصحافية الميدانية شملت دول الحروب والصراعات وبين رُفد المكتبة العربية بدراسات ومؤلفات بعضها من النوع الموسوعي التوثيقي بلغت حتى الآن ستة وثلاثين مؤلفاً، وبالتالي فإنه يستطيع أن يقارن بين حال مضى وحال تلاً، وفي خاطره قول الشاعر "رب يوم بكيث فيه فلماً... صرْتُ في غيره بكيث عليه". ومن هنا يأتي إستحضار معظم ما سبق أن كتبه في محطات العمل الصحافي وراوحت الكتابة بين وجهات نظر ضمن مقالات وتحليلات حفلت بها سنوات نصف قرن من الأحداث التي لبعضها صفة الأهوال. أما لماذا الإستحضار فلكي تقف أجيال الحاضر على ما حدث في زمن مضى فلا تظن أن هذا التناثر الذي تعيشه لم يحدث مثيله من قبل، وأن الصراعات التي تحدث لم يسبق أن حدثت في عقود مضت. فما تعيشه أجيال الحاضر من أهوال، قاسى من أهوال مماثلة لها جيل آباءهم ومن قبلهم جيل أجدادهم وكانت المعاناة في بعض السنوات أشد من المعاناة في ما تلاها من سنوات... وربما في ضوء ما تعيشه الأمة ستكون المعاناة حالة لا شفاء للنفس العربية منها.

لكن ثمة ظاهرة لم تكن في الماضي بالبشاعة التي هي عليها في آخر سنوات القرن العشرين، وهي ظاهرة الانتقام والترهيب والعمليات الإنتحارية والإستسلام أمام مغريات السُلطة وقلة الولاء للوطن. وإلى هذه المفردات نضوب شمائل الإلفة والنخوة وإحترام الآخر، وبدلاً من حُسن التخاطب إعتماد مفردات في التخاطب تقتقد إلى التأدب.

لقد أُتيح لي كصحافي أن أجوب العالم العربي مع تركيز على دول عصفت بها الأزمات الداخلية والإحتراب الداخلي والخارجي. وبعد كل تغطية ميدانية في هذا البلد العربي أو ذاك كنتُ أحتفظ من المعلومات بما يفيد في كتابة تحليل موقف أو تسجيل وجهة نظر أو إعداد دراسة. وعندما إرتأيتُ إستحضار ما سبق وكتبته رأيتُ في إعادة نشر المتيسر في الأرشيف الشخصي من تلك التحليلات ما يمكن أن يضيء بعض الشعاع للقارئ في الزمن الحالي حيث ليس فقط لم تتأكد له حقيقة مقولة "التاريخ يعيد نفسه" وإنما الحقيقة الأهم وهي أن حكماً كثيراً لم يعتبروا بالذي حدث لغيرهم في زمن مضى وبذلك يمكنهم تصحيح أخطاء إقترفوها وتعديل أسلوب حُكم ليس موضع الرضى الكافي من جانب الشعب، ثم نراهم وقد أمعنوا إقتراًفاً وعناداً وطمعاً مع أن القول الطيب "لا يغيّر الله ما يقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم" هو خير وصفة لمن هم مبتلون بما في داخل نفوسهم من أخطاء بعضها يكتسب صفة الخطايا. بل إن هواجس الإنتقام إستقبلت عند زعامات وصل رموزها بفعل فاعلين إلى قمة السُلطة لكن لمجرد وصولهم نأى البعض منهم عن التسامح وواصلوا التمثيل بتاريخ السابقين الذين باتوا في رحاب رب العالمين مع أن التعقل يفيد عند التأمل في الآية الكريمة ﴿وَلْيَغْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ۚ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وفي قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "ألا أدلكم على ما يرفع الله به الدرجات؟" قالوا: نعم. قال: " تحلم على من جهل عليك، وتعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك" وفي قول الإمام علي بن أبي طالب رضي الله

عنه "أولى الناس بالعفو أقدّرهم على العقوبة". وإذا كان حكام عرب ومسلمون لا يتأملون في كلام الله ورسوله ويعملون بموجبه فمن هم إذاً الذين سيتأملون ويعملون. لكأنني بالهندوسي المهاتما غاندي القائل "إذا قابلت الإساءة بالإساءة، فمتى تنتهي الإساءة؟" وبتلميذه البانديت نهرو القائل "النفوس الكبيرة وحدها تعرف كيف تسامح" هما أكثر من الحاكم العربي المسلم الحالي (بعض الحكام ولا داعي للتسميات) في موضوع التسامح وعدم التمثيل بهيبة الذين باتوا في ذمة الله، وكذلك من خلال النصح شعراً من الضرير المبصر صاحب "رسالة الغفران واللزمات": "لا تظلموا الموتى وإن طال المدى... إني أخاف عليكم أن تلتقوا".

يبقى التوضيح بأن هذا العمل التأليفي عبارة عن مجلدات تدرج تحت عنوان رئيسي هو: لعبة الغالب والمغلوب بين العرب.. وإيران.. والغرب". ولكل مجلد عنوان فرعي يوضح إسم المطبوعة التي نُشرت فيها وجهات النظر أو التحليلات أو المقالات. وتشمل المجلدات المتفاوتة الأجزاء وحسب التسلسل الزمني:

- صحيفة "النهار". لبنان (مجلدان): الأول - المقابلات والتقارير (1968 - 1975).
- الثاني - مقالات (1971 - 1978)
- مجلة "المستقبل". باريس ومناير عربية ("الأهرام" • "الوطن" • "الرأي العام" • "المجلة" • "الجمهورية") (مجلد واحد) - (1975-2007)
- مجلة "التضامن". لندن (3 مجلدات): الأول (1983-1986) الثاني (1987 - 1991)
- الثالث - مقابلات (1983 - 1991)
- "الشرق الأوسط". لندن (5 مجلدات): الأول (1994 - 2000) الثاني (2001 - 2005)
- الثالث (2006 - 2012) الرابع (2013 - 2019) الخامس (2020 - 2023)
- صحيفة "اللواء". بيروت (6 مجلدات): الأول (1999 - 2002) الثاني (2003 - 2004)
- الثالث (2005 - 2006) الرابع (2007 - 2008) الخامس (2009 - 2010) السادس (2011 - 2017)

عسى ولعل تشكّل هذه المجلدات بما تحويه ما أصبو إليه من خلال هذه الإضافة الجديدة إلى مؤلفاتي، وهو إلقاء الضوء على حقبة عاصفة كان الزعماء العرب ومعهم قادة إيران الخمينية - الخامنئية في مراحل بالغة الحساسية فيها أسرى لعبة الغالب والمغلوب مع زعماء في المجتمع الدولي. وكانت القضية العربية بشقيها الإستقلالي والفلسطيني هي محور اللعبة... وهي التي تدفع الثمن حتى الآن.

كذلك يهمني التوضيح بأن قادة وسياسيين وزعماء أحزاب ومقامات دينية من بين الذين تمحورت كتاباتي عنهم باتوا في ذمة الله وفاةً بعد مرض أو بفعل إنقلاب أنهى حياة البعض إعداماً ورُمي بعض آخر في السجن.. وتلك في أية حال شبه وفاة. غفر الله للباقيين ورحمة الله على الراحلين.

فؤاد مطر

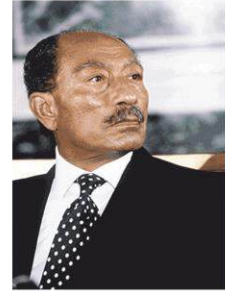
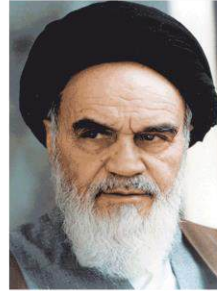
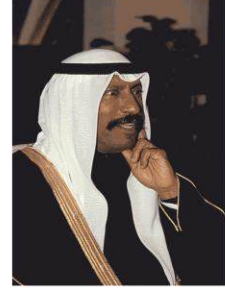
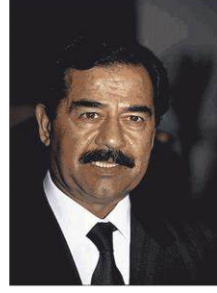
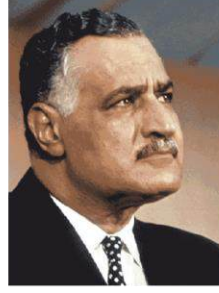
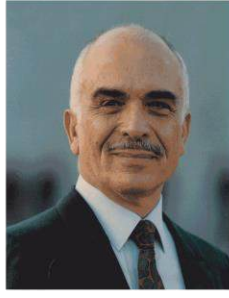
الإهداء

إلى ذكرى تسعة عشر كوكباً من أهل القمة في الأمتين العربية والإسلامية كان لكل منهم دوره في خارطة مسارات الحُكم وصناعة القرار التاريخي خلال حقبة عربية - إسلامية - دولية. وكانوا بفعل صداقتي بهم ولقاءاتي معهم، مع حِفْظ المقامات والتزامي بأصول التعاطي بين صحافي يحترم مبدأ "المجالس بالأمانات" وقاعدة "للعلم والتتوير وليس للنشر"، مصدر معرفة رحبة للكثير من صراعات شابت العمل العربي وإنعكست على مستقبل الأمة.

وبالنسبة إلى العمل التأليفي فإن خير ما يمكن أن يسجله الصحافي والكاتب وهو يجمع مئات المقالات والتحليلات التي نشرها في مطبوعات من صحف ومجلات في بيروت والقاهرة وبغداد والخرطوم وباريس ولندن ويُصدرها في مجلدات، هو إهداء العمل إلى الذي أو الذين لهم في ذاكرته ووجدانه مواقف شاركت في مجملها في رسم خارطة مسارات الحُكم طوال سنوات تربُّعهم في قمة السُلطة. وهؤلاء الذين أُهدي إلى ذكراهم رحمة الله عليهم هذه المجلدات ذات العنوان: **لعبة الغالب والمغلوب بين العرب.. وإيران.. والغرب هم:** الرئيس جمال عبد الناصر • الملك عبدالله بن عبد العزيز • الإمام آية الله الخميني • الملك فهد بن عبد العزيز • الرئيس أنور السادات • الملك حسين بن طلال • الرئيس معمر القذافي • الرئيس صدام حسين • الملك الحسن الثاني • الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح • الرئيس جعفر نميري • الرئيس هوارى بومدين • الرئيس الشاذلي بن جديد • الرئيس حسني مبارك • الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة • الرئيس ياسر عرفات • الرئيس حافظ الأسد • الشيخ صباح الأحمد • الرئيس بشارة الخوري.. طيّب الله ثراهم. هؤلاء القادة كان لكل منهم دور أداه على مدى سنوات التربع على قمة السُلطة ولقد واكبْتُ مسيرة سنوات حُكمهم وربطتني بهم أواصر صداقة لم أتجاوز فيها الحدود وبذلك بقيت الثقة قائمة.

كانت بداية إهداء المسيرة الصحافية العملية خطوة تليها خطوة... فخطوات من صحيفة "النهار" إلى جانب نشرها الأستاذ غسان تويني إستُكملت لمدة سنة ونتيجة للحرب اللبنانية في باريس حيث تم إصدار طبعة دولية من الصحيفة بتسمية ("النهار العربي والدولي" وبرئاسة تحرير ثلاثية "غسان تويني. فؤاد مطر. الياس الديري) تلتها لمدة ثمانية عشر شهراً في باريس واحداً من كُتّاب مجلة "المستقبل" التي أنشأها الأستاذ نبيل خوري. ثم بعد ذلك في لندن ناشراً ومترسلاً تحرير مجلة "التضامن" أسبوعية سياسية بملحق إقتصادي بالتعاون مع صحيفة "فايننشال تايمس" وتعاون فكري ونُشر كتب مع جامعة "كمبردج". وبعد عشر سنين ونتيجة ظروف نشأت عن الحرب على العراق بسبب إحتلال الكويت، كانت صحيفة "الشرق الأوسط" وبلغت من مرجعها الأمير أحمد بن سلمان زادها تعزيزاً الأمير الدكتور فيصل بن سلمان، المنبر الذي من خلاله بدأت الحقبة الأطول في إنصرافي إلى كتابة مقالة للصحيفة إلى جانب إعداد الأبحاث وتأليف ما تيسر من الكتب. وإلى جانب "الشرق الأوسط" كانت صحيفة "اللواء" اللبنانية لصاحبها العميد عبدالغني سلام ورئيس تحريرها الأستاذ صلاح سلام المنبر الذي نشر مقالاتي على مدى سنوات بعدما إستقر بي المقام في بيروت. كما هنالك كتابات في منابر "الأهرام" في مصر و"السياسة" و"الرأي العام" في الكويت، و"الوطن" في السعودية و"الجمهورية" في العراق و"المجلة" في لندن.

أهدي المجلدات بما حوته من نتاج الفكر والقلم إلى أرواح القادة ورموز منابر نشر كتاباتي الصحافية (غسان تويني • محمد حسنين هيكل • نبيل خوري • الأمير أحمد بن سلمان • علي حمدي الجمال • عبدالغني سلام). والحمد لله أولاً ودائماً.



من اليمين: (1) الشاذلي بن جديد (2) عبدالله بن عبدالعزيز (3) الحسن بن طلال (4) جعفر نميري (5) سعد عبدالله الصباح
(6) صدام حسين (7) جمال عبدالناصر (8) فهد بن عبدالعزيز (9) أنور السادات (10) آية الله الخميني (11) معمر القذافي
(12) هوري بومدين (13) صباح الأحمد الصباح (14) الشيخ بشارة الخوري (15) حافظ الأسد (16) ياسر عرفات (17) حسني
مبارك (18) عبدالعزيز بوتفليقة (19) الحسن الثاني

المقابلات والتقارير

من أكتوبر 1968 إلى سبتمبر 1975

المجلد الأول

محتويات المجلد الأول

(المقابلات والتقارير كما نُشرت نصاً في "النهار")

- 3 عن "لعبة الغالب والمغلوب" بين العرب.. وإيران.. والغرب
- 5 الإهداء
- 23 فؤاد مطر ... والحديث الأخير لـ وصفي التل قبل الإغتيال

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 1 ديسمبر/ كانون الأول 1971

ظروف حوار تم في فندق "شيراتون" في القاهرة مع رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل وتلا الحوار إغتيال المسؤول الأردني صاحب الشأن والمستهدف من الثورة الفلسطينية

- 31 في حوار أجراه فؤاد مطر مع الرئيس السوداني نميري: السادات أبلغني موافقته على 100 مليون من أميركا

نُشر هذا الحوار بتاريخ الثلاثاء 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

نميري: السادات هو المسؤول عن تدهور العلاقات لم يبق من قمة 1967 إلا مساعدات الدعم

- 32 وأرحب بقمة تُجدد التمسك باللاءات الثلاثة.. نطالب القذافي بسحب إتهاماته بوجود عملاء في النظام السوداني

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 25 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

حوار حافل بالكثير من الخفايا يكشف عنها الرئيس السوداني جعفر نميري للمرة الأولى وتتعلق بالعلاقة مع مصر والمساعدات من جانب ليبيا للسودان

في الحلقة الثانية من الحوار مع الرئيس السوداني نميري: إنتهت الأزمة مع روسيا

- 38 وقبل آخر السنة يتم تبادل السفراء. 1976 هي سنة الحسم إقتصادياً... في السودان

نُشر هذا الحوار بتاريخ الخميس 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

- 42 تصريحات نميري: الفعل ورد الفعل

صحيفة "النهار" - السبت 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973

- 44 في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (1) أجراه فؤاد مطر معه في "منفاه القاهري" السابق

الصادق المهدي لـ "النهار": أطوف الآن لتجديد الإتصال والإطلاع وأما فكرة إقتراح للقضية الفلسطينية فإنها مطروحة للنقاش

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الثلاثاء 20 أغسطس/ آب 1974

أهمية التحادث مع القطب السياسي - الديني السيد الصادق المهدي هي في أنه في الأسئلة التي طلبنا منه إجابات عنها، كان عفويّاً مع بعض التحفظ. وهذا الحديث بالذات معه يأتي بعد تجربة مريرة من النفي إلى القاهرة وكيف تعامل النظام الناصري معه فضلاً عن إفصاحه عن نتاج فكري - سياسي حول الإستفادة من ثروة النفط وحول السودان والقضية الفلسطينية بتركيز ملحوظ

- 50 في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (2)

الصادق المهدي لـ "النهار": هكذ نستفيد من ثروة النفط ولم أجعل المرارة منطلقاً للمناقشات مع نظام نميري

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 21 أغسطس/ آب 1974

- بابكر عوض الله: لو لم يكن الحزب الشيوعي محلولاً لحلّناه لا ضرورة لقيام إتحاد سياسي مع مصر
 56 وسنرسل وفداً إلى القاهرة والعواصم العربية بشرح الحركة.
- نُشر هذا الحوار بتاريخ الأحد 1 يونيو/ حزيران 1969**
- حوار على درجة من الفريدة أجراه فؤاد مطر مع بابكر عوض الله أول رئيس وزراء سوداني يساري العقيدة في نظام نميري
 الناصري التوجه
- محمد حسنين هيكل... وحديثان إستثنائيان مع فؤاد مطر
- 61 الأول عن لبنان وإنتخابات الرئيس والثاني عن هموم مصر وإهتماماتها بعد عبدالناصر
- نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الثلاثاء 16 مايو/ أيار 1971**
- كيف يرى الأستاذ محمد حسنين هيكل هموم مصر وإهتماماتها من خلال حديث مطول معه أجراه فؤاد مطر
- 70 الحديث الثاني الذي أجراه فؤاد مطر مع محمد حسنين هيكل
- نُشر هذا الحوار بتاريخ الثلاثاء 2 أغسطس/ آب 1970**
- ... وفي الحلقة الثانية من الحديث يضيف الأستاذ هيكل المزيد من الإضاءة على حالات وظروف تستوجب التوضيح
 من جانبه بصفته المرجعية الناصرية النقة
- 81 حوار سريع مع هيكل عن زيارته للصين وعلاقاته بالسادات
- نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 12 يناير/ كانون الثاني 1973**
- ... وحول الزيارة اللافتة من حيث ظروف القيام بها يوضح الأستاذ هيكل في الحلقة الثالثة من حديثه مع فؤاد مطر من
 الخفايا الكثير والبالغ الأهمية
- هيكل يتحدث إلى "النهار" عن إجتماعاته بالسادات والجولة الخامسة: المسألة ليست مسألة منصب
 والجالس في القمة يشعر بالوحدة والوحشة. الجولة الخامسة ستحدث وإذا شعرت إسرائيل بالخطر ستفجر قنبلة ذرية
 83
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1974**
- من المرات القليلة تكون فيها إفاضة في الكلام تحليلاً وكشفاً للوقائع حول علاقته غير المستقرة بالرئيس أنور السادات
 وحرب أكتوبر 1973 والمصير الفلسطيني
- 89 خطة إعادة بناء الجيش المصري بعد هزيمة 1967 كما سمعها فؤاد مطر من المشير أحمد إسماعيل
- نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأحد 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1974**
- لقاء في ذروة إعادة بناء الجيش المصري، أجراه فؤاد مطر مع المشير أحمد إسماعيل الذي أضاء على ظروف بالغة
 الأهمية يعيشها جيش المحروسة مصر
- 94 الحلقة الثانية من الحوار مع المشير أحمد إسماعيل
- نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الإثنين 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1974**
- ... وفي الحلقة الثانية من الحوار مع المشير أحمد إسماعيل يروي القائد العسكري المصري الكثير من الحقائق
 معمر الإسلامي المسكون بـ «حزب الله» قبل 45 سنة
- 98 (الحوار الأول من حلقتين معه في ظل أجواء الشريعة والزكاة)
- نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الثلاثاء 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971**
- كيف هي نظرة العقيد معمر القذافي في بدايات ترؤسه لقضايا الشريعة والزكاة
- 108 الحلقة الثانية من الحوار
- نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأربعاء 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971**
- القذافي... والحديث الأكثر تميزاً. ليبيا اللبنانية. ليبيا الذرية. ليبيا التصنيع
 في الصحراء. ليبيا الفلسطينية - السورية - المصرية
 116

نُشر الحديث بتاريخ الإثنين 13 يناير/ كانون الثاني 1975

... ثم ما هي رؤاه وطموحاته الذرية وطبيعة علاقات ليبيا الجماهيرية مع الآخرين
... ومعمّر الثائر على الكرملين قبل 45 سنة من أجل مصر السادات والقضية الفلسطينية

124..... (حوار مع القذافي عشية ذكرى «5 يونيو 1967 الخامس»)

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأحد 4 يونيو/ حزيران 1972

... وما هي دواعي إنتفاضة العقيد القذافي على القيادة السوفياتية ولماذا هنالك مبرر لعقد المعاهدة مع الكرملين ولماذا
أيضاً هنالك مبرر لدى مصر لعقد المعاهدة مع الكرملين
الحلقة الثانية من الحوار الذي أجراه فؤاد مطر مع الرئيس الليبي القذافي:

129..... كنا نفضل لمنصب الأمين العام للجامعة العربية محمود شيت خطاب أو محمود المغربي بدلاً من محمود رياض

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 5 يونيو/ حزيران 1972

... وما هي دواعي إنتفاضة العقيد القذافي على القيادة السوفياتية ولماذا هنالك مبرر لعقد المعاهدة مع الكرملين ولماذا
أيضاً هنالك مبرر لدى مصر لعقد المعاهدة مع الكرملين

133..... حوار مع الرئيس الليبي أجراه فؤاد مطر في طرابلس القذافي: هناك ترتيبات دفاعية بين مصر والجزائر وليبيا

نُشر الحوار بتاريخ الخميس 17 مايو/ أيار 1973

كيف أن العقيد معمّر القذافي عندما يكون التحاور معه يتناول علاقاته مع مصر ومع دول الجوار وبالذات منها الجزائر،
ويراوح كلامه في الرد على الأسئلة بين النقد والتحفيز والعتب
في الجزء الثاني من الحوار مع الرئيس معمّر القذافي: فلسطين قضيتنا والمقاومة مقاومة

137..... ونصر على أن يكون السادات رئيس دولة الوحدة

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 19 مايو/ أيار 1973

في ما يخص القضية الفلسطينية يسجل العقيد معمّر القذافي من الملاحظات والمواقف ما أوجزه بعبارة "فلسطين قضيتنا
والمقاومة مقاومة". وأما بالنسبة إلى مسألة وحدة مصر وليبيا المطروحة برسم التشاور، فإنه لا يجد نفسه رئيساً لدولة
الوحدة وإنما مروضاً من الرئيس السادات! لماذا هذا الإيثار؟

في الحلقة الأخيرة من الحوار مع الرئيس معمّر القذافي:

141..... نُسلح الناس لأننا نثق بهم ولأن قمة طرابلس عام 1970 قررت ذلك

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 21 مايو/ أيار 1973

قد يستغرب قارئ إجابات العقيد معمّر القذافي في هذه الحلقة من الحوار الشامل وفي عمق تجربته ومفاهيمه الثورية.
ولكن الرئيس الليبي يقول ما يراه الرؤية المستقبلية لتجربته التي هي في واقع الأمر على درجة من الفريدة قياساً بتجارب
ثورية حدثت في بعض دول العالم الثالث

الرئيس الليبي يروي لـ فؤاد مطر سبب مجيئه المفاجئ إلى القاهرة

146..... القذافي لـ "النهار": السادات أمام مسؤوليته التاريخية ومصر مسؤولة إذا لم تقم الوحدة

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 27 أغسطس/ آب 1973

كان فؤاد مطر أول صحفي يقابل الرئيس الليبي معمّر القذافي بعد فترة قصيرة جداً من وصوله إلى القاهرة. وفي الرسائل
الآتية ينقل جو الوحدة في العاصمة المصرية ومقابلته للعقيد القذافي بالإضافة إلى مقابلته مع رئيس تحرير "الأهرام"
محمد حسنين هيكل

151..... حوار الخلاف بعد «التفرغ» بين السادات والقذافي

نُشر الحوار بتاريخ الأحد 14 أبريل/ نيسان 1974

... ثم لماذا كان الخلاف على أشده بينه وبين الرئيس السادات وفي وقت الحاجة إلى التكاتف

عندما تولى عبد السلام جلود رئاسة الحكومة بسبب تعب القذافي من كثرة الزوار وطقوس البروتوكول.....155

نُشر هذا الحوار النادر بتاريخ الأحد 14 أبريل/ نيسان 1974

... وما هي دواعي إسناد رئاسة الحكومة إلى الرائد عبدالسلام جلود

حوار مشرقى مع هوارى بومدين(1) لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين ...

لكننا سنقف إلى جانب المقاومة إذا اختلفت مع الآخرين.....161

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأحد 15 يونيو / حزيران 1975

كيف هي رؤى الجزائر للوضع في المنطقة العربية من خلال جلسة حوارية مع الرئيس هوارى بومدين

حوار مشرقى مع هوارى بومدين(2) لا يمكن واشنطن أن تفرض حلاً أميركياً ما لم توافق عليه مصر وسوريا.....164

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ السبت 28 يونيو/ حزيران 1975

فؤاد مطر من القاهرة... ومحاورة المخضرمين محمود رياض. حسن صبري الخولي. أحمد الشقيري.....168

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 13 مارس/ آذار 1974

حسن صبري الخولي: وعد بلفور أميركي مئة في المئة والحل الوحيد لقضية فلسطين هو التعايش الثلاثي.....173

نُشر هذا الحوار بتاريخ الخميس 14 مارس/ آذار 1974

من الحوارات النادرة التي أجريت مع الدكتور حسن صبري الخولي أحد رموز العمل السياسي في مرحلة مصيرية بالغة الحساسية عربياً ودولياً

أحمد الشقيري: فشل يارينغ لأنه مسيحي مستقيم ونجح كيسينجر لأنه يهودي شاطر.....177

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 15 مارس/ آذار 1974

كيف يرى القطب السياسي الفلسطيني العريق أحمد الشقيري وهو مستقر في القاهرة قضايا تتصل بالصراع على فلسطين

أشرف غريال: المستشار الذاهب سفيراً لمصر إلى واشنطن: إنني متفائل ونحن في إنتظار ما تفعله أميركا.....184

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973

عندما يكشف أشرف غريال أحد السفراء الأكثر أهمية في الخارجية المصرية عن بعض الذكريات وبعض المهمات لدى الولايات المتحدة

حوار مع الأمين العام للجامعة العربية حول أميركا والقمة ودور الجامعة.....191

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 21 فبراير/ شباط 1973

من بين الذين شغلوا منصب الأمين العام للجامعة العربية يتميز محمود رياض بأنه مثلث المعرفة العسكرية وخفايا السياسة وحداقة الدبلوماسية حيث شغل مناصب متقدمة في هذا المثلث العسكري - الدبلوماسي - السياسي. من هنا فإن الكثير من عبارات يقولها خلال الحوار معه تستوجب وضع خطوط للأهمية تحت كلماتها

تغطية فؤاد مطر في رسائل إلى "النهار" من الرباط لفعاليات أول قمة إسلامية إستضافها الملك الحسن الثاني Error! Bookmark not defined.

صحيفة "النهار" - الثلاثاء 23 سبتمبر/ أيلول 1969

كانت تغطية فؤاد مطر في "النهار" عبارة عن عدة رسائل لأعمال المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي إستضافته المملكة العربية السعودية في مدينة جدة

تغطية فؤاد مطر في رسائل إلى "النهار" من الرباط لفعاليات أول قمة إسلامية إستضافها الملك الحسن الثاني Error! Bookmark not defined.

القمة الإسلامية الأولى: لم تنجح ولم تفشل لماذا طلب الفلسطينيون من ليبيا سحب إقتراحها قطع علاقات الدول الإسلامية بإسرائيل؟

صحيفة "النهار" - الجمعة 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1969

- ... وتغطية فؤاد مطر في رسائل إلى "النهار" من جدة حول فعاليات المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية.....218
- صحيفة "النهار". جدة - الأربعاء 24 مارس/ آذار 1970
- مصر في المرحلة الزئبقية:
- 1- ورقة رابحة مئة بالمئة:.....228
- صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 7 مايو/ أيار 1968
- عندما وجد المصريون أنفسهم أنهم يعيشون مرحلة رجراجة مثل الزئبق
- 2- الصراع داخل مجلس الثورة.....231
- صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 8 مايو/ أيار 1968
- نظرة على الصراع داخل مجلس قيادة الثورة في ضوء تطورات درامية يواجهها النظام
- 3- مراكز القوة بين الإستمرار والتصفية.....234
- صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 9 مايو/ أيار 1968
- بعض قصص أغرب من الخيال عن صراعات مراكز القوة في الزمن الناصري
- 4- الصداقة السوفياتية على المحك.....237
- صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 10 مايو/ أيار 1968
- عندما باتت العلاقات المصرية - السوفياتية على المحك في زمن السفير سيرغي فينوغرادوف
- 5- مجالات التلاقي المصري - الأمريكي.....240
- صحيفة "النهار". بيروت - السبت 11 مايو/ أيار 1968
- كانت هنالك مجالات كثيرة يؤدي إعتقاد بعضها إلى التلاقي في الرؤى السياسية المصرية .. فما هي؟
- 6- تضاعفات السنة الأولى للنكسة.....243
- صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 14 مايو/ أيار 1968
- لماذا جاءت الأحداث ومعها الإختلاف في الرؤى تنعكس سلباً على العلاقات المصرية - الأميركية؟
- مصر على أبواب الذكرى الثانية لحرب 5 يونيو 1967:
- 1- عبدالناصر ونيكسون: لماذا انفجر الموقف؟.....246
- صحيفة "النهار". بيروت - السبت 29 مارس/ آذار 1969
- قراءة إستباقية للذكرى الثانية لحرب 5 يونيو/حزيران 1967 وظروف انفجار الموقف بين الرئيسين عبدالناصر ونيكسون
- 2- شهر المدفعية... وموعد الهجوم.....251
- صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 30 مارس/ آذار 1969
- عندما بات شهر/ مارس 1969 هو شهر المدفعية المصرية تتحرك بحيوية ملحوظة
- 3- إستعدوا أيها المصريون .. فالحرب آتية.....256
- صحيفة "النهار". بيروت - الإثنين 31 مارس/ آذار 1969
- قراءة إفتراضية في ضوء متابعة للتطورات في مصر، قد تنتهي حرباً
- 4- وداعاً أيها الكابوس ومرحباً أيها التعاون.....261
- صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 1 أبريل/ نيسان 1969
- حول تطورات وقرارات وخرارك سياسي عربي ودولي، أنتجت واقعاً ملموساً وهو أن الرد على الكابوس يكون بالتعاون

265..... نظرة على جمهورية السادات:

من الصعب على كاتب الوقوف على الظروف التي بدأت مع تولي أنور السادات رئاسة مصر خلفاً للرئيس جمال عبدالناصر الذي رحل في سن مبكرة. وجّه الصعوبة أن الألفاظ تكتنف الوضع من جميع جوانبه. وفي مسلسل من 11 حلقة يحاول الكاتب فؤاد مطر في "النهار" فكفكة هذه الألفاظ قدر المستطاع

265..... 1- الظروف التي رجحت كفة مبدأ الإستمرار ولماذا إتصل زكريا محيي الدين بمكتب «فتح»؟

صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

269..... 2- أيهما الأهم: دستور دائم أو رغيف نظيف. بيان 30 آذار ومفاعيل البيعة الناصرية

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

273..... 3- كيف يمكن بناء المصانع وألف مسجد ويصعب القضاء على الأمية والبلهارسيا؟

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 30 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

277..... 4- هل تبقى هناك سياستان للحرب وهل يريد الجيش المصري أن يقاتل؟

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

281..... 5- من يحق له كتابة قصة عبد الناصر وتسجيل تراثه وهل يحل «الأمن العقائدي» محل «الأمن المادي»؟

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970

285..... 6- مصر تستعد للموعد المضروب من خطر النابالم إلى خطر النيكوتين

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 31 يناير/ كانون الثاني 1971

290..... 7- ذلك الإجتماع الطويل مع قادة الجيش

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 فبراير/ شباط 1971

295..... 8- مصر تستعد للموعد المضروب ومواقف من القرار الحاسم

صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 3 فبراير/ شباط 1971

299..... 9- قدرة الجيش المصري وإحتمالات المعركة

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 4 فبراير/ شباط 1971

304..... 10- قضية كل المصريين وبعض العرب

نُشرت في صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 5 فبراير/ شباط 1971

309..... 11- ساعات مثيرة سبقت خطاب السادات

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 مارس/ آذار 1971

314..... 12- ماذا فعل الإعلام المصري؟

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 مارس/ آذار 1971

المعاهدة عشية الذكرى الخامسة:

عن المعاهدة التي أبرمها الرئيس أنور السادات مع الإتحاد السوفياتي بداعي الإضطراب لا الإقتناع الكافي يعالج الكاتب فؤاد مطر المسألة في مسلسل من بضع حلقات في "النهار" لقيت من مرجعيات سياسية عربية ودولية الإهتمام الملحوظ المقرون بمحاذير

317..... 1- الذي تفضّله موسكو والذي يفضّله السادات

- صحيفة "النهار". بيروت - السبت 29 مايو/ أيار 1971
- 320..... 2- تيار «اليسار واليمين» معاً بقيادة السادات في مصر
- صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 30 مايو/ أيار 1971
- 324..... 3- محطات «ضخ» النابالم و«السلاح الحربي»
- صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 2 يونيو/ حزيران 1971
- 328..... الموقف المصري عشية إنتهاء «سنة الحسم»
- صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 31 ديسمبر/ كانون الأول 1971
- 340..... القصة الكاملة للإنتفاضة الأنورية
- صحيفة "النهار" - الأحد 16 أيار/ مايو 1971
- للإنتفاضة التي قام بها الرئيس أنور السادات ضد رموز الحقبة الناصرية قصة تابع تفاصيلها وخفاياها في رسالة إلى "النهار" من القاهرة وتُسبب ما كشفه في التحليل والمعلومات الكثير من العتب والتحذيرات التي ما لبثت أن لقيت التفهم من جانب المسؤولين في مصر
- مصر تتقلب. السادات يُطيح برؤوس النظام الناصري:
- 348..... شرف وجمعة ومحمد فوزي وشقير وداود وفائق وأبو النور
- صحيفة "النهار" - الجمعة 14 مايو/ أيار 1971
- قراءة من القاهرة للخطوة التي إتخذها الرئيس أنور السادات وبدت من خلال ما كتبه فؤاد مطر حولها تجمع بين الشجاعة والمخاطرة ومن هنا تسمية ما حدث "مصر تتقلب" .. أي بما معناه: الساداتية تتقلب على الناصرية
- صراع بين أقباط مصر على خلافة البابا كيرلس السادس
- عطل البطريك المجلس الملي فإنتخب القائمقام البطريك خلافاً للنظام الكنسي
- 352..... نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأحد 14 مارس/ آذار 1971
- إضاعة بالغة الأهمية على شؤون تتعلق بالطائفة القبطية في مصر والصراعات حول خلافة مرجعها الديني البابا كيرلس السادس
- مصر السادات... تتمخض:
- 359..... 1- الصحافة المصرية بين السلطة والقراء ... مسكينة وعاجزة
- صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 21 مارس/ آذار 1972
- 365..... 2- ما زالوا في مصر السادات يسألون عن الحرب
- صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 23 مارس/ آذار 1972
- 371..... 3- من كسر إحتكار السلاح إلى كسر إحتكار الديون
- صحيفة "النهار". بيروت - السبت 25 مارس/ آذار 1972
- مهمة حافظ الأسد السرية لمواجهة الخلافات العلنية
- هل إقتنع الكرملين بالسادات وهل إقتنع السادات بموسكو؟
- 377..... صحيفة "النهار" - الثلاثاء 3 أكتوبر/ تشرين الأول 1972
- لم يحدث أن أخذت إهتماماً رحيباً من التكهّنات زيارة رئيس دولة عربية إلى موسكو كتلك الزيارة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد وكثرت في شأنها الإفتراضات كون هنالك أكثر من رئيس عربي مهتم بأمر نتائجها، وبالذات الرئيس أنور السادات حيث أنها كانت بتكليف منه. وفي التحليل الذي كتبه من القاهرة فؤاد مطر بعد إتصالات مع مرجعيات سياسية عربية مصرية وسورية ما يشكّل إجابات توضيحية حول ظروف تلك المهمة السرية التي قام بها الرئيس حافظ الأسد

لمواجهة حالات عربية معقدة

عزيز صدقي طلب وبريجينيف رفض إصدار بيان ودي مشترك بسحب الخبراء

380..... (القصة الكاملة لأزمة الخبراء كما رواها فؤاد مطر في تحليل من القاهرة)

صحيفة "النهار". القاهرة - الأربعاء 26 يوليو/ تموز 1972

كانت الزيارات المصرية - السوفياتية المتبادلة مثيرة للاهتمام في معظمها لكن ما يرويه فؤاد مطر عن زيارة ومحادثات

أجراها عزيز صدقي في موسكو كانت الأكثر إثارة

تقرير من القاهرة يكتبه فؤاد مطر:

385..... 1- هل يكون لحكومة حجازي دور سياسي والمعارضة المنظمة المرفوضة... مطلوبة

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 12 يناير/ كانون الثاني 1974

عندما حوّل الرئيس أنور السادات حلوان مدينة السد العالي أحد أهم إنجازات الزمن الناصري إلى ما يجوز تسميتها

"العاصمة الشتوية" للنظام إلى جانب الإسكندرية "العاصمة الصيفية". وفي حلوان يتكتف الحراك السياسي الحكومي إلى

جانب إكتساب حيوية صحياً

389..... 2- وزير الحربية المصرية يتوقع 3 دورات أخرى من القتال وسر البرقية التي بعث بها تيتو إلى السادات

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 14 يناير/ كانون الثاني 1974

في ضوء إستفسارات شملت كبار المسؤولين وتبادل الرؤى مع نوعية متميزة من الباحثين في الشؤون العسكرية كتب فؤاد

مطر من القاهرة إلى "النهار" في بيروت مستتجاً أن للحرب التي بدأها الرئيس أنور السادات يوم 6 أكتوبر 1973

وأثمرت فوزاً مبهماً حققته القوات المسلحة المصرية، جولات أخرى في حال لم تتحقق الآمال المرجوة من النصر المبين.

وفي ثانياً التقرير ما يوحي بذلك

"النهار" من القاهرة: قصة السبت الحزين: هكذا ترك هيك "الأهرام"

393..... إجتماع 3 ساعات بينه وبين السادات سبق القرار - المفاجأة

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 4 فبراير/ شباط 1974

إرتبطت صفة "صحافي العصر" العربي والناصري بشكل أكثر توصيفاً، بالأستاذ محمد حسنين هيك. وبعد رحيل

عبدالناصر نجد الرئيس الخلف أنور السادات يقرر هز مكانة هيكل إنما بصيغة التكريم حيث عينه وزيراً للإعلام.

وأحدث هذا التعيين نقاشات في الوسط الإعلامي والسياسي وإنتهى الأمر إلى إعتذار هيكل عن قبول المنصب الوزاري.

حول هذه الواقعة وما أحدثته من تداعيات شخصية وعامة أضاء فؤاد مطر في حلقتين ما يعطي فكرة عن الظروف

والدواعي المعلن منها والذي يندرج في بند ألغاز الحقبة الساداتية

فؤاد مطر من القاهرة: صحف مصر بعد إنهاء "صحافي العصر"

398..... إستمرار الرقابة كان أمراً مستغرباً بعد تأميم النصف غير المؤمم من "الأهرام"

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأحد 10 فبراير/ شباط 1974

فؤاد مطر من القاهرة: قصة زيارة غروميكو ... والصفحة الجديدة. ماذا يعني "الأساس الواقعي"

403..... في العلاقات ولماذا لم يُشر البيان إلى زيارة بريجنيف

صحيفة "النهار" - الإثنين 10 فبراير/ شباط 1975

عندما زار القاهرة أندريه غروميكو وزير الخارجية الأهم في الإتحاد السوفياتي/الحقبة الشيوعية، كان جلياً أنه موفد من

الترويك في الكرملين الممسكة بقيادة شؤون الإتحاد السوفياتي إلى مصر لبناء صفحة جديدة ثابتة للعلاقات. وحول هذه

المهمة كان للكاتبة فؤاد مطر تحليل من القاهرة يوضح فيه أمراً بالغ الأهمية يتعلق بالرجل الأول ليونيد بريجنيف

408..... ماذا جرى في اللقاء وقادة الجيش؟ السادات: الحل العسكري إذا فشل كيسيenger

صحيفة "النهار" - الجمعة 7 مارس/ آذار 1975

قراءة في معاني لقاء إطلع على ظروفه ونتائجه فؤاد مطر ("النهار" عدد 7 مارس 1975) من أوساط قريبة من دائرة

إتخاذ القرار في الحُكم المصري، وكان من اللقاءات البالغة الأهمية لجهة وضع الخطط العسكرية ومواعيد تنفيذها

- 1- بالوثائق: الصراع داخل الحزب الشيوعي السوداني:.....411
- صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 26 آذار/ مارس 1971
- هكذا إستحصل فؤاد مطر على وثائق الصراع في الحزب الشيوعي السوداني وقدمها للقارئ في صيغة حلقات
- 2- الجماهير والثورة الشعبية والإنتقال العسكري.....416
- صحيفة "النهار". بيروت - السبت 27 آذار/ مارس 1971
- نظرة على دور الجماهير وظروف الإنتقال العسكري على نحو ما بين سطور وثائق الحزب الشيوعي السوداني
- 3- تشكيك في الخطة الخمسية وتأمين المصارف الأجنبية والشركات بعد رسالة بعث بها عبدالخالق محجوب من القاهرة 422
- صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 28 آذار/ مارس 1971
- عندما يتم التنفيذ بالمراسلة من خلال رسالة من عبدالخالق محجوب من القاهرة إلى القيادة في الخرطوم
- 4- جهاز الأمن الخاص بالحزب كان يرصد إجتماعات عبدالخالق محجوب والصادق المهدي 428
- صحيفة "النهار". بيروت - الإثنين 29 آذار/ مارس 1971
- إضاءة على جهاز الأمن الخاص بالحزب الأشبه بجهاز الأمن في أي نظام حاكم
- 5- كيف يتصور عبدالخالق محجوب قضية الصراع الإيديولوجي داخل التنظيم السياسي؟ 435
- صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 30 مارس/ آذار 1971
- تتظير من جانب الرجل الأول في الحزب الشيوعي السوداني عبدالخالق محجوب للصراع الإيديولوجي
- 6- دور "مكتب التعليم الحزبي" و"دار الفكر الإشتراكي" و"مكتبة الحزب الماركسي" 439
- صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 31 مارس/ آذار 1971
- هل كانت لبعض مؤسسات الحزب الشيوعي السوداني أدوار في مجال التعبئة والصمود؟
- 7- إنحسار نفوذ الحزب في الجامعة والنقابات وعدم إسناد مسؤوليات إلى فاطمة ومحاسن ونعيمة 444
- صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 1 نيسان/ أبريل 1971
- نظرة على إحدى الحالات التي عاشها الحزب الشيوعي السوداني في زمن تعاظم الصراع داخل حلقات حزبية
- القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة
- (1) ما جرى في لبنان عام 1962 يجري الآن في السودان
- الشافعي يهنئ نميري ولا يشير إلى الحزب الشيوعي والأيوبي وهادي يهاجمان الشيوعيين خلال التهنئة.....452
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الثلاثاء 27 يوليو/ تموز 1971
- كان فؤاد مطر من بين إعلاميين عرب وأجانب أعاروا الكثير من الإهتمام لتجربة الحزب الشيوعي السوداني كونه أحد أحزاب شيوعية العقيدة في العالم الثالث إحتفظ أعضاؤه بنوع من الإستقلالية مع مراعاة لخصوصية الوطن السوداني إجتماعياً ودينياً. ولقد دفع هذا الحزب الكثير من التضحيات في سبيل هذه الخصوصية. كما أن الثمن بات مأساوياً بعد مغامرة إنتلالية متعجلة قام بها وإنتهت بإفشالها وإعدام قيادي الصف الأول من مدنيين وعسكريين في طليعتهم عبدالخالق محجوب. وفي بضع حلقات في "النهار" يروي فؤاد مطر مأساة هذا الحزب. وقد إستندت صحف أميركية وبريطانية وفرنسية وإيطالية وسوفييتية إلى هذه الإضاءة وتناقلت مضامينها
- القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة (2) محاولة إنتحار.. ومحاولة نحر 457
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 28 يوليو/ تموز 1971
- القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة (3) ألهى الإنقلابيون أهم رجلين
- في نظام نميري بغذاء - فخ عبدالخالق محجوب أصيب بذبحة قبل الشنق وشنق "مذبوحاً".....467
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 29 يوليو/ تموز 1971

- 473..... القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة (4) لقاء مع عبد الخالق محجوب
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 30 يوليو/ تموز 1971
- القضية الصغرى والقضية الكبرى والقضية الأكبر في السودان (1)
- 479..... المشاكل كبيرة والهموم كثيرة وسنة 1972 هي السنة الحاسمة
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 1 مارس/ آذار 1972
- بعد جلسات حوارية مع رموز فاعلين في نظام الرئيس جعفر نميري خرج فؤاد مطر بإنطباعات تتصل بإدارة هؤلاء الرموز للمشاكل الكبيرة التي يعيشها النظام ونشأت عنها هموم كثيرة. وفي سلسلة من حلقتين في صحيفة "النهار" إضاءة على هذه المشاكل والهموم
- القضية الصغرى والقضية الكبرى والقضية الأكبر في السودان (2)
- 486..... مشاكل السلام بعد متاعب الحرب إقتصادياً وعسكرياً ونعرات قبلية
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 2 مارس/ آذار 1972
- 492..... تقرير عن الموقف في السودان والعلاقات مع مصر وليبيا
- صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 12 شباط/ فبراير 1973
- إضاءة من صحفي (فؤاد مطر) يتابع بدقة وإهتمام طبيعة العلاقات المصرية - السودانية - الليبية
- ماذا يقول اللذان تتهمهما مصر؟ منصور خالد: نميري أقرب إلى عبدالناصر
- 496..... من الذين يتمسحون به. عمر الحاج موسى: قطيعة بين مصر والسودان؟ أعوذ بالله!
- صحيفة "النهار" - الجمعة 27 أكتوبر/ تشرين الأول 1972
- في مرحلة شغل فيها الدكتور منصور خالد منصب وزير الخارجية في نظام الرئيس جعفر نميري كان في معظم المناقشات التي يجريها الكاتب فؤاد مطر معه خلال زيارات يقوم بها إلى السودان لتغطية تطورات أحداث ذات أهمية يبدي من وجهات النظر والتقييم ما يعكس رؤاه كمتقف سياسي لن يبقى طويلاً في النظام. وهذا ما حدث له ولمثله في أسلوب تعامله مع المواقف السياسية والأمنية خصوصاً بالنسبة إلى العلاقات المصرية - السودانية عمر الحاج موسى الذي كان يشغل منصب وزير الإعلام. وفي تحليل في "النهار" بعث به من الخرطوم فؤاد مطر ما يوضح ما خلص به عن الوزيرين الإثنى
- 501..... "واو" مصرية - سودانية أضيفت فجعلت القذافي على حافة النهاية
- صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 11 أبريل/ نيسان 1974
- حول حرف أضيف ربما من دون قصد نشأت عن ذلك أزمة
- 506..... هل تكون سنة 1975 سنة الوحدة الوطنية في السودان؟
- صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 5 يناير/ كانون الثاني 1975
- تساؤل بعد التأمل في واقع الحال في السودان عما إذا كانت الوحدة الوطنية ستشرق في العام 1975
- 510..... السودان: 5 حقائق و5 ملاحظات من "فتنة شعبان" إلى إنقلاب شعبان
- صحيفة "النهار" - السبت 13 سبتمبر/ أيلول 1975
- في مسيرة نظام الرئيس جعفر نميري وسنوات حكمه التي حفلت بعواصف حزبية وطائفية، محاولة إنقلابية كانت لافتة من حيث دواعيها وأبطالها وعُرفت بـ "إنقلاب شعبان". ولقد أضاء فؤاد مطر من الخرطوم على الحالتين الشعبانيتين في صيغة حقائق وملاحظات نشرتها "النهار" في عدد السبت 13 سبتمبر/ أيلول 1975
- 514..... ضريبة طموح الضباط
- صحيفة "النهار" - الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول 1969
- حول مسيرة الثورة الليبية كانت للكاتب فؤاد مطر قراءة لمناسبة اليوم الألف في هذه المسيرة تناول فيها الكثير من

- الأحداث التي جعلت هذه الثورة تكتنف الكثير من الألغاز
- اليوم الألف في مسيرة ثورة القذافي: 516
- 1- في ليبيا.. تنظيم رجل القضية المطروحة: هل يتم التحول الثوري على حساب الحرية والقانون والديموقراطية؟ 516
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 5 أبريل/ نيسان 1972
- 2- طموح وأحلام... تتجاوز الحدود..... 522
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 6 أبريل/ نيسان 1972
- 3- مصر في ليبيا 527
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 7 أبريل/ نيسان 1972
- فؤاد مطر يكشف من ليبيا حقيقة ما حدث: كيف إختفى القذافي وكيف عاد ولماذا لم يتحدث في الإذاعة والتلفزيون.
- خلاف في مجلس الثورة وزيارة السادات السرية لليبيا. حكومة جديدة من 15 مدنياً وعسكريين 2 532
- نُشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 15 يوليو / تموز 1972
- في سياق التطورات التي طالما حدثت في ليبيا الثورة وإتسمت بالإثارة، تطور يتصل بثلاث ظواهر أبرزها يتعلق بالعقيد معمر القذافي عندما إختفى من مشهد لبعض الوقت قبل أن يعود، وخلاف داخل المجموعة التي شكّل القذافي من بعض أعضائها ملامح الحُكم وهذا يوضحه تحليل الكاتب فؤاد فؤاد مطر الذي أرسله إلى "النهار" من العاصمة الليبية
- فؤاد مطر في مؤتمر بنغازي: ما هو دور المفكر العربي وما هو دور الإعلام والمقاومة 534
- صحيفة "النهار". بنغازي- الجمعة 16 مارس/ آذار 1973
- ثمة بعض المفاهيم في شأن دور الإعلام وسلوكيات الإعلامي أوردها فؤاد مطر في ورقة في لقاء فكري إستضافته ليبيا القذافية في بنغازي وهو أوجز هذه المفاهيم في أربع نقاط لها طبيعة الموصفات
- في لقاء المفكرين العرب في بنغازي 4 وجهات نظر هادئة حول العلاقات مع روسيا 541
- صحيفة "النهار". بنغازي- السبت 17 مارس/ آذار 1973
- شكّلت الخطوة المفاجئة من جانب الرئيس أنور السادات والمتمثلة بإخراج الخبراء العسكريين والمدنيين السوفييات من مصر ما يشبه الصدمة في أوساط عربية عدة. في الآتي أربع وجهات نظر أبدتها أربعة مفكرين في لقاء إستضافه نظام العقيد معمر القذافي في بنغازي وتعكس ملامح تلك الصدمة
- رد على فؤاد مطر من التنظيم الناصري 547
- صحيفة "النهار" - السبت 17 مارس/ آذار 1973
- عن الوحدة المرغوبة والمرهوبة (1) تساؤلات أهل النظام في مصر: هل القذافي متمسك بخط عبدالناصر؟ 549
- صحيفة "النهار"- الخميس 2 أغسطس/ آب 1973
- عندما سير العقيد معمر القذافي المسيرة الوجدية بمشاركة بضعة ألوف في إتجاه مصر الساداتية لطلب الوحدة مع مصر، نشأت في مؤسسة النظام في مصر تعقيدات أفرزت تساؤلات لم تلق رضى القذافي فضلاً عن أنها أحرجت موقف السادات. وحول هذه المسيرة التي هدفها وحدة مع مصر مرغوبة من الليبيين ومرهوبة من المصريين قراءة مستفيضة من فؤاد مطر نشرت "النهار" حلقتيها الحافلتين بالوقائع والحقائق والإحتمالات
- فؤاد مطر من طرابلس: قصة المهادنة بين السادات والقذافي 556
- 1- لماذا صُرف النظر عن إذاعة التسجيلات؟ الرئيس الليبي ذهب إلى القاهرة حاملاً قائمة بالمساعدات
- صحيفة "النهار". طرابلس (ليبيا) - الجمعة 1 مارس/ آذار 1974
- تقرير حول المهادنة بين الرئيسين أنور السادات ومعمر القذافي وكيف أن الرئيس الليبي ذهب إلى القاهرة حاملاً قائمة بالمساعدات من جانب ليبيا للشقيقة مصر

- 2- هل تتأثر المهادنة بسبب الحملة على عبدالناصر؟
 الرئيس المصري تجاوز كل الاعتراضات من أجل القمة الإسلامية..... 564
- صحيفة "النهار". طرابلس (ليبيا) - السبت 2 مارس/ آذار 1974
 ... وكيف أن الرئيس السادات إرتأى في ضوء هذه الزيارة للقذافي وما حمله من حرص على المساعدة تجاوز اعتراضات سابقة وصلت إلى ما يقترب من القطيعة
 إنطباعات ومحاولة دراسة على الطبيعة للشؤون الثقافية. الليبيون فرقاء والقذافي يحلم بدور عربي
 ويريد قاعدة جماهيرية تتحرك إلى درجة الإنطلاق..... 571
- صحيفة "النهار" - مارس/ آذار 1974
 ماذا حدث في صنعاء وماذا سيحدث لليمن؟..... 575
- صحيفة "النهار". الجمعة 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1968
 تساؤلات حول تطورات قد تحدث في اليمن السعيد على خلفية تطورات حدثت في العاصمة صنعاء
 كيف روى فؤاد مطر (قبل 52 سنة) في "النهار"
 مسلسل "الرئيس القاتل والمصور المقتول" من صنعاء إلى بيروت..... 578
- صحيفة "النهار" - الإثنين 6 سبتمبر/ أيلول 1971
 رواية محبوبكة بواقعية وبالأسماء عن رئيس حكومة في اليمن قتل مصوراً دون وجه حق
 دراسة لأحداث أيار 1973 المفجعة في لبنان أعدتها "فتح"
 1- لماذا راسمو الخطة الأميركية - الصهيونية إختاروا لبنان تحديداً؟..... 582
- صحيفة "النهار" - الثلاثاء 12 يونيو/ حزيران 1973
 وثيقة عبارة عن دراسة أعدتها "حركة فتح" وزودت بها الجهات الدبلوماسية - الأمنية المصرية وحصل فؤاد مطر على نسخة من الدراسة بعث بها من القاهرة لتنتشرها "النهار" في حلقتين
 2- ما يمكن أن تكسبه القضية ضمن المعادلة اللبنانية؟..... 589
- صحيفة "النهار" - الأربعاء 13 يونيو/ حزيران 1973

حوارات من مارس 1968 إلى مايو 1975



فؤاد مطر ...

والحديث الأخير لـ وصفي التل قبل الإغتيال



آخر حديث صحفي مع رئيس وزراء الأردن وصفي التل الذي إغتاله على مدخل فندق "شيراتون" في القاهرة مساء يوم السبت 27 نوفمبر (تشرين الثاني) 1971 شابان فلسطينيان، أجراه فؤاد مطر قبل ساعتين من إغتياله بدافع الثأر لما جرى خلال أيام من ما سُمي "أيلول الأسود" 1970 في الأردن بين الحكومة والمقاومة الفلسطينية. وقد نشرت الحديث في يوم واحد (الأربعاء أول ديسمبر/ كانون الأول 1971) صحيفة "السياسة" الكويتية بترتيب مع صحيفة "النهار" ثم تناقلته وكالات الأنباء العالمية وأفردت له صفح العالم حيزاً واسعاً من صفحاتها في الآتي نص الحديث.

إذا كانت "الصدفة خير من ميعاد" كما يقول المثل السائر فإن الفضول الصحفي هو الذي خلق الصدفة والصدفة هي التي إنتهت موعداً ثم لقاءً مع السيد وصفي التل رئيس وزراء الأردن الذي إنتهى بعد ظهر الأحد الماضي (28 نوفمبر 1971) ببضع رصاصات أطلقها عليه إثنان من مجموعة شبان فلسطينيين أمام فندق "شيراتون" في القاهرة، في كمين نصبوه له وكان من الصعب عليه أن ينجو منه بسهولة. ولأبدأ في رواية ذلك اللقاء غير المتوقع.

مساء الجمعة 26 نوفمبر 1971 كانت كل المعلومات المتوافرة بالنسبة إليّ هي أن وصفي التل غادر عمان إلى القاهرة للإشتراك في إجتماعات مجلس الدفاع العربي التي ستبدأ في اليوم التالي. الإذاعات المصرية لم تذكر في نشراتها الإخبارية شيئاً عن وصوله ولا هي أذاعت نبأ مغادرته عمان. كان الأمر محيراً. وكان ذلك هو الشغل الشاغل بالنسبة إلينا كصحافيين. نريد أن نتأكد من وصوله. ونريد أن نعرف من إستقبله في المطار. ذلك أن كل هذه الأمور لها دلالات معيّنة. فإذا كان أحد من المسؤولين المصريين شارك في إستقباله فهذا معناه أن الحجر السياسي المصري على التل قد رُفع. وإذا كان هذا الأمر لم يتم وإستقبله فقط في مطار القاهرة الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الخالق حسونة فمعنى ذلك أن الحجر مستمر وأن ما تم من إتصالات بقيت تجري بين القاهرة وعمان حتى عشية مغادرة التل العاصمة الأردنية لم تسفر عن نتيجة.

ما هي هذه الإتصالات؟

لقد أبلغ السفير الأردني السيد علي الحياوي المسؤولين المصريين أن وصفي التل هو الذي سيتأخر وفد الأردن إلى إجتماعات مجلس الدفاع وأنه يريد أن يعرف ما إذا كان سيُستقبل رسمياً من قبل مصر في

المطار. وكان الجواب الذي أعطاه المسؤولون المصريون هو أنهم يفضلون أن يكون الوفد برئاسة مسؤول أردني آخر لأن موقف القاهرة من التل على حاله. وأبلغ الحيازي حكومته.

ولم يقتنع وصفي التل بما نقله الحيازي عن الموقف المصري. وعاد السفير الأردني يحاول مع المصريين إزالة الحُجْر المفروض على التل فأجرى إتصلاً آخر قال فيه ما معناه إنه يقترح أن يقيم حفلة تكريم بصفة كونه سفيراً للأردن في القاهرة ويتمنى أن يحضرها مسؤولون مصريون، وبذلك تزال المرحلة الأولى من الحُجْر السياسي. وردّت القاهرة بأن أحداً من المسؤولين المصريين لن يحضر مثل هذه الحفلة، لأن الموقف المصري حيال التل ثابت ونهائي.

وأبلغ التل في عمان بنتيجة الإتصال الجديد ومع ذلك أصر على الحضور إلى القاهرة. وأعلن ذلك في عمان وأبلغت القاهرة رسمياً بالأمر وأصبح الجميع في مصر عارفين بمجيء التل لأن نبأ بهذا المعنى نشرته الصحف المصرية. إلا أن هذه الصحف لم تنشر نبأ وصول التل عندما أصبح بالفعل في الأراضي المصرية. وفعلت الشيء نفسه الإذاعات.

إذاً، كان لا بد لي من التأكد بأن التل وصل بالفعل إلى القاهرة. ماذا أفعل؟ إتصلتُ هاتفياً بفندق هيلتون: هل الوفد الأردني حل عندكم؟

الجواب بعد دقائق: لا يا فندم.

إتصلتُ هاتفياً بفندق "شيراتون": أريد التحدث مع السيد وصفي التل.

إستفسرت عاملة الهاتف عن الطبقة التي يحل فيها الوفد الأردني وبعد دقائق أوصلتني بالجنّاح المخصص لـ وصفي التل. رد عليّ أحد الذين كانوا في الجنّاح. فسألته إذا كان في الإمكان التحدث مع الرئيس التل. أجابني: من أنت.

أوضحت له. فقال: الرئيس غير موجود ذهب لتناول العشاء عند الملحق العسكري الأردني. إلى هذا الحد إنتهى غرضي. ولا أعرف ما الذي خطر في بالي حتى أقول للذي رد عليّ: أرجو إبلاغ الرئيس التل بأنني إتصلتُ به، وأنني أريد مقابله.

وقاطعني: هل أنت من نزلاء فندق "شيراتون"؟

وأجبت: لا. إنني في فندق "شبرد".

وقال: ما هو رقم هاتف "شبرد" وما هو رقم غرفتك؟

وأجبت: رقم الهاتف 33800 ورقم الغرفة 823.

وقال: أظن أنه من الصعب أن أرد عليك الليلة لأن الرئيس ربما تأخر.

في الثامنة والنصف صباح السبت 27 تشرين الثاني/ نوفمبر أي قبل ساعتين ونصف الساعة من الموعد المقرر لإفتتاح إجتماعات مجلس الدفاع رن جرس الهاتف في غرفتي.

- صباح الخير.

- صباح الخير.

وقال المتكلم: أنا سكرتير الرئيس وصفي التل. لقد أبلغته بأنك إتصلت به. هل أنت في الفندق بعد الظهر.

أجبت: نعم.

قال: سنتصل بك بعد الظهر لأن الرئيس التل يريد إستقبالك.

- على بركة الله. قلتُ.

- مع السلامة. رد سكرتير التل.

بعد ساعة كنا في مبنى الجامعة العربية. تحلّقنا مجموعة من الصحافيين والمراسلين. وجوه تتقابل في كل مرة يُعقد فيها مؤتمر عربي. الجميع يتحدثون عن وصفي التل. الجميع ينتظرون وصول وصفي التل. كان الإهتمام واضحاً. وكان مشتركاً. فالذي يحدث عادة أن المراسلين الأجانب يرون الأهمية في شخصية ما في

حين أن الصحافيين العرب يرونها في شخصية أخرى. أما هذه المرة فالتقى الطرفان عند نقطة واحدة. وصول التل إلى القاهرة مهم. حضوره إجتماعات مجلس الدفاع أكثر أهمية. وصل وصفي التل. حاولنا الإقتراب منه إلا أن الوصول إليه كان صعباً. فهو محاط برجال أشداء من النوع الذي تفرض المواقف الحساسة تواجدهم. اجتاز الباب الخارجي لمبنى الجامعة جاداً. بدأ يبتسم قليلاً للصحافة والمصورين. إتسعت ابتسامته بعض الشيء. وعندما أصبح بالقرب من الباب الرئيسي لقاعة الإجتماعات عادت الجدية تملأ قسماً وجهه.

بدأ إنقاط الصور. داخل القاعة بعدما دخل الأعضاء وجلسوا. تحلق أمامه المصورون. عشرات بل مئات الصور إنقطت. كان كلما أتى على سيجارة تناول أخرى. الرجل مدخن من نوع غير مألوف.

أخلت القاعة من المصورين ورجال الصحافة بمجرد أن أنهى السيد عبد الخالق حسونة كلمته. المصورون كانوا آخر الذين خرجوا. وكانوا حتى لحظة خروجهم من القاعة واقفين أمام وصفي التل.

بدأت الجلسة الأولى السرية لمجلس الدفاع. وإنظرنا في الخارج. تحلقنا من جديد نتبسط في الحديث. الجزء الأكبر من حديثنا كان عن التل وظروف مجيئه إلى القاهرة، والجزء المتبقي كان عن أزمة الشرق الأوسط والمعركة التي تصاعد حديث مصر عنها.

أما لماذا الجزء الأكبر من الحديث عن التل، فلأنه حاول إختراق الحجر السياسي المصري عليه من جهة، ولأنه في الوقت نفسه قد يفجر قنابل داخل المؤتمر إذا حاول بعض الوفود وبالذات الوفد الليبي إثارة موضوع المقاومة الفلسطينية، يضاف إلى ذلك أن محادثات جدة التي كان في إستطاعتها تحقيق بعض التقدم بفضل المساعي المصرية - السعودية، فشلت، وبدأ مجلس الدفاع أعماله في ظل فشلها.

إنتهت الجلسة السرية. وخرجت الوفود. وما حدث لحظة مجيء التل إلى الجامعة العربية تكرر عند مغادرته الباب الرئيسي لقاعة الإجتماعات. تحلقنا حول الوفد الأردني. نريد أن نتلمس الموقف من خلال قسماً وجه التل. رأيناه مرتاحاً قليلاً. خفت نسبة الجدية. إرتفعت نسبة إنفراج القسماً. إتسع حجم الإبتسامة للمصورين.

توجهت الوفود إلى حيث تحل. الأكثرية في "شيراتون" والباقيون في "شبرد".

وبدأت أستقصي. سبب الإنفراج هو أن الجلسة الأولى كانت مريحة. لم تدخل بعد المراحل المعقدة. ما زالوا في مرحلة الكلام.

وتوجهت إلى غرفتي في فندق "شبرد" أنتظر متى سيتصلون بي لمقابلة وصفي التل وهل بالفعل سيتصلون.

في الثانية والنصف تماماً إتصل بي سكرتير وصفي التل.

- الرئيس ينتظرك في الساعة الرابعة.

- ولكنني مرتبط بموعد سابق مع مسؤول عربي في هذا الوقت. وأرجو إذا كان في الإستطاعة أن يكون الموعد في الثالثة إذا أمكن.

- ... الحقيقة لا أعرف. فالرئيس يتناول الآن غداءه في مطعم الفندق ومنذ لحظات نزل إلى المطعم ولا أظن أنه سيكون جاهزاً في الساعة الثالثة.

- على أي حال أرجو إبلاغه أنه إذا كان من المتعذر ذلك أن يتم اللقاء في الساعة الخامسة أو السادسة.

- لكن الرئيس مرتبط ابتداء من الساعة السادسة وهو غير مقيّد بمواعيد من الرابعة حتى السادسة. هل أنت باقٍ في غرفتك. سأبلغه وأرد عليك.

وبعد خمس دقائق إتصل بي سكرتير التل وقال: الثالثة والنصف. ما رأيك. هل هو موعد مناسب؟

- على بركة الله.

- إلى اللقاء.

في الثالثة والنصف تماماً كنت في فندق شيراتون. وإنظرْتُ وصول المصعد. حدث أن توقّف المصعد في الطبقة الثانية. فجأة دخله التل ومرفقه العسكري وبعض المرافقين المدنيين ورجال الحرس. كان خارجاً لتوه

من الغداء في المطعم الكائن في الطبقة الثانية. هو لا يعرفني. حييته وعرفته بنفسه. إبتسم وقال أهلاً وسهلاً بك. توقّف المصعد لينزل منه أحد المرافقين وهو مدني. باب المصعد عصري ومن النوع الذي ينغلق بسرعة. وهو قسمان يُقفل الباب بالتقائهما. وكثيراً ما يحدث أن قسمي الباب يتحركان ويلتقيان في وقت يكون أحد النزلاء لا يزال في طريقه لدخول المصعد أو الخروج منه فيسبب له إنزعاجاً أو يؤذيه أحياناً. وكاد قسما الباب يلتقيان على المرافق الذي نزل ليكمل المصعد طريقه إلى الطبقة الأخيرة من الفندق حيث الأجنحة، ولمحتُ المرافق العسكري الخاص للتل يوقف تلاقي قسمي الباب بحركة خاطفة من يده الضخمة، ويخرج المرافق ويكمل المصعد طريقه.

وصلنا. ليس في الطبقة حراس كثيرون. إتجهنا إلى جناح التل. رفض التل أن أدخل جناحه بعده. دخلتُ ثم دخل. إنتظرتُ واقفاً ليجلس هو أولاً..

- لماذا يا رجل. إجلس.

جلستُ على كنبه عريضة تحيط بها كنبتان صغيرتان. إختار هو الكنبه التي إلى اليمين. وراءه مباشرة نافذة تطل على النيل الساحر. منظر أخاذ. الستائر مفتوحة. بعد دقيقة من جلوسنا قلتُ للتل هل يمكن أن نعدّل جلستنا قليلاً فبسبب الضوء الآتي من النافذة لا أستطيع أن أرى وجهك واضحاً بسبب إنعكاسات الضوء. إنتقل إلى الكنبه الصغيرة الأخرى وقال: هل هذا مناسب. شكرًا.

وبدأنا الحديث.

قلتُ له: إنني لا أعرفك حتى الآن وكان يجب أن يتم هذا اللقاء في عمان خاصة وأنها ساخنة متفجرة مليئة بالأحداث منذ سنتين.

وأجاب: الحق عليك. إننا نرحب بك. لماذا لم تأتِ إلى عمان. إننا ننتظرك.

وقلتُ له: هل تعرف أن هذا اللقاء ولّدتَه صدفة غريبة؟

ورويثُ له الصدفة. وقلتُ له:

إنني إتصلتُ بالفندق بهدف التأكد من وصولك لأن إذاعات القاهرة لم تعلن ذلك ثم وجدتُ نفسي أطلب من سكرتيرك إذا كان في الإمكان مقابلتك.

وأجاب: إنه القدر. على أي حال إنها فرصة طيبة جداً.

قلتُ له: يتوقعون أن تكون نجم المؤتمر. ثم ألا ترى أن الظروف غير مناسبة لمجيئك إلى القاهرة ما دامت العلاقات المصرية - الأردنية تحتاز مرحلة معقدة؟

أجاب: ليست معقدة. إنها ليست سيئة وليست حسنة في الوقت نفسه.

وقلتُ له: وما هو التعقيد إذا؟

أجاب: التعقيد إذا كانت سيئة فقط.

وسألته: ألم يكن من الأفضل أن يترأس الوفد مسؤول أردني آخر ما دام الحجر السياسي المصري مفروضاً عليك؟

ورد قائلاً: إن مجلس الدفاع يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الأركان. ولقد جئتُ بصفة كوني وزيراً للدفاع الأردني وما كان يجب أن أتباطأ في ذلك، ثم إننا نعلّق أهمية قصوى على هذا الإجتماع.

طلب القهوة. جاءت القهوة. وقّع بنفسه الفاتورة. نقدّ حامل القهوة ربع جنيه مصري "بقشيش". قبل أن نرشف الرشفة الأولى دخلت سيدة. أطلت برأسها ثم إعتذرت بأدب وقالت بصوت مسموع: سأدخل غرفتي من الباب الذي يوصل الصالون بغرفة النوم.

في هذه اللحظة وقف وصفي التل. قال مخاطباً السيدة التي لا أعرف من هي: سعادتي تعالي.

وقدمني إليها: زوجتي سعادتي.

وقلتُ لها: فرصة سعيدة. أهلاً وسهلاً.

وبعد ثوان دخلت سعدية التل التي كانت ترتدي ثياباً رمادية على بنية فاتحة غرفتها. وتابعتها الحديث. كان وصفي التل دحْن خلال خمس دقائق ثلاث سيجارات من علبة الدخان الأردنية التي وضعها في جيب سترته الأيمن.

وشعرْتُ عندما بدأنا نرتشف القهوة أن وصفي التل يتنفس بصعوبة. وقلْتُ له: أراك متعباً. يكفي هذا الوقت وسأراك مطولاً في مرة أخرى. ورد بإبتسامة سريعة: لا. عندي مواعيد يبدأ أولها في السادسة مساء وحتى ذلك الوقت يمكنك أن تبقى ويمكنك أن نتحدث.

نتحدث؟ إذاً ماذا في مجلس الدفاع؟

وأجاب: كانت الجلسة الأولى عادية. وزعوا علينا تقرير اللواء سعد الدين الشاذلي وكنا سنعقد جلسة في المساء إلا أننا أجبناها إلى حين وصول الوفد الجزائري. وفي هذه الأثناء سُجري إتصالات جانبية. ومثل هذه الإتصالات هي الأساس في كل المؤتمرات العربية التي تعقد. ومواعيدي التي ستبدأ في الساعة السادسة مساء هي لهذا الغرض.

وبدأ التل يشيد بتقرير الشاذلي. قال: لم أقرأ منذ حرب حزيران 1967 كلاماً بهذا التعقل والفهم والإدراك والمسؤولية. إننا لو إعتدنا هذا المنطق لسهّلت الأمور ولحققنا نتائج طيبة في كل عمل نقوم به. تصوّر إنني قرأتُ التقرير مرتين ونحن سنوافق عليه بحرارة. ليس لدينا أي تحفّظ. كل ما سنفعله سيكون مجرد "روتوش" لبعض الكلمات.

وعاد يقول: إنه تقرير مهم جداً. إن واضعه ذكي وعقل ويعرف أصول مهنته. إنه عسكري من نوع ممتاز. وظننتُ أنه إكتفى بهذا المقدار من التحدث عن تقرير الشاذلي فسألته:

هل سُجري إتصالات مع المسؤولين المصريين؟

وأجاب: إذا كنا لن نعطي جميعاً تقرير الشاذلي الأهمية القصوى فسيكون ذلك تقصيراً من جانبنا. وأضاف: تسألني عن الإتصالات مع المسؤولين المصريين. لقد إجتمعُ بوزير الحربية المصري الفريق أول محمد أحمد صادق. وكان الإجتماع بين وزيري دفاع وتحدثنا في أمور عسكرية.

وقلْتُ له: ما هذا التناقض. هنالك حجر سياسي مفروض عليك من مصر وفي الوقت نفسه تجتمع بالفريق أول صادق وتحدثان في أمور عسكرية.

وأجاب: هذا أمر طبيعي. إن التناقضات كثيرة ولكن الهدف في نهاية الأمر واحد. أليس من الغريب أن يقال إن الوفد العسكري اليمني إلى إجتماعات رؤساء الأركان لم يتمكن من الوصول إلى القاهرة بسبب عدم توافر طائرة نقله. كيف يحدث ذلك. المؤتمر منعقد للبحث في المعركة ووفد إحدى الدول العربية لم يجد طائرة نقله إلى المؤتمر. هذه قومية المعركة يا سيدي؟

وما دمنا في الحديث عن التناقض ما رأيك أننا ننسق مع سوريا أموراً عسكرية في حين أن الحدود مغلقة بين بلدينا؟

وسألته: وهل ستبقى مغلقة؟

وأجاب: يجب أن تكون دائماً مفتوحة. كذلك عقولنا. كذلك قلوبنا. ووجدته يقول لي: هل قرأتُ مقال هيكل أمس (الجمعة). إنه ممتاز. صحيح أن لي موقفاً من هيكل وآرائه وكتاباته. وصحيح أن له هو الآخر موقفاً مماثلاً.. إلا أن كلامه أمس أعجبنى جداً. إنه يخاطب العقول العربية. وقلْتُ له: في مقال هيكل نقاط كثيرة ومهمة على الصعيدين: الداخلي المصري والعربي، فما الذي إستوقفك فأعجبك حتى تقول ذلك؟

وأجاب: المقال كله، ولو كان لي أن أضيف لزدتُ عليه. إنه يقول في آخر المقال "الآن كلمات أقل وأفعال أكثر... نبرات أهدأ وخطوات واثقة محسوبة... من فضلكم". أما ما كنت سأضيفه فهذه العبارة "إن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى هو صب مياه باردة على عواطفنا وحناجرنا...".

وقلتُ له: لماذا لا تقول أنت ذلك من عمان أو داخل إجتماعات مجلس الدفاع؟

وأجاب: إنني أتصرف في إطار هذا الكلام.

وقلتُ له: ماذا بشأن الجبهة الشرقية. هل تنوون إثارة هذا الموضوع في مجلس الدفاع؟

وأجاب: إذا كانوا يخططون لمعركة فيجب أن تكون الجبهة السورية - الأردنية قوية.

وقلتُ له: أراك لم تذكر العراق.

وأجاب: العراق له تعجيزاته. وعملنا نحن خط المواجهة الحقيقي. سوريا والأردن هي هذا الخط ويجب تقويته بحيث يصبح قادراً على المواجهة. إن هذا الخط في وضعه الحالي لا يستطيع سوى الدفاع عن نفسه، وربما إستطاع. فإذا كانت القوات المصرية قادرة على أن تدخل بضعة كيلومترات داخل سيناء فإن لها عمقها الكبير، أما نحن فوضعنا مختلف. سوريا لا عمق لها والأردن كذلك. وإذا كنا سنخوض المعركة فمعنى ذلك أن عمق كل من سوريا والأردن سيكون مهدداً.

وأضاف: إنني جندي وأعني ما أقول. وأبني كلامي على دراية ومعرفة وخبرة وإطلاع على الأمور العسكرية. وفي الماضي تحدثت مع الرئيس جمال عبد الناصر في هذه الأمور.

وقلتُ له: وماذا تتوقع من مجلس الدفاع؟ وهل ستقدمون إقتراحات معينة؟

وأجاب: ليس في خُططنا حتى الآن تقديم إقتراحات، إنما إذا كان لا بد بالفعل من إحياء الجبهة الأردنية - السورية فمن الواجب الإفراج عن مساعدات الدعم الكويتية والليبية لنا.

وقلتُ له: إلا أنك لم تقل لي ماذا تتوقع من مجلس الدفاع؟

وأجاب: إذا سارت الأمور على ما يرام فإنني أتوقع أن يصل المجلس إلى نتائج طيبة فيضع إستراتيجية سياسية وعسكرية موحدة نعمل في هديها. أتوقع أيضاً أن يسمي قيادات تعمل وتُنسق. وعلى هذا الأساس يجب أن تُعقد قمة جديدة خلال أسبوعين.

وأضاف: ومعنى ذلك أننا سنعود إلى المرحلة التي تلت قمة الخرطوم عام 1967.

وقلتُ له: وماذا سيفيد ذلك؟

وأجاب: أهمية قمة الخرطوم أنها كانت واضحة وحددت خطة عمل على الصعيدين العسكري والسياسي. وبعد سنتين بدأ الوضع يتبدل. لم يعد هناك تنسيق. لقد كان الإخوان في مصر يحرسون على إطلاعنا على كل شيء في بادئ الأمر ثم تضاعف التنسيق فأصبحنا نُبلغ شفهاً ثم تدهورت العلاقات بعض الشيء فأصبح كل منا يعمل بالطريقة التي تناسبه. وإذا إستطاع مجلس الدفاع أن يضع إستراتيجية جديدة فإن الأمور قد تستقيم ويصبح العمل أكثر جدية وعندها لا يعود هنالك مجال للمياه الباردة تُصب على الحناجر والعواطف، ويصبح الحديث عن المعركة مقبولاً.

وقلتُ له: ولكن الأمور بين عمان والقاهرة تدهورت بسبب موقفكم من المقاومة الفلسطينية.

وأجاب: لو كان هنالك تنسيق، أو بالأحرى لو وُضعت إستراتيجية جديدة لتنسيق العمل على الصعيدين العسكري والسياسي لأصبحت مواقع المقاومة محدّدة ومضمونة ومدروسة.

وقلتُ له: ولكنكم لم تتركوا شيئاً من المقاومة.

ولم يُجب وقال: لقد عثرتُ حديثاً على محاضر جلسات وزراء الدفاع العرب وقرأتها قبل أن آتي إلى القاهرة. وأنا أطلب من المقاومة أن تقرأ هذه المحاضر وتتمعن في سطورها.

وقلتُ له: هل أستطيع تسجيل وجهات نظرك وكلامك هذا؟

وأجاب: إننا نتبسط في الحديث وأرجو ألاّ تسجل شيئاً. وفي الجلسة الأولى لمجلس الدفاع طُلب من جميع الوفود أن تلتزم الصمت حيال كل ما يجري داخل المؤتمر وأن يترك كل وفد التصريحات والكلام الذي يريد أن يقوله حول أي موضوع إلى ما بعد إنتهاء المؤتمر كي لا يتسبب الكلام في عرقلة أعمال المؤتمر. وأنا ملتزم بذلك.

وانتهى الكلام. ساعة من الكلام مرت سريعة.
وقام التل من مقعده. وودعته. فقال: سأوصلك إلى باب المصعد.
وقلتُ له: لا ضرورة لذلك.
لكنه أصر وأوصلني. لا أعرف سبب هذا الإصرار علماً بأنها المرة الأولى التي اجتمع فيها به. وانتظرنا
وصول المصعد. بقينا واقفين خمس دقائق.
وودعته ودخلت المصعد.
وقال: سنكمل الحديث في عمان. ما رأيك؟
ونزلتُ إلى بهو الفندق وجلسْتُ على كنية تبعد قليلاً عن المكان الذي سقط فيه التل جثة هادمة أسجل ما
قاله على أساس أن يكون هذا الكلام خلفية لما قد يكتب مستقبلاً عن الأردن ومواقفه في ضوء ما ستسفر
عنه إجتماعات مجلس الدفاع... وهي عادة قديمة ألجأ إليها صحافي مخافة أن تشوه الذاكرة كلاماً يقوله
مسؤول كبير أو صغير.
ولم أكن أتصور أن ما سجلته سيصبح حديثاً مع التل... آخر حديث مع صحافي شاءت الأقدار أن يتم
في لقاء لم يكن مخططاً له وإنما ساقته هذه الأقدار.
وانتهى وصفي التل وقد حقق نصف أمنيته. كانت الأمنية أن يأتي إلى القاهرة ويُرفع الحجر السياسي
المصري عنه ليبدأ صفحة جديدة من العلاقات. وتحقق نصف الأمنية. جاء إلى القاهرة لكن الحجر لم يُرفع.
وبعد الآن أصبح الحجر لا قيمة له. فالرجل إنتهى.
لقد جاء وصفي التل إلى القاهرة. وبسبب الحجر السياسي لم يُنشر حتى خبر وصوله. وبعد يومين أصبح
الخبر الصغير الذي لم يُنشر أهم خبر منذ وفاة جمال عبد الناصر. والذين رافقوا جثمانه إلى عمان كانوا
كثيرين، في حين أن واحداً منهم كان سيحقق له النصف المتبقي من الأمنية لو أنه إستقبله في المطار ساعة
وصوله.
نصف الأمنية تحققت. والحديث لن يُستكمل في عمان. كم هي مثيرة الأقدار.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 1 ديسمبر/ كانون الأول 1971

المثل لـ"النهار": مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ أُتْبَاطُ فِي الْحَضُورِ إِلَى الْقَاهِرَةِ
الْمَطْلُوبِ الْآنَ أَنْ نَضِبَ مِيَاهًا بَارِدَةً عَلَى عَوَاطِفِنَا وَحَنَاجِرِنَا
إِذَا كَانُوا يَخْطِطُونَ لِمَرْكَهٍ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْجِهَةُ الشَّرْقِيَّةُ قَوِيَّةً
يَجِبُ أَنْ تَقْمَدَ قِمَّةً عَرَبِيَّةً جَدِيدَةً خَالِلَ اسْأُسْبُوعَيْنِ

ساعات:
قبل اغتياؤه
مع صحافي
في آخر حديث

[illegible][illegible]

ووجهه سائلتي : هل لارت حال
صحيح أني (الجبهة) له حال
صحيح أني له وقتا في حال آخر
وتكلمته وصلاحي له حال آخر
وقلتا : صلاحي ، لا أن لا حال
فأجابني : أنا ، أنا يطالب الأمر
العربية :
قلت : في حال هناك نقاد
ويهمه على الصمدان الداخلي أسرة
والعربي ، على الذي أسروقت الحزن
هناك
أجاب : القاتل هو ولم كان
أنا

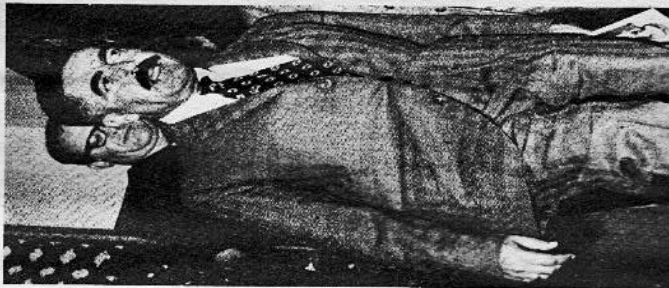
على أنه امرؤسني ، أنا أعرف
سبب هذا الأمر بعد بأنها المرة
الأولى التي أجمع فيها على ، والفتن
وعمل المصدا ، فيها والذين خمس
تتلقى
ووجهه دخلت المصد .
وال :
ما رآه :
وذكرت أن بهو التفت وطلعت على
خفة وجهه قليلا عن المكان الذي نقلة
فما التفت عنه بعد أن أجعل أنا نقلة
عنه إسماعيل أن يكون هذا الكلام خفية
الاستعداد .

وسبب هذا الأمر الباسمي أن شين مرة
كثير وصوله .
الظهر المصدا الذي في شين مرة أصبح
بذو وفاة جمال عبد الناصر . والذين
أرأوا خفته على عيان كبار كبريان ،
في حين أن واحد منهم كان يسبق له
التمتع الخفي من أسر ساهة وصوله .
استغنى في آخر سنة وصوله .
فمثل الأسرة عتق . والحدث أسر
على أن م . صمدان . كم هي أسرة

[illegible]

شاید اینها نشان دهنده توده کمالات است که در این

ما هي هذه الاموال ؟ لقد ابلغ
المدير الارمني السيد علي الحادي
السوراني المرحوم ان وافي ا هـ
عبد سريسي هو الابن الذي اتيته
الخدمات الى الارمن في اكلان



في حوار أجراه فؤاد مطر مع الرئيس السوداني نميري: السادات أبلغني موافقته على 100 مليون من أميركا



يقول الرئيس السوداني جعفر نميري في حوار طويل أجراه معه في الخرطوم فؤاد مطر خلال الأزمة المصرية - السودانية سببها في الدرجة الأولى أن الثقة مفقودة وأن مصر تلقي على نظامه "تهماً لا تستند إلى أساس".

وكشف عن أن الرئيس أنور السادات أبلغه في لقاء تم بينهما قبل أشهر من إخراج الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات من مصر، إنه في طريق النقاها مع الولايات المتحدة وأن المسؤولين الأميركيين عرضوا عليه مبلغ 100 مليون دولار لكي يبدأ العمل في تنظيف قناة السويس وأنه وافق على العرض.

ولام نميري كثيراً السادات لأنه لم يطلعه على أي خطوة خطأها أو أي قرار إتخذه في حين أن طبيعة العلاقات المصرية - السودانية تفرض على الرئيس المصري إطلاع الرئيس السوداني بل والتشاور معه. وقال إن السادات كان يتعهد بإبعاد السودان عن ليبيا.

وتحدث نميري عن الموقف الراهن مع ليبيا وعلاقات بلاده مع روسيا وأميركا ووضع الناصريين والشيعيين والإخوان المسلمين وبقية الأحزاب الأخرى المحلولة في السودان. كما تحدث عن المعتقلين والمطلوبين والملاحقين وتصوره لمفهوم الوحدة الوطنية.

وعرض نميري تصوراتة للموقف العربي والموقف الداخلي. كذلك طرح أفكاراً تتعلق بتصليح الأزمة مع مصر، وإيجاد مناخ لتحقيق وحدة وطنية حقيقية في السودان.

وبعد الخرطوم إنتقل فؤاد مطر إلى القاهرة بحثاً عن تصور مصري للموقف في ضوء الكلام الذي سمعه من نميري وعدد من المسؤولين السودانيين. وقد قابل لهذا الغرض عدداً من المسؤولين المصريين المقربين من السادات وخرج بإنطباع أن نظام السادات ليس على إستعداد للتجاوب مع تصورات نميري. وتبدأ "النهار" غداً نشر الحوار الذي أجراه فؤاد مطر مع نميري. ثم يتلوه التصور المصري للأزمة بين مصر والسودان.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الثلاثاء 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

نميري: السادات هو المسؤول عن تدهور العلاقات
لم يبقَ من قمة 1967 إلا مساعدات الدعم
وأرحب بقمة تُجدد التمسك باللاءات الثلاثة.
نطالب القذافي بسحب إتهاماته بوجود عملاء في النظام السوداني



لأن العلاقات المصرية - السودانية في محنة وجدت نفسي أُسرِع إلى الخرطوم أحاول فيها الوقوف على حقيقة ما يجري من تطورات بين بلدين يبدو تكوينهما؛ إذا جاز لنا إستعمال الوصف الطبي، كطفلين وُلدا ملتصقين. وإذا كانت تلك الحالة الطبية من النوع الذي لا تُكتب له الحياة، إلا أن الحالة المصرية - السودانية من النوع الذي تُكتب له الحياة إنما في ظل صراعات لا تهدأ.

لماذا الخرطوم أولاً، وليس القاهرة؟

لقد توجهت أولاً إلى الخرطوم لأنها "المتهمة". إنهالت عليها "التهم" في شكل لا مثيل له. وبعد أيام أمضيته في العاصمة السودانية توجهت إلى القاهرة، وفي تلك الأيام ومن خلال لقاءات على كل المستويات مع الإخوان السودانيين وجدت أن "المتهمين" عندهم أيضاً "تُهم" ضد مصر.

"التُهم" المصرية كثيرة: السودان إبتعد. نميري تخلى. السودان يفكر سودانياً ولا شيء غير ذلك. ونميري الذي قام بثورة من أجل تعميق الإحساس العربي في السودان لم يعد يهمله إلا التعايش مع جيرانه الأفارقة. و"التُهم" السودانية كثيرة: مصر لا تريد أن تتفهم ظروف السودان. والرئيس أنور السادات يتناسى ما فعله السودان. ومصر لا تريد الإستغناء عن سياسة التعامل مع الآخرين من خلال مفاهيم الأجهزة. والسادات يشجع حملة الكراهية ضد النظام القائم في السودان.

وهذه ليست كل التُهم. وهذه ليست التُهم مفصلة. تلك هي الخطوط العامة للتُهم التي لم تعالج كما يجب فأدت إلى أزمات فالى محنة ليس واضحاً إلى الآن ما إذا كان نظام نميري أو نظام السادات سيتجاوزانها. وفي الخرطوم قمتُ بعملية إستقصاء واسعة النطاق لكي أقف على حقيقة المحنة المصرية - السودانية، إجتمعتُ إلى أصدقاء مصر التقليديين وإجتمعتُ إلى أهل النظام وإجتمعتُ إلى الناس. وكان القاسم المشترك في حديث الجميع معي هو المرارة من تردي العلاقات بين مصر والسودان.

ولقد نمت عملية الإستقصاء على هامش إجتماعات مجلس الشعب. وهذا المجلس كان إنجازاً أساسياً ومتقدماً على صعيد إستكمال بناء المؤسسات الدستورية في السودان. وكان لا بد من تنويع لعملية

الإستقصاء بحوار مع الرئيس نميري.

وفي منزل الرئيس، وبالتحديد في حديقة ذلك المنزل المتواضع، تم اللقاء. وكان معنا إثنان من أبرز مساعدي الرئيس هما وزير الخارجية الدكتور منصور خالد ووزير الإعلام عمر الحاج موسى. وأهمية حضور الإثنین أن مصر تلقي عليهما وزر تُردّي العلاقات، وأن ليبيا تعتبر أن منصور خالد من "رجال أميركا" في النظام السوداني.

قلت للرئيس نميري: هل يمكن أن نتحدث بشيء من الصراحة والوضوح حول الأزمة القائمة بينكم وبين مصر؟

أجاب: فنتكلم بمنتهى الصراحة، إنني دائماً صريح وواضح. ودائماً كنت أتعامل مع مصر بوضوح.

قلت: كيف يجوز أن تكون علاقات السودان جيدة مع الحبشة مثلاً وسيئة مع مصر؟

أجاب: من هو المسؤول عن ذلك؟

قلت: لقد جئت إلى الخرطوم لهذا الغرض؟

سألني الرئيس: هل إجتمعت بسودانيين قبل أن تأتي إلى هنا؟

أجبت: إنقيتُ كثيرين وتحدثتُ إليهم؟

قال: وماذا لمست من خلال حديثك معهم؟

أجبت: الأكثرية تشعر بمرارة لأن هنالك أزمة في العلاقات المصرية - السودانية. وهناك البعض الذي أبدى إرتياحاً إلى نشوء هذه الأزمة وهو يتمنى لها الإستمرار إلى درجة الإنهيار.

قال: أنا مع موقف الأكثرية، إنني أشعر بمرارة لأن العلاقات ليست كما كانت في الماضي مع مصر.

قلت: ما دمت تشعر بهذه المرارة، فلماذا لا تعالجون الأمر.

أجاب: أنا لست مسؤولاً.

قصته مع مصر

وبدأ نميري يروي قصته مع مصر قال:

أيام جمال عبد الناصر لم تتعرض العلاقات لأي هزة لأنه كان هنالك القائد الذي يفهم ظروف السودان. كان الرئيس عبد الناصر يقدر ظروفنا ويحاول دائماً إبعاد السودان من أي إشكالات. وكان أسلوبه في التعامل معنا مثالياً. وأذكر أنه غادر السودان في آخر زيارة قام بها لنا وهو مقتنع بأن أوضاعنا لا تسمح لنا بالإنضمام إلى إتحاد.

وكان ميثاق طرابلس الذي وضعناه: عبد الناصر والعقيد القذافي وأنا، الطريقة المثلى للتعاون. وتوفي عبد الناصر وكل شيء على ما يرام.

بعد ذلك قرر السادات مع القذافي قيام الإتحاد من دون أن يأخذ في الإعتبار ظروفنا الداخلية، وكان رأينا أن يستمر التعاون والتعامل في إطار ميثاق طرابلس. ويوم الثلاثاء 2 أبريل/ نيسان 1971 لمستُ كيف أن السادات لا يهتم إلا قيام الإتحاد بصرف النظر عما يمكن أن يحدث للسودان، وكنا آنذاك في القاهرة. وقد توجهنا إلى العاصمة الليبية لنعقد إجتماعاً (السادات والقذافي حافظ الأسد ونميري) تقليدياً وليس بغرض قيام الإتحاد لأن موقفنا كان ثابتاً وواضحاً في هذا الشأن.

وقام الإتحاد الثلاثي وباركناه مع تمنياتنا أن يستمر التعامل بين السودان ودول الإتحاد في إطار ميثاق طرابلس.

وعندما حدثت المتاعب للسادات من قبل رفاقه في الحُكم الذين عارضوا قيام الإتحاد والأسلوب الذي رافق الإعلان، لم نأخذ في حسابنا حجة هؤلاء ومنطقهم. كنْتُ في ذلك الوقت أتمسك بحقيقة أساسية هي أن النظام المصري يجب ألا يهتز ليس من أجل أشخاص إنما من أجل مصر والظروف التي تعيشها والناشئة من إستمرار الإحتلال الإسرائيلي، ومن أجل ذلك، بمجرد أن سمعتُ عن التطورات المفاجئة والأزمة الحادة

التي نشأت بين السادات ورفاقه (علي صبري وأفراد مجموعته) قررت أن أتوجه بنفسي إلى القاهرة لأطمئن على النظام. ويومها صادف أنه لم يكن في إستطاعتي إستعمال طائرة خاصة لهذا الغرض فسألت عما إذا كانت هناك طائرات مدنية ستغادر الخرطوم إلى القاهرة. وقيل لي إن هناك طائرة تابعة لشركة "لوفتهانزا" ستغادر في وقت متأخر إلى القاهرة. وقلت لمساعدتي إنني سأتوجه إلى القاهرة على متن هذه الطائرة. وبعثاً حاول المساعدون إقناعي بعدم السفر لأسباب تفرضها ضرورات الأمن. وكان جوابي إن حياتي ليست أهم من إنهيار مصر.

وسافرت إلى القاهرة في تلك الطائرة وسارعت إلى السادات لأبلغه أن الهدف من مجيئي هو دعمه ومساندته بصرف النظر عن أي إعتبارات. وتديلاً مني على ذلك حرصت على أن تُلْقِط لي صورة مع الحكومة الجديدة، وعدت إلى الخرطوم مطمئناً إلى سلامة الوضع في النظام المصري.

المحطات الأساسية

توقَّفت عن الحديث قليلاً لنتناول القهوة التي لا يشربها نيميري مفضلاً عليها كوباً من الشاي مع الحليب الساخن. وفي هذه الأثناء إذا الرئيس يقلب صفحات الكتاب الثاني من ثلاثتي عن مصر: "أين أصبح عبدالناصر في جمهورية السادات".

وقال لي إنه قرأ الكتاب الأول "أسرار سقوط رؤوس النظام الناصري" وأنه يرى أن تسجيل هذه المرحلة أمر ضروري وأنه سيبدأ قراءة الكتاب الثاني "روسيا الناصرية ومصر المصرية" خلال الأيام المتبقية من رمضان حيث تحلو للصائمين القراءة. وسألني عن موضوع ختام الثلاثية، فقلت: بالطبع ستكون الأزمة المصرية - السودانية من الفصول الأساسية في الكتاب.

وأضاف الرئيس نيميري يروي قصته مع مصر. قال إن الحديث عن علاقاتنا مع نظام السادات يطول ولذلك فإنني سأتوقف عند المحطات الأساسية.

قد يكون من حق السادات ألا يتشاور مع رفاقه في الحُكم، في قرارٍ ما يريد إتخاده، لكننا نفترض أن من حقنا أن نطلب منه إطلاعنا على القرارات التي ينوي إتخاذها وأن يتشاور معنا، خصوصاً إذا كانت القرارات من النوع الذي يهم مصر والسودان، وإذا كنا بالفعل مرتبطين معاً بميثاق طرابلس، وهو يتخذ القرار الذي يعتقد أنه مناسب له من دون التشاور معنا لم تكثر الإتهامات لنا إن نحن إتخذنا مواقف نعتبرها ضرورية ومناسبة.

لقد أعلن أن عام 1971 سيكون عام الحسم سلباً أو حرياً. فاجأنا بذلك، وكان عليه أن يتشاور معنا في هذا الشأن خصوصاً أن طبيعة العلاقات العسكرية بين مصر والسودان تفرض ذلك. فنحن لنا قوات في جبهة السويس وإذا كان الحسم سيتم حرباً فإن تلك القوات ستحارب. وإذا كان الحسم سيتم سلباً فإن تلك القوات ستعمل ما تقعله القوات المصرية. وفي السودان فُرق مصرية تتدرب ومخابيء للطائرات المصرية ومراكز للمدبرات والغواصات المصرية، ونحن عندما وافقنا على أن تكون الأرض السودانية مقراً للوجود العسكري المصري أخذنا في الإعتبار أنه إذا نشبت الحرب سنتحمل أوزارها وإذا لم تتشب سنتحمل الوزر المعنوي لذلك الوجود. فهل يجب أن نفاجأ بأن رئيس مصر إتخذ قرارات مصيرية من دون أن يطلعنا مسبقاً أو يتشاور معنا في هذا الشأن؟

ثم عاد السادات عن قرار الحسم. ومرة أخرى لم يُطلعنا أو يتشاور معنا تماماً كما فعل عندما إتخذ قرار الحسم. ومن قبل أبلغني السادات خلال لقاء تم بيننا في الإسكندرية أنه في طريق التقاهم مع الولايات المتحدة وأن المسؤولين الأميركيين عرضوا عليه مبلغ مئة مليون دولار لكي يبدأ العمل في تنظيف قناة السويس وأنه وافق على العرض.

لم يسألنا عن رأينا في الأمر. كل ما فعله هو أنه أبلغنا. لكننا عندما بدأنا حواراً مع الولايات المتحدة شجع التيار الذي يقول إننا بعنا القضية.

إن السادات لا يتشاور معنا في أي أمر. هل يُعقل أن أعرف من رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد أن مصر رشحت السيد محمود رياض ليكون أميناً عاماً للجامعة العربية؟ لقد عرفتُ بذلك من الشيخ زايد.

إن السادات لا يتشاور ويشجع موزعي الإتهامات علينا. وذات يوم أرسل إلينا وزير الحربية ووزير الخارجية يقولان لنا إن الإستراتيجية الأميركية تسعى لكي تجعل من أثيوبيا وأوغندا والسودان جبهة تضغط على مصر. فهل هذا منطق؟

ثم إذا هو تفاهم مع السعودية فإن الأمر يُعتبر في نظره طبيعياً أما إذا تفاهمت أنا مع السعدية وأبو ظبي وسائر إمارات الخليج فإنه يشجع أجهزته لتقول إن تحرُّكنا هذا يتم بأمر من الإستعمار. وفوق ذلك، فوق إنه لا يتشاور ولا يطلعنا مسبقاً على قرارات يريد إتخاذها، فإنه لا يقول لنا الحقيقة. وإذا كان السادات يعتقد أن السودان يجب أن يتحرك بالإشارة المصرية فإن إعتقاده ليس في محله، إننا نعرف كيف نتصرف وفي أي طريق نسير.

حساسيات قديمة جديدة

قلت لـ نميري: إنه لأمر محزن أن يصل الحال إلى حد أنكم سحبتم قواتكم من جبهة السويس. لقد كان وجود هذه القوات رمزاً نبيلاً لمشاركة السودان في المعركة.

أجاب: نحن لم نسحب القوات. الذي حدث هو أنه بعدما تصاعدت الأزمة بين أوغندا وتانزانيا رأيتُ من المناسب أن أسحب جزءاً من القوات كي تتواجد في السودان وتكون بمثابة إحتياط لأنه في حال انفجار الأزمة الأوغندية - التانزانية حرباً سيكون من الضروري أن ترابط أكثرية قواتنا على الحدود مع أوغندا تحسباً للتطورات المفاجئة ومخافة أن تؤثر الحرب - التي لو بدأت فلن تنتهي بسهولة - على الوضع الجديد الذي نشأ في الجنوب. وبدلاً من أن تتفهم القيادة المصرية ذلك طلبت منا سحب كل القوات السودانية.

قلت: لنفترض أن حرباً قامت فجأة بين مصر وإسرائيل، فما الذي ستفعلونه؟

أجاب: لن تكون تلك القوات وحدها هي التي ستشارك. سيكون الجيش السوداني كله في وضع المستعد للوقوف مع جيش مصر.

وبدا نميري بعدما قارب الساعة منتصف الليل يروي لي الوضع السيء الذي تعيشه القوات السودانية المرباطة في جبهة السويس. قال:

لقد توجهت هذه القوات على أساس أنها ستشارك في الحرب. لكن الحرب لم تبدأ. وبدأت مشاعر ضباطنا وجنودنا تسوء. وصلَّتني عشرات الرسائل من ضباطنا وجنودنا قبل أشهر يقولون فيها إن بقاءهم في الجبهة يأكلون ويشربون أصبح أمراً مزعجاً. وأحدهم قال في رسالته إن كروشنا تضخمت يا ريس.

وفوق ذلك تسببت هذه الحالة، حالة اللاسلم واللاحرب، في نشوء وضع نفسي مؤسف. وتحمل رجالنا في جبهة السويس الكثير. وأذكر أنه عندما أرسلناهم إلى الجبهة تم الإتفاق على أن تعطيه القيادة المصرية 42 سيارة هلى أن نعطي نحن في السودان القوات المصرية في المقابل مثل هذا العدد من السيارات. ولقد نفَّذنا إلتزامنا بأمانة لكننا فوجئنا بأن الإخوان المصريين أعطوا قواتنا هناك بضع سيارات لا تقوى على السير وتكاد أن تكون غير صالحة للإستعمال. وعندما أبلغتني القوات ما يحدث أجبت: إقبلوا بأي شيء. إن ظروف مصر تحتم علينا ألا نناقش في الأمور الصغيرة والكبيرة. وبعدها بدأت الأزمة بيننا وبين السادات تتفاقم أصبحت قواتنا في جبهة السويس تتعرض لمضايقات. وبلغني ذلك وتأثرت. وتذكرتُ ما حدث معي عام 1955 - 1956 عندما كنتُ في قاعدة بلبيس الجوية المصرية أتدرب على الطيران.

سألت نميري: ما الذي حدث آنذاك؟

أجاب: بعدما وضعت مصر وبريطانيا السودان أمام أحد إختيارين الإستقلال أو الوحدة مع مصر وإختار السودان الإستقلال، تضايق الإخوان في مصر وتبدلت معاملتهم لنا على الفور من دون أن ندري ما الذي حدث، ومن دون أن نعرف أن السودان إختار الإستقلال وأن هذا الأمر ضايق مصر. ساعات التدريب قل عددها. وبعدها كنا نحصل على وجبة الغداء أو العشاء في نصف ساعة أصبحنا نقف منتظرين ثلاث ساعات. وكان للواحد منا أربع بطانيات فإختصروا العدد إلى ثلاث.

لقد تذكرت ما حدث معي في ذلك الوقت وأنا أتبلغ المضايقات التي حدثت لقواتنا في جبهة السويس. وكان رد فعلي أن قواتنا مطالبة بأن تتحمل كل شيء من أجل مصر والظروف التي تجتازها.

الوجود العسكري المصري

قلت: وماذا سيكون مصير الوجود العسكري المصري في السودان؟

أجاب: من جانبنا لن نطلب إلغاء هذا الوجود أو حتى تقليصه، إننا عندما قبلنا بهذا الوجود لم نقبله من أجل أشخاص إنما من أجل مصر، لكننا فهمنا أن أوامر أعطيت للعسكريين المصريين المتواجدين في السودان بأن يكونوا على أهبة الإستعداد لنقلهم إلى مصر. وهو أمر نأسف له إلا أن عزاءنا هو أن القرار ليس من صنعنا بل من صنع القيادة المصرية.

وقلت له: لكن الوضع يزداد تعقيداً، فلماذا لا تقوم ببادرة في طريق إصلاح الوضع؟

أجاب: لست أنا المسؤول عما حدث. وإذا جاءت المبادرة من مصر فإنني سأرحب بها علماً أنني مقتنع أن أي لقاء بيننا وبين المسؤولين المصريين يجب أن يتم على أرضية من الثقة والمصارحة والمسؤولية الكاملة.

قلت: هل تقترح لقاءً معيناً وعلى أي مستوى؟

قال: أنا لا اقترح إنما أرى أن يكون اللقاء على مستوى القمة، وليس مهماً أن يتم في الخرطوم أو القاهرة. وللمناسبة إننا نرحب بمؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب يُعقد في الخرطوم ويجدد فيه هؤلاء تمسكهم باللائات الثلاث التي أقروها في القمة التي عُقدت في العاصمة السودانية عام 1967 وهي: لا صلح، ولا إعراف، ولا تقريظ في حقوق الشعب الفلسطيني.

قلت: وما هو الموجب لعقد مثل هذا المؤتمر؟

قال: لأن الذين إلترموا باللائات الثلاث لم يعودوا متمسكين بها، ولأنه لم يبق من قرارات ذلك المؤتمر معمولاً به سوى مساعدات الدعم.

الأزمة مع ليبيا

قلت للرئيس نميري: إننا تحدثنا طويلاً عن مصر، فماذا عن الأزمة مع ليبيا؟

قال: هنالك أزمة مصرية - سودانية، وأزمة مصرية - ليبية. إن علاقتنا بمصر تاريخية أما علاقتنا بليبيا فإنها حديثة.

وسألته: ألم يكن في الإمكان معالجة موضوع الطائرات الليبية التي كانت تنقل السلاح والرجال والذخيرة إلى أوغندا بأسلوب آخر؟

أجاب: نحن ضد تصدير الثروات ولا نشجعها ولا نسمح بأن تكون الأجواء السودانية أو الأراضي السودانية وسيلة يتم عبرها تصدير ثورة أو التدخل في شؤون الآخرين.

قلت: لكن العقيد القذافي لعب في الماضي دوراً أساسياً في إحباط حركة 19 يوليو 1971؟

قال: كانت الكلمة الفصل في إحباط تلك المؤامرة للشعب السوداني.

قلت: الذي أعرفه أنك تتبادل مع العقيد القذافي صراحة لا متناهية في مناقشة الأمور ومعالجتها، ألا ترى مناسباً أن يقوم الرئيس الليبي بمسعى للتوفيق بينك وبين السادات؟

قال: العقيد القذافي يقول إن في نظامي عملاء، ولكي يقوم بمثل هذا المسعى عليه أن يعيد النظر في ما قاله. ... وتطلع نميري نحو منصور خالد، ثم تطلع نحو عمر الحاج موسى.

وقال: أليس كذلك؟

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 25 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

في حوار مع الرئيس السوداني اجراه فرؤاد مطهر في الخرطوم

الخير: السادات هو المسؤول عن تدهور العلاقات لهم يقيم من قمة ١٩٦٧ إلا مساعدات الدعم ونطالب القذافي بسحب اتهاماته بوجود عملاء في النظام السوداني



الرئيس السوداني يجتمع إلى فرؤاد مطهر .

وبربطنا السودان لأمم المتحدة
أخبار : الاستقلال أو الوحدة مع
مصر والاعتراف بالسودان المستقل، وتساؤل
الأفراد لهم وقتهم مملكتهم لنا على
العن من دون أن نعرف ما الذي حدث
ولا صلع ، ولا أعرف ، ولا قرعة في
حقوق الشعب السوداني .
هذا الأمر ؟
قال : لن الذين كانوا مسؤولين
الآن لم يعودوا بمسئوليتهم .
لهم بين من قرأت ذلك الأمر معروفا
به سوى مسؤولياتهم .
وكان القويح بنا أربع مطالبات
لنقصوا العدد إلى ثلاث .
الوقت وثنا البعث القويح التي حدثت
لقد تكونت يا حدث معي في ذلك
الوقت مع ليبيا
كنت السري : أنا نحننا خيرا من
لورا في جهة السويس . وكان رد
شال : هناك أزمة مصرية -
ويعتد إسرائيل .

البحر ليس من أجل الشخصيات من
أجل مصر والقرعة التي تسببها
والثلاثة من استمرار الاختلال
الجزائري . بعد أجل ذلك ، يوجد
أن مسئولين القويح القويح
الحد الذي شلت بين المسئولين
وربما لا على مصري وقوة جويته
فمرت أن توجه بنسبي إلى القاهرة
لنعلن على العالم . وبعدها حدثت
بأن من التمسار .
وقول لك ، قول أنه لا يتشاور ولا
حالة خاصة لهذا القويح مسئول
الآن كانت هناك طائرات حربية مسافرة
الخرطوم إلى القاهرة . وقبل أن
هناك طاعة لثمة لثمة طويلا
مستغرق في وقت متأخر إلى القاهرة .
وكانت تسمى سويحة التي
وكانت تسمى سويحة التي
وكانت تسمى سويحة التي
وكانت تسمى سويحة التي

هناك أزمة في العلاقات المصرية -
السودانية . وهناك البعث الذي أدى
أربعها إلى نشوء هذه الأزمة وهو
بنسبي لها استمرار إلى درجة
التهجير .
قال : أنا مع موقف القاهرة . التي
تسبب بوزارة أن العلاقات ليست كما
كانت في الماضي مع مصر .
قلت : يا ديد تسبب هذه الأزمة ،
هلها لا تتعاون الأمر .
لجب : أنا لست مسؤولا .
تصله مع مصر
وبما السري بولي لثمة مع مصر .
قال :
ألم جمال عبد الناصر لم يصرح
العلاقات أي مؤامرة كان هناك التناقض
الانقسام بصرار مع السريين

الخرطوم - من فرؤاد مطهر : « المحين » خدم أيضا « نعم »
لأن العلاقات المصرية - السودانية
في حدة وجدت نفس أمم الس
الخرطوم داخل بينا القويح على
حقيقة ما يجري من تطورات بين بلدين
يسود توترهما ، أنا جزأ لنا
استعمال الرمت القويح ، ككلين
ولما حصلين . ولما كانت تلك
الحالة القوية من القويح الذي لا تكتب
له الحياة ، إلا أن الحدة المصرية -
السودانية من القويح الذي تكتب له
الحياة أنا في كل صراعات لا تبدأ .
لحلا القويح أولا ، ونسب
والرئيس توتر العلاقات بنسبي ما
عقل السودان . وهو لا توجد
الاستعداد عن سياسة القويح مع
الآخرين من خلال خدم القويح .
والسادات يشجع هذه الكراهية ضد
في شكل لا يبل له . ويعتد إسرائيل
النظام القائم في السودان .

في الحلقة الثانية من الحوار مع الرئيس السوداني نميري: إنتهت الأزمة مع روسيا وقبل آخر السنة يتم تبادل السفراء. 1976 هي سنة الحسم إقتصادياً... في السودان



خلاصة الموقف بين مصر والسودان يعبر عنه خير تعبير نوع من الشراب يتناوله السودانيون خلال شهر رمضان وإسمه "حلو مر". وهذا الشراب دائماً إلى مائدة كل سوداني في شهر الصيام. وطعمه يجمع الحلاوة والمرارة.

وأثناء الحديث مع الرئيس جعفر نميري تناولنا هذا الشراب مرتين. المرة الأولى بمجرد أن بدأنا نتحدث عن العلاقات المصرية - السودانية. والمرة الثانية قبل أن نبدأ الحديث حول العلاقات السودانية - السوفياتية.

قلت للرئيس: أمس كان وزير الخارجية الدكتور منصور خالد يقول لي إن الإجتماع الذي عقده مع وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو في الأمم المتحدة كان مثمراً وأنه في ضوء ذلك سيتم تبادل السفراء قبل نهاية السنة. وقبل بضعة أسابيع إلتقيت في طرابلس الرائد أبو القاسم إبراهيم الذي كان أوفده نميري ليطمئن على الإخوان في ليبيا بعدما أفادت أنباء أن ثمة خلافات بينهم) وسألتته عن الجديد في الموقف مع الإتحاد السوفياتي فأكد لي موقفاً كنت سمعته من الرائد مأمون عوض أبو زيد أيام كان لا يزال في مواقع السلطة وهو إن تبادل السفراء لن يتم قبل أن يدين الإتحاد السوفياتي "حركة 19 يوليو".

وأود أن أسمع منك تحديداً قاطعاً في هذا الشأن، وهل إنكم ما زلتם تشترطون على الإتحاد السوفياتي إدانة تلك الحركة مقدمة لتسوية العلاقات؟

أجاب: الكلام الذي قاله أبو القاسم صحيح. والكلام الذي قاله مأمون صحيح.

قلت: وما هو نوع هذه المؤشرات؟

أجاب: إذا أرسل الإتحاد السوفياتي مساعدات إلى السودان فإننا نعتبر ذلك إدانة غير مباشرة. وإذا وقف الإتحاد السوفياتي إلى جانب السودان في قضايا خارجية فهذا نوع من أنواع الإدانة. وعدم إيواء أفراد الحزب الشيوعي السابق نوع من أنواع الإدانة.

الإشكالات الداخلية

قلت: لقد أنهيتكم كل الإشكالات الخارجية. إتفقت مع الولايات المتحدة على إعادة العلاقات معها. أوجدتم صيغة مثالية للتعايش مع الجيران الأفارقة. ستتبادلون السفراء مع الإتحاد السوفياتي. ما الذي يحول دون إنهاء الإشكالات الداخلية؟

أجاب: أي إشكالات؟

قلت: موضوع المعتقلين والملاحقين والمطلوبين. إنني أتساءل كيف أن ألوف الجنوبيين عادوا إلى البلاد وكانوا قبل ذلك أعضاء عاملين في حركة التمرد أو مناصرين لها في أي حال، في حين أن هنالك عشرات من السياسيين السودانيين، وبعضهم سبق له أن شارك في الحكم، يعيشون في المنفى. ألا تعتقد أنه آن الأوان لعودة الجميع وإيجاد وحدة وطنية؟

أجاب: نحن لم نطرد أي شخص. الذي غادر أو إختفى إنما فعل ذلك بمحض إرادته. إننا لم نُعد سجلات بأسماء الذين يعيشون في الخارج. وأي واحد يريد العودة إلى بلده عن طريق المطار أو الميناء لن يجد أي صعوبة. وهنالك شخص مُعارض من إخواننا الجنوبيين يعتبر نفسه هارباً من السودان وعائلته (زوجته وبناته) تسكن قرب مطار الخرطوم. هل نكون في وضع المطارد لهذا الشخص فيما زوجته وبناته يعيشن في هدوء بيننا؟ هنالك أيضاً عزالدين علي عامر. لقد سقّرناه إلى الخارج ليتعالج وهو يرفض أن يعود. هل إننا نضايق أفراد عائلته الذين يعيشون في منزل يملكه في الخرطوم؟ هل صادرنّا البيت؟ أبداً. هل تعرّض ساكنوه لمضايقات؟ أبداً.

قلت: لقد بلغني أنكم إجتمعتم في السعودية بالشريف حسين الهندي (أحد زعماء الحزب الإتحادي الديمقراطي المحلول). هل يعني ذلك أن الشريف الهندي سيعود إلى الخرطوم؟

أجاب: لقد إتصل بي خلال زيارتي للسعودية وطلب الإجتماع إلي. وإستقبلته وقال إنه يريد العودة إلى البلاد، لكنه طلب منا أن نعلن مسبقاً العفو عنه. وكان جوابي إن عليه العودة إلى بلده وإذا كان مطلوباً في قضية ما فعليه أن يستجيب لكلمة القضاء السوداني. أما إذا تبين أنه بريء من أي تهم فإنه سيعيش كأبي مواطن سوداني ويتمتع بكامل حقوقه وحرية.

قلت: إنه لأمر محير. إنكم تضعون الصادق المهدي في الإقامة الجبرية في بورسودان وفي الوقت نفسه تدفعون رواتب لأفراد عائلته. ما الذي يمنع الإفراج عن الصادق؟

أجاب: الصادق ليس معتقلاً لكي نفرج عنه. لقد وضعناه في منزل في بورسودان حرصاً على حياته والأفضل للصادق أن يبقى في هذا المنزل. وأؤكد أننا لم نقصر في حق عائلة الصادق وآل المهدي. إننا ندفع رواتب لنحو مئة عائلة. كما أن أولاد الهادي المهدي يدرسون في بريطانيا على نفقة الحكومة.

قلت: وسائر المعتقلين السياسيين؟

أجاب: لقد إعتقلنا البعض ثم أفرجنا عن كثيرين. لكننا نكتشف بعد ذلك أن الذين نُفرج عنهم يقومون بنشاطات سرية فنعتقل الخطر منهم. وفي أي حال إن الإفراجات مستمرة.

قلت: لكن هذه الأحزاب تعمل في السر؟

أجاب: سيأتي يوم تؤمن فيه هذه الأحزاب بأن مصلحة السودان أهم بكثير من المصالح الشخصية لقادة الأحزاب. ونحن نعتقد أن الإتحاد الاشتراكي السوداني هو الوعاء السليم الذي يمكن أن تصب فيه كل الإتجاهات الوطنية والنظيفة.

ما بقي من الثورة؟

قبل أيام من وصولي إلى الخرطوم أعاد الرئيس نميري تأليف حكومته؟ وكان أبرز ما في تلك الخطوة خروج إثنين من الرواد الذين شاركوا في ثورة 25 مايو 1969 هما الرائد زين العابدين عبدالقادر والرائد أبو القاسم هاشم اللذان عُينا بعد ذلك عضوين في اللجنة المركزية. وهكذا لا يكون بقي من رواد تلك الثورة في الحكم سوى الرائد أبو القاسم إبراهيم.

وقلتُ لـ نميري: لعلها الثورة الوحيدة المستمرة بين الثورات التي ينتهي دور المشاركين فيها بهذه السرعة.

أجاب: بعض الإخوان أنهم دورهم بأنفسهم. والثورة ليست أشخاصاً إنما إنجازات. ونحن لو تأملنا قليلاً في الإنجازات التي حققتها الثورة لتأكدنا من ذلك. ولقد قامت الثورة لتحقيق إنجازات بصرف النظر عن أي

إعتبارات أخرى.

قلت: وماذا ستفعلون بالنسبة إلى الذين يتجمعون في القاهرة وكانوا من قبل من المشاركين في الحُكم؟
أجاب: سيعودون ذات يوم إلى الخرطوم.

قلت: هناك أنباء عن إعتقالات في صفوف الناصريين والقوميين العرب. هل هذا صحيح؟
أجاب: ليست هنالك خطة تقضي بإعتقال جماعات معينة. الذين يُعتقلون إنما يتم إعتقالهم لأسباب موجبة.

قلت: والشيوعيون أما زالت نسبة المعتقلين منهم مرتفعة.
أجاب: في إستمرار يتم الإفراج عن تأكيد لنا سلامة مسلكيته.

الجنوب... والجنوبيون

إنّقلنا في الحديث إلى موضوع الجنوب. قلت للرئيس نميري إنه بلغني وأنا في الخرطوم أن هنالك عشرات من صناديق الأدوية والأغذية متراكمة في العاصمة ولم ترسل إلى الجنوبيين.
أجاب: إن مشكلة المواصلات هي السبب. يوماً تُرسل إلى عواصم الإقليم الجنوبي أدوية وأغذية. إننا نحتاج إلى أسطول من الطائرات التي كانت عملية إيصال الأدوية والأغذية والناس ستتم بشكل سريع. لكننا سنحاول.

سألته: هل ما وصلكم من مساعدات يكفي لتأمين توطين الجنوبيين العائدين، وبالتالي تأمين الإستقرار هناك؟

أجاب: إننا نحتاج إلى الكثير. وما نأسف له هو أن ما قدمته الدول العربية أقل بكثير مما قدمته لنا دول العالم.

قلت: بماذا ساعدتكم مصر وليبيا؟

أجاب: لم تقدّم لنا شيئاً.

قلت: ألا تعتقد أن موقفهما السياسي من حلّكم لقضية الجنوب هو الذي حال دون مدّكم بمساعدات من أجل عملية التوطين؟

أجاب: أليست قضية الجنوب قضية سودانية؟ هل هي قضية مصرية أم قضية ليبية؟

قلت: إن بعض المسؤولين المصريين والليبيين يرون أن قضية الجنوب هي قضية عربية ويتصورون أن طريقة حلّكم للقضية من شأنها أن تولّد مخاوف من احتمال انفصال الجنوب مستقبلاً.

أجاب: نحن اخترنا الحل الذي من شأنه أن يُبقي على الجنوب جزءاً من السودان الموحد. ونحن ننمي المشاعر العربية بين الجنوبيين ونلاحظ أن هنالك إستعداداً عند كثيرين لذلك.

قلت: ألسنتم متخوفين من أن يكون الأسلوب الذي عالجتم به مشكلة الجنوب عاملاً يشجع على نشوء أوضاع مشابهة في شرق السودان وغربه. ألا تتوقعون أن يطالب أهل الشرق مستقبلاً بتطبيق "الحل الجنوبي" عندهم. كذلك أهل الغرب؟

أجاب: لا موجب للتخوف. إن ردنا على المتخوفين من تقطيع السودان كان إعطاء الحُكم للأقاليم بحيث يشعر أهل الأقاليم أنهم مسؤولون عن إدارة مناطقهم. إن اللامركزية هي التي ستحول دون نمو أي أفكار تقود إلى تقطيع البلاد.

الوضع الإقتصادي

من الحديث عن الوضع في الجنوب إنّقلنا إلى الحديث عن الوضع الإقتصادي. ومنطلق الحديث كان ملاحظة أبعديتها أمام الرئيس نميري.

قلت له: لقد تجولت في أسواق الخرطوم وأم درمان ولاحظت أن حركة التجارة ليست ناشطة. كذلك لاحظت أن المحلات التجارية خالية من البضائع الأساسية. لاحظت أيضاً وأيضاً أن في البلد أزمة سكر.

قال: أما أزمة السكر فسببها أننا في رمضان وأن الإستهلاك يتزايد في هذا الشهر. وفي بور السودان

كميات كبيرة من السكر وبسبب المواصلات لم تُنقل بالسرعة المطلوبة إلى الخرطوم وبقية المدن السودانية. وأفاض نيميري في حديثه عن الوضع الإقتصادي: قال: إن الوضع الإقتصادي السابق كان سيئاً للغاية. ونحن نشطنا كثيراً للخروج بالبلد من حالة الإختناق. هنالك أمور نعالجها بسرعة وهنالك أمور أخرى غير ملحة نعالجها وفق خطط بعيدة المدى. وفي السنة الأولى من الثورة إستطعنا أن نحدد ما نكسبه وما ننتجه. بعد ذلك بدأنا العمل في مشاريع هدفها إيجاد خدمات ضرورية. ولقد وضعنا إستراتيجية يكتفي بموجبها السودان ذاتياً إبتداء من سنة 1976 من المواد الرئيسية التي تستنزف موازنتنا وهي السكر والقمح والمنسوجات. ونأمل في أن نتمكن بعد عشر سنين من تأمين السكر لدول الشرق الأوسط. ومع حلول 1976 نكتفي ذاتياً بالنسبة إلى المنسوجات.

ووصل إنتاجنا من القمح الذي نلت ما نحتاج إليه، وسنزرع الأرز لنواجه ما نحتاج إليه من القمح. وإتفقنا مع شركات أميركية سننفق مئة مليون دولار في سبيل تحسين الدواجن وتصنيع لحوم الطيور والمواشي والأسماك. وخلال أشهر سيبدأ إنتاج هذه المصانع. كذلك سنكتفي في السنة 1976 ذاتياً من البن والشاي. وستقيم رومانيا مصنعاً للأخشاب وعندنا من المواد الخام ما يكفي لتأمين حاجة دول الشرق الأوسط من الورق لمدة خمسين سنة. وستتولى الصين وإيطاليا وأبو ظبي مساعدتنا في حقل المواصلات. كما أنه سيتم تصنيع الأدوية في السودان بما يكفيها. وهنالك محاولات لتصنيع الذرة. وخلال أسبوعين سيتم توقيع شركة أميركية - يابانية ستزيد المساحات من القطن في السودان. وقامت الصين بدراسة لتحديد ما إذا كان في الإمكان التنقيب عن النفط في السودان. وكانت الصين أمينة إذ قالت لنا بعدما إنتهت الدراسة إن عندنا كميات متوافرة من النفط ولكن لا نستطيع سوى الولايات المتحدة إكتشاف النفط لكم بسبب توافر الآلات لديها. وسنستطيع في المستقبل أن نكون بلداً يصدر لجيرانه المواد الغذائية. وثمة تقرير وضعته الأمم المتحدة ويشير إلى أن السودان سيكون في القرن المقبل إحدى ثلاث دول مصدرة للغذاء في العالم. خلص التمني إلى القول إنه مطمئن إلى الوضع الإقتصادي وأن سنة 1976 ستكون "الحسم" على الصعيد الإقتصادي في السودان.

... وقمنا لتناول السحور مع ساعات الفجر الأولى من يوم الأربعاء 18 تشرين الأول 1972.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الخميس 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

تصريحات نميري: الفعل ورد الفعل

الأربعاء 25 تشرين الأول 1972 نشرت "النهار" الجزء الأول من الحوار الذي أجراه فؤاد مطر في الخرطوم مع الرئيس جعفر نميري. وكانت أعلنت عن هذا الحوار في عددها الصادر الثلاثاء 24 تشرين الأول. ومساء الثلاثاء 24 تشرين الأول طلبت وكالة "رويترز" من "النهار" الحصول على حق توزيع تصريحات الرئيس السوداني، ولم تمنع "النهار" في ذلك مع رجاء ألا تذاع التصريحات قبل صدورها صباح الأربعاء. وكانت "رويترز" أمينة كعهدها في مثل هذه الحالات.

كذلك طلبت وكالة "أنباء الشرق الأوسط" الرسمية المصرية من "النهار" الحصول مسبقاً على نسخة من التصريحات. ولبت "النهار" الطلب ولم يكن هنالك موجب للرجاء لأن الوكالة لم تطلب ذلك لتوزيع التصريحات على الصحف في العالم العربي من أجل إستعمالها، إنما لتبعث بها إلى المسؤولين في القاهرة. وفي الوقت الذي كانت "النهار" تنزل إلى الأسواق في بيروت، كانت معظم إذاعات العالم، ومنها الإذاعة البريطانية، التي تبث نشرات صباحية مبكرة للأنباء تنذع تصريحات نميري مركزة في نوع خاص على ما قاله الرئيس السوداني من أن الرئيس السادات أبلغه خلال لقاء تم بينهما في الإسكندرية قبل بضعة أشهر من إخراج الخبراء السوفيات أن الولايات المتحدة عرضت عليه مبلغ مئة مليون دولار للبدء بتنظيف قناة السويس وأنه وافق على هذا العرض. كذلك ركزت الإذاعات على ما قاله الرئيس نميري في صدد العلاقات التي تجتاز أزمة حادة بين مصر والسودان.

وكالات الأنباء التي لم تحصل مسبقاً على تصريحات نميري، تولت بعد صدورها في "النهار" بقليل تلخيصها وإرسالها إلى مكاتبها في نيويورك ولندن وباريس.

وأصبح الحوار الذي أجراه فؤاد مطر مع نميري أحد أبرز الأحداث في يوم نشره. وأعارته إهتماماً ملحوظاً كبريات الصحف العالمية من "الموند" إلى "الغارديان" إلى "الهيرالد تريبيون". كما كان مادة أساسية في بعض الصحف العربية.

ووسط هذا الصدى الذي أحدثته الحوار طلعت صحيفة "الأخبار"

القاهرة دون غيرها من الصحف المصرية بتعليق غير موقع (كان واضحاً للجميع أن كاتبه هو إحسان عبدالقدوس) احتلت ثلث الصفحة الأولى من عدد الصحيفة ليوم الخميس 26 تشرين الأول يهاجم نميري في معرض التركيز على أن التصريحات "المنسوبة" إليه هي "كذب أسود". وفي التعليق هجوم كاسح على وزير خارجية السودان الدكتور منصور خالد، وعبارات من نوع "يستطيع نميري - لو كان قد قال ما نُسب إليه - أن يراجع ملف العلاقات" و "فجأة أصبح الذي يحكم في السودان هو المستر كورتس مور القائم بأعمال السفارة الأميركية ونائبه منصور خالد الذي أصبح وزيراً للخارجية. وبدأ كل شيء يتغير في السودان لا في السياسة العربية والخارجية بل أيضاً في النظم الاجتماعية الداخلية بإلغاء كل الإجراءات الاشتراكية".

وفي الوقت نفسه إستدعى وزير الخارجية المصرية الدكتور محمد حسن الزيات سفير السودان في القاهرة السيد محمد ميرغني مبارك، وصرّح بعد ذلك: "لقد أبلغت السفير خلال حديثي معه أنه لم تجر العادة في القاهرة على تكذيب أقوال صادرة عن رؤساء دول، كما أنه لم تجر العادة من جهة أخرى على أن يدلي رؤساء الدول بأقوال منسوبة إلى رؤساء آخرين مما يستدعي التعرض لتأكيد صحتها أو نفيها".

المهم أن تعليق "الأخبار" وكلام الزيات ألقى ظلالاً على تصريحات نميري، يضاف إلى ذلك أن بعض الصحف العربية حاولت أن تشكك في صحة التصريحات، علماً بأن المسؤولين الأميركيين كانوا بمجرد نشر



تصريحات نميري في "النهار" أكدوا مضمونها.

رد الفعل السوداني

وطبيعي أن يكون رد الفعل السوداني هو المهم في هذه الحال. فماذا كان رد الفعل هذا؟
الذي حدث أن الصحف السودانية نشرت النص الحرفي للحوار، وهو النص نفسه الذي نُشر في "النهار".
وأكثر من ذلك. لقد علّقت على التصريحات وردّت في الوقت نفسه على الكلام الذي نُشر في "الأخبار".
ومما قالته صحيفة "الصحافة" السودانية في تعليق نشرته السبت 28 تشرين الأول (في العدد نفسه نشرت نص المقابلة): "إن الحديث الذي أدلى به الرئيس نميري إلى صحيفة "النهار" البيروتية وتناقلته وكالات الأنباء العالمية هو الذي زاد من تهجّم المصريين على السودان. ومردّد ذلك أن نشر الحقائق يزعج السُلطة المصرية وإعلامها الذي تمرس في إخفاء الحقائق وضخ الأباطيل...".
كذلك إستدعى وكيل وزارة الخارجية السودانية بالوكالة السفير المصري في الخرطوم وأبلغه "إن ما نشرته بعض الصحف المصرية من وصف غير كريم لتصريحات الرئيس نميري ومن تشكيك في قيادات الثورة أمر مؤسف وبالضرورة يؤدي إلى ردود فعل لا نستطيع أن نتحكم فيها".

صحيفة "النهار" - السبت 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973

في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (1) أجره فؤاد مطر معه في "منفاه القاهري" السابق

الصادق المهدي لـ "النهار": أطوف الآن لتجديد الإتصال والإطلاع
وأما فكرة إقتراح للقضية الفلسطينية فإنها مطروحة للنقاش



بطريق الصدفة، والصدفة غالباً خير من ميعاد، إلتقيت السيد الصادق المهدي في القاهرة. بلغني أنه وصل منذ أيام إلى العاصمة المصرية. وهذه المرة جاء إليها بمحض إرادته وليس منفيّاً.

وأبدي السيد الصادق شيئاً من الإستغراب عندما إتصلتُ به هاتفياً ذلك أن أحداً لا يعرف مقره ورقم هاتف المنزل الذي حل فيه. وهو إختار للإقامة منزلاً وفصّله على الفندق لأنه لا يريد أن يتصل بأحد أو أن يتصل به أحد بإستثناء بعض الأقارب المقربين.

ولأن صداقة متينة تربطني بالسيد الصادق تعود إلى بضع سنوات، فقد زرته في منزله. زرته كصديق للإطمئنان عليه بعدما حالت ظروف المنفى والإعتقال دون هذه الزيارة.

كان ذلك في 18 يوليو/ تموز 1974. توجهتُ إلى المنزل الذي إختاره في إحدى عمارات شارع جامعة الدول العربية في مدينة المهندسين. كان الجو حاراً جداً وذكّرنا كلنا بجو الخرطوم.

قلتُ له إنني أزوره كصديق ولكنني في الوقت نفسه صحفي. ولا يمكن صحافياً يعرف ظروف السودان وتتسنى له فرصة الإجتماع بالصادق المهدي، إلا أن يتحدث إليه كصحافي.

قال إنه يفضل أن يستمر في الصمت في الوقت الحاضر. وعندما أورد لي الأسباب إقتنعتُ بعض الوقت. لكن فضولي جعلني ألح على السيد الصادق أن تكون جلستنا جلسة عمل.

وحيال ذلك قال إنه يفضل عدم الخوض في قضايا معيّنة. خلال دقائق تلت موافقته كان أحد مصوري صحيفة "الأهرام" يلتقط بضع صور لهذه المقابلة التي تمت بينما درجة الحرارة تجاوزت الأربعين.

الإعتقال والنفي

قلتُ: لعل أفضل بداية لهذه المقابلة هي الحديث عن فترة الإعتقال والنفي. ما رأيك؟

أجاب: هذا ممكن.

وبدا يروي. "بعد حركة مايو بقليل، في يونيو/ حزيران 1969، حصل بيني وبين السيد جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك إجتماع. تداولنا الحديث. خلاصة ما قلتُ لحضرته في ذلك الإجتماع: نحن معترفون بأن النظام الحزبي والنظام البرلماني أخفقا في معالجة مشاكل البلاد الرئيسية مثل سيطرة البلاد على مواردها الإقتصادية ومثل الإصلاح الزراعي وحل مشكلة الجنوب وهكذا...

"ومفهوم أن نتصدى لعلاج هذا الأمر مجموعة من ضباط البلاد وجنودها لإخراجها من الإخفاق، ولكن نرى أن تكون منطلقات الثورة قومية ووطنية من دون أن يغيّر هذا من تحقيقها للعدالة الإجتماعية وأخذها بيد المستضعفين في البلاد. إلا أننا نرفض وسنعارض أن يكون ذلك في شكل حلف بين جيش البلاد والحزب الشيوعي. لذلك فأنا أعرض عليك أن يكون التعاون قومياً شاملاً من دون أن أطلب بإشراكي في الحُكم أو بإشراك غيري ومن دون أي شروط سوى قومية الحُكم وتنظيم حريات المواطنين في ظل سيادة القانون. كذلك أن يتم التطهير في الخدمة المدنية بعدالة ومن دون إتاحة المجال للإنتقام الشخصي، وأن يكون التطهير في القوات المسلحة عادلاً فلا يُطرد أشخاص لمجرد أن رُتبهم أعلى من رُتب أعضاء مجلس قيادة الثورة. كذلك أعلنتُ أمام الرئيس نميري موافقتي على أن أي سياسي خان بلاده أو إرتشى أو إرتكب فساداً إدارياً أو مالياً أو سياسياً، يجب أن يحاكم أمام محكمة ثورية. ووافق على أن يعاقب أيضاً. وإني في هذا أتحدث أصالة عن نفسي ونيابة عن عمي السيد الإمام الهادي. وأعتقد أنني أستطيع الحصول على تأييد الرئيس إسماعيل الأزهري وغيره من زعماء البلاد لهذا الموقف إذا كان يوافق على ذلك. وسلّمته بياناً مكتوباً بالنقاط التي يمكن أن يُتفق عليها على أساس قومي شامل. والحق أقول إنه كان مستجيباً لهذا الموقف مما جعلني أعتقد أن إتفاقاً قومياً شاملاً للقوى الشعبية والجيش كان في المتناول. ولكن بعد ذلك يبدو أن مناقشة مجلس قيادة الثورة للأمر أدت إلى قرار بإعتقالي، ويُقفل الباب أمام أي حوار مع القوى التي لا تُحالف الحزب الشيوعي. وتم إعتقالي في 4 يونيو/ حزيران 1969، ووضعتُ في منزل القائد في منطقة جببت العسكرية (جببت هي مدرسة للضباط تقع في شرق السودان) مدة الشهر ونصف الشهر. ثم أخذوني إلى السجن في بورسودان لمدة شهرين. بعدها تم إعتقالي في منزل في مدينة شندي (في المديرية الشمالية) تحت حراسة القيادة الشمالية. ومكثتُ هناك منذ سبتمبر/ أيلول 1969 إلى أول أبريل/ نيسان 1970. وكانت حوادث جزيرة "أبا" قد وقعت في أواخر/ مارس 1970. ولمناسبة تلك الحوادث نُفيْتُ إلى مصر. وإعتُلتُ في مصر في كلية الشرطة في العباسية (منطقة عسكرية في ضواحي القاهرة) لمدة 22 شهراً.

"والذي حدث أنه عندما وصلت حالتي إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر كلف السيدين محمد حسنين هيكل وسامي شرف ليقولا لي بإسمه أنه لا يعتبر إقامتي في مصر نفيّاً أو إعتقالاً إنما ضيافة، وأنه مستعد لأن يسهّل لي دراسة التطورات المختلفة التي حدثت في مصر (على صعيد الزراعة والصناعة والنُظم الإجتماعية) وأن أَسْتفيد من مكتبه وأن يُحضروا لي أي مراجع أجنبية أريدها، فشكرته على ذلك. لكنني علمتُ أن الذي منع تنفيذ هذا كله كان طلباً عاجلاً من حكومة السودان أن يكون بقائي في مصر بعيداً عن أي إتصال بأحد وتحت الحراسة.

"وإستمرت الحال كذلك حتى قبيل مغادرتي القاهرة للإعتقال في بور سودان، إذ قابلتُ الرئيس السادات الذي شرح لي ظروف إعتقالي في مصر وأوضح لي أن دور الحكومة المصرية في ما حدث في السودان كان هدفه منع إتساع الخرق وحضره في أضيق نطاق ممكن. وشكرتُ الرئيس السادات على ذلك الشرح وقلتُ له: إن الحقيقة التي لا جدال فيها في علاقة شعبي السودان ومصر هي أن مصالحهما تُكمل بعضها البعض وأن الأمر الوحيد المتروك لقادة البلدين هو إيجاد الصيغة المناسبة للتعبير عن ذلك المصير الواحد. وشكرتُ الرئيس السادات أيضاً على ما وجدتُ من معاملة ودية على رغم ظروف المنفي والإعتقال. بعد ذلك تم نُقلي من كلية الشرطة إلى الإعتقال في بور سودان منذ فبراير/ شباط 1972 حتى أُطلِقتُ في مايو/ أيار 1973. وبقيتُ حراً من مايو/ أيار 1973 إلى ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه عندما إعْتُ قُلتُ مرة

أخرى في 26 ديسمبر وبقيت في السجن في بورسودان إلى أن أُطلقت في أبريل 1974. وبعدها سافرت إلى بريطانيا للعلاج مع بعض أفراد أسرتي. وها أنا أطف ببعض البلاد العربية والأفريقية.

قلت: لأي هدف هذا الطواف؟

أجاب: لتجديد الإتصال بمعارفي وأصدقائي والتعرف على الآراء المطروحة في القضايا المصيرية الكبرى... وعموماً لتعويض سنوات السجن بالإطلاع على الوضع الراهن في المنطقة.

قلت: وهل تتوقع عودة أخرى إلى السجن؟

أجاب: أنا حر ومسؤول عن تصرفاتي وسأعود إلى بلادي بعد حين. أما مسألة المحاسبة أو المحاسبات والإعتقالات فهذا من شأن حكومة السودان.

داخل السجن

قلت: كيف عوملت داخل السجن سواء في السودان أو في مصر؟

أجاب: أعتقد أن المعاملة في كل المراحل كانت حسنة. لم يكن فيها أي تعذيب. وكان المسؤولون المباشرون سواء أكانوا ضباطاً عسكريين أو ضباط سجون أو ضباط مباحث يتصرفون في مسؤولية واحترام ويوفرون كل الأغراض الشخصية... ولكن بلغني أن عدداً من الأنصار عذبوا، كما أن محاولة واحدة حدثت لتلفيق إتهامي بترتيب مؤامرة عنصرية.

قلت: وكيف كنت تقضي الوقت داخل السجن؟

أجاب: منذ أن إعتلت قلت قُدرت أن فترة السجن سوف تطول. وكنت أعتقد أن البلاد مقبلة على فترة تجربة صعبة وأني إذا كنت أريد أن أصون نفسي من آلام الوحشة والخلوة وحجز الحرية فعلياً أن إستثمر كل وقتي من بداية الإستيقاظ إلى نهاية اليوم في برنامج ألزم نفسي به من قراءة وكتابة وتفكير وإستماع إلى الإذاعات ورياضة وهكذا... وأعتقد أنني وقُفت في تخطيط الإستفادة من الوقت المتاح في السجن أو الإعتقال أو المنفى، وكانت الخلوة فوق ذلك كله مأدبة روحية عميقة النفع في الصلة بالله. ومن الأشياء المهمة التي كانت تفرقني منذ زمن الدراسة قضية مصيرنا. وكنت أجمع لها منذ عهد الدراسة الكتب والمراجع بغرض التفرغ لبحثها. وعندما تم إعتقالي طالبْتُ بأن يُسمح لي بإحضار تلك المراجع فُسُح لي بذلك بعد عرقلة يسيرة. وعلى الأثر وجهتُ همي إلى دراسة قضية المصير هذه فعالجتها بالنسبة إلى بحثي في أربعة موضوعات رئيسية. الموضوع الأول سمّيته "الصحة" والموضوع الثاني سمّيته "الدعوة" والموضوع الثالث سمّيته "الرئاسة" والموضوع الرابع سمّيته "القوت".

قلت: ماذا قصدت بهذه التسميات؟

أجاب: الموضوع الأول "الصحة" عبارة عن بحث في كل الوجوه المهمة عن تطور الفكر الإنساني من الجانب الروحي والخُلقي والاجتماعي والسياسي والإقتصادي والعلوم الطبيعية من أجل رسم خريطة لما توصل إليه الفكر الإنساني تناولت فيه عرض هذه الأمور وتحليلها والتعليق عليها. وإعتبرتُ أن الإنسان عبّر هذا التطور قد إستيقظ من نومه ولذلك سمّيته "الصحة".

وفي الموضوع الثاني "الدعوة" تناولتُ النظر في أمري كمسلم عربي أفريقي. وطرحْتُ السؤال: هل يمكنني كمسلم مؤمن برسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أن أكون مسلماً في ظل عصر الصحة ومع وجود مفاهيم الإنتماء العربي والأفريقي أم لا؟ وكنتُ أعتقد أن الرد بالإيجاب فتناولتُ القرآن والحديث عرضاً وتفسيراً وتحليلاً لتأييد هذا الجواب. ومن هنا تسمية "الدعوة"... ومعناها الدعوة الإسلامية في هذا العصر. وهذان الموضوعان كانا على بساط نظري. نصل إلى موضوع "الرئاسة" وموضوع "القوت". الموضوع الأول (الرئاسة) يتناول قضية الحُكم في عالمنا المتخلف، عرضتُ فيه للمنطلقات النظرية لقضايا الحُكم ولنُظُم الحُكم المختلفة التي جُربت وأُضحّت ما لها وما عليها، وطرحْتُ ما أراه مخرجاً لنظام الحُكم في عالمنا خصوصاً.

أما بالنسبة إلى الموضوع الرابع وهو "القوت" فإنني تناولتُ في البحث المسألة الإقتصادية بإيجابياتها

وسلبياتها والموقف الراهن لها وما أراه صحيحاً لمستقبلها.

قلت: هل تناولت هذه الموضوعات الأربعة لغرض النشر؟

أجاب: الواقع أنني لم أتناولها لغرض النشر ولكن رغبة في توضيح الرؤيا بالنسبة إليّ وتحديد موقعي من هذه القضايا الرئيسية التي أقلت بالي منذ عهد الدراسة. وكان ما توصلتُ إليه من رأي ليس دراسة نظرية فحسب وإنما تحديد موقف أؤمن به بالنسبة إلى قضايا المصير. وعندما فرغتُ منها خطر ببالي أنه قد يكون مناسباً مناقشة الآخرين لهذه الآراء عن طريق طبع هذه الأبحاث ونشرها في كُتب لإعتقادي أن مثل هذه المسائل تُقلق جيلنا والجيل اللاحق له.

كانت هذه الموضوعات ما تم بحثه خلال فترة الإعتقال الطويلة. أما الفترة القصيرة الأخيرة فقد إتسمت بحدوث مناقشات بين كثير من المعتقلين حول بعض القضايا المهمة.

مناقشات بين المعتقلين

قلت: هل كنتم في معتقل واحد ومن هؤلاء الذي تقصدهم؟

أجاب: الحقيقة أن المناقشات حدثت في سجنين. سجن كوبر (سجن الخرطوم). السجن الآخر هو سجن بورسودان. أما المعتقلون فمهنون وعمال وطلبة وأنصار وسياسيون ومزارعون وتجار.

قلت: وكيف جرى النقاش؟

أجاب: بعض النقاش جرى في شكل حلقات وبعضه الآخر في شكل مراسلات؟

قلت: ما هي الموضوعات المهمة التي نوقشت؟

أجاب: من هذه الموضوعات ماهية عقيدة الأنصار وموقعها في الإسلام. ونتيجة للتفكير في هذا الأمر ألفتُ كتيباً سمّيته "يسألونك عن المهدية". كذلك دارت مناقشات حول الجندية والسلطة في العالم الثالث: لماذا يحدث ما يحدث من حركات، وما هو مستقبل هذه القضايا؟ ونتيجة لهذا النقاش ألفتُ كتيباً سمّيته "الجندية والسلطة في العالم الثالث". وكانت حرب رمضان قد طرحت في تلك الأيام قضية النفط والقضية الفلسطينية. وقادني التفكير في هذين الأمرين المهمين إلى تأليف كُتيب سمّيته "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". وهذه هي قصة الأبحاث والمناقشات التي دارت في السجون والمعتقلات.

قلت: لماذا تسمية "الجندية" وليس "العسكر"؟

أجاب: أن لفظة "عسكر" عبارة إبعاد وقطع إتصال، أما "جندية" فهي أصح وأدق لأنها تشير إلى كون الجنود يؤدون وظيفة لا غنى عنها لأمن كل دولة ودفاعها. ولما كانت فكرة الكُتيب المذكور تدور حول مشاركة الفئات المختلفة في بناء النظام الدستوري الديمقراطي المرشّح لمعالجة أزمة فإن كلمة "جندية" أكثر ملاءمة لهذه النظرة.

إقتراح لقضية فلسطين

قلت: في فترة الإعتقال لا بد أن تتكاثر التأمّلات. وما دامت هذه الفترة كانت مناسبة عندك للكتابة والتأمل، فهل خطر ببالك شيء ما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في ضوء حرب رمضان وما فرضته من ظروف وفي ضوء المتغيرات الدولية وفي ضوء سلاح النفط الذي إستعمل للمرة الأولى في المعركة وفي ضوء الإنجازات العظيمة التي حققتها الثورة الفلسطينية؟

أجاب: الواقع أنه خطر ببالي أن حرب رمضان، خصوصاً بالمقارنة مع ما قبلها من جولات، تبرر رد بعض الثقة في النفس لدى العالم العربي. وبينما كان الموقف الرسمي العربي خلال مؤتمر القمة في الخرطوم موقف إحتماء من آثار الهزيمة فأدى إلى قرار اللات الشهيبة، فإن حرب رمضان أعطت في نظري مجاًلاً لتحديد سياسة إيجابية عربية موحّدة. وقد تناولتُ بحث هذه الأمور مقيماً الموقف العربي والإسرائيلي وموقف الشعب الفلسطيني منذ بداية المأساة إلى ما بعد حرب رمضان. وسيكون هذا ضمن الكُتيب الذي عنوانه "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". ولقد أوصلني البحث إلى ضرورة الإتفاق العربي في حد أدنى

يكون شرطاً للسلام لا يقبل عنه تنازل. كذلك أوصلني البحث إلى الفكرة - الإقتراح الآتية:
أولاً- تنفيذ بند إزالة آثار عدوان 1967 من قرار مجلس الأمن 242. أما البنود الأخرى وهي التي توجب الإعتراف بالحدود وحل مشكلة اللاجئين فيستعاض عنها بمزاد الفكرة - الإقتراح لتكون الأساس للسلام ولرد حقوق شعب فلسطين.

ثانياً- قيام كيان فلسطيني رسمي في كل الأراضي الفلسطينية التي تنسحب منها إسرائيل.

ثالثاً- تعويض الفلسطينيين ما فقدوا من ممتلكات.

رابعاً- عودة الفلسطينيين إلى ديارهم بإستثناء عدد منهم يساوي عدد اليهود الذين هاجروا بعد 1948 من الدول العربية إلى فلسطين.

خامساً- أن تكون حقوق العربي داخل "الوطن العبري" هي كما نص عليها قرار الأمم المتحدة في تاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947. (هذا القرار ينص على إعطاء العرب كل الحقوق المدنية والسياسية بما يجعلهم مواطنين من الدرجة الأولى في ذلك الوطن).

سادساً- الفصل النهائي بين المشكلة اليهودية و"الوطن العبري" بإعتبار أن لليهود في الدنيا كلها حقوق مواطنين كاملة حيث يقيمون وتأييد الأسرة الدولية لهذه الحقوق. وأقرب طريق لمعالجة المشكلة اليهودية ليست الحل الصهيوني بل الحل الإنساني الذي يعطيهم حقوقهم ويصونهم من الظلم.

سابعاً- إلغاء قانون العودة الذي يعطي اليهودي حقاً في إكتساب جنسية "الوطن العبري" لمجرد رغبة في ذلك.

ثامناً- إنهاء دور "الوطن العبري" كمركز أوروبي في قلب الشرق الأوسط وإنماؤه تماماً إلى منطقة الشرق الأوسط.

تاسعاً- مشاركة "الوطن العبري" الإيجابية في مصير المنطقة وفي كل المنظمات الإقليمية التي تُحقق المصلحة المشتركة وعدم عرقلة حركة الإتحاد العربي التي تفرضها مصلحة المنطقة.

قلت: إلام تهدف من ذلك، وهل أنت ضامن موافقة إسرائيل على مثل هذه الإقتراحات؟

أجاب: إذا قبلت إسرائيل هذه الشروط فقبولها يكون السبيل إلى إتفاق سلام مع "الوطن العبري". أما إذا لم تقبل فلا بد أن تستمر الحرب باردة وساخنة وشعبية. والفائدة المنتظرة في حال رفض إسرائيل لمثل هذه الإقتراحات هي وجود حد أدنى من إتفاق كل العرب ووجود هدف حربي لهم يمكن الدفاع عنه بقوة لدى الرأي العام العالمي وسياسة يمكن أن نفتحم بها الرأي العام داخل "الوطن العبري" نفسه، وهذا معناه أن يكون للإسرائيليين بديل بين الإبادة والصهيونية.

"الوطن العبري"

قلت: ما الذي تعنيه ب "الوطن العبري"؟

أجاب: أعني به أن لا صلح مع الحركة الصهيونية ولا مع إسرائيل كمركز للصهيونية التي تفرّق بين المشكلة اليهودية العالمية و"الوطن العبري" في فلسطين والتي تكون بذلك توسيعية عنصرية لا يمكن الصلح معها.

ونحن في تاريخنا عشنا تجربة مماثلة هي الدولة اللاتينية الصليبية في فلسطين على رغم أن تلك الدولة إستولت على القدس في يوليو/تموز 1099 ولم تستسلم آخر قلاعها إلا في العام 1291 أي أنها إمتدت 192 عاماً. وعلى رغم أنها في أوج عظمتها كانت أكبر من الأرض التي تحتلها إسرائيل الآن بعد عدوان 1967 لأنها كانت تشمل كل الساحل السوري واللبناني وجزءاً من شرق تركيا وجزءاً آخر من شرق الأردن... على رغم هذا كله فقد إقتلعت وكان إجماع الرأي التاريخي لأسباب إقتلاعها هو أنها إعتمدت على القوة العسكرية وحدها وعلى العون من المال والرجال من وراء البحار. ولم تغلح على رغم إتفاقات الهدنة وإتفاقات وقف إطلاق النار في عقد صلح حقيقي مع المنطقة الإسلامية العربية المحيطة بها. وهذا المصير سيكون مصير إسرائيل حتماً إلا إذا أفلح سكانها في الخروج من هذه الحتمية.

أصل من هذا إلى أن قبول فكرة "وطن عبري" هو الشرط الأدنى لإيجاد تفاهم مع المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل مع أهل فلسطين العرب.

ولقد ثبت تاريخياً أن الذاتية الفلسطينية باقية ومصممة والدليل على هذا إصرار أهل فلسطين على قبول ظروف المخيمات القاسية المذلة حتى أدى تصميمهم إلى قيام حركة المقاومة الشعبية وتأكيد كون ذلك التصميم زاد ولم ينقص. وعملياً إن رد حقوق الفلسطينيين يتمثل في المحافظة على الذاتية الفلسطينية والتعبير الإيجابي عنها.

السيد الصادق المهدي تخرج في جامعة أوكسفورد عام 1957 بدرجة شرف في الإقتصاد والسياسة والفلسفة. وكان آنذاك في الحادية والعشرين من العمر.

عاد إلى السودان وبقي فترة على أن يسافر إلى كاليفورنيا في الولايات المتحدة في ما بعد لدراسة الزراعة "على أساس أن مستقبل السودان زراعي". وخلال إقامته في السودان مارس أعمالاً سياسية فرعية لكنه فضّل الالتحاق بوزارة الإقتصاد ريثما يواصل دراسته للزراعة مستقبلاً.

في تشرين الثاني 1958، وكان ما يزال موظفاً، وقع إنقلاب إبراهيم عبود فاستقال من الوظيفة "لأن الإنقلاب بداية لعهد أرفضه". بعد ذلك بقليل توفي جدّه الإمام عبدالرحمن المهدي وإختير والده الصديق المهدي إماماً "فأصبحت أعاون والذي السيد الصديق وأساعد عمي الهادي الذي أصبح إماماً بعد وفاة والذي، في إدارة دائرة المهدي الزراعية".

وخلال حُكم الفريق عبود شارك الصادق المهدي الآخرين في المعارضة الشعبية. وفي آذار 1963 عقد الهادي مؤتمراً في جزيرة "أبا" لتنظيم معارضة الحُكم العسكري. وشارك الصادق في هذا المؤتمر.

في نيسان 1964 وضع الصادق المهدي كتيباً سماه "مسألة جنوب السودان" إنتقد فيه سياسة الحُكم وإقترح الحلول التي يراها صحيحة. وطاف قبل ذلك على الأقاليم لتنظيم صفوف الأنصار. ثم إشتراك مع زعماء آخرين في "ثورة أكتوبر" 1964 التي أسقطت حُكم الفريق عبود.

نتيجة للتطورات السياسية التي تلت أصبح الصادق المهدي رئيساً لـ "حزب الأمة" رئيساً للوزراء في مايو/ أيار 1966 وكان آنذاك في الثلاثين من العمر.

بعد ذلك أصبح الصادق المهدي زعيماً للمعارضة وإستمر معارضاً للأوضاع القائمة في السودان حتى قيام ثورة 25 مايو 1969. وسبق ذلك إنقسام في "حزب الأمة" تم القضاء عليه قبل شهر من "ثورة 25 مايو".

ماذا حدث بعد ذلك للصادق المهدي. الجواب في بداية هذه المقابلة معه.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الثلاثاء 20 أغسطس/ آب 1974

في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (2)

الصادق المهدي لـ "النهار": هكذ نستفيد من ثروة النفط
ولم أجعل المرارة منطلقاً للمناقشات مع نظام نميري



في اليوم التالي إستأنفتُ الحديث.

قلْتُ للصادق المهدي:

ذكرتُ أنك وضعتُ كُتَيْباً سمّيته "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". هل لي أن أقف على

تصورك بالنسبة إلى هذا الموضوع؟

أجاب: العلاقة بين الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا والعالم العربي والدول المتقدمة في أوروبا وأميركا علاقة كانت وما تزال تعمل لمصلحة الدول المتقدمة. ففي أثناء حُكم الإستعمار المباشر كانت الموارد الإقتصادية توجّه عمداً لمصلحة الدولة المستعمرة. وبعدما إنتهت تلك الفترة صارت الخبرة كلها ونُظم التمويل ونُظم المواصلات مركّزة في البلدان المتقدمة. وهذه الحال بطبعها تخدم مصلحتها في المعاملات الدولية وفي التجارة. وكانت أسعار المواد الخام التي تنتجها الأقطار المختلفة تعاني هبوطاً مستمراً إذا قيست بأسعار السلع المصنّعة التي تنتجها الدول المتقدمة. ونتيجة لهذا الموقف صار نصيب الدول المتخلفة من التجارة العالمية ينخفض في إستمرار والمسافة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في إستمرار.

وأصبح البترول، وهو مادة خام، في بحر الأعوام الخمسين الماضية، أهم مصدر للطاقة اللازمة لتسيير دولاب الصناعة والمواصلات. وإذا فحصنا أحوال إنتاجه وتسويقه لوجدناها شاهدة على أن التعامل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف يجري دائماً لمصلحة المتقدم. فالبتترول تنتجه شركات يملكها مساهمون في العالم المتقدم وهي شركات حصلت على إمتيازات كبرى من الأقطار المتخلفة المنتجة للبتترول. وتلك الشركات وفروعها هي المنتفعة بالخدمات المرتبطة بالبتترول مثل تأمينه وتسويقه الخ. وإذا شَرَحْنَا مصير العائد من كل برميل من البترول لوجدنا أن المنفعة الكبرى منه ذاهبة إلى الشركات وإلى الأقطار الصناعية المستهلكة للنفط. حتى رصائد الأموال التي تتكون لدى الدول المنتجة توضع في مصارف في البلدان الصناعية المتقدمة حيث تُستخدم بقرارات تلك المصارف في أغراض إقتصادية. أضف إلى هذا أن أسعار السلع التي تُصنّفها الدول المتقدمة في حالة إرتفاع مستمر مما يجعل القوة الشرائية لرصائد منتجي البترول في حالة

إنخفاض مستمر. كذلك في الأعوام الستة ما بين 67 - 73 خُفضت قيمة الدولار نحو 23 في المئة وخُفضت قيمة الإسترليني نحو 43 في المئة وبنسبة تلك الخفوض فقد أصحاب الأرصدة من قيمة أرصدتهم بالدولار الإسترليني. هذا معناه أن العلاقة بين طرفين غير متكافئين تتجه دائماً لمصلحة الأقدر منها سواء عن قصد أو عن غير قصد. ولا يمكن أن تكون عادة إلا إذا أريد ذلك وخُطط له. وقد فرضت تلك الأحوال على منتجي النفط أن يبيع النفط بأسعار زهيدة جداً مما ساعد على إنتعاش الإقتصاد الصناعي وزاد المسافة بعداً بين المتقدمين والمتخلفين إتساعاً. وعندما إرتفعت أسعار البترول مؤخراً وأتت بدخول كبيرة للمنتجين ضجت الدول الصناعية وإستعظمت الرصائد التي تكونت للدول المنتجة. نعم إنها دخول كبيرة إذا سلّمنا أنه من قدر البلدان المنتجة أن تظل هكذا متخلفة إقتصادياً وإجتماعياً ولا يخطر ببالها إحداث تغيير نوعي في حياة أهلها ومستوى إقتصادها. ولكن إذا عدناهم جزءاً من الأسرة الأدمية وقارناً حالهم بالدول الصناعية المتقدمة لوجدنا أن الدخل القومي البريطاني في سنة يساوي كل الدخل القومي لكل الدول العربية المنتجة للنفط وغيرها مجتمعة ثلاثة أضعاف.

وهناك ظروف معيّنة في موقف البترول بدأت تبشر بأن التحكم فيه يقود إلى كسر حلقة تلك المعادلة الظالمة. والعوامل المكررة ظهرت في عدد من الأحداث أذكر منها: عمل القيادة الليبية في السيطرة على كمية البترول وأسعاره، وعمل القيادة الجزائرية المماثل، وإتجاه الكويت إلى إستخدام عائدات النفط في تمويل مشروعات تنمية على نطاق واسع. ثم جاءت حرب رمضان وإتخذ الملك فيصل موقفاً حاسماً وإشترك المنتجون جميعاً في دعم العبور العسكري المظفر بعبور آخر في دنيا البترول. إستطاعت الدول المنتجة أن تتحكم نهائياً في كميات الإنتاج وإتجاه إستهلاكه وفي أسعار مبيعه تلك القدرات نحو إحداث ضغط مؤثر للحصول على إترافات بحقوق عربية ضائعة. كما إمتلكته الدول المنتجة كلياً أو جزئياً بعض وسائل إنتاج البترول في بلادنا. حدث هذا في العراق والجزائر وليبيا والسعودية والكويت وغيرها. والموقف في دنيا النفط الآن هو كالاتي:

أ- حصول المنتجين على دخول كبيرة تقدر في حالة الدول العربية المنتجة للنفط بنحو 40 بليون دولار عن 1974 وحدها.

ب- بمقدار إستفادة الدول العربية المنتجة للنفط إستفادت شركات البترول وإستفادت الولايات المتحدة كمنتج للنفط.

ج - بمقدار ما أصيبت الدول الصناعية المستهلكة للبترول بتكاليف إضافية من الموقف الجديد أصيبت أقطار عربية وأفريقية وأسيوية مستهلكة للنفط.

د- إتجهت الدول المنتجة للنفط إلى مساعدة بعض الدول العربية أو الإفريقية أو الأسيوية في شكل ثنائي لتمويل إستثمارات أو سد عجز في ميزان مدفوعاتها.

هـ- إتجهت الدول المنتجة للبترول إلى إستثمار رصائدها في بناء إقتصادها الوطني وعقدت إتفاقات مع بعض الدول الصناعية لمدّها بالخبرات الصناعية وبالمصانع وبالأسلحة وغيرها من المواد.

و- ما زال إستخدام البترول سلاحاً في سبيل إزالة آثار عدوان 1967 والحصول على حقوق الشعب الفلسطيني وارداً.

بين الإسلام والعروبة

المنطقة العربية لديها رصيد متعدد الفاعليات هو الإسلام التي تمنحها لغة واحدة ومصالح يكمل بعضها البعض وإقليمياً جغرافياً متصلاً. ويتيح لها النفط الآن رصيذاً مادياً فريداً. فإن هي إستطاعت إستخدام أرصدها المعنوية والمادية إلى أقصى درجة مستطاعة لأمكنها العبور إلى حياة جديدة. ولتحقيق ذلك لا بد من تغيير الموقف الحالي من موقف إنتعاش موقوف في الأقطار المنتجة للبترول وما يصحب ذلك الآن من تعاون ثنائي إلى تحوّل إقتصادي شامل كالاتي:

أ- إتخاذ إجراء سيادي في كل قُطر منتج يجعل كل مؤسسات إنتاج النفط مُلكاً له. وتصبح ذلك المشاركة في كل الأعمال المساعدة من شحن وتصفية وتصلّيح وتأمين وغيرها. ويقتضي هذا إفراد دور إستشاري ووكالات تعاقدية محضة لشركات البترول لِيُستفاد من خبراتها على أساس تجاري.

ب- إبعاد سياسة الإنتاج والأسعار عن الإعتبارات السياسية المباشرة. فتقاس سياسة الإنتاج على طاقة سوق الإستهلاك وعلى كميات المخزون المتوافر. وتكون سياسة الأسعار محكومة بتكاليف إنتاج النفط وبموقف العرض والطلب قادرة على منافسة أسعار وسائل الطاقة البديلة. أي أن كميات الإنتاج وأسعار البيع تحكّمها إعتبارات إقتصادية بحتة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن من هذا المورد المتآكل (أي البترول) والذي لا يقدر له أن يبقى أكثر من ربع قرن.

ج- الإحتماء من الأضرار المالية والنقدية بإيجاد عملة خيارية موحدة مستقلة ومؤسسات مالية محلية وإستخدام كل الخبرات الأجنبية اللازمة للتحكم في هذا الأمر.

د- وضع خطة عربية تُحقق التكامل الإقتصادي بين أصحاب الأموال العائدة من البترول، وأصحاب الموارد المتجددة غير المستثمرة من أرض وماشية وصناعة، والذين تتوافر لديهم الخبرات والأيدي العاملة للقيام بخطة تنمية، هدفها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية في فترة زمنية محددة، على أن توضع أسس من المشاركة وضمان المصالح تجعل الحرص على هذا العمل من مصلحة الجميع.

إن الظروف الجديدة سوف تمكّن من التحول من إستخدام البترول كسلاح تكتيكي كما إستعمل حتى الآن إلى سلاح إستراتيجي يخلق ويمول تكاملاً إقتصادياً عربياً، ويطرح للدول الإسلامية والأفريقية والدول الصديقة في العالم الثالث صيغة إنتساب إلى هذا التجمع. إنتساب يتم من زاوية التعاون في البناء الإقتصادي ومشروعات التنمية. ويطرح هذا الكيان للدول الصناعية المتقدمة أن تكون ضلعاً في معادلة التنمية الإقتصادية المذكورة بما تقدّم من خبرات وما تُصدّر من آلات وعلوم وغيرها من أدوات العبور الإقتصادي للقرن العشرين. والدول المتقدمة التي تكون ضلعاً في هذه المعادلة هي تلك الدول التي تتخذ موقفاً عادلاً من الحق العربي والحق الأفريقي وتطوي صفحة الإستعمار وتستعد مخلصاً للتعامل الإقتصادي وتتعاون في مهمة البناء التي تنشئه المنطقة. ومزايا هذا الإقتراح في نظري هي:

- يوجد كل الطاقات في حملة شاملة الرؤية لخلق كينونة إقتصادية كبرى. وقد إتضح عبر تجارب دول العالم الثالث في الأعوام العشرين الماضية أن الوحدات الصغيرة لها مستقبل في عالم اليوم.

- يجعل وجوه النقص في كل قطر عربي تجد ما يكملها ويحقق الفائدة القصوى منها في قُطر آخر ضمن إطار عام.

- الإستغناء عن إستخدام سلاح النفط تكتيكياً لأنه محدود القيمة. فقد يعود بالفائدة غير المقصودة على بلدان وقد يبرر حماقات مضادة. لقد تكرر في بعض الأوساط في أوروبا وأميركا نداء لتداول البترول بالقوة، لكن الإقتراح يعطي سلاحاً إستراتيجياً قطعاً في أهدافه، قوياً في توجيه حصار إقتصادي مشروع ضد إسرائيل وأعوانها إلى أن تُصالح على أساس إزالة آثار العدوان، وردّ حقوق أهل فلسطين، وإسقاط الصهيونية.

- هذا الإقتراح تعرقله مشاكل عدة مصدرها الإختلافات السياسية والفكرية في العالم العربي. وهناك أيضاً إحتتمالات المشاكل التي ستنشأ بين الدول العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

نظام نميري

قلت: هل لي أن أقف على طبيعة تعايشك مع النظام الحالي في السودان بعد ظروف الإعتقال فالنفي فالإعتقال. وهل حدث حوار بينك وبين الرئيس نميري أيام كنت في السجن أو بعدما أفرج عنك، وهل تقوم حالياً بأي نشاط سياسي؟

أجاب: أود الإشارة قبل كل شيء إلى أننا ظلّمنا لأن موقفنا منذ البداية كان موقف معارض إيجابي. لكن المجال لم يُتَح لتلك الإيجابية كما أوضحت. بل عندما قرر النظام إتخاذ الإجراءات التي إتخذت في جزيرة

"أبا" و "دنو باوي" تجاوز المعهود في إجراءات الأمن الداخلي وخالف طبيعة السلوك السوداني الوارد في الأحوال المماثلة. وعلى رغم هذا كله لم أجعل المرارة منطقاً للمناقشات مع هذا النظام إنما كنت دائماً حريصاً على إيجاد الأسس التي ترفع المظالم وتعالج المسببات الأساسية للنزاع. وقد تمت خلال فترة الإعتقال الأولى مقابلات مع المرحوم الرائد فاروق حمدالله لمحاولة الإتفاق لكنها لم تُسفر عن نتيجة. وخلال حوادث جزيرة "أبا" خاطبت مجلس قيادة الثورة الشمالية آنئذ المقدم محمد الخير لكن المجلس رفض الإستماع إلى ما أقول. هكذا أبلغني قائد القيادة. وعندما وقعت حوادث يوليو/ تموز 1971 (المحاولة الانقلابية التي قام بها الرائد هاشم العطا) بعثت برسالة إلى رئيس مجلس قيادة الثورة عن طريق سفير السودان في مصر آنئذ السيد محمد سليمان ذكرت فيها أنه لا بد من الخروج من حلقات الانقلاب والإنقلاب المضاد بإتفاق على نظام قومي ديمقراطي يتفادى تفرق الحزبية وأخطاء الليبرالية البرلمانية. وطالبته بضرورة أن تكون الإجراءات التدريبية المتخذة عادلة وقانونية. ولم يصلني رد منه. وبعد ذلك إتخذ النظام دستوراً جديداً صار بموجبه اللواء جعفر نميري رئيساً للجمهورية. وكان من مقتضيات ذلك الدستور عدم حبس المواطنين إلا بقانون. ولما كنت مسجوناً بغير قانون أفرج عني يوم تم توقيع ذلك الدستور. وبعد الإفراج علي تمت مقابلتان بيني وبين الرئيس نميري. الأولى في مايو/ أيار 1974 والثانية بعدها بشهر ونصف الشهر. وفي المقابلتين تحدثنا في صراحة ولكن لم نتوصل إلى نتائج محددة بالنسبة إلى الموضوعات التي تطرقنا إليها. بعد ذلك وقعت خلال سبتمبر 1973 أحداث شعبية في السودان مناهضة للنظام قادها طلاب جامعة الخرطوم وإشتركت فيها مجموعات من الحركة الطلابية عموماً في السودان. وإشترك فيها عمال ومهنيون. وخلال تلك الأحداث وبعدما عاد الرئيس نميري من الجزائر حيث كان يشارك في مؤتمر عدم الإنحياز، بعثت إليه بمذكرة توضيح عثرات النظام في رأيي وتطالب بالإعتراف بأن ثمة موقفاً شعبياً لا بد من أخذه في الإعتبار، ولا يجدي معه مجرد الضرب والإعتقال. وتقتصر المذكرة الحل الصحيح للموقف في نظري. ولم أعرف ما فعلوا بهذه المذكرة. وإستمر الموقف في السودان مدة طويلة من غير علاج أساسي لمسبباته. وبعد ذلك، أي بعد تقديم المذكرة يوم 10 سبتمبر/ أيلول 1972 بثلاثة أشهر، إعتقلت مرة أخرى في سجن "كوبر" ثم حولوني إلى سجن "بورسودان" حيث بقيت حتى الإفراج عني في أبريل/ نيسان 1974. وخلال فترة السجن عانيت من متاعب صحية. ولذا فإنه لمجرد الإفراج عني فكرت في مغادرة السودان للعلاج مصطحباً والدتي وإبنتي لمعالجتهما أيضاً. وسمح لي النظام كأني مواطن عادي من دون حجر أو شروط. وأنا من جانبي سلكت في فترة الغياب هذه سلوك العائد حتماً إلى بلاده مع التحمل الكامل لمسؤوليتي في ما أقول وأفعل.

قلت: لقد بلغني أن الرئيس نميري عرض عليك منصباً رسمياً فلماذا رفضت؟

أجاب: في الواقع إن الرئيس نميري عرض علي رئاسة وفد السودان لدى الأمم المتحدة أو أي منصب رسمي آخر قد نتقاهم عليه. وهذا العرض قديم إلي في المقابلة الأولى بيننا في مايو/ أيار 1974. وإعترفت موضحاً أنني أفضل العمل الخاص بالنسبة إلى كسب المعيشة على العمل الرسمي، وأن هنالك مبادئ أساسية إذا لم تعالج فإن دخول الأفراد وخروجهم من الحكم لا يجديان شيئاً. وكما قلت لم يتم إتفاق على تلك الأمور.

إتفاق جنوب السودان

قلت: هل لك رأي معين في الإتفاق الذي تم التوصل إليه لحل المشكلة في السودان؟

أجاب: عندما قررت الأحزاب السودانية أن تعلن إستقلال السودان من البرلمان في أواخر العام 1955 قررت أيضاً أن يتم النظر في أن تكون علاقة الجنوب بالشمال فيديرالية عندما يكتب دستور البلاد. ومنذ ذلك الحين صار الجميع يرون أن للجنوب وضعاً خاصاً سببته ظروف تاريخية وجغرافية معينة.

وفي العام 1958 أطاحت حركة الفريق إبراهيم عبود بالنظام الديمقراطي. وفي أثناء حكمه تفجرت مشكلة الجنوب كما عرفها الرأي العام. وفي العام 1964 قامت ثورة الشعب السوداني فأعادت النظام الديمقراطي

وعقدت الحكومة الجديدة مؤتمر طاولة مستديرة في الخرطوم دعت إليه كل الأحزاب السودانية، كذلك الأحزاب والفئات الجنوبية التي كانت تعمل خارج البلاد. ودعت ممثلين لعدد من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى حضور المؤتمر كمراقبين. إتخذ ذلك المؤتمر قرارات لوقف إطلاق النار وتوظيف الجنوبيين في وظائف إدارية وفنية، والشروع في إعادة تعمير الجنوب، وترك مهمة التوصل إلى صيغة إتفاق سياسي للجنة من إثني عشر شخصاً. قامت تلك اللجنة، وفي مدة تجاوزت السنة توصلت إلى توصيات يكون بموجبها لكل مديرية من مديريات الجنوب الثلاث حُكم ذاتي إقليمي. وبموجب التوصيات وُزعت الصلاحيات بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية، وإتفق على خطة تعمير فرعية هدفها الإسراع في تنمية الجنوب لإدراك ما فاتته. وكفلت التوصيات حرية الأديان وإعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد كلها. هذه التوصيات إنعقد للبحث فيها مؤتمر ضم جميع الأحزاب السودانية في أواخر العام 1966 فأجازها وأضاف إليها حق المديريات الجنوبية في أن تكون هيئة إقليمية موحدة في المستقبل. لقد أجمعت الأحزاب السودانية على هذه القرارات لكن منظمة "الأنانيا" قاطعت كل الإجراءات.

ونأتي إلى الإتفاق الذي تم في أديس أبابا في العام 1972. هذا الإتفاق تضمن معظم مواد الإتفاق القومي المذكور مع الإضافات الآتية: أن يبدأ الجنوب وحدة إقليمية وتشترك "الأنانيا" في إجراء الإتفاق خارج السودان. وأضيفت أمور حول العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وحول النظام المالي. وتم الإتفاق على إجراء إستفتاء في بعض المناطق التي تقع شمال حدود المديريات الجنوبية المعروفة ليحدد سكانها إلى أي إقليم ينتمون. وأنا أرى أن الإتفاق الذي تم وأدى إلى وقف إطلاق النار وعودة الجزء الأكبر من اللاجئين إلى ديارهم وإلى إسكان من أفرغتهم حالة الإضطرابات من أماكنهم، هو إتفاق سليم في جوهره. وهو عبارة عن تنفيذ لآراء كانت مقبولة قومياً، أما الإضافات الخاصة بالعلاقة الدستورية والنظام المالي فإن فيها بعض ثغرات ينبغي الإتفاق على ملئها. وأما موضوع الإتفاق فهو خطأ من حيث المبدأ لأن التقسيم الإداري والإقليمي من شؤون السيادة وهي من صلاحيات السلطة الإشتراعية في البلاد. وثمة أمر آخر هو أن الإتفاق إشتمل على مواصفات إقليمية للقوات المسلحة الكائنة في جنوب السودان بمعنى أن تكون نصف القوة هناك من "الأنانيا" والنصف الآخر من الجيش السوداني. ولعل الذي حملَ المفاوضين على هذا الإجراء الغريب هو إنعدام الثقة بين الطرفين فالتمسا فيه ضماناً مؤقتاً. وطبعاً لا مانع من النص على فتح التجنيد في الجيش السوداني أمام الجنوبيين بنسبة معقولة، ولكن يجب أن يكون توزيع القوات السودانية على مناطق السودان المختلفة خاضعاً لإعتبارات الأمن والدفاع وحدها خالياً من الميل نحو أي تسويات سياسية لأن فاعلية الجيوش تكمن في قومية نظرتها وسلوكها. على أي حال الإتفاق ينص على أن هذا الإجراء موقوف بخمس سنوات وأرجو أن تعود الثقة وتتوافر الضمانات بما يزيل هذا الإجراء الإستثنائي.

هل من إتفاق سري؟

قلت: هل بلغك ما تردد من أن هنالك إتفاقاً سرياً ولم يُدع بين نظام الرئيس نميري وجماعة التمرد في الجنوب؟

أجاب: قيل إن ثمة إتفاقاً سرياً وراء الإتفاق المعلن لا أعرف حقيقته. إنما الذي أرجوه بكل إخلاص هو أن تعود الثقة تماماً بين جميع أهل السودان وأن ينظر الجميع إلى موضوع الإتفاق السوداني كأمر قومي مصيري يحرص كل سوداني على تكريسه ودعمه. ومهما قيل عن إتفاقات سرية فإن الذي يدعم الإتفاق هو ألا يلجأ أحد إلى إحياء سياسة المناطق المقفلة التي وضعها الإنكليز وطبقوها بموجب برنامج سموه برنامج الجنوب وهدفه: منع إتصال الإسلام بالجنوب. ومنع إنتشار اللغة العربية وإستعمالها فيه، وتقسيم الخدمات الإجتماعية على بعض الكنائس العالمية لتقوم بها في مناطق الجنوب المختلفة التي خُصصت بتوزيعات معينة على الكنائس. ذلك عهد إنقضى وليس من مصلحة أحد إحيائه. إن من حق إخوتنا الجنوبيين أن يتأكدوا أن الدولة السودانية لا تقوم بالتبشير الإسلامي في الجنوب. لكن هذا لا يمنع الهيئات الأهلية والشعبية من القيام بنشاط

الدعوة إلى الإسلام والتي هي أحسن. ومن حق المسيحيين منهم أن يكفلوا كل الضمانات والحريات للمسيحية ولكن يجب مراعاة منع نشاط أي جهات من شأنها أن تستغل الدين لأغراض أخرى. وفي هذا الأمر تجربة في كل أفريقيا المستقلة يجب أن تؤخذ في الحسبان. إن اللغة العربية هي لغة التحدث في أكثر من نصف أفريقيا وهي اللغة المؤثرة في عدد كبير من اللغات الأفريقية الأخرى مثل الهوسا والسواحلي والصومالي وغيرها. ولذا لإعتبارات وطنية وعملية لا بد من إعطائها الأفضلية لتكون لغة التفاهم العام في الجنوب من دون تحفظات. هذا طبعاً لا يمنع تعلم اللغة الإنكليزية واللغات الأوروبية الأخرى لأغراض الثقافة. ولا يمنع هذا أيضاً استخدام اللغات القبلية المحلية في كل الأغراض بحسب ما يريد أهل كل جهة. وهذا كله ليس بديلاً عن لغة تفاهم عام وطنية.

إن العبرة في كل إتفاق هي في تنفيذه. وأنا لم أتابع تفاصيل ما يجري في هذا الصدد لكنني أرجو أن ينفذ الإتفاق وتتطوي إلى الأبد صفحة الشقاق بين شمال السودان وجنوبه.

* * *

ختاماً لهذا المقابلة يبقى أن لدى السيد الصادق تصوراً سياسياً لمستقبل السودان. وقد فضّل ألا تشمل هذه المقابلة معه التطرق إلى "تصور المستقبل".

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 21 أغسطس/ آب 1974

بابكر عوض الله: لو لم يكن الحزب الشيوعي محلولاً لحللناه:

لا ضرورة لقيام إتحاد سياسي مع مصر

وسنرسل وفداً إلى القاهرة والعواصم العربية يشرح الحركة



عندما إستقبلني بابكر عوض الله رئيس وزراء السودان (مواليد 2 آذار 1917) صباح الجمعة الماضي في منزله لم يكن الغليون في فمه ولا على الطاولة التي أمامه. فهو منذ قيام "الحركة التصحيحية" منتصف ليل 25 مايو/ أيار لم يدخن، لأن التدخين بالغليون عملية تستغرق الكثير من الوقت وهو لا وقت لديه. وتظن عندما تقابل بابكر عوض الله للمرة الأولى أنك أمام غاندي شكلاً، ففيه من ملامح الزعيم الهندي الراحل الكثير.

يتكلم بهدوء ليس مألوفاً بين السياسيين، مع أنه لا يدخل معتزك السياسة للمرة الأولى. يرفض أن يتخلى عن هوايته الأساسية وهي قيادة سيارته بنفسه، وحتى بعدما سُلِطت عليه الأضواء بشكل برّاق وأصبح رئيساً للحكومة السودانية وعضواً في مجلس قيادة الثورة لم يتخلّ عن هذه الهواية.

وكان منظره وهو يقود بنفسه سيارته الصغيرة البيضاء التي خصصتها له الحكومة، وإلى جانبه أحد رجال الحرس وفي الصف الخلفي جالساً مرافقه العسكري، منظرًا مؤثراً في نفسي. وبعدهما جلسنا قليلاً في المنزل قال الرئيس السوداني إنه مضطر للتوجه إلى رئاسة مجلس الوزراء وركب سيارته وإنطلق. وإنطلقت أنا بسيارة تاكسي.

وبرغم أن التطورات المفاجئة حالت بينه وبين غليونه، إلا أنها لم تحل دون ممارسته الألعاب السويدية ربع ساعة فجر كل يوم قبل أن يتوجه لغسل جسمه، ويرى في هذه الألعاب التي حافظت له على رشاقة في جسمه إلى درجة النحولة؛ رياضة ذهنية أكثر منها رياضة بدنية، حتى إنني إعتقدت أن عوض الله يمارس اليوغا.

منزله عبارة عن فيلا صغيرة متواضعة في حي الإمتداد، حي السفارات ومنازل السفراء، يتألف من طبقين. يناديه السودانيون بابكر تحبباً في حين أنه "أبو سامي" نجله الكبير البالغ من العمر 16 سنة، وللمناسبة فإن سلفه الرئيس محمد أحمد محبوب معروف بـ "أبو سامي".

ولد بابكر عوض الله ولد آخر في العاشرة من عمره يتابع دراسته في إحدى مدارس لندن؛ وابنة وحيدة في الثامنة عشرة تتابع دراستها في إرسالية أجنبية في الخرطوم.

ويملك عوض الله منزلاً آخر في الخرطوم يدر عليه دخلاً يساعد في سد الحاجة. وهذه المقابلة مع عوض الله تمت في مكتبه في مجلس الوزراء بعدما وصل إليه بقليل، وفي الوقت الذي كان يطلب من سكرتيره الإتصال بالوزراء لعقد إجتماع عاجل بادرته بالسؤال: هل تعتقد أن بلداً كالسودان من السهل إنشاء تنظيم سياسي واحد فيه كما أعلنت إثر قيام الحركة وما هي الصورة التي رسمتموها لهذا التنظيم أو الصورة التي سترسمونها؟

*** قلت: وهل التنظيم الواحد ممكن؟**

وأجاب: "من السهل جداً قيام التنظيم السياسي الواحد في السودان لأن الجماهير الي تحتل مركز النقل في الوعي السياسي هي قطاعات العمال والمزارعين والجنود والمتقنين. وهؤلاء يشكّلون الأغلبية من سكان السودان ومشاكلهم واحدة ويجب أن يتحملوا أعباء السُلطة الحقيقية".

مفهومه للديموقراطية

*** ما هو مفهومك للديموقراطية، وهل يمكن العناصر العسكرية الإلتقاء مع العناصر المدنية في تأمين حُكم ديموقراطي؟**

- مفهومي للديموقراطية هو وُضْع السُلطة بأيدي قوى الشعب العاملة. وممكن جداً إلتقاء المدنيين مع العسكريين لأن هؤلاء الجنود حملوا رؤوسهم بأيديهم بعدما وثّقوا من أن الديموقراطية على النمط الغربي أودت فعلاً بالبلاد إلى التهلكة. إن الجنود هم الذين خرجوا وهم الذين فرضوا التغيير وهم الذين سيسهرون على إقامة حُكم من قوى الشعب العاملة كما ذكرّت.

القاعدة هي الفاسدة

*** أليس في الأحزاب التي حُلّت عناصر يمكن التعاون معها بحيث تتألف حكومة تُمثّل جميع الإتجاهات؟**

- نعم هناك عناصر في بعض الأحزاب وأنا أؤمن بأن الجماهير في الأحزاب كلها جماهير خيرة لكن القيادة هي الفاسدة.

*** هل هناك فكرة معيّنة عن إسم التنظيم السياسي الواحد الذي تنوون، إنشاءه؟**

- لم نفكر في الإسم بعد لأن الإسم ليس مهماً. المهم هو المحتوى.

الحكومات السابقة وقضية فلسطين

*** هل كانت الحكومات السابقة بعد ثورة 21 أكتوبر مقصرة بحق القضية الفلسطينية؟**

- كانت تلك الحكومات مقصرة بحق جميع القضايا المصرية في الداخل والخارج. وكانت منشغلة بأمرين: الأول كيف يصل رجالها إلى الحُكم، والثاني كيف يبقون فيه أطول مدة ممكنة. وكان كل شيء عدا ذلك ثانوياً بالنسبة إليهم.

لا أشعر أنني غريب بين الأعضاء العسكريين

*** سألت عوض الله أن يصف لي شعوره وهو المدني الوحيد في مجلس قيادة ثورة كل أعضائه من العسكريين؟**

- أجب: "لا أشعر بأني غريب بينهم. فقد عملنا معاً قبيل قيام الثورة على إيضاح الشكل الذي سيكون عليه الحُكم وإتفقنا على هذا، أي على أن أكون عضواً في المجلس لتحقيق إرتباط بين مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة".

*** إلى متى تعود معرفتك باللواء جعفر نميري؟**

- إنها تعود إلى زمن بعيد.

*** هل لمجلس قيادة الثورة وقت محدد ينهي فيه مهمته وتكوينه وهل ستضعون دستوراً للبلاد وتُجرون إنتخابات؟**

- وُضِعَ الدستور متروك للتنظيم السياسي. أما بالنسبة إلى الوقت المحدد الذي تنتهي فيه مهمة مجلس قيادة الثورة فجوابي عن ذلك إننا لا نهتم بالشكليات وإنما بالمحتوى. ويوم يقوم التنظيم السياسي ويرى ضرورة التغيير في شكل نظام الحُكم في إطار المبادئ التي قمنا بالثورة من أجلها فله أن يغيّر.

*** منذ متى بدأتُم التخطيط لحركتكم؟**

- منذ 4 أشهر بدأ التخطيط للتنفيذ.

وفد إلى مصر والعواصم العربية

*** هل في النية قيام أحد من المسؤولين بزيارة مصر وهل في النية إنشاء نوع من الإتحاد السياسي معها؟**

- هناك أكثر من النية. وسيسافر خلال 3 أيام إلى القاهرة وفد يضم 3 وزراء وعضو من مجلس قيادة الثورة ليشرح لإخواننا المصريين الموقف في السودان بعد قيام الثورة، ثم إن هناك الكثير من المشاكل التي يمكن مصر أن تساعدنا على حلها في المجالات الإقتصادية والثقافية والفنية. أما بالنسبة إلى موضوع إنشاء نوع من الإتحاد السياسي فجوابي عن ذلك هو الآتي: نحن متحدون في الأهداف والآمال والأفكار، والإتحاد السياسي ليس مهماً في نظري. وما دام المواطنون في البلدين متحدين في الرؤيا فسوف يحققون جميع الأهداف التي يؤمنون بها.

"لو لم يكن الحزب الشيوعي محلولاً لحللناه"

*** ما هو ردمكم على القائلين إنكم إخترتم الحزب الشيوعي حزباً وحيداً للتعاون معه؟**

- نحن لم نختر الحزب الشيوعي أبداً لأن الحزب الشيوعي السوداني حلّته حكومة الأحزاب السابقة قبل قيام ثورة 25 مايو. ولو أن هذا الحزب كان موجوداً عند قيام الثورة لحللناه. ثم إن في الحكومة شخصين كانا ينتميان إلى الحزب الشيوعي قبل حله إلا أنني إخترتهما على أسس شخصية بحتة وتقديراً لكفايات وطاقات في كل منهما. والوزيران هما فاروق أبو عيسى وجوزف كرنغ.

"أميركا صوت إسرائيل في المحادثات الرباعية"

*** ما رأيك في السياسة الأميركية أزاء أزمة الشرق الأوسط؟**

- لست راضياً عنها لأن الولايات المتحدة هي التي زرعت إسرائيل شوكة في قلب العالم العربي، وهي التي تريد لإسرائيل الحياة على حساب العرب وهي التي تدفع المانيا الغربية إلى تمويل إسرائيل ومدها بكل الإمكانيات في كل المجالات، وبالخبراء والفنيين. وهي التي خططت معها في البنتاغون عدوان 5 يونيو 1967، وهي التي أكدت بالخرائط لمواقع المطارات المصرية وهي التي وضعت أسلحتها ذات الفعالية والمتطورة بتصرف إسرائيل لتنفيذ ذلك العدوان، وهي الآن صوت إسرائيل في المحادثات الرباعية الدائرة في نيويورك لحل أزمة الشرق الأوسط.

وفد عسكري إلى موسكو

*** خلال قيام حركة 25 مايو كان في موسكو وفد عسكري في مهمة معيّنة. هل جُمِدَت مهمة هذا الوفد بعدما أصبح رئيس الوفد بين الذين أبعدوا عن الجيش أم إنكم ستترسلون وفداً آخر؟**

- عاد الوفد أمس (الخميس) من موسكو. وسنرسل وفداً آخر للقيام بالمهمة التي وكلت إلى الوفد السابق.

*** هل تطبيق التأمين في السودان يحل مشاكل البلد الإقتصادية؟**

- نحن هنا في السودان يختلف وُضْعنا عن أوضاع الكثير من البلاد الأخرى، ولذلك أرى أننا سننطبق

الإشترابية من واقع بلدنا. إن غالبية الأراضي مُلك الدولة. هناك فقط بعض الإحتكارات لرأس المال الأجنبي في القطاع التجاري وهذه قضية سننظر فيها. وقد يقوم نوع من التعاون بالنظر إلى عدم وجود خبراء يقومون بنشاطات في المجال التجاري. وقد يقوم نوع من التعاون بين الدولة والأجهزة التي تعمل في مجالات الإقتصاد.

* إذا إرتضت دول الحدود حلاً سلمياً لا يرضى عنه الفدائيون ففي أي صف تقفون؟

- نحن لا نرضى بأي حل يعطي إسرائيل مواقع جديدة نتيجة عدوان 5 يونيو 1967، ولا نرضى بأي حل لا يُرجع إلى الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى وطنه.

* هل سترسلون وفداً إلى العواصم العربية يشرح طبيعة الحركة؟
- نعم.

* هل يمكن إعطاءنا فكرة عن عدد المعتقلين وأين هم؟

- العدد بسيط، بعض قادة الوحدات معتقل في دار الضيافة والباقيون في المعتقلات.

* ما هي خطة حكومتكم بالنسبة إلى حل مشكلة جنوب السودان؟

- سوف نحلها حلاً يطمئن له إخواننا في الجنوب. وبالأمر أغينا ضريبة "الجزية" و"الدقنية" (تفرض على كل ذقن) وسأزور الجنوب إن شاء الله.

دور عسكري فعال في جبهة قناة السويس

* هل في النية تعزيز قواتكم المحاربة في جبهة السويس؟

- في نيتنا القيام بدور فعال في هذا المجال عندما نعيد تنظيم القوات المسلحة وتوسيعها. وسيتم ذلك في القريب العاجل.

* لقد أعطى الإعتراف السريع بألمانيا الشرقية إنطباعاً محيراً لدى الناس. ما هو الدافع إلى الإعتراف قبل أن تقول ألمانيا الشرقية رأيها في الحركة؟

- ولم يكن الإعتراف محيراً. إن ألمانيا الشرقية وقفت من قضايا العرب موقفاً سليماً، وهي تساعد الدول العربية في كل المجالات، أما ألمانيا الغربية فهي سلاح من أسلحة الولايات المتحدة ضدنا.

* هل في النية زيادة التعاون مع الصين الشعبية؟

- إننا نتطلع إلى زيادة التعاون مع جميع الدول الصديقة.

أسئلة غير سياسية

* وانتقلنا بعد ذلك إلى جو غير سياسي فسألتُ عوض الله: ما هي الدول العربية والأجنبية التي زرتها؟

- لبنان وسوريا والجمهورية العربية المتحدة من الدول العربية. ومعظم بلدان أوروبا الغربية، والصين وباكستان.

* ما هي اللغات التي تتقنها إلى جانب العربية؟

- اللغة الإنكليزية.

* ما نوع الكتب التي تقرأها؟

- أقرأ في الأدب والسياسة والإجتماع.

* ما هو مثلك الأعلى؟

- الآية الكريمة: قل إعملوا فسيرى الله أعمالكم.

* من هي الشخصية التي تأثرت بها؟

- لم تؤثر عليّ شخصية معينة.

* ما هو شعورك إذا تطوع ابنك مع الفدائيين الفلسطينيين؟

- أتمنى أن يحدث ذلك لأنه عمل حميد.

* * *

إنتهت المقابلة. وبعد ساعة عاد السكرتير ليقول: الوزراء جاهزون. وانتقل عوض الله إلى مبنى القصر الجمهوري وعُقدت جلسة مشتركة هي واحدة من سلسلة الجلسات التي يعقدها المجلسان منذ 25 مايو والتي لم تتوقف بعد.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأحد 1 يونيو/ حزيران 1969

محمد حسنين هيكل... وحديثان إستثنائيان مع فؤاد مطر

الأول عن لبنان وإنتخابات الرئيس

والثاني عن هموم مصر وإهتماماتها بعد عبدالناصر

إلى الآن لم يخلع محمد حسنين هيكل ربطة العنق السوداء. كان بدأ إستعمالها بعدما رحل جمال عبد الناصر. وفي أول السنة الجديدة (1971) خلع الربطة السوداء وحاول إستبدالها بربطة عنق ملونة، وبمجرد أن لف بها عنقه عاد ووضعا جانبا ووضع بدلاً منها الربطة السوداء. كان شعوراً عفواً لا يعرف أي تفسير له. متى يستبدل ربطة العنق السوداء بربطة فيها ألوان أو على الأقل فيها اللون الأزرق الذي كان يحبه عبد الناصر؟ لا يعرف. قد يكون ذلك بعد مرور الذكرى الأولى على رحيل القائد الكبير. وإلى الآن فإن هيكل، وهو للمناسبة أحد القلائل بين رجال عبد الناصر الذين لم يستبدلوا ربطة العنق السوداء بربطة ملونة، يحرص باستمرار على أن يزور عائلة عبد الناصر في منشية البكري. بالإضافة إلى ذلك، فإن أسرة عبد الناصر موجودة أو ممثلة وظائفاً في "الأهرام". فالإبنة الكبرى هدى تدير مركز دراسات عبد الناصر الذي أنشأه هيكل في "الأهرام"، وزوجها حاتم صادق يدير مركز الدراسات الفلسطينية في "الأهرام" بالإضافة إلى قيامه بأعمال كتابية وتحريرية، والإبنة الثانية منى تعمل في "دار المعارف" أرقى مؤسسة نشر في القاهرة ويترأس مجلس إدارتها هيكل. وقد فرغ هيكل من إعداد كتاب عن عبد الناصر سيصدر بالإنكليزية في مطلع 1972 وهو لا يروي فيه قصة عبد الناصر وإنما يركز على بعض المواقف السياسية في حياة الراحل. وبين أول حديث أجرته مع هيكل والحديث الثاني هذا نحو عشرة أشهر. الحديث الأول كان في أغسطس/ آب 1970، يومها كانت الظروف ساخنة. كانت المواقف معقدة. كان الوضع العربي مزيجاً من الإرتباك والتجاذب والصراعات المبطنة والعلنية والسرية. اليوم قد يبدو الموقف شبيهاً بعض الشيء بتلك المرحلة الصعبة. الحديث الأول الذي أجرته مع هيكل كان أيام عبد الناصر، والحديث الثاني أجرته بعد نحو تسعة أشهر من رحيل عبد الناصر.

وفي هذه المدة ما زال هيكل على تألقه. ما زال شاغل المصريين والعرب والكثيرين خارج الحدود الممتدة من المحيط الذي يصر على القول إنه كان هادراً، إلى الخليج الذي يصر على القول إنه كان ثائراً. وخلال حديثي الثاني مع هيكل وقفنا منه على أمرين. الأول إنه لا يستبعد أن يقوم مبعوث مصري بزيارة واشنطن رداً على الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأميركية السيد وليم روجرز. والثاني إن عبد الناصر كان إختار إسم "الجمهوريات العربية المتحدة" بدلاً من "إتحاد الجمهوريات العربية" إسماً للإتحاد الذي أعلنت أحكامه الأساسية في بنغازي. فهمت من هيكل أيضاً أن إعلان هذه الوثائق كان سيتم في قاعدة جمال عبد الناصر في طبرق ثم أختيرت بنغازي لإعلان ذلك.

ما هو وضع هيكل الآن؟

التساؤلات الأساسية المطروحة لدى الكثيرين داخل مصر وخارجها تتعلق بوضع هيكل. هل ما زال كما كان أيام جمال عبد الناصر، وهل يمكن الافتراض أنه يشارك، بشكل أو بآخر، في مواقع السلطة؟ ويجيب هيكل:

"أقولها بأمانة إنني بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فكرتُ جيداً في أن أعتزل كل عمل عام وأنصرف

إلى الكتابة عن المرحلة الماضية. كنت سأفعل ذلك لولا إعتبار مهم وأساسي هو أنه على التراب المصري إحتلال. لولا ذلك لإبتعدت حتى عن الصحافة. والمسألة لم تكن مجرد قضية شخصية أو صدمة عاطفية. فأنا كنت رئيس تحرير قبل الثورة لكن الإنسان يعيش أحياناً فترة يشعر فيها أنه ينتمي إلى شيء ما أو أنه ملتزم بقضية ما. وأذكر هنا عبارة قالها لي عبد الناصر غير مرة وهي "لقد جندتُك". قبل الثورة كنت صحافياً متحرراً لا تربطني أي قيود. كنت أعطي العالم كله. بعد الثورة إستطاع عبد الناصر أن يوجد عنصر الإستقرار والإلتزام في حياتي. لقد حوّل ذلك من إلتزام وطني عام إلى إلتزام محدّد.

وأعدتُ النظر في قراري، قرار الإبتعاد عن الصحافة، بعد فترة تفكير طويلة. لقد رحل عبد الناصر يوم 28 سبتمبر/ أيلول وكان الدفن يوم أول تشرين الأول وإستقلتُ يوم 3 أكتوبر/ تشرين الأول. قررتُ الإستقالة وكتبتها بالفعل وإخترتُ اليوم الثاني للدفن وتوجهتُ إلى الرئيس السادات يوم السبت 3 تشرين الأول وقلتُ له إنني أفكر في ترك "الأهرام" والوزارة. كنت أعتقد أن التجربة التي قمْتُ بها تكفي وأن هنالك مرحلة مقبلة لا بد لوجود من يعبر عنها.

ورفض السادات العرض. وبعد مناقشات طويلة معه طلب مني البقاء إلى ما بعد الإستفتاء على أن يُقبل إستقالتي من الوزارة بالتاريخ الذي كتبته وهو يوم 3 تشرين الأول.

وبقيتُ إلى ما بعد الإستفتاء. ثم بدأتُ أتأمل في التمزق العام في المنطقة وفي مصر بوجه التحديد. وإنتابني شعور بأنني إذا انسحبتُ من الحياة العامة في هذه الظروف فقد يفسره البعض على أنه هرب.

أضيف إلى ذلك أن البعض حاول تفسير موقعي على غير حقيقته. قال هؤلاء إنني كنت أؤيد زكريا محيي الدين وإستندوا في ذلك إلى النعي الذي بعث به زكريا محيي الدين إلى "الأهرام" ونشرناه على أساس أنه من صديق قديم للرئيس الراحل. ومن حق "الأهرام" نشر هذا النعي ونشر أي نعي كان سيصل إلينا من رفاق عبد الناصر.

وقيل بعد الجنازة إنني، كوزير للإرشاد آنذاك، حرصتُ على أن يركز التلفزيون الذي كان يبث مباشرة موكب الجنازة على صورة زكريا محيي الدين. والحقيقة أن التلفزيون كان يركز آنذاك على صورة خالد عبد الناصر وكان زكريا محيي الدين يسير إلى جانبه. وليس من المعقول في تلك الساعة الرهيبة أن تكون همومي إعطاء التعليمات إلى التلفزيون ليركز على أشخاص دون آخرين.

أعود فأكرر إنني شعرتُ بأن الإنسحاب من الحياة العامة سيُعتبر هرباً. شعرتُ أيضاً أن هناك عناصر يمكن في هذه الظروف أن تستغل وتتصرف برُخص لا تتحملها طبيعة المرحلة ومخاطرها. ويمكن القول إن هذه العناصر، بعملها من أجل إرغامي على الإنسحاب من الحياة العامة، أُنعتني بضرورة البقاء.

بعد الإستفتاء كنتُ لا أزال مقتنعاً بأن العمل الوزاري ليس مجالي، وبأنني يجب أن أبقى في المجال الصحفي طالما أنا قادر، بإلتزامي الوطني والمهني، على تأدية دوري في النضال الوطني العام إلى حين تحرير الأرض. وبعد ذلك من حقي إتخاذ القرار المناسب. وعندما قررتُ أن أبقى صحافياً لم يتغير شيء في نطاق أدائي المهنة. كنتُ أؤدي عملي الصحفي كما كان الحال أيام عبد الناصر، لأن أداء العمل وأسلوب تأديته ليس ثوباً يستطيع الواحد أن يخلعه في أي وقت. إنه جزء من طبيعته، خاصة إذا كان صادراً عن إلتزام وعن إستجابة لخطر ليس على وطن وحسب وإنما على الأمة كلها. يتصل بذلك مباشرة إعتقادي أنه كانت هنالك مبالغة في الحديث عن السُلطة التي كانت لي أيام عبد الناصر. ولقد قلتُ وكتبْتُ غير مرة أن طبيعة الصحفي في الموقع الآخر المواجه للسُلطة وهو ليس طرفاً في إصدار قرار وإنما هو طرف في مناقشة هذا القرار، وهذا هو الدور الذي كنتُ أقوم به. عُرض عليَّ المنصب الوزاري أربع مرات. الأولى سنة 1956 والثانية سنة 1958 والثالثة سنة 1961 والرابعة سنة 1970. وكنتُ دائماً أعتذر، وفي المرة الخامسة سمعتُ من الإذاعة أنني عُينت وزيراً.

لم أكن سُلطة قرار، وأنا بطبيعتي ضد ذلك. أيام عبد الناصر كنتُ طرفاً في حوار. كنتُ أناقش ولا أزال أناقش.

وسألتُ هيكُل إذا كان يرحب بعودة ثانية إلى المشاركة في السُلطة وزيراً أو غير ذلك فأجاب:

"مسألة العودة إلى المشاركة في الحكم لم تكن مطروحة. المرة الوحيدة التي شاركت فيها كانت إرغاماً ومن دون علمي".

إقالة علي صبري والحملة على هيكل

بمجرد إعلان إقالة السيد علي صبري تبادرت إلى أذهان البعض أن لهذه الإقالة علاقة بالحملة التي قادها بعض المسؤولين في الإتحاد الاشتراكي العربي. وعندما سألت هيكل ما إذا كان يربط بين الإقالة والحملة أجاب:

"ليس هناك ربط على الإطلاق بين الأمرين. كل منهما مسألة لا علاقة لها بالأخرى. ولقد كنت سعيداً بالحملة التي قادتها عناصر في الإتحاد الاشتراكي، بصرف النظر عن تجاوزات حدثت، لأنني كنت دائماً من أنصار الحوار المفتوح والمنادين به في مصر. كنت سعيداً بذلك لأنني كنت موضوع التجربة الأولى للحوار ولأن المواطنين في النتيجة النهائية بعد أن يقرأوا سيحكمون، وسيخرج كل واحد بنتيجة ويصح ما يدور في خاطره ويتحول إلى مواطن موضوعي".

وتكملة لهذا السؤال سألت هيكل عن تصوّره لمستقبل الإتحاد الاشتراكي ودور هذا التنظيم على الصعيد السياسي، فقال:

"لا بد من التفرقة بين التنظيم وفكرة التنظيم السياسي، وبين أي خطأ يقع فيه فرد في ممارسة العمل السياسي. ويجب أن يكون المستقبل في مصر للإتحاد الاشتراكي، بإعتبار أنه تحالف قوى الشعب العاملة. ولا يستطيع أي عمل سياسي من تأدية إنجاز حقيقي من دون أن يكون مستنداً إلى التنظيم.

وأعتقد أن صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي خرج بها الميثاق من أفضل صيغ التنظيم السياسي في العالم النامي، لأنها تستجيب لضرورات الواقع والتطور في الوقت نفسه لكن على أساس أن تفهم هذه الصيغة فهماً حقيقياً. إن التنظيم الواحد في هذه الحالة يتلافى خطر الانقسام من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعدد القوى داخله يؤدي إلى تلافي مخاطر الصمت، سواء أكان إختيارياً أو إجبارياً، لأن تعدد الأطراف يفرض الحوار. وهذا يؤدي إلى التطور. بذلك نتلافى خطر الانقسام ونستجيب للتطور".

وعروبة مصر؟ هل حُسم الأمر في هذه المسألة؟ قلت لهيكل. أجاب:

"لا أعتقد أن عروبة مصر كانت موضع مناقشة أو شك، كذلك لا أعتبر أن عبد الناصر هو الذي صنع عروبة مصر. الذي فعله عبد الناصر أنه أكد عروبة مصر وثبّتها. وهذا التأكيد والتثبيت وصلاً إلى مرحلة القناعة الشاملة لدى الشعب المصري. أحياناً نخطئ عندما ننظر إلى الوحدة والانتماء على أساس التاريخ والماضي. إن أكبر خطأ يحيق بفكرة الوحدة هو التاريخ والماضي. أن الألوان لأن يقوم التاريخ والماضي بخدمة القومية العربية من حيث إعطاؤها الأساس للمستقبل. إننا في عالم وعصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة. الإتحاد السوفياتي عملاق. الولايات المتحدة عملاقة. الصين عملاقة. أوروبا الغربية تحاول أن تكون عملاقاً. إذا لم تكن أسباب الوحدة موجودة تاريخياً وعملياً لوجب أن نصنعها، لأننا لا نستطيع أن نواجه المستقبل بشظايا مبعثرة تعيش على منطقة في وسط العالم لها أهميتها الإستراتيجية ولديها موارد إقتصادية لا حدود لها وعليها بشر لهم دور حضاري متصل.

لا ضرورة للشك في أن عبد الناصر، بعملية التأكيد والتثبيت، كان رمزاً لعروبة مصر، لكن رحيل رمز لا يلغي حقيقة، وإلا فمعنى ذلك أن عبد الناصر لم يعمل شيئاً. إن أي واحد يشك في عروبة مصر ينكر عبد الناصر في مصر. من ينكر عروبة مصر من دون عبد الناصر ينكر في الواقع دور عبد الناصر في مصر. بعد رحيل عبد الناصر سمعت كل المناقشات ووقفت على المزيد من عمليات الحوار، ولم ألمس أي شك في عروبة مصر. أحياناً كان هنالك ضيق بالتمزق العربي الموجود. بالضياح العربي العام الموجود. كان هنالك ضيق بالعجز العربي الموجود. وكان هنالك إحساس بوجود أطراف عربية تستطيع المشاركة بأكثر مما شاركت، وذلك يمكن أن يحدث في أي عائلة من دون أن يكون هنالك مبرر لأحد أفرادها لأن يغيّر بطاقة هويته".

مَنْ إختار الإسم؟

إفترضْتُ أن هيكَل هو الذي إختار "جمهورية مصر العربية" إسماً جديداً للبلاد ولهذا سألتُه ماذا يعني بهذا الإختيار وهل هنالك فرق بينه وبين "الجمهورية العربية المصرية" مثلاً، وهل أن عبد الناصر كان ينوي تغيير الإسم؟

ورد هيكَل: "حقيقة للتاريخ لست أنا الذي إختار الإسم. لقد نقلتُ "الأهرام" الخبر عن الرئيس السادات. القرار قراره وهو لا يعني إنعكاساً ما على عروبة مصر.

ولا بد هنا من العودة إلى العبارة التي قالها عبد الناصر بعد الانفصال وهي "وستبقى الجمهورية العربية المتحدة محتفظة بإسمها رافعة علمها مرددة نشيدها". قال عبد الناصر ذلك في مواجهة الانفصال وتعبيراً منه عن إحساس مصر بأنها يجب أن تبقى محافظة على إسم يرمز إلى معنى الوحدة كي لا يضيع كل شيء بين أنقاض الانفصال وفي حطام مؤامرة الانفصال. هذا الإسم كان يعني بالنسبة إلى عبد الناصر وديعة مؤقتة إلى حين عودة الوحدة بشكل من الأشكال. إن إسم مصر وقت الوحدة لم يكن "الجمهورية العربية المتحدة" وإنما "الإقليم الجنوبي" أو "الإقليم المصري"، لكننا إعتبرنا أنه يجب أن تحمل مصر إسم دولة الوحدة لمعنى الرمز.

وكان ذلك مثار تساؤلات كثيرة إلى درجة أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة سأل مرة: أنتم متحدون مع من؟

بقي العَلَم بنجمتين وكان القصد من ذلك المحافظة على الرمز لقيام الوحدة في يوم من الأيام، وإستمرار الرمز في أداء دوره التعبيري إلى حين عودة الوحدة حقيقة تُعبّر عن نفسها".

ماذا يعني شعار الوحدة الوطنية؟

منذ تسلّم الرئيس أنور السادات الحُكم وهو يرفع شعار الوحدة الوطنية. وبإستمرار يركز الإعلام المصري على هذا الشعار. فهل تعني الوحدة الوطنية مشاركة كل الإتجاهات المصرية في المسؤولية؟ ويوضح هيكَل هذه النقطة فيقول:

"الإتحاد الاشتراكي في حد ذاته صيغة وحدة وطنية لقوى الشعب العاملة، فهو يضم كل قوى الشعب التي لم تطبّق عليها قوانين أو قرارات موجبة للعزل السياسي، وبالتالي فإن كل مصري يسعى إلى العمل السياسي يجب أن يكون في الإتحاد الاشتراكي. وأعترف بأن غلطة كبيرة حصلت معادية لصيغة الإتحاد، وهي تخويف بعض قوى الشعب من المشاركة عملياً في العمل السياسي، مع أن حق العمل السياسي متوافر لها بمنطق التنظيم. وفي المرحلة المقبلة على الإتحاد الإشتراكي، الذي هو إطار تحالف قوى الشعب العاملة، أن يفسح في المجال لكل قوى التحالف لتؤدي كل منها دورها فيه من دون خوف أو وسالوس. حدث في وقت من الأوقات مثلاً أن الرأسمالية الوطنية كانت تخجل من هذه التسمية التي أطلقت عليها في حين أن الرأسمالية الوطنية هي إحدى قوى التحالف. وكانت هنالك أسباب بررت خوفها، إلا أنه في المرحلة المقبلة يجب أن تمارس كل قوى الشعب العامل، ومنها الرأسمالية الوطنية، دورها من دون وسالوس أو مخاوف وبشكل علني. هذا جوهر التجربة المصرية".

كلام عن الإتحاد

نأتي إلى موضوع الإتحاد. قيل فيه وحوله الكثير، وبسببه تشابكت الأمور التي إنتهت إلى إقالة السيد علي صبري. سألتُ هيكَل عما إذا كان هذا الإتحاد هو الصيغة الوحيدة التي كان يعمل من أجلها عبد الناصر فأجاب:

"بعد تجربة الوحدة وصل عبد الناصر إلى قناعة بأن بين المخاطر التي تعرضت لها التجربة أنها خلقت تناقضاً بين الإعتبار القومي والإعتبار الوطني.

لنلق نظرة سريعة على العالم العربي. إن دوله حصلت على الإستقلال حديثاً. كل دولة كافحت الإستعمار

فترة طويلة أو قصيرة، هادئة أو عنيفة، إلا أنها في النهاية حصلت على إستقلال مميز بحدود معينة ورموز معينة. وظهرت الوحدة برغم تعلق الجماهير بها وإيمانهم بضرورتها وكأنها تزويب مراحل من النضال بأكملها. تلغي حدوداً. تلغي أعلاماً. تلغي مقاعد في الأمم المتحدة. تلغي شعارات هي في الواقع رمز من رموز الإستقلال. هذه الأمور خلقت في مصر وسوريا تناقضاً حقيقياً بين الوطنية والقومية. لو أخذنا مصر مثلاً. حصلت على إستقلالها بعد 70 سنة من النضال. وبعد سنتين من الإستقلال الذي تم سنة 1956 قامت الوحدة مع سوريا. كان ذلك سنة 1958. ونتيجة لذلك تبدل العلم وسقط المفهوم التقليدي للحدود وتغير اسم مصر. وشعر المصريون أن مرحلة كبيرة من نضالهم ذهبت داخل عملية أكبر من هذه المرحلة. لقد تنبه عبد الناصر إلى أن من أكبر العوامل الحقيقية التي لعبت دوراً في تسهيل عملية الإنفصال شكّل التناقض بين الإعتبار الوطني والإعتبار القومي، أو الإحساس بهذا التناقض. وعندما تحدث عبد الناصر في بنغازي عن إتحاد فيديرالي، وكان ذلك في حزيران 1970، كان يرى أن هذا الإتحاد خطوة نحو وحدة أكبر يمكن أن تتحقق في مراحل مقبلة إذا إستطاعت الدول الثلاث إزالة التناقض بين الوطنية والقومية".

فوائد مصر من الإتحاد

وسألت هيكل عن الفائدة التي يمكن أن تجنيها مصر من الإتحاد فأجاب:

"إنها ستجني فوائد بقدر ما غيرها سيجني. الفائدة الأساسية من الوحدة هي مواجهة التجزئة. وليس هناك مزايا خاصة ستجنيها مصر. لقد إنتهى الوقت الذي كان البعض يظن أن مصر تريد الوحدة لتجهير الفلاحين من أجل تخفيف الكثافة السكانية. فنحن في عصر نتجه إلى الصناعة والتكنولوجيا. وحل مشاكل التنمية لم تعد بالتجهير وإنما بالتنمية المكثفة. وحتى في الوحدة الأولى مع سوريا، أو أيام العلاقة الخاصة مع السودان، لم يهاجر الشعب المصري إلى البلدين. ولنتحدث قليلاً بلغة الأرقام. أيام الوحدة الأولى مع سوريا جاء إلى مصر 120 ألف سوري في مقابل 5 آلاف مصري ذهبوا إلى سوريا. وأيام العلاقة الخاصة مع السودان كان في المدن السودانية 3 آلاف مصري في مقابل نصف مليون سوداني في مصر.

وبمنطق التنمية الحديثة نرى أنه إذا كان لا بد من إرسال فلاحين مصريين إلى السودان فيجب أن تؤمن لكل فلاح مستلزمات الإستيطان الجديد. وثبت أن العائلة الواحدة تكلف عملية إستيطانها الجديد، بين إستصلاح أرض وتقديم مسكن وتأمين مرافق الإنتاج والخدمات في مجتمعها الجديد 5 آلاف جنيه إسترليني. فإذا كانت مصر تريد مثلاً تجهير مئة ألف عائلة فمعنى ذلك أنها ستتكلف من أجل ذلك 500 مليون جنيه. والأفضل إذاً لمصر أن تبني بهذا المبلغ "سداً عالياً" آخر أو مصانع تكفي لإعالة 500 ألف عائلة وليس 100 ألف عائلة. إنني أشدد على القول إن الفائدة التي ستجنيها مصر من الإتحاد هي الفائدة نفسها التي ستجنيها كل من ليبيا أو سوريا".

وقلت لهيكل إن كلاً من سوريا وليبيا لم تذع موافقتها على التعديلات التي أدخلتها مصر على الإتحاد فهل من تفسير لذلك؟

أجاب: "لم تُرَ التعديلات إلا بالإتفاق مع سوريا وليبيا. والتعديلات لفظية ومجرد صياغة قانونية".

مع البعث أو الناصريين؟

ما زلنا في موضوع الإتحاد. لو سلّمنا جدلاً أن خلافاً ما نشأ في سوريا بين البعث والناصرين ففي أي صف يقف "الأهرام"؟ وكان بودي أن أسأله في أي صف تقف القاهرة.

أجاب هيكل: "تعبير" الناصريين" تعبير مطاط جداً. ما هي مؤهلات الناصريين الحقيقية؟ في إعتقادي أنها الإلتزام بمبادئ معينة وليست مجرد رفع صور عيد الناصر. وأذكر هنا عبارة كنتُ أسمعها دائماً من عبد الناصر، وقد قالها لبعض الزعماء العرب وهي "أنا أعتبر نفسي مسؤولاً عن أختار ولا أستطيع أن أكون مسؤولاً عن يختارني". وفي بعض المرات فإن هناك من رفعوا أعلام الناصرية بمنطق أنه ليس محبة في علي ولكن كرهاً في معاوية.

وموقف "الأهرام" في حال حدوث خلاف بين البعث والناصريين في سوريا لن يكون على أساس التسميات وإنما على أساس المسميات. أي ليس على أساس الصور واللاقات وإنما على أساس القضايا والمبادئ".

علاقات القاهرة مع الدول العربية

قلت لهيكل: من منظار المراقب المطلع العارف هل لك أن تُحدد لي طبيعة العلاقات بين القاهرة وكل من الدول العربية الأخرى؟

وأجاب: "لي تحفظ على عبارة منظار المراقب المطلع العارف. أفضّل الإجابة عن السؤال بالصفة الأولى وهي "المراقب"، وأما "المطلع العارف" فإن فيها نزعة صوفية لا أدعيها ولا أملكها ولا أريدها. إذاً فلأتكلم على أساس "المراقب". من الواضح أن مجموعة دول ميثاق طرابلس تربطها علاقة خاصة وثيقة. بعد ذلك تأتي في الدرجة الثانية الكويت والسعودية نتيجة التزامهما بمساعدات الدعم. إن مصر تُحدد مواقفها كلها، وهذه قاعدة وضّعها عبد الناصر حيال كل الأوضاع العربية، من حيث تأثيرها العسكري والمادي على المعركة. أعود إلى موضوع التصنيف. إن مجموعة دول ميثاق طرابلس بالإضافة إلى المقاومة الفلسطينية لها أولوية معيّنة. تأتي بعد ذلك الكويت والسعودية بصرف النظر عن النظم الاجتماعية في كليتهما. وهاتان الدولتان تأتيان في الدرجة الثانية من حيث مساهمتهما الفعلية في المعركة. بعد ذلك هناك مجموعة دول لا تقدّم ولا تؤخّر ولا داعي لتسميتها وعلاقتنا معها عادية. تبقى مجموعة الدول التي قد تستطيع نظرياً أن تقدّم شيئاً للمعركة لكنها عملياً لا تصنع إلا أنها تؤخّر. ومن الضروري من أجل تصحيح المواقف أن تكون علاقات مصر بها محتاجة إلى عمل أكثر".

تفسير لدعوة التحديد

بسبب الدعوة التي أطلقها هيكل إلى تحييد أميركا قامت قيامة بعض عناصر الإتحاد الاشتراكي، بإيحاءات أو بشكل عفوي لا فرق، وشنت حملة عليه عبر صحيفة "الجمهورية". وطلب من هيكل تفسيراً لهذه الدعوة وما هو تقديره لما سيحدث لو أنها لم تحقّق هدفها، وأجاب:

"الذي قلته ولا أزال هو: هل تحييد أميركا مطلوب أو غير مطلوب وما هو معنى التحييد. لقد كان رأيي أن وسائل التحييد هي الضغط السوفيياتي والقوة العربية والرأي العام العالمي، بحيث تُنقذ الولايات المتحدة إختياراً أو إضطراراً بأن عليها أن تحدد دورها وموقفها.

ولنطرح هذا السؤال: هل إن فينتام الشمالية إستطاعت في شكل من الأشكال تحييد أو تحديد دور الولايات المتحدة العملاقة؟

أنا أقول: نعم، لقد إستطاعت. إن الولايات المتحدة، من الناحية العملية، تملك القوة العسكرية التي تؤهلها للزحف على فينتام الشمالية. كان هناك بعض القادة العسكريين الأميركيين، ومنهم الجنرال وستمورلاند، الذين ينادون بذلك، إلا أن وجود الصين وراء فينتام الشمالية وإحتمال أن يتكرر في فينتام الشمالية ما حدث في كوريا الشمالية - وأنا عشت ذلك بنفسني في كوريا وراقبته - جعل الولايات المتحدة مرغمة على تحديد دورها. إن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك إختياراً وإنما إضطراراً، لأن مخاطر العملية تصبح أكبر من أي مكاسب يمكن أن تحقّقها من غزو فينتام الشمالية.

لقد مارس عبد الناصر عملية تحديد دور أميركا. أليست الولايات المتحدة هي التي طلبت من مصر أن تجربها وتعطيها فرصة؟ لقد جاء سيسكو إلى القاهرة في أبريل/ نيسان 1970 بعد التصاعد العسكري الذي نشأ نتيجة زيارة عبد الناصر السرية لموسكو في يناير/ كانون الثاني 1970 والتي إستطاع خلالها أن يتصاعد بالموقف وإحتمالات المواجهة الكبرى المباشرة بين القوتين الأكبر إلى درجة جعلت واشنطن توفد سيسكو إلى القاهرة ليقول: جربونا.

بعد ذلك حدثت تطورات مهمة أبرزها نداء عبد الناصر إلى الرئيس نيكسون في أول مايو/ أيار 1970 ومبادرة روجرز التي قبلناها. لقد إستطعنا أن نتصاعد بالموقف إلى درجة أن الولايات المتحدة أرغمت على

إعادة التفكير في الأمور.

ولنعد قليلاً إلى الماضي. بداية عدوان 1956 سحبت الولايات المتحدة عرض تمويل السد العالي. ومع ذلك فعندما بدأ العدوان، ونتيجة لإحتمالات المواجهة النووية بين الدولتين الكبيرتين، نشأت ظروف فرضت على أميركا أن تكون في موقف مضاد للعدوان، مع أنها كانت سبب الظروف التي أدت إليه. في كل هذه الحالات كان المجتمع الأمريكي هو هو، بتركيبته الرأسمالية وطبيعته الإستعمارية، لكن الظروف تفرض على الدول، ولإعتبارات خارجة عن أمانيتها ورغباتها، أن تُحدد مواقف قد تبدو متعارضة مع هذه الرغبات والأمان. كانت الولايات المتحدة سنة 1956 تتبنى تحقيق أهداف العدوان بوسائل أخرى ومع ذلك اضطرت إلى الوقوف ضد العدوان نتيجة ظروف فرضت عليها موقفاً يختلف في ظاهره عما ترغب وتتمنى، وهذا أفاد مصر جداً. وإذا إستطعنا في الأزمة الحالية أن نخلق الظروف الموضوعية التي تحمّل الولايات المتحدة على إتخاذ موقف مشابه لموقفها سنة 1956، أو أقل من ذلك كثيراً، وهو المتاح حالياً بسبب إختلاف الظروف على المستوى المحلي والدولي، فهل نتردد أم نحاول؟

ما هي وسيلتنا للضغط على الولايات المتحدة؟ إنني أرى أنه إذا إستطعنا أن نجبر أميركا، بشكل ما وخلال ظروف معركة، بأن تمد العدو بعشر طائرات بدلاً من مئة طائرة، فإن ذلك مهم جداً.

ما الذي تفعله الصين الآن؟ ولماذا تحرّكها منطقي وتحرّكنا غير منطقي؟

لقد دعت الصين فرقة بنغ بونغ وحوّلت ذلك إلى تظاهرة سياسية تنشئ عبرها جسراً من العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة. وقبل أيام قال ماوتسي تونغ في حديث صحفي مع إدغار سنو إنه يرحب بزيارة يقوم بها للصين نيكسون رئيساً أو سائحاً.

لو أن عربياً قال هذا الكلام، ماذا سيحدث له؟

هل إن الصين لم تعد منبعاً من أهم المنابع الثورية في العالم؟

هل تلاشت تناقضاتها مع الولايات المتحدة؟

هل إنتهى الصدام السافر بينهما، وهو صدام عسكري في فيتنام وشبه عسكري في تايوان. هل إنتهى؟

إن الأمر الذي لسنا قادرين على إدراكه في العالم العربي هو حقائق العصر الحديث، هو أن الحرب العالمية أصبحت للمرة الأولى في التاريخ مستحيلة، وبالتالي فإن على كل الأطراف في أي نزاع مسلح أن يدركوا هذه الحقيقة ويعرفوا أن لديهم وسيلة واحدة للتأثير على مواقف القوى الكبرى التي لن تتحارب في ما بينها، ولن تصل إلى حد المواجهة المسلحة. الوسيلة الوحيدة هي العمل السياسي والتأثير السياسي.

أنا لا أقول بتحديد أميركا بالتزلف. أقول فقط بخلق الظروف الموضوعية والعملية التي ترغب أميركا على تحديد (بمعنى تضيق أو حصر) موقفها، خاصة إذا كنا على مجرى الصراع الذي نخوضه، سوف نخوض لحظات حاسمة.

أماننا أمر آخر: يجب ألاّ نسمح بإستقطاب كامل في معركتنا، أي نفق نحن وروسيا في ناحية، وأميركا وإسرائيل في ناحية ثانية. نحن نأخذ أسلحة من طرف، والطرف الآخر يزايد بهدايا وعطايا السلاح، ثم لا تنتهي المعركة لأنها ستبقى مرهونة بمخزون الدول الكبرى وتصبح ميادينها ليست ميادين قتال وإنما ميادين تجربة أسلحة".

لماذا جاء روجرز إلى القاهرة؟

السؤال الأساسي هو: لماذا جاء روجرز إلى القاهرة ولماذا جاء سيسكو من بعده؟ وأنا كغيري، وهم

كثيرون، يرون أن الجواب الأفضل عن هذا السؤال هو الذي يقوله هيك. فما الذي يقوله؟

يقول: "جاء روجرز إلى القاهرة لأن العمل السياسي في الأزمة ما زال يجري إستطراداً لبادرته. وبالتأكيد، فإن الأميركيين مهتمون بعناصر جديدة في أزمة الشرق الأوسط، يفرضها، في الواقع، تصاعد الموقف بعد الزيارة السرية لموسكو التي قام بها عبد الناصر في يناير/ كانون الثاني 1970".

وهل حققت الزيارة أي نتائج؟

يوضح هيكل: "حققتُ أمراً لم يكن يحدث من قبل هو أننا نتكلم وجهاً لوجه ونتجادل ونتناقش وجهاً لوجه. أما عن النتائج فلا أعتقد أنها حققت في الأزمة نفسها شيئاً، ولا أعتقد أنها سوف تُحقق، لأننا في صدد موقفين متصادمين متعارضين تماماً. موقف مصري يصير على إستعادة كل الأرض وموقف إسرائيلي يصير على إحتلال كل الأرض أو ضم بعضها على الأقل. وهذا صدام قائم كامل لا يمكن حله بالكلام. من هنا إن الإرادات المحلية ستخوض الصراع، ومن المهم جداً أن نجعل هذا الصراع موكولاً إلى هذه الإرادات، ونحاول قدر الإستطاعة تحويل دور الإرادات الدولية الكبرى إلى دور سياسي".

وإستطراداً لزيارة روجرز سألت الأستاذ المراقب هيكل كيف يتصور أزمة الشرق الأوسط لو أن عبدالناصر لم يرحل بعد؟ أجاب:

"هذا سؤال من أسئلة ما وراء الطبيعة، مرهون بالغيب ويصعب على إنسان أن يتصور جواباً عنه إلا إذا كان هذا الإنسان قادراً بالفعل على تعمق فكر عبد الناصر وعلى الحياة في خلجات عقله وهذا أمر صعب. إن أبرز شيء في عبدالناصر، وأنا أحد أكثر الذين يعرفونه، أن حواراً مع الأحداث لا يتوقف، وإستجابته للتطورات كانت إستجابة خارقة.

وبالتالي فأنا لا أعرف ما الذي كان سيفعله عبد الناصر وما هي المواقف التي كان سيتخذها. إن الإجابة عن هذا السؤال صعبة جداً وإن كنتُ أحياناً في تفكيري الخاص أحاول".

الأزمة وتفاهم الطرفين

قلت لهيكل: هل تعتقد، وأنت الذي تعرف بالعقلية الأميركية ورافقت العقلية السوفياتية من خلال التعامل الرسمي المصري مع موسكو، أنه يمكن الولايات المتحدة أن تحل أزمة الشرق الأوسط إذا لم يكن هنالك تفاهم بين الطرفين على ذلك؟

أجاب: "بالقليل الذي أعرفه عن العقلية الأميركية فأنا لا أستبعد أن تفكر في حل أميركي للأزمة وقد تتمناه، لكن ذلك في الحقيقة أمر سطحي. إن حقائق العالم وحقائق المنطقة لا تسمح في أي أزمة دولية بحل أميركي صرّف أو حل سوفياتي صرّف".

مستقبل المقاومة الفلسطينية

منذ قيام الثورة الفلسطينية وهيكل من أكثر المتعاطين فيها. وهو الذي قدّم ياسر عرفات إلى عبد الناصر وهو الذي حل أكثر من إشكال وذلل أكثر من عقبة. ومن الطبيعي، بعد اللحظات المفجعة التي تعرضت وما زالت تتعرض لها المقاومة الفلسطينية، أن أسأل هيكل عن تصوّره لمستقبل المقاومة.

وكان جوابه: "إن المقاومة الفلسطينية من أهم الظواهر وأنبأها على الساحة العربية بعد حرب 1967، لكن المقاومة تركت تناقضات العالم العربي تشدها من ناحية، وبدت لها من ناحية أخرى لعبة السياسة العربية مسلية فدخلت فيها، وكانت النتيجة أنها خسرت في الحالتين سواء عن طريق الجر أو عن طريق الإنسحاق. والمهم الآن هو روح المقاومة الفلسطينية وروح الثورة وهل تستطيع أن تُحقق لنفسها بعثاً جديداً من وسط أنقاض وحطام الفترة الماضية. إن واجب الأمة العربية كلها أن تساعد المقاومة على ذلك".

الحل في المعركة

كان هيكل دائماً، وما زال، يرى أن الحل في المعركة. وقبل نحو 3 أسابيع من حلول الذكرى الرابعة لهزيمة 5 حزيران 1967 رأيْتُ أن أسأله وهو المتابع والمطلع، عما يحول دون هذه المعركة، ومن الذي سيحارب إسرائيل لو قامت هذه المعركة؟ وأجاب:

"لا أزال أعتقد أنه لا حل إلا في المعركة، ولا أزال أعتقد أن أي وقت يُصرف في تهيئة أفضل الظروف العسكرية والسياسية والعربية والدولية للمعركة هو وقت غير ضائع، وأنا واثق من أنه لو قامت هذه المعركة فإن مصر هي التي ستحارب إسرائيل وأتمنى أن يشاركها الآخرون".

دور الدبلوماسية المصرية

والدبلوماسية المصرية، هل إستنفدت مهمتها؟ سألت هيكل.

أجاب: "ليس هناك دبلوماسية تستنفد مهمتها. مهمة الدبلوماسية أن تظل تتكلم باستمرار وتحرك باستمرار، ودورها بعد إنطلاق المدافع لا يقل عن دورها خلال فترة إنطلاق المدافع أو التحضير لإطلاقها".

نهاية لهذا الحديث الذي طال أود أن أسجل أمرين. الأول إعتقاد هيكل الكبير أن السمة الوحيدة هي أبرز سمات الثورة الليبية وأن ليبيا التي كانت معزولة دائماً ستبقى بعد مشاركتها في "إتحاد الجمهوريات العربية" منطلق عمل وحدوي جدي.

الأمر الثاني يتعلق بالزيارة التي قام بها روجرز لمبنى "الأهرام" وهذه لها قصة. فقبل أن يصبح روجرز وزيراً للخارجية الأميركية كان محامياً لـ "الأسوشيتدبرس" و"الواشنطن بوست". إذاً فإنه يعرف كثيراً عن الصحافة وعملها. وعندما كان في القاهرة قال لمضيفه وزير الخارجية المصرية السيد محمود رياض إن عدداً من الصحفيين حدّثوه عن مبنى "الأهرام" وقالوا له إنه أحدث مشروع صحافي في العالم. وسأل رياض إذا كان في إمكانه التفرج على هذا المبنى. كان ذلك خلال مأدبة عشاء دُعي إليها هيكل وعندما أبدى روجرز رغبته أمام رياض في زيارة "الأهرام" تطلّع رياض نحو هيكل فرحب رئيس تحرير "الأهرام" بالفكرة بعدما عرضها رياض.

وهنا يضيف هيكل: "لقد جاء روجرز إلى "الأهرام" لزيارة المبنى وليس لزيارتي في مكتبي، ومع ذلك فأنا رحبتُ به في مكتبي، وإنه لأمر مهم من أجل الصحافة وكرامتها أن يقوم أي مسؤول، خاصة إذا كان عالي الشأن، بزيارة صحافي في مكتبه".

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الثلاثاء 16 مايو/ أيار 1971

الحديث الثاني الذي أجراه فؤاد مطر مع محمد حسنين هيكل



محمد حسنين هيكل: هذا الرجل هاجسه العصر. في كل عمل يقدم عليه يبني حساباته على مفاهيم العصر. في حديثه عن السياسة، عن الحرب، عن الإقتصاد، عن المستقبل، يقيس الكلام بالمقاييس العصرية.

وهو يحلم بمصر التي تواكب روح العصر. يحلم بالمواطن المصري، بالجندي المصري. في الستينات كان يتطلع إلى ما ستحملة السبعينات. وفي السبعينات سيتأمل كثيراً في ما قد تحمله الثمانينات في طياتها. وأهمية هذا الحديث معه أنه تمّ في وقت يتصاعد كل شيء. الحديث عن الحرب يتصاعد. الحديث عن السلم يتصاعد. الحديث عن المزايدات العربية يتصاعد. الحديث عن مستقبل مصر يتصاعد... والحديث عن العلاقة المصرية - الفلسطينية يأخذ بعداً جديداً لكنه في أية حال لن يصل إلى مرحلة الإنكسار حرصاً من الثورة المصرية على الثورة الفلسطينية.

والأسئلة التي طرحتها على الصحافي - الوزير هيكل فرضتها الظروف التي نشأت عن قبول مصر المقترحات الأميركية، إلا أن الأجوبة تجاوزت الظروف إلى المستقبل. ولذا بدت الإيضاحات في بعض الأحيان مواقف وخطة عمل.

إننا في حاجة إلى إنتصارات أخرى

سؤال: عندما قبلت مصر قرار مجلس الأمن كانت مضطرة بسبب خروجها من نكسة، لكنها عندما قبلت مقترحات روجرز فإن وضعها كان مختلفاً كثيراً. أليس من حق الجماهير العربية أن تتساءل: كيف يجوز قبول المقترحات الأميركية في ظل إنتصارات عسكرية براقة أبرزها إسقاط عدد من طائرات "الفانتوم" وأسْر عدد من الطيارين؟

جواب: عندما صدر قرار مجلس الأمن يوم 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 لم يكن يمثل قوانا الذاتية. كان صدوره في ذلك الوقت أكثر مما نستحق. وبعد 3 سنوات قاتلنا ونجحنا وأسقطنا طائرات "فانتوم" وأسْرنا طيارين. لكن لا يزال المطلوب منا قتالاً أكثر لكي ينفذ قرار مجلس الأمن. إن أي تعاقد في أية تعهدات في العالم تحدده موازين القوى.

هنالك نقطة أساسية. إذا أراد العرب أن يتراجعوا عن قرار مجلس الأمن فمن السهل عليهم تنفيذ ذلك بكلمة. أما إذا أرادت إسرائيل أن تتراجع عن تنفيذ القرار فإنها مضطرة إلى خوض حرب جديدة تستولي فيها

مرة أخرى على الأرض التي تكون قد إنسحبت منها بموجب القرار. إننا على أية حال لا نزال في حاجة إلى إنتصارات أخرى لتحقيق قرار مجلس الأمن. إن إسرائيل تريد التوسع. والإنسحاب هو النقطة التي ستكون أساس المشكلة.

إستئناف العلاقات ليس مطروحاً

سؤال: لقد عبأ الإعلام المصري الرأي العام على أساس أن الولايات المتحدة هي عدوة الأمة العربية ومع ذلك قبلت مصر مقترحات عرضتها هذه الدولة. هل كان القبول معناه أن الولايات المتحدة لم تعد عدوة، وإستطراداً، هل يمكن الإفتراض أن هناك احتمالاً لإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن؟

جواب: مما لا شك فيه أن هناك عداً بين الولايات المتحدة والأمة العربية. بيننا وبين إسرائيل صراع حياة أو موت، أما الذي بيننا وبين الولايات المتحدة فليس كذلك. إن الولايات المتحدة تعادينا بعدما ثبت لها أن إسرائيل خير من يضمن لها مصالحها في المنطقة عن طريق إخضاع العرب.

إن الولايات المتحدة إستمرت تضرب فيتنام الشمالية بالقنابل من 1965 إلى 1969، وفي اللحظة التي أوقفت الضرب جلس الطرفان إلى طاولة المفاوضات.

نحن في عداً مع الولايات المتحدة. وهذا العداً ليس هدفه القضاء عليها. نعادي الولايات المتحدة بسبب سياستها.

لقد أدرك الفيتناميون الشماليون أن عداًهم مع الولايات المتحدة هو عداً سياسي ولذا جلسوا يتفاوضون معها، أما عداؤهم مع فيتنام الجنوبية فإنه عداً وجود.

لقد حاربنا فرنسا سنة 1956، وتعقّبناها لإرغامها على الإقتناع بأن سياستها فاشلة ولنؤكد أن الصداقة أفضل من العداً.

أما موضوع إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن فإنه ليس مطروحاً، لأن عداً الولايات المتحدة لنا سيستمر إلى أن نتمكن من إقناعها بأن سياستها هذه باهظة التكاليف بالنسبة إليها.

وماذا بعد ذلك؟

سؤال: هل أن تردد إسرائيل في قبولها المقترحات الأميركية وتأخرها في الرد وما رافق هذا التأخير هي مظاهر حيرة أم مظاهر ديموقراطية؟

جواب: إن طبيعة المجتمع الإسرائيلي تجعل من المستحيل أن تكون فيه ديموقراطية. إنه مجتمع عنصري يمارس ما يريد النظام تحقيقه بالوسائل البوليسية. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل تعاني من مشكلة الأمن. وهذه المشكلة، بالإضافة إلى الطبيعة العنصرية، تجعل من الصعب وجود الديموقراطية.

إن التردد في الرد على المقترحات وما رافق هذا التردد سببه الحيرة. وإسرائيل عاجزة عن الرد لأن مشكلة المدى البعيد طرحت نفسها. صحيح أن إسرائيل إنتصرت في حرب 1967، لكن المطروح الآن هو: وماذا بعد ذلك؟

الموضوع الأساسي هو الأرض

سؤال: الآن بعدما قبلت مصر المقترحات الأميركية ما الذي تنتظرونه من واشنطن؟ هل هناك خطوات أخرى على الطريق؟

جواب: أنا ضعيف الأمل في أن المبادرة الأميركية ستصل إلى نتيجة. وأريد أن أطرح هذه التساؤلات برغم أية تظاهرات بالقبول سوف تطرحها إسرائيل: هل أن الائتلاف الحاكم في إسرائيل يقبل بالإنسحاب طبقاً لقرار مجلس الأمن؟ وهل يرضى الائتلاف الحاكم بوقف إطلاق نار مؤقت بدل وقف إطلاق نار دائم؟ وهل يوافق الائتلاف الحاكم على التنازل عن مطلب المفاوضات المباشرة؟

إنني أتصور أن إسرائيل ستقبل المقترحات الأميركية بعد أن تثير العراقيل. وهي إذا قبلت فتحت تأثير القبول العربي. وعندما أعلن الرئيس عبد الناصر أنه يوافق على المقترحات من دون شروط فإنما يستهدف قطع الطريق على أية مناورة. لكن الائتلاف الحاكم في إسرائيل سيناور مستغلاً ما يجري في العالم العربي الآن. سيناور لإحداث إنقسام في العالم العربي لتقادي حدوث إنقسام في إسرائيل. والموضوع الأساسي هو الأرض. لقد إتخذت مصر موقفاً مبدئياً وهو أن الأرض لا أحد يملك حرية التصرف بها. في السياسة يمكن أن يقول أي واحد ما يريده، أما التصرف بالأرض المصرية أو بأية أرض عربية فليس مطروحاً. وأكرر: لا يمكن إستخلاص الأراضي العربية إلا بالقتال.

المبادرة الأميركية لم تأت طوعية

سؤال: هل كانت مصر ستقبل المقترحات الأميركية لو أن إسرائيل وافقت عليها قبلها؟

جواب: المقترحات الأميركية فرضتها ظروف أبرزها القدرة الذاتية المصرية وإمكان بناء جيش قوي. لقد أعيد بناء الجيش على مستوى حديث جداً. وتبقى مشكلة التفوق الجوي. إن الكلام الذي قيل عن الإتحاد السوفياتي من أنه يريد إستمرار الأزمة لتدعيم نفوذه كلام غريب. لقد شارك في محادثات موسكو ولمسُ الإستجابة العملية من القادة السوفيات. إن تجاوبهم مع ما طلبه الرئيس عبد الناصر لمواجهة غارات العمق أوضح أنهم متفهمون ومقتنعون. إن ما يهم الإتحاد السوفياتي هو عدم تمركز الولايات المتحدة وراء ظهره. يهمه أيضاً ألا تبقى مسيطرة ويبقى البحر الأبيض المتوسط بحيرة أميركية. إن المصالح الإستراتيجية للإتحاد السوفياتي تلتقي مع صداقته لنا.

في الأيام الأولى من تسلّم نيكسون الحُكم كان مهتماً بمشكلة الشرق الأوسط. وكانت لعبة إسرائيل التي مارسها قائمة على أساس أن المواجهة لن تؤدي إلى حرب. ثم أهمل الرئيس الأميركي المشكلة. وفي تلك الفترة عُرضت علينا مشاريع كثيرة آخرها كان المشروع الذي قدمه روجرز في نوفمبر/ تشرين الثاني 1969 ولم نرد عليه لأنه كان يستهدف تجزئة الأزمة ولأنه كان محاولة بغث جديدة لمشروع راسك. رفضنا ذلك وكنا لم نُسقط بعد طائرات فاننوم ونأسر طياريتها.

ثم بدأ الميزان الدولي يتحرك. والمبادرة الأميركية لم تأت طوعية وإنما لضغوط فرضتها أوضاع سياسية عربية أهمها ثورة ليبيا بالإضافة إلى التبدل الجذري في الوضع العسكري المصري.

إن القرار المبدئي بقبول المبادرة الأميركية بُحث في ليبيا خلال التجمع الذي جرى لمناسبة إحتفالات الجلاء. وبعد تحليل للمقترحات التي عرّضها روجرز كان الإتجاه بعد طول تفكير أن قبولها أمر وارد، حتى أن عدداً من رؤساء الدول الذين كانوا هناك عرفوا أن قبولنا للمقترحات وارد أكثر من رفضها. وشرخنا وجهة نظرنا، وكنا نعتقد أنه يصعب على إسرائيل قبول المقترحات وأن الولايات المتحدة برغم إلزامها الدائم بإسرائيل لا يمكنها أن تقبل أن تفرض عليها العناصر المتطرفة في إسرائيل حالة مجابهة مع الإتحاد السوفياتي، تماماً كما أن الإتحاد السوفياتي لن يسمح لأي تطرف من جانبنا أن يفرض عليه حالة تؤدي إلى مجابهة مع الولايات المتحدة.

وأعود إلى التأكيد أن قوتنا العسكرية التي وصلنا إليها بالإضافة إلى موازين القوى الدولية هي التي اضطرت الولايات المتحدة إلى تقديم المقترحات.

من أجل المحافظة على عروبة مصر

سؤال: يلاحظ أن تيار الوطنية المصرية يتزايد. كيف تفسر هذه الظاهرة؟ وهل من شأن هذا التيار أن يحد من التطلعات العربية لثورة 1952؟

جواب: مما لا شك فيه أن أي بلد بعض أراضيه محتل يتزايد إحساسه الوطني، خاصة إذا كان هذا البلد كمصر ذا أقدم حدود مرسومة في التاريخ. إلا أنه يجب ألا يُعتبر أن الإحساس الوطني في مثل هذه الظروف

يتعارض مع الإنتماء القومي. إن ظهور تيار الوطنية المصرية لأن هناك قسماً من الأراضي محتل أمر عادي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه حتى الثورة الفلسطينية تعبر عن شعور وطني. وعلى أية حال فإن العامل القومي لا يلغي الإحساس الوطني.

إن أمام العالم العربي خارج مصر مشكلة كبيرة. فواجبه ليس فقط أن يحارب من أجل الأراضي المحتلة، وإنما عليه أن يقاتل ويبذل جهداً من أجل المحافظة على عروبة مصر.

إن المصريين يفكرون دائماً في مسؤولياتهم القومية. وظَّهر ذلك واضحاً خلال الجلسة التي عقدها المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي العربي وأجاب فيها الرئيس عبد الناصر عن أسئلة قدمها أعضاء المؤتمر. إن مضمون الأسئلة كان يُعبر عن هاجس المصري إزاء سوريا ولبنان والأردن والمقاومة الفلسطينية. وللأسف فإن أحداً خارج مصر لا يُقدّر ظروف مصر وما يجب أن يفعله لها.

ينبغي أن يعرف العالم العربي أن عليه أن يساعد العناصر العربية في مصر المؤمنة بعروبة مصر. ذلك أنه إذا كان هناك بلد عربي عنده إمكانيات الانفصال فهو مصر. لقد عاش الشعب المصري فترة من تاريخه في عزلة عن العالم العربي. فهو يملك مقومات الدولة وإمكانيات بناء تقدّم منعزل وهذا أمر غير متوافر في أي بلد عربي غير مصر. ومن شأن زيادة الضغط على مصر إلى حد التشهير الرخيص كما نرى الآن أن يحدث مراجعات خطيرة.

إننا دائماً نقول الجولان أولاً. القدس أولاً. الضفة الغربية أولاً... ثم سيناء. فإذا كانت هناك عناصر عربية تعتبر أن مصر عاجزة وتعبر عن عجزها بالكلمات فإن هذه العناصر تغالط الواقع. إن مصر تحارب وحدها أما الآخرون فإنهم يحاربون بالكلمات. وعندما يرون أن مصر لا تحارب - كما تتصور خيالاتهم - فإنهم بدلاً من أن يحاربوا معها أو يحاربوا بدلاً منها يتحولون إلى محاربتها وليس إلى محاربة العدو.

إسرائيل لن تنسحب بالطرق الدبلوماسية

سؤال: هل تتصور أن قرار مجلس الأمن يمكن أن يوضع موضع التنفيذ وتقر الأمة العربية بوجود إسرائيل، ويصبح لإسرائيل الحق في المرور في قناة السويس. وهل يعرف المصريون أن قرار مجلس الأمن الذي نطالب بتنفيذه يُقر بوجود إسرائيل؟

جواب: إن قرار مجلس الأمن نشر كنص كامل في مصر، وليس هذا هو السؤال. إن السؤال هو: هل تنسحب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام 1967 بصرف النظر عن أي قرار؟ إذا إنسحبت فسيكون ذلك برهاناً على فشل سياسة القوة التي تنتهجها الطبقة الحاكمة في إسرائيل. إن إسرائيل لن تنسحب بالطرق الدبلوماسية. لن تنسحب بالطرق الدبلوماسية. لن تنسحب بالطرق الدبلوماسية.

سؤال: ما هو الوعاء الذي سيستوعب الظروف التي ستنشأ عن تنفيذ التسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط؟ هل هي الوحدة الوطنية، هل هي الوحدة العربية، هل هي التنمية، أم ماذا؟

جواب: وهل ستسحب إسرائيل؟ إن المشكلة لن تحل إلا بالقوة السياسية بما فيها القوة العسكرية.

نحن نبني جيشاً للسبعينات

سؤال: ما الذي يحول دون المعركة الكبيرة. إن ما يصدر عن القاهرة يشير إلى أن الإستعداد في درجاته القصوى، والسلاح متوافر، والشعب معبأ، والقوات المسلحة أقسمت على تحرير الأرض المغتصبة، والرئيس وعد بذلك؟

جواب: الحرب الحديثة معقدة جداً. القضية ليست قضية شعب معبأ وسلاح متوافر وأداء قسَم التحرير. هناك تصاعد في علم الحرب. في تكنولوجيا الحرب. إن الحرب التي جرت عام 1967 إنتهت. حرب الضربة الجوية والمدركات والطوابير المتقدمة في الصحراء إنتهت. لقد بنينا جيشاً بعد 1967 للحرب التي إنتهت، ودخول الحرب الإلكترونية يتطلب جيشاً من نوع جديد. إنه منذ ما بعد حرب 1967 يجري العمل لبناء

جيشين. الجيش الذي إنتهينا من بنائه كانت مواصفاته مطابقة لمواصفات الستينات. ويجري الآن بناء جيش طبقاً لمواصفات السبعينات وهو جيش الحرب الإلكترونية.

إنه ليس في إستطاعة العرب أن يخوضوا حرباً جديدة ويُهزموا، ولذا فإنه لا بد من تغطية فجوة كبيرة من أجل ضمان المعركة الكبيرة. الحرب المقبلة هي حرب الإلكترونيات. ومنذ سنة ونحن نبني جيشاً للسبعينات. لحرب الإلكترونيات. فأنت لا تستطيع أن تخوض معركة السبعينات بجيش الستينات. والمشكلة ليست في إحصاء عدد الدبابات كما يفعل بعض الأخوان. إن الدبابات الآن كلها تعمل بالأشعة تحت الحمراء. الدبابات الآن تعمل في الليل.

إنه ليس من السهل أن تقول لماذا لا تخوض الحرب ما دام لديك 650 ألف مقاتل وتملك عدداً كبيراً من الدبابات. إن عملنا الآن يجري كله من أجل حرب السبعينات وبأسلوبها وليس بأسلوب حرب الستينات.

في الجبهة الشرقية إرادات كثيرة

سؤال: هل إنتهى أمر قيام الجبهة الشرقية أم أن قيامها لا يزال وارداً؟ ومن وقف دون قيام هذه الجبهة حتى الآن؟

جواب: إنه تحت أي ظرف من الظروف ينبغي ألا ينتهي أمر الجبهة الشرقية. إن سياسة مصر كانت حتى الآن وستبقى كالآتي:

أولاً: أن تكون الجبهة المصرية قادرة على مواجهة العدو وحدها إذا إقتضت الظروف ذلك.

ثانياً: إنه من الضروري لتحقيق النصر أن تكون هنالك جبهة شرقية.

وحتى الآن لم تَقم جبهة شرقية كما يجب أن تكون، لكن نفص الأيدي من موضوع الجبهة الشرقية ترف لا تستطيع الأمة العربية أن تدفع ثمنه. وإذا كان هناك صبر سياسي من مصر على بعض الأمور التي تحدث في المشرق فمرده - ولا بد لدول الجبهة الشرقية أن تترك ذلك - الحرص على عدم سد الطريق أمام قيام هذه الجبهة، وليس الخوف من أحد.

إننا ندرك العقبات. على الجبهة المصرية هنالك إرادة واحدة. أما في الجبهة الشرقية فهنالك إرادات كثيرة ومتعارضة ومفككة في داخلها، وهذا يعود إلى أسباب تاريخية وسياسية.

وبرغم ذلك كله ينبغي ألا نياس، ولن ينتهي أمر الجبهة الشرقية. وعلينا أن نأمل في إقامة جبهة شرقية ولو نصف قادرة.

"زعلان من إيه؟"

سؤال: ما هي طبيعة العلاقات بين مصر والدول العربية. يلاحظ أنه حتى الآن لم ترد القاهرة على الدول التي تُزاد بسبب قبول مصر المقترحات الأميركية؟

جواب: في هذا السؤال إسمح لي بأن أنقل من مقعد وزير الإرشاد إلى مقعد رئيس تحرير "الأهرام". وما دامت عندي هذه الإزدواجية فمن حقي أن أمارسها.

الواضح أن نظاماً واحداً قام بهذه المزايدات وهو الحُكم الحالي في العراق.

إن مشكلة الحكم القائم في العراق أنه في مرحلة من المراحل كان يبحث عن صداقات. لقد تصوّر أن في إمكانه أن يبني قيمة له على أساس صداقة. وبما أن هذا الحُكم بطبيعته غير منفتح على الصداقات، وماضيه يجعل من الصعب على أحد أن يثق به، فإنه إندفع حديثاً في بناء علاقاته على أساس العداوات. ونحن من جانبنا غير مستعدين لأن نعاديّه. عندنا تحفظات كثيرة عليه لكن مصر تتجاوز هذه التحفظات من أجل الجبهة الشرقية. وبتعبير آخر ليست مصر مستعدة لإعطاء النظام القائم في العراق شرف الصداقة معها ولا حتى شرف العداوة معها.

وبالتالي فإن ما يحدث في العراق الآن واضح أن فيه الإفتعال: إفتعال الإنفعال ضد مصر.

والنظام القائم في العراق "زعلان من إيه؟" إنه ليس الذي أرسل القوات العراقية إلى الجبهة الشرقية.

وتستطيع الحكومة العراقية بدل تنظيم مسيرات في شوارع بغداد وإطلاق الشعارات أن ترسل فرقاً إلى الجبهة. إن القوة العراقية في الأردن متقيدة - بأمر قيادتها السياسية - بوقف إطلاق نار غير محدود. فلا هي تطلق النار على العدو ولا العدو يطلق عليها النار. إن النظام القائم في العراق يتهم مصر بأنها لا تريد أن تحارب مع أن مصر هي الوحيدة التي تحارب. وعلى افتراض أن هذا الكلام صحيح فإنه كان على نظام العراق أن يحارب لأننا لا نحارب، لا أن يحاربنا لأننا في رأيه لا نحارب.

"فتح" لها قيمة خاصة

سؤال: إن تطورات الموقف الذي نشأ عن قبول مصر المقترحات الأميركية تشير إلى أن إنقساماً سيتكرس في المنطقة العربية. ماذا أعدت القاهرة لمواجهة هذا الإنقسام؟
جواب: إننا نعمل كل جهد إنساني ممكن كي لا يحدث إنقسام. وإذا حدثت ظاهرة إنقسام ففي الإمكان تخطيها وأتكلّم عن طرفين:

الأول: وهو طرف الجماهير العربية الطيبة المؤمنة التي فاجأها التحرك السياسي المصري بضروراته مع ثقته بمصر. وهذا طرح في أذهان الناس الكثير من التساؤلات. وواجب مصر ألا تكف عن توضيح دوافعها عقلانياً أمام هذه الجماهير التي هي الرصيد الذي لا ينتهي لدور مصر العربي.
الثاني: المقاومة الفلسطينية وبالذات "فتح". إن "حركة فتح" بين جميع الأطراف الموجودة على الساحة الفلسطينية لها قيمة خاصة. وإن مصر مطالبة بأن تدرك ظروف "فتح" في الساحة الفلسطينية الحافلة بالضغوط النفسية والاجتماعية والتناقضات، وينبغي لمصر ألا تسمح بوجود إنقسام أو بتكريس هذا الإنقسام. وهناك جماعات منقسمة، وقد إتخذت مواقف قبل المبادرة الأميركية. وهذه الجماعات لا فائدة من الكلام معها.

إئتلاف المنظمات محكوم بأضعف حلقاته

سؤال: ألا ترى أنه كان في استطاعة مصر توحيد المنظمات الفدائية. وألم تكن هناك معالجة أخرى لموضوع إذاعة "صوت العاصفة" و"إذاعة فلسطين" لا تصل إلى حد إيقافهما عن البث مؤقتاً؟
جواب: لقد عملت مصر كل ما يمكن عمله لتوحيد المنظمات الفدائية. وإتضح الآن أن السعي لتوحيد المنظمات كان خطأ لأن الإئتلاف الذي حصل بين هذه المنظمات جعله عرضة لتوتر ومزايدة أضعف الأطراف، وهذا ما يحدث في أي إئتلاف.
إن قرار وقف الإذاعة عن البث مؤقتاً كان قراراً سياسياً. فالإئتلاف بين المنظمات بقي محكوماً بأضعف حلقاته. وبما أن الإذاعتين كانتا تعبران عن الإئتلاف فإنهما في الواقع كانتا تعبران عن أضعف الأطراف فيه. عن مواقف وتشنجات هذا الطرف الذي يعتبر التشنج ثورة ويستغني عن العجز في العمل بفصاحة الكلمات أو دويها.

ولقد سكنت مصر بضعة أيام عن إذاعة تبث من أراضيها وتصف قبول القاهرة المقترحات الأميركية بأنه عمل تأمري وإنهزامي من شأنه التفريط بالقضية الفلسطينية.
إن مصر لم تطلب من هذه المنظمات قبول المبادرة الأميركية وأرسلت إليها بشكل مباشر التبرير الفعلي والقانوني لقبولها.

ونحن إذا عرضنا قوائم التضحيات وقوائم احتمالات المستقبل فليس في كل الذين صاحوا من يستطيع أن يتقدم برصيد أو إمكانيات تساوي واحداً من مليون ما يمكن أن يقدمه الذين قبلوا المبادرة الأميركية.

لا أزال أذكر بن بيللا

سؤال: على أية أرض تقف ثورة 1952 الآن وما هي أهم الملامح التي أحدثتها في المجتمع العربي والمصري؟

جواب: إن ثورة 1952 نقلت الإنسان المصري من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين حتى في تفكيره ومشاكله. ن قلّت مصر من إطار علاقة مع دولة حامية هي بريطانيا إلى إطار علاقة مع العالم كله. والثورة المصرية أحدثت هذا الأثر في العالم العربي. ولولا الثورة المصرية لما كانت ثورة 14 تموز في العراق أو ثورة الجزائر. كانت الثورة المصرية بداية تغييرات على مستوى العالم العربي كله. الآن هناك جمهورية في اليمن، لكن هل نسينا ما فعلته مصر من أجل ثورة اليمن؟ والدولة الجزائرية قامت بفضل الثورة الجزائرية. وهل نسينا ماذا فعلته مصر من أجل ثورة الجزائر؟ ولا أزال أذكر بن بيللا يوم جاء إلى القاهرة عام 1954 وكان أمله آنذاك في قيام ثورة في الجزائر يبدو كالسراب. كالحلم. وعام 1956 كانوا في فرنسا ذاهبين إلى الجزائر عن طريق القاهرة لتصفية ثورتها. كانوا ذاهبين لتصفية الثورة الجزائرية بعد تصفية الثورة المصرية.

لا شيء يمنع قيام الوحدة

سؤال: ما الذي يمنع قيام وحدة بين مصر والسودان وليبيا؟ وما صحة ما يقال من أن مصر ليست مّيّالة إلى وحدة مع سوريا وليبيا؟

جواب: أولاً ليس هناك ما يمنع قيام وحدة بين مصر والسودان وليبيا. وثانياً ليس صحيحاً أن مصر غير مّيّالة. الواقع أن مصر تريد في كل عمل تُقدّم عليه أن تتأكد من أن كل خطوة تخطوها ستضيف شيئاً إلى القوى المحشودة من أجل المعركة لا أن تكون عبئاً عليها. لا شيء يمنع قيام الوحدة. إن مصر كانت وحدوية في كل وقت. ومصر مستعدة للدخول في وحدة مع كل من يطلب الوحدة باقتناع وشرف. وإذا كان قد ظهر بعض التردد من جانب مصر، فليس في الواقع تردداً وإنما هو رغبة في التأكد من أن كل عمل تُقدّم عليه في هذا النطاق سيخدم أملاً حقيقياً لا شعاراً مطروحاً.

تحمي صدرها ويحمي ظهره

سؤال: ما هي طبيعة العلاقات المصرية - السوفياتية في الوقت الحاضر؟

جواب: كما كانت منذ بدأت. وهي علاقة صداقة، وعلاقة إشتراك في القضاء على الوجود الإستعماري في المنطقة بنوعيه القديم والجديد. وهذا ينبع من مصلحة مشتركة. مصر تريد أن تحمي صدرها والاتحاد السوفياتي يريد تأمين سلامة ظهره. وإذا، فإنها علاقة صداقة ومصلحة.

سؤال: هل أن الوجود السوفياتي في المنطقة وبالذات في مصر مرتبط بالأزمة التي نشأت عن حرب 1967، وهل معنى ذلك أن هذا الوجود سينتهي بمجرد حل الأزمة؟

جواب: هناك مساعدة سوفياتية. ومن الصعب القول إن هذه المساعدة هي وجود. إن الاستعمار هو الموجود في المنطقة. موجود بمصالحه ومطامعه. أما الاتحاد السوفياتي فإنه يقوم بدور عن طريق المساعدات التي يقدّمها لحركة النضال العربي.

السوفيات لا يشتركون

سؤال: هل يشترك السوفيات في عمليات عسكرية مصرية وبالذات على جبهة القناة؟

جواب: لا يشتركون.

سؤال: هل للشيوعية مستقبل في مصر والعالم العربي؟ وهل يضايق الإتحاد السوفياتي أن مصر لا تسمح للشيوعيين بممارسة نشاط ما؟

جواب: لم يُدخل الإتحاد السوفياتي موضوع الشيوعيين في علاقاتنا معه. لقد ساعد الثورة المصرية كحركة تحرر وطنية وتقدمية، وتعامل معها على هذا الأساس. وأية حركة تحرر لا يمكن بالضرورة إلا أن تكون تقدمية. إنني أعتقد أن السبعينات والعصر الحديث تحمل تحديات تؤثر في كل العقائد وبينها الشيوعية. وعندما

نتكلم عن العصر الحديث لا ندرك ما تعنيه الكلمة. إننا نقول أحياناً كلمات مقعرة، ويبقى فهمنا لها مسطحاً. إننا نتكلم أحياناً عن عصر التكنولوجيا من دون أن نعرف ماذا يعني سواء بالنسبة إلى وسائل الإنتاج أم علاقات الإنتاج وما يترتب عليها من أوضاع إجتماعية.

أنا سعيد بهذه المبالغة

سؤال: ما الذي يربطك بالرئيس عبد الناصر وكيف استطعت المحافظة على صلتك به وثقته بك وكم مرة تراه في الأسبوع؟

جواب: هنالك مبالغة كبيرة حول علاقتي بالرئيس عبد الناصر. وهذه المبالغة على أية حال تعطيني شرفاً لا أستحقه. وأنا سعيد بهذه المبالغة وأتردد كثيراً قبل أن أنفي هذا الوهم الشائع عن علاقتي بالرئيس. ومهما تكن درجة العلاقة فأنا معتر بها جداً.

أما عن ثقته بي فيسأل هو عنها. هو يملك ذلك إذا كان الموضوع مطروحاً. وهناك اعتقاد شائع بأنني أرى الرئيس يومياً. وصدّقني أنه تمضي أحياناً شهور من دون أن أراه.

لا حاجة إلى الإعلام الرسمي

سؤال: حتى الآن لم نسمع بخطة عملك في وزارة الإرشاد. وللمناسبة ألا تعتقد أنه من الضروري إعادة النظر في تسمية الوزارة؟

جواب: الخطوط العريضة لخطة العمل وُضعت. إن مفهوم عمل هذه الوزارة كان ضائعاً، فالقانون الأساسي الذي أنشئت بموجبه وزارة الإرشاد القومي حدد مهمتها على النحو الآتي:

- تبصير الشعب بأموره (وهذه من مهمة التنظيم السياسي).
 - محاربة العادات المؤذية للشعب المصري (وهذه تتطلب تربية الشعب وتعليمه).
 - مكافحة الآفات الزراعية (وهذه من مهمات وزارة الزراعة).
- وبالتالي فقد وجدتُ نفسي أمام جهاز كبير جداً ضائع وسط ظروف سياسية وبيروقراطية معقدة وهدف غير واضح.

أول أمر واجهته هو إعادة توصيف الوزارة مهما كان إسمها. وقد قمنا بتجربة رائدة هي أننا استعنا بمجموعة من المفكرين وحاولنا طرح مهمة الإعلام على أساس علمي وفلسفي وتحديد ماذا نريد. ثم أنشأنا هيئة مستقلة إستقلالاً كاملاً هي "إتحاد الإذاعة والتلفزيون". بعد ذلك سنتحرك في بقية المجالات واضعين مهمتنا على أساس:

- إتاحة أكبر قدر ممكن من الحقيقة أمام الناس.
 - متابعة إهتمامات الناس الثقافية والترفيهية والتعليمية وفي شتى المجالات.
- والأسس الثلاثة هي التي ستوضح عمل الوزارة في المستقبل.
- وللمناسبة فإن إسم الوزارة "وزارة الإرشاد القومي" غليظ. وهو يوحي بأن هناك عمياناً يجب إرشادهم. ولذا فإن هناك إقتراحاً يجعل اسمها وزارة الإعلام.
- وحتى كوزارة إعلام فإنني أتصور أن دورها موقوت بفترة الحرب. بعد إنتهاء الحرب لا موجب لوزارة إعلام لأن المهام ستتوزع على مؤسسات، ذلك بأن أي بلد يسعى نحو الديمقراطية لا حاجة به إلى الإعلام الرسمي المنظم.

دور مصر يأتي بعد الإنتخاب

سؤال: ما هي المواصفات التي تريدها القاهرة للرئيس الذي سيحكم لبنان حتى 1976؟ وحتى الآن لم نعرف ما إذا كان لمصر موقف من إنتخابات الرئاسة في لبنان. هل لها موقف؟

جواب: إن فترة الرئاسة المقبلة لأي رئيس لبناني ستكون فترة حاسمة في التاريخ العربي. ويهم مصر في

الدرجة الأولى في كل المواصفات المطلوبة أن يكون الرئيس اللبناني المقبل قادراً على رؤية مصير لبنان في إطار المصير الكلي للأمة العربية مع التسليم بأن في لبنان أوضاعاً خاصة.

والوضع العربي الراهن سيفرض التزامات على كل القوى في العالم العربي وبالتالي فإن الرئيس اللبناني المقبل عليه أن يدرك أن ذلك أمر ملح فيسعى إلى تجاوز وتخطي أي تناقض - في حال وجوده - بين المصلحة اللبنانية الذاتية والمصلحة العربية الشاملة.

وأعتقد أن دور مصر في إختيار الرئيس اللبناني المقبل يأتي بعد إنتخابه وليس قبل إنتخابه. فالإنتخاب عملية لبنانية بحتة والإختيار من جانب مصر بعد الإنتخاب عملية عربية.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الثلاثاء 2 أغسطس/ آب 1970

هيكل يتكلم في "السهار" بعد سقوط الرؤوس الكبيرة

من غلاد مطر : شعورا غريباً لا يصر أي عبد الناصر الذين يستبدوا ربطة النقص السوداء بربطة الدراسات الفلسطينية في السليمة في جية الرأط. وبين أول حديث أجريته مع الدكتور الأول الذي أريته مع هيك كان عبد الناصر ، والحديث الثاني أجريته مع عبد الناصر . وفي هذه المدة زال نيكولاس على تائه . ما زال شسلل المصيرين والعرب والكهنين الكثيرين خارج الحدود المدة : من الحجب الذي يصر على القول عبد الناصر كان اختار اسم الصمة ، تلك البركة التي ، إلى الخلق . الذي كان هادراً ، إلى الخلق . الذي يصر على القول انه كان تلسراً . وخلال حديثي الثاني مع هيك وقت لمه على عبقريته ان لا يستبعد ان يكون هيك اول هذه الوثائق عن سموت مصري بزيارة واشنطن . سيم في قاعدة جمال عبد الناصر ردا على الزيارة التي قام بها في طريق لم اخبر بنغازي منها الربطة السوداء . كان .

ما هو وضع هيكال الآن ؟

[illegible]

لقد عد عبد الناصر يوم ٢٨ أيلول وكان الغنم يوم أول تشرين الأول واستعداداً يوم ٢ تشرين الأول . قررت الاستقالة لكنها بالتأمل واختارت اليوم الثاني للتونسيين ووجهت إلى الرئيس السادات يوم السبت ٣ تشرين الأول وقالت له أنني أفكر في ترك « الأحرار » والوزارة . كتبت اعتقد أن التجربة التي قيمت بها تفكي وأن هناك مرحلة خطية لا بد لوجود من يعبر عنها .

[illegible]

محمد حسين هيكل يفتح "للشهار ملف الهموم والاهتمامات المصرية"

دور مصر في اختيار الرئيس اللبناني المقبل يعاكه انخباؤه وليس قبل انخباؤه على الجبهة المصرية ارادة واحدة اما في الجبهة الشرفية فارات كثرية متعارضة ومفككة عدد من رؤساء الدولة العربية عرفوا في ليبيا أن فتولنا للبلاد الاميركية واردة لا أحد يملأ حصة التصرف بالأرض المصرية او بناء أرض عربية القوية العراقية في الارض لا تطلق النار على العدو والمعد ولا يسطرون على الشعارات على الحكومة العراقية ان ترسل فرقا الى الجبهة لبدء تنظيم المسيرات واطلاق الشعارات فتح لها قسمة خاصة... لكن امكن امثلاف المنظمات الفدائية بحكم بضعف حلقاته ليس ما يمنع قيام وحده بكون مصر والسودان وليبيا أو مع سوريا وليبيا السوفيات لا يشتركون في عمليات عسكرية مصرية مصرية وعلاقتنا مع موسكو تنبع من مصلحة مشتركة القاهرة - اول آي - من قرائد مصر:

محمد حسين هيكل : هذا الرجل حائسه النصر في كل عمل يقوم عليه بني حسانك على يد مصر . في حينه من السياسة . سن الحرب . من الاقتصاد . من المستقل . يقين الكمال بالقياس المصرية .

والجبهة هذا الحديث منه انه لم يبق وقت يضاد كل شيء . الحديث عن الحرب يضاد . الحديث عن السلام يضاد . الحديث عن الازدياد العربية يضاد . الحديث عن مستقل مصر يضاد ... والحديث عن المعركة العربية التقليدية ياند مددا جديدا لانه في اية حال ان يصل الى مرحلة الانكسار جوصا من الثورة المصرية على الثورة التقليدية .

والاستراتيجية طريقها على الصافي - الرئيس هيكل لونها القوي الذي نشأت عن ليل مصر القويحة الجديدة . الا ان الجبهة تطورت القوي الى المستقل . ولذا بدت الاضغاث في بعض الاحيان مواقف وخطة عمل .

اتنا في حاجة الى انتصارات اخرى

سؤال : غلبا قلب مصر كراو بجيش الان كانت حشرة بسب خيوطها من كسرة ، لكنها غلبا قلبها دوجان دوجان فان وفسها كان مقلنا كرا . ليس من حق الجماهير العربية ان تتسلم : كذا معز شوار القذافي الامم المتحدة

ثم بدأ الجوان الدولي يحدو . والمبادرة الجديدة لم يبق طويلا وانا لنسوة لربها اوضاع سياسية عربية اجماع ثورة ليبيا ، بالاضافة الى السبل الجدي في الواقع المصري العربي .

ان القرار الجدي يتناول المبادرة الجديدة بحث في ليبيا خلال التجمع الذي جرى لجلسة احوال الكلا . وبعد تحليل للقرارات التي عرضها دوجان كان الاتجاه بعد ذلك يتجه الى ان ليبيا ان تشارك في اية حدة من رئاسة الدول الذين كانوا هناك عرفوا ان ليبيا للقرارات واردة من ليبيا . ومنها وجه نظرا . وكما نعتقد انه ينصب على امر الال قول المقررات وان الولايات المتحدة ترمي التزامها بالامم المتحدة بالامر ان تشارك في اية حدة من ليبيا في المشاركة في امر الال حالة جديدا مع الامم المتحدة الليبية ، فيما كان ان الاجل السوفياتي لا يسمح لاي طرف من ليبيا ان يقيم على حالة لاري الى جديده مع الولايات المتحدة .

وامر الى التكتي . لوقنا العسكرية التي وصلنا اليها بالاضافة الى دوالي القوى التي هي التي اعطت الولايات المتحدة التي تقدم المقررات . من اجل المحافظة على عروبة مصر

سؤال : بلغة ان ثمار القضية العربية بزايد . كذا نشر هذا المأثرة ١٩٩٢

من شأن هذا التيار ان يحد من التطاولات العربية لثورة ١٩٩٢ جواب : بما لا شك فيه ان اي من بعض الراية جعلها ابراهيم الحبيب الربيعي ، خاصة اذا كان هذا البلد كعمر ذا اقدم حدود مرسومة في التاريخ

في الجبهة الشرفية ارادات كثيرة

سؤال : هل انتمى الى قيام الجبهة الشرفية ام ان قلبها لا يزال واردة ١ ومن وقت حين قيام هذه الجبهة حتى الان ؟ جواب : انه تحت اي طرف من القوي ينبغي لا ينتمي امر الجبهة الشرفية . ان سياسة مصر كانت على الان وسنلنا كافي : اولاً : ان تكون الجبهة المصرية قادرة على مواجهة العدو وحدها اذا اقتضت الظروف ذلك .

ثانياً : انه من الضروري لتعظيم النصر ان تكون هناك جبهة شرفية . وهي الان لم تلم جبهة شرفية كما ينبغي ان تكون . لكن بعض الذي من مودع الجبهة الشرفية لوف لا يستطيع اليه العربية ان تدمج شنه . ولذا كان هناك صبر سياسي من مصر على بعض الأمور التي تحدث في الشرق فورد - ولا بد لدول الجبهة الشرفية ان تدرك ذلك - العرض على عدم سد الطريق امام قيام هذه الجبهة ، وليس المعروف من احد .

اتنا لنذكر القسمة . على الجبهة المصرية هناك ارادة واحدة . اما في الجبهة الشرفية فهناك ارادة كثر ومعارضة ومعتد في داخلها . وهذا يعود الى اسباب تاريخية وسياسية .

ولم نل ذلك كله بلنلي الا لياي . وان ينتمي امر الجبهة الشرفية . وعلمنا ان نلنل في الالة جبهة شرفية ولو لم نل قاذرة .

(ولعل من ابيه) ؟

جواب : ان ثورة ١٩٥٢ تلتك الانسان المصري من القرن التاسع عشر الى القرن العشرين حتى في فكره وحياته . تلتك مصر من اطار ثلاثة مع دولة حالية هي بريطانيا الى اطار ثلاثة مع المملكه . والقررة المصرية اجتمعت هذا

التر في العلم العربي . وكذا الثورة المصرية لا كانت ثورة ١٩٥٢ فتول في العراق او ثورة الجزائر . كانت الثورة المصرية بداية لتغيرات على مستوى العلم العربي كله .

الذين هناك جمهورية في الصين ، لكن كل نسبنا ما فعلنا مصر من اجل ثورة مصر من اجل ثورة الجزائر ؟ ولا تزال تذكر بن بيللا يوم جاء الى القاهرة عام ١٩٥٢ وكان امله انذاك في قيام ثورة في الجزائر بسد كل شيء . كالمسح .

ولم ١٩٥٦ كانوا في فرنسا داهين الى الجزائر عن طريق القاهرة لتصلية نورديا . كانوا داهين لتصلية الثورة الجزائرية بعد تصفية الثورة المصرية . لا شيء يمنع قيام الوحدة

سؤال : ما الذي يمنع قيام وحدة بين مصر والسودان وليبيا ؟ وما حصة ما يقال من ان مصر ليست جادة الى وحدة مع سوريا وليبيا ؟

جواب : أولاً ليس هناك ما يمنع قيام وحدة بين مصر والسودان وليبيا . ولذا ليس صحيحاً ان مصر لم يخلط . الواقع ان مصر تريد في كل عمل تقوم عليه ان تتأكد من ان كل خطوة نقوموا بسحب شيئا الى القوي المهددة من اجل الحركة لا ان تكون هناك عليها . لا شيء يمنع قيام الوحدة . ان مصر كانت

حوار سريع مع هيكل عن زيارته

للصين وعلاقاته بالسادات

الثانية والدقيقة العشرين بعد ظهر يوم السبت 6 يناير/ كانون الثاني 1973 كنتُ في الطريق إلى محمد حسنين هيكل فوجدته يغادر مكتبه مسرعاً. داخل المصعد الذي نقلنا من الطبقة الرابعة من مبنى "الأهرام" إلى الباب الخارجي بدأتُ أسأله عن زيارة الصين في هذه الظروف. قال: لنكمل الحديث في السيارة، إنني ذاهب الآن إلى منزل الرئيس السادات لمقابلته. وكان الحوار سريعاً داخل السيارة.

قلتُ: إن في الشارع المصري همساً يتصاعد في شأن زيارتك للصين.

أجاب: ما نوع هذا الهمس؟

قلتُ: البعض يقول إنك هارب إلى الصين. البعض الآخر يقول إنك لا تريد البقاء في مصر خلال مرحلة معيّنة، وهناك من يقول إنك ذاهب في مهمة دقيقة. ولو لم يذهب وزير الخارجية السابق محمود رياض إلى الصين لكنك وجدتُ نفسي ميالاً إلى الفريق الذي يعتبر أنك مسافر في مهمة دقيقة.

أجاب: لا داعي للهرب ... ولا حتى للتهرب، والمسألة في غاية البساطة. بعد صدور كتابي "عبد الناصر والعالم" الذي تضمن فصلاً عن عبدالناصر وشو أن لاي بعث إليّ رئيس الوزراء الصيني برسالة رقيقة. وقد رددتُ برسالة، وجاءني رد على الرد وفيه دعوة من شو أن لاي لزيارة الصين.

قلتُ: لكنك لم تعلن عن الزيارة.

أجاب: هل يعلن صحفي مقدماً عن زيارة سيقوم بها وتدخل في نطاق عمله الصحفي؟

قلتُ: الذي كنت أعرفه أنك ستزور موسكو أولاً ثم تزور بكين.

أجاب: الترتيبات حتمت التوجه إلى بكين أولاً.

قلتُ: ومتى تزور موسكو؟

أجاب: سأزور الصين أولاً وبعد ذلك لا بد من تلبية دعوة موجهة



إليّ لزيارة موسكو.

قلتُ: وهل تبقى العلاقات فاترة مع الإتحاد السوفياتي؟

أجاب: يجب أن تعود حارة مهما كلف الأمر.

قلتُ: يشيخون أن العلاقات ليست على ما يرام بين الرئيس السادات وبينك.

أجاب: إنني ذاهبٌ إليه الآن. وأمس أمضيتُ معه ست ساعات.

قلتُ: لا بد إذاً من الوقوف منك على طبيعة المرحلة المقبلة، هل هنالك معركة؟

أجاب: المعركة ضرورية.

قلتُ: وما الذي منع حدوثها الآن؟

أجاب: حسابات القيادة.

قلتُ: حسابات القيادة أم إنتظار شيء ما؟

أجاب: حسابات القيادة فقط.

قلتُ: وهل الجيش المصري مستعد للمعركة؟

أجاب: هنالك إستعداد يخوّله خوض معركة.
قلتُ: كيف تعتبر أن في الشرق الأقصى ظروفًا وتغييرات مثيرة تستحق دراستها عن قُرب في حين أن ظروف الشرق الاوسط أكثر إثارة؟

أجاب: كل التغييرات في العالم متصل بعضها ببعض في النهاية.
قلتُ: ماذا بين مصر وليبيا لكي يسافر الرئيس السادات في مثل هذه الظروف إلى ليبيا؟
أجاب: ليت الحكام العرب في مثل حماسة العقيد القذافي وصِدّقه وإندفاعه ومعاناته لأزمة الإحتلال الإسرائيلي.

وسألني هيك: كيف وجدتَ مقالي الآخر "كيسينجر وأنا، مجموعة أوراق"؟
قلتُ: إنه أحسن ما كتبْتُ في السنتين الأخيرتين. وأي مقال بعده يجب أن يكون في مستواه.
قال: ولذلك قررتُ أن آخذ لنفسِي فرصة فلا أكتب إلى أن أعود من الصين واليابان وفيتنام الشمالية وبنغلادش.

قلتُ: إنني أحسدك على هذه الجولة.
ونزلتُ من سيارة هيكَل قبل خطوات من منزل الرئيس السادات. وتوجّه هو ليقابله.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 12 يناير/ كانون الثاني 1973

يوم الإثنين 4 تشرين الثاني إتصل مكتب الرئيس السادات الذي لا يغادره منه إلا إذا كانت هناك مناسبة أو دعوة تستوجب التلبية، ثم طلب السادات أن يوافيه هيكلاً إلى إستراحة الرئاسة في الهرم.



وجلس الإثنان يتشتمان ويتحدثان. وطالت الجلسة وإنتهت على أن تُستأنف. واجتمعا ثانية ظهر السبت 9 تشرين الثاني. ثم إجتمعا ثالثة يوم الأربعاء 13 تشرين الثاني. وإتفقا على لقاء أخير قبل أن يسافر هيكل ليبدأ جولته العربية من أجل وضع كتاب عن العالم العربي كما يبدو في الربع الأخير من القرن العشرين.

تعليمات بإذاعة خبر المقابلة

والذي يلفت الإنتباه أن الرئيس السادات بعد الإجتماع الأول أعطى تعليمات بإذاعة خبر رسمي عن المقابلة وبثت وكالة "أنباء الشرق الأوسط" هذا الخبر. وتلك كانت مسألة لها دلالتها. فمجرد إذاعة خبر رسمي عن المقابلة يعني أن وضع هيكل سيُحسم. وبعدما نُشر الخبر في الصحف إنقسم أهل الصحافة والسياسة في مصر فريقين. الفريق الأول يرى أن مرحلة سياسية جديدة ستبدأ، وأن من الطبيعي بعدما صَحَّت تحليلات هيكل بالنسبة إلى أميركا أن يعود إلى ممارسة الدور الذي كان يمارس قبل قرار أول شباط 1974 القاضي بتعيينه مستشاراً صحافياً لرئيس الجمهورية، على أن يمارس الدور الآن بعد تفاهم على الخطوط العامة لسياسة مصر في المرحلة الجديدة. والذي جعل هذا الفريق يفترض ذلك أنه بعد تسعة أشهر من إبتعاد هيكل نشأت حالة فراغ سياسي لم تُملأ.

أما الفريق الثاني فكان يرى أن الرئيس السادات يريد أن يُنهي وضعاً معلّقاً وأنه يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مستشار لشؤون الأمن القومي الذي هو في الواقع تخطيط السياسة أو وضع خطط وأفكار في متناول رئيس الجمهورية يختار منها ما يناسب التحرك، أي تماماً الدور الذي مارسه هنري كيسينجر في حُكم الرئيس نيكسون. ولأن التجربة أثبتت أن محمد حسنين هيكل هو المؤهل لمثل هذا الدور، فإن الرئيس السادات قد يُنهي الوضع المعلق بتعيين هيكل مستشاراً لشؤون الأمن القومي، ربما قبل أن يزور بريجنيف مصر.

والذين يعرفون هيكل يفترضون أن مثل هذا المنصب لا يريده وإن كان يفضل ممارسته في شكل غير رسمي. وأن الذي قد يحدث، إذا كانت ظروف تسوية وضع هيكل نضجت، هو أن يعود هيكل إلى الوضع الذي كان فيه أول شباط 1974 على أن يقوم بدور المستشارية في شكل غير رسمي، أي يكتب عن الخطط والأفكار بعد التشاور مع الرئيس السادات بدل أن يفاجئه بها.

وصادف أن لقاءات الرئيس السادات وهيكل جرت في وقت كنت أزور الأخير في منزله لأعرض عليه مخطوط كتاب لي عنوانه "بصراحة عن عبدالناصر" هو عبارة عن مناقشات صعبة مع هيكل وسيصدر بعد خمسة أسابيع. وقد شدتني هذه اللقاءات المتلاحقة فحاولت أن أعرف شيئاً منه عنها وعما يجري فيها من أحاديث، لكن هيكل كان يلتزم الصمت مكتفياً بالإعراب عن إرتيابه إلى بادرة السادات وإلى خط سير المناقشات بينهما.

وبعد الإجتماع الثاني قلتُ له: إن الحديث عن هذه اللقاءات في أوساط أهل الصحافة والسياسة في مصر يتشعب. والأحاديث كلها إفتراضات وإستنتاجات وتكهنات. فهل يمكن أن تقول شيئاً؟

أجاب: إن هنالك إجتماعاً آخر.

ووعد بأن يقول شيئاً بعد هذا الإجتماع.

قلتُ: في إنتظار الإجتماع الثالث هل نتحدث قليلاً عن جولتك العربية. ووافق.

لماذا تأجلت الجولة إسبوعاً؟

- بسبب لقاءاتي للرئيس السادات.

هل حدثته في أمر الجولة؟

- تحدّثنا. وكانت له وجهات نظر معيّنة.

كيف يكون خط سير الجولة؟

- يوم الأحد (17 تشرين الثاني) أغادر القاهرة إلى باريس ومنها أزور المغرب العربي بما في ذلك ليبيا. وضعتُ تقسيماً معيّناً للجولة. سأبدأ أولاً بدول المغرب التي عاشت تحت حُكم الإستعمار الفرنسي وهي المغرب

وتونس والجزائر. وبعد ذلك أعود إلى القاهرة ثم أنتقل إلى منطقة الخليج. وهكذا... إلى أن أزور كل الدول العربية.

ما هو الدافع وبالذات الآن، إلى إصدار كتاب عن العالم العربي؟

- بعدما أنجزتُ كتاب "حرب ونفط وسياسة" الذي حصلت "النهار" على حق نشره في العربية - وللمناسبة أفكر في تغيير عنوان الكتاب - خطر في بالي وأنا أتمثل صورة الوطن العربي والمتغيرات التي حدثت بعد حرب أكتوبر أن أطوف الدول العربية وألقي نظرة على المتغيرات التي حدثت فيها. وعزز ضرورة مثل هذه الجولة ووضع كتاب عن العالم العربي أنني خلال زيارتي الأخيرة للندن ضمتني جلسة مع عدد من الشخصيات البريطانية فوجدتُ الجميع يتحدثون عن العالم العربي، وعن المال العربي والنفط العربية. وخلط بعضهم الحديث عن المستقبل بالحديث عن الجانب الآخر من العرب الذين يسهرون ويقامرون وينفقون الملايين على النساء والقصور والسيارات.

وبدأتُ الحديث عن القوى الجديدة في العالم العربي ولاحظتُ إهتماماً بالغاً من الحاضرين. ووجدتُ مدير مؤسسة تولينز للنشر الذي كان بين الحاضرين يقول لي: لماذا لا تضع كتاباً عن العالم العربي في المفهوم الذي تحدثت فيه معنا.

وتحمستُ للفكرة وجمدتُ مؤقتاً كتاباً كنت أنوي العمل فيه عن صراع القوتين العظميين في الشرق الأوسط من الحرب العالمية الثانية إلى الوافق. وعدتُ من لندن وقد وقَّعتُ إتفاقاً مع "الصانداي تايمس" لوضع كتاب عن العالم العربي.

هل أعددتُ ترتيبات لمقابلة الحكام العرب؟

- سأحاول الإجتماع بكل الملوك والرؤساء بحيث أستطيع أن أعرض في الكتاب صورة واضحة عن العالم العربي كما يبدو على أبواب الربع الأخير من القرن العشرين. إنني سأحاول إبراز العالم العربي لا كقوة تعتقب بإستعمال سلاح الطاقة إنما كقوة تغيير في المستقبل.

قلتُ: لأن إسمك إرتبط في السنين الماضية بخصومات مع حكام عرب كثيرين حتى أن بعضهم يعتبرك سبب تدهور العلاقات بينهم وبين حُكم جمال عبدالناصر، فإنني أسألك ماذا تتوقع كرد فعل منهم عند إجتماعك بهم؟

- من الطبيعي بالنسبة إلى أي شخص له رأيه ويكتب هذا الرأي أن تكون له خصومات. لكن هذه الخصومات ليست، أو يجب ألا تكون شيئاً جامداً. كل نظرة في الدنيا قابلة للتطور. هذه نقطة. وهناك نقطة ثانية هي أنني لا أقوم بهذه الجولة لأعرض خصوماتي. وأنا في الكتاب لا أهدف إلى نشر خصوماتي إنما لأكتب عن الواقع الراهن في العالم العربي. وهناك فارق كبير بين الحديث عن العالم العربي داخل العالم العربي والكتابة عنه في العالم الخارجي. إنني أمام مسؤولين ككاتب وكقومي عربي. ومن الطبيعي أنني لم أتحدث في كتاب سيصدر في نحو عشرين لغة عن حكام أو أنظمة بيني وبينهم خلافات وتناقضات.

على سبيل المثال، هل تقابل الملك فيصل؟

- طبعاً سأطلب مقابلته وبعد ذلك الأمر عائد إليه. سأطلب مقابلة الجميع.

من هم الحكام الذين لا تعرفهم بعد؟

الحُكم الحالي في العراق. مثلاً. حاكم مسقط وعمان. حكام اليمن الجنوبية عرفتُ واحداً أو اثنين منهم عبر لقاءات لهم مع عبدالناصر. حكام اليمن الشمالية لا أعرف أحداً منهم.

حول اللقاءات المتلاحقة

مساء الخميس 14 تشرين الثاني إجتمعتُ بهيكل الذي كان عقد في اليوم السابق لقاءه الثالث والرئيس السادات. وقلتُ له: وعدتُ أن تتحدث عن هذه اللقاءات بعد اللقاء الثالث.

أجاب: في الفترة الماضية لم تكن هنالك فرصة لإجتمع بالرئيس السادات كما كنا نجتمع في الماضي.

ولقد حدث بيننا نوع من سوء التفاهم بعد مقالات كتبناها في أعقاب حرب أكتوبر. ولقد حدد لي الرئيس السادات قبل أيام موعداً واجتمعنا. وأهم ما في الأمر بالنسبة إليّ، وأظن بالنسبة إلى الرئيس السادات، هو أن بيننا صداقة تعود إلى بداية الثورة. وكنا نلتقي في إستمطار ونتزاور عائلياً. وكنا حريصين في المرحلة الماضية على أن تستمر علاقة الصداقة بيننا. وتحدثنا في كل ما يمكن أن يتحدث فيه صديقان واحد في موقع المسؤولية والآخر خارج دائرة المسؤولية. وفي حديثي تكلمت مع الرئيس السادات كصديق مهتم بما حدث ويحدث ومن موقع الإلتزام القومي والوطني - وإن كنت خارج دائرة المسؤولية - تجاه السادات الذي يتحمل مسؤولية ضخمة. ولو تأملنا في هذه المسؤولية للاحظنا كم هي ضخمة. إن أكثر مكان موحش في العالم هو القمة. والشخص الذي يكون في قمة المسؤولية يشعر في إستمطار بوحدة مخيفة جداً. وأتذكر هنا كلاماً للسير ونستون تشرشل هو: "إن المأساة الكبرى لأي حاكم أن عليه في النهاية أن يقرر".

وسواء أكان الحاكم في بلد ديمقراطي أم بلد لا يطبق الديمقراطية تماماً، فإن على الحاكم في النهاية أن يقرر. يمكن أن يستمع إلى آراء كثيرة لكن إتخاذ القرار من مسؤولياته. وقد لمستُ الشعور المخيف بالوحدة عند عبدالناصر. فهو كان يسمع آراء كثيرة ولكن في النهاية كان عليه وحده أن يتخذ القرار.

ولمستُ أيضاً الشعور المخيف بالوحدة عند الرئيس السادات في ثلاث مراحل. الأولى كانت بعد وفاة جمال عبدالناصر. وتلك كانت مرحلة إختبار له من جانب القوى الداخلية والأجنبية، ونجح في الإختبار. أعطى الأميركيان مشروع مبادرة. وقّع معاهدة مع السوفيات. أخرج جماعة 14 مايو. والمرحلة الثانية كانت من 14 مايو 1971 إلى ما قبل حرب أكتوبر. وهذه المرحلة يمكن إعتبارها مرحلة البحث عن ميزان جديد للقوى. هذه المرحلة شهدت خلافات مع السوفيات ومع الأميركيان. وشهدت إخراج الخبراء السوفيات. وشهدت تصاعد فكرة الوحدة سواء مع ليبيا وسوريا. وشهدت أيضاً تقلص هذه الفكرة. وشهدت ظهور القيادة العسكرية المشتركة للإعداد للحرب. وأنا لا أناقش كل هذه الأمور ولكنني أقول إنها تدخل في نطاق المرحلة الثالثة، التي هي مرحلة البحث عن ميزان جديد للقوى.

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي بدأت في 6 أكتوبر 1972 ثم إمتدت. وفي هذه المرحلة حقق الرئيس السادات مسألة مهمة جداً. وأنا لا أتصور أنه في أكتوبر حاول فرض إرادته على إسرائيل، إنما قال للإسرائيليين أنهم لا يستطيعون فرض إرادتهم على العرب.

وأمام الرئيس السادات مراحل أخرى. أمامه مرحلة رابعة وخامسة وسادسة. وأمامه تحديات في الداخل والخارج. وفي كل هذه المراحل سيسمع ويناقش ولكنه هو الذي سيتخذ القرارات. والجالس على القمة يشعر بالوحدة والوحشة عند إتخاذ القرار.

ومن هنا أرى أنه إذا كان في إستطاعة أي شخص، خصوصاً إذا كان صديقاً، التخفيف من هذه الوحدة والوحشة برأي أو مناقشة أو كلمة، فعليه أن يفعل.

قلت: هل معنى ذلك أن لقاءاتكم كانت عبارة عن جولات من الكلام؟

أجاب: مع شخص في مسؤولية أنور السادات وموقعه لا أذهب للدردشة. لا بد أن تكون للكلام قيمة.

قلت: لا أقصد ذلك. ويهمني أن أوضح أن الإنطباع الذي ساد لدى أهل السياسة والصحافة في مصر بعد إجتماعاتكم هو أن وضعك سيئ.

أجاب: الأمر بالنسبة إليّ ليس موضوع منصب أو موضوع مكتب. وأعتقد أن لي دوراً سواء أكنت داخل مسؤولية محددة أم خارج هذه المسؤولية. لقد عشت فترة مهمة من تاريخ مصر وعشت التجربة عن قرب وأعتقد أنني أعرف أحوال العالم في شكل أو في آخر. ولو وجدتُ أن هنالك عملاً يعود بالفائدة على بلدي وأمتي لأقدمتُ عليه. وليس بالضرورة أن أفعل ذلك من خلال مسؤولية معينة.

وأكثر ما كان يهمني في الموقف بين الرئيس السادات وبينني هو أن يظل جسر الإتصال مفتوحاً. يعني من حقه عليّ، وأدعي أن من حقي عليه أن يبقى بيننا حوار. وفي النتيجة إنه صاحب القرار. وهو أمام

مسؤولية سياسية ودستورية علينا جميعاً أن نقدّم ما في إستطاعتنا تقديمه للمساهمة في تخفيف الوحدة والوحشة. أما مسألة المنصب والمكتب فليست قضية.

فلسطين في الأمم المتحدة

قلت: لا بد أنكما تحدثتما في لقاءاتكما عن موضوع الساعة وهو مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ما هي الفائدة التي ستجنيها القضية من هذه المناقشة، وإلى أي مدى ستكون الإستفادة؟

أجاب: عندما توافق 106 دول على حضور منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وعرض القضية الفلسطينية فهذا معناه إعتراف على أوسع نطاق دولي بوجود الشعب الفلسطيني وبحقوقه. بالإضافة إلى ذلك إنها المرة الأولى التي تُطرح قضية فلسطين في الأمم المتحدة كقضية منفصلة تماماً عن عدوان 1967. وقبل 1967 كانت قضية فلسطين موجودة في الأمم المتحدة كقضية لاجئين. الآن أصبحت قضية مستقلة ومميزة.

ثم إن ذهاب ياسر عرفات إلى نيويورك معقل الصهيونية أمر في منتهى الأهمية. ونيويورك هي العاصمة الحقيقية للصهيونية وليست تل أبيب. وحديث ياسر عرفات في المنظمة الدولية هو أول حديث مباشر أمام الرأي العام العالمي كله عن القضية. ولو لاحظنا كيف أن فلسطين كانت حديث العالم كله بصحفه وإذاعاته لمدة يومين لأمكننا أن نلمس فائدة عرض القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية. ولكن مهما حدث في الأمم المتحدة وأياً تكن الإنطباعات التي تركها كلام عرفات والمناقشات الأخرى فإن التأثير يكون على أرض الصراع. إن الإنطباعات ستوجد مناخاً ملائماً لكن التحدي الأساسي هو في تحقيق شيء على أرض الصراع، وهو تحدٍ كبير تواجهه الثورة الفلسطينية.

القتال سيتجدد

قلت: هل ترى في الأفق ما يوحى بقتال جديد؟

أجاب: أرى في كل وضوح للإعتبارات الآتية:

- الإعتبار الأول: إن إسرائيل لا تستطيع أن تتحمل الآثار السياسية المترتبة على حرب أكتوبر. أنا أختلف مع الذين يرون أننا في أكتوبر 1973 صُنغنا معجزة، ولكن في أي معيار ما فعلناه كان جيداً. فقد أثبتنا القدرة على تحدي السيطرة الإسرائيلية. لم نُهزم إسرائيل لكننا أثبتنا القدرة على أن نُهزم إسرائيل غداً أو بعده أو بعد عشرين سنة. وهذا المعنى كما حققناه لا يمكن إسرائيل أن تتقبله. وفي آخر المقالات التي كتبناها قبل أول فبراير 1974 قلت إن قيمة حرب أكتوبر أنها رسالة إلى الحرب المقبلة وليست الحرب الأخيرة.

- الإعتبار الثاني: التداخلات الدولية التي حدثت بعد حرب أكتوبر لم تؤدّ حتى الآن إلى حل. وبعد سنة من الحرب ما يزال الصراع قائماً. فما دام جزء من سوريا محتلاً ستبقى سوريا طرفاً حياً في الصراع. وما دام جزء من الأرض المصرية محتلاً ستبقى مصر طرفاً حياً في الصراع. وسيبقى الصراع إلى جانب الفلسطينيين. وما حدث لم يكن فض إشتباك إنما تباعد بين المشتركين في الصراع. والإشتباك سيبقى ما دام الصراع قائماً وما دامت إسرائيل لم تتسحب. والمنطقة العازلة لا تعني إنتهاء الإشتباك.

- الإعتبار الثالث: تدفّق الأسلحة على أطراف الصراع.

- الإعتبار الرابع: تحوّل الفلسطينيين إلى عنصر تفجير بعد الإعتراف الدولي بحقوقهم.

وهناك أيضاً إعتبارات متفرعة. ولكنني في أي حال أعتقد أن القوى الدولية قادرة على التوصل إلى حل في موعد قريب. وهذا ما يجعلني أفترض أن هنالك جولة خامسة.

وطرفا الحرب يحاولان كسب الوقت. وهذا سببه أن الطرفين إستهلكا في حرب أكتوبر 1973 من المعدات والطائرات والدبابات والذخيرة كميات خيالية. وفي أسبوعين إستهلكت تلك الحرب أكثر مما إستهلكته الحرب العالمية الثانية في سنة وربما أكثر من سنة.

وكانت حرب أكتوبر 1973 إلكترونية وسريعة جداً. ومن أجل ذلك فإن طرفي الحرب أي العرب وإسرائيل يتصوران أن الحرب المقبلة ستكون أسرع.

قلت: ولكن كيف يكون شكل الجولة المقبلة وهل تبدأ من حيث إنتهت الجولة الرابعة عام 1973؟
أجاب: كان تشرشل عندما يأتي القادة العسكريون إليه للبحث في معركة سينفدونها يقول لهم: لا تحاربوا الحرب الماضية.

إنه من الصعب تصوّر شكل الحرب المقبلة ولكن هناك إضافات كثيرة. وفي تقديري إنها ستكون سريعة جداً. وستكون نسبة الخسائر في المعدات مرتفعة جداً. ولذا فإن كلاً من طرفي المعركة يحتاج إلى الوقت الكافي لتأمين المخزون اللازم لقواته الضاربة.

قلت: هل تتوقع مثلاً حرباً ذرية؟

أجاب: كل حرب تتصاعد. بعد حرب البارود حدث تصاعد. زاد عيار البارود من رطل إلى طن. وقس على ذلك. وأتصور إن الإلكترونيات ستلعب دوراً كبيراً في الجولة الخامسة. لقد كانت الجولة الرابعة إلكترونية ولكن منذ ذلك الوقت حدث تصاعد وسيستمر على صعيد الإلكترونيات.

وفي الوقت نفسه أرى أن التشهير الذي الإسرائيلي قد نجده أمامنا في أي وقت. ويوم تشعر إسرائيل بخطر ما ستفعل ما فعلته الهند أي أنها قد تفجر قنبلة ذرية وتقول إن ذلك من أجل البناء والسلام. ... وعندها يكون لكل حادث حديث.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1974

خطة إعادة بناء الجيش المصري بعد هزيمة 1967

كما سمعها فؤاد مطر من المشير أحمد إسماعيل



(نص حوار متميز من حلقتين مع وزير الحربية المصرية المشير أحمد إسماعيل بعث به فؤاد مطر إلى "النهار"، من القاهرة، ونشرته في عددها الصادر يوم 5 أكتوبر/ تشرين الأول وعدد يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1974).

على بعد أمتار من مسجد جمال عبد الناصر وضريحه يقع مبنى وزارة الحربية المصرية. وحدث هذه السنة نوع من إعادة النظر في الديكور الداخلي لبهو المبنى وللطبقة الأولى فيه. والديكور الجديد عبارة عن صور شأنه شأن الديكور القديم. الذي تغير هو نوع الصور.

في الماضي كانت جدران البهو وجدران السلم الذي يوصل إلى الطبقة الثانية مغطاة بصور تمثل تطور الانتصارات العسكرية للجيش المصري من أيام الفراغة في العصور القديمة ومن أيام عرابي ومحمد علي في العصور اللاحقة. وبعد الذي حدث في 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 تقرر أن تبدل كل هذه الصور بصور وملصقات تعكس الانتصارات التي حققها الجيش المصري في حرب رمضان. وهذه الصور والملصقات تمثل لحظة العبور وخط بارليف مهتماً والأسرى الإسرائيليين الذين وقعوا في قبضة الجيش المصري خلال المعارك.

أما الصور التي يتمنى الواحد منا التفرج عليها فليست معلقة لكن هذا لا يعني أنها غير موجودة. وهذه الصور هي لمعارك الدبابات ومعارك الطيران وعمليات الصاعقة في قلب سيناء.

وتلك هي المرة الأولى أجمع بالمشير أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري وجهاً لوجه لإجراء حوار معه عن الموقف بعد سنة من الحرب بما يتضمنه هذا الموقف من تشعبات. في الماضي رأيناه كثيراً وسمعنا عنه كثيراً قبل حرب الاستنزاف وخلالها وفي فترة اللا حرب واللا سلم. حتى قيام الحرب كان الإنطباع الذي تتركس في ذهني عنه أنه أحد أبرز العسكريين العرب فهماً ومتابعة وخبرة وتخطيطاً. وأشير هنا إلى أن الدكتور حسن صبري الخولي هو الذي زرع هذا الإنطباع في ذهني. ولم يكن يترك مناسبة نلتقي فيها إلا ويحدثني في تقدير عن أحمد إسماعيل. وجاءت نتائج حرب رمضان لتؤكد كل كلمة قالها لي الخولي.

المشير في غاية الرقة والطيبة. وفي منتهى الهدوء. ولعل هذه الصفات فيه هي التي جعلت الجيش ضباطاً وجنوداً يلتف حوله ويتجاوب مع كل تخطيطاته، وجعلت الحرب تدار من دون إرتباك أو عصبية.

مكتب المشير ينسجم مع بساطة الرجل. وفي مكتبه جرى هذا الحوار التاسعة والنصف ليلة الخميس 3

تشرين الأول/ أكتوبر 1974. وكان اللواء سعد مأمون مساعد وزير الحربية حالياً وقائد الجيش الثاني خلال الحرب معنا. كنت أحضرُ جهاز تسجيل. وسألتُ المشير إذا كان يمانع في تسجيل كلامه أم يفضل أن أكتفي بتدوين نقاط معينة.

وفاجأني بقوله: سجّل إذا كنت تريد أن تسجّل، ودون إذا كنت تريد ذلك. قلتُ: إنه الحوار الأول معك وأظن أن تسجيل كل كلمة تقولها أمر ضروري. قال: ما الذي تريد أن تعرفه وتسأله؟ قلتُ: أمور كثيرة.

كيف أعيد بناء الجيش

وبدأنا. قلتُ للمشير أحمد إسماعيل: عندما عُينت قائداً للجبهة في أول تموز (يوليو) 1967 كان الوضع فظيماً. الجيش المصري مشّت بعد هزيمة مرة. وحالة من التيه مهيمنة على الجميع. وفي خلال أشهر بدأت حرب الاستنزاف ثم تصاعدت. ثم دخلت مصر في حالة اللاسلم واللاحرب. ثم فاجأتم العالم بأن الجيش الذي هُزم في 5 حزيران 1967 استطاع أن يهز الجيش الإسرائيلي في حرب رمضان ويلحق به خسائر كبيرة. كيف أمكن في هذه الفترة القصيرة نسبياً إعادة بناء الجيش المصري وإعادة تسليحه ولعن الفضل في ذلك؟ إن العمل كان نوعاً من المعجزة. هل هنالك في التاريخ العسكري حالة مماثلة، أُعيد فيها بناء جيش مهزوم واستطاع هذا الجيش بعد خمس سنوات أن يحارب ويحقق انتصارات؟

أجاب: لا شك في أن حرب 1967 كانت مفاجأة للقوات المسلحة المصرية وللدول العربية بل للعالم كله. وأريد أن أوضح نقطة أساسية هي أنه لا يمكن القول إن الجيش المصري في حرب 1967 قاتل وهُزم. الذي حدث هو أن الجيش عُي وتُحرك وحُشد في سيناء ولم تكن هنالك أهداف واضحة للعملية التي سيقوم بها. وكان الجيش المصري آنذاك كبيراً وقوياً وأسلحته جيدة. صحيح أن حرب اليمن كانت إستنفدت الكثير من الرجال والأعتدة، إلا أن الجيش في شكل عام كان في وضع جيد وقادراً على تنفيذ عمليات أو مهمات يكلف القيام بها وتتناسب مع قدرته وإمكاناته.

والمؤسف أن الحشد لم يتم من دون تحديد أهداف واضحة فحسب، إنها كذلك من دون تحديد مهمات سياسية أو إستراتيجية، ووفقاً لخطط قديمة عُدلت بعض الشيء. لا تخطيط. لا تحديد مهمات. لا إستراتيجية واضحة. لا دراسة كاملة للموقف.

ثم أعطى العدو الفرصة للتحرك مستفيداً من أننا لم نمهد سياسياً لعملية الحشد ونوضح للعالم الغاية من ذلك. وانتَهز العدو الفرصة وقام بضربته الشهيرة.

وعلى رغم كل ذلك، وعلى رغم الضربة التي مُنيت بها قواتنا الجوية وطائراتنا وهي على الأرض، كان في الإمكان القيام بمعارك دفاعية داخل سيناء لو لم تُصدر القيادة في ذلك الوقت الأوامر بالانسحاب إلى الغرب. وانسحاب قوات في هذا الحجم أمام عدو متفوق جواً، وتُحرك هذه القوات في ممرات ومضائق داخل سيناء كانا أمرين في غاية التعقيد لأن التحرك كان مقيداً. وهذا تسبّب في هزيمة كبيرة لقواتنا وتدمير جزء من القوات المنسحبة وأسلحتها.

هذا الأمر حدث بالنسبة إلى الأردن وسوريا فإن إفتقاد التنسيق بيننا وبين البلدين أوصلنا إلى أننا لم نتمكن من بعثرة جهود العدو.

خلاصة القول إن القوات المصرية لم تتح لها الفرصة لكي تُقاتل عام 1967 بدليل أن القوات التي قاتلت في العريش مثلاً قاتلت في بسالة لكن الأوامر بالانسحاب طغت على كل الآمال وفوتت الفرصة على إمكان القيام بعمليات داخل سيناء.

وكان الموقف في غاية الصعوبة. القوات المصرية تنسحب إلى الشاطئ الغربي للقناة. ويطيران العدو

يضربها وهي تتسحب. وعندما يتوقف الطيران عن الضرب تبدأ مدفعية العدو الضرب. وكان الرجال يتساقطون وأسلحتهم تَحترق.

كان الموقف بعد الإنسحاب فظيماً. وكان على القيادة المصرية أن تعيد تنظيم هذه القوات وتضعها في المواقع التي تمكّنها من إيقاف تقدم العدو. وعندما توليت قيادة الجبهة في ذلك الوقت (أول يوليو/ تموز 1967) كانت أمامي مهمات كثيرة أمضيت بضعة أيام قبل تسلّم المنصب أدرس كيفية تنفيذها وتطبيقها.

سألت: هل يمكن تحديد هذه المهمات؟

أجاب: يمكن اختصار المهمات بأربعة بنود كالآتي:

البند الأول - إعادة تنظيم القوات المسلحة في أماكنها.

البند الثاني - إقامة دفاعات غرب شاطئ القناة لمنع توغل العدو إلى الغرب.

البند الثالث - بث روح الثقة في الجنود والضباط وإعادة الثقة بين هؤلاء وبين أسلحتهم وقادتهم.

البند الرابع - إزالة آثار التفوق الإسرائيلي سواء التفوق الجوي أو التفوق في بقية الأسلحة.

لم تكن مهمة قيادة جبهة من بورسعيد إلى السويس أمراً سهلاً في تلك الظروف. كان عليّ أن أنظّم القوات العائدة وأعيد الثقة إليها. وفي الوقت نفسه كان عليّ تحديد مسؤوليات واختيار قيادات جديدة، وإعادة تموين القوات بالذخيرة، وإعادة صيانة المعدات وتصليحها.

وكانت بدأت تصلنا أسلحة من الإتحاد السوفياتي، ويتم توزيع هذه الأسلحة على الوحدات.

لم تكن المهمة سهلة لكن الذي ساعد هو أن الضباط والجنود تضافرت جهودهم وكانوا يشعرون أن عليهم الأخذ بالثأر من العدو في سرعة.

بعد ذلك بدأت مرحلة من الزيارات السريعة والمتلاحقة للوحدات.

وتلك كانت مرحلة الصمود. وفي هذه المرحلة كان التدريب شاقاً لكن الضباط والجنود تحمّلوا القساوة بالرضى الكامل لأنهم كانوا بالفعل يفكرون باليوم الذي سيثارون فيه.

وفي مرحلة الصمود أقمنا تحصينات ودفاعات في غرب القناة.

وجاءت معركة "رأس العش" كأول اختبار حقيقي لمرحلة الصمود. فقد تمكّن عدد من الجنود أن يوقفوا دبابات العدو التي كانت تتجه نحو بور فؤاد في محاولة لإحتلالها. وقاتل هؤلاء في بسالة وبعضهم ضحى بنفسه من أجل وقف تقدّم الدبابات. وبالفعل تراجع العدو قبل حوالي 15 كيلومتراً من بور فؤاد. وقد حدثت معركة "رأس العش" بعد ثلاث ساعات من تسلّم قيادة الجبهة.

قلت: متى بالتحديد بعد الهزيمة بدأ الإتحاد السوفياتي يمد مصر بالسلح؟

أجاب: بعد مرور شهر أو أقل على النكسة بدأت تصلنا الأسلحة من الإتحاد السوفياتي. لم تكن تصل بكميات ضخمة إنما كمية بعد كمية. نحن لم ننتظر وصول السلاح لنبدأ إعادة تنظيم الجيش. بدأنا المهمة على الفور مستفيدين من الأسلحة التي عادت بها القوات المنسحبة. وفي معركة "رأس العش" قاتلنا بما كان لدينا من سلاح. وفي 15 يوليو/ تموز 1967 تصدّت طائرات من تلك التي بقيت سالمة للطائرات الإسرائيلية. وهذا التصدي الجوي كان الأول بعد النكسة. وكان له أثره النفسي في صفوف قواتنا وشعبنا لأن الجنود الإسرائيليين ظهروا في صور صادرة عن تل أبيب تُمثّلهم هاربين من قصف طائراتنا.

وأعيدت الثقة أكثر فأكثر بعدما تمكنت قواتنا من تدمير "إيلات" وكان ذلك في 21 أكتوبر/ تشرين الأول. وعلى رغم هذه العمليات المتواضعة فإن مشاعر الضباط والجنود كانت متأثرة. وكان كل فرد من هذه القوات يشعر بالضيق لمجرد أن يرى الأعلام الإسرائيلية ترفرف على أرضه في سيناء. وهذا الضيق كان بالنسبة إلى قواتنا حافزاً على المزيد من التدريب للانتقام من العدو المتمركز أمامهم على الشاطئ الشرقي.

الردع فالإستنزاف

بعدما حدث إطمئنان إلى أننا لن نمكّن العدو من التوغل إلى الغرب لو حاول، إنتقلنا من مرحلة الصمود

إلى مرحلة الإستنزاف. وقبل الإستنزاف عشنا لفترة مرحلة الردع وهي المرحلة التي كنا نرُد فيها بالمثل على كل ضربة يوجهها العدو إلينا. وحدث مرة أن الإسرائيليين ضربونا في شدة في منطقة القنطرة. وردّت قواتنا في عنف إلى درجة أن القوات الإسرائيلية هربت نتيجة لذلك إلى العريش. وفي مرحلة الإستنزاف تحمّلنا الخسائر لكننا أوقفنا في صفوف العدو خسائر كبيرة. وفي مرحلة الإستنزاف لم تترك مدافعنا العدو يهدأ. وفي هذه المرحلة أيضاً بدأنا نرسل مجموعات إلى داخل سيناء تهاجم وتخطف عساكر إسرائيليين وتعود بهم إلى الغرب. ولقد شهدت منطقة بور توفيق ضربات وعمليات مدهشة. كانت عملياتنا متواصلة وهدفها تكبيد الإسرائيليين أكبر خسائر ممكنة في الأرواح والمعدات بحيث يشعر العدو أنه لن يستريح حيث هو وأن عليه تبعاً لذلك ترك المنطقة.

ومن هنا بدأ العدو يفكر في إقامة خط بارليف. إن فداحة الخسائر التي مُني بها في الأشهر الأولى من حرب الإستنزاف هي التي جعلته يلجأ إلى بناء التحصينات الضخمة التي سُميت "خط بارليف". ولقد أشار الإسرائيليون إلى ذلك عندما قالوا إنهم خسروا في حرب الإستنزاف أكثر مما خسروا في حرب 1967. تلك هي لحظة سريعة عما فعلناه لإعادة تنظيم الجيش وبنائه وتسليحه. لقد بنينا قواتنا رجالاً ومعدات ومعنويات وأسلحة في سرعة قياسية لأن هذه القوات تجاوبت. ولم تمضِ فترة طويلة حتى بدأت هذه القوات تشعر أنها متفوقة وواثقة من نفسها وزال من الأذهان الوهم الذي شاع أن الجندي الإسرائيلي لا يمكن قهره. في مرحلة الإستنزاف أزيل هذا الوهم تماماً وعاد الجندي المصري واثقاً من نفسه ومن سلاحه. وأصبح يتدرب وينتظر الأمر ليترجم ما إستوعبه من سلاح. وعندما صدر الأمر كان هذا الجندي مثالياً ومقاتلاً من معدن نادر.

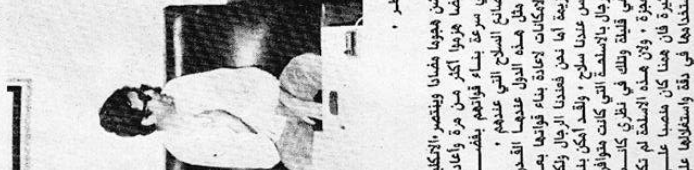
حالات مماثلة لإعادة البناء

سألت: هل حدثت في التاريخ العسكري حالات إعادة بناء جيش مهزوم في السرعة التي أعيد بناء الجيش المصري؟

أجاب: بالطبع حدث. هنالك دول كبرى هُزمت وأعيد بناء جيشها في سرعة، لكنني أود لفت الإنتباه إلى أن هذه الدول كان تنتج الأسلحة ولذلك لم يكن الأمر صعباً بالنسبة إليها. أما نحن فإن مشكلتنا أننا نعتمد على السلاح الذي يعطى لنا ما دمنا دولة لا تنتج السلاح. إن الإتحاد السوفياتي هُزم في بداية الحرب إلا أنه أعاد بناء جيشه بفضل السلاح الذي ينتجه وإستطاع أن يشن هجوماً مضاداً وينتصر. الإنكليز أيضاً هُزموا أكثر من مرة وأعادوا في سرعة بناء قواتهم بفضل مصانع السلاح التي عندهم. مثل هذه الدول عندها القدرة والإمكانات لإعادة بناء قواتها بعد هزيمة أما نحن فعندنا الرجال ولكن ليس عندنا سلاح. ولقد أمكن بناء الرجال بالأسلحة التي كانت متوافرة وهي قليلة وتلك في نظري كانت معجزة. ولأن هذه الأسلحة لم تكن كثيرة فإن همنا كان مُنصبّاً على إستخدامها في دقة وإستغلالها على قدر الإمكان لكي نواجه الأسلحة الأخرى المتوافرة لدى العدو. ولقد ركّزنا على أن تكون إستقادتنا بنسبة مواجهة نقاط الضعف في سلاح العدو. ولهذا مثلاً كنا نحشر الأسلحة في المكان الذي يتناسب وإستعمالها. وهذه النقطة أخذت من تفكير القيادات المصرية الكثير.

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأحد 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1974

عبد الله بن عبد العزيز
بن عبد الله بن عبد العزيز



الحلقة الثانية من الحوار مع المشير أحمد إسماعيل

إنتقلنا إلى موضوع ثغرة الدفرسوار. ولاحظت أن المشير أحمد إسماعيل مهتم جداً بالموضوع وعلى إستعداد للتحدث فيه.

وقبل أن أنقل الجانب المتعلق بموضوع الثغرة من هذا الحوار أرى من الضروري تسجيل واقعة توضح بعض الشيء أمر تلك الثغرة التي ألقت ظلالاً على عملية العبور العظيمة والتاريخية. خلاصة الواقعة أنه قبل أيام قليلة من زيارة كيسينجر لأسوان بلغت الولايات المتحدة معلومات تفيد أن القيادة المصرية في صدد التحضير لضرب الثغرة بل إن هنالك خطة وُضعت. وهذه المعلومات جعلت الرئيس نيكسون يسرع في إرسال وزير خارجيته إلى مصر. وفي لقاء ثنائي بين الرئيس أنور السادات والدكتور كيسينجر في أسوان أشار الوزير الأميركي إلى تلك المعلومات وقال إن الرئيس نيكسون كلفه إبلاغ السادات الأمور الآتية:

- إن الولايات المتحدة بما لديها من معلومات تقتض أن الجيش المصري سيضرب الثغرة الإسرائيلية ويصفي أفرادها.

- إن الولايات المتحدة ترى نفسها حيال ذلك ملزمة بالتدخل لإفشال الخطة المصرية.

- إن الولايات المتحدة يهملها أن تؤكد للرئيس السادات أن ذلك ليس موجهاً ضده لكنها لا تسمح بأن يسجل السلاح السوفياتي انتصاراً على السلاح الأميركي.

- إن الولايات المتحدة تبعاً لذلك تبدي إستعدادها الكامل لإنهاء الثغرة بالطرق السلمية.

وكان واضحاً من هذه الأمور أن الولايات المتحدة ميّالة إلى الاعتقاد أن في قدرة الجيش المصري ضرب الثغرة الإسرائيلية، كذلك كان واضحاً أن الولايات المتحدة تنذر مصر وإن كان إنذاراً لبقاً بعض الشيء. وإختار الرئيس السادات الصيغة السلمية لإنهاء الثغرة تقادياً للتدخل الأميركي وفي الوقت نفسه لتسليف الرئيس نيكسون خدمة من جهة، وتقادياً لأية مضاعفات داخلية ولأية إشكالات قد تنشأ بالنسبة إلى الجيش الثالث الذي واجه حالة حصار.

والآن بعد سنة على حرب رمضان ليس واضحاً ما إذا كان الثمن الذي دفعته مصر لإنهاء الثغرة بالطرق السلمية وفقاً لما أرادته الولايات المتحدة كان باهظاً أكثر بكثير مما لو كانت ضربت الثغرة.

وفي أي حال ستبقى مسألة الثغرة خاضعة للإجتهد بين تيارين. تيار الفريق سعد الدين الشاذلي الذي عاد إلى عمله سفيراً في لندن بعدما إستدعي إلى القاهرة وإضطّر إلى الإدلاء بحديث صحافي أنهى به القول والقليل حول تصريحاته في لندن. وتيار الفريق الآخر، التيار الرسمي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التيارين يلتقيان حول نقطة واحدة هي أن الجيش المصري كان قادراً على ضرب ثغرة الدفرسوار.

كنا سنضرب الثغرة

قلت للمشير إسماعيل: ماذا لو لم تحدث الثغرة، أو لو ضربت؟

أجاب: أمس كنت أتحدث مع أحمد بهاء الدين في أمر الثغرة. ولقد أكدّ له وأريد أن أكرر تأكيدك لك أن موضوع الثغرة لم يكن مسألة صعبة بالنسبة إلينا كعسكريين.

والتفت المشير إسماعيل إلى اللواء سعد مأمون وقال: اللواء سعد يجلس إلى جانبك. لقد عيّنته ليصفي أمر الثغرة.

وقلت للواء سعد مأمون: ليتك أنهيت موضوع الثغرة فلو إنتهت ماذا كان سيبقى لإسرائيل؟

ثم تذكرت الإنذار الذي وجهه نيكسون وحمله كيسينجر إلى السادات في أسوان. وأضاف المشير إسماعيل: وضعنا خطة بالفعل لضرب الثغرة وأنا واثق من أننا كنا سننهيها ونشتت الجنود الإسرائيليين. وفي إجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة عُقد في القناطر الخيرية يوم 24 ديسمبر (كانون الأول) 1973 عرضتُ الخطة على الرئيس السادات. وأنا مقتنع بأن العدو فضّل أن ينسحب بعدما أدرك أن الوضع ليس لمصلحته أبداً.

وضع الجبهة ومشكلة السلاح

من موضوع الثغرة الذي بدا لي من كلام المشير إسماعيل أنه قضية سياسية وليس قضية عسكرية - وفي القضايا السياسية لا يحب، بل يرفض، المشير إسماعيل الكلام - إنتقلنا إلى موضوع آخر: الجبهة المصرية الآن.

سألت المشير: ما هو وضع الجبهة المصرية الآن، وهل أن مشكلة التسليح ما زالت قائمة؟

أجاب: الوضع الآن بعد فك الارتباط أفضل بكثير من الوضع السابق...

قلت: هل تقصد أنه أفضل من الوضع الذي كان عشية الحرب؟

أجاب: الوضع أفضل حتى من الوضع الذي كان خلال الحرب. كل الأراضي في الشاطئ الشرقي للقناة تحت سيطرتنا الكاملة. وفي الشرق لنا قوات. ولم تعد القناة تشكّل حاجزاً كما كانت عشية حرب رمضان. والاتصالات طبيعية بين قواتنا في الغرب وقواتنا في الشرق. إذاً نحن من الناحية الوضعية في وضع جيد. بالإضافة إلى ذلك إن معنويات قواتنا ممتازة. ومن حيث القوة نحن أقوى مما كنا ولدينا الأسلحة التي يمكننا إستخدامها في دقة. وعندنا قادة مدربون قاتلوا ويمكنهم أن يقاتلوا مرة ثانية وثالثة وعندهم الثقة الكاملة في أنفسهم وفي جنودهم وضباطهم وأسلحتهم. هؤلاء القادة يملكون قدرة جيدة على التخطيط للحرب. وأؤكد وأنا في كامل الإقتناع أنني قادر بهؤلاء القادة على خوض جولات أخرى من القتال مع إسرائيل وضامن سلفاً للنجاح في هذه الجولات.

ويهمني أن أطمئن إخواننا العرب في كل مكان أن المعركة لم تنته وأننا لا نتصرف على أساس أن المعركة إنتهت. إن المعركة ما تزال مستمرة وسنظل كذلك ما دامت هنالك أرض عربية يحتلها العدو الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس فإننا نسلح أنفسنا ونتدرب ونطور قواتنا ونستفيد من دروس المعركة الماضية ونخطط. وليطمئن الأخوان العرب أيضاً إلى أننا جاهزون تماماً لأي عمل عسكري في المستقبل.

تسألني عن مشكلة التسليح. المشكلة ما تزال قائمة والتسليح لبلد لم تنته المعركة بعد بالنسبة إليه يبدو دائماً مشكلة. ولكن عندنا من السلاح ما يكفي لأننا لم نفقد الكثير في حرب رمضان. ولا بد أنك لاحظت العرض العسكري الذي أقيمناه في 5 يونيو/ حزيران الماضي. إن ذلك العرض يعطي فكرة واضحة عن قواتنا العسكرية.

أكرر أن لدينا من السلاح الكثير وهذا يمكّننا من تنفيذ الأعمال المطلوبة منا.

بالإضافة إلى ذلك هناك التنسيق القائم بيننا وبين سوريا. لقد خضنا معركة في وقت واحد وفي تنسيق كامل. وإذا تطلّب الأمر خوض معركة أخرى سواء على الجبهة السورية أو على الجبهة المصرية فإننا سنخوضها معاً.

إننا نطور ما عندنا من سلاح. والرئيس السادات أشار إلى أننا سنحصل على أسلحة جديدة. والتنسيق مع سوريا ناحية مهمة جداً بالنسبة إلى مسألة السلاح.

السلاح السوفياتي والخبرة السوفياتية

قلت: هل يمكن أن نقف على تقييمك للسلاح السوفياتي وللخبرة العسكرية السوفياتية وأثرهما في حرب رمضان؟ وهل أن السلاح الذي حصلتم عليه من الإتحاد السوفياتي قادر على الوقوف في وجه السلاح المتطور الذي تعطيه أميركا لإسرائيل من دون حساب؟

أجاب: علينا ألاّ نبخس الاتحاد السوفياتي حقه. إن الاتحاد السوفياتي ساعدنا سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً. ونحن قاتلنا بال سلاح السوفياتي وإنّ نصرنا به. وعدونا قاتل بال سلاح الأميركي ولم ينتصر. ونحن لا يمكن أن نقول إن السلاح السوفياتي أحسن من السلاح الأميركي أو العكس. كل سلاح له مزاياه وعيوبه.

صحيح أن السوفيات أعطونا بعض الأسلحة المتطورة إلا أنني أود التأكيد على نقطة مهمة هي أن الرجل أهم من السلاح، بمعنى أنه لو جرت معركة بين دبابتين مثلاً، دبابة متفوقة من الوجهة الصناعية وأخرى عادية، فإن في قدرة الدبابة العادية إذا كان طاقمها مدرباً تدريباً جيداً أن تهزم الدبابة المتفوقة إذا لم يكن طاقمها مدرباً كما يجب. إن التدريب له أهمية كبرى في مثل هذه الحال. لقد إعتدنا إعتياداً كلياً على السلاح السوفياتي في المعركة. لكنني أشير هنا إلى أننا عدّلنا وطوّرنّا في بعض النواحي المتعلقة بهذا السلاح.

نأتي إلى مسألة الخبرة العسكرية السوفياتية. إن الحرب عادة هي المحك لأية تكتيكات غربية أو سوفياتية. ولقد أكدت الحرب بعض النظريات الجديدة إستفدنا منها. وخبرتنا في القتال هي المرجع الرئيسي لنا حالياً في استخدام التكتيكات العربية - المصرية السليمة.

شكل الحرب المقبلة

قلت: كيف تتصور شكل الحرب المقبلة مع إسرائيل؟

أجاب: الجواب عن هذا السؤال يفتح الطريق أمام كشف سر من الأسرار. إنني لا أستطيع أن أوضح تماماً لكن هنالك خطأ وُضعت بالتنسيق مع سوريا لمواجهة إسرائيل إذا تطلّب الأمر ذلك. والحرب المقبلة مع إسرائيل ستكون مختلفة عن الحرب السابقة. الوسائل مختلفة والتكتيكات كذلك. أما الجندي فهو هو الذي قاتل في شجاعة في حرب رمضان. وليكن واضحاً أن هذا المقاتل أصبح تسليحه مختلفاً وأصبح إستخدامه للسلاح الذي في يده سليماً جداً.

المساعدات العربية

قلت: هل أنتم راضون عن المساعدات العسكرية العربية التي تقدّم إليكم؟ وهل كل ما تطلبونه من أسلحة أو مهمات من الدول العربية بما فيها الأردن، ينفذ؟

أجاب: في إعتقادي أن الدول العربية بإمكاناتها وقدراتها وموقعها وتعاطفها يمكن أن تعمل الكثير. جغرافياً قادرة. بترولياً قادرة. إقتصادياً قادرة. سياسياً قادرة. حتى أنها قادرة عسكرياً وبشرياً. والذي ينقصها هو التنسيق بين هذه القدرات والجهود.

وأجيز لنفسي هنا التحدث من موقع إختصاصي عن الناحية، أو القدرة العسكرية.

قبل أن تبدأ حرب رمضان بفترة قمت بجولة على بعض العواصم العربية وتحدثت مع الحكام والمسؤولين العسكريين في أمر الحرب. وكانوا معذورين بعض الشيء في إفتراضهم أننا لسنا جاهزين للحرب أو أننا غير جادين. وعلى رغم أنني أكّدت لهم أننا مقدّمون قريباً على حرب إلا أنهم لم يأخذوا قولي بالجدية المطلوبة. كانوا يتصورون أنه ليس في وسعنا مقاتلة إسرائيل. ولكن عندما بدأت الحرب سارع الجميع من دون إستثناء إلى تقديم المساعدات. كل دولة أعطت بنسبة ما تستطيع. وبسبب فقدان التنسيق فإن هناك قوات عربية وصلت إلى أرض المعركة متأخرة عن الموعد الذي كان يجب أن تصل فيه. ولو كان هناك تنسيق لما كان حدث ذلك ولكان الموقف أفضل قليلاً أو كثيراً.

لذا فإنني أطالب إلى درجة الإلحاح بأن تحشد الدول العربية قدراتها وجهودها في إطار التنسيق. إننا لو فعلنا ذلك لحققنا المعجزات. والذي يحملني على هذه المطالبة هو أن الموقف الراهن بيننا وبين الدول العربية يتحسن في إستمرار. وهذه أحسن فرصة للتنسيق. فالخطر ما يزال محيقاً بالجميع والحرب لم تنته وأماننا أيام صعبة من الضروري أن نواجهها بالتخطيط والتنسيق والتفاهم على كل الأصعدة.

التنسيق مع سوريا

قلت: أنت عائد حديثاً من سوريا. ولمناسبة الحديث عن التنسيق هل أن التنسيق العسكري بين مصر وسوريا هو في مستوى التنسيق السياسي؟

أجاب: أنا عائد من زيارة ناجحة كل النجاح. عائد مرتاح الضمير إلى كل الإستعدادات العسكرية هناك. لقد زرتُ الجبهة واجتمعْتُ بالقيادات هناك ووجدتُ أنهم يعملون على أساس أن المعركة لم تنتهِ بعد وأنهم سيستأنفون القتال إذا كانت أراضيهم لن تعود إليهم. كل الأراضي وليس جزء منها. أي المبدأ نفسه الذي نعمل بموجبه. إنهم في سوريا يتدربون ويُعدون أنفسهم للقتال. أما عن التنسيق فإنه "مئة في المئة" على الصعيد العسكري و"مئة في المئة" على الصعيد السياسي.

المقاتلون... والحل السلمي

قلت: ماذا يعني الجهد الدبلوماسي ومؤتمر جنيف والحوار مع الأميركيين لحل الأزمة سلمياً، بالنسبة إلى المقاتل المصري؟ وماذا تعني إسرائيل بالنسبة إليه أيضاً؟

أجاب: كعسكريين عندنا هدف واضح هو تحرير أراضينا والأراضي العربية وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع. ونحن نتدرب ونعمل في إخلاص لتحقيق هذا الهدف بوسائلنا العسكرية. في الوقت نفسه هنالك المساعي السياسية التي تُبذل والتي تؤكد أنها لا تؤثر على هدفنا وخططنا كعسكريين. ويهمني التأكيد كذلك أننا لسنا دعاة حرب لكننا جاهزون للقتال. مهمتنا كعسكريين هي تحرير أراضينا من دون أن نتأثر بالمساعي التي يقوم بها أهل السياسة.

متى تقرر الحرب؟

قلت: متى بالتحديد إتخذ قرار الحرب، وهل صحيح أن هنالك أطرافاً عربية غير سوريا أحيطت به؟

أجاب: يوم تقرر تعييني وزيراً للحربية قال لي الرئيس السادات إنه عيني في هذا المنصب لأنه يرى أن القضية لن تُحل سياسياً. وقال أيضاً إن مهمتي هي إعداد القوات المسلحة لخوض المعركة. هذا معناه أن الرئيس السادات في الوقت الذي كان يبذل جهداً سياسياً كان يرى أن الشرارة العسكرية هي التي ستحل القضية.

أما الذين كانوا يعرفون بقرار الحرب فهم ثلاثة فقط: الرئيس السادات والرئيس الأسد وأنا.

غرفة العمليات

قلت: يلاحظ أنكم فتحتم غرفة العمليات قبل أمس (الثلاثاء أول تشرين الأول - أكتوبر) أمام عدد من الصحفيين المصريين. هل مثل هذه الخطوة مألوفة. وهل معنى ذلك أن غرفة العمليات ستتغير بعدما كشفت النقاب عنها أمام عناصر مدنية؟

أجاب: الغرفة التي تشير إليها ليست هي غرفة العمليات الرئيسية. إن غرفة العمليات عبارة عن مجموعة غرف. والغرفة المشار إليها هي إحدى الغرف أما الغرفة الرئيسية فلا تُفتح أمام أحد. إذا حاولت إسرائيل...

قلت: طبقاً لما لديكم من معلومات، هل تعتقدون أن الوضع الراهن في إسرائيل يسمح لها بشن حرب؟

أجاب: إذا جربت إسرائيل فسترى الرد الذي لن يكون لمصلحتها.

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الإثنين 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1974

معمر الإسلامي المسكون بـ «حزب الله» قبل 45 سنة (الحوار الأول من حلقتين معه في ظل أجواء الشريعة والزكاة)



الحلقة الأولى من الحوار

في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم حدثت واقعة. جاءت النبي سيدة تدعى الغامدية (من قبيلة غامد) وقالت له: لقد زنيْتُ يا رسول الله فأقم عليَّ الحد ليطهرني فيغفر الله لي. فأراد أن يثبت برغم هذا الإقرار فقال لها: لعلك لاعبتِ أو لعلك فاخذتِ، وردَّدها ثلاث مرات، وهي تُصر على الإقرار. وقالت في الثالثة: لقد زنيْتُ يا رسول الله وأثر الزنى جنين يتحرك في بطني، فلما ولدته جاءت به فقال لها: إذهبي حتى يتم رضاعه ويفطم، فجاءته بعد ذلك مصرة على إقرارها وإقامة الحد، فأخذ الطفل وسلَّمه إلى من يحضنه ثم أمر بها فرُجمت حتى ماتت. وإشترك في الرجم عمر بن الخطاب الذي كان شاهداً على هذا الحوار بين النبي محمد والسيدة الغامدية. وقد أمسك عمر بحجر كبير ورمى به الغامدية قائلاً: خذي أيتها الزانية. عندها قال النبي محمد: «لا تفعل هذا يا عمر. لقد تابت توبة شهدتها ملائكة السماوات والأرض، ولقد غفر الله لها لأنها أرادت أن تقتدي نار الآخرة بعقوبة الدنيا التي أمر بها الله». والرجم هو من العقوبات التي أمر بها الإسلام تنزل على من يزني، إلا أن الفقهاء إشتراطوا أخذاً عن الكتاب والسنة النبوية أن جريمة الزنى مثلاً «لا تثبت إلا بشهادة أربعة شهود عدول ليس من بينهم الزوج أو الزوجة يشهدون بأنهم رأوا جريمة الواقعة الفعلية بولوج عضو الذكورة من الرجل في عضو الأنوثة كما يدخل المروء في المكحلة». وما دام توافر تلك الحالة وأولئك الشهود أمراً صعباً بل مستحيلاً فإن المسألة تصبح مسألة ضمير وإقرار. ولقد جاءت الغامدية تعترف لأن ضميرها عذبها بعدما زنت وحملت سفاحاً.

وليس في التاريخ الإسلامي واقعة مماثلة لواقعة الغامدية. وهي على الأرجح الزانية الوحيدة المرجومة في التاريخ الإسلامي. وقواعد القصص العامة الأصلية في القرآن هي «النفس بالنفس والعين بالعين واللسن باللسن والجروح قصاص». إلا أن هنالك آية في القرآن تفتح باب العفو وهي «فمن عفا وأصلح فأجره على الله».

وإذا أخذنا بقواعد القصص فإن الواجب يقتضي قطع يد السارق. وفي التاريخ الإسلامي قُطعت أيدي سارقين كثيرين إلا أن ذلك كان يتم في حالات التدهور الإقتصادي بدليل أن عمر بن الخطاب أوقف قطع أيدي من يثبت أنه سرق مال غيره طوال سنة المجاعة في المدينة. وإلى الآن لا يزال مثل هذا القصص ساري المفعول في المملكة العربية السعودية. وكان للملك عبد العزيز ما يبرر له إنزال هذا النوع من

القصاص بالسارقين حيث أن مكامن كثيرة نُصبت لحجاج كانوا متوجهين في قوافل لتأدية فريضة الحج. وكان ناصبو المكامن يقتلون هؤلاء الحجاج وينهبون جمالهم وأموالهم. وقد حذر عبد العزيز من هذا الأمر كثيراً ولم يرتدع قُطَاع الطُّرُق هؤلاء إلى أن كان يوم قُتل فيه عدد من الحجاج ونُهبت جمالهم وأموالهم، فتوجه عبد العزيز إلى مكان الحادث وقال مخاطباً ساكني تلك الديار: أريد الذي سرق وقتل. ولم يتقدم أحد، كذلك لم يش أحد بالسارق القاتل أو بالسارقين القتلة. عندها إعتد عبد العزيز قاعدة القسامة فقطع أيدي كثيرين من رجال ساكني تلك الديار. ومنذ تلك الواقعة وإلى الآن قُطعت أيدي نحو 17 رجلاً سرقوا. وبسبب حملة تقطيع الأيدي هذه أصبح المواطن في السعودية آمناً مطمئناً لا يخاف أن يسرقه أحد. وإذا كان قطع أيدي السارق من قواعد القصاص التي أوصى بها الإسلام فإن الزكاة هي من الأصول الخمسة في الإسلام وهي الثانية بعد الصلاة. ولا يكتمل إسلام المرء إلا بهذه الدعائم. وللتدليل على أن الزكاة تحل ثانية في الدعائم ما جاء في إحدى الآيات «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وإركعوا مع الراكعين».

إستباق مبكر لصيغة «حزب الله»؟

لماذا مثل هذا التذكير وتلك الإشارات والأمثلة؟ لأن ليبيا الآن حُكماً وشعباً منهمكة في ذلك. وتوقيت الإنهماك مناسب دينياً لأنه يحدث في شهر رمضان.

حُكم العقيد معمر القذافي قرر العودة إلى الأصول الإسلامية. قرر فرض الزكاة وتنظيمها. وقرر أيضاً إعادة النظر في القوانين المعمول بها الآن وتعديلها بحيث لا تتناقض أحكامها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذه الخطوات جاءت بشكل مفاجئ وأعلنت في وقت واحد بحيث أحدث إعلانها غطاً في صفوف الليبيين، وخاصة ما يتعلق بالزكاة التي تشمل ما يملكه المسلم من ذهب وفضة وأوراق نقد وأسهم وسندات وأموال عينية وأنعام. وسبب اللغط أن الليبي يدفع للدولة ضرائب كثيرة تُعتبر نسبتها أعلى نسبة يدفعها مواطن لحكومته. فإذا كان الليبي سيدفع فوق ما يدفعه فمعنى ذلك أن وضعه المالي مرشح للاهتزاز. والحديث عن القوانين المطلوب مراجعتها بحيث لا تتناقض أحكامها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والزكاة التي صدر قانون بإعادة فرضها، هو أكثر الأحاديث إنتشاراً بين الليبيين. الإذاعة تتحدث عن هذه الخطوات. والصحف تعالج هذه الخطوات وتبشر به وتوضح أهدافها حتى أن التفكير المبطن هو أن يصبح الموضوع عقائدياً. كيف؟ إذا كانت الاشتراكية عقيدة ولها أصولها وأحزابها فما الذي يمنع أن تتحول الدعوة القائمة الآن في ليبيا بالعودة إلى الأصول الإسلامية عملية عقائدية لها حزبها. وإذا كان القِيمون على الأحزاب الاشتراكية وغيرها في العالم رجالاً من لحم ودم فإن لدى الليبي أو بكلام أدق لدى الأكثرية الليبية المتدينة قناعة بأن العودة إلى الأصول إنما هي مسعى لإحياء الحزب الأكثر أصالة وأهمية، أي حزب الله، عملاً بالآية «إلا أن حزب الله هم المفلحون». والأكثرية الليبية تعتقد أنها بتمسكها بالأصول إنما تكرر مفاهيم «حزب الله» الذي تعاليمه الإسلام.

وفي كل يوم محاضرة أو ندوة حول الإسلام والشريعة والزكاة التي أعيد فرضها والقوانين التي ستنتم مراجعتها. وإذا كان الملك فيصل أُلج صدره بأن العقيد القذافي قرر إعادة فرض الزكاة ومراجعة القوانين بحيث لا تتناقض أحكامها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فبعث إليه ببرقية يبارك فيها الخطوات، أُذيعت في طرابلس يوم 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971، فإن في ليبيا أفكاراً يجب التوقف عندها قليلاً لأنها توضح أبعاد الخطوات الإسلامية المستجدة. ومن هذه الأفكار واحدة طرحها الشيخ محمود صبحي أحد رجال الدين الذائعي الصيت في ليبيا والذي له ثارات كبيرة على الحُكم الملكي السابق الذي سجنه لثلاثين عاماً في الانتخابات النيابية. وقد عرض الشيخ محمود، وهو للمناسبة يمثل الشريعة في «محكمة الشعب» التي تحكم رجال العهد الماضي، فكرته في مقال نشرته صحيفة «الثورة» يوم الإثنين 8 نوفمبر/ تشرين الثاني. وجاء في المقال: «... ولا عجب أن يكون الإسلام عميق الجذور في ليبيا على وجه الخصوص، إذ أنه بقليل تأمل يتضح أن التكوين العمراني والحضاري للوطن الليبي قريب الشبه بنظيره الذي نزلت فيه الرسالة على النبي

الكريم. فكما إحتضنت شبه الجزيرة العربية نور الإسلام في أول عهده، وإنطلق منها شعاعاً يضيء العالم قاطبة فإن الوطن الليبي مهياً ومدعو أيضاً وبالدرجة والصلاحيات ذاتهما لكي يحتضن حركة إحياء حضارة الإسلام كي تنطلق منه قوة غالبة تُبدد ظلام المادية الذي إنتشر في هذا العالم. وفي ضوء هذا التحليل نستطيع أن نفهم قرارات مجلس قيادة الثورة، الأخير، بإعادة مراجعة قوانين الدولة على أساس قواعد الشريعة الغراء».

مع «الثوري المتصوف».. وتطبيق الشريعة

والقذافي الذي وصلت إسلاميته وتدينه إلى حد أنه أصبح «ثورياً متصوفاً» يقف بكل قوته وراء موضوع الزكاة، ومراجعة القوانين. وفي بدء الأمر كان يفكر في إلغاء القوانين الوضعية وتطبيق الشريعة الإسلامية، أي بدل أن تُسجن الزانية أو الزاني بضعة أسابيع يتم رجم كل منهما، وبدل أن يُسجن السارق تُقطع يده... وقس على ذلك. وقد إستطاع تعزيز هذا الإتجاه بين رفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة، إلا أن رئيس المحكمة العليا المستشار علي علي منصور، وهو مصري سبق أن شغل في بلاده منصب وكيل مجلس الدولة ورئيس محكمة الإستئناف، إستطاع أن يُبسّط الأمور بما له من رصيد لدى القذافي بحيث تبقى القوانين الوضعية كما هي مطبقة كذلك المحاكم، ويصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بمادة واحدة ينص على الآتي: تُطبّق الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية من الآن فصاعداً في جميع التشريعات. وتشكّل لجان للبحث في القوانين الوضعية. والمستشار علي منصور، وهو على أبواب الثمانين، رجل ثقة وموسوعة علمية وليس من المبالغة القول إنه العقل الروحي للعقيد القذافي. إلا أن الزكاة ومراجعة القوانين الإسلامية ليستا كل ما يشغل بال القذافي الآن ومنذ قام بثورة "الفتاح من سبتمبر 1969"، وأنه لا بد من مقابله للوقوف على ما يدور في رأس أصغر الحكام العرب سناً وأكثرهم إنسجاماً مع نفسه حيال أي مفهوم أو رأي أو معتقدات يؤمن بها.

في مكتب «الأخ العقيد» نظام تحديد المقابلات ليس وارداً. فجأة يتقرر موعد المقابلة وقبل منتصف ليل الأربعاء - الخميس (15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971) بدقائق رن الهاتف في غرفتي. قال المتحدث إنه يتكلم من مجلس قيادة الثورة وأن العقيد القذافي سيستقبلني بعد دقائق ويجب أن أكون جاهزاً خلال ثوان. بعد ربع ساعة من مغادرتي الفندق كنت في مبنى مجلس قيادة الثورة في باب العزيزية. وهو أنه أحد أبواب طرابلس التي بناها الأتراك ليتحصنوا وراءها. مبنى كبير متواضع وهو عبارة عن ثكنة كبيرة. كانت نسمة باردة بدأت تلف جو طرابلس المتقلب يرافقها صمت مطبق برغم أنني في ثكنة كبيرة. التهذيب سمة أساسية في الجنود والضباط الذين سألوني ماذا أريد من المجيء إلى مبنى مجلس قيادة الثورة. وفي الوقت الذي تولى أحدهم الإتصال بمن هم أعلى منه ليُبلغ عن وصولي كنت أقف أمام لوحة نُصبت على الباب الداخلي لمقر «مجلس قيادة الثورة» وسط شجيرات صغيرة وكُتبت عليها الآية الثالثة عشرة من سورة الكهف «بسم الله الرحمن الرحيم. إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى. صدق الله العظيم». في هذه الأثناء خرج «الفتية». كانوا مجموعة من أعضاء «مجلس قيادة الثورة» بعدما أنهوا إجتماعاً برئاسة القذافي إتفقوا خلاله على وضع بيان يتعلق بمتطلبات ليبيا حيال المعركة على أساس أن الموقف يحمل على الافتراض أن الشهرين المقبلين قد يشهدان معركة أو معارك صغيرة أو كبيرة.

في الطبقة الثانية مكتب العقيد القذافي. إنتظرتُ خمس دقائق في مكتب النقيب الريفي الشريف الأمين العام لـ «مجلس قيادة الثورة». كان يرتدي ثياباً مدنية بسيطة. وكان المدني الوحيد الذي رأيته في المبنى تلك الليلة. ثم دخلتُ مكتب العقيد القذافي. لا وجود للفخامة في هذا المكتب. في منتهى البساطة وعلى الطاولة التي يعمل من ورائها العقيد أوراق وملفات. كان في ثياب الميدان. نادراً ما يبدلها بثياب أخرى ما دام في المكتب وهو بإستمرار لا يغادر المكتب إلا لأمر مفاجيء أو مهم أو للسفر خارج ليبيا. إنتقل العقيد إلى ركن في مكتبه وجلسنا للتحدث.

هل نبدأ؟

أجاب: لنشرب الشاي أولاً. وصل الشاي، وبدأ الحديث. كان في ودي أن نبدأ الحديث بالتطورات المستجدة في ليبيا. بالزكاة والقوانين التي ستتم مراجعتها. لكن العقيد القذافي بدأ الحديث عن لبنان وصحف لبنان. قال إنه يعرف «أن في لبنان صحفاً عدة لها مشارب عدة». وتوسّع في الشرح: «إذا لم يكن للصحف اللبنانية إلزام معين ونهج معين تخرج عن الحدود التي يُفترض ألا تتجاوزها، وتصبح «هايدبارك حقيقية».

وروى لي كيف أن الرئيس السابق شارل حلو كان لطيفاً وطيباً وأخبره خلال الزيارة التي قام بها للبنان أن عدداً من الحكام العرب «يتضايقون باستمرار من الصحافة اللبنانية».

لا يمين... ولا يسار... وضد التقليد

من الحديث الخاطف عن الصحافة اللبنانية و«الحرية التي يجب أن تكون لها حدود» إنتقل العقيد القذافي إلى الحديث عن اليمين واليسار. لم أسأله شيئاً بعد. قال: «لا نريد أن نكون تحت لواء المعسكر اليساري الذي تقوده روسيا ولسنا رجعيين لنسير في فلك المعسكر اليميني الرجعي الذي تقوده أميركا. نحن تقدميون وإنسانيون وثوريون ونرفض أن نكون في معسكر اليمين أو معسكر اليسار حتى لا نقع في صراع المحاور. نحن أيضاً ضد التقليد. لا يظنُّ أحد أننا نقلد».

المقاومة الفلسطينية... والموقف المحير منها

وقلت للعقيد القذافي: هل يمكن أن نتحاور بصراحة؟

قال: بكل صراحة!

قلت: وهل تتضايق إذا إنتقدت بعض مواقفك؟

أجاب: ما دام النقد بناءً فأنا أرحب به.

عندها بدأت الجلسة تتخذ طابعاً مشوّقاً.

قلت للعقيد القذافي: موقفك محير من المقاومة الفلسطينية. أحياناً تصل بتصريحاتك إلى أنك ستحارب إلى جانب المقاومة، وأحياناً يصل هجومي على الملك حسين إلى حد الدعوة إلى إسقاطه، وفي بعض الأحيان تعلن أنك أنشأت مراكز تطوع في ليبيا للقتال مع الفدائيين ضد من يتصدى لهم: الملك حسين أو غيره. ثم تدعو إلى مؤتمر للملوك والرؤساء العرب وهو المؤتمر الذي عُقد في مطلع الصيف في طرابلس للبحث في إنقاذ المقاومة. ثم تنسب إليك عمان كلاماً قلته في حق الفدائيين وهو أنهم يسرقون الدجاج ولا يحاربون.

ردّ قائلاً: قبل أن تكمل السرد أريد أن أحدد كلاماً ثابتاً وقاطعاً من موضوع المقاومة الفلسطينية. فنحن موقفنا واضح جداً وكنا أول من إنتقد المقاومة بشكل بناء ودعاها إلى توحيد صفوفها. وفي هذا السبيل عملنا كثيراً وتحدثنا مع معظم قادة المقاومة، حتى مع جورج حبش. قلنا لهم إبتعدوا عن الصراعات يا جماعة ما قبل الثورة الإجتماعية التي ينادي بها جورج حبش ونايف حواتمة فكروا في الوحدة الوطنية. ما فائدة الإهتمام بالثورة الإجتماعية وأنتم خارج الوطن. حذرنا الجميع بعدما نصحناهم. وأخيراً قررنا حجب المساعدة عن المنظمات الإنشقاكية التي ترفض مبدأ الوحدة الوطنية وإقتصرت مساعدتنا على حركة «فتح» وبعض الشرفاء الآخرين من خارج «فتح» أمثال أحمد جبريل الذي يرأس تنظيم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة». وهذا الرجل أصله ضابط ممتاز، وقد أعطينا أموالاً ليشترى سلاحاً لرجال تنظيمه ثم لأسباب عدة لم يتم ذلك فردّ إلينا المال الذي أخذه منا. وعرضنا على أحمد جبريل أن يحل تنظيمه ويندمج في حركة «فتح» فأبدى لنا بعض التحفظات، وحيال ذلك لم نناقشه إلا أنه من العناصر الجيدة في المقاومة. نأتي إلى ما حدث بعد ذلك. عندما قام الملك حسين بالمجزرة وإكتسح المقاومة كان الموقف خطيراً جداً. ولم يكن طبيعياً أن يقوم جيش نظامي بحرب إبادة ضد الفدائيين الشرفاء. دعوتُ إلى مؤتمر طارئ يُعقد في أربع

وعشرين ساعة لوقف المجزرة ولم أوجه الدعوة إلى الملك فيصل لأنه يدعم الملك حسين. ظهر التخاذل والتقاعس وظهر من يقترح أن يسبق مؤتمر الملوك والرؤساء مؤتمر لوزراء الخارجية. هل هذا معقول؟ جماعات تقتل في الأردن ويجب أن ننقذ ما يمكن إنقاذه وعلى وجه السرعة، وبعض الحكام لا موقف عندهم إلا القول: ليجتمع وزراء الخارجية أولاً. الحقيقة أن الحكام العرب لم يكونوا على مستوى التصدي. بالإضافة إلى عدم دعوة الملك فيصل فإنني لم أوجه الدعوة إلى حكام لبنان والمغرب والأردن. حسين يذبح المقاومة ويفصل يدعمه فكيف أوجه إليه الدعوة؟ ولبنان يجب أن نتحدث قليلاً عن موقف لبنان ولماذا لم أوجه إليه الدعوة. إن حكام لبنان يتصورون أن ما جرى في الأردن قد يجري في لبنان ذات يوم. وعندنا في ليبيا مثل شعبي يقول «ما عمل الذيب ما يكره الكلب» أي ما عمله الذئب لا يكره الكلب. الذئب ضد الكلب. وعندما يحاول الذئب إفتراس الشاة فالمفروض في الكلب أن يدافع عن الشاة لكن عندما تتم عملية الإفتراس فإن الذئب يأكل ما يأكله من الشاة، والكلب يأخذ نصيبه.

قلت للقذافي: ولكن ما تقوله فيه تجن على حقيقة ما يجري في لبنان وعلى التعايش القائم بين النظام والمقاومة؟

وأجاب بشيء من الإنفعال: إنني لا أقول سوى الحقيقة. أنا لست دبلوماسياً ولا أحب الأسلوب الدبلوماسي في معالجة الأمور المصيرية الأساسية. هناك عناصر في لبنان تقول بصوت عال أن إنتقال المقاومة إلى لبنان شر عليه. ما هذا المنطق غير القومي؟ المهم أنهم حيال هذا التقاعس إتصل بي الرئيس أنور وقال لي وجه الدعوة إلى الذين حضروا مؤتمر القاهرة ووقعوا الإتفاق في أيلول 1970، وبالفعل وجهت الدعوات فتهرب حكام لبنان وفيصل لم يحضر لأنني لم أذكر في دعوتي إليه كلمة صاحب الجلالة. ثم عقد المؤتمر وعندما إنتهى قلت للإخوان الذين حضروا: يجب أن نصلي صلاة الجنازة على المقاومة.

وقلت للعقيد القذافي: لكنك أعلنت أن مؤتمر طرابلس إتخذ قرارات سرية؟ وأجاب: صحيح، وما فعلته سوريا من إغلاق حدود وأجواء كان من هذه القرارات.

وعدت أقول له: ولكن لم يتغير شيء. كل شيء على حاله. لا قراراتكم السرية أفادت ولا مؤتمراتكم الطارئة ولا الإنذارات والتصريحات.

وأجاب حزناً: المقاومة مغلوبة على أمرها. ولن تغير الوضع إلا معركة صغيرة.

سألته: وما هو الحل؟ ألا تفكر شخصياً في إستراتيجية معينة تعيد إلى المقاومة بريقها وقوتها وفعاليتها، وما هو مصير المقاومة؟

وأجاب: لا أستطيع أن أتنبأ بمصير المقاومة. لو أنني أنا الذي يقودها لكنث تنبأت مستنداً في ذلك إلى حسابات على الورق ومعلومات أجمعها من هنا وهناك، إلا أنه في أي حال يجب ألا يقتصر العمل الفدائي على الفلسطينيين وحدهم. وإنني أدعو الأمة العربية إلى أن تستيقظ قليلاً، وأطالب كل دولة عربية بأن تزج بأفواج فدائية لمقاومة إسرائيل. ونحن في ليبيا بدأنا نفعل ذلك، ومنذ فترة ندرّب متطوعين ليبيين لهذا الغرض وسنرسلهم...

إلى أين؟: سألت العقيد القذافي.

وأجاب: عندما شعر حسين أننا سنرسل أفواجا من المتطوعين لمساندة الفدائيين، أنهى المقاومة. إلا أننا ما زلنا نبحث عن طريقة ولن نعدم الوسيلة. إن وقف إطلاق النار يجب ألا يشمل العمل الفدائي. هذا أمر يتعلق بالجيش النظامية. إن الواجب العربي الملح الآن هو تنشيط الفدائيين وزجهم في الساحة لأن نشاطهم من شأنه أن يحكم على إسرائيل بعدم النمو وينغص عليها عيشها. وهذا في أي حال عمل مرحلي إلى أن تصبح الأمة قادرة على تحرير فلسطين.

إن الحكام العرب الآن لا يستطيعون شن حرب على إسرائيل نتيجة لظروفهم. هناك حكام يواجهون ظروفاً داخلية وهناك آخرون يواجهون ظروفاً خارجية، لكن ما الذي يمنع، في إنتظار أن يصبحوا قادرين، أن ننشط العمل الفدائي؟ إنني أعلن، بكل وضوح أن المطلوب هو قومية العمل الفدائي. نحن دعونا إلى قومية المعركة

ونفي بالتزاماتنا، وندعو الآن إلى قومية العمل الفدائي. وعلى هذا الأساس يجب أن ينطلق الفدائيون من لبنان وسوريا والأردن لمحاربة إسرائيل وتنغيص عيشها وإشغالها وعرقلة نموها في إنتظار أن تصبح الأمة مستعدة لشن حملة عسكرية.

وَقُلْتُ للعقيد القذافي: لماذا لبنان وسوريا والأردن فقط؟

وأجاب: ومن الضروري أن تُزرع سيناء بالفدائيين.

سنة الحسم الساداتي سلماً أو حرباً

ومن الحديث عن المقاومة إنتقلنا إلى الحديث عن السنة الحاسمة التي أعلنها الرئيس أنور السادات. قلتُ له: تفصلنا عن إنتهاء سنة الحسم أيام هل تعتقد أن السنة ستكون حاسمة بالفعل سلماً أو حرباً كما يقول الرئيس السادات وهل تتوقع حدوث معارك؟

وأجاب: إنني أتوقع المعركة مع التشديد على ان هناك فارقاً كبيراً بين توقُّع حدوث المعركة والتأكيد أن المعركة ستحدث. هل تستطيع أن تؤكد مثلاً أن القيامة ستقوم هذه السنة؟ بالطبع لا. نستطيع أن نتوقع إما أن نؤكد فلا. إلا أن المهم هو أن حلول سنة 1972 والوضع على ما هو عليه أمر غير مقبول. يجب أن يحدث شيء في الشهرين المقبلين. يجب أن تنشأ حالة واحدة بدلاً من حالتين. فإما الحرب أو السلم، أما أن تبدأ السنة والحالتان مستمرتان في وقت واحد فإنه أمر غير مقبول ولا يمكن التسليم به.

وسألتُ العقيد القذافي: هل الحرب ممكنة وهل تحقيق السلام ممكن؟

وأجاب: كلاهما ليس بالأمر المستحيل.

وعذتُ أسأله: وهل تعتقد أن مؤتمر القمة المرجَّح عقده قريباً من شأنه أن يساعد على الحسم؟

وأجاب: لا أرى أي فائدة من القمة، وفي الوقت نفسه إنني لا أعارض عقدها. إلا أن القمة ستكون مفيدة وتعطي نتائج طيبة إذا تغيَّر الكثيرون من الحكام العرب الحاليين. وفي أي حال إن الحسم في يد الجيوش العربية وليس في يد الحكام العرب.

وَقُلْتُ للعقيد القذافي: لدي معلومات تؤكد أن الرئيس السادات أبلغك وأبلغ شريككما الآخر في إتحاد الجمهوريات الرئيس حافظ الأسد، بعد عودته من موسكو، أنه أصبح مقتنعاً بأنه لا بد من معركة تنتقل فيها القوات المصرية إلى الضفة الشرقية المحتلة من القناة لأن إسرائيل لن تنسحب وأميركا لن تضغط. تفيد المعلومات أيضاً أن كل الحسابات المصرية منذ عودة السادات من موسكو مبنية على هذا الأساس. هل يمكن تأكيد هذه المعلومات أو نفيها؟

وأجاب العقيد القذافي: أفضل الإجابة عن هذا السؤال بشكل مقتضب لأكثر من سبب. عندما جاءني الرئيس أنور السادات حدَّثني عن زيارة موسكو وقال لي إنه كان مرتاحاً جداً إلى نتائج الزيارة. وأبلغني أن السوفيات وعدوه بمساعدات.

التناقضات في «إتحاد الجمهوريات»

والحديث عن الزيارة التي قام بها السادات لموسكو ثم لدمشق وطرابلس، حملني على أن أفتح ملف التناقضات التي تجري داخل إتحاد الجمهوريات. ودار بيننا الحوار الآتي:

قلتُ للعقيد القذافي: السادات هو رئيس الإتحاد. كيف يجوز أن يوافق على بيان (وهو البيان المشترك الذي صدر عن محادثاته مع المسؤولين السوفيات) تتضمن فقرة تنص على إستنكار العداء للشيوعية في حين أنك مثلاً تعتبر الشيوعية عدواً وتجاهر بذلك. هل ستشارك في هذه النقطة أم أنك فوجئت بها؟

رد قائلاً: قضية الوحدة والإتحاد لا يمكن أن تتأثر ببيان مشترك أو تصريح يصدر هنا أو هناك أو هنالك. مثل هذه الأمور ليست في مستوى القضية. وفي سبيل الأمة يجب تجاوز أمور كثيرة. هل من أجل كلام يرد في بيان مشترك أو تصريح يُنشر في الصحف نضحي بالوحدة أمل شعوب الأمة العربية؟ يجب أن نتعالى عن هذه الصغائر التي تتكرر يومياً.

وقلتُ له: لكن الفقرة التي وردت في البيان السوفياتي - المصري المشترك تُعتبر موقفاً ثابتاً. ومن غير الطبيعي ما دام السادات وقَّع ذلك البيان أن يعادي الشيوعية التي تعاديها أنت، وهذا تناقض أساسي بينكم داخل الإتحاد؟

رد مبسّطاً الأمر: ماذا يهمني من تلك الفقرة. هل ستجعل هذه الفقرة من مصر شيوعية؟ وهل ستجعل من الرئيس أنور ملحداً أو يقف ضدنا لأننا نعادي الشيوعية؟ لا. أنا مقتنع بل متأكد من ذلك. وكما أن الرئيس أنور لا يسمح للشيوعيين بالإنشار والعمل في مصر كذلك نحن. إذا كنا حريصين على الوحدة العربية فلا موجب للنزول إلى مستوى البيانات والتصريحات. إن التناقضات أمر طبيعي ولن تزول إلا إذا أصبحنا دولة عربية واحدة، عندها نصبح نموذجاً رائعاً في إتخاذ الموقف الموحد والثابت، وهذا يتطلب مئات السنين. مثل آخر على التناقضات أوردته للعقيد القذافي. قلتُ له: كيف يجوز أن يكون في سوريا وزراء شيوعيون في حين أنكم ترفضون مثل هذا الشيء في السودان.

أجابني: هل في سوريا وزراء شيوعيون؟ قلتُ: نعم.

قال: من هم؟ هل تعرف أسماءهم؟

أجبت: إن الشيوعيين السوريين ممثلون في الحكومة بوزيرين هما يوسف فيصل وعمر السباعي. قال: الوزراء أدوات تنفيذية وليسوا قيادة. وفي اعتقادي أنه ليس في الدول العربية شيوعية حقيقية وشيوعيون حقيقيون. هنالك عناصر قليلة. واحد شيوعي بالهواية وآخر شيوعي بالتقليد. ومن أجل ذلك نرى الشيوعيين متقلبين، ونجد من يتحول من الشيوعية إلى التصوف.

وقلتُ للعقيد القذافي: هل أنت مستعد لإشراك شيوعي ليبي في الحكم؟

وأجاب: لا وجود للشيوعيين في ليبيا لكي نُشرك أحدهم في الحكم.

وسألتُه: هل من سبيل لإزالة التناقضات التي تتزايد داخل دول إتحاد الجمهوريات؟

وأجاب: ستزول التناقضات تدريجاً. ولسنا أول من يعاني من التناقضات. الوحدة الإيطالية سبقتها تناقضات. والفاتيكان آخر مظهر من مظاهر التناقض. وفي أي حال إن التناقضات بيننا أسهل بكثير من التناقضات بين الرجعية والتقدمية.

سودان نميري المُستثنى من «إتحاد الجمهوريات» والسودان متى سيدخل إتحاد الجمهوريات؟ وأضفتُ أسأل العقيد القذافي: لديّ معلومات تفيد أنك ستزور السودان قريباً أنت والرئيس السادات. لديّ معلومات مؤكدة تفيد أن رئيس الوزراء الإتحادي سيكون ليبيا وأن رئيس مجلس الأمة الإتحادي سيكون سورياً، وأنه عندما بحث الرئيس السادات في الأمر معك ومع الرئيس الأسد قلتُ له إن الأمر هذا لا يهكم ولا تمانع في أن تكون كل المناصب الإتحادية الكبيرة للمصريين والسوريين لأن ما يهكم في الدرجة الأولى هو أن يقوم الإتحاد؟

وأجاب: أقصى موعد لدخول السودان الإتحاد هو 25 مايو المقبل. وأعتقد أنه مهياً لذلك. ودخول السودان الإتحاد يخفف عنه أعباء ويُبعد عنه أخطاراً عدة.

وقلتُ للعقيد القذافي: إن الحديث عن انضمام السودان إلى الإتحاد يجعلني أفتح ملف الأحداث السودانية الدامية. وبصراحة أن اتجاهات كبيرة من الرأي العام العربي لامتك لأنك بعدما اعتقلت المقدم بابكر النور والرائد فاروق عثمان حمدالله لم تتصرف بما تقتضي به التقاليد الإسلامية والعربية الأصيلة وسلمت الرجلين إلى الرئيس نميري بعدما أعيد إلى الحكم. يضاف إلى ذلك أن ثمة حلقة لا تزال إلى الآن مفقودة على الصعيد الرسمي وهي كيف أعيد الرئيس نميري إلى الحكم. بماذا توضح كل هذه الأمور؟

وأجاب: بعد إنزال الطائرة التي كانت تُقل بابكر النور وحمدالله في ليبيا، إتصل بي هاتفياً الرئيس جعفر وكان عاد إلى الحكم وقال لي: أرجو إرسال الإثنى إلى الخرطوم. ولم تكن ندري ما الذي بهما. هل يسجنهما؟ هل يحاكمهما؟ المهم إننا جهزنا لهما طائرة وأرسلناهما فيها إلى الخرطوم، وعندما سمعتُ أن حكماً بالإعدام

صدر عليهما - وهذا سر أذيعه للمرة الأولى - بعثت إلى نميري ببرقية طلبت فيها نتيجة للظروف التي أحاطت بإعتقال الرجلين في ليبيا ثم إرسالهما في طائرة ليبية إلى الخرطوم، أن يخفف الحكم وألاً يعدمهما لكن نميري رد قائلاً: غير ممكن تخفيف الحكم. ماذا نستطيع أن نفعل أكثر من ذلك؟ لقد سلمنا الإثنين في وقت لم تكن بدأت المحاكمات والإعدامات. وحاولنا التدخل عندما سمعنا بالحكم الذي صدر بحقهما لكن نميري رفض ونفذ حكم الإعدام. أما من أعاد نميري إلى الحكم فهذه مسألة أخرى. نحن، دول الاتحاد كنا عوامل مساعدة، لكن جماهير الشعب السوداني هي الأساس. لقد أعدنا الخطة العسكرية وكنا سنتدخل لإعادة الرئيس جعفر.

وتوقف العقيد القذافي عن الكلام، وبقيت التساؤلات حائرة. رسمياً لم تُعلن إلى الآن الرواية التي توضح كيف أعيد نميري إلى الحكم.

قومية المعركة وسنة الحسم والالتزامات

عدنا مرة أخرى إلى الحديث عن المعركة وسنة الحسم. والعقيد القذافي هو الذي شاء أن يوضح أشياء كثيرة تتعلق بالأمرين.

قال: منذ نصف ساعة كنا ن عقد في هذه القاعة اجتماعاً. وفي هذا الاجتماع بحث «مجلس قيادة الثورة» في الموقف العربي الراهن خاصة لأن سنة الحسم تنقضي بسرعة. وقد أردنا أن نعلن موقفنا واضحاً ما دامت هنالك اجتماعات عربية ستُعقد قريباً ومنها اجتماع للملوك والرؤساء أسمع من الإذاعات أنه ربما عُقد. إن القضية في منتهى الوضوح. من يريد أن يحارب ويقدم السلاح والرجال فليتنقل إلى الجبهة ومن لا يريد فليدفع ما وعد بتقديمه من مساعدات. ولقد استقر الرأي على أن يصدر «مجلس قيادة الثورة» بياناً يقول فيه بصراحة كل شيء.

وقلت للعقيد القذافي: كنت أتمنى لو تعلن ذلك في هذه المقابلة معك.

وأجاب: الموضوع لا يحتمل التأجيل. ويجب أن يقال كل شيء بشكل رسمي وليس عبر مقابلة صحافية. ونحن إستعجلنا إصدار البيان حتى لا نترك مجالاً لأي دولة لكي تتصل، أو تأتي بعد أيام إلى مجلس الدفاع لتعرض مشاريع وخططاً لا تقيد ولا تقدم أو تؤخر. وأحب أن أؤكد لك من جديد أننا لن نشارك في مجلس الدفاع إذا لم يتضمن جدول أعماله البحث في قومية المعركة. ناحية أخرى يجب أن نأخذها في الاعتبار هي أن المعركة ضرورية. وأنا ضد الذين يرون أن الأمة العربية لا تتحمل نكسة أخرى. إسرائيل هي التي لا تتحمل نكسة.

القادة السوفييات عرضوا الرغبة وهو «مش فاضي نزور روسيا»

سألت العقيد القذافي: كيف العلاقات بينك وبين الاتحاد السوفيياتي؟

وأجاب: إننا نعتبر الاتحاد السوفيياتي صديقاً والعلاقات حسنة بيننا وبينه.

وقلت له: هل يمكن أن تزور الاتحاد السوفيياتي؟

وأجاب: لقد عرض عليّ السفير السوفيياتي رغبة القادة السوفييات في أن أزور موسكو.

وأنتهى الجواب بلهجة ليبية: لكن مش فاضي عشان نزور روسيا.

كانت الساعة الثانية فجر الخميس 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971 عندما إنتهى الشق الشرقي الفلسطيني الإتحادي الشيوعي من هذه المناقشة مع العقيد القذافي.

لقد مرت ساعتان والحديث يطول ويطول ويتشعب، والعقيد القذافي منطلق مستريح صريح يقول ما يريد بثقة في النفس لا حدود لها. يبتسم لكنه لا يضحك. يتأني في الكلام الذي يقوله حتى لتحسبه يريد أن يقول الكلام اللازم والضروري ذا الألفاظ المختارة. إعتذر لبضع ثوان غادر فيها مكتبه ثم عاد وفي يده كوباً من العصير وتبعه نادل يحمل صينية وعليها كوباً آخر لي.

وقلت للعقيد القذافي: بما أنني لست من أعضاء مجلس قيادة الثورة وبما أنه باق على الإمساك نحو

ساعتين فهل يسمح العقيد بأن أُدخن سيجارة؟

رد قائلاً: تفضل وأعتذر لأنه ليس في مكتبي سجائر.
وفي الوقت الذي كنتُ أولع سيجارتي كنتُ أتأمل خلسة وجه العقيد. هل هو متضايق؟ أم أن الأمر لا يعنيه؟
ولاحظتُ أنه مغرق في التأمل، يستعد ليقول شيئاً أو يفكر في أمر ما.
أما لماذا إستئذاني بتلك الطريقة لتدخين سيجارة فلأن معلوماتي تقيد أن أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا حتى
الأمس القريب يأخذون في الإعتبار أن رئيسهم لا يدخن ولا يحتسي الخمرة. يصوم. يصلي. أدى مناسك العمرة
في مطلع الصيف.

فجأة سمعنا قرعاً من بعيد على الطبلية. كان القارع أحد الجنود يقوم بمهمة المسحّر للجنود والضباط النائمين
في ثكنة باب العزيزية. وفي هذه الثكنة منزل العقيد القذافي، ومنزل رئيس الأركان المقدم أبو بكر يونس الذي كان
عائداً حديثاً من زيارة للقاهرة قابل خلالها السادات وزار جبهة السويس ورفع تقريراً إلى العقيد القذافي عن هذه
الزيارة.

وقلتُ للعقيد القذافي: لقد حملتُ إليك هدية معي من لبنان. وناولته كتابي «الحزب الشيوعي السوداني.
نحروه أم إنتحر».

كان الجندي المسحّر لا يزال يقرع عندما قلتُ للعقيد القذافي: لقد تحدّثنا عن المشرق والإتحاد والمقاومة
والشيوعية. وبقي أن نتحدث عن ليبيا وهمومها الداخلية وتطلعاتها الإسلامية ومشاكلها المغربية.
وأجاب: إن الحديث سيكون شائكاً.
وأجبت: لكنه سيكون أيضاً شائكاً.
قال: على بركة الله. فلنبداً... وبدأنا.

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الثلاثاء 16 نوفمبر /تشرين الثاني 1971



الحوار مع القذافي مع ربيع مجيبين مجلس قيادة الثورة بجمهورية مصر العربية

ليبيا من مطرد فساد



عملية كريات شمونة كانت مظهر من مظهر زعمان القذافي: بعض المصريين مسؤولون عن خلالي مع السادات

عند نوال مطر من ليبيا نوال حديدين
سحابتين مع القذافي معمر القذافي
والأند عبد السلام جود . بعد
البناء التغييرات الأخيرة التي جرت
هناك .
العقيد القذافي تحدث عن مصر
وسوريا وشعبها الوحدة وعن الحرب
والسوية ... وعن عملية كريات
شمونة . لكنه تجنب الحديث عن
التغييرات الأخيرة .
لما الرائد جود تحدث عن هذه
التغييرات وعن دولتها ، كما كشف
أجورا تتفق بالملفات الليبية -
الجزيرية .
وفي ما يأتي نص الحوار :



الحوار مع القذافي

عمر عطفة التتارية قام بها القذافيون
في كريات شمونة (أو القاذفة عند
في شاون كبيرة . وخلال الحديث
ورأت مثلا الوحدة في شكل عام
كان مذكور يتحدث عن اللغة العربية
التي كانت بينها وبينكم أو بالآخرين .

التي خلفها ثورة مصر . عند عدل
مصر وطلب مصر ولأولي مصر .
تعد بذلك أولى الشعب العالم .
عند التأميم ومع استمرار الانقطاع .
التي خلفها ثورة مصر . عند عدل
مصر وطلب مصر ولأولي مصر .
تعد بذلك أولى الشعب العالم .
عند التأميم ومع استمرار الانقطاع .

الحلقة الثانية من الحوار

تشعر وأنت في ليبيا هذه الأيام (نوفمبر/ تشرين الثاني 1971) بأنك تعيش أيام ما بعد الدعوة وانتشار الإسلام. هنا ندوة عن الدين الإسلامي. هناك محاضرة عن أصول هذا الدين. في الإذاعة كلام عن الدين. في التلفزيون كلام عن الدين. ولأن هذه الأيام لا تزال من شهر الصيام فإن حديث الناس الغالب هو الدين. وفي إحدى جلسات «محكمة الشعب» التي تحاكم رجال العهد الماضي في ليبيا قال رئيس المحكمة الرائد بشير هوّادي الصغير وهو أحد أعضاء «مجلس قيادة الثورة» ما معناه إن الإسلام هو الدين السماوي الأول. وترك الذين يتابعون المحاكمات من خلال الإذاعة المرئية في حيرة من الأمر. وأكثر الذين إحتاروا كانوا رجال السلك الدبلوماسي الأجنبي العامل في ليبيا. كل واحد سأل الآخر. والآخر أجاب. ولم يصل الواحد ولا الآخر إلى جواب قاطع. مجرد إجتهاادات. مجرد تفسيرات.

إن ليبيا تشهد موجة مذ إسلامية لا مثيل لها ولا سابقة لها. فقد درجت العادة أن تكون هنالك دعوات إلى التمسك بالدين تقوم بها جماعات في دولة ما. حدث مثل هذا الشيء في مصر عندما نشط «الإخوان المسلمون» لكن النظام ضربهم وشتتهم. أما في ليبيا فالوضع مختلف. النظام هو صاحب الدعوة الإسلامية وهو المتحمس لها عن قناعة، ولأن الشعب الليبي في طبيعته متدين فإن هذه الدعوة تلقى ترحيباً في صفوف هذا الشعب.

وقلت للعقيد القذافي: إنني في ليبيا منذ ثلاثة أيام كأني في عاصمة أحد الخلفاء. لا حديث إلا عن الدين، وعن الزكاة التي قررتم فرضها والقوانين التي ستعيدون النظر فيها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. والحقيقة إنني أتساءل: ما هذا، لم كل هذا. نظام ينادي بالإشتراكية. نظام يعادي الرجعية. نظام يتبنى الثورية ولا يترك مناسبة إلا يعبر عن ثورته هذه. كيف يجوز أن يشغل نظام من هذا النوع نفسه في هموم الدين وفي هذا الوقت بالذات حيث تحتاج ليبيا إلى عملية دفع ثورية إلى الأمام؟

واستوى العقيد في مقعده وتحذث بهدوء وبصوفية أنستني إندفاعاته الشهيرة في المؤتمرات العربية، وفي مؤتمر القمة الوحيد بالذات الذي شارك فيه والذي عُقد في الرباط ثم في تجمع الملوك والرؤساء العرب في القاهرة خلال سبتمبر/ أيلول 1970 عندما هدد بأن يطلق النار على الملك حسين ويقتله لأن الملك «يبيد المقاومة الفلسطينية».

قال العقيد: وهل إذا عدنا إلى الأصول نكون غير ثوريين؟ نعم نحن ننادي بالإشتراكية والدين الإسلامي ليس ضد الإشتراكية. إن الكلمة لم ترد لكن الإسلام في حد ذاته دين إشتراكي. إن العدالة الإجتماعية في المفهوم الإسلامي مثالية. إن الإسلام نادى بالإشتراكية. والإسلام نبذ التفرقة العنصرية. والإسلام ساوى بين الناس(*).

(*) في ندوة عُقدت في مقر الإتحاد الإشتراكي العربي في القاهرة ونُشرت تفاصيل ما جرى خلالها في الصحافة المصرية والليبية يوم السبت 15 فبراير/ شباط 1973، تحدّث العقيد القذافي مطولاً عن عبد الناصر وعن الدين والقومية طارحاً ما سماه "التصوّر الإلهي للإسلام". وكان أدى، ومن جاء معه من رفاق الثورة الليبية إلى القاهرة، صلاة الجمعة في "مسجد عبد الناصر". وعُقب الصلاة زار الرئيسان ضريح عبد الناصر لقراءة الفاتحة على روحه.

من جملة ما قاله حول "التصوّر الإلهي للإسلام" في الحوار المفتوح وهو على المنصة محاطاً بحسين الشافعي نائب الرئيس السادات والمهندس سيد مرعي رئيس البرلمان المصري، ما يأتي:

"ماركس يقول الإقتصاد كل شيء، ويتجاهل الدين ويتجاهل الإله سبحانه وتعالى. إنه ليس من الإسلام في شيء أن تتأثر في مصر في هذه المرحلة الحرجة أية مشكلة دينية، فالإسلام والمسيحية بريئان من أي فرد يثير مشكلة دينية في هذه المرحلة. إنني أقدم تفسيراً قد يكون غريباً بالنسبة لكثير من المسلمين.. إنه التصوّر الإلهي للإسلام، أو الإسلام بالمعنى الإلهي. أنتم تعتقدون أن المسلمين هم أتباع سيدنا محمد فقط وهذا طبقاً للإسلام غير صحيح. إن سيدنا إبراهيم أبو الأنبياء أوصى أبناءه أن يُسلموا فقال لهم (فلا تموتن إلا وأنتم

وأورد العقيد حديثاً للنبي محمد قال فيه: الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود ولا لأحمر على أصفر، كلكم لآدم وآدم من تراب.

وأورد العقيد أيضاً حديثاً آخر للنبي قال فيه مخاطباً أب اذر الغفاري - لأنه قال لفتى أسود: يا ابن السوداء: «إنك إمرؤ فيك خصال الجاهلية. لا فضل لأبيض على أسود، ولا يمتاز الناس إلا بتقوى الله».

وأضاف العقيد القذافي: ما الذي نفعله نحن؟ لقد قررنا إعادة فرض الزكاة وإعادة النظر في القوانين بحيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولنبسط الأمر قليلاً. كل ليبي مؤمن أو هكذا يجب أن يكون. والمؤمن مطالب بتطبيق أصول دينية أو هكذا يجب أن يفعل. والزكاة عنصر أساسي في الدين تأتي من حيث الأهمية بعد الصلاة مباشرة. والليبي إذاً مطالب بدفع الزكاة سواء أكان هذا الليبي هو معمر القذافي أو أي شخص آخر يسكن في المدن أو في قلب الصحراء وتطبق عليه الشروط. وقد حدث أن عدداً كبيراً من الليبيين يحتار في أمر الزكاة. يريد أن يزكي ولا يعرف لمن يدفع. أحياناً تتراكم المبالغ المستحقة للزكاة، وأحياناً أخرى - وقد حدث ذلك بالفعل - يدفع الذي يريد أن يزكي لجاره ويكون هذا الجار غير محتاج وفي حالة من اليسر. لماذا دفع لجاره؟ لئلا يُثقل كاهله بعبء الزكاة ولكي يكون مطمئناً إلى أنه فعل ما أمر به دينه.

ما الذي ستفعله الدولة. إنها أولاً ستعيد فرض الزكاة لأنه واجب أمر به الدين. وهي بعد ذلك ستُنظّم أمر الزكاة. يُدفع المال إلى الدولة والدولة توزعه على من يستحق. نحن لن نلاحق المواطن لكي يدفع الزكاة ولن نبحث عن حسابه في المصرف أو المصارف لنطالبه بدفع نصيبه. هذه مسألة شخصية وضميرية.

وقلت للعقيد: وهل تعتقد أن الليبي سيتجاوب مع نداء الضمير؟ لقد سمعتُ أن هنالك عناصر تتأفف وتقول ألا يكفي ما ندفعه من ضرائب حتى تأتي الزكاة وتُفرض علينا؟

رد قائلاً: إنني متأكد من أن الليبيين سيتجاوبون، ومتأكد من أنهم سيتسابقون لدفع الزكاة، فأنا لا أطلب منهم شيئاً. إنهم مسلمون والدين هو الذي يطلب منهم ذلك.

مراجعة القوانين، فهل ستكون هناك «ليبيا الشريعة»؟

إنقلنا إلى موضوع القوانين. قلت للعقيد القذافي إن كثيرين إعتقدوا أن مراجعة القوانين في ليبيا بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية معناها أنكم ستلغون القوانين الوضعية المعمول بها الآن. وعلى هذا الأساس سنتوقع أن تُقطع يد السارق ويُرجم الزاني والزانية، ويصبح رئيس الدولة خليفة ويصبح محافظ طرابلس أو بنغازي أو فزان ولاية عيّنه الخليفة. وعلى هذا الأساس سنتوقع أموراً أخرى تعيد ليبيا إلى أمجاد الإسلام السابقة فلا تعتبرون غير الرازي أو ابن سينا أطباء حقيقيين وترون أن الموشحات هي الفن الحقيقي وما عداه لا يجوز أن يُبث من الإذاعة. وعلى هذا الأساس أيضاً سنتوقع اعتماد السيف

مسلمون). فمن عبد الله ووحده فهو مسلم. هذا هو التصور الإلهي للإسلام فكل الأنبياء وأتباعهم مسلمون. فالمسلم يؤمن بكل الأنبياء وبالتوحيد، فالفصل هو التوحيد. من قبل القرآن كان الإسلام، وقبل الدين كنا مسلمين. كان أهل الكتاب مسلمون حسب التصور الإلهي للإسلام. من أول رسالة نزلت من السماء إلى الأرض وهي تدعو للإسلام إلى أن جاءت رسالة سيدنا محمد وكان لا بد أن تُختتم الرسالات بالإسلام مثلما بُدئت به بحيث ينسحب على كل الديانات ومن آمن بمحمد يكون قد آمن بكل الأنبياء قبله. من هنا لا بد أن يعيد كل فرد في هذا العصر النظر في عقيدته على ضوء هذه الحقائق....".



والجواد بدلاً من المدافع وطائرات الميغ أو الميراج، لأن المسلمين وصلوا حتى إلى الأندلس بفضل رماحهم وجيادهم وسيوفهم.

وقال العقيد: يكفي. كل هذه التوقعات لن تحصل. ونحن نفكر في إسترجاع سيناء دون أن ننسى تلك الأمجاد الغابرة. يؤرقنا مصير الضفة الغربية ومرتفعات الجولان دون أن ننسى أننا في مرحلة من المراحل كنا قوة لها كلمتها وبأسها وحضارتها. هاجسنا القدس ولكن تذكر أمجاد غرناطة ليس بالأمر السيء. نحن ندرك تماماً ماذا نفعل وماذا سنفعل. كل خطوة نخطوها يجب أن تقودنا إلى الأمام. إنتهى في ليبيا منطق التراجع. وإعادة النظر في قوانيننا الوضعية المعمول بها حالياً عملية ضرورية وجيدة. وقبل أن أوضح ذلك أريد أن أقول أمراً أساسياً: ما الذي يمنعنا من إعادة النظر في قوانيننا الوضعية؟ نحن نعرف في أي طريق نسير؟ إن العالم يعتمد المشرّعين المسلمين في وضع قوانين يعمل ويتعامل بها. ثم وضع الأجانب قوانين فُرضت علينا بحُكم الإستعمار الذي دُفنا من مرارته نحن في ليبيا الكثير. إن الشريعة السماوية لم توضع لزمان معيّن ولا في مكان معيّن. صافية صافية صافية. كل النقاء فيها. كل المثل فيها. ونحن بصرف النظر عن تفسيرات الآخرين سنفعل ما نعتقد خيراً. لقد أَلفنا لجنة برئاسة رئيس المحكمة العليا ولن نلغي كل القوانين الوضعية إنما من الظلم أن نبقي أسرى هذه القوانين وبعضها جائر ويتعارض مع شريعة ديننا الحنيف. وستناقش اللجنة الأمر وتعرض علينا ما تراه مناسباً. وعلى هذا الأساس نعدّل أو نلغي ونضع لمسات من شريعتنا على بعض القوانين التي ترى اللجنة موجِباً لتعديلها. يبقى موضوع الطب والموشحات وغرناطة وتوقعاتك وتخوفاتك الأخرى. نحن نؤمن بالتطور ونؤمن بالعلم وعلينا أن نواكب عصر العلم والفضاء الذي نعيش مجده الذهبي. ولو كنا على سبيل المثال نريد إستعادة أو المشاركة في إستعادة الأراضي العربية المحتلة من إسرائيل بالسيوف والرماح والجياد على طريقة الأجداد الذين وصلوا غرناطة لما كنا اشترينا أحدث الطائرات وندرب جنودنا ليلاً ونهاراً على أحدث أنواع الأسلحة. مهمتنا أن نأخذ بأخر ما حققه العلم وإذا أستطعنا أن نزيد عليه فلننفع.

وعاد القذافي يتحدث عن موضوع الزنى وقوانينه الحالية المرشحة للتعديل.

قال: لقد وجدنا في القانون الوضعي مخالفات صريحة تضر بالمجتمع. مثلاً إن هذا القانون المعمول به حالياً في ليبيا يسمح للرجل بأن يزني شرط ألا تتم عملية الزنى في بيت الزوجية. هل هذا منطقي؟ هل هذا مقبول؟ بالطبع لا. ليس في هذا القانون زجر وتبعاً لذلك يصبح الزنى قاعدة.

وقلتُ له: هل ننتقل إلى موضوع آخر؟

ورد بثلاث آيات: الأولى «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» الثانية «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» والثالثة «مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى».

وقلتُ له: قبل أن ننتقل إلى الموضوع أو المواضيع الأخرى أريد أن أعرف منك لماذا يرفض الرئيسان السادات والأسد أن يطبق كل في بلده ما تقوم به في ليبيا وإعادة النظر في القوانين بحيث لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؟

وأجاب: الرئيسان أنور وحافظ لم يعارضا الموضوع وقد يفعلا في بلديهما في يوم من الأيام ما نفعله نحن الآن في ليبيا. إن مستقبل المنطقة للشريعة الإسلامية. نحن واقعون تحت وطأة هجوم إستعماري. لم يستعمل هذا الهجوم الجنود ولم يكتف بالاحتلال. لقد حاول الإستعماريون مسخناً لكي ننقاد لكل شيء يأتي من الخارج. ويجب مواجهة الغزو الإستعماري بفلسفة حقيقية نابعة من ذاتنا. إن الإسلام هو الثورة الدائمة. من 15 قرناً قال الإسلام: «أنظروا ما في السماوات والأرض». ومن 14 قرناً دعا الإسلام إلى إستكشاف السماء والأرض.

دواعي منع الخمر ذلك الرجس

وما دمنا في موضوع الزكاة فلنفتح ملف الخمر التي مُنعت في ليبيا. وقلتُ للعقيد القذافي: لقد منعت

الخمير ولا تريد أن يجادلَكَ أحد في هذا الأمر. لكن عدداً كبيراً من الليبيين يحتسون الخمير. وعندما لا يحصلون على الخمير يلجأون إلى إحتساء السببوتو برغم عدم توافرها إلا في المستشفيات، وأمس سمعتُ وأنا في الفندق بعض الإخوان الليبيين يقولون إن اثنين من المواطنين يسكنان على مقربة من الفندق ماتا لإحتسائهما السببوتو. وبعد مُنْع الخمير أصبح الليبي المعتاد الخمير يعتمد السفر إلى مالطة أو تونس أو الجزائر أو القاهرة حيث يغيب يومين أو ثلاثة يقضيها في ملء جوفه بالخمير. ثم إن حوادث عدة وقعت في ليبيا بسبب محاولات من البعض لتقطير الخمير. يضاف إلى ذلك إن عشرات الأجانب يفدون يومياً إلى ليبيا وهؤلاء لا يجدون ملهى يسهرون فيه أو مقصفاً في الفندق يقدم لهم الخمير أو نوادي للقمار. التسلية الوحيدة لهؤلاء هي تمضية الوقت في ردهات الفندق الذي يحلون فيه يحتسون القهوة أو الشاي أو المرطبات. إنه أمر يدعو إلى الإستغراب. ثم هنالك مصنع ممتاز للبيرة كان يعمل أيام الإيطاليين وهو الآن معطلٌ وفي الإمكان تشغيله والإستفادة منه على الصعيد الإقتصادي وتوريد الإنتاج إلى الخارج. وعندما عُرِضَتْ عليك الفكرة عارضتُ وتصلبت. إننا نعرف جيداً أنك لا تتراجع عن ثلاثة أمور: مُنْع الخمير، والعمل من أجل الوحدة العربية، وعدم السماح بعودة الأحزاب على أساس أن «كل من تحزب خان». ولكن ألا يمكن التساهل في موضوع الخمير خاصة لأنكم تخططون للمستقبل. وبعد عشرين سنة قد لا يكون هناك نفط. وما دامت في ليبيا آثار من شأنها إجتذاب السياح فإن السائح لن يقصد دياراً لا تسلية فيها؟ وأجاب القذافي بآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ».

وقلتُ له: هل هذا هو الجواب الوحيد عن كل الكلام الذي قلته؟

وأجاب بآية أخرى: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ».

وألححتُ أطلب منه كلاماً مقنعاً في موضوع الخمير. فإنطلق يشرح الظروف والأسباب الموجبة.

قال العقيد: الخمير أثر من آثار الحملة الإستعمارية، كذلك المجون والقمار والملاهي الليلية. هذه أسلحة حاربنا الإستعمار بواسطتها. والإستعمار هو الذي شجع الناس على الشعوذة والدجل والإبتعاد عن روح العلم. وعندنا في ليبيا ضريح اسمه ضريح سيدي عبد السلام إعتاد الكثيرون من الليبيين التوجه إليه وذبح الخراف هناك وطلب الرحمة. وكان حول الضريح بعض المستغلين الذين يلجأون إلى تهديد الناس وإبتزاز أموالهم بحجة أن سيدي عبد السلام سيغفر لهم ويحقق أمانيتهم ويجلب لهم الحظ والتوفيق. هل تعرف ماذا فعلتُ عندما بلغني ذلك؟ لقد أمرتُ بوضع حد لهذه الشعوذة والدروشة، وأمرتُ أيضاً بتكليف شرطي يلزم مكان الضريح بإستمرار لمراقبة المشعوذين وإعتقال الذين يبتزون أموال الناس البسطاء. وقلتُ إن من يريد قراءة الفاتحة على ضريح سيدي عبد السلام فليتوجه إلى هناك، عدا ذلك كل الخزعيلات ممنوعة. وتدرجاً إختفى منظر السيدة التي كانت تذهب إلى سيدي عبد السلام طالبة أن يرزقها ولداً لأنها عاقر. كذلك إختفى منظر الكثيرين الذين كانوا يتجهون إلى الضريح ويذبحون الخراف ويطلبون الشفاء من أمراض عادية أو مستعصية. إذاً، فنحن نتصرف بما يناسب العصر. أما موضوع الخمير فقضية معقدة ومزدوجة. الخمير محرمة دينياً من جهة ومشكلة إجتماعية من جهة أخرى. والحق في أنها مشكلة إجتماعية، على الإستعمار. كيف؟ في الماضي كانت هنالك تشريعات تمنع على الليبي بيع الخمرة وإحتساءها. ثم بدأ الإستعماريون يلجأون إلى أساليب شوّقت الليبي وعوّدته إحتساء الخمير وإرتياد الخمارات. وتزايد عدد الليبيين الذين راقتهم الأحاسيس التي تولدها الخمير. وماذا حدث نتيجة لذلك؟ كثرت حوادث السير. كثرت الإعتداءات. كثرت التحرشات. وهناك حادث وقع لا أنساه هو أن عائلة من أب وأم وستة أولاد قُتلوا في حادث سيارة دفعة واحدة لأن الأب كان في حالة سُكْر شديدة. وتعود بي الذاكرة الآن إلى أيام كنتُ لا أزال طالباً صغيراً في مدرسة «سبها» في منطقة فزان. كانت البلدة نقية بعيدة عن المدن حيث الخمارات الكثيرة. ولم يأتِ الأجانب إلى البلدة. وذات يوم جاء شاب من عائلة سيف النصر وأنشأ فيها خمارة زيتنها بالزجاج الملون. بدأ الأولاد يأتون إلى هذه الخمارة ويتفرجون من بعيد عليها. وإستهوى الصغار منظر الجالسين على الكراسي يشربون من كؤوس ملونة

وضعت على الطاولات أمامهم أو من زجاجات. إستهوتهم أيضاً الموسيقى المنبعثة من داخل الخمارة. إستهواهم منظر الجالسين وقد تحوّلوا إلى سكارى يقهقهون ويغنون. وأصبح هاجس الأولاد وهم فقراء الحال أن يجلسوا ولو لدقائق قليلة لتقليد الكبار المنحليين خُلُقياً الذين كانوا يأتون من بعيد لتمضية السهرة في الخمارة. بدأ الأولاد يتقدمون شيئاً فشيئاً نحو الخمارة ويسألون صاحبها هل نستطيع الجلوس على الكراسي وإحتساء ما تقدّمونه. صاحب الخمارة يريد ذلك لأنه يريد توسيع دائرة الذين يحتسون الخمر. كان يسمح لهم بالجلوس ويقدم لهم الخمر فيحتسون حتى الثمالة، ثم يستدعي رجال الشرطة لنقلهم إلى السجون. بعد سنتين كان الأولاد كبروا وأصبحوا يشكّلون طبقة مزدهرة من مدمني الخمر. وتحولت المدينة الطاهرة إلى بؤرة من الفساد. وعندما وقف أحد أبناء البلدة ذات مرة في المسجد وهاجم صاحب الخمارة الباي محمد سيف النصر تعرّض المسكين للضرب من ذلك الباي الفاسد الذي إنتهى به المطاف معتقلاً الآن قيد المحاكمة في «محكمة الشعب».

لقد أثّرت هذه الحالة في نفسي كثيراً. وعندما أسمع همهمات ومطالبات بأن أعيد النظر في قرار منع الخمر أتذكر ما حدث في «سبها» وأتصور العشرات يسقطون قتلى أو جرحى في حوادث السير بسبب السكر. وقيل كل ذلك أتذكر قوله تعالى «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ» و«إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ».

يضيف القدّافي: لم كل هذه الإهتمامات بمنع الخمر؟ الأمر طبيعي جداً وقبلنا أميركا حرّمت الخمر وأبراهام لنكولن لم يحسّ الخمر كذلك مونتهغمري وملايين من البشر ليسوا معروفين لنورد أسماءهم. ونحن أعضاء مجلس قيادة الثورة لا أحد فينا يحتسي الخمر.

وقلت للعقيد القدّافي: هل ستمنعون الخمر مستقبلاً عن الجهات المسموح لها بالحصول على كميات منه وهي السفارات الأجنبية وشركات النفط؟ وأجاب: لا.

وسأئلته: وهل تتصور أنك ستنجح في تعويد الليبي على ترك الخمر؟

أجاب: أمل في ذلك. لقد نجح ماوتسي تونغ في أن يلغي الأفيون.

وقلت للعقيد القدّافي: لكن المطلوب حملة توعية تجعل المواطن يترك الخمر إلى غير رجعة كما طلق الصيني الأفيون.

وأجاب: سأسعى دائماً. سأحاول.

الزراعة والصناعة والوافدون من الخارج لهذه المهمة

قلت: علمتُ قبل بضعة ساعات أنك أمضيت قبل ظهر اليوم في جولة بطائرة هليكوبتر فوق مناطق يجري إستصلاح الأراضي فيها مقدمة لزراعتها. هل هناك هموم زراعية؟

أجاب: لقد غرسنا في سنين ألوف الشجيرات، وسنستمر في عملية الغرس، على أن كل هذا لا يفيد إلا قليلاً فالصحراء شاسعة ولكن يجب الإكثار من اللون الأخضر. وبالإضافة إلى ذلك إننا مهتمون بالزراعة ونستصلح المزيد من الأراضي. وهذه السنة عندما موسم زيتون ناجح سيشارك الطلاب والجنود في جنيه وسأكون أول من يشارك في جني المحصول. إننا نبدي إهتماماً كبيراً بالصناعة أيضاً، إذ لا يجوز أن نعتمد على النفط. النفط ثروة إستثنائية ويجب أن نبني البلد بما نجنيه من هذه الثروة ونخطط لخمس سنين سنة على الأقل. وعندما سنبدأ تصنيع الحديد الذي عثرنا عليه في فزان سننشئ سكة حديدية، نفعل أكثر مما تتحملة طاقتنا، ولأننا شباب فإننا لا نشعر بالتعب.

وقلت للعقيد القدّافي: لكن إهتمامكم بالزراعة والصناعة والبناء يتطلب إحضار الألوف من العمال من الخارج، والذي لاحظناه أن حساسية الليبيين من الوافدين تتزايد وبالذات من العمال والفنيين والأخصائيين العرب. فكيف ستحقق ما تسعى إليه والحساسية مستمرة؟

وأجاب: عندما نقرر تنفيذ أي مشروع نفتش أولاً عما إذا كان هنالك لیبیون قادرون على تنفيذه فنوظفهم.

أما إذا لم نجد هذه العناصر فإننا نستعين بالعمال والفنيين العرب أولاً وبعوض الأجانب ثانياً. الليبي أولاً ثم العربي ثم الآخرون بعد ذلك.

الهموم المغربية والعلاقات السيئة مع الحسن

وقلت للعقيد القذافي: ما هي همومك المغربية؟

وأجاب: لا جديد في العلاقات السيئة مع المغرب ولن نبذل موقفنا من الحسن ولا من حسين علماً بأن العلاقات الدبلوماسية لم تنقطع بين طرابلس وكل من عمان والرباط.

وسألته: وهل بذلتم مساعٍ في هذا السبيل؟

رد قائلاً: لم يبذل أحد مساعيه، وهل يمكن أن نهادن الرجعية؟

وعدت أسأله: وما هي طبيعة العلاقات مع تونس؟

وأجاب: جيراننا. أبناؤهم يعملون عندنا.

وقلت له: الجزائر؟

وقال العقيد: ما بها؟

أجبت موضحاً: هل إتفقت مع الرئيس بومدين؟

العقيد القذافي: على ماذا؟

وقلت: لقد أعلنت في الخطاب الذي ألقيناه في «صبراته» يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 1971 لمناسبة الذكرى الأولى لجلاء آخر إيطالي عن ليبيا وكنت عائداً لتوك من اللقاء الثلاثي في القاهرة مع الرئيسين السادات والأسد، «أن الجزائر ليست الآن بطريقة عملية موجودة في المعركة أو الوحدة العربية ونحن لا نريدها خارج المعركة حيث أن الجزائر مؤهلة لأن تلعب دوراً في وحدة الأمة العربية وربط المشرق والمغرب». ثم إلتقيت بعد ذلك هوارى بومدين في حاسي مسعود وتحادثنا. هل لي أن أعرف لماذا قلت هذا الكلام عن الجزائر وعلى ماذا إتفقت مع بومدين خلال إجتماع حاسي مسعود؟

وأجاب العقيد القذافي: كل مواقفنا بعد الثورة كانت ترجمة للشعار الذي رفعناه وهو: قومية المعركة. إننا وحدويون لا نتأخر أبداً في التضحية من أجل الوحدة. الوحدة أملاً الكبير. الوحدة رائدنا. الوحدة طموحنا. ومنذ قمنا بالثورة علناً ذلك ولم نقل إننا مع تونس والمغرب والجزائر لأننا في المغرب. ولم نقل أيضاً إننا جزء من المشرق. نحن أمة واحدة تمتد من المحيط إلى الخليج. لقد إرتبطنا بإتحاد مع مصر وسوريا لكن ذلك لا يعني أننا يجب أن نكتفي وننام على هذا المجد، يجب أن نسعى مع الجيران القريبين منا والبعيدين لتوسيع رقعة الإتحاد. وإجتماعي بالرئيس هوارى كان لهذا الغرض وقد قررنا أن نجتمع مرة كل أربعة أشهر وأن يكون إجتماعنا دائماً على الحدود. ولقد بحثت مع الرئيس هوارى في موضوع إنضمام الجزائر إلى إتحاد الجمهوريات العربية، لكن الجزائر ليست مستعدة بعد لدخول الإتحاد. إن الرئيس هوارى يمثل العروبة في الجزائر ولا غبار عليه من هذه الناحية.

هل هناك أجنحة «داخل مجلس قيادة الثورة»

وقلت للعقيد القذافي: للمناسبة إن كلاماً كثيراً كان يتردد باستمرار، ويتعلق بوجود أجنحة ورفقاء داخل «مجلس قيادة الثورة» الليبي. جناح يؤمن بالتعاون مع الجزائر ويعتقد أن وحدة المغرب العربي أقرب منالاً من الوحدة الشاملة. وجناح يعتبر أن التعاون مع مصر يجب أن يكون أبدياً. وجناح قُطري يؤمن بالشخصية الليبية ويرفض تذويبها. هل يمكن أن توضح لي ذلك؟

رد العقيد: لا أجد في أي حُكم مجموعة منسجمة مع نفسها كمجموعتنا. إن أعضاء «مجلس قيادة الثورة» الليبي وحدة متجانسة متكاملة متفاهمة. إن الأسرة يمكن أن تعيش في ظل أجواء وإتجاهات. كل منا يعرض رأياً ووجهة نظر، ويحدث أن كل رأي يناقش وكل وجهة نظر تُعرض وأحياناً تأخذ المناقشة من وقتنا الكثير ثم نلتقي. الجميع يلتقون حول موقف موحد. إن تركيبتنا فريدة في نوعها. لا نتعامل كرئيس ومروؤسين. كلنا إخوة.

كثرة الزواج... لماذا؟

قلت للعقيد القذافي: إن الأمور التي تتطلب إيضاحات وتحديد مواقف منك كثيرة، لكن الوقت لا يسمح. فنحن نتحدث منذ أكثر من ثلاث ساعات.

وقطع عليّ كلامي قائلاً: فلنتحدث أيضاً.

قلت له: هنالك أمر أريد أن أستوضحك إياه لكنني متردد. قلتُ: لأنه شخصي. يتعلق بحياتك الشخصية. وما دامت حياتك الشخصية مُلكاً لك فيجب ألا أتطرق إلى هذا الأمر.

رد العقيد: فلنتحدث. حياتي الشخصية طبيعية وواضحة. متزوج. أصلي وأصوم. أقوم بواجباتي كمسلم. مؤمن. لا أدخن. لا أحتسي الخمر. أقرأ في المصحف كلما سمح الوقت، ودائماً خلال تأدية فروض الصلاة... ماذا غير ذلك؟

وقلت للعقيد: الحقيقة. أنني أريد أن أتوقف عند أمر واحد وهو الزواج. إن كلاماً كثيراً يقال عنك في هذا الشأن. يقال إنك مزواج وهذه صفة لا يتمناها لك الذين يأملون خيراً في تطلعاتك وثورتك.

وقال العقيد: هل هناك شيء آخر؟

أجبت: أبداً. هذه النقطة فقط.

وبدا يتحدث في منتهى الهدوء. قال: عندي زوجة واحدة الآن. وأنا من الذين يعارضون الزواج بأكثر من واحدة برغم أن الإسلام أباح الزواج بأربع نساء. والزواج يفقد معناه إذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من واحدة. عندئذ لا تعود هنالك حياة زوجية طبيعية. هل هذا واضح؟

وأجبت: واضح جداً.

ثم أكمل: زوجتي الأولى طلقته.

وقلت له: ولكن أبغض الحلال عند الله الطلاق. وأنت مسلم متدين.

رد قائلاً: لكل قضية ما يبررها.

زوجتي الأولى تزوجتها من دون أن أراها (وهي الزوجة التي كان شهود الزواج فيها الرئيس جمال عبد الناصر وجعفر نميري وهي التي رافقته في جولته إلى بعض العواصم العربية ومنها بيروت وكان رئيس لبنان آنذاك شارل حلو). تم الزواج وفقاً للتقاليد الليبية المحافظة. والدتي خطبت الفتاة. وأنا لم أرها إلا ليلة الدخلة. والحقيقة أنني كنت لا أريد الزواج ولا أفكر في الزواج ولا وقت عندي لمثل هذه الأمور. كانت مشاغلي في تنظيم الضباط الأحرار تأخذ كل وقتي. وبدأ الأهل يقولون عني إنني مترمت. ووصل بهم الأمر إلى حد أنهم بدأوا يقولون وإنني متخوف من الزواج وعندي عقدة منه. قلتُ لوالدتي: إختاري لي فتاة وأخطبها. تولت الوالدة المهمة وإختارت فتاة وتمت خطبتها وكان ذلك قبل الثورة بفترة. لم أر الفتاة أبداً. ولم أكن كالشبان العاديين يغرقون في أحلام ويمضون الوقت متلهفين للحظة التي سيصبحون فيها عرساً. الأمر لم يكن يهمني أبداً. لم أحلم، ولم أتلهف، فأنا منذ عشر سنين أعمل في تنظيم الضباط الأحرار وكنت أحلم بالحظة التي تقوم فيها الثورة وكنت متلهفاً إلى تلك اللحظة. كان التنظيم سرياً، وفي مثل هذا الجو من النشاط لا وقت للتفكير في أي شيء آخر. المهم إنني تزوجت بعدما تحقّق الحلم الكبير وقامت الثورة. الفتاة من عائلة محترمة. مثالية في أخلاقها. كانت تعمل مدرّسة. بعد الزواج أكتشفتُ أن مزاجي لا يلتقي ومزاجها. لم تكن فتاة الأحلام المطلوبة. وفي مثل هذه الحال يصبح الزواج عبئاً ولا تعود الحياة الزوجية حقيقية، وتبعاً لذلك يصبح الإنتاج مشلولاً. حتى الزوجة يصبح مجنياً عليها لأنها لن تجد من زوجها تجاوباً.

وقلت للعقيد: ماذا يعني قولك إنها لم تكن فتاة الأحلام. وماذا تقصد بالمزاج؟

وأجاب: ما دمت لم تشاهد من قبل الفتاة التي ستصبح زوجة لك فإنه لم تكن لك حرية الاختيار. وعندما تزوجتُ كنت أتأمل في أن تكون الزوجة سمراء فإذا هي بيضاء.

فماذا تفعل حيال ذلك؟ ولكنها ليست هي المسؤولة؟

وقاطعني: نعم، الحق على التقاليد التي نأمل في أن تذوب في ظل المجتمع الثوري الجديد.

وسألته: وما هي بقية القصة؟

وأجاب: المهم إننا إكتشفنا أن حياتنا الزوجية لن تستمر ما دام مزاج الواحد منا لا يلتقي ومزاج الآخر. وإتفقنا بشكل ودي على أن نفترق. وقدّر كل منا موقف الآخر. وتم الطلاق بطريقة شريفة.

وقلتُ له: وإبنك محمد؟ كيف طلقته وقد أنجبت لك طفلاً؟

وأجاب: تم الطلاق في بداية الحمل. لم أكن أعرف أنها حامل.

وسألته: هل تدفع لها النفقة وأين تعيش وأين إبنك؟

وأجاب: ليست في حاجة إلى النفقة. والطفل معها. وتزورها والدتي وأخواتي الثلاث بإستمرار.

وسألته: هل لك أخوة؟

وأجاب: أنا وحيد. لي ثلاث شقيقات فقط.

قلتُ: لكن الطفل طفلك، كيف يستطيع أب أن يعيش بعيداً عن طفل من لحمه ودمه.

أجاب: كل أطفال ليبيا هم أولادي.

قلتُ: هذه مشاعر عمومية. ولا أتصور أباً يستطيع أن يبتعد عن إبنه ولا يراه.

رد قائلاً باللهجة الليبية: حنشوفه لما نفضى.

وأجبتة: إنك قاسي القلب.

ثم بدأ يحدثني عن زواجه الثاني.

قال: تزوجت للمرة الثانية وأنا سعيد في حياتي الزوجية برغم أنني كما ترى دائماً في مكتبي. ولا أفكر في

الزواج من جديد.

بدأت أصوات المؤذنين من بعيد تدعو المؤمنين إلى تأدية صلاة الفجر. وإعتذر العقيد القذافي لأنه يريد أن يصلي. وأعتذرت أنا لأنني أخذتُ من وقته الكثير. لكن الكلام كان ضرورياً. لقد تحدثنا وتناقشنا وتحاورنا أربع ساعات. وكان العقيد القذافي واضحاً إلى أبعد الحدود. منسجماً مع نفسه.

وغادرتُ مبنى «مجلس قيادة الثورة» وطلعت فجر جديد تطل على ليبيا الثورة، فيما العقيد خلع حذاءه وتوجه نحو القبلة... وبدأ يصلي الفجر.

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأربعاء 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1971



الرئيس معمر القذافي مع العائلة: الزوجة صفية والإبنة الوحيدة عائشة والأبناء الثلاثة في جلسة عائلية تحت الخيمة

القذافي... والحديث الأكثر تميزاً(*)

ليبيا اللبنانية. ليبيا الذرية.

ليبيا التصنيع في الصحراء.

ليبيا الفلسطينية - السورية - المصرية



لقاء على مستوى القمة بين العقيد معمر القذافي و"النهار" بشخص ناشرها ورئيس تحريرها غسان تويني وفؤاد مطر.
وقد جرى اللقاء في منزل العقيد القذافي - من باب التكريم - مساء يوم الخميس 4 يناير/ كانون الثاني 1975.

بدا لي العقيد معمر القذافي هذه المرة أكبر من سنه بخمس سنوات على الأقل. والمرة السابقة التي رأيته كانت قبل نحو تسعة أشهر. لعل المعاناة الناشئة عن ظروف حرب رمضان وما جرى بينه وبين الرئيس السادات هي السبب في ذلك. أو لعل تلك الظروف مضافة إليها خيبة أمل العقيد القذافي من قضايا كثيرة هي السبب.

وهذا اللقاء مع الأخ معمر - وهي التسمية التي يود من الآخرين مناداته بها - كان أشبه بندوة، وليس مجرد لقاء بين حاكم وصحافي.

ذهبنا إليه لنجتمع في مكتبه في مبنى مجلس قيادة الثورة في باب العزيزية فإذا به يطلب من مساعديه إصافنا إلى منزله لأنه شاء أن يضفي على الجلسة جواً خالياً من أي رسميات علماً أنه ضد الرسميات وطقوس البروتوكول.

واستقبلنا في صالون مستحدث ليس راضياً عنه لأن نسبة الترف فيه تفوق نسبة البساطة التي يفضلها. وكان يجلس على كنبه ويرتدي ثياباً بسيطة جداً من النوع الذي لا يخضع للموضة، ويتفرج على التلفزيون. وتلك وسيلة التسلية الوحيدة عندما يسمح له الوقت وعندما لا تكون هنالك إجتماعات ولقاءات ورحلات تفقد للناس القابعين في بطون الصحراء.

كنا ثلاثة: غسان تويني ومروان حماده - وهما يجتمعان به للمرة الأولى - وأنا. فريق يمثل «النهار» وفريق آخر يمثل «الأوريان - لوجور».

(*) كلام القذافي عموماً في هذا اللقاء جاء بعد جولات من النقاش والنصح من جانب عبدالناصر وعندما كان أوضح له أن من هو مؤهل ليكون أميناً للقومية العربية من بعده وقادراً على تحقيق عمل وحدوي يحتاج في الدرجة الأولى إلى إستنهاض علمي - زراعي - صناعي - معرفي يصل إلى مرتبة الثورة المتكاملة.

وقبل أن نذهب إليه حدث أمران: الأول أننا قمنا بعملية إستطلاع لما يجري في طرابلس كنموذج لما يجري في كل ليبيا. وكان الأمر مدهشاً. هنالك ورشة بناء لا مثيل لها. ومن الواضح أنها لن تنتهي إلا عندما تدخل ليبيا الثمانينات وقد أصبح لكل ليبي منزل، وأصبحت ليبيا على أبواب الصناعة الثقيلة. الأمر الثاني كان عبارة عن جولات في أفق الثورة الليبية مع وزير الدولة محمد الزوي الذي أوكل إليه أمر الإعلام الداخلي. وإستناداً إلى مفاهيم الزوي وديناميكيته يمكن الإفتراض أن الرجل سينجز الكثير. بدأت الجلسة مع العقيد القذافي في التاسعة من مساء الخميس 9 يناير/ كانون الثاني 1975 وإستمرت نحو ثلاث ساعات.

كان الأخ معمّر في غاية التألق لكنه بدا لي هذه المرة ميالاً بعض الشيء إلى التحفظ بالنسبة إلى بعض القضايا. على سبيل المثال: ما يجري في مصر. الدولة الديموقراطية في فلسطين. وضع سوريا الدقيق بالنسبة إلى حل أزمة الشرق الأوسط. لماذا هذا التحفظ، بل هذا التهيب؟ لا بد أن الأخ معمّر يأخذ في الإعتبار دقة الوضع القابل للإنفجار. ولذا جاء في كلامه ما هو للنشر، وما هو لغير النشر. وطبعاً إن الكلام الذي سيرد هو المباح نشره.

الصراع مع الصحراء ... والتصنيع

حول هذه النقطة قال القذافي:

«نحن في حال صراع مع الصحراء. هذا صحيح. ونعمل لتحقيق الثورة الزراعية ولتحقيق ثورة صناعية. ويهمني جداً أن تكون مسألة الثورة الزراعية واضحة. إننا بلد منتج للنفط. هذا لا يكفي. هنالك أزمة غذاء عالمية وأنا أربط بين الغذاء وحرية الإنسان ومن أجل ذلك نزرع ونستصلح الأرض ونحوّل الرمال الصفراء إلى أرض خضراء. في إستطاعة الدول الكبرى أن تفرض علينا حصاراً غذائياً. إذا حدث ذلك فمعناه أننا سنفقد حريتنا وإستقلالنا من أجل القمح وبقية المواد الغذائية. ولو أن الحصار إستهدف أموراً أخرى لما كانت المخاوف من النوع الذي يُقلق. لو أنهم مثلاً رفضوا مدّنا بالكراسي والساعات والآلات الكهربائية لإستطعنا إذا كان القمح والمواد الغذائية متوافرة أن نصمد ونحافظ على إرادتنا حرة. إن قاعدة الحرية هي في لقمة العيش. إنني أستطيع العيش من دون ساعة أو جهاز تلفزيون أو كرسي، لكن إرادتي ستسقط إذا كنت محتاجاً إلى لقمة العيش. ونحن من اليوم الأول للثورة أدركنا هذه المسألة. أدركنا أنه يمكن العيش في الكهف ولكن من غير الممكن العيش من دون غذاء. وأدركنا أنه يمكن الإستغناء عن الكهرباء ولكن لا يمكن الإستغناء عن القمح. أدركنا أنه يمكن المواطن الليبي أن يعيش تحت شجرة حرّاً إذا كان الغذاء متوافراً، ويجب ألا يعيش في ترف إذا كان ثمن هذا العيش سلب إرادته. ومن هذا الإدراك قررنا أن نقوم بثورة زراعية وهو ما يجري حالياً. واليوم الذي سيحدث فيه إكتفاء ذاتي بفضل هذه الثورة الزراعية ليس بعيداً.

صحيح أن لقمة العيش التي تكفي مواطناً في حال إجتماعية معينة لا تعود ممكنة بعد أن يدخل عصر الثورة الصناعية، إلا أن المهم كمرحلة هو أن يصل بالإرادة الحرة إلى تحقيق بقية الثورات الإجتماعية ومنها ثورة التصنيع. الضرورة الأساسية الآن هي ألا تقع الإرادة العربية الليبية فريسة أمزجة الدول التي تحتكر الغذاء وأهوائها وسياساتها. ومن الطبيعي أنه بعد أن يتأمن إكتفاء ذاتي من خلال الثورة الزراعية سيكون الإنتقال إلى تحقيق بقية الثورات الإجتماعية سليماً إلى حد ولا تعترضه أي معوقات.

وثورة التصنيع هي الهدف الثاني بعد الثورة الزراعية. ونحن لا ننتظر إنتهاء الثورة الزراعية لنبدأ الثورة الصناعية، إنما نعمل في الثورتين معاً وإن يكن من الطبيعي أن الأولوية للثورة الزراعية.

إننا شعب يحتاج إلى كل شيء. إلى القلم الذي يكتب به أولادنا والملابس التي نرتديها.. ناهيك بالحذاء. ووجدنا أن إستمرار الحال على ما هي مسألة غير منطقية فأنشأنا مصانع لتأمين هذه المتطلبات. وتلك في أي حال صناعات خفيفة. وبعد ذلك ستبدأ الصناعات الثقيلة. سنقيم مصنعاً للسيارات والجرارات. وستكون عندنا

صناعة للسفن وسننشئ مصانع للحديد والصلب بعدما إكتشفنا أن لدينا ثروة ضخمة من الحديد».

هل تصبح ليبيا دولة ذرية؟

حول هذه النقطة قال القذافي:

«أتصور أن الذرة ستصبح ذات يوم ضرورية مثل الكهرباء. ستصبح أمراً عادياً، تماماً كما حدث لأشياء أخرى. وكما يقال الآن إن الدولة الفلانية تملك خمسين طائرة ودولة أخرى تملك خمسمئة طائرة، فإنه سيأتي يوم يقال إن الدولة الفلانية تملك ثلاث قنابل ذرية ودولة أخرى تملك عشر قنابل، وهكذا...

إن الذرة في المستقبل لن تكون إحتكاراً وسراً. وفي الأمة العربية طاقات ضخمة وعلماء كثيرون في قدرتهم تحقيق كل شيء إذا توافر لهم الجو المناسب. ونحن في ليبيا قررنا أن نبني مدينة للعلماء العرب بحيث تستفيد الأمة العربية منهم لا أن يستمروا مشتتين في دول العالم. ولقد أخذنا في البداية في الإعتبار الظروف التي جعلت العلماء العرب يتركون بلادهم ويفضلون العمل في دول أخرى، وقررنا إيجاد الظروف والشروط التي تلائم هؤلاء العلماء. وهذا الهدف ليس جديداً. لقد وضعناه نُصب أعيننا بعدما قامت الثورة وبدأنا إتصالات في العالم كله مع العلماء العرب وإستعناً بجمعيات صداقة لنستدل على بعض العلماء وعناوينهم. كذلك إستعناً بالجامعة العربية التي قامت بمحاولات من جانبها. وهكذا فإننا لم نعلن عن مدينة العلماء إلا بعدما أنجزنا معظم الإتصالات. ولقد قام الرائد عمر المحيشي بإتصالات مع علماء عرب في الولايات المتحدة. ونحن سعداء بهذه المنافسة أو هذه الحرب التي تسمونها «حرب العلماء» على أساس أن مصر تقوم من جانبها بمسعى مماثل والعراق يقوم بمسعى آخر. إن الذي يهمنا هو أن يعود العلماء لكي تستفيد منهم أمتهم. ونحن في ليبيا لا ننظر إلى الأمور من زاوية إقليمية ضيقة. العلماء الذين يعودون إلى مصر سيفيدون الأمة كلها. والعلماء الذين يعودون إلى العراق سيقومون بدور مماثل وهكذا... لقد كان الأمر محزناً أننا دول متخلفة وعندنا من العلماء كثيرون يعملون خارج أمتهم. وإننا نأمل في أن نعوض ما فاتنا، فيعود العلماء ليفيدوا أمتهم. الذي لا تحتاج إليه ليبيا قد تحتاج إليه مصر. والذي لا تحتاج إليه سوريا قد يحتاج إليه العراق. والذي لا يحتاج إليه السودان قد يحتاج إليه اليمن...

ويهمني أن ألفت الإنتباه إلى أننا كخطوة أولية نحو مدينة العلماء أصدرنا قبل ثلاثة أيام (الإثنين 6 يناير/ كانون الثاني 1975) قراراً بإنشاء معهد الإنماء العربي. والذي وضع قانون المعهد ليس نحن إنما العلماء الذين إتصلنا بهم. كل واحد كان له تصوّر ثم صيغ القانون وفق هذه التصورات. ونحن بذلك نريد أن نؤكد للعلماء أننا معهم في أي طريقة عمل يرونها مناسبة".

ليبيا والعالم العربي سنة 2000

حول هذه النقطة قال القذافي:

«السنة 2000، أي بعد 25 سنة. وما سيحدث بعد 25 سنة سيكون نتيجة تفاعلات لا نستطيع أن نجزم في شكلها ونوعيتها.

قبل أيام تحدثت في المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي العربي فأبلغتُ الناس أنه في مدة عشر سنين على الأكثر ستحل مشاكل الفرد الليبي، من مشكلة المجاري إلى الزراعة إلى الصناعات الإستهلاكية إلى محو الأمية. وأنا قلتُ هذا الكلام لأن أمامي خطة. ولقد تحدثتُ إستناداً إلى هذه الخطة التي حددنا فيها كم سيكون عدد المنازل بعد عشر سنين وكم سيكون حجم المناطق المزروعة وكم مصنعاً سيبنى وهكذا... ستحل المشاكل التي يتحدث الناس عنها الآن وفق الخطة التي وضعناها. إذاً، إننا عندما نحدد ذلك فلمعرفة بواقعا وإلمام بقدرتنا وإستناداً إلى خطة وضعناها.

أما بالنسبة إلى العالم العربي فلا أستطيع أن أرسم صورة له لأن إرادات كثيرة تتقاسمه. كل حكومة لها إرادة سياسية. وتفاعُل هذه الإرادات السياسية والحزبية واليمينية واليسارية هو الذي سيحدّد الصورة التي سيكون عليها العالم العربي بعد 25 سنة. وأنا لا أستطيع أن أرسم تصوراً محدداً لأن مثل هذا التصوّر قد

يبدو خيالياً بعض الشيء».

«الكتاب الأخضر» ... والنظرية الثالثة

حول هذه النقطة قال القذافي:

«إننا قريباً سنضع «الكتاب الأخضر» وفيه نحدد الطريق الثالث الذي ننادي به بديلاً عن الشيوعية والرأسمالية.

من الخطأ أن نخلط بين الشيوعية والإشتراكية. الإشتراكية ليست الشيوعية أبداً. وفي «الكتاب الأخضر» سنحدد للعالم مفهومنا للإشتراكية كما سنحدد مفهومنا للإقتصاد الإشتراكي الذي هو غير الإقتصاد الشيوعي وغير الإقتصاد الرأسمالي. وفي «الكتاب الأخضر» أيضاً سنحدد القضايا الأساسية للإنسان. قضايا الداخلية والخارجية. كيف يحكم نفسه بنفسه. هل يحكمه ديكتاتور أو طغاة. هل يحكمه المدنيون. هل يحكمه العسكريون. إن مسألة الحكم كانت في إستمترار مشكلة طالما أدت في بعض الدول إلى إنقلابات، لكن هذه الإنقلابات فشلت في تحديد طريق الإنسان. وسنحدد أيضاً قضية الحرية التي هي عبارة عن حال صراع مستمرة داخل نفس الإنسان. وسنحدد أيضاً شريعة المجتمع وكيفية تطبيقها ومن يشرف على تنفيذها وإذا حدث خطأ في التطبيق والتنفيذ على من تقع المسؤولية. إن شريعة المجتمع ليست مسألة سهلة بحيث يضعها مجلس نواب أو مجالس مشابهة وتتم الموافقة عليها عبر إستفتاء. المسألة أهم من ذلك بكثير. إن المسألة لا تقاس بنعم أو لا. ولنأخذ على سبيل المثال الإستفتاء الذي أجراه ديغول على شخصه. لقد قال البعض لا في هذا الإستفتاء وقال البعض الآخر نعم. وفي إعتقادي أن الذي قال لا لم يقلها إحتجاجاً على شخص ديغول إنما قالها ضد أشياء لا يريدونها. كذلك الحال بالنسبة إلى الذي قال نعم. لقد قالها تجاوباً مع أشياء يريدونها.

وفي «الكتاب الأخضر» سنقول رأينا في أسلوب الحكم وفي القضية السياسية عموماً، وفي القضية الإجتماعية وقضية الدين والدولة والإنسان وفلسفة الحياة. وسنحدد شريعة المجتمع بحيث لا يحدث حولها صراع أو خلاف وبحيث تكون هي العرف المعمول به. وسنحدد كيف يجب أن يحل المجتمع مشكلة من يخالف هذه الشريعة. وإذا نحن إستطعنا أن نقدّم للعالم كيف يمكن أن يحل المجتمع مشاكله فإننا نكون بذلك قدّمنا عملاً كبيراً وإذا نجحنا في تقديم هذا الشيء ولم يرفضه أحد يكون عملنا هذا عظيماً جداً. ولقد أنجزنا حتى الآن الفصل الأول من «الكتاب الأخضر» ونعكف على وضع الفصول الأخرى. وقد ننشر كل فصل في كتاب أو ننتظر وضع كل الفصول لإصدارها في كتاب واحد هذه السنة».

ندوة باريس: ماذا بقي منها؟

حول هذه النقطة قال القذافي:

"كانت هذه الندوة عملاً مهماً جداً ولكن الذي ينقصنا نحن العرب هو المتابعة سواء في الداخل أو في الخارج. أحياناً نطرح قضية ثم ننساها أو نضع خطة ثم نأتي بعد سنتين أو ثلاث سنوات ونبدأ البحث عن خطة جديدة من دون أن نكون أنجزنا الخطة الأولى. ونحن في ليبيا نحاول على قدر الإمكان التخلص من هذا الداء. ولنأخذ مثلاً ما يحدث في مؤتمرات القمة وإجتماعات الجامعة العربية: إننا نضع قرارات معينة في إجتماع أو مؤتمر. وفي المؤتمر التالي نتناسى أو نتجاهل قرارات المؤتمر الأول ويبدأ البحث لوضع قرارات جديدة. إننا لا نبدأ من حيث إنتهينا إنما نبحث دائماً عن بدايات جديدة وهذا خطأ.

إن ندوة باريس كان من الضروري متابعتها. وعندما أقول ذلك لا أقصد أنه كان ذلك مطلوباً من ليبيا لأنه من غير المفيد والمنطقي أن تتولى دولة واحدة ذلك. ولا أعرف لماذا لم تقدّم دول عربية أخرى على عقد ندوات مماثلة خصوصاً أن ندوة باريس كانت من أجل فلسطين في الدرجة الأولى. والقضية الفلسطينية لا تهم ليبيا وحدها، أو في الأحرى يجب ألا تهم ليبيا وحدها. لقد كان مفروضاً في كل الدول العربية متابعة نتائج ندوة باريس والإستمرار في عقد ندوات مماثلة. إن ندوة باريس لم تكن من أجل ليبيا. كانت قومية وتهم كل سياسي أو كاتب أو مفكر عربي. وكانت ليبيا وسيلة فقط.

وفوق ذلك هنالك ندوات عربية تُعقد في الخارج تُنظّمها هيئات طالبية أو شخصيات سياسية وفكرية. حتى هذه الندوات يجب أن تتم في إطار نوع من التنسيق بحيث لا تقول جماعة كلاماً يناقض كلام جماعة قالته قبلها».

تظاهرات مصر... والقمة الثلاثية

حول هاتين المسألتين قال القذافي:

"إني على إستعداد للمشاركة في أي إجتماع لكن الأمزجة العربية من النوع المتقلب. أما التظاهرات التي شهدتها القاهرة فليست عندي معلومات في شأنها، إلا أنه يمكن الإستخلاص أن ما يحدث هو نتيجة رد فعل لأمر كثيرة وتسؤلات كثيرة تتراكم منذ حرب رمضان. إضافة إلى أن مشاكل العالم تنعكس على مصر، ولأنها بلد فقير وكثيف السكان فإن المشاكل فيها تظهر في سرعة.

ولا بد أن في التسؤلات التي يطرحها المواطن المصري الجواب عما يحدث. إن هذا المواطن لا بد أن يتساءل: لماذا توقفت الحرب؟ لماذا حدثت ثغرة الدفرسوار؟ لماذا لم نصل إلى المضائق؟ لماذا إنسحبت القوات من الشرق بعدما قامت بعملية العبور العظيمة؟ لماذا خسرنّا؟ ولماذا لم نكمل؟ لماذا حدث ذلك ولم يحدث شيء آخر؟ لماذا؟ لماذا؟ لماذا؟ إني أرد أسباب التظاهر إلى الحاجة والجوع من جهة وإلى هذه التسؤلات المتركمة من جهة أخرى. وإذا جاز التشبيه فإن ما يحدث الآن بالنسبة إلى المصري يشبه ما يحدث لشخص تُطلق عليه رصاصة. في البداية لا يشعر أن رصاصة دخلت جسمه لكنه بعد فترة قليلة جداً يبدأ الشعور بالألم خصوصاً أن الرصاصة أحدثت له نزفاً.

لا يمكن أن نفصل الأسباب بعضها عن البعض وهذه الأسباب في مجملها تشكّل بالنسبة إلى الناس أرضية صالحة للتظاهر والتعبير عما يدور في نفوسها. هذا جو عام. هنالك إتجاهات وجماعات تريد أن تُعبّر عما يضايقها. أما من حرّك هذه الجماعات فتلك مسألة ثانوية. المهم أن هنالك إستعداداً للتجاوب مع أي شرارة ومن المؤكد أنه يصعب على أي كان تحريك الناس لو أن نفوسهم غير مهيأة. إن المسألة مسألة تفاعلات وما كان لأي شخص أو إتجاه أن ينجح في تحريك الناس لولا هذه التفاعلات المتركمة. إن الذين خرجوا في تظاهرات إنما خرجوا بفعل نفسيتهم التي فرضت عليهم التجاوب مع أي دعوة إلى التظاهر. إن الناس محشوة في مصر وإذا كان أحد الشيوعيين، أو إذا كانت مجموعة شيوعية خرجت تدعو إلى التظاهر ودافعها الإحتجاج لأن زيارة بريجنيف أُلغيت أو تأجلت، فإن الناس المحشوة التي خرجت لم تتجاوب للهدف نفسه إنما لأسباب أخرى كثيرة. كل إنسان تظاهر إنما كان يتظاهر لسبب خاص به. إني متأكد من أن أكثرية الذين خرجوا يتظاهرون لا يعرفون أن بريجنيف أجّل زيارته أو أنه كان سيزور مصر، أو على الأقل لا يعينهم من قريب أو من بعيد هذا الأمر. لديهم أسبابهم الخاصة. في نفوسهم إستعداد للتجاوب مع أي دعوة إلى التحرك.



أما مسألة تأجيل زيارة بريجنيف لمصر فتقديري أنها ناشئة عن عدم تفاهم بين الزعماء السوفيات والرئيس السادات، والتأجيل أو الإلغاء علامة احتجاج سوفياتية على ذلك. وأود هنا الإشارة إلى أنني ذات مرة تحدثت مع الرئيس السادات في موضوع أميركا والاتحاد السوفياتي وقلت له إن مصلحتنا هي أن نكون على الحياد الإيجابي، أما إذا أمكننا تحييد أميركا فذلك يكون أمراً مهماً. إن عدونا الأساسي هو إسرائيل وليس أصدقاء إسرائيل. وقلت له أيضاً إنه إذا إرتمينا على الاتحاد السوفياتي فإن ذلك سيجلب علينا المبالغة في وقوف أميركا إلى جانب إسرائيل. وحديثنا هذا كان في أيام السعي إلى توحيد مصر وليبيا. وجهة نظري هذه كانت في شأن السياسة الخارجية للدولة الجديدة. لقد قلت هذا الكلام مراراً للرئيس السادات لكن الذي حدث بعد ذلك هو على ما يبدو إنتقال من الشرق إلى الغرب».

معركة الجنوب اللبناني... والعرض الليبي

حول هذه المسألة المهمة قال القذافي:

«لقد اجتمع مجلس الدفاع العربي وقرر تقديم المساعدة للبنان. ونحن في ليبيا نحترم أي شيء نتعهد به. وكان من المفروض أن تقوم الدول العربية بتنفيذ ما تعهدت به، ولكن يبدو أن الأكثرية إكتفت بأنها اجتمعت وقررت وأنهت الاجتماع على رغم أن إسرائيل مستمرة في حربها وإعتداءاتها. ومن العار أن تكون منطقة مثل جنوب لبنان تتعرض للإعتداءات الإسرائيلية يومياً ولا تقف الدول العربية كلها لمؤازرتها ومساندتها. ثم إن الدفاع عن جنوب لبنان بكل الوسائل ليس قضية مستحيلة بالنسبة إلى الدول العربية. وإزاء هذا الوضع وجدت أن عليّ المبادرة فإستدعيث السفراء العرب وأبلغتهم أن ما يحدث في جنوب لبنان يتطلب وقفة عربية قوية وأنه من العار التفرج فقط وأنه على الأقل يجب إحترام القرارات والتعهدات التي تم إتخاذها. وقلت لهم إنه من العار على الأمة العربية أن تكون هناك منطقة واحدة تشتعل والكل يتفرج عليها. وأبلغنا الجامعة العربية بذاكرة رسمية أننا سننفذ ما تعهدنا به من التزامات في مجلس الدفاع العربي. وجاء إلى ليبيا وفد عسكري لبناني تناقشنا معه. وكانت المناقشات عسكرية بحتة. ثم أرسلنا إلى لبنان وفداً برئاسة مسؤول عسكري كبير درس الوضع الدفاعي في الجنوب على الطبيعة كما عقد محادثات كثيرة مع عسكريين لبنانيين. ووضع الوفد تصوّره لخطة دفاعية. وعاد الوفد ورفع إليّ تقريراً مفصلاً صادقاً عليه. وأعتقد أن الجانب اللبناني تأكد من نيتنا ورغبتنا في المساعدة لردع العدوان عن لبنان وأن تنفيذ ما تم الإتفاق عليه يحتاج إلى إشارة لبنانية».

علاقات لبنان بالمقاومة الفلسطينية

حول هذه المسألة قال القذافي:

«إن الموقف اللبناني موقف تاريخي لأن لبنان في النهاية هو الذي إحتضن المقاومة الفلسطينية. لقد سُدّت كل الجبهات العربية في وجه المقاومة بعدما ضُربوا أو أُخرجوا أو سُدّت الجبهات في وجوههم سوى الجبهة اللبنانية. ومن هنا الموقف التاريخي للبنان. لقد إحتضن لبنان المقاومة. وفي كل مرة كانت تحدث بؤادر خلاف قد يؤدي إلى كارثة كان الفريقان اللبناني والفلسطيني يتنبهان إلى ذلك ويحولان دون حدوثها. لقد أصبح لبنان معقل المقاومة الفلسطينية وعلى العرب جميعاً الوقوف معه والإشادة بموقفه. ولو حدث شيء لا سمح الله للمقاومة في لبنان لكان معنى ذلك كارثة كبرى للقضية.

تبقى سلامة المواطن في جنوب لبنان. هذه مسألة نأخذها في الإعتبار والفكرة القائلة بإقامة قرى محصنة من نوع «الكيوتز» فكرة نحن على إستعداد لمساندتها إذا أخذ بها. كما أننا على إستعداد للمشاركة والمساهمة في أي خطط تستهدف تحصين الجنوب والجنوبيين».

الحكومة الفلسطينية و«سنة أبو عمار»

حول هذه النقطة قال القذافي:

«إن الأخ أبو عمار يردد في استمرار أن الحرب الخامسة ستقع ولكنني لا أعتقد أن ذلك هو الجواب عن قوله إن سنة 1975 هي سنة التصعيد. ربما كان قصده من ذلك أن الحكومة الفلسطينية ستعلن هذه السنة. نأتي إلى قضية الحكومة الفلسطينية، هذه القضية هنالك نزاع حولها بين الفلسطينيين. وأن تشكيل الحكومة الفلسطينية سيقطع الطريق على قضايا كثيرة وسيحول دون تدخلات وتدخلات أطراف عربية ودولية كثيرة، ذلك أنه إذا قامت مثل هذه الحكومة وشاركت فيها كل المنظمات فإن هذه المنظمات ستعامل بعد ذلك على أنها جيش تحرير، أي بمعنى آخر ستطبق على هذا الجيش كل الحقوق والواجبات التي تطبق على أي جيش في العالم. إذا أسر فرد من هذا الجيش يعامل كأسير حرب.. وقس على ذلك. إذا قامت هذه الحكومة بإرادة كل المنظمات فإنه لا يعود في استطاعة دولة عربية أو دولة أجنبية صديقة أن تتدخل كما يحدث الآن. والمنظمات الفلسطينية التي ترفض ينزع رفضها من أن تكون الأرض التي ستقام عليها السلطة الوطنية هي الحدود النهائية بالنسبة إلى أرض فلسطين أو الدولة الفلسطينية. ومن هنا المأزق الذي لا بد من حله. وهنالك حقيقة أخرى مهمة هي أن العالم في أكثريته الساحقة اعترف حتى الآن بمنظمة التحرير. وإذا تألفت حكومة فلسطينية تمثل هذه المنظمة فإن العالم استطراداً سيعترف بهذه الحكومة. ولقد كان العالم يعترف فقط بالكيان الإسرائيلي على حساب الكيان الفلسطيني لكن العالم وصل إلى قناعة جديدة هي أنه سيعترف بكيانين: الكيان الإسرائيلي والكيان الفلسطيني. لقد أصبح العالم مهياً للإعتراف بكيانين وهذا الإعتراف سيقود إلى معالجة المشكلة. إن العالم لا يمكن أن يتراجع الآن عن الإعتراف بالحكومة الفلسطينية بعدما اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفوائد ذلك كثيرة منها على سبيل المثال أنها ستتخذ طابعاً رسمياً. وإذا كانت هذه الحكومة تريد الإتصال بدولة ما فإنها ستتصل مباشرة بالصفة الرسمية وليس بواسطة أطراف أخرى. سيعامل وزير خارجية فلسطين كما يعامل وزير خارجية أي دولة أخرى. إن سفير حكومة كمبوديا الموقته يعامل كسفير لأي دولة معترف بها. وعندما يتحرك رئيس حكومة فلسطينية فإنه سيكون لتحركه وقع أكثر من تحركه كرئيس لمنظمة التحرير. إن لكل قضية جوانب إيجابية وأخرى سلبية لكن الجوانب الإيجابية لتشكيل حكومة فلسطينية كثيرة جداً. ولقد اجتمع عدد كبير من حكام العالم وناقشوا وإياهم مسألة الحكومة الفلسطينية ووجدت أن معظمهم يرحب بقيام هذه الحكومة وهو مستعد للإعتراف بها.

المشكلة الأساسية: سوريا

«إن إسرائيل ستسحب من الأراضي العربية إذا أعلن العرب رسمياً موافقتهم على إنهاء حال العداء معها. ونحن في ليبيا لن نوقف هذا العداء وموقفنا واضح تماماً من هذه القضية. إن إسرائيل لم تتسحب من الضفة الغربية للقناة إلا بعدما فرضت انسحاب الجيش المصري من الضفة الشرقية للقناة. والمشكلة برمتها في رأيي هي في الجبهة السورية. كل الجبهات لها حل. الجبهة المصرية لها حل. والأردن إتخذ موقفاً إلى الورا. وأخشى أن يقرروا وضع بوليس دولي على حدود لبنان مع إسرائيل من أجل وقف أي عملية وبحيث لا يعود في قدرة الفلسطينيين القيام بنشاط. ومن الآن لا بد من إستحداث ضغوط للحؤول دون ذلك. الجبهة الخطيرة هي جبهة سوريا وستبقى الحرب قائمة في استمرار بين السوريين والإسرائيليين. ولولا المسألة السورية لكانت المشكلة حُلّت على كل الجبهات بشيء من التنازلات. ويقولون إن هذه مرحلة موقته وأن علينا أن نبنينا أنفسنا. بين مصر وإسرائيل يمكن أن تكون غزة أرضاً فلسطينية وحاجزاً وعلى الجبهة الأردنية يمكن أن يعتبروا الضفة الغربية حاجزاً بين الأردن وإسرائيل وبالنسبة إلى لبنان يمكن أن يضعوا البوليس الدولي. تبقى سوريا: إن الجولان أرض سورية وليس ممكناً بقاء القوات الدولية أو القوات الإسرائيلية هناك في استمرار».

قضية النفط وتهديدات كيسينجر

حول هذه المسألة قال القذافي:

«بالنسبة إلى المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس هوارى بومدين، نوافق على عقده وقد أبلغت السفير الجزائري ذلك.

أما بالنسبة إلى التهديدات فيبدو عدم الحديث عنها أفضل لأنه قد يكون الغرض من إطلاقها هو إغراقنا في الحديث عنها. ونحن في ليبيا نتجاهل مثل هذه التهديدات حتى لا نشارك في تحقيق الغرض الأصلي من إطلاقها.

ونحن على رغم موافقتنا على دعوة الجزائر ومشاركتنا في مؤتمرات الدول المصدّرة للنفط، فإننا لا نرى أن الحل الإنساني للمسألة هو كما يعالج. إن الأمر الأساسي الذي يجب أن يعالج هو أن ننفي التهمة الموجهة إلى الدول المنتجة للنفط بأنها هي السبب في زيادة أسعار السلع في العالم الذي دخل مرحلة من التضخم لا بد من معالجتها. والحل في رأينا هو أن يلتقي العالم ليحل مشكلته. إننا متهمون بأننا مكتلون ضد الدول التي تستهلك النفط وتشترية منا وفي هذا ظلّم حقيقي. إنه من الممكن أن نقبّل الآلية بحيث تصبح المسألة كالاتي: الدول المصدّرة للصناعة والدول المستهلكة لهذه المواد الصناعية.

حل المشكلة هو أن يجتمع العالم كله إذ أن العالم يملك مواد مكملة بعضها للبعض. ونحن نريد أن يهدأ العالم قليلاً وننتظر تحقيق دعوة الرئيس بومدين لكي نحرك المسألة بعد ذلك - ربما - في إطار الأمم المتحدة.

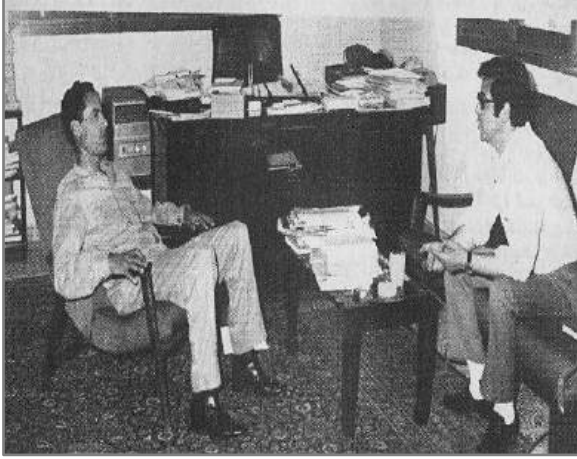
إن مشكلة العالم ليست النفط، إنها مشكلة التضخم، وعليه أن يجتمع ويواجهها في واقعية وشجاعة على أن يكون الاجتماع بين محتاجين بعضهم للبعض. وليس من الضرورة أن تجتمع كل دول العالم إنما الدول الأساسية بشكل «قمة إنسانية» فتناقش وتتخذ قرارات وتوصيات تحيلها على منظمات دولية».

قبل أن نأتي إلى الاجتماع بالعقيد القذافي تسنت لنا مشاهدة تصوير لقطات حية من فيلم «محمد رسول الله» الذي تشارك ليبيا بفعالية في إنتاجه. وهذه اللقطات صُورت في إحدى ضواحي طرابلس وكانت أبرزها واحدة تمثل أنطوني كوين الذي يقوم بدور حمزة عم الرسول في النسخة الناطقة بالإنكليزية من الفيلم. كذلك تسنت لنا مشاهدة أجزاء متقطعة مما تم تصويره حتى الآن من الفيلم الذي يقوم بإخراجه السوري الشاب المتطور مصطفى العقاد.

وكان لقاءنا والعقيد القذافي مناسبة لنسأله عن رأيه في الفيلم وعما إذا كان شاهد أجزاء منه. وفي الوقت الذي وقفنا لنودعه قال: «شاهدتُ بعض اللقطات... وبكيت».

نُشر الحديث بتاريخ الإثنين 13 يناير/ كانون الثاني 1975

... ومعمّر الثائر على الكرملين قبل 45 سنة
من أجل مصر السادات والقضية الفلسطينية
(حوار مع القذافي عشية ذكرى «5 يونيو 1967 الخامس»)



بين أول حوار أجريته مع العقيد معمر القذافي والحوار الثاني قرابة سبعة أشهر. الحوار الأول أملته ظروف ليبيا الداخلية ومفاهيم الرجل الذي يحكم بلده بطريقة تدعو إلى الإعجاب لكن الحوار تشعب فشمل قضايا أساسية. وفي ذلك الحوار تحدّث القذافي عن المقاومة الفلسطينية بمفهوم له بُعد القومى المسؤول. وفي ذلك الحوار أطلق للمرة الأولى شعار «قومية العمل الفدائي» شعاراً يرادف «قومية المعركة» التي لا يترك مناسبة إلا ويتحدث في شأنها ولا يترك أي لقاء مع أي حاكم عربي إلا ويناقشه.

أما الحوار الثاني الذي أجريته على مدى ساعتين مع العقيد القذافي بعد ظهر الخميس الأول من يونيو/حزيران 1972 فأملته ظروف عربية. فنحن غداً نودع سنة أخرى من الهزيمة لنبدأ سنة جديدة. ولهذه المناسبة لا بد من حاكم شجاع يتحدث بصراحة. إذاً، فإن الحوار الثاني ينطلق من «5 يونيو الخامس» ليشمل قضايا الساعة العربية والليبية.

أكثر صراحة... وأكثر إنطلاقاً

وفي الحوار الثاني كان العقيد القذافي أكثر صراحة وأكثر إنطلاقاً، أو إنه كذلك دائماً لكن مشاعري هي التي تبدلت، ذلك أنني في الحوار الأول توقفت عند حواجز فرضتها طبيعة كوني أقابل القذافي وأتحدث إليه للمرة الأولى. أما في الحوار الثاني فإن الرهبة كانت خارج جلستنا ربما لأنني عرفت الرجل أكثر. وأذكر هنا أنه خلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول لـ «الإتحاد الاشتراكي العربي الليبي» في أبريل/نيسان 1972 قلت للعقيد: هل يمكن أن نتحدث عن سراب المعركة ما دمنا على أبواب الذكرى الخامسة لحرب 5 يونيو/حزيران 1967؟

وكان جوابه: نتحدث عن ذلك في الوقت المناسب. ومنذ ذلك الوقت وأنا أهيء لهذا الحديث.

نحو الرابعة بعد ظهر الخميس (1 يونيو 1972) توجهت إلى مبنى مجلس قيادة الثورة في باب العزيزية وفي ظني أن الحوار سيتم مع العقيد القذافي في مكتبه، لكن أحد مساعدي العقيد نقلني من مبنى «مجلس قيادة الثورة» إلى منزل متواضع يبعد حوالى كيلومتر عن المبنى. قال لي: سيستقبلك العقيد في منزله.

وفي ذلك المنزل غرفة خاصة يستعملها العقيد مكتباً له. فيها طاولة عادية عليها أوراق وكُتب. وفي الغرفة الصغيرة طاولة فوقها خمس آلات هاتف. وفي الغرفة راديو وتلفزيون ومكتبة ولوح أسود. وعلى الحائط المقابل صورة الجنرال عيدي أمين رئيس أوغندا. وفي مكان آخر صورة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو. وفي الغرفة كنبتان وطاولة صغيرة. وعلى مدخل الغرفة بيانو قديم وقطة تروح وتجيء. وكان في الغرفة طفل تبين أنه ابن الرائد محمد المقريف عضو «مجلس قيادة الثورة» الذي كان في ذلك الحين في زيارة عائلية للقذافي. ثم سمعت أصوات أطفال آخرين وفهمت أنهم أبناء بعض أعضاء «مجلس قيادة الثورة» جاءوا مع آبائهم أو أمهاتهم ليمضوا بعض الوقت في منزل العقيد. كان العقيد يرتدي - كما هي العادة في معظم الأوقات - ثياباً كاكية وأمامه بعض التقارير التي لم يتسنَّ له الإطلاع عليها وهو في مكتبه الرسمي.

5 يونيو 1967 «يوم مذهب وعيد للعدو»

قلتُ له إن الهدف من هذا الحوار هو الوقوف على مفاهيمك بالنسبة إلى المعركة. ومناسبة هذا الحوار هي «5 يونيو الخامس»، ولكن ما دامت هنالك قضية مستحدثة ومتصلة أصلاً بحرب يونيو، فما رأيك لو حدثتنا قليلاً عنها؟

وأجاب: أي قضية تقصد؟

قلتُ له: عملية مطار اللد الذي قام بها فدائيون يابانيون ينتمون إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أو أنهم يتعاطفون معها، والتهديدات التي وُجِّهت إلى لبنان من إسرائيل بعد قليل من وقوع العملية.

رد بإقتضاب: ما دام الذين قاموا بالعملية ليسوا عرباً وليسوا فلسطينيين فإنني لا أريد التحدث عنها. قلتُ: لكن للقضية بُعداً دولياً نتلمسه للمرة الأولى في تاريخ القضية الفلسطينية، ثم إن حجة إسرائيل من خلال تهديداتها للبنان واهية، ألا يمكن أن نعرف رأيك في هذا البُعد. وكرر العبارة نفسها: ما دام الذين قاموا بالعملية ليسوا عرباً وليسوا فلسطينيين فإنني لا أريد التحدث عنها. إذًا، فلنتحدث عن «5 يونيو الخامس».

قلتُ للعقيد: يهمننا الوقوف على مفهومك بالنسبة إلى هذه الذكرى.

أجاب: هذا عيد للعدو، ويجب أن نصنع عيداً يلغيه. إن يوم 5 يونيو 1967 يوم مذهب وكل الأيام التي تلتها إلى الآن متشابهة ما دامت الأرض العربية محتلة.

قلتُ: لكن الجماهير العربية التي طال إنتظارها تريد أن تسمع لهذه المناسبة كلاماً يطمئنها خصوصاً أنك أصبحت طرفاً أساسياً في المعركة من خلال إستعداد ليبيا ومن خلال المساعدات التي تقدمونها إلى مصر. أجب: الجماهير ليست في حاجة إلى كلام. الكلام يبقى كلاماً. الكلام أياً تكن نوعيته ليس أكثر من كلام. كل ما نسمعه هو كلام في كلام. لقد ضاقت الجماهير ذرعاً بالكلام وهي تحتاج إلى العمل. المعركة هي أروع كلام يقال. عدا ذلك كل شيء يبقى كلاماً في كلام. نحن لهذه المناسبة في حاجة إلى من يُبكِنا وليس إلى من يجعل أسارىنا تتفرج بوجد. الجماهير ليست في حاجة إلى كلام مهما تقنن المتكلم والمتكلمون ومهما كانوا بارعين في إختيار الألفاظ. الذي يستطيع أن يعمل للتحريض هو الذي يكون قدّم شيئاً إلى الجماهير. عدا ذلك كله كلام في كلام في كلام. إن لدى بعض الحكام العرب قناعات بأن المشكلة هي مشكلة أرض إحتلت عام 1967. نحن نرفض هذا المنطق. المشكلة في نظر ليبيا بدأت مع اللحظة التي تم فيها تسليم فلسطين لليهود.

إننا نرى نوعاً من التخلي عن فلسطين. الحكام العرب متخلون على ما هو ظاهر عن فلسطين. لا أحد يتكلم عن القضية. إنهم يتكلمون عن آثار العدوان، ويارينغ. هل إن يارينغ يستطيع إخراج إسرائيل من فلسطين؟

الوضع القاتل والإنتظار الطويل

قلتُ: لقد ضاقت الجماهير العربية ذرعاً بالإنتظار. إلى متى ستنظر هذه الجماهير. وإلى متى ستظل

معوودة بالمعركة... مجرد وعد يتأجل في إستمرار؟

أجاب: ليس هنالك من يستطيع أن ينتظر. يمكن قضايا تعيشها الأمم أو أزمات تعترضها أن تستمر سنين طويلة إلا أننا في وضع قاتل. الوضع الذي نعيشه وضع قاتل بكل ما في الكلمة من معنى.

قلت: إن الرئيس السادات يعد في إستمرار بالمعركة ولا تقوم المعركة وهذا خلق ردود فعل لدى الجماهير العربية التي تتطلع نحو مصر، يمكن وصفها بأنها ردود فعل مخيبة. ألم تتحدث إلى الرئيس السادات في هذا الشأن وهل عالجت أو ناقشت معه موضوع الوعود المستمرة بالمعركة؟

أجاب: مفتاح القضية في يد الرئيس السادات. والكلام الذي يقوله نسمعه ونتمنى أن يتحقق.

هناك إستعداد للمعركة... لماذا لا تبدأ

وسألت العقيد: هل من خلال ما تملكه من معلومات عن الوضع العسكري العربي ترى أن هناك إستعداداً للمعركة؟

وأجاب: هناك إستعداد أكثر من أي وقت مضى. وهنالك دول عربية إستجابت لنداء قومية المعركة، وأنا لن أعلن ذلك إلا بعد أن يكون حدث شيء حقيقي.

وسألته ما الذي يقصده بـ «الشيء الحقيقي».

وأجاب: أي أن تضع هذه الدول موضع التنفيذ ما وعدت به.

وأضاف: لا أعرف ما الذي يعطّل المعركة الآن وما هو الذي عطّلها في السابق. لماذا لا تبدأ المعركة. هنالك أجنبي يقف فوق أرضنا ويحتلها. يجب أن لا ندعه واقفاً. ليس هناك مبرر لتوقّف إطلاق النار. وليس هناك مبرر، أي مبرر، لعدم مقاتلة هذا الأجنبي.

هناك إستعدادات حربية لكن هذا لا يمنع من أن نقاتل العدو والإستعدادات مستمرة. هل المعركة توقف الإستعدادات؟ أبداً. يجب إنهاء وقف إطلاق النار ومقاتلة العدو الذي يحتل أراضيها. يجب أن نقاتله ولو بالحجار.

وسألت: هل يمكن إعطاء فكرة عن حجم المساعدات التي تقدمونها إلى مصر من أجل المعركة؟

أجاب: نحن ندعم مصر لكي تقف ويكون إستعدادها للمعركة كاملاً. ولن أدخل في التفاصيل إلا أنني أريد أن أوضح حقيقة مهمة هي أنه ليست هنالك دولة عربية تقف الموقف الذي نقفه من مصر. وليس هنالك دولة عربية تقدّم إلى مصر ما تقدّمه ليبيا. لماذا نفعل ذلك؟ هذه نقطة أريد أن تكون واضحة للجميع. إن شعورنا حيال مصر جدي ونحن لا نساعدنا لكي نقتادى حملة إذاعية أو صحافية علينا ولا لكي نمتص رغبات محلية. أبداً. نحن نرى أن مصير مصر هو مصيرنا. ونحن نرى أن المعركة هي معركتنا نحن أيضاً وليست معركة مصر كما يتصور بعض الحكام العرب وكما يفعلون.



ومن هذه النقطة قلت للعقيد: ألا ترى أن القضية ونحن في ذكرها الخامسة مائعة في إستمرار. ألا يكفي الإنتظار في ظل حالة اللاحرب واللاسلام. وهل أنت من الذين يرون جدوى في إستمرار هذا الوضع المتأرجح؟

وأجاب: أنا ضد إستمرار وقف إطلاق النار. يجب أن نحارب ولا أدري ما الذي يمنعنا من بدء المعركة. ولكن لا بد من وضع نقاط على الحروف بالنسبة إلى هذا الوضع المتأرجح. إنني أرى في كثير من القناعة أن الإتحاد السوفياتي هو الذي يميّع الموقف. كيف؟ سألت القذافي.

وأجاب: إن الإتحاد السوفياتي هو الذي ميّع القضية لأن المتعاملين معه - وبالذات مصر - لم يعودوا يعرفون إذا كانوا سيحصلون على ما يطلبونه من سلاح بعد شهر أو خمسة أشهر مثلاً. إنهم يطلبون السلاح ولا يعرفون متى سيوافق الإتحاد السوفياتي على الطلب. كذلك فإنهم لا يعرفون إذا كان الإتحاد السوفياتي سيقدّم السلاح الهجومي أو لن يقدم. إنه يفعل ذلك وما زال صديقاً للعرب، لكن أسلوبه هذا جعل القضية مائعة وضائعة في الضباب الدولي. إن العرب يتصورون أن الأزمة تهمه كما تهمنا. ومن يدري فقد تكون أزمة الشرق الأوسط تحمل الرقم 10 وربما الرقم مئة في قائمة الأزمات التي هو من بعيد أو من قريب طرف فيها. إن أزمة الشرق الأوسط من القضايا التي تهم الإتحاد السوفياتي لكنها ليست القضية الأولى ومن هنا هذه البلبلة والميوعة.

الحسم هو العلاج... كذلك الوضع

وهل من علاج؟ قلت؟

أجاب: الحسم هو العلاج. الوضع هو العلاج. إن العلاقات العربية مع الأصدقاء والأعداء يجب أن تُحدّد بوضوح.

قلت: لكن الإتحاد السوفياتي كما يقول المسؤولون في مصر وعلى رأسهم السادات قدّم إلى مصر كل ما طلبته، ثم أظنك سمعت أو قرأت أو بلغك إنه خلال زيارة وزير الدفاع السوفياتي الماريشال أندريه غريشكو قبل أسبوعين إلى القاهرة حضر مع الرئيس السادات في إحدى القواعد الجوية عرضاً جدياً ظهرت فيه طائرة متطورة شغلت بال الإسرائيليين ويُعتقد أنها ميغ 23 حتى أن وسائل الإعلام المصرية جزمت في ذلك.

رد: الإتحاد السوفياتي دولة كبرى تبحث دائماً عن الدعاية وعن أوراق في يدها تلعبها عند الضرورة. لقد جاء غريشكو إلى القاهرة قبل أيام قليلة من زيارة الرئيس نيكسون لموسكو. وكان الحديث عن الطائرة البعيدة المدى مبالغاً فيه. كان الحديث تظاهرة. تظاهرة كبرى. الطائرة. الطائرة. الطائرة. الصحف تكتب عن الطائرة. الإذاعة تتحدث عن الطائرة. التلفزيون أيضاً. الناس أصبحوا لا يتحدثون إلا عن الطائرة المتطورة التي شاهدها السادات وغريشكو في عرض جوي خاص. وبدأوا أيضاً يشغلون أنفسهم في تفسيرات. وبدأوا يتوقعون المعركة بين لحظة وأخرى ما دامت الميغ 23 وصلت إلى مصر.

وأضاف وهو يبتسم: لكن الطائرة التي عملنا لها تظاهرة إعلامية ضخمة هي الطائرة التي أقلت غريشكو إلى دمشق ثم إلى القاهرة... ثم أخذها معه عندما عاد إلى موسكو من دون أن يترك لنا شيئاً. الذي تركه هو تفاؤل المواطنين ورفع معنويات غير مبنية على أسس. لقد عملنا للطائرة دعاية أضرت بقضيتنا كثيراً، في حين أنها جعلت موقف السوفيات قوياً في محادثاتهم مع نيكسون.

قلت: ألا تبحثون موضوع العلاقة مع الإتحاد السوفياتي عندما تعقدون إجتماعات مضيقّة وموسّعة، أنتم الحكام العرب المتجانسون؟

أجاب: في إستمرار نبحث الموضوع. وفي إستمرار الموضوع على حاله.

وَيَجِبُ أَنْهَا حَالَةً وَقَدْ أَطْلَقَ الْخَارِ
الْمَذْنُوبِي: هَذَا كَلِمَةٌ تَحْتَ حَالٍ عَنِ الْفَضِيلَةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ

• الصلابة البعيدة المدى التي شاهدها السادات وعملت لها نظائره
• كانت طائفة غريشيكو وقد عدا بها الى موسكو
• الاتحاد السوفياتي مسؤول عن تجميع الفضية
• ويجب ان يحسم هذا الامر معه
• ليس هناك من يسارع بمصر مثلنا
• ولا تنفصل عن نفادى حمالات اعلامية....



المقدّمات العامة في أصول الفقه

الحلقة الثانية من الحوار الذي أجراه فؤاد مطر مع الرئيس الليبي

القذافي: كنا نفضل لمنصب الأمين العام للجامعة العربية

محمود شيت خطاب أو محمود المغربي بدلاً من محمود رياض

معاهدة العراق مع روسيا خدعة ولعب بمصائر الشعوب

أما توقيع مصر المعاهدة فله ما يبرره مرحلياً
يبقى نظام نميري أفضل من أقطار عربية تدّعي التقدمية
على السودان قطع الطريق بسرعة نحو الوحدة وإلا فإنه سيضيع
إذا اعتقلنا حزبياً في ليبيا سأنقذ فيه الإعدام
ونحن في حاجة إلى مئة سنة من دون أحزاب

الشاي الليبي الذي يتميز بـ "طاسة" الشاي خففت أجواء الحر المرهقة بعد الظهر. وقلّت للعقيد القذافي:



لقد علمت وأنا في ليبيا أن وزارة خارجيتكم إستدعت قبل يومين السفراء العرب وأوضحت لهم موقفها من الأمين العام الجديد للجامعة العربية الذي سيخلف السيد عبدالخالق حسونه.

وردّ: هل هذا كل ما بلغك؟

تابعث: لا. لقد بلغني إنكم في ليبيا لا تؤيدون ترشيح السيد محمود رياض مستشار الرئيس أنور السادات للشؤون الخارجية، لهذا المنصب، وهذا أمر ملفت ويدعو إلى الإستغراب.

سأل العقيد: ولم الإستغراب؟

أجبت: لأن محمود رياض من مصر ومصر إحدى دول الإتحاد. وهذا معناه أنه ليس في الأمر تنسيق. قال: نحن لم نرشح محمود رياض ولم يشاورنا أحد في أمر ترشيحه.

وسألته: هل كان لليبيا مرشح لهذا المنصب؟

أجاب: كنا نفضل أحد إثنين اللواء محمود شيت خطاب أو الدكتور محمود المغربي (أول رئيس وزراء في ليبيا الثورة).

قلث: لكن محمود شيت خطاب عراقي وأنتم على خلاف مع العراق.

أجاب: نحن على خلاف مع حكام العراق وليس مع العراقيين.

ولماذا أحد المحمودين" شيت خطاب أو المغربي وليس المحمود الثالث، رياض؟
قال القذافي: إننا نعرف محمود شيت خطاب جيداً ونعرف أيضاً محمود المغربي. ونعرف في الوقت نفسه
أنهما قادران على تحريك الجامعة العربية.

قلت: ولكن قضي الأمر وتم إختيار محمود رياض.

قال: كنا نريد شخصاً يدفع بالجامعة العربية إلى الأمام.

لماذا شيت خطاب أو المغربي؟ ولكن لماذا كان القذافي ميالاً إلى أن يكون محمود شيت خطاب أو
محمود المغربي هو الأمين العام للجامعة العربية خلفاً لحسونه؟

لقد حدث قبل أن أجتمع إلى القذافي أن إلتقيت بعض الإخوان الليبيين المطلعين على خفايا الأمور.
وذكر هؤلاء وهم يبلغونني أن ليبيا لا تؤيد ترشيح محمود رياض خلفاً لحسونه أن العقيد القذافي يريد أميناً
عاماً للجامعة يكون له دور وليس مجرد موظف ينسق المواقف ويدعو إلى المؤتمرات التي تتعقد في إطار
الجامعة. أي بمعنى آخر أكثر وضوحاً يريد أميناً عاماً يقف بشجاعة ويقول بصراحة: هذه الدولة تعمل شيئاً
وتقول شيئاً تتحدث عن الحرب وتتحرك من أجل الحل السلمي. وعلى حد تعبير أحد الإخوان إن القذافي يريد
"ثائراً جديداً" ليكون أميناً عاماً للجامعة ولا يريد "باشاً آخر".

وفي رأي ليبيا أن أميناً عاماً ثائراً للجامعة العربية من شأنه أن يقوم بعملية تثوير للجامعة أو أن ينسفها
وهذا لمصلحة الوحدة والعاملين من أجل تحقيق هذه الوحدة.

الموقف من العراق

وقلت للعقيد: لقد فاجأ الجميع موقفكم التأييدي للعراق في معركته مع شركات النفط في حين أنكم على
خلاف مع العراق بسبب معاهدة الصداقة والتعاون التي وقّعها مع الإتحاد السوفياتي؟
وأجاب: شعب العراق في معركة. إنه يخوض معركة شرسة ضد شركات النفط ومن الطبيعي أن نقف
معه. هذا واجب قومي. ونحن لا يمكن أن نقعاس.
قلت: هل يمكن أن نتوقع بعد هذا الموقف الذي وقفتموه إنفراجاً في العلاقات الليبية - العراقية وتبدلاً
في موقفكم من العراق؟

أجاب: ما زلنا محتجين على العراق بسبب توقيع معاهدة مع الإتحاد السوفياتي. وإحتجاجنا له مبرره لأن
توقيع المعاهدة يعني تقريظاً في إستقلال الوطن العربي. الصداقة صداقة والإحتواء إحتواء.

قلت: لكن هنالك معاهدة بين مصر والإتحاد السوفياتي مماثلة للمعاهدة العراقية - السوفياتية، ومع
ذلك فإن موقفكم من مصر طبيعي جداً كأنه ليس هنالك معاهدة. ألا يبدو ذلك تناقضاً؟

أجاب: المعاهدة شيء مرفوض سواء كانت مصر أم العراق أم غيرها طرفاً فيها. لقد ضحت الأمة العربية
كثيراً بسبب المعاهدات. سقط عشرات الشهداء. قوافل من الشهداء. كل ذلك بسبب المعاهدات. وإنه لأمر
مرفوض أن نكون نعيش مرحلة نهاية الكفاح من أجل التخلص من مناطق النفوذ ثم نجد أن كل شيء ينهار
وترتبط دولة بعد أخرى بمعاهدة.

وأضاف: في أسوأ الحالات إن توقيع مصر معاهدة مع الإتحاد السوفياتي له ما يبرره مع العلم أن لا
الإتحاد السوفياتي ولا غيره قادر على إحتواء مصر أو إستعمارها. إن مصر تملك في إستمرار قدرة مواجهة
من يريد أن يحتويها، أما العراق فإن وضعه مختلف، والمعاهدة التي وقّعها مع الإتحاد السوفياتي ليست
مستندة إلى أسس صحية. النظام الحاكم في العراق ليس متجانساً مع النظام السوفياتي. العراق معاد للشيوعية
والبعث في العراق هو الذي ذبح الحزب الشيوعي. موسكو تعرف ذلك تماماً وبغداد تعرف أكثر من ذلك. أين
التجانس لكي يوقع العراق والإتحاد السوفياتي معاهدة؟ إن الأمر مجرد خدعة. واحد يخدع الآخر. إن
المعاهدة العراقية - السوفياتية ليست ضرورة ملحة. قد يكون المأزق الذي تجتازه مصر حتم عليها أن تتحالف
مرحلياً مع الإتحاد السوفياتي ولكن ما هي حجة العراق؟ إن الأمر يبقى مجرد خدعة ومجرد إبتذال ولعب

بمصائر الشعوب.

وسألت العقيد: ما هو في تصورك البديل لهذه المعاهدات؟

أجاب: البديل هي الوحدة العربية.

قلت: لكن الذي يؤخر الوحدة هو شعور البعض أن الكبير سيبتلع الصغير.

أجاب: نحن دولة صغيرة ولا نخاف أن يبتلعنا أحد ونعمل من أجل الوحدة ما لا يعملها أحد. أما نظرية الإبتلاع هذه فليست واردة إلا في أذهان الحكام العرب الحاليين الذين لولاهم لكانت الوحدة تحققت.

قلت: هل معنى ذلك أنك تطالب بإزالة هؤلاء الحكام؟

أجاب: إذا كانت نتيجة إزالتهم هي تحقيق الوحدة، فليكن. هذه الأمة يجب أن تتوحد، وأياً كانت التوضيحات في سبيل ذلك فيجب أن تتم الوحدة. الوحدة هي الحل. الوحدة هي خشبة الخلاص التي ستنتقلنا من هذا الوضع القاتل الذي نعيشه إلى وضع أفضل.

كلام عن السودان

وما دمنا في الحديث عن الوحدة ماذا فعلت في السودان؟ سألت القذافي.

أجاب: ذهب لإتحاد مع الأخ جعفر نميري.

قلت: لكنك ذهبت وسط كلام كثير يقال عن السودان وظروفه التي تجعل من الصعب عليه الانضمام إلى "إتحاد الجمهوريات العربية" فهل إتفقت مع الرئيس نميري على أمور تتعلق بذلك؟

أجاب: من واجبي أن أذهب إلى السودان ومن حق السودان أن أزوره. وأريد لهذه المناسبة التشديد على نقطة أساسية هي أن السودان يبقى أفضل من أقطار عربية أخرى تدّعي التقدمية. وتبقى مشاعره نحو الوحدة أفضل أيضاً. إنني أتمنى للسودان الخير وقطع الطريق بسرعة نحو الوحدة العربية وإلا فإنه سيضيع.

الخطوات الوحدوية

قلت: لقد إتفقت مصر وليبيا على توحيد التنظيم السياسي في كل منهما بحيث يكون هناك إتحاد اشتراكي عربي واحد بدلاً من اثنين. لماذا إستثنيت سوريا من ذلك. هل معنى كلامك أن مصر غير موافقة؟

أجاب: مصر موافقة... ولكن تبقى الخطوات التنفيذية.

الحزبية... والتأميمات

ننتقل الآن إلى الداخل. ماذا على صعيد الجبهة الداخلية في ليبيا؟ لقد حدث وأنا في ليبيا أن صدر عن مجلس قيادة الثورة قرار بتأمين تجارة الدواء وأصبحت هناك شركة واحدة أطلق عليها إسم "شركة الأدوية الوطنية" مسؤولة عن إستيراد الدواء وبيعه. لقي ذلك ترحيباً من قطاعات الشعب الليبي. وقبل ذلك صدر عن المجلس قرار يعتبر الحزبية خيانة عقوبتها الإعدام ولقي ذلك الكثير من الضيق في قطاعات الشعب الليبي.

قلت للعقيد: بعد تأميم تجارة الدواء هل أنتم في الطريق إلى المزيد من التأميمات؟

أجاب: نحن بلد اشتراكي وسنعمل كل ما يستلزمه بناء الاشتراكية في ليبيا.

قلت: والقرار المتعلق بإعتبار الحزبي خائناً؟

وقاطعني: وما به؟

قلت: إنه أمر خطير جداً. نحن نفهم إنكم في مجلس قيادة الثورة ضد الحزبية، علماً أنكم تسلمتم الحكم وأنتم سياسيون أكثر منكم عسكريون. صحيح أنكم كنتم ترتدون الزي العسكري - ما زلتم - إلا أنكم توجهتم من الثكنات بأفكار سياسية. ثم يأتي المجلس الآن ويعلن أن كل حزبي خائن ويبالغ في تصنيف الحزبي لدرجة أن أي تجمع سياسي يناهض الثورة يُعتبر خائناً. ألا ترى في ذلك نوعاً من الإرهاب الفكري؟

أجاب: الأحزاب هي التي فتنت المسلمين. الفتنة الكبرى كان يمكن أن تنتهي لولا الأحزاب. إن الأحزاب هي التي جعلت الفتنة مستمرة. يمكن بعد مئة سنة أن نكون في حاجة إلى الأحزاب. أما في هذه المرحلة

فإننا نحتاج إلى مئة سنة من دون حزبية.
قلت: لنفترض أنكم إعت قلتُم أحد الليبيين بتهمة تأسيس حزب أو العمل مع حزب فهل ستطلقون في حقه حُكْم الإعدام؟

أجاب: نعم. إنه إنذار أُطلقه للمرة الأولى.
قلت: لكنكم في الماضي حكمتُم على البعض ولم ينفذ الحُكْم واستمرت الثورة بيضاء.
رد: في الماضي حَكَمنا بالإعدام على أشخاص ولم ننفذ الحُكْم، أما الآن فإننا سنعدم أي شخص يتأكد لنا أنه منتم إلى حزب أو يؤسس حزباً في ليبيا.

قلت: كيف تعملون ذلك وتنظرون هذه النظرة إلى الأحزاب والحزبية في وقت أنتم شركاء في الإتحاد مع سوريا التي يحكمها حزب البعث. وكيف تبلغ نعمتكم على الحزبية حد أن إحدى صحفكم قالت إن حزب البعث ولد عندما كانت فرنسا تستعمر لبنان وسوريا؟

أجاب: سننفذ حُكْم الإعدام في أي حزبي تنطبق عليه مواد قانون الحزبية الذي أصدره مجلس قيادة الثورة.

إشاعات وإشاعات

وهذا اللقاء مع العقيد القذافي تم في زمن نشطت عملية البناء وتنفيذ المشاريع... ونشطت في الوقت نفسه الإشاعات. إشاعة تفيد أن في البلاد بطالة. وحول هذه النقطة قال العقيد: إن إشاعة البطالة لها علاقة بمحاربة الثورة. لا وجود لمشكلة البطالة في ليبيا. المشكلة هي في عدم توافر الأيدي العاملة. ولقد أتاحت الثورة الكثير من فرص العمل إلا أن أحداً لم يتقدم للعمل. إننا ننفق مئات الملايين في التنمية وهناك مشاريع كثيرة لا تستطيع الأيدي المحلية وحدها القيام بها. هنالك ثورة صناعية وثورة زراعية ومع ذلك لا نجد العدد الكافي للقيام بهذه النشاطات والخدمات.

وإشاعة أخرى تفيد أن وفيات حدثت في السجون خلال عمليات تعذيب لبعض المعتقلين. وحول هذه النقطة قال العقيد: لم يثبت أن أحداً مات من التعذيب. ولكن هناك عدد محدود من المعتقلين لحقت بهم بعض الأضرار. وهذا شيء يحدث عادة في كل التحقيقات في العالم. إن جميع الذين ارتكبوا أخطاء سينالون عقابهم حتى لو كان من بينهم عضو من مجلس قيادة الثورة.

وإشاعة ثالثة تفيد أن النظام يعطي الخارج أكثر مما ينفق في الداخل. وحول هذه النقطة قال العقيد: إننا نعطي بعض القروض ونقدّم بعض المساعدات الضرورية في نطاق الإلتزامات تجاه دول العالم الثالث وقومية المعركة... ومع ذلك فإننا لا نوزع أموالنا هباء، ونحن متهمون بالتقتير وليس بالإسراف في موازنة الدولة. والمقدر لا يمكن أن يكون مسرفاً. ومن العبث بل من الجنون أن يقول أحد إن الثورة مقترّة على الداخل وكريمة على الخارج. ولو لم نكن حريصين على دخولنا لأسكتنا الشعب بالمال حتى يرضى عنا ثم نسرف في الداخل أينما نريد. لقد رفضنا طلبات لتقديم قروض من 17 دولة بينها دول عربية.

إن العقيد القذافي يوسّع في إستمرار رقعة تحركاته. بعد أيام سيحتفل بذكرى جلاء أميركا. وغداً أو بعده ربما عقد لقاء لن يعلن عنه مع الرئيس الحبيب بورقيبة على الحدود التونسية - الليبية ذلك أن بورقيبة لم يجتمع بعد إلى هذا الرجل الذي ينشط في إستمرار. وعندما زار القذافي تونس قبل أشهر كان بورقيبة خارج البلاد مريضاً. بعد الحوار الأول الذي أجريته مع القذافي تمنيت أن يجمعنا لقاء آخر ليكتمل الحوار. وتم اللقاء الثاني ووجدت أن الحوار لم يكتمل. هنالك دائماً جديد في فكر هذا الرجل الذي ما زال حتى إشعار آخر يرفض إعتقاد الديبلوماسية وهو يتحدث. وحتى إشعار آخر ما زال الرجل طائراً يغرد خارج سربه.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 5 يونيو/ حزيران 1972

حوار مع الرئيس الليبي أجراه فؤاد مطر في طرابلس القذافي: هناك ترتيبات دفاعية بين مصر والجزائر وليبيا



ذلك اليوم الذي وصلت فيه إلى بنغازي فألى طرابلس كان يوماً تعبق فيه رائحة الحزن على الإقتتال اللبناني - الفلسطيني.

وذلك اليوم (الجمعة 4 أيار/ مايو 1973) لم يكن الإقتتال قد تصاعد ومع هذا كان الحزن كبيراً. وعندما يحزن الليبي تنعكس على تقاسيم وجهه وعلى الكلام الذي يخرج من لسانه معالم معاناة ذات نوع مميز خصوصاً إذا كانت المعاناة تتعلق بمحنة تتعرض لها الثورة الفلسطينية.

وأحداث ليبيا بدأت تشدني وتستحوذ على جانب كبير من إهتماماتي مع بداية العهد الثوري، إلا أن أكثر ما شدني هذه المرة هو الثورة الثقافية التي أطلقها العقيد معمر القذافي في خطاب "زواره" لمناسبة عيد المولد النبوي، والذي سيبقى حتى إشعار آخر أهم خطبه إطلاقاً.

وأجد نفسي الآن مطالباً بتسجيل وجهة نظر لا بد منها وهي أن التوجه نحو ليبيا للتحوار مع العقيد القذافي سببه في الدرجة الأولى أن الرئيس الليبي ما زال على واقعيته وصراحته وعفويته التي نعرفها عنه منذ غادر دائرة الصمت إلى دائرة الكلام ومخاطبة الجماهير.

وحواري الجديد - وهو الثالث - شهده ركن من مكتبه في مجلس قيادة الثورة. ولقد لاحظتُ توزيعاً جديداً لأثاث المكتب وطاولة العقيد لم ألاحظه في أول حوار أجريته معه. وكانت في المكتب أكوام من الكتب المدرسية.

وحين إستغربتُ وجودها فهمتُ من العقيد أنه سيطَّلَع عليها لأن هنالك إعادة نظر شاملة في المناهج ستتم قريباً بحيث تتمشى مع الخط الثوري.

كان الرئيس الليبي يبدو مرتاحاً على رغم حالة الإرهاق الدائمة التي يعيشها. فهو لا ينام ما فيه الكفاية. وهو كأنه رحالة. يوم في طرابلس وآخر في بنغازي وأحياناً في سرت وغيرها.

ديناميكية مذهلة. يصر على محاوره الناس بنفسه. يريد أن يسمع منهم كل شيء ويُسمعهم كل شيء. وهو هكذا منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، لكن الديناميكية تصاعدت بعد إعلان الثورة الثقافية.

كانت الساعة التاسعة ليلاً من ذلك اليوم عندما دخلتُ مكتب العقيد الذي بدا سعيداً بوضع المقاومة الشعبية كما شرحه له الرائد الخويلدي الحميدي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية والمشرف على المقاومة الشعبية الذي كان في ذلك الوقت مجتمعاً به. ومصدر هذه السعادة أن الإقبال يتزايد على التطوع

في المقاومة الشعبية وحمل السلاح. رجال ونساء ومن كل الأعمار يُبدون حماسة ملحوظة للتطوع. كان العقيد يرتدي سروالاً وقميصاً بلون الزيتون.

وبدأ الحوار بإستفسار منه: ما هذا الذي يجري في لبنان. ما الذي تفعلونه في لبنان؟
قلت: هل يمكن أن يبدأ هذا الحوار بالحديث عن المعركة الأخرى؟

أجاب: أي معركة؟

قلت: قبل أيام كنتُ في القاهرة، ولاحظتُ أن كل الدولة المصرية تتحدث عن المعركة. كل مسؤول يتحدث عن المعركة. كل التصريحات تدور حول المعركة وكيف أنها ستكون طويلة وشاملة وشرسة.

قال: الدولة في مصر تعمل للمعركة أو أنها تتحدث عن المعركة. بتعمل وإلاً بتحكي؟

قلت: إنها تعمل. هنالك غرفة عمليات أقيمت فجأة. وهنالك حركة تدريب وتطوع في المقاومة الشعبية. وهنالك معلومات. لقد إستطعتُ الحصول على بعض المعلومات لكنني لا أجزم أنها أكيدة. لعلك أنت تجزم أو لا تؤكد.

قال: معلومات من أي نوع؟

أجبت: على سبيل المثال لا الحصر علمتُ أن هنالك تبديلاً في الموقف السوفياتي خلاصته أن السوفيات وصلوا إلى قناة هي أنه إذا كان الرئيس السادات مصرراً على المعركة فإن عليهم مساعدته بتنفيذ ما هو مطلوب منهم. والغرض من ذلك مزدوج. إذا حدث إنتصار فإنهم سيقطفون مع الرئيس السادات ثمرة هذا الإنتصار. وإذا حدثت هزيمة - لا سمح الله - سيدفع ثمنها الرئيس السادات وحده. وهذا الأمر يريحهم. حتى إنني سمعتُ أنهم وافقوا على إعطاء مصر عشر طائرات من النوع المتطور المطلوب. وسمعتُ كلاماً آخر مفاده أن الرئيس السادات لن يدعُ قمة بريجنيف - نيكسون تمر وأن تسخين الجبهة ربما تم يوم إنعقاد تلك القمة أو عشية إنعقادها.

أجاب العقيد: متى ستعقد القمة؟

قلت: لم يحدّد موعد الإنعقاد رسمياً ونهائياً. إنما يقال إنها ستتم في حزيران. (بعد أسبوع من هذا الحوار أعلن أن القمة ستعقد يوم 18 حزيران).

قال: إنني لم ألتق الرئيس أنور منذ مدة. وأنا بنسمع زي ما بتسمعون أنتم. نحن موقفنا واضح.

وأنا أوضحُ أن التخطيط الذي كان قائماً - تخطيط دول المواجهة - غير سليم. وعلى ذلك إختلفنا في مجلس رئاسة الإتحاد في دورته الماضية. أمضينا ثلاثة أيام في نقاش حاد وإنتهينا إلى عدم الإتفاق على التخطيط.

قلت: ماذا الخلاف وعلى ماذا؟

أجاب نحن وجهة نظرنا مختلفة.

ونحن نرى أنه عندما يكون العمل من أجل وضع حد لإسرائيل فمعنى ذلك أن هذا إعتراف بإسرائيل.

قلت: ولكن هل في الإمكان غير ذلك؟

أجاب: إسرائيل ما عندهاش حد خالص وأنا متأكد من أن الأسلحة الموجودة في أيدي العرب كفيلة بتحرير فلسطين. ولعل مشيئة الله تجعل الأمور تسير في مسراها الطبيعي وتقوم الأنظمة التي تتولى واجب التحرير.

قومية المعركة

قلت: لقد كان الرئيس السادات في خطاب أول أيار متفائلاً إلى حد بالموقف العربي. وأشار بكثير من الوضوح إلى أن بعض الدول العربية بدأت تنفذ الشعار الذي طرحته الثورة الليبية وهو: قومية المعركة. ماذا ترى في هذا التفاؤل؟

أجاب: بالفعل بدأت بعض الدول العربية تؤدي إلتزاماتها نحو قومية المعركة إنما ليس بالمقدار المطلوب. والمعركة القومية التي أردناها ونادينّا بها هي معركة تحرير فلسطين وليست معركة تحرير قطعة أو قطع من

الأرض التي إحتلت عام 1967. هذه معركة إقليمية. وإسترجاع مثل هذه الأرض يمكن أن يُحل بالتفاوض زي ما بيعمل الملك حسين. نحن ما زلنا على موقفنا وهو أن المطلوب تحرير فلسطين وإننا نبني ممارساتنا على هذا الأساس.

قلت: لكنها بداية جيدة.

أجاب: ما هي؟

قلت: أن تتجاوب بعض الدول العربية وتعلن إستعدادها لتنفيذ ما هو مطلوب منها في سبيل معركة.

أجاب: في إستطاعة كل دولة أن تقدّم ما هو مطلوب منها أو أكثر إن هي أرادت. لماذا نتسلح وننشئ الجيوش أليس لغرض التحرير؟

قلت: إن المعلومات المتوافرة لديّ عن الموقف الجزائري مشجعة وأن ما ستقدّمه الجزائر للمعركة جاهز وأصبح خارج الجزائر.

أجاب: الذي يجوز قوله لأسباب أمنية هو أن هنالك بالفعل ترتيبات دفاعية بين مصر والجزائر وليبيا.

قلت: لكن ذلك أمر في غاية الأهمية. هل يمكن أن توضح أكثر؟

أجاب: لأسباب أمنية لن أوضح. لكن الترتيبات وُضعت. وهي ترتيبات دفاعية عن مصر وعن ليبيا وعن الجزائر.

الزيارات المفاجئة

قلت: هذه مناسبة لنستوضحك أمراً مهماً.

أجاب سائلاً: ما هذا الأمر؟

قلت: إننا كصحافيين نكتب في كل مرة تزور الجزائر أن العقيد القذافي وصل فجأة الى الجزائر كما لو أن الزيارة لم تكن متوقعة وأن هنالك أمراً مهماً ومثيراً حدث أو سيحدث. يعني بكلام آخر إننا لا نرى سوى طابع الإثارة في تحركاتك وزياراتك للجزائر، وحتى في زيارة الإخوان الجزائريين لليبيا. هل من تفسير لذلك خصوصاً أننا نتمس تأثراً منك وإعجاباً لا حدود له بالتجربة الجزائرية سواء على صعيد الثورة أو على صعيد التنمية؟

أجاب: الكلام عن الجزائر حساس شوية لازم تاخذ بالك منه.

قلت: إنني أطلب بعض الإيضاحات لا أكثر.

قال: في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 1971 ذكرى إجلاء الإيطاليين عن الأرض الليبية وجّهنا نداءً إلى الجزائر لكي تخرج من عزلتها وتشارك في مسيرة الأمة العربية. بعد ذلك إجتمعنا في حاسي مسعود. وفي ذلك الإجتماع إتفقنا على أن نلتقي مرة كل أربعة أشهر ولقد تجاوبت الجزائر مع ندائنا وأرادت أن تؤكد أنها ليست في عزلة. ونحن منذ ذلك الإجتماع نعقد الإجتماعات الدورية التي إتفقنا عليها. أحياناً نجتمع كل أربعة أشهر وأحياناً قبل ذلك وإننا نعتبر أن هذا الحوار بين ثورة الفاتح من سبتمبر والثورة الجزائرية من شأنه أن يجعل الجزائر غير بعيدة عن معتزك الوحدة والقومية العربية.

قلت: على ما أذكر أنت قلت إن على الجزائر أن تدخل المعركة برأيها. ماذا يعني ذلك؟

أجاب: قصدت أن الجزائر يجب ألا تبقى متوقعة وأن تشارك معنا في الرأي الذي تراه. وهذا ما يجب أن يحدث.

نُشر الحوار بتاريخ الخميس 17 مايو/ أيار 1973



هكذا جلسات العقيد معمر القذافي مع بعض زواره الرسميين مستهدفاً إضفاء أجواء من بساطة العيش
والنأي عن طقوس الجلسات الرسمية في الدواوين الرئاسية أو إلى طاولات التحادث



في الجزء الثاني من الحوار مع الرئيس معمر القذافي:

فلسطين قضيتنا والمقاومة مقاومتنا

ونصر على أن يكون السادات رئيس دولة الوحدة

إنتقلنا إلى حادثة طائرة البوينغ الليبية التي أسقطتها إسرائيل مضيعة بذلك جريمة جديدة إلى جرائمها التي لا نهاية لها. كان العقيد القذافي فرغ من قراءة تقرير رُفع إليه في الوقت الذي تناولنا طاسة من الشاي الليبي. وعندما فتحت موضوع الطائرة لمست نوعاً من التأثر والضيق والمعاناة إستحوذت عليه لبضع ثوان. قلت: الحقيقة إننا بعدما سمعنا بحادثة الطائرة أصبحت الأنظار متجهة إليك، وكنت من الذين يرون أنك لا بد أن ترد بل من الذين يطالبونك بالرد وبالرد السريع.

أجاب: إنني وسط جو من الحزن والتحرق. الحزن على الأبرياء الذين إستشهدوا في تلك العملية البربرية، والتحرق على الواقع العربي الذي حدثت العملية في ظله. إنني وسط جو الحزن والتحرق كنت أفكر في الرد. وخطرت في بالي أنواع عدة من الرد وناقشتها مع الإخوان أعضاء مجلس قيادة الثورة.

قلت: وعلى حد ما بلغني إن الرد الذي إختارتموه في نهاية المناقشة كان عبارة عن عملية إنتحارية تقوم بها المقاتلات الليبية فوق إحدى المدن الإسرائيلية، وبالذات فوق حيفا.

وقاطعني العقيد: حيفا مدينة فلسطينية إغتصبها العدو الصهيوني. إنها جزء من الوطن الفلسطيني المغتصب.

وأضاف: نعم نحن قررنا الرد. ولا داعي للحديث عن نوع الرد. المهم أننا بنتيجة النقاش وصلنا إلى قناعة بأن الرد ضروري على إسرائيل وأن يكون رداً يوجعها.

قلت: وما الذي حال دون تنفيذ الرد؟

أجاب: منعنا مصر وسوريا.

قلت: هل إتصلتم بهما ولماذا لم تتجاوبا؟

أجاب: إتصلنا بهما وعرضنا عليهما وجهة نظرنا ونوع الرد الذي إختارناه. وفوجئنا بأنهما لم ترحبا بل إنهما لم توافقا.



قلتُ: هل معنى ذلك أنه لا مجال لرد آخر؟

أجاب: القضية ليست قضية رد على إسرائيل. القضية قضية فلسطين نفسها. وحادثة الطائرة ليست أمراً جديداً. وحدثها سببه وجود إسرائيل في فلسطين ووجودها بعد ذلك في سيناء وبقية الأراضي العربية التي إحتلت والثأر الذي بيننا وبين إسرائيل ليست حادثة الطائرة فقط. الثأر بيننا وبينها أرض بحالها وشعب. بيننا وبينها ثأر بسبب فلسطين وشعب فلسطين.

عيد العمال القومي

قلتُ: أكثرية الأنظمة العربية إحتفلت بعيد العمل. ومعظم رؤساء تلك الأنظمة ألقوا بالمناسبة خطباً أو رعدوا إحتفالات مناسبة. والرئيس أنور السادات إختار مناسبة عيد العمال ليلقي أحد أهم خطبه حتى الآن. إلا أنتم في ليبيا.

قال: نحن نريد أن يكون هناك عيد قومي للعمال العرب وليس عيداً أممياً. ولقد إقترحت ذلك مرة على الرئيس أنور. قلتُ له نريد أن يكون عيد العمال قومياً.

قلتُ: وهل إقترحت يوماً معيناً لهذا العيد؟

أجاب: إقترحتُ اليوم الذي أضرب فيه كل العمال العرب إحتجاجاً على رفض العمال للأميركيين في ميناء نيويورك تفريغ سفينة الشحن تداعت فيه كل الحدود وظهر العمال العرب كسد منيع. حتى عندنا في ميناء طرابلس وعلى رغم الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك الحين تجمّع نحو ألف عامل وأعلنوا إمتناعهم عن تفريغ أي سفينة أميركية تجاوباً مع إخوانهم في كل بلد عربي. لقد تحوّل الوطن العربي في ذلك اليوم إلى دولة واحدة. ولقد كان شعوري آنذاك أننا فعلاً دولة واحدة.

قلتُ: أين كنت في ذلك الوقت؟

وأجاب: كنتُ في المدرسة وكنتُ أتمنى لو كنتُ أحد العمال وأشارك في الرد العربي العظيم.

قلتُ: ألم يرحب الرئيس السادات بأن يكون ذلك اليوم هو عيد العمال العربي؟

أجاب: قال لي يمكن أن يكون هنالك عيد عمال قومي للعرب مع الإحتفاظ بالعيد الدولي (أول أيار). مشكلتنا التقليد. الذي لا يقلد يعتبر نفسه متخلفاً.

قلتُ: هل مثل هذا الموقف سببه نوعية العلاقات بينكم وبين الإتحاد السوفياتي؟

أجاب: العلاقات مع الإتحاد السوفياتي جيدة في هذه الأيام ومطالبتي بعيد قومي للعمال العرب تنبع من حسنا القومي فقط.

الوحدة الإندماجية

قلتُ: نبدأ الآن بالموضوع الحساس؟

أجاب: ما هو هذا الموضوع الحساس وأين الحساسية فيه؟

قلتُ: المقصود هو الوحدة الإندماجية مع مصر التي إتفقت مع الرئيس السادات على قيامها.

قال: إتفقنا بالفعل وتألّفت لجان. وبعض هذه اللجان مجتمع في غرفة على مقربة منا الآن وقاربت على إنجاز ما هو مطلوب منها.

قلتُ: الواقع إنني لمستُ فتوراً لدى إخواننا المصريين بالنسبة إلى موضوع الوحدة الإندماجية. ومثل هذا الفتور لمستُه أيضاً لدى قطاعات من الليبيين والنين يُبدون الفتور إما متخوفون وإما يرون أن الظروف ليست مؤاتية وأن الإسراع في الإندماج قد يعطي نتائج سلبية.

قال: هل هذا كل شيء؟

قلتُ: هنالك التباين في وجهات النظر على مستوى القيادات بالنسبة إلى موضوع الوحدة الإندماجية وعلى حد ما أعرفه أنك ترى أن كل هذا التباين ثمكن معالجته بعد قيام الوحدة وإن المصريين يفضلون تسوية هذا الأمر قبل قيام الوحدة.

قال: مصر دائماً كده، لم تكن أبداً في تاريخها متحمسة للوحدة ولا رافضة لها، حتى أيام جمال عبدالناصر

كانت كذلك. وهذا عائد إلى طبيعة مصر.

قلت: ما هو المقصود بطبيعة مصر؟

أجاب: قصدي أن مصر مجتمع حضري. هادئة. لا تغور أو تتحمس بسرعة. في حين أننا نتحمس بسرعة بل نتكهرب.

قلت: أليس من شأن هذه الفوارق أن تؤثر سلباً على الوحدة؟

أجاب: على رغم هذه الطبيعة فإن مصر قادرة على أن تستوعب. إن مصر تستوعب حتى الصدمات والنكسات وتهضمها. هنالك شعوب لو أصيبت بصدمة أو نكسة لإنتهت. إن لمصر والمصريين قدرة مذهلة على الاستيعاب والهضم. أما موضوع الحماسة فليس أساسياً ما دام البعد القومي للوحدة واضحاً في أذهان الجماهير وضمايرها.

قلت: هل معنى ذلك أن الوحدة الإندماجية ستتم على رغم كل ما ذكرناه؟

أجاب: إن شاء الله.

قلت: على رغم التباين القائم في وجهات النظر ستتم؟

أجاب: التباين ليس في وجهات النظر وإنما في الواقع الاجتماعي والمستوى الاقتصادي. وجهات النظر متفق عليها.

قلت: بلغني أن في النية وضع صيغة دستور ثانية لدولة الوحدة تراعي موضوع الكيانية. هل هذا وارد؟

أجاب: ليس وارداً إطلاقاً. في الوحدة الإندماجية هناك جمهورية واحدة مكونة من محافظات... وخلص. لها رئيس واحد وجيش واحد.

قلت: هل هنالك إتفاق أو تحديد حول من سيكون رئيس الدولة الواحدة؟

أجاب: الرئيس سيكون أنور السادات. أقول ذلك من الآن! وهذا أمر طبيعي. إذ من يكون الرئيس غير أنور السادات.

قلت: إن الإصرار على الوحدة الإندماجية خطوة حماسية وثورية. وكان إلقاء مثل هذه الخطوة في أحضان البيروقراطية سواء أكانت البيروقراطية في مصر أم البيروقراطية التي في ليبيا قد يشكّل إنتكاسة لتلك الخطوة.

أجاب: البيروقراطية شر لا بد منه. إلا أنه مع قيام الوحدة لا بد من ثورة على البيروقراطية.

قلت: وهل يمكن هذه الثورة أن تنجح وتنتهي البيروقراطية؟

أجاب: إذا أراد الحاكم إنهاء البيروقراطية بممارسات ثورية يستطيع مع الزمن إقتلاع البيروقراطية من الجذور.

قلت: ذكرت أنك مُصر على أن يكون رئيس دولة الوحدة هو الرئيس السادات. هل من جانب السادات

إصرار على أمر ما؟

أجاب: الذي أعرفه أن الرئيس مُصر على الوحدة ومؤمن بها.

قلت: هل إصرارك على الوحدة الإندماجية مرتبط بالمعركة ضد إسرائيل؟

أجاب: الوحدة ضرورية لهذه الأمة، سواء أكان ذلك من أجل فلسطين أم من أجل الشعب العربي الذي يرفض في قرارة نفسه مبدأ التجزئة.

المقاومة الفلسطينية

قلت: هل نتحدث قليلاً عن المقاومة الفلسطينية في ضوء ما تتعرض له المقاومة في هذه الأيام وما

تعرضت له في الماضي؟

أجاب: ما فائدة الحديث. الكلام لا يفيد.

قلت: ما الذي يفيد؟

أجاب: أن تمارس المقاومة دورها الحقيقي. أن تنطلق من كل الجبهات حتى من مصر.

قلت: لقد كان الإخوان في المقاومة في غاية الضيق لأنك أعلنت أن المقاومة ليست موجودة إلا في الإذاعات.

أجاب: إن قلبي يتمزق وأنا أتحدث عن المقاومة وأرى الواقع الذي تعيشه. وعندما قلت لك الكلام إنما قلته عن قناعة بأن المقاومة موجودة إذا كانت تعمل وإذا كان يُسمح لها بالعمل. لقد إنفعل الإخوان الفلسطينيون وقالوا: لا. المقاومة موجودة وأنت أخطر علينا من الرجعية.

قلت: إن التوقيت الذي أعلن فيه أن المقاومة ليست موجودة إلا في الإذاعات هو الذي أثار علامات إستفهام كبيرة. هل تعرف أن كثيرين قالوا: حتى معمر القذافي يريد أن يتخلى عن المقاومة الفلسطينية.

أجاب: إنني واقعي وإذا الذي قلته ليس حقيقياً فلتثبت المقاومة وجودها، وإذا أثبتت وجودها بالمفهوم الذي اعتقده فإنني سأعتذر علناً وأقول: متأسف. المقاومة موجودة وأنا لست على حق.

قلت: هل رد فعل المقاومة على ما قلته سيؤثر على موقف ليبيا من الثورة الفلسطينية.

أجاب: ليست ثورة الفاتح من سبتمبر من نوع الثورات التي تتأثر بردود فعل من هذا النوع. نحن قمنا بالثورة من أجل فلسطين. ونحن نعتبر أن ثورتنا حققت أهدافها الكبرى إلا بقيام الوحدة وتحرير فلسطين.

قلت: هل بلغك ما قاله أبو إياد ونايف حواتمة في مهرجان فلسطيني رداً على قولك إن المقاومة الفلسطينية ليست موجودة إلا في الإذاعات؟

أجاب: نايف حواتمة هذا مريض.

قلت: الآن في ظل الوضع القائم هل في الإمكان قيام تحالف بين دولة الاتحاد والمقاومة الفلسطينية؟

أجاب: القضية ليست قضية تحالف. فلسطين قضيتنا والمقاومة الفلسطينية مقاومتنا. وأنا عندما قيل كلام عنا من نوع الكلام الذي قيل فإن هذا لا يزعزع إيماننا ويغير من الحقيقة الثابتة وهي أن المقاومة مقاومتنا وقضية فلسطين قضيتنا. نحن نشعر أن فلسطين هي أرضنا ولا نفرق بين فلسطين وليبيا. فلسطين أرضنا والعدو الموجود في فلسطين يهددنا كلنا، وإيماننا بالقضية الفلسطينية وبحركة المقاومة مرده الشعور أن القضية هي قضيتنا.

الإنفتاح على المعسكر الاشتراكي

قلت: أنتم دولة اشتراكية ونلاحظ أنه ليس هنالك إنفتاح من جانبكم على دول المعسكر الاشتراكي؟

أجاب: كيف؟ هناك إنفتاح على الدول التي تحرص على أن تتفهمنا. وقبل هذا زارنا وفد من كوريا الديمقراطية. واستقبل الوفد وتحدثت إليه. كما زار مختلف المؤسسات في ليبيا وشاهد كيف نعمل وما هي حقيقة ثورة 28 من سبتمبر. وقالوا لي بعد إنتهاء زيارتهم الإستطلاعية إن الاشتراكية التي تطبقها ليبيا إنما تطبقها بصدق وإخلاص وبشكل عملي.

نشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 19 مايو/ أيار 1973

في الحلقة الأخيرة من الحوار مع الرئيس معمر القذافي: نُسلِّح الناس لأننا نثق بهم ولأن قمة طرابلس عام 1970 قررت ذلك

بعد مئة دقيقة من الكلام عن "معركة السادات" والعلاقات مع مصر والوحدة الإندماجية والعلاقات مع الجزائر والمقاومة الفلسطينية... وقضايا أخرى، دخل الحوار مع العقيد معمر القذافي مداره الليبي، والمدار الليبي في هذه الفترة مثير جداً. فهناك ثورة ثقافية أعلنها العقيد القذافي يوم 16 نيسان/ أبريل 1972 في خطاب زواره لمناسبة عيد المولد النبوي. وفي ذلك الخطاب قال: "إن السنوات الثلاث الماضية لم تكن هي الثورة الحقيقية، إنما الثورة الحقيقية التي كنا نعمل من أجلها هي التي بدأت صباح هذا اليوم والتي تزحف فيها جماهير شعبنا للإستيلاء على السلطة الحقيقية وليقود الشعب نفسه بنفسه في كل المجالات. ومجلس قيادة الثورة ما هو إلا أداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية التي ثرنا من أجلها".

وفي خطاب "زواره" إعلان القذافي الثورة الثقافية عبر نقاط خمس يمكن إيجازها كالآتي:

النقطة الأولى - يتم تعطيل كل القوانين المعمول بها في ليبيا الآن وتوضع الإجراءات والعقوبات حسب الحالة الواقعة دون الرجوع إلى النصوص والقوانين القائمة.

النقطة الثانية - يتم تطهير البلاد من المرضى سياسياً.

النقطة الثالثة - الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب، وسيتم توزيع السلاح على الجماهير المؤمنة بثورة الفاتح من سبتمبر.

النقطة الرابعة - إعلان الثورة على الجهاز الإداري.

النقطة الخامسة - لا بد من دخول المعركة الثقافية وإحراق كل فكر مضلل وترك الفكر الإنساني الحقيقي النابع من كتاب الله.

تلك هي الأقسام الخمسة للثورة الثقافية في ليبيا. وأعترف أن الذي شدني إلى زيارة ليبيا هذه المرة كانت الثورة الثقافية. فهي تجربة مثيرة وفريدة من نوعها. ومن بعيد لا يمكن إستيعاب هذه الثورة وفهمها.

ولقد أمضيتُ بعدما أنهيتُ الحوار مع القذافي خمسة أيام في دراسة جادة ومضنية وعلى الطبيعة لتلك الثورة. وأترك تسجيل إنطباعاتي والنتيجة إلى ما بعد الإلتقاء من الحوار مع القذافي. ولقد إستأثرت الثورة الثقافية بالقسم الأكبر من الكلام عندما دخل الحوار مداره الليبي.

الناس والسلاح

وبداية الكلام كان دعوة من العقيد لأشاهد في اليوم التالي مسيرة ستقوم بها كتائب المقاومة الشعبية وتقطع فيها مسافة حوالى سبعة كيلومترات تنتهي في مبنى مجلس قيادة الثورة.



قلت: المقاومة الشعبية يعني أن تخلق المواطن المسلح. والسلاح في يد المواطن له محاذير.
وقاطعني: عندما تكون هنالك ثقة بين الحاكم والمواطن تسقط المحاذير. وأنا كلي ثقة بالمواطن الليبي الذي سلمناه قطعة السلاح بعدما دربناه على إستعمالها. إن ثقتي في هذا المواطن كبيرة.
قلت: ألا يعني تسليح الناس أن هناك تخوفات ألا يستطيع الجيش الليبي الذي يتم إعداده بشكل حديث الوقوف في وجه تلك القوى؟

أجاب: نحن نواجه قوى وأعداء. ومسؤولية حماية الثورة يجب ألا تقتصر على الجيش إنما على المواطن الثوري النقي والصافي. وليبيا بلاد شاسعة الأطراف ولا يمكن وجود الجيش في كل منطقة. ثم أن إشعار المواطن بأنه مسؤول كالجندي في الدفاع عن وطنه ومكاسبه الثورية، إنما هي خطوة ثورية.

قلت: ألا يقلقكم كنظام وجود السلاح في يد المواطن؟

أجاب: السلاح سيكون للمواطن الثوري المؤمن بثورة الفاتح من سبتمبر.

قلت: هل ترى أن الشعوب العربية يجب أن يتم تسليحها ولماذا لا يتم ذلك في رأيك؟

أجاب: نحن وزعنا السلاح على المواطنين لأننا نثق بهم. ولو كانت هنالك ثقة بين الحكام العرب والمواطنين لكان الوضع تغير. لو كانت هنالك ثقة لكان الحكام سلّحوا المواطنين.

قلت: ما الذي جعلكم تقرر فجأة تسليح المواطنين؟

أجاب: الإيمان والإقتناع من جهة، وتنفيذاً لقرار إتفقنا عليه في قمة طرابلس عام 1970.

قلت: ماذا كان ذلك القرار؟

أجاب: في يونيو/ حزيران عقد حكام مصر وسوريا والأردن والعراق والجزائر والسودان وليبيا مؤتمر قمة عندنا في طرابلس. وفي ذلك المؤتمر ناقشنا الواقع العربي وطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني. وإتفقنا آنذاك أنه لا بد من معركة وأن تكون المعركة لتحرير فلسطين. إتفقنا أيضاً على أن المعركة يجب أن تكون قومية وأنه لا بد من تسليح الجيوش والمواطنين معاً.

قلت: وماذا حدث بعد ذلك؟

أجاب: بدأنا نضع أنفسنا في وضع المتأهب لتنفيذ القرار، أما الآخرون فإنهم لم يفوا بالوعد.

قلت: لماذا؟

أجاب: لأن الحكام يخشون شعوبهم.

الثورة الثقافية

قلت: لماذا الثورة الثقافية؟ ولماذا الآن؟

أجاب: يصعب على العرب من المحيط إلى الخليج تصديق ما يجري الآن في ليبيا. إن ما يحدث في ليبيا يصعب على العقليّة العربية إستيعابه. حتى هنا في ليبيا هنالك مواطنون غير مصدقين ما حدث ويحدث.

قلت: هل ستستمر الثورة الثقافية إذا تصاعدت حدة الصراع بين المواطنين؟

أجاب: نحن جادون في أي خطوة نخطوها. إذا قلنا إننا نريد حرية فيجب أن نناضل من أجل أن تتحقق الحرية. وإذا قلنا إننا نريد أن نطبّق الاشتراكية فإننا نناضل من أجل ذلك. وأي أمر لا قدرة لنا عليه لا نتحدث فيه إلا عندما نجد في أنفسنا القدرة على ممارسته وتطبيقه. ونحن مثلاً لم نتحدث في الاشتراكية ونمارسها إلا بعدما إستوعبناها. وهنالك في بعض الدول العربية نُظُم عرجاء تتحدث في الاشتراكية وليست قادرة على تطبيقها في مؤسسة من المؤسسات.

والآن أعلننا قيام الثورة الشعبية ونحن ندرك سلفاً الصراعات التي ستتشأ بسببها وندرك أيضاً أن سلبات ستحدث لكننا يجب - وهذا ما نفعله وسنظل نفعله - أن نناضل من أجل إنجاح هذه الثورة وبلورتها.

قلت: مرة أخرى أجد نفسي أ طرح السؤال نفسه: لمانا الثورة الشعبية الآن؟

أجاب: إن الجيش كان أداة لتحطيم السُلطة الرجعية والحُكم الإستبدادي وقواعد الإستعمار، ولقد قام الجيش

بهذا الدور العظيم. وبقي دورنا بعد ذلك كمجلس قيادة ثورة. إن القيادة يجب أن تكون للشعب وما دامت هي كذلك فقد طلبنا من الشعب أن يستولي على السلطة في كل أنحاء الجمهورية العربية الليبية. وأبعدنا من طريقه كل المعوقات ومن أجل ذلك عطلنا القوانين. إن الجماهير مطالبة بأن تسيطر على السلطة في كل مدينة وقرية ومؤسسة جماهيرية. قلنا للجماهير أن تشكل قيادة شعبية من بينها وتحقق الحكم الشعبي. وعندما يتم ذلك نقون ما قرره القيادات الشعبية. وهكذا تصبح القوانين من صنع الجماهير وليس من صنع مجلس قيادة الثورة أو من صنع مجلس الوزراء. إذا وجد الشعب أن القانون المعمول به في مؤسسة من المؤسسات ليس متطوراً ويعرقل مسيرة العمل الثوري فمن الطبيعي أن ينهيه ويعرض القانون المناسب.

قلت: لكن في مثل هذه الحالات قد يتحول الصراع بين الناس إلى عراك وربما إشتباكات.
أجاب: تلك ظاهرة صحية. وقد حدثت بالفعل إشتباكات بين الناس خلال عمليات تأليف اللجان الشعبية، وهناك من دخل المستشفى.

قلت: هل تقبلون بذلك؟

أجاب: إنه مقبول منا.

قلت: لنفترض أن الصراع إنتهى لمصلحة الرجعيين والبيروقراطيين وليس لمصلحة الثورة.
قال: سيبقى الصراع مستمراً إلى أن تسقط مثل هذه العناصر. إنها ثورة على القوانين البالية وعلى الرجعيين والمكثبيين.

قلت: لنفترض أن اللجنة الشعبية في مدينة ما قررت إسقاط المحافظ أو مدير مؤسسة الكهرباء أو مدير المستشفى وهذا على سبيل المثال لا الحصر ... هل معنى ذلك أن المحافظ أو الأشخاص المسؤولين الآخرين سيتم إسقاطهم.
أجاب: بالطبع.

قلت: وكيف ستتأكدون من أن اللجنة الشعبية التي قررت ما قرره قامت بمهمتها بعيداً عن أي ضغوط؟

أجاب: لنفترض أن اللجنة الشعبية في مدينة مصراته مثلاً قررت بعض الأمور. في مثل هذه الحال سيسأل مجلس قيادة الثورة الناس في مصراته إذا كانوا متفقين على اللجنة وإنتخبوها من دون تدخل أحد وبعيداً من أي تلاعب أو مناورات. وإذا وجدنا أن تجاوزات وممارسات غير ثورية حدثت نطلب من الناس إعادة إنتخاب اللجنة بحيث تأتي تعبيراً حقيقياً عن الإرادة الشعبية. أما إذا كنا لم نجد ما يستدعي إعادة إنتخاب اللجنة فإننا كمجلس قيادة ثورة سنقرها.

سألت: هل تسير عمليات إنتخاب اللجان الشعبية بشكل طبيعي، وهل أسفرت هذه العمليات حتى الآن عن إكتشاف أوضاع غير سليمة؟

أجاب: نسبياً أنها تسير بشكل طبيعي. ولقد وقفنا بفضل هذه العمليات على أوضاع غير سليمة، بل وعلى عناصر مقربة معشقة داخل دوائر الدولة وفي المؤسسات.

قلت: أتصور أن الثورة الشعبية ستقود في النهاية إلى نوع جديد من الماركسية؟

أجاب: بل إنها ستقود إلى أن يمارس الشعب دوره الحقيقي ويحكم نفسه بنفسه في ضوء ما يراه مناسباً.

قلت: هل يمكن الإفتراض أن الثورة الشعبية هي عملية تجديد لثورة الفاتح من سبتمبر 1969؟

أجاب: ليس عملية تجديد. إنها إستمرار الثورة نفسها. وهذه الفكرة ليست وليدة تجربة السنوات الثلاث التي إنقضت من الثورة.

قلت: أفهم من ذلك أنها كانت مقررة من قبل؟

أجاب: الفكرة واردة في أذهاننا قبل أن نقوم بثورة الفاتح من سبتمبر. وفي السنوات الثلاث الماضية كنا نمهد لقيام الثورة الشعبية. كنا في إنتظار نُضج الفكرة.

قلت: هل أنتم متأثرون بالثورة الثقافية التي حدثت في الصين الشعبية؟

أجاب: لم تتابع تلك الثورة حتى نتأثر بها. إن الثورة الشعبية في ليبيا تتبع من الذات الليبية. قلت: لقد نُشرت في الخارج أنباء عن عملية إحراق الكتب تجاوباً مع دعوتك الجماهير لكي تفعل ذلك. قال: لم نحرق كتباً بمعنى أننا جمعناها وأشعلنا النار فيها. إن هنالك عمليات فرز واسعة تستهدف الكتب التي تبشر بالشيوعية والإلحاد وتشكل تشويشاً على مفاهيم الإسلام والإنسان العربي. قلت: هل تتوقع فترة معينة تنتهي فيها الثورة الشعبية؟ أجب: تنتهي الثورة في نهاية إستيلاء الجماهير على السلطة وصياغة الأمور من جديد.

المعتقلون

قلت: يلاحظ أن الإعتقالات تزايدت؟

أجاب: لم تتزايد هنالك جماعات حزبية تركناها منذ قيام الثورة وحتى إعتقالها تعيد النظر في موقفها ومفاهيمها وتواكب المسيرة الثورية لكنها إستمرت على موقفها الخاطئ. ونحن لا نعتقل في الظلام ولا نبعث بالبوليس في الفجر لينقل الناس من منازلهم إلى السجون.

قلت: يقال إن عدد المعتقلين يراوح بين أربعئة وخمسةئة.

أجاب: لا. أبداً. إنهم بضعة أشخاص.

قلت: إلى أي أحزاب ينتمون؟

أجاب: إلى حزب التحرير الإسلامي الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي. ولقد حذرت هؤلاء غير مرة وأمام الجماهير قبل أن يتم إعتقالهم.

قلت: هل هنالك بعثيون إعتقلوا؟

أجاب: لا. في الأصل كان في ليبيا 45 بعثياً. وبعد قيام الثورة تخلوا عن بعثيتهم.

قلت: هل رفعت نسبة التشدد على المعتقلين بعد محاولة عبد الحميد البكوش (رئيس الوزراء في العهد الملكي) الهرب؟

أجاب: البكوش هرب من منزله وليس من السجن. ولقد هرب لأسباب شخصية من المنزل.

قلت: هل يبقى المعتقلون في السجون وإلى متى؟

أجاب: يجب أن يكون في أذهان الجميع أن الشعارات التي تُرفع بإسم الحزبية والتقدمية والشعارات التي تستغل الدين الإسلامي وتشوّهه.. يجب أن يكون في أذهان الجميع أن هذه الشعارات سقطت وأن ثورة الفاتح من سبتمبر لا ترفع شعار الاشتراكية إنما تمارسه، ولا تتاجر بالدين إنما تريد أن تصونه من المتاجرين. ونحن لو أردنا إعدام الحزبيين لأعدمناهم، وإذا كانوا يريدون الخروج من السجن عليهم أن يفهموا الواقع الليبي ويفهموا أن التحزب خيانة. وأنا أرى أن الذي يفهم الشيوعية لن يصبح شيوعياً. والذي يفهم حقيقة جماعة الإخوان المسلمين أو حزب التحرير لن يكون منهم أبداً.

العربية في جوازات الأجانب

قلت: وقد قارب الحوار على الإنتهاء إن موضوع ضرورة إعتداد اللغة العربية على جوازات السفر بالنسبة إلى من لا يعتمدها سيواجه تعقيدات كثيرة.

ولمست لدى القذافي تصميماً على المضي في هذا الموضوع إلى النهاية أياً كانت التعقيدات.

وقال: يجب أن نفرض على العالم إحترام لغتنا.

وكان سعيداً لأن دولاً أبدت إستعدادها لإعتداد اللغة العربية على جوازات سفر رعاياها مثل مالطا

والنيجر وأوغندا. وتوقع أن تحذو حذوها مستقبلاً فرنسا واليونان.

وأبدى أسفه لأنه الحاكم العربي الوحيد الذي يناضل من أجل ذلك وتمنى على الحكام الآخرين مساندته في هذا الموضوع.

سألت: كيف؟

أجاب: إما أن يقرروا إلغاء إعتقاد اللغة الإنكليزية أو الفرنسية على جوازات سفر الرعايا العرب، أو أن يتمسكوا بمطالبة العالم بإعتقاد اللغة العربية على الجوازات.

* * *

إنتهى حوارى الثالث مع العقيد القذافي. ومرة أخرى أجد الاخ معمّر ما زال ذلك الطائر الذى يغرد خارج سربه.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 21 مايو/ أيار 1973

الرئيس الليبي يروي لـ فؤاد مطر سبب مجيئه المفاجئ إلى القاهرة

القذافي لـ "النهار": السادات أمام مسؤوليته التاريخية

ومصر مسؤولة إذا لم تقم الوحدة

كان فؤاد مطر أول صحافي يقابل الرئيس الليبي معمر القذافي بعد فترة قصيرة جداً من وصوله إلى القاهرة. وفي الرسالة الآتية ينقل جو الوحدة في العاصمة المصرية ومقابلته للعقيد القذافي بالإضافة إلى مقابلته مع رئيس تحرير "الأهرام" السيد محمد حسنين هيكل:

منذ عودة الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء المصري ووزير الإعلام من طرابلس وحتى مجيء العقيد معمر القذافي ليلة أمس إلى القاهرة، ساد العاصمة المصرية هدوء وصمت محيران حيال موضوع الوحدة الإندماجية. فالصحافة لا تتحدث عن الوحدة. والإتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب منهمكان بحلقات الحوار تمهيداً لوضع الوثيقة التي طلب الرئيس السادات في خطابه يوم 22 تموز الماضي (1973) إعدادها لكي تُرفع إلى المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي الذي سيجتمع في أيلول المقبل. والناس، بإستثناء مجموعات، غير مكترثة بموضوع الوحدة، والدولة المصرية، وأعني أكثرية الوزراء، في الإجازة السنوية في الإسكندرية.

هيكل والفردوس المفقود

وقبل أربعة أيام، بعد وصولي إلى القاهرة، حاولت العثور على مسؤول إستوضحه أمر هذا الجو الراكد حيال الوحدة. فلم أجد أحداً أتحدث إليه. ولجأت إلى رئيس تحرير "الأهرام" محمد حسنين هيكل وسألته:

ما الذي سيجري يوم الأول من أيلول؟ هل تعلن الوحدة أم لا؟

وأجاب: لا أدري

قلت: لا تدري أم أنك لا تريد أن تقول ما تعرفه؟

أجاب: لقد كتبت قبل أسابيع مقالاً بعنوان "الفردوس المفقود" وأظن أن فيه إجابة كافية.

وقبل أن أزور هيكل كنت في زيارة لإحسان عبد القدوس رئيس تحرير "أخبار اليوم" واجتمعنا بعدما كان عبد القدوس فرغ من كتابة مقاله الأسبوعي الذي صدر أمس بعنوان "الإستنزاف بلا حرب" داعياً فيه إلى القتال.

وقلت له: هل سترد على الرد الليبي العنيف عليك وهل أن مقالك سيكون كذك؟

أجاب: سأكتب داعياً إلى القتال. إلى خرق وقف إطلاق النار. إلى خوض معركة أو شنّ عمليات فدائية أو خاصة لا تتوقف خلالها النار أبداً إلا إذا وصلنا إلى وضع آخر.



قلت: ولماذا لم تكتب الأسبوع الماضي هل هنالك سبب وجيه لعدم الكتابة؟
أجاب: كتبتُ، وفي اللحظة التي سبقت بدء الطبع صُرف النظر عن نشر المقالة التي كانت إستكمالاً للمقالة التي نشرتها يوم 11 آب الماضي.

قلت: في تلك المقالة ذكرت أن مصر لم تغيّر موقفها ولا رأيها فسي تحقيق الوحدة لكن ليبيا هي التي غيّرت. هل هذا الكلام هو التفسير لحالة الركود السائدة الآن؟

أجاب: لا أزال عند رأيي. الوحدة في الإندفاع العاطفي لن يُكتب لها حظ القيام والإستمرار.

قلت: ما هي معلوماتك عما فعله الدكتور حاتم عندما زار طرابلس واجتمع إلى المسؤولين هناك؟

أجاب: على حد علمي إن كل شيء كان ممتازاً يوم عاد الدكتور حاتم من زيارته إلى ليبيا. وفي اليوم التالي تبدّل الموقف. ولم يكن التبدل من جانب مصر.

وسألتُ إحسان عبد القدوس إذا كان صحيحاً أن القيادة في ليبيا طلبت من المسؤولين المصريين إحالته على المدعي العام الإشتراكي لمحاكمته على المقالة التي كتبها يوم 11 آب/ أغسطس وردّت عليها ليبيا عبر مقالة في صحيفة "الفجر الجديد" نُشرت الخميس 16 آب. ولم ينفِ ذلك.

الجو جو حيرة

وعلى مدى يومين كان موضوع الوحدة وحالة الركود السائدة محور مناقشات بيني وبين لطفي الخولي وبعض زواره من المثقفين المصريين في غرفته في المستشفى حيث يلزمها منذ بضعة أسابيع نتيجة إصابته بكُسْر في ساقه. وكانت حصية المناقشات أن في الأمر حالات من الحيرة وأن الجو السائد ليس في أي حال جو بلد هو في طريقه إلى خطوة تاريخية.

"ووسط هذا الجو المحير كان هنالك مَنْ يتساءل: بعدما عاد عبد القادر حاتم من ليبيا ذكر أن الرائد عبد السلام جلود سيأتي إلى القاهرة، ومرت أيام ولم يأتِ جلود لإستكمال المحادثات التي بدأها حاتم في ليبيا. وظن المصريون أن عبد المنعم الهوني عضو مجلس قيادة الثورة الليبي الذي إستقبله السادات يوم الأربعاء الماضي بحضور سكرتير الرئيس للمعلومات أشرف مروان قام بالمهمة التي يُفترض أن يقوم بها جلود. لكن الجو إستمر على حاله بعد ذلك من ركود في موضوع الوحدة. لا أحد يتحدث عما سيجري. لا أحد يعرف ما إذا سيتم يوم الأول من أيلول إستفتاء أم يصدر بيان وحدي.

وفي العادة يمهّد الإعلام المصري لمثل هذه الخطوات. لكن أجهزة الإعلام المصري لا تأتي من قريب على ذكر الموضوع. وفي الوقت نفسه لم يكن هنالك من يؤكد أن أوراق الإستفتاء - إذا كان سيجري إستفتاء - قد طُبعت، أو أن اللجان التي ستشرف على الإستفتاء تألفت وأصبحت مستعدة للقيام بالعمل التاريخي.

القذافي وفندق الدرجة الثانية

واليوم فوجيء المصريون بوصول العقيد معمر القذافي وعبد السلام جلود والرائد عمر المحيشي. عرفوا من الصحف بوصولهم ليلة أمس إلى مطار القاهرة ثم توجّههم إلى أحد الفنادق "فندق النيل" وهو قياساً بهيلتون وشيراتون وشبرد يُعتبر من فنادق الدرجة الثانية). ولم يكن أحد في إستقبالهم في المطار. نزلوا من الطائرة كأى ركاب، وتوجهوا نحو إستراحة كبار الزوار، وإستقلوا سيارة وزير إستصلاح الأراضي الدكتور عثمان بدران الذي كان منتظراً وصوله إلى مطار القاهرة من لندن عند منتصف الليل، ولكنه أجّل عودته إلى الثلاثاء. وطلبوا من السائق أن ينقلهم إلى "فندق النيل". ودُهِش السائق. لكنه أوصلهم. وطلبوا من موظف الإستقبال الليبي في الفندق إعطاءهم ثلاث غرف إحداها بصالة صغيرة حل فيها العقيد القذافي. وشاهد كثيرون من السياح العقيد القذافي وعرفوه لأنهم رأوا صورته في الصحف والمجلات والتلفزيون، وصافحوه وتحدّث إلى بعضهم.

وطلب القذافي وجلود والمحيشي مرطبات وقهوة وشربوا الشاي. وقُبِل أن يناموا - وكان تم إبلاغ الدكتور حاتم في الإسكندرية بوصول القذافي فجأة - إتصل حاتم بالرئيس الليبي هاتفياً من الإسكندرية. المسؤول

المصري الوحيد الذي خفَّ الى الفندق لزيارة القذافي ليلة أمس كان أشرف مروان الذي صادف أنه لم يكن في الإسكندرية.

صاح القذافي وجلود والمحيشي باكراً وقرأوا الصحف. وأرسل العقيد بذلته العسكرية إلى قسم التنظيف والكي في الفندق لأنه لم يكن يحمل معه سوى قميص وبنطلون و"شيشب". في الصباح جلس يتحدث مع رفيقته ويُطل من حين إلى آخر على مياه النيل.

ظنوا في الأمر خدعة

بين منتصف الليل وصباح اليوم كانت إجراءات الأمن قد إتخذت داخل الفندق وحوله لكنها لم تكن ملحوظة. وحتى العاشرة صباحاً لم يكن أحد من الصحفيين أو المراسلين الأجانب وصل إلى الفندق. لقد قرأ هؤلاء في صحف الصباح أن القذافي وجلود والمحيشي توجهوا بعد وصولهم إلى أحد الفنادق، لكن الصحف لم تُسم الفندق، وظن هؤلاء أن الثلاثة لا بد حلوا في أحد فنادق الدرجة الأولى، وسألوا في هذه الفنادق فلم يجدوا ضالتهم.

ولم يخطر في بال أحد أن الثلاثة حلوا في فندق متواضع من الدرجة الثانية. وظن الصحفيون والمراسلون أن في الأمر خدعة وأن الصحف تعمدت أن تقول إن القذافي وجلود والمحيشي نزلوا في أحد الفنادق لكي تخفي المكان الحقيقي الذي نزلوا فيه. "الأهرام" كانت الصحيفة الوحيدة التي إستقرست ثم أوفدت مندوباً إلى "فندق النيل" يرافقه مندوب الإذاعة المصرية. في بهو الفندق المتواضع كنا ثلاثة صحفيين ومصور "الأهرام" ومجموعة من رجال الأمن في إنتظار وصول مسؤول مصري كبير إلى الفندق.

بعد قليل وصل المسؤول الكبير وكان الدكتور عبد القادر حاتم الذي كان قادماً لتوه من الإسكندرية. صافحنا الدكتور حاتم وتبعته إلى الطبقة الثالثة حيث يحل في ثلاث من غرفها القذافي وجلود والمحيشي. إنتظمت صورة لإجتماع الثلاثة بالدكتور حاتم. بعد نصف ساعة وصل حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية وكان قادماً لتوه من الإسكندرية أيضاً. وبعد الشافعي وصل أشرف مروان. إستؤنفت عملية التقاط الصور. عُقد إجتماع إستغرق زهاء ثلاثة أرباع الساعة. بعد ذلك غادر الشافعي وحاتم وبقي أشرف مروان. في هذه الأثناء كانت بذلة القذافي وصلت مكوية نظيفة وكانت ثلاث سلال من الورد وصلت إلى القذافي وجلود والمحيشي من الدكتور حافظ غانم الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي العربي.

حوار مع القذافي

طلبتُ مقابلة العقيد القذافي.

ونقل الطلب أحد مرافقيه. بعد ربع ساعة دخلتُ إلى الصالة الصغيرة الملحقة بغرفة العقيد. إستقبلني وكان معه جلود والمحيشي ثم إنضم إلينا أشرف مروان. سؤال عن الصحة وآخر عن الوضع في لبنان وثالث عن الحالة العامة. ودخلنا في صلب الموضوع. وبدأتُ مع القذافي حواراً جديداً هو الرابع الذي أجريه معه. ثلاثة من هذه الحوارات جرت في ليبيا، وهنا الحوار الأول الذي أجريته معه في القاهرة. قلتُ: أنا في القاهرة منذ أربعة أيام وأشعر أن هناك حالة ركود حيال موضوع الوحدة الإندماجية. هل في ليبيا حالة مماثلة؟

أجاب: في ليبيا ثورة. وفي ليبيا إنتظار لإعلان الوحدة. وفي ليبيا حماسة لا حدود لها للوحدة مع مصر. قلتُ: من شأن زيارتك المفاجئة أن تُحرك الحالة.

أجاب: الزيارة جاءت عفوية.

قلتُ: إن الحقيقة غائبة. باقى على الأول من أيلول أقل من أسبوع ولا أحد يعرف ما الذي سيجري. إذا كان هناك وحدة فلماذا لا تعلنون ذلك على الجماهير، بدلاً من تركها حائرة مستسلمة إلى التكهنات والإجتهاادات والرجم بالغيب؟

أجاب: الجماهير في ليبيا تعرف الحقيقة تماماً.

وأكمل العبارة عبد السلام جلود قائلاً: هل نمسك بميكروفونات ونسير بها في شوارع القاهرة ونعلن رأينا؟ نحن مهمتنا أن نقول كل شيء للجماهير الليبية. وجماهير مصر مسؤولة عنها قيادتها.

قلتُ مخاطباً القذافي: ألم تتفقوا على شيء عندما زاركم الوفد المصري يوم 4 آب الماضي برئاسة الدكتور عبد القادر حاتم؟

أجاب: أوضحْتُ يومها بصراحة أنه من الصعب أن ندمج رأينا في موضوع الوحدة بالرأي المصري ونصل إلى رأي واحد. وكى لا نعرقل الأمر إقترحنا آنذاك صيغتين.

قلتُ: هل لي أن أعرف خلاصة هاتين الصيغتين؟

أجاب: الأولى كانت أن يتقدم الرئيس السادات الذي نريده رئيساً لدولة الوحدة ببرنامج عمل. أما الثانية فإن تطرح مصر للإستفتاء صيغة ونحن على إستعداد لأن ندلي بصوتنا موافقين أو غير موافقين.

قلتُ: وماذا كان رأي الرئيس السادات؟

أجاب - وكان أشرف مروان الذي نقل إلى القذافي الرأي - يستمع: لقد بعث إلينا الرئيس السادات بصيغة لم نوافق عليها كقيادة.

قلتُ: هل عدم الموافقة يعني الرفض الكامل؟

أجاب: أبداً. قلنا إننا لسنا موافقين على الأسس لكننا نصوّت عليها بعد أن نعلن أنها الصيغة المصرية، وإذا تمت الموافقة عليها من الشعب فليكن.

قلتُ: وماذا كان رد الرئيس السادات على ذلك؟

أجاب: إنتظرنا الرد من الرئيس. لم يأت. ومن أجل ذلك جئنا إلى القاهرة.

قلتُ: لماذا إستحالة الصيغة المشتركة؟

أجاب: لأن هنالك نقاطاً كثيرة لم نلتق حولها.

قلتُ: لماذا لا تُبَسِّطون الأمور قليلاً؟

أجاب: ماذا نعمل؟ لقد طلبنا من الرئيس السادات وضع أي صيغة وأبدينا إستعدادنا للموافقة عليها في إستفتاء برغم أنها لا تُمثل رأينا. وردَّ السادات وطلب منا أن نشارك في وضع الصيغة.

قلتُ: لماذا لا تُبَسِّطون الأمر أكثر؟

أجاب: لقد وصلنا إلى حد عرضنا على الرئيس السادات وضع صيغة ليبية وتطرح الصيغتان للإستفتاء والصيغة التي تفوز بالأكثرية هي التي يتم إعتماها.

قلتُ: ألم يوافق الرئيس السادات على ذلك؟

أجاب: في كل مرة يطالب بصيغة نشترك بوضعها. وهذا غير ممكن بسبب نقاط الإبتعاد الكثيرة.

قلتُ: ذكرت أنك إقترحت على الرئيس السادات وضع برنامج عمل يتم التصويت عليه. ما هو المقصود بهذا البرنامج؟

أجاب: المقصود وضع برنامج عمل لدولة الوحدة تحدّد فيه كل الأمور بصراحة.

قلتُ: وماذا ستفعلون الآن؟

أجاب: إننا في إنتظار الإجتماع بالرئيس السادات لكي نتحدث عن قرب وليس عن طريق الوفود.

قلتُ: وهل ستجتمعون هنا أو في مرسى مطروح أو الإسكندرية أو برج العرب؟

أجاب: الواقع أن المحادثات تحتاج إلى الكثير من الهدوء.

وقال جلود: ولكن الوقت لا يسمح إلاً بمحادثات فورية. وأعتقد أننا سنبدأ هذه المحادثات غداً.

قلتُ: إذا إتفقتم غداً مع الرئيس السادات على صيغة موحّدة فهل إن الوقت المتبقي يكفي لتهيئته وحدوياً؟

أجاب: من ضمن الأمور التي عرضتها على الدكتور حاتم عندما زارنا أن نشبك الإذاعات.

قلت: ماذا يعني ذلك؟

أجاب: أي كل يوم تبث إذاعة واحدة على البلدين. اليوم مثلاً تبث الإذاعة المصرية وتتوقف الإذاعة الليبية عن البث. ويسمع المصريون والليبيون إذاعة واحدة. وفي اليوم التالي يحدث العكس وهكذا لمدة أسبوعين.

قلت: وما الهدف من ذلك؟

أجاب: على الأقل يعرف المصريون لهجة الليبيين، ويقف الليبيون على اللهجة المصرية. وإن كنا نحن في ليبيا لا نجد مشكلة في موضوع اللهجة.

قلت: وماذا كان رأي الدكتور حاتم؟

أجاب: لم تُشَبَّك الإذاعات. أليس كذلك؟

قلت: نعود إلى طرح السؤال الأساسي؟

أجاب: ما هو؟

قلت: ما الذي سيحدث يوم الأول من أيلول؟ وما الذي سيحدث إذا مر هذا اليوم ولم تقم الوحدة؟

أجاب: لا جواب عندي. إذا حدث ذلك تكون مصر هي المسؤولة.

قلت: والحل؟

أجاب: الرئيس السادات، امام مسؤوليته التاريخية.

قلت: هل عدم قيام الوحدة معناه بداية القطيعة؟

أجاب: مش عارف.

وقال المحيشي: لا أتوقع ذلك.

وقال جلود: إن جو الفشل. قد يشجع عناصر تتكلم وتعمل لإحداث القطيعة. ولقد ثبت أن في مصر جذوراً إقليمية يجب إقلاعها.

وبينما كان جلود يكمل كلامه كان القذافي يتأمل مياه الليل ويقول: الوحدة تغيير لواقع أمة ولخريطتها. وليس الجو الذي تشهده يعكس ذلك. باقٍ على الفاتح من سبتمبر خمسة أيام ولا وضوح: وخمسة أيام لا تكفي لكي يقرر الواحد الإشتراك في مؤتمر. وليس في إتخاذ قرار تاريخي.

قلت: جئت إليك محتاراً وسأخرج متشائماً.

أجاب: كلنا متشائمون.

قلت: أليس من معجزة؟

أجاب: نحن في إنتظار الإجتماع إلى الرئيس أنور.

قلت: لماذا اخترت "فندق النيل"؟

أجاب: لأنه فندق شعبي، وبعد قليل سأنزل إلى البهو لأتصور مع الموظفين والفرّاشين والعمال.

قلت: هل تعمدت المجيء إلى القاهرة هذه المرة ليلة الإسراء والمعراج؟

أجاب: ليست أكثر من صدفة كريمة.

قلت: هل ستحضر مؤتمر عدم الإنحياز في الجزائر؟

أجاب: لا أعتبره مؤتمر عدم إنحياز. إنه تجمّع دولي تُشكر في الجزائر على إستضافته.

... وكان القذافي طلب قبل أن نتحدث سجادة للصلاة. وجيء له بسجادة صغيرة زهيدة الثمن.

وتركته يصلي العصر.

نشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 27 أغسطس/ آب 1973

حوار الخلاف بعد «التفرغ» بين السادات والقذافي



من مظاهر الخلاف الذي بلغ الذروة بين الرئيس أنور السادات والعقيد معمر القذافي
تعكسه هذه اللقطة للإثنين التي تعكس حقيقة المشاعر الدفينة.

صادف أنني، في الوقت الذي قام بضعة شبان يابانيين بعملية مطار اللد التي إتسمت بفروسية نادرة، كنتُ في طرابلس أُجري حواراً مع العقيد معمر القذافي. ولما كانت تلك العملية من النوع المثير فلم أجد لبدء الحوار مع القذافي إلا الوقوف على رأيه بالنسبة إلى هذه العملية. وفاجأني أنه يرفض التعليق. لماذا؟ لأن العملية لم يقم بها شبان عرب أو فلسطينيون. ولو أنها كانت كذلك لكان إعتبرها إنجازاً في منتهى الأهمية.

وظهر الخميس (11 أبريل/ نيسان 1974) كنت مجتمعا إلى العقيد القذافي في إحدى غرف مبنى رئاسة أركان الجيش الليبي في طرابلس.

وتم هذا اللقاء بين إجتماع وآخر من سلسلة الإجتماعات التي لا تتوقف منذ أسبوع وتُعقد حالياً في مكتب القذافي في مبنى مجلس قيادة الثورة، وأحيانا أخرى في مبنى رئاسة الأركان.

وقبل أن يغادر العقيد القذافي قاعة الإجتماع لأقبله كان الرائد أحمد المقصبي، يطلّمني على نبأ عاجل بثته الوكالات من إسرائيل (أو فلسطين المحتلة كما تسميها ليبيا) عن عملية إنتحارية قام بها الفدائيون في كريات شمونه (أو الخالصة عملاً بمبدأ التعريب الليبي) وكيف أن حكومة تل أبيب (أو تل الربيع كما تُكتب في ليبيا عملاً بمبدأ التعريب أيضاً) أُصيبت بحالة ذعر نتيجة العملية.

ولمجرد أن وصل العقيد وجلس قلتُ له إن العملية الفدائية الجديدة خير ما نبدأ به هذا الحوار. ولاحظتُ أنه لم يكن على علم بها لأنه كان منهمكاً في إجتماع مع كبار ضباط الأركان. وناولته الرائد المقصبي ورقة عليها خلاصة لما ن قلته وكالات الأنباء وبعدها قرأها علّق بالآتي: «هذا العمل كان مطلوباً

منذ زمن طويل. لقد إخترق رجال المقاومة جدار الخوف للمرة الأولى».

الوحدة مع مالطا دوم منتوف؟

قلتُ للعقيد القذافي: هنالك أمر آخر كان لافتاً ومثيراً جداً. لربما لاحظتُ أن دوم منتوف أعلن قبل أيام أنك عرضت الوحدة عليه. هل حدث ذلك بالفعل، وما الذي يربط العالم العربي بمالطا لتعرض الوحدة عليها؟

ضحك القذافي: لعله أراد أن أكتفي بضحكته كجواب عن السؤال. لكنني من جديد كررتُ السؤال. وحيال ذلك قال: الواقع أنه لم يكن عرضاً. أي أنني لم أتصل بمنتوف أو أبعث إليه بموفد يحمل عرضاً، بأن تقام وحدة بين ليبيا ومالطا. كل ما في الأمر أنه قبل فترة طويلة كنت أتحدث مع منتوف في شؤون كثيرة. وخلال الحديث وردت مسألة الوحدة في شكل عابر. كان منتوف يتحدث عن اللغة العربية وكيف أن عدداً كبيراً من المالطيين يتكلمونها. وكان يتحدث أيضاً عن البرنامج العربي الذي تبثه إذاعة مالطا. وأشار إلى أن المالطيين يتباهون بأن أصلهم من الفينيقيين وأن مالطا كانت معسكراً للمسلمين عندما فتحوا جنوب أوروبا واتخذوا منها جسراً لتنفيذ عملية فتح.

وأضاف القذافي: كان الحديث مجرد تبادلٍ خواطر. وصادف توقيت الحديث المساعي الحثيثة لتحقيق الوحدة مع مصر أو مع تونس أو مع كليهما ومع أي دولة عربية. وخلال الحديث قال منتوف: في المدى البعيد وفي حال توحد الدول العربية فإن إنتماء مالطا إلى العرب أقرب من إنتمائها إلى أي أحد آخر. فنحن على مسافة أميال من ليبيا. ومشاعر المالطيين متجاوبة مع المشاعر العربية، فقد نضطر إلى تحقيق إتحاد مع معكم لأن في ذلك مصلحة مالطا. وإنتهى الحديث عند تبادل الخواطر فقط لا غير.

الموقف بين مصر وليبيا

قلتُ للعقيد القذافي: نأتي الآن إلى الموقف بينكم وبين مصر، هل سيبقى كما حاله الآن متوتراً؟ أجاب: إنني متمسك بالاتفاقات التي عقدتها مع الرئيس أنور السادات في لاهور. وأنا لم أشذ عما إتفقنا عليه.

قلتُ: هل لي أن أقف على ما أتفقتما عليه؟

أجاب: إتفقنا على أن الصفحة التي كانت بيننا يمكن، أو بالأحرى، يجب أن تُطوى.

قلتُ: أي صفحة؟

أجاب: بعد اليوم الأول لحرب رمضان حدث نوع من سوء التفاهم سببه أن نظرتنا إلى الحرب لم تلتق مع نظرة الآخرين. لكن التباين في النظرة لم يحملنا أبداً على التلکؤ في أن نقدم للمعركة كل ما تريده مصر. وبعدما زرت القاهرة وسافرنا إلى لاهور تفاهمتُ مع الرئيس السادات على أن نبدأ صفحة جديدة ونتجاوز كل ما حدث ونستأنف السير في طريق الوحدة. ولم يحدث إخلال بالاتفاق من جانب ليبيا. والذي يتحمل المسؤولية هو الذي أخل بالاتفاق.

قلتُ: هل تقصد أن الذي أخل بالاتفاق هو الرئيس السادات؟

أجاب: إنني لا أحمل الرئيس السادات شخصياً مسؤولية الإخلال بالاتفاق.

قلتُ: هل هناك جهة أخرى مسؤولة؟

أجاب: إن من يتحمل المسؤولية الرئيسية هم بعض المصريين أعداء الشعب المصري!

قلتُ: من هم هؤلاء بالتحديد؟

أجاب: هؤلاء كانوا في إستمرار ضد مصلحة مصر. ضد ثورة مصر. ضد جمال عبد الناصر. ضد أنور السادات. ضد الإنجازات العظيمة التي حققتها ثورة مصر، ضد عمال مصر وطلاب مصر وفلاحى مصر. ضد تحالف قوى الشعب العامل. ضد التأميم ومع إستمرار الإقطاع. ضد التأميم ومع إستمرار الرأسمالية. وهؤلاء يطبلون الآن لأميركا التي لا تريد الخير لمصر إنما تريد أن تحتويها. هؤلاء كانوا ضد عبد الناصر

والآن هم ضد أنور السادات. وهؤلاء هم الذين يتحملون مسؤولية عدم تحقيق الإتفاق.
قلت: أفهم من هذا أنك تقصد بعض الكتّاب والصحافيين في مصر. هل أن هؤلاء يكتبون ضد إرادة الرئيس السادات؟

أجاب: لقد أكد لي الرئيس أنور السادات أنه لا يقرأ الصحف المصرية. ومشكلة الشعب المصري إنه لا يسمع إلا الإذاعات المصرية ولا يقرأ سوى الصحف والمجلات المصرية. ومن أجل ذلك فإن تضليله يصبح سهلاً من قبل بعض الذين يكتبون في هذه الصحف والمجلات أو يبنون التعليقات في الإذاعات.
قلت: عملياً ماذا يجب أن يحدث لتعود العلاقات إلى ما كانت خالية من التوتر؟
أجاب: نحن لم نغير. وما زلنا على مبدأ لم نحد عنه. والأمر في أي حال متروك للسادات.
قلت: هل ضايقتك أن الرئيس السادات منح الملك السابق ادريس السنوسي الجنسية المصرية؟
أجاب: هل تجولت في شوارع طرابلس؟

قلت: نعم. ولاحظت أن صحف مصر التي نشرت نبأ منح الجنسية سُمح لها بأن تُوزَّع. كذلك لاحظت أن كل الصحف المصرية تُوزَّع في ليبيا على رغم بعض ما تتضمنه من هجوم على الثورة الليبية يتخذ في بعض الأحيان طابع الغمز.

ورداً على ملاحظاتي هذه قال القذافي: عندما تُوزَّع صحف مصر التي نشرت النبأ فمعنى هذا أننا لسنا مباينين بالأمر. وموضوع منح الجنسية أطلعني عليه السادات عندما كنا في لاهور. ويومها قال لي إن الملك السابق طلب أن نمحه الجنسية المصرية وكان له ما طلبه.

العلاقة مع سوريا حوار دائم وتشاور مستمر

قلت: نلاحظ وداً مستجداً بينكم وبين سوريا. ما وراء ذلك. وما هو سبب ذلك؟
أجاب: بيننا وبين سوريا حوار دائم وتشاور مستمر وهو ليس مستجداً. إن سوريا ما زالت تحارب ومن الطبيعي بل من الواجب أن نقف معها ونسألها عما تريده. ومثل هذه الوقفة لا يفرضها سوى إيماننا بأن معركة الأمة العربية ضد العدو الصهيوني لم تنته بعد.
قلت: هل ترسلون أسلحة أو أي مواد حربية أخرى إلى سوريا؟
أجاب: إننا نعتبر أن كل سلاحنا ونفطنا في خدمة من يحارب العدو الصهيوني. وإذا طلبت سوريا أي شيء فنحن على إستعداد لأن نقدِّمه وفوراً.

قلت: وهل أنكم تقدِّمون إلى سوريا إذا طلبت على أساس أن إتحاد الجمهوريات العربية يجمعكم بها؟
أجاب: إذا طلبت سوريا فإننا سنقدِّم ونتجاوب فوراً ليس لأننا عضوان في إتحاد الجمهوريات. إننا نتجاوب لأن سوريا تحارب. ولو أن لبنان، الذي ليس عضواً في إتحاد الجمهوريات، قرر أن يحارب إسرائيل فسنضع كل إمكاناتنا المادية والعسكرية في تصرفه.

أسباب الحرب وفرص التسوية

قلت: أفهم من ذلك أنك تستبعد تحقيق التسوية وتتوقع استمرار الحرب؟
أجاب: إن ذلك يتوقف على صمود الأمة العربية. كلما زادت الأمة صموداً تضاءلت الفرص أمام التسوية. أما الحرب فإن أسبابها ما زالت قائمة.

قلت: وهل إن ليبيا منصرفة إلى التنمية أم إلى الإستعداد للمعركة؟
أجاب: إننا نبني جيشاً قوياً. والتنمية تسير في إطار صحيح ووفق الخطط التي وُضعت لها.

موضوع الوحدة مع مصر وتونس

قلت: هل جُمِد موضوع الوحدة بعد ما حدث بينكم وبين مصر ثم بينكم وبين تونس؟
أجاب: مصر هي التي جمّدت الموضوع. ونحن في إنتظار تونس لتفرغ من تنقيح الدستور.

قلت: هل معنى ذلك أنه على رغم كل ما حدث ما زالت ليبيا مستعدة لتحقيق الوحدة؟
أجاب: إن «ثورة الفاتح من سبتمبر» قامت لتحقيق الوحدة العربية. وما دامت الثورة مستمرة فإن سعيها من أجل تحقيق الوحدة لن يتوقف.

* * *

كان العقيد القذافي يرتدي بدلة القائد العام للقوات العربية الليبية المسلحة عندما أجريث معه هذا الحوار. والقذافي يحرص على أن يرتدي كل أعضاء مجلس الثورة والضباط والحدويين الأحرار الزي العسكري عندما يمارسون العمل. أما خارج أوقات العمل فلهم أن يرتدوا الثياب التي يريدون. كذلك يحرص القذافي على أن يعمل بالشعار الذي إختاره وعُلق في كل المكاتب والدوائر. بل وأن الصحف الليبية تتوج صفحاتها الأولى به. والشعار عبارة عن حديث شريف يقول «إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

لعل من أسباب التفريغ الذي صدر به قرار من مجلس قيادة الثورة أن العقيد القذافي لاحظ أن الذين يتقنون العمل هم أقل من الذين لا يتقنونه. وبعد التفريغ ربما استقامت المعادلة. يبقى أن الحوار إمتد ليشمل أموراً كثيرة طلب العقيد القذافي أن تبقى حتى إشعار آخر من غير المناسب نشرها.

يبقى أيضاً أن كل شيء في ليبيا بخير... بما في ذلك صحة العقيد معمر القذافي.

نُشر الحوار بتاريخ الأحد 14 أبريل/ نيسان 1974

عندما تولى عبد السلام جلود رئاسة الحكومة بسبب تعب القذافي من كثرة الزوار وطقوس البروتوكول



قبل ساعتين من لقائي العقيد معمر القذافي كنت في حوار طويل مع الرائد عبد السلام جلود. وهذه هي المرة الثالثة التي إجتمع فيها مطولاً إليه. المرة الأولى كانت عشية الأول من سبتمبر/ أيلول 1973 عندما توجه إلى القاهرة بصحبة العقيد القذافي، والمرة الثانية كانت بعد ساعات من الأنباء التي تحدثت عن إقدام ليبيا على إستدعاء بعثتها الدبلوماسية من القاهرة. وفي المرتين السابقتين كان عبد السلام جلود هو. كذلك الحال في المرة الثالثة. يتحدث بهدوء تام. وفي بعض الحالات يثور.

قلت له: ماذا جرى بينكم؟

أجاب: بين من ومن؟

قلت: إن القرار الذي صدر عن مجلس قيادة الثورة وقضى بتفريغ العقيد معمر القذافي للقضايا الأساسية وبتوليك أنت الأمور السياسية والإدارية التقليدية، أحدث ضجيجاً في مستوى العالم العربي والعالم الخارجي. ماذا حدث؟

أجاب: إن الضجة التي حدثت توصلنا إلى نتيجتين: الأولى إنه ما زالت أوساط سياسية كثيرة لا تفهم الثورة الليبية. والثانية إن الحال وصلت بالأعداء وعناصر الشر إلى التكشير عن الأنبياء والكيد للثورة. وما يريده هؤلاء لن يتحقق ما دام هنالك عضو واحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو ضابط واحد من الضباط الأحرار. ومما يؤسف له أنني عندما كنت في باريس أشارك في تشييع جنازة الرئيس الراحل بومبيدو لاحظت أن بعض المواقف العربية وبعض دوائر الإعلام والسياسة العربية أظهر سذاجة أكثر من الأوروبيين حيال القرار الذي إتخذه مجلس قيادة الثورة الليبي. ولقد شعرت أنهم في أوروبا يفهمون الثورة الليبية أكثر بكثير من بعض العرب. إن بعض العرب يكرهون الثورة الليبية وأمنيتهم أن تُضرب هذه الثورة.

صيغة القرار الذي يثير التكهات

قلت: لكن الصيغة التي أذيع بها القرار كانت من النوع الذي يشجع إنتشار التكهات والإستنتاجات. ألم يكن من الأفضل إعتداد صيغة أخرى؟

أجاب: الصيغة التي أذيعت كانت محرّفة ومن هنا نشأ الضجيج. وللمناسبة يجب أن يتأكد الجميع من أننا

كأعضاء مجلس قيادة ثورة نتسابق ليكون كل واحد منا خارج السلطة، وإذا لم يخرج يحرص على العمل كجندي مجهول. إن رد الفعل العربي بالذات للقرار الذي إتخذه مجلس قيادة الثورة أظهر حجم الغباء وحجم الحقد على ثورة «الفتاح من سبتمبر».

قلت: هل إن الظروف طبيعية؟

أجاب: طبيعية جداً. إننا حتى لا نريد أن نوضح أو نرد على أحد.

يكره التأليه وخائف من المعبودية

قلت: ما هي الدوافع لإصدار القرار. هل هي صحية أو سياسية؟

أجاب: إننا في مجلس قيادة الثورة وفي «حركة الضباط الوديعين الأحرار» وحتى بين الناس العاديين نحب أن نجعل من العقيد معمر القذافي معبوداً. وهو خائف من ذلك ويحرص أشد الحرص على تحصين الثورة من التأليه. إننا بالفعل كمجلس قيادة ثورة نعاني مشكلة كبيرة هي أن الشعب كله يرمي على كاهل العقيد معمر كل صغيرة أو كبيرة. حتى الأجهزة الإدارية تفعل ذلك. ونحن عندما أعلنّا الثورة الشعبية كنا نريد أن تثق الجماهير في أجهزتها الإدارية. وإذا كانت لا تثق في ما هو قائم فعليها أن تتولى عملية التغيير. من أبرز أهداف الثورة الشعبية التغيير، بحيث تسقط النظرة التقليدية وهي أن المحافظ مثلاً أو رئيس مجلس إدارة محسوب على الحكومة. وبسبب هذه النظرة كان يحدث أن كل الناس تريد أن تعود إلى الأخ معمر. الذي يشكو من مسلكية محافظ يريد أن يعود إليه لرفع الشكوى على أساس أن المحافظ يمثل السلطة، والسلطة يرئسها مجلس قيادة الثورة، ورئيس مجلس الثورة هو معمر القذافي. وإذا كان لا طريق له لرفع الشكوى إلى معمر القذافي لسبب ما، فإنه يتوجه إلى أي واحد من أعضاء المجلس. إنني أخلص من هذا كله إلى أن العقيد أنهك. ولقد حققت الثورة الشعبية الهدف. لكن بقيت هنالك أمور كثيرة من شأنها أن تشغل العقيد وتنهك قواه.

قلت: مثل ماذا؟

أجاب: نحن يأتينا زوار كثيرون. في شهر واحد يأتينا أحياناً أربعة رؤساء. والضيوف الرسميون يريدون أن نعاملهم بكل طقوس البروتوكول. وأحياناً كثيرة يكون العقيد في المطار ينتظر وصول ضيف ما ويحدث أن طائرة الضيف تتأخر فيضطر العقيد إلى البقاء فترة في المطار. والعقيد بطبيعته ضد البروتوكول. ولو أحصينا الساعات التي يستنزفها البروتوكول لوجدنا أنها كثيرة وتتم على حساب قضايا مهمة جداً بالنسبة إلى الثورة. وبعد الآن نأمل في أن يرتاح العقيد من الإستقبالات الرسمية والمآدب الرسمية وكل الأمور التقليدية التي بالإضافة إلى أنه لا يقرأها فإنها تتعبه.

قلت: هل معنى ذلك أن القرار عادي؟

أجاب: القرار عادي وإتخذ في ظروف عادية جداً. إنه إجراء إداري لكن بعد رد الفعل الذي حدث كان له الفضل في أن يكشف لنا الذئاب والحاquدين.

دائماً في موقع الهجوم

قلت: ما دام الأمر كذلك فلماذا لا توضحون؟

أجاب: من طبعنا ألا نرد أو نكذب من يخلق الأكاذيب عنا. هذه سياستنا. سنبقى دائماً في موقع الهجوم ما دام العقيد معمر القذافي موجوداً وما دام مجلس قيادة الثورة موجوداً. لن ننتقل إلى موقع الدفاع أبداً، لأننا إذا فعلنا ذلك نفقد الثورة جوهرها. وهنالك ثورات أصيبت بعقدة الإشاعة.

قلت: للمناسبة، ما هي طبيعة العلاقة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة؟

أجاب: كل عضو يتسابق إلى تزك السلطة. وكل واحد يريد أن يعمل في أي موقع يُفرض عليه.

قلت: أليس هنالك ظاهرة تعداد الإتجاهات؟

أجاب: لم نختلف يوماً ما على قرار. ومن الصعب علينا جميعاً أن نفصل بين المبادئ والعقيد. إن

العقيد بالنسبة إلينا هو المبادئ وكل شيء.

قلت: ألم يحدث خلاف بينكم داخل المجلس أبداً؟

أجاب: الذين يختلفون هم الذين جمعتهم ظروف. ونحن لم نجتمعنا الظروف إنما النضال لمدة عشر سنين. إن طبيعة العلاقة بيننا تختلف عن أي مجلس قيادة ثورة في العالم. إن حياتنا خلال العمل أو خارج العمل هي تقريباً كحياتنا قبل الثورة. إن كلاً منا يشعر أنه في جو ما قبل الثورة. وكل ما نسعى إليه هو إنزال هذا المفهوم وهذا النوع من العلاقات إلى الجماهير بحيث تصبح الثورة مثلاً رائداً في العالم العربي. أعتقد أننا جميعاً عناصر خير. وعناصر الخير، لا تختلف حول الخير. نحن عناصر خير في المستويين الوطني والقومي. وقبل أيام كنت أقول لبيار مسمير عندما إلتقينا في باريس إننا نشعر بالخزي والعار لأن ثورات كثيرة إنتهت بنهاية قائدها.

الموقف مع فرنسا بعدم رحيل بومبيدو

قلت: الآن بعد وفاة بومبيدو كيف ستكون علاقتكم بفرنسا في حال وصول غير ديغولي إلى الحُكم في فرنسا؟

أجاب: أنني واثق من أن الديغولية ستستمر في فرنسا.

قلت: لنفترض أن شخصاً آخر غير ديغولي هو إنتخب رئيساً للجمهورية في فرنسا. كيف ستتصرفون معه؟

أجاب: أعتقد أن أي شخص سيخلف بومبيدو سيعمل لمصلحة فرنسا. ولا بد أن الفرنسيين إكتشفوا أن علاقتكم الجيدة بالعرب حققت لهم مكاسب تفوق بكثير المكاسب التي جناها العرب. وفي الماضي كانت هناك عقبتان تحولان دون إزدهار العلاقات العربية - الفرنسية لكن هاتين العقبتين أزيلتا. العقبة الأولى كانت تتمثل في المليون فرنسي الحاقدين الذين عادوا إلى فرنسا من الجزائر بعد إستقلال الجزائر. وهؤلاء أمكنتهم تعبئة الملايين الأخرى بالكراهية ضد العرب لكن فرنسا الديغولية قضت على هذه التعبئة. أما العقبة الثانية فكانت تتمثل في عشرات اليهود الذين سيطروا خلال حرب الجزائر وبعدها على بعض المرافق الحساسة في فرنسا، وهؤلاء تمكنت جمهورية ديغول ثم جمهورية بومبيدو من أن تقلص حجمهم وتأثيرهم. ومن الصعب الآن عودة هؤلاء إلى ممارسة أدوارهم السابقة لأن الشعب الفرنسي الذي عرف مصلحته لن يسمح لهم أبداً بذلك.

الإنفراجات المتوقعة: نوادي ومسارح وحدائق

قلت: يتوقع بعض الليبيين أن تحدث انفراجات في الداخل على يدك. هل سيحدث ذلك؟

أجاب: ما المقصود بالإنفراجات؟

قلت: على سبيل المثال السماح بالخمرة والإكثار من النوادي والمسارح وأشياء أخرى من هذا القبيل.

قال: لو أجرينا إستفتاء لوجدنا أن الشعب الليبي كله ضد السماح بالخمرة؟

قلت: كل الشعب الليبي؟

أجاب: 99 في المئة على الأقل. والواحد في المئة لا قيمة له. إنه مثل الرائحة الكريهة التي تغطي على الرائحة الجميلة. أما بالنسبة إلى النوادي والمسارح والحدايق فإن العقيد معمر القذافي يطالبنا بتحقيق ذلك. ولا يمر إجتماع إلّا ويسألنا ماذا فعلتم بالنسبة إلى هذه الأمور. والواقع أن المشكلة التي تواجهنا أن إنشاء النوادي والمسارح مسألة يجب أن يهتم بها القطاع الخاص لا الدولة. ونحن لو جاءنا أي ليبي وقال إنه سيبنى داراً للسينما أو مسرحاً أو إستراحة عائلية وطلب قرضاً لأعطيناها القرض الذي يساعده على تحقيق مشروعه وبفائدة قليلة جداً. وما يحدث أن الليبي يفصل تنفيذ أي مشروع يدر عليه ربحاً كثيراً إنما على المدى البعيد. وأعود فأكرر أن العقيد مهتم جداً بمسألة النوادي والمسارح ويسألنا يومياً عما فعلناه في هذا الخصوص. وقبل أكثر من شهرين أصدر العقيد تعليمات لبناء ثلاثة نواد إجتماعية كبيرة من نوع نادي الجزيرة في القاهرة.

العلاقات مع مصر كيف تتحسن؟

قلت: نأتي إلى موضوع العلاقات مع مصر. كيف يمكن هذه العلاقات أن تتحسن وهل في النية تحسينها؟
أجاب: أما كيف تتحسن فالسؤال يوجّه إلى الأخوة في مصر لأننا لسنا السبب. ومنذ نحو أربعة أشهر أمر العقيد معمر القذافي بعدم التصدي إعلامياً لمصر مع أن هذا مخالف للثورة الشعبية. ونحن لا نخاف مما تردده الصحف المصرية لأننا واثقون في أنفسنا. لقد قدّمنا إلى مصر أكثر مما قدّمته أي دولة عربية وسنعلن ذلك يوماً. وهذا ليس معناه أننا نمّن الشعب المصري أو الشعب السوري. فنحن لم نفعل شيئاً حيال ما فعله الذين دفعوا حياتهم ثمناً لكل شبر أرض تم تحريره. إن هؤلاء كانوا يدافعون عن العروبة والإسلام. صحيح أننا قدّمنا السلاح لكن الذين إستشهدوا قدّموا ما هو أعظم بكثير. قدّموا حياتهم. وأياً يكن حجم ما قدّمناه نبق مقصّرين حيال الذين إستشهدوا. إن كل جندي عربي إستشهد في حرب رمضان كان يدافع عن كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج. كل مقاتل إستشهد يستحق أن نقيم له تمثالاً. لكن ما نأسف له تشكيك البعض في ما قدّمناه للمعركة ومن أجل ذلك سنعلن بالأرقام ما قدّمناه.

قلت: هل ما قدّمته كان يتناسب مع ما هو مطلوب منكم؟

أجاب: قدّمنا الكثير الكثير. هل تعرف أن أول قطعة سلاح عبرت القناة كانت ليبية ولا وجود لمثلها إلا في إسرائيل؟ نعم إن أول قطعة سلاح عبرت جسر قناة السويس كانت ليبية. وأكرر أننا مع ذلك نبقي مقصّرين حيال الشعب المصري الذي دفع ثمناً حياة أبنائه.

قلت: ولكنكم أوقفتم شحن النفط إلى مصر؟

أجاب: خلال حرب رمضان أبلغنا المسؤولين المصريون أنهم في حاجة إلى النفط. لبّينا الطلب بسرعة وأرسلنا إليهم النفط لإستعماله في المعارك كوقود للدبابات والطائرات. وما دامت المعارك توقفت فلماذا النفط؟ هذا كل ما في الأمر.

قلت: ويقال أيضاً إنكم أوقفتم مساعدات الدعم إلى مصر. هل هذا صحيح؟

أجاب: عندما أشاروا إلى ذلك لم يكن الموعد المحدد لدفع قسط الدعم إقترب. بين الإشارة والموعد كان هناك وقت. وبعدما قرأ العقيد ما ذكر في هذا الخصوص إتصل بي وبوزير الخزانة مستوضحاً وإكتشف أن الموعد ما زال بعيداً. من أبلغهم أننا أوقفنا الدعم؟ كنا نريد ألا نذكر شيئاً عما نقدّمه وما قدّمناه عملاً بقاعدة أن الفرق كبير بين الذي يدفع المال والذي يدفع الحياة.

هل تعرف أننا نواجه ضغوطاً كثيرة من الثوريين العرب لإعلان ما قدّمناه لمصر!

قلت: نأمل في ألا تعلنوا ذلك.

قال: إنهم يدفعوننا إلى ذلك.

قلت: ما هي أوجه الخلاف بينكم وبين مصر؟

أجاب: نحن لم نتغير. موقفنا على حاله. إننا أصحاب مبادئ ولا نكن لمصر أي شر. ما الذي عملناه لمصر؟ إننا نقف معها منذ اليوم الأول لقيام «ثورة الفاتح من سبتمبر». نحن لم نفعل شيئاً. إذا كان هنالك عدم تفاهم فإن مصر هي المسؤولة. وإذا كان موضوع الوحدة هو الذي أحدث حالة عدم التفاهم فإننا كثرة، سنظل نضغط في الإتجاه الودودي من المحيط إلى الخليج. ولن نياس.

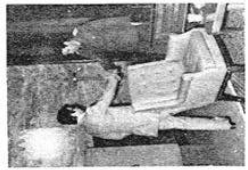
منذ الآن يستعد عبد السلام جلود لزيارة موسكو في الشهر المقبل. من باب التوقع يُحتمل أن تكون هذه الزيارة مثيرة بعدما إبتعدت مصر عن الإتحاد السوفياتي وأصبحت ليبيا شبه متقاهمة معه كونه أصبح شبه متقهم لمنطق الثورة الليبية.

نُشر هذا الحوار النادر بتاريخ الأحد 14 أبريل/ نيسان 1974



أول قطعة سلاح عبرت السويس كانت تبيع

جلود: الأخ محرم يعقب "فكان قرار التفريغ"



التي بقاء فترة في المطار . والتفكير
بطريقته عند البروتوكول . وهو
أخصبنا الساعات التي يستغرقها
البروتوكول لوجهاً لوجه كثيرة وتتم
على حساب هضاب هضبة كثيرة جداً
والتي تسمى إلى الذروة وبعد أن تأمل
في أن يروج العفد من الاستقلالات
المرتبطة واليابب الرسمية وكل
الأمور التقليدية التي بالاختصاص
التي أنه لا يجرها لهاها تنعيم .
قلت : هل مولى ذلك أن القرار
عائلي ؟
أجاب : القرار عائلي واتخذ في
طريق عادية جداً ، أنه الجواب الذي
لكن بعد رد الفعل الذي حدث كان
له الفضل في أن يتكلم لنا القاتل
والخاطفين .
قلت : ما دام الأمر كذلك فلماذا
لا توضحون ؟
أجاب : من أجل أن الأمر لا تكون
من يخلل الكاثوليك لنا ، هذه
سياستنا ، سنسلي وألها في موقع
موجود وما دام العفد من القاتل
السياسية والأثرية التقليدية ، أحد
صحبنا في مستوى العالم العربي
والعالم الغربي ، ماذا حدث ؟
قلت : ما دام الأمر كذلك فلماذا
لا توضحون ؟
أجاب : من أجل أن الأمر لا تكون
من يخلل الكاثوليك لنا ، هذه
سياستنا ، سنسلي وألها في موقع
موجود وما دام العفد من القاتل
السياسية والأثرية التقليدية ، أحد
صحبنا في مستوى العالم العربي
والعالم الغربي ، ماذا حدث ؟

وفي بعض الحالات نثر .
قلت له : ماذا جرى بئكم ؟
أجاب : من حين ومن ؟
قلت : أن القرار الذي صدر عن
جلس قيادة الثورة وقضى بطرح
التفكير من القاتل للقضايا
السياسية وبذلك انت الأمر
السياسية والأثرية التقليدية ، أحد
صحبنا في مستوى العالم العربي
والعالم الغربي ، ماذا حدث ؟



حوار مشرقى مع هواري بومدين (1) لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين ... لكننا سنقف إلى جانب المقاومة إذا إختلفت مع الآخرين



في التسلسل هموم الجزائر هي: الهموم الداخلية. الهموم المغربية، وهموم المشرق. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس هواري بومدين في الذكرى العاشرة للتصحيح الثوري (19 حزيران/ يونيو 1965) ظهر هذا التسلسل واضحاً. الهموم الداخلية والمغربية إستحوذت على 99 في المئة من الخطاب وما تبقي (أي واحد في المئة) كان لهموم المشرق.

وفي التسلسل، الهموم الداخلية هي إستكمال عملية بناء الدولة الحديثة، ثم التعريب. ولقد حدث نوع من الخلل بالنسبة إلى عملية بناء الدولة بسبب الموقف الذي إتخذته الجزائر في حرب رمضان وهو موقف لم يعد سراً لأن الرئيس أنور السادات ردده غير مرة. فالمساهمة الضخمة التي قدمتها الجزائر إلى كل من مصر وسوريا كانت على حساب عملية البناء الشاملة. ونتيجة لذلك ومن أجل رفع عملية البناء إلى مستوى العمل الثوري فإن الدولة الجزائرية تشد الحزام وقد تضطر إلى الإستعانة بقروض.

ومشاغل الرئيس بومدين منذ مدة طويلة كثيرة. الأمر نفسه بالنسبة إلى سائر المسؤولين الجزائريين الذين بدوا كأنهم في حالة إستنفار.

وعندما أبلغني الدكتور محيي الدين عيمور المسؤول عن الإعلام في الرئاسة أن مشاغل الرئيس بومدين لا تسمح بأكثر من لقاء لنصف ساعة حذف من المواضيع التي كنت أرغب في طرحها، ما هو متعلق بالقضايا الداخلية والمغربية، خصوصاً أن الرئيس بومدين سيتحدث في إسهاب عنها في خطاب ذكرى 19 حزيران.

وفي ركن من المكتب المتواضع الذي يصرف فيه الرئيس بومدين ساعات طويلة في الليل والنهار كان اللقاء الذي حضره الدكتور عيمور.

سألت الرئيس بومدين: أين الجزائر مما يجري الآن في المشرق العربي؟ هل توافق على أنها تقف موقف المتأمل وهذا ليس الدور المنتظر منها؟

أجاب: هل في إستطاعة الجزائر أن تغير شيئاً من الأوضاع؟

قلت إن موقف الجزائر في هذه المرحلة لا يتلاءم مع الموقف الذي إتخذته خلال حرب 1973.

قال: هنالك في المشرق العربي أطراف كثيرة. وقد تبرزت القضايا الوطنية (الإقليمية) بالقضايا القومية. مرة

يطفو الجانب القومي وهذا سبب الغموض.

وعندما يقرر رئيس دولة بحكم صلاحيته أن قضية في عينها هي قضية وطنية لا يعود هنالك مجال للنقاش.

ونحن لا نكتفي بمسايرة الأحداث بل نؤثر فيها بحكم قناعاتنا القومية. ومواقفنا لا تنطلق من إنفعالات سياسية بل تخضع لمبادئ ثابتة. في حرب 1967 مثلاً كانت الأوضاع منهاراً في المئة. ولم يكن موقفنا مفهوماً آنذاك حتى من جانب النخبة المثقفة في المنطقة التي لم تحاول دراسة الموقف الجزائري بكل أبعاده لكنها إختارت الطريق الأسهل وإعتبرت موقف الجزائر مغالاة. بل هناك من إعتبر هذا مزيدة.

سألت: هل معنى ذلك أن موقف الجزائر في حرب 1973 كان رداً على موقفها في حرب 1967؟

أجاب: لا، ليس رداً. وإنما هو إستمرار للخط نفسه الذي نؤمن به. بالنسبة إلى حرب 1973 قال لنا الإخوان إنهم سيحاربون وقلنا لهم نحن مستعدون لأداء دورنا كاملاً في المعركة. ولقد وفينا بكل إلتزاماتنا في هذا الصدد.

قلت: في ضوء ما يجري حالياً، ما هو الخط السياسي الذي تعتمده الجزائر؟

قال: نحن نرى أن أطراف القضية ثلاثة: مصر وسوريا والمقاومة الفلسطينية. ونحن نؤيد كل خط تتفق عليه هذه الأطراف. أما إذا وقع خلاف بين المقاومة الفلسطينية وأحد الطرفين الآخرين فإننا نقف إلى جانب المقاومة. وفي الوقت الحاضر ليس هنالك خلاف جوهري بين الأطراف الثلاثة. هناك بعض التباينات فقط، لكنها لم تصل إلى مستوى الخلاف الجوهري. وفي ضوء الموقف الراهن لا يمكن أن نكون مصريين أو سوريين أكثر من السوريين أو فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين. ولقد قلنا رأينا في وضوح للإخوة الفلسطينيين. وإذا حدث أن أعلنت المقاومة الفلسطينية أن الأمور تسير نحو الحل التصفوي وأن هنالك إنحرافاً فإننا سنعلن على الفور تبيننا لوجهة نظر المقاومة من دون أن نحاول خلق موقف خاص بنا.

قلت: ما الذي تقصده بـ «الموقف الخاص»؟

قال: موقف مختلف عن موقف المقاومة أو متناقض معه، كأن نقول لقيادة المقاومة الفلسطينية «أنتم مخطئون في هذه السياسة» أو «لا بد من تغيير سياستكم». لن نقول ذلك لسبب بسيط هو أننا نكره الوصاية. لقد كان موقفنا عام 1967 الرفض كما ذكرت، وكان هذا موقف المقاومة الفلسطينية التي كانت تعيش ظروفاً لعلها أصعب من ظروفها اليوم، لكنها قاومت وأصبح لها وزنها الحقيقي خصوصاً في الفترة التي تلت 1967.

سألت: هل إن الفريق الفلسطيني الذي هو خارج «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية يمثل شيئاً بالنسبة إلى الجزائر؟

أجاب: نحن لا نتجاهل أحداً، نعتقد أن التباين القائم داخل الساحة الفلسطينية نفسها يزيد الأمور تعقيداً، أن هنالك مشاكل بسيطة يمكن بحلها ضمان الحد الأقصى من الوحدة الوطنية.

قلت: ألا ترون في التناقض الفلسطيني أو في التباين القائم على الساحة الفلسطينية، ظاهرة صحية؟

قال: في المرحلة الحالية لا أعتقد أنها ظاهرة صحية، ذلك أنه لا بد أن يكون هنالك تجمع فوري حول قضيتين فقط هما قضية الشعب وقضية الأرض. إن الكفاح يجب أن يكون أساساً من أجل إثبات وجود الشعب الفلسطيني كشعب وككيان، والتخلص من كل وصاية وتقادي تحوّل الإختلاف في وجهات النظر إلى نوع من الإرتزاق من أنظمة حاكمة. وأنا أحاول تحليل الأوضاع لإصدار الأحكام أو إتخاذ المواقف، وأقول إن الأسلم بالنسبة إلينا جميعاً هو إتخاذ موقف الحياد من المقاومة والتعفف عن خلق فئات فلسطينية تنتمي إلى الأحزاب العربية. وليس سراً أن أقول إن وسائل ضغط كثيرة مورست على السلطة الفلسطينية في المنطقة. لقد قلنا ونقول دائماً إن على الفلسطيني أن يثبت وجوده من دون إنتماء إلى غير قضية التحرير، ورأى البعض أن هذا يقود إلى العزلة القومية. ونحن لا نتفق مع هذا التحليل بحكم تأثرنا بتجربتنا الجزائرية ونتائجها. لقد جمعنا في أثناء حرب التحرير كلمة الإستقلال. وكنا ندرك أنه كلما إشتد الكفاح تحولت الفكرة الوطنية إلى

فكرة ثورية. ان كفاح حرب التحرير كان مريراً وهو الذي أنبت بذور الثورة لا بد قبل كل شيء من العمل على إبراز كيان الإشتراكية. إذاً، لا بد قبل كل شيء العمل على إبراز كيان الشعب الفلسطيني كشعب، أما الخلافات العقائدية فإنها تأتي في وقتها.

قلت: في المناسبة ما الذي أنجزته الثورة الفلسطينية إلى الآن في رأيكم وفي ضوء تجربتكم؟

قال: لقد فرضت نفسها على العرب وعلى العالم، وأصبح من المتعذر اليوم إن لم يكن من المستحيل إيجاد حل حقيقي للمشكلة في معزل عن الطرف الفلسطيني. حتى الحل المرحلي لا يمكن أن يتم من دون موافقة الفلسطينيين ومباركتهم. وهكذا أصبح للمقاومة وجود مؤثر في الساحة العربية ولم تعد القضية الفلسطينية مجرد شيء تثبته الدول العربية.

ومن الناحية الدولية هناك الآن وجود لفلسطين ولإصطلاح الوطن الفلسطيني، وإقنتع العالم في درجات مختلفة بأن لا علاج للمرض المزمن ما لم يتم إعطاء شيء للطرف الفلسطيني، وهذه كلها مكاسب يجب الحفاظ عليها وتطويرها.

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ الأحد 15 يونيو / حزيران 1975

حوار مشرقى مع هواري بومدين (2)

لا يمكن واشنطن أن تفرض حلاً أميركياً

ما لم توافق عليه مصر وسوريا



نصف الساعة المقرر للمقابلة قارب الإنتهاء، وما زال هنالك الكثير للتحدث في شأنه مع الرئيس هواري بومدين، وسألته هل في الإمكان مواصلة هذا الحوار المشرقى، فأجاب مرحباً.

قلت: ما يجري في الوقت الحاضر، بل منذ زمن طويل، هو السعي لتحقيق حل مرحلي لأزمة الشرق الأوسط، هل تعتقدون في الجزائر أن تحقيق مثل هذا الحل ينهي أو يجمد الصراع مع إسرائيل؟

أجاب: أياً تكن الحلول، ستظل القضية قائمة إلى حين إيجاد الحل الحقيقي، والحل الحقيقي يكون بخلق الظروف التي يعود فيها الفلسطينيون الى حدود فلسطين التاريخية ليعيشوا ويتعايشوا مع سائر الطوائف الأخرى، عدا ذلك فإن أي حلول يمكن التوصل إليها إنما هي حلول مؤقتة، من شأنها إطالة مدة الهدنة من دون إنهاء الحرب. بل إنني أتساءل عما إذا كان الغرب يعتقد حقيقة بإمكان بقاء إسرائيل على الأرض العربية الى ما لا نهاية، وأنا أميل إلى الاعتقاد أنه يريد كسب الوقت فحسب أو إنقاذه ما يمكن إنقاذه إذا صح التعبير. لقد أقيمت دولة للصليبيين على الأرض العربية لكنها على رغم طول المدة بقيت مستعمرة أجنبية وإنتهى بها الأمر إلى الإضمحلال، ولم يكن هذا مجرد ظهور صلاح الدين إنما لأن وجود دولة على أرضية لا تقبل وجودها أمر يتنافى وحتمية التاريخ. الشيء نفسه بالنسبة إلى إسرائيل، إن امامها أمرين لا يمكنها التغلب عليهما وهما العدد والمساحة، وستبقى إسرائيل جسماً غريباً في الجسد العربي، وسيلفظه هذا الجسد طال الوقت أم قصُر ولن تتمكن هي من القضاء عليه. ولقد مرت المنطقة العربية بأحلك الظروف التاريخية، ومرت بمرحلة الانحطاط والاستعمار لكنها لم تضُمَّ، ربما تفككت أوصالها لكنها بتاريخها وعاداتها ورصيدها الثقافي لا تزال كما هي.

وهناك شيء آخر. لا بد أن نتخلص من الشعور بالنقص، لقد تغيرت أشياء كثيرة في العالم العربي خلال هذا القرن. كانت المنطقة كلها مستعمرة ما عدا اليمن والأراضي المقدسة، لكن الإستعمار زال وإستقلت مصر والعراق وسوريا وليبيا والجزائر وإمارات الخليج... الخ. وكان الجهل يخيم على المنطقة. وتغيرت الأحوال ودخل نور العلم والمعرفة إليها، وقامت نهضة جديدة بالإعتبار، وخرجت المجتمعات من مرحلة البداوة إلى عصر الحضارة. وإلى ذلك هناك نهضة إقتصادية ملموسة، والعرب الذين كانوا يوصفون بالفقر المدقع أصبحوا قوة مؤثرة في المجال الإقتصادي، وأصبحوا يتحكمون في العامل المادي» وللمال تأثيره على كل

شيء... حتى على العقائديات. وهذه كلها عناصر إيجابية، ومن الطبيعي أن نركز على السلبيات ونحن نحلل أوضاعنا بغية الرقي بها ولكن يجب أن نتقاضي الصور القاتمة. وهكذا وتبعاً لهذا التحليل، عندما نضع الجزيرة الإسرائيلية في المحيط العربي فإن إمكانات إستمرارها في الحياة محدودة جداً.

الوحدة والإتحاد

قلت: ثمة محاولة في المشرق لإقامة وحدة أو إتحاد بين سوريا والأردن، تنضم إليها أو إليه مستقبلاً المقاومة الفلسطينية، أو الكيان الفلسطيني الذي يجري سعي لإقامته. ما هو رأيكم في مثل هذه الخطوة الوحدوية؟

قال: إذا كان القصد هو وضع العرب في مركز القوة خلال هذه المرحلة فالتحرك السوري - المصري سليم لأنه قد يساهم في التخلص من الرواسب الموجودة إستعداداً لمواجهة ما هو أخطر وأهم. ولكن يجب أن ندرك أن التحرك السياسي شيء وقضية الوحدة شيء آخر، لأن الانتقال من حالة القطيعة إلى وضع الوحدة مباشرة لا يتعدى أن يكون تحركاً سياسياً.

سألت: هل تقول ذلك على أساس أن شروط الوحدة غير متوافرة؟

أجاب: يجب أن تكون الوحدة تتويجاً لعمل موجود، ولا بد أن تسبقها أشياء تمهيدية وإنجازات وحدوية في كل الميادين الثقافية والإقتصادية والسياسية لكي تقوم الوحدة على أسس موضوعية متينة وتكون بناء ثابتاً وراسخاً.

أميركا والعرب

قلت: ما هي نظرتكم، أو ما هو تحليلكم للتحرك الأمريكي بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط، والتحرك العربي في اتجاه أميركا. وهل تعتقدون أن في الإمكان فرض حل أمريكي للأزمة وهل يكتب لمثل هذا الحل النجاح والقبول؟

قال: من الضروري أن نسأل أنفسنا أولاً: من هي أميركا وكيف كان موقفها بالنسبة إلى القضية العربية؟ لقد دعمت أميركا إسرائيل ومدّتها بكل وسائل التقوى، ولهذا فإن إسرائيل تستأسد لأنها تعتمد أساساً على أكبر قوة دولية أمبريالية. أميركا إذاً، حتى هذه الساعة، لم تعط أي دليل حقيقي على صداقتها للعرب. وهذا ما يسلم به كل رجل صادق أياً تكن عواطفه ونياته. إن لأميركا مصالح ضخمة في المنطقة سواء كان ذلك في الميدان السياسي أو الإستراتيجي أو مجال الطاقة والإقتصاد. وهدفها الرئيسي هو الإبقاء على هذه المنطقة في إطار ما كان يسمى «العالم الحر» لتكون قاعدة للحلف الأطلسي. ومنذ الخمسينات ظهر عنصر جديد في المنطقة هو إهتمام الإتحاد السوفياتي بها ومحاولته كسب اصدقاء فيها والحصول على بعض المراكز على أرضها. وهذا العنصر الجديد يثير قلق الولايات المتحدة والغرب. ووقعت حرب 1956 وكانت نتائجها السياسية مفيدة لأنها أذكت جذوة الوطنية وزادت من حماسة الأحرار في المنطقة وعجلت إنهاء أحلاف وسقوط أنظمة كانت تدين بالولاء التام للغرب.

لكن حرب 1967 أدخلت شكاً كبيراً في المنطقة وفتحت الأبواب لقوى وعناصر تعمل في نوع من التحالف مع أميركا والغرب. ولقد أثبتت حرب رمضان أمراً بالغ الأهمية هو أن العرب قادرون على القيام بشيء يخدم مصالحهم كعرب، كما أثبتت أن المقاتل العربي لا يقل كفاية عن أي مقاتل في العالم إذا أُتيحت له الشروط الموضوعية التي تمكّنه من أداء واجبه كمقاتل.

ولكي تكتمل الصورة التحليلية لا بد من أن نضيف إلى ما سبق قضية الطاقة التي دعمت تضحيات المقاتلين في الميدان، والتضامن العربي الذي تجلّى في صورة مشرفة وكان له أثره الفعال في سير المعركة. وهنا يظهر دور الولايات المتحدة في محاولة إستقطاب الموقف لمصلحتها، إنها تقول إن في إستطاعة السوفيات تسليحهم وفي إستطاعة الأوروبيين أن يصيروا معكم البيانات السياسية لكنني (أي أميركا) وحدي القادرة على إستعادة أراضيكم المحتلة.

إلا أنني أقول إنه إذا كانت هنالك تطورات إيجابية في المنطقة فهي بفضل الحرب وبفضل التضحيات ونتيجة للضغط الذي حققه التضامن وليست بفضل أميركا. بل يمكن القول إن أميركا حاولت إجهاد نتائج الحرب.

ونحن في الجزائر كنا نفضل أن تستمر الحرب. إن الأمور كانت ربما ستتعدد أكثر لو إقترب الإسرائيليون من دمشق أو القاهرة، لكن التجنيد العربي كان سيبلغ درجته القصوى. ونحن منذ العام 1967 نادينا بتوسيع رقعة الحرب لأننا نرى في ذلك الإضعاف الحقيقي لإسرائيل. إن الولايات المتحدة تعمل الآن لتحقيق هدفين متكاملين. الأول هو أن يكون الحل أميركياً من أجل تحقيق الهدف الثاني وهو إستقطاب المنطقة كلها وتحقيق السيطرة الأميركية عليها. وهذا ليس الهدف الذي ضحى العرب ويضحون من أجله. ولا أعتقد أن تلك هي نية القاهرة أو دمشق أو المقاومة الفلسطينية.

وأذكر الآن حديثاً مع المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر بعد هزيمة 1967. لقد قال لي: هل تعتقد يا أخ بومدين أن الأميركيان حايـسـيـبـونـي هذه المرة؟ لقد كانوا يحاولون منذ مدة إصطياد الحوت الكبير الذي هو مصر وتمكنوا من إصطيادها هذه المرة وسيحاولون الحفاظ عليها بكل وسيلة. وكان عبدالناصر ينظر بعيداً. وعلى رغم نوبات التشاؤم التي كان يمر بها فإنه كان يتماسك ويعد العدة للحرب. إن الولايات المتحدة قد تحاول إعطاء شيء للفلسطينيين لكن الهدف هو دائماً الإستيلاء على المنطقة العربية خصوصاً بعد هزيمتها في الهند الصينية، وإنهيار سياستها في تايلاند، والتطور الذي يحدث في الفيليبين، وإنشطار باكستان، والانفتاح الأميركي على الصين على حساب تايوان. ولن يكون في قدرة الولايات المتحدة كقوة فرض الحل الأميركي في المنطقة العربية إلا إذا التزمت مصر وسوريا به ووافقنا عليه.

إن الانسحاب الإسرائيلي الذي حدث كان نتيجة للحرب. وإذا لم يتواصل الانسحاب فلا بد من حرب خامسة، والثابت الآن هو أن إسرائيل لا يمكنها حسم الصراع عسكرياً لمصلحتها كنا نتمنى أن تستمر الحرب حتى في ظروف صعبة، إلا أن ذلك لم يحدث، وليس في إستطاعتنا أن نفرض ذلك على أحد، لكننا نتساءل: هل طرأت على المنطقة تطورات جوهرية تفرض علينا تغيير موقفنا جوهرياً؟

سألت: هل توافق على أن السعي لتحقيق حل لأزمة الشرق الأوسط يرافقه إنحسار الشعور القومي ونمو الشعور الإقليمي؟

أجاب: هذه نزوات. وليس في إستطاعة أي بلد عربي مهما بلغ حجمه أن يعيش مغلفاً على نفسه. إنه لا يستطيع أن يتنفس إقتصادياً وسياسياً إلا من خلال العالم العربي كله. وهو يخلق نفسه ذاتياً إذا هو حاول حرمان نفسه من رثته الطبيعية.

قلت: هل أنتم في الجزائر مطمئنون إلى أن الحل الأميركي لا يمكن فرضه مع أن كل الدلائل تشير إلى العكس؟

قال: أرى أن من الصعب فرض حل لا توازنه الشعوب العربية. إن الشعب السوري وأنا أعرفه جيداً لا يمكن أن يقبل بأي حل، والشعب المصري على رغم مشاكله الإقتصادية لا يمكن أن يهضم كل ما يُقدّم إليه.

إعادة فتح القناة

قلت: ما هو موقف الجزائر من إعادة فتح قناة السويس؟

أجاب: الرئيس السادات قال في صريح العبارة إن إعادة فتح القناة قضية وطنية تهم مصر وحدها. وعلى هذا الأساس فليس عندي ما أقوله. لقد ساهمنا ونساهم بكل قوانا من أجل تحقيق هدف كبير هو على الأقل تحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب في هذه المرحلة.

قلت: منذ مدة قريبة قام وزير خارجيتكم السيد عبد العزيز بوتفليقة بجولة عربية، هل كانت تلك الجولة

ترمي إلى طرح أفكار معينة؟

قال: الهدف من الجولة كان القيام بإتصالات لتكوين فكرة كاملة عن الوضع في المنطقة. وقبل طرح الأفكار لا بد من معرفة المناخ.

سألت: ألا تعتقد أن الإستمرار في حظر النفط كان سيحقق مكاسب لم تتحقق نتيجة لرفع الحظر؟

أجاب: على رغم أننا كنا متضررين إلا أننا كنا نتمنى أن يستمر الحظر. لقد إحترمنا الآخرون عندما ضربناهم على الوتر الحساس، وقلنا لهم في صراحة إنه لا بد من أن تهتموا بمشاكلنا قبل أن تطالبونا بالإهتمام بمشاكلكم، ويجب من أجل التفاهم أن نتكلم اللغة نفسها. إنكم تقيمون الدنيا وتعدونها لأنكم إضطرتتم إلى خفض درجتين في حرارة الغرف، أو لأنكم «ضحيتم» بعطلة نهاية الأسبوع في الوقت الذي يعاني الكثير من بلدان العالم الثالث المشاكل الإقتصادية وسوء التغذية ومشاكل التنمية. لقد كنا في الجزائر مع إستمرار الحظر لكن المعنيين بالأمر قالوا إنه لا بد من رفع الحظر لأن هذا يخدم القضية. وجاريناها. بعد ساعة ونصف ساعة إستقرقها هذا الحوار المشرقي مع الرئيس بومدين، خرجت من مكتبه مقتنعا بأن في صدر هذا «الغيفاري» أشياء كثيرة لا بد أن يقولها ذات يوم..

نُشرت هذه الحلقة من الحوار بتاريخ السبت 28 يونيو/ حزيران 1975

فؤاد مطر من القاهرة... ومحاورة المخضرمين

محمود رياض. حسن صبري الخولي. أحمد الشقيري

محمود رياض: الصراع مستمر مع إسرائيل إلا إذا خضعت وقبّلت بصيغة فتح
مطلوب سياسة أمن عربية موحدة وصندوق نقد يقرض العاجزين



ما دام المستقبل الفلسطيني هو محور كل ما يجري حالياً فإن تصورات ثلاثة من المخضرمين تبدو مهمة جداً، والمقصود بالمخضرم هو الشخص الذي عاش القضية الفلسطينية منذ ما قبل الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى والذي منذ ذلك الزمن شارك عملياً في العمل من أجل تلك القضية، بالحرب أو بالعمل السياسي وكلاهما في أي حال نضال.

وأهمية الحديث مع المخضرمين أن هؤلاء يملكون خلفية رحيبة للقضية المتعثرة، يضاف إلى ذلك أنهم تبعاً لهذه الخلفية ينظرون إلى التطورات الحالية، بل المناورات الحالية، بعين المتبصر العارف إلى أين سينتهي أمر التناور.

والثلاثة المخضرمون هم:

- محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية الذي يعيش القضية معاشية حقيقية منذ ربع قرن. عايشها كضابط في جيش مصر الذي شارك في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى. ولا يزال يعايشها إلى الآن كسياسي.

- الدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي لرئيس جمهورية مصر العربية، وبين الخولي وفلسطين علاقة تصل إلى مستوى العشق.

- أحمد الشقيري الصامت الراض المتبصر.

والحوار مع الثلاثة المخضرمين لم يكن كله عن فلسطين والمستقبل الفلسطيني إنما ما دامت فلسطين هي القضية الأولى والأخيرة - فإن هذه القضية كانت البحر الذي تنتهي إليه كل روافد الحديث.

كانت البداية مع محمود رياض الذي ترك الملوك والرؤساء يتحركون ثنائياً وأحياناً عبر لقاءات موسعة، وإنصرف هو إلى الإهتمام بالتخطيط، والتخطيط في منظار محمود رياض شاسع الأبعاد.

وقبل أن نبدأ الحوار تمنيت لو يحدّثنا الأمين العام قليلاً عن نتائج إجتماعات رؤساء الأركان العرب، وهنا لا بد من ملاحظة. لقد تميزت الإجتماعات هذه المرة بظاهرة المواكب.

ما هي هذه الظاهرة؟

كان رئيس أركان كل دولة عربية يتنقل في شوارع القاهرة في موكب، دراجتان ناريتان أمام السيارة التي تنقله. ووراء السيارة عربية جيب تحمل أفراداً من البوليس الحربي المصري. ووراء عربية الجيب سيارة عادية تضم عدداً من الحراس الذين يرتدون الثياب المدنية. وكان رؤساء الأركان مورعين على ثلاثة فنادق هي هيلتون وشيراتون وشبرد. ولأن عرقلة السير في كل الشوارع المؤدية إلى مبنى الجامعة العربية من النوع الصعب فإن صفارات الدراجتين كانت توحى بالخطر دائماً.

وقبل هذا الاجتماع عُقدت إجتماعات عدة لرؤساء الأركان. وكان هؤلاء ينتقلون في هدوء ومن دون موكب. هل السبب أن جيوش العرب حققت شيئاً من الانتصار خلال حرب رمضان؟

• سألت الأمين العام: إلى أين إنتهت إجتماعات رؤساء الأركان؟

- أجاب: لا شك في أنها حققت الكثير على طريق توثيق الروابط.

• قلت: ماذا يعني ذلك في شيء من التفصيل؟

- أجاب: إن كل الإجتماعات التي تُعقد منذ فترة في إطار الجامعة العربية، وكل الدراسات التي تُعدها الجامعة، تتعلق بنقطة أساسية هي: الأمن العربي.

• مرة أخرى ماذا يعني ذلك؟

- الأمن العربي يركز إلى أمرين، الأول هو توثيق الروابط بين الجيوش العربية. والثاني هو وضع قاعدة للصناعات الحربية.

• كيف يكون توثيق الروابط؟

- يكون بإستعداد الدول العربية للتخطيط معاً، يكون بتوحيد التدريب وتوحيد التسليح وتوحيد نشاطات عسكرية أخرى.

أهدافها لم تتغير

• أفهم من إشارتك إلى قاعدة الصناعات الحربية أن الحرب لم تنته وأن المطلوب إنشاء مصانع حربية في الدول العربية وهو أمر مستغرب في وقت يتصرف بعض الأنظمة على أساس أن الحرب إنتهت وأن الجهد بعد الآن منصب كله على التعمير.

- الحرب لم تنته والمصانع الحربية موجودة من قبل في بعض الدول العربية. ولكن المطلوب هو جعل هذه المصانع قاعدة ثابتة بعد أن يتم تطويرها في شكل يتلاءم والمتطلبات، إنه لا بد من إنشاء قاعدة للصناعات الحربية.

• كيف عالج رؤساء الأركان هذا الموضوع؟

- سبق لي أن وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء، وقد وضع هؤلاء تقريراً، وناقش رؤساء الأركان هذا التقرير.

• وبعد ذلك؟

- سنعرض التقرير مستقبلاً على مجلس الدفاع العربي المشترك. إننا في كل خطوة نخطوها يجب أن نتذكر أهداف إسرائيل. ويجب ألا نملّ من ترديد هذه الأهداف. علينا أن نتذكر أهداف العدو حتى وهو يوقع إتفاق السلام.

• هل يوقع إتفاق سلام قريباً؟

- إذا وقع هذا الإتفاق.

• ألا ترى أن توقيع إتفاق سلام معناه أن إسرائيل ستعيد النظر في أهدافها السابقة؟

- ما زالت أهداف إسرائيل قائمة لم تتبدل.

• من الضروري في هذه الظروف أن نُحدد لنا كأمين عام للجامعة العربية هذه الأهداف؟

- هدف إسرائيل إقامة دولة يهودية تضم يهود العالم. وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الإستيلاء على الأرض وطرد سكانها الأصليين. وهذا ما تفعله إسرائيل.

• وهل إن إسرائيل تفعل ذلك بعد حرب رمضان؟

- إذا كانت إسرائيل توقف خطتها في مرحلة معينة فإنها تكون في الوقت نفسه تستعد لمرحلة مقبلة. وواجبنا منع إسرائيل من تنفيذ هذا المخطط.

• وكيف يتم ذلك؟

- من خلال تخطيط عربي، من خلال سياسة أمن عربية موحدة. وهذا يكون بتعاون واسع المدى بين الجيوش العربية وقيام قاعدة للصناعات الحربية.

صيغة فتح هي الحل

• إذا كانت إسرائيل لم تبدل، بل لن تبدل أهدافها، فلماذا أحاديث السلام والمساوي التي تبدل في هذا الشأن؟

- إن مخطط إسرائيل هو التوسع وهذا المخطط معناه توقع جولات أخرى من القتال، ولن ينتهي الصراع ما لم تخضع إسرائيل وتقبل بالصيغة التي طرحتها "حركة فتح" وهي الدولة الديمقراطية العلمانية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود.

• هل تعتقد أن هذه القناة المتوافرة لديك متوافرة أيضاً لدى كل المسؤولين العرب؟

- أنا هنا أعبر عن نفسي.

الخبراء والمواد الخام

• قلت: نعود إلى موضوع قاعدة الصناعات الحربية. أليس التسليح من الآخرين أفضل وأقل كلفة؟

- أجب: لقد ناقش رؤساء الأركان الأمر؛ ووضعوا مشروعاً موحداً سيُعرض على الاجتماع المقبل لمجلس الدفاع العربي المشترك. وفي رأيي إنه مشروع عملي قابل للتنفيذ وبعيد عن الأحلام والخيالات. إن كل الدول العربية مقبلة الآن على التسليح وهناك طلبات بآلاف الملايين من الدولارات، ومعظم الطلبات موجهة إلى الدول الغربية، وأرى أنه يمكن توفير جزء ضخم من هذه الأموال عن طريق إقامة صناعات عربية للسلاح. يضاف إلى ذلك أننا نضمن وجود المصانع بأيدينا فلا نعود تحت رحمة الغير شرقاً كان أم غرباً.

• هل إن المصانع الحربية القائمة الآن متطورة إلى الدرجة التي يمكن أن تغنيها عن الشرق والغرب؟

- ليست هنالك مصانع يمكن أن تنتج كل الأسلحة المطلوبة دفعة واحدة. إنما من السهل تطوير هذه المصانع بحيث تصبح قادرة على إنتاج الأسلحة الرئيسية. ويمكن إذا إستعجلنا البدء أن نصل في المدى القريب إلى ما نريده. ونحن لا نبدأ من الصفر، فهناك مصانع حربية قائمة في بعض الدول العربية. في مصر والعراق والسعودية والجزائر.

• هل إن المقصود من إقامة قاعدة للصناعات الحربية هو توحيد هذه المصانع؟

- أبدأً. المطلوب هو التنسيق فقط، ولو حدث ذلك فإننا سنصل إلى نتائج عظيمة.

• ألا تعتقد أن الخبراء غير متوافرين، كذلك المواد الخام بالنسبة إلى تصنيع الأسلحة الرئيسية؟

- لا مشكلة إذا أراد العرب.

مشاكل التخلف الإقتصادي

• نلاحظ إنك تكثر من إستقدام الخبراء والمستشارين، ما الهدف من ذلك؟

- إننا في الجامعة منهمكون في معالجة مشاكل التخلف الإقتصادي. إن الأرقام تشير إلى أن بلايين الدولارات التي تشكّل العائد من النفط لم ترفع الدول العربية إلى مستوى الدول الغنية كأوروبا أو اليابان. بل إن الموارد الحالية المتاحة لكل الدول العربية قد تقل عن الإنتاج القومي لدولة أوروبية واحدة متقدمة كالمانيا

مثلاً. إن الإنتاج القومي في ألمانيا يزيد على الموارد التي تدخل الدول العربية. حيال ذلك ما الذي يجب أن نفعله كجامعة عربية؟ لقد شكّلت لجنة من خبراء الاقتصاد العرب لدراسة هذا الموضوع بالذات. وعُيّنت اللجنة بأمرين: حماية الفائض ووسائل حمايته، ثم استخدام الفائض داخل الوطن العربي.

• وفي أي حقول يُستخدم هذا الفائض؟

- المفروض استخدام الموارد بتحويلها إلى صناعات. تقيم الدول المنتجة للنفط صناعات، وتستخدم ما يفيض عنها في تصنيع الدول غير المنتجة والتي هي في حاجة إلى رأس المال العربي.

• لكن الدول المنتجة قلقة دائماً على مصير أموالها وتخاف من توظيفها في الدول غير المنتجة.

- من أجل تطمين الدول المنتجة إتخذ المجلس الاقتصادي العربي قرارات في شأن حرية إنتقال رؤوس الأموال العربية وحمايتها من التأميم والمصادرة وهذه خطوة أساسية من أجل استخدام رؤوس الأموال العربية داخل الوطن العربي.

• وماذا أيضاً في تقرير لجنة خبراء الاقتصاد؟

- إقترحت اللجنة أيضاً تعزيز صناديق الإنماء العربية القائمة حالياً وتعزيز صندوق الإنماء العربي المنشأ بقرار من الجامعة عن طريق زيادة قدراته المالية بحيث تقوم هذه الصناديق بدور تمويل المشاريع على أسس تجارية. كذلك يقترح التقرير إنشاء هيئة تساعد الدول العربية في بناء هيكلها الاقتصادي.

• هل يعني ذلك أن نصل ذات يوم إلى هيئة تشبه البنك الدولي؟

- إن التقرير يوصي بإنشاء هيئة تقدم القروض إلى الدول العربية العاجزة، هيئة تشبه إلى حد صندوق النقد الدولي.

• هل من صعوبات في وجه ذلك؟

- إن اللجنة التي وضعت التقرير أخذت في الاعتبار سد كل الثغرات. وإذا تم تنفيذ المخطط في الشكل الذي نتصوره يمكن الأمة العربية السير في خطوات متزنة نحو التقدم والرفاهية وعلى أسس من التعاون الكامل الأمر الذي يحقق لها الوصول مستقبلاً إلى مستوى لائق. ولا أتوقع نشوء صعوبات لأن المنطق يفرض تنفيذ هذا المخطط، إنما لا بد من بعض الوقت.

• ومتى يبدأ العمل بموجب المخطط؟

- كبدائية ستوجّه الدعوات، إلى الدول المنتجة للنفط لكي نعرض عليها التقرير خصوصاً القسم الأول منه والمتعلق بحماية الفائض ووسائل الحماية. والأرجح أن يعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من نيسان المقبل، وقبل ذلك سيعقد مجلس الجامعة أواخر الشهر الجاري وسأعرض التقرير كاملاً على مجلس الجامعة.

القمة متى؟

• قلت: يبقى موضوع القمة العربية، لقد إقترب شهر نيسان ولا نلاحظ أنك في صدد الإعداد لها؟

- أجب: القمة مقررة، لقد قررت قمة الجزائر أن تكون القمة دورية وأن تُعقد القمة المقبلة خلال نيسان 1974. ويمكن إنعقادها في اليوم الأول من نيسان أو في اليوم الأخير منه. وخلال أيام سيعقد مجلس الجامعة وسأحاول في هذا الإجتماع إستمزاغ الآراء قبل أن أبدأ التحضير للقمة التي يجب أن تكون ناجحة.

• على حد ما نعلم إن الملوك والرؤساء أعطوك شبه تفويض لتطوير الجامعة العربية، هل ان عملية

التطوير بدأت بالفعل؟

- إنني في صدد تطوير الجهاز الاقتصادي، وعملية التطوير كبيرة ومتشعبة.

في نهاية هذا الحوار تعمّد محمود رياض أن يكرر أن الصراع مع إسرائيل مستمر وأن المخطط العدواني الإسرائيلي للتوسع على حساب الآخرين ما زال قائماً وأن على الجميع أن يكونوا حذرين. وكرر أيضاً أن إسرائيل ستستمر في نظرها دولة عدوانية توسعية إلا إذا قبلت بالصيغة التي إقترحتها حركة فتح: دولة علمانية يتعايش فيها الجميع.

وتلك قناعة المخضرم الأول الذي يعرف نيات إسرائيل تماماً، فهو اليوم أمين عام للجامعة العربية لكنه كان ذات يوم ضابطاً في جيش مصر الذي شارك في الحرب العربية - الإسرائيلية ... وكان أيضاً عضواً في لجان الهدنة التي تظهر خلالها براعة اليهود في المناورة. ومنذ تلك الفترة ومحمود رياض على قناعته بأن إسرائيل تعمل من أجل التوسع.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 13 مارس/ آذار 1974

حسن صبري الخولي: وعد بلفور أميركي مئة في المئة والحل الوحيد لقضية فلسطين هو التعايش الثلاثي



في منزله مئات الكتب عن فلسطين أيام الإنتداب القديم وفلسطين في التاريخ وفلسطين بعد الإغتصاب، وفي منزله مجموعة من الإسطوانات لفنانين يهود مسجلة على بعضها أغان تهاجم عبد الناصر، ومجموعة من قطع العملة اليهودية، وفي منزله بضع خرائط عن فلسطين عبر التاريخ وبينها الخرائط المستجدة التي تعكس التصميم الإسرائيلي على إلغاء كل المعالم العربية في الديار الفلسطينية.

وكلما سمع الدكتور حسن صبري الخولي بكتاب صدر عن فلسطين في أي مدينة من العالم سعى إلى شرائه وضمه إلى مكتبته الضخمة بعد أن يكون قرأه في إمعان وسجل ملاحظات على صفحات الكتاب نفسه وعلى دفتر خاص أحياناً، وهو يقرأ كل كلمة تُنشر في صحيفة عربية أو أجنبية عن فلسطين. ولأنه يقرأ العبرية فإن مكتبته تضم مجموعة من الكتب العبرية. ومنذ حدث الإغتصاب الصهيوني وطُرد الفلسطيني من أرضه وحسن صبري الخولي يتابع القضية كما لو أنها قضيته. وقبل أن يوليها إهتمامه السياسي أعطى القضية الكثير من حماسه. حارب من أجل هذه القضية. قاتل اليهود عام 1948. قتل منهم وأصيب بجروح. وبعدما أعلن قيام الثورة الفلسطينية أصبح الخولي مطالباً بتوسيع دائرة الإهتمام. طار من أجل هذه الثورة كثيراً. وخاطر كثيراً. وأنجز كثيراً.

وحسن صبري الخولي عندما يجد وقتاً يخصصه للتأليف عن القضية الفلسطينية. كان أصدر كتاباً بعنوان "فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والإستعمار". وحديثاً أصدر مؤلفاً ضخماً عن الموضوع نفسه بعنوان "سياسة الإستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين"، وهو يعكف حالياً على دراسة الفلسفة اليهودية مركزاً على سر معاناة اليهودي مع أنه غني. وخلال دراسته توصل إلى أن اليهود هم الذين مولوا الحروب الصليبية، والمؤلف الضخم الذي أصدره الخولي حديثاً يقع في مجلدين. كل مجلد من ألف صفحة. وهو، للمناسبة، لا يتقاضى شيئاً في مقابل الكتب التي يؤلفها أو المحاضرات التي يلقيها أو رسائل الماجستير التي يشارك في مناقشتها.

• سألته: كم إستغرق إعداد هذا المؤلف الضخم؟

أجاب: سبع سنوات. وطول الوقت هذا سببه عدم التفرغ من جهة ومسؤوليات العمل من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك حرصي على تضمين الكتاب وثائق جديدة. ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية لا تسمح بنشر وثائق إلا بعد مرور 50 سنة عليها، فإني إنتظرتُ وحصلتُ على وثائق ضمّنتها الكتاب لم تنشر حتى

الآن لا في اللغة العربية ولا حتى في لغتها الأصلية.

• قلت: وما الهدف من إصدار هذا الكتاب ولماذا التركيز على الإستعمار والصهيونية في الإسم؟

أجاب: أما التركيز فسببه أن إسرائيل هي صنعة الإستعمار والصهيونية. وأما الهدف فهو إرتباطي بفلسطين وإحساسي بأن عدداً من المسؤولين العرب ليسوا على دراية كاملة بتاريخ القضية الفلسطينية وبما قامت به الدول الكبرى من مؤامرات ضد العرب ومن مساعدة الصهيونية لتنفيذ أغراضها في إحتلال فلسطين، وأنا في كتابي إعتمدت على الوثائق، ووثائق القوى الكبرى التي ساعدت على إنشاء إسرائيل.

الحساسيات

• قلت: هل راعيت وأنت تنشر الوثائق حساسيات يمكن أن تنتج عن ذلك؟

- أجب: إن كل الوثائق التي نشرتها تثبت وتؤكد أن الصهيونية تأمرت مع الإستعمار ضد عرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين ويهود. ومعظم وثائق المجلد الثاني لا بد أن تخلق شيئاً من الحساسية بالنسبة إلى البعض. وفي أي حال هنالك بضع وثائق لم يحن الأوان لنشرها لإعتبارات تتصل بالمصلحة العليا للوطن العربي.

• قلت: إننا في المشرق نستغرب مثل هذا الإهتمام بالقضية الفلسطينية يصدر عن مصري إلى درجة أنه يعتبرها قضيته بكل معنى الكلمة.

أجاب: إهتمامي بهذه القضية بدأ قبل ثلاثين عاماً. إبان الحرب العالمية الثانية كنت ضابطاً صغيراً وذهبت إلى فلسطين للتدرب في أحد معسكرات الجيش التاسع الذي كان مرابطاً آنذاك هناك. وكانت منطقة التدريب تقع شمال فلسطين في حيفا - صفد. وبعد أقل من سنة عدتُ إلى منطقة أخرى في جوار دير سنيد (جنوب فلسطين). وخلال هذه الفترة زرتُ كل المناطق في فلسطين وشعرتُ بحبي لهذه الأرض. بل أكثر من ذلك إنتابني شعور بأن مصري ومستقبلي مرتبطان بهذا البلد الذي أحببته. لذا عكفتُ منذ ذلك الوقت البعيد على قراءة كل ما يتصل بفلسطين ثم شاءت الظروف أن ترابط وحدثي العسكرية في العريش قبل حرب 1948. وبالتالي أُتيحت لي بحكم عملي أن أزور فلسطين مراراً في ذلك الوقت، وكنتُ على رأس ... بل إنني كنتُ أول ضابط في الجيش المصري عبر الحدود المصرية إلى فلسطين فجر منتصف مايو 1948.

وظللت طوال فترة الحرب في هذه الأرض متنقلاً بين غزة والمجدل ثم إستقر بي المقام في الفالوجة، وإنتهت الحرب وعاد الجيش المصري إلى قواعده في مصر وبقى أنا في فلسطين، وقامت ثورة 23 يوليو 1952 وطلب مني الرئيس عبد الناصر أن أعود إلى القاهرة وألح في ذلك، وإعذرتُ وبقى في فلسطين وكنتُ إذ ذاك رئيساً لوفد مصر في لجنة الهدنة المشتركة. وعندما إنتدبتُ للعمل في رئاسة الجمهورية أصبحتُ مسؤولاً عن الشؤون الفلسطينية وحضرتُ كل المؤتمرات العربية بصفتي مسؤولاً عن الشؤون الفلسطينية. كما حضرتُ دورات عدة في الأمم المتحدة وتحدثتُ فيها حول القضية الفلسطينية. وكانت كل دراساتي الأكاديمية تتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن الطبيعي أن تكون مؤلفاتي كذلك. ولعلي المصري الوحيد الذي تربطه صداقة حقيقية ومعرفة شخصية بعدد كبير جداً من الفلسطينيين. ولم تتولد هذه الصداقة في سهولة إنما نمت وترعرعت عبر السنوات الطوال وعبر وحدة الآلام والأمال وعبر المشاكل الكثيرة التي إشتراك في حلها، وعبر الظروف التي جعلتني أشارك في كل هذه الأمور. ويسعدني أن أولادي الثلاثة ولدوا على أرض فلسطينية وعاشوا بضع سنوات على تلك الأرض.

عسكري وسياسي

• قلت: هنالك أعمال عسكرية كثيرة أدبها من أجل فلسطين كذلك هنالك أعمال سياسية كثيرة. هل

يمكن أن تذكر لي عملاً عسكرياً تفخر به وآخر سياسياً؟

أجاب: الواقع إنني قمتُ بأكثر من عمل عسكري إنما العمل الذي أعتز به كان عبارة عن عملية تُعرف

باسم "عملية أبو جابر".

• **قلتُ: متى حدث ذلك وأين؟**

- أجاب كنتُ مكلفاً تدمير مطار أنشئ حديثاً في منطقة عرب أبو جابر يطلق عليه في العبرية "مطار ناسونا". كان ذلك في حرب 1948 وقد تمت العملية في نجاح كبدت العدو خسائر ليست قليلة. تقع المنطقة التي حدثت فيها العملية جنوب الفالوجة ووراء الخطوط المصرية بحوالى عشرين كيلو متراً. ويومها كنتُ برتبة ملازم أول وكان قائدي يدعى العميد سيد طه ولقبه "الضبع الأسود".

• **قلتُ: وبالنسبة إلى أهم عمل سياسي أديته للقضية الفلسطينية؟**

- لا أريد الخوض في الأعمال السياسية التي قمْتُ بها وإن يكن معظمها نُشر عنه الكثير، وما لم يُنشر أهم وأخطر مما نُشر، ولم يحن الوقت بعد لكي أتكلم بالتفصيل خصوصاً عن الفترة التي بدأت عام 1967 حتى الآن.

• **قلتُ: ألا يمكن الإشارة إلى عمل واحد؟**

- أجاب: ما هو العمل المهم؟ هل إن جمع مبلغ 30 مليون دولار للمقاومة بعد أحداث أيلول في الأردن أهم أم إن التوفيق بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية أكثر أهمية؟ هذان مثالان عن الأعمال التي تدخل في النطاق السياسي.

• **قلتُ: من خلال تعاطيك العمل السياسي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية ما هو الخط العام الذي كنتُ تنتهجه وكيف كان المسؤولون العرب الذين يصطدمون بالمقاومة يتقبلون منطقك؟**
- أجاب: كنتُ أحرص على أن أثبت لكل المسؤولين العرب أن للفلسطينيين حقاً شرعياً يتلخص في أنهم يريدون العودة إلى أرضهم وأنه ليس لهم مطمع آخر بالنسبة إلى أي بلد يقيمون فيه، وإذا صدرت عنهم مشاكل فذلك نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها، وهي ظروف في منتهى القساوة.

عبد الناصر والقضية

• **قلتُ: من خلال عملك إلى جانب جمال عبد الناصر، هل يمكن أن تحدد لنا طريقة الرئيس الراحل في معالجة الأزمات الفلسطينية، وكيف كان ينظر إلى القضية الفلسطينية؟**

- أجاب: كانت القضية الفلسطينية هي الشاغل الكبير لمصر منذ الأربعينات. ولقد خاضت مصر حرب 1948 من أجل القضية الفلسطينية وهذه الحرب سبقت ثورة 1952 أربع سنوات لذا فمن الطبيعي أن تعتبر الثورة المصرية إن قضية فلسطين هي قضيتها الأولى، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، والإهتمام بالقضية الفلسطينية يأخذ الحيز الأكبر من التفكير المصري.

• **قلتُ: هل من تدليل واضح على ذلك؟**

- أجاب: في 13 مايو 1963 صدر الميثاق من عشرة أبواب. 8 أبواب تتناول الشؤون المصرية الداخلية. والباب التاسع يتناول الشؤون العربية. أما الباب العاشر فيتناول الشؤون الخارجية وفي كل باب من ابواب الشؤون الداخلية نجد أن عبد الناصر لم ينسَ قضية فلسطين. بالإضافة إلى ذلك إن الإدارة المصرية لقطاع غزة تُعتبر مفخرة مصري، إذ أن التعاون المثمر والبناء والأخوة المتبادلة بين المصريين والإرتقاء به والإحتفاظ كجزء من الوطن الفلسطيني لتدل على مدى إهتمام مصر الثورة بالقضية الفلسطينية. والإهتمام هذا لا يمكن أن يكون محدوداً ولا يمكن أن يتوقف عند نقطة معينة. إن إرتباط مصر بفلسطين تاريخي.

هناك حل واحد

• **قلتُ: كيف تتصور الحل لقضية فلسطين؟**

- أجاب: هناك حل واحد فقط ولا حل أو حلول أخرى غيره. ولا شك في أنه سيتم الوصول إليه مهما طال الزمن وأياً تكن الصعاب. وهذا الحل هو أن يعيش الفلسطينيون من مسلمين ومسيحيين ويهود على أرضهم متعاونين متحابين كما كانوا يعيشون طوال أجيال مضت. وهذا الحل ليس من صُنْع الخيال، لأنه لا

يمكن الإستمرار في السباحة ضد التيار وضد مسار التاريخ.

• قلت: هل معنى كلامك أنك تتوقع زوال إسرائيل؟

- أجب: لعلك لاحظت أنني لم أتعرض لإسرائيل في كلامي إنما حديثي كان عن الإستعمار والصهيونية وما فعلاه في الوطن العربي الفلسطيني. إن يهود فلسطين لهم كل الحق في أن يعيشوا في سلام مع إخوانهم المسلمين والمسيحيين. ولا أظن أنني أستطيع التعبير عن مستقبل القضية أفضل من أصحابها الشرعيين. وقد عبّر السيد ياسر عرفات بصفة كونه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية عن رأي فلسطين في مستقبلها بالدعوة إلى الدولة الديمقراطية العلمانية التي تضم المسلمين والمسيحيين واليهود.

حقائق ووثائق

قلت: نعود إلى الكتاب الجديد الذي أصدرته. من خلال إعداد الكتاب هل وصلت إلى حقائق أو وثائق مهمة جديدة؟

أجب: لعل الجديد هو إيضاح المعروف عن وعد بلفور أنه وعد بريطاني. وقد أثبت في المجلد الثاني من الكتاب عن طريق 7 وثائق أوردتها أن وعد بلفور أميركي مئة في المئة ولم يكن للحكومة البريطانية من فضل إلا في إصداره حتى أن صياغته كانت تتم في البيت الأبيض طوال العام 1917 إلى أن صدر يوم 3 نوفمبر من تلك السنة. كذلك، من الوثائق التي أوردتها تسابق الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة خلال العام 1943 إلى إصدار تصريحات تأييداً لإنشاء إسرائيل. من هنا إن الوعد السبعة التي سبقت وعد بلفور والتي بموافقة الولايات المتحدة تؤكد ما فيه الكفاية أن الولايات المتحدة صاغت وقررت وأن بريطانيا كان دورها دور الموقع.

• قلت: للمناسبة ما هي اهم نقطة في نظرك تضمنتها وعد بلفور؟

- أجب: أهم وأخطر ما في الوعد أنه يصف الـ 5 في المئة من يهود فلسطين بأنهم "الشعب اليهودي" ويصف الشعب العربي الفلسطيني (الـ 95 في المئة) بأنه "الطوائف غير اليهودية في فلسطين"، ولا أجد وصفاً لهذه الفظاعة أفضل من عبارة لجمال عبد الناصر قالها مرة وهي: "لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق ثم استطاع الإثنان من لا يملك ومن لا يستحق أن يسلبا صاحب الحق حقه في ما يملكه وفي ما يستحقه". إن فلسطين في ذلك الوقت كان "ملكها" الباب العالي، وبالتالي فإن لا ولاية لبريطانيا عليها ولا يمكن بأي صفة في القانون العام أو القانون الدولي أن يمنح من لا يملك شيئاً لا يملكه. وفي الكتاب فصل جاء فيه - وهو أمر ينشر للمرة الأولى - إن فرنسا حاولت أن تحصل على موافقة بريطانيا لكي تحتل تونس عام 1881 وإذا بوزير خارجية بريطانيا اللورد سالزبوري يقول: "نحن لا نستطيع أن نعطي ما لا نملك". ولفور هو خليفة سالزبوري.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الخميس 14 مارس/ آذار 1974

أحمد الشقيري: فشل يارينغ لأنه مسيحي مستقيم ونجح كيسينجر لأنه يهودي شاطر



منذ سنتين قابع في صومعة. والصومعة عبارة عن شقة هادئة في عمارة هادئة تطل على أحد فروع النيل الذي يخترق القاهرة. يقرأ كثيراً. ويكتب. أحياناً يكتب قليلاً وأحياناً يكتب كثيراً وبين القراءة والكتابة يستقبل "أبو مازن" (كما يحلو للجميع مناداة أحمد الشقيري) كثيراً كثيراً. وزواره من كل الأنواع، قيادات فلسطينية من الماضي، وشبان من الذين ما زال النضال نوعاً من الحلم بالنسبة إليهم، ووجوه فلسطينية تائهة من النوع الذي يعمل في بطون الصحارى العربية أو الآتي من غزة أو مدن الضفة الغربية. كثرت الأسئلة والتساؤلات ولا جواب عنده.

وعندما عُقد مؤتمر القمة في الجزائر وجد أحمد الشقيري أن الواجب يدعوه لمخاطبة أبطال تلك القمة فوجّه رسائل إلى الرؤساء أنور السادات وحافظ الأسد وهuari بومدين. وفي تلك الرسائل دعا إلى جولة أخرى من القتال بخطة أخرى.

وحتى لقائي به قبل أسبوع في صومعته في الطبقة الرابعة من عمارة ليبون في حي الزمالك الراقي في القاهرة كان أحمد الشقيري ما زال على موقفه، وكانت القاهرة ودعت كيسينجر لتستقبل غروميكو.

سألته: لماذا لا تشرح هذا الموقف وتعرض تصوراتك؟

أجاب: أنت قلت.

قلت: هل نخوض في كل القضايا المطروحة؟

أجاب: نخوض.

الفارس الأميركي وحده

*** كيف تنظر إلى الموقف الدولي بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط؟**

- إن الموقف الدولي بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط واضح تماماً إنه يفضح نفسه بنفسه. الدكتور هنري كيسينجر عزل القضية عن الأمم المتحدة، وعن مجلس الأمن، وعن الدكتور فالدهايم. وأهال التراب على مهمة الدكتور يارينغ. والأهم من ذلك إن كيسينجر عزل الإتحاد السوفياتي عن الساحة في صورة كلية، وأصبح الفارس الأميركي وحده في الميدان، أما الفارس السوفياتي فقد عاد إلى الإسطنبول وأظن أن الإتحاد السوفياتي يعرف الأسباب ولا يلوم إلا نفسه. والطريف في الأمر أنه لو بكر غروميكو في وصوله إلى القاهرة بضع ساعات لكان إشتراك مع الدكتور كيسينجر في حفلة رفع العلم الأميركي على مبنى السفارة الأميركية،

إلا أنه لم يستطع أن يلحق بهذا القطار أيضاً.

* وما هو رأيك في كيسينجر؟

- أريد أن أحذر من خطأ فادح يواجهنا وأخشى أن نغرق فيه إلى الأذنين. وهذا الخطأ هو أسطورة كيسينجر. فقد بدأت بعض أجهزة الإعلام الرسمية العربية تُصور كيسينجر على أنه صانع المعجزات لا تستعصي عليه أي مشكلة في العالم. ولم يبقَ إلا أن تصفه بأنه موسى القرن العشرين ورث عصاه السحرية وهو سيسحر بها إسرائيل ويخرجها من الأراضي العربية المحتلة كاملة غير منقوصة، وأن العرب سيجدون على يديه العجائب وما عليهم إلا أن ينتظروا، وأنا لا أنكر أن الدكتور كيسينجر إنسان موهوب دفعته مواهبه الفذة إلى المنصب الرفيع الذي يحتله اليوم.

لقد أصبح هو الرئيس المتجول للولايات المتحدة، وقد يستطيع الدكتور كيسينجر بمواهبه هذه وبالنفوذ الأميركي الضخم الذي يحمله بين يديه أن يزحزح إسرائيل عن بعض مواقفها الفرعية، أما المواقف الأساسية فلا أعتقد أن موسى الجديد ومعه موسى القديم يستطيعان أن يحركاها قيد أنملة. وأرجو من المواطن العربي أن يحتفظ بهذا العدد من "النهار" سنة أو سنتين ثم يعيد قراءته ليرى الخبر اليقين.

المشاكل الأساسية

* نتحدث عن مسائل أساسية لن نتزحزح عنها إسرائيل، ما هي؟

- إن فصل القوات العربية الإسرائيلية على رغم أنه موضوع لا يخلو من مصاعب شائكة إلا أنه أمكن الوصول إليه في سيناء ولا أستبعد أن يتم في الجولان، وهذه المرحلة يمكن وصفها بأنها القشرة الخضراء في الجوزة الصلبة. أما المرحلة المقبلة وهي الإنسحاب من الأرض العربية كاملة فهي التي ستتخطم على صخرتها جهود كيسينجر وتتكرر معها عصاه السحرية... فإن الموقف الإسرائيلي من الأرض العربية يتمثل فيه الصعب والأصعب والمستحيل.

* أين الصعب وأين الأصعب وأين المستحيل؟

- الصعب يتمثل في سيناء فإن لإسرائيل في شأنها مطالب يصعب التراجع عنها. وموضوع شرم الشيخ هو مثل واحد فقط ومعه طريق إلى إيلات. ولا أظن أن الشعب في مصر يرضى أن يتنازل عن سيادته على مواقع في سيناء مهما تكن صياغة كيسينجر بارعة ومغرية، أما الأصعب فيتمثل في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة. ولقد أعلنت إسرائيل أكثر من مرة موقفها من هذه المواقع الثلاثة، وأي حل يقترحه الدكتور كيسينجر سيكون على حساب الأرض العربية كما سيكون تراجعاً عن مقررات مؤتمر القمة في الجزائر. وعلى المواطن العربي أن يراقب الملوك والرؤساء إذا كانوا سيتراجعون هذه المرة كما تراجعوا في مؤتمرات القمة السابقة.

يبقى المستحيل. المستحيل هو موضوع القدس لأن إسرائيل لن تخرج من شبر واحد من القدس العربية عن طريق محادثات جنيف. وإذا كان الملوك والرؤساء يظنون غير ذلك فإنهم واهمون، بل إنهم لا يعرفون حقيقة الحركة الصهيونية وأهداف إسرائيل القريبة والبعيدة.

نهاية مؤتمر جنيف

* وما هي نهاية مؤتمر جنيف في رأيك؟

- إن مؤتمر جنيف ليس محكمة يترافع فيها المتقاضون، وينتهي الأمر بإصدار حكم بالجلاء ثم ينفذ الجلاء ويستعيد العرب أراضيهم. إنه مؤتمر توافق وإتفاق. وإسرائيل تتسحب مما ترضى أن تتسحب منه.. هذا مع العلم إنه بالإضافة إلى الجوانب الإقليمية من محادثات جنيف ستُصر إسرائيل على الأمور الآتية: أولاً- توقيع معاهدة صلح مع الدول العربية تقوم على أساس إنهاء حالة الحرب والتعايش السلمي وحُسن الجوار وإنهاء المقاطعة العربية.

ثانياً- الملاحة الحرة في قناة السويس وخليج العقبة للسفن والبضائع الإسرائيلية وتحت العلم الإسرائيلي،

وفي هذين الموضوعين ستكون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى جانب إسرائيل على وجه التأكيد، وبهذا سيعود الأمر إلى التجمد مرة ثانية كما كان بعد حرب الأيام الستة... ولا بد من تشرين آخر عند ذلك، وعلى الدول العربية أن يكون حسابها على هذا الأساس، من الآن... إذا كانت تريد تحريك القضية من جديد.

*** ولماذا تعتبر موضوع القدس مستحيلاً، وما هو الحل؟**

- إن موقف إسرائيل من القدس يؤلف مجلداً ضخماً منذ عهد الإنتداب البريطاني، وفي عهد الأمم المتحدة، إلى يومنا هذا. ولن نجد يهودياً واحداً، حتى الدكتور كيسينجر، يوافق على خروج إسرائيل من القدس، وأقصى ما توافق عليه إسرائيل هو حرية العبادة والزيارة للعرب ولغير العرب. وأعتقد أن القدس ستكون هي الإمتحان الفاصل للحكام العرب والمسلمين وقراراتهم في مؤتمر الجزائر ولاهور. وإذا كانوا جادين حقاً في تحرير بيت المقدس فيجب أن يعلموا أن جنيف ليست الطريق إلى بيت المقدس. إن الطريق هي من دمشق والقاهرة وعمان. بجيوش مصر وسوريا والأردن ومعها القوات الفلسطينية. وليس لنا أن ننسى أن لبيروت دوراً مهماً ولكن يجب أن يتم تزويد لبنان بشبكة صاروخية قوية وأسرار مقاتلة، حتى يحمي لبنان نفسه ويغطي الجبهة السورية وعلى الدول العربية أن تقدّم إلى لبنان الصواريخ والطائرات إذا كانت هذه الدول تريد تحرير القدس حقاً وصدقاً. إن تحرير القدس مهمة للمظليين العرب يهبطون على أسوارها ويخوضون الحرب في شوارعها من بيت إلى بيت ومن كنيسة إلى كنيسة ومن مسجد إلى مسجد.

كيسينجر ويارينغ

*** كيف تفسر نجاح كيسينجر وفشل يارينغ؟**

- لقد نجح كيسينجر في موضوع إتفاق الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية. ومع أن هذا الإتفاق تضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية فإن الدكتور كيسينجر لم يستطع الوصول إليها إلا بعدما أمسك بمقصه وقطع مطالب متكافئة للفرقيتين. ولا أريد أن أدخل في تفاصيل «الأجزاء المقصوفة» من مطالب الفرقيتين فإن الكثير منها لا يزال سراً محجوباً عن الأمة العربية، غير أنني أستطيع الإشارة إلى نقطة واحدة كانت من أهم الأسباب في نجاح كيسينجر وفشل مبعوث الأمم المتحدة الدكتور يارينغ. ونذكر أن يارينغ كان قد بعث في تاريخ 8 فبراير/ شباط 1971 بمذكرة إلى إسرائيل يطالبها فيها بأن توقع تصريحاً تلتزم بموجبه بالانسحاب من الأراضي العربية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 242. ورفضت إسرائيل يومئذ إصدار الوثيقة المطلوبة. وتجمّد الموقف، وتجمّد يارينغ في ثلوج موسكو. وحين تولى كيسينجر مهمة الوساطة بين مصر وإسرائيل تجاوز "أمانة" يارينغ فلم يطالب إسرائيل بهذا الإلتزام، وبذلك نجح كيسينجر حيث فشل يارينغ. والواقع أن يارينغ فشل لأنه مسيحي مستقيم أراد أن ينفذ قرار مجلس الأمن في أمانة. ونجح كيسينجر لأنه يهودي شاطر عقد الصفقة بين الطرفين من غير إلتزام. وهناك سبب آخر: إن يارينغ لا يجيد العناق والتقبيل كما فعل كيسينجر مع المسؤولين العرب كلما دخل عليهم وخرج.

*** هل تعتقد أن كيسينجر سينجح في الفصل بين القوات في سوريا؟**

- يستطيع كيسينجر أن يحقق نجاحاً بالنسبة إلى الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية إذا توافر شرطان:

الأول: أن يستعمل كيسينجر مقصه مرة ثانية كما فعل في سيناء.

الثاني: أن ترضى سوريا بأن "ينفصل" إتفاق الفصل عن قرار مجلس الأمن. وعلى العموم نجاح كيسينجر حتى هذه اللحظة، يستمد قوته من التراجعات العربية الرسمية في الموقف السياسي، فإن الإنجازات العسكرية لحرب تشرين كانت في مستوى أعلى من السياسة العربية للأشهر التالية، في حين أن إسرائيل، وقد أصيبت برضوض وكسور في هذه الحرب، لم ترجع خطوة واحدة إلى الوراء في الموقف السياسي.

*** وهل تعتقد أيضاً أن كيسينجر سينجح في عقد صلح بين العرب وإسرائيل؟**

- إن الدول الثلاث أميركا وروسيا وإسرائيل تصر على عقد الصلح، وهذا هو الهدف النهائي لمؤتمر

جنيف. لقد نجح كيسينجر في سياسة الوفاق بين روسيا وأميركا، وبين أميركا والصين. والخلاف بين تلك الدول لم يكن على الوطن، كل دولة باقية في أرضها، لكن الخلاف كان على مصالح في أوطان الآخرين لا في وطنهم، ولهذا أمكن الإتفاق.

أما بالنسبة إلينا فإن الخلاف بيننا وبين إسرائيل هو على الوطن، وأنا أعلم أن الجماهير العربية ومعها فلسطين ترفض الصلح مع إسرائيل رفضاً باتاً. ومع أن لي خبرة سيئة مع الحكم العربي المعاصر، فإنما أريد أن أظن أن الدول العربية لا توافق على عقد صلح مع إسرائيل... وإن يكن بعض الظن إثماً.

سياسة المراحل

* قلت: ولكن ألا توافق على سياسة المراحل؟

- أجاب: سياسة المراحل أمر طبيعي في كل الحركات التحريرية من العالم. وأنا لا أعرف حركة تحريرية واحدة سلّمت ترابها الوطني إلى العدو، في أي مرحلة من المراحل. فالجزائر مثلاً ناضلت مئة وثلاثين عاماً، وقد عُرضت فرصة على جبهة التحرير الجزائرية عام 1958 إقامة دويلة فرنسية على أرض الجزائر، وإنشاء حكومة جزائرية على الأرض الباقية، لكن الثورة الجزائرية رفضت أن تسلّم شبراً واحداً إلى الفرنسيين. إن كل الحلول المرحلية في القضايا التحريرية كانت تتعلق بمرحلة الإنتقال إلى الحكم الوطني، أو ببقاء القواعد العسكرية، أو ما شابه ذلك. أما وحدة التراب الوطني فلم تكن أبداً محل مساومة أو مفاوضة. والأمة العربية أيدت موقف السادات والأسد في عدم التفریط بحبة رمل في سيناء والجولان، والتراث الفلسطيني عند الأمة العربية هو كالتراب السوري والمصري سواء في سواء.

* لكن هنالك دولاً صديقة لا ترى ما يمنع الصلح مع إسرائيل؟

- نحن المسؤولين عن موقف الدول الصديقة. إن الرخاوة العربية الرسمية هي التي أوحى إلى الدول الصديقة بهذه النصائح. إن الصلح مع إسرائيل أمر مرفوض سواء أكان عن طريق الوثائق التقليدية المعروفة، أو عن طريق الوثائق الأخرى التي يختزنها كيسينجر في حقيبتها. ليست المسألة شكلية. إن الخلاف بيننا وبين إسرائيل هو على الوطن، هل هو لنا أو لهم، والصلح مع إسرائيل تسليم للوطن المحتل. إن الشعوب قد تُغلب وقد تُقهر، ولكنها لا تستسلم ولا تُسلّم وطنها إلى العدو. إن الموضوع يتصل بقضية وطنية إلتزمت بها الأمة العربية قرابة خمسين عاماً، فكيف نفرط فيها اليوم؟ لقد حققنا إنتصاراً كبيراً، في معركة تشرين، فكيف يجوز للمنتصرين أن يصلحوا العدو على الوطن؟ إن الصلح ممكن بين كوريا الشمالية والجنوبية، بين فيتنام الشمالية والجنوبية، بين ألمانيا الشرقية والغربية... لأن هذه الشعوب في أوطانها، والخلاف بينها يتصل بنظم إجتماعية وسياسية وإقتصادية. هذا هو جوابنا لأصدقائنا، بل إننا نعيد عليهم ما قاله الدستور الفرنسي للعام 1793 حيث أعلنت المادة 31 منه "إن الشعب لا يعقد صلحاً مع عدو يحتل أرضه".

* وهل تظن أن حاكماً عربياً واحداً يعقد صلحاً مع إسرائيل؟

- لا أريد أن أجيب عن الحكام العرب. إن الأمة العربية تريد أن تسمع منهم الجواب علانية، لا في الهمسات وفي الحجرات. ولكن أريد أن أعلن أن الحكام العرب غير مأذونين بعقد صلح مع إسرائيل وإذا فعلوا فإن إتفاقهم باطل دستورياً وقومياً، ولا يمثل الأمة العربية ولا يلزمها. وهذا كلام دستوري لا حماسي. في كل الدساتير العربية نصصريح يلزم الحاكم "بالحفاظ على أرض الوطن وعلى الوحدة الإقليمية للتراب الوطني"، فإذا أخل بهذا الإلتزام تتخلع ولايته دستورياً ووطنياً. وفي الدساتير العربية كذلك نص على أن "التراب الوطني جزء لا يتجزأ من الوطن العربي". وفلسطين جزء من الوطن العربي. ومن هنا فإن التنازل عن شبر من فلسطين ممنوع على أي حاكم عربي. إن فلسطين ملك الأمة العربية بأسرها ومعها شعب فلسطين ولا يملكها حكام العرب ولو كان بعضهم لبعض ظهراً.

متحفظ ولكنه ينصح

* ما دامت محادثات جنيف بدأت وهي ستستمر، فبماذا تنصح الوفود العربية في مؤتمر جنيف،

خصوصاً إنك ذو خبرة وباع في عالم الدبلوماسية والحوار والمناورة؟

- مع تحفظاتي المعروفة في شأن مؤتمر جنيف وقرار مجلس الأمن فإنني أنصح الوفود العربية بالآتي:
أولاً- أن تندمج الوفود الثلاثة المصري والسوري والأردني في وفد واحد، وأن تكون رئاسته لسوريا، لسبب واحد على الأقل هو أن مشكلة الجولان أصعب من سيناء... وأن هذا التوحيد في ترجمة صادقة وجادة لشعاراتنا وأقوالنا عن المصير الواحد والمعركة الواحدة. فضلاً عن ذلك فإن فيه ضماناً لنجاح الوفد الواحد، بدلاً من أن تتم الإتصالات مع الوفود الثلاثة فرادى ومن وراء الكواليس. ونحن أولى بالوفد الواحد، من الوفد الإسرائيلي. إن الوفد الإسرائيلي إذا كان مؤلفاً من عشرين عضواً، مثلاً، فمن المؤكد أن كل عضو من هؤلاء ينتمي في صلة إلى إحدى دول العالم. ونحن ننتمي إلى أمة واحدة، وأن لنا أن نستحي في شعاراتنا ولو مرة واحدة.

ثانياً- أن نطرح موضوع وقف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في مقابل حكاية "الحدود الآمنة" التي ستطرحها إسرائيل توكيداً لمطامعها الإقليمية. إن إسرائيل أعلنت عن خمسة ملايين يهودي خلال السنين العشر المقبلة. إن هذه الهجرة الهائلة ستتدفق وراء "الحدود الآمنة"، ومعناها الوحيد التوسع والعنوان. إن اللجان البريطانية قد أوصت بمنع الهجرة في الماضي، كذلك الكتاب الأبيض للعام 1939 كذلك الكونت برنادوت الوسيط الدولي للأمم المتحدة. هذه كلها سوابق دولية ثابتة في وثائق الأمم المتحدة.
أما نصيحتي الثالثة والأخيرة، أن نطالب الدكتور كيسينجر تطبيق المثل العربي الذي إفتتح به مؤتمر جنيف حين قال "اللي فات مات"... إن الدعوى اليهودية في فلسطين فاتت منذ ثلاثة آلاف سنة، فهي ماتت حقاً. أما الوجود العربي الفلسطيني فانه ما فات ولا مات، وكان قائماً إلى عهد قريب، وسيعود إلى الوجود مهما طال الزمن.

غير أن نصيحتي الأساسية إلى الحكام العرب والمسلمين، هي أن قرارات الجزائر ولاهور لن يتم تحقيقها في جنيف. إن تحقيقها يكون في الوطن العربي، وإن الأمة العربية التي تملك من النفط فقط مئة وعشرين مليون دولار عند كل مطلع شمس لا يجوز أن تهول إلى جنيف، ولا أن تتعلق بأذيال كيسينجر. وإذا كانت حرب تشرين قد علمتاً درساً، فإن الدرس الأكبر هو إكتشاف الذات. إكتشفنا أنفسنا، ومقوماتنا الروحية والمادية.

بين مصر وأميركا

* كيف تنظر إلى عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة؟

- ماذا تريد الولايات المتحدة من إستئناف علاقاتها بجمهورية مصر العربية؟ هذا هو السؤال. تستطيع أميركا أن تعيد علاقاتها مع جميع الحكومات العربية، ذلك أمر ميسور، لكن الأمر الصعب هو عودة العلاقات العادية مع الشعوب العربية. بين أميركا والأمة العربية حالة من العداء الشديد، بدأت في نوفمبر 1947 حينما عابت الولايات المتحدة كل جهودها السياسية والإقتصادية لحمل الأمم المتحدة على إصدار قرار بإقامة دولة إسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ وأميركا تمد إسرائيل بالأموال والأسلحة وستظل حالة العداء قائمة بين الأمة العربية وأميركا ما بقيت أميركا ملتزمة بمساندتها لإسرائيل. نحن لا نطالب أميركا بأن تساعدنا على إسرائيل في تحرير فلسطين؛ كل ما نطلبه منها أن تعامل إسرائيل كما تعامل أي دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة، وأن يقوم الدكتور كيسينجر "بالفصل" بين إسرائيل وأميركا، كما قام بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، وهذه هي الخطوة الأولى على طريق السلام.
وتلك هي مسؤولية أميركا وحدها. وإذا تم الفصل بين القوات وإسرائيل يسود السلام في الشرق الأوسط وتقوم صداقة حقيقية بين أميركا والأمة العربية.

حظر النفط

* كيف تنظر إلى موضوع حظر شحن النفط إلى الولايات المتحدة؟

- ترتكب الدول العربية خطأ فادحاً إذا هي سمحت بتدفق النفط العربي إلى أميركا. لماذا التراجع؟ هل كتب علينا أن نظل نتراجع عن مواقفنا. القرار العربي واضح: أن يستمر الحظر حتى تجلو إسرائيل عن كل الأراضي العربية، فماذا جرى حتى نتراجع؟ إن إتفاق الفصل خطوة صغيرة أمام المشكلة الكبرى. لقد عانينا من السياسة الأميركية ثلاثين عاماً. إن أميركا تتجهز لإسترداد مواقعها في الشرق الأوسط. يجب ألاّ نسمح بذلك، نحن نرفض أن نكون كرة تتبادلنا أيدي روسيا وأميركا، نحن أمام فرصة قد لا تعود، لقد إكتشف حكام العرب أهمية النفط أخيراً، لكن الأمة العربية كانت تتادي بإستخدام النفط كسلاح في المعركة منذ ثلاثين عاماً، ولم يلتفت حكام العرب إلى نداءات شعوبهم، وضاعت هذه السنوات الطوال من عمر القضية العربية بسبب تخاذل الحُكم العربي. وإنني أخطر الحكام العرب أن يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه مؤتمر الخرطوم عام 1967. لقد كان النفط العربي متوقفاً بسبب ضغط الأمة العربية، فجاء حكام العرب وقرروا إستئناف ضخه، وكان هذا القرار أشد من ضربة حرب الأيام الستة، وعاشت النكبة على أكتافنا سبع سنوات طوال. ولا بأس أن أعلن اليوم على الرأي العام العربي أن منظمة التحرير كانت تقدمت في مؤتمر الخرطوم بمشروع مدروس يدعو إلى وقف النفط العربي، وكان معي في الوفد الفلسطيني الخبير العربي الشيخ عبدالله الطريقي، لكن المشروع لم يُقبل، كما أثار وجود الخبير العربي في الوفد الفلسطيني غضب إحدى الدول العربية، وكان هذا الموضوع مع أمور أخرى سبباً لإنسحابي من المؤتمر.

* وهل تناول مشروع المنظمة إقتراحات أخرى؟

- الحقيقة أن مشروعنا دعا إلى بسط السيادة العربية على النفط. إن النفط ليس سلعة تجارية فقط، النفط يشبه الدورة الدموية للعالم أجمع. إنه سياسة وإقتصاد ومال وحرب وسلام. ولا يجوز أن تبقى هذه الثروة القومية تحت سيطرة

إمبراطورية النفط العالمية. إن الشركات الإحتكارية لعبت بالحظر العربي وأفسدت أهدافه التي نسعى إليها، لقد أخذت النفط بجنيه واحد، وباعته بخمسة جنيهاً، وجنت في خمسة أشهر أرباحاً توازي خمسة أعوام. ومع ذلك، فإن النفط لا يزال يتدفق على أميركا، والشركات الأميركية هي التي إستخدمت سلاح النفط في معركتها لا في معركتنا. إستخدمته ضد عدد من الدول، حتى ضد المواطنين الأميركيين. وقد آن الأوان أن نبسط سيادتنا القومية على ثروتنا العظمى. نريد أن يكون النفط سلاحاً لنا، لا علينا، نريد أن يكون النفط في خدمة المعركة لا أن تصبح المعركة في خدمة النفط ومحتكري النفط.

مصير القضية

* ما هو في رأيك مصير القضية الفلسطينية في مؤتمر جنيف؟

- أريد أن أصحح خطأ شائعاً. يظن الكثيرون أن القضية الفلسطينية ستكون موضع بحث في مؤتمر جنيف، إن مؤتمر جنيف لن يبحث في القضية الفلسطينية ولن يبحث ذلك في قرار التقسيم الصادر عام 1947 كما يتوهم البعض. إن مؤتمر جنيف سيدور في فلك واحد هو قرار مجلس الأمن 242 والجانب الفلسطيني من هذا القرار هو موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة وستكون المحادثات في هذا الإطار وليس في سواه. وإلى جانب هذا النص الصريح الواضح في قرار مجلس الأمن فإن أميركا وروسيا معاً لا توافقان على البحث في جوهر القضية الفلسطينية، وستصران على حصر كل الأبحاث في نطاق قرار مجلس الأمن.

* ما دام الأمر كذلك فبماذا تنصح الفلسطينيين؟

- إن الشعب الفلسطيني لا تنتبه النكبة عن قضيته الوطنية، ولا يمكن أن تدفعه أوجاعه وآلامه إلى التفریط في وطنه، ونصيحتي إلى الشعب الفلسطيني أن يتدبر الأمور الآتية:

أولاً- إن أميركا وروسيا وإسرائيل تصر على أن يكون الشعب الفلسطيني فريقاً في التسوية، وأن يوقع معاهدة صلح مع إسرائيل يعترف لها بالأرض المحتلة ويعيش معها في سلام وحسن جوار.

ثانياً- إن إسرائيل، تؤيدها أميركا وروسيا، لا توافق على عودة اللاجئين إلى ديارهم، وهؤلاء يزيدون على

نصف شعبنا.

ثالثاً- إن مؤتمر جنيف، بإعتباره قائماً على أساس التراضي، لن يستطيع إخراج إسرائيل من القدس العربية ولا من القرى الأمامية، أما قطاع غزة فمحاط أمره بالغموض.

رابعاً- إن ما يتبقى من الضفة الغربية، وحتى مع قطاع غزة، لا يملك مقومات الحياة الإقتصادية ولا إمكانات الدفاع، وسيكون تحت رحمة إسرائيل وعون أميركا وسياسة الإتحاد السوفياتي.

خامساً- وهو الأهم، هذه قضية شعب وأمة، وقضية وطن في حاضره ومستقبله... والمسؤولية تاريخية وخطيرة... والموقف لا يتحمل خطأ حتى في أحسن النيات الطيبة.

مستقبل المنظمة

*** قلت: ما هو رأيك في مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية؟**

- أجب: إن هذا الغرام الجديد بين الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية يثير التساؤل حقاً. إن منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها منذ قيامها عام 1964، فلماذا هذا الإصرار اليوم على أن منظمة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني؟ ولماذا التوكيد على لفظة «الوحيد»؟ وما هي الصلة بين هذا التوكيد ومؤتمر جنيف، وأين كان هذا القرار حينما وقعت مجزرة أيلول؟ وأين كان هذا القرار في وجه المصاعب التي يلقاها النضال الفلسطيني في الوطن العربي؟ وأين كان هذا القرار حين كانت تُبحث تساويات القضية الفلسطينية في غياب الشعب الفلسطيني؟ هذه أسئلة، يجب على الحُكم العربي المعاصر أن يجيب عنها. وأنا كذلك مع الدول العربية في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن لهذه المنظمة ميثاقاً كان لي شرف المساهمة في وضعه، وقد إعتدته الدول العربية. ومن كان لا يتذكره فعليه أن يعود إلى قراءته. فالمنظمة هي الميثاق، والميثاق هو المنظمة، والأشخاص إلى زوال.

الحيرة وأسبابها

*** كيف تفسر ظاهرة الحيرة المتزايدة إتساعاً بين الجماهير العربية؟**

- الواقع أن الإنسان الفلسطيني ومعه الإنسان العربي يعيشان في حيرة مذهلة وضياح رهيب. لقد كثر الكلام عن تسوية القضية الفلسطينية في الفترة الأخيرة. وبعد حرب 5 يونيو 1967، صنع حكام العرب عبارات متعددة: "ضمان حقوق الشعب الفلسطيني"، "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، "الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني"، "حق الشعب الفلسطيني في وطنه وأرضه"، "حقوق الشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة". والعبارات الأخيرة إستعملت في مؤتمر القمة العربي في الجزائر، ومؤتمر القمة المحدود في الجزائر، والمؤتمر الإسلامي في لاهور.

وأنا وغيري من المشتغلين بالقضية العربية لا نعرف سبباً لهذه العبارات المتباينة، وأصبحنا لا نعرف معناها. لذلك من الطبيعي أن يكون المواطن العربي هو المواطن النائه، فهل يتكرم واحد من العشرين ملكاً ورئيساً أن يحدد للمواطن العربي معنى هذه العبارات، وأن يحدد للمواطن الفلسطيني حدود حقوقه، وأرضه ووطنه، حتى يعرف أين يسير وإلى أين يقاد؟

تركزت المخزرم الثالث أحمد الشقيري بعد هذا الحوار الذي إستغرق أكثر من ساعتين يستقبل ويودع ويستأنف الكتابة. إن الكتابة متعة بالإضافة إلى متعة المشي وشرب الزهورات بعدما كان يفضل الشاي الصيني. ومنذ أن تقاهمت أميركا والصين تحوّل الشقيري من الشاي الصيني إلى الزهورات.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 15 مارس/ آذار 1974

أشرف غربال: المستشار الذاهب سفيراً لمصر إلى واشنطن: إنني متفائل ونحن في إنتظار ما تفعله أميركا



ما أن صدر قرار تعيين الدكتور أشرف غربال سفيراً لمصر في واشنطن حتى شعر كل الأميركيين المقيمين في مصر مراسلين وموظفين ورعايا بالكثير من الإرتياح. وفي اليوم التالي بدأت برقيات التهنئة تصل إلى الدكتور غربال من أميركيين أصدقاء له منتشرين في ثلاثة أرباع الولايات الأميركية. بعض هؤلاء مواطنون عاديون والبعض الآخر يشارك في المسؤولية من مشارف القمة إلى السفوح ومن الأساس إلى القاعدة. والمقصود بالقمة البيت الأبيض وبالسفوح الكونغرس والبنتاغون، أما المقصود بالقاعدة فرجال المال والشركات. وعندما إلتقيتُ قبل ثلاثة أيام الدكتور غربال في منزله وكانت جلسة طويلة إمتدت ثلاث ساعات كانت البرقيات ما تزال ترد، وقد تسلم ونحن نطوف (وهي أحدث كلمات الدبلوماسية المصرية) على كل ما يتعلق بالظروف الراهنة وطبيعة العلاقات المصرية - الأميركية في ضوء ما إستجد نتيجة لزيارة الدكتور هنري كيسينجر للقاهرة ... برقيتين. الأولى من يوجين بلاك والأخرى من ديفيد روكفلر. وكلاهما يعبر عن ترحيبه بإختيار أشرف غربال سفيراً لمصر في واشنطن. وكلاهما يتمنى له التوفيق.

وإذا جاز التعبير فإن أشرف غربال من الإستثنائيين في الخارجية المصرية. ومواصفات الإستثنائي كثيرة أبرزها الثقافة الشاملة وبُعد النظر والقدرة على التكيف.

وكانت "حرب رمضان" مناسبة زادت فيها رقعة إنتشار أشرف غربال في العالم وبالذات في العالم الغربي. وخلال تلك الأيام كنا كمراسلين نراه يومياً بعدما أوكل إليه أمر الإهتمام بعشرات الصحافيين الذين وفدوا من ثلاثة أرباع العالم لمتابعة الحرب معارك ومضاعفات. وهو لم يساعد على إيجاد مناخ مريح لهؤلاء الصحافيين فحسب بل تمكّن من إقناع كثيرين بوجهة نظر مصر. والذي ساعد على ذلك أن الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والإعلام ووزير الإعلام كان يرى أيضاً إنتهاج سياسة إنفتاح في الإعلام لا تتجاوز ما قد يسيء إلى مسألة الأمن المصري.

وأعترف أن كثيرين من المراسلين وأنا أحدهم صادفناهم إشكالات ما - وأقول إشكالات تقادياً لكلمة مشاكل - لولا معالجة الدكتور غربال لها لكانت تجاوزت المقبول إلى غير المقبول.

إن الصيغة التي تم بها تعيين الدكتور غربال سفيراً كانت دقيقة جداً. فهو عيّن رئيساً لبعثة المصالح المصرية في واشنطن إنما على مستوى سفير. وتلك هي المرة الأولى التي يكون فيها رئيس بعثة المصالح

سفيراً. وأراد الرئيس السادات بذلك تضيق عنصر المفاجأة إضافة إلى أنه ترك الباب مغلقاً قليلاً أمام عودة العلاقات في الشكل التقليدي.

الرابعان منذ 1947

وبدأ الدكتور غريال، الذي ما زال يواظب على الحضور إلى مكتبه في قصر عابدين وهو المكتب الذي خُصص به بعدما أُسند إليه منصب المستشار الصحفي لرئيس الجمهورية، يستعد للسفر إلى واشنطن. والأرجح أن يغادر القاهرة يوم 26 تشرين الثاني الجاري إلى جنيف حيث يُمضي يومين ومنها يتابع سفره إلى واشنطن. سترافقه زوجته آمال وستبقى إبنتهما ناهد (19 عاماً) الطالبة في الجامعة الأميركية في القاهرة وإبنهما عمر (15 عاماً) الطالب في المرحلة الثانوية في القاهرة.

والدكتور غريال الذي له ملامح أستاذ الجامعة ورقة الشاعر وعُنف صاحب القضية هو رابع سفير لمصر لدى الولايات المتحدة. الأول كان محمود حسن (1947). والثاني كان أحمد حسين (1952). والثالث كان مصطفى كامل (1957). والثلاثة ما زالوا أحياء. وقبل 1947 كان التمثيل على مستوى وزير مفوض.

كذلك فإن هيرمان إيليتس السفير الأميركي المعين الذي وصل الأحد (11 تشرين الثاني 1973) إلى القاهرة وصرّح فور وصوله بأنه "يأمل في أن يساهم في شكل بناء في المهمات الدبلوماسية المقبلة" هو أيضاً رابع سفير أميركي منذ 1947. والثلاثة الذين سبقوه هم جيفرسون كافري وجون بادو ولوشايوس باتل لان ريتشارد نولين الذي كان مفروضاً أن يقدم أوراق إعماده إلى الرئيس جمال عبدالناصر في أيار 1967 كان عاثر الحظ ذلك أن حرب 5 حزيران 1967 قامت وقُطعت العلاقات وإستمرت مقطوعة إلى أن كانت زيارة كيسينجر للقاهرة والإتفاق مع الرئيس السادات على إعادة العلاقات.

وخلال فترة الإنقطاع الطويلة حدثت محاولات لإعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن إلا أنها كانت تصطدم بإصرار أميركا على تشجيع إسرائيل ومدها بالسلاح والوقوف إلى جانبها خلال مناقشة أي إعتداء أو حادث قرصنة تُقدّم عليه.

محاولة واحدة كاد أن يُكتب لها الحظ لو لم يتردد الرئيس نيكسون ثم يرفض. وهذه المحاولة لم يسبق أن كُشف عنها من قبل، كان ذلك خريف 1968. فبعدما تم إنتخاب نيكسون رئيساً (تشرين الثاني 1968) تشاور مسؤول مصري مهم مع يوجين بلاك في أمر إعادة العلاقات وقبل أن يُقدم المسؤول المصري على خطوته إستأذن عبد الناصر فلم يعارض الرئيس الراحل الفكرة وفي الوقت نفسه لم يؤيدها، وهذا الموقف من جانب عبد الناصر شجع المسؤول المصري على أن يحاول.

واقترح المسؤول المصري على يوجين بلاك أن يتضمن خطاب الإفتتاح الذي سيلقيه نيكسون فقرات تؤيد الحق العربي في إسترداد الأرض التي إحتلتها إسرائيل، وحق فلسطين في تقرير مصيره. وكان رأي المسؤول المصري أن تضمن الخطاب مثل هذه الفقرات سيسهل على مصر وبقية الدول العربية إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة خصوصاً أن العرب يأخذون في الإعتبار ماضي نيكسون أيام كان نائباً للرئيس أيزنهاور الذي وقف في حزم إلى جانب العرب عام 1956 وأفاد موقفه هذا في إتمام عملية الجلاء.

ورحب يوجين بلاك بإقتراح المسؤول المصري ووعد بدعمه لدى الرئيس نيكسون، كذلك تم التفاهم بين المسؤول المصري ويوجين بلاك على أن تتم إعادة العلاقات يوم 31 كانون الثاني 1969 إذا تضمن خطاب نيكسون الذي سيلقيه يوم 20 كانون الثاني الفقرات المتفق عليها.

وأبلغ بلاك صديقه المسؤول المصري أنه عرض الفكرة على الرئيس نيكسون وأن عليهما الإنتظار. وتابع الإثنان في إهتمام بالغ خطاب نيكسون فإذا به لا يتضمن تلك الفقرات. ... وضاعت المحاولة. أميركا ضيّعتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن عبدالناصر بعدم معارضته إقتراح المسؤول المصري وعدم تأييده كان آخذاً في الإعتبار أن نيكسون من الجمهوريين وكان نائباً لأيزنهاور وأنه ربما إعتد أسلوباً جديداً يختلف عن أسلوب

غربال يتذكر

أترك الآن الدكتور غربال يقدّم نفسه. إن للرجل ذاكرة لعلها تستمر جيدة وهو يناقش الأميركيين الذاهب إليهم في ما فعلوه في المنطقة على الأقل من 1967 حتى الآن أو حتى إشعار آخر، إذ أننا بنسبة بسيطة من الأمل سنتوقع أن يعتدلوا بعض الشيء بعدما أثبت الزمن بطلان حساباتهم.

يتذكر الدكتور غربال فيقول: "أنا من مواليد الإسكندرية عام 1925. والدي عبد اللطيف كان رجل قانون تدرّج إلى أن أصبح وكيلاً لوزارة العدل. عمي شفيق غربال مؤرخ كتب رسالة بعنوان "ظهور محمد علي وبدء القضية المصرية" أشرف عليها أرنولد توينبي. أنا جمعت بين القانون والديبلوماسية.

درست في الإسكندرية والتحقت بجامعة القاهرة لدراسة العلوم السياسية (1941 - 1945)، في وقت واحد التحق بالجامعة زميلان آخران هما إسماعيل فهمي (وزير الخارجية الحالي) ومحمد رياض (وكيل وزارة الخارجية حالياً). دخلنا الجامعة معاً ونجحنا معاً وتخرجنا معاً. والتحقنا بوزارة الخارجية معاً. كانوا في الجامعة يقولون عنا "التريو".

بعد ذلك أوفدنتي وزارة الخارجية في بعثة دراسية إلى هارفرد. هناك تزاملت مع غسان توينبي. أبحرنا معاً من بور سعيد يوم 13 كانون الثاني 1946 على باخرة إسمها "كورنيلياس غيليام" كانت ملأى بجنود أميركيين عائدین من الحرب. كان على الباخرة 400 من الطلبة العرب. أمضينا ثلاثة أسابيع في الباخرة لا نرى سوى المياه. لشدة ضيقنا وضجرنا قرر بعضنا (أي الطلبة) النزول من الباخرة عندما ترسو في جبل طارق. ويبدو أن القبطان سمع بالقرار فأوقف الباخرة في عرض البحر وتولى "لنش" تزويدها ببعض الأدوية والأجهزة الطبية والمأكولات. ثم واصل القبطان الرحلة. وصلنا إلى نيويورك في 3 شباط 1947 الثامنة صباحاً وغادرنا الباخرة الخامسة بعد الظهر. ويوم 4 شباط كنت في القطار متوجهاً إلى هارفرد.

ولاحظت في صف مادة التاريخ التي كان يُدرّسها أستاذ التاريخ المشهور سيدني فاي وجود غسان توينبي وتزامننا طوال مدة الدراسة التي إستمرت قرابة ثلاث سنوات ونصف سنة. وعندما توفي والد غسان ترك كل شيء وسافر إلى الأرجنتين ولقد جمعتُ له أغراضه التي تركها وأرسلتها إليه في بيروت.

بعدما أنهيت دراستي في هارفرد عدتُ إلى القاهرة أستأنف العمل في وزارة الخارجية. ثم أمضيتُ سنة معاراً لأمانة الأمم المتحدة في نيويورك (لجنة حقوق الإنسان). بعدها عُيّنْتُ عضواً في الوفد المصري الدائم لدى الأمم المتحدة. وكان من حُسْن حظي أنني مثلتُ مصر مع الدكتور محمود عزمي الصحافي المعروف. كما كان من حُسْن حظي أيضاً أن رئيس لجنة حقوق الإنسان آنذاك كان الدكتور شارل مالك أستاذي وصديقي الذي أعتر بصداقته حتى هذه اللحظة. وعندما جاء الدكتور مالك قبل سنتين إلى واشنطن إلتقينا. بعد ذلك عملتُ في باريس ولندن وجنيف، وحالفني الحظ لأنني عملتُ في هذه العواصم في أوقات كانت مشحونة بالأزمات الأمر الذي وفر لي الفرصة للحصول على تجارب ما كانت لتتوافر في أوقات أو في عواصم أخرى. فترة عملي في باريس صادفت مرحلة جهاد تونس والمغرب من أجل الإستقلال. وأذكر أن مندس فرانس إستدعى آنذاك سفير مصر محمود صالح الفلكي ليرجوه إبلاغ رسالة إلى جمال عبدالناصر تتضمن إستعداد فرنسا لشراء كميات ضخمة من القطن المصري في مقابل أن تخفف إذاعة "صوت العرب" حدة الهجوم على فرنسا بالنسبة إلى موضوع جهاد تونس والمغرب. وجاء رد عبدالناصر: إن مبادئ مصر ليست موضع مساومة.

بعد فرنسا عملتُ في بريطانيا (1955). في تلك الفترة أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس وأدى ذلك إلى تطورات في منتهى الخطورة (العدوان الثلاثي وقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا). وكنت بين الذين أغلقوا السفارة. والواقع أنني كنت أفترض إقدام بريطانيا على عمل عسكري ضد مصر. وكان دليلي على ذلك الطريقة التي عالج بها أنطوني إيدن مسألة التأميم. وأتذكر أنني بعدما إقتنعتُ بإحتمال إقدام بريطانيا على

عمل عسكري ضدنا بدأتُ أُجهّز نفسي لترك لندن ولقد تركتها بمجرد أن أعلن قطع العلاقات. وأتذكر، أيضاً أن محاولات الولايات المتحدة آنذاك هي التي ساعدت على تأجيل العدوان فترة لكن فكرة العدوان إستمرت تراود أفكار إيدن إلى أن أقدم على مغامرته الحقاء. وخلال أزمة التأميم كان من ضمن مهمتي إعداد ردود السفارة المصرية على تصريحات المسؤولين البريطانيين أو ما كان يصدر من جانب أو من آخر في مؤتمرات لندن في شأن القناة. ونحن لم نحضر المؤتمرات إنما كنا نقرأ محاضر الجلسات في اليوم نفسه لنعلّق عليها ببيان صحافي يصدر في اليوم التالي في الصحف البريطانية التي أعترف أنها كانت كريمة في إبراز وجهة النظر التي أبدتها السفارة المصرية في كل وقت.

عام 1957 توجهتُ إلى جنيف وهناك شاركتُ في المحادثات المصرية - الفرنسية التي إستغرقت عاماً كاملاً لتسوية آثار إشترك فرنسا في العدوان الثلاثي، وإنتهت المحادثات بتوقيع إتفاق مع فرنسا، وكان المفاوض المصري آنذاك عبد الجليل العمري.

بعد جنيف عملتُ فترة في مصر إشتركتُ في مؤتمر اللانحياز الأول. ثم عملتُ مع محمود رياض مستشاراً أول للوفد الدائم في نيويورك (1963 - 1964). أمضيتُ عام 1964 قائماً بالأعمال في كندا. ثم عدتُ إلى القاهرة لأعين في واشنطن (أيار 1967) الرجل الثاني في السفارة المصرية. وحددتُ موعداً لمغادرتي القاهرة إلى واشنطن يوم 5 حزيران 1967. وفي صباح ذلك اليوم بدأ العدوان الإسرائيلي. وعام 1968 سافرتُ إلى واشنطن كمشرف على رعاية المصالح المصرية. وبقيتُ أربع سنوات ونصف سنة.

المستشار

وعاد أشرف غربال إلى القاهرة مساعداً لمستشار الرئيس السادات لشؤون الأمن القومي السيد حافظ إسماعيل ثم مستشاراً صحافي للرئيس السادات.

وسألتُ الدكتور غربال عن علاقته بالرئيس السادات فقال: "في كانون الأول 1971 زرتُ الرئيس السادات وعرضتُ عليه أفكاراً خلاصتها إنني أشعر - نتيجة سنوات العمل التي أمضيتها في واشنطن ودراستي للموقف الإسرائيلي والموقف الأميركي - أن إسرائيل لن تتزحزح من الأراضي المحتلة إلا بقوة السلاح" وإستعملتُ تعبيراً عن فكري هذه عبارة أشار إليها الرئيس السادات في إجتماع اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي (أوائل كانون الثاني 1972) وكان لقائي الأول والسادات تم في شباط 1966 عندما زار الولايات المتحدة كرئيس لمجلس الأمة (مجلس الشعب حالياً). وكنتُ آنذاك أحضر إجتماعات إحدى لجان الأمم المتحدة. وإجتمعتنا مرة أخرى في نيودلهي خلال إجتماع عقده المارشال تيتو والرئيس عبد الناصر والسيدة إنديرا غاندي، وكنت عضواً في الوفد الذي كان السادات شارك فيه إلى جانب عبد الناصر.

كيف يفهم أميركا؟

طلبتُ من الدكتور غربال أن يوضح لي كيف يفهم أميركا والشعب الأميركي وكيف إستطاع أن يبني هذا الرصيد المهم في الولايات المتحدة، وهل إن هناك طريقة سحرية معينة مطلوب إعتادها للتعامل مع الأميركيين؟

أجاب: "إن عنصر الزمن ضروري في مثل هذه الحال ذلك أنني أمضيتُ سنوات طويلة في الولايات المتحدة، وبإستثناء سبع سنوات فإنني منذ العام 1946 بدأتُ أعمل وأتابع في الولايات المتحدة. وحتى خلال السنوات السبع التي أمضيتها في أوروبا كنتُ أتابع في إهتمام بالغ التطورات الأميركية داخلياً وخارجياً. وخلال عملي الطويل في الولايات المتحدة كنتُ أضافة إلى شغفي بدراسة المجتمع الأميركي أبني علاقات مع الناس على كل المستويات. وفي الفترة من 1964 إلى 1973 كنتُ حريصاً على أن أنشط في إتجاهين لخدمة القضية العربية. الإتجاه الأول هو إقناع المسؤولين الأميركيين وغير المسؤولين بعدالة الموقف العربي وأن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي وجود علاقات طيبة بينها وبين العالم العربي وتأييد الحل السلمي الذي يحقق أماناً للعرب في إسترداد أرضهم، وأماناً للشعب الفلسطيني في الحصول على حقه المشروع، علماً

أن ذلك لا يشكّل خطراً على إسرائيل إذا أرادت لها أميركا أن تعيش كدولة داخل حدود يُتفق عليها وإذا أرادت لها أميركا أيضاً ألاّ تعتدي على الآخرين. أما الإتجاه الثاني فهو محاولة بناء علاقات مع رجال الإعلام الأميركي علّ بعضهم يقتنع إذا كان من الصعب إقناع المسؤولين. وبالنسبة إلى الإتجاه الأول يؤسفني أن أقول إن التأثير الصهيوني على السياسة الأميركية كان من الضخامة بحيث أن سُبُل الإقناع سُدت تماماً، كنت أشعر أن الجميع يستمعون إليّ بأذان صاغية وأنهم في قرارة أنفسهم يتقبلون منطق الحجة لكنني كنتُ ألاحظ أن المحصلة النهائية تأتي عكس ذلك. إن الأميركيين مقتنعون بأن مصالحهم الحقيقية هي في إيجاد علاقات طيبة مع العرب لكنهم في قراراتهم يقفون ضد العرب كما لو أن الصهيونية سحرتهم، وأن السحر الذي إستعملته كان مؤثراً إلى درجة أنهم إقتنعوا بالمنطق الإسرائيلي الذي يفيد أن العرب سيرضخون في النهاية ما دامت أميركا تؤيد موقف إسرائيل. وفي النهاية ثبتُ للأميركيين بطلان هذا الموقف. وبالنسبة إلى الإتجاه الثاني أستطيع القول إن المناخ الذي أحدثته علاقتي برجال الإعلام الأميركي أفاد في الإهتمام بعض الشيء بالقضية العربية وهذا أمر في غاية الأهمية عندما نأخذ في الإعتبار تأثير الصهيونية على الإعلام الأميركي".

هي التي طلبت

قلتُ للدكتور غربال: ما هي الظروف الموضوعية التي فرضت إعادة العلاقات بين القاهرة وواشنطن؟
أجاب: "منذ فترة والولايات المتحدة تعلن صراحة رغبتها في إعادة العلاقات مع مصر. وبدأت واشنطن تفصح عن رغبتها هذه منذ 1968.

وكان عبد الناصر يقول دائماً: على أي أساس سنعيد العلاقات وموقف أميركا كما هو من تأييد كامل لإسرائيل سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً في الوقت الذي تحتل إسرائيل بعض الأراضي العربية؟ وعندما زار الدكتور محمود فوزي واشنطن للإشتراك في تشييع جنازة أيزنهاور ظن الكثيرون أن الفرصة أصبحت مؤاتية لكن الموقف الأميركي إستمر على ما هو وضاعت بذلك فرصة أخرى.

ولو أن روجرز بعدما زار القاهرة عام 1971 تابع ما وعد به لكننا اليوم إما في سلام وإما على أبواب السلام. لكن إسرائيل، ويا للأسف، مارست السحر وفعلَ السحر فِعله في الأميركيين. أما الآن فإن الصورة تبدلت تماماً. إن الإنتفاضة العربية التي بدأت يوم 6 تشرين الأول 1973 غيرت الوضع. لم تعد مصر تلك الجثة الهامدة التي كان الإسرائيليون أو مَنْ يؤيدهم يمارسون غطرستهم عليها. والوحدة العربية التي كانت حلماً تبين أنها سهلة التحقيق.

والبتروال الذي كانوا يراهنون في إسرائيل والغرب على أنه لن يُستعمل كسلاح عربي ضاغط إستعمل وأفاد. إن ثقة العرب بأنفسهم ولدت يوم 6 تشرين الأول. ومن هنا تصريح كيسينجر يوم 7 تشرين الأول الذي جاء فيه: "لقد أثبت العرب موقفهم". بل إن ييغال الون نفسه إعترف بأن إسرائيل أساءت تقدير الجندي العربي وشجاعته وكفايته.

إن سنة 1973 كان مفترضاً أن تكون سنة أوروبا لكنها أصبحت سنة الشرق الأوسط. وعندما إجتمع العملاقان (روسيا وأميركا) في تموز 1973 في واشنطن إتفقا على أن يبقيا على خلاف بالنسبة إلى الشرق الأوسط وأن يؤجلا النظر في الأزمة العربية - الإسرائيلية إلى سنة 1974. لكن يوم 6 تشرين الأول جعل العملاقين يتفرغان لأزمة الشرق الأوسط فيزور كيسينجر موسكو بعدما زار كوسيجين القاهرة ثم يزور كيسينجر القاهرة بعد ذلك.

إن يوم 6 تشرين الأول 1973 هو الذي جعل العملاقين يعيدان النظر في كل الحسابات ويتفقان على العمل معاً لإيجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، ولولا الثقة بالنفس التي بعثها يوم 6 تشرين الأول لما كان للوضع أن يتبدل. وفي ضوء ما أحدثه ذلك اليوم عادت واشنطن وفاتحت مصر في موضوع إعادة العلاقات وعرضت ذلك على إسماعيل فهمي عندما زار واشنطن. وبعدما جاء كيسينجر إلى القاهرة وتحادث

مع الرئيس السادات وجد الرئيس من المناسب إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة من حيث المبدأ".

وسألتُ غربال ماذا تعني عبارة "من حيث المبدأ" في قاموس الدبلوماسية المصرية؟ أجاب:

"تعني إظهار إستعداد طيّب من جانب مصر لوضع صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين خصوصاً أن الولايات المتحدة حرصت بما إتخذته من خطوات حتى الآن على إظهار رغبتها في بذل كل جهد لدفع المساعي إلى حيث يمكن تنفيذ التسوية العادلة. ومن هنا سيتبين مدى تمثلي التصرفات والأفعال الأميركية إنعكاساً وقياساً على هذا العزم الطيّب والتصريحات البتأة".

الذي تعمّده السادات

وإذا كان من الطبيعي أن يعتمد الدكتور غربال هذه الصيغة اللبقة في تفسيره لعبارة "من حيث المبدأ" لأنه مسافر إلى واشنطن بعد أيام ولا يريد لمهمته أن تصطدم أو تتعثر، فإن مصادر رسمية مصرية قالت لي إن الرئيس السادات أراد من عبارة "من حيث المبدأ" أمرين: الأول، هو إفهام الدول العربية الأخرى، التي قطعت مع مصر علاقاتها أن إعادة العلاقات من جانب مصر مع أميركا هي خطوة تكتيكية أكثر منها خطوة مبدئية. أما الأمر الثاني فهو أن الرئيس السادات لم يشأ أن يفرط بورقة العلاقات مرة واحدة، وعلى ذلك يمكن القول إنه لعب نصف الورقة وأن العلاقات بين مصر وأميركا ستبقى مجرد إشراف على المصالح إنما بإدارة سفير إلى أن يتحقق الإنسحاب الإسرائيلي كاملاً وتقي أميركا بكل الإلتزامات والوعود والضمانات التي عرضها كيسينجر على السادات عندما إجتمعا في القاهرة. وعلى هذا الأساس لن يقدم أحد من السفيرين (المصري والأميركي) أوراق إعتماده إلى أن يتم الإنسحاب. وبمجرد حدوث ذلك فإن عملية تقديم أوراق الإعتماد لن تستغرق أكثر من دقائق.

وفوق هذا إن وجود سفير في كلا العاصمتين وإن تكن مهمته المعلنة هي الإشراف على المصالح أمر مهم جداً، ذلك أن المصالح المصرية - الأميركية من النوع السياسي ووجود سفير من شأنه جعل الحوار أكثر فعالية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ديون أميركا على مصر كانت قبل سنتين نحو 130 مليون دولار لكنها الآن لا تتجاوز الثمانين مليوناً.

كذلك من حق الدكتور غربال أن يحتفظ عندما سألتُه عما فعل كيسينجر في القاهرة، لكن مصدراً رسمياً مصرياً قال لي: «أظن أن كيسينجر ما كان ليسافر إلى موسكو ثم يأتي إلى القاهرة بهدف الإتفاق على وقف إطلاق النار فقط، إن المسألة أهم من ذلك بكثير».

ميّال إلى التفاؤل

قلتُ للدكتور غربال: ماذا سيكون عملك الأساسي في أميركا؟

أجاب: "إنني ذاهب إلى واشنطن في ضوء تطور كبير حدث، وأنا ميّال إلى التفاؤل. إن يوم 6 تشرين الأول حرّرنا من العُقد كما أنه جعل العرب محل إحترام العالم. وإذا كان هذا التطور الذي حدث فعل فعله في الولايات المتحدة فإنني لن أدخر وسعاً في إستغلال الجو الجديد لإقناع الكونغرس والصحافة ورجال المال بمضاعفة الجهد من أجل الوصول إلى السلام العادل في المنطقة".

قلتُ: هل أفهم من كلامك أنك تتوقع تطبيقاً كاملاً لقرار مجلس الأمن 242؟

أجاب: "عندي قناعة كاملة بإمكان تطبيق القرار".

قلتُ: هل تتصور أن إسرائيل يمكن أن تنسحب من كل الأراضي التي إحتلتها عام 1967؟

أجاب: "إن إغلاق باب المندب أثبت أن شرم الشيخ لا توفر الملاحة لإسرائيل. فما الذي تفعله إسرائيل حيال ذلك؟ هل تحتل أيضاً باب المندب أم تعيش في سلام مع العرب؟ إن نظرية الأمن الإسرائيلية كانت أيضاً خاطئة بدليل أن خط بارليف إنهار من أول ضربة، هذا معناه أن أمن إسرائيل لا يتحقق بالإحتلال والسيطرة. وإضافة إلى ذلك ثبت أن سلاح البترول فعال أكثر مما كان يتصور الجميع. وخلال أيام، من

إستعمال هذا السلاح اضطرت بضع دول أوروبية إلى التمسك بضرورة تحقيق التسوية السياسية العادلة وهو أمر لم تستطع كل المحاولات الدبلوماسية في سنوات بل في خمس وعشرين سنة تأمينه، كذلك فإن الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل بعد 6 تشرين الأول 1973 يوازي ثلاثة أمثال الدول التي قطعها قبل ذلك، وإذا كانت إسرائيل تعتقد أن الأسطول السادس أو الأسطول السابع يوفر الحماية لها فإن كلا الأسطولين لن يفعل شيئاً إذا لم يموّنا بالنفط العربي".

الحقيقة أنني خرجت من هذا اللقاء مع الدكتور غريال الذي كان عبارة عن مناقشة مفتوحة وطويلة ليس من الجائز نشر كل ما دار فيها، مستغرباً إفراطه في التفاؤل بالموقف الأميركي. هل سبب ذلك أن الرجل يعرف أميركا وأنا لا أعرفها وأنه خبر الأميركيين وأنا العكس؟
لعل وعسى. إنما في أي حال الإغراق في التفاؤل سابق لأوانه. مجرد رأي شخصي.

نُشر هذا الحوار بتاريخ الجمعة 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 1973

حوار مع الأمين العام للجامعة العربية حول أميركا والقمة ودور الجامعة



تم هذا اللقاء مع الأمين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض في الأولى بعد ظهر الأربعاء 5 شباط 1973. ولقاء أسبابه ومنها أن أعمال مؤتمر مجلس الدفاع العربي إنتهت موحية بالتقاؤل وهو أمر خضع لأخذ وردٍ وإجتهد، يضاف إلى ذلك أنني عرفتُ محمود رياض وزيراً للخارجية المصرية وتابعتُ نشاطه الذي شمل المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج... فإلى ما هو أبعد قليلاً... إلى كل أوروبا، ثم إلى ما هو أبعد كثيراً.. إلى الجمعية العمومية، ثم إلى الصين. ولقد كان الرجل في تلك المرحلة يتحرك بطريقة مثالية. ومن بداية تحركه بعد 1967 إلى اللحظة التي إنتقل فيها من الخدمة في الخارجية المصرية ليكون أميناً عاماً للجامعة العربية إستمر الرجل الأول في الدبلوماسية المصرية متمسكاً بقناعات أساسية هي أن كل تحركه يمينا وشمالاً، شرقاً وغرباً، لن يفيد لأن العمل الدبلوماسي لن ينجح إلا على أنقاض عمل عسكري. وإستمر أيضاً متمسكاً بوجهة نظر ثابتة هي أن الولايات المتحدة لن تحل الأزمة وأن الإغراق في هذا التقاؤل لن يفيد أبداً.

هل تبدل تفكير الرجل بعدما أصبح أميناً عاماً للجامعة العربية رامياً بذلك نفسه في شباك التناقضات التي لا حد لها؟ فالجامعة العربية هي ممثلة تناقضات الأنظمة، والأمين العام هو من في قدرته التحرك بخطى محسوبة وسط هذه التناقضات بحيث لا ينتهي شاهداً على إستمرارها إنما ساعياً لإنهائها أو على الأقل حصرها بشكل أو بآخر.

وتحوّل اللقاء إلى حوار. أسئلة كثيرة وأجوبة عنها في الحدود التي لا تجعل الأنظمة تُفاجأ أو تعتب أو تُستقر طالبة إيضاحات.

الدافع إلى الحوار

قلتُ للأمين العام: أريد أن أوضح الدافع إلى إجراء مثل هذا الحوار معك. إن هنالك أسئلة وتساؤلات ترافقها حيرة. ينعقد مؤتمر عربي فتُصدرون في أعقاب إنتهاء أعماله بيانات أو تصدر من جهات مدنية أو عسكرية في الجامعة تصريحات تفيد أن المؤتمر حقق نتائج جيدة وأنه إتخذ قرارات وتوصيات سرية. ثم نكتشف أن الإنجاز ليس في مستوى ما تتضمنه البيانات أو التصريحات من صيغ لفظية. لماذا لا يحدث

أن يعلن الأمين العام بعد إنتهاء أعمال أي مؤتمر، وأمام الصحافة وبصوت عال، أن المؤتمر فشل إذا كان فشل بالفعل، أو نجح إذا نجح بالفعل. إن مثل هذا الأمر سيجعل المئة مليون عربي يثقون بالجامعة ويحسبون الحساب لكل كلمة تصدر عن مسؤول فيها. ثم إنه لا بد من هذه الثقة لأن أي مواطن عربي لا يبالي عندما يذاع أن مؤتمراً عربياً سيعقد ويتوالد عندها رد فعل رتيب هو أن المؤتمر سينتهي كما بدأ من دون أي نتيجة.

ورد محمود رياض: الثقة مسألة نسبية. وعندما ينعقد مؤتمر عربي يكون القصد منه تحقيق أمور محددة. ولا يمكن القول إن مؤتمراً نجح أو مؤتمراً فشل. إن كل مؤتمر يحقق أحياناً حدّاً أدنى من النجاح. وأحياناً يحقق الحد الأقصى. وطبيعة المؤتمرات العربية تفرض إحاطتها - وبالذات منذ 1967 - بالكثير من اليقظة. والمهم أن يسفر أي مؤتمر عن نتائج إيجابية.

قلت: وما الذي حققه مجلس الدفاع؟

أجاب: الأمر الذي إنعقد المؤتمر من أجله هو البحث في إيجاد عمل عربي مشترك وخطة عربية مشتركة.

إن المؤتمر لم ينعقد إلا لهذا الغرض وليس لأي أغرض أخرى ذات طابع مادي، أو من أجل إزالة كل الخلافات العربية، علماً أن رغبة شديدة لإزالة هذه الخلافات سبقت إنعقاد المؤتمر. وأستطيع التأكيد أن المؤتمر حقق الهدف الذي إجتمعنا من أجله أي إيجاد عمل عربي مشترك وخطة عربية مشتركة. هذا ما خرجنا به، وعلينا واجب المتابعة لتحقيق ما تم الإتفاق عليه.

اللجنة السباعية

قلت: ما دامت 18 دولة عربية متمثلة في وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوب عنهم - لأن عدداً من وزراء الدفاع العرب لم يشاركوا - إلتقوا في الجامعة العربية، وما دامت قضية المقاومة الفلسطينية والأردن هي إحدى أبرز القضايا التي تعرقل إمكانات تحقيق العمل العربي المشترك، وما دام حضر إلى القاهرة وفد أردني وشارك في أعمال المؤتمر وآخر فلسطيني حضر وشارك أيضاً... ما دام ذلك حدث فلماذا لم يتم التوفيق بين المقاومة والأردن وإنتهى الأمر إلى لجنة. والمتعارف عليه أنه إذا كان لا بد من وضع قضية ما على الرف فلتتحول إلى لجنة.

وقبل أن يجيب رياض تنهد قليلاً وقال:

الموضوع الأساسي لمجلس الدفاع كان إيجاد العمل المشترك وخطة عربية مشتركة. وخلاف المقاومة مع الأردن هو من العقبات التي يجب تذليلها إذا كان لا بد من إيجاد العمل المشترك. وأي تذليل للعقبات يجب ألا يتم على حساب العمل العربي المشترك والخطة التي يجب أن نحشد لها كل قوانا. فالمهم هو تحرير الأرض المحتلة، وكلنا يعلم أنه ليس في قدرة دولة وحدها القيام بهذا العبء. وخلال إجتماع مجلس الدفاع كانت هنالك رغبة لدى الجميع في إزالة الخلاف القائم بين المقاومة الفلسطينية والأردن والذي تفرعت عنه خلافات بين الأردن وبعض الأنظمة العربية. وخلال مناقشة الأمر تبين أن الموقف يحتاج إلى المزيد من الجهد بعدما طرحت المقاومة تصورها لطبيعة العلاقات التي يجب أن تنشأ بينها وبين الأردن. وبعدما لوحظ أن الوفد الأردني لم يدخل في نقاش حول هذا التصور إقترح البعض تشكيل لجنة تسافر إلى عمان أولاً في إزالة الخلافات بين المقاومة والأردن.

قلت: ومتى تبدأ اللجنة عملها؟

أجاب: بعد عودة الملك حسين من زيارته للولايات المتحدة.

قلت: كيف تنجح اللجنة ما دام الملك حسين أعلن بكثير من الصراحة عشية سفره إلى واشنطن أنه لن يسمح بعودة المقاومة؟

أجاب: المقاومة قالت رأيها. والملك رد وقال رأيها. ويبقى الأمل في أن يقتنع الجانبان بأن الخصم الأول

هو إسرائيل وأن كل جهد يجب أن يخصص لمقاومة إسرائيل وهذا لا يمكن أن نحققه إلا بالتعاون. ومثل هذا التصور يعطينا الأمل في أن في الإمكان تحقيق حد أدنى من التفاهم في سبيل التعاون من أجل المسألة المصرية. وعلى اللجنة أن تساعد الإخوان الأردنيين والفلسطينيين وتبصرهم بخطورة الموقف وتجد الوسائل الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى من التفاهم على الأقل.

سألت الأمين العام: هل إن كل الدول العربية وافقت على تقرير الفريق أول أحمد إسماعيل الذي عرضه خلال انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك؟

أجاب: الكل وافق.

قلت: حتى لبنان؟

أجاب: لم هذا السؤال؟ إن الجميع وافقوا.

قلت: لأن المعلومات المتوافرة لدي تشير إلى أن لبنان قال إنه ليس من مصلحته إعلان موافقته على التقرير كما أنه ليس من مصلحته عدم الإعلان.

جهود الأمين العام

انتقلنا إلى جانب آخر يتناول جهود الأمين العام.

قلت لرياض: الواقع أن هنالك بعض الجهود التي تبذلها كأمين عام تدعو إلى التساؤل. إنك مثلاً تدخلت لحل الأزمة بين جنوب اليمن وشمالها ونشطت في هذا السبيل كثيراً. ومع تقديرنا الكامل لهذه الجهود ولأهمية الوضع اليمني إلا أن هنالك قضايا عاقلة أكثر أهمية لم نسمع أنك نشطت في معالجتها. وعلى سبيل المثال إنك لم تتدخل من أجل إنهاء الأزمة بين مصر والأردن ولا بين ليبيا والأردن ولا بين سوريا والأردن، علماً أن الدول الاتفئة الذكر هي على خط النار بشكل أو بآخر، ونحن نتصور أن التوفيق بين مصر والأردن وإعادة العلاقات المقطوعة بينهما هما من الأولويات قياساً على الأزمة اليمنية.

ورد رياض: إنك تثير دور الأمين العام. وفي سبيل المصلحة يجب أن يتحمل الأمين العام التساؤلات وحتى النقد. إنني تدخلت في معظم المسائل التي أشرت إليها، إن لم يكن تدخلتي شملها كلها، ولكن ليس من حقي أن أعلن ما فعلته أو أن أدلي بتصريحات تشير إلى ذلك. ومن الصعب علي أن أعلن أو أصرح عن كل محاولة أقوم بها لأن ذلك سيء إلى المحاولة.

وفي كل مرة زرت العواصم العربية تحدثت مع المسؤولين في كل المشاكل. حتى موضوع اليمن سبق أن بحثت فيه مع الأطراف اليمنية قبل إعلانه بوقت طويل ولم يُعرف دور الجامعة العربية إلا بعدما اتخذت قرارات في شأنه في الجامعة.



وأضاف الأمين العام: في أحد الاجتماعات التي عُقدت في الكويت أثارت إحدى الدول العربية خلافاً قائماً وقالت: لماذا لا يحصل جهد لإزالة هذا الخلاف؟ والذي حدث أن الدولة صاحبة العلاقة ردت قائلة: لقد حصل بيننا وبين الأمين العام إتصال في هذا الشأن. ولو أن الدولة صاحبة العلاقة لم تذكر ذلك لما أشرتُ إليه إطلاقاً. وخلاصة الأمر إنني أعمل على تحقيق المصلحة عن طريق إتصالات هادئة تشجيني ثقة الدول الأعضاء بي، كما أن معرفتي الشخصية بمعظم المسؤولين العرب تجعلني أعالج الأمور بكثير من الهدوء بعيداً عن الإعلان أو التصريح.

وأنتهى رياض كلامه حول هذه النقطة بالقول: هنالك بعض القضايا التي لا يعرفها إلا أصحاب الشأن. ولقد حدث أن أحد الأمناء المساعدين عرف بقضية وقال إنه يجب إعلانها لكي يسجل للجامعة أنها عالجتُها ووصلت في معالجتها إلى إيجاد حل لها وكان ردي إن الإعلان سيُفسد الجو. ولم نعلن أو نصريح. قلتُ: هل تعتقد أنه لو لم يُعلن عن اللجنة السباعية التي تقرر أن تسافر إلى عمان للتوفيق بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، لكان ذلك أكثر فائدة؟

أجاب: نحن لم نعلن رسمياً عن اللجنة ثم إن هذه اللجنة تمثل مجموعة من الدول العربية. والأمر هنا مختلف. وما تحدثتُ في شأنه كان حول مهمة الأمين العام فقط.

الدور الدولي

ما دمنا بدأنا الحديث عن الدور العربي للأمين العام هل لنا أن نكمّله بالحديث عن دوره الدولي؟

أجاب: ما هو المقصود بالدور الدولي؟

قلتُ: هناك أزمة مع الولايات المتحدة. لماذا لا يقوم الأمين العام بدور في هذا الشأن فيزور واشنطن ويبحث في الأمر مع الرئيس الأميركي وسائر المسؤولين الأميركيين؟

أجاب: لكي يقوم الأمين العام بهذا الدور يجب أن يحصل على تفويض كامل من الدول العربية التي أرى أنها وحدها المؤهلة لأن تقوم به. ومع ذلك فإن الموضوع ليس موضوع الإتصال بأميركا. هنالك دول عربية على صلة طيبة بالولايات المتحدة. والموضوع ليس موضوع إتصال يتم بين شخصية عربية وأخرى أميركية أو روسية أو أوروبية. إن هذه الإتصالات قائمة منذ أكثر من خمس سنين ومع ذلك لم نصل إلى نتيجة.

قلتُ: إذاً، ما هو الموضوع الأساسي؟

أجاب: الموضوع الأساسي هو الموقف الموحد. ونحن لم نصل إلى نتائج مفيدة في إتصالاتنا لأنه ليس هنالك موقف عربي موحد وإرادة عربية موحدة. القضية لا يمكن أن تُحل عن طريق الإتصالات إنما عن طريق التخطيط في نطاق العمل العربي. وعندما يتوافر التخطيط وتتوافر العزيمة على تنفيذ الخطط فإن الدول، جميع الدول، ستقتنع من دون أن تكون هناك حاجة إلى إتصالات. أكثر من ذلك إن الدول، جميع الدول؛ هي التي - في هذه الحال - ستأتي إلى العالم العربي طالبة التفاهم معه. لماذا ذهب نيكسون إلى الصين ولماذا أوفد مستشاره إلى الصين وهانوي؟ أليس لأن أميركا وجدت أن لدى الصينيين والفيتناميين تصميمات على الصمود وإرادة لا تُقهر؟ لقد وجدت أميركا أنه ما دام ليس في قدرتها الإستمرار في إحتلال الأرض فعليها أن تذهب إلى الصين وفيتنام. ولقد ذهبت بالفعل.

أما إذا إستمرت إتصالاتنا من أجل الإستجداء وموقفنا ليس موقف القوي الموحد الإرادة والكلمة فإن هذه الإتصالات لن تحقق أي نتيجة.

المسألة الفيتنامية

قلتُ لرياض: لقد بدأ مجلس الدفاع العربي المشترك اجتماعاته في الوقت الذي كانت الأطراف المعنية بالمسألة الفيتنامية توقع إتفاقات السلام. ألم يكن هذا الحدث التاريخي يستحق تخصيص جلسة من جلسات مجلس الدفاع لمناقشته ووضع تقييم له وتصور نتائج هذا الحدث على المسألة العربية - الإسرائيلية.

أجاب: لا نستطيع القول إنه لم يحصل نوع من أنواع البحث. وخلال الاجتماع ومن خلال مناقشة الموقف

الدولي كان يحدث عرض وربط وخروج بإستنتاجات. وهذا الأمر حدث أكثر من مرة إلا أنه لم يُطرح موضوع فيتنام في جدول الأعمال. صحيح أنه ليس هنالك تباين أساسي في المواقف إلا أن على وزير الخارجية تخصيص وقت أطول لمناقشة مختلف القضايا الدولية بهدف التنسيق من جهة والوقوف على مدى تأثير هذه القضايا على العالم العربي.

قلت: ولماذا لا يتحقق ذلك؟

أجاب: عامل الوقت يأتي في الدرجة الأولى. إن وزراء الخارجية يجتمعون وفي برنامج كل منهم جدول أعمال الموضوع. وبمجرد الإنتهاء من مناقشة مواد هذا الجدول يشعر الوزير أن مهمته إنتهت. ولكن لو خُصصت مدة أطول لإجتماعات وزراء الخارجية (أسبوع مثلاً) ووضعت على جدول الأعمال مادة "مناقشة سياسة عامة"، لكان في الإمكان أن تناقش كل المسائل العربية والدولية. ولا بد أن يحدث ذلك، فلا يجوز إطلاقاً أن يجتمع وزراء من دون أن يتدارسوا بشكل كاف القضايا الدولية. وضرب لي رياض مثلاً كيف أنه خلال الإجتماع الأخير لمجلس الجامعة العربية في أيلول الماضي لم يتسع الوقت - بسبب ضيقه - أمام وزراء الخارجية لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية وكيف أن المجلس إضطر إلى إتخاذ قرار يقضي بأن يجتمع وزراء الخارجية العرب في نيويورك ويتدارسوا جدول الأعمال، مع أن المفروض فيهم هو الإجتماع في مقر الجامعة أو في إحدى العواصم العربية وأن تتم بينهم مناقشة سياسية واضحة ومستفيضة قبل أن يسافروا إلى نيويورك للإشتراك في دورة الجمعية العمومية. عدنا إلى موضوع المسألة الفيتنامية. قلتُ للأمين العام: هل تتصور أن حل تلك المسألة هو "بروفة" لحل مرتقب لأزمة الشرق الأوسط؟

أجاب: لقد أرغمت القوات الأجنبية على الإنسحاب من فيتنام. ونحن يجب أن ننظر إلى الأمر من هذه الزاوية. ويجب أن نقوم بدور يجعل القوات الأجنبية التي تحتل أراضينا تنسحب تماماً كما حدث بالنسبة إلى فيتنام. وهذا الدور لا يكون إلا بالموقف الموحد والإرادة الموحدة. إن عامل الزمن ليس ضد العرب إنما في مصلحتهم. ولكن إذا لم نستعد من عامل الزمن فإنه لا يعود في مصلحتنا. إن إسرائيل تريد إرغام العرب وهي مستعدة لأن تستمر في موقفها هذا على رغم المتاعب الإقتصادية والإجتماعية التي يسببها هذا الموقف. وما دام العرب يدركون ذلك فإن عليهم أن يحشدوا كل القدرات والطاقات وأن يُبدوا كل الإستعداد والتصميم لتحمل المشاق الحالية وتضحيات المرحلة المقبلة.

نأتي إلى الموضوع الأساسي.

قال الأمين العام: وما هو؟

قلت: ألا تعتقد أن الموقف يتطلب عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب؟

أجاب: إنني لا أستبعد من ذهني موضوع عقد مؤتمر القمة. لكن القمة هي وسيلة وليست غاية. الغاية هي تحرير الأرض. وإذا احتاج هذا الأمر إلى إجتماع يعقده رؤساء الدول فمن الضروري إنعقاد هذا الإجتماع. وفي أي حال إن الإجتماعات العربية في مواجهة هزيمة من النوع الذي حدث لا يجوز تقييدها بمسائل شخصية. إن أي إجتماع عربي مفيد. وليس بالضرورة إجتماع كل الملوك والرؤساء. وحالياً تُعقد في القاهرة إجتماعات ثلاثية (المقصود إجتماعات مجلس رئاسة الإتحاد التي ضمت الرؤساء أنور السادات ومعمّر القذافي وحافظ الأسد). وهذه الإجتماعات تساهم مساهمة فعالة في التخطيط من أجل المعركة. وإنتهى لقاءنا وقد إستنتجتُ أن الأمين العام ينشط لعقد قمة تضم ملوك دول المواجهة ورؤساءها. وأنا أودّعه كان يقول لي: لا داعي للتشاؤم أبداً. إن الإجتماعات العربية عمل مفيد. والإتصالات العربية عمل مفيد. والدعم العربي عمل مفيد. أليس مهماً أن تكون مصر وحدها حصلت منذ قمة الخرطوم عام 1967 حتى الآن على 500 مليون جنيه مساعدات دعم!

نُشر هذا الحوار بتاريخ الأربعاء 21 فبراير/ شباط 1973

تقارير من أكتوبر 1968 إلى سبتمبر 1975





تغطية فؤاد مطر في رسائل إلى "النهار" من الرباط لفعاليات أول قمة إسلامية إستضافها الملك الحسن الثاني

على النحو الآتي كانت تغطية فؤاد مطر في "النهار" لأعمال القمة الإسلامية الأولى التي إستضافها الملك الحسن الثاني (رحمة الله عليه) في الرباط يوم 22 سبتمبر/ أيلول 1969. ثم باتت هذه القمة محطة أساسية في العمل السياسي بالنسبة إلى الدول المسلمة في العالم ويتم عقدها دورياً. ولقد إستندت أوساط عربية ودولية إلى هذه التغطية في رسم مواقف فضلاً عن الإضاءة على أجواء أهل القرار في العالم الإسلامي عندما يناقشون في مؤتمر على مستوى القمة المصائر والتحديات:

الساعة الثامنة والنصف مساء اليوم بتوقيت بيروت إفتتح الملك الحسن الثاني في فندق هيلتون في الرباط أول مؤتمر قمة إسلامي في التاريخ، بحضور وفود عن 25 دولة، لإتخاذ موقف موحد من الإحتلال الإسلامي للقدس. وإستهل الملك الحسن كلمته في الجلسة الإفتتاحية بالآية القرآنية "لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ". وقال: "إننا نعيش اليوم لحظة فريدة من نوعها قلماً يعيشها جيل من الأجيال ومسؤول من المسؤولين أو أمة من الأمم المسلمة".

وشدد الملك المغربي على ضرورة "تناسي الخلافات، في هذا اليوم المشهود، وعلى الإلتقاء لمواجهة العدو المشترك معاً".

وأوضح "إنه من واجبنا أن نعيد إلى الإسلام المكانة التي كانت له بالأمس؛ بمحونا الإهانة التي وجَّهها إلينا عدو الإسلام بإحراقه أماكنا المقدسة".

وأضاف: "إن نصف مليار مسلم ينتظرون منا أن لا ننسى إخواننا الفلسطينيين الذين يعيشون في البؤس، خارج بلادهم. يجب أن لا تغيب عنا هذه القضية، خلال أعمالنا، وهي القضية التي لم تسمح قرارات الأمم المتحدة المختلفة بتسويتها".

وتمنى الملك، بإسم جميع المشتركين في المؤتمر؛ الصحة والعافية للرئيسين عبد الناصر وبورقيبة. ثم وجَّه شكره إلى الملك فيصل للمساعدة التي بذلها لإنجاح المؤتمر.

وأنتهى كلمته بالإعراب عن أمله في أن يتبنى المؤتمر قرارات تتيح للعالم الإسلامي أن يرفع رأسه.

وتحدَّث شاه إيران فقال إنه يأمل أن لا يكون هذا المؤتمر الأخير في العالم الإسلامي. وأضاف إنه مقتنع بأن المؤتمر سيكون مناسبة " لإجراء إتصالات أخوية تتيح توحيد جميع المسلمين".

وبناء على إقتراح الشاه، إنتُخب الملك الحسن رئيساً للمؤتمر.

رسالة عبد الناصر

وتلا السيد أنور السادات رئيس الوفد المصري رسالة وجَّهها عبد الناصر إلى القمة الإسلامية جاء فيها:

"أيها الأخوة كان بودي أن أكون معكم اليوم في هذا المؤتمر العظيم الذي تتاديتم له من أقاصي الأرض إنتصاراً لقضية من أعدل القضايا وأقدسها وأكثرها قرباً من الله. وإذا كانت هناك ظروف صحية حالت بيني وبين مشاركتكم هذا اليوم التاريخي، فإنني أدعو الله من صميم القلب وبالصدق والأمانة كلها أن يوفقكم وأن يرعى عملكم وأن يكون ملهماً لكم وهادياً.

"إن جمْعكم الكريم يعلم من حقائق قضية الأمة العربية ونضالها ضد العنصرية الصهيونية المؤيَّدة من الإستعمار والمؤتمِّرة بأمره ما يغني عن إعادة شرحها لكم وخصوصاً أن هناك أخوة أعزاء لنا سوف يتولون عرض وقائعها عليكم كاملة ومفصلة.

وإذا كان لي ما أضيفه فهو أن الحريق الذي أشعل عن عمد وبتدبير في المسجد الأقصى المبارك ليس

إلا لمحة واحدة من صورة أكبر حافلة بالندر وبعلامات خطر داهم لا يستهدف الأمة العربية وحدها. "إن شعوباً كثيرة من الشعوب الحرة في عالمنا أصبحت الآن أكثر تنبهاً لحجم الخطر ومداه. وليس يخالجننا شك في أن الأمم الإسلامية قائمة بدورها متحملة نصيبها عن وعي وتبصّر وهي التي تهتدي في طريقها بنور الإسلام ورسالته المحمدية الشريفة".

نداء شارل حلو

وألقى الرئيس صبري حمادة في الجلسة الافتتاحية النداء الذي وجّهه الرئيس شارل حلو إلى المؤتمر. وجاء في النداء: "لا بشأن المسجد الأقصى وحده وقد هالتنا الجريمة المقترفة في محرابه، ولا بشأن الحرم الشريف ولا كنيسة القيامة المقدسة، ولا بشأن القدس بكاملها وبيت لحم وغيرها من الأماكن المقدسة، لا بشأن ذلك كله وحسب، بل بشأن ما يمثله كل ذلك من قيم إنسانية ينجلي في ضوئها الطابع الحقيقي للصراع الذي فرضته علينا الصهيونية والذي أرادته عنصرياً فكان إغتصاب الأرض العربية وتشريد شعب فلسطين وإنتهاك مقدسات العالمين الإسلامي والمسيحي.

"في شأن ذلك أوجّه الآن هذا النداء بإسم لبنان، بمسيحييه ومسلميه الذين كان لي شرف تمثيلهم، لبنان العربي حيث المواطنون على إختلاف معتقداتهم يعيشون في إنسجام ووثام أخوي، لبنان الذي هو بحد ذاته يرفض بشكل قاطع لكل تمييز عنصري أو ديني، وتحد صارخ يبشر به دعاة العنصرية من غريب التعاليم. "أما حرق المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين فلا بد من القول فيه، أيّاً كان الفاعل، بمسؤولية من نصّب ذاته بالقوة قيماً على القدس وإستباح لنفسه حق تعديل نظامها غير آبه بقرارات المنظمات العالمية وبحقوق الإنسان وحق الله بالذات. نحن نحترم اليهود فئة من الأسرة البشرية لإننا نقول بحرمة الإنسان. نحن نحترم اليهودية عقيدة دينية، لكننا نرفض العقائدية الصهيونية وما تتطوي عليه من مفاهيم منافية لحقوق الإنسان.

"إن أخطار الصهيونية قد لا يشعر بها العالم اليوم الشعور الكافي لأن الأحداث قلماً تقدّر قدرها في حينها، فكيف إذا اكتفتها محاولات التشويش إخفاء لحقيقتها كما هي الحال في مسألة فلسطين لكي تكسب الصهيونية قضية من ألد أعدائها الحقيقة والحق.

"إن الأمر يعني كل إنسان، فلا مجال للتصل على غرار ذلك الحاكم الروماني الذي غسل يديه تبرؤاً من مسؤولية الحكم على المسيح كأن مجرد غسل اليدين من دم الأبرياء براءة أو أن فيه ما يرتاح إليه الإيمان ولا راحة لقلب مؤمن ما بقيت ظلامه في بقعة من بقاع الأرض، فكيف والحق صريع في مهد المسيح ومسرى محمد؟".

وإنتهى إلى القول "أيها الإخوان، لقد إنتقيتم على صعيد الروح يجمع بينكم الإيمان بالله لتعالجوا قضية ليست هي قضية العرب وحسب، بل هي أيضاً بأبعادها قضية العالم المتمدن بأسره. ونحن الذين في خط أمامي في الدفاع عنها نكون ولا بد أكثر تحسناً بالأخطار وبما تنذر به من عواقب، فدافعنا ليس عن حدود يتهدها التوسع الصهيوني، ولا عن كيانات يسعى بشتى الأساليب لدكها حتى يحقق أحلامه على أنقاضها، لا عن ذلك وحسب، بل عما تؤمن به الإنسانية من قيم، عن حقوق الإنسان، عن الحق وللتاريخ ندافع.

"إن قضية المسجد الأقصى هي جزء من قضية القدس، والقدس جزء لا يتجزأ من قضية فلسطين وفي ما يتعلق بالمسجد الأقصى وبالقدس الشريف، موضوع المؤتمر المباشر، فإننا نعتقد الآمال على ما سيصدر عنه من مقررات راجين أن يكون لها الأثر الفعال في إنقاذ الأماكن المقدسة بفضل ما تمثّلون من ثقل في الميزان الدولي وما سينتج عن إجتماعنا من إنسجام في المواقف وتنقية العلاقات وتوثيقها بين الدول المجتمعة.

القدس جزء من فلسطين وقضية فلسطين هي في نظرنا قضية الحق، والحق لا يتجزأ. وإذا كان لنا من أمنية فهي أن يتيح ما سيدور بينكم من تبادل وجهات نظر ومن عرض للحقائق فرصة ثمينة للرأي العام العالمي لكي تبرز قضية فلسطين بحقيقتها الناصعة بوضوح لا ينتقص منه ما أثارته الدعايات الصهيونية

من تشويش. وفي ما نسعى إليه من تحقيق لأهدافنا، علينا أن نعمل جميعاً بحيث يدرك العالم حقيقة ما أصابنا من إعتداء وضرورة إزالة آثار هذا الإعتداء عن أرض فلسطين وعن كل أرض عربية، وضرورة إيصال شعب فلسطين إلى حقوقه كاملة فيعيد الحق إلى نصابه وتسان العدالة وتُحفظ الكرامة الإنسانية التي إنتمن الله عليها الإنسان".

وبعد ذلك توجهت الوفود المشتركة لعقد إجتماعاتها في جلسة سرية.

ظلال الخلافات

وبرغم دعوة الملك الحسن الثاني إلى تناسي الخلافات والقيام بجهد مشترك لمواجهة العدو المشترك، فإن ظلال الخلافات خيمت على المؤتمر قبل عُقد الجلسة السرية الأولى،

لماذا قاطع العراق؟

فقد أعلنت الحكومة العراقية أنها وجدت نفسها مضطرة إلى عدم الإشتراك في المؤتمر لعدم تلقيها ضمانات معيّنة طلبتها من اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وقال مسؤول في وزارة الخارجية العراقية إن بين الضمانات التي طلبتها الحكومة وجوب تهيئة الظروف لنجاح المؤتمر عن طريق تهيئة جدول أعمال والإتفاق على الصيغة التي تتطلبها مستلزمات القضية الفلسطينية.

وطلب العراق كذلك وجوب توجيه الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر. وفوجئت الأوساط المأذونة في الرباط بمقاطعة العراق وسوريا المؤتمر.

عرفات يحضر

والواقع أن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وصل إلى الرباط لحضور المؤتمر، بعدما دعا الملك الحسن وفد المنظمة بصفة شخصية إلى الإشتراك في المؤتمر بصفة مراقب. وذكرت الأوساط المطلعة أن الرئيس بومدين وغيره من الزعماء العرب يقومون بضغط لمنح عرفات حق العضوية الكاملة في المؤتمر.

وأعلن بيان بإسم المنظمة "إن بحث مصير القدس وفلسطين في مؤتمر إسلامي في غياب الشعب الفلسطيني، أمر لا يتصوره عقل".

وكانت اللجنة التحضيرية رفضت طلبين من الإتحاد السوفياتي والهند بدعوتهما إلى المؤتمر لوجود أقلية مسلمة فيهما. كما أن الدعوة لم تُوجّه إلى ألبانيا، حليفة الصين الوحيدة في أوروبا برغم أن 90 بالمئة من سكانها مسلمون. وكان الملك الحسن رحّب بالرئيس الموريتاني مختار ولد دادة ضيفاً عليه لدى وصوله لحضور المؤتمر. ويُعتبر هذا اللقاء نقطة تحوّل ملحوظاً في عداة بين البلدين مضت عليه 9 سنوات، ذلك بأن المغرب يعتبر موريتانيا جزءاً منه.

ودعت الجمعية الإسلامية لنصرة فلسطين المؤتمر إلى الموافقة على تقديم مساعدات مالية وعسكرية للمقاتلين الفلسطينيين ومقاطعة إسرائيل إقتصادياً وديبلوماسياً.

دخل رؤساء الوفود القاعة الفسيحة في فندق "هيلتون" الرباط وكأن شيئاً ما فقد منهم. كانت خطواتهم توحى بذلك، كانت نظراتهم تعكس ذلك، كانت أيديهم التي رفعوها ببطء للرد على المصفقين تؤكد ذلك، وكان الملك فيصل بعباءته البيضاء أول المتقدمين.

وتوزّع الجميع على مقاعدهم. وجلسوا جلسة من فقد شيئاً. الغائبان الكبيران كانا الرئيس جمال عبد الناصر والبعث بشقيّه الحاكم في سوريا والحاكم في العراق. البعث الأول لم يرد على الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني إليه وحُجته الظاهرة أن العلاقات مقطوعة بين المغرب وسوريا، والبعث الآخر قال إنه سيحضر لكنه لم يحضر.

وإمتعاض المغرب من الغائبين كان لا يزال كبيراً حتى بعدما إنتهت الجلسة الأولى من القمة.

والى أن تظهر نتائج المؤتمر أو تتضح معالمها ثمة ثلاثة أمور لا بد من الإشارة إليها:
الأول: التنظيم المغربي للمؤتمر الذي يشبه الأعجوبة لأن من الأمور المستحيلة تنظيم مؤتمر لـ 26 دولة في خلال أسبوعين.

الثاني: إجراءات الأمن التي وصلت إلى الحد الأقصى ومن هذه الناحية فإن المغرب ذائع الصيت، لكن هذه الإجراءات لم تبلغ في شدتها النسبة التي شهدتها القمة العربية في الدار البيضاء.

الثالث: إستنفار مدينة الرباط بأسرها لتكون بتصرف المؤتمر.
وكان شعور الناس تجاه هذا الإستنفار ترحيباً لا حدود له. فعلى أرض مدينتهم الجميلة المتربة على الأطلسي والمتوسط يُعقد للمرة الأولى مؤتمر يجمع الدول الإسلامية.

ولولا إجراءات الأمن الشديدة لكان المغاربة المتدينون تركوا منازلهم وإصطفوا على طول الشوارع المؤدية إلى "الفيلات" الأنيقة التي نزل فيها رؤساء الوفود وإلى فندق "هيلتون" حيث يُعقد المؤتمر. ولولا الإجراءات إياها لكان كل مغربي بقفطانه الفضفاض مستعداً لحمل النمر والحليب وتقديمهما بنفسه إلى الآتين إلى دياره للبحث في أمر عزيز على قلبه، هو القدس.

إن المغربي الذي زار القدس وصلّى في المسجد الأقصى يتحرق على يوم يعود فيه إلى تكرار تلك الزيارة التاريخية. أما المغربي الذي لم يزر القدس ولا سار في أزقتها في طريقه إلى الأضرحة والمصلاة في المسجد الأقصى فإن الندم يهد كيانه لأنه لم يزر تلك الديار قبل أن تصبح تحت سيطرة الإسرائيليين. والإثنان في مشاعرهما يلتقيان مع الـ 700 مليون مسلم في العالم.

قبل أن يبدأ المؤتمر أعماله خلع الملك الحسن طربوشه وقفطانه وإرتدى بزة رسمية حضر فيها المؤتمر بعدما كان يستقبل ضيوفه وهو يرتدي الثياب القومية.

وبين إستقبال رئيس وفد وإستقبال آخر كان الملك الحسن يتشاور مع الذين أتوا ويتشاور مع معاونيه وفي الوقت نفسه يطمئن إلى تدابير الأمن وإجراءات الإقامة وأشياء أخرى من هذا القبيل.
وكان اليوم الأول للمؤتمر حافلاً بالاتصالات الثنائية بين الملك والوفود من جهة وبين الوفود المتجانسة من جهة ثانية.

رغبة القاهرة لم تُنفذ

وكان السؤال الأساسي: هل تُنفذ رغبة القاهرة ويُعقد مؤتمر لوزراء الخارجية؟ وبما أن هؤلاء غائبون في نيويورك فهل يعقد مؤتمر لمن ينوب عنهم للبحث في جدول الأعمال؟

حتى ظهر الإثنان كان الجواب عن هذا السؤال: لا ضرورة لجدول الأعمال، أي لن تُنفذ رغبة القاهرة، أي لن يتعدى البحث قضية المسجد الأقصى، أي أن ما تريده القاهرة وهو أن يبحث المؤتمر في موضوع المسجد الأقصى إنطلاقاً من موضوع الاحتلال الإسرائيلي ليس وارداً؟

لماذا ليس وارداً؟

الجواب: لأن الإشكالات التي يُحدثها هذا الموضوع من شأنها أن تنسف المؤتمر، أو تشله، أو على الأقل تهزه وبالتالي تصدر عنه نتائج باهتة.

وفعلاً اجتمع ممثلون عن الوفود حلوا محل وزراء الخارجية وكان الإجتماع قصيراً أقل من ساعتين قبل أن تبدأ الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

وبحث الممثلون في تأليف أمانة عامة للمؤتمر تمثل فيها لبنان بالسيد كسروان لبكي عضو الوفد وسفير لبنان في بلجيكا. وبحثوا أيضاً في اللجنة التي سيوكل إليها أمر وضع صيغة البيان الذي سيصدر عن المؤتمر المتوقع أن يُنهي جلساته مساء الأربعاء.

كلام يقطر عاطفة

في الجلسة الافتتاحية قال الملك الحسن كلاماً يقطر عاطفة، وقال شاه إيران كلاماً لم يكن ما توقعه

النظارة ولا ما يتوقعه المسلمون.

واقترح رئيس الوفد المصري السيد أنور السادات أن يترأس الحسن الثاني المؤتمر. وترأس. ثم ألقى السادات رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر. وعندما رفع الرئيس صبري حمادة يده طالباً الكلام كانت الجلسة العلنية قاربت على الإنتهاء. وتكلم حمادة في الجلسة المغلقة. وكان ترحيب الأكثرية واضحاً بتركيز نداء الرئيس حلو على أن موضوع المسجد الأقصى مرتبط بالقدس وإستطراداً بالوجود الصهيوني ككل.

ويُنتظر أن يكون الملك حسين واضحاً كثيراً في الجلسة الثانية قبل ظهر الثلاثاء أو في الجلسة الثالثة مساء اليوم نفسه ومهدّ لهذا الموضوع إتصال ثنائي بين الأردن ومصر.

وفي الجلسة المغلقة الأولى اقترح الرئيس هوارى بومدين أن يستمع المؤتمر إلى وجهة نظر فلسطين ولم يعترض أحد، خصوصاً أن بومدين أو غيره لم يقترح إشراك وفد فلسطيني في المؤتمر وإنما سماع وجهة نظر هذا الوفد.

وكان هذا الأمر عبئاً كبيراً على المؤتمر حتى إفتتاح الجلسة الأولى وكان ثمة تباين ملحوظ تجاه هذا الأمر. لماذا؟

عندما تقرر عقد المؤتمر تقرر أن توجه الدعوات إلى الدول الإسلامية لكن الملك الحسن لأسباب فرضتها ظروف الثورة الليبية وأحاديث قادة النظام الليبي الجديد عن فلسطين ومواقفهم من حركة المقاومة الفلسطينية، وجه إلى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات دعوة شخصية إلى زيارة المغرب خلال عقد المؤتمر.

وقد جرت إتصالات ثنائية بشأن كيفية إشترك منظمة التحرير في المؤتمر وأنقذ بومدين الموقف بمبادرته إلى الطلب من المؤتمر الإستماع إلى وجهة نظر وفد فلسطين في حين أن الوفد يأمل أن يأخذ المؤتمر بوجهة نظره أو ببعضها أو حتى بجزء متواضع منها، ويتضمن بيانه الختامي إشارة إلى رأيه الواضح فيها.

تكهنات وتمنيات

وقبل إفتتاح الجلسة الأولى كانت التكهنات المقرونة بالتمنيات المختلفة النيات تتردد بكثرة ومنها على سبيل المثال أن المؤتمر سيطالب بتدويل القدس لقطع الطريق على عملية التهويد، ومنها أن المؤتمر سيؤلف لجنة دائمة تتبثق عنه وتجتمع كلما دعت الحاجة، ومنها أن رؤساء الوفود سيقررون أن يكون مؤتمرهم دورياً، ومنها أن المؤتمر سيؤكد تأييده قرار مجلس الأمن المؤرخ 22 تشرين الثاني 1967، ومنها أنه سيطلب من بعض الدول الإسلامية التي تتعامل مع إسرائيل أن تحذو حذو الدول العربية وتقرض على إسرائيل مقاطعة إقتصادية أو شبه مقاطعة.

رسالة من البابا

لعل أبرز مفاجأة في المؤتمر هي أنه تلقى أو سيتلقى رسالة من البابا بولس السادس تحييه وتبارك أعماله. وكان الملك الحسن حرصاً منه على إيضاح لادينية المؤتمر أوفد صباح السبت الماضي - قبل يومين من عقد المؤتمر - مبعوثاً شخصياً إلى البابا لإيضاح الأمر وقد عاد هذا المبعوث وهو السيد محمد بن هيمه في اليوم نفسه على الطائرة الخاصة التي أقلته ليبلغ الملك أن البابا يتمنى للمؤتمر النجاح.

اليوم الثاني لمؤتمر القمة الإسلامي هو يوم المتكلمين، واليوم الذي حمل في طياته بعض مفاجآت منها إعلان المؤتمر بشخص وزير خارجية المغرب السيد أحمد العراقي أنه سيستمع إلى وفد فلسطين، ومنها أيضاً تسليم المؤتمر بضرورة تمثيل الهند. وكانت باكستان حتى الجلسة المسائية أمس لا تزال تتمسك بعدم إشراك الهند، وكانت المساعي لا تزال تُبذل لثنيها عن موقفها.

وفي نطاق هذه المساعي جاء من يقول للرئيس يحيى خان إنه برغم الحساسية المغربية من مشكلة موريتانيا وإنقسام المملكة تقريباً حول هذه المشكلة، بين مؤيد لكونها دولة شرعية إعترف بها العالم وبين مُصرّ

على أنها جزء من المغرب ويجب إنضمامها إلى المملكة، توجه الملك الحسن الثاني إلى مطار الرباط وإستقبل بنفسه رئيس موريتانيا مختار ولد داداه ورافقه إلى "الفيللا" التي خصصها له. يعني هذا أن الحسن الثاني سلم من أجل أن ينجح المؤتمر بأمر أخطر بكثير من النزاع الهندي - الباكستاني. وقال القائل لـ يحيى خان إن عليه أن يخفف من تصلبه ويسلم بمبدأ ضرورة إشراك الهند في المؤتمر. وللمناسبة فإن الملك الحسن عندما إستقبل ولد داداه في مطار الرباط لم يقل له "أهلاً وسهلاً فخامة الرئيس" وإنما "أهلاً بلأستاذ"، حتى لا يسجل عليه أنه سمّاه رئيساً للجمهورية. لكن ذلك لا يمنع أنه إستقبله. وفي الجلسة الصباحية اليوم طالب الملك فيصل بضرورة إشراك الهند، ولم يعترض يحيى خان وبذلك ساهم في تطوير نزاعات داخلية كانت ستحصل داخل الهند لو أن الحظر إستمر مفروضاً عليها من القمة الإسلامية، ورداً على هذه الخطوة ألقى الرئيس الباكستاني كلمة تناول فيها موضوع الإحتلال الإسرائيلي بشكل شامل دون أن يحصر الكلام في موضوع المسجد الأقصى أو القدس فقط.

الوفد الفلسطيني

نعود إلى موضوع الوفد الفلسطيني وإلى هذه المبالغة في إبعاده عن المؤتمر. ما المعنى من هذا الإبعاد؟ ما المقصود منه؟ ما فائدته؟

في زيارة قام بها الرئيس صبري حمادة للملك فيصل أمس، وكان موضوع تمثيل الوفد الفلسطيني جزءاً من الحديث الودي الذي دار بينهما، قال الملك ما معناه إن في المؤتمر دولاً ينبغي علينا عدم تخويفها ويجب أن نسترجعها إلى صفنا بالتعقل والتفهم. ولم يشرح الملك لكن رئيس الوفد اللبناني فهم، وخرج حمادة الذي سيزور الرئيس هوري بومدين غداً، متجاوباً مع وجهة النظر هذه ومرتاحاً لقول الملك. بالإضافة إلى ذلك فإن السعودية لا تريد أن تكون ثمة مشاكل مع لبنان وأنه "إذا كان أي إتفاق إقتصادي بين لبنان والسعودية سيُلحق الأذى بكم فإننا نفضل أن يلحق هذا الأذى بالسعودية وليس بلبنان...".

التحفظات اللبنانية

واليوم تباحث وفد لبنان في التحفظات الواجب إعلانها إزاء أي مشروع قرار قد يُعرض على المؤتمر ويتعلق بالعمل الفدائي الفلسطيني أو بالتعبئة الإسلامية لتحرير القدس والمقدسات، وكان ثمة إتفاق مبدئي على أن يتحفظ لبنان على مثل هذا المشروع، إذا وردت فيه عبارة "حرية العمل الفدائي وتأييده" وإستبدالها بعبارة "إعتبار المقاومة الفلسطينية حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني".

وحجة المتحفظين في ذلك أن العبارة المستبدلة أخف وطأة لبنانياً وأنها مطاطة فهي تعني المقاومة بشكل عام في الداخل أو من الخارج. أما إذا تضمن مشروع قرار عبارة "الدعوة إلى التعبئة لتحرير القدس" فإن التحفظ يرى إستبدالها بعبارة "الدعوة إلى العمل من أجل تحرير القدس".

وفي اليوم الثاني للمؤتمر كررت مصر في كلمة ألقاها رئيس وفدها السيد أنور السادات "إنه برغم أن الإعداد لم يكن كافياً للمؤتمر فإن مصر تريد نجاح المؤتمر".

وأضاف: "برغم حرصنا على أن الإعداد كان يجب أن يكون تاماً فإننا إجتمعنا ولا بد من إنجاح المؤتمر". وكرر مواقف مصرية سابقة منها أن مصر رفضت أية تسوية منفصلة أو انسحاب إسرائيل من سيناء "لأن القدس قبل سيناء".

وأوضح أن مصر لم تأت إلى المؤتمر لتطلب شيئاً وأنها تعتمد في معالجة الوضع الذي هي فيه، بعد الله، على نفسها، ونبه الدول الإسلامية إلى أن عليها أن تعيش مع الأمة العربية مشكلتها، وشرح مراحل المعركة في نواحيها الثلاث: الصمود والردع والتحرير.

5 نقاط للبحث

وقال إن مصر إنتهت من بناء قوتها المسلحة وأن مرحلة الردع بدأت في شباط الماضي. وعرض 5 نقاط

إقترح أن يبحث المؤتمر فيها ويضعها كتوصيات. وهذه النقاط هي: إحتلال القدس ومحاولة تهويدها، الإعتداء الإسرائيلي الواقع على الدول العربية، تحدي إسرائيل قرارات الأمم المتحدة المؤيدة للحقوق المشروعة لشعب فلسطين؛ تأييد حركة المقاومة من أجل تحرير فلسطين، ودور الدول الإسلامية في تحرير القدس.

الجلسة المسائية

وفي الجلسة المسائية طلبت ليبيا أن تقطع الدول الإسلامية المعترفة بإسرائيل أو المتعاملة معها، علاقاتها مع إسرائيل، لكن الملك الحسن أعلن أن مثل هذا الأمر يتطلب نوعاً من التشاور بين رؤساء الوفود ورفع الجلسة ربع ساعة، وبعدما استؤنف الاجتماع سحبت ليبيا الطلب. وفي الجلسة أيضاً طلب السودان أن يشترك الوفد الفلسطيني في المؤتمر كوفد رسمي. وطالب بإعطاء الحرية للعمل الفدائي في كل الدول العربية. ورد الملك الحسن بأن هذا الموضوع " لم ندخله في نطاق أبحاثنا وأنا أول من إقترح حضور الوفد كمراقب وأعتقد أن الأكثرية تؤيد ذلك".

وبرغم أن ليبيا سحبت إقترحها ولم يتمسك السودان بمطلبه إلا أن كثيرين يتوقعون أن يثير الطرفان الموضوعين من جديد غداً.

وبين الذين تكلموا في جلسة الليلة شاه إيران ووزير خارجية تركيا. ومما قاله الشاه "إننا منذ 1947 ونحن مع القرارات الدولية التي تؤيد العرب". وأعلن أن إسرائيل لا يمكن أن تربح الحرب ويجب تحكيم العقل والحق. وصفق أنور السادات مع المصنفين للشاه. وحصر وزير خارجية تركيا كلمته في حريق الأقصى وضرورة حماية الأماكن المقدسة.

7 قرارات

ووضعت لجنة الصياغة المؤلفة من 11 عضواً 7 قرارات لتكون جدول أعمال للمؤتمر يناقشها غداً ويقرها إذا لم تكن ثمة موانع.

والقرارات السبع تشمل حريق الأقصى والقضية الفلسطينية بشكل عام وموضوع اللاجئين. وهذا يعني أن المؤتمر لم يبحث فقط في حريق الأقصى، وهو إنتصار لمطلب الرئيس عبد الناصر ومن أيدته.

الوحيدان اللذان لم يُلقيا كلمات في المؤتمر حتى الآن وربما أبداً هما الملك فيصل وأمير الكويت. وسيعقد المؤتمر جلسة صباحية قبل ظهر غد ويعقد جلسته الختامية في الخامسة بعد الظهر. وينتهي المؤتمر بعشاء إلى مأدبة الملك الحسن في قصره في الرباط. ويُنتظر إذا لم تحدث أية مفاجأة أن تبدأ الوفود بمغادرة الرباط غداً.

ملاحظات "الأهرام"

نشرت صحيفة "الأهرام" بضع ملاحظات على القمة الإسلامية جاء فيها الآتي:

1- أرجىء الاجتماع التحضيري الذي سبق الافتتاح الرسمي مرتين "بحجة أن جميع أعضاء الوفود المشتركة لم يصلوا إلى الرباط".

2- لم يدم هذا الاجتماع التحضيري إلا 20 دقيقة وإقتصرت على مناقشة الإجراءات. أما جدول الأعمال فلم يتناوله البحث قط.

3- إقترح لبنان في أثناء الاجتماع التحضيري أن تشترك مصر في لجنة صياغة القرارات ولكن المسألة تركزت في النهاية للمؤتمر.

4 - لم يُلق الملك حسين كلمة في الجلسة الافتتاحية برغم أن ذلك كان مقرراً. ومن جهة أخرى وجه السيد أحمد الشقيري رسالة مطولة إلى المؤتمر دعا فيها المشتركين إلى "أن لا يلهيكم التعمير عن التحرير" وإلى رفض إنشاء لجنة تحقيق دولية.

عرفات من عمان: لم أذهب إلى الرباط

شغل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الصحفيين العرب والأجانب أمس قبل أن يعلن أنه موجود في عمان وأنه لم يذهب إلى الرباط، لأن معركة عنيفة تجري بين رجال المقاومة وقوات الاحتلال لمنع إسرائيل من تصليح سد نهر أيم. وأكد تصميم المقاومة على منع إسرائيل من ذلك. وأعرب عن ترحيبه بالقمة الإسلامية على أن يكون هدفها دعم المقاومة.

وكان بعض الصحف المغربية، فضلاً عن المراسلين الأجانب، قد ذكر أن عرفات شوهد في الرباط. وذهب البعض إلى القول إنه حضر جلسات المؤتمر.

إلا أن مصادر مطلعة قالت لـ "النهار" إنه كان في الجزائر حيث أمضى 3 أيام بانتظار قبول المنظمة كعضو كامل في المؤتمر أو عدم قبولها، ثم عاد إلى عمان.

وبين النشاطات التي بذلها عرفات في عمان أمس مقابلة وفد من أبناء الخليل الذين طالبوه بزيادة نشاط المقاومة حول المدينة المحاصرة لإرغام الإسرائيليين على فك الحصار.

إنفجر الموقف فجأة داخل مؤتمر القمة الإسلامي. وهو أمر لم يكن في الحسبان. ذلك بأنه كان من المقرر أن ينهي المؤتمر الليلة أعماله بهدوء ولو امتدت الاجتماعات إلى الفجر. وبالفعل فإن الملك فيصل مثلاً طلب أن تُعد طائرته لنقله غداً إلى جنيف حيث يُتوقع أن يبقى يومين فيها للراحة أو يواصل الرحلة إلى السعودية. وعلى سبيل المثال أيضاً، فإن طاقم الطائرة الخاصة بأمرير الكويت كان مستعداً اليوم، وأبلغ أعضاء الوفد الكويتي وحاشية الأمير أن يكونوا في القصر الذي يحلون فيه الخامسة صباح غد، لأن الشيخ صباح يحب السفر مع طلوع الشمس.

أما بقية الوفود فإن الترتيبات اتخذت على أساس أنها ستسافر غداً.

أزمة الهند وباكستان

لماذا انفجر الموقف غير المتوقع؟ وبسبب من؟

الجواب: أزمة الهند وباكستان. فقد أبلغ الرئيس الباكستاني يحيى خان الملك الحسن أنه لن يحضر الجلسة المسائية اليوم بسبب حضور الهند بعدما كان وافق أمس على مبدأ إشراك الهند بإقتراح من الملك فيصل. وبالفعل قاطع الجلسة التي كان مقرراً أن تكون الختامية؛ تذاخ بعدها القرارات. وقال لسانئليه إنه من غير المعقول أن تشترك الهند ثم تتحدى بإشراكها هندياً غير مسلم في الوفد الهندي.

السبب الحقيقي

ويبدو أن السبب لم يكن ذلك، وإنما كان تقريراً تلقاه يحيى خان ويفيد أن موجة تظاهرات سارت في شوارع المدن الباكستانية ضد مبدأ قبوله إشراك الهند وأن هذه التظاهرات قد تمتد وتتحول إلى ما هو أخطر. وزاد في الطين بلة تجاوب الباكستانيين مع المسلمين في الهند الذين تحدثت الأنباء عن إصطدامات دموية بينهم وبين الهندوس في أحمد اباد.

إتصالات مع يحيى خان

ولم تفتتح الجلسة المسائية في الموعد المقرر، وبدأت الإتصالات مع يحيى خان لإقناعه بالعدول عن موقفه. وإشترك في الإتصالات الملك الحسن والملك حسين والملك فيصل وشاه إيران، ولم تتجح الإتصالات التي رافقها التحدث عن تسويات وضّعتها الأربعة في محاولة منهم لمنع الموقف من الانفجار. ومن هذه التسويات:

- أن تتمثل الهند بمراقب هو السفير الهندي كما حدث مع الوفد الفلسطيني على أن يتم تأخير نزول الطائرة التي ستحمل رئيس الوفد الهندي القادم من نيودلهي إلى ما بعد انتهاء المؤتمر من أعماله.

- أن تتغيب باكستان والهند وتصدّر القرارات في غيابهما دون الإشارة إلى رفضهما ما يصدر عن المؤتمر.

- أن يتغيب يحيى خان عن الجلسة الأخيرة وينوب عنه في ترؤس الوفد مسؤول باكستاني من الدرجة

الثالثة. ولم يقبل يحيى خان بأي من هذه التسويات.

إنضمام الملك حسين إلى يحيى خان

وإزاء رفضه هذا، إنضم الملك حسين إليه وأعلن أنه سيقاطع الجلسة إذا لم يحضرها يحيى خان. وتكرر أن الملك حسين لام الملك فيصل لإقتراحه أمس إشراك الهند في المؤتمر. وانتصار الملك حسين لموقف يحيى خان سببه أن باكستان تتعاطف مع الأردن وتسانده مادياً وعسكرياً وتُدرّب له طيارين بالإضافة إلى أن ولي العهد الأردني متزوج من باكستانية. إذاً هنالك أزمة في مؤتمر القمة الإسلامي، فما هو الحل؟ إن المأزق كبير إلى درجة أنه قد ينسف المؤتمر.

وقرر الملك الحسن بعد التشاور مع الآخرين الإتصال مباشرة بالهند وعرض الأمر عليها. ووضع طائرة خاصة بتصرف وفد من 3 أشخاص هم: السيد أنور السادات رئيس الوفد المصري، ورئيس وفد أفغانستان، ورئيس وزراء ماليزيا الأمير عبد الرحمن، وأقلعت الطائرة إلى جهة مجهولة.

وشمة رواية تقول إنها إتجهت إلى نيودلهي لعرض الأمر على رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندي. وشمة رواية أخرى تقول إن الوفد سافر إلى إحدى العواصم الأوروبية حيث لاقاه إلى هناك مسؤول هندي كبير وفي العاشرة بتوقيت الرباط (الثانية عشرة والنصف بتوقيت بيروت) عاد الوفد وتوجّه إلى قصر الملك الحسن لتناول العشاء مع بقية الوفود، على أن يُعقد المؤتمر بعد العشاء. أما يحيى خان فطلب من مساعديه إبلاغ من ينوب عنه في بلاده بالتطورات التي حصلت.

7 قرارات

وكان الخوف صباح اليوم أن تتأخر لجنة الصياغة في إعداد القرارات السبعة، لكن اللجنة المؤلفة من 11 عضواً والتي عملت نحو 20 ساعة متواصلة تخلصها بعض الإستراحات أعدت القرارات ثم أوكلت إلى لجنة مصغرة من خمسة أعضاء هي: باكستان، أفغانستان، إيران، الأردن، والجزائر، أمر إعادة قراءة القرارات ثم رفعها إلى اللجنة الأصلية لتعرضها بدورها على رؤساء الوفود. وبالفعل كانت القرارات جاهزة بعد ظهر اليوم وكان البيان الختامي جاهزاً أيضاً قبل أن ينفجر النزاع الباكستاني - الهندي بشكله المتأزم. وقد طغى هذا النزاع على الرسالة التي بعث بها البابا بولس السادس إلى المؤتمر، ويقال إن الرسالة هي بين الأوراق الواردة، ولم يتسنّ للمؤتمر بعد الإطلاع على هذه الأوراق.

يحيى خان ينضم إلى العشاء

وفي وقت لاحق ذكرت "اليونايتد برس" أن يحيى خان "أنهى مقاطعته وإنضم إلى المؤتمر في العاشرة والربع بتوقيت الرباط (الثانية عشرة والربع بتوقيت بيروت). إلا أن وكالة الصحافة الفرنسية أوضحت أنه حضر العشاء فقط.

وقالت "رويتر" إن المندوبين كانوا حتى ساعة متأخرة يتناقشون متناثرين إلى مجموعات صغيرة. وأوضحت أن الرئيس بومدين قال إنه لا يمكن إعلان أية قرارات دون إشترك الوفد الهندي. ونسبت "الوكالة الوطنية للأنباء" أمس إلى الملحق الصحافي بالوفد اللبناني إلى الرباط قوله "إن الرئيس صبري حمادة طُلب منه أن ينفي ما ورد في إحدى الصحف "النهار" حول "تحفظات لبنانية تجاه العمل الفدائي" وقال "إن هذا الموضوع لم يُبحث ولم يناقش".

نداء البابا

في الفاتيكان قال البابا بولس في رسالة بعث بها إلى الملك الحسن الثاني مؤرخة يوم الأحد إن اللجوء إلى القوة يجب إستكراه دائماً.

وأضاف: "قد لا يكون هناك مكان في العالم يساء فيه إلى الله أكثر من أرض فلسطين المباركة حيث توجد ذكريات موحدة وأماكن عبادة تقدرها عن حق الديانات الكبرى الثلاث التي تؤمن بإله واحد غفور. ولذلك فإننا نعتقد أن على ممثلي الديانات التوحيدية الثلاث الإتفاق على الاعتراف بالطابع المقدس الفريد من نوعه للأماكن الدينية وفي القدس بشكل خاص".

وذكر "إن الشعور الديني عوضاً عن المحافظة على الإنقسام يجب أن يصبح مبدأً موحداً يسمح بتجاوز العداء السياسي والعسكري ويؤدي إلى التفاهم والسلام".
وندد بحرق المسجد الأقصى في القدس لكنه أشار إلى أنه قد يسهّل أخيراً عملية البحث عن حل لمشكلة القدس عبر بعث الشعور الديني وتشجيع العمل من أجل حماية طابع المدينة المقدسة الذي لا مثيل له.

الدول المشتركة

تشارك في مؤتمر القمة الإسلامي وفود 25 دولة موزعة على الشكل الآتي:
- 10 دول يرؤس وفودها الملوك والرؤساء وهي: الصومال والأردن واليمن وإيران وباكستان والكويت والسعودية وموريتانيا والجزائر والمغرب.
- دولتان - هما مصر وأندونيسيا يرؤس وفديهما ممثلان شخصيان لرئيسي البلاد.
- دولتان هما أفغانستان وماليزيا. يرؤس وفديهما رئيسا الحكومتين.
- ودولتان هما لبنان وتونس - يرؤس وفديهما رئيسا مجلسي النواب.
- و8 دول يمثلها وزراء، وهي: تركيا والسودان واليمن الجنوبية الشعبية وتشاد وغينيا والسنغال والنيجر. وتتمثل ليبيا بسفيرها في الرباط.

الأتاسي وطلاس عارضا مقاطعة القمة

ذكرت مصادر مطلعة لـ "النهار" أن قرار مقاطعة سوريا للقمة الإسلامية إلتخذ بالأكثرية في القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم.
وقالت المصادر إن إثنين فقط من أعضاء القيادة صوّتا إلى جانب الذهاب إلى المؤتمر وهما رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي ورئيس الأركان العامة اللواء مصطفى طلّاس.

البيان الختامي

تجاوز مؤتمر القمة الإسلامي مجموعة من الأزمات والمفاجآت وإستطاع اليوم إصدار بيان ختامي في نهاية جلسة علنية تأخرت من موعدها.

وجاه في البيان: "بعد دراسة عمل الحرق المتعمد للمسجد الأقصى المقدس والوضع في الشرق الأوسط يعلن رؤساء الدول والحكومات الممتثلة هنا أن حادث 21 آب 1969 أحدث أضرارا فادحة عن طريق الحرق المتعمد في المسجد الأقصى المقدس وأصاب 600 مليون مسلم في جميع أنحاء العالم بأعمق الأسى.
وهذا التدنيس لواحد من أكثر صروح الإنسانية قدسية وأعمال تدمير وتدنيس الأماكن المقدسة الجارية في ظل الإحتلال العسكري الإسرائيلي للقدس التي يقدها الإسلام والمسيحية واليهودية زادت التوتر في الشرق الأوسط وأثارت غضبة شعوب العالم.

إن رؤساء الدول والحكومات وممثليهم يعلنون أن إستمرار التهديد للأماكن الإسلامية المقدسة في القدس هو نتيجة إحتلال القوات الإسرائيلية للمدينة وأن صيانة هذه الأماكن المقدسة وتأمين حرية الوصول إليها دون عائق يتطلبان إعادة المدينة إلى وضْعها الذي كان سائداً قبل حزيران سنة 1967 والذي بقي قائماً طول 1300 سنة.

وهم لذلك يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم مصممة بحزم على رفض أي حل لمشكلة فلسطين يحرم القدس من الوضع الذي كان سائداً فيها قبل حزيران سنة 1967.

وإنهم يحثون جميع الحكومات وخصوصاً حكومات فرنسا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة على أن تأخذ بعين الاعتبار التعلق العميق للمسلمين بالقدس وتصميم حكوماتهم الحازم على بذل الجهد لتحريرها.

وأن إستمرار الإحتلال الإسرائيلي لأراض عربية منذ إعتداء سنة 1967 ورفض إسرائيل الإنصياع ولو قليلاً إلى دعوات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة لإلغاء إجراءاتها الخاصة بضم القدس قد سبباً قلقاً عميقاً للشعوب والحكومات الإسلامية.

وبعد دراسة هذا الوضع الخطر يحث رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم بقوة جميع أعضاء الأسرة الدولية وخصوصاً الدول الكبرى التي تضطلع بواجب في حفظ السلام العالمي على أن يؤمنوا الإنسحاب السريع للقوات العسكرية الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة نتيجة حرب حزيران سنة 1967 بما يتفق ومبدأ عدم السماح بالإستيلاء على أراض عن طريق الغزو العسكري.

وإن رؤساء الدول والحكومات وممثلوهم الذين حرّكتهم مأساة فلسطين الكامل لشعب فلسطين في إستعادة حقوقه المغتصبة وفي كفاحه من أجل التحرير الوطني.

وهم يعيدون مبدأ إلتزامهم بمبدأ السلام - لكن السلام مع الكرامة والعدل.

وان الدول المشتركة ستتشاور معا لتحقيق تعاون وثيق ومساعدة متبادلة في ما بينها في الحقول الإقتصادية والعلمية والثقافية والروحية بوحى من التعاليم الخالدة للإسلام. وتتعهد الحكومات المشتركة بتسوية الخلافات التي قد تقوم في ما بينها بالوسائل السلمية وبطريقة تساهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة".

الجلسة الصباحية

وتأخرت الجلسة الصباحية اليوم كثيراً، وتبين أن ثمة مواقف غير متجانسة من القرارات التي ستصدر عن المؤتمر. وتصدرت الجزائر الدول الثورية التي إعتزضت على صيغة القرارات. وعلى سبيل المثال، فإن الجزائر نجحت في إبدال عبارة "الحقوق المشروعة لشعب فلسطين" بعبارة "الحقوق المغتصبة". ثم إنتهت لجنة الصياغة المؤلفة من ممثلي 11 دولة من قراءة القرارات التي رفعتها إليها اللجنة المصغرة المؤلفة من ممثلي 5 دول.

وإجتمع رؤساء الوفود في جلسة إستغرقت 3 ساعات وتكلم فيها كثيرون بعد تلاوة القرارات. وإلتقت تركيا وإيران والسنغال والنيجر في القول إنها مستعدة للموافقة على القرارات إذا كانت لا تتعارض وقرارات الأمم المتحدة.

وقال الملك فيصل "لكن قرارات الأمم المتحدة حبر على ورق".

وتكلم رئيس الوفد المصري أنور السادات فأعلن: "إننا جئنا ولم نطلب شيئاً جئنا نطالب أن تشاركونا بمشاعركم وأحاسيسكم كإخوة لنا، كنا ننتظر من إيران وتركيا أكثر. إن والد شاه إيران بطل إسلامي ناضل من أجل بلاده، وكما ننتظر من الشاه أن تكون مشاركته لنا أكثر، دون ربط قرارات هذا المؤتمر بقرارات الأمم المتحدة". وقال في ما بدا إنه رد على النيجر والسنغال: "إن مؤتمر القمة الأفريقي الذي عُقد قبل أيام في أديس أبابا وكانت النيجر فيه أصدر قرارات أقوى بكثير من القرارات التي صدرت عن المؤتمر الإسلامي". وأضاف: "إننا في محنة، حتى الملك حسين بإمكاناته البسيطة يواجه الضربات التي تقع يومياً. وهو مصمم على الصمود. وللمرة الأولى بين أيدينا الآن نصف مليون جندي وسيكون عندنا أكثر، وسنصمد".

الشاه يرد

ووقف الشاه ليرد على السادات بإفعال وقال: "لم نأت إلى هنا لنقول شعراً أو نتكلم بلغة العواطف بل يجب أن نتكلم بكل تعقل ونقهم لأي أمر. ولو كنت أعرف إننا كنا سنقول في المؤتمر شعراً لأحضرته معي شعراء، وعندنا منهم كثيرون".

وتدخل الملك الحسن الثاني ليقطع الطريق على تزايد حدة الكلام بين الشاه والسادات فقال ما مفاده إنه يبدو أن خطأ حدث في الترجمة من العربية التي تحدث بها السادات إلى الفرنسية التي يفهمها الشاه.

"المدفع المسلم"

وعاد الشاه إلى الكلام فقال: "إنني لن أقول شيئاً عن الملك حسين. لكنني سنة 1956 أنذرتُ حلفائي بالانسحاب من مصر. إن علينا أيها الأخوة أن نضع خطة للمستقبل، خطة قائمة على العقل والمنطق. وهذا المؤتمر خطوة في بناء المستقبل".

وأوضح أنه "إذا استمرت إسرائيل تتحدى قرارات الأمم المتحدة، سكرى بنشوة النصر، وإذا فرض علينا في يوم من الأيام أن نسمع صوت المدفع المسلم، فإن هذا الصوت سيستمر سنوات طويلة ولن تكون النتيجة في مصلحة إسرائيل".

وطلب السادات الكلام فقال مخاطباً الشاه والآخرين: "سأتكلم الآن بالفارسية التي أعرفها لأنها لغة إسلامية".. وتلا بيتاً من الشعر الفارسي ترجمته بالعربية: "مَنْ يأكل خبزه بعرق جبينه لا يحتاج إلى منة أحد".

وانتهى التلاسن المصري - الإيراني عند هذا الحد. وطلب كثيرون مناقشة ما جاء في القرارات التي كانت جاهزة عندما دخل رؤساء الوفود إلى الاجتماع متأخرين كثيراً عن الموعد المحدد.

الأمانة العامة

وعُرض قرار إقامة أمانة عامة للمؤتمر مقرها جدة، ويقضي بأن يجتمع وزراء خارجية الدول الإسلامية في 10 تشرين الأول في مقر الأمانة العامة.

وأعلن السادات أنه يفضل أن يدعى وزراء خارجية الدول الإسلامية إلى الاجتماع للبحث في مبدأ إقامة الأمانة العامة للمؤتمر. وأنه من الأفضل أن يتم الاجتماع بعد 10 تشرين الأول لأنه في ذلك اليوم سيعقد مجلس الدفاع العربي الذي يضم وزراء الخارجية مؤتمراً له في القاهرة. ووافقه الدول الثورية. أما القاضي عبد الرحمن الإيراني فقال إنه يقترح أن يكون مقر الأمانة القاهرة أو الرباط "لأن السعودية لا تعترف بنا".

وقال الحسن الثاني: "إن العلم المغربي إنحني أمام ولد داه وهو رئيس دولة نعتبر أنها جزء من بلادنا وقد فعلنا ذلك من أجل إنجاح المؤتمر الذي نعتقد أنه تم بإعجوبة". وتبعه الملك فيصل فذكر "إن بلادنا مستعدة لاستقبال أي مسلم من جميع أنحاء الأرض". واقتُرحت الجزائر عقد المؤتمر في 10 آذار 1970 ووافق الجميع على الاقتراح.

تحفظ جزائري

وقال بومدين: "لقد حضرنا المؤتمر لأنه أول مؤتمر إسلامي. ونطلب أن تسجلوا هنا موقفنا الذي يرى أن النتائج التي صدرت عن المؤتمر ليست في مستواه". وسجلت كل من ليبيا والسودان واليمن الجنوبية الشمبية موقفاً مماثلاً.

الوفد الفلسطيني

وأشار الملك حسين إلى السيد خالد الحسن رئيس الوفد الفلسطيني طالباً منه أن يأتي إليه. فجاء وأجلسه الملك إلى يمينه، وبعد قليل طلب الملك الحسن الثاني بصفته ملك المغرب لا بصفته رئيس الجلسة أن يجلس خالد الحسن إلى يمينه على المنصة.

وجلس خالد الحسن ثم ألقى كلمة قال فيها: "نأمل من الأخوة رؤساء الوفود الذين قرروا أن نحضر معهم كمراقبين أن يعتبرونا وفداً رسمياً في المستقبل".

وصفَّق الجميع لرئيس الوفد الفلسطيني الذي شرح كيف فجَّرت حركة "فتح" الثورة الفلسطينية سنة 1965 وكيف أن هذه الثورة لم تتوقف.

وعُدِّلت في البيان الذي صدر عن المؤتمر عبارة "الجمهورية الهندية" فأصبحت "مسلمي الهند". وبعد الموافقة الإجماعية على التعديل ألقى رئيس الوفد اللبناني صبري حمادة كلمة قال فيها: "إننا جننا إلى هنا نمثِّل مسلمي لبنان ومسيحييه. ولبنان بشقيَّه المسلم والمسيحي يوافق على ما يصدر عن هذا المؤتمر من قرارات".

وبعد إعلان القرارات في جلسة علنية عقد المؤتمر جلسة سرية قصيرة ثم بدأت الوفود تغادر القاعة، البعض إلى الفيلات للسفر غداً، والبعض إلى المطار للعودة إلى بلده.

صحيفة "النهار" - الثلاثاء 23 سبتمبر/ أيلول 1969

قراءة ما بعد الإنعقاد وتسجيل المواقف

بعد إنتهاء أعمال القمة وعودة المشاركين فيها كل إلى عاصمة تله كانت ل فؤاد مطر القراءة الآتية للنتائج التي أسفرت عنها القمة:

الخميس 21 آب/ أغسطس 1969 وقعت الكارثة التاريخية: أحرق المسجد الأقصى في القدس.

بعد ساعات كان الملك حسين يدعو الملوك والرؤساء العرب "إلى لقاء عاجل يخرجون به عما هم فيه من حيرة وضياح وبرسمون طريقهم الجديدة".

بعد يومين حملَ الرئيس شارل حلو إسرائيل تبعة الجريمة النكراء ودعا المؤمنين في العالم إلى عمل دفاعي مشترك. أما الأمين العام للجامعة العربية فدعا وزراء الخارجية العرب إلى إجتماع طارىء عُقد الإثنين 25 آب في القاهرة.

الأحد 24 آب بعث الملك فيصل برسالة إلى الملك حسين يؤيد فيها عقد قمة إسلامية بدلاً من القمة العربية "لأن الدعم الإسلامي هو الأساسي في هذه القضية بالذات".

الثلاثاء 26 آب تبّنى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الدعوة إلى القمة الإسلامية وأوصى بإجتماع مجلس الدفاع العربي في الأسبوع الأول من تشرين الثاني "النظر في الخطط اللازمة لحشد جميع القوى العربية ضد الإعتداء الإسرائيلي، ودعم الثورة الفلسطينية بما يكفل لها الاستمرار والنمو لتحقيق النصر".

وأكد المؤتمر "أهمية عقد مؤتمر قمة إسلامي" وعهد إلى السعودية والمغرب في إجراء الاتصالات من أجل عقد المؤتمر. وخلال عقد المؤتمر وجه الرئيس عبد الناصر إلى الملك فيصل رسالة يؤيد فيها القمة الإسلامية.

الإثنين أول أيلول/ سبتمبر عُقدت القمة المصغرة في القاهرة وحضرها الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر والدكتور نور الدين الأتاسي وممثل الرئيس أحمد حسن البكر في المؤتمر الفريق أول صالح مهدي عَمَّاش. وحضر الجلسة الأخيرة ووافق على مقرراتها وأبرزها الدعوة إلى "الإفادة من قدرات عربية لم تُستثمر" رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني جعفر نميري.

الإثنين 8 أيلول اجتمعت في الرباط لجنة تحضيرية مؤلفة من وزراء خارجية السعودية والمغرب وماليزيا وإيران والصومال والنيجر وباكستان. وأقرت اللجنة مكان المؤتمر وزمانه وسمت الدول التي يجب أن تُدعى. وهذه الدول هي: الأردن، أفغانستان، أندونيسيا، إيران، باكستان، تركيا، تشاد، تونس، الجزائر، جزر المالديف،

[illegible]

السنگال، سوريا، السودان، الصومال، العراق، السعودية، مصر، غامبيا، غينيا، الكامرون، الكويت، لبنان، ليبيا، مالي، ماليزيا، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، اليمن، اليمن الجنوبية الشعبية. وإستمّزج رأي 3 دول في الحضور وهي تانزانيا، ساحل العاج، فولتا العليا. وبحثت اللجنة في أمر دعوة يوغوسلافيا والهند والصين والإتحاد السوفياتي وإستقر رأيها بعد البحث على عدم دعوة هذه الدول. وحددت اللجنة موعد إجتماع القمة بين 22 أيلول و24 منه. الأربعاء 10 أيلول وجّه الحسن الثاني الدعوات إلى حضور المؤتمر في الرباط. الإثنين 15 أيلول أقر مجلس الأمن مشروع قرار قدمته الدول الإسلامية بشأن حريق الأقصى بأغلبية 11 وامتناع 4 عن التصويت.

الإثنين 22 أيلول عُقدت القمة في الرباط ولم يُعد الأمر أعجوبة كما تصور البعض. ولم يحضر جمال عبد الناصر وجاره الرئيس شارل حلو أما العراق وسوريا، فقاطعا المؤتمر.

3 أسئلة

3 أسئلة لا بد من طرحها والإجابة عنها لإعطاء صورة واضحة عن المؤتمر والنتائج والمحاذير.

السؤال الأول: هل كان يجب عقد المؤتمر؟

السؤال الثاني: هل كان يجب أن يغيب عبد الناصر والبعثان: الحاكم في سوريا، والآخر الحاكم في العراق؟

السؤال الثالث: هل النتائج التي تمخض عنها المؤتمر تُسمن أو تُغني عن جوع؟

بالنسبة إلى السؤال الأول الإجابة طويلة وفيها من الحساسيات الشيء الكثير.

لقد تهزّب معارضو القمة العربية من الموافقة على عقد مؤتمر وظنوا أن القمة الإسلامية تريحهم من أمر الموافقة على القمة العربية ومن أجل ذلك نشطوا.

وعندما أقر وزراء الخارجية العرب مبدأ إجتماع القمة الإسلامية بدأ نوع من النشاطات قام بها المغرب من جهة والسعودية من جهة أخرى.

الملك فيصل يريد أن يُعقد المؤتمر في السعودية على أساس أن الفكرة فكرته وأن مملكته هي أرض الإسلام وفيها الكعبة وقبر الرسول.

الملك الحسن الثاني يريد أن يُعقد المؤتمر في بلاده لأسباب سياسية في الدرجة الأولى.

وكان رأي الملك فيصل أن يُعقد المؤتمر في مكة وفي 7 - 8 تشرين الأول ذكرى الإسراء والمعراج.

ومعنى ذلك أن المؤتمر سيتسم بدينية قد لا تقيد القضية. ومعنى ذلك أن لبنان لن يتمثل إلاً بوفد مسلم لأن الأصول تقضي بأن لا تطأ قدم مسيحي مكانين في السعودية: مكة حتى عرفات. والمدينة المنورة.

وفي مكة تقع الكعبة وفوق عرفات يقف الحجاج المسلمون. وبين مكة وعرفات هناك بلدة منى التي يقضي فيها المسلمون بعد النزول من عرفات أيام عيد الأضحى الثلاثة حيث يذبحون الخراف ويرجمون إبليس بالحصى. وفي المدينة المنورة مقام النبي محمد.

من أجل لبنان

ويبدو إلى حد ما؛ أن حرص الداعين إلى القمة الإسلامية على حضور لبنان المؤتمر بمسيحييه ومسلميه جمل الرباط مكاناً أفضل للإنعقاد.

وعُقد المؤتمر وغاب عنه الرئيس عبد الناصر لأسباب صحية. وكانت أنباء عن إحتمال سفره إلى موسكو وقت عقد المؤتمر قد ترددت ثم نفتها القاهرة حتى لا يقال إنه لن يحضر المؤتمر لأنه سيسافر إلى موسكو، لكن عبد الناصر غاب لأكثر من سبب واحد. فهو لا يريد أن يقوم في المنطقة تحالف إسلامي قد يتحول إلى حلف وذلك أمر خاض في السابق حرباً إعلامية ضده. ثم إنه لو حضر المؤتمر سيواجه شاه إيران ومن الطبيعي أن تكون المواجهة صريحة إلى حد أنها قد تُقسّم المؤتمر فيصبح "مؤتمري القمة الإسلامية" بدلاً من "مؤتمر القمة الإسلامية".

الغائبان الآخران كانا البعث السوري والبعث العراقي.

الأول حجته أن علاقاته الدبلوماسية مقطوعة مع المغرب. ولم تُرضِ الحجة أحداً ولم تُقنع أحداً خصوصاً بعدما دعا الحسن الثاني الرئيس مختار ولد داداه إلى الإشتراك في المؤتمر، برغم أن في المغرب إنقساماً سياسياً بسبب موريتانيا. فالبعض يعتبرها جزءاً من المغرب. والبعض الآخر يسلم بالأمر الواقع ويعتبر موريتانيا دولة إعترفت بها معظم دول العالم. ومن الدول العربية لم تعترف حتى الآن بموريتانيا: السعودية ولبنان. وليس واضحاً لماذا لم يعترف لبنان بعد وما هي حجته.

أما البعث العراقي فحجته التي لم يعلنها أن المؤتمر "يخدم الإمبريالية العالمية وينعش الرجعية العربية ويسيء إلى المفاهيم الثورية العربية وإلى القضية الفلسطينية أكثر من خدمة القضية بشكل عام". إلا أن إشتراك دول ثورية كالسودان وليبيا ومصر يدحض هذه الحجة. وكان في إستطاعة كل من سوريا والعراق الحضور حيث تقول كل منهما رأيها في المؤتمر صراحة وتعرض إقتراحات حتى ولو كانت مبنية على التعجيز.

وعلى سبيل المثال فإن الوفد الليبي وهو أحدث الوفود التي حضرت المؤتمر ثورية طالب الدول المشتركة في المؤتمر التي لها علاقات مع إسرائيل سواء كانت دبلوماسية أو إقتصادية، سرية أو علنية أو مبطنة، بأن تقطع هذه العلاقات مع الدولة العدو. إلا أن المفاجأة كانت في تدخّل وفد فلسطين في هذا الأمر والسعي لدى الوفد الليبي لإقناعه بعدم إثارة هذا الطلب لأن الفلسطينيين يريدون في الوقت الحاضر تفهماً وهم كفيلون لو تحقق هذا التفهم أن يؤمن للقضية نتائج معقولة. ولم يسحب الوفد الليبي طلبه إلا بعدما إتصل بحكومته وأوضح لها الموقف. وشارك الوفد الفلسطيني في إقناع الوفد الليبي العقيد هوري بومدين.

قصة الهند

كادت الهند أن تتسّف المؤتمر لولا المساعي التي شارك الكثيرون فيها؟ هل كان يجب أن تُدعى الهند؟

الجواب: لا. فعندما وُجّهت الدعوات لم تكن الهند بين المدعوين، ذلك بأن المسلمين قلة ضئيلة فيها ويشكّلون 10 بالمئة من عدد السكان أي 40 مليوناً من أصل 400 مليون. لكن الهند أجرت إتصالات كثيرة بعدما تقرر عقد المؤتمر وأشركت الدول الثورية العربية في هذا الإتصال ونجحت الإتصالات. وعندما عُقد المؤتمر طُرح موضوع إشتراك الهند. ولم يقبل الرئيس الباكستاني يحيى خان. وقال للمتصلين به: إما العاطفة وإما المبدأ. فمن حيث المبدأ لا يجوز لأن الدعوات وُجّهت إلى الدول الإسلامية، والهند ليست دولة إسلامية. وثمة دول تبلغ نسبة المسلمين فيها أكثر منها في الهند. وعلى سبيل المثال الحبشة التي نصف سكانها من المسلمين؛ والفلبين وتانزانيا.

وإستمر يحيى خان متصلباً إلى أن حدثت مفاجأة لم تكن في الحسبان وهي مطالبة الملك فيصل بتمثيل الهند، الأمر الذي حمل الملك حسين على أن يلومه على هذا الطلب. وإزاء ذلك قاطع يحيى خان المؤتمر بعدما أعلن المؤتمر رسمياً أن الهند ستحضر وأن وزيراً هندياً في طريقه إلى الرباط لهذا الغرض. ووصل الوفد بالكامل، لكنه وُضع في فيلا بانتظار إتضاح الموقف.

وأصبح المؤتمر مهدّداً بالإنفراط. ووُضعت على بساط البحث تسويات عدة للخروج من المأزق إنتهت بإنتصار وجهة نظر باكستان.

وكانت التسوية هي أن تتمثل الهند في المؤتمر بـ "مسلمي الهند" وليس بوفد رسمي. وعاد يحيى خان إلى الإشتراك في الإجتماعات وعاد معه الملك حسين الذي إنتصر له لأسباب عدة أبرزها أن باكستان تساعد الأردن بالمال والسلاح وتُدرّب له طياريه ناهيك بأن وليّ عهد الأردن متزوج بفتاة باكستانية.

وفي حين يرى البعض أن التلاسن المصري - الإيراني كان يمكن أن يكون حواراً مفيداً من شأنه أن يساهم في تحسين العلاقات المقطوعة بين البلدين لو أن وزير خارجية مصر السيد محمود رياض أو الدكتور

حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر كان المحاور من جانب مصر، إلا أن البعض الآخر يرى أن عقلية الشاه لا تسمح له بأن يخاطبه شخص أقل منه مركزاً وأصغر سناً.

والآن ماذا يمكن أن يقال عن المؤتمر؟ هل نجح؟ هل فشل؟ هل وصل إلى منتصف الطريق؟ إن الإجابة عن مثل هذه التساؤلات تتطلب أولاً تحديد ما هو المرجو من المؤتمر. هل الذين كانوا يتوقعون النجاح صدموا لأن المؤتمر لم يقرر مثلاً الدعوة إلى الجهاد المقدس لتحرير فلسطين أو أنه على الأقل لم يحتضن العمل الفدائي الفلسطيني أو على الأقل الأقل لم يتعهد بمساعدة هذا العمل معنوياً ومادياً؟ أو لأنه إعتبر عدوان 5 حزيران/ يونيو 1967 حرباً لا عدواناً؟

إذا كانت هذه هي النتائج المرتقبة من المؤتمر فإن المؤتمر فشل. أما إذا كان المؤتمر في رأي البعض نجاح فلأنه رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضْعها السابق لحرب 5 حزيران 1967، ولأنه أعلن عزم الحكومات المتمثلة الأكيد على العمل من أجل تحرير القدس، ولأنه أعلن مساندة الشعب الفلسطيني مساندة تامة لإسترجاع حقوقه المغتصبة ونضاله من أجل التحرر الوطني مؤكدين في الوقت نفسه تمسكهم بالسلم القائم على الشرف والعدل. إذا كان المؤتمر نجاح لأنه إتخذ مثل هذه القرارات فإنهم على حق في تصورهم. لماذا؟

لقد كان المؤتمر خليطاً من الوجوه والألوان والأجناس لا رابطة بينها غير الدين، لكن الدين لم يعد رابطة أساسية في زمن الصاروخ والهبوط فوق سطح القمر. وصحيح أن الدول الإسلامية إجتمعت بإسم الدين لكن عندما طُرحت المشاكل على بساط البحث وُضع الدين في المرتبة الثانية وكانت المرتبة الأولى لظروف العصر.

وإذا كان ثمة من يقول إن مواقف الدول غير العربية التي إشتكت في المؤتمر لم تتبدل ولم يطرأ عليها جديد سواء في الأمم المتحدة أو في أية محافل دولية أخرى وإذاً فما هو الجديد في موقعها؟ فإن هنالك الفريق الآخر الذي يرد بأن مواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية فيه من الجديد الكثير. فالقرارات الدولية لم تعتبر حق الشعب الفلسطيني "حقاً مغتصباً" والقرارات الدولية لم تعلن مساندتها "نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني". وعلى أية حال فإن مثل هذا الكلام الجديد يصدر من دول إسلامية إرتباطات بعضها بإسرائيل قوية سيكون ملزماً على المدى البعيد وبإستطاعة التنظيمات الفلسطينية لو إعتمدت الأسلوب الدبلوماسي مع هذه الدول في بعض الحالات أن تكسب الشيء الكثير.

النشاط العربي المطلوب

ولا يكفي أن تنشط التنظيمات الفلسطينية فقط وعلى الجبهة التي تهمها؛ وإنما على الدول العربية التي إشتكت في المؤتمر أن تُبقي الإتصالات مستمرة مع الدول الإسلامية التي لها إرتباطات بإسرائيل، لكي تبقى على موقعها. ذلك بأن إسرائيل على ضوء النتائج التي صدرت عن المؤتمر ستعتمد إلى تطويق بعض هذه الدول بالمساعدات وتُغرقها بالخبراء والفنيين في محاولة لعزلها عما إرتبطت به في مؤتمر الرباط، ولا يُستبعد أن تنشط إسرائيل لإقناع بعض هذه الدول بمقاطعة مؤتمر وزراء الخارجية المقرر عقده في جدة يوم 10 آذار/ مارس 1970 " للبحث في نتائج العمل المشترك الذي قامت به الدول المشاركة على الصعيد الدولي" في قرارات مؤتمر الرباط، و "لوضع الأسس لإقامة أمانة دائمة تكون من جملة واجباتها الإتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أعمالها".

هاجس إسرائيل

لقد كان هاجس إسرائيل عندما عُقد المؤتمر خلافاً لتوقعات الكثيرين، كبيراً. كانت قلقة من أن يوصي المؤتمر بالدعوة إلى الجهاد المقدس؛ ويضغط على الدول الإسلامية المعترفة بها أو التي لها علاقات معها لقطع هذه العلاقات، أو يقرر إفتتاح مكاتب للتنظيمات الفدائية الفلسطينية أو على الأقل لحركة "فتح" في كل

دولة حضرت المؤتمر .

وظهرَ هاجسها في اليوم الأول للمؤتمر عندما هاجمته ثم أوقفت حملة الهجوم . وما دام شيء من ذلك لم يحصل فهل معنى ذلك أن إسرائيل راضية . والجواب : من الطبيعي أن لا ترضى . فالقرارات التي صدرت عن المؤتمر برغم إعتدالها قد تتطور إلى قرارات أقل إعتدالاً . وهذا سيظهر عندما يُعقد مؤتمر وزراء الخارجية في جدة الذي سيكون بمثابة " محاكمة " على ما نُفذ وما لم يُنفذ من القرارات ، ومناسبة للبحث في قرارات أخرى وبذل جهود جديدة . ومن أجل ذلك فإنه ليس من المستبعد أن تنشط إسرائيل لفتح ثغرة في جدار القمة الإسلامية عن طريق تطويق بعض الدول المشتركة والتي تربطها بها علاقات بقصد مقاطعة مؤتمر جدة . وفتح هذه الثغرة إذا أدى إلى إقدام بعض هذه الدول على مقاطعة مؤتمر وزراء الخارجية في جدة من شأنه أن ينسف روحية المؤتمر ، يضاف إلى ذلك أن بعض الدول الثورية العربية عاد بعدما حضر المؤتمر ليقول إن القمة الإسلامية لم تُحقق شيئاً وأنها قد تكون إسماً آخر للحلف الإسلامي . ومعنى هذا الكلام أن هذه الدول قد تقاطع هي أيضاً مؤتمر جدة وبذلك ينتهي كل شيء .

أحلام الملك الحسن

ثمة أمر كان من شأنه أن يُنجح المؤتمر لو أن الدول الرئيسية التي شاركت فيه لم تكن بين بعضها البعض مشاكل وخلافات تصل إلى درجة العداوة . فمصر على سبيل المثال على خلاف مع إيران وليست بينهما علاقات ، ولبنان شأنه شأن مصر مع إيران . والسعودية لم تعترف حتى الآن بالنظام الجمهوري في اليمن . وبالإضافة إلى المشاكل والخلافات فإن هناك التخوفات . كل دولة تتخوف من الأخرى . ولو أن الأمور كانت طبيعية لكان بالإمكان التوصل إلى ما هو أفضل . وللمناسبة فإن العلاقات اللبنانية - الإيرانية كانت ستبحث على هامش إجتماعات القمة الإسلامية . ويقال إن الملك الحسن الثاني كان في نيته جمع الرئيس حلو لو أنه حضر ، بشاه إيران . ويقال إنه كان يسعى لأن يجمع كلاً من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أحمد حسن البكر بالشاه لو أنهما حضرا . وبسبب غياب الثلاثة فإن هذا الأمر لم يحدث وإكتفى الحسن الثاني بأن أقام حفلة عشاء خاصة في اليوم الأول للمؤتمر جمع فيها الأضداد وأظهرت الصور التي إنقطت للحفلة بومدين والشاه وعلى وجه كل منهما إرسمت ضحكة كبيرة .

برقية البابا التي لم تُقرأ

وبرقية البابا بولس السادس إلى المؤتمر لماذا لم تُقرأ في الجلسة الختامية ولا حتى في الجلسات المغلقة ؟ لقد كان حرص الحسن الثاني على أن تصل إلى المؤتمر برقية تأييد من البابا بولس كبيراً ، فهي في الدرجة الأولى تؤكد أن طابع المؤتمر ليس دينياً ، ثم إن مثل هذه البادرة من قبل رئيس الكنيسة الكاثوليكية من شأنها أن تكون دعماً جديداً للقضية . وقد أرسل وزير خارجيته في طائرة خاصة قبل يومين من المؤتمر إلى الفاتيكان وقابل المبعوث البابا وعاد في اليوم نفسه ليبلغ الحسن الثاني أن برقية من البابا ستوجه إلى المؤتمر ، وإرتاح الحسن كثيراً لكن البرقية لم تكن على ما يبدو كما يتوقع ملك المغرب ، كانت تحمل موقفاً وإقتراحات أكثر منها وقفة تأييد للمؤتمر . وإزاء هذا الأمر لم تُقرأ البرقية في المؤتمر وإكتفى الحسن الثاني بالسماح لصحيفته الرسمية " الأنباء " بالإشارة إليها . ونشرت الصحيفة نبأ وصول البرقية في مكان متواضع جداً في صفحتها الأخيرة . وقد إقترح البابا في برقيته أن تسهر الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية على الأماكن المقدسة في القدس .

برغم كل شيء عُقد المؤتمر . وكانت الحماية شديدة للذين حضروا . والمغرب ذائع الصيت في مجال إجراءات الأمن . وكثيراً ما كان وزير الداخلية الجنرال محمد أوقير يقف أمام فندق " هيلتون " حيث عُقدت الإجتماعات يراقب بنفسه إجراءات الأمن . وكان كثيراً ما يرى وهو يأمر ويُنهي ويبدل في الخطط . أما المأكولات فكانت تأتي إلى الفيللات التي حل فيها رؤساء الوفود من القصور الملكية ، وقد أكل هؤلاء

وأعضاء وفودهم هنيئاً وشربوا الشاي الأخضر المغربي وعصير اللوز .
وكانت كل من الفيلات التي سكنها رئيس وفد محاطة بثكنة عسكرية صغيرة.
ووضعت لكل رئيس وفد في غرفته سلال الفاكهة المغربية. كذلك وضعت له في حمامه زجاجات العطر
الباريسية.

أجمل فيلا ... كانت لشارل حلو

وكان الحسن الثاني إختار أجمل فيلا في المغرب لتكون سكن الرئيس شارل حلو. أما وأن الرئيس اللبناني
لم يحضر فإن الفيلا أعطيت لغيره وخُصصت للرئيس صبري حمادة "فيلا كردودي" الكائنة في "زنقة زعير".
وزنقة معناها شارع متفرع.
وعادت الوفود إلى حيث أتت بعدما قرأت الفاتحة على روح الملك الراحل محمد الخامس، تاركة الأسئلة
دون أجوبة واضحة. هل نجح المؤتمر؟ لا. هل فشل المؤتمر؟ لا.
لقد كان الحدث بحد ذاته أمراً بارزاً.
كان مثل أول مؤتمر قمة عربي. فعندما عُقدت القمة العربية الأولى إعتقد المئمة مليون عربي أن فلسطين
ستعاد إلى الفلسطينيين. لكن فلسطين لم تُعدها إجتماعات الملوك والرؤساء العرب.
ولماذا يُطلب من غير العرب تحقيق هذا الأمل؟ إن الأمل معقود على الفلسطينيين وليس على أحد
غيرهم.

صحيفة "النهار" - الجمعة 2 أكتوبر/ تشرين الأول 1969

... وتغطية فؤاد مطر في رسائل إلى "النهار" من جدة حول فعاليات المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية

... ونموذج من تغطية فؤاد مطر في صيغة رسائل بعث بها من جدة إلى صحيفة "النهار" لأول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية جرى عقده في مدينة جدة (23 مارس/ آذار 1970) وكان إستكمالاً لنموذج تغطيته وفي صيغة رسائل بعث بها من الرباط إلى صحيفة "النهار" في بيروت لأول مؤتمر قمة إسلامي إستضافه الملك الحسن الثاني في الرباط يوم 22 سبتمبر/ أيلول 1969.

وهاتان التغطيتان بكامل حلقاتهما كانتا مرجعاً لوكالات أنباء عربية وأجنبية وكذلك للأوساط الدبلوماسية العاملة في لبنان.

في الآتي حلقات تغطية المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية:

• الرسالة الأولى. جدة _ 22 آذار _ من فؤاد مطر:

الإجماع الذي لم يتوافر في مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عُقد يوم 22 أيلول في الرباط، لم يتوافر في أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي يبدأ أعماله في جدة غداً.

البعث بشقيه غائب: القطري الحاكم في سوريا والقومي الحاكم في العراق. واليمن الجنوبية كذلك مع أنها حضرت في الرباط. ومسلمو الهند، وإن كان مسلمو الهند يمثلوا في قمة الرباط.

وكان واضحاً أن مسلمي الهند لم يتلقوا دعوة إلى حضور مؤتمر جدة بعدما أبلغ الرئيس يحيى خان الملك فيصل قبل نحو شهر بواسطة سفيره في السعودية أن باكستان لن تشترك في المؤتمر إذا تمثلت الهند.

وحملت متانة العلاقات السعودية - الباكستانية الملك على التجاوب مع يحيى خان. ويكفي للتدليل على متانة هذه العلاقات أن عدداً كبيراً من الطيارين العسكريين الباكستانيين يعملون في السعودية. وهناك أيضاً عدد آخر من العسكريين.

"النهار" في مؤتمر جدة : هل تعترف السعودية باليمن ؟

جدة - ٢٢ آذار - من فؤاد مطر :

الإجماع الذي لم يتوافر في مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد يوم ٢٢ أيلول في الرباط ، لم يتوافر في أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي يبدأ أعماله في جدة غداً .

البعث بشقيه غائب : القطري الحاكم في سوريا والقومي الحاكم في العراق . واليمن الجنوبية كذلك مع أنها حضرت في الرباط . ومسلمو الهند ، وإن كان مسلمو الهند يمثلوا في قمة الرباط .

وكان واضحاً أن مسلمي الهند لم يتلقوا دعوة إلى حضور مؤتمر جدة بعدما أبلغ الرئيس يحيى خان الملك فيصل قبل نحو شهر بواسطة سفيره في السعودية أن باكستان لن تشترك في المؤتمر إذا تمثلت الهند .

وحملت متانة العلاقات السعودية - الباكستانية الملك على التجاوب مع يحيى خان . ويكفي للتدليل على متانة هذه العلاقات أن عدداً كبيراً من الطيارين العسكريين الباكستانيين يعملون في السعودية . وهناك أيضاً عدد آخر من العسكريين .

الاستعدادات ... في الشوارع

الاستعدادات للمؤتمر كانت حتى اليوم لا تزال مستمرة . وكان المسؤولون حريصين على أن تبدو جدة في منتهى النظافة والترتيب المناسبة عقد المؤتمر . وظهر ذلك واضحاً في نظافة الشوارع التي كُنست جيداً وفي أكشاك الباعة التي كانت منتشرة على جوانب الشوارع . وهذه الأكشاك تباع فيها الصحف والمطربات وأصناف الدخان . وبلغ عدد الأكشاك التي أزيلت بأمر من الأمير مشعل أمير مكة (جدة نتبع أمارة مكة أدرياً) نحو ٤٠٠ كشك . وينتظر أن تعود هذه الأكشاك إلى قواعدها بعد انتهاء المؤتمر إذا تمكّن أصحابها من

الإستعدادات... في الشوارع

الإستعدادات للمؤتمر كانت حتى اليوم لا تزال مستمرة. وكان المسؤولون حريصين على أن تبدو جدة في منتهى النظافة والترتيب لمناسبة عقد المؤتمر. وظهر واضحاً في نظافة الشوارع التي كُنست جيداً وفي أكشاك الباعة التي كانت منتشرة على جوانب الشوارع. وهذه الأكشاك تباع فيها الصحف والمطربات وأصناف الدخان. وبلغ عدد الأكشاك التي أزيلت بأمر من الأمير مشعل أمير مكة (جدة تتبّع أمارة إدرياً) نحو 400 كشك. ويُنْتَظَر أن تعود هذه الأكشاك إلى قواعدها بعد إنتهاء المؤتمر إذا تمكّن أصحابها من تصليحها أو شراء أكشاك جديدة.

في نطاق الإستعدادات أيضاً تمّ تزييت ساحة كبيرة من وزارة الخارجية.

إنه أول مؤتمر رسمي عربي إسلامي يُعقد في جدة، فحتى الآن لم تشهد هذه المدينة أو غيرها من المدن

السعودية تجمعاً رسمياً بهذه الكثافة. وهنا يبدو حرص المسؤولين على أن يكون كل شيء على ما يرام. وُزّنت أعمدة الكهرباء في جدة بالعلم السعودي الأخضر لأنه من المتعذر وضع جميع أعلام الدول المشتركة في المؤتمر على هذه الأعمدة. لكن هذه الأعلام ترفرف منذ 3 أيام فوق قصر الحمراء حيث سيعقد المؤتمر.

وكان هذا القصر للملك فيصل أما الآن فإنه للحكومة السعودية وأطلق عليه اسم "قصر الضيافة".

إجتماع وزراء الخارجية العرب

المسؤولون في السعودية، وخصوصاً رجل المؤتمر السيد عمر السقاف وزير الدولة للشؤون الخارجية، لا يصرحون بشيء حول المؤتمر. وكان التصريح الوحيد الذي أفشى به السقاف من قبل مقتضياً ركز على أنه لن يُعقد إجتماع لوزراء خارجية الدول العربية قبل إفتتاح المؤتمر كما تمت ذلك القاهرة عبر كلام نشرته "الأهرام" الأربعاء.

لماذا لا تريد السعودية إجتماع وزراء الخارجية العرب على هامش المؤتمر؟

ثمة أسباب كثيرة أبرزها أن مثل هذا الإجتماع قد يتسبب في قيام حساسيات بين وزراء خارجية الدول الإسلامية غير العربية من شأنها أن تقلل من حماسة هؤلاء للمشاركة في أية جهود أو الموافقة على أية قرارات أقل اعتدالاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

يبقى الأمر الأساسي وهو إنشاء أمانة عامة للقمة الإسلامية للسهر على تنفيذ مقرراتها، وحتى الآن يبدو واضحاً أن الإنقسام كبير حول موضوع الأمانة العامة. وحجة رافضي الفكرة أن مقررات القمة ليست من الخطورة بحيث تستدعي إنشاء أمانة عامة.

هل تعترف السعودية باليمن؟

من الأمور الأساسية التي قد يُسفر عنها المؤتمر إعتراف السعودية بالجمهورية اليمنية. فقد دعت المملكة صنعاء إلى الإشتراك في المؤتمر ولَبَّت صنعاء الدعوة بشخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد محسن العيني وهو رئيس الحكومة الوحيد بين الحاضرين. وتوقع إعتراف السعودية بالنظام الجمهوري في اليمن عكسه إعتراف المغرب بموريتانيا بعد أيام من القمة الإسلامية. فقد دعا الملك الحسن الثاني آنذاك الرئيس مختار ولد داداه وإستقبله بصفته رئيس دولة، وبعد إنتهاء المؤتمر تمت الإتصالات التي إنتهت بإعتراف المغرب بموريتانيا بعدما كان يطالب بها.

وإذا إعترفت السعودية بالجمهورية اليمنية تكون أنهت مرحلة طويلة من الخلافات المعقدة التي شاركت في محاولة لحلها طوال السنوات الست الماضية أكثرية الدول العربية.

الإثنين 22 آذار 1970

• الرسالة الثانية: جدّة - 23 آذار - من فؤاد مطر:



في قصر بُني فوق أرض مترامية الأطراف بلغت نفقاته نحو 50 مليون ريال إلتنى وزراء خارجية الدول الإسلامية لبدء مؤتمرهم الذي أوصى به مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عُقد خلال أيلول 1969 في الرباط.

يشغل القصر مساحة شاسعة من الأرض، وحوله مبنى السفارة الأميركية في جدة الذي يشغل مساحة مماثلة تقريباً. بين السفارة والقصر شارع ثانوي. وكلا القصر ومبنى السفارة يقع في شارع فلسطين، ويطل على البحر الأحمر ذي المياه الرمادية.

في القصر غرف وقاعات فسيحة. أمامه حديقة نبت فيها العشب الأخضر إلا أنها تبدو غير مكتملة. ذلك بأن القصر بُني حديثاً جداً.

قباب في منتهى الروعة ورخام من النوع الثمين وسقوف. آه ما أجمل سقوف هذا القصر. إن مزيتها الفنان فُيُضت له إمكانات فبالغ في التزيين. السقوف من خشب تتدلّى قطعه كما لو أن مياهاً كانت نازلة فجمدتها موجة من الصقيع. مثل الصواعد والنوازل في مغارة جعيتا مع الفارق بأن جعيتا من صُنع الطبيعة وسقوف القصر من صُنع الإنسان. والثريات المتدلية من السقوف، آه ما أفخمها أيضاً.

آه... آه... آه...

والسجاجيد التي تغطي أرض قاعات القصر وغرفه: آه ما أحلاها.

والأثاث. آه، آه، آه، من روعة الأثاث.

وهذا بعض ما أمكن مشاهدته من القصر، وهناك عشرات القاعات والغرف مقفلة لا موجب لفتحها. ساعة كاملة والوفود ورجال الصحافة والمصورون يتأملون. عيونهم تتطّلع إلى فوق، إلى السقوف تارة وإلى الأرض، إلى السجاجيد التي فُرشت حول هذه الأرض تارة أخرى. كانوا يتأملون، ويتأملون، ويتأملون، إن المنظر من الروعة بحيث لا يشبع من النظر إليه. إنه رائع رائع. وكان يقطع تأملاتهم من حين إلى آخر حامل إبريق القهوة المُرّة بيد وباليد الأخرى عدة فناجين، أو المضيفون الذين حملوا بأيديهم صواني المرطبات. هؤلاء قطعوا على الجميع لذة التأمل في سقوف القصر وجدرانه وأرضه. وفي الثريات المتدلية أيضاً.

الوفود في القاعة

في الرابعة والنصف دخل الجميع القاعة التي ستشهد جلسات المؤتمر. إنها فسيحة. إنها فخمة. إنها أجمل

وأفخم قاعة حتى الآن بين القاعات التي عُقدت فيها إجتماعات عربية أو إسلامية. وكان الترتيب بارزاً بشكل واضح، كذلك التنظيم، كذلك توزيع المقاعد، كذلك أجهزة الترجمة الفورية. واحتل كل وفد المقعد المخصص له. أمام رئيس كل وفد إبريق ثمين فيه ماء قراح وإلى جانب الإبريق كأس فارغة.

ووقف وزير خارجية المغرب السيد عبد الهادي بو طالب إلى طاولة الرئاسة مفتتحاً الجلسة وقال مخاطباً أعضاء الوفود الذين جلسوا إلى طاولة تشبه حدوة الحصان "في الجسم الإسلامي أكثر من عضو متضرر. إننا نجتمع والقدس لم تُحرر بعد، فلنا إخوان معذبون تحت الإحتلال. وإجتاعنا هذا يجب أن يكون حافزاً إلى العمل لتحرير أراضينا المقدسة. إننا نأمل في أن نخرج بقرارات تزيد القضية العربية والقضية الفلسطينية دعماً. ونتمنى في المستقبل أن يزيد عدد الحاضرين (إشارة إلى الدول المغيبة وهي سوريا والعراق واليمن الجنوبية)".

كلام معقول...

كلام معقول جداً. وصحيح. فالقدس لم تُحرر بعد. واقترح رئيس الوفد الباكستاني لمّا أنهى بو طالب كلمته أن يتأسس الجلسة وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية السيد عمر السقاف. وبارك الاقتراح رئيس وفد النيجر. ثم ضمّ بو طالب صوته إلى المقترح والمبارك، وترك المقعد لينضم إلى وفده. في الوقت نفسه كان السقاف يغادر مقعده ليجلس في مقعد الرئاسة. وشكر السقاف في كلمة صغيرة مرشحيه لترؤس الجلسة وأعلن أنه بما أن الملك فيصل سيلقي كلمة في المؤتمر "فإنني أستاذنكم لإحضار صاحب الجلالة". وغادر القاعة إلى قاعة أخرى. بعد ربع ساعة دخل الملك. كان يرتدي عباءة لونها "بيج" فاتح. رفع يمينه تحية للذين وقفوا تكريماً له وترحباً به.

كلمة الملك فيصل

وقدّمه السقاف إلى المؤتمر، ثم ألقى الملك كلمة غير مكتوبة، ذكر فيها أن الحاضرين هم في السعودية وطن كل مسلم. وشدّد على القول إنه لا ينسى ما قوبل به من حفاوة وحُسن إستقبال وتكريم من أبناء المغرب خلال القمة الإسلامية.

(في الكلمة التي ألقاها الملك الحسن الثاني في الثامنة والنصف من مساء الاثنين 22 أيلول 1969 مفتتحاً مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عُقد في فندق هيلتون الرباط وجّه إلى الملك فيصل الشكر على المساعدات المادية والمعنوية التي قدّما من أجل المؤتمر).

وأضاف الملك فيصل: "لا أريد التعرض لجداول أعمالكم لكنني ألفت إلى أن إجتماعكم محط أنظار العالم أجمع. إن أعداء الأمة سينظرون إلى هذا المؤتمر بخيفة وإنني أرجو الله أن يبطل كيد الأعداء وألاً يحقق آمالهم. لا شك أن ما إتخذ في الرباط من مقررات يهدف قبل كل شيء إلى رفض الأمة الإسلامية للإحتلال، وتعاونها ورد العدوان الذي تعرضت له مدن إسلامية من أعداء السلام وأعداء العدل. ولسوء الحظ إننا نجد في العالم من لا ينظر إلى الأمر بجدية. وعلينا ألا ننتظر من أعداء الإسلام أي إنصاف أو إصغاء لمنطقنا. يجب أن نعود إلى ربنا ونستعيد إيماننا بالله ونتمسك بعقيدتنا ونسعى بإخلاص للدفاع عن مقدساتنا بكل ما أوتينا من قوة. فلم يسبق أن إعُتدي على الإسلام بما يُعتدى عليه الآن. يجب ألا تكون إجتماعاتنا عبارة عن كلام أو خطب رنانة أو قرارات تُتخذ، وإنما أفعال وأعمال وينطبق علينا قوله تعالى: ﴿...يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ...﴾ إذا قلنا يجب أن نفعل وإذا قررنا يجب أن نفعل. وإنني أرجو أن تكون إجتماعاتكم فاتحة خير لتعاون المسلمين، وأن تستمر إجتماعاتنا ولقاءاتنا وتعاوننا بما فيه خيرنا. أرجو لكم كل توفيق وأن يهيئ لكم ربكم إلى الأمر مرشداً وأن تكون النتائج فعالة".

مَن هم أعداء الإسلام؟

وأهم ما لوحظ في كلمة الملك فيصل أنه لم يحدد بالإسم من هم أعداء المسلمين حتى إن البعض ذهب إلى حدّ القول إنه لا يقصد الإسرائيليين وحدهم وإنما المعسكر الشيوعي أيضاً. أهم ما في الكلمة أيضاً دعوته إلى استمرار اللقاءات وهذا يعكس الأجواء التي سيطرت على المؤتمر قبل ساعات من إنفتاحه.

بعدما أنهى الملك كلمته رفع السقاف الجلسة ربع ساعة لتوديع الملك الذي إنتقل إلى صالة ملحقة بقاعة الاجتماعات ووقف على باب الصالة يستقبل أعضاء الوفود والسفراء ورجال الصحافة، ثم غادر القصر وعاد المؤتمر إلى الإنعقاد.

وأعلن السقاف إبقاء الجلسة مفتوحة ريثما ينتهي من إلقاء كلمة السعودية على أن تتحول الجلسة مغلقة بعد ذلك.

بعد عرض مقتضب لتاريخ الصهيونية وأطماعها أشار السقاف إلى إعتداء إسرائيل على المصنع المدني في أبو زعبل والإعتداءات على "القرى اللبنانية الآمنة" وعلى الأردن. ثم طرح وجهة نظر لو أخذ بها المؤتمر وعالجها بدقة لكان يمكن القول إن هذا المؤتمر قد يخرج بنتائج ذات أهمية قصوى.

لقد أوضح "إن إغلاق أبواب آسيا وأفريقيا في وجه التجارة الإسرائيلية من شأنه هزّ الإقتصاد الإسرائيلي". ويبدو كلام السقاف واضحاً بأنه إشارة إلى بعض الدول الإسلامية الأفريقية والآسيوية التي تتعامل تجارياً مع إسرائيل، بل إن الكلام أكثر من إشارة. إنه دعوة هذه الدول إلى قطع علاقاتها التجارية مع إسرائيل.

وأضاف السقاف "إنه من الخطأ الاعتقاد أن إجتماعنا ديني تعصبي تمييزي، ذلك بأن العقيدة التي جمعنا تقوم على الإنفتاح والنظرة الشاملة".

ومع إنتهاء كلمة السقاف بدأت الجلسة مغلقة.

ولعل هذه الجلسة ستكون أكثر الجلسات التي سيعقدها المؤتمر أهمية، ذلك بأن كل المواقف غير الرسمية، أو بالأحرى غير الملزمة، أو بالأحرى غير الواضحة التي ظهرت قبل ظهر اليوم نتيجة للإتصالات الثنائية، ستتضح داخل الجلسة، وسيحدد كل موقفه الذي سيلتزم به.

الأمانة العامة

والموقف المطلوب تحديده هو: هل يجب إنشاء أمانة عامة أم لا، أم يجب إنشاء بديل للأمانة؟

باحتمال وصول جميع أعضاء الوفود أمس إتسع نطاق دائرة الإتصالات الثنائية التي لم تتوقف منذ يومين. وكان محور هذه الإتصالات التوصل إلى حدّ أدنى من التفاهم على موضوع الأمانة العامة. أما لبنان فكان وفده الذي حمل معه 92 صندوقاً من الفاكهة لتقديمها إلى المسؤولين السعوديين، مطمئناً إلى أن ما لديه من معلومات يفيد أن التسوية ستتم. ولذا فإن دوره يجب ألا يتخطى حدوداً معينة. إلا أن عدة وفود عربية كان يهمها معرفة رأي لبنان في موضوع الأمانة العامة لسبب أساسي وهو أن وزير خارجية مصر السيد محمود رياض لا بد أنه خلال توقيفه ببيروت وإجتماعه ببعض المسؤولين إتفق معهم على شيء ما، يتعلق بموضوع الأمانة العامة.

وحتى الآن فإن موضوع الأمانة العامة لا يزال يدور في مآهات، ولا تزال الرؤيا بالنسبة إليه غير واضحة تماماً. الشيء الواضح هو أن مصر تريد تحديداً واضحاً لموضوع الأمانة العامة، تحديداً يشرح ماهية الأمانة العامة وواجباتها وصلاحياتها قبل الإتفاق على مبدأ إنشائها.

وترى مصر أنه إذا كانت الأمانة العامة باباً يشمل الدخول منه إلى ما هو أعظم.. إلى حلف إسلامي مثلاً، فإنها لن توافق بأي شكل من الأشكال عليها، أما إذا كانت هذه الأمانة العامة لن تتجاوز وضعها كهيئة إدارية محدودة الصلاحية فإنها معها وإن كانت ترى أن ذلك ليس بذى قيمة.

وخلال الاجتماعات الثنائية كرّر وزير خارجية مصر السيد محمود رياض تأكيد أمور كان بحثها الثلاثاء الماضي في القاهرة مع سفراء 21 دولة عربية وإسلامية. وقتها بحث مع هؤلاء ما معناه أن مصر ترى أن على الدول الإسلامية قبل الإنهاك في إنشاء أمانة عامة أن تفعل الآتي:

- تجمع المال لنصرة القضية الفلسطينية.
 - تقدم المتطوعين للمساعدة على تحرير القدس.
 - تقطع العلاقات التجارية مع إسرائيل إذا كانت لها علاقات.
 - تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إذا كانت أيضاً لها علاقات.
- من أجل هذه الأمور يصح أيضاً إنشاء أمانة عامة، من أجل متابعة تنفيذها. أما أن تنشأ الأمانة العامة لمجرد السهر على تنفيذ قرارات مؤتمر القمة الإسلامي فإن ذلك في رأي مصر يبدو أمراً غير معقول.

نشاط رياض

وقد نشط رياض كثيراً في جدة مع معظم أعضاء الوفود لشرح عدم جدوى إقامة أمانة عامة، لكنه كان ينتظر الجلسة الأولى للمؤتمر ليقف بوضوح على الرأي الأخير والرسمي الملزم لكل دولة من الأمر. وعندما تحدّث في الموضوع مع رئيس وفد ماليزيا (الذي يذهب منذ وصوله صباح كل يوم إلى مكة للصلاة بجوار الكعبة ثم يعود إلى جدة) أبلغ هذا رياض أن ماليزيا ليست متحمسة لإنشاء أمانة عامة، لكن رياض كان يعرف أن آخرين اجتمعوا برئيس الوفد الماليزي وبحثوا معه في الأمر. في الوقت نفسه كان الفريق الآخر المتحمس لإنشاء أمانة عامة ينشط بذكاء، وكان أحد المنتمين إلى هذا الفريق يقول بصراحة إن الأمانة العامة ستتشأ بمن يوافق عليها، من يريد الحفاظ فليتحفظ، من يعارض فليعارض، من ينسحب فليانسحب.

ومنطق هذا الفريق يقول إن الأمانة العامة من شأنها "إسترجاع" بعض الدول الإسلامية التي تتعامل مع إسرائيل. ومن شأنها أيضاً التحرك بشكل أكثر فعالية عندما يحدث أمر ما يهم العالم الإسلامي، كأن تحيط الأمانة العامة الدول الإسلامية بما يجري وتتشاور معها.

الأمور الكثيرة

في رأي هؤلاء أيضاً أن الأمانة العامة قد تكون مقدّمة لإنشاء أمور كثيرة: سوق إسلامية مشتركة، مصرف إسلامي، منظمة أونيسكو إسلامية، تبادل بعثات وخبرات، إحياء التراث الإسلامي، المحافظة على المقدسات. إلا أن الفريق الذي يعارض إنشاء الأمانة العامة يرى أن مجرد هذه الفكرة معناه أن تكون هناك هيئة عليا لها أمانة عامة، أما أن تكون الأمانة العامة لشيء لا وجود له، فإن ذلك أشبه بالعربة دون حصان. ويرى هذا الفريق أيضاً أنه بالإمكان التعاون في ظل صيغ أخرى غير الأمانة العامة، بالإضافة إلى أن الأمانة العامة قد تتسبب في خلق جو من الفتور مع دول تعطف على القضية العربية وبالذات على القضية الفلسطينية من زاوية غير دينية، وإنما من زاوية إنسانية وقومية. بالإضافة إلى أن عدة دول إسلامية ترى أن مشاركتها في التعاطف مع القضية العربية بشكله الحالي يكفي، ولا ضرورة لخلق متاعب لهذه الدول على الأقل في الوقت الحاضر عن طريق إقحامها في القضية العربية إلى حيث لا تريد. بالإضافة إلى أن الدول الإسلامية تنظر إلى موضوع فلسطين من خلال الوقع الذي للقدس في نفسها، في حين أن العرب يرون أو أنه يجب أن يروا أن القدس كالجولان كغزة كأي مدينة أو قرية في الضفة الغربية المحتلة.

حلان أمام المؤتمر

بعد ظهر اليوم حدث نوع من التخفيف للحدة التي أحدثها موضوع الأمانة العامة عندما أوضحت بشكل

غير رسمي الدول الإسلامية ذات الثقل كإيران وتركيا ونيجيرو وماليزيا أنها لا تريد تسييس المؤتمر وأنها تفضل تعاوناً إسلامياً يتخطى مفاهيم التنظيمات السياسية.

وبعدما كان دعاة إنشاء الأمانة العامة يؤكدون أن المؤتمر سيوافق عليها وأنه سيوافق على مقر دائم لها هو القدس ومقر مؤقت هو جدة بانتظار أن تتحرر القدس، أصبح هناك تجاه يفيد أن المؤتمر سيرى نفسه أمام أحد حلين:

أما أن يفجر نفسه فلا يتخذ قراراً لا توافق عليه الأكثرية بما يتعلق بالأمانة العامة ويؤجل اتخاذ قرار بهذا المعنى إلى اجتماع آخر يُعقد في المستقبل، أو يختار أحد الحلول الآتية كبديل للأمانة العامة: أولاً - إنشاء أمانة عامة محدودة الصلاحيات لا تتجاوز مهمتها نشر مطبوعات وإجراء إتصالات والتبليغ وتبليغ الدول المعنية.

ثانياً - إنشاء مكتب دائم بدلاً من الأمانة العامة. وهذه الفكرة ربما طرحها الوفد الأردني.

ثالثاً - إنشاء لجنة تكون مهمتها درس فكرة إمكان قيام تنظيم إسلامي أو منظمة إسلامية.

رابعاً - الإكتفاء بعقد اجتماع سنوي لوزراء خارجية الدول الإسلامية وباجتماع آخر يُعقد خلال إجتماعات الجمعية العمومية في الأمم المتحدة.

وقد تحدث مفاجأة في أية لحظة وينجح دعاة إنشاء أمانة عامة في دعوتهم إلى درجة حمل المؤتمر على تبنيها. لكن ذلك لن يتبلور قبل جلستين على الأقل يعقدتهما المؤتمر.

الوفد الفلسطيني: سينتظر طويلاً

يبقى الوفد الفلسطيني، لماذا جاء، ماذا يفعل؟ هل سيحصل على شيء؟

بعد وصول رئيس الوفد السيد خالد الحسن بساعات إلى جدة، سأله "النهار": ماذا ستفعلون؟ هل ستقدمون بمذكرة؟ فأجاب: "نحن وفد مراقب. سنفعل ما يفعله أي وفد مراقب في مؤتمر يدعى إليه".

والأرجح أن يلقي خالد الحسن كلمة ينحصر إطارها العام بالقول إن الشعب اليهودي في العالم بنى إسرائيل ومطلوب من الشعوب الإسلامية على الأقل مساعدة الشعب الفلسطيني على إسترجاع أرضه.

ويذكر أن حركة "فتح" وجهت عشية القمة الإسلامية نداء قالت فيه "إن الشعب الفلسطيني ينتظر من الدول الإسلامية تأييداً كاملاً وغير متحفظ".

وبعد مرور أكثر من 6 أشهر على قمة الرباط، لا يزال الفلسطينيون ينتظرون، ويبدو أنهم سينتظرون طويلاً.

الثلاثاء 23 آذار 1970

• الرسالة الثالثة: جدّة - 24 آذار - من فؤاد مطر:

اليوم الثاني من مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية كان حافلاً. كان مسلياً. كان مناسبة لكثيرين ليقولوا ما في قلوبهم، ومناسبة لكثيرين آخرين ليقولوا غير ما يضمرون.

نجما اليوم الثاني كانا وزير خارجية ليبيا السيد صالح بويصير ووزير خارجية السنغال السيد أحمدو كريم. ونتائج اليوم الثاني بالنسبة إلى الموضوع الأساسي وهو الأمانة العامة كانت خطوة إلى الأمام لمصلحة دعاة الفكرة وخطة أخرى إلى الأمام لمصلحة معارضي الفكرة. وحتى الآن لا يمكن الجزم بأن الأمانة العامة لن تقام، كما أنه لا يمكن الجزم بأن الأمانة العامة ستقام، وإن كان المتحدث الرسمي بإسم المؤتمر وهو أمين الدولة للشؤون الخارجية في الصومال السيد عمر عارفة أوحى في ندوة صحافية عقدها مساء اليوم على إثر إنتهاء الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر بأن أحداً لا يعارض إنشاء الأمانة العامة. إلا أن نظرة إلى ما جرى داخل الجلستين: الصباحية والثانية التي عُقدت بعد الظهر تشير إلى أن ثمة معارضة لفكرة إنشاء الأمانة العامة.

كلمة محمود رياض

في الجلسة الصباحية تحدّث وزير خارجية مصر السيد محمود رياض، لكن كلمته لم تكن في المستوى المطلوب من مصر في المؤتمر، إلا إذا كان المطلوب هو عدم إتخاذ موقف بالنسبة إلى الأمانة العامة سلباً أو إيجاباً، وكانت كلمة رياض ممتازة في نطاق عرضها للواقع العربي - الإسرائيلي.

فقد أعلن أن المساعدات العسكرية والمالية الأميركية هي التي جعلت إسرائيل ترفض الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس. وأضاف أن الولايات المتحدة دعت إلى ضمّ القدس العربية إلى إسرائيل وأنها تعترض طريق الحل العادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وذكر أن أميركا أصرت على المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل قبل الإنسحاب. وأكد أن فرص السلام في الشرق الأوسط معدومة، إلا إذا حدث الآتي:

1. أوقفت الولايات المتحدة مساندتها وتشجيعها لإسرائيل.
2. إنسحبت إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حزيران بما في ذلك القدس.
3. نفّذت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.

وحتّ رياض الدول الإسلامية على زيادة مساندتها للعرب في نزاعهم مع إسرائيل وتقديم مساعدة أكبر إلى حركة المقاومة الفلسطينية.

وأشاد بالإتحاد السوفياتي وقال إن العرب ما كانوا ليستطيعوا تحمّل الضغط الأميركي والهجمات الإسرائيلية لولا المساندة السياسية والمساعدة العسكرية من موسكو.

وأوضح أن مصر راغبة في إستمرار المساعي لإقرار السلام في الشرق الأوسط لكنها مصممة، في الوقت ذاته، على بناء قوتها العسكرية.

الرفاعي أوضح من رياض

ثم تحدّث وزير خارجية الأردن السيد عبد المنعم الرفاعي فكان واضحاً نوعاً ما أكثر من محمود رياض بالنسبة إلى موضوع الأمانة العامة. وللمناسبة فإن الرفاعي أبلغ "النهار" (بعدما ألقى كلمته) رداً على سؤال عما إذا كان هناك تنسيق بين مصر والأردن في موضوع الأمانة العامة "إن هناك موقفاً موحداً بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن في جميع القضايا".

وجاء في كلمة الرفاعي أن الجهود السياسية لحل أزمة العدوان الإسرائيلي سلمياً فشلت حتى الآن وأن

المحادثات الرباعية لا تزال تدور حول نفسها. وأشار إلى إعتداءات إسرائيل على مصر ولبنان والأردن وسوريا وضرب الأماكن المدنية. وشدد على القول إن إسرائيل تفعل ذلك مدعومة من الولايات المتحدة. وأوضح أن إسرائيل تخطط لهجوم عسكري واسع جديد ضد الدول العربية المحيطة بها أو ضد بعضها بقصد أن تفرض إرادتها على العرب نهائياً وتملي عليهم شروط الصلح.

وأشاد بالمساعدات العسكرية التي تُقدمها باكستان ودعا إلى تنظيم حملة إعلامية جماعية عن طريق أجهزة الإعلام في جميع الدول الإسلامية لإظهار إسرائيل على حقيقتها. وقال في إشارة مبطنة إلى معارضة فكرة إقامة أمانة عامة "ومن أجل تحقيق نتائج إيجابية لإجتماعاتنا وتبرير استمرار الإجتماعات من الضروري تأمين المقترضات الآتية:

أولاً: رسم الإطار العام الذي يوحد عملنا كأسرة واحدة في المجتمع الدولي.

ثانياً: تحديد مبادئ هذا العمل وأهدافه.

ثالثاً: "طريقة تنفيذ هذا العمل".

بوصير... الغنيف.

وتحدّث بوصير فكان عنيف اللهجة في رفض فكرة الأمانة العامة ومما قاله "هذا اللقاء ليس لقاء مجاملة، بودي أن أسمع من الدول الإسلامية ماذا فعلت بعد مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط. كيف يمكن أن ننشئ أمانة عامة وبعضنا يقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، والبعض الآخر يتاجر معها. وهناك من يقمّ النفط لتطير طائرات إسرائيل، ولتعمل مصانعها. إن الإسلام يمنع الخداع ويجب أن نكون صريحين في ما نقول، وكلامي هذا ليس لإخراج بعض الدول وإنما لأننا مرتبطون برباط الإسلام، كيف يمكن أن نعود إلى ليبيا وأقول هناك للشعب الليبي وأنا معروف بينهم بالتعصب للإسلام إننا أنشأنا أمانة عامة مع دول إسلامية لها علاقة بإسرائيل؟ وكيف يمكنني أن أدافع عن إخوتي المسلمين في إيران وتركيا والسنغال والنيجر وتشاد التي تقيم حكوماتها علاقات إقتصادية أو دبلوماسية مع إسرائيل؟".

وأعلن رئيس الوفد الباكستاني "إن حرق المسجد الأقصى وإحتلال إسرائيل للقدس تحد للرأي العام العالمي والإسلامي". وأشار إلى الوضع المتدهور في الشرق الأوسط وأشاد بالصمود العربي وقال في معرض مطالبته بإنشاء أمانة عامة "إن هذه الأمانة شعار يعبر عن رغبة العالم الإسلامي في التعاون والتفاهم وجعلها وسيلة للإتصال الرسمي والتعاون الروحي والفني والإجتماعي"، لكن أحد أعضاء الوفد الباكستاني أبلغ "النهار" في وقت لاحق "إن باكستان لا تريد فرض أي إقتراح لا يحظى بقبول الأكرثية".

سياسة لبنان الخاصة

وأعلن رئيس الوفد اللبناني السيد نسيم مجدلاني "إن للبنان في هذا المؤتمر سياسة خاصة يحرص عليها وعلى التذكير بها والتنويه بعبرتها كلما إستحوذت القضية الفلسطينية كما هي الحال اليوم إهتمام العالم والرأي العام الدولي، لا لأن لبنان هو إحدى الدول المتاخمة لإسرائيل ولا لأن أراضيه مهددة بنياتها التوسعية ولا لأن قراه ومدنه عرضة للعدوان بل لأن لبنان يمثل في تكوينه البشري الوجه الذي تحرص إسرائيل على تمويهه. وجه لبنان هذا هو وجه البلد الذي تتعايش فيه الطوائف وتتألف في نطاق الإحترام العميق المتبادل بينها وفي نطاق التقدير للقيم الأخلاقية الإنسانية والحضارية التي هي من روح الإسلام والمسيحية وجوهرهما معاً. إن تألف الأديان والطوائف في لبنان ونجاحها الرائع في مواصلة الإحترام المتبادل لحرية كل منها يشكّل الرد الواقعي الملموس على محاولة الدعاية الصهيونية إخراج القضية الفلسطينية عن محورها الحقيقي، محور الحق المشروع لشعب فلسطين في أرضه". وأضاف: "إننا لا ننظر إلى القضية الفلسطينية نظرة عداء ديني لليهود".

ويبدو أن أجواء المؤتمر فرضت على مجدلاني أن يضيف إلى كلمته المكتوبة فقرة جديدة لم تكن واردة

وهي "وليعلم المسلمون بصورة خاصة أن الخطر الصهيوني الذي تمكن من السيطرة على بعض أكبر دول العالم سوف يطال بلدانهم مهما بعدت المسافات عن فلسطين لأن الحقد والضعينة اللذين يتآكلان قلوب الصهاينة سوف يدفعانهم إلى القضاء على البلدان الإسلامية الواحد بعد الآخر إذا لم تتضافر جهود هذه الدول منذ الآن وتضع جميع إمكاناتها في برنامج مصمم في سبيل وضع حدٍ لإنتهاك حرمة الدول العربية والإسلامية".

وفي جلسة بعد الظهر تكلم السيد محسن العيني رئيس الوفد اليمني فقال بعدما أشاد بالحفاوة السعودية "جننا لنبحث ما نستطيع فعله من أجل القضية الفلسطينية..." وأشار إلى الشكل الذي يتم به تنظيم أو توحيد العمل الإسلامي فذكر أن ذلك يتوقف على جدية وصدق العمل. وبدأ واضحاً أن العيني ضد مبدأ إقامة أمانة عامة.

الوفد السوداني

وتحدّث رئيس الوفد السوداني فأعلن "أن قضية فلسطين قضية تحرر من الإستعمار" وهاجم الولايات المتحدة بعنف.

كلمة السنغال

وعرض رئيس الوفد السنغالي القضية بشكل أخذ وركز على موقف بلاده وموقف أفريقيا من القضية الفلسطينية وقال إنه لا يعرض ذلك للتباهي "وإنما لتوضيح حقيقة الملاحظات التي أوردتها ممثلو بعض الدول دون أن يطّلعوا بالتفصيل على مواقفنا في هذا الشأن".

وكان واضحاً أنه يردّ بذلك على ما قاله بويصير. وأيد السنغالي فكرة إقامة أمانة عامة وحذا حذوه رئيس الوفد الماليزي. وكان من المقرر أن يتحدث الآخرون الذين لم يتحدثوا بعد وهم كثيرون وبينهم ممثلو الكويت وإيران وتركيا إلا أن مشادة حدثت بين رئيس الوفد السنغالي وبويصير جعلت من الصعب على هؤلاء أن يتحدثوا بالإضافة إلى أن أعضاء الوفود مرتبطون بحفلة أقامها الملك فيصل مساء اليوم تكريماً لهم. وكانت المشادة عنيفة لكن رئيس الجلسة السيد عمر السقاف تمكن من تلطيف الجو. وخلال المشادة قال السنغالي مخاطباً بويصير: "إذا كنتم متعصبين فعلاً لدينكم فلماذا تقيمون علاقات مع الاتحاد السوفياتي وهو ضد الدين؟".

ووزع الوفد الفلسطيني مذكرة على رؤساء الوفود تطالب بأن يقَدِّم العالم الإسلامي للشعب الفلسطيني ما قدمته ولا تزال تقدمه اليهودية العالمية لإسرائيل. وقالت المذكرة "إننا ننتظر من الدول الإسلامية دعماً مالياً للثورة الفلسطينية وتمتيناً كيانياً لها".

وتألّفت اليوم في جلسة بعد الظهر لجنة من الأردن وغينيا وماليزيا وباكستان وموريتانيا ومصر وتونس لمناقشة صيغة القرارات التي ستصدر عن المؤتمر. وقد اجتمعت اللجنة الليلة وستعرض على المؤتمر في الحادية عشرة قبل الظهر نتائج اجتماعها.

صحيفة "النهار". جدة - الأربعاء 24 مارس/ آذار 1970

مصر في المرحلة الزنبقية:

1- ورقة رابحة مئة بالمئة:

إذاً، لقد نجح الرئيس جمال عبد الناصر، وحققت له الخُطب، التي واجه بها الشعب المصري منذ أن عقد العزم على إجراء الإستفتاء، ما أراد.

إذاً، إستناداً إلى نتيجة الإستفتاء التي أذيعت، زادت شعبية عبد الناصر عما كانت عليه من ذي قَبْل.

ففي إستفتاء يونيو عام 1956 على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية كانت نسبة الإستفتاء، وهو أول إستفتاء جرى في عهد الثورة، 99.84 بالمئة لمصلحة الرئيس.

وفي إستفتاء 21 فبراير 1985 على الوحدة مع سوريا وعلى عبد



الناصر كانت النسبة 99.99 بالمئة.

وفي إستفتاء 15 مارس 1956 على رئاسة الجمهورية برئاسة عبد الناصر كانت النسبة 99.84 بالمئة.

وفي الإستفتاء الرابع الذي جرى يوم 2 مايو على بيان 30 مارس آذار كانت النسبة 99.989 بالمئة.

وحتى الساعات الأولى من بدء عملية الإستفتاء كانت هناك بعض التخوفات وأبرزها أن لا يُقبل السبعة ملايين و 450 ألفاً و 478 ناخباً على الإدلاء بأصواتهم. فالمهم ليس إرتفاع نسبة الموافقين بقدر ما هي نسبة الذين سيأتون إلى صناديق الإقتراع. لكن البيان الرسمي عن عملية الإستفتاء قال إن 7 ملايين و 419 مصرياً ومصرية إشتراكوا في العملية وإن 798 منهم قالوا: لا ومعنى ذلك أن التخوفات قد أزيلت. ما هي هذه التخوفات؟

هي أن يقبع أهل شهداء حرب 5 يونيو 1967 وأراملهم في منازلهم ولا يتوجهون إلى صناديق الإقتراع.

هي أن يفعل الشيء نفسه من تضررت مصالحه من الثورة ومن أمتت شركاته ووُضعت أملاكه وبنائياته تحت الحراسة.

هي أن يلجأ إلى المقاطعة كذلك أهل الضباط والجنود الذين قُتلوا في حرب اليمن، وأهل الذين لهم أبناء في السجون، وأهل الذين شاركوا في "مؤامرة عامر" ولا يزالون في السجن بإنتظار صدور الأحكام بحقهم.

هي أن يقاطع كذلك من يناوئ النظام لأسباب عقيدية أو شخصية أو سياسية.

لكن جميع هؤلاء، على حد شهادة البيان الرسمي، قالوا: "نعم" نوافق على بيان 30 مارس. ولم يقل "لا" على حد شهادة البيان كذلك سوى 798 مصرياً ومصرية.

والمهم ليس هنا، وإنما في طبيعة بيان 30 مارس ومفهومه أن إستفتاء 2 مايو، خلافاً للإستفتاءات التي سبقته، جاء بعد هزيمة مريرة يوم 5 يونيو 1967 مع أن الإستفتاءات الثلاثة الماضية كانت تجري بعد إنتصارات لعبد الناصر أو وسط إنتصارات كبيرة أو صغيرة.

وإستفتاء 2 مايو تم في ظروف مرحلة نقد واسعة للنظام نتيجة للهزيمة من جهة، ولما إنكشف من إنحرافات داخل النظام ومن بعض القيّمين على أمر هذا النظام من جهة أخرى. مع العلم أن الإستفتاءات السابقة كانت تجري في ظل عملية تصاعد مستمرة للسمعة المصرية في الخارج وفي المنطقة العربية بوجه خاص، وفي ظل جو خُيل للناس وصُوّر لهم أن القيّمين على أمر النظام هم في مرتبة القديسين المنزهين عن العيوب المترفين عن كل ما هو سيء، وأن المصري الذي يكتشف عيباً في مسؤول أو عملاً سيئاً أقدم

عليه أحد المسؤولين يؤدّب بواسطة أساليب رجال المخابرات. فما الذي جعل إستفتاء 2 مايو، الذي تم بعد هزيمة وفي ظل عملية النقد الواسعة للنظام، يسجل النسبة المرتفعة من الموافقة التي سجّلها؟

في الواقع إن بيان 30 مارس الذي جرى الإستفتاء عليه كان الإسم الحركي لجمال عبد الناصر. أي أن المطلوب من كل مصري، كان: هل توافق على بيان 30 مارس وضمناً على جمال عبد الناصر؟ ولماذا كان الجواب نعم؟

لقد ترجم عبد الناصر في البيان مطالب المصريين وأحاسيسهم منذ الهزيمة إلى التظاهرات التي سارت في شوارع القاهرة ولم يقل لهم، أو يطلب منهم فقط، الموافقة على بقائه رئيساً للجمهورية. طلب، على سبيل المثال، أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة حشد القوى العسكرية والإقتصادية والفكرية على الخطوط مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر. وقالوا "نعم" لأنه مطلب أساسي بالنسبة إلى المصريين رفعوه في أعقاب الهزيمة مباشرة.

طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة إعادة بناء الاتحاد الإشتراكي عن طريق الإنتخاب من القاعدة إلى القمة. وقالوا "نعم" لأنهم في السنوات الست عشرة كادوا يختنقون من إعتقاد مبدأ التعيين في كل شيء. طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة وضع دستور دائم للبلاد. وقالوا "نعم" لأنهم لا يتصورون بلداً لا دستور دائماً له.

طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة أن يتضمن الدستور تأكيد الصلة الوثيقة بين الحرية الإجتماعية والحرية السياسية وتوفير كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة إلى جميع المواطنين في كل الظروف، وتوفير كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث العلمي والصحافة. وقالوا على هذا المطلب "نعم" بحرارة لأن المصري يريد أن ينعم بالحرية ويريد أن يفكر على هواه ويريد أن يقول ما يفكر به ويريد أن يقرأ صريحاً تنقل وجهة نظره لا وجهة نظر الحاكم فقط، وتتحمس معه لا مع الحاكم فقط، وتخوض معارك مطالبه لا أن تدافع عن إجراءات الحاكم فقط، وتكتب في ظل مناخ ديموقراطي غير خاضعة للرقب العسكري يحذف ما يريد من غير أي نقاش.

طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة أن يتضمن الدستور تأكيد مباشرة رئيس الجمهورية مسؤولية الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التي تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية، وقالوا "نعم" لأنهم يريدون أن يكون وزراءهم مناقشين مدافعين عن وجهات نظرهم متمسكين بها إلى حد الإستقالة لا عبارة عن موافقين إلى حد الخوف من الإقالة. طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة أن يتضمن الدستور تحديداً واضحاً لمؤسسات الدولة وإختصاصاتها بمن في ذلك رئيس الدولة وكذلك الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، وأن يتضمن تأكيد سلطة مجلس الأمة بإعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاركة في وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسي وللتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقالوا "نعم" لأنهم لم يشعروا مرة أن في بلادهم طيلة الست عشرة سنة مجلس أمة سليماً معافى يقوم بواجبه الأساسي ويشعر أن في البلاد قضايا تتخطى "بيت الطاعة" التي أمضى عدة جلسات يخوض غمار البحث فيه، في وقت لم يناقش مرة واحدة أساليب المخابرات في معاملة الناس، وخلال وقت لم يحسم في موضوع ندرة الزيوت أو الصابون مثلاً في السوق، قالوا "نعم" لأنهم يريدون أن يكون مجلس الأمة مشرعاً لا مصقّقاً رقيباً على كل شيء لا موافقاً على كل شيء.

طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على ضرورة أن يتضمن الدستور تأكيد حصانة القضاء وكفالة حق التقاضي وإلغاء أي نص في أي إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء، وقالوا "نعم" لأنهم يريدون أن يبقى القضاء منزهاً عن كل شيء وأن يكون العدل أساس الملك وأن يكون القاضي ملجأ المطالب برفع الظلم عنه، لا أن تكون مكالمة هاتفية من موظف مسنود الظهر بالنظام لها من الفعالية عشرات المرات ما لكلمة

القاضي ومطرقته وثوبه الأسود الفضفاض والعبارة التي فوق رأسه والتي تقول: "إن حكمت بين الناس فأحكموا بالعدل".

طلب أن يقولوا "نعم" أو "لا" على أن يتضمن الدستور وضع حد زمني معين لتولي الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى ضماناً للتجدد والتجديد باستمرار.

وقالوا "نعم" لأنهم يريدون الوجه الجديد شأنهم في ذلك شأن كل مواطن في العالم. قالوا "نعم" لأن الوظيفة الكبرى تكاد تتحول إلى وراثتها تتناقلها فئة معينة منتمية إلى النظام.

من أجل ذلك، قال المصريون "نعم". وهي الآن ورقة رابحة مئة بالمئة في يد عبد الناصر.

لقد ألزم الرئيس للمرة الأولى نفسه بأمر محدّد سواء أكان ذلك في الإجراءات أم في المواعيد. وهذا شيء يحدث للمرة الأولى.

لقد أثبت إستفتاء 2 مايو أن عبد الناصر لا يزال سيد الموقف في مصر، وأن الديمقراطية لا تزال سيدة المطالب.

ووسط هذا كله، وسط هذه المرحلة الزئبقية من تاريخ النظام الناصري يبرز سؤال في منتهى الأهمية: أين أصبح مجلس قيادة ثورة 23 يوليو؟

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 7 مايو/ أيار 1968

2- الصراع داخل مجلس الثورة

بعد 16 سنة أنهى الرئيس جمال عبد الناصر بشكل فعلي مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 وأصبح المجلس، بمن لا يزال فيه عاملاً أو على قيد الحياة، مجرد مرحلة تاريخية في حياة مصر منذ 1952. ففي بيان 30 مارس الذي طرحه عبد الناصر أمام المصريين وقال من قال نعم له وقال من قال لا وإمتنع من إمتنع، تبو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد العربي الإشتراكي التي سينتخبها المؤتمر القومي للإتحاد، هي السلطة الأولى في البلد وليس بالضرورة أن يكون أعضاؤها من التاريخيين وبالذات من الذين شاركوا في ثورة 23 يوليو 1952.



وفي الست عشرة سنة الماضية كان عبد الناصر يحرص أشد الحرص على أن يكون نوابه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، الأمر الذي خلق في صفوف الشعب المصري أنواعاً عدة من التساؤلات كانت حتى قبل نسخة 5 يونيو 1967 تعالج بطرق غير ديمقراطية.

وفي الست عشرة سنة الماضية لم يُشرك عبد الناصر أحداً من خارج أعضاء مجلس قيادة الثورة في إتخاذ الرأي بالنسبة إلى قضايا الداخل وإلى قضايا الخارج، وحتى بالنسبة إلى الأمور المصرية وعلى سبيل المثال الوحدة مع سوريا ثم الانفصال عن سوريا ثم حرب اليمن ثم التحالفات السياسية والعسكرية مع بعض الدول العربية.

إلا أن الكلام الذي قيل في أن أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا عبارة عن موافقين لا أكثر ولا أقل لما يريده عبد الناصر، إنما هو كلام ينقضه الصراع الدراماتيكي الذي شهده مجلس قيادة الثورة والذي كان دائماً محاطاً بالسرية التامة. ولقد تبين أن هذا الصراع سببه لجوء بعض أعضاء المجلس إلى المعارضة في بعض الأمور.

وحتى آخر سنة من السنوات الست عشرة، لم يحدث أن إنتصر أحد الأعضاء على عبد الناصر بإستثناء (الصاغ) عبد الحكيم عامر الذي إنتصر بإنتحاره وهو برتبة مشير وبعد محاولة فاشلة للعودة إلى الحكم لم تتضح حتى الآن وقائعها وظروفها وحقيقة ما قيل فيها وحولها من البداية إلى النهاية.

الصراع الدراماتيكي داخل المجلس كان مؤلماً في بعض مراحله. ولقد بدأ المجلس من 15 ضابطاً لكن تأليفه أعيد بعد فترة من قيام الثورة وأسقط منه ثلاثة هم (العقيد) عبد المنعم أمين و (العقيد) أحمد شوقي و (العقيد) محمد رشاد مهنا.

أما الصراع الدراماتيكي فبدأ بخروج (القائمقام في سلاح المدفعية) يوسف منصور صديق ثم تلاه (الصاغ في سلاح المشاة) صلاح سالم الذي توفي بعد صراع طويل مع المرض، أما (الصاغ في سلاح الفرسان) خالد محيي الدين فكان السباق، بعد أزمة المجلس مع اللواء محمد نجيب، في أن يبتعد عن الساحة وينصرف إلى إهتمامات فكرية يسارية تبدأ في مصر وتشمل عدة عواصم شرقية.

ثم جاء دور (قائد الجناح في سلاح الطيران) جمال سالم الذي ما زال حتى الآن في حال إحتضار. ثم إختفى من الصورة فجأة (قائد الجناح في سلاح الطيران) عبد اللطيف البغدادي و (الصاغ في سلاح المدفعية) كمال الدين حسين. ثم أبعد لأسباب شخصية (قائد الأسراب في سلاح الطيران) حسن إبراهيم.

وبعد إستقالة (البكباشي في سلاح المشاة) زكريا محيي الدين من منصبه في أواخر مارس، يكون قد بقي من أعضاء المجلس ثلاثة عاملون هم (البكباشي في سلاح المشاة) جمال عبد الناصر و (البكباشي في سلاح المشاة) أنور السادات الذي هورئيس مجلس الأمة و (البكباشي في سلاح الفرسان) حسين

الشافعي الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية.

أما الضباط الأحرار الذين يؤلفون الصف الثاني بعد مجلس قيادة الثورة فإن الذين أبعادوا منهم أو إستقالوا قلة، أبرزهم (اليوزباشي) عباس رضوان و(الملازم أول) شمس الدين بدران و(الصاغ) صلاح نصر (وهؤلاء بين الذين إشتراكوا في "مؤامرة عامر" لقلب نظام الحُكم ولم تصدر الأحكام بحقهم حتى الآن).

أما العاملون منهم حتى الآن فأبرزهم (الصاغ) كمال رفعت و(الصاغ) ثروت عكاشة و(الصاغ) عيد المحسن أبو النور - والثلاثة وزراء في الحكومة الحالية - و(الصاغ) مجدي حسين الذي كان أمين صندوق الضباط الأحرار وهو الآن سفير في تشيكوسلوفاكيا، و(الصاغ) سعد زايد الذي يشغل منصب محافظ القاهرة، و(الصاغ) حمدي عاشور الذي يشغل منصب محافظ الإسكندرية، و(قائد الجناح في سلاح الطيران) وجيه اباضه الذي يشغل منصب محافظ البحيرة، و(البكباشي) عثمان نوري الذي شغل لفترة منصب مدير المخابرات العسكرية وهو الآن سفير في الأردن، و(اليوزباشي) توفيق عبد الفتاح وهو الآن سفير مصر في سويسرا وشغل رداً من الزمن منصب وزير الشؤون الإجتماعية بعدما كان مديراً لمكتب عبد الحكيم عامر، و(اليوزباشي) حلمي السعيد وهو الآن رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وبين الضباط الأحرار الذين مثلوا دوراً بارزاً بالنسبة إلى جماعة الصف الثاني من عهد الثورة (اليوزباشي) زغول عبد الرحمن الذي لجأ إلى سوريا من لبنان أيام الانفصال ثم إستطاعت المخابرات المصرية أن تأتي به إلى القاهرة من أوروبا التي كان قد سافر إليها من دمشق.

وهناك من إنتقل إلى العالم الآخر من مجموعة الصف الثاني. وأبرز هؤلاء (اليوزباشي) أحمد محمود الذي قُتل عام 1956 في حادث طائرة أسقطتها إسرائيل ظناً منها أنها طائرة عبد الحكيم عامر. يبقى (قائد الجناح) علي صبري، إذ لا بد من الإشارة إليه وإلى دوره عند التحدث عن عملية الإنهاء الفعلية لمجلس قيادة الثورة.

إن علي صبري لم يكن ضمن مجلس القيادة ولا حتى ضمن التشكيلات الأخرى التابعة للمجلس، وقد جاء به عند قيام الثورة للقيام بأعمال الترجمة لأنه يتقن لغات أجنبية، ثم أصبح مديراً لمكتب الرئيس عبد الناصر ثم مديراً لمكتب عبد الحكيم عامر.

وفي مصر عبارة تتردد كثيراً، تقول إن من يتولى مثل هذين المنصبين يستطيع أن يجعل الأسود أبيض.

ولم يحرص علي صبري على أن يجعل الأبيض أسود وإنما ذهب بعيداً في طموحه. وفي عشر سنين أصبح المترجم علي صبري من القوى ذات الشأن في مصر.

وكثيراً ما أحدث إبعاده من الواجهة في عدة مناسبات ضجة كانت لا تهدأ إلاً بعودته.

وهناك إثنان إرتبط إسماهما بالثورة منذ قيامها بالرغم من أنهما ليسا من العسكريين.

وهذان الشخصان هما الليثي عبد الناصر وشوقي عبد الناصر، شقيقا الرئيس.

وللأول دور تاريخي إنساني في حياة ثورة 1952 يعتبره عبد الناصر دوراً في منتهى الأهمية. فقد كان الليثي هو الوحيد الذي إستدعاه شقيقه (البكباشي) جمال عبد الناصر قبل ساعة من تنفيذ الإنقلاب على الملك فاروق وأوصاه أن يهتم بالعائلة والأولاد إذا ما حدث مكروه للحركة. وقد كان الليثي مدرساً عند قيام الثورة لكنه إستطاع أن يصبح أمين الإتحاد الإشتراكي في الإسكندرية.

أما شوقي عبد الناصر فلا دور تاريخياً له يُذكر لكن إسمه إرتبط بالثورة منذ قيامها. وقد كان شوقي هو الآخر مدرساً وإستطاع أن يحتل منصب الأمين العام المساعد للإتحاد الإشتراكي في القاهرة. وحديثاً صدر ل شوقي عبد الناصر كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم التلمود".

إن عملية إنهاء مجلس قيادة الثورة تعني أن عبدالناصر بدأ يتطلع نحو وجوه ليست تاريخية. وتعني كذلك أنه يريد أن يُلبس الثورة ثوباً يتناسب مع سنة التطور.

لقد كان المجلس عبئاً ثقيلاً على عبد الناصر وكان بمجموعته وبتناقضاته وبالصراع الدراماتيكي الذي جرى بين الأعضاء وبأساليب التصفية التي كانت تظهر بين الحين والآخر، مركز قوة من المراكز التي قال عبد الناصر أكثر من مرة أنه يريد تصفيتها.

لكن السؤال المطروح هو: هل بإستطاعة الرئيس أن يصفّي مراكز القوة هذه؟

صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 8 مايو/ أيار 1968

3- مراكز القوة بين الإستمرار والتصفية

في معظم الخطب كان الرئيس عبد الناصر يشدد على دور مراكز القوة داخل النظام، ومن خلال محاكمات الثورة التي تُروى قصص أغرب من الخيال عنها تكشف أمور كثيرة. فقد تبين أن النظام كان حلبة صراع كبيرة وأن الدولة كانت عبارة عن مجموعة دول صغيرة تتوالد كلما أُتيح لها التوالد وتتصير واحدة على أخرى وتأكل واحدة الأخرى إذا هُيئت لها الظروف.

وكان عبد الناصر بعيداً عن كل ذلك إما لأنه لا يدري وإما لأنه يعرف كل شيء، وهذا هو الأرجح، لكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً. وعندما رفع عبدالناصر راية العزم على تصفية مراكز القوة، وجد أن المصريين يدعون له بالتوفيق في أن يكون النصر حليفه في هذه المعركة



الصعبة في الجبهة الداخلية.

إلا أن عبد الناصر تحدّث عن مراكز القوة من غير أن يسميها. لكن المصريين يعرفون أن عبدالحكيم عامر كان مركز قوة، وشمس الدين بدران كان مركز قوة، وصلاح نصر كان مركز قوة، وزكريا محيي الدين كان يزال مركز قوة، والثلاثي سامي شرف وشعراوي جمعة وأمين هويدي في مركز قوة، وعلي صبري في مركز قوة.

ولقد إنتهى مركز قوة عامر بإنتحاره ومركز بدران بإعتقاله ومحاكمته ومركز صلاح نصر بإعتقاله ومحاكمته، وتبين أن قوة كل من الثلاثة كانت ذات أهمية وتأثير بالغين عندما كان صاحبها في مركز السلطة، ولذا لم تكن لها مضاعفات بعد زوال أصحابها لأنه لم يكن لها جذور.

أما زكريا محيي الدين الذي كان الذراع اليمنى لـ عبدالناصر والمؤهل لخلافته فإنه أنهى بنفسه دوره كمركز قوة في القطاع الرسمي لشهرين خلوا عندما قدّم إستقالته من منصبه كنائب أول لـ عبد الناصر. وقد جُددت الإستقالة بضعة أيام وبُذلت المساعي مع زكريا محيي الدين لعدوله عن الإستقالة إلا أن الرجل أصر وطلب أن تُنشر إستقالته في الصحف وكان له ما أراد إذ أعلن المتحدث الرسمي الدكتور محمد حسن الزياد عن قبول الرئيس للإستقالة.

وقد جاءت إستقالة زكريا محيي الدين في وقت يتكاثر الكلام حول إمتداد النفوذ السوفياتي في مصر. لكن العارفين يقولون إن الرجل إستقال لأن جلسات مجلس الوزراء تحولت في عدة مرات إلى نوع من الجدل البيزنطي. فكان زكريا محيي الدين، كلما عُرضت على المجلس قضايا ذات إشكالات، يقول لقد نصحتُ من العاقبة وقلْتُ كذا وكذا ولم تأخذوا برأيي.

وبالإضافة إلى الجدل هذا، كان لـ زكريا محي الدين رأي في الوضع الإقتصادي في مصر بإعتبار أنه رئيس لجنة الخطة.

كان من رأيه، والأزمة الإقتصادية تشدّ حدة، الأخذ حتى النهاية - نهاية مرحلة إزالة آثار العدوان - بسياسة شد الحزام. وكان من مؤيدي وجهة نظره وزير الإقتصاد، قبل أن يعيد عبد الناصر تأليف الحكومة الحالية، الدكتور عبد المنعم القيسوني.

ولم ينتصر زكريا محيي الدين وإستقال فأنهى بذلك على الصعيد الرسمي مركزاً آخر من مراكز القوة. إلا أن زكريا محيي الدين لا يزال يحتفظ بمركز قوة غير رسمي، قاعدته واعية متفهمة تؤمن بالعمل أولاً في الداخل وثانياً في الداخل وثالثاً في الداخل ولا تريد أن يكون لمصر أي دور، على الأقل في الوقت الحاضر، خارج حدودها.

ويُعتبر مركز قوة الأمين العام للإتحاد الاشتراكي العربي السيد علي صبري أهم مركز قوة الآن في مصر، بعد تساقط وإسقاط المراكز السابقة.

وسر مركز قوة علي صبري يكمن في التنظيم، فهو شخص منظم من الطراز الأول وكان يتباهى دائماً بأنه يستطيع تحريك مئة ألف مواطن في ساعة إذا ما لزم الأمر. وقد حول التباهي إلى حقيقة عندما زار الرئيس عبد الرحمن عارف القاهرة في وقت سابق من هذا العام.

ويكمن سر مركز قوة علي صبري كذلك في أنه، بحكم عمله لفترة من الزمن مديراً لمكتب عبد الناصر ثم مديراً لمكتب عبد الحكيم عامر، قد وقف على نقاط الضعف والقوة في النظام وأصبح على بينة مما يجري في البلد.

وتضاف إلى هاتين النقطتين نقطة ثالثة ذات أهمية معينة وهي أن علي صبري إستطاع أن يستقطب اليساريين في مصر، وليس مهما قولهم إنهم هم الذين إستقطبوه. وبالنسبة إلى هذه النقطة شهدت الصحافة المصرية فصلاً مضحكة مبكية. ذلك أن علي صبري، منذ إلحاق الصحافة بالإتحاد الاشتراكي وإشرافه عليها، إستطاع أن يخلق مراكز قوة له في معظم المؤسسات الصحافية. إلا أن محاولاته لم تتجح في جعل صحفي واحد يصيبه رذاذ هذه المحاولات، هو رئيس تحرير "الأهرام" محمد حسنين هيكل. والكلام عن صراع علي صبري وهيكل رواية لم تكتمل فصولها بعد. وآخر ما أقدم عليه علي صبري كان إصدار أمر بنقل السيد إحسان عبد القدوس من رئاسة تحرير "أخبار اليوم" إلى مجلة "روز اليوسف" ومن غير ذكر للأسباب الموجبة ومن غير أن يفسح المجال أمام عبدالقدوس ليبيدي وجهة نظر إستيضاحية أو إعتراضية في أمر النقل. وحتى الآن لم يتسلم عبد القدوس مركزه الجديد، إذ صدمته سيارة أمام منزله بعد أيام قليلة من أمر النقل. وهو لا يزال يعالج من الحادث.

يبقى أهم مركز قوة عامل، وهو مركز مرتبط أشد الارتباط بعبدالناصر. وهذا المركز هو الذي يجمع الثلاثي سامي شرف (مدير مكتب الرئيس) وشعراوي جمعة (وزير الداخلية) وأمين هويدي (وزير الدولة والمشرِف على شؤون المخابرات)، وبالرغم من أن أجنحة هذا المركز تضعف أحياناً ثم تقوى بعد ذلك، فإن عبدالناصر يثق في ولاء الثلاثة وهي ثقة في محلها لأن الطريقة التي عالج بها شرف وجمعة وهويدي الوضع الذي نشأ عن المتظاهرات الطلابية كانت مثالية في تطويق الأزمة وحفظ الهدوء في وقت كان يُتوقع - لو كانت الطريقة على عكس ما جرى - أن تنفجر الأزمة ويصبح من الصعب تطويقها.

ودور الثلاثة لا ينحصر في الطريقة التي عالجوا بها التظاهرات الطلابية وإنما يشمل الطريقة التي عالجوا بها الوضع الذي نشأ عن محاولة عامر العودة إلى الحكم بالقوة.

لقد صُنِّي المصنع الذي كان يحول الثانويين إلى أقوياء بعد تصفية حركة عامر وبدران.

والآن لا خوف من أي عمل عسكري إذا ما إستمر علاج الوضع بالطرق الديمقراطية وبتوسيع الإنفراجات السياسية والإقتصادية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الموقف الطالبية. فللمرة الأولى منذ 1952 برز الطلاب كعنصر جديد على المسرح السياسي في مصر وكان للدور الذي قاموا به فعالية ملحوظة في تحقيق عملية التغيير التي بدأها عبد الناصر.

لكن الطلاب، ممثلين برؤساء إتحاداتهم؛ شكوا لعبدالناصر، عندما إستقبلهم في منزله، من التحرك الشيوعي في مصر وأبلغوه قلقهم من إستمرار هذا التحرك لكن جوابه كان إن الشيوعيين الذين يتحركون الآن وبالذات في الصحف والإذاعة والتلفزيون وعلى المسارح جماعة حلت تنظيماتها وأصبحت تعمل داخل الإتحاد الاشتراكي.

ونعود إلى الفكرة التي تشغل أذهان الكثيرين في مصر والقائلة إن مصر تتحول مع الزمن إلى قاعدة نفوذ للإتحاد السوفياتي.

والفكرة مطروحة في اوساط الفئة المصرية الواعية التي ترفض أن يقال عنها أنها تؤلف "اليمين المصري الجديد" وأنها تعتبر نفسها المدافعة عن إستقلال مصر والتمسكة بمبدأ عدم الإنحياز الذي أطلقه عبد الناصر ولا يزال يعمل في سبيله إلى الآن بالرغم من حال الإحتلال القائمة.

وهذه الفئة قلقة أشد القلق على ما يدور في خُلدها من أفكار. قلقة من أن تتحول مصر إلى قاعدة نفوذ للإتحاد السوفياتي وحريصة على أن يبقى عدم الإنحياز شعار الحُكم.

فإلى أي حد يبدو هذا القلق وارداً إن لم يكن قائماً؟

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 9 مايو/ أيار 1968

4- الصداقة السوفياتية على المحك

يبدو السفير السوفياتي السيد سيرغي فينوغرادوف، منذ قدومه إلى القاهرة، أكثر السفراء - سواء أكانوا عرباً أم غربيين أم شرقيين - حظوة لدى الرئيس عبدالناصر. ومنذ إعلان وقف القتال بين مصر وإسرائيل وحتى الآن؛ تشهد المياه المصرية أنواعاً كثيرة من السفن والمدمرات والغواصات السوفياتية. والذين يزورون الإسكندرية أو بورسعيد يشاهدون في الميناء هناك أنواعاً من هذه السفن والمدركات ويشاهدون بحارة قادمين من بلاد باردة لكن الشمس المصرية الحارقة لوحت وجوههم فجعلتها حمراء تلمع كالذهب.

وفي الست عشرة سنة التي هي عُمر الثورة المصرية لم يحدث أن حلقت مقاتلات غربية في السماء المصرية. إلا

أن سربين سوفياتيين وصلا على مرحلتين، كسرا هذه القاعدة عندما حلّقا في سماء القاهرة والمدن المصرية وقاما بنوع من العرض الجوي. وكان أحد هذين السربين قد وصل إلى مصر في أعقاب الزيارة التي قام بها في شهر مارس/ آذار وزير الدفاع السوفياتي المارشال أندريه غريشكو للقاهرة، بعد زيارتين مماثلتين قام بهما إلى بغداد ودمشق.

وفي جبهة القتال خبراء سوفياتيون يقال إنهم بضع عشرات ويقال إنهم بضع مئات، أما عبد الناصر فقال إنهم أقل من ألفين. وهم يدرّبون القوات المصرية على السلاح وإستعمال الصواريخ وعلى الإستراتيجية العسكرية.

ولا يترك عبد الناصر مناسبة إلا ويشيد بالإتحاد السوفياتي وبصداقته وبأنه عوّض على مصر جميع ما فقدته من سلاح وإن جزءاً من التعويض كان بلا مقابل.

ولا يكاد يمر شهر إلا وتفرّغ السفن السوفياتية التجارية في ميناء الإسكندرية قمحاً ومواد غذائية وآلات ورافعات وتوربينات وقطع غيار للسد العالي وللصناعات التي إستوردت مصر أجهزتها من الإتحاد السوفياتي. وتعود هذه السفن من حيث أنتت حاملة بضائع مصرية.

وما يجوز لمراسل سوفياتي أن يكتبه من مصر لا يجوز لمراسل غربي أن يكتبه. وحديثاً إنتقد مراسل "البرافدا" في القاهرة الإدارة المصرية ملتقياً بذلك مع جماعة اليسار المصري التي لا تسمح لها أوضاعها بنقد هذه الإدارة ونشر هذا النقد.

فهل يعني ذلك أن الإتحاد السوفياتي يتصرف في مصر على أساس أنها بلد أكثر من صديق؟ وإستطراداً، هل يعني ذلك أن مصر أسقطت من حسابها أنها زعيمة معسكر عدم الإنحياز في الشرق الأوسط وإحدى قواعد عدم الإنحياز في العالم الثالث.

إن المتابع للإهتمامات السوفياتية في مصر، وبالتالي لإهتمامات الإتحاد السوفياتي في دول عربية أخرى وحرصه على تطوير هذه الإهتمامات، يرى أن لمصر - ولمصر عبد الناصر بالذات - الفضل في هذا الوجود السوفياتي في المنطقة العربية.

ولولا أن عبد الناصر عام 1955 لم يكسر طوق الإحتكار الغربي في المنطقة لما كان في إستطاعة



بعض الجيوش العربية أن تُجهَّز بأسلحة سوفياتية. ولولا عبد الناصر لما كان في إستطاعة الخبراء المسوفيات أن يجدوا شيئاً من الإحترام والتجاوب لدى الجيوش التي يدربونها.

ولولا عبد الناصر لما كانت الأسواق السوفياتية منتعشة في بعض الدول العربية. ولولا عبد الناصر لما كانت الرافعات السوفياتية وغيرها من الآلات الثقيلة تصل إلى أسوان لتبني السد العالي.

ولولا عبد الناصر وسد أسوان لما كان سد الفرات في سوريا سيّنى. ولولا عبد الناصر لما كان في السودان الآن بضعة خبراء سوفياتيين عسكريين يدربون الجيش السوداني. ولولا مصر لما كان في إستطاعة القطعات البحرية السوفياتية أن تصل إلى البحر الأحمر حاملة السلاح لليمن الجنوبية وللجمهورية اليمنية، ناهيك بما وصل، ولا يزال يصل، إلى الجزائر والعراق.

لقد أسهمت مصر - ومصر عبد الناصر بالذات - في إخراج الإتحاد السوفياتي من تزمته وأسهمت في كسر الستار الحديدي الذي يفرضه على نفسه ووضعته في حال إتصال مستمر مع المنطقة العربية حيث النفط والشعوب الثائرة على أسلوب الغرب في طريقة معالجته لأمر المنطقة، أتت به خالياً من التحفظات. إذاً فقد دخل الإتحاد السوفياتي إلى المنطقة صديقاً بعدما أزال عبد الناصر سنة بعد سنة علامات الإستفهام من طريقه. فلم يعد بذلك صديقاً لبعض الحكام فحسب وإنما صديقاً للشعوب العربية التي دخل إلى بلدانها بسبب ما يمثله عبد الناصر من تيار شعبي معروف.

وعبد الناصر الآن ليس بالدقة عبد الناصر ما قبل 5 يونيو 1967 بالنسبة إلى الشعوب العربية، ولكن مصلحة الإتحاد السوفياتي تتطلب أن يستمر الرجل الذي أدخله إلى المنطقة قوياً كما كان قبل الحرب. فاستمرار الوجود السوفياتي في المنطقة رهن بالتجاوب الصادق مع ما يمثله عبد الناصر من قوى شعبية في المنطقة وترسيخ هذه القوى في مواقع السلطة، وعلى هذا الأساس يعمل الإتحاد السوفياتي يعطي السلاح حسب المقتضى ويزيد من حجم البروتوكولات التجارية ويرسل القمح كلما دعت الضرورة ويتصلب في مواقفه في الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي أي محفل دولي.

وقد ضغط ما إستطاع على دول المعسكر الشرقي لتقف إلى جانب مصر بلا تحفُّظ. فلو إنتهى الوجود السوفياتي في المنطقة لتسبَّب ذلك في إنتكاسة مؤلمة للقيادة السوفياتية ولأدى ذلك إلى إنغلاق سوفياتي على العالم الثالث وإلى إحتمال عودة السياسة الإنعزالية التي كان يتظلل بها، ولإنتصر الإتجاه الذي كان ينادي داخل الحزب وفي أوساط الحكومة السوفياتية بإتباع سياسة منتصف الطريق مع مصر حتى لا تتكرر مسألة التراجع السوفياتي الذي حصل في كوبا. لكن الأغلبية هزمت دعاء هذا الإتجاه. المهم هو ما إذا كان هذا الإمتداد للوجود السوفياتي في مصر يعني أنها فقدت صفتها كدولة محايدة بين المعسكرين المتصارعين في العالم.

إن الذين يقفون وراء الناصرية في مصر يقولون إن الأمر ليس أمر وجود يمتد أو يتقلص بقدر ما هو نوع من التلاقي مع دولة تقدمية، من غير أن يكون لهذا التلاقي إمتداد عقائدي. وهم يضيفون أن الإتحاد السوفياتي يرغب بإستمرار في توسيع رقعة هذا التلاقي ومن غير إلزام التوسيع بمقتضيات التعسكر.

ثم إن الحياد ليس شيئاً جامداً لا يتحرك، وفي إستطاعة مصر "كدولة حيادية" أن تُطور متى شاءت فكرة الحياد، كما في إستطاعتها أن تعبر عن نفسها بطرق جديدة. وهذا ما يحدث منذ حرب 5 يونيو 1967. وهم يقولون إنه بالرغم من وقوف الولايات المتحدة علناً إلى جانب إسرائيل، فإن عبد الناصر لم يتطرق في موقفه بالتلاقي إلى أبعد الحدود مع الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي.

وهم يقولون أيضاً إن المصلحة المصرية الآن تقتضي، من أجل أن تتعادل كفة الحياد، توسيع التعامل مع أوروبا وبالذات مع مجموعة السوق المشتركة. أما بريطانيا التي ليست عضواً في هذه السوق فإن التعامل معها يزداد تحسناً ونمواً لكن هؤلاء يقرون بأن الكفة لا تتعادل بشكل سليم إلا إذا تبدَّل الموقف الحالي مع

الولايات المتحدة، لأن نقيض التعامل مع الإتحاد السوفياتي ليس الإتجاه أوروبياً. فهذا الإتجاه قد يحسّن الوضع المالي والتجاري والإنمائي، وهو ما يجري في الوقت الحاضر، لكنه لا يحسّن الوضع السياسي. فهل في الأفق ما يشير إلى أن في الإمكان أن يتحسن الوضع السياسي بين مصر والولايات المتحدة؟

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 10 مايو/ أيار 1968

5- مجالات التلاقي المصري - الأميركي

إزالة آثار العدوان لن تحدث إلا في حالين:

الأولى أن يقوى الرئيس عبد الناصر إلى درجة تمكنه من أن يشن حرباً صاعقة على إسرائيل، وهذا بلغة الإستعداد والإمكانات ليس ممكناً قبل سنتين إلا إذا كانت لدى عبد الناصر مفاجآت وتقديرات للموقف تختلف عن تقديرات المراقب العادي.

والثانية أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل حتى تسحب قواتها إلى خطوط ما قبل 5 يونيو 1967، وأن يعاد تقييم الموقف من جديد على أسس غير عدائية أو متحفظة في إعلان موقف عدائي. وفي كلا الحالتين، لا بد من الدور الأميركي. لا بد من وجوده إذا ما شن عبد الناصر الحرب

بحيث لا تتدخل الولايات المتحدة وتساعد إسرائيل على الصمود في وجه الهجوم المصري، ولا بد من وجوده من أجل أن تتسحب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها خلال حرب 5 يونيو.

لكن العلاقات مقطوعة بين القاهرة وواشنطن. أما الحوار بين الرسميين في الماصمتين، وإن كان على مستوى عادي، فإنه يتوقف لبعض الوقت ثم يُستأنف بعد ذلك وأحياناً كثيرة تدخل جهات غير رسمية تصل من واشنطن إلى القاهرة طرفاً في الحوار. وأحدث من وصل هو وزير مالية الولايات المتحدة السابق روبرت أندرسون.. وهذه هي الزيارة الثانية التي يقوم بها أندرسون للقاهرة منذ حرب 5 يونيو. وفي المرتين لا تتعدى إتصالاته الطابع المالي والتجاري بإعتبار أن أندرسون يمثل مصالح أميركية تجارية خاصة.

ولثلاثة أشهر خلت كادت القاهرة وواشنطن أن تعلنا إتفاقهما على عودة العلاقات، ثم أزيلت إمكانات الإتفاق من الطريق بشكل مفاجيء وتبعته أقاويل كثيرة كانت تُروى على ألسنة مصريين وغير مصريين في القاهرة. ومن هذه الأقاويل أنه كيف يمكن لمصر أن تعيد العلاقات مع الولايات المتحدة في حين أن الإتحاد السوفياتي لا يزال قاطعاً العلاقات مع إسرائيل بسبب مصر، ولا يزال ممسكاً بزمام الأمور بالنسبة إلى الدول الأوروبية الشرقية التي تسير في فلكه مانعاً إياها من أن تعيد العلاقات التي قطعتها مع إسرائيل بسبب عدوانها على مصر وسوريا والأردن. ومن هذه الأقاويل أيضاً أن الإتحاد السوفياتي لا يريد أن يبيت في أمر الوضع في الشرق الأوسط قبل أن يتضح الموقف في قضية فيتنام وأنه لذلك عرقل أي لقاء بين القاهرة وواشنطن.

إلا أنه بالإضافة إلى الموقف السوفياتي، لا تزال لدى مصر حساسيات معينة من الموقف الأميركي وهي ما تزال ترى أنها إيجابية أكثر من الولايات المتحدة بالنسبة إلى موضوع العلاقات. فبعد التلبية التوضيحية التي عكستها المقابلة التي أجراها رئيس تحرير مجلة "لوك" وليم اتود مع عبد الناصر و"براً" فيها الرئيس ما قاله يوم الحرب عن دور الولايات المتحدة، كانت مصر تنتظر بادرة أميركية ما رداً على التلبية التوضيحية التي أثارت عاصفة مصرية وعربية.

مصرية، لأن ما نُشر من المقابلة في صحيفة "الأهرام" كان يختلف في بعض الكلمات "ذات المعنى المطلوب" عما نُشر في "لوك" وفي الصحف العربية والعالمية نقلاً عن "لوك". وعربية، لأن المقابلة أوجت إلى مريدي عبد الناصر في المنطقة العربية أنه في الطريق إلى القبول بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية. المهم أن البادرة لم تصدر عن واشنطن وإنما صدرت عنها مواقف متعددة؛ بعضها يوحى بالعداء وبعضها الآخر يوحى بأن في واشنطن تياراً يرغب في تفهّم الواقع المصري والواقع العربي على ضوء قوة الواقع



المصري. وكانت هذه المواقف تردّ تباعاً إلى القاهرة بشكل تقارير من دبلوماسيينها العاملين في أروقة الأمم المتحدة وفي واشنطن وبعض العواصم الكبرى.

وعلى سبيل المثال فإن من بين التقارير التي وردت إلى القاهرة، واحداً يقول إن الكونغرس الأميركي ليس على استعداد للموافقة على أية مساعدة لمصر في حين أن الخارجية الأميركية توافق. وتقرير آخر يقول إن تحولاً جديداً طرأ على السياسة الأميركية، فبعدما كانت هذه السياسة تعتبر إسقاط عبدالناصر في مصر وبالتالي في العالم العربي "ضرورة أميركية"، أصبحت هذه السياسة ترى أنه يجب اعتبار مصر مثل أية دولة عربية وبالتالي لا داعي لإسقاط عبد الناصر. ومثل هذا الإتجاه يوحي عودة إلى محاولة إحتواء جديدة لمصر.

وتقرير ثالث يقول إن مصر تمثّل في العالم العربي التيار السياسي القائم في العالم الثالث. وبالرغم من أن قيمة هذا التيار قد انحسرت وتضاءلت، فإن الولايات المتحدة يجب ألا تقف موقفاً معادياً لهذا التيار، كما أنها في الوقت نفسه يجب أن تستمر في تأكيد سلامة إسرائيل.

ويتزعم هذا الإتجاه نيكولاس كاتزنباخ الرجل الثاني في الخارجية الأميركية، ويدعمه، إلى حد، بعض مدراء الإدارات في الوزارة ورئيس اللجنة الخارجية السناتور وليم فولبرايت مع بعض التحفظ. ويذكر التقرير، الذي تولىه القاهرة إهتماماً بالغاً، أن كاتزنباخ (الذي كان وزيراً للعدل في عهد كينيدي) يرى أن الإهتمام الأميركي في المنطقة محصور بسلامة إسرائيل وأن الولايات المتحدة بذلك لا تعطي الموازين حقها.

غير أن إتجاه كاتزنباخ ينقصه أمران. الأول أن يقلل وزير الخارجية الأميركية دين راسك من معارضته لهذا الإتجاه لأن راسك لا يزال يؤمن بضرورة الإبقاء على سياسة القوة الأميركية. والأمر الثاني هو إلتفاف الدبلوماسية العربية حول إتجاه كاتزنباخ. فعلى حد قول التقرير إن الدبلوماسية العربية لم تستطع أن توحد إتصالها بهذا الإتجاه لتحريكه، خاصة وأنه إتجاه يبقى مقبولاً في أوساط أساتذة الجامعات في الولايات المتحدة أو لدى بعضهم على الأقل، وفي أوساط طابعية كثيرة تميل إلى اعتبار قضية التأييد الأميركي إلى أقصى الحدود لإسرائيل على حساب العرب مسألة يجب أن تناقش، وأن فلسطين قضية وليست مشكلة، وطالما أنها ليست مشكلة فإن الحاكم الأميركي ليس الوحيد الذي له حق التصرف بها.

لكن لماذا كل هذا العداء الأميركي لمصر؟

أو بالأحرى لماذا كل هذه العقبات في طريق التلاقي المصري - الأميركي؟

في الوقت الذي قامت ثورة 23 يوليو 1952 كان للسفير الأميركي في القاهرة كلمة مسموعة محترمة وإستمرت مسموعة محترمة حتى عام 1955؛ عام الإتجاه شرقاً.

ومنذ 1955 حتى أسابيع قليلة من حرب 5 يونيو 1967 كانت العلاقات في تآرجح. وكان الذي يساعد دائماً على عدم تدهورها أن واشنطن تعلم تمام العلم أن عبد الناصر يقاوم أية إحتتمالات لزرع الشيوعية في مصر.

لكنه الخوف على العالم العربي وعلى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، من المد الناصري. هذا الخوف هو الذي كان يُقلق واشنطن بإستمرار وإن كان قلق إدارة الرئيس كينيدي أقل بقليل من قلق إدارة الرئيس جونسون.

وكانت موسكو هي المستفيدة من هذه الفرقة بين القاهرة وواشنطن. وكانت تعمل بإستمرار على تنشيط عملية إحتواء الناصرية إلى أن تحولت هذه العملية إلى عبء على عبد الناصر والمصريين الذين يدعون إلى التعقل في موضوع الإتجاه شرقاً.

إن عبد الناصر، بالرغم من الظروف الصعبة التي أورتها حرب 1967 لا يزال مفسحاً المجال أمام التلاقي المصري - الأميركي مع أنه يعلم أن مثل هذا التلاقي قد يحمل الإتحاد السوفياتي على اللجوء إلى أعمال مصيرية ذات أهمية سياسية قصوى في مصر.

والماريشال تيتو أدرى بهذا الأمر أكثر من غيره. وقد إستوعب الأمر عندما زار مصر لشهرين خلوا وعاد بعد الزيارة يُكثر من المساعي لعقد مؤتمر جديد لدول عدم الإنحياز. والفرصة الآن تاريخية أمام واشنطن. فهي لو فوتتها لأصبح قلقها على أصدقائها في العالم العربي من المد الناصري أقل بكثير من خوفها على الأصدقاء هؤلاء من المد المصري الآخر. وبانتظار ما سيفعله المبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ وما ستسفر عنه محادثات السلام في باريس لحل قضية فيتنام التي قد تؤثر على موضوع السلام في الشرق الأوسط، تبدو المواجهة العربية السياسية للأزمة القائمة ضعيفة متلاشية. وتبدو القاهرة إستناداً إلى ما جرى ويجري فيها من إجتماعات على مستوى رفيع، وإلى ما يصلها من تقارير ومعلومات، متشائمة أكثر من أي وقت مضى. فهل تتغير طبيعة المواجهة العربية وبالتالي هل تقل حدة التضاؤم؟

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 11 مايو/ أيار 1968

6- تضاعفات السنة الأولى للنكسة

عندما زار رئيس الحكومة الأردنية السيد بهجت التلهوني القاهرة لم يتوقف مند عرض نتائج الجولة العربية الموسعة التي قام بها الملك حسين في بغداد والكويت وإمارات الخليج والرياض، بل طلب من الرئيس عبد الناصر أموراً كثيرة تتعلق بمهمة المبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ. وبعض هذه الأمور كان ذا طابع إستراتيجي وقد طرحه التلهوني من عدة زوايا كان أبرزها الكيان الأردني حاضراً ومستقبلاً؛ وشراء الإسرائيليين الأراضي العربية في القدس العربية وإستيلاؤهم على الأرض التي لا يستطيعون شراءها، لأنهم يأملون بأن المدينة ستؤول. وفي هذه الحال سيكون الإسرائيليون مالكي أكثرية أرض المدينة.

كان التلهوني شديد الحرص على ألا تُنسف مهمة



المبعوث الدولي. وقد أبلغته القاهرة أن المهمة، إذا ما قُدر لها أن تُنصف، لن تكون مصر المسببة بذلك.

وكان الأردن قد سأل مصر في وقت سابق عما إذا كانت ستقف موقفاً عدائياً منه إن هو أنهى حال الإحتلال بمفرده. وكان رد مصر أنها تترك للأردن أن يقرر بهذا الشأن ما يريد وأنها على أية حال لن تقف منه موقفاً عدائياً إن هو أقدم على هذه الخطوة.

وقال التلهوني لـ عبد الناصر، وهما يبحثان في موضوع القمة العاجلة، إن الملك فيصل أبلغ الملك حسين بحضور الملك الحسن أنه لن يوافق على عقد القمة إلا إذا وصلته رسالة رسمية من القاهرة تقول إنه لا جدوى من الحل السياسي.

وعندما حاول الحسن إقناع الملك فيصل بضرورة عقد القمة، تلقى ملك المغرب الكلام نفسه الذي قاله الملك فيصل حسين. وإزاء إصرار فيصل، رأى الحسن أن يرجئ زيارته للقاهرة إذ كانت خطته في الزيارة السريعة أن يوجهي إلى عبد الناصر أنه أسدى إليه خدمة بموافقة فيصل على القمة الخامسة. بعد هذا، جاء الموقف المصري الرسمي يشير إلى أن القاهرة لم تعد متحمسة، كما كانت في السابق، لإنعقاد القمة لكنها في الوقت نفسه تحافظ على إستمرار مناخ عقدها وتحل ما يمكن حله عن طريق الإتصالات الثنائية.

وغادر التلهوني القاهرة مطمئن البال إلى أن "الإجتياح الفدائي" الذي تسبب في تعديل بعض الحقائق الوزارية في الحكومة الأردنية لن يؤثر بشيء على كيان المملكة، إلا إذا نُسفت مهمة يارينغ. وعبد الناصر أبلغه أن المهمة لن تُنصف.

وعندما زار السوريون القاهرة وطرحوا على عبدالناصر موضوع المؤتمر الذي عُقد في الرياض من زاوية القول إنه "تحركٌ يميني رجعي" يستهدف إيجاد نوع من التكتل ضد "الدول العربية التقدمية"، كان جوابه يوجهي بأن البعث لم تعد له القدرة على "توريث مصر". وتبين للسوريين أنه قد أصبحت لدى عبد الناصر مناعة الخوض في "لعبة تكتلات المرجعية أو التقدمية".

ووقف عبد الناصر، وهو يستمع إلى رغبات السوريين في ضرورة عقد إتفاق سياسي ثنائي بين مصر وسوريا، موقفاً سلبياً، وأبلغهم بلباقة أن المرحلة العربية الراهنة لا تتطلب "قفزاً ثنائياً" بقدر ما تتطلب "تحركاً منسقاً" على جميع الجبهات، ثم إنه شخصياً يرى أن الوطني اليميني كالوطني اليساري، وقد أطلق هذا

الشعار في إحدى خطبه ليؤكد بذلك وجهة نظره في المرحلة الراهنة.

لقد جاء السوريون بصفة ثورية فاستقبلهم عبد الناصر بمنطق "مصر الدولة" لا "مصر الثورة" وعندما طرحوا فكرة إيجاد نوع من التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي في مصر والبعث في سوريا وجبهة التحرير في الجزائر حتى يكون هذا التنسيق مقدمة لـ "وحدة القوى التقدمية"، قال عبد الناصر إن الاتحاد الاشتراكي يجتاز الآن مرحلة بالغة الحساسية من التغيير وإعادة التقييم، أو بمعنى آخر أراد عبد الناصر أن يكون موقف الاتحاد الاشتراكي من البعث مكملاً لموقف "مصر الدولة" من النظام السوري.

وكاد عبد الناصر أن يقول للسوريين إنهم يكثر من الطلبات ولا يتقبلون طلباً عربياً واحداً. فهم قاطعوا القمة وقاطعوا مهمة يارينغ ورفضوا التفاهم مع الأردن وتنسيق قواهم العسكرية مع قواه مع أن ذلك أهم من مساعدة الجمهوريين في اليمن، لكن عبد الناصر لجأ مرة أخرى إلى اللباقات ولم يقل شيئاً من ذلك للسوريين مع أنه يعلم علم اليقين أن الوضع في الأردن يتطلب حزاماً عسكرياً واقياً يتألف من سوريا والعراق بالإضافة إلى ما لدى الأردن من قوة عسكرية.

ولجأ عبد الناصر كذلك إلى اللباقات عندما أبلغ السوريين أن مصر تعمل وكأنها ستُنهى الاحتلال وحدها، وأنها ترحب بأية لقاءات منطقية. وعلى هذا الأساس عاد الأتاسي ومن معه من مدنيين، وبقي العسكريون الذين كانوا ضمن الوفد في القاهرة لإيجاد نوع من التنسيق، وهم يجتمعون يومياً بزملائهم المصريين. والعسكريون السوريون الذين لا يزالون في القاهرة هم رئيس الأركان ونائب وزير الدفاع اللواء مصطفى طلاس واللواء يوسف شكور والعميد عبدالرحمن خليفاي والملازم هاشم الجاسم.

وعندما إنتهت المحادثات بين الجانبين المصري والسوري إرتأى عبد الناصر أن يصدر عن المحادثات بيان صحافي لا أن يصدر بلاغ مشترك، فالبيان الصحافي لا يوقع، أما البلاغ المشترك فيوقع. والبيان الصحافي فيه إعلام، أما البلاغ المشترك فالالتزام.

والمستفيد من اللقاء المصري - السوري كان العمل الفدائي الذي بحثه الجانبان بكثير من العناية، وكان في نية السوريين أن يطرحوا للمناقشة فكرة الدعوة إلى عقد قمة ينحصر البحث خلالها في تأييد العمل الفدائي بشكل أكثر علانية من التأييد القائم. لكن الجو لم يكن يسمح بطرح مثل هذه الفكرة، ولا لتقبلها من عدة أطراف، ومن مصر بالذات التي تسعى إلى إنجاح مهمة يارينغ. ثم إنها على أية حال فكرة تعجيزية، وإن كانت مصر قد بدأت منذ مدة تُظهر إهتماماً بالغاً بالفدائيين وتساعدتهم وتدريبهم.

وقبل زيارة التلهوني؛ وبعد زيارة السوريين، قيلت أمور كثيرة تتعلق بالوضع العربي بشكل عام وبالعمل الفدائي بشكل خاص. قيل إن الكويت تريد كشوفات بالطريقة التي تتفق فيها مصر أموال المساعدة التي أقرها مؤتمر الخرطوم. وقيل إن هذه البادرة الكويتية تعبر عن رغبة ماثلة لدى السعودية وليبيا تكون تمهيداً لإيقاف المساعدات.

وقيل في الوقت نفسه إن الدول الثلاث لا يمكن أن تلجأ إلى مثل هذا العمل؛ لأن مصلحتها تقضي بذلك. فهي لو حركت موضوع المساعدات لأفسدت المجال أمام عبد الناصر لطلب المساعدات من الاتحاد السوفياتي وبذلك لن تستطيع مواجهة شعوبها.

إن القاهرة ترى أكثر من أي وقت مضى أن المجابهة العربية مشلولة، وهي تعتقد أن الوقت سيطول قبل أن تتبدل طبيعة المجابهة. فهي سعيدة بتأييد شعب تونس لكنها تريد موقفاً مؤيداً من الرئيس بورقيبة، وسعيدة بتأييد الشعب المغربي لها لكنها تريد أن يكون التأييد من الملك الحسن وحكومته؛ وسعيدة بأن الشعب السعودي والشعب الكويتي والشعب الليبي تريد أن تتبدل حال مصر إلى الأحسن لكن مواقف إيجابية من حكام بلدان هذه الشعوب لها في الوقت الحاضر المفعول الأكيد في عملية التبدل التي يرتجونها. أما الآخرون، فمصر مرتاحة إلى مواقفهم مطمئنة إلى دعمهم وتجاوبهم وإن كان مثل هذا الدعم والتجاوب لا يقدم إلا القليل في تحسين الحال التي تجتازها.

وهي لذلك تعمل وحدها من غير أن تغلق الباب أمام الآخرين، وتشجع في الوقت نفسه العمل الفدائي

إنطلاقاً من واقع جديد ومفهوم جديد وهما أن فلسطين كانت مسؤولية عربية، وأن على العرب، بعد تصاعد العمل الفدائي، أن يصبخوا مسؤولية فلسطين.

وفي كل يوم تهتز نوافذ بنايات في القاهرة والمدن المصرية بسبب إختراق المقاتلات المصرية جدار الصوت، فهذه المقاتلات تحلق باستمرار والطيارون يتدربون باستمرار وعملية تحريك الجيش المصري لا تتوقف منذ أن بدأت القيادة الجديدة عملها.

وعبد الناصر يتلقى يومياً تقارير صادقة عما يجري من تدريبات وعن مراحل التقدم التي يحققها الضباط والجنود المصريون في مناطق التدريب أو على جبهة القتال في السويس. والتقارير تفيد أن الوضع ممتاز وصامد للدفاع وليس للهجوم؛ وأن هموم العسكريين المصريين تختلف عن همومهم في السابق إذ أنهم يريدون أن يثبتوا أنهم ليسوا كما يتصورهم الشعب المصري.

وفي الوقت نفسه يتحرك عبد الناصر في الداخل على جميع الجبهات وعلى الجبهة السياسية بالذات. فهذه الجبهة أصبحت في رأيه هي الأساس. فإذا كانت قوية، فهو قوي وجبهته الخارجية قوية وجبهته العسكرية قوية، أما إذا استمرت على ما كانت عليه، فإنه سيجد نفسه في وضع لا يحسد عليه.

والتحرك في الجبهة السياسية إنطلق من شعار التغيير الذي رُفع في أعقاب تظاهرات العمال في حلوان. وهذا التغيير، وإن كان حتى الآن لا يبدو جذرياً، فإن المصريين يأملون أن يتطور حتى يصبح جذرياً. وعملية التغيير لا تزال في البداية وهي تسير ببطء لعدة أسباب منها أن العملية ترتبط ارتباطاً مباشراً بمراكز القوى التي لا يزال الصراع الخفي على أشده قائماً بسببها.

إلا أن المؤلم، على هامش عملية التغيير هذه، أن مصر تقتقد كل يوم عناصر فتيّة مثقفة أخصائية. فالهجرة تزداد وتستمر، وهي مؤلمة لأن مصر في حاجة إلى الطبيب وإلى المهندس وإلى المدرس وإلى الأخصائي الاجتماعي وإلى الخبير الميكانيكي. والمهاجرون ينتمون إلى هذه الفئات. والخوف شديد من أن يأتي يوم تصبح فيه مصر بأشد الحاجة إلى مثل هذه العناصر خاصة وأنها من البلدان النامية. والإحصاءات غير الرسمية تفيد أن ألف شاب يهاجرون شهرياً إلى كندا والولايات المتحدة وأستراليا وبعض البلدان العربية، ولن يعيد الأمور إلى نصابها سوى المناخ السياسي الجديد الذي قد ينبثق عن عملية التغيير. وعلى هذا الأساس يتوقع المصريون أن يكون عام 1969 حاسماً في كل شيء.

بعد ثلاثة أسابيع، تمر سنة على حرب 5 يونيو وليس في الأفق ما يشير إلى أن حال الإحتلال لن تكون قائمة. وفي الأسبوع الأول من يونيو؛ الأسبوع الذي يجمع بين ذكرى الإستعداد الكبير الذي جرى للقيام بجولة رابحة وذكرى النتائج التي جاءت مناقضة.. في هذا الأسبوع سيحتفل المصريون بالذكرى السنوية للشهداء الذين سقطوا أشلاء في صحراء سيناء وغيرها، وفي الوقت نفسه سيقترعون لإختيار من سيمثلهم في الإتحاد الإشتراكي بعدما كان التمثيل يتم بالتعيين وأصبح يتم بالإنتخابات من القاعدة إلى القمة.

وبصرف النظر عن أن التوقيت ذكي، وهو في الوقت نفسه سلاح ذو حدين، فإن هذه الإنتخابات من شأنها أن تخلق مناخاً سياسياً قد ينقل مصر من مرحلتها الزبئية إلى مرحلة أكثر هدوءاً وأكثر إستقراراً وأكثر ثقة.

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 14 مايو/ أيار 1968

مصر على الذكرى الثانية لحرب 5 يونيو 1967:

1- عبدالناصر ونيكسون: لماذا انفجر الموقف؟

باقٍ على الذكرى الثانية لحرب 5 يونيو/ حزيران 1967 التي هزت كرامة مئة مليون عربي لكنها لم تهز ضمائر معظمهم، 86 يوماً. ومصر هي أكثر دولة عربية هزت الهزيمة كرامتها.. وإستطراداً ضمائر الثلاثين مليوناً المنتشرين على أراضيها.

ومنذ إنتهت حرب 5 يونيو بالشكل الذي آلت إليه، ومصر تعمل من أجل الحرب. تستعد لمحو الصورة المؤلمة من نفوس شعبها. تستعد عسكرياً، وتحرك سياسياً. والآن بعد مرور أقل من سنتين على الهزيمة، أين تقف مصر؟

أين يقف نظام الرئيس عبد الناصر سياسياً وعسكرياً، داخلياً وخارجياً؟
فؤاد مطر يجيب في سلسلة من 4 حلقات يكتبها من القاهرة عن هذه التساؤلات (مقدمة "النهار" عدد يوم السبت 29 مارس/ آذار 1969 للحلقات الأربع).

قبل أن تهدر المدفعية في منطقة السويس، كان الدكتور محمود فوزي مساعد الرئيس جمال عبدالناصر للشؤون الخارجية يستقل الطائرة إلى باريس ليبدأ منها جولة جديدة، هي في الواقع حلقة من سلسلة التحرك المصري لمواجهة الأزمة بالطريقة الدبلوماسية.

والدكتور فوزي لا يرتجل عملاً يكلف القيام به. وهو تقريباً المدني الوحيد بين العسكريين الذين يديرون دفة الحكم منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952، الذي لا يزال محافظاً على مكانته وإن تعددت أمكنته وتبدلت طيناً لما تفرضه التطورات السياسية.

وظهور الدكتور فوزي في الوقت الحاضر كمناور سياسي أمر مهم جداً لأنه رجل ثقة في العالم العربي. والتحرك الدبلوماسي مطلوب من إدارة عبد الناصر أن تمارسه في العالم الغربي لأن الحسابات فرضت أن يكون ثمة نوع من التفاهم السياسي مع العالم الشرقي، لا أن يكون التفاهم محصوراً فقط في قضايا السلاح. والدليل على كون محمود فوزي رجل ثقة في العالم الغربي أن كلمته مسموعة إلى حد وفي نطاق المصلحة الغربية. وجولة محمود فوزي في باريس ولندن ومديد كانت ذروة التحرك الدبلوماسي المصري، لكنها لن تكون نهاية هذا التحرك. وفي النية التشاور مع لبنان للقيام بجولة جديدة مشتركة أو تكليف لبنان القيام بها وحده لما له من رصيد لدى الدوائر الغربية.

وخطرت الفكرة في بال محمود فوزي بعدما أنهى جولته وخلصتها أنه يجب أن يحدث التحرك الدبلوماسي منذ الآن في جبهتين. جبهة الأراضي العربية المحتلة ككل، وجبهة القدس بنوع خاص، دون أن يكون هناك فصل جذري بين الجبهتين.

لماذا جبهة القدس بنوع خاص؟



لقد إكتشف محمود فوزي أن الغرب يتقبل مناقشة موضوع القدس أكثر من تقبله مناقشة موضوع سيناء أو الجولان أو سائر مدن الضفة الغربية بإستثناء بيت لحم والأماكن الأخرى التي لها في نفوس أبنائه مكانة دينية معينة لكن القدس بالذات لها المكانة الكبرى.

وإذاً، فليكن هناك تحركان: تحرك سياسي يتعلق بسيناء والضفة الغربية والجولان، وتحرك ديني، وإستطراداً سياسياً يتعلق بالقدس. وإذا فالتحرك يجب أن يبدأ من الفاتيكان. ومن هنا فكرة الجولة المصرية - اللبنانية المشتركة، أو الجولة اللبنانية دون مشاركة أحد.

جولة تبدأ في الفاتيكان وتتشعب بحيث تشمل العالم الكاثوليكي بأسره.

وقد طرح محمود فوزي في جولته قضية العلاقات المصرية - الأميركية من زاوية عاقلة وذكية، ليس لأن فوزي والسيد هنري كابوت لودج كبير المتفاوضين الأميركيين في محادثات السلام الفيتنامية التي تجري في باريس، أصدقاء منذ وقت طويل، بل لأن رأي محمود فوزي يركز دائماً على قاعدة عاقلة وذكية.

وبرغم أنه لم يعلن أي شيء عن نتائج إجتماع فوزي وكابوت لودج، وهو أول حوار رسمي على مستوى كبير منذ قُطعت العلاقات عام 1967 أيام حرب 5 يونيو، فإن الدوائر المصرية المطلعة تقول إن محمود فوزي يرى بعد إجتماعه مع كابوت لودج "إن الموقف مع واشنطن تحسّن ولم يتغير" وأن فوزي إتفق مع صديقه على الإستمرار في إجراء إتصالات أخرى. وتوقعت القاهرة على أثر إنتهاء جولة فوزي أن تصدر هذه المرة بادرة عن الرئيس نيكسون فيوفد من يمثله لمواصلة الحوار مع المصريين، وهو أمر كان متوقعاً في أية لحظة. وسواء تم هذا اللقاء في القاهرة أو في عاصمة أخرى صديقة للبلدين فإن نتائجه واحدة.

أهمية لقاء فوزي - كابوت لودج

ورأت القاهرة إستناداً إلى تقرير محمود فوزي عن جولته أن هذا المطلب من حقها لأنه لم تصدر عن نيكسون بعد بادرة، في حين بعث عبد الناصر ب فوزي ليقابل كابوت لودج. وأشارت الدوائر المصرية المطلعة إلى أن رحلة وليم سكرانتون تمت في وقت لم يكن نيكسون قد تسلم بعد منصبه رسمياً. وأعطت الدوائر المصرية المطلعة أهمية لا حدود لها للقاء فوزي ولودج وقالت إن الخطوة الأساسية في سبيل إعادة العلاقات تحققت ومن الطبيعي أن يُستأنف الحوار على أساس تكميلي، ثم إن إعادة العلاقات تتطلب مبررات، وهذه المبررات يحتاج توافرها إلى وقت طويل.

وفي أية حال، فإن لقاء فوزي وكابوت لودج كسر حدة التوتر التي كانت قائمة قبل ذلك، والتي عكسها فحوى رد نيكسون على رسالة عبد الناصر الذي أعلنت القاهرة يوم 7 فبراير أن عبدالناصر تلقاه من نيكسون. وتعتبر الدوائر المصرية المطلعة أن الرد لم يكن على مستوى الآمال المعقودة التي تضمنتها رسالة عبد الناصر إلى نيكسون. وكان عبد الناصر قد أعرب في رسالته الطويلة عن تفاؤله بأن يزيل نيكسون الإجحاف في السياسة الأميركية وأن تكون هذه السياسة في عهده موضوعية وفي مستوى مركز الولايات المتحدة.

أما لماذا لم يكن رد نيكسون على رسالة عبد الناصر في مستوى الآمال المعقودة، فلأن الرئيس الأميركي لم يلمح إلى خطوة أساسية معينة وإكتفى بقول ما معناه إنه يجب عدم النظر إلى الماضي وإنما التطلع إلى المستقبل، أما قضية إعادة العلاقات الدبلوماسية فقال بشأنها بالحرف الواحد تقريباً "سيتم ذلك في الوقت المناسب".

وزادت في حدة التوتر أيضاً أنباء عن صفقة دبابات أميركية لإسرائيل، ثم وصول الجنرال تيودور ودواي قائد القوات الضاربة في الجيش الأميركي إلى إسرائيل في زيارة مفاجئة لا تفسير لها، وقيامه خلال الزيارة التي إستغرقت 24 ساعة بجولة جوية فوق إسرائيل ربما تكون شملت أجواء سيناء المحتلة، ثم أضيف إلى حدة التوتر إعلان واشنطن أن 120 طياراً إسرائيلياً يتدربون على قيادة طائرات "الفانتوم" وصيانتها في إحدى القواعد الأميركية، وبرغم أن أنباء صفقة الدبابات، ثم زيارة الجنرال كونواي لإسرائيل، ثم الإعلان عن تدريب الطيارين تُعتبر أنباء في منتهى الحساسية بالنسبة إلى الإدارة المصرية، إلا أن الرد الإعلامي عليها لم يكن في

مسوى أهميتها. فالقاهرة حريصة أشد الحرص على تهيئة مناخ هادئ لتحقيق التسوية السلمية، ولإنجاح المحادثات الرباعية بالذات التي تعارضها إسرائيل. وفي إجتماعات وزراء الخارجية العرب مؤخراً لم تكن مصر بين الدول التي إقترحت موقفاً متطرفاً ضد السياسة الأميركية والسياسة البريطانية.

"التقرب إلى أقصى الحدود"

وحتى إشعار آخر، يمكن القول إن الموقف المصري من السياسة الأميركية وإستطراداً من السياسة البريطانية هو "التقرب إلى أقصى الحدود" وهو في أية حال ليس موقفاً سلبياً إذا قيس بالموقف الذي كان قبل الإعلان عن النية في إجراء محادثات رباعية لتسوية أزمة الشرق الأوسط. فقد كان الموقف آنذاك " بداية تشكيك"، وكاد الكثيرون يعتقدون أن نيكسون لن يفعل شيئاً، أو بالأحرى لا يريد أن يفعل شيئاً.

الرسول الأميركي المنتظر

هل توفد واشنطن مسؤولاً إلى القاهرة يرُدُّ البادرة التي قام بها محمود فوزي عندما إجتمع بـ كابتوت أو على الأقل هل يتم إجتماع مصري - أميركي برغبة من واشنطن في إحدى العواصم الصديقة؟ وهل يكون المسؤول الأميركي هذه المرة شخصاً آخر غير وليم سكرانتون.. أي من صِنْف المحترفين وليس من صِنْف الهواة أو من صِنْف روبرت أندرسون، أي من الذين ينجحون في سياسة فَتْح الأبواب المغلقة أو شبه المغلقة.

إن القاهرة تتوقع أن يحدث ذلك، وبكلام آخر ترى أن يحدث ذلك، كي لا تقع الواقعة. والواقعة في رأي مسؤول مصري كبير هي " تحوُّل الكراهية، التي أحدثها الموقف الأميركي في نفوس الشعب المصري والشعوب العربية الأخرى، إلى أعداء". وإذا وقعت الواقعة فإن الأبواب ستستمر مغلقة وقتاً طويلاً، ولن يكون في إستطاعة أحد فَتْحها.. ولا حتى المسؤول الأميركي الذي ترى القاهرة أن على واشنطن أن تبادر إلى إرساله ردّاً على البادرة المصرية بإرسال محمود فوزي للإجتماع بكابتوت لودج.

ويعتقد المسؤولون المصريون أنهم قدّموا كل ما يمكن تقديمه لحل أزمة الشرق الأوسط، وأن أية تنازلات أخرى تعني قبولاً نهائياً بالأمر الواقع ورضوخاً صريحاً أمام شروط الدولة المعتدية.

بريطانيا: دور المساومة

ونظرة إدارة الرئيس عبد الناصر إلى واشنطن، ليست النظرة نفسها إلى الموقف البريطاني. وبعدما عرض محمود فوزي الأحد الماضي على مجلس الوزراء المصري تقريره عن جولته الثلاثية قالت أوساطه إنه توصّل بعد محادثاته مع المسؤولين البريطانيين إلى نتيجة أساسية وهي أن بريطانيا تتصرف الآن ومنذ وضع مندوبها في مجلس الأمن اللورد كارادون صيغة القرار الدولي؛ كمساومة، في حين أن واشنطن في رأيه تتصرف أبعد من ذلك بكثير.

فلما أعلنت مصر في 13 شباط الماضي بلسان المتحدث الرسمي الدكتور محمد حسن الزيات أنها ستبدأ مسح القناة تمهيداً للإفراج عن السفن المحتجزة، لمّحت بريطانيا إلى أنها ستعطي إسرائيل سلاحاً. وعندما ثارت ضجة مصرية على ذلك قالت بريطانيا، وهي لا تنفي ولا تؤكد الصفقة الإسرائيلية: "إفتحوا قناة السويس". هنا إذن عملية المساومة. إلى ذلك إنه ليس من مصلحة بريطانيا أن تتسحب من سوق السلاح في الشرق الأوسط وأنها حريصة على وجودها السياسي في المنطقة. يضاف إلى ذلك أن لها إرتباطاً تاريخياً بوضع إسرائيل.

كما يضاف إلى ذلك الضغط السياسي الأميركي عليها يضاف إلى ذلك العداء التقليدي بين بريطانيا وفرنسا، يضاف إلى ذلك، وهو الأمر الجوهري، أن بريطانيا في طريق تصفية قواعدها في المنطقة، وهي ترفض أن تتحول الأمبراطورية إلى مصدرة للشاي والأجواخ والويسكي إلى الدول العربية بعدما كانت قبل أقل

من عشرين سنة هي الآمرة الناهية.

وإذا فإنها تسعى إلى وجود ولو قليل الفعالية في الشرق الأوسط. ومثل هذا الوجود لن يكون مأموناً إلا في إسرائيل، عكس إسبانيا وهي الدولة الثالثة في الجولة التي قام بها محمود فوزي، لأنها تجد في الدول العربية السوق الطبيعية لها.

أهمية زيارة إسبانيا

وعلقت القاهرة أهمية كبيرة على هذه الزيارة لعدة أسباب. فالقاهرة تتمنى موقفاً أكثر مرونة من الدول الأميركية اللاتينية وإسبانيا لها نوع من التأثير الروحي على العالم اللاتيني. ثم إن باراغواي وكولومبيا من الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وتأمل القاهرة - بسبب الصلات الروحية بين إسبانيا والدول اللاتينية - في أن يؤثر الجنرال فرانكو على هاتين الدولتين فتفقان مؤيدتين للموقف العربي في حال عودة القضية إلى مجلس الأمن بعد مناقشتها من جانب الدول الأربع الكبرى.

وفي المقابل، فإن إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي لا تعاني مشكلة يهودية في داخل أراضيها - لأن اليهود أقلية ضئيلة جداً - تأمل في أن تصبح الدول العربية سوقاً مهمة للسلاح الخفيف الذي تنتجه، وتأمل أيضاً وهي التي بدأت تُعنى بالأبحاث الذرية، في أن تتعاون مع الدول العربية. وخلال الأيام القليلة المقبلة ستصل إلى القاهرة وفود إسبانية لهذا الغرض.

ولإسبانيا أهمية أخرى لعلها أساسية على الصعيد السياسي فهي التي ترعى مصالح الولايات المتحدة في مصر. وإستطراداً فهي ضابط الإرتباط بين الدولتين، ولعل ضابط الإرتباط هذا مع الضابط الآخر وهو الهند التي ترعى مصالح مصر في الولايات المتحدة هما اللذان يحولان حتى الآن دون انفجار الموقف بين مصر والولايات المتحدة. وهما اللذان لا يجعلان مصر الرسمية تقول بصراحة رأياً الحقيقي في إدارة نيكسون. وهو رأي يختلف تماماً عن الرأي الذي يرافق التحرك الديبلوماسي المصري الذي بدأه وزير الخارجية السيد محمود رياض، وخطة الخطوة الثانية فيه الدكتور محمود فوزي.

والرأي الحقيقي كما يحدده مسؤول مصري كبير هو "أن شيئاً ملموساً لم يتغير في الإدارة الجمهورية الأميركية. ذهب أشخاص وجيء بأشخاص. وكان على الرئيس نيكسون في مثل هذه الظروف أن لا يعين يهودياً صهيونياً ألمانياً (يقصد هنري كيسينجر) مستشاراً له للشؤون السياسية. فإبدال أرثر غولدبرغ المؤيد لإسرائيل بـ تشارلز يوست المحايد ليس هو المطلوب.

إن السياسة الأميركية لا يقرها رئيس الوفد الأميركي في الأمم المتحدة؛ وإنما مستشار الرئيس للشؤون السياسية. ولا يُعقل أن ينظر كيسينجر إلى أزمة الشرق الأوسط من زاوية محايدة. وما يحدث منذ تولى نيكسون منصبه رسمياً دليل على ذلك".



ورقة العمل فتحت طريق الانفجار

حتى الإثنين الماضي كان كل شيء يبدو قابلاً للانفجار من جانب مصر إزاء السياسة الأميركية، لكن القاهرة كانت تحولّ دون انفجار الموقف. ويوم الإثنين كُشف النقاب في الأمم المتحدة عن "ورقة عمل" أميركية لتسوية أزمة الشرق الأوسط تسلمت القاهرة نسخة عنها قبل أمس. وكانت "ورقة العمل" هذه "جونسونية الطابع" على حد تعبير أحد المسؤولين المصريين.

ومن ضمن ما تحويه "ورقة العمل" أن تبقى غزة في عهدة إسرائيل كذلك مرتفعات الجولان. أما القدس فتقترح "ورقة العمل" أن تكون مدينة دينية، وأن يكون لإسرائيل حق النقض على أية نقاط لا تراها في مصلحتها، في حال بدء تنفيذ التسوية وهذا ما حمل الرئيس عبد الناصر في خطابه أمس على القول إن "ورقة العمل" الأميركية تعكس وجهة نظر إسرائيل تماماً. وكان مسؤول مصري بعد إطلاعه على "ورقة العمل" الأميركية قال: "لو أن إسرائيل أرادت وضع مشروع تسوية لأزمة الشرق الأوسط لما وضعته بالشكل الذي تضمنته ورقة العمل الأميركية".

ويُحتمل أن يسافر الأحد أو الإثنين إلى عمان وزير الخارجية المصرية السيد محمود رياض للإجتماع بالمسؤولين الأردنيين وعلى رأسهم الملك حسين للبحث في موقف موحد إزاء "ورقة العمل" الأميركية يعرضه الملك على نيكسون عندما سيجمع به يوم 8 نيسان/ أبريل المقبل.

ويتخوف المصريون من أن يكون للإقتراحات الأميركية تأثير على السياسة الفرنسية. ويخشون أن يكون نيكسون قد أقنع صديقه الجرال ديغول عندما زاره يوم 28 فبراير/ شباط في باريس بأفكاره إزاء أزمة الشرق الأوسط. لكن الدكتور محمود فوزي الذي قابل ديغول يوم 5 آذار عاد إلى القاهرة مطمئناً إلى استمرار الموقف الفرنسي على ما هو عليه.

والأزمة تزداد تعقيداً برغم التحرك الدبلوماسي المصري. فهل التحرك العسكري هو البديل؟

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 29 مارس/ آذار 1969

2- شهر المدفعية... وموعد الهجوم

أذار/ مارس 1969 هو شهر المدفعية المصرية. فهي منذ زمن بعيد لم تتحرك، حتى في فترة حرب 5 يونيو 1969 لم تتحرك بالشكل الذي تحركت فيه خلال هذا الشهر، ربما لأن أحداً لم يكن يحركها. وعندما تحركت هذا الشهر أثبتت فعاليتها بشكل يوحى بالثقة والإطمئنان. وكلما هدرت المدافع الثقيلة في منطقة قناة السويس وسمع المصريون بذلك من خلال بيانات القيادة العامة للقوات المسلحة تساءلوا: متى سنهجم؟ إن هاجس الثلاثين مليون مصري الأساسي ينحصر في موعد الهجوم. يريدون أن يهجم جيشهم وينهي حالة الإحتلال المرة التي تقض مضاجعهم. وسر هاجسهم أن الإحتلال شل تفكير الناس وأنهاك معنوياتهم وجمّد حالهم. ثم إنهم وُضعوا في حالة حرب بينما لا وجود للحرب. هناك إستعدادات للحرب. هناك عمليات ردع لأي هجوم إسرائيلي. وبتعبير أكثر دقة هناك نية للحرب، لكن لا تتشب الحرب. والجواب عن ذلك عند العارفين أن الحرب معناها التوصل إلى درجة قصوى من الإستعداد، ومعناها أن تكون هناك إرادة قتال، ومعناها أن يكون هناك جيش مقاتل، وأن يكون هناك سلاح متطور، وأن يكون تفكير القيادة السياسية منحصراً في حالة واحدة، إما حالة حرب وإما حالة سلام، لا أن يكون التفكير موزعاً بين الحرب والسلام.

هل توصل الجيش المصري إلى درجة قصوى من الإستعداد؟
الجواب: نعم قياساً على الحالة التي كان فيها قبل 5 يونيو 1967.
هل هناك إرادة قتال؟
الجواب: ثمة رغبة في القتال، في طريقها إلى أن تصل إلى مرتبة الإرادة.
هل هناك جيش متطور؟

الجواب: إن إعادة تنظيم الجيش المصري التي بدأها وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ورئيس الأركان الراحل الفريق عبد المنعم رياض، أو "الجنرال الذهبي" (كما كان يسميه الخبراء السوفييات) أعطت ثمارها، برغم أن إعادة التنظيم بدت في أول الأمر عملاً شبه مستحيل.
هل هناك سلاح متطور؟

قبل حرب 5 يونيو 1967 كانت لدى الجيش المصري أسلحة متطورة. وفي كل مناسبة يعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه أعاد إلى الجيش كل ما فقده وأكثر.
هل إن تفكير القيادة السياسية منحصر في إحدى الحالتين: الحرب والإستعداد لتنفيذ الحل السلمي. وللقيادة رأي واضح في هذا الأمر وهو إن تنفيذ الحل السلمي يتطلب وضعاً عسكرياً متيناً.
إذاً، لا حرب في الوقت الحاضر وقبل سنة على الأقل، إلا إذا نُفذ الحل السلمي قبل هذه المدة. وإستمرار



الحال هذه على ما هي عليه؛ أي مواصلة الإستعداد وتصميم العمليات التي على شاكلة ما يحدث منذ أسبوعين على طول قناة السويس، هي التي ستحسم الأمر، وهو الشيء الذي لا يمكن حدوث غيره. لكن مصر تحسب حسابات أخرى وتبدي إطمئنانها لها. تحسب أن تشن إسرائيل هجوماً لا يقتصر على قصف المواقع العسكرية في الضفة الغربية من قناة السويس. تحسب أن تكرر الشيء نفسه الذي فعلته يوم 5 يونيو 1967 والأيام الثلاثة الأخرى التي تلتها، وتحسب أن تتكرر عملية نجع حمادي. وفي مصر 150 مركز حيوي أكثرها أهمية السد العالي. وتعرض أي مركز من هذه المراكز الحيوية لعملية مشابهة للعملية التي حدثت في نجع حمادي من شأنه أن يربك عجلة الإقتصاد المصري ويزيد في الحالة النفسية المتأزمة التي ولدت مع هزيمة الحرب.

وحسابات مصر تنحصر في كونها مستعدة هذه المرة للدع، ومستعدة لإحباط أية "عملية إختراق" قد تقوم بها القوات الإسرائيلية.

و"عملية الإختراق" بلغة العسكريين تعني إنتقال القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية من قناة السويس.

فالطائرات المصرية التي كانت قبل 5 حزيران جاثمة في قواعدها هي الآن محلقة في إستمرار فوق الأراضي المصرية، ومن حين إلى آخر فوق المناطق المحتلة، سرب يحط وسرب يطير، طيارون يرتاحون وآخرون يحرسون السماء المصرية.

والطائرات جاهزة بإستمرار. ومن وقت إلى آخر ترتج نوافذ المنازل المصرية. ويكون سبب هذا الإرتجاج طائرة إخترت جدار الصوت أو انفجار القتال في مكان بعيد عن القاهرة خلال عمليات تدريب لا تتوقف.

وبكلام يوجز الحال والموقف يقول مسؤول مصري من التاريخيين، أي الذين شاركوا في ثورة 22 يوليو 1952 "لقد تغيرت الأمور كثيراً ولن تتكرر كارثة 5 يونيو 1967". ولماذا هناك إستعداد للدع، وإستعداد لإحباط أية "محاولة إختراق"، وليس هناك إستعداد لإنهاء حالة الإحتلال بشن هجوم كاسح على القوات الإسرائيلية المتمركزة على الضفة الشرقية من القناة والتي تتحصن يوماً بعد يوم في نطاق عملية تحويل الضفة الشرقية إلى جبهة دفاعية؟

لأن أي هجوم معناه عبور قناة السويس. أي أن يعبر مئة ألف جندي مصري القناة في قوارب برمائية أو بواسطة جسور يجب أن يتم تركيبها في مناطق أقل خطراً وفي أوقات معينة.

معناه أن يكون الطيران المصري في الوقت نفسه يقصف القوات الإسرائيلية في سيناء ليشل حركتها ويمنعها من ضرب القوات المصرية التي تعبر القناة.

معناه أن تكون هناك طائرات مصرية أخرى تنزل أفواجاً من الجنود فوق أرض سيناء في مواقع بعيدة عن مواقع القوات الإسرائيلية، وتكون هذه الأفواج بمثابة كماشة.

معناه أن تكون البحرية المصرية مستعدة للقيام بدورها من نقاط في جهة البحر الأبيض المتوسط.

معناه أن تكون مطارات مصر خلال هذه العملية في مأمن. وأن تكون قواعدها الجوية في مأمن. وأن تكون المصانع الحربية في حلوان في مأمن. وأن يكون السد العالي في مأمن.

معناه أن تتحرك كتائب المقاومة في الأرض المحتلة وتبدأ عمليات من شأنها شل مؤخرة الجيش الإسرائيلي.

معناه أن تكون في هذا الوقت قد فُتحت جبهتان أخريان ضد إسرائيل: جبهة سورية وأخرى أردنية.

بيت القصيد: الجبهة الشرقية

هنا بيت القصيد. الجبهة السورية والجبهة الأردنية هما بيت القصيد.

هما الجبهة الشرقية التي تسعى مصر من أجل إنشائها. فالجبهة الشرقية في رأي مصر هي الطلقة الأولى للبدء في عملية السباق، فإذا لم تكن موجودة فمعنى ذلك أن لا حرب ولا هجوم مصرياً على القوات

الإسرائيلية، وأن القوات المصرية المتمركزة على طول القناة ستبقى متمركزة وقتاً طويلاً. وحتى الآن لا تزال القيادة الشرقية "حبراً على ورق" على حد تعبير مصدر مصري مطلع، إلا أن حرص مصر على إنشائها للتخفيف عن جبهة سيناء حملها على إرسال رئيس الأركان الراحل الفريق عبدالمنعم رياض إلى بغداد حيث عقد سلسلة من المحادثات مع اللواء مصطفى طلاس رئيس الأركان السوري الذي وصل إلى العاصمة العراقية في ذروة تصاعد الأزمة السورية الداخلية، والفريق حماد شهاب رئيس أركان الجيش العراقي والفريق عامر خمّاش رئيس أركان الجيش الأردني. وفي رأي مصادر مصرية مطلعة أن دور لبنان الذي بُحث خلال إجتماعات رؤساء الأركان الثلاثة في بغداد لن يتعدى نطاق الدور التنبيهي، أي أن يكون منبهاً. والتفسير العسكري لهذا الدور هو الاتصال بالقيادة لإبلاغها وجود حشود أو تحركات أو عمليات إسرائيلية عرفت بها مخابراته. وهو على أية حال دور ثانوي قياساً بالدور الذي كانت تفرضه القيادة العربية الموحدة عليه. وبرغم أن القيادة جُمِدَت منذ حرب حزيران 1967 وهي تنتظر مؤتمر قمة جديداً يحييها أو يُصَفِّيها لأنها أُنشئت بموجب قرار إتخذه الملوك والرؤساء، فإن لبنان لا تزال له مبالغ لديها تصل إلى مليون جنيه إسترليني، وهو في حاجة إلى السلاح وحتى إلى ذخيرة لمدافع الهاون. وقبل أيام كان في القاهرة وفد عسكري لبناني للبحث في صفقة قذائف هاون يشتريها من الجيش المصري. ويُحتمل أن يقبض لبنان مبلغ المليون جنيه إسترليني ذخيرة أو أسلحة خفيفة من التي تستوردها مصر من المعسكر الشرقي أو من التي تنتجها مصانعها الحربية.

لماذا تريد مصر المقاومة؟

بالإضافة إلى حرصها على أن تنشأ الجبهة الشرقية، تحرص مصر على أن تتصاعد أعمال المقاومة. فعملية التصاعد هذه من شأنها تجعل المترددين من الكبار فرض حل لأزمة الشرق، يسرعون في العمل من أجل فرض هذا الحل.

أما قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة في جبهة السويس فالإتجاه الآن يقضي بأن تبقى حيث هي. وكان السيد ياسر عرفات بعد زيارة هذه القوات يوم 5 شباط الماضي على إثر إنتخابه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد أشار إلى إجراءات سوف تُتخذ للعمل على تمكين قوات جيش التحرير من الوصول إلى الأماكن التي ينبغي أن تُرابط فيها لمصلحة الثورة الفلسطينية.

أما منظمة سيناء التي أعلنت مصر قيامها قبل أشهر ثم إختفت من الصورة تماماً لتعود إلى الظهور قبل 5 أيام فإن رجالها لعبوا دوراً أساسياً في الإشتباكات التي تشهدها جبهة السويس منذ أسبوعين. ويقال إن رجال المنظمة كانوا يحددون للقوات المصرية مواقع إسرائيلية خفية، منها مواقع للمدفعية الصاروخية، وهو الدور الذي كانت تقوم به لدى القوات الإسرائيلية الطائرات المروحية، التي أعلنت القاهرة أنها أسقطت منها عدداً لا يستهان به خلال الإشتباكات. وكانت المدفعية المصرية تصيب تلك المواقع طبقاً لتحذيرات رجال منظمة سيناء.

ومنذ تمركز القوات بالشكل المكثف على طول قناة السويس، كانت حسابات القيادة السياسية بالتشاور مع القيادة العسكرية تتركز على أمرين: الأول أن تخلو مدن القناة قدر الإمكان من السكان، والأمر الثاني أن توضع خطة عمل متحركة لحماية منشآت النفط. وقد تحقّق الأمر الأول بنسبة كبيرة وهاجر ثلثا سكان مدن السويس إلى المحافظات الآمنة. وبعد الإشتباكات الأخيرة هاجرت أفواج أخرى من السكان لأن القوات الإسرائيلية وسّعت مدى أهدافها، ولم يبق في هذه المدن سوى رجال الحرس الشعبي والمواطنين الذين أصروا على أن يعيشوا على أصوات القنابل واللهيب الذي يُحدثه انفجار القذائف في سماء الجبهة. أما بالنسبة إلى الأمر الثاني فإن الجديد في سياسة حماية منشآت النفط هو عدم تشغيل المصافي في الفترة التي تقول المعلومات العسكرية إنها ستشهد إشتباكات.

وسبق لهذه المصافي أن ضربت وأرسل النفط الخام إلى عدن لتكريره هناك، وعلى إثر ذلك تم إبعاد بعض

الوحدات إلى أماكن آمنة لا تُمكن إصابتها بواسطة المدفعية ولا حتى الصواريخ، وإنما عن طريق قصفها جواً.

وسبق أن طُرحت فكرة نقل المصافي إلا أن هذه الفكرة لم تكن عملية لعدة أسباب. ثم إن وجود المصافي في منطقة الجبهة أمر حيوي بالنسبة إلى تزويد الآليات بالوقود خصوصاً أن جزءاً من خطة الخبراء السوفيات الذين يعملون مع الجيش المصري يقضي بالتحرك، أي أن تقصف الدبابات موقعاً حُدد لها وتتحرك يميناً وشمالاً وإلى الخلف لتفوّت على العدو فرصة إصابتها. وقد ساعد على إنجاح هذا الجزء من الخطة تجاوب رئيس الأركان الراحل الفريق عبد المنعم رياض مع الخبراء السوفيات في تطبيقها. وللمناسبة فإن عدداً من هؤلاء الخبراء ترك الجبهة للمرة الأولى منذ أُرسِل إليها من موسكو، وجاء إلى القاهرة يوم 10 آذار الماضي للمشاركة في تشييع جثمان عبد المنعم رياض ثم عاد إلى الجبهة بعد ذلك.

عملية عبور القناة

إذاً ما يجري منذ أسبوعين لا يشير إلى أن حرباً جديدة ستندلع، أي أن القوات المصرية التي تشتبك تقريباً يوماً بعد يوم مع القوات الإسرائيلية المربطة على الضفة الشرقية من القناة ستعبر القناة لتحرر سيناء وما بعد سيناء. فالعملية شاقة برغم المستوى الذي وصل إليه الجندي المصري المقاتل. شاقة بالقدر نفسه بالنسبة إلى القوات الإسرائيلية. لكن التدريبات في صفوف الجيش المصري تتم على هذا الأساس. والسياسة المصرية تخطط للعمليات بطريقة هندسية ذلك أن مصر خسرت في 4 أيام إستغرقتها حربها مع إسرائيل في حزيران 1967 ألف مليون جنيه وألوفاً من القتلى والجرحى فضلاً عن الكرامات. وفي أقل من سنة عوّض السلاح الذي بلغت قيمته ألف مليون جنيه، وبقيت الكرامات بلا تعويض، كتلك الألوف الذين إستشهدوا أو جرحوا. وحرب التعويض يجب أن تكون دقيقة إلى درجة أن لا تتكرر كارثة 5 حزيران 1967، وإلاّ فمعنى ذلك أن في إستطاعة إسرائيل أن تحكّم من القاهرة لا أن تُنزل مظالمين في نجع حمادي ينسفون جسراً أو محطة لتوليد الكهرباء أو الإثنيين معاً. والمواطن المصري أصبح متفهماً لهذا الأمر، برغم صبره الذي يكاد أن يتحول إلى يأس، من الوطأة التي ولّدها الاحتلال الإسرائيلي لأرض عزيزة عليه.

في الأيام الأولى من أيار 1967 ذهب بضعة آلاف من الجنود المصريين بأسلحتهم إلى سيناء وتمركزوا في مواقع متقدمة منها. وانتظروا ثمانية عشر يوماً لينقضّوا على إسرائيل ويحرروا الأرض المحتلة. وبعد بضعة أيام تراجعوا وتراجعوا وإستشهد منهم من إستشهد وهرب من هرب، وتشتتت أفواج تاهت في الصحراء المترامية الأطراف. ذهبوا لإسترجاع فلسطين فعادوا وقد فقدوا جزءاً من أرضهم. وهي مأساة بكى المصريون دماً وهم يتابعون فصولها.

التخطيط الهندسي

من أجل ذلك تخطط السياسة المصرية بطريقة هندسية، كي لا تتكرر المأساة، وكي لا تضاف فصول جديدة إلى المأساة، وكي لا تتحول المأساة إلى قضية مُحزنة ومضحكة في الوقت نفسه. لكن متى يبدأ الهجوم؟

لقد حسم الرئيس عبد الناصر في خطابه أمام المؤتمر القومي مساء الخميس الماضي تساؤلات الثلاثين مليوناً عندما قال إن الهجوم سيبدأ عندما يأون الأوان، وأنه متى حان الموعد لن يتأخر يوماً واحداً. كان هاجس الثلاثين مليوناً، وهم يتابعون بيانات القيادة العسكرية عن نتائج الإشتباكات التي تتابعت هذا الشهر والتي كانت تتضمن بإستمرار إسقاط الطائرات المروحية وتدمير عشرات الدبابات ومواقع الصواريخ ونقاط المراقبة... كان هاجس الثلاثين مليوناً ينحصر في كلمتين: متى سنهجم؟

والآن بعد خطاب الرئيس عبد الناصر أصبح هاجسهم ينحصر في ثلاث كلمات: متى يحين الوقت؟ إلاّ إذا وقعت المعجزة، وانتقلت المعركة الديبلوماسية من حيز التخطيط والمناورة إلى حيز التنفيذ بالشكل

الذي يُرضي عقول الأطراف المعنية، وإن كان في واقع الأمر لن يُرضي عواطفها.
وسط هذا الكابوس، هل تعيش مصر جو البلد المقبل على معركة قد لا تنتهي في 6 أيام وإنما تطول إلى
6 أسابيع وربما 6 أشهر ... وربما 6 سنوات؟

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 30 مارس/ آذار 1969

3- إستعدوا أيها المصريون .. فالحرب آتية

عندما تغيب الشمس في القاهرة تبدو المدينة التي اعتادت أن تكون متألثة، كثيبة تشبه إحدى مدن الريف المصري الذي لم تصله بعد الكهرباء . حتى الكباري (الجسور) التي تربط المدينة لم تعد مياه النيل تلمع تحت أشعة المصابيح الموضوعة على طول كل من هذه الجسور .

وفي شوارع المدينة لا تلمح أثراً لأضواء النيون، أما مصابيح السيارات فإنها طُليت باللون الأزرق، وعندما تقرر بدء العمل بنظام التعقيم يوم 9 آذار كانت الإجراءات بسيطة ثم تصاعدت إلى درجة الإلزام.

ورافقت إجراءات التعقيم غارات وهمية على جميع أحياء القاهرة، وعلى مؤسساتها من مطار القاهرة إلى مجلس الأمة مروراً بمؤسسات بعضها مهم وبعضها الآخر في منتهى الأهمية. وكان يحضر تجربة الغارة محكمون لإثبات المخالفات والتقصير ورفع تقارير بهذا الشأن.

وجاءت هذه الإجراءات في نطاق حالة الطوارئ التي فرضت ابتداء من 27 شباط الماضي في جميع المحافظات المصرية بعد يومين من الغارة الإسرائيلية على منطقتي "الهامة" و"ميسلون" السوريتين. لماذا هذه الإجراءات التي تشهدها المحافظات المصرية للمرة الثانية منذ حرب حزيران 1967.

لذلك قصة، فبعد الغارة الإسرائيلية على نجع حمادي ارتفعت أصوات تقول ما معناه إن هذه الغارة يمكن أن تتكرر في أماكن أخرى. وتزايد إرتفاع الأصوات إنطلاقاً من مبدأ يقول إن مصر في حالة الحرب، وإن هذه الحالة يعيشها بضعة آلاف من الضباط والجنود يتركزون على خط المواجهة في السويس أكثرهم لم يُسمح له منذ مدة طويلة بإجازة يتفقد خلالها الأب والأم والزوجة والأولاد في القاهرة أو في المدن والقرى المصرية الأخرى، في حين أن سكان المدن والقرى البعيدة عن خط المواجهة يعيشون كأن الدنيا بألف خير يسهرون ويتزاورون وينامون ملء جفونهم ويعيشون المعركة من خلال بيانات عسكرية تبثها إذاعات القاهرة يسمعونها ويعلقون أو لا يعلقون.

وكانت تظاهرات طلبة الجامعات في المرتين منعطفاً أساسياً في سياسة تعيش جميع المصريين مقاتلين ومواطنين في حالة حرب، فقد كانت هتافات الطلبة تعكس رغباتهم في إستبدال الكتاب بالمدفع، وقاعة المحاضرات بفرقة ينضون تحت لوائها، والجامعة بساحة المعركة على طول ضفة قناة السويس.

ولأن هؤلاء يقرأون ويتابعون، فإنهم وقفوا على حقيقة مهمة وهي أن الإستعداد للحرب لا يبدأ فجأة. لا يبدأ إذا سجل الرادار إشارات طائرات عدوة آتية لتضرب. وإنما يبدأ الإستعداد ما دام البلد في حالة إحتلال ويجب أن يكون الإستعداد أربعاً وعشرين ساعة في الأربع والعشرين ساعة.



إتجاهان في مجلس الوزراء

من أجل ذلك، ومن أجل أمور أخرى بدأت الدولة عملية تعييش المواطنين حالة حرب. وهذه المرة لم يكن القرار إرتجالياً وشهد مجلس الوزراء المصري مناقشات مستفيضة. وكان هناك إتجاهان: إتجاه يقول بأنه يجب فعل أي شيء تتطلبه المعركة. إذا كانت المعركة تتطلب التعتييم فليكن التعتييم. إذا كانت المعركة تتطلب زيادة الضرائب فلتكن هناك زيادة على الضرائب. إذا كانت المعركة تتطلب تدريب المواطنين فليكن التدريب أربعاً وعشرين ساعة. أما إذا كانت المعركة لا تتطلب مثل هذه الأمور وغيرها فيجب أن لا تُفرض. ويقال إنه كان من دعاة هذا الرأي وزير الإرشاد السيد محمد فائق الذي ضرب مثلاً عن لندن في الحرب العالمية الثانية، فقد كانت القنابل تُمطرها وكان الناس يسهرون في المسارح يتابعون فصول مسرحية مضحكة أو مبكية، ويقاثلون عندما تكون هناك ضرورة للقتال.

أما الإتجاه الآخر فكان رأيه معاكساً وهو أن البلاد في حالة حرب لكن سكان المدن لا يعيشون هذه الحالة وفقاً لما تتطلبه الأصول والواجبات. فليس منطقياً أن يعيش ضابط أو جندي في الجبهة أربعاً وعشرين ساعة في حالة إستعداد وراء مدفعه أو قاعدته الصاروخية ليحمي شاباً يشكون من الفراغ فيملأونه بالتمدد ساعات على مقاعد نوادي القاهرة من نادي الجزيرة إلى نادي هليوبوليس. يجب أن يعيش سكان المدن حالة الحرب بالمعنى الواضح لهذه الحالة، فحتى الأطفال في إسرائيل يتدربون وينزلون إلى المخابىء ويخرجون منها ويتعلمون من آبائهم وأمهاتهم مبادئ الحرب، ويتعلمون منهم أيضاً أن عليهم أن يكونوا مستعدين لمواجهة أية غارة تُشن فجأة على تل أبيب أو يافا أو حيفا أو عكا وغيرها. ويقال إن وزير التربية والتعليم الدكتور حلمي مراد هو أبرز دعاة هذا الإتجاه.

المهم، هل إن التعتييم وبالتالي الإظلام سيمنعان طائرات العدو من تنفيذ أغراض تنوي القيام بها. هل سيمنعانها مثلاً من تصوير القواعد الجوية أو المصانع أو المطارات المدنية؟ والجواب بالطبع لا، لأن إسرائيل لن تقشَل في تصوير هدف إلا إذا كان مشعاً، وأن إظلام الهدف هو الرد على ذلك. إن إسرائيل دولة عصرية تعتمد العلم والتقنية أسلوباً رئيسياً في عملياتها وتسعى وراء كل حديث في دنيا العلم والتقنية لتفيد منه وتطبقه في عملياتها.

ويبدو أن إسرائيل في هذا المضمار تفيد من الولايات المتحدة، أكثر مما تفيد مصر من الإتحاد السوفياتي. إلا أن التعتييم وبالتالي الإظلام وما تبع ذلك من إجراءات، أوجدت نوعاً من اليقظة والتنبه إلى أن الدنيا المصرية ليست بألف خير، وإنما هناك على بعد مئة متر من الأرض المصرية المستقلة عدو إحتل أجزاء من الأرض المصرية في حرب حزيران 1967 ويتصرف فوقها كأنه باقٍ إلى الأبد. والمواطن المصري بحاجة إلى مثل هذه اليقظة ومثل هذا التنبه. فهو بشكل عام قَدري، والقَدري لا يواجه مشاكله وإنما يتركها لربه حلالً المشاكل.

التعتييم يجسّد حالة الحرب

لقد جسّد التعتييم والإظلام والإجراءات حالة الحرب، وسكان القاهرة والمدن المصرية الأخرى الذين يحضرون فيلماً سينمائياً يشاهدون قبل أن يبدأ الفيلم إرشادات على الشاشة عن الدفاع المدني. والذين لا يحضرون الأفلام السينمائية يشاهدون مثل هذه الإرشادات في الصحف. أما التلفزيون المصري فإن معظم الأفلام والتمثيلات التي يعرضها تتحدث عن المقاومة وبالذات عن مقاومة المصريين للإحتلال الإنكليزي. وفي المدارس يُنشد الطلاب صباح كل يوم نشيد بلادي بلادي الذي إستوحاه الفنان الراحل الشيخ سيد درويش قبل أكثر من نصف قرن من كلمة أطلقها الزعيم الوطني المصري الراحل مصطفى كامل وهي "بلادي بلادي بلادي لك حبي وفؤادي". وأصبح النشيد الذي غنّاه الشيخ سيد قبل قيام ثورة 1919 نشيد الجماهير التي قامت بالثورة. وهو الآن نشيد الجماهير التي تريد الثورة على الإحتلال الإسرائيلي. وبرغم عتق هذا النشيد فإنه أرقى بكثير من ثلاثة أرباع الأناشيد الوطنية التي قيلت قبل حرب حزيران 1967 وفي الأيام الأربعة

التي إستغرقتها بالنسبة إلى الجبهة المصرية.

وفي نطاق الإجراءات التي فُرضت كأن الحرب آتية إستتفار الأطباء بشكل دائم، وإستتفار المستشفيات الرسمية والخاصة، ويقال إنه طُلب من المستشفيات إخلاء الأسرة من المرضى الذين تمكن معالجتهم في منازلهم، والذين يقضون فترة نقاهة وإبقاء المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية دائمة من الأطباء وإشراف دائم على تطورات حالتهم الصحية.

والمَدافع المضادة للطائرات تحيط بجوانب القاهرة بشكل واسع. وأكياس الرمل التي وُضعت أمام المباني الرسمية قبل أن تبدأ حرب حزيران 1967 ببضعة أيام زادت قليلاً. وزيدت الحراسة على الجسور ووُضعت نقاط حراسة دائمة تحت هذه الجسور. ولم تُهدم الحواجز التي أقيمت أمام كل مبنى من مباني القاهرة وشددت الدولة على إقامة المزيد من هذه الحواجز الحجرية لتكون متاريس عند اللزوم.

القاهرة ليست في جو إقتصاد الحرب

وبرغم أن عدد سكان القاهرة مثلاً إرتفع نحو نصف مليون بسبب الذين هُجروا من مدن القناة ليتيحوا لقوات الجيش المراقبة على طول ضفة القناة فرصة التحرك الواسع للرد على القصف الإسرائيلي، فإنه لا أثر لوجود إقتصاد حرب في المدينة التي تُعد نهراً 5 ملايين نسمة وتُعد ليلاً 4 ملايين. وهذا المليون الذي يختفي ليلاً هو المواطنون الذين يفدون من بقية المحافظات ويعود أكثرهم بعد أن يقضي أعماله، وهذا تناقض عجيب. فكيف تدعو الدولة إلى العيش في جو الحرب كأنها آتية، ولا يعيش المواطن في القاهرة وغيرها من المدن والقرى المصرية في ظل إقتصاد حرب؟ وحتى الموازنة للسنة المالية المقبلة لا تبدو موازنة حرب برغم أن العبء الحربي سيتطلب تخصيص مبالغ خيالية له فيها. ولا تتوي الدولة فرض ضرائب جديدة في الموازنة المقبلة فالضرائب التي فُرضت في أعقاب الحرب تكفي لأنها إمتدت من الكماليات إلى السلع التي لا غنى للمواطنين عنها. ثم إن مستوى المعيشة تبعاً لفرض الضرائب زاد بنسبة 7.5 بالمئة وهي نسبة مرتفعة جداً إذا قيست بما كانت عليه الحال قبل حرب حزيران. ومقابل ذلك لم يرتفع الدخل. وكان يمكن هذه الضرائب أن لا تُفرض أو على الأقل أن لا تكون بهذه النسبة المرتفعة لو قُلص الإسراف الحكومي نوعاً ما، فلا يكون لكل وزارة مثلاً عدة مبان في حين أن مبنى واحداً أو إثنين على الأكثر يكفيان لضم موظفي أية وزارة مصرية وعمالها. وللمناسبة فإن عدداً من الوزراء إتفقوا على أن يطالبوا الرئيس عبدالناصر برفع مخصصاتهم للتمكن من مواجهة متطلبات المعيشة، خصوصاً أنهم كانوا قبل توزيعهم يتقاضون مرتبات تفوق مرتباتهم بعد التوزيع، ثم صـرفوا النظر عن الفكرة، لأن الظروف غير مؤاتية، ولأن التفكير في المعركة أهم من التفكير في زيادة المرتبات.

متى يُزاد توزيع الصحف

وهذا الكلام عن الأمور الإقتصادية مكمل لإيضاح الصورة التي تشير إلى أنه لا بديل للتأزم الذي يرافق البحث عن حل سلمي لأزمة الشرق الأوسط سوى الحل العسكري، لأنه ليس هناك حل ثالث. والحل العسكري هو الذي فرض على المصريين أن يعيشوا حالة الحرب ويستعدوا لها كأنها آتية، ويُقبلوا على أية كُتب تتحدث عن المقاومة وأية موضوعات تنشرها الصحف عن أعمال المقاومة. وأصبح المواطن المصري يرقص طرباً عندما يقرأ شيئاً عن عمليات قام بها رجال "فتح" ورجال التنظيمات الفدائية الأخرى، وتصل إلى مكتب "فتح" في القاهرة يومياً مئات الطلبات من مواطنين مصريين يريدون التطوع في صفوف رجال "العاصفة" ومشاركتهم في العمليات التي يقومون بها داخل الأراضي المحتلة. وعندما نشرت الصحف المصرية قبل أيام نبأ عن إسقاط رجال "فتح" طائرة إسرائيلية أغارت على مواقع الفدائيين في الأردن إزداد توزيع هذه الصحف. ويزداد التوزيع كلما إهتمت الصحف بالعمليات التي يقوم بها الفدائيون الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة. وعندما نُقل جثمان المناضل الفلسطيني فايز جراد الذي إستشهد خلال إحدى الغارات الإسرائيلية على مواقع الفدائيين في الأردن إلى القاهرة لدفنه فيها، لم يكن المشيعون من الفلسطينيين فقط وإنما سار وراء

نعشه بعد الصلاة عليه أُلوف المصريين. فقد كان هذا المناضل يمثّل آلامهم وآمالهم بالقدر نفسه الذي يمثّله مواطنهم الجندي المصري المقاتل المربط في مواجهة العدو في جبهة السويس، والفدائي المتطوع في "منظمة سيناء".

وُترافق الإجراءات التي تتخذها السلطات ويستقبلها المواطنون بالرضى مواقف رسمية تعزز الإتجاه الذي يفيد أن الحرب آتية. وأبرز هذه المواقف ظهر في أحدث خطابين رئيسيين ألقاهما الرئيس عبد الناصر في مناسبتين. ففي خطابه الذي إفتتح به المؤتمر الرابع للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يوم 29 كانون الثاني قال: "إن معارك الأيام الستة مقدّمة لحرب لم تنته بعد ورغم المحاولات التي تبذلها القوى المحبة للسلام".

وفي خطابه الذي إفتتح به المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي مساء الخميس الماضي قال "إن كل جهد بشري يُبذل لتعبئة كل شيء للمعركة" وكرر عبارته الشهيرة "إن ما أخذ بالقوة لا يُسترد بغير القوة". وأمس أبلغ وزير الحربية الفريق محمد فوزي المؤتمر أن المعركة محتمة وأن القتال سيكون ضارياً وعنيفاً. لماذا؟ لأن القيادة العسكرية المصرية لا تعتقد أن المحادثات التي بدأها المبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ والتي يُحتمل أن تستأنفها الدول الأربع الكبرى قريباً على طريقتها، ستعيد الأراضي المحتلة إلى مصر وسوريا والأردن.

رأي المواطن المصري

عشية حرب 5 حزيران 1967 كانت المدن المصرية تعيش في جو مماثل للجو الذي تعيشه منذ أسبوعين.

التعظيم والإظلام وأناشيد الحرب والحراسة والملصقات على واجهات المحلات التي تتضمن عبارات من شأنها تعبئة المواطنين لمواجهة الحرب، ولم يكن أحد منهم قلقاً على النتائج إذا نشبت الحرب لأن القيادة أوحّت إليهم أن الإنتصار سيكون حليفهم.

وهم لم ينسوا بعد كلام مسؤول عسكري كبير قال بكل إطمئنان إن لدى مصر أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط.

والآن أصبح هذا المسؤول وغيره في دائرة النسيان. وحل محلهم مسؤولون يفعلون كثيراً ويتكلمون قليلاً. لا يتمخضرون في شوارع القاهرة والإسكندرية وإنما يقضون أوقات العمل في غرفة القيادة في السويس ويتدربون ويتقنون أنفسهم، وهم مستعدون للوقوف في الصف الأول كما فعل رئيس الأركان الراحل الفريق عبد المنعم رياض، فيستشهدون غير مبالين.

على هذه الفئة يبني المصريون آمالهم، وكلهم ثقة أن الضابط أو الجندي المصري يؤمنان مثلهم بأن أي حل تفرضه على المنطقة أربع دول كبرى تتحكم بالعالم لن تعيد الكرامة إلى كيانهم.

وهذه المشكلة تواجه الإدارة المصرية، ذلك أن تعيش المواطن جو الإستعداد للمعركة والأخذ بالثأر أمر سهل خصوصاً بالنسبة إلى شعب كالشعب المصري لم تخلُ عائلة من العائلات التي يتألف منها، من دم أساله الرصاص الإسرائيلي. أما تعيش المواطن في جو سلمي وإقناعه بأن الدول الكبرى ستفرض الحل وسينسحب الإسرائيليون إلى حيث كانوا، وسيمرون بالتالي في قناة السويس ومضايق تيران، فإنه أمر بالغ الصعوبة. وهؤلاء المواطنون يهللون لأية عملية قام بها رجالهم في جبهة السويس، ولأي إنتصار حققه هؤلاء الرجال، أكثر بكثير من تهليلهم للتحرك الدبلوماسي المصري، أو لمواقف تصدر عن المسؤولين في العواصم الكبرى وتشير إلى أن في النية تنفيذ تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط.

الإيمان بفعالية الجيش

والمواطن المصري أصبح مقتنعاً بفعالية جيشه وقدرته على المجابهة، وكثيرون من المصريين لمسوا ذلك عندما زاروا الجبهة وتفقدوا المواطنين.

والمواطن من أجل ذلك يريد المعركة ولا شيء غير المعركة، ويعيش جو المعركة دون أن يشكو. ويدفع متطلبات المعركة ليربح ضميره. ولا يعلو صوته إذا زادت الضريبة من أجل المعركة. ولا يتضايق إذا إقتطعت الدولة من موازنات الإنماء من أجل موازنة الدفاع. وهو من أجل ذلك نزل إلى الشوارع عندما أعلن الرئيس عبد الناصر أنه سيتنحى. نزل مطالباً ببقائه فهو الذي خاض حرب حزيران وهو الذي سيخوض الحرب الآتية. وينتظر المواطن المصري أن يستدعي الرئيس عبدالناصر فجر يوم من الأيام الآتية السفير السوفياتي في القاهرة سرغي فينوغرادوف أو غيره ويقول له: أبلغ حكومتك أنه لم يعد في إستطاعة المصريين إعتداد سياسة ضبط النفس، وإنني لذلك قررت الهجوم لأعيد بالقوة ما أخذ بالقوة. ففي المرة الماضية جاءه السفير السوفياتي فجراً ليقول له إن عليه أن لا يكون البادئ في الحرب. ولم يبدأ الحرب، وحلت الكارثة. وتحطم كل شيء في ساعات. وبين الإستعداد للحرب وتعيش المصريين في جو كأنها آتية في أية لحظة، كيف تتحرك السياسة المصرية داخلياً وعربياً وخارجياً؟

صحيفة "النهار". بيروت - الإثنين 31 مارس/ آذار 1969

4- وداعاً أيها الكابوس ومرحباً أيها التعاون

إذا كان المواطن المصري لا يعتبر أن في فرض تسوية دولية لأزمة الشرق الأوسط إعادة إعتبار لكرامته فإن المواطن الأردني والمواطن السوري ينظران النظرة نفسها ويؤمنان بأن المعركة هي التي تعيد الإعتبار إلى الكرامة العربية، ولا شيء غير المعركة.

والتبسط في هذه الناحية كان دائماً من بين الأمور التي يبحث فيها المسؤولون السوريون والأردنيون عندما يزورون القاهرة. كذلك كان التبسط في هذه الناحية من بين الأمور التي تبحث فيها القاهرة مع المسؤولين العرب الآخرين الذين يتصلون بها أو تتصل هي بهم.

والشيء الأكيد أن مصر التي قبلت قرار مجلس الأمن مضطرة لأنه وُضع في وقت كان كل شيء لا يزال حطاماً في أرض المعركة، كانت ستفرض القرار لو أن وُضعها في تلك الأيام يشبه وُضعها اليوم. في تلك الأيام كان الضعف محور تحركها، وبعد 15 شهراً أصبحت تتحرك من مركز قوة وأصبح في إستطاعة متحدثها الرسمي الدكتور محمد حسن الزيات أن يلج صراحة إلى أن مصر قد لا توافق على قرار مجلس الأمن إلى الأبد. وبرغم أن هذا الكلام يُعتبر نوعاً من التنازل السياسي؛ والدكتور الزيات مناور ذكي وبارع؛ إلا أنه لم يكن في إستطاعة القاهرة أن تقول له لو لم تكن واقفة على أرض ثابتة.

فالقرار الذي صاغه مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة اللورد كارادون ثم أقره مجلس الأمن بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967 يتخطى مقررات مؤتمر الخرطوم ولوائته الثلاث: لا صلح مع إسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل، لا إعتبار إسرائيل.

يعني بكلام أكثر وضوحاً إنه يتضمن نوعاً من التصرف في القضية الفلسطينية. ومع ذلك قبله الملوك والرؤساء، وتمسكوا أكثر وأكثر بمبدأ القبول ليفوتوا على إسرائيل فرصة إستغلال رفضهم لقرار أصدرته هيئة دولية.

وقد حقق القبول موقفاً جديداً من عدة دول كبرى وصغرى كانت تقف بجانب إسرائيل، فأصبحت تقف في منتصف الطريق، وهو موقف كانت له أهميته في المعركة الدبلوماسية التي عاشتها الدول العربية بعد ذلك من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن.

وقمة الخرطوم لم تنته إلى التمسك باللغات الثلاث وحسب، وإنما كانت ظاهرة ذات معنى كبير في تاريخ المنطقة. ففيها تجاوب الغني الذي لم يتضرر من حرب حزيران ومتوسط الحال الذي نسفت نتائج الحرب بالشكل الذي آلت إليه آماله ومشاريعه وسلاحه بالإضافة إلى الرجال الذين إستشهدوا. في قمة الخرطوم تجاوبت السعودية والكويت وليبيا وقررت مساعدة مصر والأردن، وكادت سوريا برغم قلة تضررها أن تحصل على المساعدات لولا أن حكامها قاطعوا القمة ومقرراتها ثم قرار مجلس الأمن والمبعوث الدولي الدكتور غونار يارينغ، ووضعوا أنفسهم أسرى أفكار كان يمكن إطلاقها لو أن سوريا لم تُهزم في حرب حزيران. ولم يتوقف الدفع لمصر والأردن، وإن كانت ترددت من حين إلى آخر أنباء تقيد أن الدول المساعدة في



محاولة لوقف الدفع تريد أن يكون لها إشراف على إنفاق المساعدات، وأنها لا تحبذ عقد مؤتمر قمة جديد حتى لا يطالب المتضررون بزيادة المساعدات. وقيل كلام كثير من هذا القبيل ثم تبين أنه لا يعدو كونه كلاماً بكلام، وأن الدول المساعدة لا يمكن أن توقف المساعدات لأسباب قومية بالإضافة إلى أن شعب كل من الدول المساعدة ينظر نظرة تقدير إلى حكومته لأنها تساعد مصر والأردن على إستعادة وضعهما العسكري من أجل المشاركة في معركة تحرير فلسطين. بالإضافة إلى أن مصر وضعت على عاتقها جزءاً كبيراً من مساعدة الفدائيين وتدريبهم وتسليحهم بالإضافة إلى أن الأردن جعل من واديه وجباله معقل لمعسكرات الفدائيين بالإضافة إلى أن شعب كل من الدول المساعدة يعتبر نفسه بعيداً جداً عن المعركة، وأن ما يربطه بها هو هذه المساعدات والمساعدات التي تقدّمها حكومته بين حين وآخر إلى تنظيمات المقاومة الفلسطينية.

وهذه المساعدات برغم أنها لا تكفي إلا أن لها فضلاً كبيراً في معركة الصمود.

التعايش ممكن

إذاً، فقمة الخرطوم رسمت سياسة عربية جديدة. وأثبتت أن التعايش ممكن بين الأنظمة العربية، بدليل أنه منذ إنعقاد هذه القمة لم يعد هناك أثر لحملات التلاسن، في حين أن هذه الحملات كانت قبل أن تبدأ حرب حزيران 1967 بأيام هي العنصر الأساسي بالنسبة إلى بعض الحكومات العربية. ومنذ قمة الخرطوم لم تتناول صحيفة أو مجلة أو إذاعة مصرية مسؤولاً عربياً بالنقد والتجريح. حتى الرد على موقف الرئيس الحبيب بورقيبة المستمر لم يتعدّ أصول اللياقات.

ومنذ قمة الخرطوم بدأ يتضاءل الشعور بأن السياسة المصرية كابوس، وأن نظام الرئيس عبدالناصر يريد أن يصفى الأنظمة العربية الأخرى إلا إذا تجاوزت معه.

وحتى سوريا التي قاطعت القمة وقاطعت قرار مجلس الأمن، وبعبارة أكثر شمولاً قاطعت الإجماع العربي وجدت نفسها قبل نحو شهرين تُبلغ الرئيس عبد الناصر أنها مستعدة لإعادة النظر في موقفها من القمة إذا عُقدت، ومن قرار مجلس الأمن إذا وُضع قيد التنفيذ. وقد حمل الرغبة السورية هذه إلى القاهرة الدكتور إبراهيم ماحوس قبل أن تبدأ الأزمة الأخيرة.

وأصبحت مصر حريصة جداً على إزالة الكابوس والتخوفات ومن أجل ذلك جال وزير الخارجية السيد محمود رياض كثيراً في العواصم العربية.

الوساطات المصرية

وأصبحت مصر حريصة أيضاً لا على تعايشها مع الأنظمة العربية فحسب، وإنما على تعايش هذه الأنظمة بين بعضها البعض ومن أجل ذلك نشط الدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر، وسعى من أجل أن لا يتفاقم الخلاف بين صنعاء وعدن وبين دمشق وبغداد، وحتى بين دمشق ودمشق، أي بين الفئتين البعثيتين اللتين تخوضان معركة مصير في سوريا.. هذا برغم نظرة نظام الرئيس عبد الناصر المعروفة لحزب البعث. وإختيار الرئيس عبد الناصر الدكتور الخولي كان إختياراً موفقاً. فالخولي يجمع بين الدبلوماسية وبُعد النظر والتكتيك السياسي، بدليل أنه استطاع أن يجمع البعثيين المتنافرين في الساعات القليلة التي إستغرقتها زيارته لدمشق.

نبأ حكومة الرفاعي... والرقابة

وعندما زار الملك حسين القاهرة يوم 16 آذار رافقت زيارته أنباء عن حكومة جديدة سيؤلفها وزير الخارجية السيد عبد المنعم الرفاعي خلفاً لحكومة التلهوني بعد عودة الملك إلى عمان من القاهرة وجدة. إلا أن الرقابة المصرية لم تسمح بنشر هذه الأنباء على أساس أنها حدث داخلي أردني يخص الأردن ولا ضرورة للإشارة إليه قبل أن تشير إليه عمان، في حين أن هذه الرقابة لم تكن موجودة قبل أيام من حرب حزيران عندما كانت

الصحف والمجلات المصرية تتسابق على نشر المعقول وغير المعقول عن الملك حسين وحُكمه، فتزُد عليها عمان بكلام معقول وغير معقول أيضاً.

وللمناسبة فإن الدوائر المصرية الرسمية، تنتظر إلى أن وراء ترؤس حكومة جديدة 3 أسباب رئيسية. السبب الأول أن الملك أصبح يريد مزيداً من التعاطف مع حركة "فتح" والتنظيمات الفدائية ككل، والسبب الثاني أنه يريد مزيداً من التعاطف مع القاهرة ويريد أن يذهب إلى واشنطن ويجتمع بالرئيس نيكسون إنطلاقاً من هذا التعاطف. والسبب الثالث أن الملك يريد إنهاء التناحر القائم بين رئيس الحكومة السابق السيد بهجت التلهوني وبين شقيقه ولي العهد الأمير حسن.

وتقول هذه الدوائر إن الملك أنهى بتكليف الرفاعي تأليف الحكومة الإشاعات التي تردت قبل أسابيع ومفادها أن الملك يريد قطع شجرة معاوية بينه وبين رجال المقاومة، وأنه من أجل ذلك سيكلف السيد وصفي التل أو السيد سعد جمعة تأليف حكومة جديدة.

فصل نظام عبد الناصر

وبكلام موجز فإن القاهرة مرتاحة تمام الإرتياح للموقف العربي الراهن وتتمنى أن يبقى على ما هو عليه. فهو متفهم برغم عدم تجانسه. وهو مخلص مع القضية برغم تفاوت درجات الإخلاص. وهو الموقف المطلوب إنما حتى إشعار آخر. ونظام عبد الناصر له الفضل في بقاءه على ما هو عليه. فلو أن هذا النظام سقط لكانت معظم الأنظمة قد سقطت أو على الأقل إستمرت في حالة التخوف من السقوط. ونظام عبد الناصر له الفضل أيضاً في أن تبقى حركات المقاومة الفلسطينية بالشكل الذي هي عليه دون أن تتجتاح بطريقة أو بأخرى معظم الأنظمة العربية. ونظام عبد الناصر له الفضل في الجمع بين العمل من أجل الحل السياسي للأزمة وبين الإستعداد من أجل الحل العسكري، وبين تفهم حركات المقاومة للموقفين معاً.

تعميق العلاقات مع العالم

وهذه النظرة المصرية الجديدة للتعايش مع الأنظمة العربية ستتبعها نظرة أخرى لتعميق العلاقات مع الدول خارج المنطقة، وقد بدأت هذه النظرة تظهر واضحة قبل بضعة أشهر. داعية هذا المبدأ هو الدكتور محمود فوزي مساعد الرئيس عبد الناصر للشؤون الخارجية، فهو يرى أن تعميق العلاقات إقتصادياً وإجتماعياً وبشراً مع جميع دول العالم بإستثناء إسرائيل طبعاً، أمر له أهميته على المدى البعيد، ذلك أنه حتى الآن لم تتعمق العلاقات بالشكل المطلوب بين مصر وأية دولة عربية أو أجنبية. وبرغم ضالة نسبة تعميق العلاقات بين مصر ويوغوسلافيا فإن موقف الماريشال تيتو كان موقفاً متجاوباً مع مصر عند حدوث أية أزمة.

ويرى الدكتور فوزي أن العلاقات إذا تطورت إلى درجة التعميق يصبح من الصعب تغييرها، والدول العربية ومصر بالذات، لها كل مقومات تبني مثل هذا الإتجاه، على أن يكون التعميق بالدرجة الأولى مع الحكومات لا مع تنظيمات معارضة في كل من هذه الحكومات. إلا أنه ليس هناك ما يمنع إيجاد نوع من التوازن الذي كان مفقوداً حتى الأمس القريب.

وبالنسبة إلى العلاقات العربية مستقبلاً، يرى دعاة إتجاه تعميق العلاقات أنه إذا انسحبت إسرائيل إلى حدود حزيران 1967 فإن العرب سيجدون أنفسهم مضطرين إلى زيادة التعاون بينهم إقتصادياً وسيركزون جهودهم على التنمية وتقوية مصادره وتحقيق مبدأ التكامل الإقتصادي بينهم، وعند ذلك سيصبحون قوة تعجز إسرائيل عن منافستها وعن فرض الشروط التي تفرضها على العرب منذ ولدت في المنطقة.

هل يعرف المصري؟

وما يجري بالنسبة إلى العلاقات مع العرب ومع الخارج هل يجري بالنسبة إلى الداخل؟ هل تبدلت نظرة المسؤولين إلى قضايا الثلاثين مليوناً أم أن النظرة لا تزال نفسها التي كانت من قبل؟ هل يعرف المواطنون ما يجري وراء الكواليس؟ هل يُطالعهم المسؤولون على نيات الدولة وخُطتها ومواقفها التي تتوي إتخاذها؟

في الماضي كان المواطن المصري آخر من يعلم. أو بالأحرى كان لا يعلم أبداً. الدولة تقرر وتتخذ وهو لا يعرف لماذا قررت أمراً ما ولماذا نفذت هذا الأمر. في الماضي كان الانتقاد ممنوعاً ولذا تكاثر الهمس.

ومنذ إنتخابات الإتحاد الإشتراكي العربي أصبح هناك 150 شخصاً على الأقل هم عدد أعضاء المؤتمر القومي للإتحاد من حقهم أن يعرفوا ماذا تفعل الدولة وماذا تقرر ولماذا تقرر. وأصبح من حق هؤلاء على أساس تمثيلهم الشعب يثيرون قضايا أساسية وإن كانت من النوع المحرج. وأصبح من حقهم أن يستوضحوا وضع جيشهم ووضع إقتصادهم ووضع المشاكل القائمة والمشاكل الآتية. وأصبح في إستطاعة المواطن المصري أن يسأل ممثله عن أحوال بلده فيجيبه صراحة أو على الأقل في حدود المسؤولية المناطة به. لكن تبقى وعود "بيان 30 مارس". لقد علق المصريون آمالاً كبيرة على تحقيق هذه الوعود. فهي مثالية وهي كفيلة بإرساء مجتمع محصن بدستور وحریات. ومنذ وُضعت بنود البيان. قيد التنفيذ قبل أقل من سنة والرئيس عبد الناصر يستفسر عنها باستمرار. وكان قد كلف وزيرين من غير العسكريين هما الدكتور حلمي مراد وزير التربية والتعليم والدكتور عبد العزيز حجازي وزير الخزانة متابعة تنفيذ بنود البيان ولاحق الوزيران المهمة بكل أمانة ورفعوا تقريراً إلى مجلس الوزراء المصري في جلسته التي عقدها مساء 23 آذار الماضي. وإطلع الرئيس عبد الناصر على التقريرين وشهد المجلس جلسة كانت من الجلسات الصريحة القليلة التي يشهدها. ويبدو أن وطأة الإحتلال هي التي حالت دون تنفيذ الكثير من بنود البيان.

حدود الصبر

قاربت الذكرى الثانية للإحتلال الإسرائيلي على الحل؛ وليس في الجو ما يشير إلى أن المساعي الدولية هي التي ستحل الأزمة. كذلك ليس في الجو ما يشير إلى أن الحل العسكري ممكن اللجوء إليه في الوقت الحاضر. والثلاثون مليوناً الذين يتطلعون إلى يوم الحل صابرون. وقد قرر المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي أن يكونوا مستعدين لمواجهة حرب جديدة. وهم متشوقون لهذه المواجهة. أما الضباط والجنود المرابطون في جبهة السويس فإن شوقهم لا حدود له. وهم في حالة الشوق هذه منذ وجدوا أنفسهم بعد إنتهاء التدريبات الشاقة مقاتلين ممتازين. وإختبار المقاتل الممتاز يُعرف في المعركة، وهم في أشد الحاجة إلى هذا الإختبار. وقد أبلغوا المسؤولين رغبتهم هذه في كل مناسبة كانوا يجتمعون بهم في جبهة القتال.

والثلاثون مليوناً برغم إعتيادهم الإحتلال، فإنهم يجدون في الإحتلال الإسرائيلي أسوأ أنواع الإحتلالات التي مرت على مصر منذ سنة 525 قبل الميلاد. إن نظرتهم إلى الإحتلال الإسرائيلي هي أنه إحتلال من النوع غير المشرف، الذي لا يمكن إنهاءه بغير القوة. ولأنهم إستطاعوا أن يُنهبوا الإحتلال الإنكليزي لمصر بالثورة على جنوده وثكناته ومخازن ذخيرته فإنهم يشعرون بأن الثورة نفسها يجب أن تقوم على الإحتلال الجديد غير المشرف. وليلة أمس قال الثلاثون مليوناً بأشخاص الألف والخمسمئة الذين يمثلونهم في المؤتمر القومي الذي أنهى دورته الثانية، نعم بالإجماع للتوصيات التي إنبثقت عن المؤتمر وبينها إقامة مصافٍ بديلة للنفط في أماكن آمنة في وقت قريب، وهي فكرة طرحت نفسها على بساط البحث منذ تجددت عمليات القصف الإسرائيلي لمصافي السويس. وقال الثلاثون مليوناً نعم بالإجماع لتوصية أخرى بأن تكون مصر مستعدة لمواجهة حرب جديدة مع إسرائيل إذا فشلت جهود الدول الأربع الكبرى في حل أزمة الشرق الأوسط.

وهذه الـ "نعم" بالذات قالوها مكرهين، فهم يريدون الحرب نجحت جهود الدول الأربع الكبرى أو فشلت. وهم ينتظرون. منذ أقل من سنتين وهم ينتظرون.

لقد أنهت حرب 5 يونيو 1967 كوابيس كانت ثقيلة لكنها ليست في ثقل الكابوس الذي أحدثه الإحتلال. متى يقولون وداعاً لهذا الكابوس؟ تلك هي اللحظة التي ينتظرونها بفارغ الصبر... وكامل الإستعداد.

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 1 أبريل/ نيسان 1969

نظرة على جمهورية السادات:

1- الظروف التي رجحت كفة مبدأ الإستمرار

ولماذا إتصل زكريا محيي الدين بمكتب «فتح»؟

من الصعب على كاتب الوقوف على الظروف التي بدأت مع تولي أنور السادات رئاسة مصر خلفاً للرئيس جمال عبدالناصر الذي رحل في سن مبكرة. وأما وجه الصعوبة فلأن الألغاز تكتنف المشهد الساداتي من جميع جوانبه. وفي مسلسل من حلقات يحاول الكاتب فؤاد مطر في "النهار" فكفكة هذه الألغاز قدر المستطاع. القول إن الجمهورية الثالثة التي بدأت في مصر مساء السبت 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1970 مع أداء السيد أنور السادات اليمين الدستورية، هي جمهورية السادات إنما هو قول تنقصه الدقة. فلكي يرتبط عهد بإسم سيده فإن من المسلّم به أن يكون سيد هذا العهد جاء بأفكار جديدة وأسلوب جديد في معالجة أمور الدولة وإدارة جديدة، وبرجال جُدد.

أما الذي حدث بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر فلم يكن إنتقالاً من عهد إلى عهد. لم ينته عهد ليبدأ عهد جديد. لم يسقط نظام ليحل محله نظام آخر. كل شيء بقي على حاله. كذلك الرجال. ولأن عبد الناصر مات فإن السادات أصبح الرئيس المتفق عليه.

إلا أن الحُكم الجديد الذي بدأ في مصر مساء 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1970 هو بالمقياس النظري «جمهورية السادات» وإن يكن المقياس العملي غير ذلك.

المقياس العملي له مواصفات. والمقياس النظري له مواصفات. وأكثر من ذلك إن السادات الذي أصبح رئيساً لمصر بعد 19 يوماً من وفاة عبد الناصر لم يكن يطمح يوماً إلى أن يخلف عبد الناصر في الحُكم. وهذا سببه الولاء الذي لا حدود له والثقة الكبيرة بقائد ثورة 1952، وهو من أجل ذلك قال في بيان النعي الذي بثه عبر إذاعة القاهرة (التي كانت قطعت برامجها فجأة في العاشرة إلا عشر دقائق مساء ثم بدأت تبث تلاوة من القرآن الكريم لمدة خمس دقائق بثت بعدها بيان النعي) إنه كان يتمنى أن ينعيه عبد الناصر بدل أن يقوم هو بواجب نعيه (*). المهم أن السادات بدأ ولاية تنتهي دستورياً في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 1976. وأصبحت - تبعاً لذلك - الجمهورية التي بدأت يوم السبت 17 أكتوبر 1970 في مصر هي جمهورية السادات. تماماً كما كانت الجمهورية الأولى تُعرف بجمهورية محمد نجيب والجمهورية الثانية بجمهورية جمال عبد الناصر.

وطبيعي أنه من السابق لأوانه إلقاء نظرة على جمهورية السادات لأنها حتى الآن لا تزال في خطواتها الأولى. وإلقاء النظرة يتم عادة على إنجازات جمهورية إنتهت ولاية رئيسها. وعلى سبيل المثال فإن نظرة إلى جمهورية محمد نجيب يمكن تلخيصها بالقول إنها جمهورية التعقيدات الداخلية. ويمكن تلخيص جمهورية عبد الناصر بالقول إنها جمهورية الفرح والحزن. جمهورية الإنتصارات والهزائم. جمهورية الإنتقال من ضفة إلى أخرى.

وإذا كان من غير المنطقي إلقاء نظرة على جمهورية السادات في الوقت الحاضر وقبل أن تنتهي لتبدأ جمهورية غيره، فإن إلقاء مثل هذه النظرة في الوقت نفسه يبدو ضرورياً لأن جمهورية السادات إمتداد لجمهورية عبد الناصر، ولأن الأمور التي رافقت ولادة جمهورية السادات ستبقى وإن تكن الحقيقة الكاملة حولها لم تُعرف بعد الأساس الذي أنقذ النظام في مصر من كارثة زادت في كمية الدموع التي دُرّفت على رحيل عبد الناصر.

المنطق والمنطلق

بعد وفاة عبد الناصر كان من الطبيعي أن يبدأ البحث في إختيار الخليفة، من زاوية تاريخية، ومن منطلق

تاريخي إذا كان من الصعب البحث فيه من المنطق التاريخي. وبمعنى أكثر دقة كان المنطقي أن يبدأ صانعو ثورة 1952 مناقشة الموقف، ذلك بأن نظام عبد الناصر بدأ بمجلس قيادة ثورة يضم عبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وأنور السادات وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم وحسن ابراهيم وكمال الدين حسين. وكان عبد الناصر يترأس هذا المجلس.

إلا أن الذي حدث أن الهيئة التي إنتهى إليها المجلس بعد 16 سنة من الممارسة العملية هي التي تولت عملية المناقشة وهي - يشاركها بعض رجال عبد الناصر من غير التاريخيين - التي قررت إختيار السادات. وهذه الهيئة هي اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي العربي.

إذاً إن عبد الناصر الذي بدأ حُكمه بمجلس قيادة الثورة، لم يتولَّ عملية إختيار خليفته بعد وفاة الأعضاء الباقين من المجلس إنما أعضاء اللجنة التنفيذية العليا. لكن ذلك لم يمنع الأعضاء الأحياء في مجلس قيادة الثورة من طرْح وجهة نظرهم في الأمر، ولم يمنع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من طرْح وجهة نظرهم أيضاً. وإذا كان من الصعب الوقوف على حقيقة طرْح وجهات النظر وتفاصيلها، فإنه من الضروري تَصَوُّر ذلك أو إفتراضه.

لا بد أن منطق أعضاء مجلس قيادة الثورة كان أن المهم هو البداية، وأنه في مثل هذه الحال من الضروري البحث عن الأساس الأكثر أصالة. إن السنوات الثماني عشرة من عُمر الثورة بدأت بالمجلس، وإن اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي لم تكن أكثر من هيئة لتنفيذ مبادئ وضَّعها عبد الناصر الذي هو قبل أي شيء آخر رئيس للمجلس الذي قاد ثورة 23 يوليو 1952.

آخر محطة

أما منطق أعضاء اللجنة التنفيذية فلا بد أنه ركَّز على أن اللجنة كانت آخر محطة لعبد الناصر في رحلته الثورية. صحيح أن البداية كانت مجلس قيادة الثورة لكن المجلس أصبح تراثاً وأن متابعة المسيرة تتم من آخر محطة وصلت إليها المسيرة وليس بالرجوع إلى المحطة الأولى. بالإضافة إلى ذلك فإن عبد الناصر نفسه أنهى بـ «بيان 30 مارس/ آذار 1968»^(*) دور مجلس قيادة الثورة من دون أن يعلن ذلك بوضوح مكتفياً بالتركيز على أن اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي هي السلطة الأولى في البلد.

ولا بد أن منطق اللجنة إستند أيضاً إلى أنها - اللجنة - تُمثل بالفعل تحالف قوى الشعب العاملة في حين أن العودة إلى البداية لا تُمثل ذلك.

وحسَّمت ذلك أربعة أمور هي:

أولاً: إن أعضاء مجلس قيادة الثورة وبالذات زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وخالد محيي الدين يعرضون وجهة نظرهم وهم خارج إطار الحُكم. وهذا معناه أن رصيدهم الوحيد هو التراث الذي يلتصق بهم وليس مواقع القوة التي فقدوها بعدما إبتعدوا عن الحُكم. في حين أن أعضاء اللجنة التنفيذية يعرضون وجهة نظرهم وهم داخل إطار الحُكم وهذا يعني إستطراداً أن لكل منهم موقع قوة. يضاف إلى هذا أن المرحلة الراهنة من التعامل المصري - السوفياتي ترجَّح كِفَّة منطقهم، ذلك أن ذروة التعامل بين موسكو والقاهرة بدأها الكرملين بعد 1967، أي مع القيادات القائمة وبالذات مع اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي.

ثانياً: إن مشاعر الشعب المصري في جنازة عبد الناصر كانت أكثر إمتداداً منها يومي 9 و10 يونيو/ حزيران 1967 عندما قرر عبد الناصر التَّحْيي ثم عاد عن قراره. وهذه المشاعر معناها أن الشعب مستعد للوقوف مع عبد الناصر أولاً وآخراً. وطبيعي أنه يقف مع الفريق الذي يرفع شعار الإستمرار وقد رفَعته اللجنة التنفيذية على الفور في حين أن إبتعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة عن المسرح كان معناه في نظر الشعب أن هؤلاء أو بعضهم ليسوا مع عبد الناصر في مسيرته.

ثالثاً: إنه بعد وفاة عبد الناصر طُرحت في المصانع شعارات تقول إن الاشتراكية والمكاسب العمالية

(*) نص بيان 30 مارس مثبت كوثيقة في الصفحات الأخيرة من المجلد

مهدة. وهنا سقط مبدأ إعتبار «القضية وطنية» وصمد مبدأ «القضية اشتراكية». رابعاً: إن الجيش وقف مع مبدأ الإستمرارية وبذلك رجّحت كفة طارحي هذا المبدأ. وكان منطق القادة العسكريين أنه يجب تأمين المؤخرة لأن الجيش منهمك في معركة يستعد لها ويجب ألاّ تلهيه عنها الصراعات الداخلية.

إلى مواقعهم في الظل

وإزاء ذلك انسحب القادة التاريخيون إلى مواقعهم في الظل تاركين للظروف والتطورات أن تتصف مواقعهم. إلا أن بعض هؤلاء وعلى سبيل المثال زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي عملا على تبديد الشكوك والأقاويل التي رافقت خروجهما من العزلة بعد وفاة عبد الناصر. وعلى سبيل المثال إن موجة من الأقاويل إنتشرت بين قطاعات كثيرة من أبناء الشعب المصري بعد نشر نعيه الشهير في صحيفة «الأهرام»، وعملية النشر لم تكن مفتعلة وإن قيل العكس، مؤداها أن زكريا محيي الدين ضد المكاسب الاشتراكية وأنه لو جاء سعييد النظر في عروبة مصر وأنه سينفذ الحل السلمي ويتفاهم مع الولايات المتحدة لأنه في قناعة نفسه يعتبر أن مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط هو في يد أميركا وأنه لذلك ضد العمل الفدائي. ولذا فإنه إتصل شخصياً بمدير مكتب حركة «فتح» في القاهرة وأكد له أنه برغم إبتعاده عن الحُكم يُقدّر الثورة الفلسطينية ويتابع باهتمام بالغ نشاط رجال المقاومة. وقد أرسل مدير مكتب «فتح» رسالة بهذا المعنى إلى السيد ياسر عرفات.

أما البغدادي فإنه بعث برسالة قاسية المضمون إلى وزير الصناعة الدكتور عزيز صدقي قال فيها ما معناه إنه - صدقي - أين كان عندما عمل ضباط ثورة 1952 من أجل قلب الأوضاع وإنجاح الثورة.

رسالة إلى عمال المصانع

ولرسالة البغدادي ما يبررها. فقد وجّه صدقي في نطاق حملة إختيار خلف لعبد الناصر رسالة إلى عمال المصانع جاء فيها «في وقت الشدائد يجب أن نتصارع بالحقيقة، فهي التي تقينا من الوقوع في أوهام باطلة. لقد سار خلف جمال عبد الناصر أعوان له ساهم كل منهم بنصيبه في ما رأى جمال عبد الناصر أنه قادر عليه. وهناك من تخلف بعد جزء من الطريق. وهناك من أحمّل الشوط حتى نهايته. وكان الشرط الذي لا يرضى الرئيس الراحل عنه بديلاً لمن يبقيه معه في مسيرته، إيمانه بالمبادئ التي نادى بها الشعب وإيمانه بالاشتراكية. ولن يقود المسيرة، مسيرة الاشتراكية، مسيرة جمال عبد الناصر بعدما غاب عنا، إلا الذين يؤمنون بمبادئه الاشتراكية، وبحق الشعب العامل في حياة أفضل. في الحفاظ على جميع المكاسب الاشتراكية التي حصل عليها العمال والفلاحون وبقية أفراد الشعب العامل. وإنني أطمئنكم أننا لن نسمح لمن إرتدّ أو تخلف أو ظنّ أن الاشتراكية تنتهي بموت جمال عبد الناصر أن يرفع رأسه وأن يكون له مكاناً في مسيرتنا. إن جمال عبد الناصر في أثناء حياته أصدر حُكمه وعبر عن رأيه في كل من عملوا معه. لم يبق معه إلى نهاية الشوط إلا الذين آمنَ إليهم وإطمأن إلى أنهم يعتنقون المبادئ الأساسية التي عمل من أجلها وأنهم سيكونون قادرين على الحفاظ عليها».

وأهمية رسالة عزيز صدقي كبيرة لأسباب عدة أهمها:

أولاً - إن العلاقة بين عبد الناصر ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت بعيدة عن الآخرين. ولم يحدث أن قال عبد الناصر مرة كلاماً للنشر عن أحد من الرفاق. كل الذي كان يحدث أن الرفيق الذي تتجمد العلاقة معه لسبب أو لآخر ينسحب إلى بيته بهدوء. ولذا فإن ما أقدم عليه عزيز صدقي كان خرقاً لحصانة حرص عبد الناصر على حماية رفاقه القدامى بها.

ثانياً - إن كلام عزيز صدقي المقصود به - وإن تحاشى التسمية - أعضاء مجلس قيادة الثورة غير المشاركين في الحُكم - يقال في وقت أصبح عبد الناصر في ذمة الله ويقول وزير مسؤول بصفته الرسمية لا بصفته الشخصية. ولو أنه كان لا يزال حياً لما سمح، عملاً بالتقليد الذي إتبعه طوال السنوات الثماني عشرة،

بأن يتناول أحد على رفيق من الرفاق.

ثالثاً - إن عزيز صدقي في رسالته إلى العمال يتهم، أعضاء مجلس قيادة الثورة البعيدين عن الساحة بأنهم كانوا ضد المبادئ الاشتراكية، في حين أن هؤلاء شاركوا في الحُكم في وقت كان العمل بالخطط الاشتراكية يطبَّق بحذافيره.

فالخطوة الاشتراكية الأولى كانت في الذكرى الأولى لثورة 1952 عندما توجه عبد الناصر إلى قرية «الدميرة» وورّع على فلاحها شهادات الملكية الزراعية. وفي هذه الذكرى، أي يوم 23 يوليو 1953 كان الجميع يشاركون في الحُكم وكانوا متفاهمين على خطط المستقبل وعلى رأسها تحقيق الاشتراكية.

رابعاً - إنه متروك للتاريخ أن ينصف رفاق عبد الناصر غير المشاركين في الحُكم. هل فعلاً إبتعدوا لأنهم لم يؤمنوا بالمبادئ الاشتراكية أم لأسباب أخرى. ذلك أن رسالة عزيز صدقي تبعث إتهاماً يحتاج إلى رد وبالتالي إلى تأكيد. ومثل هذا الأمر لن يحدث إلا متى أصبح في إستطاعة رفاق عبد الناصر الذين تناولتهم رسالة عزيز صدقي الرد. بعد ذلك ستبدو الصورة أكثر وضوحاً.

خامساً - إن رسالة عزيز صدقي نوع من التحريض، وهنا سر أهميتها، فالعمال لم يحصلوا على حقوق كما حصلوا في عهد عبد الناصر وفي ظل السياسة الاشتراكية التي وضعتها. وللمرة الأولى في تاريخ مصر أصبح في إستطاعة العامل أن يكون رئيس مجلس إدارة أو عضواً في اللجنة المركزية أو وزيراً. وهكذا تتواصل مسيرة عبد الناصر، وأما إذا وصل إلى الحُكم من هو ضد المسيرة وضد المبادئ الاشتراكية على نحو ما صوّرته رسالة عزيز صدقي إلى العمال فإن المكاسب ستصبح مع الزمن معرضة للزوال، وهذا ما يفسر الضجة التي إنطلقت في أوساط العمال بعدما طُرح موضوع الخلافة للبحث. لقد أعلن العمال أن المكاسب في خطر. وكان الرد عليهم وعلى غيرهم من القطاعات طُرح شعار الإستمرار. وعلى هذا الأساس تم إختيار السادات رئيساً.

رئيس لإكمال سياسة موضوعة، وتنفيذ مبادئ مطروحة، والعمل على حل مشاكل وإشكالات متراكمة. رئيس ليس له حتى برنامج. البرنامج وُضع في السابق ولا يزال بحاجة إلى تطبيق. رئيس لبلاد يواجه وضعين متساويين في الأهمية تركهما عبد الناصر وهما الحرب والسلام. وقد ترك للحرب جيشاً مستعداً لخوضها. وترك للسلام إستعداداً بين المصريين للقبول به. ولهذه الأمور حديث آخر.

صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 28 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

2- أيهما الأهم: دستور دائم أو رغيف نظيف

بيان 30 آذار ومفاعيل البيعة الناصرية

منذ أن طُرِحَ إسم الرئيس أنور السادات كمرشح لرئاسة الجمهورية، تبادر إلى أذهان المصريين السؤال الآتي: هل سيكون له برنامج عمل من نوع جديد لو أصبح بالفعل رئيساً للجمهورية؟ وفي آخر الجلسة الإستثنائية التي عقدها مجلس الأمة المصري الأربعاء 7 أكتوبر/ تشرين الأول ووافق فيها على ترشيح السادات رئيساً للجمهورية ألقى السادات كلمة حدد فيها برنامجه وكان أبرز ما قاله: "إنني جئتُ إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة هي بيان 30 مارس/ آذار أودعها فيه وأمشي قائلاً لكم هذا برنامجه وهو برنامجي أيضاً لأنه إرادة الشعب".

وقبل أن يغادر السادات قاعة المجلس إنحنى إحناءة طويلة أمام تمثال الرئيس عبدالناصر الموضوع وراء منصة رئيس المجلس.

بعد ذلك بدأت وفود المؤيدين تأتي إلى قصر الطاهرة. وكان السادات يحرص على أن يقول أمام كل وفد إن "بيان 30 مارس" هو برنامج عمله وأنه يطلب عون الجميع ليتمكن من تحقيق ما يعد به البيان. ما هي قصة هذا البيان؟

لقد وضع عبدالناصر البيان وعرضه على مجلس الأمة في 30 مارس/ آذار 1968 أي بعد نحو 9 أشهر من هزيمة 5 يونيو 1967، كخطة عمل للمستقبل.

وفي الأشهر التسعة هذه تمكّن عبدالناصر من تحقيق خطوات مهمة عدة كانت بمثابة تمهيد لخطة العمل. ويعود الفضل الكبير في تحقيق هذه الخطوات إلى البيعة التي حدثت يومي 9 و10 يونيو 1967 عندما انفجر ملايين المصريين غضباً بشكل عفوي لأن عبدالناصر قرر التحي. ولقد إعتبر هذا الغضب الجماهيري عملية بغث لثورته وتجديداً لشبابها.

على هذا الأساس تصرّف

وجاءت البيعة بعد ظروف قاسية لعلها أقسى ظروف مرت في حياة عبدالناصر. فقد هُزم في حرب 5 يونيو. وأحدثت الهزيمة مرحلة من التيه في الوضع السياسي المصري إلى درجة أن القيادة لم يعد في إمكانها أن تتحرك. تسمرت أقدامها في الأرض. وزاد الوطأة شدة أن ألوف العسكريين أسروا في أيدي الإسرائيليين وأن ألوفاً آخرين تاهوا وسط رمال سيناء وكثبانها وأن الآلاف الذين تم إنقاذهم كانوا لا يزالون في المستشفيات والمصحات. وكان بعضهم لا يزال في غيبوبة.

إن تلك الصورة لا يمكن أحداً أن يصفها بدقة. كانت مذهلة. وكانت في بعض الأحيان الذهول نفسه أو الشيء الأعظم من الذهول. فقد إنتهى كل شيء. وإنتهى وكأنه لم يكن.

وشعر عبدالناصر أنه أمام أمرين. إما أن يستقيل ويترك لغيره أمر التقاهم مع الولايات المتحدة، أو ينگأ جرحه وينام على ضيمه ويلتقط أنفاسه من جديد.

وعلى هذا الأساس تصرّف. أعلن أنه قرر التحي وفي إعتقاده أن الجواب عن ذلك سيصدر عن الشعب. وبالفعل أجاب الشعب بالتظاهرات العفوية التي لم تشهد القاهرة مثيلاً لها. قال الشعب له لا بنزوله إلى الشارع وسط الظلام الذي كان لا يزال يلف المدن المصرية بسبب ظروف الحرب.

وعلى أساس التظاهرات قرر عبدالناصر أن يلتقط أنفاسه ويستعد. فالتظاهرات كانت بمثابة طلقة المسدس الواحدة التي تُطلق إيداناً ببدء سباق ما. وسباقه هذه المرة خطر، لكن لا بد منه. فالأرض تحته أصبحت بفضل البيعة صلبة أكثر، وشبح النهاية بدأ ينحسر شيئاً فشيئاً لتحل محله ملامح بداية أخرى. وكانت الخطوة الأولى هي السلاح.

فقد تحطّم كل شيء في 4 أيام. تحطّم السلاح والرجال. وإختلط دم الرجال بحديد المدرعات والمدافع على رمال سيناء. وبدأ السلاح يتدفق بفضل عاملين أساسيين: شعور الإتحاد السوفياتي بأن سلاحه هُزم، وحماسة عبدالناصر لأن يستعد من جديد على أساس أنه خسر معركة ولم يخسر حرباً.

المصلحة مشتركة

وطرح السوفييات، فيما كان الجسر بين موسكو والقاهرة والقافلة البحرية بين موانئ الإتحاد السوفياتي وميناء الإسكندرية في حركة لا تهدأ لنقل السلاح إلى مصر، سؤالاً أساسياً: وبعد ذلك، كيف ستستوعبون هذه الكميات الهائلة من السلاح، وهل في إستطاعة جيشكم الذي هُزم تلك الهزيمة الكبيرة أن يكون قادراً على إستعمال هذا السلاح، ومن ثم أين هذا الجيش؟ وردّ المصريون بأن ثمة خططاً وُضعت لتحويل 200 ألف شاب مصري مدرّب على حمل السلاح إلى مقاتلين في خلال 4 أشهر. وهؤلاء ليسوا من الذين شاركوا في تجربة حرب حزيران وهم من العناصر الكفية. ولم يكن في إستطاعة السوفييات أن يناقشوا الأمر. فإذا كان المصريون مُلحين في الحصول على السلاح فإن السوفييات يشعرون بأنهم في منتهى الحاجة إلى تزويد أصدقائهم بهذا السلاح. فالمصلحة مشتركة. وما حدث بعد ذلك كان مفاجئاً للسوفييات ومثار إعجاب بالنسبة إليهم. فقد إستوعب المصريون الكميات الهائلة من السلاح. وبعد مرور 5 أشهر على إنتهاء الحرب كان هنالك بالفعل وجود عسكري مصري حقيقي. وعندما إنتهى العمل يوم 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 في إقامة خط الدفاع الأول إزدادت قناعة السوفييات بإستعداد المصريين لإعادة تنظيم قواتهم فزادوا كميات السلاح.

أي تغيير مطلوب

هنا بدأ عبدالناصر يفكر في التغيير. في أية عملية تغيير مهما يكن شأنها. فهو قد إطمأن قليلاً إلى الناحية العسكرية وصفّى مراكز القوة وسمح بأن يطلع الرأي العام على محاكمات رجال عبدالحكيم عامر الذي إنتهى أمره منتحراً يوم 14 سبتمبر/ أيلول 1967 مسبباً له ضيقاً نفسياً وعذاباً لا حدود له. وإطمأن إلى أنه سيصمد إقتصادياً لأن الشعب الذي إعترض غاضباً على قراره بالتحدي مستعد لتقديم المزيد من التضحيات التي ستُطلب منه، بالإضافة إلى أن مساعدات الدعم التي أقرتها قمة الخرطوم على أن تتولى تقديمها إلى حين إزالة آثار العدوان السعودية والكويت وليبيا كانت سنداً أساسياً لعملية الصمود الإقتصادي. صحيح أن هذه المساعدات كانت قليلة جداً بالنسبة إلى ما خسرته مصر في حرب 5 يونيو، إلا أنها في أية حال كانت عنصراً أساسياً في موضوع الدعم.

ما هو التغيير المطلوب؟

إن الجواب عن هذا التساؤل ليس محيراً، ذلك أن أي تغيير مطلوب. كل شيء يحتاج إلى تغيير. تغيير في الظروف. في المناخ السياسي. في الفكر. في التصميم. في الحياة الإجتماعية. وعلى هذا الأساس طرح برنامج التغيير يوم 30 مارس/ آذار 1968 بشكل بيان إلى مجلس الأمة. وأصبح هذا البيان عبارة عن وثيقة عهد ووعد. أصبح برنامجاً أساسياً للعمل. وقسم عبدالناصر البرنامج قسمين: عسكرياً وسياسياً.

بالنسبة إلى القسم العسكري قال إن المطلوب أكثر من أي شيء هو الحشد من أجل المعركة على أن "لا يكون هناك صوت أعلى من صوتها ولا نداء أقدس من ندائها" مع التركيز على الإستعداد لحل الأزمة التي نشأت عن حرب يونيو سلمياً إنما بشكل عادل.

بالنسبة إلى القسم السياسي كانت النقاط البارزة هي:

أولاً: أن يُعَدّ المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي مشروع دستور دائم بحيث يمكن فور إنتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يُطرح للإستفتاء العام على أن ينص هذا الدستور على أمور أساسية كثيرة لعل أبرزها هي أن تكون للقضاء حصانة وأن يوضع حد زمني معيّن لتولّي الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضماناً

للتجديد وللتجديد باستمرار.

ثانياً: إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي.

ثالثاً: إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر في الصناعة والزراعة.

رابعاً: توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن النفط.

خامساً: تحقيق وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

سادساً: ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون.

أدنى من المطلوب

وحدّث أن عبدالناصر كلّف إثنين من الوزراء هما الدكتور حلمي مراد (كان وزيراً للتربية والتعليم ثم استقال) والدكتور عبدالعزيز حجازي مراقبة تنفيذ مضمون البيان. وبعد بضعة أشهر رفع الإثنان تقريراً إلى عبدالناصر يشيران فيه إلى أن ما تحقّق هو أدنى من المطلوب بكثير.

ولهذا شدّد عبدالناصر مرات عدة على وزرائه وأجهزة الحُكم ليوضع البرنامج موضع التنفيذ بشكل فعّال. وقبل أن يرحل عبدالناصر كانت تحققت بعض الأمور التي تضمنّها البيان، وعلى سبيل المثال فإن أولوية أُعطيت لمُجمّع الحديد والصلب الذي هو في الواقع السد العالي الآخر في مصر، ذلك أنه إذا كانت للسد العالي آثاره الكبيرة على الزراعة ومشاريع الإستصلاح بالإضافة إلى الكهرباء، فإن للسد الآخر آثاره في مجال الصناعة. وكلا السدان كلّف 400 مليون جنيه. وكلا السدان قام الإتحاد السوفياتي ببنائه.

من الأمور التي تحققت أيضاً، إنشاء مجلس دفاع قومي. أما المجالس الأخرى المشابهة وهي المجلس الإجتماعي القومي والمجلس الثقافي والمجلس الإقتصادي فإنها لم تتحقق.

وتحققت أيضاً أمور كثيرة بالنسبة إلى ما يتعلق بعمليات البحث عن النفط ومنها العقد الذي وُقّع مع الإتحاد السوفياتي وعقود أخرى مع شركات أميركية بالإضافة إلى خط أنابيب النفط الذي ينتظر توقيع عقد للبدء بتنفيذه قبل نهاية 1971.

رجّحت كفة بذل المساعي

لقد تحققت بعض الأمور الأخرى وهي الأكثر أهمية والأكثر إلحاحاً من دون تنفيذ. وكان الذي يحول دائماً دون تحقيقها هو التصعيد الغريب للموقف العسكري والسياسي، إلى درجة أن حماية سماء المدن المصرية من الطائرات الإسرائيلية أصبحت أكثر إلحاحاً من إنشاء المجالس المتخصصة أو مناقشة مواد لدستور مقترح. فالدستور يُنظّم أوضاع البلد لكنه لا يمنع "الفانتوم" من قصف مدرسة بحر البقر أو مصنع أبو زعبل أو المواقع العسكرية والمدنية القريبة من القاهرة. إن "بيان 30 مارس" قد يدعم عملية بناء دولة حديثة وعصرية في مصر لكنه لا يُنهي حالة الإحتلال. ومن أجل ذلك رجّحت كفة بذل المساعي سواء على الصعيد العسكري أم الصعيد السياسي لإنهاء الإحتلال، على تنفيذ مواد من البيان من شأنها جعل مصر دولة عصرية.

لكن يبقى السؤال الأساسي وهو:

أليس من شأن بناء دولة عصرية أن يساعد على إنهاء حالة الإحتلال؟ ثم ما الذي يمنع ممارسة أساليب العصر إذا كان لا بد من محاربة إسرائيل وهي دولة عصرية بكل ما في الكلمة من معنى؟

إن الذي يجري في مصر منذ هزيمة يونيو 1967 حتى الآن هو محاولة تحويل الجيش المصري إلى جيش عصري لأن السلاح الذي بين يديه هو سلاح عصري، أما البلد بشكل عام فأمر تعصيره متروك إلى وضع يكون فيه الموقف أفضل مما هو عليه الآن.

يريد رغيفاً نظيفاً

لقد جاء السادات إلى الحُكم وأمامه "بيان 30 مارس" واضحاً مفصّلاً واقعياً شاملاً وهذا أمر في منتهى

الأهمية. فهو لن يفكر في وضع خطة عمل لأن الخطة موضوعة أمامه. وهو لن يقول للمصريين إنتظروا حتى أضع برنامجي، إنما قال لهم إنه سيعمل على تنفيذ البرنامج الذي وضعه عبدالناصر. فهل يستطيع؟

إن مصر تعاني مشاكل ثانوية إذا قيسَت بمقياس عنصري، لكنها أساسية إذا قيسَت بما يريده المواطن. إن المصري نسي أنه يريد دستوراً دائماً للبلد لأنه يريد قبل ذلك أن تُحل مشكلة المواصلات، وتُحل مشكلة المياه، وتُحل مشكلة الرغيف غير النظيف، ومشكلة إرتفاع الأسعار بإستمرار. نسي أنه يريد مجلساً متخصصاً للثقافة لأنه قبل ذلك يريد أرزاً ويريده نظيفاً إذا وُجد. ويريد أن يكون سعر كيلو اللحم متناسباً مع دخله.

والسادات أمامه مهمة شاقة. فالمشاكل الداخلية الصغيرة لا حدود لها. وهي ليست مشاكل أكثر منها حاجات ضرورية. ولذا فإن إمكانات تطبيق "بيان 30 مارس" قبل وضع حد لهذه المشاكل تبدو صعبة التحقيق إلا إذا إستطاع تحقيق المستحيلات. وهو في أية حال وعدّ بتنفيذ البيان. أما مشاكل المواطن المصري فإنها تستحق أن يكون لها حديث آخر.

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

3- كيف يمكن بناء المصانع وألف مسجد ويصعب القضاء على الأمية والبلهارسيا؟

لو كانت سياسة الحكومة في معالجتها لمشاكل المواطن المصري تشبه المعالجات الإستثنائية التي طبّقها عبد الناصر في حياته مع كثيرين لكان في الإستطاعة الإفتراض أن المواطن المصري لا يشكو من شيء. لكن عبد الناصر كان يعالج حالات خاصة. ومعالجة أفراد سهلة، أما معالجة المجموع فأمر صعب. إرسال علبة حلوى إلى مريض عملية سهلة ونييلة، أما تأمين خبز لجميع المصريين فليس بالأمر السهل. ومن المعالجات الإستثنائية لعبد الناصر هنالك على سبيل المثال لا الحصر حالتان:

ذات يوم تلقّى مكتب عبد الناصر رسالة من فتاة فقيرة الحال. كان يمكن هذه الرسالة أن تضيع بين ألاف الرسائل التي تصل يومياً إلى المكتب، لكن الذي حصل أنها رُفعت إليه. فالتعليمات التي أصدرها إلى مدير مكتبه واضحة وهي إعطاء الأولوية لرسائل الأشخاص المجهولين الذين يعرضون فيها أوضاعهم السيئة أو مشاكلهم المعقدة. صاحبة الرسالة كانت فتاة فقيرة قالت في رسالتها إلى عبد الناصر ما معناه: نحن على أبواب العيد ولا أملك سوى جلابية واحدة. هل يرضيك أن يحل العيد وليس لدى إبتك هدى أو مئى سوى ثوب واحد؟

والذي حدّث أنه بعد أيام قليلة توجهت سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية إلى الحي الذي تسكن فيه الفتاة في داخلها صرة ثياب مهداة شخصياً من عبد الناصر.

وإذا كانت هذه الفتاة تمكنت من الحصول على جلابية جديدة للعيد بفضل رسالة لم تكن تتوقع أن تصل إلى عبد الناصر وأن يرُد عليها الرئيس بشكل عملي، فإن ألاف الفتيات المصريات إحتفلن بالعيد وقد إرتدت كل منهن الثوب المعدم الذي لا تملك غيره.

حالة إستثنائية أخرى هي أن شاباً حصل على شهادة بكالوريوس في التجارة وأراد أن يتوظف ففشل في الحصول على وظيفة. وذات يوم كان عبد الناصر في طريقه إلى القناطر الخيرية ليقضي بعض الوقت في الإستراحة الخاصة به هناك - وقد درَج على أن يتوجه إلى هذه الإستراحة مرة في الأسبوع - وكان سكان المنطقة يتجمعون لتحيته. فجأة هجم شاب نحو عبد الناصر وقد إرتفع صوته مطالباً بالتحدث إليه. وكان رد فعل حرس الرئيس الإمساك بالشاب أما عبد الناصر فإنه طلب تركه والمجيء به إلى الإستراحة ليعرف منه ما يريد.

عرض الشاب مطلبه فأجابته عبد الناصر: أكتب الآن طلب وظيفة.

ولما لم يكن يحمل قلماً وورقاً فقد أعطاه عبد الناصر القلم والورق. وكتب الشاب الطلب وإنصرف وفي ظنه أن شيئاً ما لن يحدث. بعد نحو أسبوعين وصلته رسالة تتضمن تعيينه موظفاً.

وإذا كان هذا الشاب حصل على وظيفة بشكل إستثنائي لأنه استطاع أن يقابل عبد الناصر من دون أن يدري أن الرئيس يتأثر بمثل هذه الحالات، فإن ألاف الشبان المصريين لا يجدون وظيفة بدأوا البحث عنها بعد تخرُّجهم في الجامعة.

أكثر من أن تُحصى

والمشاكل التي يشكو منها المواطن المصري أكثر من أن تُحصى، وهي في مجملها من النوع الذي يتصل بحياته اليومية. المياه مشكلة. الهاتف مشكلة. المواصلات مشكلة. المواد التموينية مشكلة. الأدوية مشكلة. إرتفاع أسعار السلع بشكل تصاعدي مشكلة المشاكل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مستوى المعيشة في مصر يرتفع بإستمرار يقابله إستقرار في الدخل. وعلى سبيل المثال فإنه في خلال أربع سنوات أصبح ثمن كيلو اللحم ثلاثة أرباع الجنيه في حين أنه كان قبل ذلك ربع جنيه.

والإرتفاع المستمر في الأسعار يعود في الدرجة الأولى إلى سياسة التصدير، ذلك بأن الدولة، رغبة منها في الحصول على العملة الصعبة، تُغرق الأسواق الخارجية بأفضل ما لديها من إنتاج وتترك الفائض وهو في معظمه ليس من الصنف الجيد لتضعه في السوق المحلية. وبرغم أنه ليس صنفاً جيداً فإن سعره لا يتناسب والدخل. فليس منطقياً أبداً أن يكون سعر كيلو البصل عشرة قروش مصرية في حين أنه كان قبل أربع سنوات أقل من ذلك بكثير.

وضع الجنيه

والحديث عن هذه الأمور يقودنا إلى طرح السؤال الأساسي: إلى متى سيستمر وضع الجنيه المصري سيئاً إلى الدرجة التي هو عليها الآن؟ إن إرتفاع أسعار السلع سببه في الدرجة الأولى الحاجة إلى الحصول على العملة الصعبة لأن الجنيه المصري أصبح عملة عادية جداً. فهل يمكن نقل الجنيه من وضعه الحالي إلى وضع أفضل؟ إن الحكومة المصرية ترفض التعامل بالجنيه المصري كما لو أنه ليس عملة دولة أخرى. فهي مثلاً كانت قبل إغلاق قناة السويس بسبب ظروف حرب 5 يونيو 1967 ترفض أن تقبض عائدات مرور السفن الأجنبية في القناة بالعملة المصرية في حين أنها لو قبلت لأعطت الجنيه المصري قيمة. وما ينطبق على هذا الموضوع ينطبق على أمور كثيرة. إن وضع الجنيه المصري كان دائماً يشغل بال عبد الناصر. والمؤكد أنه سيُشغل بال السادات. وإذا كان عبد الناصر رحل تاركاً وضع الجنيه وغيره من الأوضاع من دون حل نهائي، فإن في إستطاعة السادات أن يفعل شيئاً.

حقوق من دون رعاية

لقد أعطى عبد الناصر العمال حقوقاً لم يحلموا يوماً بالحصول عليها لكنه في الوقت نفسه ترك هؤلاء العمال تحت رحمة رؤساء مجالس الإدارة. ولقد شاهدتُ بنفسى عمالاً في القطاع العام يعانون إنهيئاراً عصبياً بسبب سوء التغذية.

لقد أعطى عبد الناصر الفلاح حقوقاً لم يحلم يوماً بالحصول عليها لكنه في الوقت نفسه ترك هؤلاء العمال تحت رحمة رؤساء مجالس الإدارة. وقد شاهدتُ بنفسى عمالاً في القطاع العام يعانون إنهيئاراً عصبياً بسبب سوء التغذية. وأعطى عبد الناصر الفلاح حقوقاً لم يحلم يوماً بالحصول عليها لكن سياسة التسويق أفسدت عليه حلمه.

لقد كان طموح عبد الناصر أن يسمع ذات يوم أن نسبة الأمية قلَّت كثيراً. ووُضعت لهذا الغرض خطة بل خُطت لكنها لم تُحقق الفائدة المرجوة. وفي أحدث إحصاء أن عدد المتعلمين لا يتجاوز سبعة ملايين من أصل 33 مليوناً (هذا عدد سكان مصر عام 1967). وما لم يستطع عبد الناصر تحقيقه، تمكَّن فيديل كاسترو من أن يحققه. ففي ثلاث سنوات قطع الزعيم الكوبي شوطاً كبيراً جداً في هذا المضمار.

إن الأمية في مصر مشكلة معقدة بالنسبة إلى أي حاكم. وقد ثبت أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها مصر، وهي إزدهار عملية النسل، يمكن حلها لو تحوَّل المواطن المصري من أميٍّ إلى متعلم. ومثل هذا الأمر ليس سهلاً. لقد أعادت مصر تسليح جيشها في ثلاث سنوات وأنشأت جيشاً عسرياً في هذه المدة. ولو أن النظام وضع خطة لمحو الأمية تكون جدية كوضعه خطة إعادة تسليح الجيش لكان من السهل تحويل عشرة ملايين مصري ومصرية من أميين إلى متعلمين. إن خُطط لمحو الأمية لم تكن جدية كما يجب. ولقد عبَّرت عن ذلك نكتة إنتشرت في مصر وقالت حول هذه الخُطط إنها «خُطط لمحو الأمية».

الأمراض والهجرة

وما يقال عن محو الأمية يقال أيضاً عن الأمراض. إنه ليس مقبولاً أبداً أن تستطيع مصر بناء مئات

المصانع والسد العالي، وأن تعجز عن مكافحة الأمراض الكثيرة وبالذات البلهارسيا. وما يقال عن محو الأمية والأمراض يقال أيضاً عن الهجرة. فمنذ الفترة التي تلت حرب يونيو هاجر ألوف المصريين من ذوي الكفايات والمواهب بحثاً عن العمل في الخارج. تركوا بلدهم النامي الذي هو في أشد الحاجة إليهم وسافروا إلى الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا ومعظم دول العالم.

لقد هاجر الطبيب المصري في وقت لم يُقَصَّ على الأمراض في بلده. وهاجر المدرس المصري في وقت لا تزال نسبة الأمية في بلده كبيرة جداً. وهاجر المهندس في وقت تبدو مصر بحاجة إلى خبرته من أجل عملية التطوير. لقد هاجر هؤلاء وغيرهم بالمئات وشجعت الدولة الهجرة ثم عادت ونظمتها بقيود. وهو أمر في منتهى الغرابة. فالدول النامية عادة تستعين بكفايات من الدول المتطورة. أما مصر فإنها، برغم كونها دولة نامية، تسمح لكفايات وخبرات منها بالتوجه إلى دول متطورة بحثاً عن الرزق.

إن حرص السادات على مواصلة العمل لتخفيف نسبة الأمية، وتخفيف نسبة الأمراض، وتأمين مناخات ملائمة للعمل بحيث لا يعود أحد يطمح الهجرة، يجب ألا يكون أقل من حرصه على تعزيز القدرة العسكرية. فقد ثبت أنه عندما كانت الثورة المصرية تحرص على أمر ما فإنه يتحول إلى واقع. وعلى سبيل المثال لا الحصر كان هناك حرص واضح منها على إنشاء المساجد. ففي خلال 18 سنة هي عمر الثورة المصرية، أقامت وزارة الأوقاف على نفقتها ألف مسجد، أي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه الحال قبل الثورة إذ كان في مصر 300 مسجد فقط. والمساجد تعزز ولاء المواطن المصري المسلم لدينه لكنها لا تخلصه من أميته أو الأمراض التي تقتك بجسمه.

وقد يكون الإحتلال هو الذي يحول دون الإستمرار في عملية التطوير. لكن هذا لا يعني أنه من الصعب إعتداد سياسة النفس الطويلة في هذا الموضوع، أو سياسة تجزئة الضرورات الملحة.

لقد كان عبد الناصر يردد دائماً «إن بناء الأجيال من بناء المصانع»، لكنه إذا كان من الصعب بناء جيل فليس من الصعب حل مشكلة الجيل الحاضر. ليس صعباً تأمين الحياة الكريمة لأبناء هذا الجيل. هل يفعل السادات شيئاً؟

وهنا يمكن لجمهورية السادات أن تفعل شيئاً. يمكنها حل مشكلة المواصلات بشكل جذري فلا تبقى الأوتوبيسات دائماً كعلب السردين. يمكنها حل مشكلة الهاتف فيتمكن المواطن من طلب رقم بشكل عادي لا أن يرى إذا رد الرقم أرقاماً عدة تتداخل. يمكنها حل مشكلة الأكل والشرب. يمكنها حل مشكلة الدواء. يمكنها هز المسؤولين فلا تعود البيروقراطية ترافق كل مسؤول في أي قطاع، ولا تعود محور تفكيره وعمله وتصريفه شؤون الناس. يمكنها حل مشاكل المواطنين في الأرياف فلا يعود الوزير يعتبر أن مقره القاهرة شتاءً والإسكندرية صيفاً، إنما يتحرك ويزور كل محافظة بل كل مركز أو بندر ويدرس على الطبيعة أية مشكلة يشكو منها المواطن. إن المشكلة التي ترد إلى مكتب الوزير تمر في قنوات طبيعية وسحرية ولذا لا يبيتها بالشكل المطلوب أو المنطقي.

وفي إستطاعة جمهورية السادات أن تحوّل الإتحاد الإشتراكي إلى عنصر أساسي يساعد على حل مشاكل المواطنين. ذلك بأن مهمة الإتحاد في الأصل ليست التسلي بلعبة المحاور بقدر ما هي نقل مطالب الجماهير إلى السلطة التنفيذية ونقل الخطوات التي تتخذها الحكومة بشأن هذه المطالب إلى الناس. إن ماوتسي تونغ بفضل الحزب في الصين الشعبية حول المواطن إلى شخص مثالي، وإن الشعب الصيني الذي إرتبط إسمه بالأفيون أصبح مع الزمن مواطناً مثالياً لا يتعاطى الأفيون. فما الذي يمنع قيادات الإتحاد الإشتراكي من خوض حرب ضد الحشيش في مصر وبالذات ضد الذين يتعاطون الحشيش؟ فالمخدرات في مصر مشكلة من المشاكل كالأمية، كالمرض، كالفقر. وحتى الآن لم نسمع أن الدولة شنت حملة توعية ضد المخدرات. الذي ألفتنا سماعه هو أن الدولة شنت حملات ضد تجار المخدرات.

في 18 سنة

لقد تسلم عبد الناصر مصر وعدد سكانها نحو 21 مليون نسمة. وتسلمها السادات وعدد سكانها 33

مليون نسمة. وفي خلال السنوات الثماني عشرة كانت زيادة مشاكل المواطنين موازية تقريباً للزيادة الكبيرة في عدد السكان. وفي السنوات الثماني عشرة بنى عبد الناصر مئات المصانع. وبنى السد العالي. وأعاد تنظيم جيش هُزِمَ وتَحَطَّم سلاحه بشكل مؤلم. وفي هذه الفترة حقق إنجازات كبيرة على جميع المستويات. وفي هذه الفترة أقام وحدة سياسية مع سوريا وخاض حرباً في اليمن. وفي هذه الفترة طرَحَ فكرة الحياد الإيجابي التي تحولت مع الزمن إلى محور يضم معظم دول العالم الثالث. لكنه في هذه الفترة لم يَقْضِ على مشاكل صغيرة يشكو منها المواطن المصري: الأمية، المرض، ظروف المعيشة، المواصلات، الهاتف... وغيرها. هل في استطاعة جمهورية السادات أن تفعل شيئاً في هذا المضمار، أم أن هاجسها سيكون الجيش والقدرة العسكرية فقط وهما قضيتان لهما حديث آخر؟

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 30 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

4- هل تبقى هناك سياستان للحرب

وهل يريد الجيش المصري أن يقاتل؟

حتى الخميس 31 يوليو/ تموز 1969 كانت الدفقات التي تتخرج في الكلية الحربية المصرية تُردد «قَسَم الثَّأر» لكن الدفعة التي تخرجت في ذلك اليوم رددت «قَسَم التحرير». ومن المفارقات الغريبة أن الفريق حردان التكريتي نائب رئيس وزراء العراق ووزير الدفاع في ذلك الوقت حضر الحفلة التي رُدَّ فيها الضباط المصريون «قَسَم التحرير». ولم يحدث أن صدرت حملة كراهية ضد مصر كنتك التي صدرت عن العراق في أعقاب قبول الرئيس جمال عبد الناصر البادرة الأميركية (المعروفة بمبادرة روجرز) يوم 23 يوليو/ تموز 1970، وكان التكريتي المعزول والمبعد عن بلده الآن يغذي هذه الحملة ويقودها. لقد نفَّذ عبد الناصر ثورة 23 يوليو 1952 بجيش مبعثر غارق في الحيرة. غارق في الهزيمة. غارق في النقمة على السلاح الفاسد الذي حارب به في فلسطين. ومع ذلك نجحت الثورة. ومن أجل هذا النجاح أعطى المصريون جيشهم كل ما يريد. أعطوه المال. أعطوه التأييد. أعطوه الصبر. كانوا يعطونه ويحرمون أنفسهم من كل شيء. فالثورة أعادت إليهم عنفوانهم. لقد مرت مئات السنين وعنفوان المصري مفقود. كان كالسراب. وكان المصري يركض لاهثاً وراءه. من أجل العنفوان أعطى المصري جيشه كل شيء. ومن أجل العنفوان حرم نفسه من كل شيء. وبسبب ذلك أصبح لمصر جيش.

في ذلك الزمان الغابر كان للمحروسة مصر جيش جيد. بعد ذلك بدأ الجيش يتلاشى مع تلاشي عهد الإزدهار. ولم يعد المصري يشهد جيشاً من ذلك النوع الذي واجه به الملك الشاب أحمرس الأول الهكسوس. ومنذ الإحتلال البريطاني لمصر في سبتمبر/أيلول 1882 وحتى قيام ثورة 1952 كان الجيش المصري يعاني مشكلة بالغة المرارة. إن روحه العسكرية تتحطم باستمرار. ولقد حدث أن سلطات الإحتلال أجبرت الخديوي على إلغاء الجيش المصري لأنه وقف خلف المناضل أحمد عرابي وأيد ثورته من دون مقابل فأصدر الخديوي مرسوماً نفَّذ فيه رغبة الإحتلال. وأصبحت مهمة القوات المصرية بعد ذلك لا تتعدى المشاركة في إحياء الأعراس والمناسبات السعيدة. إن هذا النموذج من المعاناة كان يزيد في تراكم الحقد إلى درجة أن الجيش ردَّ بعد سبعين سنة فألقى الوجود البريطاني وإقتلعه من الجذور.

الجيش في الدرجة الأولى

ومنذ نجحت ثورة 1952 وعبد الناصر يركز في الدرجة الأولى على الجيش. وفي خلال عشر سنين أصبح لمصر جيش بالفعل. وأصبح قاداته يقولون بصوت عالٍ «نحن أقوى قوة ضاربة في الشرق الأوسط». ثم جاءت حرب حزيران 1967 لتعكس صورة مؤلمة عن واقع هذا الجيش، ولنتترك في نفس المواطن المصري الكثير من الندم. فهو قد أعطى جيشه كل شيء. لم يبخل عليه بشيء. لكن الجيش لم يكن عند حُسْن الظن. وإلاً فما معنى تلك الهزيمة التي لا مثيل لها؟

وإذا كان المواطن المصري قد دُهل مما جرى فإن جمال عبد الناصر قد صُعق. إنه من أجل الجيش خاض معارك سياسية صعبة ومعقدة.. ومن أجل الجيش أصبح هناك صنفان من المصريين. العسكري هو الدرجة الأولى والمدني هو الدرجة الثانية.

وحتى الآن (نحن الآن في العام 1970) لا تزال ظروف حرب 5 يونيو 1967 في عِلْم الغيب وبعض العارفين بالأمر. لكن المهم هو أن ما جرى بعد الهزيمة أمر لا يُصدَّق. ففي أقل من سنتين أصبح لمصر جيش حقيقي. أصبح لها سلاح جوي وسلاح بحري. أصبح عندها فِرَق متطورة من المدرعات. وصارت،

وهذا هو المثير، دولة صاروخية. فقد إنتشرت قواعد الصواريخ على طول الجبهة وكانت قواعد أخرى نُصبت قبل ذلك في المدن وحول السد العالي في أسوان.

وبعدما كان الجيش المصري قبل 1967 لا يتجاوز مئة ألف رجل أصبح بعد سنتين من الإستعدادات يضم نصف مليون مقاتل. وبعدما كانت الموازنة العسكرية قبل 1967 لا تتجاوز 160 مليون جنيه وصلت بعد سنتين من عملية الحشد إلى أكثر من 600 مليون جنيه.

وبعدما كان الجيش المصري قبل 1967 معسكرات سياسية أصبح بعد إعادة تنظيمه مدرباً مدركاً أن هدفه هو الرد على هزيمة 1967 بتحقيق إنتصار ولو جزئي. ولقد زادت الخسائر اليومية الكبيرة في صفوفه بعد أن تكاثرت العمليات الجوية الإسرائيلية، تمسكه بضرورة خوض معركة مع إسرائيل. ولم يخفف من قناعته هذه أن الصواريخ وضعت حداً لعمليات الـ «فانتوم» والـ «سكاى هوك». كذلك لم يخفف من قناعته هذه أيضاً أن عشرات الطائرات الإسرائيلية أُسقطت وبعضها بطياريتها.

الموقف الجيد

وحتى عشية قبول عبد الناصر المقترحات الأميركية كان الموقف جيداً على الصعيد العسكري المصري. وتمّ القبول من موقف قوة وليس من موقف ضعف. وقبل شهرين ونصف شهر من قبول المقترحات الأميركية كان عبد الناصر يتابع المرحلة الأخيرة من مناورة كبيرة بالذخيرة الحية جرت في الجبهة، واشتركت فيها فرقة مشاة ميكانيكية كاملة وعناصر من الطيران وقوات الدفاع الجوي. وتضمنت المناورة أيضاً برغم ضخامة القوات المشاركة فيها وأسلحتها المعاونة من دبابات ومدفعية، عملية عبور مانع مائي على نطاق واسع. وقامت بتمثيل عملية إقتحام لمواقع العدو وإحتلال رأس شاطئ في ظروف معركة حقيقية بالذخيرة الحية. ولتحقيق التقدّم السريع في الهجوم والإقتحام والتعزيز إستخدمت الفرقة المدرعات البرمائية لنقل الجنود في مراحل عدة من مراحل المناورة. ووضعت قيادة المناورة في حسابها كل هجوم مضاد وواجهته بخطط عاجلة لتأمين سلامة القوات في التقدم من دون أن يؤثر على سير العملية الأساسية. وعاد عبد الناصر إلى القاهرة مؤكداً نجاح المناورة.

وكان واضحاً أن المناورة هدفها إختبار كفاية القوات المصرية في عملية عبور لو أن عبد الناصر قرر خوض المعركة مع إسرائيل. وبرغم تأكيده نجاح المناورة فقد أعلن بعد شهرين ونصف شهر من إنتهائها قبوله مقترحات روجرز.

ماذا يعني ذلك، بل ماذا سيكون الهدف من العبور؟

إذا كان الهدف من العبور لخوض المعركة هو إسترجاع سيناء فإن العملية لا تتطلب كل هذه الإستعدادات. وإذا كان الهدف التوغل بعيداً إلى داخل أراضي إسرائيل نفسها فإن مثل هذه الإستعدادات لا تكفي.

صحيح أن سيناء أرض التيه القديمة والعطش الرهيب تشكّل سُبُع مساحة مصر، إلا أن عبد الناصر طرح منذ البداية المطلب الأساسي وهو أن القدس قبل سيناء والجولان قبل سيناء والضفة الغربية قبل سيناء. وإذا، فإن عملية العبور كانت إشارة إلى إسرائيل بأنه يجب أن ترضخ للتسوية الدولية وتانسحب. لكن إسرائيل لم ترضخ ولم تانسحب ولا تزال تستعد كما لو أن الحرب آتية في أية لحظة.

هل تريد الحرب؟

إن علامة الإستفهام الكبيرة هنا هي: هل أن الجيش المصري يريد الحرب فعلاً؟ الواقع أن هناك تبايناً في الرأي بين القيادتين السياسية والعسكرية. وبدأت ملامح هذا التباين تظهر منذ قبلت مصر قرار مجلس الأمن المؤرخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967. فالقيادة السياسية تسلّح الجيش على أساس أن يكون قادراً على الحرب لو فشلت التسوية السياسية. والقيادة العسكرية تدرّب الجيش على أساس أن الحرب آتية ولا بد منها. وهذا التباين خلق ثغرة. وكان يغطي هذه الثغرة دائماً تنبّه العسكريين إلى أنهم في النهاية يأتمرون بأمر القيادة

السياسية وهي التي لها حق إعلان الحرب إذا كانت الحرب ضرورية، وتأييد خطوات السلام إذا كانت مثل هذه الخطوات تُعني عن الحرب.

وهنا لا بد من التوقف عند فكر عبد الناصر لمعرفة موقفه من قضية الحرب والسلام. لقد كان عبد الناصر قبل أسبوع واحد من حضوره مناورة العبور الشهيرة يقول لصحيفة أميركية إنه بعيد عن الخدمة العسكرية منذ ثمانية عشر سنة وأنه تعلم قبل ذلك أن يكره الحرب، وقد رأى ما يكفي من هول الحرب عام 1948 حيث دَفَنَ في الميدان مصريين وإسرائيليين. وفي الوقت الذي كان يوقع إتفاقات للحصول على أسلحة وذخيرة وطائرات لجيشه كان يرفق توقيعته بتصريحات تشدد على قبول قرار مجلس الأمن في مقابل السلام. وإذا كانت هذه السياسة أفادت الموقف الدبلوماسي المصري وعززته دولياً، فإنها في الوقت نفسه كرّست سياستين وتفكيرين في وقت واحد. ذلك بأن الأمر المسلّم به هو أن إسرائيل دمرت جيش مصر وسلاحه وطائراته في 5 حزيران 1967، ومن حق الجيش المصري أن يفعل الشيء نفسه إذا كان قادراً عليه. وتتصرف القيادة العسكرية حتى الآن على هذا الأساس. وأكثر من ذلك إنها تُعلم الجيش بعض مفردات العبرية على أساس أنه سيقتم سيناء ويشتبك في قتال ربما يطول كثيراً مع الإسرائيليين. وحتى الآن أيضاً تتصرف القيادة السياسية على أساس أن القوة العسكرية هي التي تفرض التسوية السياسية. ولقد مضى على هذا التباين ثلاث سنوات وستبدأ بعد ستة أيام فترة وقف إطلاق النار أخرى يريد المصريون ألا تتجاوز الشهرين.

وبعد هذين الشهرين سيستقر الأمر على وجهة نظر واحدة إذا فشلت التسوية السياسية. ستتخلى القيادة السياسية عن منطقها المزدوج وتتصرف على أساس أنه لا بديل إلا الحرب. وإذا كان العائق هو أن السلاح المصري لا يزال حتى الآن وبعد إكمال نصب قواعد الصواريخ دفاعياً وليس هجوماً فإنه يجب إعادة النظر في الموقف من الأساس. وهناك أكثر من أسلوب لإقناع موسكو بأنها إذا لم تكن لديها القدرة على فرض التسوية السياسية، فإن واجبها دعم الموقف المصري بأسلحة هجومية. ذلك بأن السلاح المتوافر لمصر حتى الآن لا يُعتبر هجوماً. وهذا يعني أن كل ما فعلته مصر في ثلاث سنوات هو حماية أجوائها وقواتها. هذا يعني أيضاً أن في استطاعة إسرائيل البقاء طويلاً في سُبُع مساحة مصر، وفي المناطق العربية الأخرى المحتلة. كما يعني أيضاً وأيضاً أن اربعمئة مليون جنيه ستظل تُزاد سنوياً على موازنة الجيش حتى إشعار آخر بالإضافة إلى أن الشريان الأساسي للإقتصاد المصري وهو قناة السويس سيُعتبر مشلولاً.

المرحلة الدقيقة

لقد وصلت العلاقات المصرية - السوفياتية إلى مرحلة دقيقة بعد وفاة عبد الناصر. ومن المؤكد أن إسراع الكرملين في إيفاد أحد أقطابه وهو اليكسي كوسيغين إلى القاهرة قبل يومين من تشييع جنازة عبد الناصر معناه تخوُّف موسكو من أية مفاجآت قد تطرأ على الموقف بعد عبد الناصر. والقاهرة قادرة الآن وأكثر من أي وقت مضى على أن تضع الكرملين أمام الأمر الواقع فيضغط جدياً لتحقيق التسوية السياسية أو يساعد القدرة العسكرية على الانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم. وهذه الدقة في المعلومات ظهرت واضحة من خلال الأسئلة التي طرحها الضباط خلال إجتماع عقده مع وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي قبل إنتخاب السادات رسمياً رئيساً للجمهورية، وظهرت واضحة كذلك خلال إجتماع الضباط الكبار بالسادات بعد يومين من أدائه اليمين الدستورية.

سورة الأنفال

في مثل هذه الأيام قبل سنة (أي في العام 1967) قام شيخ الأزهر الدكتور محمد الفحام بزيارة المقاتلين في الجبهة لتهنئتهم بحلول شهر رمضان. وخلال زيارته إختبر ذاكرة عدد من المقاتلين وطلب من كل واحد

أن يتلو سورة الأنفال. وأهدى إلى كل مقاتل يحفظ السورة مصحفاً شريفاً وكتاباً يتعلق بشؤون الدين الإسلامي. وهذه السورة مؤلفة من آيات عدة منها {لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ} و{وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ} و {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ}.

وفي رمضان الفائت كانت الجبهة في عز إشتعالها، أما في رمضان الجاري فإن الجبهة هادئة عملاً باتفاق وقف إطلاق النار.

ويبقى الحديث حول موضوع رجال عبد الناصر وموضوع تراثه والتحرك السياسي بعد وفاته والإحتمالات، خاتمة لهذه النظرة على جمهورية السادات.

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 31 أكتوبر/ تشرين الأول 1970

5- من يحق له كتابة قصة عبد الناصر وتسجيل تراثه

وهل يحل «الأمن العقائدي» محل «الأمن المادي»؟

لكل حاكم رجال يطمئن إليهم وإلى مساعدتهم ويستعين بخبرتهم وبوجهات نظرهم وبرؤاهم. وكان لجمال عبد الناصر عدد من الرجال، بعضهم عاش إلى جانبه طوال 18 سنة وأبرز هؤلاء سامي شرف وزير الدولة. وبعضهم كان رفيق فكره وتطلعاته السياسية ويكاد الأستاذ محمد حسنين هيكل يكون الوحيد في هذا المضمار.

وإذا كان سامي شرف يملك من المعلومات والوثائق ما لا يعرفه أحد غيره فإن محمد حسنين هيكل هو الآخر يملك من المعلومات والوثائق ما يمكن اعتباره مكماً للوثائق والمعلومات التي لدى الأول.

ولقد رحل عبد الناصر من دون أن يترك مذكرات. وكان يدون من وقت إلى آخر بعض الأمور على الورق أو في مفكرته لكن هذه ليست مذكرات إنما يمكن الاستعانة بها في حال أقدم أحد على كتابة المذكرات. والشخص القادر العارف هو هيكل. أما العارف الآخر لكنه لا يريد كتابة هذه المذكرات على الأقل في الوقت الحاضر فهو سامي شرف الذي تبين بعد مقال كتبه في «الأهرام» يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول أنه يتقن مهارة الكتابة. وكانت المرة الأولى التي يكتب فيها سامي شرف طوال السنوات الثماني عشرة.

ومع أن هيكل كان يجتمع بعبد الناصر في الوقت الذي يطلبه الرئيس وفي كل رحلات عبد الناصر إلى الخارج ومشاوراته ومحادثاته واتصالاته السياسية مع ملوك الدول ورؤسائها، فإن سامي شرف لم ينم طويلاً قبل أن ينام عبد الناصر ولم يستيقظ يوماً بعد أن يستيقظ الرئيس.

وإذا كان سامي شرف وهيكل هما أكثر العارفين بهذا لا يعني أن عبد الناصر لم يصارح غيرهما ولم يخض في مناقشات مع غيرهما وفي غيابهما.

من يكتب القصة؟

وهذا يقودنا إلى طرح السؤال الأساسي: من يستطيع كتابة قصة حياة عبد الناصر وتسجيل مذكراته وبالتالي إحياء تراثه؟

الواضح أن الأمر يتطلب تشكيل لجنة يرأسها كبير العارفين. وفي هذه اللجنة تودع خواطر ومعلومات ووثائق قد تكون في حوزة أي مصري أو عربي أو أجنبي. ويكون للجنة حق تنسيق ما يصلها وحق نشر ما يمكن نشره أو حفظ ما يجب حفظه.

ويبدو أن موضوع كتابة تاريخ عبد الناصر أثار نوعاً من القال والقال والقليل عندما ذكر أن هيكل سيتولاه. وإنطلقت أصوات تقول إن كتابة هذا التاريخ يجب ألا يحتكرها شخص واحد. وحول موضوع إحياء التراث إنطلقت أصوات أخرى تقول إن الجماهير المصرية والعربية أحبت عبد الناصر وأيدته وبايعته من خلال المعروف عنه وليس من خلال الذي بقي سراً، ولذا فيجب أن يكون هنالك تقدير ذكي للموضوع. وفي نطاق إحياء التراث يُحتمل أن يكون هيكل بدأ مراجعة أوراق كثيرة كتبها في ظروف متفاوتة تمهيداً لوضع كتاب عن عبد الناصر يقال إن دار نشر بريطانية إتفقت بشأنه معه.

موضوع العلاقات

إلى جانب موضوع التراث هناك موضوع العلاقات. فما الذي يستطيع الرئيس أنور السادات أن يفعله بشأن علاقات مصر مع الدول العربية والعالم؟ لقد رحل عبد الناصر بعدما حل أمرين لا يستطيع أي حاكم عربي ومصري أن يحققهما الأول قبوله المبادرة الأميركية، والثاني إعطاء الصراع الأردني - الفدائي ضماناً من جميع الدول العربية، بمعنى أن هذه الدول أصبحت مسؤولة عما حدث وعما يمكن أن يحدث. لكن قبول عبد الناصر المبادرة الأميركية لم يوصل إلى نتيجة بشأن أزمة الشرق الأوسط فكيف سيتصرف

السادات؟ هل يعلن رفضها خاصة أن وزير الخارجية محمود رياض أعلن قبل وفاة عبد الناصر بأيام أن البادرة سقطت بإعطاء الولايات المتحدة إسرائيل المزيد من السلاح وطائرات «الفانتوم»، أم يستمر في قبولها إنما بشكل حذر خاصة لأنه وافق على تمديد وقف إطلاق النار شهرين آخرين؟

الأرجح أن استمرار قبول البادرة من دون أن يكون هنالك تصعيد في الحملة السياسية ضد الولايات المتحدة لن يعطي جمهورية السادات أرضاً صلبة تقف فوقها. ولذا فيجب ألا نفاجاً إذا طالعنا السادات في أية لحظة بهذه الحملة. إنه حتى الآن يتصرف مع واشنطن بمنتهى الدبلوماسية. لكنه في الوقت نفسه يدرك أن واشنطن لن تفعل شيئاً بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط. إنها تتصرف على أساس أن تُحل الأزمة عن طريقها من دون أن تأخذ بعين الاعتبار وجود فرقاء آخرين في الساحة.

وإذا كانت إسرائيل ستستغل الوضع العربي المائع الذي نشأ عن وفاة عبد الناصر فلا تُبدل شيئاً من مفاهيمها وتزداد تعنتاً وتمسكاً بالأرض التي إحتلتها في حرب حزيران 1967، فإن نظرة واشنطن قد تكون مختلفة كثيراً.

وفي هذا النطاق يمكن طرح الافتراض الآتي:

إن وفاة عبد الناصر فتحت الطريق أمام وصول عناصر معتدلة إلى الحكم في مصر وإن تكن هذه العناصر وضعت سياسة عبد الناصر ومبادئه خطاً لها وبرامج للعمل. وما لم يكن عبد الناصر لأكثر من سبب يقدم عليه بما له من تراث قومي وإرتباط روحي بالجمهير العربية، قد يسهل على من خلفوا عبد الناصر في الحكم الإقدام عليه.

لقد كسر عبد الناصر الحاجز الأساسي بقبوله مقترحات روجرز. ولو أن عبد الناصر توفي قبل أن توضع مقترحات روجرز وجاءت واشنطن تعرض المقترحات على الذين خلفوه فإنها كانت ستجد أن أحداً لن يقبلها. وإذا، فإن الظروف مناسبة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق التسوية خاصة لأن على واشنطن أن تأخذ في الاعتبار احتمال قيام عناصر متطرفة في مصر لا تؤمن بالتسوية ولا حتى بالتعامل مستقبلاً بشكل أو بآخر مع الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك أن العناصر التي تحكم مصر الآن قد تجد نفسها بعد إنقضاء الفترة الثانية لوقف إطلاق النار والأزمة لا تزال مستمرة أنها مضطرة إلى اعتماد سياسة التطرف واللجوء إلى القتال مهما كلف الأمر ومهما جاءت النتائج. وستجد أن الشعب المصري معها في هذه الخطوة بكل قوته وبكل حواسه.

وعندئذ لا تعود واشنطن ترى وسيلة للتفاهم مع مصر سوى ترك مخابراتها المركزية تتأمر على النظام مستغلة بعض الجيوب اليمينية في مصر، هذا إذا كانت هذه الوسيلة لم تستخدم حتى الآن.

الصمود التاريخي

إن القول إن الولايات المتحدة في السنوات الثماني عشرة التي هي عمر الثورة المصرية لم تفهم الشعب المصري، صحيح وواقعي. فالشعب المصري مستعد دائماً للصمود. ومنذ ألفي سنة قبل الميلاد والصمود مرتبط بالشعب المصري. صمد هذا الشعب في وجه الهكسوس وصمد في وجه قمبيز. وصمد في وجه الإسكندر. وصمد في وجه بطليموس. وصمد في وجه لويس التاسع. وصمد في وجه نابوليون. وصمد في وجه الأتراك والشراكسة. وصمد في وجه الإنكليز.

ولقد صمد هذا الشعب يوم لم تكن هنالك جيوش لمصر بالمعنى الحقيقي.

وإذا كان الشعب المصري أثبت في خلال نحو أربعة آلاف سنة أنه مستعد للصمود قادر عليه، فإنه بالنسبة إلى الإحتلال الإسرائيلي مستعد أكثر فأكثر للصمود. في الماضي كان الغزاة يحتلونهم في عقر داره وكان يتصدى لهم ويقاومهم. أما الإسرائيليون فإنهم يحتلون أرضاً عزيزة لكنهم ليسوا في عقر الدار. وهو على استعداد للصمود مهما طال الزمن.

إن شعب عبد الناصر لا يريد أن يكون أقل عنفواناً وصموداً من شعب أحمد عرابي، أو شعب رشيد الذي

كُتِبَ عليه عام 1807 أن يتحمل وحده عبء الدفاع عن مصر والقيام بالدور الأكبر لصد الإنكليز. إن الشعب في القاهرة رجالاً ونساءً وأطفالاً حارب بالبنادق والعُصي والحجار جنود نابوليون في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1798 وقتل منهم الكثيرين. لم ينتصر على جيش نابوليون المجهز بالسلاح الحديث لكنه تصدى له وصمد وتحمل كل النتائج. وإذا كان شعب القاهرة تصدى لجيش نابوليون قبل 172 سنة فإن شعب المنصورة تصدى من قبل للويس التاسع وأسرّه.

فإذا كان كُتِبَ على الشعب المصري أن يعاني في كل فترة مرارة الإحتلال، فإنه في الوقت نفسه كان يسعى إلى إنهاء الإحتلال وكان يتصدى للمحتلين ويقاومهم. منذ أربعة آلاف سنة وهو على هذه الحال حتى أن الأمر أصبح جزءاً من حياته.

إن الولايات المتحدة لو تفهمت هذا الأمر، لإقتنعت بأن المصريين على إستعداد لأن يصمدوا. على إستعداد للصمود حتى في وجه الولايات المتحدة لو كانت هي الغازية المحتلة.

متاعب الداخل

وتبقى متاعب الداخل. لقد رحل عبد الناصر وترك ثروة ورصيماً وبرنامج عمل لو إستطاع الرجال الذين خلفوه تنفيذه لأمنوا الراحة للمواطن المصري. وكان عبد الناصر في السنوات الثلاث الأخيرة يدعو بإستمرار إلى التطوير ويرفع شعار التطور ويعمل على هذا الأساس. وكان الإحتلال هو الذي يقف حجر عثرة في هذا الطريق. فالعمل من أجل التطوير يتطلب إنصرافاً وإهتماماً وإيماناً وهذه الأقاليم الثلاثة كانت موجهة إلى القدرة العسكرية في الدرجة الأولى.

وقبل أن يرحل عبد الناصر أدخل على ثورته دماً جديداً. وفي السنوات الثلاث الأخيرة وسّع قاعدة إشراك أساندة الجامعات، ونقل على مراحل رجال الصف الثاني في الثورة إلى مراكز أساسية في القيادة. وإذا ألقينا نظرة الآن على الرجال الذين يشاركون بشكل أساسي في حُكم مصر لوجدنا أن معظمهم من رجال الصف الثاني في ثورة 1952، وعلى سبيل المثال سامي شرف وشعراوي جمعة وأمين هويدي وسعد زايد وعبد المحسن أبو النور ومحمد فائق وآخرون كثيرون غيرهم. ومن شأن هذه النقطة أن تساعد على تعميق إستمرارية عبد الناصر وحلّ الجزئيات التي صرفه إهتمامه بالأساسيات عن حلها. والذي سيسهل الطريق أمام ذلك إقتناع الرئيس أنور السادات بأهمية هذه الجزئيات. فالرجل كان دائماً قريباً من المواطنين منذ السنين الأولى للثورة بسبب إنهماكه في النشاطات التنظيمية من هيئة التحرير إلى الإتحاد القومي، وبسبب إنشغاله فترة طويلة في مجلس الأمة كرئيس له. وكان يدرك دائماً أن المشاكل الصغيرة التي يشكو منها المواطن مهمة جداً لأنها متصلة بحياته اليومية. إنه يدرك ما يعنيه ياميش رمضان بالنسبة إلى المواطن المصري. وما يعنيه الهاتف السليم والمياه النظيفة والرغيف النظيف. يدرك أيضاً ماذا يعني إرتفاع أسعار المواد الغذائية وهجرة الناس من الأرياف إلى المدن أو من المدن إلى الخارج، خاصة لأنه من محافظة (المنوفية) إشتهر عنها إرتفاع نسبة الذين يهاجرون منها إلى المدن. لقد كان وهو رئيس لمجلس الأمة يسمع الشكاوى بالجملة. وكان كلما زار قريته وإجتمع بالفلاحين يسمع أيضاً الشكاوى بالجملة، وكان كلما جلس في منزله في شارع الهرم قبل أن ينتقل إلى دارته الجديدة في شارع النيل القريبة من منزل صديقه الراحل عبدالحكيم عامر ومبنى السفارة السوفياتية، يستقبل زواراً يعرضون شكاواهم أكثر من أي شيء آخر.

إذاً، فالصورة مكتملة عنده عن شكاوى المواطن المصري. وإذا كان في السابق لم يتمكن من حل شيء أو حل كل شيء لأنه بعيد عن المركز الذي ييسر الحال، فإنه الآن في مركز الصدارة. ومن يصل إلى مثل هذا المركز لا يقبل المواطن أية حُجة منه إذا لم تُحل المشاكل والإشكالات، حتى لو كانت الحُجة أن البلد في معركة ويعيش حالة إحتلال ويجب ألا يتقدم أي شيء الإستعداد للمعركة وإنهاء حالة الإحتلال.

«الأمن المادي» و «الأمن العقائدي»

ثمة أمر آخر. لقد قاد عبد الناصر ثورة على أساس أن الشعب من بعده سيقود الثورة، أو أن الثورة بحد

ذاتها هي التي ستقود الشعب بصرف النظر عن الأشخاص.
هل يعني ذلك أنه ستسقط بعد الآن نظرية «الأمن المادي» وتحل محلها نظرية «الأمن العقائدي». ألا تزال الثورة في حاجة إلى حماية «الأمن المادي» لها أم أنها محمية بالمكاسب الاشتراكية، وبتحالف قوى الشعب، وبالميثاق، وببيان 30 مارس، وبالتراث الكبير؟
إن السادات مطالب بأن يأخذ هذا الأمر في الاعتبار.

إفتقاد البطل

بعد خمسة أيام تحل ذكرى أربعين عبد الناصر وحتى الآن لا تزال مصر غارقة في أحزانها منكّسة أعلامها.
ومنذ عشرة أيام والمواطن المصري يستمع من وقت إلى آخر إلى عبد الناصر يتحدث في تسجيلات تبثها الإذاعات المصرية والتلفزيون، أو الأسطوانات التي نزلت إلى الأسواق وقد سُجّلت عليها بعض خطب عبد الناصر وأبرزها الخطبة التي أعلن فيها تأميم قناة السويس.
وسيظل المصريون يفتقدون بطلهم وقائدهم، وستظل عيونهم محدقة في الذين خَلّفوه لمراقبة ما يفعلون والتأكد من أنهم يسيرون على خطى قائد أذاقهم طعم الانتصارات ومات وهو يعمل لإنهاء شبح الهزيمة الذي يقض مضاجع الجميع.

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1970

6- مصر تستعد للموعد المضروب

من خطر النابالم إلى خطر النيكوتين

إلى 5 فبراير/شباط 1971، وهو الموعد المضروب لإنهاء فترة وقف إطلاق النار، تبقى خمسة أيام، وليس في القاهرة ما يشير إلى أن مصر مقبلة على معركة. وإذا كانت هذه هي الحال في القاهرة فإن الشيء نفسه يمكن إفتراضه بالنسبة إلى كل المدن والقرى المصرية.

القاهرة هي الأساس. ما يجري في القاهرة هو المؤشر إلى ما سيحدث أو قد يحدث. والذي يجري في القاهرة يشير إلى أن الأمور بخير. هل أن السبب هو فقدان التوعية؟ هل هو عدم التيقظ؟ هل هي اللامبالاة؟ أم أنها الأمور الثلاثة معاً، أو ماذا؟

إن محافظة القاهرة مهتمة بأرصفة الشوارع الرئيسية في العاصمة. عشرات العمال يقومون منذ أسابيع بقلع البلاط من الأرصفة ووضع بلاط جديد مكانه. والرصيف الذي رفعت فوقه لافتة كُتبت عليها عبارة «الطريق مغلقة» لا يسير عليها أحد من أجل البلاط الجديد.

ومنذ أيام والأنوار تشع على كورنيش النيل وفي الميادين الرئيسية مع أن نظام التعقيم الذي فرضته ظروف حرب يونيو 1967 لا يزال ساري المفعول.

ولأن محافظ القاهرة وجيه أباطة شخص مبتكر دأب على أن يقدم شيئاً له معنى في كل عمل يُسند إليه، فإنه منذ أُسند إليه منصب محافظ القاهرة يتحرك.

وقد يكون هذا التحرك من الأعمال الجيدة التي يرى المحافظ أنها تساعد على تنشيط السياحة، لو أن الأمور في خير، وليس بين مصر و5 فبراير أيام قليلة ربما حملت الفترة التي ستليها مفاجآت لا ينفع فيها البلاط.

وثمة أمر يثير الدهشة؟

كيف يمكن أن تُرصف الشوارع الرئيسية في القاهرة ولا تُبنى ملاجئ. ففي معظم أحياء القاهرة لا وجود للملاجئ. أمام كل بناية جدران تغيد إذا حدثت حرب في شوارع. وأمام مباني الدوائر الرسمية والمصارف والشركات جدران من هذا النوع وأكياس من الرمل لن تغيد إذا شنت إسرائيل غارة على القاهرة، لكنها قد تغيد إذا حدثت حرب في الشوارع.

هناك جدران كثيرة، وأكياس رمل كثيرة، والقليل القليل من الملاجئ. ومع ذلك تُبَلِّط بعض أرصفة شوارع القاهرة ولا تُبنى ملاجئ، وبين مصر و5 فبراير أيام تمر بطيئة متناقلة مغلقة بالحيرة. وبعد كل يوم ينقضي تتزايد التساؤلات عما قد يحدث.

مظاهر أخرى تثير الدهشة

وليس تبليط الأرصفة هو المظهر الوحيد الذي يثير الدهشة ويعكس إنطباعاتاً بأن مصر ليست على أبواب معركة.

لقد عقد مجلس الأمة يوم الثلاثاء الماضي جلسة قد تكون أطول جلسة في تاريخه إذ إستغرقت سبع ساعات، ناقش فيها أموراً لا علاقة لها بما قد تحمله فترة ما بعد 5 فبراير/شباط من مفاجآت.

خصص خمس ساعات لمناقشة مشروع قانون هيئة اتحاد الإذاعة والتلفزيون. أما الساعتان الأخيرتان فلم تناقش فيهما أي قضية متصلة بالمعركة من قريب أو بعيد. القضية الأساسية كانت تتعلق بمشكلة المواصلات في الإسكندرية.

ولا شك أن الوفد النيابي الفرنسي الذي كان في ذلك الوقت في زيارة للقاهرة، وحضر جانباً من الجلسة، تساءل بعدما سمعه وقرأه في اليوم التالي عن الجلسة: والقضية الأساسية؟ إننا لم نلاحظ إهتماماً بها.

وإذا كان مجلس الأمة ناقش في الجلسة أموراً بعيدة عن الموضوع الأساسي فإنه في الجلسة التي عقدها في اليوم التالي لم يخرج عن الإطار نفسه، ذلك أن أبرز ما في الجلسة كان مناقشة التعديلات الجديدة لمحطات الأوتوبيس. وإنتهى الأمر إلى أن وزير الإدارة المحلية محمد أحمد أوقف تنفيذ هذه التعديلات التي كانت تقضي بإختصار عدد محطات الأوتوبيس كمحاولة لحل أزمة السير في العاصمة.

أين هي حملة التوعية؟

أيام قليلة ويحل 5 فبراير/شباط 1971، وليست هناك حملة توعية لمواجهة ما سيحدث أو قد يحدث في حين أن دعوة إنطلقت فجأة إلى مكافحة التدخين. وتحولت الدعوة إلى حملة.

إلى إنتهاء وقف إطلاق النار تبقى بضعة أيام، ومكافحة التدخين أمر غير مُلح، ومع ذلك إنتشرت الدعوة، مع العلم أنه إذا كان لا بد من مكافحة التدخين فإنه يجب البدء أولاً بمكافحة تعاطي المخدرات.

إلى إنتهاء فترة إطلاق النار تبقى بضعة أيام، ولم يُطلب من أصحاب السيارات أن يُطّلوا مصابيح سياراتهم باللون الأزرق كتدبير إحترازي إلاّ قبل يومين. ولم تكتب الصحف عن الإحتمالات التي قد تكون خطيرة. إن إهتمامات هذه الصحف منصبّة على الانفراجات الداخلية التي توحى بأن الحرب إنتهت. منصبّة على قضايا التمويل. على الشاي والخُضر والخُراف التي يتم إستيرادها من أجل عيد الأضحى. وعلى خطة شاملة للنظافة الشخصية.

الآن وقت النظافة الشخصية؟

إن الخطة ممتازة في زمن السَلْم. فهي تتضمن تطوير برامج الدراسة في مراحل التعليم لتربية الطلبة على العناية بنظافتهم، وإعادة تشغيل الحمّامات الشعبية في القاهرة والمدن الكبرى تحت إشراف المجالس المحلية، وتشديد الرقابة الإجبارية على نظافة الأماكن العامة ونظافة دورات المياه وحظر إنشاء الإسطبلات في المناطق السكنية.

والصحف مهتمة أيضاً بالمنازل المعرّضة للسقوط.

أما السينما فمنصرفة إلى أفلام الجنس. هناك نوع من المباريات بين المخرجين على من يقدّم فيلماً أكثر إثارة. وليس ثمة دافع إلى إنتاج فيلم يُحرك المشاعر من أجل المعركة.

بعد آخر خطاب

لقد نام المصريون بعد آخر خطاب ألقاه الرئيس أنور السادات يوم 11 يناير/كانون الثاني على أساس أن المعركة آتية لا ريب. فهو دعاهم إلى أن يكونوا جاهزين في كل مكان لمقابلة العدو لأن المعركة إذا بدأت ستكون غاية في العنف والشراسة.

وقبل ذلك كانت تلميحاته، إلى أن المعركة آتية، كثيرة. بدأ يشير إلى ذلك في أول إجتماع عقده يوم 29 ديسمبر/كانون الأول في مقر الإتحاد الاشتراكي. وفي كل خطاب ألقاه بعد ذلك كانت تلميحاته إلى أن المعركة آتية، تتزايد. ويقول عدد من الصحافيين المصريين وبعض المفكرين ورجال الإعلام أنهم خرجوا من اللقاء الذي تم بين السادات وبينهم قبل ظهر 3 يناير/كانون الثاني في قصر عابدين بإنطباع أن رئيسهم سيخوض معركة إذا لم ينفذ قرار مجلس الأمن مع إنتهاء فترة وقف إطلاق النار في 5 فبراير.

لقد عبأت خُطَب السادات الرأي العام المصري بشكل لا مثيل له إلى درجة أن التعبئة فاقت بكثير التعبئة التي جرت قبل أيام من 5 يونيو/حزيران 1967.

حتى الفرحة الكبيرة بإنهاء العمل في سد أسوان لم تجد مكانها المطلوب لدى قطاعات الرأي العام المصري، لأن هذه القطاعات، أو على الأقل معظمها، مشدودة إلى ما سيحدث بعد 5 فبراير. إن حالة الإحتلال أفسدت فرحة المصريين بإنهاء العمل من المشروع الذي ضحوا كثيراً من أجله. يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع كان في النهاية من الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب المصرية - الأميركية.

«ياذن الله سننتصر»

ولم يحدث أن إهتمت قطاعات الرأي العام المصري بمناقشة موضوع ما، كما تهتم بموضوع ما بعد 5 فبراير.

القطاعات الدنيا من الشعب التي سمعت كلام السادات، سواء في القاهرة وطنطا وأسيوط وعلى الجبهة، تقول: «ياذن الله سننتصر». وتبني قولها هذا على أساس أن الرئيس قال إنه لن يستسلم ولن يفرط، وأن الجيش قوي وأنه مستعد حتى للحرب الإلكترونية. وهذه القطاعات تفهم الحرب الإلكترونية بأنها حرب لا مثيل لها. وهذا الفهم الساذج مرده أن أحداً لم يشرح لها شيئاً.

والقطاعات المثقفة من الشعب المصري التي سمعت كلام السادات تفسر الكلام بالقدر الذي فهمته. فئة منها ترى أن السادات قال إنه مستعد للحرب، ولم يقل إنه سيحارب. والفرق كبير بين المستعد والمصمم على خوض المعركة. وفئة ترى أن السادات كان واضحاً تمام الوضوح. فهو قال إنه لن يمدد وقف إطلاق النار إذا لم يوضع جدول زمني لإنسحاب إسرائيل. وعدم تمديد وقف إطلاق النار يعني عودة إلى ممارسة الحرب. وهذه العودة أدناها التراشق والغارات وعمليات العبور الصغيرة، وأقصاها عملية عبور كبيرة جداً، تنقل المعارك إلى الضفة الشرقية المحتلة.

وثمة فئة لا ترى في كلام السادات إلا أنه رد على اليايسين الذين تصوّروا بعدما تجدد وقف إطلاق النار الحالي أن سببه عدم قدرة مصر على القتال وليس التعبير عن نية مصر في سعيها الجاد من أجل حل سلمي مشرف لأزمة الشرق الأوسط.

سر الإهتمام بالضرورات الداخلية

والقطاعات نفسها تساءلت في الوقت نفسه عن سر إهتمام الدولة بالضرورات الداخلية، في حين أن خطب السادات عبأت الرأي العام من أجل المعركة وليس من أجل شيء آخر.

إن هذه القطاعات في أشد الحاجة إلى أي إهتمام داخلي يتناول الحياة اليومية. لكنها اعتادت تأجيل كل شيء إلى الوقت المناسب، تجاوباً مع شعار الذي أطلقه الرئيس الراحل عبد الناصر في السنوات الثلاث الماضية وهو أنه يجب ألا يعلو صوت فوق صوت المعركة.

إن كل مواطن في هذه القطاعات يحتاج إلى كل شيء. إلى أي شيء. لكنه إعتاد أن يؤجل طلباته ويتكيف مع الظروف ويأمل في المستقبل. لقد أفرغته ظروف المعركة من الإحساس بحاجته حتى إلى الأشياء البسيطة. ربما لهذا السبب كان عبد الناصر يقول دائماً إن شعبه طيب.

لقد إعتاد المواطن المصري تأجيل طلباته إدراكاً منه أن المعركة ستحسم كل التعقيدات. لذلك فإنه تجاوب مع التعبئة التي قادها السادات بنفسه.

فالمعركة إذا إنتهت لمصلحة الجيش المصري ستعيد الكرامة إلى الثلاثة والثلاثين مليوناً، والإبتسامة إلى أطفال ألوف الجنود الذين سقطوا على رمال سيناء أو أحرقتهم قنابل الغارات الإسرائيلية. وستكون التعزية الحقيقية لزوجات الذين ماتوا أو شوهوا ولأمهاتهم وآبائهم.

ستكون الضوء الذي سيبصر به الذين قَلعت شظايا القنابل عيونهم، والعصا التي يتكئ عليها الذين بترت الألعام سيقانهم، والرئة التي يتنفس بها الذين حطمت قنابل «النابال» صدورهم.

شوق إلى الإنتصار

لقد وُلد شعور جديد لدى المصريين. إن كل مواطن مشتاق إلى لحظة إنتصار. إن المعركة لن تساعد فقط على إعادة الأرض إليه، لكنها ستدخل السعادة إلى قلبه. ستشعره بالإنتصار.

إن المواطن المصري يشعر بالحاجة الملحة إلى الضمانات التي تؤمن له الحياة الكريمة. لكنه في الوقت

نفسه يريد أن يتذوق طعم الانتصار. إنه يقرأ عن الانتصار. إنه يسمع عنه. يعرف أنه في تاريخ مصر كان للانتصار مكان.

من أجل الانتصار، من أجل الشعور بلحظة من الانتصار، قال المصريون للسادات إنهم جنوده من أجل التحرير.

ومن أجل الإحساس بمعنى الانتصار هتف المواطنون في اسبوت يوم 11 يناير/كانون الثاني 30 مرة «حنارب. حنارب» عندما أشار في خطاب ألقاه هناك إلى أن مسؤولاً أميركياً قال لوزير الخارجية محمود رياض إن المصريين لا يريدون الحرب أو أنهم يرغبون في وقف إطلاق النار.

وهذه الحناجر التي انفجرت في اسبوت كانت حناجر مزارعين وفلاحين وتجار وأساتذة جامعة وطلاب ونساء. وإذا وجد من يقول إن اسبوت تقع في الصعيد، والصعيد له تاريخ عريق في مسألة الأخذ بالتأثر، وأن الهاتفين انفجروا يرددون إصرارهم على الحرب 30 مرة إنطلاقاً من نظرتهم إلى أن الصراع مع إسرائيل قضية أخذ بالتأثر لا أكثر ولا أقل، فإن الرد على ذلك هو أن ما قاله أبناء اسبوت يقوله كل مواطن مصري في أية مدينة أو قرية أو مركز أو بندر.

قالوا ذلك لعبد الناصر عام 1965، ورددوا القول عشية 5 يونيو/حزيران 1967، وبعد الهزيمة نزلوا إلى الشوارع تحت جنح الظلام رافضين مبدأ الإستسلام. وبعد الصمود وإستعادة ما فقد على أرض سيناء إزدادوا تمسكاً بما قالوه. وعندما طلب منهم عبد الناصر ألا يعلو صوت فوق صوت المعركة، إختفى حتى الهمس. ويوم 23 يوليو/تموز الماضي شعروا بضيق لأن عبد الناصر قبل مشروع روجرز، وعندما أوضح لهم أن القبول لا يعني أن الأمر إنتهى، عادت الثقة إلى نفوسهم. وعندما رحل عبد الناصر شقوا الثوب عليه لأنه كان سيقودهم إلى المعركة. وبكوه بدموعهم كما لم يبكوا أحداً لأنه كان سيحقق لهم أمنيتهم. كان سيُشعرهم بعظم الانتصار. وعندما قال لهم السادات إنه سيسير على طريق عبد الناصر ردوا بأنهم وراءه. وعندما قال إن الجيش مستعد وعلى كل مواطن أن يكون جاهزاً في كل مكان على أرض مصر لمقابلة العدو، ردوا بأنهم جاهزون دائماً. وعندما قال إن المعركة إذا بدأت ستكون غاية في العنف والشراسة، قالوا: المهم أن تبدأ ولتكن ما تكون.

شعب يعطي ويصبر

لم يحدث أن فوض شعب إلى قيادته كشعب مصر. أنه يعطي ما يُطلب منه من دون تردد. ويؤيد القيادة إلى حد المبايعة. وإذا وثق بالقيادة، فإنه لا يحصي لها أخطاءها. إنه على العكس يغفر لها هذه الخطايا. أصبحت التضحية ملتصقة بالمواطن المصري. أصبح الصبر جزءاً من كيانه. لكنه يضحي من أجل قضية. ضحى من أجل السد العالي. ضحى من أجل المصانع. ضحى من أجل الجيش.

ويصبر من أجل قضية أيضاً: صبر، لأن السد قد يغير مجرى حياته. صبر لأن المصانع ستحمل الخير إلى أطفاله. صبر لأن كل قرش قدّمه من أجل قطعة سلاح للجيش ستؤمّن له لحظة التمتع بالانتصار. إن المواطن المصري قد يكون الوحيد في العالم الذي يوظف كل حاضره من أجل المستقبل.

السؤال المحير

والمعركة جزء من هذا المستقبل. والانتصار في هذه المعركة هو اللحظة المضيئة في هذا المستقبل. ويبقى السؤال المحير: ما معنى أن تبدأ التعبئة بإعلان السادات أن الجيش جاهز وعلى الشعب أن يقف وراء قواته، لأن وقف إطلاق النار لن يمدد إلا إذا وضع جدول زمني للإنسحاب، ثم تتوقف هذه التعبئة عند حد الإعلان، وتتشط بعد ذلك الإهتمامات الداخلية؟

ما سر الانتقال المثير من التلويح بالقدرة الكاملة على الحرب إلى الإنصراف نحو قضايا الإسكان والمواصلات والأرصفة وخراف العيد والأرز والسكر والشاي والسمنة؟

ما معنى أن تبدأ التعبئة بالإستعداد لمكافحة إسرائيل، قبل نحو عشرة أيام من إنتهاء وقف إطلاق النار، بشعار الحملة لمكافحة التدخين لأنه يكلف الدولة ملايين الجنيهاً ويضر بالصدر؟

من خطر «النابالم» إلى خطر «النيكوتين».. يا لهذه المفارقة!

لقد إستمرت الحال توحى بأن كل شيء في خير، وأن 5 فبراير 1971 لن يكون أكثر خطورة من أي يوم آخر، إلى أن أعلنت وزارة الداخلية قبل أسبوع واحد من إنتهاء فترة وقف إطلاق النار أنها قررت إجراء تجارب غارات جوية في كل محافظات مصر لإختبار مدى كفاية أجهزة الدفاع المدني في المحافظات وإستجابة المواطنين إلى تعليمات الدفاع المدني.

وقد بدأ إجراء الغارات يوم 30 يناير/كانون الثاني وإستؤنف اليوم بعدما مهّدت الوزارة لها بتعليمات وُجّهت إلى المصريين ترشدهم إلى ما يجب أن يفعلوه. إلا أن الغارات الوهمية لم تُبدد كثيراً من الصورة التي إرتسمت في أذهان المصريين عن الموقف المحير.

وإستمرت تساؤلاتهم: عبأها السادات للمعركة. لماذا؟ طغت الإهتمامات بالشؤون الداخلية على التعبئة. لماذا؟

إن حملة التعبئة التي قادها السادات لها أسبابها. وحملة الإهتمامات الداخلية لها مبرراتها.

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 31 يناير/كانون الثاني 1971

7- ذلك الإجتماع الطويل مع قادة الجيش

بعد نحو 55 يوماً من التمديد الأول لوقف إطلاق النار، عُقد في القاهرة أخطر لقاء بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. التمديد الأول لوقف إطلاق النار بدأ الخميس 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1970، واللقاء تم الأربعاء 30 ديسمبر/كانون الأول 1970.

وفي مدى تسع ساعات إستغرقها اللقاء الذي بدأ في الصباح وإنتهى في المساء، دار حوار طويل وصريح ودقيق خرج منه الرئيس أنور السادات بصورة واضحة عن موقف الجيش المصري. ذلك أن الذين حضروا اللقاء كانوا جميع قادة الجيش في فروعه المختلفة، بالإضافة إلى وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ورئيس الأركان الفريق محمد أحمد صادق.

وفي الإجتماع سأل القادة كثيراً. وسأل السادات أيضاً كثيراً. وكانت حصيلة اللقاء أن بسّط السادات للقادة الموقف السياسي الداخلي والعربي الدولي.

في المقابل، كان يريد من هؤلاء موقفاً محدداً بالنسبة إلى احتمالات ما بعد 5 فبراير/شباط. وكان هناك وضوح كامل في موقف الجيش. أبلغ القادة السادات أنه إذا لم يكن ثمة سبيل لتحقيق الحل السلمي فإن الجيش على إستعداد للقتال.

وقد حدث اللقاء بعد يومين من إعلان إسرائيل أنها قررت العودة إلى الإتصالات التي يقوم بها الوسيط الدولي الدكتور غونار يارينغ وردّ السادات بعد فترة قصيرة من هذا الإعلان، وكان يستقبل وفد مجلس السلام العالمي، أن قرار إسرائيل العودة إلى إتصالات يارينغ مناورة وأن مصر لن تسمح لهذه المناورة بالنجاح.

وحدث اللقاء أيضاً بعد نجاح، لم يكن متوقعاً أن تكون نسبته كبيرة، للمهمة التي قام بها وفد مصري برئاسة علي صبري في موسكو يوم 21 ديسمبر/كانون الأول وإستغرقت ستة أيام.

وروى أحد الذين شاركوا في المهمة أن المعلومات المتوافرة لدى علي صبري كانت تشير إلى أن الذي سيرئس الجانب السوفياتي في المحادثات هو كيريل مازوروف النائب الأول لرئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي لأن مازوروف هو الذي إستقبل الوفد المصري في مطار موسكو. وعندما دخل علي صبري ومعه أعضاء الوفد المرافق قاعة الكرملين يوم الإثنين 21 ديسمبر/كانون الأول 1971، كان لا يزال يعتقد أن مازوروف هو الذي سيرئس الجانب السوفياتي. ثم حدثت المفاجأة. فبعد ثوان، دخل القاعة القادة السوفيات الثلاثة ليونيد بريجنيف ونيكولاي بودغورني واليكسي كوسيجين لترؤس الجانب السوفياتي. ولم يكتف القادة الثلاثة بترؤس الجلسة الأولى إنما حرصوا على حضور كل الجلسات. بالإضافة إلى ذلك، فإن وزير الدفاع الماريشال أندريه غريشكو ألغى رحلة مقررة إلى بودابست لحضور مؤتمر لحلف فرصوفيا وبقي في موسكو للإشتراك في المحادثات المصرية - السوفياتية. وكانت نتائج زيارة علي صبري لموسكو، التي جاءت في نطاق التحرك السياسي المصري الذي شمل معظم دول العالم، مدار بحث في اللقاء الخطير بين السادات وقادة الجيش المصري خاصة لأن علي صبري أبلغ الرئيس السادات أن السوفيات مقتنعون بضرورة إنتصار مصر في صراعها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أنهم مستعدون لمساعدة مصر على مواجهة التفوق التقني الإسرائيلي الذي تقف وراءه الولايات المتحدة.

كذلك أوضح السادات للقادة العسكريين قصده من الرسائلتين اللتين بعث بهما إلى الرئيس الأميركي نيكسون، الأولى مع الرئيس الباكستاني يحي خان، والأخرى مع الملك حسين.

وإنتهى اللقاء بقناعة لدى السادات بأن الجيش مستعد للمعركة، وبتفهّم لدى قادة هذا الجيش أنه إذا كان في الإمكان تحقيق حل سلمي مشرف فإنهم ليسوا ضد ذلك.

تصاعد في لهجة السادات

بعد هذا اللقاء بدأت لهجة السادات تتصاعد في اتجاه المعركة. وظهر ذلك في اللقاءات السياسية والشعبية التي قرر عقدها بمجرد إنتهاء لقائه الطويل مع قادة الجيش. وقرر ألا تقتصر اللقاءات على القاهرة بل أن تشمل عواصم بعض المحافظات.

في اللقاء الأول الذي جرى مع رجال الصحافة والفكر والإعلام، وكان ذلك السبت 2 يناير/كانون الثاني، قال السادات إن مصر لن تلتزم بوقف إطلاق النار بعد 5 فبراير/شباط ما لم يكن هناك تنفيذ لقرار مجلس الأمن، وقال أيضاً «إن تطورات المعركة وإحتمالاتها المقبلة تُرتب علينا مسؤوليات كبيرة إزاء الحرب الشاملة التي يتعين على كل مواطن أن يشترك فيها من موقعه»، وأيضاً «إن قواتنا أجرت مناورة بالأسلحة الإلكترونية التي زودنا بها الإتحاد السوفياتي أخيراً».

وفي اللقاء الثاني الذي تم بعد يومين في طنطا أبلغ السادات الذين إلتفوا حوله أنه «برغم أن العدو لا يزال قوياً إلا أننا سنخوض المعركة مهما تكن التكاليف ومهما يكن الثمن، وعلى العدو أيضاً أن يتحمل الثمن ... لن تكون الحرب على جبهة القتال فقط، إنما في كل مكان. في القرى والحقول والمصانع والشوارع. ويجب أن نجند أنفسنا لهذه الحرب».

وفي اللقاء الثالث الذي تم السبت 9 يناير/كانون الثاني في جامعة القاهرة مع هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد العليا، قال السادات إن المشكلة هي الولايات المتحدة وليست إسرائيل. وخاطب أساتذة الجامعة: «أمامنا أن نختر بين أمرين، فإما أن نقبل التسوية، ويوم 5 فبراير/شباط نقبل مد وقف إطلاق النار - الذي يمكن أن يصل إلى تسعة أشهر - وإما أن نستمر في طريق التحرك السياسي الذي بدأناه ونواجه ما تأتي به المعركة لكي نحرر أرضنا ونستعيد كرامتنا. وكان رد أساتذة الجامعة عليه: «لا تسوية، لا تسوية».

التجاوب المطلق وخطة التحريك

في اللقاء الرابع الذي عُقد مساء 10 يناير 1971 في جامعة أسيوط، حدث نوع من حصر التصعيد عند حد معين. فقد أبلغ السادات الحاضرين: «لم أقل إنني سأعلن الحرب في 5 فبراير. لقد قلتُ إنني لن أكون ملزماً بوقف إطلاق النار في 5 فبراير ولن أجدد وقف إطلاق النار. وهذا شيء يختلف تماماً عن إعلان الحرب الذي تروج له الآن الصحف الغربية المؤيدة لإسرائيل».

وهذا الكلام كان نوعاً من ضرب الغرامل. ذلك أن التعبئة كُبرت وكُبرت وكُبرت. وكان المواطنون يستقبلون السادات حيثما حل بحماسة لا مثيل لها وبشعارات أقلها إنهم جنوده من أجل المعركة ووراءه من أجل التحرير.

وكان هو يتأثر بهذه الشعارات ويتجاوب مع مطلقها إدراكاً منه أن المواطن يريد المعركة مهما يكن الثمن. إلا أن التجاوب المطلق للسادات مع شعارات المواطنين، التي هي في الحقيقة آمالهم وأحلامهم، أثار بشكل أو بآخر على خطة التحرك السياسي التي يقوم بها عشرات المبعوثين المصريين إلى دول العالم. وحدث أن المسؤولين في بعض هذه الدول كانوا يقولون للمبعوث المصري: إنك توضح شيئاً في حين أن وكالات الأنباء والإذاعات تنقل كلاماً خطيراً للرئيس المصري. أنتم هنا تريدون حلاً سلمياً للأزمة، ووكالات الأنباء تنقل عن رئيسكم أنه سيخوض المعركة بعد 5 فبراير.

وكان على المبعوث أن يوضح في هذا المجال كثيراً.

وإذا كان السادات وضع حداً للتصعيد في خطاب أسيوط بالإشارة إلى أنه لم يقل إنه سيعلن الحرب في 5 فبراير، إنما لن يكون ملزماً بوقف إطلاق النار، فإن الألوف الذين كانوا يستمعون إليه في الخطاب الثاني الذي ألقاه في أسيوط أيضاً هتفوا 30 مرة «حنارب. حنارب»، فرد عليهم بقوله «يجب أن نكون جاهزين في كل مكان على أرضنا لمقابلة العدو».

هدوء حدة التعبئة

بعد خطابي أسيوط هدأت حدة التعبئة. كانت وصلت إلى الذروة، يساعدها على دخول عقول المواطنين إهتمام الصحف بها. إلا أن هذه الصحف عادت بعد ذلك تركز على القضايا الداخلية بشكل أوجد حاجزاً بين التعبئة للمعركة والإهتمام بقضايا الإسكان والمواصلات والنظافة والأشياء الأخرى التي هي من هذا القبيل. كانت المادة الأساسية في الصحف التشديد على أن مصر لن تجدد وقف إطلاق النار إلا إذا وُضع جدول زمني للإنسحاب، فأصبحت المادة الأساسية هي الإفاضة في التحدث عن مشاكل الإسكان والمواصلات والحلول المقترحة لها ولغيرها من المشاكل المتراكمة التي لم تعالج وكانت دائماً برسم التأجيل من أجل المعركة وما سبقها وما رافقها.

وإذا كانت لحملة التعبئة التي قادها السادات أسبابها، وفي طليعتها ما سمعه من قادة الجيش في الإجتماع الطويل عن إستعدادهم الكامل للمعركة في حال تعذر الحل السلمي المُشرف، فإن لكثرة الإهتمام بالأمور والمشاكل الداخلية المتراكمة المؤجلة الحل ما يبررها. عندما سألت وزير الإعلام محمد فائق عن سر ظاهرة هذه المبالغة في الإهتمام بالمشاكل الداخلية، الأمر الذي يدعو إلى الدهشة، قال: لماذا الدهشة؟

قلت: إن الذي يتابع حملة التعبئة من بعيد ويأتي إلى القاهرة يفاجأ بأن هناك وضعين متناقضين. ولما أراد المزيد من الوضوح قلت: لقد تابعت الخطب التي ألقاها السادات كلمة كلمة، وخرجت بإنطباع أنكم جادون في خوض معركة بعد 5 فبراير. وعندما جنث إلى القاهرة وإتصلت وشاهدت وجدت نوعاً من الهدوء، ولاحظت أن الإهتمامات الرسمية التي تعكسها الصحف هي من النوع الذي يجري عادة بعد إنتهاء حالة الحرب وإنتقال الدولة من إزالة آثار الحرب إلى أعمال البناء والتنمية، في حين أنه لا تزال تفصلنا عن إنتهاء فترة وقف إطلاق النار بضعة أيام. وعلى حد ما أفهمه في مثل هذه الحالات، يُفترض أن تكون الإهتمامات منصبة على قضية واحدة لا أن تكون مجزأة، بمعنى أن يكون الإهتمام مئة في المئة لهذه القضية، لا أن يكون موزعاً بالتساوي أو بنسب متفاوتة على كل القضايا.

ورد الوزير: صحيح أن هناك شيئاً من المبالغة في إظهار الإهتمام بالقضايا الداخلية، لكن الإهتمام في حد نفسه بالقضايا الداخلية والبلد في ظل الحرب ظاهرة صحية. المهم أن تكون الجبهة مستعدة. وهي مستعدة. والمهم أن يكون كل شيء مدروساً بحيث لا يكون الإهتمام بقضايا المواصلات والإسكان والأسعار على حساب ما تتطلبه القوات العسكرية وهذا ما يحدث. كل شيء له حساب. وفي النهاية ليس منطقياً أبداً أن تبدأ معالجة مشاكل الداخل عندما تنتهي الحرب، ذلك أن حربنا مع إسرائيل قد تكون طويلة.

الغارات الوهمية

على أن معالجة الوزير للموضوع لم تُشرَح للمواطن المصري. وواضح أن الغارات الوهمية على كل المحافظات المصرية التي تمت السبت والأحد الماضيين (30 - 31 يناير 1971) كانت، برغم تأخرها، تنبيهاً إلى أن مصر لا تزال في زمن الحرب وأن الإهتمام الرسمي بالمشاكل الداخلية لا يعني في الضرورة أن القضية إنتهت.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة إنتهزت فرصة الظرف الإستثنائي الذي تعيشه البلاد بسبب الحرب فإهتمت ببعض المشاكل الداخلية. ومثل هذا الإهتمام في الظروف العادية كان سيفسّر تفسيرات متفاوتة في الإجتهد. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما كان رفُع الحراسات ليم بسهولة لو أن البلاد تعيش في ظروف عادية. كان كثيرون سيناقشون الأمر متجاوزين حدود الواقع. وكان آخرون سيرون في هذا الإجراء خروجاً على الإشتراكية. وفي أقل الاحتمالات حدوثاً كانت ستُسمع أصوات تقول: ولماذا تُرفع الحراسات في هذا الوقت بالذات؟

وجدير بالذكر أن رفُع الحراسة لم يرتح له أصحاب الأموال والعقارات فحسب، إنما جميع المواطنين، ذلك

أن الحراسة تحولت مع الوقت إلى سلاح في يد السلطة تستعمله ضد أي مواطن عند اللزوم. وللمناسبة، تلقت وزارة الخارجية تقارير من بعض سفاراتها تتضمن أن عدداً من المواطنين الذين طُبِّقَت عليهم الحراسة في السابق والذين يعيشون خارج مصر أتوا إلى هذه السفارات وسجلوا أسماءهم كبادرة تأييد لخطوات رفع الحراسة.

ثغرة في الموضوع الأساسي

إن تصاعد إهتمام الصحافة المصرية بخطوات الحكومة في معالجة القضايا والمشاكل الداخلية أوجد ثغرة في الموضوع الأساسي وهو المعركة وإحتمالات ما بعد 5 فبراير، مع العلم أن كل مواطن كان في قرارة نفسه سعيداً لأن الدولة بدأت تعالج مشاكله الملحة المتراكمة. وفي الوقت نفسه كان مشدوداً إلى المعركة. وحدث في إحدى جلسات مجلس الوزراء أن لفت وزير الخزانة الدكتور عبدالعزيز حجازي إلى أن الجماهير قد تسيء تفسير هذا الإهتمام المتزايد من الحكومة بالقضايا والمشاكل الداخلية، وقال إنه يفضل أن تقلل الحكومة من الإعلان عما تفعله بالنسبة إلى تلك القضايا والمشاكل. ووُجد داخل المجلس من يرد على حجازي قائلاً إن بريطانيا في زمن الحرب لم تُصرفها المعركة عن الإهتمام بالأمور الداخلية، وأن المسارح كان تعرض مسرحيات ساخرة ومأساوية في وقت كانت القنابل تسقط على لندن كالمطر.

الإيضاح الرسمي الأول

أما شعراوي جمعه نائب رئيس الحكومة للخدمات ووزير الداخلية فإنه يرى رداً على الذين يتصورون أن مشاريع الخدمات سواء من ناحية النقل والنظافة وغير ذلك تتعارض مع ظروف المعركة، أن كل إهتمامات الحكومة في قطاع الخدمات لا تنفصل مطلقاً عن المعركة. إن المستشفى أو الوحدة الصحية يبقى هو في رأيه «إحتياط طوارئ». والطرق التي تُرصف إنما يتم رصفها لخدمة المعركة. ويضيف: إن أي مشروع للخدمات ننقذه، مرتبط، ويجب أن يكون مرتبطاً، بالمعركة. لكن علينا أن لا ننسى أن لنا حياة يومية لا نستطيع أن نتجاهلها. وإهتمام الدولة بالجماهير حافز من الحوافز الكبرى من أجل المعركة.

وهذا الكلام لشعراوي جمعه ورد في حوار أجراه معه علي حمدي الجمال مدير تحرير «الأهرام» ونشرته الصحيفة السبت الماضي. وكانت المرة الأولى التي يرد مسؤول كبير الشأن على تساؤلات المواطنين التي كانت تزداد يوماً بعد يوم. إلا أن كثيرين ردوا قبل ذلك عبارة منسوبة إلى رئيس الحكومة الدكتور محمود فوزي تعليقاً على تساؤلات المواطنين الكثيرة حول إهتمام حكومته بالمشاكل الداخلية. وخلصه العبارة ما معناه أنه، إذا كان يجب ألا يعلو صوت فوق صوت المعركة فإن الإهتمام بالنظافة والنظام والصحة ليس ذلك الصوت. والدكتور فوزي هو الذي أطلق بعد أيام من ترؤسه الحكومة شعارات عدة أبرزها «إنه من غير نظافة لا يشعر الإنسان بكرامته. ومن غير كرامة لا يُعتمد على الإنسان الذي نجده أماناً ولا يصلح كسند». وثمة ناحية مهمة. فبالإضافة إلى إقتناع الدكتور فوزي بالشعارات التي أطلقها، فإنه إستند في ضرورة الإنصراف قليلاً إلى حل مشاكل الجماهير، إلى أن عبد الناصر ركز في آخر جلسة لمجلس الوزراء ترأسها قبل أن يرحل على النظافة والنظام حتى في شوارع القاهرة.

التوقيت المستغرب

لكن الذين أثاروا التساؤلات حول سر إهتمام الدولة بالمشاكل الداخلية إنما فعلوا ذلك ليس لأن هذا الإهتمام ليس ضرورياً وملحاً، إنما لأن التوقيت كان مستغرباً. والإهتمامات الداخلية لن تقف في أية حال في وجه المعركة إذا كان لا بد من خوضها بعد 5 فبراير، ولن تؤثر على العيش في ظل وقف جديد لإطلاق النار. إنها مؤشر فقط من النوع الذي تكثر حوله التفسيرات والإجتهدات. وقد كثرت بالفعل. حتى أن البعض ذهب بعيداً فأعاد إلى الذاكرة كلاماً قاله بالفعل في مجلس الأمة يوم 16 ديسمبر/كانون الأول الماضي (1970) الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط.

كان المجلس يناقش آنذاك البيان الذي تقدمت به حكومة الدكتور محمود فوزي. وعندما إستغرب أحد

أعضاء المجلس خلو البيان من أية إشارة إلى المهجّرين من مدن القناة وسيناء قال جاب الله: «يتم حالياً البحث في مشاكل ما بعد الحرب جميعها وليس مجرد البحث في إعادة تخطيط مدن القناة». ما الذي سيحدث؟

ونعود إلى بداية الموضوع. لقد بدأ السادات عملية التصعيد للموقف التي تركت إنطباعاتاً أنه لن يمدد وقّف إطلاق النار بعد 5 فبراير/شباط 1971 إذا لم يوضع جدول زمني للإنسحاب أو على الأقل إذا لم تظهر مؤشرات توحى بأن ثمة جدية في حل أزمة الشرق الأوسط وفق قرار مجلس الأمن. فهل معنى ذلك أنه لن يحدث وقّف جديد وأن يوم 5 فبراير سيكون الحد الفاصل بين هدوء إستمر ستة أشهر ومرحلة جديدة من القتال تحمل في طياتها مفاجآت لم يعهدها المصريون؟

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 فبراير/شباط 1971

8- مصر تستعد للموعد المضروب

ومواقف من القرار الحاسم

عندما بدأ المد الأول لوقف إطلاق النار في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 كان المصريون لا يزالون غارقين في أحزانهم على رحيل جمال عبد الناصر. لم يكن المصريون أفاقوا بعد من حالة الذهول التي إنتابتهم. ويومها مرت الخطوة من دون أي إكتراث ملحوظ من جانب المصريين لسببين أساسيين. الأول إن مدّ وقف إطلاق النار بدأ عشية إحتفالهم بذكرى مرور أربعين يوماً على رحيل عبد الناصر. والثاني إن أجهزة الإعلام أشارت إلى أن مصر قبلت مدّ وقف إطلاق النار لفترة 90 يوماً أخرى، بشرط أساسي هو أنها لن تقبل المد الثانية في أي ظرف. ولم توضح الأجهزة في حينه على من كان الشرط.

وعندما بدأ المصريون يفيقون من الذهول الذي إنتابهم ويتساءلون: ثلاثة أشهر أخرى أيضاً؟ حدثت خطوة سياسية مهمة قطعت عليهم تساؤلاتهم. ففي 8 نوفمبر/تشرين الثاني، أي بعد يومين من الإحتفال بذكرى أربعين عبد الناصر، تم الإتفاق بين الرؤساء أنور السادات وجعفر نميري ومعمر القذافي على إقامة إتحاد بين مصر والسودان وليبيا.

كان نميري والقذافي في القاهرة آنذاك للمشاركة في أربعين عبد الناصر وعقد قمة في نطاق ميثاق دول طرابلس.

كانت الخطوة ذات ثقل معيّن وأفادت بعض الشيء. ودعم الخطوة قول السادات بعد ذلك في المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي إن الحكومة السوفياتية كانت خلال مأتم عبد الناصر تمد مصر بدعم جديد. ومنذ ذلك الوقت وحتى الخطاب الأخير الذي ألقاه في أسبوط في 11 يناير/كانون الثاني 1971، والسادات على القول إنه لن يسمح بأن يتحول وقف إطلاق النار إلى وقف دائم، وأنه لن يجدد وقف إطلاق النار، وأنه مستعد للمعركة.

كان السادات يكرر وعده مع كل يوم ينقضي من فترة وقف إطلاق النار. وكان ذلك مبعث طمأنينة للجماهير المصرية. وكان السادات حريصاً كل الحرص على متابعة التقارير التي تُرفع إليه حول إتجاهات الرأي العام بالنسبة إلى موضوع وقف إطلاق النار. وحتى بعد خطاب أسبوط، كانت هذه التقارير تشير إلى أن أكثرية الرأي العام مع إنهاء وقف إطلاق النار، إذا كان الأمر سيصبح مجرد وعود تتراكم وتتراكم ولا تقيد في وضع حد للأزمة التي تزداد تعقيداً.

وفي الأيام القليلة الماضية، أرجأ السادات لقائين شعبيين كان سيعقدتهما لأن الموقف بدأ يزداد تأزماً وهو قال كل شيء في لقاءاته السابقة. ولأنه مطالب بإعلان الأمر الأساسي الآن، فقد أرجأ اللقاءين إلى الوقت المناسب. لقد قال إنه لن يمدد وقف إطلاق النار إلا إذا وُضع جدول زمني لإنسحاب إسرائيل، ورحب الشعب بذلك. وجدّد القول بإزداد ترحيب الشعب.

وقال إن مصر على أبواب مرحلة حاسمة. وتقبّل الشعب ذلك. وحذر من معركة قد تكون شرسة وفي غاية العنف. وفهم الشعب ذلك.

وانقضت معظم أيام الفترة الثانية من وقف إطلاق النار والموقف لا يزال كما هو. وبلغ الموقف حداً أصبح معه طابعه من النوع المحيّر.

وبرغم ذلك، كانت القيادة المصرية على موقفها من أن التمديد يجب ألاّ يتم لأنه في النهاية يحقق غرض الولايات المتحدة وإسرائيل.

تصورات مختلفة

إلاّ أن هذا الموقف سبقته تصورات مختلفة للأمر. وكان هناك نوع من التباين حول القرار الذي يجب أن يتخذ.

كان هناك من يرى أن التمديد قد يحدث إرتباكاً في الرأي العام الداخلي والتشنجات في الرأي العام العربي. وكان هناك من يرى أن عدم التجاوب مع أية دعوة لها ثقلها الدولي إلى الإلتزام بوقف إطلاق النار سيُحدث ثغرة في الرأي العام الدولي وبالذات في المواقع التي إستطاعت الدبلوماسية أن تكتسبها في مدى الأشهر الستة الماضية.

وكان هناك من يقول فلنجرب مرة أخيرة. وكان هناك من يرد بأن هذا الكلام عندما وافقنا على التمديد الأول لوقف إطلاق النار.

وكان هناك من يفضل التروي والذهاب بعيداً في إعتماد الدبلوماسية الهادئة. وكان هناك من يرى أنه لا يجوز في أية حال الإكتفاء بما تحقّقه الدبلوماسية. إن حبل العمل الدبلوماسي طويل، والبلد أمام إختيار صعب. ثم ما الذي يمنع الدبلوماسية من مواصلة مهمتها بالقفزات المخملية والرسائل المتبادلة والمبعوثين الذين يروحون ويجيئون ويرفعون تقارير، في الوقت نفسه يواصل الرجال الجاثمون على ضفاف القناة تعاملهم مع القوات الإسرائيلية بالمدفع. في فيتنام حرب لا تنتهي وفي باريس محادثات سلام لا تتوقع لها نهاية سريعة إلا إذا لم تعد لأحد الفريقين القدرة على إلقاط أنفاسه. إن التشبيه ليس سليماً مئة في المئة، لكنه في إطاره العام مقبول بعض الشيء.

ودعاة هذا الرأي ليسوا قلة داخل القيادة المصرية وهم يرون أن مصر كانت قبل ستة أشهر تعمل من أجل السلام وتطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن، ولم يهدأ تحركها في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، كانت القوات المصرية تقصف مواقع الإسرائيليين وتتلقى الرد. وكانت الطائرات المصرية تشن غارات في أعماق سيناء، وتزد الطائرات الإسرائيلية بغارات في أعماق مصر. ثم توقفت الغارات في الأعماق وتركزت على طول القناة، ثم قلت كثيراً بعدما أسقط المصريون الكثير من الطائرات الإسرائيلية وأسروا بعض طيارها.

كانت الدبلوماسية المصرية بقفزاتها المخملية تعمل. وكانت القوات المصرية بمدافعها وطائراتها تتعامل مع القوات الإسرائيلية. وكثيراً ما نشبت معارك عنيفة في وقت كان الوسيط الدولي الدكتور غونار يارينغ في القدس أو القاهرة يطرح أسئلة ويطلب أجوبة. ولم تؤثر المعارك على الأسئلة التي وضعها في حقيبتها، أو الأجوبة التي تسلمها من القدس أو القاهرة. فالرجل كان يعمل لتسوية أزمة متفجرة ولم يكن ليؤثر على عمله كون المدفعية المصرية تدمر التحصينات الإسرائيلية أو الطائرات الإسرائيلية تحاول الإغارة على مواقع مصرية على طول ضفاف القناة.

من أجل إقناع المصريين

ما الذي يمكن أن يقال لإقناع المصريين إذا تقرر تمديد وقف إطلاق النار؟ لا شيء. ليس هناك منطق واحد يمكنهم الإقتناع به. إنهم معبأون ومتضابقون ويقض الغيظ مضاجعهم.

ثمة من يتصور أن القيادة المصرية قد تتجاوب مع نداء يطلقه مجلس الأمن مثلاً أو الدول الأربع الكبرى أو الأمين العام يوثانت فتمدد وقف إطلاق النار شهراً أو أكثر شرط أن يتضمن النداء ما يُقنع بأن في النية تحقيق المزيد من الخطوات على طريق السلام. إلا أن ذلك كان يمكن إفتراضه لو لم تتصرف واشنطن بطريقة أثارت الدهشة لدى المصريين. والتصرف كان في الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الأميركية ولیم روجرز إلى وزير الخارجية المصرية محمود رياض وقال فيها إنه وجد تقدماً في المهمة التي يقوم بها يارينغ.

ما الذي أرادته واشنطن من هذه الرسالة؟

الأرجح أنها أرادت الإحياء بأن مصر تقبل بما تقترحه الولايات المتحدة. في الماضي قُبلت بادرة روجرز، والآن تريدها أن تقبل بتمديد وقف إطلاق النار.

الوضع مختلف

والوضع الآن مختلف. فالذي قُبل بادرة روجرز كان جمال عبد الناصر الذي كان يصعب على أحد غيره قبوله وعندما قُبل البادرة كانت هناك شحنات هائلة من السلاح وصلت من الإتحاد السوفياتي. وكانت

الصواريخ. لقد قبل عبد الناصر البادرة من موقع قوة وساعدت شحنات السلاح والصواريخ على تطويق أية مضاعفات قد تنشأ عن القبول. ساعده أيضاً إعلانه في اليوم نفسه أنه إنتهى العمل في بناء سد اسوان وهو أمر له تأثيره المباشر في الجبهة الداخلية.

أما اليوم فإنه حتى لو افترضنا أن القيادة الحالية وافقت على تمديد وقف إطلاق النار في وقت تعلن عن وصول كميات ضخمة جداً من السلاح السوفييتي، فإن ذلك لن يريح الجماهير المصرية. لن يريحها ولن يقنعها. فالسلاح كثير. السلاح متراكم. السلاح لم يستعمل بعد.

يضاف إلى ذلك أنه إذا حدث تمديد جديد لوقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى فإنه عند إنقضائها يكون الباقي حتى الذكرى الرابعة لحرب يونيو 1967 شهر واحد والمصريون ليسوا مستعدين لإستقبال هذه الذكرى والوضع كما هو.

النصر الجزئي والهزيمة الجزئية

وسط هذا الوضع الذي هو أقرب إلى المأزق منه إلى التعقيد سألت الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير «الأهرام» الذي رافق عقل عبد الناصر وطريقة عمله وهو الآن قريب من طريق القيادة الوارثة في رسم سياسة البلد ومعالجة الأمور، عن احتمال إيجاد تسوية وهل يمكن تنفيذها فأجابني أن التسوية التي تريدها الولايات المتحدة هي إستسلام بكل ما في الكلمة من ذل. ولن يكون هناك حل سلمي إلا بالقتال. المعركة هي التي تستطيع أن تهز سياسة الأمر الواقع. المعركة ولو إنتهت بنصر جزئي للجانب المصري وهزيمة جزئية للجانب الإسرائيلي.

وترى أوساط مصرية مطلعة أن مزيداً من الضغوط يمارسه الإتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة قد يؤثر بعض الشيء. وقد يلجأ الإتحاد السوفييتي إلى ذلك خاصة لأن الموقف في جنوب شرق آسيا يتطلب نوعاً من التفاهم بين موسكو وواشنطن. يضاف إلى ذلك أن الإتحاد السوفييتي سيكون في مارس/آذار المقبل (1971) غارقاً في متاعب المؤتمر الذي سيعقده الحزب الشيوعي في نهاية الشهر. ويبدو أن حرص السوفييات على ألا ينفجر الموقف في الشرق الأوسط كان واضحاً خلال المحادثات التي أجراها الرئيس نيكولاي بودغورني مع المسؤولين المصريين.

وفي العشاء الذي أقامه بودغورني يوم 18 يناير/كانون الثاني الماضي (1971) عشية عودته إلى موسكو تكريماً للسادات، أعرب بوضوح عن رغبة الإتحاد السوفييتي في تقادي إنفجار الموقف. ومما قال: «إذا تحقق إجلاء القوات الإسرائيلية وإنسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة بالطرق السياسية فإن ذلك سيكون نجاحاً للدول العربية».

وخلال زيارة بودغورني للقاهرة وصلت الرسالة الأولى التي بعث بها روجرز إلى محمود رياض. وأرسل رياض الرد بعد سفر الرئيس السوفييتي، وهذا يعني أن مضمون الرسالة قد يكون من الأمور التي شملتها المحادثات المصرية - السوفياتية.

وفي أعقاب سفر بودغورني قيل إن احتمالات ما سيقال قبل 5 فبراير وما قد يحدث بعده كانت الموضوع الأساسي في المحادثات، وأن المسؤولين المصريين أعربوا عن إقتناعهم بأن دعوة مجلس الأمن إلى الإجتماع قد تكون الطريقة المثالية لمعالجة الموقف. إلا أن بودغورني، بعد مشاورات كثيرة مع المسؤولين في موسكو بواسطة السفارة في القاهرة، قال إنه يجب الإعداد إعداداً كاملاً لإجتماع مجلس الأمن. فالمهم ليس إتخاذ قرارات بقدر ما يجب أن تكون القرارات إيجابية وفعالة، خاصة لأن إسرائيل لا تغير ما يصدر من قرارات عن مجلس الأمن إهتماماً، بالإضافة إلى أن فرنسا لا تحبذ إنعقاد المجلس.

كل مواطن يتأمل وينتظر

لم يحدث منذ تسلّم السادات الرئاسة أن عاشت مصر في مثل الجو الذي تعيشه منذ أسبوع. إن كل مواطن يتأمل وينتظر. لقد عاش الأسابيع الثلاثة الماضية في جو إنتظار المعركة. وبرغم أن الإهتمامات

الداخلية أثارت الكثير من التساؤلات عنده، إلا أن جو المعركة إستمر هو المسيطر على عقله. وهو يقرأ في صحفه أن الولايات المتحدة تعطي إسرائيل المال والسلاح. يقرأ أيضاً أنها تطبق عليها المعاملة نفسها التي كانت تُعامل بها الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. يستنتج أن هذا معناه أن إسرائيل قد تستأجر من الولايات المتحدة حتى أسطولها السادس وقواتها الضاربة في تركيا واليونان والمغرب والمانيا الغربية... وفي كل مكان.

يقرأ أيضاً وأيضاً أن مبعوثاً مصرياً وصل ومبعوثاً آخر سافر ومبعوثاً في طريق العودة. يقرأ أن فالنتينا تيرشكوفاً وصلت. وفالنتينا ذهبت إلى الأقصر. وفالنتينا قامت برحلة في بحيرة ناصر. يقرأ أنه تقرر إختصار عدد محطات الأوتوبيس ثم يقرأ أنه تقرر وقف هذه الخطوة. يقرأ أن هناك خطة لمنع التدخين في الأماكن العامة.

يقرأ أن فلاناً مات وآخر قُتل وآخر قتلوه. يقرأ وأحياناً يفهم. وأحياناً لا يفهم. وأحياناً لا يريد أن يفهم. لكن ثمة شيئاً واحداً فهمه. وهو على إستعداد لأن يقرأه مرات عدة لكي يفهمه: ماذا عشية 5 فبراير؟ ماذا بعد 5 فبراير؟

لا مثل لهذه الحيرة. إن كل مواطن يسأل ويتساءل. والذي لا يسأل يجد من يسأله. والسؤال الواحد: ماذا عشية 5 فبراير؟ ماذا بعد 5 فبراير؟ أسئلة كثيرة. لا شيء غير الأسئلة تعصف في رأس المواطن المصري. الموظف. الفلاح. المزارع. الطالب. المثقف... ولا جواب. إذا كان عليه أن يجيب بما يتمنى فإن الجواب جاهز: لن تُمدد وقف إطلاق النار وسنحارب. أما الذين في يدهم الجواب فإنهم كانوا حتى اليوم يناقشون كل الإحتمالات. فالجواب ليس سهلاً. الجواب هذه المرة قد يكون المصير.

موجة إرتياح داخلية

عندما أُعلن عن إجراء غارات وهمية تشمل كل المحافظات الرسمية حدثت موجة إرتياح في الجبهة الداخلية. ووجد السائلون في هذه الخطوة جواباً بسيطاً عن أسئلتهم: إن الغارات الوهمية هي تمهيد للمعركة. وعندما عقد السادات إجتماعاً مع رئيس الحكومة الدكتور محمود فوزي ثم إنضم إليهما عدد محدود من المسؤولين الكبار وجد السائلون جواباً آخر: إنهم يناقشون الموقف. إنهم يبحثون في المعركة. وعندما عقد مجلس الدفاع الوطني إجتماعه الخاص وجد السائلون جواباً أكثر إحاطة بسؤالهم: إن المجلس إجتمع قبل ثلاثة أيام من إنتهاء وقف إطلاق النار ليحسم الموقف.

السؤال الأساسي

إن الذين يسألون، إنما يسألون متى ستبدأ المعركة، لكنهم لم يطرحوا أبداً السؤال الأساسي وهو هل هناك بالفعل إستعداد للمعركة.

إن المعركة إذا تقرر القيام بها لن تكون أفراداً يعبرون أو مدافع تُطلق قنابلها على أهداف. ستكون ضارية، وهذا أمر تفرضه طبيعة المقاتل الذي يعيش منذ ثلاث سنوات يتدرب ويقاوم بشكل محدود في إنتظار القتال الكبير.

والسائلون لم يطرحوا هذا السؤال لأن قيادتهم طمأنتهم. السادات قال لهم إنه رأى ولمس بنفسه قدرة الجيش وكفايته وإستعداده لخوض المعركة. السادات أبلغهم أن المقاتلين المنتشرين على طول جبهة السويس يتقنون حتى الحرب الإلكترونية التي تهدد بها إسرائيل.

إذاً، فلا داعي إلى السؤال. فما هي إمكانات الجيش المصري في خوض المعركة التي ستكون ضارية.

9- قدرة الجيش المصري

وإحتمالات المعركة

يومان آخران وتنتهي فترة لتبدأ فترة. تنتهي الفترة التي عذبت الناس في مصر وجعلتهم كالموجة التي يأخذها الجزر بعيداً ثم يعيدها المد من دون أن تستقر. وتبدأ فترة مختلفة بالغموض. يومان آخران ويهدأ القال والقليل، وينتهي الحديث عن المساعي التي ستبذل لحمل مصر على الإستمرار في تمديد وقف إطلاق النار. وإذا كان لا بد من المقارنة المبسطة بين التمديد وإنهاء الإلتزام بوقف إطلاق النار، فإن الهدوء الذي يحمله الأول أسوأ بكثير على صعيد الجبهة الداخلية من الانفجار الذي سيتبع الإعلان عن الثاني. التمديد، إذا كانت حاله مشابهة لحال التمديد الأول، سيحدث إنقساماً داخل شخصية كل مصري. وإنهاء وقف إطلاق النار برغم ما قد يحمله من سخونة في الموقف سيحدث إرتياحاً. التمديد يعني دماراً نفسياً للمواطن المصري. وإنهاء وقف إطلاق النار يعني إنفراجاً محدوداً أو لا حدود له.

ما الذي يجعل مصر تقبل؟

ما الذي قد يجعل مصر تقبل بتمديد وقف القتال؟

التجاوب مع رأي عام دولي، لا يريد أن يرهق نفسه بأزمة الشرق الأوسط في حين أن هذه الأزمة تزيد عذاب سكان المنطقة يوماً بعد يوم.

لكن مصر ليست مقتنعة بجذوى التمديد. المواطن الذي في موقع السلطة غير مقتنع بذلك. كذلك المواطن العادي.

وقد يكون تعهد تقدمه الدول الأربع الكبرى أو مجلس الأمن هو المخرج. تعهد بأن تضع الدول الأربع أو مجلس الأمن جدولاً زمنياً يقنع إسرائيل بالموافقة على جدول زمني للإسحاب. ولأنه تعهد غير مضمون وبالتالي غير مقنع فإن مصر إزاء الإلحاح الدولي قد ترد بطريقة مطاطة، لا تعلن الموافقة على تمديد وقف إطلاق النار ولا تعلن إنهاء وقف إطلاق النار. وتتصرف. وهذا من شأنه إرضاء الجبهة الداخلية. وكل ذلك يتوقف على طبيعة النداء الدولي الذي سيوجه إلى مصر.

القدرة على العمل العسكري

إلا أن عدم تجديد وقف إطلاق النار معناه، إستطراداً، أن تقوم مصر بعمل عسكري مهم، ليس من الضروري أن يحدث يوم 5 شباط، إلا أنه في أية حال سيكون في ليلة ما أو مع شروق شمس يوم ما أو في أية ساعة من يوم ما من الأيام التي ستلي.

والعمل العسكري المهم لم يعد عبور أفراد بعملية صغيرة ويعودون، ولا تشغيل المدفع الثقيل أو المتوسط ساعات طويلة. العمل العسكري المهم هذه المرة سيكون نقل المعركة إلى الضفة الشرقية من قناة السويس. يعني بكلام مبسط خال من التعقيدات إنتقال ألوف الجنود من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية ذات ليلة أو مع إشراقة شمس أحد الأيام.

إن بعض الخبراء في الشؤون العسكرية يرون أن عملية العبور ممكنة إذا تأمن لها غطاء جوي في وقت تكون المدفعية البعيدة المدى تقصف من الضفة الغربية للقناة القوات الإسرائيلية التي قد تحاول صد العابرين. ولا يكفي أن يكون العبور من مكان واحد. يجب أن يتجزأ بحيث يكون هناك إنزال بحري وعمليات نقل بواسطة طائرات الهليكوبتر.

ولا يكفي أن يصل العابرون إلى ضفاف الجانب الشرقي من القناة. يجب أن يتقدموا خمسة كيلومترات

على الأقل ويبدأون بإنشاء تحصينات على أن تنتهي هذه التحصينات في ساعات، وعلى أن تبقى الجسور التي عبروا عليها في مكانها تتولى حمايتها الطائرات، لكي تعبر أفواج أخرى وتنقل إمدادات أخرى. ويجب ألا تتوقف المدفعية المنصوبة في الضفة الغربية عن قذف المواقع الإسرائيلية من أجل تأمين حد أدنى من التحرك للذين عبروا بحيث يصلون إلى ممرات مثلاً.

وهنا يلعب الإستطلاع دوراً أساسياً. فإذا كان هناك إستطلاع دقيق من جانب مصر لمواقع إسرائيل بعد الممرات عندها يكون العبور بنسبة هذه المواقع أو كثافتها. وهذا التساؤل حول كفاية الإستطلاع المصري سببه أن المصريين يعتمدون على أنفسهم في هذا الشأن، في حين أن المدى لدى إسرائيل من الوسائل والطائرات المتطورة والأقمار الاصطناعية التي تساعد بها الولايات المتحدة ما يجعل نسبة التفوق كبيرة إلا إذا كانت هنالك، في المقابل، أقمار اصطناعية سوفياتية تقوم بدور مماثل بالنسبة إلى مصر، وهو أمر يحتاج إفتراض حدوثه إلى الكثير من التروي.

وبالإضافة إلى الإستطلاع، فإن القوة الجوية وكفائتها ستكونان عنصراً حاسماً في أية عملية عبور ضخمة.

المحاذير والمكاسب

على أن موضوع العبور الكبير له محاذير كما أن له مكاسب. خسارته في الأرواح والمعدات قد تكون كبيرة جداً، لكن مكاسبه تعادل الخسارة إلا إذا كنا سنقيس الأمر بالدموع التي تُذرف على الذين سيموتون أو يغرقون في مياه القناة أو يحترقون على رمال سيناء، وبالتأسف على معدات تُدمر أو يتم إغراقها خلال عملية العبور.

إن ثمة حسابات قريبة من المنطق تفيد أن أية عملية عبور ستكون الجانب العابر خسارة في الأرواح تبلغ 40 في المئة، في مقابل خسارة قد تصل إلى النصف أو أقل في الجانب الآخر. يعني إذا تقرر أن يقوم بالعبور مئة ألف جندي مصري فإنه إستناداً إلى هذه الحسابات سيقتل أو يغرق منهم 40 ألفاً، ويتمركز على الجانب المحتل 60 ألفاً إذا هم تمكنوا من الصمود أسبوعاً واحداً فإن صورة الموقف ستتهز بشكل عنيف.

والأربعون ألفاً الذين سيموتون أو يغرقون لن يكونوا الخسارة الوحيدة، ذلك أن الخسائر التي ستحدث في المعدات والآليات قد تصل إلى مئات الألوف من الجنيهات. هل هذا ممكن؟

سواء أكان الجواب نعم أم لا، ليس هناك حل آخر. والقيادة المصرية تدرك ذلك وتعمل من أجل ذلك. تدرك أن الخسارة ستكون كبيرة إلا أن إنتقال المعركة إلى أرض سيناء سيحدث ثغرة كبيرة في إستراتيجية إسرائيل العسكرية. ومن شأن ثغرة أن تهز الرأي العام الإسرائيلي بحيث تجعله قوة ضاغطة على الطبقة الحاكمة فلا يعود هناك تصلب ولا يعود هناك زهو ولا يعود هناك عصيان على المنطق... وتتبرخ أحلام التوسع والسيطرة. ويفقد الإنتصار بريقه. وعندها يصبح الحل السلمي ممكناً. عندها يصبح الجدول الزمني أمراً طبيعياً.

أما المحاذير فكثيرة. صحيح أن كسر حاجز الرعب سيهز الصورة التي في أذهان العالم عن إسرائيل، ولكن العالم قد يستقبل الخطوة المصرية لأكثر من سبب بالكثير من الحذر، معتبراً عند ذلك أن دول الجبهة الشرقية قد تشغل نفسها بأمور من النوع الثاني المعقد الذي لا يساعد الجبهة المصرية على الصمود. وفي الوقت نفسه يجب ألا يغرب عن البال أن مجرد تمكّن القوات المصرية من العبور والتمركز على أرض سيناء من شأنه أن يجعل دول الجبهة الشرقية وغيرها مضطرة تحت ضغط من جماهيرها إلى المشاركة بشكل فعال في مساعدة مصر على المضي قدماً في خطوة العبور.

وكما أن القيادة المصرية تخطط على أساس أن يتم العبور ذات يوم، لأنه الحل الذي لا حل غيره، فإنها أيضاً تتوقع أن يقوم الإسرائيليون في أية لحظة بعملية إجهاض مماثلة للعملية التي قاموا بها صبيحة 5 يونيو/حزيران 1967، لكنها في الوقت نفسه محتاطة وواثقة إلى أبعد حدود الثقة من أن مثل هذه العملية لن يكون سهلاً على الإسرائيليين تنفيذها.

وهي تتوقع كذلك أن تُرد إسرائيل على أية عملية عبور بغارات في أعماق مصر قد تصل إلى حد ضرب مواقع في المدن. ومثل هذه العمليات ستكون تجربة ممتازة لفعالية عشرات قواعد الصواريخ التي تحيط كالسوار بالمدن الرئيسية والمناطق الصناعية.

وهذه المرة إذا أغارت إسرائيل على مدن مصرية فإن الطائرات المصرية ستقصف مواقع في مدن إسرائيلية.

المطلوب إرادة

ونعود إلى موضوع العبور. برغم أن العبور هو الحل الذي لا حل غيره، فإن الإقدام عليه يتطلب في الدرجة الأولى إرادة. ذلك أن العنصر البشري متوافر. فعدد الجيش المصري أصبح قريباً من المليون.

وطرح أمر الإرادة سببه أن هناك مَنْ يرى أن مصر لم تعد تتحمل جنازات جديدة ولا أرامل وأيتاماً. فهي منذ حرب اليمن لم تلتقط أنفاسها في هذا المجال. على أرض اليمن سقط الألوف وارتفع بطبيعة الحال عدد الأرمال والأيتام. وفي حرب يونيو 1967 حدث شيء مماثل وأكثر إلى درجة أنه أصبحت في مصر طبقة جديدة هي طبقة الأرمال والأيتام. هذه حال أي بلد في العالم كُتب عليه أن يحارب.

إلا أن هذا المنطق مردود. ففي زمن الحرب لا يُطرح الأمر من هذه الزاوية. في زمن الحرب هناك مهزوم ومنتصر. المنتصر يريد المحافظة على إنتصاره والمهزوم يريد إستعادة كرامته ناهيك بأرضه. إذاً، فإن الحسابات لا تجرى من زاوية عاطفية إنما من منطق قومي. إن مصر خاضت حرباً مفاجئة في حزيران 1967.

وفي الوقت الذي كانت أشلاء رجالها لا تزال منتشرة على رمال سيناء رفضت أن تستسلم للهزيمة. ودمر الإسرائيليون مدن القناة وإستمرت ترفض الإستسلام. ووصل الإسرائيليون في غاراتهم إلى الأعماق وكررت الرفض.

وضربوا مناطق حول القاهرة نفسها وإستمر الرفض. وحلّقوا فوق منزل عبد الناصر وإستمر الرفض.

هنالك إذاً هزيمة حدثت في 5 يونيو 1967 يقابلها رفض للإستسلام، وإستعداد لمحو عار الهزيمة.

ولن يمحو هذا العار حل سلمي مشرف أو غير مشرف. بل معركة.

فإذا كانت القيادة المصرية ستتصور سلفاً أن 50 ألفاً أو مئة ألف من جيشها الذي قارب المليون سيقتلون وهم يخوضون المعركة، وأن ملايين من الجنيهاات ستذهب نتيجة لذلك، وأن طبقة الأرمال والأيتام سيتسع نطاقها، فإن كل شيء سيبقى على ما هو عليه.

وسيستمر عدد أفراد الجيش في الإرتفاع، ويزداد مبلغ الستمئة مليون جنيه الذي يخصّص سنوياً للجيش. ويتكرس تبعاً لذلك الإهتمام بخطط التنمية وتزداد كآبة المواطن وقد لا ينفذ صبره بسبب المناعة التاريخية المحصّن بها والتي ولدت ونمت مع تزايد الأحداث وتضاعفها، غير أنه مع الزمن يصبح طاقة معطّلة لأنه مكسور من الداخل. لأنه مدمر نفسياً.

هل هناك قدرة؟

بالإضافة إلى الإرادة، هناك القدرة. هل هنالك بالفعل قدرة مصرية على خوض معركة؟

إستناداً إلى المنطق الرسمي المصري، وهو منطق إتسم منذ الفترة التي تلت حرب 5 يونيو/حزيران بالهدوء وإختيار الكلام اللازم، هناك قدرة.

عبد الناصر أعلن ذلك ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي أعلن ذلك. والرئيس السادات أعلن ذلك. والثلاثة كانوا يعلنون عن قدرة القوات المصرية وكفايتها وإستعدادها للمعركة، بعد مشاهدة على الطبيعة لهذه

القوات في الجبهة.

وقبل رحيل عبد الناصر ببضعة أسابيع كان في الجبهة وتفتّد معظم المواقع الأساسية وشهد مناورة حية للعبور شارك فيها الطيران وعاد من الزيارة مطمئناً.

وبعد إنتخابه رئيساً للجمهورية بأيام قليلة زار السادات الجبهة وتفتّد مواقع أساسية وركز في أحاديثه مع القادة على ضرورة إستعداد القوات للمعركة في أي وقت لأن قرار وقف إطلاق النار بالنسبة إلى القوات المسلحة يُعتبر مسألة ثانوية. وعاد السادات مطمئناً.

وبعد نحو شهر قام السادات بزيارة ثانية وعاد بثقة كاملة. وبعد الزيارة الثانية بنحو عشرة أيام جرت مناورة هجومية بالذخيرة الحية في الجبهة إشتراك فيها التشكيلات الميكانيكية والمدرعة. كما قام جنود الجو بعنصر الإقتحام الجوي الرأسي وهم الجنود الذين يُنقلون في طائرات الهليكوبتر. ورفّع تقرير إلى السادات عن المناورة التي أُطلق عليها إسم «هدير» تضمّن تركيزاً على مستوى الكفاية القتالية العالية للقوات المشتركة وسرعة إتخاذ القادة للقرارات السليمة في المواقف الطارئة.

وعندما قال السادات في لقائه مع رجال الصحافة والإعلام والفكر السبت 2 يناير/كانون الثاني 1971 «إن لدى مصر الآن الكوادر اللازمة لكل فروع الأسلحة الإلكترونية وقد أجرت قواتنا مناورة بالأسلحة الإلكترونية التي زوّدنا بها الإتحاد السوفياتي أخيراً»، فإنه كان يريد أن يقول إن ما كان عبد الناصر يحسب له في الماضي ألف حساب لم يعد مقلقاً. لقد كان عبد الناصر يتصور الحرب «إنها حرب إلكترونيات في النهار وحرب أشعة تحت الحمراء في الليل ويجب أن نعيد إستعدادنا».

وها هو السادات واضح في كلامه. إن القوات المصرية لم تحصل فقط على الأسلحة الإلكترونية إنما تدرّب عليها. وبعد التدريب أجرت مناورة. والمناورة عادة تجري لإختبار كفاية التدريب.

وعندما قال السادات للضباط والجنود الذين زارهم في الجبهة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني، ثاني أيام عيد الفطر، وكان يرتدي الزي الكاكي ويحمل بيده عصا طويلة، «إن الفترة التي ستعقب إنتهاء وقف إطلاق النار الحالي سنواجه فيها معركة مصيرية بالروح نفسها التي صمدتم بها في المرحلة الماضية، ونحن اليوم أكثر كفاية وإستعداداً ونستطيع أن ننتصر في معركتنا المقبلة أن شاء الله» ... عندما قال السادات ذلك فإنه كان واثقاً كل الثقة. وبدا أنه ينتظر إنتهاء الساعة الأخيرة من الفترة الثانية لوقف إطلاق النار ليأمر بخوض المعركة المصيرية.

هنا لا بد من تسأؤل: إذا كانت الحرب المقبلة مع إسرائيل هي «حرب إلكترونيات في النهار وحرب أشعة تحت الحمراء في الليل ويجب أن نعيد إستعدادنا» فهل أن القوات المصرية قادرة على أن تستوعب في ستة أشهر الحرب الإلكترونية. ذلك أن عبد الناصر قبل إنعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي العربي في 23 يوليو/تموز 1970 بأقل من أسبوع عاد من رحلة طويلة إلى موسكو طلب فيها مده بالأسلحة الإلكترونية. وفي إحدى جلسات المؤتمر المغلقة، وكان أوضح موافقته على البادرة الأميركية، أعلن أن مصر دخلت عصر السلاح الإلكتروني. وأول شحنة من هذا السلاح وصلت يوم 25 يوليو/تموز. وهذا يعني أنه منذ ذلك الوقت وحتى إعلان السادات أن القوات المصرية أجرت مناورة بالأسلحة الإلكترونية تكون هذه القوات إستوعبت إستعمال هذا السلاح في نصف سنة.

ويبدو ذلك منطقياً خاصة إذا أخذنا في الإعتبار قول السادات في خطاب ألقاه قبل نحو ثلاثة أسابيع في جامعة أسيوط ما معناه إن كميات السلاح الكبيرة التي تدفقت جواً وبحراً من الإتحاد السوفياتي على مصر إبتداء من 10 يونيو/حزيران 1967 وإستمرت شهرين كان على الجيش المصري أن يستوعبها في سنتين، لكن السوفيات دُهِشوا لأن الجيش إستوعب السلاح في خمسة أشهر.

هذا الكلام يعني أنه كانت هنالك رغبة في الإستيعاب. ثم رغبة في التدريب. ثم مناورات على كل المستويات لإختبار كفاية التدريب. ولا تبقى سوى الإرادة من أجل المعركة. ولا يبقى سوى الإستعداد لنقل الكثير من الضحايا ولو من أجل تحقيق إنتصار جزئي ينقل المعركة إلى أرض سيناء، ويزيدها بالتالي سخونة من شأنها أن تكون عاملاً أساسياً في تغيير الموازين والمفاهيم.

الحل النهائي

لقد حدّد السادات في الإجتماع السياسي الموسع الذي عُقد في 29 ديسمبر/كانون الأول 1971 في مقر الاتحاد الإشتراكي في القاهرة، يوم 15 يناير/كانون الثاني ليكون كل مصري فيه مستعداً جاهزاً واقفاً في خط المواجهة على الجبهة الداخلية. وقال وهو يحدد هذا الموعد «لقد أعدّنا كل الحلول البديلة لكل ما ستقوله إسرائيل». والقيادة المصرية لا ترى حتى الآن في كل ما تقوله إسرائيل والولايات المتحدة إلاّ مناورات. وطبيعي أن الحل النهائي البديل للرد على هذه المناورات إنْ تُقَّع عليه في الإجتماع الذي عقده يوم 3 فبراير مجلس الدفاع الوطني.

القضية لا تزال حتى الآن مصرية. هل إن ما بعد 5 فبراير/شباط يخص المصريين وحدهم. وأين تقف الدول العربية من هذا الأمر؟

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 4 فبراير/شباط 1971

10- قضية كل المصريين وبعض العرب

يبدو حتى الآن أن قضية 5 شباط وإحتمالات ما بعد هذا اليوم، هي قضية مصرية وليست في أية حالة قضية تهم الدول العربية كلها.

مصر تتحرك وتستعد للمواجهة. والدول العربية تُمنع في التفرج على هذا التحرك وتتابعه لتعرف إلى أين سيصل.

وإذا إستثنينا دول الإتحاد الرباعي المتفق على إنشائه فإننا لا نلاحظ أحداً يتحرك مع مصر. كأن صراع مصر ليس مع إسرائيل. كأنه مسألة داخلية. وطوال الأسبوع الذي سبق 5 فبراير لم نسمع أن دولة عربية أوفدت مبعوثاً إلى القاهرة يسألها ماذا ستفعل ويعرض إمكانات حكومة بلاده لتكون في تصرفها إذا قررت خوض المعركة. الذي حدث أن مصر هي التي كانت توفد مبعوثاً إلى هناك وآخر إلى هناك.

وحتى دول ميثاق طرابلس، عندما عقدت في القاهرة قمة من 20 يناير/كانون الثاني إلى 22 منه، لم يتمكن الرؤساء الأربعة أنور السادات وجعفر نميري ومعمّر القذافي وحافظ الأسد من القول في البيان المشترك الذي وقّعه سوى أنهم إتفقوا «على حشد إمكانات دولهم وطاقتها من أجل إزالة آثار العدوان وتحريض الأرض العربية والوقوف بصلاية في مواجهة المخطط الإمبريالي والصهيوني».

في الحقيقة ليست هناك إمكانات سوى إمكانات مصر وطاقت سوى طاقت مصر. وتترك مصر ذلك وتتصرف على هذا الأساس. ومتى علمنا أن ما دار في إجتماعات قمة دول ميثاق طرابلس كان منصباً على الآمال أكثر منه على الواقع، أدركنا ما معنى القول إنه حتى دول الإتحاد - المتفق على إنشائه - بإستثناء مصر، تتحدث عن الإمكانات والطاقت في شكل نظري.

أفكار وحدوية حملها الأسد

لقد ركز بعض هذه الدول على ضرورة الوحدة. حتى أن الفريق حافظ الأسد حمل معه أفكاراً وحدوية تدعو إحداها إلى أن يكون هنالك رئيس واحد للدول الأربع. وعندما طُرحت الأفكار للمناقشة إكتشف الذين حملوها من دمشق أن ثمة نقاطاً تتطلب التآني والمزيد من المناقشة. وهذا يعني إستطراداً التأجيل. وقد إعتادت مصر ذلك. فمنذ أن وُلد ميثاق طرابلس والعقيد معمّر القذافي يستعجل قيام وحدة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر يهدى من إنفعالاته التي يخص بها، بنسبة كبيرة، الرئيس السوداني جعفر نميري. ذلك أن القذافي وصل أكثر من مرة إلى حد التصور أن السودان هو الذي يقف عقبة في وجه قيام الوحدة. وكان عبد الناصر يُتبع عملية تهدئة إنفعالات القذافي بالتشديد على القول إن أية وحدة يجب أن تعيش وتبقى ولا تنتكس، ولا ينهيها ضابط في ساعات كما حدث ذات يوم في سوريا. ومع ذلك فإنه بعد عودته إلى طرابلس بيومين عقب إنتهاء إجتماعات قمة القاهرة قال القذافي «إن الوحدة العربية أصبحت قريبة المنال بعد مؤتمر القاهرة الأخير».

وكلام القذافي يدخل في نطاق الآمال، إلا أنه بعيد جداً من نطاق الواقع. فإلى الآن لا تعدو إجتماعات قمة دول ميثاق طرابلس، حتى بعد إنضمام سوريا إلى الإتحاد (المتفق على إنشائه) كونها لقاءات إستطلاعية قد تنتهي ذات يوم إلى الإتفاق على إتحاد فيديرالي. هنالك رغبة في تسمية «إتحاد الجمهوريات العربية» وهنالك أيضاً رغبة في أن يُبصر هذا الإتحاد النور على الأقل قبل إتحاد إمارات الخليج الذي ينتقل من تعثر إلى تعثر.

القذافي وشيوعيو السودان

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه طُرحت ذات مرة فكرة قيام إتحاد كونفيدرالي بين دول ميثاق طرابلس، فوجد من يرد على هذه الفكرة بأن مثل هذا الإتحاد قائم إلى حد ما وتجسده الجامعة العربية. ومن أجل هذا طُرحت بعد ذلك فكرة إتحاد فيديرالي يُبقي لكل دولة نظامها وسيادتها وقانونها، على أن يكون هناك تنسيق يتصاعد مع

الزمن إلى مستوى التوحيد في المسائل العسكرية والسياسة الخارجية. ومع الفكرة، المرجأة إلى إشعار آخر، من شأنها أن توجد نوعاً من التعاطف وقلة الحذر بين بعض دول ميثاق طرابلس وبالذات بين ليبيا والسودان. ذلك أنه منذ اللقاء الأول، هناك نوع من الحيلة الليبية إزاء النظام في السودان.

القذافي ليس مرتاحاً إلى شيوعي السودان، ورغم الإيضاحات التي أُحيط بها. وهذه لا يترك مناسبة إلاّ يهاجم فيها الحزب الشيوعي السوداني من دون أن يسميه، وكانت المرة الأخيرة في المؤتمر الشعبي الذي عقده بعد عودته من إجتماعات القاهرة. فقد قال في الخطاب الذي ألقاه في المؤتمر «إن هناك أفكاراً عربية تمزقها الحزبية والعقائدية، وهناك أحزاب في الوطن العربي تعمل بوحى من دول أجنبية وهي بذلك تُعتبر عميلة بكل معنى الكلمة».

وفي كلامه هذا لم يكتف بالشيعيين السودانيين إنما شمل أيضاً حزب البعث في سوريا. ولم تقتصر حملته على الحزبين إنما تعدتها إلى الدولتين أيضاً. هاجم سوريا والسودان وغمز من قناة العراق والجزائر عندما قال: «إن القطر الذي يدعي التحرر ولا يستطيع أن يتحرك على صعيد الوحدة هو غير متحرر بالفعل». وليس مهماً أن يحمل على العراق أو الجزائر لأن أياً منهما لم ينتسب إلى ميثاق طرابلس. أما حملته على السودان وسوريا فإنها تثير التساؤل وعلامات الإستفهام.

إن الحزبية، وبالذات الشيوعية، هي هاجس القذافي. ولوحظ أكثر من مرة، عندما يجتمع رؤساء دول ميثاق طرابلس، أن القذافي يفضل إقتصار إجتماعات العمل على الرؤساء، على أن يحضر أعضاء الوفود المرافقة للرؤساء الإجتماع الإفتتاحي والإجتماع الختامي. وكلا الإجتماعين ثانوي. الأول لعرض جدول الأعمال. والثاني لإعلان البيان المشترك.

ولهذا التفضيل سبب. فالقذافي يعتقد أن وجود فاروق أبو عيسى وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية إلى جانب نميري وإشراكه في كل المؤتمرات أمر مستغرب لأن أبو عيسى شيوعي. وأبدى كثيرون من المسؤولين الليبيين الذين زاروا السودان دهشتهم لأنهم عرفوا أن الشيوعيين في السودان يعلّقون في منازلهم صور لينين ويشربون الخمرة ومع ذلك فإنهم يصومون ويصلّون وإذا سُنحت لهم الظروف يحجّون إلى بيت الله الحرام.

ولم يحدث حتى الآن أن هاجم نميري الشيوعيين في السودان. وهو عند إشراكهم في الحُكم كان يدرك قوتهم وتأثيرهم على الرأي العام، مع العلم أنه أشركهم كأشخاص لا كحزبيين عاملين. أما القذافي فإنه لا يترك مناسبة إلاّ ويهاجمهم. وعندما يقترح كل مرة إمكان حصول السودان على قروض للتنمية من ليبيا، يبحث المسؤولون الليبيون في الأمر من زاوية كيف سيعطون قروصاً لدولة يشارك الشيوعيون في حُكمها.

أحلام المتحمس المتألم

إذاً، ما قاله القذافي بعد عودته من إجتماعات القاهرة من أن الوحدة العربية أصبحت قريبة المنال، ليس فيه تصوّر للواقع. لكنها أحلام المتحمس المتألم الذي يرفض التسليم بأن هناك حواجز بين الدول العربية.

وهناك حادثة توضح رُفُض المسؤولين الليبيين وجود مثل هذه الحواجز. فقد عُقد في الأيام الأولى من يناير/كانون الثاني (1971) مؤتمر في دمشق لوزراء الإعلام لدول ميثاق طرابلس. ووصل إلى القاهرة من طرابلس وزير الإعلام الليبي الرائد بشير هوادي ليسافر منها إلى بيروت مع وزير الإعلام المصري محمد فائق. وعندما طُلب في مطار القاهرة من هوادي جواز سفره لإجراء معاملات السفر قال إنه لا يحمل جواز سفر. وقطع على طالبي جوازه إرتباكهم بالقول إنه عندما يتنقل العربي بين الدول العربية فلا داعي لجوازات السفر وأنه يجب كسر هذه الجوازات. أما الوزيران الآخران محمد فائق ووزير الإرشاد السوداني عمر الحاج موسى فإنهما أعطيا جوازا سفرهما للمسؤولين المختصين وغادرا القاهرة إلى بيروت فدمشق كأى مسافر عادي، فيما ركب هوادي الطائرة من دون جواز سفر لأنه لا يؤمن بالحواجز. ودخل

بيروت من دون هذا الجواز .

وسواء صَحَّت هذه الرواية أم لم تصحْ، فإنها في أية حال تعكس مفاهيم الشبان الذين يحكمون ليبيا.

موقف سوريا تحسّن

وإذا كان القذافي يرى أن الوحدة أصبحت قريبة المنال، فإن وزراء الإعلام لدول ميثاق طرابلس لم يتمكنوا في مؤتمراتهم في دمشق من التفاهم على مواضيع ثانوية، كتوحيد مراسلي الوكالات الرسمية في الدول الأربع مثلاً.

إلا أن قمة دول ميثاق طرابلس التي عُقدت في القاهرة إستطاعت أن تتفق على حل وسط بالنسبة إلى النواحي العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد موقف سوريا، بعد إنتهاء إجتماعات القمة، مشكلة بالنسبة إلى النواحي نفسها. وكان هذا الموقف في عهد القيادة السورية السابقة تحسّن قليلاً ثم إنتكس، ثم جاء حُكم الأسد ليزيل الإنتكاسة.

الآن أصبح السؤال الأساسي: هل في إستطاعة الطائرات المصرية أن تتخذ بعض القواعد في سوريا مكاناً ومنطقاً لها؟

وهل في إستطاعة هذه الطائرات، إذا إنطلقت من قواعدها أن تحط في قواعد سوريا بعد أن تكون أنهت عمليات لها فوق مواقع إسرائيلية؟

كان المانع الأساسي في السابق هو أن الموضوع ليس موضوع سماح أو غير سماح للمقاتلات المصرية بإستعمال القواعد السورية بقدر ما هو أن هذه القواعد تنقصها الحماية. فهل إستطاع الفريق حافظ الأسد أن يؤمّن في زيارته لموسكو الحماية المطلوبة؟

القمة العربية والكتيبة الجزائرية

وفي الوقت الذي كانت مصر تدرس وتخطط لمواجهة ما بعد 5 فبراير، طُرحت على بساط البحث فكرة عقد مؤتمر قمة. وقيل إن الجزائر مستعدة لإرسال الكتيبة التي سحبتها من جبهة السويس. ولا بد من التوقف قليلاً عند هذين الأمرين.

برغم أن القاهرة في قرارة نفسها تعتقد أن مؤتمر القمة لن يُعقد فإنها، لم تعارض الفكرة. بل إنها كانت تتمنى لو تحقّق. ذلك أن في إستطاعة القمة، لو عُقدت، أن تكون عنصر ضغط على الولايات المتحدة لتضغط هذه بدورها على إسرائيل لتعيد النظر في موقفها.

وفي تصوّر البعض أنه لو عُقدت القمة وصدر عنها نداء مماثل للنداء الذي إرتأى عبد الناصر أن تُوجهه دول المواجهة خلال إجتماعها في ليبيا في فبراير، لكان لهذا النداء بعض الفعالية.

وكان عبد الناصر إقترح على رؤساء دول المواجهة خلال مؤتمر ليبيا أن يبعثوا برسالة مشتركة إلى الرئيس نيكسون يلفتونه إلى خطورة الموقف الأميركي من أزمة الشرق الأوسط، محدّرين من النتائج التي قد تترتب على هذا الموقف.

ولم تُكتب الرسالة، وبالتالي لم تُرسل لأن رئيس الدولة السوري السابق الدكتور نور الدين الأتاسي رفض الفكرة.

كان الكثيرون يدركون أنه حتى لو عُقد مؤتمر القمة وصدر عنه نداء إلى نيكسون فإن شيئاً ما إيجابياً لن يحدث وبالتالي سيستمر كل شيء على حاله. لكن مثل هذا النداء كان سيعكس برغم كل شيء، إنطباعاً بأن مصر ليست وحدها وأن الآخرين يشاطرونها الرأي في أن الولايات المتحدة هي التي تعرقل إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط.

وليس واضحاً إذا كان الملك فيصل سيبدل مسعى ما لدى الولايات المتحدة مستنداً إلى الصداقة التي تربط الدولتين. وقد يكون نائب رئيس الحكومة المصرية وزير الخارجية محمود رياض بحث في هذا الأمر مع الملك فيصل خلال إجتماعه إليه.

لقد ذهب رياض إلى السعودية ليعرض على الملك تطورات الموقف إنطلاقاً من زاويتين. الأولى أن السعودية من دول الدعم التي تساعد مصر منذ 1967 تنفيذاً لقرار إتخذه مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم. والأخرى أنه في مؤتمرات القمة السابقة كان للسعودية موقف معين ولذا تريد القاهرة أن تعرف، إذا كان إستجد شيء على هذا الموقف. ولم يطلب محمود رياض شيئاً من السعودية عملاً بالسياسة المصرية المتبعة منذ زمن والتي تفصل عدم التقدم من أية دولة عربية بأية طلبات من شأنها أن تخلق تعقيدات لديها. على أن الوزير المصري، وهو يشرح تطورات الموقف، سمع من الملك الموقف السعودي الذي أصبح تقليدياً، وهو أن على مصر أن تعلن إنهاء تعاملها في مساعي الحل السلمي وبعدها يكون لكل حادث حديث.

تساؤل حول موضوع الكتيبة

أما موضوع الكتيبة الجزائرية فيدعو إلى التساؤل: لماذا سحبت الجزائر هذه الكتيبة؟ فهي برغم أنها كانت قوة رمزية لا تقدر ولا تؤخر، فإنها كانت أيضاً رمزاً معنوياً تُشعر المقاتل المصري بأنه ليس وحده. والآن يقال إن الجزائر تعرض إعادة الكتيبة وتشترط أن تتم إعادتها إذا بدأت مصر الحرب وليس إذا إكتفت بإنهاء وقف إطلاق النار.

لكن المطلوب - إذا صح أن الجزائر عرضت إرسال الكتيبة - ليس دعماً رمزياً. إن مصر تطلب دعماً حقيقياً. تطلب من الدول التي وعدت في القمة الخامسة في الرباط أن ترسل ما وعدت به. وإذا كانت هذه الدول، لسبب أو لآخر، ترفض تنفيذ الوعد بالنسبة إلى مصر، فإن في إستطاعتها إرسال المال والسلاح والرجال إلى سوريا وإلى الأردن. إن العلاقة بين سوريا والجزائر من النوع الجيد. وفي إستطاعة الجزائر أن ترسل إلى سوريا الرجال والسلاح والطائرات.

الصفحة الجديدة مع العراق

والعراق؟

إن أمره محير. لقد فتح السادات صفحة جديدة متجاوزاً في ذلك التحفظات الكثيرة التي أبدت إزاء ذلك. والبادرة الأخيرة في موضوع الصفحة الجديدة كانت الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس أحمد حسن البكر. البادرة الأولى كانت إنهاء قضية التنظيم البعثي في القاهرة التي أوصلت العلاقات في عهد عبد الناصر إلى الحضيض. والبادرة الثانية كانت في إرسال وفد عسكري مصري شارك في إحتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الجيش العراقي. وكانت البادرة الثالثة هي الرسالة، وقد لا تكون البادرة الأخيرة، إلا أن ذلك يتوقف على حد أدنى من التجاوب مع الرسالة يصدر عن العراقيين.

والسادات يؤمن بأهمية دور العراق في المعركة. ويرى أن العراق لو ساهم في الجبهة الشرقية ببعض دباباته التي تبلغ نحو ألف وسلاحه الجوي الذي يزيد على 400 طائرة، لكانت لمثل هذه المساهمة فعالية ذات تأثير كبير في الموقف.

إلا أن رسالة السادات إلى البكر جاءت في وقت كانت النسبة الكبيرة من القوات العراقية المرابطة في الأردن إنسحبت. وهذا ما يحمل البعض على الإعتقاد أن لا فائدة من أي حوار مع العراق. وهؤلاء المتشائمون من جدوى الحوار يقولون إن سحب القوات عملية سهلة، لكن تحريكها من جديد أمر في منتهى الصعوبة. يضاف إلى ذلك أن القيادة العراقية قد تقول إن قواتها في حاجة إلى إستعداد. ذلك أنها كانت تخوض حرباً قبلية في الشمال ضد الأكراد وأن تهيتها لحرب في الجبهة الشرقية تحتاج الوقت.

ومع ذلك، فإن السادات ماضٍ في تفاؤله من إمكان فتح صفحة جديدة مع العراق، يشجعه على ذلك أن قطاعات كبيرة من الرأي العام العراقي تؤيد مسعاه، بالإضافة إلى أن الملا مصطفى البرزاني يتمنى أن يستمر الحوار ويصل إلى نتيجة. يصل حتى إلى قيام جبهة وطنية في العراق.

وينطلق السادات في مسعاه من نقطة أساسية هي أن مصر ليست وحدها في المعركة، كما بدأ يشعر المصريون، لكن الشقيقات تقف إلى جانبها ووراءها. والحقيقة أن مصر وحدها في المعركة ومعها بعض العرب،

جزء قليل جداً منهم.

ساعات مثيرة

هذه الليلة (الأول من مارس/ آذار) سيكون ثلاثة أرباع المصريين منصتين إلى أم كلثوم في حفلتها الشهيرة التي تُقدمها ليلة أول خميس من كل شهر. وغداً يبدأون بالإستعداد لذبح خراف العيد، وهو تقليد درجوا على إتباعه في عيد الأضحى من كل سنة. والسبت تبدأ مرحلة جديدة وخطيرة في تاريخ بلدهم سبقتها ساعات من الصراع مع الأفكار والتصورات في إجتماع مجلس الوزراء ثم إجتماع مجلس الدفاع ثم إجتماع اللجنة المركزية ثم إجتماع مجلس الأمة. وفي هذه الإجتماعات التي كانت الساعات التي إستغرقناها مثيرة، قررت القيادة المصرية الحل الذي وجدته مناسباً للمرحلة المقبلة. كيف تم ذلك؟

نُشرت في صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 5 فبراير/ شباط 1971

11- ساعات مثيرة سبقت خطاب السادات

إعتاد المصريون بعد كل أغنية جديدة تقدّمها السيدة أم كلثوم الخميس الأول من كل شهر خلال الموسم الذي أصبح يُعرف بأنه «موسم أم كلثوم» أن ينقسموا فريقين أو فرقاً. وتدور حلقات على كل المستويات لمناقشة الأغنية كلمات ولحناً وأداءً. وهذه الظاهرة إزدادت بكل كبير بعد وقف مباريات كرة القدم. كانت مباراة كرة القدم في مصر عبارة عن صراع بين «حزبين» ثم بين «أحزاب» بعدما وُلدت فرق جديدة. وتبعاً لذلك أصبح هناك «الحزب الأهلاوي» الذي يناصر النادي الأهلي، و«الحزب الزمالكوي» الذي يناصر نادي الزمالك، و«الحزب الترسانى» الذي يناصر نادي الترسانة، و«حزب السكة الحديد» الذي يناصر النادي الذي يحمل هذا الاسم.

أما المستقلون فكانوا نسبة لا يُحسب لها حساب. وبعدها ألغيت مباريات كرة القدم بسبب حرب 5 يونيو/حزيران 1967 إنتعشت «أحزاب» أم كلثوم. وهناك الآن «حزب» ينتشر ببطء يقول إن على «سفيرة الغناء العربي» أن تتقاعد من أجل ماضيها البراق. فقد خفّت نسبة التآلق، وهو أمر لو تكرر لأحدث إنتكاسة للسيدة السفيرة.

ما مبرر هذا الكلام عن أم كلثوم؟

أمس (الخميس 1 مارس/آذار 1971) كانت حفلتها الشهيرة. بعدما إنتهى الرئيس أنور السادات من إلقاء خطابه الذي أعلن فيه أنه، تجاوباً مع النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، ستمتتع مصر عن إطلاق النار لمدة 30 يوماً تنتهي في 7 مارس. وفي السادسة مساء كان السادات يعلن خطوات تاريخية. وبعدها إنتهى بحوالى ساعتين كانت السيدة السفيرة تغني «القلب يعشق كل جميل».

ولم يكن المستمعون من تلك الفئات التي ترقص طرباً. ذلك بأنهم كانوا قبل قليل يجلسون إلى جانب أجهزة الراديو والتلفزيون منتظرين أن يسمعو من السادات أن زمن التجاوب غير المجدي يجب أن ينتهي، فإذا بهم يسمعون يعلن تجاوبه مع مسعى جديد.

إذاً، توقعوا سماع شيء غير الذي سمعوه، وإذاً، نفوسهم حزينة، وإذاً لا قدرة لهم على سماع السيدة السفيرة تغني، ولا إستعداداً لديهم لتشريح الأغنية من الكلمات إلى اللحن إلى الأداء.

تأمل في كلام السادات

إن الآف المصريين إنزروا في منازلهم وحيثما وجدوا يتأملون في ذلك الكلام الذي قاله السادات. لكنه كان واضحاً منذ أن دُعي سفراء الدول الممثلة في القاهرة إلى حضور جلسة مجلس الأمة أن السادات لن يرفع راية الحرب. فإذا كان لا بد من رفع هذه الراية، فلا ضرورة لعقد جلسة علنية لمجلس الأمة يدعى إليها الدبلوماسيون الأجانب.

وهكذا كان يحدث دائماً. الرئيس جمال عبد الناصر عندما أعلن قبوله البادرة الأميركية في 23 يوليو/تموز كان يتحدث في جلسة مشابهة للجلسة التي عقدها مجلس الأمة أمس (الأربعاء 29 فبراير 1971). وقياساً بالتسلسل الذي إنتهى إليه أمر التجاوب مرة أخرى وعدم إطلاق النار لمدة 30 يوماً، فإن دور مجلس الأمة لم يكن أساسياً.

الدور الأساسي كان لمجلس الدفاع الذي إنعقد في 2 فبراير/شباط، ثم للجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي العربي التي إجتمعت في اليوم التالي، وقبلهما لمجلس الوزراء الذي كان الجهة الأولى التي بدأت البحث في القرار الواجب إتخاذ لمواجهة ما بعد 5 فبراير.

لم يكن دور مجلس الأمة (البرلمان) أساسياً. فهو إجتمع لسمع السادات يعلن الخطوة التاريخية. لكن السادات، حرصاً منه على هذه الهيئة (أي البرلمان) التي كان لفترة طويلة في السابق رئيساً لها، قال إنه طلب من وزارة الخارجية أن تضع أمام أعضاء مجلس الأمة تقريراً مفصلاً عن كل الإتصالات التي دارت

حول الأزمة، ونص قرارات مجلس الدفاع الوطني الأخيرة وبعضها له صفة السرية، ومحضر مناقشات اللجنة المركزية، حتى تكون الصورة أمام أعضاء المجلس بكل تفاصيلها واضحة وكاملة.

الأمر الذي لا شك فيه هو أن ثمة مفاجأة حصلت في الساعات الأخيرة فتغيّر الموقف المصري.

في إجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد الأحد، نُوقش الموقف بكثير من العناية والدقة. وفي النهاية كان هناك نوع من التفاهم على أن الموقف الأميركي غير مشجع، وأن أي نداء للإستمرار في وقف إطلاق النار لن تكون لتجاوب مصر معه فائدة ما دامت الإدارة الأميركية ماضية في تحييزها الكامل إلى إسرائيل.

بعد يومين، عقد مجلس الدفاع إجتماعاً ناقش الموقف بكثير من المسؤولية. ولأن المجلس هو أعلى سلطة للتخطيط الإستراتيجي وسياسة الدفاع عن مصر، فإنه يبحث في الإحتمالين معاً. إحتمال المضي في وقف إطلاق النار وتأثير ذلك على الجبهة الداخلية ومستقبل العمل العسكري، وإحتمال خوض معركة وما يترتب على ذلك من نتائج.

ووضعت أمام المجلس تقارير مفصلة عن الوضع العسكري والاتصالات السياسية التي جرت حتى إجتماعه في نطاق خطة التحرك المصرية. كذلك وُضعت أمام أعضائه الصورة المتوافرة عن الوضع العسكري الإسرائيلي.

وإستناداً إلى مصادر مطلعة، خرج مجلس الدفاع بقرار يرى أنه لا جدوى من تمديد وقف إطلاق النار. ويبدو أن هذه الفكرة كانت المرجحة، بدليل أن إثنين من المسؤولين الكبار قالوا الثلاثاء نفسه كلاماً له مؤشرات. والمسؤولان الإثنان بحكم المنصب السياسي الذي يشغله كل منهما عضوان في مجلس الدفاع. الأول كان عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للإتحاد الإشتراكي العربي. والآخر هو ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي.

أبو النور قال في برنامج تلفزيوني أذيع مساء الثلاثاء «إن الحرب ستصبح بعد إنتهاء فترة وقف إطلاق النار أكثر ضراوة وأشد عنفاً، وقد تكون أشمل مما كانت قبل هذه الفترة بمعنى أن إسرائيل ستستخدم قواتها الجوية على أوسع نطاق وعلى أي جزء من الجمهورية العربية المتحدة. لكن الذي يجب أن يعرفه المواطنون أن قواتنا المسلحة قادرة على أن تلقن إسرائيل درساً يجعلها تفكر 100 مرة قبل أن تعتدي. وإذا جاء الوقت الذي تعبّر فيه القوات المصرية القناة لتحرير الأرض، فلن يقف في طريقها أحد. ولن تُوقف أميركا عمليات القتال إذا وجهت إنذاراً بذلك لتحمي إسرائيل في حال تقدمنا لأننا نقاتل لتحرير أرضنا».

وضياء الدين داود قال في لقاء تم في اليوم نفسه مع أعضاء مجلس نقابة الصحفيين إن يوم 5 فبراير «هو مجرد يوم من أيام المعركة الطويلة والمستمرة (...). إن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان في هذه الأيام على إيهام الرأي العام العالمي بأن هناك تقدماً إيجابياً في إتصالات يارينغ، لكن الحقيقة أنه ليس هناك حتى اليوم أي تقدّم إيجابي».

لكن يبدو أنه في ساعة متأخرة من بعد ظهر الثلاثاء حدثت المفاجأة التي جعلت الموقف المصري يتبدل. وكانت الإشارة الأولى إلى هذا التبدل أنه أعيد النظر قليلاً في المقابلة التلفزيونية التي جرت مع أبو النور. المقابلة التي سُجّلت قبل نحو 24 ساعة إقتطعت منها فقرات تضمنت مواقف في منتهى التطرف. وبرغم إقتطاع بعض الفقرات، فإن الكلام الذي قاله أبو النور إستمر عنيفاً.

يقال إن سبب هذا التعديل في الموقف المصري كان رسالة من نيكسون إلى السادات هي غير الرسالة التي قال الرئيس المصري في خطابه أمس أنه تلقاها من الرئيس الأميركي.

هل بعث نيكسون بالفعل برسالة أخرى؟ وهل تضمنت ما جعل القيادة المصرية تفضل المضي في طريق الحل السلمي بدل الإتجاه نحو المعركة؟

إستناداً إلى مضمون الرسالة الثالثة التي بعث بها وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز إلى وزير الخارجية المصرية محمود رياض، يمكن الإفتراض أن نيكسون تكلم في الخط نفسه، وأن القيادة المصرية وجدت في هذا الكلام شيئاً من المسؤولية فتجاوبت مع نداء يوثانت وأعلنت موافقتها على تمديد وقف إطلاق

النار من دون أن يتضمن الخطاب الذي ألقاه السادات ذِكر كلمة التمديد مفضلاً عليها عبارة «الإمتناع عن إطلاق النار...».

ويقال إن روجرز تحدّث في رسالته الثالثة عما تُمكن تسميته «أزمة مصرية - إسرائيلية» وليس عن أزمة عربية - إسرائيلية. وقال إنه من الضروري إحترام حدود مصر التاريخية التي كانت قبل 5 يونيو لكن الرسالة تعالج موضوع شرْم الشيخ مطاط، وتحدث عن الإنسحاب الإسرائيلي كما لو أن تنفيذه سيستغرق ربما سنة.

الدبلوماسية الحربية

هنا يجب التوقف قليلاً عند الدور الذي لعبه محمود رياض. فحتى قبل أن يطرأ التبدّل الثلاثي على الموقف المصري كان الدبلوماسي محمود رياض من دعاة المعركة، إلى درجة أنه أصبح في مصر نوع من «الدبلوماسية الحربية» تفضل إستعمال المدفع على الكلام المدروس المنمق أو الصريح. ومحمود رياض له حجته عندما كان يطلق تصريحات يستفاد منها أن الموقف لم يعد يؤثر فيه المنطق الدبلوماسي. فهو منذ 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، عندما وُضع قرار مجلس الأمن، يخوض غمار العمل الدبلوماسي. وقد حقق بعض الإنتصارات لكن الوضع إستمر على ما هو. كلما ربحت مصر جولة دبلوماسية، إزدادت إسرائيل تصلّباً. وكانت ذروة إنتصارات الدبلوماسية المصرية هي التي تحققت في العامين الماضيين في أوروبا الغربية، يضاف إلى ذلك أن الخيط الذي لم ينقطع بين واشنطن والقاهرة، برغم إنقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما، كان عملية دبلوماسية مصرية في منتهى البراعة. لكن شيئاً لم يُعد. وأصبحت لدى محمود رياض قناعة بأنه لن تُحرك مساعي الدبلوماسية المصرية إلاّ معركة.

إذاً، قبل أن تحدث المفاجأة كان العمل الدبلوماسي المصري في تحالف وثيق مع الخطط العسكرية المصرية والمنطق الشعبي المتمثل في الإتحاد الإشتراكي. معركة. معركة. إن الأمور لن تستقيم من دونها. إن دبلوماسية محمود رياض نجحت، لكنها لم تُحقق شيئاً. أكثر من 3 سنوات والموقف على ما هو.

اللحظات الأكثر إثارة شهدها إجتماع اللجنة المركزية. كانت القيادة إنتهت إلى الموافقة على أن التجاوب مع نداء يوثانت قد يكون مفيداً أكثر من رفض النداء.

في مطلع الإجتماع، تحدث السادات أكثر من نصف ساعة من دون أن يعلن قرار الموافقة على الإستجابة لنداء يوثانت. هاجم سياسة الولايات المتحدة وكيف أنه لا يرى أملاً في أن تتبدل هذه السياسة المنحازة إلى إسرائيل. ثم أخيراً أعلن قرار الموافقة مشيراً إلى أن ذلك قد يفيد على صعيد الرأي العام الدولي.

بعد إنتهاء السادات من كلمته تحدّث حوالي 30 من أعضاء اللجنة المركزية يمثّلون مختلف القطاعات الشعبية. وتميزت كلمات البعض من هؤلاء بالصراحة المتناهية.

وإستناداً إلى مصادر متصلة باللجنة المركزية فهم أن المتكلمين كانوا موزعين على 4 فئات. فئة قالت ما معناه: ما فائدة الرأي العام العالمي. ماذا فعل لنا حتى الآن. إننا لا نرى أي تبدّل في الموقف. إن الولايات المتحدة تضحك علينا. إنها عشية 5 حزيران 1967 ضحكت علينا. خدعتنا.

وكانت هذه الفئة تشير إلى أنه في ذروة التوتر الذي ساد المنطقة عشية 5 يونيو، إتفق على أن يسافر زكريا محيي الدين، الذي كان نائباً للرئيس عبد الناصر، إلى واشنطن لبحث في الموقف مع الرئيس السابق جونسون. وبالفعل، صدرت صحيفة «الأهرام» صبيحة 5 يونيو وكان موضوع سفر زكريا محيي الدين هو النبأ الرئيسي في صفحتها الأولى. وبعد حوالي ساعتين من صدور «الأهرام» كانت إسرائيل تشن غاراتها الجوية على كل القواعد العسكرية. ولم يسافر زكريا محيي الدين. وقطعت القاهرة العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن في اليوم نفسه. وحسمت الغارات الجوية الإسرائيلية الموقف لمصلحتها.

وترى هذه الفئة أيضاً أنه يجب ألا يتوقع أن تتصرف الولايات المتحدة تجاه مصر التصرف الذي حدث في عدوان 1956. فالوضع مختلف. والإرتباط الأميركي - الإسرائيلي ليس كالسابق. وليس هناك أيزنهاور. هناك نيكسون، ومن قبله كان جونسون وكلاهما لا يستطيع تجاوز السياسة القائمة التي تتخذ اتجاه إسرائيل. لكن لا بد في هذا النطاق من سؤال: لو أن طبيعة العلاقات المصرية - السوفياتية أيام أيزنهاور كانت كما هي الآن فهل كان أيزنهاور يتخذ الخطوات نفسها التي إتخذها آنذاك؟ هل كان يوجه إنذاراً إلى إسرائيل بالإنسحاب أم أن الولايات المتحدة كانت ستجعل العدوان رباعياً وليس ثلاثياً لأنها كانت ستشارك فيه؟ الفئة الثانية من المتكلمين في اللجنة المركزية تمثلت في عدد من الأعضاء كانوا يرون أن الثقة الموضوعية في القيادة تحتم تفويضها بإتخاذ القرار الذي تراه مناسباً. إن القيادة درست الموقف من كل جوانبه ووصلت إلى الحل الذي رأته مثالياً. ومصلحة الوطن في هذه الظروف تقتضي الوقوف وراء القيادة ودعم ما تتخذه من قرارات تراها مناسبة.

الفئة الثالثة كانت ترى أنه إذا كان المقصود التجاوب مع الرأي العام الدولي، فيكفي أن تكون فترة الإمتناع عن إطلاق النار من جانب مصر 15 يوماً.

الفئة الرابعة كانت ترى الإعلان عن التجاوب مع نداء يوثانت من دون تحديد المدة. لكن الرد على هذه الفئة كان أن تحديد المدة قد يفسّر لدى الرأي العام الداخلي بأنه تمديد لا نهاية له لوقف إطلاق النار. وهذا ليس المقصود.

وقد فرضت أجواء إجتماع اللجنة المركزية إجراء المزيد من الإجتماعات الضيقة بين الأعضاء، وهو ما بدأ بعد إنتهاء الإجتماع وسيستمر خلال عطلة العيد وبعد إنتهاء العطلة.

على أثر إنتهاء إجتماع اللجنة المركزية توجه السادات إلى منزله في إستراحة الرئاسة في القناطر الخيرية وأُخذ إلى عزلة كتب فيها خطابه الذي كان إختيار كلماته في منتهى الدقة.

وفي حين يرى البعض أن المفاجأة الجديدة في الموقف المصري التي تمثلت في تضمين المبادرة المصرية الدعوة إلى إنسحاب جزئي من الضفة الشرقية لقناة السويس تمهيداً لتطهير مجرى القناة وإعادة فتحها للملاحة الدولية، قد تلقى نوعاً من الإرتياح في الجبهة الداخلية خاصة في صفوف الذين يعتبرون «أن كل ما جرى لمصر سببه العرب»، فإن من شأن هذه المفاجأة أن تفسّر لدى بعض الأطراف العربية بطريقة أخرى، وتكثر حولها الإجتهاادات إلى حد أن البعض قد يرى فيها نوعاً من التجزئة للمشكلة.

إلا أن الديبلوماسية المصرية لا ترى في هذه المفاجأة سوى أنها قد تكون خطوة إلى الأمام في تصعيد الإستقطاب الأوروبي الذي يهيمه أمر فتح القناة لإسباب إقتصادية ملحة. وتأمل الديبلوماسية المصرية، لو ضغطت أوروبا على الولايات المتحدة متخذة من موضوع القناة حجة لضغطها، أن يتحسن الموقف الأميركي قليلاً.

لقد درست القيادة المصرية الموضوع المتعلق بالإنسحاب الجزئي من سيناء بعناية، ووضعت في حساباتها أن أصواتاً عربية قد ترتفع وتتهم مصر. لكن القيادة لا تنسى أن كلاماً كثيراً من هذا النوع قيل عن عبد الناصر يوم قبل المبادرة الأميركية، وتعرف تماماً إلى أين ستوصلها الخطوة التي تفكر في إتخاذها.

وضعت القيادة في حسابها أيضاً أنه ربما وجد من يقول إن عبدالناصر ظل حتى رحيله يردد أن القدس قبل سيناء والضفة الغربية قبل سيناء ومرتفعات الجولان قبل سيناء، فكيف يفعل هذا وارثوه؟ كيف يجزئون المشكلة وهم الذين قالوا إنهم يسرون على طريقه؟

تبقى ناحية أساسية، هي أن خطاب السادات لم يبلغ الإجراءات العسكرية وحالة الإستنفار القصوى في الجيش. فقبل نحو أسبوعين إستدعي حتى العسكريون المحالون على التقاعد، بالإضافة إلى ضباط الإحتياط، على أساس أن المعركة ستقع في أية لحظة. ومعظم الأطباء المصريين إستنفروا وطُلب منهم عدم مغادرة البلاد. وعشرات سيارات الإسعاف وصلت من الإتحاد السوفياتي ووُزعت على المناطق لتكون جاهزة للإستعمال إذا وقعت المعركة. وبالإضافة إلى ذلك وصلت من الإتحاد السوفياتي مئات الأطنان من الأدوية.

لقد كانت التعبئة ممتازة. والإستعداد الشعبي لتقبُّل المعركة كان مثالياً. كذلك الإستعداد في الجبهة. كانت الحسابات أن التمديد لن يتم وأن لا حل إلا بالمعركة. ومن أجل ذلك كان التصفيق حاراً للسادات في مجلس الأمة عندما كان يتحدث عن التحرير والمعركة والإشتباكات التي جرت على أثر حرب 5 يونيو 1967 بعدما إنقط الجيش المصري أنفاسه. ومن أجل ذلك لم يصفق أحد عندما أعلن موافقة مصر على التجاوب مع نداء يوثانت.

لقد أعلن السادات إمتناع مصر عن إطلاق النار لمدة 30 يوماً تنتهي في 7 مارس/آذار في وقت لا يزال هناك مبعوثون مصريون يجوبون العالم في نطاق خطة التحرك، الذي لم يُعد في شيء. هل من حاجة بعد الآن إلى التحرك؟ إن الخط العام للسياسة المصرية حتى عشية 7 مارس/آذار هو: حل سلمي خارجياً وإنتظار المعركة والإستعداد لها داخلياً.

وقد يكون هذه المرة الرقم 7 أفضل من الرقم 5 خاصة لأن المصريين أصبحوا يتطيرون من هذا الرقم. ففي 5 يونيو وقعت الحرب التي إنتهت إلى هزيمة وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1970 مُدِد وقف إطلاق النار وفي 5 فبراير/شباط 1971 بدأ نوع من تمديد وقف إطلاق النار. أصبح الرقم 5 غير مرغوب فيه بالنسبة إلى المصريين.

لقد طال الحديث حول الساعات المثيرة التي سبقت الموافقة على هذا النوع من التمديد والظروف التي سبقت إعلان السادات الموافقة في خطابه والذي كان الإمتحان الأول القاسي لولايته. ويبقى لموضوع الإعلام المصري حديث آخر.

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 مارس/آذار 1971

12- ماذا فعل الإعلام المصري؟

إذا كان المواطن المصري مطلعاً على كل ما يجري ويجوز الإعلان عنه داخل مؤسساته السياسية والعسكرية بالنسبة إلى الفترة التي سبقت 5 فبراير/شباط 1971، فإنه كان بعيداً جداً عما يحدث عربياً ودولياً خلال هذه الفترة. ذلك بأن الصحف والمجلات وبقية أجهزة الإعلام المصرية كانت لا تنشر أو تبث ما يحدث عربياً ودولياً.

وفي ذروة التصاعد عن الإحتمالات العسكرية كان هناك من يسأل: أين الأردن من هذه الإحتمالات؟ ما هي طبيعة العلاقات المصرية - الأردنية في هذه الفترة؟

لقد حدث أن القاهرة تضايقت لأن الملك حسين كلف وصفي التل تشكيل حكومة جديدة وأعربت القاهرة عن تضايقها بإستدعاء سفيرها في عمان. ثم زار الملك حسين القاهرة قبل رحلته الشهيرة التي شملت واشنطن وبعض العواصم الأوروبية، ثم عاد السفير المصري إلى عمان واجتمع إلى التل. لكن التساؤل حول حقيقة العلاقات المصرية - الأردنية كان يزداد بإستمرار، وبالذات حول طبيعة التعاون بين البلدين عسكرياً. كانت التساؤلات تتزايد وكان الإعلام المصري يزداد صمتاً.

وذات يوم قرأ المصريون أن وفداً عسكرياً أردنياً سيزور مصر. ثم إنقطعت أخبار الوفد. وظن المصريون أن الوفد عدل عن الزيارة في الوقت الذي كان يزور الجبهة المصرية ويُجري محادثات مع المسؤولين العسكريين هناك وفي القاهرة.

ولو أن المصريين قرأوا أن الوفد الذي يترأسه الشريف زيد بن شاكر معاون رئيس العمليات زار الجبهة، لكانوا عرفوا على الأقل أن طبيعة العلاقات المصرية - الأردنية من النوع الجيد. ذلك أن الوفد وصل إلى القاهرة وزار الجبهة.

وقرأ المصريون كثيراً عن مقابلات أجراها ياسر عرفات ومسؤولون فلسطينيون آخرون في القاهرة، لكنهم لم يعرفوا شيئاً عن طبيعة الإتصالات، لأن الصحف والمجلات لم تكتب، والإذاعات والتلفزيون لم تبث، أن القاهرة حريصة على إحياء الجبهة الشرقية وتريد من الجانب الفلسطيني أن يساعدها في هذا الأمر، لأن الملك حسين يقول إن ما يمنعه من تحريك مدرعاته إلى الجبهة الأردنية الطويلة مع إسرائيل هو تواجد الفدائيين في المدن. لم ينشر أو يبث أيضاً أن عرفات والآخرين قالوا للمسؤولين المصريين رداً على ذلك أنه إذا كان العائق أمام تحريك المدرعات الأردنية إلى الجبهة هو تواجد الفدائيين فإنهم على إستعداد لإخلاء المدن من كل الفدائيين.

وعندما عُقدت القمة الرباعية في القاهرة كتبت الصحف الكثير حول أمور لا تهم المصريين. ولم يقرأ هؤلاء أو يسمعوها من إذاعاتهم كلمة واحدة عن حقيقة ما دار وراء الأبواب المغلقة بين الرؤساء أنور السادات وجعفر نميري ومعمّر القذافي وحافظ الأسد. قرأوا أن القمة نجحت، في حين أن النتيجة لم تكن مشجعة، وسمعوها عن خطوات في حين أن هذه الخطوات تبدو صعبة التنفيذ.

زيارة للمدمرة لم تتم

ويوم كان الرئيس السوفياتي نيكولاي بودغورني في زيارة مصر قالت «الأهرام» إن السادات وبودغورني سيصعدان خلال زيارتهما للإسكندرية يوم 17 يناير/كانون الثاني الماضي إلى المدمرة السوفياتية «لينينغراد» التي كانت تقوم في ذلك الوقت بزيارة غير رسمية للمدينة. وإعتبر النبأ موقفاً له مغزاه السياسي، ذلك أن المدمرة هي أكبر المدمرات السوفياتية في البحر الأبيض المتوسط. وزيارتها غير الرسمية تعني أنها تقوم بمهمة وهذا بالتالي يفسر على أنه مظهر قوة سوفياتي إزاء أزمة الشرق الأوسط. لكن السادات

وبودغورني زارا الإسكندرية ولم يصعدا إلى المدمرة مكتفين بمشاهدتها من رصيف الميناء .
وكل الذي قالته الصحف أن زيارة المدمرة لم تتم وتركت المواطن يتساءل: لماذا؟ وبكثير من الإجهادات والتفسيرات. هل؟ هل؟ هل؟

ولم يُرضِ هذا المواطن قول مجلة «المصور» التي صدرت في وقت كان بودغورني عاد إلى موسكو أنه خوفاً من أن تنتقل الجماهير الغفيرة التي كانت في إستقبال السادات وبودغورني إلى المدمرة فإن صعود الرئيسين إليها لم يتم.

المذكرة والرسائل

وقرأ المصريون أن حكومتهم قدّمت مذكرة إلى الوسيط الدولي الدكتور غونار يارينغ، ونشرت الصحف نص المذكرة وقد خلت من العنصر الأساسي وهو المتعلق بقوة دولية على جانبي الحدود تشترك فيها الدول الأربع الكبرى.

وقرأ المصريون أن رسالة وصلت من واشنطن وأُرسل من القاهرة رد عليها، وأن السادات بعث إلى نيكسون برسالة، وأن رسالة وصلت إلى السادات من نيكسون. وفي كل مرة كانوا يتساءلون: ما سر هذه الاتصالات وكيف تتم بين بلدين لا يتبادلان العلاقات الدبلوماسية؟ إن الاتحاد السوفياتي قطع علاقته الدبلوماسية أيضاً مع إسرائيل لكن لم يحدث أن قيل مرة أن رسالة من كوسيجين أرسلت إلى غولدا مئير وقبلها إلى ليفي اشكول.

وفي ذروة التحرك المصري قبل إنتهاء فترة وقف إطلاق النار كانت الرسوم الكاريكاتورية في أكثر الصحف المصرية رصانة وهي «الأهرام» تعكس هموم المواطنين الصغيرة المتعلقة بدور الحضانة بعد المؤتمر الذي إفتتحه قبل أسبوع من حلول 5 فبراير/ شباط الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي عبدالمحسن أبو النور تحت شعار «نحو طفولة أفضل».

وصبيحة اليوم الذي أعلن فيه السادات ذلك النوع الجديد من تمديد وقف إطلاق النار كان كاريكاتور «الأهرام» حول خروف العيد. وسبقها «روز اليوسف» في تناول الموضوع ونشرت رسماً يمثل خروفاً «يقول» للمصري الذي يحمل سكيناً لذبح الخروف لمناسبة العيد: «أوعى تمد إيدك. ح أنه يارينغ».

حال الإذاعات

وإذا كانت هذه حال الصحف فإن حال الإذاعات ليست أفضل وإن يكن أحد أبرز المهتمين بالإعلام المصري وهو محمد عروق مدير إذاعة «صوت العرب» قال لي: «إنه خلال السنوات الثلاث والنصف تقريباً التي تلت نكسة 5 يونيو 1967 هنالك خطة إعلامية نضجت وتجدد بإستمرار تركز على خبراء الإعلام أنفسهم ولها جوانبها المتعددة».

وعندما طلبت من محمد عروق أن يعطيني أمثلة عن هذا النضج قال: «أستطيع التحدث في ما يتعلق بـ «صوت العرب». في الماضي (يوم كان أحمد سعيد مديراً للإذاعة) كانوا يحرصون في نشرات الأخبار على حشد كل مظاهر الإستنكار العالمي ضد إسرائيل وينشأ عن ذلك تساؤل: وماذا ننتظر إذا؟ بعد ذلك (يقصد بعد توليه الإشراف على «صوت العرب») أصبحنا حريصين على تقديم كل وجهات النظر وهذه ظاهرة ممتازة تؤكد قدرة الإعلام على الإستجابة لمتطلبات العصر. وهذا ساعد المستمع على أن يصبح أكثر وعياً وتقديراً للمواقف التي تتخذ. وعشية 5 حزيران كانت المدرسة السائدة في الإعلام وقتئذ ميالة إلى التعبئة الإنفعالية العاطفية المرتكزة أساساً على الإفراط في الثقة بالنفس. التعليقات كانت تعبوية وليست تحليلية. وقد أعادنا النظر في ذلك، لأن المستمع لم يعد مستعداً لأن يكون في موقع متلقي ما يشبه التعليقات الصادرة من الإذاعة كما لو أن هناك مطرقة تضرب على رأسه».

ويرى محمد عروق «أن هناك خيطاً رفيعاً بين حال التوعية للتطورات بحيث تستوعب الجماهير معنى هذه التطورات وبين الحشد المعنوي الزائد عن الحد لأن هذه التعبئة النفسية إن هي لم تتحول إلى إرادة عمل

فأما أن يحدث إنكماش إلى داخل النفس باليأس، أو يحدث إنفجار غير مسؤول وبالتالي تشكّل القوى المعنوية المُساء توجيهها قوة ضغط في اتجاه غير سليم. وقد كنا (في إذاعة «صوت العرب») واعين هذه الحقيقة واستطعنا أن نقدّم من حقائق الموقف ما يساعد على إرتباط الجماهير بالقضية وتطوراتها والإبقاء على يقظة الإستعداد والتهيؤ النفسي من دون التورط في تحديد ساعة الصفر».

وبرغم أن محمد عروق عنصر قومي ممتاز فإنه مثلاً عندما تسلّم إذاعة «صوت العرب» منع إذاعة بعض الأغاني المفرطة في الحماسة لشعور منه أن ذلك يضر بالقضية. منع على سبيل المثال أغنية صاروخي «القاهر» و«الظافر» مطلعها «طير يا صاروخ في العالم طير. أوصل يا لله تل أبيب. دمر تل أبيب تدمير. أشعل فيها نار ولهيب». ومنع أغنية أخرى وُلدت مع حرب 5 يونيو 1967 ومطلعها «أضرب. لأجل الصغار أضرب. لأجل الكبار أضرب». ومنع أغنية أخرى أيضاً مطلعها «مليون عربي راجعين راجعين. راجعين لبلادهم منتصرين. راجع راجعين وأحلف راجعين». وهذا المنع شمل إستيراداً للإذاعات المصرية الأخرى.

مفهوم جديد

إن هناك الآن في مصر مفهوماً إعلامياً جديداً ينمو يوماً عن يوم، إلا أن هذا المفهوم يصطدم دائماً بمعوقات لأن المشكلة كبيرة، ولأن التراكمات غير المدروسة تحتاج إلى وقت طويل لإعادة النظر فيها، بالإضافة إلى أن ظروف الحرب تجعل الدولة المصرية حذرة حذرة. إلا أن هذا الإفراط في الحذر يعطي غالباً ردود فعل غير مطمئنة.

وهذا الشيء بدا واضحاً في الإختبار الأول لولاية السادات. في شهر إنتقل الموقف من قمة الإستعداد للحل العسكري إلى تمديد من نوع جديد لوقف إطلاق النار.

ولم يساعد الإعلام صحفاً ومجلات وإذاعات على إيجاد تقبّل متزن لدى الرأي العام لهذا الإنتقال. والإختبار الثاني لولاية السادات الذي بدأ بموعِد جديد مضروب ينتهي منتصف ليلة 7 مارس/آذار يحتاج في الدرجة الأولى إلى ذلك الإعلام المتزن الذي يتسلل إلى عقول المصريين. إعلام من النوع الذي يُبقي الثقة في مكانها.

والإختبار الثاني أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً. إن الإنتظار هذه المرة من النوع الذي يحبس الأنفاس.

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 2 مارس/آذار 1971

المعاهدة عشية الذكرى الخامسة:

1- الذي تفضّله موسكو والذي يفضّله السادات

في البدء كانت زيارة الرئيس السوفياتي نيكولاي بودغورني للقاهرة غير رسمية. وفي الزيارة غير الرسمية - هكذا درج التقليد - لا تُجرى محادثات بالمعنى المألوف، ولا يتبادل الضيف الخُطب مع المضيف. ولا يصدر بيان مشترك.

لمجرد وصول بودغورني إلى القاهرة وبعد لقائين مع الرئيس أنور السادات وجهاً لوجه تحولت الزيارة إلى أكثر من رسمية. تبودلت الخطب بحرارة، ولم يصدر بيان مشترك فحسب، بل وُقعت معاهدة. ومثل هذا الأمر لم يحدث في ولاية الرئيس جمال عبد الناصر. قد تكون حدثت إتفاقات في منتهى الأهمية وبالذات على الصعيد العسكري من دون أن يعلن عنها، إلا أن وضع معاهدة أمر لم يحدث. ما الذي جرى؟

قبل الخوض في التفاصيل والإستنتاجات لا بد من إلقاء نظرة إلى الوراء. عندما تقرر إقامة إحتفالات إنتهاء العمل في سد أسوان شدّد السادات كثيراً على أن يأتي ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي للمشاركة في الإحتفال. وليس واضحاً إلى الآن سر إلحاح السادات، إلا أنه كان بالفعل إلحاحاً من نوع متميز. ويومها لم يأت بريجنيف لأن الرئيس السوداني جعفر نميري كان بدأ عملية ضرب الشيوعيين ووضعهم في السجون. وكان بريجنيف يريد من عدم المجيء إلى القاهرة تسجيل موقف برغم أن الشيوعيين الذين يُضربون هم الشيوعيون في السودان وأن الذي يضربهم هو جعفر نميري وليس أنور السادات.

تبين بعد ذلك أن السادات كان يرى مجيء بريجنيف إلى مصر لأكثر من سبب معظمها غير معلوم إلا أنها في النهاية تلتقي حول نقطة أساسية وهي: مستقبل العلاقات بين البلدين بعد رحيل عبدالناصر. فالذي جاء للإشتراك في تشييع جثمان عبد الناصر كان اليكسي كوسيجين رئيس الحكومة السوفياتية. وكان النظام المصري يرى دائماً في كوسيجين ليونة مقابل تشدّد عند بريجنيف. كوسيجين يعطي الإهتمامات الداخلية في الإتحاد السوفياتي أفضلية على أي شيء آخر. وبريجنيف يعطي موضوع الوقوف مع الدول المتعاونة مع الإتحاد السوفياتي بشكل أو بآخر تلك الأفضلية.

ولمّا كان بريجنيف لم يأت لتشيع جثمان عبدالناصر وأرسل بدلاً منه كوسيجين، ولمّا كان بريجنيف لم يأت برغم إلحاح السادات للمشاركة في إحتفال الإنتهاء من العمل في سد أسوان، فإن السادات توجه بنفسه إلى موسكو. قام بتلك الزيارة السرية التي إستغرقت أربعاً وعشرين ساعة في الأول من مارس/آذار 1971 والثاني منه.

نعود إلى الإجابة عن السؤال الكبير: ما الذي جعل الزيارة الرسمية تتحول إلى أخطر من ذلك بكثير؟ ما الذي جعلها تنتهي إلى معاهدة صداقة وتعاون تشمل كل الميادين ومدتها 15 سنة.

يبدو أن بودغورني إطمأن إلى أن وضع السادات سليم وهي النقطة الأساسية في رحلة الإستقصاء السوفياتية. وإستطراداً يبدو أن بودغورني يريد أكثر من الإطمئنان إذا ما لمس هذا الإطمئنان. فقد تبدلت الظروف كثيراً. وفي الماضي كانت موسكو مطمئنة إلى أن علاقتها بمصر عبد الناصر لا يمكن أن تنتهي بسهولة، أما وقد تسلّم القيادة في مصر أنور السادات فإن العلاقة يجب أن تُبنى على أساس من نوع جديد، خاصة أن السادات لم يكن يطّلع ما فيه الكفاية على طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين عبد الناصر وقادة الكرملين.

وحتى في الأيام الأخيرة لم يكن مطلعاً بما في الكفاية، وللتدليل على ذلك تبدو «قصة الخزنة» التي أشار

إليها السادات في خطابه الأخير أمام مجلس الأمة مثلاً معقولاً يُضرب به. لقد أشار السادات إلى أن عبد الناصر كان عندما يسافر خارج مصر يعطي مفتاح خزينته السرية لزوجته ويبقي المفتاح الآخر مع سكرتيه الخاص محمد أحمد الذي أصبح بعد وفاة عبد الناصر وزيراً في عهد السادات وشغل منصب وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في الحكومة التي تشكلت بعد ضرب مراكز القوة، وهو المنصب الذي كان يشغله المركز الأكثر قوة بين هذه المراكز أي سامي شرف.

وما دام السادات هو نائب رئيس الجمهورية فإن المفتاح يجب أن يوضع في عهده، فهو حاكم البلد في غياب الحاكم الأصلي. ولأن هذا الشيء لم يكن يحدث، أي أنه حتى المفتاح لم يُترك معه، فمعنى ذلك أن الرجل كان بعيداً عن أمور كثيرة.

إذاً، كان السادات غير ملم بكل الأمور أو بعضها، ومن أجل ذلك يريد أن يبنّي علاقته مع الإتحاد السوفيياتي على أسس جديدة. الآن هو سيد النظام. الآن هو حاكم مصر. الآن كل المفاتيح في يده. الآن يريد أن يُفهم المصريين والعالم كله أن عهداً جديداً من العلاقات بدأ مع الإتحاد السوفيياتي، مع تمسكه بكل شيء جرى في السابق. بكل إتفاق علني أو سري وقّع. بكل صيغة تفاهم تعاملت بها موسكو مع عبد الناصر. الآن يريد أن يقول إنه مسؤول عن كل خطوة يخطوها مع السوفييات لا أن تكون الخطوة إمتداداً للخطوات السابقة.

هنا يجب ألا يغيب عن البال أن كل الإجراءات التنظيمية التي تمت، بعدما ضرب السادات مراكز القوة، من إعادة تشكيل الحكومة إلى إعادة تعيين حسين الشافعي نائباً له إلى إعادة النظر في أشياء كثيرة ورجال كثيرين، وهي إعادة نظر لم تتم فصولاً بعد... إن كل هذه الإجراءات إستهدف منها التوضيح أن ما تم بعد رحيل عبد الناصر كان مجرد تسويات وإتفاقات وعود، وما تم بعد ضرب مراكز القوة هو الخط الثابت المسؤول عنه، وهو الذي إرتضاه وليس أحد غيره.

لقد وقف السادات بعد نحو سبعة أشهر من ولايته التي بدأت يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول 1970 على حقائق العلاقات التي تربط مصر بالإتحاد السوفيياتي، ولذا فعليه أن يبدأ عهداً جديداً من العلاقات. فهو كان يُلم بمعلومات لكنه بعد ذلك أصبح يعرف الحقائق. كان يعرف الإطار العام لما يتقرر ويُتخذ، لكنه بعد ذلك أصبح داخل الإطار. الآن هو يقرر. كان نائب الشريك وأصبح الشريك الأساسي.

فوق ذلك يريد السادات من موسكو تشدداً أكثر قد يفيد في حل الأزمة، خاصة أنه باق على حلول الذكرى الخامسة لحرب 5 يونيو/حزيران ثمانية أيام. وحلول الذكرى من دون أن يحدث أي تغيير ملموس في الموقف من شأنه أن يولد مشاعر من نوع مدمر.

وقد وُضعت المعاهدة قبل عشرة أيام من حلول الذكرى الخامسة، وقبل أن ترُد واشنطن على المقترحات التي عرضها السادات في خطابه الأخير، وبصرف النظر عما إذا كانت واشنطن ستُرد سلباً أو أنها إلى الآن لا تزال تدرس المقترحات، فإن توقيع المعاهدة أجهض موجة الضجيج التي أحاطت بزيارة روجرز لمصر، وأجهض بالتالي كل الآمال المعلقة عليها علماً بأن المعاهدة لا تعني إغلاق الباب في وجه إيجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط، إلا إذا إرتأت واشنطن أن ترد على هذه المعاهدة بمعاهدة مع إسرائيل تُحقق لإسرائيل إمتيازات أكثر، وبذلك يصبح إمكان إستئناف الحوار المصري - الأميركي مستبعداً.

إن وُضع العلاقات المصرية - السوفيياتية وصل في الأيام الأخيرة إلى ما قد يجعله مع الوقت زئبقياً. ومن شأن المعاهدة أن تضمن إستمرار التعامل مدة طويلة. ومن الطبيعي أن السوفييات كانوا يفضلون أن تكون المعاهدة لمدة 15 سنة، هكذا بالتحديد، إلا أن السادات سعيّاً منه وراء إعطاء طابع إستقلالي شاء أن يتم تجديد المعاهدة كل خمس سنوات. فهو بذلك يُفهم المصريين وبالذات القلقين منهم على مستقبل التعاون المصري - السوفيياتي أنه غير مقيّد طويلاً ويستطيع فك الارتباط بعد خمس سنوات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ديون مصر للإتحاد السوفيياتي لن يتم تسديدها قبل خمس عشرة سنة على الأقل... هذا إذا تمت عملية التسديد بشكل منظم.

من الطبيعي أيضاً أن السوفييات كانوا يفضلون أن تُغفل المعاهدة العبارة المتعلقة بعدم تدخّل كل من البلدين في شؤون البلد الآخر لأن المعاهدة شيء والحلف شيء آخر، وأن ما يمكن حدوثه في تشيكوسلوفاكيا لا يمكن بأي حال توقُّع حدوثه في مصر. ومن الطبيعي الافتراض أن السادات تمسّك بهذه العبارة ليُطمئن المصريين أولاً والعرب ثانياً ومَن يهمه الأمر من أصدقاء مصر الذين يقدرّون، إلى حد ما، ظروف تعاملها مع الإتحاد السوفياتي.

وهذه النقطة بالذات يمكن إعتبارها تسليماً من موسكو بأن ما يهمها في مصر هو النظام وليس الرجال، والرجال هم الذين إعتُبروا يخصصون الكرملين وإنتهوا في السجن.

ومن الطبيعي الافتراض أن مزيداً من الخبراء السوفييات سيصل إلى مصر وربما المزيد من الأسلحة الجديدة المتطورة. وفي المعاهدة مادة صريحة تنص على «متابعة تطوير التعاون في المجال العسكري على أساس الإتفاقات القائمة بين الطرفين». ويشمل التعاون فُتح مساعدة لتدريب عسكريين مصريين على استخدام الأسلحة والمعدات التي سُلمت إلى مصر من أجل تقويتها على تصفية آثار العدوان. وفي هذه المادة وضوح كاف لتوقُّع وصول المزيد من الخبراء والسلاح، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار أيضاً أن البيان المشترك تضمّن فقرة كانت لا تَرِد عادة في البيانات المشتركة السابقة وهي «عزم البلدين على إزالة آثار العدوان في أسرع وقت ممكن... مادة لا تَرِد في البيانات السابقة، وأعلى الأقل لا تَرِد بهذا الوضوح. في هذه المادة أيضاً وضوح كاف في الإشارة إلى أن السادات سيحترم الإتفاقات القائمة وهو الأمر الذي تُقلق - وربما قلقت كثيراً بعد رحيل عبد الناصر - من أجله موسكو.

إن من شأن المعاهدة في أي حال تحريك أزمة الشرق الأوسط التي تبرد يوماً بعد يوم إلى حد التجمد. من شأنها أن تبعث الدفء في هذه الأزمة فتتحرك واشنطن قليلاً كي لا تتزايد درجة السخونة إلى حد الانفجار خاصة أن شهر سبتمبر 1971 هو في حسابات كثيرة ربما كان بداية تحوّل نحو انفجار كبير، أو صغير يصبح كبيراً.

هل من شأن المعاهدة أن تؤثر على ميثاق بنغازي؟
ذلك سؤال أساسي.

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 29 مايو/ أيار 1971

2- تيار «اليسار واليمين» معاً بقيادة السادات في مصر

الإتحاد السوفياتي عقد معاهدة صداقة وتعاون مع مصر. ومصر هي العضو الرئيسي في «إتحاد الجمهوريات العربية». إذاً من الطبيعي طرَح سؤال عادي هو في الوقت نفسه من الأسئلة الأساسية: هل من شأن هذه المعاهدة أن تؤثر من قريب أو من بعيد على ما أُعلن في بنغازي يوم السبت 17 أبريل/نيسان 1971؟

لقد أعلن الرؤساء أنور السادات ومعمّر القذافي وحافظ الأسد بعد مخاض عسير ولادة «إتحاد الجمهوريات العربية»، وصادقت سوريا وليبيا على أحكامه الأساسية بسهولة في حين أنه أحدث في مصر بلبلّة إنتهت بالتصديق على الأحكام. ثم تحولت البلبلّة إلى اضطراب وتحول الإضطراب إلى هزة وإنتهت الهزة بزلزال سياسي من نوع خطير. لكن الزلزال لم يدم طويلاً ومن أجل ذلك كان عدد الذين شُرِدوا بالألوف والذي سقطوا بالمئات والذين إعتقلوا بالعشرات. ولو أن مدة الزلزال طالت لكان إنطبق على النتائج القول «جعل عاليها سافلها».

وإذا كان السلاح الذي إستعمله خصوم السادات لتضييق الحقوق والطموح عليه لم يؤثر كثيراً في موضوع إنضمام مصر إلى «إتحاد الجمهوريات العربية»، فهل إن المعاهدة التي عقدتها مصر مع الإتحاد السوفياتي يمكن أن تؤثر؟

خصوم السادات إستعملوا مشاركة مصر، على وجه التحديد أسلوب القبول بالمشاركة، سلاحاً شهروه في وجه السادات. ولم يخرج النصل من الغمد في الوقت المناسب فربح السادات الجولة لأن حاملي السلاح لم يتقنوا إستعماله.

وقد نجد خصوصاً من نوع جديد يفسرون المعاهدة بشكل قد يكون مغايراً للواقع، أو بطريقة تتجاوز حقيقة ما حدث، فيبحثون عن سلاح يواجهون به السادات. قد نجد أيضاً خارج مصر من يرى في المعاهدة ما من شأنه التأثير على ما أُعلن في بنغازي. لكنها ستكون رؤية من ذلك النوع الذي يُفعل أو يُرتجل. هل إن الأحكام الأساسية للإتحاد التي أعلنت في بنغازي تسمح لمصر بأن تعقد معاهدة مع الإتحاد السوفياتي؟

ولكي لا نتوه في الإفتراضات نعتمد إجابة عن هذا السؤال المادة العاشرة من الأحكام الأساسية التي تنص على أنه «لكل جمهورية في حدود إختصاصها الدستوري أن تُبرم المعاهدات والإتفاقات مع الدول الأجنبية...».

إذاً، فعلت مصر ما هو مجاز به في الأحكام الأساسية للإتحاد. إذاً فلا موجب للإفتراض أن المعاهدة يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على إعلان بنغازي. إلا أن هذا لا يعني أن السادات لم يتشاور مع القذافي والأسد قبل أن يوقع المعاهدة، أو إنه عملاً بالأصول واللياقات أطلعهما قبل أن يوقع، على أن يشرح لكل منهما بعد ذلك كل شيء معتمداً على خلفية الوضع متطرقاً إلى مستقبله.

هنا يتبادر إلى الذهن إفتراض قد لا نكون مغالين إذا اعتبرناه منطقياً: هل تُوقع سوريا معاهدة مماثلة مع الإتحاد السوفياتي، وهل يفعل الشيء نفسه السودان؟

الواضح أن المرحلة الجديدة من العلاقات بين موسكو والدول العربية التي تربطها بها صداقة تاريخية أو حديثة، ستعتمد بعد الآن، وفي ضوء التجربة المصرية، على المعاهدات. المعاهدة أضمن. المعاهدة ترسيخ للتعامل. المعاهدة إيضاح للتعاون.

وقد تكون موسكو ظننت للحظة من اللحظات أن علاقة مع مصر مر عليها نحو خمس عشرة سنة، قد

تنتكس حيال موقف جديد أو إتجاه جديد، أو عروض جديدة، ولذا سعت من أجل ربط كل شيء بمعاهدة. وإذا كان مثل هذا الأمر حدث مع مصر فإنه من الضروري أن يحدث مع أنظمة أخرى نسبة التآرجح فيها تفوق نسبة الإستقرار كسوريا والسودان مثلاً. فالإتحاد السوفياتي على ما يبدو في صدد مراجعة أساسية لطريقة تعامله مع الدول التي يساندها ويقف وراءها بالمساعدات الإقتصادية والسلاح. إن تعاون عبد الناصر مع الإتحاد السوفياتي كان من نوع غير مألوف. في الماضي كان يفاجئهم بخططه وقراراته. وكانوا يتقبلون منه كل شيء وأحياناً الأمور التي تشكل عنصر إحراج بالنسبة إليهم، لأن الرصيد الذي لعبه الناصر من الصعب إخضاعه لتقاليد المعاملة الحزبية السوفياتية. كان أحياناً كأنه القيصر. وأحياناً كأنه الصديق. ولولا هزيمة 5 يونيو 1967 لما كان تحوّل إلى ذلك المسؤول الذي من السهل بمكان معاملته بعيداً عن أجواء الإخراج التي كانت تحدث في الماضي.

كان عبد الناصر يستشير موسكو في كل الأمور. وأصبحت موسكو حيال ذلك تتشاور معه في بعض الأمور ثم في كل الأمور، ومن هنا بدأ الحديث يتكاثر عن التنسيق بين قصر الكرملين وقصر القبة في كل ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط. وحدث مرة بعدما عرض ليفي أشكول أن يزور موسكو ويبحث مع القيادة السوفياتية في أزمة الشرق الأوسط أن أبدت موسكو نوعاً من الإستعداد لمناقشة الفكرة. وناقشها الثلاثي الحاكم بكثير من العناية ووجدوا في النهاية أنفسهم أمام أمرين:

الأول- إن الزيارة من حيث المبدأ لن تضر وقد تفيد.

الثاني- إن القضية لا تخص موسكو وحدها-هكذا إرتأى زعماء الكرملين - إذاً فمن الضروري أن يعرف صديقهم الكبير عبد الناصر بالأمر وأن يتم التشاور معه.

وردّ عبد الناصر أنه لا يمانع في أن تتحدث موسكو مع أشكول، وبالتالي إن القضية تعني الإتحاد السوفياتي أولاً وآخراً. وكان على موسكو أن تستشير أيضاً سوريا. وقد تضايق حكام سوريا آنذاك من هذه الفكرة، الأمر الذي حمل موسكو على طي الموضوع.

وعندما عرض وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية مبادرته الشهيرة لم يعلن عبد الناصر قبوله بها إلاّ بعدما تشاور مع الكرملين في الأمر. وتدلّياً على ذلك فإن سوء التفاهم الذي حدث بين عبد الناصر ونائبه السادات يوضح ذلك.

لقد توجّه عبد الناصر إلى موسكو في أواخر يونيو 1970 وبقي أكثر من ثلاثة أسابيع. وقبل سفره وحتى نهاية النصف الأول من يوليو كان الموقف المصري يقضي برفض مبادرة روجرز. وفي الوقت الذي كان عبد الناصر يناقش المبادرة مع قادة الكرملين كان نائبه في القاهرة أنور السادات يراجع التقرير الذي وضعته اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي لعرضه على المؤتمر القومي الذي سيبدأ أعماله مساء 23 يوليو لمناسبة ذكرى الثورة المصرية. وفي الوقت الذي كان عبد الناصر لم يتوصل إلى قرار حاسم مع قادة الكرملين بالنسبة إلى موضوع المبادرة، كان التقرير الذي وضعته اللجنة المركزية شارف على الإنتهاء وتضمّن فقرة تنتقد بشدة الولايات المتحدة وتعلن رفض مبادرة روجرز.

ورجع عبد الناصر من موسكو متفاهماً مع قادة الكرملين على قبول المبادرة. وعندما إطلع على التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية ووافق عليه السادات شطب الفقرة المتعلقة برفض مبادرة روجرز وكل الكلام الذي ينتقد الولايات المتحدة وكتب بدلاً منه كلاماً آخر. إنتقاد للولايات المتحدة وقبول لمبادرة روجرز^(*). والإنتقاد

(*) تتلخص مبادرة وزير الخارجية الأميركية روجرز بالآتي:

- أن توافق مصر وإسرائيل على جدول زمني من أجل إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التي تم إحتلالها خلال حرب 1967.

- إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

- توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الإنتداب تصبح هي الحدود الأمانة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.

الذي وُضع يتناسب مع قبول العرض الأميركي. وبسبب ذلك - أو إن ذلك كان أحد الأسباب - لم يشارك السادات في أعمال المؤتمر القومي وذهب إلى مسقط رأسه في «ميت أبو الكوم»، واختفى إسمه من الصحف. وعندما اختفى إسم أحد من المسؤولين ولا تعود الصحف المصرية تشير إليه فمعنى ذلك أنه إما في مهمة سرية لا يراد الكشف عنها، أو مغضوب عليه. والسادات لم يكن في مهمة سرية، وزال الغضب عنه بعد إحتجاب إستغرق أسبوعين.

هذه الواقعة تقودنا إلى الافتراض أن موسكو ربما تضايقت كثيراً لأن السادات لم يستشرها بما يجب أن يكون الكلام مع روجرز عندما زار القاهرة في الأيام الأولى من مايو 1971 أو إنه لم يستشرها بما في الكفاية، أو كما كان يفعل عبد الناصر من قبل. وقد زاد في ضيقها أن الإعلام المصري أعطى زيارة روجرز أكثر مما يجب، أو أكثر مما تستحق. وحيال هذا الضيق، بالإضافة إلى هواجس مصير المستقبل، بدأت موسكو ترى أن كل شيء يجب أن يخضع لمقاييس جديدة: أن يتم في نطاق معاهدة.

إذاً، فإن ما حدث مع مصر قد يكون مدخلاً إلى نوع جديد من العلاقة بين موسكو والدول الأخرى الصديقة المتعاونة معها وأبرزها سوريا شريكة مصر وليبيا في «إتحاد الجمهوريات العربية»، والسودان مرشح للانضمام إلى الإتحاد لمجرد أن تصبح الظروف مهيأة لهذا الانضمام. وليس مستبعداً أبداً أن يكون الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي الذي وصل أمس (الجمعة 28.5.1971) إلى القاهرة إنما جاء من أجل الوقوف على المزيد من الحقائق المتعلقة بالظروف. ومتى علمنا أن القذافي لا يرتاح كثيراً إلى التعامل مع الإتحاد السوفياتي، فمن الطبيعي أن يكون جاء ليطمئن... إلّا إذا كان القذافي الذي لم يستطع المجيء إلى القاهرة بعد انفجار الصراع الذي إنتهى بسقوط الرؤوس الكبيرة وأوفد نائبه الرائد عبدالسلام جلود، إرتأى أنه من المناسب أن يزور القاهرة بعدما هدأت الأمور، ليتحدث مع السادات في شؤون بحثها مع الرئيس السوداني جعفر نميري خلال مشاركته في إحتفالات ثورة 25 مايو إلى جانب نميري في الخرطوم.

يبقى إلقاء المزيد من التفسيرات أمراً ضرورياً، ذلك أن كلمة معاهدة يمكن تكبير معناها لمن يريد ويمكن تصغيره لمن يريد. يمكن الافتراض أنها رباط مقدس بين القاهرة وموسكو، ويمكن في المقابل الافتراض أنها شيء آخر.

إن المعاهدة التي سيصادق عليها مجلس الشعب المصري (البرلمان) قريباً حسمت موضوع إنتعاش أي إحتتمالات يمينية في مصر. وفي الوقت نفسه أبعدت إحتتمالات المضي بعيداً في توقُّع حدوث إضطراب من نوع جديد في العلاقات المصرية - السوفياتية. وبعد اليوم ستصبح هذه العلاقات أكثر رقياً وأكثر إستقامة، خاصة وأن موسكو وجدت أن القيادات السياسية التي تحكم الآن مصر والتي صُنِّفت عمداً أو خطأ بأنها تضم عناصر يمينية، إنما هي في الحقيقة عناصر واقعية في يساريتها. وبالنسبة إلى موسكو فإن الواقعية اليسارية هي التي يمكن أن تزدهر في مصر وليس المذهبية اليسارية.

- إن الإتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح وإتخاذ إجراءات فعّالة في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وترتيبات أمنية من أجل التصرف النهائي في قطاع غزة.

- تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول، بما في ذلك إسرائيل في حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخّل.

- يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، كما يتم الإتفاق عليها في الإتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.

- يوافق الطرفان على الإعتراف بحق كل منهما في السيادة والإستقلال السياسي والحق في الحياة في سلام داخل حدود أمنة حرة من التهديدات بإستخدام القوة.

- يتم تسجيل الإتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها في الأمم المتحدة.

- يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الإتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه.

(وكان لوزير خارجية مصر زمذاك محمود رياض بعض التحفظات على بعض النقاط الواردة، إلّا أنه كانت هناك نقاط إيجابية أهمها إنسحاب إسرائيل إلى حدود مصر الدولية وإعتراف روجرز بأهمية الحل الشامل وأيد عدم رفض المشروع وإنما مواصلة الإتصال

بروجرز للتعرف على موقفه بالنسبة إلى بقية الجبهات. وقد أخذ عبدالناصر برأي وزير خارجيته).

إن السادات، لإقتناع أو تحت وطأة ظروف داخلية معقدة، لجأ إلى منطق العصر في توقيع المعاهدة مع موسكو. وهذا المنطق يدعو إلى تحديد القوى الحقيقية التي تستند إليها مصر، وتقييم الحجم الحقيقي لهذه القوى وعدم التفريط بهذا الحجم مع إبقاء حرية الحركة على مستوى التعبئة في المجالات الأخرى. وقد ثبتت المعاهدة بشكل أو بآخر التواجد السوفياتي في مصر. وكون توقيع هذه المعاهدة يوم لقاء الملك فيصل بالرئيس نيكسون معناه أن الحديث بعد اليوم عن أن الأزمة لن تُحل أو بالأحرى لا تريد واشنطن أن تحلها إلا إذا إنتهى هذا التواجد، سيصبح عديم الجدوى.

لقد كان في إستطاعة روجرز أن يعطي السادات بعدما إجتمع إليه وإقتنع بمنطقه إنتصاراً سريعاً. وكان من شأن تجاؤب واشنطن قليلاً أو كثيراً مع السادات المتساهل أن يجعل المعاهدة صعبة التحقيق لمدة طويلة. إلا أن روجرز أتى وإقتنع ولم يفعل شيئاً وترك السادات في حالة إستعداد قصوى لتقوية وضعه. وقد تكون موسكو في هذه الحال وجدت أن الفرصة للتحدث في أمر تنظيم العلاقات بشكل معاهدة مناسبة الآن أكثر من أي وقت مضى. ومثل هذا الحديث بدا مقبولاً من السادات والذين يساعدونه في حُكم مصر بعد ضرب الرؤوس الكبيرة، لقناعة متزايدة منهم بأن الإتحاد السوفياتي هو قوة الردع الأساسية للولايات المتحدة ما دامت السياسة الأميركية على ما هي.

في مصر تيار لا يريد المضي في سياسة اليسار إلى حد أن يصبح مذهباً ذات يوم، وتيار آخر لا يريد المضي في سياسة اليمين إلى حد تقويض الملامح اليسارية التي أضفاها عبد الناصر على وجه مصر طوال خمس عشرة سنة. هناك تيار قوي ينادي إذا جازت التسمية بـ «اليسار واليمين معاً». ولقد عقدت موسكو المعاهدة مع الذي يقود هذا التيار وهو السادات.

ويبقى الجيش المصري. أين وضعه بعد المعاهدة وعشية الذكرى الخامسة للهزيمة؟

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 30 مايو/ أيار 1971

3- محطات «ضخ» النابالم

و«السلاح الحربي»

خلال خمس عشرة سنة سيصبح الجيش المصري متسلحاً مثله مثل أي جيش في دول حلف فرصوفيا. وبعد خمس عشرة سنة إذا إستمر التعامل بين مصر والإتحاد السوفياتي بموجب المعاهدة الجديدة حتى الدقيقة الأخيرة من اليوم الأخير في السنة الأخيرة، سيكون من الصعب على هذا الجيش أن يعيد النظر في أسلوب تدريبه أو مصدر سلاحه. وما حدث وما سيحدث بالنسبة إلى الأمور العسكرية حدث وسيحدث بالنسبة إلى أمور الإقتصاد. وإذا كانت خمس عشرة سنة من التعامل وتوظيف رؤوس الأموال السوفياتية التي يقال إنها بلغت خمسة مليارات دولار إلى الآن لم تُخرج مصر عن إستقلاليتها ولم توجد للإتحاد السوفياتي طابوراً خامساً في البلاد، فإن فترة التعامل المقبلة لن يعول عليها في إمكان حدوث ذلك. فالأرض المصرية ليست تربة صالحة للمذهبية السوفياتية لكنها صالحة جداً لتوظيف المزيد من الأموال السوفياتية، والمزيد من التعاون الذي يُبنى على المصلحة المشتركة.

وبرغم كل ما فعله الإتحاد السوفياتي لمصر فإن المواطن المصري يشعر بأن الأمر الأساسي لم يُفعل بعد. لكنه شعور ساذج إذا إفترضنا أن هذا المواطن يعتقد أن الإتحاد السوفياتي مطالب بإعادة سيناء إلى الوطن، برغم أن كاتباً مصرياً سياسياً أعيد إليه الإعتبار في عهد السادات قال لي مرة: «الحرب هي الحرب. وما دما إختارنا الإتحاد السوفياتي حليفاً وصديقاً ومصدر سلاح فإننا لا نجد ما يمنع هذا الحليف من أن يحارب معنا. إن أميركا تحارب مع إسرائيل، ولا وقت الآن للقول إن معركتنا مع إسرائيل عسكرية قبل أن تكون حضارية. المعركة عسكرية والقول إنها حضارية معناه تأجيل طويل المدى للمعركة، ويكاد الإحتلال أن يخنق أنفاسنا».

هل صحيح أن الإحتلال يكاد أن يخنق أنفاس المصريين؟

إنه أكثر من صحيح. وإذا كان الإحتلال الساخن هو الذي كاد أن يخنق الأنفاس فإن الإحتلال البارد أظن من ذلك بكثير. في الماضي كان الإحتلال الساخن يتمثل في غارات وإسقاط طائرات وعمليات عبور وقتلى وجرحى وتدمير. أما الإحتلال البارد الذي فرضه التمديد المستمر لوقف إطلاق النار فإنه تسبّب في تفكك دائم للشعور بالوحدة الوطنية. إن الحرب كانت تعمّق هذه الوحدة، لكن وقف إطلاق النار المستمر فتح ثغرات فيها. ومن أجل ذلك لم يترك السادات مناسبة إلاّ تحدّث فيها عن الوحدة الوطنية.

وقبل أربعة أشهر تزايد حجم الإتجاه الذي يرى وجوب إستئناف القتال مهما كانت النتائج، ولولا بعض التعقل الذي حوَصر به هذا الإتجاه لكانت الأوامر صدرت إلى القيادة العسكرية في الجبهة بأن تستأنف حرب الإستنزاف. وقد بنى المتعلقون حساباتهم على أمور عدة منها أن الحرب لن تكون هذه المرة حرب إستنزاف.

صحيح أن مصر لم توقف خلال فترة وقف إطلاق النار التدريبات ولو لحظة بدليل أنه حتى في اللحظات التي كان يدور صراع سياسي في القاهرة على السلطة كانت طائرات الهليكوبتر التي تقوم بتدريبات ليلية منذ زمن بعيد تقوم بهذه التدريبات. وكان في إستطاعة الذين يجلسون على شرفات منازلهم وفي يدهم «الترانزستور» لسماع المزيد من الأنباء عن نتائج الصراع السياسي، أن يروا حبالاً تتدلى من هذه الطائرات ربما لسحب عسكري أصيب أو أسير، كما يتطلب هدف هذه التدريبات. وكانت المقاتلات المصرية تقوم في أمكنة أخرى كثيرة بعيداً عن القاهرة وحتى خلال لحظات الصراع السياسي الدائر في القاهرة بطلعات ونزلات.

صحيح أن الآلة العسكرية لم تتوقف خلال فترات التمديد المستمرة لوقف النار. وصحيح أن كلاماً كثيراً قيل حول القدرة العسكرية المصرية التي يحرص السادات دائماً على أن يتباهى بها، إلاّ أنه في الوقت نفسه هناك ناحية أساسية تتعلق بالمعركة هي التي على ما يبدو أغرت السادات بالحل المؤقت وجعلته يقول ما معناه إنه إذا كان في إستطاعته أن يمنع قتل عسكري مصري واحد فإنه لن يتردد.

والناحية الأساسية هذه تتعلق بالإستعدادات العسكرية الإسرائيلية، ذلك أن المعلومات المتوافرة من مصادر عدة للقيادة المصرية تؤكد أن إسرائيل أنشأت خلال فترة وقف النار محطات لـ «ضخ» النابالم. وقد أنشئت هذه المحطات في المرحلة الأولى من الحرب لأن إسرائيل ركزت على أن يكون ردها على أي عملية لعبور قناة السويس من جانب المصريين معتمداً على المدفعية المتوسطة بحيث تنتشر المدافع على طول «المناطق الحرجة»، وهذا التعبير بالمفهوم العسكري يعني المناطق التي يمكن أن تتم منها عمليات العبور. ثم أعادت إسرائيل النظر في ذلك ولجأت إلى إنشاء محطات «ضخ» النابالم ووزعت المحطات على «المناطق الحرجة» أيضاً. وفي بعض الحسابات أن إسرائيل ستبدأ في حال حدوث عمليات عبور بإستعمال المدفعية التي تم تركيبها وراء تحصينات ليس من السهل تدميرها على أن تستعمل بعد ذلك السلاح الآخر وهو محطات «ضخ» النابالم. وفي بعض الأحيان أيضاً إن هذه المحطات وضعت لضرب موجات العبور وخلال وقت قصير جداً حتى لا يتمكن العابرون من الوصول إلى التحصينات من جهة ولا الإلتحام مع القوات الإسرائيلية المرتبطة وراء التحصينات من جهة أخرى، لأنه في حال الإلتحام فإن حركة المقاتلات والقاذفات الإسرائيلية ستُشل تماماً، وبالذات القاذفات التي لن تتمكن من قصف مواقع الإلتحام لأنها بذلك تكون قصفت قواتها والقوات المصرية العابرة معاً.

المعلومات التي توافرت للقيادة المصرية أيضاً أشارت إلى أن إسرائيل أنشأت محطات لـ «ضخ» النابالم بعدما بلغها أن عملية نسف تحصينات خط بارليف لم تعد مشكلة. ويقال إن الإتحاد السوفياتي زود المصريين بنوع من المدافع الثقيلة تنفجر قذائفها على مراحل وتُشعل حرائق بعد انفجارها. وهذا النوع مصنوع خصيصاً لمواجهة التحصينات التي هي من نوع تحصينات «خط بارليف». كذلك يقال إن السوفيات زودوا المصريين بنوع حديث من الدبابات يصلح لما بعد العبور. وهذه الدبابات تطفئ النار آلياً وبواسطة أزرار من دون أن يُشغل طاقم الدبابة نفسه بذلك.

وعندما زار وزير الخارجية الأميركية وليم روجرز القاهرة وأجرى محادثات مع وزير الخارجية المصرية محمود رياض تطرّق الإثنان في إحدى زوايا المقابلة إلى الحديث عن «خط بارليف».

ويقال إن روجرز سأل محمود رياض: ما الذي ستفعله في «خط بارليف»؟ ورد رياض: سنشرف على صيانتها!

وضحك روجرز.

الأعماق ودور سوريا

وكانت المعلومات المتوافرة للقيادة المصرية عما يجري في الضفة الشرقية من إستعدادات من الأمور التي بُحثت قبل توقيع المعاهدة المصرية - السوفياتية. والأرجح أيضاً أنه في ضوء هذه المعاهدة فإن مصر ستبحث مع الإتحاد السوفياتي في طريقة لمواجهة محطات ضخ «النابالم». ومن الطبيعي أن موسكو لن تتباطأ أو إنها لن تستطيع أن تتباطأ أو إنه لا يمكنها أن تتباطأ حيال ذلك وحيال ما قد يحدث في أعماق مصر إذا قامت الحرب فجأة. وفي الحسابات المصرية إن المعركة لن تكون فقط على الجبهة بل في الأعماق أيضاً. وهذه المرة ستضرب إسرائيل الجسور والقناطر والمصانع من دون تحديد وهدفها - برغم تأكدها من أن ذلك سيتسبب لها في سقوط عدد كبير من الطائرات بسبب الصواريخ التي تحمي الأعماق - هو شل الحركة بشكل كبير في الجبهة الداخلية. وفي مصر مئات الجسور والقناطر و2500 مصنع بين حلوان والمحلة الكبرى. والمصانع قريبة بعضها من بعض ويضم المصنع الواحد ألوف العمال.

هنا يتبادر إلى الذهن سؤال: ما الذي يمكن أن يحدث لو أن إسرائيل ضربت الأعماق رداً على أي عبور مصري للقناة؟

في الماضي كان عبد الناصر بعد ضرب مصنع أبو زعبل هدد بضرب مواقع في أعماق إسرائيل. ويومها أبدى الطيارون المصريون إستعدادهم لذلك وطلبوا من عبد الناصر أن يسمح لهم. ولأن الإستراتيجية المصرية

آنذاك كانت تعتمد على عدم التفريط بطيار واحد لقلّة عدد الطيارين في سلاح الجو المصري، بالإضافة إلى أن قيام طائرات مصرية بضرب الأعماق الإسرائيلية ليس عملية مضمونة النتائج لأن الطيار إذا تمكّن من الوصول لضرب هذه الأعماق فإن عودته ستكتنفها بعض المصاعب لأن الإستراتيجية كذلك لم يَضْرِب.

لقد هدد عبد الناصر بأنه سيرد بالمثل لكن الإسرائيليين ضربوا بعد ذلك مدرسة «بحر البقر» ولم يرد. ويمكن الآن الكشف عن حقيقة تتعلق بمدرسة «بحر البقر» لم تعلن من قبل. كانت حجة الإسرائيليين أن المدرسة هي موقع عسكري مهم، والحقيقة أنها كانت مدرسة بالفعل. إلا أن إعتقاد إحدى القواعد العسكرية هناك على «حنفية» المياه (أي الصنبور) التي في ملعب المدرسة هو الذي جعلها تبدو كأنها موقع عسكري. وكانت سيارات عسكرية تأتي من حين إلى آخر إلى المدرسة وتملأ الصهاريج بالمياه من «الحنفية». وبعد العدوان الإسرائيلي على المدرسة أصبحت القاعدة التي كانت ترسل سيارات لتأتي بالمياه تعتمد على مصدر آخر.

نعود إلى التساؤل: بعد العدوان الإسرائيلي على «أبو زعبل» هدد عبد الناصر بضرب الأعماق الإسرائيلية إذا تكررت عمليات ضرب الأعماق المصرية. ثم إعتدى الإسرائيليون على أطفال مدرسة «بحر البقر» ولم ترد الطائرات المصرية بضرب الأعماق.

وقبل أيام وبالذات يوم أول مايو/أيار 1971 أعلن السادات أنه سيعامل إسرائيل بالطريقة التي تتعامل هي بها: السن بالسن والعين بالعين والنابال بالنابال والعمق بالعمق. وأعلن السادات ذلك بعد مرور أقل من أسبوعين على قيام إتحاد الجمهوريات العربية. وفي هذا النطاق قال إن سوريا وافقت على السماح لخمس وعشرين مقاتلة وقاذفة مصرية تنطلق من الأراضي السورية وتحط فيها. ومن شأن هذه الموافقة السورية أن تخلق وضعاً جديداً يتعلق بحرب الأعماق المصرية، ذلك أن إسرائيل ستتردد كثيراً في ضرب أعماق مصر متى شعرت أن أعماقها على مسافة ثوان من المقاتلات المصرية الجاثمة في الأراضي السورية، وأن عمليات قصف واحدة لحيفا أو يافا أو تل أبيب أو للثلاث معاً من شأنها أن تحدث إرتباكاً في منتهى الخطورة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

التصوف و«السلام الحربي»

في الذكرى الرابعة لحرب 1967 لم يجد عبد الناصر غير التصوف طريقة يتذكر بها ما حدث يوم 5 يونيو/حزيران 1967. فقد أنشد مع منشدين بعض التواشيح الدينية وصلّى صلاة الفجر في المسجد يحيط به عدد من رجاله ومساعديه إنتهى طموح بعضهم غير المدروس إلى الإنتقال بشكل درامي من مواقع السلطة إلى زنانات «أبو زعبل». وفي الماضي كان يحرص على إحياء الذكرى بشكل يزيد من حماسة المصريين ويكرّس صمودهم ويوسّع صدورهم ويزيد حجم صبرهم وتقاولهم بالمستقبل وثقتهم في أن جيشهم سيخوض لهم معركة تعيد الكرامة والأرض. لكنه لسبب ربما يُعرف ذات يوم وربما يذهب سراً مع أسرار كثيرة مع الرجل الذي كان من معدن لا مثيل له، حرص على ذلك الإحياء التصوفي للذكرى الرابعة.

كيف سيحيي أنور السادات الذكرى؟ إنها الأولى التي تحل وهو رئيس للجمهورية. وتحل وقد سقطت رؤوس كبيرة لم يُلقِ السادات أي ظلال على وطنيتها، إنما شاءت الظروف التي نشأت من رحيل عبد الناصر أن تكون معقدة لدرجة أن ما حدث يوم 14 مايو/أيار 1971 كان يجب أن يحدث يوم 29 سبتمبر/أيلول 1970 بعد ساعات من وفاة عبد الناصر.

وعشية الذكرى الخامسة كل شيء صامت. الديبلوماسية المصرية صامتة. مدافع السويس صامتة. ولا حديث إلا عن الخزانة التي سُرقَت، والأشرطة التي سُجِّلَت، والتلفونات التي روقبت والرجال الذين سيقوا إلى السجن، والرجال الذين أمسكوا بالسلطة، ومراكز القوة التي سقطت، والخوف من نشوء مراكز قوة جديدة، والإنتخابات التي ستُجرى، والدستور الدائم الذي سيوضع، والقضاء الذي سيُحترم.

وقبل أسابيع قال محمود رياض إن مهمة الديبلوماسية إنتهت وإن الكلمة الآن للجيش. وردّ آنذاك الفريق

أول محمد فوزي الذي إرتبط إسمه بالطريقة المدهشة التي أعيد بها تجهيز الجيش وبناءه من جديد، بأن القوات المسلحة مستعدة وأن الأمر متروك للديبلوماسية المصرية. والتقى آنذاك طرف ثالث يقول إن مهمة الدبلوماسية لا تنتهي. إنها تعمل في ظل هدير المدافع. عشية الذكرى الخامسة كل شيء صامت وكل شيء مغلف بالتأمل والحذر. وصباح الخميس 20 مايو/أيار 1971، بعد خمسة أيام من عملية السقوط والصعود - سقوط الرؤوس الكبيرة وصعود منطق الشرعية - كان موكب يضم خمسة آلاف مقررٍ يمثلون المحافظات المصرية الخمس والعشرين (مع سيناء المحتلة) يعقدون «مجمعاً قرآنياً» برئاسة الشيخ محمود الحصري شيخ المقاريء. وفي هذا المجمع قرأوا ألف ختمة للمصحف كله وإختتموا مجمعهم بدعاء النصر والتأييد للسادات. مظهر آخر من مظاهر التصوف في إنتظار أن يخترق هذا الجدار القوي من الصمت هدير مدافع السويس. إن الوضع لا يحتمل ذكرى أخرى من «السلام الحربي».

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 2 يونيو/حزيران 1971

الموقف المصري عشية إنهاء «سنة الحسم»



هناك أمر محير. فبرغم أن بين إنتهاء آخر أيام «سنة الحسم» ساعات إلا أن فنادق مصر ملأى بالنزلاء من كل بقاع الأرض. ما تفسير ذلك؟

ربما إن الآتين إلى مصر غير مكترئين بالأنباء التي تفيد أن الحرب قد تقع، وربما إنهم يدركون أن الحرب قد تقع لكنهم لا يخافون. والمهم أن يمضوا رأس السنة الجديدة يتفرجون على النيل وأبو الهول والمتحف المصري ويتابعون الإستعدادات التي تجرى منذ بعض الوقت لرحلة توت عنخ آمون في طائرة حربية بريطانية إلى لندن ليعرضه البريطانيون.

جنسيات من كل القارات. شيوخ وشبان من ثلاثة أرباع عواصم الدنيا ملأوا فنادق القاهرة من أجل أن يحتفلوا بليلة رأس السنة الجديدة.

أما المصريون الذين لا يتركون مناسبة تمر من دون أن يضيفوا عليها القليل أو الكثير من روح النكتة فيسأل الواحد منهم الآخر: «أين ستسهر ليلة الحسم؟» بدلاً من السؤال التقليدي «أين ستسهر ليلة رأس السنة»... ثم يضحك، يعيش حالة نفسية تكاد تدمره. فهذا الإنتظار الطويل ينعكس في نفسه ضيقاً، وإلاً فما معنى أن يسقط قرابة مئة جريح بسبب مباراة لكرة القدم؟ وما معنى أن ينقسم الرأي العام المصري بسبب هذه المباراة؟ وما معنى أن يحدث الشغب في منطقتين وفي يوم واحد؟ وما معنى أن يحمل المواطنون حجاراً في جيوبهم وهم في طريقهم لحضور المباراة؟ لقد كان الإنقسام المصري حول كرة القدم قائماً قبل حرب 1967 إلا أنه لم يصل إلى حد نزول المتفرجين إلى أرض الملاعب ورمي رجال البوليس بالحجار ويؤد هؤلاء عليهم بالعصي. إن مصر عريقة في عشقها لكرة القدم. وأنصار اللعبة تحولوا أعضاء في صفوف أحزاب من نوع جديد. ونسبياً إن عدد أعضاء «الحزب الأهلاوي» في مصر، أي الذي يشجع فريق النادي الأهلي لكرة القدم، يفوق عدد أفراد «الحزب الديمقراطي» في الولايات المتحدة أو «حزب العمال» في بريطانيا أو «رابطة عوامي» في باكستان الشرقية. كذلك فإن عدد أعضاء «الحزب الزملاوي»، أي الذي يشجع فريق «نادي الزمالك»، يفوق عدد أفراد «الحزب الجمهوري» الذي يحكم أميركا أو «حزب المحافظين» الذي يحكم بريطانيا. أما الأحزاب الأخرى الثانوية فإن أفراد أي حزب منها يفوق عدداً ثلاثة أرباع عدد أعضاء الأحزاب المنتشرة في العالم العربي. وفي كل بيت مصري وجود لأكثر من حزب كروي. وفي بعض البيوت تنصدر صور نجوم لعبة كرة القدم الحائط. وفي القاهرة لا تخلو الشوارع إلى حد من الناس والسيارات إلا في ثلاث

حالات: عندما تمطر، وقبل مدفع الإفطار في رمضان، وعندما تكون هنالك مباراة حامية بين فريقَي الحزبين الأساسيين: الأهلي والزمالك.

ولقد إنشغلت الصحافة المصرية بما جرى بعد ظهر يوم الجمعة الماضي في «إستاد القاهرة» أكثر من إنشغالها بالفترة المتبقية من «سنة الحسم» وكانت إهتمامات المصريين بما جرى تفوق بكثير إهتماماتهم بالحكومة الاتحادية التي إتفق الرؤساء أنور السادات ومعمّر القذافي وحافظ الأسد على إنشائها وتسمية أعضائها. وكان إسم بطل حادث «إستاد القاهرة» مروان كنفاني على شفطي كل مصري في حين أن إسم أحمد الخطيب الذي عُيّن رئيساً لحكومة «إتحاد الجمهوريات العربية» لم يكن كذلك.

مواطن إيجابي

إن مظاهر العنف لم تكن تحدث قبل حرب 5 يونيو 1967. كانت المباريات تجري في هدوء. لا جرحى. لا تخريب. لا عبارات قاسية تُوجّه إلى أحد. كان هنالك تعصّب. وكان هنالك إرهاب للأيدي التي تُصَفّق والحناجر التي تهتف. ومن الطبيعي أن مثل هذا العنف ما كان ليحدث لو أن إنتصاراً تحقّق في حرب 5 يونيو 1967 بدلاً من تلك الهزيمة المفجعة. ومثل هذا العنف ما كان ليحدث على الأقل بالنسبة التي وقع فيها لو أن الإتحاد الإشتراكي العربي إنهمك في معالجة الظواهر التي تشهدها عادة المجتمعات التي تُهزم في الحروب، بدلاً من إنهماكه في البحث عن أمور ثانوية، كالطلب من أحد الأمناء في الإتحاد الإشتراكي أن يكتب في تقريره آخر نكتة متداولة. ففي أفراد الأحزاب الكروية طاقات لو إستُعملت في مكانها الصحيح لأعطت نتائج براقّة. ومثل هذه المهمة في ظل غياب المعركة مُطالب بها الإتحاد الإشتراكي. مُطالب أيضاً أن يضع التقييم المنطقي لما يفكر به رجل الشارع. وقد حدث قبل أيام أن تصاعد الكلام في صفوف الناس بعدما أمطرت السماء بشكل إستثنائي في القاهرة. فبسبب كثرة الأمطار طافت بعض الشوارع ولأن «البلاغات» غير صالحة أصبح السير في شوارع كثيرة أمراً صعباً، وبعدها تسربت كميات من المياه في «البلاغات» التي أصلحها العمال بقيت الأوحال في هذه الشوارع. ولو أن «البلاغات» كانت صالحة لما حدث ما حدث ولما كان الكلام سيتكاثر. ولما كان من حق أحد أن يقول: كيف سنخوض حرباً ونحن لا نستطيع أن نواجه يوماً ممطراً؟ كيف سنصد غارة إسرائيلية من النابالم والقذائف المحرقة ونحن لا نستطيع مواجهة غارة سماوية من الأمطار؟ كيف؟

ومثل هذا المواطن قال كلاماً مماثلاً يوم شب الحريق في مبنى دار الأوبرا وأتى عليها. ويقول عندما تتعطل التلفونات بعد أول زخة مطر. وذات يوم كثرت التساؤلات والأقاويل لأن رقم الهاتف 125 (المطافئ) لا يجيب: إذا كان رقم المطافئ لن يستجيب طلباً لإطفاء حريق بسيط فماذا نفعل إذا نشبت المعركة وكيف سنطفئ الحرائق التي ستنشأ عن الغارات الإسرائيلية؟

ثم توقفت التساؤلات والأقاويل لمجرد أن تم تصليح الرقم الذي طرأ عليه عطل.

إن نظرة الإتحاد الإشتراكي الأولية إلى مواطن من هذا النوع يسأل ويكثر من الأقاويل هي أنه «مواطن مشكّك»، هل هو فعلاً كذلك؟

الحقيقة إنه مواطن إيجابي. وما دام يعيش في ظل نظام سَمَح له بحرية النقد والكلام فإنه يتكلم ويقول أحاسيسه. هذه هي أحاسيسه. إن المقاتل في الجبهة مشغول لا وقت عنده للثرثرة. كل يوم تدريبات ومن وقت إلى آخر مناورات بالذخيرة الحية. ملأ وقته بالإستعداد للدور المطلوب منه. إنه على أبواب معركة أو يجب أن يكون كذلك. وفي مثل هذه الحال لا وقت عنده للأقاويل والتساؤلات. سؤال واحد ربما هو الذي يشغل باله وهو: متى المعركة، أو إلى متى سنبقى ننتظر الأمر لخوض المعركة؟ ولو كان للمواطن المدني دور محدود حيال المعركة لما كان عنده الوقت ليثير التساؤلات والأقاويل وهو يحتسي كوب الشاي أو يدخن الشيشة أو يتمشى في شوارع القاهرة. إذًا، فهو «مواطن غير مشكّك» لكنه في قرارة نفسه يبحث عن دور، وإذا تأمّن له هذا الدور سيتحول إلى مواطن في منتهى الإيجابية.

تساؤلات المواطن

وهذا المواطن ذهب بعيداً في تساؤلاته وأقوابيله عندما بدأت الحرب الهندية - الباكستانية. كان قلبه مع باكستان لأنها مسلمة وكان عقله مع الهند لأنها صديقة بل حليفة تاريخية في الميدان السياسي. وعندما حققت الهند الإنتصار الكبير بفضل الدعم السوفياتي العسكري توقفت تساؤلاته عند نقطة معينة: ما دام الإتحاد السوفياتي قادراً على أن يحقق إنتصاراً للهند فلماذا لا يفعل هذا الشيء عندنا؟ هنا إلتقت تساؤلات المواطن مع إنتقال الدولة المصرية من مرحلة مراقبة الحرب الهندية - الباكستانية إلى مرحلة دراسة الموقف والنتائج بكثير من العناية.

ما الذي حدث في تلك الحرب؟

حدث ما كان يجب أن يحدث في الشرق الأوسط. وقف الإتحاد السوفياتي بكل ثقله وراء الهند لكي تُحقق إنتصاراً عسكرياً على باكستان ومن معها. ولقد تحققت هذا الإنتصار. وإذا طبقت مواد المعاهدة السوفياتية - الهندية المشابهة للمعاهدة السوفياتية - المصرية بدقة وحُسن نية، وإنتصرت الهند، فهل معنى ذلك أن الإنتصار الهندي أكل إنتصاراً عربياً كان يجب تحقيقه؟

الواقع أن في الموقف السوفياتي حلقة مفقودة إلى الآن، وليس من المستبعد أن يتركز الجهد المصري خلال الأسبوعين المقبلين على إبراز ملامح هذه الحلقة. وهنا لا بد من تسليط أضواء كاشفة على هذا الموقف.

كانت العلاقات السوفياتية - المصرية فاترة بسبب أحداث السودان في أواخر يوليو/تموز 1971 ولم تعد إلى طبيعتها إلا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس أنور السادات لموسكو في 11 أكتوبر/تشرين الأول. وكانت هذه الزيارة هي الأولى التي تتم بشكل علني وسبقها زيارة سرية لم يعرف بها معظم مساعدي السادات. أفقد توجهه إلى موسكو يوم أول مارس/آذار 1971 وعاد إلى القاهرة في اليوم الثاني ليعلن إنتهاء فترة الإمتناع عن وقف إطلاق النار.

ولقد تبين أن زيارة السادات لموسكو كانت ضرورية ما دام الإتحاد السوفياتي هو الحليف وهو الطرف الثاني في معاهدة مايو/أيار 1971 الشهيرة، يضاف إلى ذلك أن السُحب التي نشأت بسبب أحداث السودان تكاثفت بحيث أصبح من الصعب أن تتضح الرؤية من دون تبديدها.

الزيارة الأولى إستغرقت يوماً. والزيارة الثانية المعلنة إستغرقت يومين. وكلتاهما حققتا نتائج أساسية. بعد الزيارة الأولى وُضعت معاهدة الصداقة والتعاون. وبعد الزيارة الثانية رُدم التباين في وجهات النظر في فجوة الثقة التي نشأت نتيجة لأحداث السودان.

كلام فينوغرادوف

وقبل أيام قليلة، وبالتحديد ليلة الثلاثاء 14 ديسمبر/كانون الأول 1971، كان السفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف يستقبل في منزله عدداً من الصحفيين والكتاب المصريين، وهو تقليد يتبعه من حين إلى آخر.



وفي اللقاء تتم مناقشات وتُعرض وجهات نظر تتميز عادة بالصراحة. وقد تم اللقاء بعد قليل من صدور القرار الأخير للجمعية العمومية الذي كان نصراً آخر حَقَّقَهُ الدبلوماسية المصرية، في وقت كانت نار الحرب الهندية - الباكستانية تزداد اشتعالاً. وبدأ الحديث عن القرار.

قال فينوغرادوف إن ما حدث في الجمعية العمومية كان كسباً وبالتالي فإن أي تحرُّك مصري من أجل التحرير أصبح مشروعاً. وإستطرد: لكن المهم أن يكون هنالك إستعداد...

ثم قال بصراحة ما معناه إنه يلاحظ مظاهر عدم الإستعداد في الجبهة الداخلية. وقال له أحد الحاضرين: المهم هو توافر الحد الأدنى من أمرين: إرادة القتال، والجاهير. بالنسبة إلى الأولى إن إرادة القتال تتجسد في أن الجندي أصبح يملك القدرة على إستخدام سلاحه وهو مؤمن بقضيته. وبالنسبة إلى الجبهة المدنية أصبح المواطن مستعداً لتحمل الخسائر التي يمكن أن تنتج. هذا الحد الأدنى تم وليس مطلوباً أكثر من ذلك. المطلوب هو أن يصيغ جو المعركة ما هو قائم الآن من إجراءات غير منتهية أو عوامل غير تامة. إن جو المعركة سيطوّر كل شيء.

أضاف المتحدث مخاطباً فينوغرادوف: جو المعركة معناه أنه يجب أن تكون هنالك قدرة على تبادل النار مع العدو لمدة شهرين على الأقل. والسؤال الآن هو: هل إن الجيش المصري مستعد الآن ومن دون مؤازرة الجبهة الداخلية أن يخوض شهرين من المعارك من دون أن ينهزم؟ وأجاب فينوغرادوف قائلاً ما معناه إن تغييراً كبيراً حصل في الجيش المصري. وطبيعي أنه عندما يقول مثل هذا الكلام يكون مستنداً إلى تقارير الخبراء السوفيات العاملين في الجيش المصري.

ثم قال فينوغرادوف قبل أن تُقارب جلسته مع الكُتَّاب والصحافيين المصريين على الإنتهاء: نحن معكم في طريق السلم أو طريق الحرب من أجل التحرير.

ومثل هذا الكلام يقال للمرة الأولى مهم لأمرين: الأول إن فينوغرادوف ليس سفيراً عادياً وإنما سفير فوق العادة وقُطب بارز في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. الأمر الثاني هو أن الكلام يقال قبل أيام من إنتهاء «سنة الحسم» وفي وقت تطفئ رغبة مصر في القتال على أي شيء آخر. فوق ذلك إن كلام فينوغرادوف يضيف وضوحاً إلى ما جرى خلال زيارة السادات الأخيرة لموسكو. فقد وقف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف وقال: فلنشرب نخب الفريق أول محمد أحمد صادق.

رَدَّ السادات: فلنشرب نخب تحرير الأرض.

وأجاب بريجنيف: صح. فلنشرب نخب التحرير.

ماذا يعني هذا؟ ما تفسير كلام فينوغرادوف ومن قبله لفظة بريجنيف؟

لو أن زيارة السادات مثلاً لموسكو تمت في الوقت الذي قال فينوغرادوف كلامه أي في الوقت الذي كانت جحافل الجيش الهندي تتقدم نحو باكستان الشرقية مدعومة من الإتحاد السوفياتي، لما كان هنالك أي موجب للسؤال لأن ترجمته أن ما فعله السوفيات من أجل الهند سيفعلونه من أجل مصر.

ولكن هل أن ما فعله السوفيات من أجل الهند يمكن أن يفعله من أجل مصر؟

إذا كان التخوف في الماضي هو أن الوقوف مع مصر قد يضع الإتحاد السوفياتي في مواجهة مع الولايات المتحدة وقد تصل المواجهة إلى حد الحرب الشاملة، فإن هذه المواجهة تمت في الحرب الهندية - الباكستانية ولم يحدث شيء. ولم تكن المواجهة مع الولايات المتحدة وحدها إنما مع الصين أيضاً.

وإذا كان التخوف في الماضي هو أن الإتحاد السوفياتي لا يتدخل، بل يتحاشى التدخل عسكرياً في غير المعسكر الإشتراكي، فإن هذا المنطق سقط بعد تجربة الحرب الهندية - الباكستانية. وفي الماضي قبل

وصول الخبراء السوفيات بنسبة كبيرة إلى مصر سقط منطق آخر وهو أن الإتحاد السوفياتي ليس مستعداً لتقديم ما هو أكثر من السلاح. لقد قُدِّمَ إلى مصر رجالاً. وقُتِلَ عدد منهم فوق الأرض المصرية وفي الساحة التي يقيم عليها الجيش المصري ويتدرب إستعداداً للمعركة.

المحارب مع الهند

لقد حارب الإتحاد السوفياتي بشكل أو بآخر مع الهند. وتدخله العسكري لم يكن في إطاره العام دفاعياً. ومن أجل سمعته، ومن أجل ألا تهزم حليفته الهند تدخل غير مكرث بالشرعية الدولية. وهو في ذلك يتخذ هذا الموقف للمرة الأولى. وحتى العام 1956 لم يتحرك وينذر إلا بعد وقوف الأكثرية الدولية مع الشرعية ضد العدوان الثلاثي على مصر.

لقد تدخل الإتحاد السوفياتي وبفضل تدخله حققت الهند إنتصارها الكبير، ولم يأخذ هذا التدخل شيئاً من الهند إستقلالاً أو سيادة.

فلماذا إذاً لا يكرر التجربة في الشرق الأوسط؟

في حديث السادات مع رجال الإعلام يوم الخميس 2 ديسمبر/كانون الأول 1972 وفي أحاديثه من قبل مع أعضاء اللجنة المركزية والوزراء قال ما معناه إنه خلال زيارته الأخيرة لموسكو شعر أن في عيون قادة الكرملين سؤالاً: لماذا لا تتحركون؟ ماذا تنتظرون؟

وفي ذلك إعتد السادات على الحاسة السادسة، لكن وضعه سيكون أفضل بكثير لو أن بريجنيف قال له شخصياً أو على مسامع آخرين وفي منتهى الوضوح وبصوت عادي: لماذا لا تتحركون؟ ماذا تنتظرون؟

لو أن مثل هذا الكلام قيل لكان السادات عَرَفَ كيف يتصرف ولكان طلب من السوفيات أن يعلنوا في كلام لا يحتاج إلى تفسيرات أنهم مع مصر إذا أرادت الحرب ومعها إذا إختارت طريق السلم ولن يسمحوا بأن تهزم. أي على الأقل تقف موسكو الموقف الذي تقفه واشنطن حيال إسرائيل. في مثل هذه الحال تتبدل طبيعة المعادلة القائمة.

لكن هل صحيح أن السادات قرأ في عيون قادة الكرملين السؤال: لماذا لا تتحرك وماذا تنتظر، أم أنه ذهب بعيداً في أمر الحرب والسلام؟



الرواية الأكيدة

ثمة رواية تفيد أن السادات أوضح للقادة السوفيات أن المصري أصبح مستعداً لخوض المعركة الآن ولكن...

تفيد الرواية أيضاً أن قادة الكرملين أجابوه: ولكن ماذا؟ أسلحة أخرى؟ إبدأوا وستصلكم الأسلحة خلال أسبوع.

للرواية الأكيدة بقية، خلاصتها أن السادات حيال ذلك إتفق مع السوفيات على موضوع الحرب. وحدد لبء المعركة أحد أيام نوفمبر/تشرين الثاني 1971 ثم تأجل الموعد إلى أحد أيام كانون الأول... ثم بدأت الحرب الهندية - الباكستانية وتحول الجسر الجوي تبعاً لذلك إلى نيودلهي بدلاً من القاهرة. أصبحت الأعتدة والأسلحة والخبراء تصب على الأراضي الهندية.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن الحليف الأساسي يحصر إهتماماته في موضوع الحرب الهندية - الباكستانية. ولأن هذه الحرب

لم تنته لمجرد أن باكستان الشرقية سقطت في أيدي القوات الهندية، فمعنى ذلك أن الحرب ستطول. فهناك دولة جديدة في طريقها إلى أن تبصر النور. ولقد خاضت الهند الحرب من أجل بنغلاديش. وفي إنتظار أن تهدأ الجبهة الآسيوية وتبصر بنغلاديش النور هل يجب أن تنتظر مصر حليفها الأساسي؟
يجب أن تنتظر ما دامت ربطت نفسها به وما دام السلاح المطلوب الذي تستقيم بموجبه المعادلة لم يصل وإن كانت تأمل في وصوله.

ويجب ألا تنتظر لأن فترة الإنتظار طالت أكثر من المحتمل. ومن شأن هذا التجميد للموقف أن يفتح المزيد من الثغرات. وإذا كانت مصر ستنتظر بضعة أشهر - علماً بأن الإنتظار ليس سهل التحقيق - وتبني موقفاً جديداً على أساس ما ستسفر عنه محادثات نيكسون في موسكو، فإن أزمة الشرق الأوسط ستطوى ربما إلى أجل غير مسمى ويشغل الكرملين نفسه في أمور أخرى أكثر غلياناً يُخرجها نيكسون من حقيقته. وهذا الضرب المفاجيء لفيتنام الشمالية ليس أكثر من عنصر ضغط تتعمد واشنطن إستحداثه ليسبق زيارة نيكسون المرتقبة لموسكو.

فكرة طويت

ما الذي يمكن فعله؟

عندما بدأت الحرب الهندية - الباكستانية خطرت في بال كثيرين هذه الفكرة: لماذا لا ننتهز الفرصة ونبدأ المعركة؟ الجابرة مشغولون. فلنفتح جبهة الشرق الأوسط.

وطويت الفكرة بجواب قاطع: إذا إختارت الولايات المتحدة بين جبهة الشرق الأوسط أو الجبهة الهندية - الباكستانية فإنها قطعاً ستتهم بالأولى وستتدخل لمصلحة إسرائيل إذا تهددها خطر.

ومن يدري، قد تكون واشنطن علمت بما إتفق عليه السادات مع قادة الكرملين خلال زيارة الرئيس المصري لموسكو فباعث موسكو عدم تدخلها في الحرب الهندية - الباكستانية في مقابل عدم قيام حرب في الشرق الأوسط. وإلا فما معنى أن القوات الهندية وصلت إلى دكا ولم تفعل الولايات المتحدة سوى إجلاء رعاياها؟ إلا أن الولايات المتحدة قد تكون تركت الإتحاد السوفياتي يغوص في أحوال الحرب الهندية - الباكستانية على أمل أن يتورط كما هي متورطة في حرب فيتنام.

نعود، وهذا هو المهم، إلى الممكن فعله. ذلك بأنه إذا إستمر الموقف جامداً بارداً إلى حين لقاء نيكسون وقادة الكرملين في موسكو فإن معنى ذلك أن القضية ستدخل في ثلاجة كبيرة.

تدمير لقاء موسكو

لماذا لا يدمر السادات مثل هذا اللقاء؟

كيف؟

يشعل الحرب ويضع الحليف في مأزق صعب فإذا تمت الزيارة تكون أزمة الشرق الأوسط مادة أساسية في جدول أعمال القمة السوفياتية - الأميركية بدل أن تكون المصالح المشتركة أو الأمن الأوروبي هي هذه المادة. وإذا لم تتم الزيارة تتسع دائرة إهتمام واشنطن وموسكو بأزمة الشرق الأوسط.

وفي الماضي حدثت أمور كانت تمنع رئيس الولايات المتحدة من زيارة موسكو. فبسبب طائرة التجسس يو-2 ألغى أيزنهاور زيارته لموسكو وبسبب كوبا ألغى كينيدي زيارته لموسكو وبسبب تشيكوسلوفاكيا ألغى جونسون زيارته لموسكو. ولو أن السادات فجر الموقف في الشرق الأوسط فإن الزيارة لن تتم ولن تسيء إلى موقف مصر بشيء.

وإذا كان الرد على ذلك هو: كيف يفجر السادات الموقف ويبدأ الحرب ما دامت الأسلحة الهجومية الإلكترونية المتطورة لم تصله من الإتحاد السوفياتي أو أنها حولت سيرها إلى نيودلهي بدلاً من القاهرة، فإن الجواب هو: السلاح الموجود يكفي لخوض المعركة، يضاف إلى ذلك أن تطوراً ضخماً تشهده الآن المصانع الحربية. ولنفترض أن المعركة بدأت بهذا السلاح ثم توقفت بسبب التفوق الإسرائيلي؟

والجواب عن ذلك هو: لن نتوقف، إذا عاشت المعركة أسبوعاً فإنها ستعيش إلى الأبد أو على الأقل إلى حين تَوَقُّفها، وهي في مصلحة مصر. ذلك بأنه ليس من مصلحة الإتحاد السوفياتي أن تنهزم مصر مرة أخرى خاصة وأن معاهدة الصداقة والتعاون تربطه بها. وإذا هُزمت مصر في حرب جديدة مع إسرائيل فإن هيبة الإتحاد السوفياتي كدولة كبرى ستسقط وقد تسقط القيادة.

الموقف المحير

لا يريد الإتحاد السوفياتي أن تنهزم مصر. وفي الوقت نفسه لا يعطيها الأسلحة الهجومية المتطورة. هل أن القضية قضية ثقة أم أنها قضية مصالح؟

في أي حال إن الموقف السوفياتي محير. ومن الضروري لإستكمال تسليط الضوء على الموقف السوفياتي الإشارة إلى أمر في منتهى الأهمية. فقبل أيام شدد الإعلام الأميركي على أن الولايات المتحدة لم تعط إسرائيل - في أعقاب زيارة غولدا مئير - طائرات «فانتوم». وحاول هذا الإعلام الإيضاح بأن الولايات المتحدة ستعطي إسرائيل طائرات من نوع «سكاى هوك» وليس من نوع «فانتوم». وخلق هذا الإعلام بذلك جواً يشير إلى أن صفقة «الفانتوم» ليست مرفوضة لكنها لم تتفد.

ولوحظ أن «البرافدا» صحيفة الحزب الشيوعي هي الجهة الوحيدة التي قالت إن الولايات المتحدة نفذت طلب إسرائيل وأعطتها ما طلبته من طائرات «الفانتوم». ومثل هذا الكلام يقال من جانب جانب «البرافدا» يضع على الإتحاد السوفياتي مسؤولية جديدة، أي أنه ما دامت الولايات المتحدة أعطت إسرائيل ما طلبته فإنها ستعطي مصر ما تطلبه من سلاح متطور. ولم يحدث ذلك. لم يصل السلاح الهجومي الإلكتروني لمصر وربما كان الجسر الذي ينقل مثل هذا السلاح لا يزال قائماً بين موسكو ونيودلهي.

بالإضافة إلى كلام «البرافدا» قالت مجلة «ترود» الناطقة بإسم إتحاد النقابات في الإتحاد السوفياتي ما معناه إن الكرملين يؤيد العرب في الحرب وفي السلم. الكلام نفسه الذي قاله فينوغرادوف لبعض الصحفيين المصريين الذين تناولوا العشاء إلى مائدته.

إذا كان الإتحاد السوفياتي مع مصر في الحرب فإن مصر تريد الحرب ليس «من أجل حفظ ماء الوجه» كما قال أحد الأعضاء الذين حضروا الاجتماع المشترك للجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب الثلاثاء الماضي، إنما لسبب حدده السادات في الاجتماع نفسه بقوله «ماء الوجه لا يهم. ماء الوجه هو بالدقة طرد الاحتلال الإسرائيلي واستعادة حقوق شعب فلسطين».

وإذا كان الإتحاد السوفياتي مع مصر في السلام فإن مصر أصبحت مدركة أن المعركة هي الطريق لتحقيق السلام، وتتمنى لو أن الإتحاد السوفياتي يدرك ذلك. ولو كانت الدبلوماسية قادرة على تحقيق السلام لما كان عميد الانتصارات الدبلوماسية محمود رياض وقف في الاجتماع المشترك يقول «لا أمل في الولايات المتحدة ولا بد من معركة».

وإذا كانت حتى الدبلوماسية المصرية وصلت إلى هذه القناعة فإن الرغبة السوفياتية التي أبدت والداعية إلى ضرورة الإستفادة من الإنتصار الدبلوماسي الأخير في الجمعية العمومية، وعدم فقدان ثقة الرأي العام العالمي... تصبح غير ذات معنى، أو غير ذات جدوى.

من هنا نخلص إلى أمرين:

الأول إن السادات يريد المعركة بالفعل. وتحديده 1971 «سنة حاسمة» أضفى على القضية حمى من النوع البارد. وقد سعى. عمل الكثير. وبسبب تحديده لـ «سنة الحسم» وجديته في ذلك خرجت القضية من دائرة الإهمال إلى دائرة الإهتمام وإستطاعت مصر أن تنتزع من الجمعية العمومية قراراً لمصلحتها.

الأمر الثاني هو أن السادات لا يستطيع أن يخوض الآن حرباً ما دامت الأزمة الهندية - الباكستانية قائمة وما دام الحليف مهتماً بها. وكان السادات صريحاً جداً وهو يعلن ذلك في إجتماع الثلاثاء. وما دام الحليف مهتماً بقضية أخرى فمعنى ذلك أن الشق الثاني بل الشرط الثاني لخوض الحرب غير متوافر. وهذا

الشرط هو إستكمال عملية الحصول على كل الأسلحة من الإتحاد السوفياتي.

مَن يتحمل مسؤولية إستعداد الجبهة الداخلية

لكن هل هذا كل شيء؟ هل كل شيء جاهز للمعركة ولا ينقص إلا إنتهاء الأزمة الهندية - الباكستانية وإستكمال عملية الحصول على كل الأسلحة؟ لا. هنالك أيضاً الجبهة الداخلية. وهنالك إلى جانبها الموقف العربي. بشهادة السادات نفسه خلال كلامه في الإجتماع المشترك فإن الجبهة الداخلية ليست مؤهلة لتخاض بها معركة. ومما قاله السادات: «يجب أن ترتفع الجبهة الداخلية إلى مستوى الجبهة العسكرية. ما هو قائم الآن لا يكفي».

لكن هل هو الآن وقت الحديث عن الجبهة الداخلية وتسليط الضوء عليها؟ وهل للجبهة الداخلية علاج؟ الواقع أنه برغم اللجنة الخاصة التي تشكّلت للإهتمام بالجبهة الداخلية ورفعها إلى مستوى الجبهة العسكرية، فإن هذه الجبهة لن تتحرك إلا إذا قامت المعركة. وما دامت المعركة لن تقوم فإن هاجس أكثرية هذه الجبهة سيبقى منحصراً بالأهلي والزمالك ومروان لاعب الأهلي و «الديبة» حكم مباراة الأهلي والزمالك الذي حكم بأن قدم مروان أصابت لاعباً زمكاًوياً ثم هاج «إستاد القاهرة» وماج... إن المعركة هي التي ستخلق الصمود، وهي التي سترفع المعنويات، وهي التي ستجعل الجميع يشعرون بالخطر وهي التي ستلغي مفهوم الإسترخاء في أوساط المدنيين وتجعله قريباً من مفهوم الإحساس بالمسؤولية والشعور بالخطر الذي يسود المقاتلين في جبهة السويس. والمعركة هي التي سترفع درجة الإستعداد عند الجبهة الداخلية.

العمل بنظام البطاقات

وفي إنتظار أن تبدأ المعركة ستبدأ الخطوات المتعلقة بتحريك الجبهة الداخلية. وهناك إتجاه كبير نحو العمل بنظام البطاقات. ويُتوقع صدور قرار بهذا الشأن قريباً يحصل المواطن بموجبه على بطاقة وبالبطاقة يتسلم المواد الأساسية وفي طليعتها البنزين. من يتحمل المسؤولية؟

الجبهة الداخلية تريد المعركة وغير مؤهلة للمعركة. تريدها حلاً لمشاكل متراكمة وجسماً لظروف متأرجحة لكنها غير مؤهلة بالمعنى الذي تفرضه متطلبات المعركة. صحيح أنه أمر طبيعي أن يعمل المدفع وتُعرض المسرحية في وقت واحد لكنه أمر غير طبيعي أن يتوقف المدفع عن العمل ويستمر عرض المسرحية. والسادات كان في منتهى الواقعية والصراحة عندما قال في الإجتماع قبل أيام ما معناه إنه غير راضٍ عن إستعداد الجبهة الداخلية.

لكن على مَن تقع مسؤولية عدم إستعداد الجبهة الداخلية؟ هل الدولة هي التي تتحمل المسؤولية أم هو المواطن؟

الواقع أن المسؤولية تقع على الطرفين:

الدولة لأنها لم تحوّل المواطن إلى نصف مقاتل إذا كان من الصعب تحويله إلى مقاتل. والمواطن لأنه يمارس مسؤوليه وكان يعبر عن شعوره بالرغبة في تحمّل المسؤولية باللجوء إلى مظاهر العنف إحتجاجاً على مباراة في كرة القدم، أو اللجوء إلى التصفيق بحرارة غير مألوفة لفيلم سينمائي ينتقد البيروقراطية أو مسرحية تجاوزت القواعد في الحديث عن الأجهزة وأساليبيها، أو بالإنصراف إلى تداول النكات وآخرها «إنتو عاملينا الحرب علشان تلهونا عن الكوره».

إن من صفات المواطن المصري أنه لا يأبه للإخطار. وأيام الحرب ومن بعدها أيام حرب الإستنزاف كان هذا المواطن عندما يرى أن طائرة تُسقط قنابل على موقع ما يقف على الشرفة يتفرج بدلاً من أن يختبئ. قد

تكون هذه ظاهرة لا مبالاة أو ظاهرة عدم خوف أو بسبب إنعدام المخابىء. ولقد نشبت حرب يونيو/حزيران والمواطن المصري بعيد عنها عملياً. ولو أن هذه الحرب شملت المدن لما كان في إستطاعة هذا المواطن أن يحمل سلاحاً ويحارب الذين نزلوا على أرضه. إنحصرت مهمته في إطفاء النور. ولم يتردد في تنفيذ هذه المهمة. وكانت المظاهر الحربية في الجبهة الداخلية أكياساً من الرمل هنا وهناك. وحواجز أمام المنازل. كل منزل أو دائرة أو مؤسسة أمامها جدار. ولقد إستفاد بُناة هذه الحواجز أكثر من إستفادة المواطنين منها.

وبعد حرب 5 يونيو كُثر الحديث عن لجان المواطنين من أجل المعركة. لكن هذه اللجان كانت وسائل إمتصاص لمواقف معقدة لا أكثر، بدليل أن الحديث عن هذه اللجان كان يتصاعد لمجرد نشوء موقف معقد، ثم يختفي الحديث وتختفي معه الإعلانات التي تُنشر في الصحف أو تُعرض عبر شاشات دور السينما والتلفزيون. ثم فجأة يتجدد الحديث عن تلك اللجان. ثم لا يعود يذكرها أحد. ثم تعود الأحاديث ترافقها تحذيرات من الإشاعات والحرب النفسية.

عن الدفاع المدني

ومنذ شهرين بدأ الحديث يتكاثر عن الدفاع المدني. وسبقت الحديث لافتات وإعلانات ترشد المواطن إلى الطريقة التي سيَتَّبِعُها عند حدوث غارة. في الصحف كلام عن الدفاع المدني. في دور السينما حديث عن الدفاع المدني. في التلفزيون. في الندوات التي يعقدها الإتحاد الاشتراكي. كل هذا من أجل تقوية الجبهة الداخلية التي يراها السادات إنضباطاً أكثر منها جماعات مسلحة في الشوارع مرتدية الثياب الكاكية، أو إذاعة تبث بين النشيد القومي والأغنية القومية مسرحية عن المقاومة وحب الوطن والتضحية من أجله.

وقد يكون الحاكم على حق في هذا الأمر. فما دام قرابة مئة أصيبوا بجروح في مباراة لكرة القدم، فكيف يكون الحال لو كان هنالك سلاح في أيدي المواطنين؟

بإختصار إن الجبهة الداخلية تريد الحرب لتعرف على أي بر سترسو. إنها في معاناة مستمرة. ولولا هذه المعاناة لما كانت تلجأ إلى مظاهر العنف لأسباب بعيدة عن المعركة. وفي الإجتماع المشترك قبل أيام تبين أن السلطة الحزبية الممثلة بأعضاء اللجنة المركزية والتشريعية الممثلة بأعضاء مجلس الشعب تريدان المعركة. وفي تلك الجلسة تكلم قرابة 22 شخصاً، ولو سمح الوقت كان تكلم الجميع. وكان السادات في منتهى الصراحة وهو يتحدث أو عندما يرد على أسئلة السائلين. فالقضية قضية مصيرية. هنالك حرب لا بد منها تأجلت قليلاً أو كثيراً. إذاً لا بد من المصارحة. وعندما ركز السادات في حديثه على أن المعركة لن تكون بالضرورة محدودة إنما قد تكون شاملة وطويلة وقاسية «وحنلاقي فيها مصاعب وربما حدث إحتلال لأرض جديدة لكن النتيجة ستكون لمصلحتنا لأن العدو غير قادر على المعركة الطويلة» ... عندما ركز السادات على هذه النواحي وجد الأعضاء الذين يمثلون الشعب حزبياً وتشريعياً يتجاوبون مع صراحته ويبدون إستعداداً لتحمل النتائج.

والسادات تعمّد ذلك. تعمّد أن يستقبل كل هيئة في الجبهة الداخلية ويصارعها. من النقابات إلى رجال الدين. الكل يجب أن يكون مدركاً عارفاً. المسؤولية يتحملها الشعب وليس القائد أو الجيش. مظهر ضد الإنفراد في إتخاذ القرارات بالنسبة إلى القضايا المصيرية. وهو في أي حال مظهر يعكس بُعد نظر وذكاء. إن مصر مقبلة على معركة. صحيح أن فرداً أو أربعة على الأكثر سيعرفون ساعة الصفر ولن يكون قرار القائد بيد الحرب مفاجأة لهم، لكن مثل هذا القرار يجب أن يُتخذ في ضوء تقارير تدرّسها الأجهزة المسؤولة. تدرّس كل الحسابات. وتعطي كل الإمكانيات المتاحة للسلطة لإتخاذ القرار. وإذا خاض السادات الحرب فلن يلومه أحد في الجبهة الداخلية ما دام كل مواطن في هذه الجبهة عرف الحقيقة، وهذا ما يجب أن يقوم به أعضاء مجلس الشعب (البرلمان) عندما يعودون إلى دوائهم وأعضاء اللجنة المركزية عندما يعودون إلى الوحدات.

فجوات الهموم والمشاكل ووجهات النظر في الموقف العربي

الجبهة الداخلية مستعدة وغير مستعدة. تريد الحرب ومطالبة من السادات بأن يكون موقفها «لا شعارات حرب بل سلوك حرب تحريرية ونصر لا بديل عنه». وإذا كانت هنالك ثغرات في هذه الجبهة فإنها على أي حال أقل شأنًا من الفجوات القائمة في الموقف العربي. إن الكلام متزايد في مصر عن أن الجيش المصري هو الذي سيخوض الحرب وسيخوضها وحده إذا تطلب الأمر.

لماذا؟

لأن كل هذه الدول العربية لها همومها ومشاكلها ووجهات نظرها. وإستناداً إلى ما جرى في إجتماع وزراء الخارجية العرب قبل أيام يمكن التسليم بالمنطق المصري. وإستناداً إلى النتائج التي كانت معروضة سلفاً كان يجب عدم إنعقاد هذا المؤتمر لأن هزال نتائجه أفضع بكثير من الآثار المعنوية التي كانت ستترتب على نتائج إغائه. ولو أن دولة شجاعة طلبت من الأمانة العامة للجامعة العربية تأجيل إنعقاد المؤتمر لكانت الدول الأخرى ستتسابق لإعلان موافقتها على التأجيل.

ولقد كان إجتماع وزراء خارجية أو مندوبي 18 دولة عربية قبل أيام قليلة من إنتهاء «سنة الحسم» وقبل يوم من إنعقاد الإجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب المصريين يوحي أن شيئاً إيجابياً تقرر أو يجب أن يتقرر. لكن ما أنجزه مؤتمر وزراء الخارجية كان في إستطاعة سفراء الدول العربية في القاهرة أن ينجزوه. ولقد تبين أن الفرق بين ما طلبه الأمين المساعد العسكري ورئيس الأركان المصري اللواء سعد الدين الشاذلي خلال إجتماع مجلس الدفاع وبين الأجوبة عن الطلبات كبير جداً. والكلام الذي قاله عدد من وزراء الخارجية في الإجتماع كان يجب أن يقال في المدة التي تلت إجتماع مجلس الدفاع وليس خلال إجتماع وزراء الخارجية.

وعلى سبيل المثال والأهمية لا الحصر فإن الوفد العراقي إلى الإجتماع كرر كلاماً سابقاً وهو أن العراق يشارك إذا تأمنت له قواعد وقيادة وإعلان عن قيام الحرب بالفعل. والوفد الجزائري قال إنه مستعد للمشاركة، لكنه، كما أعلن في السابق، لا يستطيع أن يحدد نسبة المشاركة ونوعيتها. والذين يدفعون لا يرغبون في زيادة النسبة التي تتمناها مصر.

لكن الكلام الذي قاله الفريق أول محمد أحمد صادق وزير الحربية في الإجتماع المشترك عن سوريا أوحى أن ثقة مطلقة تقوم بينها وبين مصر. فقد تحدّث الفريق أول صادق الذي كان زار الجبهة السورية قبل أيام بشكل تحديدي عن موقف سوريا ولم يلق أي ظلال على هذا الموقف. وكان قاطعاً في كلامه وهو يتحدث عن التنسيق الكامل القائم بين الجبهة السورية والجبهة المصرية اللتين يقودهما. كذلك كان الفريق أول صادق منسجماً مع نفسه ومواقفه المستمرة عندما ركّز على أهمية الثورة الفلسطينية.

إن الموقف العربي حيال مصر زئبقي، وبسبب ذلك تتزايد مشاعرها بأنها ستخوض الحرب وحدها. وهذا الضيق من الموقف العربي، وبالتحديد من مواقف الذين لا يأخذون واقع المأزق الذي تعيش فيه، هو الذي حمل وزير الخارجية محمود رياض على القول في الإجتماع المشترك: « ليس أمامنا خيار إلا العمل بكل طاقاتنا على تحرير الأرض مؤيدين في ذلك بالمساندة القوية والمخلصة من الإتحاد السوفياتي والبلاد الإشتراكية والرأي العام العالمي، وبما تستطيع البلاد العربية أن تقدّمه فعلياً في المعركة حتى لو كان بنقدية واحدة أو طائرة واحدة».

ظواهر لا تفسير لها فهل ينتظر الجيش؟

إن في الموقف العربي ظواهر لا تفسير لها. وإذا كانت هنالك دول لا تريد أن تتعاطى في مسائل الحرب والسلام وتشارك مصر بشكل أو بآخر، فما الذي يجعل دولتين شريكتين لمصر في «إتحاد الجمهوريات العربية» الذي إختار له علماً يتوسطه الصقر الذهبي بناء على رغبة العقيد معمر القذافي لأنه يذكره بصقر قريش... ما الذي يجعل هاتين الدولتين، وهما ليبيا وسوريا، لا تصوّتان في الجمعية العمومية على القرار

الأخير الذي إعتبرته مصر إنتصاراً لدبلوماسيتها الصابرة المثابرة؟
لقد كان التفسير الذي أبداه الرئيسان حافظ الأسد ومعمّر القذافي للسادات خلال إجتماع مجلس رئاسة الإتحاد في القاهرة هو أنهما لم يصوّتا مع القرار لأنهما يريدان قراراً أكثر قوة وحزماً. وهو تفسير قبلته مصر كاتمة أسفها لذلك. وسيكون الأمر مثيراً جداً إذا تبين أن المندوبين الليبي والسوري لدى الأمم المتحدة لم يبلغا محمود رياض عندما كان الثلاثة ما زالوا في نيويورك أنهما لم يصوّتا مع القرار، أو أنهما أبلغاه أنهما سيصوّتان بالإيجاب وتصرفا العكس. وسيكون الأمر أكثر إثارة إذا تبين أن رياض أحصى خلال تحرّكه مع الوفود هناك لكسب المزيد من التأييد، ليبيا وسوريا مع الموافقين، آخذاً في الإعتبار أن المسألة طبيعية ما دامت الدولتان شريكتي مصر في إتحاد الجمهوريات الذي يرئسه السادات.

فوق ذلك كيف سيقنتع الإتحاد السوفياتي الحليف الكبير والأساسي لمصر بأهمية إتحاد الجمهوريات وبحديدية السادات فيه ما دام العقيد القذافي هاجم الإتحاد السوفياتي لأنه ساعد الهند ضد باكستان، ووصل الهجوم إلى حد أن صحيفة «الثورة» الليبية نشرت في صدر صفحتها الأولى عنواناً من 8 أعمدة بالأحمر هو «روسيا دولة إمبريالية».

وكيف سيقنتع الحليف الكبير والأساسي لمصر بأهمية إتحاد الجمهوريات وبحديدية السادات فيه ما دام لكل من دول الإتحاد موقف من الإتحاد السوفياتي يتميز عن الآخر؟
وكيف سيعطي هذا الإتحاد الكثير من الجدية ما دامت صحف مصر أو سوريا تتجاهل كلاماً يقوله المسؤولون الليبيون والعقيد القذافي على رأسهم؟

والجيش المصري... هل يبقى في أحواله الراهنة ينتظر؟
قبل أن ينعقد الإجتماع المشترك الثلاثاء الماضي بساعات كانت القوات المصرية أنهت مناورات بالذخيرة الحية إتخذت الطابع الهجومي. وأفادت التقارير التي رُفعت عن هذه المناورات أنها كانت ناجحة. وثمة تقارير أخرى تقيد أن كل القطاعات في الجبهة أصبحت جاهزة تماماً.

وفي كل مرة زار السادات الجبهة كان يصدر عنه كلام الواثق من الوضع. ووصلت الثقة بالنفس إلى حد أن الفريق أول صادق قال مرة للمقاتلين: «إنكم ستدوسون بأقدامكم القوات الإسرائيلية التي تحتل سيناء وتثبتون للعدو أنكم أحفاد من وصلوا إلى قلب أوروبا وآسيا وأفريقيا».

وفي آخر زيارة له للجبهة وعد السادات المقاتلين بأن يكون اللقاء المقبل على أرض سيناء.
وفي زيارة قام بها الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء للجبهة قال: المعركة. المعركة.
وفي تصريحات أدلى بها محمد عبدالسلام الزيات الأمين العام للإتحاد الاشتراكي العربي قال إن مصر مستعدة أن تقدّم للمعركة ثلاثة ملايين شهيد.

وكل هذه التصريحات والمواقف قيلت وأعلنت في النصف الثاني تقريباً من نوفمبر/تشرين الثاني 1972، أي بعد عودة السادات من موسكو وقبل أن تبدأ الحرب الهندية - الباكستانية. أي قبل الموعد الأول لبدء المعركة الذي إتفق عليه خلال زيارة السادات لموسكو وقبل الموعد الثاني - بعد تأجيل الموعد الأول - الذي إتفق عليه بالتشاور مع موسكو. وكانت تلك التصريحات والمواقف ذروة تصعيد الموقف وذروة تصعيد المعنويات قبل أن يصدر قرار بدء المعركة.

وعندما قرر السادات الموعد الأول ثم الموعد الثاني للمعركة كان مطمئناً للقيادة العسكرية. وهذه القيادة في هاجسه الأساسي منذ أن بدأت كفة المعركة تميل على كفة احتمالات السلام. وللتدليل على أهمية القيادة العسكرية قال في لقائه برجال الأعمال قبل أيام إن المشير عبد الحكيم عامر طلب بعد ساعتين من بدء المعركة يوم 5 يونيو/حزيران 1967 من السفير السوفياتي العمل من أجل وقف النار.

وكل التقارير تقيد أن الإستعداد الراهن في القوات المصرية الآن يؤهلها لخوض حرب إستنزاف لأن العبور في أي حال ليس عملياً، ترافقها عمليات تقوم بها الوحدات الخاصة.
وكل التقارير تقيد أن حذراً مماثلاً للحذر المصري موجود في الجانب الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال فإنه

قبل قرابة ثلاثة أسابيع حدث أن عشرة قوارب صيد مصرية كانت راسية في أحد الموانئ الصغيرة رمثها العواصف بعيداً عن الميناء. وسجل الرادار الإسرائيلي وجود أجسام في البحر قريبة من المناطق المحتلة. وظنت القيادة الإسرائيلية أن هذه الأجسام قد تكون سفناً حربية مصرية في طريقها للقيام بعمليات ضد إسرائيل. وفي دقائق كان سرب من طائرات «الفانتوم» يحلق فوق تلك الأجسام ليضربها وبعدما تبين أنها عبارة عن قوارب صيد رمثها العواصف بعيداً عن مرساها عادت الطائرات إلى قواعدها.

إن القوات المصرية حذرة حذرة. ومستعدة. عملت المستحيل كي تكون جاهزة للمعركة. من شعاراتها: «العبيد لا يحاربون» و«أي جهد من دون نتيجة عذاب». وكثير من قيادات الوحدات تعلّق هذه الشعارات بشكل لافتات في مراكز القيادة.

والقوات المصرية بعد تزايد نسبة المتقنين فيها تدرك تماماً ماذا تعني الحرب. ومنذ أربع سنوات وهذه القوات تتدرب ليلاً ونهاراً وفي ظروف صعبة.

إذا فإن الظروف أصبحت مختلفة. والمعادلة أصبحت مختلفة. وتقييم الوضع أصبح مختلفاً.

لقد كان هاجس كثيرين من أعضاء اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب (البرلمان) خلال الاجتماع المشترك هو معرفة رأي السادات في هل أن ما حدث عام 1967 قد يحدث مرة أخرى؟ وقال لهم السادات إن هذا في الحسبان وهناك استعداد مستمر من جانب مصر. ولقد تأجلت المعركة مرتين في أقل من شهر. وكل التقديرات تؤكد أن النصف الثاني من يناير/كانون الثاني 1973 ربما كان حاسماً على أكثر من جبهة.

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 31 ديسمبر/كانون الأول 1971

القصة الكاملة للانتفاضة الأنورية



الثانية إلا الربع بعد ظهر الخميس (13.5.1971) كنت على موعد مع وزير الإعلام المصري السيد محمد فائق في مكتبه في مبنى الإذاعة والتلفزيون المطل على النيل.

ذهبت لمقابلته لأمرين. الأول إنني خلال الأيام القليلة الماضية كنت كالكثيرين لا أكاد أفكر في مضمون إشاعة سمعتها إلا تنطلق إشاعة أخرى. كان الأسبوع الماضي أسبوع الإشاعات. الحكومة ستتغير، المسؤول الفلاني سيتغير، مركز القوة الفلاني سيتقدم خطوة أو يتراجع خطوات. وكانت الإشاعات تتكاثر إلى درجة أن مخيلتي إرتبكت فتوجهت إلى محمد فائق أحاول الوقوف على الحقيقة.

وقبلها بيومين كنت في مكتب رئيس تحرير "الأهرام" الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي تألق كثيراً بعد سقوط السيد علي صبري؛ ولأن هيكل - هكذا إعتدت وعودني - يتحاشى الخوض في شؤون الدولة وشجونها ما دام بعيداً عن موقع السلطة، فإنني لم أسأله عن هذا المد والجزر من الإشاعات، إلا أنني على مدى ساعتين أجريته معه حديثاً حول كل الأمور إنطلاقاً من وضعه الحالي وعلاقته بالسادات مروراً بموضوع علي صبري وزيارة روجرز وإنهاء بالمعركة والديبلوماسية والمقاومة.

إذاً، كان لا بد من الوقوف على حقيقة الإشاعات التي تلف مصر ومن أجل ذلك توجهت إلى محمد فائق الذي إعتدت أن أراه كلما جئت إلى القاهرة وإعتاد هو أن يوضح لي الأمور التي أسأل عنها، وإعتدت أن أنشر في حدود الممكن بعض هذه الإيضاحات وإعتاد هو أن يتقبل بعضها ويلوم على نشر البعض الآخر. وهذا طبيعي: فأنا صحفي وهو وزير إعلام.

وقبل أن أتوسع قليلاً في موضوع مقابلي لفائق أود أن أسجل نقطة أساسية، وهي أنه عندما تموء القطر وتفرغ هاربة في أرجاء المنزل فذلك يكون مؤشراً إلى أن زلزالاً سيحدث أو طوفاناً سيجتاح هذا المنزل. بإختصار إن المواء والفرع والهرب مؤشر إلى وجود خطر.

وعندما تختفي النكات عند المصريين وتسودهم موجة من الجدية، وتكثر إستطراداً لذلك الإشاعات، فهذا هو المؤشر إلى أن حدثاً سيقع، أو زلزالاً سياسياً سيهز البلد. بإختصار إن إختفاء النكات وسيادة الجدية مؤشر إلى توقع حدث ما.

أعود إلى مقابلي لـ فائق، لقد تحدثنا معاً في أمور كثيرة أعفي نفسي من الخوض فيها كلها ما دام الرجل أصبح بعيداً عن موقع المسؤولية وفي ظروف معقدة وأكتفي بأمرين: كيف حال الموقف الآن بعد زيارة روجرز، سألت فائق، وكان ذلك هو الأمر الأول.

وأجاب: الموقف على حاله ولا جديد فيه، فهم لم يعرضوا شيئاً ونحن موقفنا واضح ورأيي أن الأزمة ستُحسم بمعركة ولا شيء غيرها.

وأضفتُ الى هذا الأمر سؤالاً آخر: وهل تعتقد أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة قد تساعد على موقف أميركي أفضل؟

أجاب: جاء روجرز وأجرى محادثات مع المسؤولين المصريين واجتمع إلى الرئيس السادات من دون أن يأخذ، أو نأخذ، في الاعتبار أن العلاقات مقطوعة بيننا منذ 6 يونيو 1967، ولكي تعاد العلاقات يجب أن تفعل الولايات المتحدة شيئاً يقنع به الرأي العام المصري والعربي. وإذا فعلت ذلك فلكل حادث حديث. الأمر الثاني كان يتعلق بموضوع صحافي أعده من الآن عن الذكرى الأولى لرحيل جمال عبد الناصر ولأن محمد فائق كان من رجال الرئيس الراحل والقريبين منه فقد قلْتُ له إن الموضوع الذي أعده متشعب ويتضمن في إحدى نواحيه تسجيل العلاقة الشخصية بين عبد الناصر وكل الذين كانوا قريبين منه، أو إذا جاز التعبير كانوا من حواريه.

وقال فائق: إتخذتُ موقفاً منذ غاب عنا جمال عبد الناصر ويقضي بالأُ أتحدث عن علاقتي الشخصية به، لكنني مستعد للحديث عن فكر عبد الناصر.

وقبل أن تنتهي المقابلة التي إستغرقت ثلث ساعة قلْتُ لفائق: جنْتُ إلى القاهرة منذ عشرة أيام؛ وقد توافرت لدي معلومات تفيد أن أحداثاً كبرى مقبلة عليها مصر. وإنني أعتذر مقدماً عن طرح هذا السؤال: هل أعود إلى بيروت أم أبقى في القاهرة؟

وفهمتُ منه أن عليَّ أن أبقى، إذ قال: "على أي حال، بيروت ليست بعيدة جداً عن القاهرة إذا كنت مضطراً إلى العودة".

إذاً، فكما أنه لا دخان من دون نار، فلا موجب لتكاثر الإشاعات إذا كان كل شيء على ما يرام. وأنا أودع محمد فائق لاحظتُ أن مكتبه الذي يجلس إليه تغيّر. وعندما قلْتُ له: مبروك المكتب الجديد، أجاب: إنه مؤقت، في إنتظار أن يتم إعداد المكتب الجديد.

وهذا فسر لي سبب رائحة الدهان العابقة في ردهات ممر الطبقة التي فيها مكتب فائق والموظفين التابعين لمكتبه.

ولم يخطر في بالي وأنا أغادر مبنى الإذاعة والتلفزيون المطل على النيل أن وجه محمد فائق هو بين تلك الوجوه التي ستبدل. ولم يخطر في بالي أن مقابلتي له تمت قبل ساعات من إنفجار الموقف.

تفاصيل الصراع

قد يكون الحديث عن هذه المقابلة أفضل لتقديم للخوض في تفاصيل الصراع الذي إلى إشعار آخر، قلب مصر من ناصرية الى أنورية أو إلى ناصرية - أنورية في آن. ذلك أن محمد فائق الذي قابلته قبل ساعات لعب دوراً في منتهى الأهمية في هذا الصراع.

كانت الساعة الثامنة والنصف من مساء الخميس 13 أيار/ مايو عندما بثت إذاعة القاهرة نبأ يفيد أن إستقالة السيد شعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، قبُلت وهذه الصيغة، وبالذات عبارة "قبُلت إستقالة"، تعني في منتهى الوضوح أن الرجل أقيل وأن العبارة إياها للتلطيف فقط. كانت تلك المفاجأة الكبرى، بمجرد أن سمع المصريون النبأ كثر اللغط، كيف؟ لماذا؟ لا بد أن أمراً ما حدث.

في هذه الأثناء كان السادات في منزله في شارع النيل في الجزيرة محاطاً بعدد من المساعدين، ومعه رئيس تحرير "الأهرام" محمد حسنين هيكل.

فجأة بثت إذاعة القاهرة في الحادية عشرة ليلاً، بعد نبأ قبول إستقالة شعراوي جمعة، نبأ نسبته إلى مندوب الإذاعة وهو أن السادة سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية ومحمد فائق وزير الإعلام وسعد زايد وزير الإسكان وحلمي السعيد وزير الكهرباء قدّموا إستقالاتهم.

وفي الرواية التي أوردها السادات في بيانه أمس قال إن رسولاً جاءه قبل دقيقتين من إذاعة النبأ ومعه

رسالة تفيد أن نبأ الإستقالة سيذاع في نشرة الحادية عشرة، إلا أن ثمة رواية أخرى تفيد أن النبأ أذيع فجأة ومن دون إبلاغ السادات وإستهدف الخمسة من إذاعة نبأ الإستقالة، بالإضافة إلى نبأ لاحق عن إستقالة السادة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود من عضوية اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي العربي، إحراج السادات، فإذا قبل السادات الإستقالة فمعنى ذلك أنهم سجلوا أمام الناس وأمام السادات نفسه أنهم هم الذين إستقالوا ولم يقلوا خاصة أنه بعد "إقالة" شعراوي جمعة شعروا ؛ وبالذات سامي شرف الذي يقودهم، أن السادات سيمضي قدماً في خطته، أما إذا لم يقبل السادات الإستقالة فمعنى ذلك أنهم سيتعاملون معه من مركز قوة.

وهناك رواية تفيد أن سامي شرف إتصل بالوزراء الأربعة فوزي وفائق وزايد والسعيد وبأعضاء اللجنة التنفيذية أبو النور وشقير وداود وأفهمهم أن الطريقة المثلى لإحراج السادات وتفشيل خطته هي الإقدام على إستقالة إجماعية وبذلك تختل عملية التوازن بعض الشيء، وأوكل الأمر إلى فائق على أساس أنه المشرف على الإذاعة بصفة كونه وزيراً للإعلام.

وأعد النبأ وأرسل إلى الإذاعة، وكان الهدف من بثه تحريك الجماهر الناصرية وتصوير الأمر للمواطنين على أن إتجاه عبد الناصر يتعرض للضرب والتصفية.

هنا كان لا بد من تصرف سريع يقدم عليه السادات. وفي أقل من نصف ساعة إستدعى السيد محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وكان عيّنه في هذا المنصب قبل أيام؛ وطلب إليه التوجه فوراً إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون وممارسة مهمات وزير الإعلام. وقبل ذلك كان نحو 20 جندياً يحملون الرشاشات إنشروا أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون وتمركزوا وراء أكياس الرمل الموضوعة هناك منذ الفترة القليلة التي سبقت حرب 5 يونيو 1967.

وعندما وصل الزيات إلى مكتب وزير الإعلام في مبنى الإذاعة والتلفزيون كان محمد فائق قارب على الإنتهاء من تجميع أوراقه الخاصة به، كذلك فعل الشيء نفسه الموظفون المساعدون له.

وغادر فائق المبنى وبدأ الزيات ممارسة أعماله كوزير للإعلام. كان الظرف في منتهى الدقة، وكل كلمة سبّثت من الإذاعة سيكون لها معناها الكبير وأبعادها وتم التقاهم بين الزيات والمشرفين على محطات الإذاعة أن تكون البرامج عادية لا يطرأ عليها أي تعديل في إنتظار أوامر أخرى.

في هذه الأثناء، كان السادات يُعد لمواجهة الموقف، وطلب في بادئ الأمر من الزيات وقّف إذاعة نبأ إسقالة الوزراء الخمسة وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الثلاثة. ومن أجل ذلك إتصل الزيات قبل الساعة الأولى بعد منتصف الليل بالسيد محمد عروق مدير إذاعة "صوت العرب" وأمره بعدم إذاعة نبأ الإستقالات الإجماعية في نشرة "صوت العرب" التي تُبث في الأولى فجرًا.

والذي حدث أن عروق لم يمثل لأوامر الزيات بحجة أن وزير الإعلام هو محمد فائق، وأنه لم يتبلغ بعد من هو وزير الإعلام الجديد. وأذاعت "صوت العرب" نبأ الإستقالات في نشرة الأولى فجرًا. وكان من نتيجة ذلك أن أوقف عروق الذي يدين بالولاء لشعراوي جمعة، وبعد ذلك حُسم أمر الإستقالات بإذاعة نبأ قبولها.

كان ذلك تحركاً سريعاً من السادات، وكان التحرك الآخر السريع والذكي ترقية رئيس الأركان اللواء محمد أحمد صادق إلى رتبة فريق أول وتعيينه وزيراً للحربية، ذلك أن هاتين الوزارتين هما الأساس ويجب عدم إبقائهما شاغرتين كي لا تحدث إرتياكات على صعيد الإعلام والجيش. أما بقية الوزارات، أي الإسكان والكهرباء وشؤون رئاسة الجمهورية، فإنها غير مُلحة ويمكن الإنتظار.

الليلة المرهقة

كانت ليلة الخميس - الجمعة من الليالي المرهقة، وقد بُنيت الحسابات على هذا الأساس: إذا مرت الليلة في سلام ولم تتحرك جيوب العناصر المضادة والمستقيلة فمعنى ذلك أنها لن تستطيع أن تفعل شيئاً في اليوم

التالي. ومن أجل ذلك كان لا بد من تعيين وزير للحربية يحرك قوات الجيش إذا حاولت الأجهزة أن تتحرك أو تثير إضطرابات أو مشاكل.

وتمت في منتهى الدقة والشدة والحذر مراقبة مراكز الأجهزة التي كانت العناصر المستقلة تشرف عليها. في الوقت نفسه، وُضع أفراد من الجيش حول منازل الوزراء المستقلين والمقاليين، وبدأت حملة إعتقالات في صفوف قيادات الإتحاد الإشتراكي؛ وُضع هؤلاء في كلية الشرطة في القاهرة. وأبرز الذين إعتقلوا هم السادة عبد المجيد فريد أمين الإتحاد الإشتراكي في القاهرة وفريد عبدالكريم أمين الإتحاد الإشتراكي في الجيزة والدكتور مفيد شهاب أمين منظمة الشباب. وكان إعتقل ليلة الخميس وهو في مطار القاهرة يودّع وزير الشباب البلغاري الذي كان في زيارة لمصر.

وحتى أمس كانت الإعتقالات لا تزيد عن 50 لكنها زادت بعد ذلك لأن حملة إعتقالات شملت بعض أمناء الإتحاد الإشتراكي في المحافظات والأرياف.

وكانت قوات الأمن تبحث ليلة الخميس عن السيد عبد الهادي ناصف عضو الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي الذي قاد الهجوم العنيف ضد هيكمل في صحيفة "الجمهورية" بسبب مقالاته عن "تحييد أميركا" وتصوير المعركة ضد إسرائيل كأنها عملية إنتحارية.

وكان عبد الهادي ناصف في موسكو. وقد عاد قبل أيام قليلة إلى القاهرة، لكنه إختفى وليس معروفاً أين إختبأ أو إذا كان تم العثور عليه.

لم يَنَم السادات

لم يَنَم السادات طوال ليلة الخميس - الجمعة، والذين مروا في الساعات الأخيرة من فجر الجمعة أمام المنزل لاحظوا أن داخل المنزل حركة نشطة، وكانت الكهرباء مضاءة وهناك مسؤولون يدخلون ويخرجون. وإذا كانت مؤامرة المشير الراحل تمت في منزله القريب من منزل السادات فإن كشف العملية التي كانت تُعد لها العناصر المضادة تم في منزل الرئيس.

لماذا أُقيل شعراوي جمعة؟

ولا بد من سرد رواية تتعلق بالظروف التي تسببت في إقالة شعراوي جمعة، ذلك أن الرئيس السادات حرص على ما يبدو أن يذكر شيئاً من التفاصيل ويترك إذاعة البقية إلى الوقت المناسب.

يقال إن بياناً أُعد وطُبع في لجنة شؤون التنظيم في الإتحاد الإشتراكي التي يرأسها شعراوي جمعة، ويتضمن البيان، كما قيل، إنتقاداً مريراً للسادات على الطريقة التي أُقيل بها علي صبري على أساس أنها، على حد ما جاء في البيان، طريقة غير ديموقراطية، ولم تُطبع من البيان كميات، إلا أن الكمية التي طُبعت تداولتها القيادات داخل الإتحاد الإشتراكي، وعرف السادات، بوسائله الخاصة، بأمر هذه البيانات وعندئذ قرر ضرب شعراوي جمعة على أساس أن مهمة وزير الداخلية حفظ النظام وليس زرع البلبلة وعلى أساس أن مهمته أيضاً ضرب أي تحركات من شأنها هز دعائم النظام وليس المشاركة في عملية الهز هذه.

وفي اللحظة التي قرر تصفية شعراوي جمعة، قرر أيضاً تصفية إثنين من المسؤولين للسبب نفسه، الأول هو رئيس المباحث السيد حسن طلعت الذي شارك وتواطأ، والثاني هو مدير المخابرات السيد أحمد كامل الذي كان عليه أن يتنبه ويعرف بأمر هذه البيانات ويُبلغ عنها.

هنا لا بد من تسجيل بعض النقاط الأساسية التي تعكس مدى علاقة الوزراء المستقلين ببعضهم البعض، ومدى إرتباط العناصر المقالة ببعض المسؤولين.

وعلى سبيل المثال:

إن رئيس المباحث حسن طلعت هو قريب ضياء الدين داوود عضو اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي العربي. وبفضل داوود وصل طلعت إلى هذا المركز.

إن محمد فائق هو زوج كريمة السيد حسين ذو الفقار صبري شقيق السيد علي صبري. وحسين صبري

هو الآن سفير مصر لدى سويسرا، يضاف إلى ذلك أن محمد فائق من دُفعة سامي شرف، تخرّجاً معاً وتربطهما صداقة متينة.

إن الفريق أول محمد فوزي هو ابن خالة سامي شرف. وبفضل سامي شرف استطاع فوزي أن يصل إلى المركز القوي. وهذا الأمر كان يضايق بعض القيادات العسكرية خاصة أن فوزي هو الوحيد تقريباً من قيادات ما قبل حرب 5 يونيو 1967 الذي لم يخرج من الجيش كما حصل لزملائه القادة الكبار بعد عملية التغيير التي قام بها الرئيس عبد الناصر في أعقاب الهزيمة في تلك الحرب.

إن شعراوي جمعة وسعد زايد وحلمي السعيد عدلاء أي أن الثلاثة متزوجون من أخوات شقيقات. وتجدر الإشارة إلى أمرين، الأول إن أربعة من أصل الوزراء الخمسة الذين قدّموا الإستقالات الإجماعية كان عبد الناصر عيّنهم وزراء قبل 5 أشهر من وفاته.

وعيّن أيضاً إثنين آخرين، وهؤلاء الستة هم سعد زايد وسامي شرف وحلمي السعيد وحسن التهامي ومحمد حسنين هيكل. وفي حين أن الخمسة كانوا سعداء بالتعيين الذي صدر يوم 26 نيسان فإن الوحيد الذي تضايق من أجل تعيينه كان محمد حسنين هيكل. وفي حين أن الخمسة تكتلوا وأصروا على الإشتراك في الحُكم بعد رحيل عبد الناصر وتسلم السادات الحُكم فإن هيكل كان بعيد النظر فقدّم إستقالته إلى السادات وتمنى عليه أن يقبلها، وإلى الآن في تاريخ الثورة المصرية فإن الوزير الوحيد الذي نشرت إستقالته ونشر رد رئيس الجمهورية على الإستقالة كان هيكل، في حين أن سائر المستوزرين أو الموزرين إما أقبلوا أو في أكثر الحالات تلطيفاً نشرت الصحف وبثت الإذاعات أن إستقالاتهم قُبلت.

الأمر الثاني الذي تجدر الإشارة إليه هو أن من المفارقات الغريبة أن وزير الإسكان الجديد السيد علي السيد كانت له قصة غريبة مع وزير الإسكان السابق السيد سعد زايد الذي كان بين الوزراء الخمسة المستقيلين.

فقبل نحو أسبوعين دعا سعد زايد إلى إجتماع في مكتبه كان علي السيد الذي يرأس مؤسسة المقاولات بين المدعوين إلى حضوره. وحدث أن تأخر سعد زايد ساعتين عن الموعد المقرر للإجتماع وكان المدعوون في إنتظاره. وعندما وصل بعد هذا التأخر الطويل قال له علي السيد ما معناه إنه كان عليه أن يعتذر لأن تأخره طال، ورد سعد زايد بما معناه أنه إذا كان ذلك لا يعجبك يمكنك أن تأخذ إجازة وتبقى في منزلك، عملية تأديب لا أكثر ولا أقل على ملاحظة.

وتشاء الظروف بعد أسبوعين أن يحل علي السيد محل سعد زايد في وزارة الإسكان. تشاء الظروف أيضاً أن علي السيد لزم منزله طوعاً وفي إجازة، في حين أن حسين سعد زايد يلزم منزله الآن تحت الإقامة الجبرية. وكان المعروف عن سعد زايد أنه صاحب مزاج من نوع غريب وكانت له مشاكل مع كل العاملين في مرافق الإسكان والمقاولات، وبسبب مشاجرات كثيرة بينه وبين رؤساء مجالس إدارات شركات المباني والمقاولات حدث نوع من الإرتباك والشلل في هذه الشركات.

المؤتمر كان صورة

كان المؤشر إلى أن الصراع بات قريب الانفجار صورة نُشرت في الصحف المصرية في الأعداد الصادرة يوم السبت 8 أيار. وتمثل الصورة شعراوي جمعة وسامي شرف وخالد عبد الناصر والفريق أول محمد فوزي والدكتور محمد الفحام شيخ الأزهر وهم يؤدون صلاة الجمعة (7 أيار/ مايو 1971) في مسجد عبد الناصر. وقد توجه هؤلاء إلى المسجد بعدما حضروا إحتفال ذكرى المولد النبوي في قاعة رئيس الأركان الراحل عبد المنعم رياض.

ما معنى هذه الصورة؟

لقد نُشر أنها تمثّل إحتفال القيادة العامة للقوات المسلحة بذكرى المولد النبوي في حين أن الإحتفال الرسمي جرى مساء الخميس في مسجد الحسين وحضره السادات وألقى من على منبره خطبة قال فيها "إن الله

سيهنا النصر ما دما

حريصين على وحدتنا مستعدين لتكاليف المعركة، والله أعطانا علامات النصر وبارادته سنجعل من وطننا عائلة واحدة وأن إتحادنا مع سوريا وليبيا جزء من المعركة".

وكان في إستطاعة الذين إحتفلوا بذكرى المولد في قاعة عبد المنعم رياض ثم توجهوا بعد ذلك الى مسجد عبد الناصر لتأدية صلاة الجمعة، أن يحضروا الإحتفال الذي أقيم في مسجد الحسين لولا أنهم أرادوا أن يسجلوا أن داخل مصر فريقين. وقد تضايق السادات لذلك كثيراً وإعتبرها عملية تحد أراد شعراوي جمعة وسامي شرف بالذات ومعهما الفريق أول فوزي أن يظهر بها أن الجيش معهم. ولاحظ المصريون وهم يتأملون في الصورة أن أشياء كثيرة تتمثل في هذه الصورة وأنها تحمل معاني متعددة.

الصورة الأخرى

ثمة صورة أخرى لها معنى لم تنشرها الصحف الصادرة صبيحة يوم الإنتفاضة الأنورية لكنها عكست إنطباعات لدى المصريين بأن وضع وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي أصبح مهتزاً بعض الشيء. فقد إحتل قبل ظهر الخميس بتخريج دفعة من الكلية الفنية العسكرية. وحضر حفل التخرج الفريق أول محمد فوزي. وهذه المرة كان الإحتفال كبيراً، ذلك أن العادة درجت منذ حرب 5 يونيو 1967 على عدم دعوة أهالي الخريجين إلى المشاركة في مراسم التخرج لكن الأهالي حضروا للمرة الأولى هذه الحفلة وشاهدوا حفلة التخرج وشاهدوا أيضاً الفريق أول فوزي يعلّق الأوسمة على صدور المتخرجين. ولم تُنشر الصورة حتى في الطبقات الأولى للصحف المصرية التي صدرت قبل أن تكون الإستقالات الإجماعية أذيعت. ومن الطبيعي أنها لم تُنشر في الطبقات التالية لأن الفريق أول فوزي كان بين المستقلين الخمسة الذين قُبلت إستقالاتهم ولأن السادات عين محمد أحمد صادق وزيراً للحربية.

الأمر المساعد

إن الذي ساعد السادات على أن يضرب ضربته دفعة واحدة أمور عدة أبرزها: أولاً - وقوف الجيش معه، وقد لمس ذلك بعد الإجماعين اللذين عقدهما بالقيادات العسكرية. الأول كان في القاهرة يوم الثلاثاء 11 أيار/ مايو. والثاني في إنشاص أحد أهم القواعد الجوية المصرية، في اليوم التالي. وأسباب تأييد القادة للسادات هو إنزعاجهم المستمر من أنهم يعيشون دائماً في الخنادق منذ 4 سنوات ويستعدون للمعركة في حين أن في القاهرة وغيرها صراعات على السلطة لا أكثر ولا أقل. بالإضافة إلى ذلك هو أن معظم قادة الجيش من العناصر الجديدة وكان يضايقهم دائماً أن بعض مراكز القوة في النظام المصري كانت تحاول إنشاء مراكز قوة داخل الجيش وخلايا تعمل لفريق ضد فريق.

ثانياً - إن الشعب في وضع لا يبدو مستعداً للتناحر والإنقسام وموالاته فريق في السلطة على فريق. إن هاجس الشعب تحقيق المزيد من التنمية وتحقيق المزيد من الإستعداد للمعركة.

ثالثاً - إن الإنشقاق الشعبي حول السادات يتزايد يوماً بعد يوم ليس لأنه في إنتظار المعركة يحاول طرح شعار التنمية كمرحلة إنتقال للحرب، وإنما لأن الرجل يحاول جاهداً أن يفي بوعد أطلقها منذ اليوم الأول لنسلمه الرئاسة.

رابعاً - إن هناك إطمئناناً لدى قطاعات الشعب بأن الأزمة ليست أكثر من صراع على السلطة وفي هذه الحال فإن الأسلم هو تأييد الشرعية.

خامساً - إن موضوع الحريات والديموقراطية والتركيز على الوحدة الوطنية يهم كل قطاعات الشعب. ولأن هذه الأمور لم تتوافر إلى الآن بالشكل المطلوب فإن طرح السادات لها بشكل أوحى أنه صادق في تنفيذها جعل إستجابة المواطنين لها واسعة النطاق.

سادساً - حدث أنه عندما أعيد تأليف الحكومة أن لوحظ إسناد منصب نائب وزير التخطيط إلى الدكتور إسماعيل صبري عبدالله الذي يشغل الآن منصب مدير معهد التخطيط. وإسماعيل صبري عبدالله من

الشيوعيين القدامى، بل هو سكرتير الحزب الشيوعي وإسمه الحزبي "الرفيق خالد". وصحيح انه تأقلم مع المفهوم الإشتراكي الذي تعمل به مصر إلا أنه ما زال من الماركسيين المتفتحين، أي من الذين يميلون إلى التفكير والعمل بأسلوب ماركسي علمي وليس من خلال الخلايا والتنظيمات. وللمرة الأولى في تاريخ مصر يُسند منصب وزاري إلى ماركسي، وهذا يعني إستطراداً أن السادات يريد بالفعل تكريس الوحدة الوطنية عن طريق مشاركة كل الإتجاهات في الحُكم، وإن كانت البداية مع أحد الشيوعيين السابقين.

سابعاً - ضاق المصريون ذرعاً بعمليات التجسس وبالآلات التي توضع في المنازل لتسجل ما يقوله أحياناً أفراد العائلة لبعضهم. وبسبب كابوس المباحث والمخابرات إزدهرت لغة الهمس والوشوشة بين المصريين كل المصريين لدرجة أن كثيرين لم يعودوا يعرفون التكلم بغير الهمس والوشوشة وبعد التطلع يُمنة ويُسرة.

وفي هذا النطاق نأتي إلى ذِكر المراقبة على تلفونات المواطنين. بسبب هذه المراقبة تشابكت الخطوط بعضها ببعض وكثيراً ما كان يحدث أن أمماً تتصح إنها بواسطة الهاتف لأنه بعيد عنها بأن يكون أخلاقياً ويحافظ على مسلكيته ويهتم بدروسه ويسمع في الوقت نفسه بسبب تشابك الخطوط الذي تُحدثه أجهزة الرقابة صوت رجل يغازل امرأة أو يلومها لأنه لم يرها أو يعاتبها لأنه سمع بأنها تحب غيره ويقول لها إنه مستعد للتضحية بحياته إذا كانت ستستمر في حُب غيره.

وبسبب ذلك لا تعرف الأم إذا كان الذي يُرد عليها هو ابنها وليس الرجل الذي يغازل المرأة ويعاتبها ويلومها. وبسبب ذلك لا تعرف هذه المرأة لماذا تتصحها هذه السيدة بالسلوك الحَسَن والإهتمام بالدروس مع أنها امرأة وليست طالباً ولا تعرفها.

وبسبب الرقابة على التلفونات كثيراً ما حدث أن نبوية التي كانت تطلب من محل البقالة فاكهة أو سمنة تسمع صوتاً يقول إنه سيبلغ الشرطة إذا إستمرت الحال على ما هي ثم يجيب صاحب البقالة بكلمة "حاضر يا ستي" فتسمعها سيدة تعاتب صديقها وتتهمه بأنه خسيس مثلاً.

إن تشابك الخطوط الهاتفية قلبَ المقاييس والمفاهيم وطريقة التخاطب والكلام. والغريب أنه حتى الذين لا يملكون أجهزة تلفون في منازلهم سُروا لأن السادات أمر بوقف الرقابة البوليسية على التلفونات.

ثامناً - أراد رجال عبد الناصر المحسوبون عليه الإيحاء إلى الجماهير بأن الناصرية في خطر لأن السادات لا يريد التقيد بمبدأ القيادة الجماعية، لكن السادات إستطاع إقناع الجماهير بأنه يمثل النزعة التحررية في خط عبد الناصر في حين أن الآخرين يسعون إلى السيطرة الفكرية تحت ستار الناصرية. أفنع الجماهير أيضاً بأن المسألة ليست مسألة ناصرية أو غير ناصرية؛ المسألة هي مصر أولاً وأخراً.

واقترنت الجماهير أيضاً بأن السادات لا يريد أن يعمل إلا بموجب الدستور، ولا يريد إلا أن يطبّق "بيان 20 مارس" دفعة واحدة في حين أن عبد الناصر كان يريد تطبيقه على مراحل.

وقد يكون تعمّد السادات رداً على الذين يقولون إن الناصرية في خطر أن يكرر في بيانه أمس القول ما معناه ان كاتم أسرار عبد الناصر السيد محمد حسنين هيكل هو معه ويؤيد خطواته، كذلك قد يكون تعمّد تعيين السيد أشرف مروان زوج منى عبد الناصر سكرتيراً له لشؤون المعلومات. وهنا لا بد من التساؤل: لماذا أشرف مروان وليس حاتم صادق الصهر الثاني لعبد الناصر زوج إبنته هدى؛ خاصة وأن حاتم صادق بحُكم عمله صحافي وكاتب في "الأهرام" أصبحت له خبرة، يضاف إلى ذلك أن أشرف مروان هو ضابط كيميائي وفني.

كيف سقطت المراكز؟

ويبقى السؤال الأساسي وهو: كيف سقطت مراكز القوة بهذه السرعة؟ كان هؤلاء متربصين في مواقع السُلطة الأساسية. المخابرات في يدهم والمباحث وتنظيمات الإتحاد الإشتراكي وقوات الأمن المركزي والخلايا السرية في يدهم.

والإعلام في يدهم. وأسرار الناس في يدهم. وخصوصيات المواطنين من الموظف الصغير إلى رئيس الجمهورية في يدهم.

كل ذلك كان في يدهم ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً.

وفي المقابل كانت في يد السادات الشرعية والوعود بالإنفراجات وآمال المواطنين بالتغيير. ولذا رجحت كفة الشرعية. وتهديد السادات بالعزم والسحق معناه أن الرجل جاد في وضع الأمور في نصابها.

إن ما حدث في مصر في الأيام العشرة الماضية كان في الواقع رد فعل متأخراً.

كان من الطبيعي أن يحدث يوم 29 أيلول/سبتمبر 1970 بعد وفاة عبد الناصر.

وإذا كان إنتقال السلطة تم في تلك الطريقة المدهشة بعد رحيل عبد الناصر فليس معنى ذلك أن الظروف التي رافقت الإنتقال ستبقى.

والإنتقال الحقيقي إلى السلطة تم بعدما ضرب السادات مراكز القوى وقرر فتح عقول المصريين على روح العصر.

وبعد أن يكمل السادات عملية تنظيم الجبهة الداخلية فإن الكلمة الفاصلة، أو يجب أن تكون، للجبهة العسكرية التي بفضلها السادات ضرب ضربته البارعة.

وفي أي حال فإن الإنتفاضة الأنورية تبدو عملية تجديد صحية للثورة الناصرية التي قامت يوم 23 يوليو 1952 وكان السادات أحد روادها.

صحيفة "النهار" - الأحد 16 أيار/ مايو 1971

مصر تنقلب

السادات يُطيح برؤوس النظام الناصري:

شرف وجمعة ومحمد فوزي وشقير وداود وفائق وأبو النور

أحد عشر يوماً على إقالة السيد علي صبري من منصب نائب رئيس الجمهورية، يبدو أن إقصاء الرجل بعد الثاني في النظام المصري لم يكن مجرد عملية تغيير فردية. "فالإستقلالات" التي تقدّم بها أمس رجال أقوياء في النظام كالسيد شعراوي جمعة نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية والسيد سامي شرف وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والسيد عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للإتحاد الاشتراكي، تشير إلى حدوث "إنقلاب أبيض" بقيادة الرئيس أنور السادات يستهدف إجراء عملية تغيير كبيرة في أوضاع مصر الداخلية والخارجية.

ولا يمكن فصل ما يحدث الآن في مصر عن الزيارة التي قام بها وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية إلى القاهرة أخيراً، وما رافقها من مساع لإعادة فتح قناة السويس. كما لا يمكن فصل هذه المتغيرات عن قيام الإتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا، والذي ذكر أن بعض المستقلين أبدوا تحفظات عنه.

حفل هذا اليوم بمفاجآت في منتهى الأهمية، تركّتهم مستعدين لسماع مفاجآت جديدة تتعلق بالقيادات والمناصب والإجراءات. وطبيعي أن هذه المفاجآت رد فعل متأخر لما كان يجب أن يحدث بعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر.

كانت المفاجأة الأولى إستقالة شعراوي جمعة من منصبه كنائب لرئيس الحكومة ووزير للداخلية، وتعيين ممدوح سالم محافظ الإسكندرية وزيراً للداخلية.

وقد أذيع النّبأ في النشرة الإخبارية لإذاعة القاهرة الثامنة والنصف الليلة وكان النّبأ الأول في هذه النشرة والنشرات التي تلتها.

وكانت المفاجأة الثانية عبارة عن أوامر من الرئيس أنور السادات بوقف كل عمليات الرقابة البوليسية على الحريات وتأليف لجنة للتحقيق مع بعض العناصر المسؤولة عن ذلك.

وهنا يجب تسجيل ملاحظتين: الأولى أن كلمة إستقالة كانت ملطفة بعض الشيء، والثانية أن قرار السادات وقّف الرقابة البوليسية على الحريات يمكن إعتباره تفسيراً لإستقالة شعراوي جمعة الذي كان، إلى أمس، يُعتبر من مراكز القوة الرئيسية في مصر. وفي حين فوجئ بعض المصريين بنّبأ إستقالة جمعة، إلّا أن البعض الآخر لم يفاجأ، ذلك بأن إشاعة إنتشرت أمس وأفادت أن وضع شعراوي جمعة ليس مستقراً.

لجنة التحقيق

وقد أمر السادات بتشكيل لجنة خاصة منبثقة من لجنة الأمن الوطني للتحقيق في المسائل الماسة بالحريات العامة للمواطنين وطلب التحقيق مع بعض العناصر التي ظهر من تصرفاتها أنها تعمل "ضد مصلحة الجماهير وأمنها في وطنها". كما أصدر السادات قراراً بتشكيل لجنة خاصة منبثقة من لجنة الأمن الوطني التي نص عليها بيان 30 آذار، وهو البيان الذي أعلنه عبدالناصر والتزمه السادات كبرنامج تقدّم به إلى الشعب وتم على أساسه إستفتاء رئاسة الجمهورية.

ومهمة اللجنة الخاصة التحقيق في مسائل يراها السادات ماسة بالحريات العامة للمواطنين على نحو

يتعارض مع روح نصوص بيان 30 آذار.

إلغاء الرقابة البوليسية

وأمر الرئيس المصري أمس بأن تتوقف على الفور كل عمليات الرقابة البوليسية، بما فيها الرقابة على التلغونات، إلا ما تطلبه السلطة القضائية الرسمية لمصلحة قضايا يباشر التحقيق فيها بمعرفتها وتحت إشرافها أو تمس أمن البلاد الخارجي.

وسيرأس السادات يوم الأحد إجتماعاً خاصاً لمجلس الوزراء للبحث في بعض التطورات الأخيرة. وطلب السادات من وزير العدل أن تتولى النيابة العامة التحقيق مع بعض العناصر التي ظهر من تصرفها أنها "تعمل ضد مصلحة الجماهير وأمنها في وطنها، الأمر الذي يؤثر على الجبهة الداخلية التي تقتضي ضرورات المعركة أهمية المحافظة عليها كتلة واحدة مترابطة مؤمنة واثقة وراء قواتها المسلحة التي تتصدى لمعركة الشرف والكرامة".

المفاجأة الثالثة

ومنذ أذيع نبأ إستقالة شعراوي جمعة جلس المصريون ينصتون إلى أجهزة الراديو في إنتظار سماع المزيد من القرارات والإجراءات. وكانت المفاجأة الثالثة والكبرى عندما بثت إذاعة القاهرة في نشرتها في الحادية عشرة بالتوقيت الصيفي نبأ مفاده أن السادة سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية ومحمد فائق وزير الإعلام وحلمي السعيد وزير الكهرباء وسعد زايد وزير الإسكان قدّموا إستقالاتهم. كذلك بثت الإذاعة نبأ مفاده أن السادة عبدالمحسن أبو النور الأمين العام للإتحاد الاشتراكي العربي والدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة وضياء الدين داوود قدّموا إستقالاتهم من عضوية اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي إلى اللجنة المركزية.

ويلاحظ أن نبأ الإستقالات أذيع إستناداً إلى مندوب الإذاعة وليس إلى مصدر آخر. ويلاحظ أيضاً أن النبأ لم يتضمن اسم السيد علي صبري بين الذين قدّموا إستقالاتهم من اللجنة التنفيذية إلا إذا كان علي صبري قدّم إستقالته في الأيام الماضية في أعقاب إقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية. لكنها لم تُذع أو لم يعلن رسمياً قبولها.

وبعد الحادية عشرة بدأت إذاعات القاهرة تبث الأناشيد والأغاني القومية الوطنية. وبعدما بثت إذاعة القاهرة نبأ الإستقالات ذكرت مصادر مطلعة أن السادات كلّف محمد عبدالسلام الزيات وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الإشراف على وزارة الإعلام محل محمد فائق. وقد توجه الزيات على الفور إلى وزارة الإعلام في مبنى الإذاعة والتلفزيون وبأمره فوراً.

وكان السادات قرر أن يرأس يوم الأحد إجتماعاً خاصاً لمجلس الوزراء لبحث الموقف وليس واضحاً إذا كان أمر هذا الاجتماع لا يزال وارداً. وبإستقالة السادة عبدالمحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود من عضوية اللجنة التنفيذية فإن عدد الأعضاء الباقين في اللجنة ثلاثة هم حسين الشافعي والدكتور محمود فوزي والدكتور كمال رمزي إستينو بالإضافة إلى السادات الذي يرأس اللجنة. أما علي صبري فإنه رسمياً ما زال عضواً في هذه اللجنة.

وكانت الحالة عادية الليلة في القاهرة لكن الكثيرين كانوا يسهرون إلى جانب أجهزة الراديو بإنتظار سماع المزيد من الأنباء والتطورات والقرارات.

وأعلن أن الرئيس السادات قبل إستقالة الوزراء الخمسة. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن السادات أصدر قراراً بتعيين الفريق محمد أحمد صادق رئيس هيئة أركان حرب الجيش وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة، كما صدر قرار بترقية صادق إلى رتبة فريق أول.

مساعدو عبدالناصر

ويمكن من باب التصنيف القول إن الذين إستقالوا يشكّلون مجموعة واحدة، وكانوا دائماً من مساعدي

عبدالناصر. كان ممدوح سالم إستدعي صباح اليوم من الإسكندرية وقابل السادات ثم أقسم اليمين الدستورية. وعند الظهر توجه إلى وزارة الداخلية وبدأ ممارسة أعماله على الفور. وشهدت وزارة الداخلية منذ مساء اليوم نشاطاً غير إعتيادي، الأمر الذي أوحى أن مزيداً من القرارات التي تتعلق بالحريات ستصدر.

وثمة ملاحظة أساسية هي أن إستقالة شعراوي جمعة، بالإضافة إلى القرارات المهمة التي صدرت، جاءت في أعقاب إجتماع عقده السادات مع القيادات العسكرية يوم الثلاثاء في القاهرة، وإجتماع آخر، وكان أكثر أهمية، عقده السادات الأربعاء مع القيادات في إحدى القواعد الجوية المتقدمة في الجبهة. وقد شرح السادات للقادة الظروف الداخلية بكثير من الصراحة. وأوضح لهم الظروف التي أدت إلى إقالة علي صبري. ووصفت مصادر مطلعة نتائج الإجتماعين اللذين عقدهما السادات مع العسكريين بأنها كانت جيدة وإيجابية بالنسبة إلى أي إجراء يتم في نطاق الدستور والشرعية.

وكما أن علي صبري، بعد إقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية، ظل محتفظاً بمنصب عضو في اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكي، فإن شعراوي جمعة ما زال محتفظاً بمنصبه كأمين لشؤون التنظيم في الإتحاد الاشتراكي. إلا أن إخراج الأول وخروج الثاني يفقد منصبهما في الإتحاد الاشتراكي بريقهما. وقد أعلن نواب إستقالة شعراوي جمعة بعد إجتماع عقده السادات مع بعض مساعديه. كذلك فإن القرارات المهمة المتعلقة بوقف الرقابة البوليسية على الحريات أذيعت بعد هذا الإجتماع أيضاً. ويُعتقد أن أحداث اليوم والتطورات والقرارات المهمة التي قد يعلن عنها في المستقبل القريب هي التي حملت السادات على تأجيل الجولة التي كان يزعم القيام بها في بعض المناطق. ووزير الداخلية الجديد ضابط سابق وسبق أن عُيّن سلفه المحافظ السابق للإسكندرية أحمد كامل مديراً للمخابرات العامة.

صحيفة "النهار" - الجمعة 14 مايو/ أيار 1971

مكتبة
السَّادَاتِ يُطَيِّحُ بِرُؤُوسِ النُّظَامِ الْبَاصِرِي
تَشْرِفُ وَجُمُعَةُ وَحَمْدُ فَوْزِي وَشَقِيرٍ وَدَاوُدَ وَفَارِئَقَ وَأَبُو النَّوْرِ

السؤال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

المعلم الأول محمد فوزي مع الرئيس الراحل زين العابدين بن علي



100



1



1



RE



13



4

ابو محمد بعد اجتماعه إلى اليايا:
ليست لدينا خطة محددة للقدس
ونطلب من العالم أن يمنع التهويد.



صراع بين أقباط مصر على خلافة البابا كيرلس السادس

عطل البطريك المجلس الملي

فإنخب القائم مقام البطريكي خلافاً للنظام الكنسي



شُيعت الخميس 11 مارس/ آذار 1971 في القاهرة جنازة البابا كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس بعد 44 عاماً من العمل في الحقل الديني دفن في الكاتدرائية المرقسية الجديدة في العاصمة المصرية التي كانت من أبرز إنجازاته خلال ولايته التي لم تكن طويلة قياساً بالبطاركة السابقين، وكان بذلك البطريك الأول الذي يُدفن في هذه الكاتدرائية الفخمة الجميلة.

وكرمته السلطة المصرية التكريم الذي يستحق فهو كان على حد وصف الرئيس أنور السادات وهو يعزي الأساقفة الأقباط بوفاة كبيرهم "متفهماً واسع الإدراك وشارك كثيراً في الأحداث الوطنية".

إلى هنا كل ما في الأمر أن حدثاً مؤلماً وقع. مات كيرلس السادس بنوبة قلبية عن 68 عاماً وبموته تحرّك الصراع بين أقباط مصر حول من يكون الخليفة وهو صراع بين العلمانيين ورجال الإكليروس. والصراع له مفاهيم وله جذور. وكان أحياناً يتأزم إلى درجة الانفجار لكنه لم يكن ينفجر، كان دائماً صراعاً صامتاً داخل طائفة الأقباط البالغ عددها إستناداً إلى الإحصاءات الكنسية نحو 5 ملايين في حين أن هذا العدد إستناداً إلى الإحصاءات الرسمية يبلغ نحو 3 ملايين.

نصف الأقباط يعيش تقريباً في صعيد مصر والنصف الآخر موزع على معظم المحافظات المصرية، والنسبة الكبيرة نجدها بين القاهرة والإسكندرية والدلتا.

ومنذ قيام ثورة 23 يوليو 1952 جرت العادة أن يمثّل الأقباط في كل حكومة تتألف وزير واحد، وكان المحامي فريد أنطون أول قبطي مثّل الأقباط في أول حكومة تألفت بعد قيام الثورة، ثم تلاه جندي عبد الملك الذي كان وكيلاً لمحكمة النقض ثم كمال رمزي سستينو ثم هنري بادير. وعندما تألفت اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي العربي إختار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ممثلاً للأقباط فيها كمال رمزي سستينو.

ويلاحظ أن كل الصحف المصرية تنشر يومياً تاريخ اليوم حسب التقويم القبطي بالإضافة إلى نشر هذا التاريخ حسب التقويم الميلادي والتقويم الهجري. وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى منطق تاريخي يفيد أن مصر منذ تاريخ المسيحية حتى عهد محمد علي باشا كانت تتكلم اللغة القبطية، ثم أمر محمد علي باشا قبل نحو 120 عاماً والي العثماني في مصر بإبدال اللغة القبطية بالعربية في الوزارات والمصالح.

أما حُرُص الصحف على نُشر تاريخ اليوم حسب التقويم القبطي إلى الآن، فمُرده إلى أن معظم الفلاحين المصريين يعتمدون هذا التقويم بالنسبة إلى الزراعة.
وعدا ذلك فإن اللغة القبطية إنقرضت تماماً ولا وجود لها الآن إلا في نطاق محدود تماماً وبالذات بين رجال الدين الأقباط والطاعنين في السن من أبناء هذه الطائفة.
وبالنسبة إلى التقويم القبطي تبدأ السَنة بشهر توت الذي هو يناير/كانون الثاني حسب التقويم الميلادي، وعلى سبيل المثال يصادف إسم الشهر الجاري مارس/آذار (برمهات) حسب التقويم القبطي. أما فبراير/شباط الماضي فيصادف (أثر).

عود إلى الماضي

نعود إلى النقطة الأساسية المتعلقة بالصراع داخل الطائفة القبطية الذي يحتدم بصمت منذ بضعة أعوام والذي إشتدت حدته بعد وفاة البابا كيرلس.
ولا بد قبل التحدث عن هذا الصراع من العودة إلى الماضي.. إلى الزمن الذي أنشئت فيه الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فمن خلال هذه العودة يمكن الوقوف على طبيعة الصراع الذي يدور ويتفاعل بصمت داخل الطائفة القبطية.

لقد أنشئت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية قبل 1932 عاماً حين قُدم إلى الإسكندرية القديس مرقس الرسول أحد تلامذة السيد المسيح، وحدث أن المصريين القدماء في ذلك الوقت لم يرق لهم التبشير الذي يقوم به فسحلوه وسال دمه على الأرض. وأقيمت بعد ذلك كنيسة في المكان الذي قُتل فيه.
وقبل مقتله ببضعة أشهر رُسِم القديس مرقس أول بطريرك للإسكندرية وسُمي البطريرك الأول. وحتى كيرلس السادس تعاقب على منصب البطريركية 122.

وتشير مصادر تاريخية إلى أن تعداد الأقباط في مصر في عهد الرومان كان 26 مليوناً قتل منهم عدد ضخم حتى أنه في يوم واحد قتل الحاكم الروماني دقلديانوس 3 ملايين. ويُقل عن هذا الحاكم قوله إنه أقسم على أن يبني المسيحية في مصر.

ولم يُنقذ أقباط مصر من الإضطهاد إلا الفتح الإسلامي. وفي حين أن الرومان كانوا يجبرون المصريين على أن يعبدوا الهة الرومان الوثنية، فإن الفتح الإسلامي ترك لأقباط مصر حرية التمسك بعقيدتهم لكنه فرض الجزية على القبطي في مقابل ذلك. وحدث أن عدداً من الأقباط العاجزين عن دفع الجزية إعتقوا الدين الإسلامي.

وكان نظام الكنيسة القبطية يقوم على الإشتراكية، حيث كان رجال الدين يوزعون على الفقراء الإيرادات والتبرعات التي يوجد بها أثرياء الطائفة. وإستمر الوضع على هذه الحال إلى أن بدأ بعض رجال الدين يشترون الأراضي الزراعية بكميات كبيرة والعقارات المبنية ليستعينوا بإيراداتها على سد إحتياجات الفقراء حتى بلغت ثروة رجال الدين التي تملكها الكنيسة 28 فدناً للبطريركية و200 عقار مبني بالإضافة إلى 12 ألف فدان تملكها أديرة الرهبان. وكان من أثر زيادة الأراضي والعقارات أن إنشغل رجال الدين الأقباط بإدارتها وتركوا الأمور الدينية ورعاية أبناء الطائفة القبطية فتدهورت حالة الكنائس وحدثت هوة بين القبطي ومعتقداته الدينية.

وعام 1847 تزعم الأنبا (كلمة قبطية أصلها أفا ومعناها الأب الكبير وتطلق على المطارنة والأساقفة والبطاركة) مرقس مطران الإسكندرية حركة إصلاحية تهدف إلى فصل الأمور المادية عن الأمور الروحية في الكنيسة القبطية بحيث يتولى الأولى (المادية) عدد من أبناء الطائفة المعروفين بالنزاهة والصدق والأمانة، على أن يتفرغ رجال الدين إلى الواجب الأساسي.

ولقيت دعوة الأنبا مرقس تأييداً واسعاً في صفوف أقباط الإسكندرية ثم إنتشرت الدعوة في معظم مناطق مصر.

وعلى إثر ذلك طالب مؤيدو الدعوة الحكومة المصرية بأن يتألف مجلس ملي من أبناء الطائفة لإدارة الشؤون المالية.

ورافق المطالبة نوع من الصراع الخفي بين الأقباط إلى أن صدر في 14 مايو/ أيار 1883 أمر عال من الخديوي بتأليف أول مجلس ملي عام حُدد إختصاصه بإدارة الأوقاف والأراضي والكنائس والمدارس والأديرة والبطيركية نفسها. وثرّك للبطيريك ومعاونيه من المطارنة والأساقفة في المحافظات أمر إدارة شؤون الكنيسة من الناحية الدينية فقط.

ونص الأمر على أن يتألف المجلس الملي من 24 يمثّلون مختلف قطاعات الطائفة القبطية، ونص أيضاً على أن تكون ولاية المجلس 5 سنوات ينتخب بعدها أبناء الطائفة مجلساً جديداً. إلا أن البطيريك الأنبا كيرلس الخامس واجه الأمر العالي بثورة لأنه لا يريد مثل هذا المجلس الملي. وأمر بإغلاق كل كنائس مصر احتجاجاً فإضطر الخديوي إلى نفيه وإستمر منفياً سنتين. وبعدما عاد وجد أن المجلس الملي يسيطر على كل الشؤون المالية للكنيسة.

وإتسع نطاق صلاحيات المجلس الملي فشمّل القضاء الشخصي بين الأقباط من طلاق ونفقة وحضانة وغيرها، ولما تبين أن المجلس لا يستطيع أن يحكم وحده في ألوف القضايا في كل المناطق المصرية، أنشأ في كل محافظة مجلساً ملياً فرعياً وخوله الإختصاصات نفسها.

وهكذا أصبح المجلس الفرعي في كل محافظة ينظر في قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالأقباط المقيمين بدائرة المحافظة، ويدير أملاك الكنيسة والمطارنة ويعرض نتائج إدارته على المجلس الملي العام في القاهرة.

وإستمر هذا الوضع قائماً حتى آخر ديسمبر/ كانون الأول 1955 عندما صدر القانون الرقم 462 الذي قضى بإنتزاع القضاء الشخصي من المجالس المليّة وتخويل المحاكم العامة هذا الحق. وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى المسلمين إذ ألغيت المحاكم الشرعية الإسلامية وأصبحت محاكم عامة.

وواصل المجلس الملي القبطي تصريف الشؤون المالية للكنيسة القبطية حتى مايو/ أيار 1967 حيث أمر البابا الراحل كيرلس السادس بمنع المجلس من العمل وحال دون عقْد إجتماعاته.

وبعد أيام وقع العدوان الإسرائيلي (5 يونيو/ حزيران 1967) فلم يتمكن المجلس الملي ومن ورائه الأقباط من مطالبة الحكومة بحمل البابا كيرلس السادس على تنفيذ القانون، ذلك أن الوضع معقد ويجب ألا يعلو صوت على صوت المعركة لأن سلامة الوطن مهددة بالخطر.

وعندما لجأ أعضاء المجلس الملي إلى وزير الداخلية أبلغهم أنه يفضل إرجاء بت هذا الأمر إلى حين إزالة آثار العدوان، وكانوا يتصورون أن ذلك لن يستغرق أكثر من ثلاثة أشهر وإستمر البابا كيرلس السادس تبعاً لهذا الموقف يدير الشؤون المالية للكنيسة.

وفي أوائل 1968 عجز البابا عن إدارة هذه الشؤون وأهمها 2800 فدان (15,200,000 متر) و200 عقار مبنى. وعندما وجد أن ذلك يستهلك كل وقته طلب من وزير الداخلية تعيين لجنة لمساعدته فصدر قرار وزاري رقمه 1 للعام 1968 بتعيين لجنة من 12 عضواً من الأقباط رشّحهم البابا كيرلس لإدارة الأوقاف. ومثّل هذه المهمة هي من أعمال المجلس الملي.

قضايا أساسية ومهمة

وترتبت على ذلك قضايا أساسية وفي منتهى الأهمية لعل أبرزها الآتي:

أ - شؤون الكنائس،

كان النظام الذي فرضه المجلس الملي يقضي بأن تُجمع إيرادات الكنائس وتُصب في خزينة البطيركية التي تتفق منها مرتبات القسس والمرتلين والخدم، وتزود الكنائس ببعض المتطلبات أو بكّلها. إلا أن كيرلس السادس ألّف لجنة لكل كنيسة (نحو 300 كنيسة في القاهرة والإسكندرية، أما الكنائس الأخرى فيتولى إدارتها المطارنة كل في دائرة محافظته) تقوم بجمع إيراداتها وصرف المرتبات وتسليمه شخصياً الفائض بموجب

إيصالات. فإذا تهاونت إحدى اللجان في ذلك أمر البابا بحلها وعيّن لجنة أخرى.

ب - الكهنة،

كان الكهنة يُرسمون من خريجي كلية اللاهوت في القاهرة وإسمها الكلية الإكليريكية الكائنة في منطقة العباسية، وقد أُنشئت قبل 50 عاماً.

ويخرج في هذه الكلية القُسس والمرتلون. وعلى سبيل المثال، إذا كان المنتسب إلى الكلية من حملة شهادة الثانوية العامة تعادل البكالوريا) فإن دراسته في الكلية تستغرق 4 سنوات. وفي الكلية أيضاً قِسم للدراسات العليا يمكن الشاب الجامعي القبطي الالتحاق بها إذا كان أتم دراسته الجامعية.. ومدة الدراسة في هذا القسم أيضاً 4 سنوات.

لكن البابا كيرلس السادس، بسبب خلاف بينه وبين أسقف الكلية الأنبا شنودة الذي يتمتع بشعبية مرموقة، كان يرفض رسم كهنة من خريجي هذه الكلية.

وكانت فضلاً عن ذلك تصدر شهرياً - تقريباً - حركة تنقلات بين الكهنة. وكانت هذه التنقلات تنشر باستمرار تساؤلات داخل صفوف أبناء الطائفة، وكان هؤلاء يرددون دائماً إسم القمص ميخائيل شقيق البابا الراحل.

ج - علاقة الكنيسة القبطية بالكنيسة الأثيوبية،

نشأت هذه العلاقة قبل عام 1900. ودرجت الأصول على أن يتولى بابا الإسكندرية بطريرك الأقباط الأرثوذكس رسم مطران مصري للكنيسة الأرثوذكسية في أثيوبيا، ذلك بأن هذه الكنيسة تُعتبر ربيبة الكنيسة القبطية التي أدخلت المسيحية إلى أثيوبيا (نحو 20 ألف كنيسة). وطلب الأمبراطور هيلاسيلاسي رسم بطريرك أثيوبي للكنيسة الأثيوبية يتولى هذا بدوره رسم أساقفة أثيوبيين.

ونصح المجلس الملي عام 1959 كيرلس السادس بعدم الإستجابة لهذا الطلب. وبعد مفاوضات بين البابا كيرلس والأمبراطور هيلاسيلاسي عام 1960 رَسَم كيرلس السادس بطريركاً أثيوبياً (جاتاليق). وجاتاليق كلمة أثيوبية معناها بطريرك محلي. كما رَسَم عدداً آخر من المطارنة والأساقفة الأثيوبيين. وما أن عاد هؤلاء جميعاً إلى بلادهم حتى أنشأوا من بينهم مجمعاً مقدساً وإستقلوا بكنيستهم عن الكنيسة القبطية. وبرغم أنهم لم يعلنوا إستقلالهم إلا أن ذلك حدث بالفعل. فضُغف مركز البابا المصري في أثيوبيا، وتجدد الإشارة الى أن الحكومة المصرية كانت في السابق تلجأ الى بطريرك مصر لتحقيق مطالبها في اثيوبيا.

د - إلقاء عبء مالي على الأقباط،

عندما تم رسم كيرلس السادس في 10 مايو/ أيار 1959 أمر بزيادة الرسوم التي تُحصّلها البطريركية عن تصاريح زواج الأقباط، وكانت هذه الرسوم تراوح بين 50 قرشاً مصرياً (نحو 3 ليرات لبنانية) كحد أدنى و5 جنيهات (نحو 30 ليرة لبنانية) كحد أقصى. ووصلت الزيادة إلى 250 قرشاً (نحو 15 ليرة لبنانية) كحد أدنى بالنسبة إلى فقراء الطائفة. أما بالنسبة إلى الآخرين فإن الرسم كان 5 في المئة على المهر بحيث لا يقل هذا الرسم عن 5 جنيهات. ونتيجة لذلك فإن عدداً كبيراً من الأقباط كانوا يلجأون إلى الكنائس الكاثوليكية أو الإنجيلية لتزويجهم.

بالإضافة إلى ما سبق، فرض كيرلس السادس رسماً يراوح بين 5 جنيهات و15 جنيهاً على كل متوفى يصلّى عليه في الكنيسة المرقسية، وحدثت الحذو نفسه معظم الكنائس القبطية. وحدث مرات عدة أن كان أحد أبناء الطائفة يتصل بأية كنيسة ليقول إن نسيباً أو قريباً له توفي ويريد أن يصلّى عليه فيكون الجواب أن عليه دفع الجنيهات الخمسة أولاً.

هـ - دير مريوط،

أنشأ البابا كيرلس السادس ديراً يحمل إسم مار مينا على مساحة 200 فدان (800000 متر) في صحراء مريوط التي تبعد نحو 70 كيلومتراً عن منتصف الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية وبلغت نفقات بناء هذا الدير نحو 45 ألف جنيه أحدثت عجزاً في موازنة البطريركية إضطرها إلى التوقف بضعة أشهر عن

دفع مرتبات الموظفين ذلك بأن موازنة البطيريركية (التي يلفظ الأقباط إلى الآن إسمها بطركخانة) من إيراداتها تصل إلى 119 ألف جنيه سنوياً. وهذا المبلغ يكاد لا يكفي لتسديد مرتبات الموظفين والكهنة والمرتلين والخدم، ونفقات المدارس والمنشآت الأخرى.

وكان هدف البابا كيرلس السادس من إنشاء هذا الدير، إحياء ذكرى القديس مينا؛ إلا أن المجلس الملي كان يرى أن للأقباط أديرة كثيرة وأنهم ليسوا في حاجة إلى المزيد منها لكنهم في حاجة إلى دير نموذجي.

الحسنات الكثيرة

وإذا كان عدد كبير من المتقنين الأقباط يرون في النواحي السالفة الذكر تصرفات من النوع الذي لم يُعد الطائفة القبطية في شيء إلا أن هؤلاء برغم مواقفهم السلبية من البابا كيرلس السادس لا ينسون أنه حقق إنجازات وحسنات كثرة أهمها:

- أنشأ الكاتدرائية المرقسية الكبرى في شارع رمسيس على مساحة 16 ألف متر. وتوسع الكاتدرائية ألف مصل وبلغت نفقاتها إلى الآن أكثر من 280 ألف جنيه. وقد ترك في المصارف بإسم الكنيسة مبلغاً من المال يقرب من ربع مليون جنيه من شأنه أن يساعد على إتمام الكاتدرائية وزخرفتها.

- أجرى محادثات مع سفير الفاتيكان في القاهرة كُلت بالنجاح إذ وافق البابا بولس السادس على نقل رفات القديس مرقس الرسول مؤسس الكنيسة المصرية من كنيسته في البندقية إلى الكاتدرائية المرقسية في إحتفال شارك فيه ممثلون عن كل كنائس العالم.

وكان كيرلس السادس أول من إستقبل الرفات في مطار القاهرة وحمله وأخذ يبكي حتى أودعه بيده المذبح الكبير في الكاتدرائية.

قام بحركة إصلاحية تناولت 6 أديرة للراهبات في القاهرة يضم كل منها عدداً يراوح بين 100 و150 راهبة يعشن في عزلة عن العالم وكانهن في ملجأ للعجزة.

فقد رُم هذه الأديرة التي كادت تنهار لأن مبانيها قديمة جداً وأنشأ بعض الأديرة الجديدة. ورسم لكل دير راهبة جامعية كما أنه رسم قبل وفاته بثلاثة أيام 5 راهبات جامعات منهن 3 طبيبات. وبذلك ارتفع مستوى أديرة الراهبات.

- أنشأ في كل كنيسة قبطية في كل المناطق المصرية مدرسة أطلق عليها إسم مدرسه التربية الكنسية هدفها تعليم الأطفال الصغار والشبان والشابات من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية معتقدات الكنيسة القبطية وألحانها والقداس. ومضى على إنشاء هذه المدارس عشرة أعوام وأصبح الجيل الذي تخرج فيها ملماً بأصول الديانة وقلت بذلك نسبة المسيحيين الذين كانوا يعتنقون الدين الإسلامي بالمئات كل شهر.

يصلي ويبكي

وكان المعروف عن البابا كيرلس السادس أنه يصحو يومياً في الثالثة صباحاً ويؤدي يومياً صلاة القداس في الكنيسة. وهي عملية شاقة ذلك بأن صلاة القداس طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية تستغرق 3 ساعات في حين أن صلاة الكنائس الكاثوليكية تستغرق من ربع ساعة إلى نصف ساعة.

وكثيراً ما رآه الأقباط يبكي وهو يصلي. والذين سألوه عن ذلك سمعوا منه جواباً مقتضباً هو أنه يبكي عندما يبدأ بالطلب من الرب أن يرحم الشعب القبطي.

وكان دائماً يتحدث عن المعجزات وفي عهده أعلن عن ظهور السيدة العذراء في كنيسة الزيتون في مصر الجديدة (2 أبريل/ نيسان 1968) وقبل 3 أشهر من الظهور كان يُكثر من التلميح أمام زواره إلى أن السيدة ستظهر.

وقد اختلفت الآراء حول موضوع الظهور. فهناك كثرون أكدوا الظهور وقالوا إنهم شاهدوا طيف العذراء، وثمة آخرون ذهبوا إلى الكنيسة وانتظروا ليلي طويلة من دون أن يلمحوا هذا الطيف.

ذاعت شهرة البابا كيرلس في أعين طائفته على أنه يتمتع بشخصية ساحرة. وكان بعضهم يروي عنه أنه

قادر على إخراج الشياطين من النفوس. ويقول الرواة إنه بعد الصلاة التي كانت تنتهي مع شروق شمس كل يوم كان فقراء الأقباط يأتون إلى كيرلس السادس ويضعون أمامه وهو في الطريق إلى غرفته مريضاً حملوه معهم لأن الشيطان على حد مفهومهم دخل نفسه ويعيش فيها. ويقولون أيضاً إن البابا كيرلس كان يصلّي على المريض مدة نصف ساعة أو أكثر أو أقل. وكان هذا المريض يشفى بعد الصلاة ويعترفون بأن حالات أخرى لم ينجح كيرلس السادس في شفائها.

وكان دائماً في شبه عزلة في مقره البابوي في البطريركية التي تقع في شارع الكنيسة المرقسية في حي الازبكية بجانب محطة القاهرة.

ولم يكن يترك مناسبة وطنية أو قومية إلا يشارك فيها أو يدلي على الأقل برأيه. وبذلك كانت علاقته بالسلطة دائماً جيدة.

وحدث أنه بعد إعلان نبأ وفاته أن وصل حجم إعلانات النعي التي تلقّتها صحيفة "الأهرام" وحدها إلى ما يملأ 10 صفحات كاملة من الصحيفة وهو رقم قياسي، إلا أن هذه الإعلانات لم تُنشر كاملة بسبب ضيق المساحة وتم توزيع ما يمكن توزيعه على بضعة أيام.

وفي هذه الإعلانات أُطلقت على كيرلس السادس أوصاف مختلفة منها "ربان الكنيسة" و "رجل الكنيسة والوطن" و "تبراس الكهنة في النُسك والصلاة".

الوضع الراهن

الآن ما هو الوضع الراهن في الكنيسة القبطية؟

إن الكنيسة القبطية ديموقراطية بطبيعتها، فالبابا ينتخبه الشعب على عكس الطقوس الكاثوليكية حيث يتولي الكرادلة فقط انتخاب البابا من دون أن تكون لإبن الطائفة علاقة بهذا الموضوع.

ويقضي النظام الكنسي بأنه لمجرد وفاة البابا يلتئم المجمع المقدس للكنيسة القبطية المؤلف من المطارنة والأساقفة وعددهم 24؛ وأعضاء المجلس الملي المصري وعددهم 24 أيضاً. وينتخب هؤلاء أحد المطارنة ليقوم مقام البطريرك. وهذا يقوم بعمل البطريرك ويرأس لجنة انتخاب البطريرك. ومن حقه أن يكون مرشحاً لمنصب البطريرك.

وعندما توفي البابا كيرلس السادس ظهرت على الفور مشكلة عدم وجود المجلس الملي لكي يشترك مع المجمع المقدس في انتخاب قائم مقام البطريرك، ذلك بأن البابا كيرلس أوقف المجلس الملي عن العمل منذ مايو/ أيار 1967.

لكن المطارنة اجتمعوا مساء الأربعاء 10 مارس/ آذار 1971 واختاروا الإنبا أنطونيوس مطران سوهاج وسكرتر المجمع المقدس لهذا المذنب مخالفين بذلك القرار الجمهوري المؤرخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1957 والذي يقضي بأن يُنتخب القائم مقام البطريركي من هيئة تضم أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملي، بالإضافة إلى أن المجمع المقدس ضم إليه في هذا الانتخاب لجنة أوقاف البطريركية التي لا ينص القرار الجمهوري على إشراكها في الانتخابات.

بلبلّة في الصفوف

وإزاء ذلك بدأت البلبلّة في صفوف الأقباط.

فريق رأى أن هذا الإجراء يبطل عملية انتخاب القائم مقام البطريركي. وفي هذه الحالة فإن من حق الأقباط اللجوء إلى مجلس الدولة (أعلى سلطة قضائية في مصر) ورفع دعوى تطالب ببطلان الإجراء. وفريق آخر رأى الانتظار حتى يستمر المجمع المقدس في إجراءاته غير القانونية ويحملهم على تصحيح الأوضاع.

ويشير هذا الفريق إلى أن القانون الرقم 48 للعام 1950 من شأنه أن يصحح الوضع. ويقضي القانون بأنه في حال عدم وجود مجلس ملي يتولى وزير الداخلية تعيين مجلس ملي مؤقت لمدة 3 أشهر تجري خلالها انتخابات لمجلس ملي جديد.

وفي هذه الحالة يستطيع المجلس الموقت المعيّن أن يشترك في إنتخابات القائمقام البطريركي وفي إجراءات إنتخاب البطريرك طبقاً للقانون.

وفريق رابع رأى وقّف كل الإجراءات على أن يتولى المجمع المقدس وحده إختيار بطريرك للكنيسة القبطية من دون إجراء إنتخابات، إسوة بالكنيسة الكاثوليكية، وطبقاً لما جرى عليه العمل عام 1927 اذ اختلف الأقباط على المرشح البطريركي فصدر مرسوم من الملك فؤاد الأول بتعيين الإنبا يؤانيس التاسع عشر بطريركاً للأقباط. لكن الجهات العليا إستبعدت هذا الحل نظراً إلى وجود قرار جمهوري بوجوب إنتخاب البطريرك ويجب إحترام هذا القرار.

وهناك فريق خامس يرى أنه إذا تمت الإنتخابات بطريقة باطلة لعدم وجود المجلس الملي ثم رُسِم البطريرك، فإن حُكم مجلس الدولة ببطلان الإجراءات لا يلغي الرسم الديني، وبذلك يصبح الرسم صحيحاً وتعتبر الإجراءات شكلية طبقاً لقوانين الكنيسة.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأحد 14 مارس/ آذار 1971

مصر السادات... تتمخّص:

1- الصحافة المصرية بين السُلطة

والقرّاء... مسكينة وعاجزة

كانت المطالبة بحرية الصحافة وبرفع الرقابة، هي المطلب المُلح الذي يتفاعل دائماً بصمت في عقول العاملين في الصحافة المصرية، أو بالأحرى في عقول الأكثرية وضمائرها، وهي الأكثرية الصامتة إذا جاز التعبير.

وفي الماضي كان الذين يخرجون عن صمتهم ويطالبون بشكل أو بآخر بحرية الصحافة وبرفع الرقابة، ينتهون إما إلى خارج المهنة أو إلى الإستمرار في المهنة مع شلّ قدراتهم وإمكاناتهم الصحافية. وفي إستمرار كان رد السلطات على المطالبين بحرية الصحافة وبرفع الرقابة أن مثل هذا الأمر قد يشجع القوى المضادة للثورة على فتح ثغرات في صف قوى الثورة والتسلل منها، وضرب الثورة إذا أمكنهم ذلك.

ثم جاءت حرب 1967، وكان الرد على المطالبين بحرية الصحافة وبرفع الرقابة المزيد من التشدد. وكانت الحجة هنا هي أن ظروف الحرب تجعل من المستحيل تحقيق ذلك المطلب.

ورفضت السلطات المنطق القائل إن الإعلام الموجه هو الذي شوّه العقل العربي بحيث أن الحقيقة إختلطت بالباطل فلم يعد من السهل التفريق بينهما.

ومات جمال عبد الناصر والقضية مطروحة للبحث. الأكثرية الصحافية الصامتة تطالب برفع الرقابة وإعطاء المزيد من الحريات. والجماهير من ورائها أو من أمامها تُلح في هذا الطلب. وكانت تلك القضايا الأكثر أهمية والأكثر أولوية لجمهورية أنور السادات.

وكان السؤال الدائم: هل يستطيع السادات؟

مشروع ميثاق

وفي إجتماع سادته جو من الصراحة عقده السادات مع رجال الصحافة طُرح موضوع الرقابة وحرية الصحافة وأوضاع الصحف، وكان رده على هذا الموضوع: فليضع رجال الصحافة ميثاقاً يُنظّم أوضاع المهنة وبذلك نصل إلى إلغاء الرقابة. وأرفق السادات وجهة نظره هذه بالدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى للصحافة.

إن فكرة الميثاق ليست جديدة. فكل المجالس السابقة كانت لها موثيق. أما مجلس نقابة الصحفيين الذي إنتُخب في ولاية السادات فإنه كان يريد أكثر من الميثاق، خصوصاً أن المعركة التي جرت لإنتخاب المجلس



أسفرت عن فوز وجوه غير تقليدية وغاضبة و متمردة وشابة. ومثل هذا الأمر لم يحدث في المجالس السابقة. وبعدها طرح السادات فكرة المجلس الأعلى للصحافة، التي إرتبطت بالدكتور جابر جاد عبد الرحمن أمين الدعوة والفكر في الإتحاد الإشتراكي ومدير جامعة القاهرة سابقاً، أجرت نقابة الصحفيين إتصالات مع الدكتور جاد ومع محمد عبد السلام الزيات الذي كان في ذلك الوقت الأمين الأول للجنة المركزية في الإتحاد الإشتراكي العربي.

ووضع الصحفيون تصوّرهم للمجلس الأعلى ولميثاق الشرف.

خلال أزمة الطلبة

وتباطأ حسم الموضوع لأكثر من سبب، إلى أن تفجرت فكرة الرقابة وحرية الصحافة خلال أزمة الطلبة في أواخر يناير/كانون الثاني 1972.

فقد كانت هنالك محاولة من جانب نقابة الصحفيين لإصدار بيان يؤيد حركة الطلبة. ودعت النقابة النقابات الأخرى في مصر إلى إجتماع يُعقد في نقابة المحامين. وبلغ الإتحاد الإشتراكي أمر هذا الإجتماع فجري إتصال بالنقابات وإستدعيت إلى الإتحاد الإشتراكي لمقابلة الأمين العام الأول للجنة المركزية المهندس سيد مرعي.

وتم الإجتماع. بدأ سيد مرعي الكلام فأوحى أن الصحافة تتحمل الدور الأساسي في أزمة الطلبة. وقال إن الصحف لو كانت نشرت تفاصيل إجتماعه بممثلي الطلبة الذي حضره وزير الداخلية ممدوح سالم ووزير الخارجية الدكتور مراد غالب، لما تصاعدت أزمة الطلبة. وشدد على القول إن نشر أجوبته وأجوبة كل من وزير الداخلية ووزير الخارجية عن أسئلة الطلبة في الصحف كان سيخفف من آثار الأزمة ويقلص مضاعفاتها. وقال ما معناه: مش عارف الجرايد ما نشرتش الكلام ليه؟

كذلك ألقى سكرتير نقابة الصيادلة الكثير من المسؤولية على الصحافة وقال إن عدم مساهمتها في تطوير الأزمة ساعد على تصاعد تلك الأزمة.

بعد ذلك بدأ الصحفيون يوضّحون. وقالوا بشكل محدد إن الصحف الثلاث أعدت تفاصيل الإجتماع لكي تنشرها في صفحة كاملة، إلا أن الرقابة طلبت كتابة التفاصيل بشكل مبسّط، وعلى عمود بدلاً من صفحة، ومن دون توجيه.

وقالوا أيضاً إن الرقابة كانت تعترض على كل شيء. ومما ذكره أنه خلال أزمة الطلبة كان يتم الإتفاق على نشر أنباء وبيانات معيّنة، تساعد في رأيهم على تهدئة الأزمة وفي الوقت نفسه لا تחדش مشاعر الطلبة، وعند النشر يأتي الرقيب ويقول: لا.

وقال سيد مرعي مخاطباً الصحفيين: إنتو ما عملتوش ميثاق الشرف ليه؟ هاتوه وأنا أعرضه على رئيس الجمهورية الليلة ويصدر غداً بمرسوم.

وأجاب الصحفيون إن الميثاق جاهز ولكن يجب أن تناقشه جمعية عمومية وتوافق عليه لكي يكتسب صفة الشرعية النقابية.

وعرض الصحفيون أوضاع المهنة بشكل مفصّل أمام سيد مرعي. وهكذا، كانت الصحافة المصرية الجهة التي إعتبرت مسؤولة وأصابتها سهام جميع الأطراف. السلطة إنتقدت وإعتبرتها مسؤولة. والطلبة هاجموا الصحافة وإعتبروها مسؤولة. قراء الصحف والمجلات المصرية الذين كانوا يأملون في أن يعرفوا الحقيقة من خلال قراءتهم لها صُدموا فهاجموا الصحف وإعتبروها مسؤولة.

والصحافة مسكينة عاجزة، فهي لم تكن السلطة الرابعة أبداً. وكانت أسيرة مفاهيم الرقابة ورغبات الرقيب. المهم أنه كان هنالك طلب لعقد جمعية عمومية. وحُدد بالفعل موعد إنعقادها لعرض ميثاق الشرف ومناقشته. وخلال إجتماع مجلس النقابة لتحضير إجتماع الجمعية العمومية إتصل سيد مرعي بالمجلس غير مرة طالباً منه الإلتقاء به. وتم اللقاء. وقال سيد مرعي إنه يرى عقد إجتماع في الأمانة العامة للإتحاد

الإشترافي العربي لدراسة الميثاق ووضع ملاحظات حوله.

ورد مجلس نقابة الصحفيين بأن ذلك سيضعه في موقف حرج. ورد سيد مرعي واعداً بعقد عدد من الجلسات المشتركة وبألا يحدث تعديل للميثاق إلا بموافقة مجلس النقابة، وأن المجلس هو الذي سيقدم في النهاية الميثاق إلى الجمعية العمومية.

وتبعاً لوعود سيد مرعي تأجل إجتماع الجمعية العمومية غير العادية، ذلك أنه طبقاً لقانون نقابة الصحفيين تتعدّد الجمعية العمومية مرة في السنة. والموعد التقليدي هو 24 مارس/آذار 1972.

أمور ذات دلالات

لم تتعدّد الجمعية العمومية غير العادية. وأكثر من ذلك حدثت أمور ذات دلالات.

- إعترض سيد مرعي على الضمانات العشر التي وردت في ميثاق الشرف الذي أعده مجلس نقابة الصحفيين. وأبرز الضمانات، عدم جواز عزل الصحفي أو نقله إلى عمل غير صحفي، بمعنى ألا يكون اليوم كاتباً في صحيفة، وبعد أيام موظفاً في مؤسسة لصناعة الأحذية. من الضمانات أيضاً إعطاء الصحفي الحق في تغطية العلاقات الرسمية التي تربط الدولة بموقع الحدث.

- نُشرت تصريحات في الخارج وقيل كلام في الداخل، لمسؤولين مصريين، أظهروا فيها الصحفيين كأنهم لم يقدموا ميثاق الشرف.

- تألفت في مجلس الشعب وفي معزل عن الصحفيين لجنة دراسة ميثاق الشرف الصحفي وإصداره كقانون. وهذا أمر مخالف للقانون.

ومع ذلك فإن الصحفيين وبالذات الأكثرية مصرّة على مطالبتها. وهناك جمعية عمومية عادية ستعقد يوم 24 مارس 1972، فهل تتم مناقشة الميثاق ويخرج هذا الميثاق إلى النور؟

الأقلية المرتفع صوتها

يبدو أن القضية ستستمر تدور في متاهات. ذلك أن الأقلية المرتفع صوتها هي في النتيجة ضد رفع الرقابة. وعلى سبيل المثال فإن عدداً من رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحافية في مصر يرون أن الوضع الحالي للصحافة أفضل بكثير من أي وضع سينشأ مستقبلاً. ويرون أن رفع الرقابة من شأنه أن يفجر الصراعات السياسية داخل كل مؤسسة. كيف؟

الآن في ظل الظروف الراهنة لو كتب أحد الصحفيين أو الكُتّاب مقالاً، ولم يُنشر، فإنه سيعرف أن الرقابة منعت نشره، أو إنه إذا سأل عن سبب عدم نشره سيقال له: دي تعليمات الرقابة.

أما بعد أن تُرفع الرقابة فإنه سيكون لكل صحفي أو كاتب موقفه. وسيملك للمرة الأولى منذ عشرين سنة، أو للمرة الأولى منذ إمتنن الصحافة أو الكتابة، حق القول لرئيس التحرير أو رئيس مجلس الإدارة، تعال نتناقش في الأمر: ليطم لا تريد نشر المقال؟ ولن يكون في إستطاعة رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أن يتهرب من النقاش. سيكون الأمر عادياً. سيكون لكل صحفي أو كاتب موقفه المتميز. ومن شأن ذلك أن يهدد أصحاب المواقف التقليدية.

وفوق ذلك إن المجلس الأعلى للصحافة الذي يريده السادات معناه أن تكون هنالك سلطة فوق الصحافة، إلا إذا كان على رأس هذا المجلس صحفي يرضى عنه كل الصحفيين، على أن تتمثل في هذا المجلس كل الأجيال الصحافية.

وتبقى الإشارة ضرورية إلى أنه عند وضع الميثاق كان لا بد من أن يشارك في مراجعته عنصر قانوني. وطُرحت أسماء عدة. أحدهم إقترح إسم المحامي نبيل الهلالي، فوجد من يقول هذا شيوعي. إقترح واحد آخر إسم الدكتور جمال العطيفي، فوجد من يقول: إنه من «الأهرام». وبالصدفة وقع الاختيار على المحامي عصمت سيف الدولة على أساس أنه شخصية قانونية وسياسية ومستقلة وكانت له مواقف جيدة في إتحاد المحامين العرب.

ووافق الجميع على أن يكون عصمت سيف الدولة هو الذي يضع اللمسات القانونية لميثاق الشرف. وتشاء الصدف أن يعارض عصمت سيف الدولة الضمانات العشر التي وردت في ميثاق الشرف على أساس أن هذه الناحية مسألة أخلاقية. ورد الصحفيون على إعتراضاته هذه بأن المهم من الضمانات هو أنها تخلق ظروف عمل أفضل.

تشاء الصدف أيضاً أن عصمت سيف الدولة إعتقل بعد أيام بتهمة إنشاء تنظيم «أنصار الطليعة العربية» وهدفه على حد صيغة الإتهام الرسمية «مناهضة تحالف قوى الشعب ومقاومة السلطات».



هل يبقى ميثاق العمل والشرف الصحفي مجرد فكرة. مجرد حبر على ورق؟ وهل يبقى رفع الرقابة وإعطاء الصحافة حريتها الأساسية بحيث تصبح بالفعل سلطة رابعة لا إمتداداً لكل السلطات، مجرد مطالب؟ هل تحدث المعجزة أم يبقى كل شيء على حاله. تبقى الرقابة. وتبقى حرية الصحافة مجرد أحلام لا أكثر؟

وموضوع الصحافة هو جزء من حالة المخاض التي تعيشها مصر السادات منذ أن إنتهى الوعد بالحسم إلى مطالبة بالصمت والصبر.

ميثاق العمل والشرف الصحفي: لا تحكّم ولا سيطرة على الصحافة، وتحديد واضح للعلاقة بين المؤسسات الصحافية والإتحاد الإشتراكي.

في ما يأتي نص هذا الميثاق المرشح للمناقشة في الجمعية العمومية العادية التي ستعقدها نقابة الصحفيين يوم 24 مارس/آذار 1972.

«نحن الصحفيين المصريين، إيماناً منا بالدور الإيجابي الذي لعبته الصحافة الوطنية على إمتداد مراحل نضال الشعب المصري تعبيراً عن آماله ومشاركة في آلامه وتدعياً لحركته العظيمة من أجل التحرر من كل أشكال الإستغلال والقهر. وإقتناعاً بضرورة إستمرار الصحافة في أداء الرسالة البناءة التي خطتها وهي تواكب ثورة 23 يوليو وتدعم خطها السياسي والإجتماعي وتحمي كل ما حققته لجماهير الشعب المصري والأمة العربية من إنجازات تقدمية وما تبيّش به من آمال وتطلعات مشروعة. وتأكيداً على أهمية وخطورة المسؤولية التي تضطلع بها الصحافة في أن تكون مرآة صادقة للمجتمع، بالإضافة إلى كونها أداة توجيه وقيادة في خدمة المبادئ الأساسية التي إستخلصها الشعب المصري من مسيرته النضالية الطويلة. وثقة في أن الصحافة يجب أن تبقى سلاحاً - بالحقية وحدها - في يد الشعب، وأن الضامن الذي يحقق حريتها هو أن تكون هذه الحرية إمتداداً لحرية الشعب وتعبيراً عنها.

نقرر:

إن العمل الصحفي لا يستمد شرفه من جودة أدائه فحسب، بل يُستمد قبل هذا من شرف الغاية التي تخدمها الكلمة المنشورة. ولا يتحقق شرف الإلتزام للعمل الصحفي إلا إذا كان إختياراً واعياً مستقلاً عن كل مصادر الوصاية والرقابة والتوجيه والإحتواء. إن إستقلال الصحافة بدورها وعلى مسؤوليتها في حمل رسالتها الإجتماعية من أجل الشعب وتحت رقابته وحده هو الشرط الأول للعمل الصحفي الشريف أداءً ومسؤولية. وإنطلاقاً من هذا التقرير ووفاءً من الصحفيين بما هم مسؤولون عنه إلى أن يفي كل بمسؤوليته، ونفاذاً للمادة 72 من القانون رقم 76 لسنة 1970 بإنشاء نقابة الصحفيين التي تُلزم الصحفي بأن يتوخى في سلوكه المهني مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة وأداب المهنة وتقاليدها.

نعلن:

1- إلتزامنا الكامل بالوثائق الأساسية لنضال الشعب المصري وفي مقدمتها ميثاق العمل الوطني (1962) وبيان 30 مارس (آذار) 1968 وبرنامج العمل الوطني (1971) بكل ما تضمنته من مبادئ

- وأهداف ونؤكد في إطار هذا الالتزام على المبادئ الآتية بوجه خاص:
- أ- الحفاظ على كامل تراب الوطن متحرراً من الإغتصاب أو الإحتلال أو التبعية.
- ب- مواصلة التحول إلى الاشتراكية كنظام وأسلوب حياة وسلوك في المجتمع.
- ج- الديمقراطية التي هي الإطار الصحي والصحيح لممارسة الحريات السياسية وفي مقدمتها حرية الكلمة والتعبير والرأي.
- د- القيم الروحية كجزء أساسي من التراث الحضاري والفكري للشعب المصري وقوة دافعة لنضاله.
- هـ- إنتماء مصر العربي كحقيقة تاريخ وضرورة مستقبل ومصير.
- و- التحالف مع قوى الثورة التقدمية العالمية على أساس أن الثورة العربية التي يقود مسيرتها الشعب المصري هي جزء لا يتجزأ من حركة النضال العالمي من أجل التحرر والاشتراكية.
- ز- العمل من أجل السلام العالمي والتعاون الدولي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية.
- ح- الدفاع عن حرية الصحافة ضد أي إعتداء عليها وإدانة كل من يقبل هذا الإعتداء أو يشارك فيه تأكيداً لحق قوى الشعب العاملة وفي مقدمتها العمال والفلاحون والمثقفون في معرفة الحقائق كاملة والتعبير عن رأيها بحرية.
- 2- إلتزامنا الكامل بالأمانة ولا نحاول الحصول على المعلومات والحقائق إلا بالطرق المشروعة، وبأن ننقلها إلى الجماهير نقلاً صديقاً أميناً، وأن نحمي الصحافة من أي إنحراف عن شرف المهنة أو مساس بمصالح قوى الشعب العاملة المالكة الحقيقية للصحافة. ويدخل في نطاق هذا الإلتزام الإمتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق في صحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة، أو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة من دون التحقق من صحة نسبتها، أو إضافة أقوال إلى ما صدر عن شخص أو جهة من دون الرجوع إليه.
- 3- إلتزامنا الكامل بمساندة عدالة القضاء في ما يتصدى له من تحقيق أو محاكمة، وذلك بنشر البيانات والمعلومات والآراء المتصلة بتحقيق مفتوح أو محاكمة جارية نشرًا مجرداً من أي تحيز ضد المتهمين في الدعاوى الجنائية أو الخصوم في الدعاوى المدنية من دون إخلال بحق الصحفي في التعليق على الحادث من وجهة نظره العامة.
- 4- إلتزامنا الكامل بعدم إستغلال المهنة بالحصول من دون وجه حق على مزايا شخصية من أي نوع، أو إستخدام الحقوق المكفولة للصحافي في الكتابة والنشر في التحيز دون أسباب موضوعية واضحة إلى جانب واحد في أية قضية تتناولها الصحافة.
- 5- إلتزامنا الكامل بأن يتحمل كل صحافي مع رئيس التحرير ما قد يترتب من مسؤولية أيًا كان نوعها على ما ينشره من حقائق أو معلومات أو آراء ورفض أي محاولة للتهرب من هذه المسؤولية بدعوى أن ما نُشر كان تنفيذاً لتعليمات صادرة من أية جهة خارج الصحافة.
- 6- إلتزامنا الكامل بإحترام سمعة الأفراد ودخائل الحياة الخاصة للمواطنين إلا ما يتصل منها بالحياة العامة ويؤثر فيها في حدود هذين الإتصال والتأثير. ويدخل في نطاق هذا الإلتزام الإمتناع عن نشر الفضائح العائلية الذي من شأنه أن يُضعف أو يخرق الروابط الإجتماعية.
- 7- إلتزامنا الكامل بأن ننشر - بناء على طلب صاحب الشأن - ما يراه تصحيحاً لمعلومات سبق نشرها من دون إخلال بحق الصحفي بأن يعقب بما يراه من إيضاح لرؤية في الموضوع.
- 8- إلتزامنا الكامل بالموضوعية في كل ما نكتب وننشر. ويدخل في نطاق الموضوعية بوجه خاص النقد الذي يتناول كل ما يتصل بالشخصيات العامة، ويكون من شأنه أن يؤثر في ما تتصدى له من مسؤوليات أو أعباء وطنية.
- 9- إلتزامنا الكامل بأن تكون جميع الإعلانات متفقة مع المبادئ العامة للمجتمع ورسالة الصحافة التي تضمّنها هذا الميثاق وهو ما يحتم الفصل الحاسم بين التحرير والإعلام.

10- إلترامنا الكامل بأن نسون أسرار المهنة وأن نرفض أي ضغط لإفشائها مع تأكيد أن الأسرار الخاصة بكل صحافي هي من صميم أسرار المهنة التي لا يجوز إفشاؤها. ومن أجل أن يستطيع الصحافيون تحقيق كل هذا الذي ألزموا به أنفسهم، وحتى يمارس الصحافيون دورهم كاملاً متحررين من أية قيود قابلين المسؤولية المتكافئة مع الحرية.

نطالب:

1- التحديد الواضح للعلاقة بين المؤسسات الصحافية والإتحاد الإشتراكي العربي بإعتباره التحالف القائم بين قوى الشعب العاملة التي تملك بواسطته المؤسسات الصحافية. وذلك على وجه يجعل الصحافة أداة تعبير صادقة عن قوى الشعب العاملة من دون تحكّم أو سيطرة، فلا تلتزم الصحافة إلاّ الخط السياسي العام للإتحاد الإشتراكي العربي، ولا يتولى عملاً قيادياً في الصحافة من طُبّق ضده أو تُطبّق في المستقبل القرارات الإشتراكية المعبرة عن إرادة قوى الشعب العاملة والمؤكّدة لحقوقها.

2- الإحترام الكامل لنص المادة 81 من القانون رقم 76 لسنة 1970 التي نظّمت إجراءات تأديب الصحافيين فلا يجوز عزلهم أو نقلهم إلى أعمال غير صحافية أو تنزيل مستوياتهم أو منعه من مباشرة عملهم بأية صورة، ولا توقيع أي جزاء عليهم إلاّ في حدود قانون نقابتهم وبواسطة الهيئة المحددة لتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في ذلك القانون. ويقتضي هذا عدم التدخل في شؤون الصحافيين من خارجهم ووضع لوائح تُحدد العلاقات في ما بينهم داخل مؤسساتهم.

3- تحديد أو إنشاء جهة صحافية تختص بالفصل طبقاً لأحكام هذا الميثاق في ما قد ينشأ من خلاف بين حق الصحافي في الكتابة والنشر ومسؤولية رؤساء التحرير في منع النشر أو تعديل المواد الصحافية.

4- إلترام الجهات المسؤولة كافة بوضع كل الحقائق والمعلومات والبيانات المتوافرة لديها أمام من يطلبها من الصحافيين تأكيداً لحق الجماهير في معرفة كل الحقائق والإطلاع على كل الأمور.

5- تحديد دور الإعلان وتنظيمه على الوجه الذي يتفق وظروف مجتمع يتحول إشتراكياً ويناضل من أجل التحرر من الإستغلال الإقتصادي حتى لا يكون الإعلان وسيلة للضغط على الصحافة وبالتالي مسيطراً عليها.

6- إلغاء كل القيود والعقبات التي تحول بين الصحافي ومصادر المعلومات الخارجية وذلك بتوفير هذه المصادر ورفع الرقابة، المفروضة على الصحف والمجلات الأجنبية بالنسبة إلى الصحافيين.

7- ضمان حق الصحافيين في تغطية أي حدث عالمي من موقعه بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الرسمية التي تربط الدولة بموقع الحدث.

8- التسليم بحق الصحافي في التعبير عن وجهة نظره بصرف النظر عن إختلاف الإجتهادات الفردية ما دام التعبير عن الإجتهاد في إطار المبادئ التي تضمّنها هذا الميثاق.

9- على مجلس النقابة الإتصال بالجهات المختصة لوضع هذه المطالب موضع التنفيذ لإستصدار إعلان به من رئيس الإتحاد الإشتراكي العربي.

10- كل مخالفة لأحكام هذا الميثاق بعد إصداره تُعتبر مخالفة لشرف المهنة وعلى مجلس النقابة أن يتخذ في شأن المخالف الإجراءات التأديبية التي نص عليها القانون رقم 76 لسنة 1970 الخاص بإنشاء نقابة الصحافيين والمنصوص عليها في المواد 72-75-76-78-80-81-83-84-85-86-87-88.

صحيفة "النهار". بيروت - الثلاثاء 21 مارس/ آذار 1972

2- ما زالوا في مصر السادات

يسألون عن الحرب

لو كانت الصحافة المصرية في جو معافى لما كان للأزمات داخل النظام المصري أن تتفاعل بالشكل الذي تتفاعل فيه. فعين الصحافي تختلف تماماً عن عين المسؤول. وفي الماضي كان خطاب يلقيه جمال عبد الناصر، أو حديث يوجهه إلى الأمة، يساعد على إمتصاص أي أزمة. وكان الذي يحدث فجأة هو أن الأزمة تتحرك في إتجاه جديد ويحل محلها الحديث عن شيء آخر. ومع ذلك فإن الأزمة لم تكن تنتهي إنما كانت توضع على الرف. وهكذا كانت الأزمات تتراكم وتتراكب إلى درجة أن معالجتها تصبح أمراً صعباً.

وخطورة الرقابة الصحافية في مصر أنها جزأت شخصية الصحافي المصري. وباستثناء محمد حسنين هيكل وربما إثنين أو ثلاثة آخرين معه، فإن الصحافي المصري كان في إستمرار أسير مفاهيم الرقابة. يكتب كالذي - على حد التخيل المعروف - يسير بين النقط لئلا يبلله المطر. يتحایل أحياناً. يلف كثيراً حول فكرة يمكن إختصارها بسطر واحد كي لا يواجهه الرقيب بالمنع. وفوق ذلك إن كتابة مقالة أو رأي أو موضوع ما لا تعني بالنسبة إلى الكاتب أنه سيُنشر. وكثيرون لا يتأكدون من أن ما كتبوه نُشر ما لم تصدر الصحيفة أو المجلة وعلى صفحاتها ما كتبوه.

ومع الوقت أصبح الصحافي أو الكاتب المصري مصاباً بما يمكن تسميته «إحتقان الرأي». ومن هنا الخطورة التي يراها النظام لرفع الرقابة، ذلك أن مثل هذه المبادرة ستجعل الكاتب أو الصحافي المصري من غير قصد يعيش على الأقل فترة سنة «مرحلة الإستشفاء» من حالة «إحتقان الرأي»، بالإكثار من الآراء التي قد تكون بالضرورة مناسبة. وكل ذلك إنما هو لإفراغ نفسه من الآراء الحبيسة.

ولقد حدث مرة، وهو مَثَل من أمثلة، أن مجلة «المصور» أعدت للنشر بعد فترة من تولي جورج بومبيدو رئاسة الجمهورية في فرنسا بضع صور ملونة تُمثل زوجة بومبيدو ترتدي «المني جيب». وكان هذا الزي ما زال مستحدثاً وكل صحف العالم... ورجاله، مهتمة به. وتم تحميض الفيلم الملون وظهرت الصور ناجحة. وخصصت للموضوع صفحتين. وكُتب الموضوع بالفعل. وأكثر من ذلك طُبع الموضوع.

وفجأة يقرر الرقيب منع الموضوع. لا يهم أن الموضوع طُبع وتكلفت المجلة أموالاً، وأن إلغائه سيكلفها ما لا ووقتاً. المهم أن الموضوع يجب ألا يصدر.

لماذا؟

قرر الرقيب أن نُشر هذا الموضوع في مصر قد يخدش مشاعر الرئيس بومبيدو. ولأن العلاقات بين مصر وفرنسا جيدة. ولأن فرنسا تتخذ موقفاً مؤيداً لمصر من أزمة الشرق الأوسط وقرار مجلس الأمن، فإنه من الطبيعي ألا تنشر مجلة أو صحيفة مصرية ما قد يسيء إلى هذه العلاقات.



ولأنه لا تمكن مناقشة الرقيب في قرار فإن الموضوع لم يُنشر. والمؤكد أن نشر الموضوع لم يكن ليسيء إلى العلاقات - المصرية - الفرنسية، والأرجح أنه كان سيسلي القراء. وكانت زوجة بومبيدو ربما سُرّت بعض الشيء لأن مجلة مصرية راقية إهتمت بها. وفات الرقيب أن التقاليد الشرقية غير معمول بها في فرنسا.

رأي السادات

وبسبب الرقابة، كثيراً ما يحدث أن إدارة تحرير الصحيفة أو المجلة تقوم سلفاً بتحضير أكثر من موضوع حتى إذا لم يوافق الرقيب على موضوع ما يكون هنالك موضوع آخر جاهزاً. ولم يحدث أبداً أن كان للصحف أو المجلات المصرية رأي، يتجاوز رأي النظام. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الصحف المصرية كانت أحياناً تُصور مسؤولاً عربياً ما على أنه من الذين يخونون القضية العربية. وفجأة تتوقف تصوراتها هذه لأن النظام أوجد صيغة من التعامل مع هذا المسؤول. وفي هذا النطاق يبدو الملك حسين ومعاملة مصر له، مثلاً متكاملًا.

ولم تنته سلطة الرقابة بوصول أنور السادات إلى الحكم، لكنها إتخذت مداراً جديداً. ولا يُخفي الصحافيون والكتاب أن مفهوماً جديداً ظهر بعد تولي السادات الحكم إلا أن شعورهم بضرورة ممارسة مهنتهم كما تقضي الأصول يجعلهم يطالبون برفع الرقابة وإعطاء الصحافة فرصة أجواء الحرية التي تحتاج إليها. وهم لا يخفون أنهم من أنه خلال خمس عشرة سنة لم يلمع صحفي أو كاتب واحد. هناك إستثناءات، لكن القاعدة هي أن الصحافة المصرية لم تستطع أن تخلق مواهب جديدة برّاقة. ذلك أن الموهبة تُسقل إذا كانت هناك أجواء متوافرة من الحرية الصحافية.

وبرغم المناخ الصحافي القائم فإن للرئيس أنور السادات رأياً أساسياً في هذا الموضوع قاله أمام المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي العربي في دورته الإستثنائية التي بدأت أعمالها يوم 1 فبراير/شباط 1972 بعد عودة الرئيس من زيارة لموسكو تباينت حول نتائجها الآراء.

وخلاصة هذا الرأي كما حدّده السادات في إحدى جلسات المؤتمر «كلمة حرية كلمة برّاقة. بتقولوا كده وفي ذهنكم الصحافة العربية. الصحافة دي مملوكة لرأس مال ما يقدرش يكتب حاجة إلا المناسب. إحنا ما عندناش صحافة عقائدية دمها ثقيل. الإتحاد الاشتراكي يملك الصحف وهذه الصحف فيها إتجاهات. وما زالت الصحافة المصرية أحسن صحافة في المنطقة العربية. حتى صحافة بيروت اللي فيها كل الإمكانيات ليست أفضل. وما زالت الصحافة المصرية متفوقة عليها. أنا مش عايز تكونوا فاكرين أن كل كلام تنشره الصحافة المصرية منكون إحنا طالبينه. اللي عايزينه هو أن العلاقة بين الصحافة والإتحاد الاشتراكي تبقى منظمة، مش عايز العلاقة دي تكون علاقة إملاء وتوجيه».

ومن هنا أعلن السادات رغبته في إنشاء مجلس أعلى للصحافة من الصحافيين على أن يضم عنصراً قضائياً وعنصراً من الإتحاد الاشتراكي.

ما يشبه حالة التمخض

وقبل إنعقاد الدورة الإستثنائية للإتحاد الاشتراكي - وللمناسبة، الرئيس السادات إتخذ شخصياً قرار إنعقادها ولم يعرف بذلك إلا مستشاره لشؤون الأمن القومي محمد حافظ إسماعيل - كانت هنالك تساؤلات في صفوف المواطنين. وكان هنالك أيضاً ما يشبه حالة التمخض. أسئلة كثيرة ولا إيضاحات. تصورات كثيرة للأمور ولا تحديدات مسؤولة. وزاد في ذلك أن المصريين كانوا يتوقعون أن يعود السادات من موسكو بقرار الحرب. فهو عشية سفره إلى موسكو أبلغ الضباط أنه سيحدد ساعة الصفر لبدء المعركة في ضوء المحادثات التي سيجريها مع الزعماء السوفيات.

وبعد إنتهاء أعمال الدورة الإستثنائية إستمرت الأسئلة والتصورات مترسّخة في عقول المصريين برغم أن السادات ألقى خلال إنعقاد الدورة الإستثنائية أضواء كاشفة على أمور عدة. إلا أن ذلك لم يفد لأن السادات

تحدّث أمام أعضاء المؤتمر القومي. ولو أن كلامه نُشر كاملاً في الصحافة المصرية لكانت الأسئلة تضاءلت ولكانت التصورات تبخرت.

من الأسئلة ما هو ساذج ومنها ما هو أساسي. إن المواطن المصري إستغرب كون الفريق أول محمد أحمد صادق لم يرافق الرئيس في زيارته لموسكو ما دام الغرض من الزيارة هو تحديد ساعة الصفر لبدء المعركة وما دام قرار المعركة سيحدده على حد قوله في إحدى جلسات المؤتمر اثنان «أنا... وأظن إنتو عارفين الثاني». والثاني هو الفريق أول صادق وليس قادة الأسلحة الذين عُيّنوا نواباً لوزير الحربية ولا نائباً لرئيس الجمهورية ولا المجلس الأعلى... ولا حتى وزير الخارجية مراد غالب أو مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي محمد حافظ اسماعيل وهما اللذان رافقا السادات في الزيارة.

وكان التبرير الذي أُعطي للمصريين هو أن طابع الرحلة كان سياسياً أكثر منه عسكرياً. يضاف إلى ذلك أن السادات سافر وهو متخوف من إحتمال قيام الإسرائيليين بعمل عسكري «وطلبت من الفريق صادق أن يظل هنا مسؤولاً عن الجبهتين العسكرية والداخلية...».

ولكن هل من أجل ذلك لم يكن الفريق أول صادق مع الرئيس السادات في زيارته الأخيرة لموسكو؟ يبدو أن هنالك أسباباً أخرى منها أن تعامل السوفييات مع الفريق أول صادق لم يكن كما يفترض أن يكون. وقد ظهر ذلك خلال زيارة صادق لموسكو في أكتوبر/تشرين الأول 1971 برفقة السادات. وعندما قرر السادات أن يقوم بزيارته الأخيرة وتحدّث في الأمر إلى الفريق أول صادق، كان رأي وزير الحربية المصرية أنه لا يريد أن يكون عبئاً على محادثات السادات مع القادة السوفييات، وقال للرئيس ما معناه: «لقد تحدّثنا كثيراً إليهم عن الوضع العسكري والمتطلبات، وهذه قائمة بما نحتاج إليه من أجل أن يصبح في إمكاننا خوض معركة».

إذاً، كان لتخلّف الفريق أول صادق ما يبرره، وكانت تساؤلات الناس عن سر هذا التخلّف في محلها. وتساؤلاتهم تصاعدت لأن الصحافة لم تُشر من قريب أو من بعيد إلى الأمر.

تصنيع أدوات الحرب

وثمة أمر لافت مرتبط بالزيارات الأخيرة التي قام بها السادات لموسكو. ففي كلمة ألقاها أمام طلبة الكلية الحربية في جبل الأولياء خلال زيارته للخرطوم التي بدأت الأربعاء 15 مارس/آذار 1972 وإنتهت الخميس 17 منه قال: «إن مصر قبلت كل تحديات المعركة بكل أبعادها، وإذا أرادها العدو حرباً شاملة فنحن نُعد أنفسنا الآن لهذه الحرب الشاملة. إن مصر تستعد الآن الحصول على تصنيع كل أدوات الحرب المتقدمة على أرضنا، لأن العدو حصل بالفعل على حق تصنيع هذه المعدات المتقدمة في إسرائيل، وذلك من خلال الولايات المتحدة التي تدعمها».

وإذا تبيّن أن مصر قررت بالفعل ذلك فإن وجهة نظر السوفييات التي عرضوها خلال زيارته الأخيرة قد تكون هي التي تقررّ العمل بموجبها وليست وجهة نظر الفريق أول صادق. ما هي وجهة النظر الأولى، وما هي وجهة النظر الثانية؟

كان متصلياً وقاسياً

هنالك من يؤكد أن السادات كان متصلياً في محادثاته مع الزعماء السوفييات. والذي ساعده على ذلك أن أصواتاً كثيرة إنطلقت في مصر تبنت وجهة نظر الطلبة المصريين الذين رفعوا بين ما رفعوه من شعارات: ما هو الدور الذي يقوم به الأصدقاء السوفييات؟

وهناك من يؤكد أيضاً أن السادات لجأ إلى تهديد لجأ إليه من قبل جمال عبد الناصر، وبسببه حصل على ما يريد من صواريخ. لقد أوضح السادات لزعماء الكرملين أنه لا يستطيع إلا أن يتجاوب مع رغبات الشعب المصري، ولا يستطيع أيضاً إلا أن يتعهد للشعب بتنفيذ وعده له. لقد وعد بأن سنة 1971 ستكون سنة الحسم سِلماً أو حرباً. وحدثت ظروف الحرب الهندية - الباكستانية وتأجل قرار الحرب المصري تبعاً

لذلك. ثم حدثت حركة الطلبة وجاء إلى موسكو بعدما أمضى بضعة أيام في الجبهة ومع القوات المتواجدة في الأعماق واعداً بأن يحدد ساعة الصفر في ضوء محادثات موسكو.

وهدد بالاستقالة وبكشف الأسباب والمواقف، تماماً كما فعل عبد الناصر في الماضي. وحيال هذا الموقف الذي دعمه إرتياح سوفياتي إلى قول السادات أنه قطع كل إتصال مع الولايات المتحدة، رد زعماء الكرملين واعدن بأن يبنوا مصنعاً في مصر لطائرات الميغ - 21 مبدئين في الوقت نفسه ضيقهم لأن السادات تحدث عن الموقف السوفياتي من الحرب الهندية - الباكستانية بطريقة صوّرت السوفيات كأنهم طرف أساسي في تلك الحرب وهو أمر لا يريدون أن يقوله حليف مثل مصر. ومثل هذا الضيق أبداه السوفيات يوم إلترم بأن سنة 1971 ستكون سنة الحسم سلباً أو حرباً. وسر ضيقهم أنهم لم يستطيعوا تبني مثل هذا الموقف.

ووعّد السوفيات، بل حتى إتفاقهم مع السادات على بناء مصنع في مصر لطائرات الميغ - 21، هو الذي جعل صحيفة «الأهرام» تكتب بعد عودة السادات من موسكو إن الزيارة حققت نتائج ضخمة. وعندما عاد السادات أبلغ الفريق أول صادق نتائج الزيارة وأوضح له أنه تم الإتفاق على أن يبنى السوفيات في مصر مصنعاً لطائرات الميغ - 21.

وأضاف مظهر إرتياحه إلى الإنتصار الذي حققه في موسكو: عايز إيه أكثر من كده؟
إلا أن السادات فوجيء برد فعل فاتر من جانب الفريق أول صادق الذي قال إن المصنع لن يفيدنا في شيء وأن ما نحتاج إليه هو طائرات ميغ - 23 وصواريخ أرض - أرض. ذلك أن الرد على طائرات «الفانتوم» الإسرائيلية وقواعد صواريخ أرض - أرض التي نصبها إسرائيل في سيناء لا يكون بطائرات الميغ - 21.

وحدث عندما جاء وزير الدفاع السوفياتي الماريشال اندريه غريشكو إلى القاهرة، وكان ذلك يوم إنتهاء الدورة الإستثنائية التي عقدها المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي وكرر السادات في إحدى جلساتها السرية قوله حول تأجيل الحرب، إنما بإسلوب آخر: «بعد ما كنا مرتبين الأمور على أساس نخوض المعركة وننقل إلى أرض سيناء جاءت أنديرا وعملتها قبلي»... حدث عندما جاء غريشكو إلى القاهرة قبل ساعات قليلة من وصول الوسيط الدولي الدكتور غونار يارينغ، أن بدأ الحديث مع الفريق أول صادق في موضوع مصنع الطائرات - 21، ففاجأه صادق بالقول إن مصر ليست في حاجة إلى مثل هذا المصنع. وشرح الأسباب التي كان شرحها في السابق للسادات.

ورد غريشكو بما معناه إن هذا الموضوع متفق عليه مع الرئيس السادات وأنه يرى الإتصال بالرئيس. وأجاب صادق بما معناه إنه هو القائد العسكري ويعرف ما يحتاج إليه الجيش المصري. ويعرف جيداً أن ما يحتاج إليه الجيش ليكون هناك توازن مع القوة العسكرية الإسرائيلية، هو طائرات ميغ - 23 وصواريخ أرض - أرض، في الدرجة الأولى.

ثم تحوّل إجتماع صادق وغريشكو إلى غرفة عمليات. وصباح السبت 19 فبراير/شباط 1972 زار الرجلان الرئيس السادات، وتوجّها إلى الجبهة حيث إجتمعا إلى عدد من القادة والضباط المصريين، وطافا في بعض المواقع الأمامية.

والأحد 20 فبراير عقد صادق وغريشكو إجتماعاً إستغرق اليوم بطوله وتخلّله إستراحة قصيرة لتناول طعام الغداء. وكان غريشكو مرتاحاً إلى الطريقة التي تعتمدها كتائب قواعد الصواريخ، ذلك أنها تتبدل بإستمرار بحيث أن الكتيبة الموجودة يوم السبت في قاعدة من قواعد الصواريخ هي غير الكتيبة التي تتواجد يوم الأحد. وهذا التعبير عملية وقائية فرضها التصوير المستمر من الأقمار الصناعية الأميركية لقواعد الصواريخ.

وفي هذا الإجتماع أبدى غريشكو ملاحظة تتعلق بنسبة الكثافة في الجبهة وهي نسبة في رأيه غير منطقية، إذ من غير المعقول أن تكون هنالك أعداد كبيرة جداً من الضباط والجنود في رقعة أرض لا تتناسب مع حجم القوة العسكرية. ذلك أنه في مثل هذه الحال تستطيع طائرة إسرائيلية مغيرة أن تحدث خسائر في

الأرواح لا يمكنها إحداثها إذا لم تكن نسبة الكثافة البشرية بما هي عليه. وفوق ذلك إن نسبة كثافة الجنود الإسرائيليين في الضفة الشرقية المحتلة هي أدنى بكثير من نسبة الكثافة المصرية في الضفة الغربية. وهذه النقطة كانت مثار نقاش بين صادق وغريشكو. كيف تُعالج مشكلة الكثافة؟ هل تُبنى مواقع خلفية في الجبهة يُنقل إليها الجنود؟

وهذه الفكرة جيدة إلا أنها غير عملية لأنها ستكون أمراً كثيراً وجهداً مضمناً. يضاف إلى ذلك أن هذه المواقع ستكون امتداداً للجبهة، وستصل إليها الطائرات الإسرائيلية المغيرة بسهولة وتحدث الخسائر التي لا ضرورة لحدوثها.

ويبدو أن الفكرة التي أخذ بها هي عدم بناء المواقع وعدم إعادة أفواج من العسكريين إلى منازلهم على أن يكونوا في حالة إستعداد تامة لإستدعائهم في أي لحظة، إنما توزيع أعداد كبيرة منهم على قوات الدفاع الشعبي.

الحساسيات

ولا يُستبعد أن يكون غريشكو الذي وصلته تقارير كثيرة تدور كلها حول الحساسية المتزايدة في صفوف الجيش المصري حيال الخبراء السوفيات، قد بحث مع صادق في هذا الموضوع. وهذه الحساسية تصاعدت إلى درجة الكراهية بعد حادثتين. الأولى عندما أعلن أن ضابطاً سوفياتياً كان يعمل في الجيش المصري هرب إلى إسرائيل. وهذه الحادثة أوضحت السادات للضباط. وعندما بلغه أن القطاع المدني بدأ يتناولها وبدأت تتضخم إلى درجة أن مخاوف إنتابت كثيرين من أن يكون هذا الضابط حمل إلى إسرائيل أسراراً، وقف في إحدى جلسات المؤتمر القومي الإستثنائي المغلقة يقول ما معناه: «صحيح أن هذا الضابط لجأ إلى إسرائيل إلا أنه لم يلجأ إليها من مصر. ذهب أولاً إلى الإتحاد السوفياتي ومن هناك لجأ. وهو في أي حال ليس ضابطاً مهماً، وخلال إقامته في مصر لم يكن يعمل في مواقع مهمة». وبصرف النظر عما إذا كان هذا التوضيح من السادات أقنع المصريين أم لا، فإن الحساسية كانت كبرت وتأصلت وزادت تأصلاً هجرة اليهود المستمرة من الإتحاد السوفياتي إلى إسرائيل وبينهم علماء وخبراء. وفي هذا النطاق كل ما قاله السادات في إحدى الجلسات السرية للمؤتمر الإستثنائي هو أن الموضوع متعلق بسياسة الإتحاد السوفياتي. وعندما يعود عدد من هؤلاء المهاجرين إلى روسيا تعقد لهم الدولة مؤتمرات صحافية يتحدثون فيها عن مساوئ الحياة في إسرائيل (...).

أما الحادثة الثانية فتتعلق بنكتة بذيئة تسببت في إبعاد مساعد كبير الخبراء السوفيات من مصر. وتفيد رواية أن المشار إليه دخل مرة مكتب رئيس الأركان المصري الفريق سعد الدين الشاذلي وقال له: هل أروي لك نكتة مصرية؟

وأجابه الشاذلي بتهذيب: تفضل؟

وروى مساعد كبير الخبراء النكتة كالآتي:

لم يستطع ضابط مصري أن يلبي رغبات صديقه الجسدية فقالت له: هل أحضر خبيراً روسياً ليقوم بالمهمة؟

وتضايق الشاذلي، وهو من المثاليين في مسلكيتهم، من ذلك، وكاد أن يضرب مساعد كبير الخبراء. لكنه حرصاً على عدم توسيع إنعدام الثقة طلب منه مغادرة مكتبه فوراً، وأبلغ الفريق أول صادق القصة. وكان رد فعل صادق هو الأمر بأن يغادر مساعد كبير الخبراء مصر خلال 24 ساعة. وقد غادرها بالفعل.

على أن ذلك لم يمنع الفريق أول صادق من حضور الحفل الذي أقيم مساء الثلاثاء 22 فبراير/شباط 1972 في النادي السوفياتي في القاهرة لمناسبة يوم القوات السوفياتية المسلحة، ومن إلقاء كلمة تحدث فيها عن تطور الجيش السوفياتي والعلاقات بين القوات المسلحة المصرية والسوفياتية. وفي أي حال تناول في هذه العلاقات المواقف الإيجابية ولم يتطرق إلى السلبيات ولا إلى الحساسيات، حتى ولا إلى النتائج التي

حققتها زيارة غريشكو ومنها إمداد مصر بأنواع من الأسلحة يحتاج المصريون إلى بضعة أشهر كي يستوعبونها.

ويبقى السؤال الأساسي: هل غادر غريشكو القاهرة متفقاً مع مصر على بناء مصنع لإنتاج طائرات «ميغ-21» لمجرد أن السادات إتفق مع القادة السوفييات على ذلك. أي بمعنى آخر: هل أخذ بما قرره وهو لم يؤخذ بما يراه الفريق أول صادق؟ أم أن ما قصده السادات في كلمته أمام ضباط الكلية الحربية في جبل الأولياء من أن مصر تستعد لتصنيع أدوات الحرب المتقدمة يتفق في النهاية مع قول الفريق أول صادق في إحدى الجلسات السرية التي عقدها المؤتمر القومي الإستثنائي للإتحاد الاشتراكي وهو: «إن القيادة السياسية لا تألو جهداً في تزويد القوات المسلحة بكل جديد ومتطور من عتاد، وإتخذت في ذلك قراراً بإعادة المصانع الحربية إلى القوات المسلحة مع إستمرار محاولات إستكمال ما نحتاج إليه من عتاد من صديقنا الإتحاد السوفيياتي، وكذلك الحصول على كل جديد من السلاح والمعدات من أي مكان».

شعارات الحرب في مصر لا تتوقف. والحديث عن الحرب لا يتوقف. وتصريحات المسؤولين تعكس أن الحرب على الأبواب. وعندما سئل الرئيس السادات قبل أيام إذا كانت الحرب قريبة قال «إنها أقرب مما نتصور». وهو أيضاً لا يترك مناسبة إلا ويتحدث عن مفاجآت ستحدث. وكل الناس في مصر يسألون:

ولكن هل ستقع الحرب؟ وهل هناك إستعداد للحرب؟ ومتى تبدأ الحرب؟ وماذا ينتظر السادات ليبدأ الحرب؟ وهم لا يسمعون جواباً. يسمعون صدى لهذه الأسئلة. صدى بعد صدى بعد صدى.

ومن أجل ذلك فإن حالة المخاض تتخذ يوماً بعد يوم بُعداً جديداً. وكل التقارير التي ترفعها عادة الأجهزة المختصة إلى السلطات العليا وتتحدث فيها عن مشاعر القاعدة تشير إلى أن مصلحة الإستمرار تقضي بأن تتوقف حالة المخاض هذه، ولو كان الحال هو في العملية القيصرية.

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 23 مارس / آذار 1972

3- من كسر إحتكار السلاح

إلى كسر إحتكار الديون

كتبت الصحف والمجلات المصرية عن شارع الشواري أكثر بكثير مما كتبت عن أزمة الطلبة. وشارع الشواري ليس بهذه الأهمية التي عكستها كتابات الصحف والمجلات عنه، إلا أنه في الوقت نفسه مهم. فهو عبارة عن بضع بنايات طبقاتها الأرضية محلات. وهذه البنايات يملكها مصري من آل الشواري يُعتبر من الأثرياء جداً المنتمين إلى طبقة الإقطاعيين في مصر. وبسبب منع إستيراد السلع الأجنبية، وهو إجراء بدأ مع تطبيق الاشتراكية في مصر، نشأت طبقة تجار صغار يبيعون السلع التي يستوردونها بطرق غير قانونية عن طريق وضعها على الأرصفة أو في أكشاك صغيرة. وابتعثت تجارة هؤلاء بسبب سوء تصرف الهيئات الرسمية المسؤولة. وانتقل التجار إلى محلات إستأجروها في بناية الشواري. أصبح التجار الصغار تجاراً كباراً. وأصبح شارع الشواري مظهراً غير طبيعي في مجتمع إشتراكي. لكن هذا المظهر كان يُرضي الطبقات المترفة في المجتمع المصري وهي طبقات لا تزال غير مقتنعة بالتجربة الإشتراكية.

وكان تجار شارع الشواري يعتمدون على «تجار الشنطة» وهم عبارة عن أفراد عناصر يسافرون إلى بيروت أو الكويت وينقلون في حقائبهم كل ما خف وزنه وارتفع ثمنه. ويبيع تجار الشنطة ما يحضرونه معهم بأسعار مناسبة لتجار الشواري. وهكذا إنتعش خط القاهرة - بيروت كما لم ينتعش من قبل وازدهرت حركة تجار الشواري كما لم تزدهر من قبل. وإستطراداً كانت الطبقة المترفة في غاية الراحة لأن ما «حرّمته» الإشتراكية «حلّله» شارع الشواري.

حسنت التصدير ومشاكل الإستيراد

فجأة تُقرر مرحلة النقشف التي إرتبطت بمجيء الدكتور عزيز صدقي إلى الحُكم، إغلاق محلات شارع الشواري. التجار أغلقوا المحلات لكنهم لم يوقفوا تجارتهم. إتخذوا من شُقق في بنايات القاهرة مراكز للتجارة. إذاً، هل كان إغلاق هذه المحلات قراراً حكيماً؟

إذا أخذنا بمفهوم عزيز صدقي للأمر نجد أن القرار كان طبيعياً. فهو الذي إرتبط إسمه بالحركة النشيطة لبناء المصانع في مصر. وهو يرى أنه إذا كان المصريون برغم وجود سلع تنتجها المصانع المصرية سيستمرون في إستيراد سلع من الخارج فلماذا إذاً أنشئت المصانع؟ الحجة منطقية. لكن حجة المصريين أيضاً منطقية. كيف؟



إن سياسة التصنيع ليست سليمة. وفوق ذلك إن الإنتاج الجيد الذي تعطيه هذه المصانع لا يكون في متناول المواطن المصري لأنه يُصدّر إلى الخارج؟ ولماذا يصدّر إلى الخارج؟

لأن ظروف الحرب المستمرة في مصر تُحتم ذلك من أجل الحصول على العملة الصعبة. الأقمشة الجيدة تُصدّر إلى الخارج. الألبسة القطنية الجيدة تُصدّر إلى الخارج. الخُصَر الجيدة تُصدّر إلى الخارج. كل ذلك من أجل العملة الصعبة. وهكذا يجد المصريون أنفسهم يبحثون عن سلعة مستوردة لأن السلع الجيدة التي تنتجها مصانعهم تُصدّر إلى الخارج من أجل العملة الصعبة.

وإذا كانت سياسة التصدير أمنت للحكومة المصرية العملة الصعبة لكي تُنفق في سبيل الإستعداد للمعركة، فإن سياسة الإستيراد كانت تخلق بإستمرار مشاكل للمواطنين. الشاي مشكلة. الأدوية مشكلة. قطع الغيار مشكلة.

وفي هذا النطاق كانت حرية الصحافة واضحة. ووصلت الحال بصحيفة «الأهرام» إلى نشر رسم كاريكاتوري ذات يوم يمثل صاحب محل يؤجر إطارات السيارات يقول لصاحب سيارة تلف أحد إطاراتها: «بس والنبي يا بيه ما تأخرها أحسن كتير قايلين عليها». وقد نُشر هذا الرسم لمناسبة إختفاء إطارات السيارات من الأسواق.

المنشور الدوري الموروث

لماذا يجوز نشر رسم كاريكاتوري حول هذا الموضوع، أو معالجة الموضوع بتحقيقات صحافية مطولة، ولا يجوز التصرف بالمثل حيال قضايا أخرى سياسية من نوع قضية الطلبة؟ إن ذلك هو ما يريده الصحفيون في مصر. وللمناسبة إنهم يريدون أيضاً أن يُلغى ذلك المنشور الدوري الموروث الذي وُرع على موظفي الدولة وهو يحظر عليهم إعطاء أي معلومات أو بيانات للصحافيين. ويحدد المنشور الجهة الممكن الحصول منها على معلومات وهي: الوزير أو من يخوّله.

ومن هنا ننتقل إلى نقطة أساسية. منذ تسلّم أنور السادات رئاسة الجمهورية، تحرّك كما لم يتحرّك أحد من قبل. في الداخل تحرّك. وفي الخارج تحرّك. هل يعرف المواطن المصري ماذا فعل رئيسه مثلاً لماذا زار السعودية والكويت قبل أيام. ولماذا زار الخرطوم بعد ذلك. ولماذا سافر فجأة إلى ليبيا؟ وهل يعرف ماذا فعل رئيسه عندما سافر إلى موسكو واعداً بأنه في ضوء هذه الزيارة سيحدد ساعة الصفر من أجل المعركة؟

الحقيقة أنه لا يعرف. لأن الصحف لا تنشر. والصحف لو عرفت لا تستطيع أن تنشر. وليس المطلوب كشف أسرار أو إعطاء تفاصيل قد يستفيد منها العدو إنما لا ضير من نشر خطوط عامة. والذي يحدث أن قلة من المواطنين تعرف بشيء من النتائج التي حققتها زيارة لرئيسهم، أو إجتماعات مع أطراف أخرى عقدها رئيسهم، إذا إنعقد مؤتمر قومي للإتحاد الاشتراكي. وهذه القلة هي أعضاء المؤتمر الذي يُلمون بأطراف الأمور، ويُطلعون قواعدهم على بعض ماسمعه. وهكذا فإن المواطنين تتتابهم هواجس لها طابع الإثارة.

والذي يجعل رئيس مصر يتحفظ في الكلام ويريد أن تتحفظ الصحافة أيضاً هو أن ظروف مصر دقيقة جداً. وقد حدث أن الرئيس السادات كان يفضّل لو أنه بعد زيارته لموسكو إلّترم الصمت ولم يتحدث أبداً حول هذه الزيارة لا من قريب ولا من بعيد لأنها كانت أدق الزيارات. والأرجح أنه دعا المؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي العربي إلى دورة إستثنائية لهذا الغرض. فهو مثلاً إذا عقد إجتماعاً مع اللجنة المركزية - وهو أمر طبيعي ما دام قام بزيارة مهمة إلى موسكو - فإنه كان سيتحدث بالتفصيل عن هذه الزيارة وعن النتائج لأن من حق اللجنة أن تطلب منه ذلك، ولأن إجتماع اللجنة هو من النوع الضيق. ويبدو أن السادات لأمر ما رأى

أن الحل هو في عقد دورة إستثنائية للمؤتمر القومي للإتحاد الاشتراكي. وهو بذلك يضيف أهمية كبرى على الزيارة والنتائج من جهة ولا يتحدث بالتفصيل من جهة أخرى على أساس أنه لا يجوز الكشف عن مواقف أساسية أمام مؤتمر موسّع حرصاً على سرية هذه المواقف. وهكذا كان.

لكن هذا الحرص من السادات على أن تبقى التفاصيل الأساسية لزيارته وتحركاته طي الكتمان ووجه داخل الجلسات المغلقة للمؤتمر بالكثير من الأسئلة كان السادات يجيب عنها بلباقة. وعلى سبيل المثال فإن كثيرين سألوا السادات كيف ينظر الإتحاد السوفياتي وهو حليف مصر التي هي إحدى دول «إتحاد الجمهوريات العربية»، إلى الموقف الليبي وتصريحات الرئيس معمر القذافي. وكان جوابه إن للقذافي وجهات نظر وآراء وإن السوفيات متضابقون جداً من التصريحات التي تصدر عن الحكم الليبي، وعندما أثاروا هذه النقطة معه كان جوابه: «إن القذافي يبعث إليّ برسائل تتضمن كلاماً أكثر حدة من الذي يقوله عن الإتحاد السوفياتي، ومع ذلك...».

وكثيرون أيضاً سألوا السادات عن طبيعة العلاقة بين مصر وحركة المقاومة الفلسطينية. وردّ على ذلك بما معناه إن مصر تتشاور مع المقاومة وتساعدّها وتتّسق معها. وسيكون للمقاومة دور في المعركة «ولقد أبلغتنا حركة المقاومة أنه لا داعي لأن نبدأ الحرب سنة 1972 في إنتظار أن تكون عالجت أوضاعها واستعدت».

وكثيرون أيضاً سألوا عن موقف دول عدم الإنحياز. وردّ على ذلك بأنه ليست لهذه الدول فاعلية «والميزان في يدنا ويد قواتنا المسلحة».

وأحدهم سأل لماذا لا تسمح مصر بقيام حزب شيوعي إذ أن ذلك قد يحسّن الصلات مع الإتحاد السوفياتي. وردّ أنه لا ضرورة لقيام مثل هذا الحزب وأن النشاط السياسي لا يمكن ممارسته خارج الإتحاد الاشتراكي.

آخر سأل: هل يمكن قيام معارضة داخل الإتحاد الاشتراكي؟ وأجاب: ممكن، شريطة أن تكون نوعاً من الحوار حتى لا تتغلب فئة متحفرة على الفريقين.

كثيرون سألوا عن المعركة ودور الإتحاد السوفياتي في ذلك. وكان جوابه: المعركة ليست موقوفة على تحقيق قومية المعركة. الإتحاد السوفياتي يمدنا بمختلف أنواع الأسلحة هجومية كانت أم دفاعية. وعملياً لا حليف لنا سوى الإتحاد السوفياتي.

ومن يقرر ساعة الصفر لبدء المعركة، سأل أحدهم السادات.

وأجاب: أنا وصادق... والخزنة.

وقصده من ذلك أن «الخرزنة» هي المكان الذي سيوضع فيه قرار الحرب.

وسئل: كيف نتحدث عن المعركة والدكتور يارينغ سيزورنا؟

وردّ السادات: زيارة يارينغ جزء من العمل السياسي المستمر والذي يجب أن يستمر.

حجم الديون

وهذا النوع من الأسئلة يمكن إعتباره تقليدياً. أما السؤال الذي وُجّه إلى السادات وقابله بالمزيد من الصمت فكان: ما هو حجم ديون مصر منذ كسر إحتكار السلاح سنة 1955 إلى الآن؟ ولم يجب السادات: لم يحدد أرقاماً، إنما حدد موقفاً هو «لا يستطيع أحد أن يمسكنا من رقبتنا. والمدين هو صاحب الوضع الأفضل».

وإذاً كان السادات رفض تحديد الرقم لأكثر من سبب فإن ذلك لا يمنع أن كثيرين يشغلهم هذا الهاجس يؤكدون أن حجم الديون - وهي في معظمها للإتحاد السوفياتي - يبلغ ثلاثة آلاف مليون جنيه. وهذا المبلغ يساوي قيمة الأرض الزراعية في مصر. كيف؟

إن مساحة الأرض الزراعية في مصر تبلغ حوالى 6 ملايين فدان (الفدان 4 آلاف متر). ومعدل ثمن فدان الأرض الزراعية هو 500 جنيه. وهكذا فإن حجم الديون يساوي ثمن الرقعة الزراعية. وهذا المبلغ يساوي قيمة ما تحصل عليه شركات النفط الأجنبية سنوياً من الدول العربية.

إذاً، فإن الأصوات التي ترتفع في مصر من حين إلى آخر مطالبة بتحديد حجم العلاقات مع الإتحاد السوفياتي تنسى هذه الناحية السياسية. تنسى أن الوجود السوفياتي ليس مجرد خبراء جيء بهم بعد حرب 5 يونيو 1967، إنما هو وجود مالي بدأ مع صفقة السلاح الشهيرة التي ن قلث مصر من دولة ثانوية إلى دولة أساسية.

وإذا كان من السهل كسر إحتكار السلاح، فليس من السهل كسر إحتكار الديون إلا في حال إنتهاء حالة الحرب.

إن مصر تدفع يومياً للجيش مليوني جنيه. مع شروق شمس كل يوم يدفع الجيش مليون جنيه عملة صعبة ومليون آخر بالعملة المصرية. وهذا المبلغ لا يدخل فيه ثمن السلاح والذخيرة وخلافهما من مستلزمات الجيش.

وإذا إنتهت الحرب وحُول مبلغ المليون جنيه إلى ناحية إيفاء الديون فإن مصر تستطيع خلال 1500 يوم أن تدفع كل ديونها. وهذه المدة ليست طويلة خصوصاً إذا أخذنا في الإعتبار أنه مع حلول يوم 5 يونيو بعد أقل من شهرين ونصف شهر يكون مضى على هزيمة 1967 نحو 1850 يوماً دفعت خلالها للجيش قرابة 3750 مليون جنيه.

ما تبقى من الحساسيات

وفي أي حال كانت رحلة السادات الأخيرة إلى موسكو عاملاً مهماً في إزالة ما تبقى من الحساسية السوفياتية. ذلك أن ما بلغ الكرملين بعد أحداث السودان من كلام مصري مسؤول أوجد تشقّقاً في جدار العلاقات وكان من الصعب إستمرار التعاون من دون تصحيح الأمور. وقد بلغ السوفيات مرة أن حسين الشافعي أحد نائبي السادات قال «إنه ليس من مصلحة الإتحاد السوفياتي أن تنتهي الأزمة لأنه بذلك سيخرج من المنطقة».

ومثل هذا الكلام يُعتبر في نظر السوفيات أساسياً وخطيراً. والأرجح أن الشافعي قال هذا الكلام وهو يدرك تماماً أن السادات لن يعارضه فيه، إلا إذا كان قاله بطلب من السادات الذي يريد أن يتفهم السوفيات حقيقة أساسية هي أن في مصر تياراً لا يريد للعلاقات المصرية - السوفياتية أن تكون بالحجم الذي هي عليه. وللمناسبة فإن هنالك عدداً من المحيطين بالسادات يرون دائماً أن يغفل عن المواطنين أي تحرك يقوم به مع السوفيات لأن حساسية بعض المصريين تجاه الإتحاد السوفياتي تتزايد يوماً بعد يوم، لكن السادات يرى في الوقت نفسه أن مثل هذا الأمر قد يسبب متاعب في المستقبل.

ولقد تجلت رغبة المحيطين في إغفال بعض الأمور وحجبها عن المواطن المصري يوم جاء نيكولاي بودغورني إلى القاهرة ليجتمع مع السادات في إمكان وضع معاهدة مصرية - سوفياتية.

وقال الحواريون للسادات إنه يجب إبقاء المعاهدة سرية. ورفض. وكانت حجتهم أن المصريين ليسوا في وضع الذي يتقبل مثل هذا الأمر الآن، وأنهم سيثيرون تساؤلات وشكوكاً كثيرة. وربما بما معناه إنه ابن مصر ويتصرف في كامل المسؤولية. ووقع السادات المعاهدة. وأعلن ذلك على الملأ. وبقيت الشكوك تخنقي حيناً وتظهر حيناً آخر. وحدث يوم جاء الماريشال غريشكو قبل أيام إلى القاهرة وتحادث مع الفريق أول صادق وصدر عن المحادثات بيان مشترك، أن وُجد كثير من المصريين يقولون: لا بد أن في البيان بنوداً لم تعلن. وهذا التشكيك سببه عدم توافر الثقة الكاملة في الصحافة المصرية. ولو كانت هذه الثقة متوافرة لما كان للمصريين أن يشككوا ولكانوا إقتنعوا أن ما نُشر هو البيان كاملاً وأنه ليست هنالك بنود سرية لم تعلن.

أدوية للمعركة وضمان للقطن

وثمة نقطة أخرى واحدة هي الشكوك التي تزايدت بسبب هذا الحرص من السادات على أن يزور الكويت غير مرة والسعودية غير مرة. ومثل هذه الزيارات لم يَقم بها جمال عبد الناصر، فلماذا يقوم بها السادات؟ هنالك بعض المحيطين بالسادات يرون أن زيارته للسعودية والكويت تُفقد تحرك رئيس جمهورية مصر العربية بريقه. أما هو فيرى أن من حق السعودية والكويت ما دامتا مستمرتين في دعم مصر مالياً أن تحاطا علماً بتفاصيل موقف مصر كاملاً أو في الحدود التي تسمح بها الظروف. فهما تدعمان مصر ومن حقهما أن تعرفا ومن المستويات العليا مباشرة - وليس عبر السفراء - دقائق موقف مصر. وفوق ذلك يقال إن من أهداف الزيارة الأخيرة التي قام بها السادات للسعودية والكويت الحصول على ضمانتين: الأولى طبية والثانية إقتصادية.

وبالنسبة إلى الضمانة الأولى فإن حسابات القيادة العسكرية المصرية هي أن مصر إذا بدأت المعركة تحتاج إلى ما قيمته 50 مليون جنيه - عمل صعبة - من الأدوية، وتريد أن تؤمّن كلاً من الكويت والسعودية هذا المبلغ، أي أن تتعهدا بتأمين الأدوية إذا قامت الحرب، وليس دفع المبلغ لمصر. وبالنسبة إلى الضمانة الثانية فإن مصر تريد لقطتها - وهو موسمها الأساسي - أن يُباع في السوق الحرة وبالسعر الذي يحافظ على سعره العالمي بدل أن يستورده الإتحاد السوفياتي ويتولى هو تسويقه. ومثل هذا الأمر يحتاج إلى مبالغ بالعملة الصعبة، إذا تولت السعودية والكويت تأمينها يمكن مصر أن تحافظ على عالمية قطنها تسويقاً.

ويقال أيضاً إنه قد تكون لزيارة السادات إلى الكويت والسعودية علاقة بأمور التسليح. وفي هذا الباب تجدر الإشارة إلى كلام قاله الفريق أول صادق وخلصته إن القيادة السياسية تعمل على تزويد الجيش بالسلاح من الإتحاد السوفياتي وأي جهة كانت...

وتحرّك السادات بنفسه عربياً ألصق به حقيقة أساسية هي أنه وزير خارجية مصر فوق كونه رئيسها. وشأنه في ذلك شأن جمال عبد الناصر الذي كان عملياً هو وزير خارجية مصر، والآخرين ينفذون ما يضعه في هذا الشأن من خطط، وإن كانت هنالك مهمات أساسية أسندتها تخطيطاً وتنفيذاً إلى إثنين هما محمود رياض الذي إنتهى مستشاراً للرئيس السادات والدكتور حسن صبري الخولي الذي يحافظ على منصبه التقليدي وهو الممثل الشخصي للرئيس. وللأمانة إن الرجلين حققا إنتصارات براقية. وقد تجلت إنتصارات محمود رياض في أروقة الأمم المتحدة وفي تحركاته داخل أوروبا. وتجلت إنتصارات الخولي في مهمات قام بها من المحيط إلى الخليج.

وعملياً يبدو ذلك إستنزافاً لرئيس مصر. أن يستمر هو واضع السياسة الخارجية وهو تقريباً منفذها، أشبه بعملية إستنزاف. إذا، فإن الفكرة التي كان يأخذ بها عبد الناصر تستحق التنفيذ الآن وهي إنشاء منصب وزير خارجية للشؤون العربية. وكان عبد الناصر فُكر في إستحداث هذا المنصب خلال المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي العربي عام 1968، وليس معروفاً لماذا وضع الفكرة على الرف. إلى أين؟

ويبقى السؤال الأساسي في نطاق تسليط بعض الأضواء على حالة التمهض التي تعيشها مصر السادات، هو: إلى أين؟

إن الجيش المصري هو أكبر جيش في العالم بعد الجيشين السوفياتي والأميركي. وهذا الجيش الذي وصل عدده إلى قرابة مليون هو أكبر من الجيش الفرنسي والجيش البريطاني. وهذا الجيش يعيش حالة حرب حقيقية منذ 10 سنين، ذلك أن هذه الحال بدأت مع حرب اليمن 1962 واستمرت مع حرب 5 يونيو 1967. والقوات التي حاربت في اليمن وإنتهت حربها في 7 ديسمبر/كانون الأول 1967، إنت قلت من خط نار إلى خط نار آخر. وهذا الإستمرار لحالة الحرب خلق أوضاعاً إجتماعية معقدة. فالمقاتل الذي ترك عائلته وتوجّه للمشاركة في حرب اليمن وكان عنده ولد في الخامسة من عمره أصبح ولده في الخامسة عشرة. والذين تركوا أولاداً في العاشرة أصبح أولادهم الآن في العشرين. وكثير من الشبان لا بد أنهم إنضموا إلى آبائهم في جبهة

السويس لأنهم كبروا وتخرَّجوا وجُنِّدوا.
ويعيش المقاتلون الرابضون في جبهة السويس حالة قلق مستمرة على العائلة. ولو أنهم كانوا يحاربون لما
كان لهذه الحال أن تتفاعل.
ماذا إذاً؟

هل ينتظرون داخل الخنادق في إنتظار قرار الحرب؟
إن أي حرب كونية تنتهي في ست سنوات، إلاَّ الحروب التي يخوضها المصريون.
ومن هنا حالة التمخض. ومن هنا التحرك الذي يجري داخل غرفة واحدة. يصطدم المتحرك بالجدران
الأربعة ويبقى حيث هو.

ذات يوم كان جمال عبد الناصر بعد مرور سنة تقريباً على هزيمة 1967 في إجتماع مع بعض
مساعديه. وكانت الجلسة قائمة وعبد الناصر في منتهى الضيق.
وفجأة طرق الباب مدير المخابرات وإقترب من عبد الناصر وهمس في أذنه كلاماً. بعد ذلك أطلق عبد
الناصر ضحكة طويلة جداً. وكان الحاضرون في حيرة من الأمر. مدير المخابرات كان في منتهى الجدية
حينما دخل وعبد الناصر كان في منتهى الضيق قبل بثوان من دخوله. فما الذي حدث؟
ومن خلال تعليق عبد الناصر على ما سمعه من مدير المخابرات فهم الحاضرون القصة، ومفادها أن
مؤامرة إكتُشفت داخل الجيش وبطلها أحد الضباط.
أما تعليق عبد الناصر فكان:
عاجبه أيه علشان يُحكَّم. الوضع الإقتصادي. الديون. الإحتلال. عاجبه إيه علشان يُحكَّم في الحالة
المهيبة دي؟

وتوقَّف عبد الناصر عن الضحك. وبعدما أنهى تعليقه واصل الإجتماع كأن شيئاً لم يكن.
أحد الذين حضروا الإجتماع روى لي الحادثة.
... وما زالوا في مصر وسط حالة التمخض هذه يسألون عن الحرب. وفي الصحافة لا يجدون الجواب.

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 25 مارس/ آذار 1972

هل إقتنع الكرملين بالسادات وهل إقتنع السادات بموسكو؟

ليس المهم أن تتقدم مصر بطلبات وتوافق موسكو على الطلبات، أو لا تُوافق. ليس المهم أن تقول مصر أنها في حاجة إلى السلاح المتطور. إلى الميغ 23. إلى صواريخ أرض - أرض. إلى ذخيرة تكفي لعشرة أشهر على الأقل. إلى مجموعات من قطع الغيار للسلاح يكون مركزها مصر وليس الاتحاد السوفياتي. وليس المهم أن توافق موسكو وترسل إلى مصر ما تطلبه، أو لا ترسل. وليس المهم أن تتعقد قمة سوفياتية - مصرية على ضفاف الفولغا أو ضفاف النيل أو ضفاف بردي... أو حتى ضفاف دجلة، أو لا تتعقد. وليس المهم أن تلتقط الصور التي تُظهر الجانبين المصري والسوفياتي يبتسمان أو يتعانقان أو يشربان الأنخاب أو لا يحدث ذلك.

وليس المهم أن تتحدث "البرافدا" بعد ذلك عن "الجو الودي والحر الصريح" الذي ساد اللقاء. أو تشير "الأهرام" إلى قواعد البروتوكول الكثيرة التي تجاوزها زعماء الكرملين، من أجل إضفاء إهتمام مبالغ فيه على لقائهم مع الرئيس المصري.

ما هو المهم إذاً؟

المهم، بل والبالغ الأهمية، بل والذي سيكون المدخل الصحيح والمفتاح المناسب لأبواب المستقبل، هو القناعة الكاملة من الجانبين ببعضهما البعض. قناعة كاملة من السوفيات بقيادة السادات لمصر. وقناعة كاملة من السادات بأهمية التعاون مع الإتحاد السوفياتي. ذلك أن الذي فجّر الخلافات بين الجانبين كان إفتقاد القناعة، وإفتقاد الثقة. ومن البداية كان الأمر واضحاً. لا الكرملين مقتنع بالسادات. ولا السادات مقتنع بالإتحاد السوفياتي. كانت العلاقات مظلمة لعدم القناعة. كانت مظلمة الثقة معطوبة أو مثقوبة. ومن أجل ذلك كان الحذر سيد الموقف. وكانت الريبة والشكوك والهواجس القاسم المشترك.

هل ذهب الرئيس حافظ الأسد ليتوسط بين مصر والإتحاد السوفياتي؟

إن العلاقات بين البلدين إستثنائية ومتميزة من النوع الذي لا يمكن أطرافاً أخرى إقتحامه في حال وقوع هذه العلاقات في فخ التدهور. وبعد الخلاف الأول الذي حدث بين عبدالناصر وخورشوف إجتازت العلاقات مرحلة من الفتور، ثم زال هذا الفتور نتيجة قناعات مصرية وسوفياتية وليس نتيجة تدخّل طرف ثالث.



وإذاً، يمكن الافتراض أن الرئيس حافظ الأسد لم يذهب وسيطاً من أجل أن تعود العلاقات طبيعية بين القاهرة وموسكو، وإنما لأسباب أخرى يمكن تصوُّرها كالآتي:

إن سوريا شريكة لمصر في إتحاد الجمهوريات العربية. والقاسم المشترك لإرتباط الإثنين دولياً هو الإتحاد السوفياتي. ومن غير الطبيعي أن تكون العلاقات بين مصر والإتحاد السوفياتي متدهورة في حين أنها جيدة بين دمشق وموسكو. وما دام التدهور سينتهي إلى مواقف حادة تتخذها القاهرة وموسكو فإن وضع سوريا سيكون صعباً. فهي ما دامت شريكة لمصر في إتحاد الجمهوريات العربية فإن واجب المشاركة يقتضي منها الوقوف إلى جانب مصر. وما دام الإتحاد السوفياتي لم يفعل مع سوريا ما يجعلها تشترك مع مصر في مواجهته فإن مصلحة التحالف السورية - السوفياتية تقتضي منها عدم التجاوب مع مصر والتصرف على أساس أن المسألة مصرية - سوفياتية.

إن بين مصر وسوريا شراكة قومية. وعملياً يجب على سوريا أن تقف إلى أبعد الحدود مع مصر لمواجهة أي مأزق.

وبين سوريا والإتحاد السوفياتي مصالح لا تزال في إستمرار بعيدة عن حالات سوء التفاهم وإن كان هنالك الكثير من سوء الفهم، أو التفهم، المتبادل بينهما.

وإذا وقفت سوريا مع مصر في مأزقها بالنسبة إلى العلاقات المصرية - السوفياتية المتأزمة ستكسب داخلياً وعربياً وستؤكد عمق إلتزامها بالشراكة. وسيكون ذلك على حساب مصالحها مع الإتحاد السوفياتي. وإذا هي وقفت مع الإتحاد السوفياتي، أو على الأقل إختارت نقطة الوسط، أو الحياد، بالنسبة إلى الأزمة المصرية - السوفياتية المستمرة في التفاعل، فإنها سيزيد رقعة الإستفادة من الإتحاد السوفياتي. وسيكون ذلك على حساب الشراكة القومية، بالإضافة إلى أن النظام سيخسر داخلياً وعربياً. لقد ووجه الرئيس حافظ الأسد بهذا المأزق وأصبح لزاماً عليه أن يختار الطريقة التي تبقى في منأى عن الوقوع في مشكلة. ولقد سافر إلى موسكو من أجل الوضع المعقّد بالنسبة إلى نظامه الذي نشأ عن الأزمة المصرية - السورية. وفوق ذلك هنالك الأمنية السوفياتية والتي يعتبرها الرئيس حافظ الأسد أمنية مستحيلة، أو أنها المستحيل نفسه.

إن الإتحاد السوفياتي يأمل، بل يتمنى، نشوء حلف سوري - عراقي، ويعتبر أن نوعية علاقاته مع النظامين تسمح له بوضع هذه الأمنية في قائمة الأمور الملحة التي يجب تحقيقها.

علاقات الإتحاد السوفياتي مع العراق أكثر من ممتازة. وعلاقاته مع سوريا من النوع الجيد. وإذا كانت العلاقات السوفياتية - العراقية توجت بمعاهدة للصدقة والتعاون، فإن إستمرار نمو العلاقات بين الإتحاد السوفياتي وسوريا من دون هذه المعاهدة لا يعني أن حاجة سوريا إلى الإتحاد السوفياتي في ظل الظروف الراهنة في المنطقة، تقل أهمية عن حاجة العراق.

ومن الآن، بل ومن قبل، وحتى إشعار آخر، ستظل حاجة سوريا والعراق إلى الإتحاد السوفياتي كبيرة. ومن منطلق الحاجة ولدت الأمنية السوفياتية.

إن حسابات موسكو تفترض أنه لا شيء يحول دون وحدة البعث. إن الحزب وُلد وهو يبحث عن دور. وجاء عبدالناصر وقضى على ذلك الدور. وما دام الرئيس أنور السادات لأسباب موضوعية لن يتمكن من لعب هذا الدور، فإن البعث موحّداً هو المؤهل للعب هذا الدور.

ومنذ وفاة عبدالناصر والإتحاد السوفياتي يعمّق علاقاته ببعث العراق وبعث سوريا من أجل اليوم الذي تنضج فيه الأمنية. وكثيراً ما بحث في الأمنية مع صدام حسين وصالح جديد وحافظ الأسد.

وإذا كان من الصعب تحقيق الأمنية بالشكل المرسوم والمحدّد لها. فلماذا لا تتحقق بالشكل الممكن. والشكل الممكن والبدل لوحدة البعث، هو التعايش إلى درجة التحالف بين سوريا والعراق، على أن تكون المقاومة الفلسطينية هي العمود الثالث للهرم الجديد.

لولا الظروف السورية لما كان الرئيس السادات قرر إيفاد رئيس وزرائه الدكتور عزيز صدقي إلى موسكو.

لكن ثمة بعض الأسئلة: لماذا سيسافر عزيز صدقي يوم 16 تشرين الأول ولماذا الإعلان عن ذلك قبل أسبوعين؟

ثم لماذا الإعلان عن ذلك يوم وصول الرئيس حافظ الأسد إلى القاهرة من زيارة سرية قام بها إلى موسكو؟ ثم لماذا يُكشف النقاب في القاهرة، وليس في دمشق أولاً، عن هذه الزيارة؟ قد تكون الإجابة عن هذه الأسئلة أن الرئيس حافظ الأسد أراد إعطاء زيارته طابعاً مصرياً - سوفياتياً وليس سورياً - سوفياتياً، وأن الرئيس السادات أعطى من جانبه السوفيات مهلة أسبوعين على أمل أن يكون بريجنيف رد على رسالته. وكان السادات أعلن يوم 28 أيلول الماضي أنه بعث إلى الزعيم السوفياتي بهذه الرسالة في أواخر آب وأنه ما زال ينتظر الرد عليها.

مضى شهر، وبريجنيف لم يرد. ما معنى ذلك؟ وما معنى أن تقول "الأهرام" قبل يومين من خطاب السادات في الذكرى الثانية لوفاة عبدالناصر إن السفير السوفياتي سيعود عشية الخطاب إلى القاهرة وإن السفير المصري سيسافر في الوقت نفسه إلى موسكو، ثم يتبين أن السفير المصري سافر والسفير السوفياتي لم يحضر بعد إلى القاهرة؟

هل إنه ينتظر رد بريجنيف إلى السادات؟ إن إختيار عزيز صدقي لفتح باب الحوار مع السوفيات يعني أن الحاجة ضرورية إلى "علي صبري آخر" يضبط العلاقات ويزيل الرواسب. في الماضي كان علي صبري يحقق نجاحات متواصلة في هذا المضمار لأن زعماء الكرملين كانوا يثقون كل الثقة في عبدالناصر، ولأن عبدالناصر كان مقتنعاً بأهمية الصداقة العربية - السوفياتية. ودور عزيز صدقي أن يفيد ولن ينجح إذا كان الزعماء السوفيات ما زالوا لا يثقون بالسادات ويفضلون شخصاً آخر غيره رئيساً لمصر، وما دام هو غير مقتنع بأهمية الصداقة المصرية - السوفياتية.

... إلا إذا كان التدهور الذي إنقضى عليه قرابة مئة يوم علم الكرملين شيئاً وعلم السادات أشياء.

صحيفة "النهار" - الثلاثاء 3 أكتوبر/ تشرين الأول 1972

عزيز صدقي طلب وبريجينيف رفض
إصدار بيان ودي مشترك بسحب الخبراء
(القصة الكاملة لأزمة الخبراء كما رواها فؤاد مظهر في تحليل من القاهرة)



يظل الواحد منا منهمكاً في عملية تنظير لما جرى في مصر ما دامت الحقائق بعيدة عنه. وعندما يلمّ بالحقائق، أو ببعضها، نقل النظريات تدريجياً.

وفي لحظات كان هنالك وجهان لمصر. مصر حتى إعلان الرئيس أنور السادات أنه أنهى مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات. ومصر ما بعد إعلان القرارات المذهلة. الوجه الأول لمصر عابق بالضيق والتآكل النفسي والإشاعات... والحرائق. والوجه الثاني لمصر مرتاح منفرج عابق بالثقة والاجتهادات والتأمل والانتظار.

وكان في الإمكان تلمّس طبيعة الوجهين بسرعة. كانت ملامح الوجه الأول ظاهرة عند الجميع بمن فيهم أنور السادات. وكانت ملامح الوجه الثاني ظاهرة عند الجميع بمن فيهم أنور السادات.

وإذا جاز الوصف فإن مصر كانت حتى عشية إعلان القرارات المذهلة كعائلة بحار تأخر قدوم مركبه إلى الشاطئ والعاصفة من نوع مدمر، وفي لحظات هدأت العاصفة وخرج المركب من بين الأمواج ونزل البحار إلى الشاطئ حامداً شاكرًا. ولو لم تكن مصر ما زالت تقاسي مرارة الاحتلال والهزيمة لما جاز هذا الوصف.

ومن بعيد يقال عن القرارات المذهلة التي اتخذها السادات الكثير. يقال إنها صفقة تقود إلى التفاهم مع الولايات المتحدة... فإلى الحل السلمي. يقال إنها إنتصار على الأصدقاء بدل أن تكون إنتصاراً على العدو.

يقال إنها عملية تحرير من "الإحتلال السوفياتي" ما دامت عملية تحرير سيناء من العدو الإسرائيلي متأجلة "بعض الوقت". يقال إن الأخلاق المصرية والأخلاق العربية لم يؤخذ بها عند إتخاذ القرارات. يقال، بل لقد قيل ذلك وأكثر، لكن كل هذا لأن الصورة لم تكن واضحة، ولأن الحقيقة لم تكن متوافرة.

وعندما تتضح الصورة وتتوافر المعلومات التي تشكل الحقيقة تتبين أمور كثيرة.

ولقد حدث ذلك خلال مصارحة السادات لأعضاء اللجنة المركزية يوم الأربعاء 18 تموز/ يوليو 1972. ثم إزدادت الصورة وضوحاً والمعلومات توافراً خلال إجتماع السادات بعد ذلك برجال الإعلام. وكان يمكن أن يكون الوضع أكثر وأكثر لو أن السادات أفاض في خطابه أمس (الثلاثاء 25 تموز) الذي إفتتح فيه المؤتمر

القومي للإتحاد الاشتراكي العربي في التحدث عن حقائق العلاقات المصرية - السوفياتية، لكنه أراد أن يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام إمكان رأب الصدع الذي حدث. وإلى الآن لا يريد السادات أن يقول كل ما يدور في خاطره عن السوفيات. وحتى ما قاله في إجتماع اللجنة المركزية لم ينشر لأنه رفض أن يكون مادة في الصحف المصرية. ومما قاله إن رسالة من القادة السوفيات وصلته يوم 6 تموز 1972 لم تُفتح إلى يوم 8 لأنه كان خارج القاهرة.

ولم يفتح السادات الرسالة إنما تولى ذلك أحد مساعديه الذي قرأ وقرأ ثم توقف. وظن السادات أن الرسالة لم تنته بدليل أنه قال وقارئ الرسالة ما زال ممسكاً بها: "أمال فين الأجوبة عن السبع نقط؟". والنقاط السبع عبارة عن مطالب وتساؤلات وكان ضمّنها رسالة بعث بها إلى القادة السوفيات وانتظر طويلاً الأجوبة عنها. وأضاف السادات أنه قال للدكتور مراد غالب وزير الخارجية والسفير السوفياتي فلاديمير فينوغرادوف إنه في إنتظار الأجوبة عن النقاط السبع. كذلك طلب من السفير المصري في موسكو يحيى عبد القادر أن يراجع في شأن هذه النقاط، وأنه عندما جاء الماريشال أندريه غريشكو إلى القاهرة فعل الشيء نفسه... ولا جواب.

ولقد تضايق السادات من الرسالة التي وصلته من القيادة السوفياتية يوم 6 تموز لأنها بالإضافة إلى عدم تضمينها أجوبة عن تساؤلاته، تتجاهل تماماً ما يطلبه. ففي صفحتها الأولى كلام عما فعله السوفيات من أجل مصر وقد صيغ الكلام بشعارات. والصفحة الثانية تتحدث حول حملات التشكيك السائدة في الصحف المصرية ودخل الجيش بالاتحاد السوفياتي وموقفه. وفي الصفحة الثالثة كلام عن المعارك التي خاضها الإتحاد السوفياتي والمفهوم السوفياتي للمعركة وشروط المعركة وتلميح إلى أن القوات المصرية ليست قادرة على الحرب.

وتضايق السادات لسببين:

الأول - إن السوفيات لم يردوا على أسئلته وتساؤلاته.

الثاني - إنهم يشككون في قدرة الجيش المصري على الحرب ويبدون ضيقهم من حملات التشكيك في الموقف السوفياتي.

ويضيف السادات أنه قرر في ضوء ذلك أن يبعث برسالة إلى القادة السوفيات طالباً أمرين:

الأول - تنفيذ كل الطلبات المتفق عليها والمتعلقة بالسلاح، وبالذات طائرات ميغ 23 وصواريخ أرض أرض.

الثاني - وضع كل المنشآت السوفياتية في مصر تحت إشراف القيادة المصرية.

وقال في رسالته إنه إذا لم ينفذ الاتحاد السوفياتي الطلبين سيقرر سحب الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات.

وسلمت الرسالة إلى السفير فينوغرادوف وبعدما أجرى اتصالاً مع موسكو عاد وأبلغ السادات أن حكومته (أي الحكومة السوفياتية) ترى أن كلام الرئيس المصري وطلباته تستدعي ذهاب وفد مصري على مستوى عال إلى موسكو.

وعلى هذا الأساس تقرر إيفاد رئيس الحكومة الدكتور عزيز صدقي.

وسافر صدقي ومعه وفد إختار السادات أعضائه بنفسه.

وفي إجتماع إستغرق 8 ساعات متواصلة مع قادة الكرملين بمن فيهم ليونيد بريجنيف الذي قطع إجازته لهذا الغرض، بُحثت الأمور في كثير من الصراحة. كانت رسالة السادات متضمنة طلبية وصلت إلى موسكو وتشاورت القيادة السوفياتية فيها، ولذا بدأت محادثات الوفد المصري مع الوفد السوفياتي من دون مقدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن السادات حرص كما يبدو على أن يشترك جميع أعضاء الوفد المصري مع عزيز صدقي عند محادثاته مع السوفيات، وهذا يفسر لماذا لم يعقد مثلاً بريجنيف أو القادة الثلاثة معاً إجتماعاً مع

عزيز صدقي وحده.

ومما قاله بريجنيف لصدقي إنه قرأ رسالة السادات وما تتضمنه وأنه يرى الآتي:
بالنسبة إلى النقطة الأولى المتعلقة بتنفيذ طلبات السلاح، هذه نقطة قابلة للنقاش.
بالنسبة إلى النقطة الثانية المتعلقة بوضع المنشآت السوفياتية تحت إشراف القيادة العسكرية المصرية،
هذه نقطة مرفوضة.

ويبدو أن التعليمات التي أعطاه السادات لصدقي تقضي بأنه لا تراجع عن الطلبين وأنه يريد من
السوفيات أن يوافقوا على الطلب الأول وعلى الثاني وأن الأمر لا يحتمل نقاشاً.
وقال بريجنيف لعزيز صدقي: لقد عرضنا 4 مرات سحب الخبراء والمستشارين العسكريين ولا مانع من
سحبهم.

وعندها اقترح صدقي أن يصدر بيان سوفياتي - مصري بسحب الخبراء والمستشارين يتضمن كلاماً ودياً
وإشادة بالمهمة التي قاموا بها.
وقال بريجنيف "إنه لا موجب لإصدار بيان مشترك. سننفذ طلبات الرئيس السادات وإذا كنتم ترون إصدار
بيان فهذا متروك لكم".

كان السادات في انتظار الجواب الذي سيحمله صدقي الذي اختصر إقامته في موسكو وعاد. وبعدما
أبلغه بالنتائج قرر إعلان إنتهاء مهمة الخبراء والمستشارين أمام اللجنة المركزية في الإجتماع الذي عقدته يوم
18 تموز.

وشدد السادات في حديثه أمام اللجنة على الشكوك وكيف أن موسكو تشك في القيادة المصرية.
وقال إن عبد الناصر هو الذي طلب من السوفيات عقد "معاهدة الصداقة والتعاون" لكن السوفيات رفضوا.
إلا أن السوفيات أوفدوا الرئيس بودغورني إلى القاهرة بعد الذي حدث "للأولاد المنشقين" (يقصد علي صبري
وأفراد مجموعته) ومعه نص المعاهدة "بالعربي والروسي". وهو لكي يطمئنهم قال لوزير الخارجية آنذاك السيد
محمود رياض: "مشي الحكاية".

وخلال الإجتماع سأل أحد أعضاء اللجنة المركزية: هل يحتمل إقدام السوفيات على أن يفعلوا أمراً ما رداً
على قرارات إنهاء مهمة الخبراء والمستشارين العسكريين؟
وأجاب: "أنا عامل حسابي وسأرد الصاع بعشرة".

وقال إن "الأولاد المنشقين" شوهوا صورته أمام السوفيات وأوحوا إلى قادة الكرملين بأنه يريد فصم عرى
الصداقة مع الإتحاد السوفياتي وأنهم وحدهم، أي علي صبري وأفراد مجموعته، في يدهم المحافظة على
إستمرار هذه الصداقة.

وأضاف: "... وكأن الصداقة خاصة بهم وليس بالبلد ككل".
وقال بعض أعضاء اللجنة المركزية: "ترجوك من هنا ورايح تبقى الإجتماعات مع القادة السوفيات في
القاهرة".

وأجاب: "ما عنديش في الفترة المقبلة أي إرتباطات لزيارات في الخارج".
وأوضح السادات في اللجنة المركزية أن الخبراء والمستشارين العسكريين جزء من المعونة السوفياتية وأنه
إتخذ القرار بسحبهم دون تشنج "... وسأحارب المتشجنين ضد روسيا. التشنج سلاح العاجز وإحنا مش
عاجزين".

ورداً على سؤال قال إن سحب الخبراء والمستشارين العسكريين يمكن أن يزيل الحساسية التي كانت بدأت
تتواجد داخل الجيش المصري "خصوصاً بعدما أدوا مهمتهم مشكورين".

وسأله أحدهم عن كيفية العمل إذا قامت المعركة. وأجاب أن مصر كانت ستحارب بطريقة معينة لو أن
طلبات السلاح نُفذت، أما وأن هذه الطلبات لم تُنفذ فإن الحرب ستتم بطريقة أخرى.
وفهم بعض أعضاء اللجنة المركزية من خلال حديث السادات إليهم أنه يريد حصر الأزمة في موضوع

الخبراء والمستشارين العسكريين وأنه من جانبه سيحاصر أي ردود فعل حادة ومتشجعة. وأكد هذا الإستنتاج أن السادات قال بعد ذلك أمام رجال الإعلام: "أنا إتخذت قرار. إذا السوفيات عملوا حاجه كويسة حاسل عشرة وإذا عملوا حاجه وحشة حاسل حاجة وحشة".

وشمة بعض الملاحظات والإشاعات التي تردت وتتردد في القاهرة ومنها:

- إن الخبراء والمستشارين نفذوا عملية إخلاء القواعد التي كانوا فيها قبل الموعد المحدد بعشرين ساعة.
- إن الحكومة المصرية أوقفت سماحها لكل خبير أو مستشار بأن يحمل معه كيلو من الذهب. وهذه القاعدة كانت متبعة في السابق عند سفر هؤلاء عائدين إلى موسكو لإستبدالهم بآخرين.
- إن القيادة المصرية ستعلق أوسمة على صدور البعض.
- إن السفارة السوفياتية في القاهرة محاطة بحراسة إستثنائية. وللمناسبة فإن مقر السفارة يقع في شارع النيل في الجيزة على بعد أمتار من منزل السادات.
- إن بعض السيدات السوفياتيات رفضن مغادرة مصر وطلبن من السلطات مساعدتهن على البقاء.

من بعيد تبدو قرارات السادات بإنهاء مهمة الخبراء والمستشارين السوفيات مدهلة ومحيرة وتطرح المزيد من التساؤلات.

وعندما تتكشف الحقائق أو بعضها لا يعود هنالك مزيد من التساؤلات بشأن تلك القرارات. فالإتحاد السوفياتي يشكك في قيادة السادات والإتحاد السوفياتي يعد السادات ولا يلي. والإتحاد السوفياتي ليس متفهماً الظروف القاسية التي يجتازها النظام المصري. ولقد لعب السادات ورقة الخبراء والمستشارين، لكنه لم يلعبها كمنورة إنما كردة فعل غاضبة على معاملة السوفيات ونظرتهم. ولذا فإنه لن يستفيد شيئاً. ربما.

وتبقى بعض النقاط الأساسية التي لا بد من تسجيلها.

الأولى - إتخذ السادات قراراته إضطراراً وبسبب ظروف ساهم الإتحاد السوفياتي في إتساع حساسيتها.

الثانية - إنه يمكن الجزم بأن سحب الخبراء والمستشارين السوفيات لم يكن وليد تفاهم ضمني سوفياتي مصري.

الثالثة - إن السوفيات على ما يبدو وجدوا أن سحب خبائهم ومستشاريهم العسكريين من مصر أفضل الآن من أي وقت آخر.

الرابعة - إنه ليس إلى الآن أي إتصال بين موسكو والقاهرة وأن السيد ياسر عرفات قد يحمل معه عندما يصل إلى العاصمة المصرية من موسكو كما هو متوقع، كلاماً أو على الأقل تصورات لردود فعل، خصوصاً أنه إجتمع في موسكو بكثيرين ولا بد أنه سمع منهم أموراً كثيرة.

الخامسة - إن السادات، لظروف داخلية، لن يزور موسكو إلا إذا تلقى دعوة من القيادة السوفياتية.

السادسة - إن المأزق الذي حدث تتحمل نتيجته مصر بالقدر نفسه الذي يتحمله الإتحاد السوفياتي وأن مصلحة الإثنين، خصوصاً في إستمرار العداوة المصرية للولايات المتحدة، رأب الصدع بأي شكل من الأشكال.

السابعة - إن الرأي العام المصري عبئ بطريقة مقلقة ضد الإتحاد السوفياتي، وأي خطوة بعد الآن ستؤخذ من زاوية حذرة ودقيقة جداً.

الثامنة - إن الجيش المصري شعر بنشوة لا مثيل لها عند إسقاط طائرة "الفانتوم" الإسرائيلية أمس (الثلاثاء 25 تموز 1972)، لأن العملية تمت في معزل عن وجود الخبراء السوفيات. ويُعتقد أن الطائرة كانت تُحلّق فوق الإسماعيلية لتري إذا كان الخبراء والمستشارون السوفيات فككوا المنشآت التي كانوا فيها وأخذوها معهم. ولا بد أن إسقاط الطائرة من جانب الدفاع الجوي المصري سيحمل إسرائيل على القيام بغارات إنتقامية تستهدف في الدرجة الأولى إختبار الكفاية العسكرية المصرية في غياب الخبراء والمستشارين السوفيات. ولذلك فإن حالة إستعداد قصوى أعلنت في الجبهة تحسباً.

الخبراء السوفيات ذهبوا. حتى الآن التساؤلات مستمرة عن المرحلة المقبلة. هل يعيد الإتحاد السوفياتي

النظر في موقفه ويدعم النظام المصري أو على الأقل يلتقيان عند نقطة مشتركة؟ أم يتصلب مكتفياً بردود الفعل شبه المشجعة إلى الآن، الأمر الذي سيضطر السادات إلى إعلان "قرارات مذهلة" تتعلق بـ "معاهدة الصداقة والتعاون"؟ وفي إنتظار رد الفعل السوفياتي فإن الموقف صعب. الموقف في منتهى التعقيد. الموقف أحجية.

صحيفة "النهار". القاهرة - الأربعاء 26 يوليو/ تموز 1972

تقرير من القاهرة يكتبه فؤاد مطر:

1- هل يكون لحكومة حجازي دور سياسي والمعارضة المنظمة المرفوضة... مطلوبة

كرّس الرئيس أنور السادات بإنتقاله إلى أسوان وإنتقال الدولة أو بعضها إلى هناك، مدينة السد العالي كعاصمة شتوية لمصر. وفي البدء ذهب السادات إلى أسوان لكي يرتاح. وهو للمناسبة يداري صحته كثيراً. وحل عيد الأضحى فأدى السادات صلاة العيد في مسجد النصر بأسوان. ولذلك لم يقيم السادات بالزيارة التقليدية التي كان يقوم بها في مثل هذه المناسبات لضريح جمال عبدالناصر. والذين زاروا الضريح كانوا: السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية واللواء عبدالغني الجمسي رئيس الأركان (الزيارة الأولى التي يقوم بها الجمسي للضريح بصفة كونه رئيساً للأركان).

وقياساً بالمقابلات التي شهدتها الإستراحة الجميلة التي أقام فيها الرئيس السادات التي تطل على خزان السد، والمعروفة بإسم "إستراحة الخزان" فإن إقامة السادات في أسوان لم تكن إقامة رجل يريد أن يرتاح، لكن هدوء أسوان وجمال الطبيعة فيها وخصوصاً جمال حديقة الورد التي غُرست فيها كل أنواع الزهور في العالم والمعروفة بحديقة النباتات، كفيلة بأن تحمل الراحة إلى السادات بعد بضعة أشهر شاقة من العمل والتحريك داخل مصر وخارجها.

ومنذ أن إنتقل السادات إلى أسوان والمصريون يتابعون بإهتمام بالغ مقابلات الرئيس هناك، خصوصاً أن الإنتقال جاء في وقت تزايدت التكهّنات حول نية الرئيس تغيير الحكومة وإسناد المنصب إلى المرموقين في الحكومة الحالية أو أحد مساعدي السادات. والمتابعة في مثل هذه الحال مفيدة من حيث أنها تعكس نيات الرئيس وخُططه ومن سيختار رئيساً للحكومة ومن هم الذين سيتم توزيعهم.

وعندما إستقبل الرئيس السادات وهو في أسوان يوم الجمعة 4 كانون الثاني 1974 الفريق سعد الدين الشاذلي ونُشر النبأ في الصحف في اليوم التالي إعتبر المصريون أن رئيس الأركان ليس في مأزق. وكان بدا لهم ذلك منذ أن صدر القرار الجمهوري بتعيين اللواء الجمسي رئيساً للأركان خلفاً للشاذلي. وفي حينه لم يُعرف ما الذي جرى للشاذلي، أو بالأحرى إن الذي جرى للشاذلي، أو بالأحرى إن الذي كان معروفاً لدى الخاصة هو أن الرئيس السادات قرر تعيين الشاذلي سفيراً. وعندما بُوحت بات الأمر إعتذر رئيس الأركان السابق، وبعدما نشرت الصحف أن الرئيس السادات إستقبل الشاذلي أصبح واضحاً أن الأمر سُوي لأن الأهرام نشرت في اليوم التالي (الأحد 6 كانون الثاني/ يناير 1974) نبأ تعيين الشاذلي سفيراً. وكانت صيغة النبأ في الطبعة الأولى مختلفة عن صيغته في الطبعة الثانية. في الطبعة الأولى قالت الأهرام في النبأ الذي نشرته على عمود في صفحتها الأولى "إن وزارة الخارجية المصرية رشّحت الفريق سعد الشاذلي سفيراً لمصر في بريطانيا خلفاً للسيد كمال رفعت وتم إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بالترشيح". وفي الطبعة الثانية قالت "الأهرام" إنه "تقرر تعيين الفريق سعد الشاذلي سفيراً لمصر في لندن خلفاً للسيد كمال رفعت". وفي كلا



الصيغتين لم تُشر الأهرام" إلى أن الشاذلي هو رئيس الأركان السابق. وفي أي حال إن كل صيغة لها معناها ولها تفسيراتها. كذلك فإن عدم إستقبال السادات لـ كمال رفعت الذي وصل إلى القاهرة له أيضاً معناه وتفسيراته أو بعض التفسيرات.

الموضوع المثير

وموضوع سفارة لندن كان مثيراً بعض الشيء. فالدكتور عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام الحالي أبدى رغبة في أن يتم تعيينه سفيراً في لندن. وهذه الرغبة جاءت في ضوء رد الفعل الأول لدى الدكتور حاتم بعدما تقرر إسناد منصب رئيس الحكومة إلى الدكتور عبدالعزيز حجازي. والدكتور مراد غالب إختار أن يتولى الرئيس السادات إستمزاج رأيه في موضوع العودة سفيراً لمصر في موسكو. وفي النهاية إستقر الأمر على أن يكون الشاذلي هو السفير في لندن.

وللمناسبة هنالك كلام قاله السادات أمام أحد الوزراء المصريين من الذين يأنس إلى رأيهم، وخلاصته أن "حرب رمضان كشفت له حقيقة أساسية وهي إن مصر من دون سفراء في الخارج. وتعيين الشاذلي سفيراً في لندن هو على الأرجح مقدمة لحركة دبلوماسية أساسية ربما قام بها السادات في أعقاب الإنتهاء من الحكومة الجديدة، إلا إذا كان السادات سيصطدم بالعقبة نفسها التي إصطدم بها جمال عبدالناصر عندما وعد في "بيان 30 مارس" بتغيير جذري في سفراء مصر ولكن ذلك لم يتحقق. وعندما وجّه محمد صبري مبدى عضو اللجنة المركزية آنذاك سؤالاً بهذا المعنى كان جواب عبدالناصر ما معناه إن المسألة ليست سهلة لأنه يجب أن يجد مناصب لعشرات السفراء.

وليس واضحاً ما إذا كان السيد يحيي عبدالقادر سفير مصر الحالي في موسكو باقٍ في منصبه أو يُسند إليه منصب في الحكومة المنتظرة. وإذا أخذنا بمبدأ الإجتهد لجاز الإفتراض أن يحيي عبدالقادر لن يبقى في موسكو. والإجتهد مرده صورة نشرتها "الأهرام" للرئيس السادات يستقبل في أسوان يحيي عبدالقادر. ولقد نشرت "الأهرام" الصورة في صفحتها الأولى من عددها الصادر الثلاثاء 8 كانون الثاني 1974 على مساحة 3 أعمدة. وإستقبال رئيس الجمهورية لسفير من سفرائه ليس حدثاً يستحق صورة كبيرة في الصفحة الأولى من "الأهرام". ومثل هذا الإستقبال يمكن إعتباره حدثاً حتى لو أنه سُمح بنشر صورة تمثّل إستقبال السادات للفريق الشاذلي.

ومن باب الإفتراض يمكن القول إن نشر الصورة بشكل بارز نشأ بسبب الإفتقار إلى صورة للصفحة الأولى، ولأن "الأهرام" التي بين رئيس تحريرها محمد حسنين هيكل وبين سيد مرعي مساعد رئيس الجمهورية صداقة متينة جداً فضّلت أن تنشر صورة إستقبال السادات لسيد مرعي في صفحة داخلية (في اليوم نفسه إستقبل السادات كل من سيد مرعي وممدوح سالم وزير الداخلية بالإضافة إلى يحيي عبدالقادر) وأن تنشر الصورة التي نشرتها وأن لا تنشر صورة إستقبال السادات لـ ممدوح سالم مكتفية بنشر نبأ مقتضب شأنها في ذلك شأن "الأخبار" و"الجمهورية".

ومع أن الأهرام قالت في كلام الصورة أن يحيي عبدالقادر سيعود إلى عمله إلا أن إبرازها الصورة في أي حال له معناه وله تفسيراته وربما كان الغرض أيضاً إغاضة آخرين.

الصورة كانت المؤشر الأول

ولأن المصريين يعلّقون أهمية كبرى على نوعية الصورة وحجمها التي تنشرها صحفهم لأنها أحياناً تكون بمثابة نبأ أو مؤشر لحدث مهم أو جواباً عن سؤال، فإن صورة إستقبال الرئيس السادات للدكتور عبدالعزيز حجازي التي نشرتها الصحف المصرية يوم الأحد 5 كانون الثاني 1974 كانت المؤشر إلى أنه وقع الإختيار على حجازي ليؤلف الحكومة، ليس بسبب حجم الصورة التي نُشرت وإنما بسبب ما تحمله الصورة من تعابير. ومن حيث الحجم نُشرت الصورة على مساحة 3 أعمدة. أما من حيث التعابير فإن الرئيس كان يتبادل الإبتسام مع حجازي وفي الوقت نفسه كانا يتصافحان. ولأن التكهنات في ذلك الوقت كانت تتزايد حول إختيار

حجازي لتأليف الحكومة فإن الصورة جاءت لتؤكد النبأ وتجعل من التكهّنات حقيقة. والذين قرأوا "الأهرام" الصادرة الإثنين 7 كانون الثاني 1974 تأكد لهم أن حجازي طُلب منه بالفعل تأليف حكومة جديدة. فقد نشرت الصحيفة أن السادات يُجري الآن في أسوان دراسات ومشاورات سياسية واسعة النطاق بشأن المرحلة المقبلة من العمل الوطني في المجال الداخلي". وقالت أيضاً إن هذه الدراسات والمشاورات هي السبب الحقيقي الذي دعا الرئيس إلى إختيار أسوان مقراً له في إجازة العيد حيث يمكن أن تتاح له فرصة التفكير بعيداً عن واجبات العمل اليومي التي يفرضها عليه بقاؤه في القاهرة. (كانت "الأهرام" ذكرت في السابق أن السادات إنتقل إلى أسوان للتغلب على حالة رشح وبرد أصابته). وقالت "الأهرام" أيضاً: إن الخط العريض لتفكير الرئيس السادات في ما يقوم به الآن يتلخص بما يأتي: أولاً: يريد الرئيس تحديد مهام المرحلة المقبلة من العمل الوطني تحديداً قطعاً وعلى ضوء تجربة وآمال ما بعد 6 أكتوبر، وقد تحدّث الرئيس السادات في هذا الموضوع مع الدكتور عبدالعزيز حجازي ثلاث مرات في أسوان. ثانياً: يريد الرئيس تحويل مهام المرحلة إلى سياسات مهمة للتنفيذ على أساس مسؤوليات ترتبط بتوقيّات". وإستعملت "الأهرام" كلاماً للسادات ووضّعه بين مزدوجين، وهو أن السادات يرى "أن أية إستراتيجية عامة لا تتحول إلى سياسة محددة تصبح مجرد نوايا ثم إن أية سياسة لا ترتبط بمراحل وتوقيّات يكون أي تكليف على أساسها، تصبح مجرد أمني".

وأضافت "الأهرام" إن السادات "يريد بعد ذلك وعلى أساس تحديد المهام والسياسات أن يتم إختيار المسؤولين لمسؤولياتهم، ومعنى ذلك أن تكون المهمة والسياسة هما القاعدة في إختيار المسؤول عنها وليس العكس. ويريد الرئيس أخيراً أن يعود إلى تأكيد الفصل بين المسؤوليات على المستوى الأعلى في الدولة. وكانت الضرورات قد حتمت أسلوباً آخر من تركيز المسؤولية في فترة الإستعداد للمعركة. وفي تلك الفترة فإن الرئيس قرر أن يتحمل المسؤولية كاملة، وكان ذلك مخالفاً لرأيه، ولكنه قبل بما إعتبره حُكم ضرورات، وكان من ذلك تولّيه بنفسه لرئاسة الحكومة".

وواضح من هذه الصيغة التي نشرتها "الأهرام" أن كاتب النبأ هو محمد حسنين هيكل الذي كان إلى جانب الرئيس السادات في أسوان. وقد أمضى هيكل في أسوان بضعة أيام وعاد إلى القاهرة. كذلك أمضى إحسان عبدالقدوس بضعة أيام في أسوان وإجتمع هناك إلى الرئيس السادات. لكن "الأخبار" لم تكن في "الصورة"، بينما "الأهرام" كانت أكثر من عارفة بالخطط والتطورات. وتلك هي طبيعة هيكل الذي يحرص على المشاركة في صنّع الأحداث، على نقيض إحسان عبد القدوس الذي لا يحرص.

ولا بد أن كثيرين لاحظوا أن الأسلوب الذي إعتمدته "الأهرام" تقادى ذُكر عبارة "حكومة جديدة" أو "تغيير وزاري" وبدا النبأ كما لو أنه "برقية بالشفيرة" بين السادات وهيكل. ومرد ذلك أن الرقابة طلبت سلفاً ألا تنشر الصحف صراحة أن الحكومة ستبتدل أو أن تعديلاً وزارياً سيحدّث.

وفي اليوم الثاني خرجت "الأهرام" على "الأسلوب الشيفري" وإعتمدت أسلوباً أكثر صراحة. وتحت عنوان رئيسي في صفحتها الأولى (الثلاثاء 8 كانون الثاني 1974) قالت "الأهرام" إن السادات كلّف حجازي دراسة عدد من المسائل الكبرى. وهنا إستعملت كلمة تكليف تاركة لقارئها أن يستوعب. وأطلقت "الأهرام" شعاراً لحكومة حجازي هو "التنمية الشاملة واللاحق بالعصر".

وأعادت "الأهرام" إلى الأذهان أن الدكتور عبدالعزيز حجازي كان رئيساً للجنة الوزارية لتنفيذ "بيان 30 مارس" كما أنه كان رئيساً للجنة تطوير الجهاز الحكومي. وقالت "إن تقارير هذين اللجنتين كانت من العلامات البارزة في المجال الداخلي وإن كانت ظروف الإعداد للمعركة جعلت من الصعب وضع تقاريرهما موضع التنفيذ".

وفي عددها الصادر الأربعاء 9 كانون الثاني 1974 أشارت "الأهرام" إلى أمر أساسي ويحدّث للمرة الأولى في تاريخ تأليف الحكومات وهو إن الرئيس السادات يرى أن كل مسؤولية يجب أن تكون محدّدة بتكليف مكتوب يحدّد للمسؤول عنها بشكل لا يحتمل اللبس ما هو مطلوب منه ضمن مهام المرحلة المقبلة،

وأن هذا التقليد سوف يتبع حتى في منصب رئيس الوزراء على أن يتولى رئيس الوزراء مع مجلس الوزراء توصيف عمل كل وزارة وتحديد مهمة كل وزير وأن يكون ذلك كتابة كأساس يكون عليه الأداء". ومعنى هنا أنه لن يكون لرئيس الوزراء أي دور سياسي وأن منصبه بعد الآن سيكون إدارياً.

المعارضة المنظمة

ونعود إلى موضوع الصراحة وعدم الصراحة في موضوع الحكومة. إن الصحف المصرية لا تنتشر أن حكومة جديدة ستستأنف أو أن تعديلاً وزارياً سيجري لأنها إذا حددت ذلك بوضوح وتأخر لسبب أو آخر تأليف الحكومة سيكثر اللغط وسيكون ذلك بداية أحاديث وتكهنات لا نهاية لها حول خلاف ومتاعب ومشاكل حالت دون ذلك. يضاف إلى ذلك أن الطقوس المعمول بها في مصر لا تحدد هذه الأمور إلا إذا كانت شبه منتهية ولا يبقى إلا الإعلان الرسمي لها.

وقبل أن يعهد السادات إلى حجازي أمر الاستعداد لتأليف حكومة جديدة تباسط في الأمر مع البعض من الذين يتبادل معهم الحديث بشيء من الود ومنهم سيد مرعي الذي كان بين المتداولة أسمائهم كمرشحين لتولي منصب رئاسة الحكومة. ويقال إن سيد مرعي عرض تصوره للمرحلة المقبلة بشكل برنامج عمل وإقترح أن تكون هناك معارضة منظمة في هذه المرحلة وهي تجربة كان سيد مرعي في صدد إعتقادها داخل الإتحاد الاشتراكي العربي عندما كان أميناً لهذا الإتحاد، ولكن التغيير الذي حدث وقضى بإسناد المنصب إلى الدكتور حافظ غانم حال دون أن تبصر التجربة النور. ويبدو أن الرئيس السادات لم يرحب بالإقترح ومن أجل ذلك فضل سيد مرعي أن يختار منصب الأمين العام لمنظمة الأغذية ومركزه روما. وسافر قريباً لتسلم منصبه.

وأياً كانت إنجازات الحكومة التي سيؤلفها حجازي مضيئة على صعيد التنمية والرخاء والمشاريع والإزدهار،

فإن ظروف مصر تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى معارضة منظمة.

وتبقى الإشارة ضرورية في موضوع الحكومة إلى بضعة أمور:

- إن مسألة تمثيل اليساريين في الحكومة المرتقبة أمر مهم جداً، هل يمثلوا أم لا، وهل سيكون التمثيل بشخص الدكتور إسماعيل صبري عبدالله الذي لا تشجع حالة الود الذي بينه وبين الدكتور حجازي على ذلك.
- إن الأمر سيكون مستغرباً جداً إذا استمر الإعتماد على الوجوه نفسها في كل مرة تتألف حكومة. ومثل هذا الإعتماد يعكس إنطباعاً بأن مصر عقيمة في رجال الخبرة والفهم السياسي وهذا إنطباع خاطئ.
- إن هنالك الكثيرين من أساتذة ومحامين ومهندسين يلزمون منازلهم على أمل أن يتم إتصال بهم ويُسند إليهم منصب وزاري. وهؤلاء من العناصر الكفوة إلا أن عدم تشجيع ديمقراطية الرأي والنقاش والمعارضة على الأقل بين وزراء الحكومة نفسها، سيجعل من هذه العناصر مجرد موظفين برتبة وزراء.
- إن المرحلة التي بدأت مع يوم 6 تشرين الأول 1973 تتطلب عقلية تتناسب مع الإنتقضة التي حققتها إنتصارات الأيام الثلاثة الأولى من "حرب رمضان". ومن هنا لا ينحصر دور الحكومة في التنمية والإزدهار، بل من باب التمني يجب ألا ينحصر هذا الدور في تأمين الرخاء والرفاهية.
- إن الحكومة التي لم تتألف بعد مطالبة بتطويق الكلام الذي بدأ يتردد في مصر وفي شأن حكومة القطاع الخاص.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 12 يناير/ كانون الثاني 1974

2- وزير الحربية المصرية يتوقع 3 دورات أخرى من القتال وسر البرقية التي بعث بها تيتو إلى السادات



من باب التمني يفترض الكثيرون من المصريين أن الجو السياسي السائد الآن في مصر هو بمثابة مقدمة أو تغطية لمفاجأة من نوع المفاجأة التي أذهلت العالم في الثانية بعد ظهر يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1972 عندما إنطلقت المقاتلات والقاذفات المصرية من بضع قواعد بادئة الحرب التي على رغم الذي حدث، حطمت جدار الخوف وأثبتت حقيقة مهمة وهي أن المقاتل المصري شجاع وعلى كامل الإستعداد لتحقيق الانتصار أياً كانت التضحية.

وبسبب هذا الإفتراض فإن المصريين في وضع المنتظر. إنهم ينتظرون أمراً ما ولا يعتبرون أن الحرب إنتهت لمجرد وقف إطلاق النار.

وإذا كانت الأجهزة السياسية نشيطة في تحركها على أمل تحقيق تسوية تغني عن القتال، فإن الأجهزة العسكرية نشيطة أيضاً في الإستعداد على أساس أن الأوامر بإستئناف القتال قد تصدر في أي لحظة. ولقد فوض السادات القطاعين السياسي والعسكري تفويضاً كاملاً. وعملياً إن تحرك القطاع العسكري يفوق بكثير تحرك القطاع السياسي.

وعشية عيد الأضحى كانت القوات المصرية التي وُضعت في أقصى حالات الإستعداد تتحسب لضربة إسرائيلية تكون رداً على ضربة مصر لإسرائيل في عيد الغفران. ولو أن إسرائيل وجهت ضربتها لكانت القوات المصرية ستتجاوز في ردها الناحية الدفاعية.

وللفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية المصرية كلام قاله للقيادات العسكرية وتسربت فقرات منه إلى مجالس سياسية ضيقة خلاصته أن الحرب لم تنتهِ وأن هنالك ثلاث مناورات أخرى من القتال على الأقل.

والمعلومات التي يرددها بعض المتصلين بالرئيس السادات تقيد بأن مشاعر الضباط المصريين حيال إستمرار وقف إطلاق النار، بينما الوجود العسكري الإسرائيلي يتعزز في غرب القناة، إنما هي مشاعر تتسم بالضيق الشديد. ويريد هؤلاء أن يقوموا بواجبهم وينهوا بالقتال أمر هذا الوجود لأنه في الدرجة الأولى ألقى ظلالاً على إنتصارات الأيام الثلاثة الأولى من "حرب رمضان". ومثل هذه المشاعر عن السلاح يستعمله

الرئيس السادات في الاتصالات الدائرة مع الأميركيين. ولولا ثقته بموقف العسكريين لما كان تصلّب ولما كان ترك للحالة الجديدة التي نشأت بعد وقف إطلاق النار أن تطول. وقياساً بحالة الاحرب واللاسلم التي إستمرت حتى يوم 6 تشرين الأول 1973 فإن حالة "الانتصار واللاهزيمة" مع الإستمرار في وقف إطلاق النار فإن الحالة الجديدة أكثر تعقيداً من الحالة الأولى.

وقبل 6 تشرين الأول 1973 كانت هموم القيادة العسكرية بتحرير سيناء، وخاضت القوات الحرب على هذا الأساس من دون الأخذ في الإعتبار مسألة الحرب المحدودة. أما الآن فإن هموم القيادة العسكرية منحصرة في الدرجة الأولى بأمر الجيب الإسرائيلي الذي يزداد شأنه يوماً بعد يوم. وتشعر هذه القيادة أن حديث كل مصري يدور حول هذا الجيب. كذلك تشعر بأن كل مصري يحلم بساعة يصدر فيها بلاغ عسكري يعلن تصفية هذا الجيب.

سر برقية تيتو

وفي هذا الصدد هناك معلومات تؤكد أن الرئيس السادات لو كان أخذ بوجهة نظر صديقه المارشال تيتو لما كان لهذا الجيب أن يتواجد. ويقال - والراوي هنا مصدر رسمي - إن المارشال تيتو الذي تصرّف بعدما بلغه أن الحرب بدأت كما لو كانت مصر هي يوغسلافيا، بعث بريقة إلى الرئيس السادات في اليوم الثاني أو اليوم الثالث من بدء القتال يحذره فيها من قبول وقف إطلاق النار إذا كان غير منتصر، أي بكلام آخر تمنى أن يطلب السادات وقف إطلاق النار بعدما عبر الجيش المصري إلى الشرق وتمركز هناك. وحجة تيتو أن قبول وقف إطلاق النار بينما الوضع غير ذلك معناه المزيد من التعقيد. ولكن السادات لم يطلب وقف إطلاق النار إلا بعدما كان الإسرائيليون عبروا. وإستغل هؤلاء حالة وقف إطلاق النار وانتشروا وتحولوا من جيب إلى قوات ضخمة أشبه ما تكون بجيش دولة صغيرة. والمعلومات المصرية شبه الرسمية تقدّر عدد الإسرائيليين في غرب القناة بعشرين ألفاً مزوّدين بأسلحة متطورة جداً.

خريطة رسمها مسؤول

وهنا لا بد من تفسير أوضحه لي أحد المسؤولين المصريين على الورق (خريطة) توضح طبيعة الوجود العسكري الإسرائيلي في غرب القناة.

سألتُ المسؤول: في كل مناسبة تتحدثون عن خطوط 22 أكتوبر/ تشرين الأول وتطالبون بالعودة إليها. هل يعني ذلك أنه يوم 22 تشرين الأول لم يكن هناك وجود عسكري إسرائيلي في الغرب؟
أجاب: كان هناك وجود عسكري إسرائيلي لكنه كان بالفعل عبارة عن جيب. وبعد ذلك بدأ الجيب ينتشر. ولكي أبسّط لك الأمر سأرسم على الورق كيف تم ذلك. وبدأ المسؤول يرسم وكانت الخريطة التي إحتفظت بها لتنتشر في يوم مناسب.

ولو إفترضنا أن الجيب لم ينتشر وبقي ضمن الدائرة الصغيرة التي تواجد فيها عندما أعلن وقف إطلاق النار فما الذي كانت ستفعله مصر؟

والجواب عن ذلك أن الإسرائيليين الذين عبروا ما كانوا ليفضلوا البقاء كجيب صغير لأنهم سيُصقّون بشكل أو بآخر.

والآن ما الحل؟

إن الوجود العسكري الإسرائيلي يترسخ يوماً بعد آخر. وصحيح أن نشاط القناصة والقوات الخاصة ضد الإسرائيليين في غرب القناة يرتفع وينخفض تبعاً للظروف. وصحيح أن القوات المصرية الخاصة قضت على عشرات الإسرائيليين بالسكاكين والبلطات والخناجر، إلا أن ما يحدث أن القيادة الإسرائيلية ترسل إلى الغرب جندياً محل الذي يُقتل.

إذا لم ينسحبوا فإن الوجود العسكري الإسرائيلي في الغرب من النوع الذي يجب ألاّ يستهان به. فالسلاح الذي في يد الإسرائيليين هناك من النوع المتطور جداً. وهناك صور تلتقط يومياً لتحركات هؤلاء. والصور من

النوع التي تُظهر حتى إذا كان شريط حذاء الجندي ليس مربوطاً تماماً. وهذه النوعية من الصور هي التي أظهرت وجود الإسرائيليين يوم 22 تشرين الأول ثم وجودهم بعد ذلك. ولم يعد الأميركيون يناقشون كثيراً هذه المسألة بعدما عرض الرئيس السادات على كيسينجر هذه الصور. وفي إعتقاد مصر أن القوات الإسرائيلية في غرب القناة يمكن أن تتسحب إذا قررت الولايات المتحدة ذلك. وهذه القوات - ترى مصر أيضاً - ما كان ليتمكنها أن توجد بهذه الكثافة لو كانت الولايات المتحدة تريد، أو بالأحرى لم تشارك في الوجود بأشكال متعددة.

والشروط التي تفرضها إسرائيل من أجل انسحاب هذه القوات وتحقيق عملية الفصل المتفق عليها ما كان يمكن أن تُفرض لو كانت الولايات المتحدة لا تريد ذلك، إلا إذا كانت إسرائيل تتألم في وضع الشروط لتخدم الولايات المتحدة كأن يأتي كيسينجر في النهاية ويقول للسادات ها إننا بذلنا كل ما في وسعنا وضاغطنا على إسرائيل وإستجابت وستسحب قواتها من الغرب وأن ثمن ذلك هو كذا... ويحدد الثمن الذي لا بد سيكون كبيراً وباهظاً.

ومن باب التذكير فإن الشروط الإسرائيلية هي:

- أن تعلن مصر مسبقاً إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.
- أن تتسحب القوات المصرية مسافة محددة لكي لا تطبق النار على القوات وهي منسحبة.
- أن تعيد مصر المهجرين إلى مناطق الدفرسوار على أساس أن تواجد الأهالي يحول دون إقدام القوات المصرية على إطلاق النار على القوات الإسرائيلية.

ومن المؤكد أن السادات يرفض الشروط الثلاثة. ويقال إن كل ما يمكن أن يتعهد به هو أن تتسحب القوات بهدوء أي تتأمن لها السلامة إذا كانت إسرائيل بالفعل جادة في سحب هذه القوات.

أما إذا كان هذا الأمر لن يحدث ولن تتسحب القوات الإسرائيلية، فإن السادات سيجد نفسه مضطراً لإصدار أوامر بإنهاء الوجود العسكري الإسرائيلي في الغرب. وهو يدرك سلفاً أن ذلك سيكلف مصر قرابة 15 ألف قتيل وجريح إلا أن الحسابات والتقديرية قد تختلف طبقاً للإستراتيجية التي ستعتمدها القيادة المصرية وطبقاً لتحقيق ضربة مباغته. وهذا ليس صعباً لأن التقديرات التي وُضعت لعملية العبور يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1973 كانت تتوقع خسائر من 25 ألف قتيل إلى 50 ألفاً لكن الذي حدث هو أن الخسائر كانت بضع عشرات فقط. لكن القيادة المصرية تأخذ في الاعتبار أن "حرب رمضان" علّمت الإسرائيليين درساً كبيراً، بحيث أن عنصر المباغته أصبح من العناصر التي يمكن الإعتماد عليها كثيراً. فالإسرائيليون منذ ذلك الوقت يعيشون في جو إحتمال أن تباغتهم مصر في أي لحظة.

المهم أن إحتمال تجدد القتال لإنهاء الوجود العسكري الإسرائيلي في الغرب إحتمال قائم. وإذا تجدد القتال فإن عملية إنهاء هذا الوجود لن تستغرق أكثر من يوم بليله ونهاره. وفي خطط القيادة المصرية تطويق الإسرائيليين بحيث يتحولون إلى رهائن إذا أمكن. ولعل عقل اللواء الجمسي الذي خطط بثقة لعملية العبور وعقول ثلاثة من ضباط العمليات الذين يطلق عليهم لقب "تلامذة الجمسي"... لعل عقول هؤلاء تتفقق عن خطة تكون مفاجئة وتعيد لعملية العبور المصري مجدها العظيم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس السادات أبلغ بعض الذين إجتمع إليهم حديثاً في أسوان أنه إذا كان في قدرته تأمين انسحاب إسرائيلي من دون ضحايا فإنه سيكون في غاية السعادة أما إذا كان الأمر غير ممكن فإن قدر مصر يحتم عليه إعطاء أوامر لبدء القتال. وهؤلاء الذين إجتمعوا إلى السادات يقولون إن الذي أعطى الأمر التاريخي الشجاع بعبور القناة عنده من الشجاعة ما يكفي لإعطاء أمر بل أوامر جديدة.

الجزئي والمرحلي

ويرفض هؤلاء عند مناقشتهم المنطق القائل إن مصر تسير نحو حل جزئي ويقولون إن هناك فرقاً شاسعاً بين الحل الجزئي وبين الحل المرحلي، ويؤكدون أن أنور السادات لا يمكن من أجله ومن أجل مصر أن يقدم على حل جزئي.

وقلّت لأحد هؤلاء: ألا ترى أن مصر تسير نحو الحل الجزئي ما دامت ستوافق على فتح القناة بينما

الإسرائيليون لم ينسحبوا من سيناء وبقية الأراضي العربية المحتلة؟

أجاب: هل إن فتح القناة يمنع تجدد القتال؟

قلت: عندما ستُفتح القناة سيصبح القتال أمراً صعباً. وسيكون موقف العالم ضد مصر لأن رغبة دول العالم الأساسية من تسوية أزمة الشرق الأوسط تنحصر في ضرورة إعادة تسيير الملاحة في قناة السويس. أجب: في حرب 1956 كانت قناة السويس مفتوحة والملاحة فيها تسير بشكل طبيعي ولم يمنع ذلك من حدوث القتال. وحدث الشيء نفسه في حرب 1967. وإذا فُتحت القناة بعد مدة ثم فرضت الظروف على مصر أن تحارب فإن القناة والملاحة فيها لن تكونا سبباً في عدم بدء الحرب.

العلاقات مع سوريا

إن الحديث عن الوضع الحالي لا ينقطع في المجالس المصرية. كذلك فالحديث عن العلاقات مع سوريا وليبيا والموقف من المقاومة الفلسطينية لا ينقطع أيضاً. وبعد المفاجأة الليبية - التونسية بالوحدة الإندماجية وقيام "الجمهورية العربية الإسلامية" فإن الحديث سيتشعب وستتخذ المناقشات أبعاداً جديدة. أما العلاقات مع سوريا فيمكن وصفها بأنها عادية. ومن حين إلى آخر يحدث بعض الفتور إلا أن العلاقة الشخصية والفريدة من نوعها بين الرئيسين السادات وحافظ الأسد من جهة وبين القيادة العسكرية المصرية بشخص الفريق أول أحمد إسماعيل والقيادة العسكرية السورية بأشخاص بعض كبار الضباط... هذه العلاقة هي التي تحول في إستمرار دون تأزم العلاقات عندما تكون للتأزم أسباب موضوعية. وقبل أيام حدث نوع من الفتور في العلاقات وتضايق الرئيس السادات بعض الشيء لأن الصحف المصرية إنقذت بشكل مبطن موقف مصر. وسبب الضيق أن الصحف السورية تعرف أو أنه كان يجب أن يقال لها أن مصر لم تذهب إلى مؤتمر جنيف إلا بعد موافقة سوريا وأن مصر في المؤتمر كانت - على رغم مقاطعة سوريا له - تتكلم باسمها وباسم سوريا.

ويُظهر الرئيس السادات حرصاً شديداً على سوريا. ويردد الذين يجتمعون إليه قوله إن وقوف سوريا إلى جانب مصر وخوضها الحرب مع مصر في لحظة واحدة يساوي الملايين.

موضوع الحكومة الفلسطينية

أما بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية العربية فإن مصر ما زالت في إنتظار رد المقاومة على موضوع الحكومة الفلسطينية وكان وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي ألح على وفد فلسطين الأسبوع الماضي بأهمية ضرورة إنشاء حكومة فلسطينية وتعهد بأن تؤمن مصر لهذه الحكومة إعترافاً مكتفياً. وحجة مصر أنه ليس للمقاومة والفلسطينيين عنوان لكي توجه الدعوة إليهم للإشتراك في محادثات جنيف. وليس واضحاً لماذا لا يعتبر إسماعيل فهمي أن العدوان كأن المسألة مسألة عنوان هو: منظمة التحرير الفلسطينية - جامعة الدول العربية - القاهرة.

إن مصر مهتمة هذه المرة أكثر من كل المرات بأوضاعها. والرئيس السادات حريص على أن يرتدي الزي العسكري وإستقبل كيسينجر في أسوان، ليبلغ الوزير الأميركي أنه سيكون مستعداً للحرب إذا كان السلام لن يتحقق، وأن وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي ربما كُلف التحادث مع السوفيات عندما سيزور موسكو بتطبيق ما هو ممكن من بنود الصداقة والتعاون. والمفاجأة أن هذه الورقة الأخيرة هي التي قد تُقْضَل أن تلعبها إذا أُغلقت النوافذ في وجه التسوية اللازمة.

وفي هذه الأثناء ما زال معرض الغنائم الذي أقيم في أرض المعارض بالجزيرة قبلة المصريين يشاهدون فيه الدبابات والمصفحات والطائرات الإسرائيلية. وهذا المعرض يُنسي بعض الشيء أوجاع الحرب التي لم تنته، ويبدو أن نهايتها ليست قريبة جداً.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 14 يناير/ كانون الثاني 1974

"النهار" من القاهرة: قصة السبت الحزين: هكذا ترك هيكل "الأهرام"

إجتماع 3 ساعات بينه وبين السادات سبق القرار - المفاجأة

في الإعلام المصري تقاليد وطقوس ما زال معمولاً بها. ومن هذه التقاليد والطقوس أن أي قرار جمهوري من النوع الذي ربما يُحدث رد فعل ما لا يذاع نهائياً أو مساءً إنما قُبِلَ منتصف الليل بقليل، على أساس أن الفترة التي ما بين منتصف الليل وفجر اليوم التالي من شأنها أن تقلص أي رد فعل، أو أنها تكون فترة للتأمل، وفي فترة التأمل تحدث مراجعات تقود في النهاية إلى رد فعل يكون عادة باهتاً.

وعلى سبيل المثال فإن قرار إقالة شعراوي جمعة والآخرين أذيع في الحادية عشرة ليلاً. والشئ نفسه جرى بالنسبة إلى أحداث وقرارات ذات طبيعة معينة.

وبالنسبة إلى محمد حسنين هيكل رئيس تحرير "الأهرام" حدث الشئ نفسه. ففي الحادية عشرة ليلة الجمعة (أول شباط 1974) بثت إذاعة القاهرة نبأ من 11 سطرًا. وفي هذا الموعد تقدّم الإذاعة آخر الأنباء. وتكون أنباء هذه النشرة عادة مقتضبة على أساس أن الأنباء تذاع بالتفصيل في نشرة الأولى والنصف فجراً. وكان النبأ في الواقع واحداً إنما من جزئين. الأول كان: "أصدر الرئيس أنور السادات قراراً بتعيين السيد محمد حسنين هيكل مستشاراً صحافياً لرئيس الجمهورية".

أما الثاني فكان: "كما أصدر الرئيس السادات بوصفه رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي قراراً بنذب الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والإعلام ووزير الإعلام، لرئاسة مجلس إدارة مؤسسة "الأهرام" بالإضافة إلى مهماته الأخرى".

الإيضاح الكافي

وفي هذه الأيام قليلاً ما يتابع المصريون نشرات الأخبار أو معظمها على أساس أن كل الأخبار أو معظمها يدور حول التعمير، وهم في ذلك على نقيض الحالة التي كانوا عليها منذ يوم 6 تشرين الأول الماضي وحتى إتفاق فصل القوات عندما كان شاغل المصري الشاغل متابعة الإذاعات لسمع ويعرف شيئاً عن التطورات والموقف. والذين كانوا يستمعون إلى موجز الأنباء في الحادية عشرة ليلة الجمعة ظنوا، بعدما أذيع الجزء الأول من النبأ، أن السادات بتعيينه هيكل مستشاراً صحافياً له إنما يضيفي على الرجل أهمية فوق أهميته وأن المنصب الجديد أسند إليه بالإضافة إلى منصبه كرئيس لتحرير "الأهرام" ورئيس لمجلس الإدارة. ولم يستغرق الظن أكثر من ثانية أو ثلاث ثوان لأن الجزء الثاني من النبأ كان إيضاحاً كافياً.



بعد إجتماع الطويل

كيف حدث ذلك؟

ظُهر الجمعة توجّه هيكَل للإجتماع بالرئيس السادات في إستراحة القناطر الخيرية. وإستغرق الإجتماع بينهما قرابة ثلاث ساعات. وتوجّه هيكَل في الرابعة بعد الظهر إلى فندق هيلتون ليصطحب فرنسوا ميتران زعيم الحزب الإشتراكي الفرنسي (الذي إنتهت زيارة قام بها إلى مصر بدعوة من "الأهرام" وقابل خلالها السادات) إلى المطار. وبعدما ودّع هيكَل ضيفه ثم عاد إلى مكتبه في "الأهرام" إجتمع لبعض الوقت مع محمد سيد أحمد أحد كتّاب اليسار في "الأهرام" الذي كان ودّع ميتران مع هيكَل. ومكث هيكَل بعض الوقت في مكتبه ثم إنتقل إلى "الديسك" وسأل عن أهم الأخبار وشارك في إختيار مانشيت الصفحة الأولى والأخبار الأخرى التي في الصفحة. وإختار صورة ميتران خلال مؤتمر صحفي موفق نسبياً عقده في الساعات قبل الأخيرة لتكون "المانشيت" الرئيسية والوحيدة في الدرجة الأولى من العدد الذي لم يعرف أنه آخر عدد يشارك في نشره.

عادة لا يبقى هيكَل كثيراً في "الأهرام" إلا في الحالات الطارئة عندما تكون هناك أحداث ضخمة. الثامنة مساء غادر مكتبه في "الأهرام" إلى منزله من دون أن يكون متوقعاً صدور قرار بتوجيه ضربة قاصمة إليه. بعد أقل من ثلاث ساعات كانت "أنباء الشرق الأوسط" توزع الخبر الذي يتضمن قرار تعيين هيكَل مستشاراً صحافياً لرئيس الجمهورية والدكتور عبدالقادر حاتم رئيساً لمؤسسة "الأهرام". إتصلت أمانة تحرير "الأهرام" في منزله وقرأت عليه النبأ. بدا من رد فعله أنه فوجئ تماماً. وما فعله إثر ذلك أنه رفع سماعة هاتف في منزله وقرر ألا يفتح باب منزله إذا جاءه أحد. وكان هذا تصرّف من جانبه ضرورياً ومنطقياً، إذ لو لم يفعل ذلك لكان منزله حقلً بالكثيرين من أصدقائه. لأن السماعة كانت مرفوعة فتعذّر على هؤلاء الإتصال هاتفياً للإستفسار.

ولم يُعد هيكَل سماعة الهاتف إلى وضْعها الطبيعي ولم يفتح باب المنزل إلا نحو السابعة صباح اليوم التالي (السبت 2 شباط 1974) عندما غادر المنزل إلى مكتبه في "الأهرام". وقبل أن يغادر منزله أمكن بعض رفاقه ومعاونيه أن يتصلوا به هاتفياً. ولقد فوجئ بعضهم أن كبير الرفاق سيتوجه إلى مكتبه. أما البعض الآخر فكانوا مدركين سلفاً أنه لن يفعل ذلك أي أنه سيتوجه إلى مكتبه ويتصرف بشكل هادئ وطبيعي. وهؤلاء بحُكم معاشتهم لهيكل طوال خمس عشرة سنة شهدوا ظروفاً قاسية جداً إجتاها هيكَل وتصرّف حيالها بأعصاب باردة.

الأوراق وصور الأولاد

وكان أول ما فعله هيكَل بعد قليل من وصوله إلى مكتبه في "الأهرام" أن طلب من موظفي المكتب تحضير أوراقه وحاجاته الشخصية ومنها مثلاً البرواز الموضوع على مكتبه وفيه صور أولاده الثلاثة الذين وُلدوا كلهم في حياة جمال عبدالناصر. ولم تكن الأوراق كثيرة لأن القسم الأكبر منها كان هيكَل نقله إلى منزله. بعد ذلك بدأ أركان "الأهرام" يقدون إلى مكتب هيكَل. ولم يكن في حديثه إلى أي منهم يخرج عن هدوئه. ونحو الحادية عشرة رأس إجتماعاً لقسم الأخبار، وهو أهم الأقسام في "الأهرام". وفي الإجتماع كانت ملامح الحزن ظاهرة على وجوه الجميع. ولكي يبدد هذه الملامح خاطب أفراد القسم قائلاً إنه يدعو الزملاء إلى التآني وأن يعمل الكل على أساس أن "الأهرام" باقية للذين شاركوا في إنجازها.

وقبل هذا الإجتماع كان عُقد الإجتماع الصباحي لـ "الأهرام" وهو يُعقد عادة برئاسة علي حمدي الجمال مدير تحرير الصحيفة. كذلك هنالك إجتماع آخر ظهراً يُعقد برئاسة علي الجمال. وكلا الإجتماعين لا يحضرهما هيكَل عادة. الإجتماع الوحيد الذي يحضره يومياً هو الذي يُعقد في الخامسة مساءً.

بعد إجتماع قسم الأخبار إنتقل هيكَل إلى مكتبه. وبعد قليل وصل إلى المكتب شريف منصور مدير مكتب الدكتور عبدالقادر حاتم وكان حضوره مؤشراً إلى أن الدكتور حاتم سيصل بعد قليل لتتم عملية التسلم

والتسليم. وفي هذه الأثناء كان أعضاء اللجنة النقابية في "الأهرام" يقفون على باب هيكل وهم في غاية التأثر ينتظرون أن يفرغ رئيس المؤسسة (أي هيكل) من بعض المقابلات ليجتمعوا إليه. وحالة التأثر لم تشمل هؤلاء فقط بل الجميع في المؤسسة من عمال وموظفين ومحررين وكُتَّاب وحجَّاب وسكرتيرات. والذين تربطهم صداقة شخصية بهيكل بدوا في وضع نفساني سيء. وهناك سكرتيرات لم يتحملن الصدمة التي حدثت فعبرن عن مشاعرهنّ بدموع. لقد عاشت مؤسسة "الأهرام" يوم السبت تحت تأثير حدث صاعق. أحد كبار الصحفيين في المؤسسة قال: "إنها مَحزنة" بالنسبة إلينا. وكلمة "مَحزنة" شائعة في مصر. وهي التلخيص لعبارة "يوم حزين". ومن المفارقات أن "السبت الحزين" في "الأهرام" صادف العاشر من محرم (أي عاشوراء). ولأن المصريين بطبيعتهم سريعو الإنفعال فإن حالة الحزن الصامت مقدَّر لها أن تنتهي عند الجميع بإستثناء من تربطهم بهيكل علاقة متميزة.

التسلم والتسليم

نحو الثانية إلّا عشر دقائق بعد ظهر السبت وصل الدكتور عبدالقادر حاتم إلى "الأهرام" ودخل مكتب هيكل. إستقبله هيكل الذي إستدعى بعد ذلك أربعة من أركان المؤسسة هم: علي حمدي الجمال مدير التحرير، الدكتور فؤاد إبراهيم المدير الإداري، عبدالله عبدالباري مدير الإعلانات، والدكتور عبدالملك عودة مساعد هيكل ومهمته في "الأهرام" أن يكون صلة الوصل بين الإدارة والتحرير. ولم يجلس حاتم إلى مكتب هيكل إنما على الكنبه العريضة الموضوعة في الغرفة. وجلس هيكل إلى جانبه. وأحاط بهما الآخرون.

وفي بداية الحديث أشاد حاتم بهيكل وبالصداقة التي تجمع بينهما. وقال إن محمد حسنين هيكل هو باني مؤسسة "الأهرام". وأضاف أن مجيئه مؤقت وأنه ينفذ أوامر.

وقال هيكل للدكتور حاتم: الحاضرون معنا هم العناصر التي إذا أردت شيئاً تتصل بها. وهم يمثلون قطاعات المؤسسة. فؤاد إبراهيم عن الإدارة وعلي حمدي الجمال عن التحرير وعبدالله عبدالباري عن الإعلانات وعبدالملك عودة الذي هو صلة الوصل بين التحرير والإدارة.

وسأل حاتم موجّهاً الكلام إلى علي حمدي الجمال: متى تجتمعون عادة بعد الظهر.

وأجاب علي الجمال: في الخامسة عادة.

وقال: سأمر عليكم ونعقد إجتماعاً سريعاً. وقال هيكل لـ حاتم: إذا كنت تريد الإطلاع على موازنة "الأهرام" السنوية فهي مع فؤاد إبراهيم (الذي كان أحضر نسخة منها عندما إستدعاه هيكل).

وأجاب حاتم: لا وقت عندي للإطلاع على الموازنة.

وانتهى الإجتماع. وغادر حاتم مبنى "الأهرام". وبعد قليل غادر هيكل مكتبه وكانت مغادرة من النوع المؤثر. وظهر التأثر على وجوه الجميع من "قرّاشي" مكتبه إلى موظفي المصعد الذي نقله من الطبقة الرابعة في مبنى "الأهرام" حيث مكتبه ومكاتب تحرير الصحيفة إلى الطبقة الأرضية حيث كان سائقه ومرافقه ينتظران. وتوجّه إلى منزله في العمارة المجاورة لفندق شيراتون والقريبة من منزل السادات.

الإجتماع المسائي

نحو الخامسة والربع بعد الظهر وصل الدكتور عبدالقادر حاتم إلى مبنى "الأهرام". وقبّل ذلك بساعتين كان علي أمين جاء إلى المبنى واتصل من مكتب هيكل بـ علي حمدي الجمال الذي كان غادر "الأهرام" قبل قليل من وصول علي أمين.

وكان مجيء علي أمين إلى "الأهرام" يحمل معنيين. إما أنه جاء للتحية وللتعبير عن تقديره له لمناسبة تتركه "الأهرام" وفي ذلك يرد على بادرة هيكل الطيبة عندما إستقبل علي أمين (في اليوم الثاني لعودته إلى القاهرة قبل نحو ثلاثة أسابيع) في مكتبه وطاف به صالة تحرير "الأهرام" ومكاتب المحررين. أو أنه جاء إلى "الأهرام" لمباشرة عمله فوراً بعدما أوكلت إليه خلافة هيكل.

في الخامسة والثلاث بعد ظهر السبت 2 شباط 1974 عُقد في قاعة إجتماعات التحرير الإجتماع الذي قال حاتم إنه سيحضره. وكان معظم محرري "الأهرام" وكتّابها توجهوا إلى القاعة كعادتهم في الخامسة وبدأوا يتداولون أهم الأنباء والموضوعات من دون أن يتطرقوا إلى التغيير الصاعق الذي حدث بإستثناء واحد قال إن وجود هيكل في "الأهرام" كان يشكّل عنصر حماية لجميع أفراد الأسرة وأن التغيير الذي حدث من شأنه أن يُشعر أي واحد بأنه يفتقد إلى هذه الحماية.

دخل حاتم قاعة الإجتماعات وكان يسير وراءه علي أمين. وتأكد للجميع أن علي أمين عندما جاء إلى مكتب هيكل بعد الظهر لم يكن قصده تحية الرجل فقط بل جاء بعد تكليف صدر بأن يتولى المنصب الذي خلا ببتريك هيكل "الأهرام".

في البداية عرض حاتم الموقف السياسي لمصر والتحريك الذي تقوم به وأكد حقائق أساسية منها أنه لن يكون هناك حل جزئي وأن مصر تتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني. بعد ذلك قال للحاضرين إن مهمته في "الأهرام" مؤقتة وأنه لا وقت لديه بسبب المشاغل الكثيرة وأنه يرجو من الجميع أن يريحوه.

وأضاف: إن النظام المعمول به في "الأهرام" نظام مثالي ولا بد أن يستمر. ولا داعي لأن يقلق أحد. ثم إن بيروقراطية الدولة لن تصل إلى "الأهرام". وأنا لن أحضر إلى "الأهرام" سوى مرة كل أسبوعين. وإذا كان هنالك أي شيء فإن علي أمين هو الذي سيتولى كل المسائل بعدما كُلّفه الرئيس السادات الإشراف على التحرير. وإذا حدثت مشاكل يمكنكم مراجعتي بشأنها. إن محمد حسنين هيكل كُلّف مهمة نرجو له التوفيق بها. أَسْتودِعكم الله.

وقبل أن يغادر حاتم القاعة قال له الحاضرون إنهم يرون أن تُنشر كلمة في "الأهرام" بتوقيع "أسرة الأهرام" وتكون تحية لهيكل لمناسبة تركه "الأهرام" إلى موقع آخر. ورد حاتم إنه سيستأذن الرئيس السادات بذلك.

علي أمين يستعد للثورة

بعدما غادر الدكتور حاتم القاعة، بدأ علي أمين يتحدث. ويمكن تلخيص كلمته بالآتي: "إنني فوجئت بالخبر زيكم بالضبط. ولم تكن عندي فكرة عن التغيير والتعيين. لا بد للعمل أن يستمر بشكل طبيعي. ولا بد أن نعمل كأسرة واحدة. إن هناك أزمة ورق عالمية لكننا أمام طغيان الإعلان لا بد من أن نزيد عدد الصفحات ونفرد مجالاً أكبر للتحرير. إننا عندما أصدرنا "أخبار اليوم" سنة 1944 عملنا ثورة في الصحافة. ولا بد أن تتكرر الثورة. وثورة الصحافة لا تتم إلا بحرية الرأي. لا بد من تصارع الآراء ولا بد من حرية رأي. إن في قدرة هذا الإنجاز الضخم (أي مؤسسة "الأهرام") الذي حققه هيكل أن يُصدر عشر صحف بدلاً من صحيفة واحدة. إن الإمكانيات كبيرة ومتوفرة. لقد شاركتُ في وقت من الأوقات مع هيكل في تخطيط "الأهرام" وأنا إذا لستُ بعيداً عنكم".

وقال إن إسمه لن يوضع على الصحيفة كرئيس تحرير "لأنه مش معقول ينزل مباشرة بعد هيكل" ولذا فإن الإسم سيوضع كمدير التحرير لفترة. وأضاف ضاحكاً: معلش حنافس علي حمدي الجمال.

النبأ الصغير... الكبير

وفي اليوم الثاني (الأحد 3 شباط 1974) صدرت "الأهرام" وقد وُضع محل إسم هيكل إسمان. إسم عبدالقادر حاتم كرئيس لمجلس الإدارة وإسم علي أمين كمدير التحرير. وكان هيكل يرفض في استمرار وضع إسمه كرئيس لمجلس إدارة "الأهرام" ويكتفي بوضع إسمه كرئيس للتحرير.

ودّع هيكل "أهرامه" يوم الأحد 2 فبراير 1974 الموافق 11 محرم 1394 الموافق (بالتقويم القبطي) 2626 طوبة 1690. ومع العدد 31831 من السنة المئة لـ "الأهرام" بدأت أعرق مؤسسة صحافية مصرية عهداً جديداً من السابق لأوانه التكهن بنوعيته. وكما أن محمد حسنين هيكل إنتهى بعد سبع عشرة سنة من العمل في "الأهرام" إلى حد القتال بنياً صغير على الصفحة الأولى من العدد الذي صدر السبت (2 شباط 1974) فإن علي أمين بدأ بنياً صغير على الصفحة الأولى من "الأهرام" الذي صدر الأحد (3 شباط

1974) مرحلة قد تكون أكثر المراحل إثارة في حياته الصحافية. وقبل بضع سنوات كتب هيكل بخط يده نبأ نشرته "الأهرام" على صفحتها الأولى يتضمن إنضمام علي أمين إلى "الأهرام" نتيجة ظروف صعبة اجتازها مع شقيقه مصطفى. وأمضى علي أمين في "الأهرام" بعض الوقت ثم سافر إلى لندن ليراسل "الأهرام" بعض الوقت... ثم ليغيب نتيجة لقضية شقيقه مصطفى بضع سنوات... ثم ليعود إلى القاهرة كما كان وأحسن. ومثل هذا الأمر لم يحدث لأي مصري آخر.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الإثنين 4 فبراير/ شباط 1974

فؤاد مطر من القاهرة: صحف مصر بعد إنهاء "صحافي العصر"

استمرار الرقابة كان أمراً مستغرباً

بعد تأميم النصف غير المؤمم من "الأهرام"

كان محمد حسنين هيكل ظاهرة في تاريخ الصحافة المصرية ولم يحدث أن قام صحافي آخر بالدور الذي قام به هيكل. ولم يحدث أيضاً أن ساهم صحافي في الحياة السياسية المصرية كما ساهم هيكل. وفي بعض المراحل كانت "الأهرام" هي وزارة الإعلام ووزارة الخارجية في الوقت نفسه. وكان معظم سفراء العالم في القاهرة يراقبون في عناية الأنباء التي تنشرها "الأهرام" والمقالات التي يكتبها هيكل لإستخلاص الموقف الرسمي المصري الذي كان غير متوافر بنسبة كافية من الوضوح لدى عدد كبير من الرسميين. وحتى بالنسبة إلى العالم الخارجي كان تعليق في "الأهرام" يؤخذ على أنه موقف مصر. وعملياً كانت "أهرام هيكل" هي صوت مصر السياسي. وصحيح أن هذا الصوت خفّ بعض الشيء في جمهورية السادات إلا أن "الأهرام" استمرت تمارس في حدود الظروف المستجدة دوراً متميزاً.

وهيكل بقي في موقع واحد سبع عشرة سنة كاملة من دون أن يأخذ مكان غيره. وهو بدأ العمل الصحافي مبكراً. وبين بداية العمل الصحافي عام 1943 وانتقاله إلى "الأهرام" عمل في "روز اليوسف" و"آخر ساعة" و"أخبار اليوم". ولعله الوحيد في تلك الفترة الذي عمل مراسلاً عسكرياً. وقد عيّن رئيس تحرير وهو في السابعة والعشرين من العمر، ذلك أنه من مواليد 23 أيلول/سبتمبر 1923. وشغل منصب رئيس تحرير "آخر ساعة" عام 1950 وكان آنذاك في السابعة والعشرين.

ومن "آخر ساعة" إنتقل إلى "الأهرام". كانت الدولة المصرية (قبل التأميمات) تريد شراء "الأهرام". وحدث خلاف مع أصحابها (آل تولا) على السعر. وبعد فشل الصفقة قرر أصحاب الصحيفة تقوية صحيفتهم ففكروا في هيكل الذي كان يزداد آنذاك تألقاً. واستمرت المفاوضات قرابة سنة. وفي أول آب 1957 تسلّم هيكل عمله في "الأهرام" رئيساً للتحرير خلفاً لأحمد الصاوي محمد. ويذكر معاصروه أنه قال في أول إجتماع للمحررين - ومعظمهم كان ناهز الخمسين - إنه يتمنى أن يرى إبتسامة على وجه واحد منهم. كذلك كان أول مقال إفتتاحي نُشر في "الأهرام" في تاريخ أول آب/أغسطس 1957 بعنوان "الجمود يتحرك". وعندما تسلّم هيكل عمله في "الأهرام" رئيساً للتحرير جمع مصطفى وعلي أمين المحررين وقال لهم إنه - أي هيكل - سيعود إلى "آخر ساعة" بعد ستة أشهر. لكن الرجل بقي في "الأهرام" سبع عشرة سنة هدد غير مرة خلالها بالإستقالة. وفي كل مرة كان يهدد بالإستقالة كان مركزه يقوى. وإستطاع بعد توليحه المستمرباً بالإستقالة أن يهزم المفهوم السياسي لأعضاء مجلس إدارة "الأهرام" ومعظمهم غير مصريين.



الأدوار السرية

وصحيح أن الهالة التي أحاط هيكل بها نفسه أبعدت كثيرين عنه إلا أنه رفض أن يتساهل على رغم كل النتائج بهذه الهالة. لكنه في الوقت نفسه كان ضعيفاً أمام أي حالة إنسانية. وهناك كثيرون حتى في "الأهرام" حالت الهالة بينهم وبين رؤية هيكل شخصياً لكنه كان مجرد أن يعرف بأمر سيء جرى لأحدهم يتصرف في فروسية. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه هدد بالإستقالة أكثر من مرة إحتجاجاً على مضايقات حدثت للطفي الخولي والكاتب اليساري محمد سيد أحمد وكلاهما في "الأهرام". وكان علي صبري في ذروة سلطانه وقال له هيكل - أي لعلي صبري - بإتصال على الهاتف أنه سيكسر قلمه إذا تعرضت الأجهزة لكمال الملاح بعدما بلغه أن في نية أجهزة الإتحاد الإشتراكي التعرض للملاح والتعريض به إستناداً إلى تهمة باطلة. وفي الصيف الماضي أصيب لطفي الخولي بكسر في ساقه إضطره إلى أن يبقى في المستشفى ثلاثة أشهر كاملة. وضعف هيكل بعد الذي جرى لرفيق الكتابة في "الأهرام". وتمثل الضعف في معاملة في منتهى الرقة للرفيق المكسور الساق وفي زيارات له كثيرة في المستشفى والبيت. وقبل أن توجّه إليه الضربة الصاعقة كان في صدد تأمين علاج كامل للموظف في "الأهرام" وأفراد عائلته حتى إذا تطلّب العلاج السفر إلى الخارج.

فوق ذلك إنه صاحب فكرة إشراك أعضاء اللجنة النقابية وأمين الإتحاد الإشتراكي في وحدة "الأهرام" في مجلس الإدارة.

وكان لا ينسى مكافأة أي محرر قام بعمل إستثنائي أو حصل على نيا تقدرت به "الأهرام" وتناقلته وكالات الأنباء. ولقد فوجئ كثيرون أن مكافآت لا بأس بها صُرفت لكل منهم لأنهم عملوا في شكل إستثنائي في فترة "حرب رمضان". كما أن أحدهم فوجئ بأن آخر مذكرة وقّعها هيكل قبل أن يغادر مكتبه في "الأهرام" نهائياً كانت تقضي بصرف مكافأة لمحرر حصل على نيا تقدرت به "الأهرام".

وكان شُغله الشاغل في الأيام التي سبقت إبعاده، التحضير لمئوية "الأهرام". ففي كانون الأول 1974 تُكمل "الأهرام" المئة سنة. وكان الإحتفال الذي سيقام للمناسبة مُعداً ليأتي كبيراً جداً.

أكبر من الدوي

وكانت الحياة التي يعيشها هيكل أكبر من دوره بكثير. فهو لا يزال حتى الآن أسير بيته وأولاده. وسعاده بهؤلاء لا حدود لها. وهو لا يجد متعة بمثل شغف العمل والكتابة - وهذه حُرْم منها ربما بعض الوقت - ومنعته من الجلوس مع أولاده علي وأحمد وحسن. وعلي (كبير الأولاد) طالب في كلية الطب. أما الصغير حسن فكانت أمنية هيكل وزوجته هدايت تيمور قبل أن يولد أن يكون الولد ابنة، لكنهما بعدما بلغ حسن سنته السابعة سعيدين به كثيراً.

وهيكل تزوج عام 1952 وكان شاهد قرانه الرئيس جمال عبدالناصر. وقبل حرب 1967 إلتحقت زوجته هدايت بالجامعة وحصلت على الليسانس في الآداب. وهي تعمل الآن مدرّسة في الكلية التي تخرجت فيها. وعندما أبعد من "الأهرام" كان مرتبه 5 آلاف جنيه سنوياً. وقبل قرارات 1960 - 1961 التي تُحدد الأرباح كان هيكل يتقاضى 7 آلاف جنيه سنوياً كمرتّب ونسبة مئوية على الأرباح. ثم صدرت القرارات التي تنص على أن الحد الأقصى للدخل هو 5 آلاف جنيه سنوياً. لكن هيكل الذي يعيش في القاهرة في شقة متواضعة يكسب قليلاً من "عزبته" (أي المزرعة) التي إشتراها من ريمون شميل (كان عضواً في مجلس إدارة "الأهرام") بالتعويض الذي حصل عليه عندما ترك مؤسسة "أخبار اليوم" ليتولى رئاسة تحرير "الأهرام". وفي هذه "العزبة" التي تبعد حوالي 25 كيلومتراً عن القاهرة يُضي هيكل إجازته الأسبوعية. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما عُيّن وزيراً لمدة 9 أشهر إنتهت مع وفاة جمال عبدالناصر لم يتقاضى مُرتباً كوزير.

وإذ إمتنع هيكل عن قبول المنصب الذي أُسند إليه (أي مستشار رئيس الجمهورية) فإنه لن يتقاضى راتباً

بحسب القانون لأن الذي يستقيل من وظيفته قبل الستين لا يحصل على الراتب التقاعدي. ومن باب التذكير إن أرباح "الأهرام" للعام 1972 كانت على رغم ظروف الحرب وأزمة الورق نحو 3 ملايين جنيه.

بقرار من أربعة أسطر إنتهى "صحافي العصر" محمد حسنين هيكل. وليس من حق هيكل نفسه أن يعترض. فهو في الأصل موافق على الطقوس المعمول بها في مصر. ولكنه تضايق من التفاصيل.

الوضع الحالي في الصحافة

وبعد الضربة التي وُجّهت إلى هيكل أصبح الوضع الصحافي المصري "ساداتياً" مئة في المئة. وهذا لا يعني أن محمد حسنين هيكل كان غير السادات، إنما لم يكن هيكل يكتب عن السادات كما يكتب الآخرون وكان دائماً في وضع المستعد لتسجيل نقد إذا وُجِبَ النقد أو تسجيل رأي معارض إذا وُجِبَ المعارضة. ومثل هذا النقد أو المعارضة لم تكن نلحظها في بقية الصحف لأن المشرفين على هذه الصحف يمثلون "التيار الساداتي". بل أكثر من ذلك، إنهم يرون أن "جمهورية السادات" هي جمهورية الحريات ويجب أن تُعامل على هذا الأساس وأن "جمهورية عبدالناصر" كانت نقيض ذلك وأن تدعيم "جمهورية السادات" يكون بنسبة تسليط المزيد من الأضواء على ما حدث في "جمهورية عبدالناصر". ولو لم يكن الرئيس السادات "يفرمل" - وهو تعبير مصري شائع - حماسة هؤلاء لكنا قرأنا في صحف مصر وفي "الأخبار" بالذات كلاماً كثيراً عن عبدالناصر. على أن الظروف المستجدة تشير إلى أنه قد يكون حدث نوع من غض الطرف في شأن عملية "الفرملة".

من هم الذين يمسون بصحافة مصر الآن؟

إن الصحف والمجلات السياسية بحسب الأهمية هي: "الأهرام" و"الأخبار" و"الجمهورية" و"أخبار اليوم" التي تصدر السبت ومجلة "المصور" ومجلة "آخر ساعة" ومجلة "روز اليوسف". "الأهرام" يشرف عليها حالياً علي أمين وله ثارات قديمة على حُكم عبدالناصر. ويقابل هذه الثارات ولاء مطلق لحُكم السادات. وفي أي حال إن علي أمين لا يُخفي في أحاديثه الخاصة - وهو أمر مؤقت - ثاراته على حُكم عبدالناصر. كذلك فإنه في الكلام الذي يكتبه ويحمل توقيعه منذ أن عاد إلى القاهرة لا يُظهر سوى الولاء المطلق لحُكم السادات. والمهم أن هذه المسلكية من جانب علي أمين مبنية على قناعات.

وحتى ليلة أول شباط 1974 كانت "الأهرام" بفضل الوضع الاستثنائي لهيكل، الصحيفة المصرية الوحيدة نصف المؤممة. والتأميم هنا في المفهوم المعنوي وليس المادي. وبعد إخراج هيكل أصبحت مؤممة مئة في المئة ما دام النصف غير المؤمّم - أي هيكل - أنهى أمره. وتجدر الإشارة إلى أن مقالات هيكل - بفضل وضعه الاستثنائي - لم تكن تخضع للرقابة. الأمر نفسه كان بالنسبة إلى الأخبار التي يكتبها هيكل بخط يده. وبمقتضى الوضع الاستثنائي فإن محمد حسنين هيكل كان يحمل مسؤولية ما يكتبه من مقالات وأخبار. ولكن هذا لا يعني أن الرقيب لم يكن يتدخل.

وكان هيكل "يتمرد" أحياناً على الرقيب وتصدر "الأهرام" بأخبار يكون الرقيب سجّل تحفظاته عليها. وهذا الوضع كان يضايق سائر رؤساء التحرير ومن هنا نشأت المطالبة بضرورة تقنين "الأهرام" أو بالأحرى النصف غير المؤمّم منها - أي هيكل - وإخضاعه للإتحاد الاشتراكي والطقوس المعمول بها مع سائر الصحف ورؤساء التحرير. وفي أيام عبدالناصر بذل علي صبري جهداً ملحوظاً من أجل ذلك وانتصر هيكل لأن عبدالناصر كان إلى جانبه. لكن الأمر تبدل بعض الشيء في "جمهورية السادات". الشيء الوحيد الذي استطاع علي صبري أن يحققه هو تدبير حملة صحافية ضد هيكل. وكلنا يذكر مقالات عبدالهادي ناصف الشديدة الوطأة في حق هيكل والتي كان ينشرها في "الجمهورية". وفي إحدى جلسات اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي العربي ناقش عدد من الأعضاء وضع هيكل. وكان رد عبدالناصر على الأعضاء الذين تحدثوا في الموضوع "أنه إذا كانت علاقتي بهيكل تُسبب إخراجاً لكم فإني مستعد لإنهاء هذه العلاقة". لكن الذي

حدث أنه في اليوم التالي فوجئ أعضاء اللجنة المركزية بأن عبدالناصر زار "الأهرام" وجلس إلى مكتب هيكل وتحدث إلى المحررين والموظفين.

إن التأميم الذي حدث يوم أول شباط 1974 للنصف الذي كان غير مؤمم من "الأهرام" أنهى إشكالاً مهماً. وبفضل هذا الإنهاء أصبح ممكناً جداً رفع الرقابة عن الصحافة في مصر - بإستثناء ما يتعلق بالقطاع العسكري. فما دام كل رؤساء التحرير الحاليين يتحركون - بقناعات كاملة - في خط الولاء التام للرئيس السادات دون خطوة أقدم عليها منذ تسلّم الحُكم حتى الآن، فإن إستمرار الرقابة يصبح مستغرباً. ونأتي إلى بقية الصحف والمجلات.

إن إحسان عبدالقدوس هو الذي يرئس مجلس إدارة مؤسسة "أخبار اليوم" ويرئس أيضاً تحرير العدد الأسبوعي أي "أخبار اليوم" الذي يصدر يوم السبت. وعلاقة الرئيس السادات بإحسان عبدالقدوس تشبه في بعض أوجهها العلاقة التي كانت بين عبدالناصر وهيكل. وعلى رغم أن عبدالقدوس لم يكن يترك مناسبة إلا يردد فيها أن ما كتبه يعبر عن رأيه وليس عن رأي السادات فإن كثيرين، مصريين وغير مصريين مواطنين وحكاماً ومسؤولين، كانوا ينظرون إلى عبدالقدوس على أنه "صوت السادات" تماماً كما كان هيكل "صوت عبدالناصر".

إذاً فإن إستمرار الرقابة هنا أيضاً يصبح مستغرباً.

ولصحيفة "الأخبار" أربعة رؤساء تحرير هم أحمد الصاوي محمد وحسين فهمي ومحمد زكي عبدالقادر وموسى صبري، ولها أيضاً مدير تحرير هو محمد التابعي. وبالنسبة إلى التابعي فإنه لا يأتي إلى "الأخبار". والصحيفة من باب التكريم واللياقة والتقدير تحافظ على إسمه في قائمة المسؤولين عنها التي تُنشر في الصفحة الأولى إلى جانب إسم الصحيفة. أما بالنسبة إلى رؤساء التحرير فإن موسى صبري هو رئيس التحرير الوحيد الذي يمارس المنصب كاملاً. وموسى صبري لا تمكن مناقشته في موضوع ولائه للسادات. بل إنه يرى في "حركة 15 مايو" إنها ثورة مثل ثورة "23 يوليو 1952".

والمسألة لم تكن معقدة بالنسبة إلى صحيفة "الجمهورية" التي يرئس مجلس إدارتها مصطفى بهجت بدوي. وبإستثناء أصوات يسارية كانت تحاول بين الحين والآخر التعبير عن مواقف أصحابها وأمكن تدجين أصحاب هذه الأصوات تماماً... لم يحدث أن كانت "الجمهورية" مقلقة.

إذاً فإن إستمرار الرقابة هنا أيضاً يصبح مستغرباً.

المجلات

تبقى المجلات.

إن رئيس التحرير العملي لمجلة "المصور" هو أحمد صالح جودت الذي كتب عن السادات نثراً وشعراً كلاماً فيه مسحة من التصوف. أما رئيس تحرير المجلة الأخرى "المصور" فكري أباطة فإنه أيضاً في ما يكتبه عن السادات يعبر عن ولاء مطلق.

إذاً فإن إستمرار الرقابة هنا أيضاً يصبح مستغرباً.

ورئيس تحرير "روز اليوسف" هو عبدالرحمن الشرقاوي الذي قام بعدما ضرب السادات مجموعة علي صبري بدور الفدائي لأنه شن حملة عنيفة جداً على المجموعة من دون أن يترتب أو ينتظر كما فعل البعض. ونتيجة لهذا الموقف من جانبه عُيّن رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة "روز اليوسف" ورئيساً للتحرير فيها. إذاً فإن إستمرار الرقابة هنا أيضاً يصبح مستغرباً.

ورئيس تحرير "آخر ساعة" هو أنيس منصور. وهو مع نظام الرئيس السادات جملة وتفصيلاً. إذاً، أيضاً: فإن إستمرار الرقابة هنا يصبح مستغرباً.

المسؤولية كبيرة

إن إستمرار الرقابة مع وجود رؤساء التحرير الذين يمسون حالياً بالصحافة المصرية أمر مستغرب. وهذا

لا يعني أن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس السادات عادية. إنها من الخطوات العظيمة شرط أن يتصرف رؤساء التحرير الذين أسندت إليهم مسؤولية الرقابة، من منطلق الحرص على النقد البناء وليس من منطلق الولاء.

وسلفاً إن المهمة صعبة. وستكون متابعة المصريين لصحفهم بعد اليوم دقيقة جداً لكي يلاحظوا الفارق. وإذا كانت صحف مصر ومجلاتها لن تكتب في حرية بعد الآن، لأن منطق الولاء تغلب على منطق النقد البناء، فإن الرئيس السادات يكون أعطاهم حقاً، بل مكسباً، ولم يחסنوا التصرف. وسيكونون هم الذين يتحملون المسؤولية.

والمهم ألا يكون رفع الرقابة عن الصحف مَنفذاً يتسلسل منه البعض للتجريح بعبدالناصر وإنجازاته الضخمة. إن مثل هذا الأمر سيكون ضربة قاصمة لثورة 23 يوليو 1952. ... والرئيس السادات يبقى ابن هذه الثورة العظيمة، وشريك عبدالناصر حتى في ما قد تتصدى له بعض الأقلام المصرية مستقبلاً.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأحد 10 فبراير/ شباط 1974

فؤاد مطر من القاهرة: قصة زيارة غروميكو ... والصفحة الجديدة:

ماذا يعني "الأساس الواقعي" في العلاقات

ولماذا لم يُشر البيان إلى زيارة بريجنيف

عندما يريد الرئيس أنور السادات التعبير عن إرتياحه لأمر ما يبتسم بصدق. وعندما يريد التعبير عن عدم إرتياحه، فلا يبتسم. وإذا أراد ترك الأمر معلقاً بين الإرتياح وعدمه يبتسم بطريقة خاصة لا بد أن الذين يتابعون نوعية إبتساماته يلاحظونها بسهولة.

ويوم الثلاثاء الماضي ظهر الرئيس السادات علينا كمراسلين وصحافيين شدّتهم زيارة وزير الخارجية السوفياتية أندريه غروميكو المفاجئة إلى القاهرة وإجتماعه إلى الرئيس السادات، بضحكة عريضة بدل الإبتسامة. ضحكة مسؤول شعر بشيء من الإنفراج بعد طول تأزم. ولم يكتفِ الرئيس السادات بإطلاق تلك الضحكة العريضة، لكنه جعل غروميكو يبتسم، بل ويكاد يضحك. وللمناسبة فإن مسألة جعل غروميكو وأي مسؤول سوفياتي يبتسم ليست سهلة بعد سقوط خروشوف وأسلوبه.

ومنذ وصول غروميكو إلى القاهرة يوم الإثنين (3 شباط) وزيارته موضع مراهنة في أوساط الذين يتابعون أو يعرفون بعض الشيء عن واقع العلاقات المصرية - السوفياتية. البعض يراهن على أن الزيارة ستجح، ولولا ذلك لما كان جاء غروميكو. والبعض الآخر يراهن على أن الزيارة لن تتجح. وإستند المراهنون على عدم النجاح إلى التصريحات التي أدلى بها الرئيس السادات في الأسابيع الماضية منذ الإعلان عن إرجاء زيارة بريجنيف إلى عشية وصول غروميكو إلى القاهرة. وقبل ساعات من وصول غروميكو كان الرئيس السادات يتحدث أمام رجال الصحافة المصرية الذين إلتقى بهم (يوم الأحد 2 شباط) - وفي إستراحة القناطر الخيرية نفسها التي إجتمع فيها في اليوم التالي إلى غروميكو - بكثير من المرارة عن واقع الحال مع الإتحاد السوفياتي، وكيف أن السوفيات يرفضون حتى تمديد مواعيد تسديد الديون ناهيك بأنهم لا يمدون مصر بالذخيرة ويرفضون تعويض مصر مما فقدته من سلاح في حرب 1973. أما السلاح المتطور فلا يوافقون على تسليمه.

وعرض أمام رجال الصحافة والإعلام صورة مقلقة عن طبيعة العلاقات وقال إنه سيستقبل غروميكو لكنه لا يتوقع أن تأتي الزيارة بجديد. وخرج رجال الصحافة والإعلام بإقتناع تام أن العلاقات مستمرة على تأزمها مع السوفيات. وقبل أن يُنهي السادات إجتماعه بهم تمنى عليهم ألا يهاجموا الإتحاد السوفياتي ولا الولايات المتحدة ولا الدول العربية، والإلتزام بالخط الرسمي الذي ترسمه الدول من دون الإعتماد على الإجتهدات.



المنطق الأكثر صوابية

ومن حق الذين إفتترضوا أن زيارة غروميكو لن تنجح أن يراهنوا ما إذا الكلام الذي قاله السادات كان واضحاً. أما الذين راهنوا على النجاح فإعتمدوا منطقاً أكثر صوابية وخلصته أن السادات يمكن أن يذهب إلى السلم وعلاقته متوترة مع السوفيات. كما يستحيل عليه أن يذهب إلى العرب ما دامت العلاقة أيضاً متوترة. فالإتحاد السوفياتي شريك في أي حل سلمي ولا يمكن هذا العمل أن يتحقق إلا بموافقة. والإتحاد السوفياتي حليف أو أنه يُفترض أن يكون كذلك، في أي عمل عسكري قد يفرض نفسه فجأة. ومن دون هذا التحالف لا يمكن العمل العسكري أن يحقق هدفه الكامل.

"الأساس الواقعي" ومسألة الزيارة

المهم أنه بعد جلسة طويلة إستغرقت أربع ساعات بين السادات وغروميكو خرج الإثنان للقاء رجال الصحافة الذين تم إستدعائهم. والإستدعاء في حد ذاته كان مؤشراً إلى أن النجاح حالف الإجتماع الطويل بين السادات ووزير الخارجية السوفياتية. ومن الطبيعي أنه لو كان الإجتماع فشل لما كانت رئاسة الجمهورية حرصت على إستدعاء الصحفيين والمراسلين، ولما كان السادات ظهر على هؤلاء. فمن غير الطبيعي أن يظهر ليقول لهم إن زيارة غروميكو لم تنجح.

وكان السادات يمشي مشية المنتصر وإلى جانبه غروميكو. وربما كان غروميكو يفضل أن يتم الإعلان عن نتائج الزيارة بالأسلوب التقليدي (المتبع) أي من خلال بيان يذاع بعد أن يكون عاد إلى موسكو. لكن السادات تعمّد الإعلان عن النتائج بالشكل الذي أعلن فيه وربما كان يريد تحويل وقفته مع غروميكو إلى شاهد إثبات على أن ما يقوله يوافق عليه وزير الخارجية السوفياتية.

قال السادات للصحفيين والمراسلين أن صفحة جديدة في العلاقات بين الإتحاد السوفياتي ومصر بدأت "على أساس واقعي". وأضاف: "وبعد الرسالة التي تلقيتها من القادة السوفيات والتي حملها معه غروميكو، وبعد المحادثات التي جرت مع وزير الخارجية السوفياتية أستطيع أن أقول إن هنالك مسائل إنتهينا من التفاهم حولها والبت فيها. وهنالك مسائل أخرى تنتظر حضور ليونيد بريجنيف إلى القاهرة".

ومعنى كلام الرئيس السادات أن بريجنيف سيزور القاهرة. وهو الإعلان الرسمي الثاني عن هذه الزيارة والإعلان الأول بعد الإرجاء أي التأجيل أو الإلغاء. والإعلانات الثلاثة لم تصدر عن الجانب السوفياتي بل من جانب مصر فقط. وهذا أمر لافت. ولو أن غروميكو هو الذي أعلن خلال وقوفه إلى جانب السادات - بدلاً من أن يعلن الرئيس المصري ذلك - لكان أكيداً أن بريجنيف سيزور مصر. لكن ذلك لم يحدث، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بعض الظلال على هذه المسألة. كذلك فإن الكلام الذي تضمنه البيان المشترك عن محادثات غروميكو في مصر وبالذات الكلام المتعلق بالزيارة ليس واضحاً تماماً.

ولو دققنا ملياً في الفقرة المتعلقة بذلك للمسئنا عدم الوضوح. وتتص الفقرة على الآتي: "وخلال عرض العلاقات المصرية - السوفياتية أشار الطرفان إلى الأهمية البالغة لتبادل وجهات النظر بين السيد الرئيس محمد أنور السادات والسيد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي حول أهم نواحي هذه العلاقات".

إن الفقرة غير واضحة. ومن المؤكد أن السادات طلب تضمين البيان فقرة أكثر وضوحاً وتتص صراحة على أن بريجنيف سيزور مصر. ولما إعترض غروميكو أو تحفظ قال السادات إنه سيعلم ذلك بنفسه. وزاد وزير خارجيته إسماعيل فهمي في اليوم التالي بتصريح أدلى به بعد سفر غروميكو فقال "إن زيارة بريجنيف ستتم في المستقبل القريب".

وعدم الإعلان بوضوح عن الزيارة من جانب غروميكو أو تضمين البيان المشترك فقرة واضحة تؤكد أن الزيارة ستتم، معناه أن الزيارة لم تتقرر رسمياً وأنه في إنتظار صدور نياً رسمي من موسكو لا يمكن الجزم أن الزيارة ستتم. وللمناسبة فإن كل ما ذكره غروميكو كان "إن الرفيق بريجنيف أجل زيارته إلى القاهرة ولم يقرر

إلغاءها. وسيزور القاهرة وإن كان لا يستطيع أن يحدد موعداً.

لقد خرج السادات من محادثاته مع غروميكو مرتاحاً. وبدلاً من أن يبتسم ضحك. وأدلى بتصريحات فيها بعض الود تجاه الإتحاد السوفياتي ووافق على تضمين البيان المشترك فقرة مهمة بالنسبة إلى معاهدة الصداقة والتعاون التي لَوَّح السادات قبل أيام عبر مقابلة أجرتها معه صحيفة "الموند" بالغاؤها. والفقرة هذه تلغي حتى إشعار آخر ما نسبته "الموند" إلى الرئيس السادات في شأن المعاهدة. وهي تنص على الآتي: "وأكد الطرفان أهمية القيام وفقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون التي أدى عقدها إلى مزيد من تقوية القاعدة الراسخة للعلاقات بين البلدين ومشاورات منتظمة حول الموضوعات التي تهم الطرفين بما في ذلك كافة نواحي التسوية في الشرق الأوسط...". وأضاف الوزير فهمي إلى ذلك كلاماً أكثر وضوحاً وذلك في تصريحه الذي أدلى به بعد سفر غروميكو. والكلام الأكثر وضوحاً هو "لقد ساد المحادثات جو من الود والصداقة عكسه معاهدة الصداقة بين البلدين والتعاون الذي ساد العلاقات بينهما طوال العشرين سنة الماضية".

ويبدو هذا الكلام عن المعاهدة كأنه هو ثمن التصريح من جانب إسماعيل فهمي بأن بريجنيف سيزور مصر. فالإتحاد السوفياتي يعلِّق أهمية قصوى على هذه المعاهدة. وهو في كل مرة يُكثر الكلام حول المعاهدة ومصيرها من جانب الرئيس السادات أو الصحافة المصرية يسارع إلى تطويق هذا الكلام في شكل أو آخر.

ماذا بحثا؟

قبل أن تبدأ المحادثات بين السادات وغروميكو لم يكن الرئيس المصري مرتاحاً. وعندما إنتهت خرج مرتاحاً. وقد بقي الإثنان أربع ساعات لا بد من حذف نصف ساعة إستراحة، فتكون المحادثات بينهما إستغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة أي 210 دقائق. ولما كان الرئيس السادات تكلم بالعربية. ولما كان غروميكو تكلم بالروسية فإن الإثنين تحادثا عملياً مئة دقيقة لأن الترجمة إستغرقت مئة وعشر دقائق، حيث أنه في عملية الترجمة يتطلب الأمر المزيد من الشرح. وهذا مألوف في كل المحادثات التي تجري بين مصر والإتحاد السوفياتي.

ماذا جرى في المئة دقيقة؟

بعض الأوساط المقربة من الرئيس السادات تؤكد أن البحث كان سياسياً فقط. وللوقوف على مضمون ما تم بحثه من الضروري ملاحظة عبارتين: الأولى وردت في تصريحات السادات عندما ظهر على رجال الصحافة والمراسلين وهي: "إن صفحة جديدة في العلاقات بدأت بين الإتحاد السوفياتي ومصر على أساس واقعي". أما العبارة الثانية فوردت في تصريحات إسماعيل فهمي التي أدلى بها بعد سفر غروميكو وهي: "كان واضحاً خلال المحادثات التقدير الكامل لموقف موسكو ومكانة مصر وفعاليتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية على المستوى العربي والإقليمي والدولي".

إن عبارة "الأساس الواقعي" جديدة على قاموس العلاقات المصرية - السوفياتية. ويمكن فهمها على أن مصر ترى أن أي إبتعاد عن الإتحاد السوفياتي لا يمكن أن يحقق لها مطالبها وأمانها. لذا يجب أن تكون على علاقات جيدة وطيبة معه. ويمكن فهم العبارة أيضاً على أن الإتحاد السوفياتي يجب أن ينظر إلى مصر نظرة جديدة، مصر المقترية أو المتقربة من الولايات المتحدة شرط أن تكون بعيدة أو مبتعدة عن الإتحاد السوفياتي.

ولمّا كانت العبارة صدرت عن الرئيس السادات وحده فإنها تبدو كما لو أن الرئيس المصري يناهز بإعتماد "الأساس الواقعي" في علاقته مع السوفيات.

أما عبارة إسماعيل فهمي فيمكن تفسيرها على وجهين. وجه يفضله وهو أن الإتحاد السوفياتي لا يمكن أن يجد بديلاً لوضع مصر وزعامتها وعليه أن يعاملها من خلال مفاهيم قيادتها الراهنة. ووجه آخر لا يفضله إسماعيل فهمي وهو أن مصر تكون قوية بقدر ما يقف الإتحاد السوفياتي بصلابة إلى جانبها. والمقربون من الرئيس السادات يرددون عبارة: "إن الرئيس حصل على أمور كبيرة جداً من غروميكو".

وهذه الأمور قد تكون، أو بالأحرى قد لا تكون أكثر من موافقة مبدئية على تمديد آجال الديون، ومن أجل ذلك تقرر سفر وفد إقتصادي - مالي مصري إلى موسكو يوم 17 شباط الجاري. أما المسائل العسكرية - بإستثناء الذخيرة التي يحتاج إليها الجيش المصري فإنها متروكة إلى لقاء القمة علماً بأن الطرفين المصري والسوفيياتي أشبعها بحثاً ونقاشاً. وفي مسألة الذخيرة لا يمكن السوفييات أن يتصلبوا لأن السلاح الذي يستعمله الجيش المصري هو سلاح سوفيياتي. وإذا فشل هذا السلاح في جولة مفاجئة بسبب الإقتار إلى الذخيرة فإن نكسة ضخمة تصيب هذا السلاح، وإستطراداً تصيب الإتحاد السوفيياتي بقدر ما تصيب مصر. أما المسائل العسكرية الضخمة فمتعلقة بأمرين: الأول هو طلب مصر من الإتحاد السوفيياتي أن يعوضها ما فقدته من سلاح خلال حرب 1973. والثاني حصول مصر على أنواع جديدة ومتطورة من الطائرات والصواريخ والدبابات السوفيياتية.

وخلال محادثات إسماعيل فهمي والفريق أول عبدالغني الجمسي في موسكو رفض السوفييات جملة وتفصيلاً مبدأ التعويض عن السلاح الذي خسره مصر في حرب 1973. وحجتهم غير المعلنة أنهم لا يريدون تسجيل سابقة في هذه المسألة، لأن معنى ذلك أنهم سيصبحون ملزمين بالتعويض دائماً. وحجة السادات والمسؤولين المصريين أنه كيف يجوز تعويض سوريا ما فقدته ولا يجوز تعويض مصر؟ ولعل جواب السوفييات غير المعلن وربما المعلن أن المسلكية السياسية لسوريا حيال الإتحاد السوفيياتي هي غير المسلكية السياسية لمصر وأن هذه الناحية مهمة جداً.

لماذا جاء غروميكو؟

وثمة أمر مهم يتعلق بزيارة غروميكو. من خلال البيان المشترك يلاحظ أن وزير الخارجية السوفيياتية لم يأت مدعواً وإنما مبعوثاً. فالبيان لا يذكر أنه جاء تلبية لدعوة وجهت إليه وإن كان يشير إلى أن الزيارة "رسمية وودية".

ومع أنه لم يصدر حتى الآن كلام رسمي يوضح سبب إرجاء زيارة بريجنيف إلى القاهرة، فيمكن من باب التحليل المستند إلى بعض المعلومات المتوافرة إلى جهات مصرية رسمية علياً أن غروميكو جاء إلى القاهرة ومن قبل إلى دمشق بعدما حُسم الموقف داخل القيادة السوفيياتية وهو الموقف الذي بسببه، بالإضافة إلى أسباب صحية، أُرجئت زيارة بريجنيف.

وما بحثه غروميكو مع الرئيس السادات ومن قبل مع الرئيس حافظ الأسد كان من ضمن المنهج الجديد لتعامل الإتحاد السوفيياتي مع أصدقائهم وحلفائه في المنطقة العربية، وإن كان من الجائز الافتراض أن معالم المنهج الجديد لن تتضح تماماً إلا في ضوء التقرير الذي سيرفعه غروميكو إلى القيادة عن رحلته إلى دمشق والقاهرة.

وللمناسبة ليس واضحاً لماذا لم تشمل جولة غروميكو بغداد. هل لأن لا مشاكل مع العراق أم لأن هنالك المزيد من المشاكل، أم أن الغرض من الجولة هو تصحيح الأمور مع دولتين معنيتين بمؤتمر جنيف، والعراق له موقف من هذا المؤتمر.

ولا يخفي بعض المسؤولين المصريين نوعاً من الضيق لأن غروميكو جاء إلى القاهرة من دمشق وكانوا يفضلون العكس، إلا أنهم في الوقت نفسه يشعرون بشيء من الإنتصار المعنوي لأن غروميكو جاء إلى القاهرة برغم التصريحات العنيفة التي صدرت من جانب الرئيس السادات ضد الإتحاد السوفيياتي، وهذا في نظرهم دليل على قوة مصر وحُسن إدارة الرئيس السادات للسياسة الخارجية. لكن المبالغة في ذلك خصوصاً إذا إنعكست هذه النظرة كلاماً يُكتب في الصحافة المصرية من شأنها أن تضر وتُشوش بعض الشيء على الصفحة الجديدة التي تحدّث السادات عنها.

وتبقى مسألة مهمة وهي أن السادات تضابق عندما بلغه مضمون البيان السوري - السوفيياتي الذي يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف في موعد أقصاه أول آذار المقبل. وتعبيراً عن ضيقه تعمّد أن يتضمن البيان المصري

- السوفياتي الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف فوراً.
وكان السادات قبل ساعات من وصول غروميكو أوضح لرجال الصحافة والإعلام الذين إلتقى بهم أن مشكلته مع سوريا هي أنها تستعجل الذهاب إلى جنيف في حين أن مصر لن تذهب قبل أن يتم تحقيق إنسحابات إسرائيلية جديدة من سيناء.
وحيال ذلك ضاع الموقف السوفياتي. هل إن حقيقة الموقف يعكسها البيان السوري - السوفياتي يلغي البيان الأخير. أم هل إن كلمة "فوراً" التي وردت في البيان المصري - السوفياتي هي للتوفيق بين الإستعجال وعدمه من دون الإرتباط بموعد محدد. أم أن ما ورد في بيان دمشق، ثم في بيان القاهرة، هو "كلام في كلام" وأن التحديد رهن بجولة كيسينجر ولقائه بـ غروميكو في أعقاب هذه الجولة.
بعد إنتهاء محادثاته مع الرئيس السادات بساعات قليلة كانت السفارة السوفياتية تقيم لـ غروميكو حفلة إستقبال من نوع جديد يتميز عن الحفلات السابقة التي كانت تقيمها السفارة. وإلى حد كانت الحفلة منسجمة بعض الشيء مع "الأساس الواقعي" في العلاقات التي تحدّث عنه الرئيس السادات عندما وقف وإلى جانبه غروميكو يتحدثان إلى رجال الصحافة والمراسلين عن النتائج التي توصلت إليها محادثتهما.

صحيفة "النهار" - الإثنين 10 فبراير/ شباط 1975

ماذا جرى في اللقاء وقادة الجيش؟ السادات: الحل العسكري إذا فشل كسينجر

إجتماع الرئيس أنور السادات بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة يكتسب أهمية قصوى في الظروف الراهنة، خصوصاً أنه الأول منذ زمن بعيد.

وعندما يُعقد إجتماع كهذا يكون الهدف الرئيسي منه مناقشة الوضع العسكري، أو الأصح مناقشة "خطة عسكرية ما". وقبل 6 تشرين الأول 1973 عُقد إجتماع مماثل، ثم تبين أنه لمناقشة الخطة التي نُفذت بعد ذلك وهي خطة العبور.

وقبل الإجتماع الأخير بأربعة أيام كان رئيس أركان الجيش المصري الفريق محمد علي فهمي في زيارة تفقدية لبعض المواقع الأمامية للجيش الثالث في سيناء. وفي تلك الزيارة شهد بعض التدريبات الميدانية للوحدات.

ويشهد ميناء الإسكندرية منذ أسابيع حركة تفريغ أسلحة وذخيرة، وهي حركة ليست مألوفة على الأقل منذ نحو سنة.

ولا يظهر العسكريون في شوارع المدن المصرية إلا نادراً، كما لو أن الإجازات متوقفة أو محصورة في حالات معينة وقليلة جداً.

ومن حين إلى آخر تعيش مصر حالات إختناق إقتصادية بالنسبة إلى بعض السلع. وفجأة تنزل هذه إلى الأسواق. ولو أن السلع من النوع الذي يُستورد لما كان هناك موجب للإستغراب، لكن السلع من النوع الذي تنتجه المصانع المصرية. ومعنى ذلك أن الحكومة تقوم بعملية تخزين، وهو إجراء لا يحدث عادة إلا إذا كانت ثمة مخاوف من حرب.

وكل مظاهر الإنصراف إلى التعمير والإهتمام بالمواطن والشارع ليست جديدة تماماً حتى الآن، بل هناك مزج من الإهتمام النسبي بالمواطن والشارع وإهتمام كبير بالجانب العسكري بتسليح الجيش وتطويره وتعزيزه. وما يحدث في مدن القناة لا يوحي أن الحرب إنتهت. فالتعمير ذو الطابع العسكري أضخم وأشمل من التعمير ذي الطابع المدني.

والمفارقة غريبة. تحرُّك عسكري يتميز بخلوه من أي ضجيج، وتحرُّك ديبلوماسي يتميز بالضجيج. والمفارقة غريبة لأن ذلك يشهد نوعاً من التصاعد عشية وصول الدكتور هنري كسينجر إلى أسوان في الزيارة التي قد تكون الأخيرة إذا لم يحقق نجاحاً في مهمته. أما إذا تحقَّق النجاح فإن زيارات كسينجر إلى مصر وإلى أسوان في أيام الشتاء ستكون وتكون من نوع "زيارات الأصدقاء لأصدقاءهم".



لماذا التفاؤل

من الواضح أن التفاؤل هو القاسم المشترك في التصريحات التي يدلي بها المسؤولون المصريون منذ وقت. وأكثر هؤلاء تفاؤلاً بنجاح مهمة الدكتور كيسينجر هو الرئيس السادات. ومرد ذلك إلى أن في يد السادات كل المعلومات وكل الوعود. وهو لا يخفي أمام الذين يحيطون به سبب تفاؤله ويقول إنه خبر كيسينجر مراراً ولا يستطيع أن يقول إن الرجل لم يكن في مستوى أي كلام يقوله أو تعهد على شخصه وهالته وطموحاته في دخول التاريخ العربي من النوع الذي يتخلى فوراً عن أي خطوة. وهو عندما يصر على القول إنه لن يكون حل جزئي ولن يكون تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني فهو يعني ما يقول، وينطق بذلك من موقع الحرص والطموحات.

إن كل جبهات الحرب الدبلوماسية التي فتحتها السادات وخاضها بعد حرب 6 أكتوبر تعطي إنطباعاً أن الرجل مستسلم لرغبات الأميركيين وأنه سينفذ لهم ما يريدون. إلا أن السادات من النوع المستعد لأن ينفذ يده من أميركا والأميركيين بمن فيهم "الصديق" كيسينجر إذا كانت الأمور لن تتحقق في الشكل الذي يريده أو يتمناه. وهذا ما قد يحدث لو وجد أن الحل الأميركي سيضعه في مأزق مصري أو مأزق عربي أو مأزق فلسطيني، أو في المأزق الثلاثة معاً. ويمكن القول حتى الآن إن الرئيس السادات مارس اللعبة في ذكاء ودهاء، وكسب بحربه الدبلوماسية مواقف دولية كثيرة، وحاول الإسرائيليون في الجولة السابقة من مهمة كيسينجر أن يلعبوا على موقفه الذي أعلنه صراحة بقوله إن الصراع العربي - الإسرائيلي لن يحله الجيل الحالي بل الجيل الذي سيليه، فاقترحوا على كيسينجر أن يحصل من السادات على الموافقة على إعلان حالة سلام لمدة 12 سنة. وكان منطلقهم في ذلك أن هذه المدة هي المتبقية من عمر الجيل الحالي. لكن السادات رد بأنه مستعد لقبول حالة وقف العداء لمدة سنة بدلاً من 12 سنة كما يقترح الإسرائيليون، وأن أقصى ما يمكن أن يقدمه هو التعهد بعدم اللجوء في هذه السنة إلى الحرب من دون أن يكون ملزماً بوثيقة.

ولعب الإسرائيليون على الشق المتعلق بالتعهد بعدم اللجوء إلى الحرب فاقترحوا من جديد على كيسينجر أن يقنع السادات بقبول حالة السلام لمدة خمس سنوات وهم من جهتهم لا يتمسكون بوثيقة وكفيهم إعلان من جانب مصر يقابله إعلان من جانب إسرائيل. ورفض السادات الاقتراح وتمسك برأيه. وعندما غادر كيسينجر المنطقة كانت الصيغة التي حدث شبه اتفاق في شأنها هي أن يتم إعلان "حالة سلام" يعتبرها السادات مجرد وقف إطلاق نار كما جرى بعد قبول بادرة روجرز بالمدة سنتين على الأكثر وسنة ونصف سنة على الأقل. أما كيف يتم ذلك فعبر رسالة من السادات إلى الرئيس فورد وأخرى من إسحق رابين إلى فورد. أما بالنسبة إلى سوريا فيتم تحقيق خطوة لاحقة تقضي بإنسحاب إسرائيل من حوالي 5 كيلومترات من الجولان. وبهذا الإنسحاب تنهي إسرائيل وجود 12 مستعمرة. وبالنسبة إلى جبهة الأردن يبقى الأمر معلقاً إلى وقت لاحق. كذلك الحال بالنسبة إلى الفلسطينيين.

متأهب ومطمئن

السادات غادر القاهرة إلى أسوان متأهباً مطمئناً. وبعد أن يجتمع بـ كيسينجر ويطلع منه على الصيغة النهائية للاتفاق ستنتضح الأمور. وقبل 11 آذار لن يكون هنالك أي وضوح. وقبل هذا اليوم يكون كيسينجر زار سوريا (يصل الأحد) وإسرائيل وعاد ثانية إلى أسوان.

وفي حسابات بعض المحللين العسكريين المصريين أن إنسحاب إسرائيل إلى ما بعد الممرات عملية مفيدة جداً على الصعيد العسكري. فبعد هذا الإنسحاب سيتعزز الحضور العسكري المصري في شرق القناة. وإذا كان هذا الحضور الآن متمثلاً في سبعة آلاف ضابط وجندي فإنه، قياساً على المساحة التي سينسحب منها الإسرائيليون، سيصل إلى ما فوق الخمسين ألف عسكري. وإذا حدث ذلك فإن قدرة الجيش المصري على التحرك تصبح أكثر مرونة وأكثر فعالية. وليس واضحاً إلى الآن لماذا يركز هؤلاء المحللون على أن أي جولة أخرى من القتال لن تعتمد على المدرعات والكثافة البشرية بل على البحرية في الدرجة الأولى يساندها

طبعاً السلاح الجوي. وربما يبني هؤلاء تحليلهم على التعزيز الضخم للسلاح البحري المصري، وهذا التعزيز يلمسه الذين يعيشون خصوصاً في مدينة الإسكندرية. وهؤلاء يقولون إن وضع السلاح البحري المصري الآن أفضل من وضع أي سلاح آخر في الجيش.

البديل للفشل

يبدو أن الرئيس السادات عندما اجتمع بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة كان هدفه أن يناقش ما بعد البديل لأي فشل قد يواجه التسوية المفترضة. والبديل للفشل هو العمل العسكري وليس أي شيء آخر. كذلك كان هدفه الحصول من قيادة جيشه على "تفويض" لقبول التسوية التي قد يتم الوصول إليها. وثمة أمور كثيرة تدخل في نطاق الترتيبات والتعيينات كان متوقعاً أن يحسم الأمر في شأنها منذ مدة تركها وراءه وسافر إلى أسوان، ربما لأي إتفاق أو أي فشل ستتبعهما إعادة صياغة لقضايا داخلية عدة. ومن هذه القضايا التعيينات الصحافية ووضع الحكومة. إذا أعلن إتفاق تبقى الحكومة وتتم التعيينات. وإذا لم يحدث إتفاق فمعنى ذلك أن الجولة الخامسة على الأبواب وأنه شخصياً سيرأس الحكومة. وستكون صياغة التعيينات الصحافية من النوع الذي يتمشى مع فشل الرهان على أميركا. وحتى إذا أعلن إتفاق وإستقبل برد فعل عربي وداخلي من شأنه أن يُلقي ظلالاً على موقف مصر ودورها وزعامتها، فإن لدى السادات القدرة على أن يخترق رد الفعل هذا وينتقل إلى الموضوع الآخر... أي الموقع الذي يجمعه بغير المرتاحين لما جرى، ثم يدعو إلى قمة عربية ترسم إستراتيجية عمل جديدة.

صحيفة "النهار" - الجمعة 7 مارس/ آذار 1975

1- بالوثائق: الصراع داخل الحزب الشيوعي السوداني:

إذا صحت الأنباء التي تفيد أن وفداً يمثل الحزب الشيوعي السوفياتي هو الآن في الخرطوم لحل الأزمة القائمة داخل الحزب الشيوعي السوداني من جهة، والصراع بين جناح الأمين العام للحزب السيد عبدالخالق محجوب والنظام القائم في السودان من جهة أخرى... إذا صحت هذه الأنباء، فإن موسكو تكون أصبحت قلقة بالفعل ومتخوفة من انفجار الوضع في السودان إلى درجة تؤثر تأثيراً دراماتيكياً ومصيرياً على الحزب والنظام.

من الواضح أن موسكو حريصة على نظام الرئيس جعفر نميري وقد ساعدته كما لم تساعد نظاماً يعيش ظروف النظام السوداني من قبل. بالإضافة إلى ذلك إن موسكو التي تنتظر إلى نظام نميري كحليف صادق في تحالفه مع النظام المصري، أكثر من التحالف بين النظامين المصري والليبي، تعتبر أن تسلسل العناصر المضادة في السودان إلى نظام نميري وفتح ثغرات فيه أصبح أمراً سهلاً بعدما قرر النظام فتح النار على جناح السيد عبدالخالق محجوب. ذلك أن جناح محجوب والجناح الذي تتردد على قيادة محجوب كانا يمثلان صمام أمان بالنسبة إلى الحكم السوداني القائم، خاصة متى أدركنا خطورة التركيب الحزبي والطائفي على أي حكم في السودان.

وبعدما أعلن نميري الخميس 11 شباط الماضي أنه قرر ضرب الحزب الشيوعي السوداني ودعا إلى تحطيم كل سوداني ينتمي إلى هذا الحزب، انتصرت معظم الأحزاب الشيوعية العربية للحزب السوداني، لكن إنتصارها لم يتجاوز حد مناشدة نميري العودة عن قراره. أما الحزب الشيوعي السوفياتي فإنه يلتزم تقريباً الصمت ويُفسر موقفه بأنه تخلص عن حزب عريق في نضاله ومواقفه. إلا أن صمت الحزب لا يعني أنه لم يتدخل بالطرق الأخرى غير المعلنة.

وهذا يقودنا إلى إستنتاج أمرين:

إما أن التدخل غير المعلن لم يؤت ثماراً. وإما أنه حقق الخطوات الكثيرة وبقيت الخطوة الأساسية التي جاء وفد من موسكو خصيصاً لمباركتها، أو العمل على تحقيقها.

وإذا صحت أنباء وصول الوفد ونجحت بالتالي مساعيه، فإن موسكو ساندت عامل البقاء لنظام صديق وحزب لا يدور في فلكها كبقية الأحزاب الشيوعية أو بعضها، لكنه يناضل بشجاعة من أجل الاشتراكية في السودان.

على أنه إذا عادت الحال طبيعية بين نظام نميري والحزب الشيوعي السوداني - جناح عبدالخالق محجوب - فمعنى ذلك أن خطوة تباعد في العلاقات ستحدث بين السودان وليبيا التي إشتراط رئيسها العقيد معمر القذافي غير مرة ضرب الشيوعيين لدعم العلاقات مع نظام نميري.



وقبل الوفد السوفياتي حاولت مجموعة تضم عدداً من الشيوعيين المصريين السابقين الذين إمتص ماركسيتهم الإتحاد الإشتراكي العربي التوفيق بين جناحي الحزب إلا أنها فشلت.

وحدث بعد ساعات من إعلان نميري عزمه على ضرب الحزب الشيوعي السوداني ودعوته كل سوداني إلى تدمير من ينتمي إلى هذا الحزب، أن أوضح الرئيس السوداني عبر أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أنه لا يقصد كللت الشيوعيين. ذلك أن الجناح الذي يقف ضد عبدالخالق محجوب يتعاون مع نميري وله وزراء يمثلونه في الحكومة. وهذا الجناح أصدر وثائق وبيانات تعكس في مضمونها الصراع القائم داخل الحزب الشيوعي السوداني، وزعت على القيادات بشكل سري: وأهمية هذه الوثائق تتمثل في الآتي:

- إنها تشرح ظروف الحزب قبل ثورة 25 مايو 1969 التي قام بها نميري. تشرح إستطراداً قضايا الحزب ومطالبه وخطته ومفهومه للثورة والإنقلاب.

- إنها تكشف أسماء قيادات حزبية لم تكن معروفة من قبل. وتحدد المراكز الحزبية لهؤلاء.

- إنها تكشف الإطارات الحزبية والأجهزة التابعة للحزب. وعلى سبيل المثال "مكتب التعليم الحزبي" و"مكتب الحزب الماركسي" و "فرع بيت المال" و "حلقة الكادر المتفرغ" و "أجهزة الطباعة الداخلية".

- إنها تتحدث عن إجتماعات سرية عقدها الحزب، وعما دار خلالها من مناقشات. وأبرز هذه الإجتماعات تلك التي عقدها "المؤتمر التداولي".

- ولأنها تعكس مواقف الجناح الذي يقف ضد عبدالخالق محجوب، فإنها تسوق الإتهامات ضد محجوب وقيادته. وعلى سبيل المثال فإنها تتهمه بالعمل لتصفية الحزب "تحت تأثير تجربة الجمهورية العربية المتحدة". وفي هذا المضممار تنسب إليه قوله "إن حل الشيوعيين المصريين لحزبهم كان إجراء سليماً".

- بالإضافة إلى ذلك إنها تقول إنه عندما زار عبدالخالق محجوب الإتحاد السوفياتي صيف 1966 "قدم الرفاق السوفيات له نصيحة أخوية موضحين خطأ الإتجاه الرامي إلى تصفية الحزب".

- إنها تقول إن هدف محجوب كان الإستيلاء على السُلطة وتلّجّح إلى أن الشيوعيين في السودان مسلحون إلى درجة القدرة على القيام بثورة.

- إنها تتهم محجوب أيضاً بقفل الباب أمام من يريد الإنخراط في صفوف الحزب، وبأنه يميني تحالف سراً "من وراء ظهر الحزب" مع السيد الصادق المهدي. وتقول إن "لعبد الخالق محجوب خطأ يمينياً ظل يبشر به منذ فجر الإستقلال حتى يومنا هذا وكان يخفي الإتجاه وراء الشعارات اليسارية...".

- إنها تصف قيادة عبدالخالق محجوب بأنها "قيادة متسلطة" وتنسب إليه قوله غير مرة "إنه لا أزمة ثورية ما دام الحزب الشيوعي غير قادر على إستلام السُلطة". كذلك تنسب إليه قوله إن ما جرى صبيحة 25 مايو/ أيار 1969 "ثورة نميري" "كان إنقلاباً عسكرياً وليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوى الجبهة الوطنية عن طريق جماعاتها المسلحة".

- إنها تتحدث عن رشوات وإمتيازات نالها الضباط قبل ثورة 25 مايو 1969. وأنها فوق كل ذلك تبرر تعاونها مع نظام نميري وتسوق إنتقادات إلى عبدالخالق محجوب منها أنه لم يرحب بزيارة نميري للإتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبقية الدول الإشتراكية في حين أنه أصدر تقييماً موضوعياً للزيارة التي قام بها الفريق إبراهيم عبود للإتحاد السوفياتي عام 1961.

- إنها فوق ذلك أيضاً تتهم محجوب بأنه لم يشارك في ذكرى لينين التي إحتفل بها للمرة الأولى قبل أشهر في السودان.

إن هذه الوثائق والبيانات التي تنشرها صفحة "قضايا النهار" بالنص الكامل على مدى أيام، تعكس للمرة الأولى طبيعة الصراع الخطير الذي يعيشه الحزب الشيوعي السوداني، وإن يكن عبدالخالق محجوب أوحى إليّ خلال إجتماعي به في القاهرة - حيث كان آنذاك منفياً - في يونيو/ حزيران 1970 أن الصراع "مجرد خلافات في الرأي".

ثم إنها تعكس مفاهيم الشيوعيين في السودان ونظرتهم إلى قضايا أساسية خطيرة. بقي أن "قضايا النهار" وهي تنشر هذه الوثائق والبيانات تقسح في المجال لأية أطراف شيوعية أو تقدمية، سواء أكانت تنتصر لجناح محجوب أم للجناح صاحب الوثائق والبيانات، لأنها تقول رأياً أو تناقش وجهة نظر في نطاق الأصول التي لا تتجاوز المؤلف في حالات من هذا النوع. ويهمها أن تؤكد سلفاً أن هذه الوثائق والبيانات ستُنشر بأمانة ودقة، وستكون بداية لنشر المزيد من الأمور الوثائقية التي توضح على المدى البعيد حقائق التيارات السياسية في الوطن العربي ومواقفها.

وثائق الصراع .. وثيقة وثيقة

(تقديم الكاتب والصحافي فؤاد مطر لوثائق الصراع داخل الحزب الشيوعي السوداني)

"تميزت الفترة التي عاشها الحزب الشيوعي السوداني بعد ثورة 25 مايو/ أيار 1969 بوجود صراع فكري حاد داخل صفوفه، وفي قطاعه القيادي بصفة خاصة. وقد أصبح معلوماً الآن أن ذلك الصراع يتصل بتقييم النظام الثوري وطبيعته والتحديد الماركسي للمرحلة الثورية التي تعبرها بلادنا اليوم، وتكتيكات الحزب الشيوعي خلال هذه المرحلة. ونقدم اليوم في هذه الوثيقة تحليلاً موضوعياً شاملاً للمواقف الفكرية لعبدالخالق محجوب والمؤيدين له وما نشأ عن تلك المواقف من المنهج العلمي. وفي واقع الأمر إن الخلافات الفكرية والحملة الحادة التي تفاقمت داخل الحزب الشيوعي بعد ثورة 25 مايو كانت لها خلفيتها في الفترة السابقة لـ 25 مايو وعلى وجه التحديد في دورة اللجنة المركزية للحزب المنعقدة في مارس 1969.

وثيقة تقييم 25 أيار

وقد جاء في وثيقة تقييم أحداث 25 مايو الآتي:

"أكد تكتيك الحزب الشيوعي أنه لا بديل للعمل الجماهيري ونشاط الجماهير وإستنهاضها لإستكمال الثورة الوطنية، وليس هذا موضوعاً سطحياً عابراً فهو يعني أن الحزب الشيوعي يرفض العمل الإنقلابي بديلاً للنضال الجماهيري الصابر والدؤوب واليومي، وبين نضال الجماهير يمكن أن نحسم قضية قيادة الثورة ووضْعها بين قوى الطبقة العاملة والشيوعيين، وهذا هو الأمر الحاسم لمستقبل الثورة والديمقراطية في بلادنا. إن التخلي عن هذا الطريق وإِتخاذ تكتيك الإنقلاب هما إجهاض للثورة ونَقْل لمواقع قيادة الثورة في مستقبلها وفي حاضرهما إلى فئات أخرى من البورجوازية والبرجوازية الصغيرة، وهذه الفئات يتخذ جزء منها موقفاً معادياً لنمو حركة الثورة، كما أن جزءاً آخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس في إستطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية بطريقة متصلة، بل سيعرضها للآلام ولأضرار واسعة، وهذا الجزء إختبر في ثورة 21 أكتوبر 1965 فساهم في إنتكاسة العمل الثوري في بلادنا.

التكتيك الإنقلابي بدلاً من العمل الجماهيري يمثل في نهاية الأمر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوازية الصغيرة. ما جرى صباح هذا اليوم إنقلاب عسكري وليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوى الجبهة الوطنية عن طريق جماعاتها المسلحة".

(إنتهى كلام وثيقة تقييم أحداث 25 أيار).

ومن هذا الكلام الطويل الذي فنده الواقع، خلال عام ونصف من عمر الثورة ناقش الجزء الأخير الذي يرفض فيه عبدالخالق محجوب الضباط الأحرار كقوة من قوات الجبهة الوطنية الديمقراطية، أو بتعبير آخر يرفض فيه دور الديمقراطيين الثوريين في الثورة السودانية رفضاً تاماً ومطلقاً. فقد برزت الخلافات الفكرية في ذلك الإجتماع خلال المناقشة الواسعة التي جرت حول التقرير الذي قدّمه عبدالخالق محجوب بعنوان: "النظام الرأسمالي ينحدر يومياً ويفقد هيئته".

وقد جاء في التقرير:

"برغم الإتجاهات الإصلاحية من الملاحظ أن هذا النظام يتدلى في قاع الفساد وتسوء سمعته بين

الجماهير وتحيط به تناقضات كثيرة وتضطرب صفوفه وتُنهك قواه".
ومن هنا هل يقدّم عبدالخالق في ذلك التقرير طريقاً أمام الحركة الثورية للوضع المنهار، أو من المصير الأسود الذي ينتظرها على يد نظام ديكتاتوري - رجعي بقيادة جنرالات الجيش اليمينيين. يقول عبدالخالق في الصفحة نفسها من التقرير:
"يحدث هذا في وقت ليس في مقدور الحزب الشيوعي أخذ السلطة بين يديه، وهو غير مستعد لهذه المهمة التاريخية، كما أن الأزمة الثورية لم تتضح بعد...".

مناقشة بعيدة عن الفكر الماركسي

في هذه الصورة التي يقدّمها مناقشة غريبة وبعيدة عن الفكر الماركسي وعن تحليلات وتكتيكات الحزب الشيوعي التي توصل إليها منذ زمن بعيد فهو:
أولاً: يصوّر المسألة وكأن البديل العاجل للنظام الرجعي هو حُكم الحزب الشيوعي وأخذه للسلطة بين يديه.

ثانياً: يستبعد أي قوى أخرى من الميدان، فأين قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية بمختلف فرقها، وأين قوى الديمقراطيين الثوريين؟

ثالثاً: يرسم صورة واضحة ومعبرة لإنهيار النظام الرجعي وعجزه وإحتمالات إنقاذه بواسطة إنقلاب رجعي كما حدث في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1958، ومع ذلك لا يسمي هذا أزمة ثورية، بل يذهب إلى حد القول بعدم نضج الأزمة الثورية.

رابعاً: من الواضح أن عبدالخالق محجوب يفسر الأزمة الثورية ونضجها، بمقدرة الحزب الشيوعي على الإستيلاء على السلطة، مسقطاً من حسابه المرحلة التي تمر بها بلادنا، والتحالفات الضرورية لإنجاح هذه المرحلة وإنتصارها. وفي هذا ما فيه من تجنّب على الماركسية وعلى أدب الحزب الشيوعي السوداني، وعلى الأفكار التي كان يتمسك بها عبدالخالق نفسه، في فترة من الفترات.

خامساً: يعلم عبدالخالق محجوب، ويعلم الكثيرون غيره من قادة الحركة الثورية، أن الترقب لتدخل القوات المسلحة لم يكن أملاً من آمال اليمين فحسب، بل كان أملاً من آمال الثوريين عامة الذين كانوا يتطلعون إلى الضباط الأحرار الذين تدخلوا فعلاً أكثر من مرة أيام الحكم العسكري وأيام ثورة أكتوبر 1969 منتزعين المبادرة من يد اليمين وجنرالاته. فلماذا فشل عبدالخالق في رؤية آفاق هذا التدخل ولماذا رفضه عندما أصبح حقيقة واقعة وأنفذ البلاد مما كان يدبر لها؟ تلك هي القضية: أليس هذا هو الإستسلام التام للقوى الرجعية لتحكم البلاد بأجهزتها الفاسدة المنهارة إن شاءت أو بأصدقائها من جنرالات اليمين في القوات المسلحة متى رأت ذلك ضرورياً.

وبرغم أن الإتجاه الثوري في اللجنة المركزية قد اختلف مع عبدالخالق في دورة مارس 1969، حول هذا التحليل الخاطيء، فقد جعله عبدالخالق خطأ رسمياً للحزب بعد 25 مايو.
إن هذا الموقف اليميني الذي حفل بالشعارات اليسارية يتجلى بصورة أوضح في المحاولات التي أعقبت 25 مايو لتنظيم ذلك الرفض ولتنظيم رفض الثورة.

وهذا الرفض كما هو ثابت يتعارض مع كل تحليلات الحزب الشيوعي السابقة ومع إستنتاجات المؤتمر الرابع التي توصل إليها في تقييمه لدور القوات المسلحة ولدور الديمقراطيين الثوريين. ففي إجتماع اللجنة المركزية الموسع يوم 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1964، أي بعد أقل من أسبوعين من ثورة 21 أكتوبر، وافقت اللجنة المركزية على تقييم حكومة أكتوبر بصفتها حكومة وطنية ذات طبيعة معادية للإستعمار وليست حكومة الجبهة الوطنية الديمقراطية، مستندة في تحليلها إلى أن حكومة الجبهة الوطنية الديمقراطية ليست حكومة إنتقالية بالصورة التي كانت عليها حكومة أكتوبر التي كان عليها أن تعيد الديمقراطية الليبرالية خلال 5 أشهر، إنما هي إنتقالية بالمعنى العلمي أي الإنتقال إلى الاشتراكية. وأوضحت اللجنة المركزية أسباب

قصور ثورة أكتوبر كالآتي:

1- الطبقة العاملة لم تكن لحظة إنفجار الثورة مستعدة، ذاتياً، لتلعب دورها الطبيعي.

2- تنقصها فرق مسلحة شعبية أو إنضمام جزء من القوات المسلحة إليها.

3- لعبت القوات المسلحة دوراً محدوداً نتيجة سيطرة العناصر الرجعية على قياداتها.

ومن هذا التحليل تخلص اللجنة المركزية إلى الآتي:

"إستكمال ثورة أكتوبر يحتاج إلى ثورة ثانية تلعب فيها القوات المسلحة دوراً حاسماً".

هذا هو تقييم اللجنة المركزية لدور القوات المسلحة في ثورة أكتوبر، وفي إستكمالها. فإلى ما توصل

المؤتمر الرابع في هذه القضية؟

تقول "وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية" في الصفحة 168: "لقد تبين بوضوح أنه من الخطأ الحديث عن القوات المسلحة كأنها جسم واحد، أو طبقة واحدة، بل إنها تمثل في الواقع الصراع الطبقي والوطني الذي يجري في مجتمعنا. فالغالبية العظمى من جنود القوات المسلحة وضباطها يخرجون من الصفوف الشعبية وهم بهذا جزء من الشعب لا من أعدائه. إن التمردات المختلفة مهما يكن تقييمنا لها والتي وقعت خلال تحكُّم الضباط الأحرار وحركات "التطهير" والطرد من الخدمة، ثم الروح السلبية التي سادت القوات المسلحة برغم الرشوات والإمتيازات التي قُدِّمت إلى أقسام منها قصد عزلها عن الشعب وتوجيهها ضده.. كل تلك كانت علامات تؤكد الوضع الإجتماعي الحقيقي للغالبية من القوات المسلحة ولوضعها الطبقي داخل الحركة الشعبية.

وكانت العلامة الأكثر وضوحاً هي التمرد الفعلي في أقسام منها خلال ثورة أكتوبر ورفضها جعل نفسها أداة طيعة في يد الديكتاتورية.

نكتفي بهذين المثالين على خروج عبدالخالق على مواقف وتحليلات اللجنة المركزية وعما توصَّل إليه المؤتمر الرابع عن دور الضباط الأحرار في تطور الثورة السودانية.

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 26 آذار/ مارس 1971

2- الجماهير والثورة الشعبية والإنقلاب العسكري

وهو (عبد الخالق محبوب) عندما يرفض هذه المواقف لا يقَدِّم بديلاً مُقنعاً للحركة الثورية بل يبرر خروجه عن تلك الإستنتاجات بعدم نُضج الأزمة الثورية وبالحديث المطلق عن الإنقلاب بديل للعمل الشعبي وهو الذي لم يقل به أحد. وكل هذا التبرير في إعتقادنا هو تغطية للموقف اليميني الذي تمسك به عبد الخالق في كل نشاطاته البرلمانية والتحالفات مع الأنظمة الرجعية، فلم يحدث أن طرح ولو مرة واحدة قضية إسقاط السُلطة الرجعية ومواجهتها ثورياً، فقد كانت القضايا والمناورات التي يقود عبد الخالق الحرب في متاهاتها قبل 25 مايو تركز على 3 دعائم رئيسية ليس بينها إسقاط الحُكم الرجعي إستناداً إلى عدم نُضج الأزمة الثورية. والقضايا الثلاث التي كانت محور نشاط الحزب هي:

1- جمهورية برلمانية بدلاً من جمهورية رئاسية.

2- دستور علماني بدلاً من الدستور الإسلامي.

3 - التنمية في أي إتجاه مهما يكن.

ويحسُن بنا هنا أن نتناول هذه الأسطورة التي ظل يتستر خلفها عبد الخالق ويرفض بها أية مواجهة ثورية مع النظام الرجعي ألا وهي عدم نُضج الأزمة الثورية.

فبرغم إعتراف عبد الخالق بحقيقة أنه: "برغم الإتجاهات الإصلاحية من الملاحظ أن هذا النظام يتدلى في قاع الفساد وتسوء سمعته بين الجماهير وتحيط به تناقضات كثيرة، وتضطرب صفوفه وتهك قواه، وإحتمال تدخُل من اليمين في القوات المسلحة"، إلا أنه بعد كل ذلك يرى أن الأزمة الثورية لم تنضج بعد.

وهنا نرجع لنستلهم إحدى تجاربنا الحية في موضوع الأزمة الثورية. كيف كانت الحال عشية ثورة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1965؟

تمكّن الحُكم العسكري من مصادرة كل الحريات العامة فضُيِّت أو كادت المنظمات الديمقراطية والنقابية. كانت الطبقة العاملة من دون نقابات هناك وما تبقي منها دب في صفوفه الوهن بتسلُّط الإنتهازيين والنفيعين الموالين لحُكم عبود، وكان قادتها في السجون.

الحزب الشيوعي منهك لوقوفه فترة طويلة وحيداً في الميدان وكان معظم قادته في السجون والمعتقلات.

الضباط الأحرار كانوا إما في السجون أو مشردين ومطرودين من الخدمة. الصحافة مصادرة.

البيان التاريخي عشية الثورة

ومع ذلك وقبل أن تمتلئ الشوارع وقبل أن تلوح نُذر الثورة بوضوح، أصدر الحزب الشيوعي بيانه التاريخي صبيحة 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1964 بعنوان: "أزمة النظام الراهن تتفاقم. مزيداً من اليقظة والوحدة".

وجاه في هذا البيان الذي صدر قبل يوم واحد من إنفجار الثورة الآتي:

"نعيش بلادنا هذه الأيام فترة مشحونة بالأحداث والترقب، فالنظام الرجعي الراهن فقد كل سند له غير بعض المنافقين من كبار الموظفين ورجال الإدارة الأهلية. إن التأييد النسبي الذي كان هذا النظام يلقاه من طائفة الختمية إهتر منذ مدة وإنحسر اليوم وبهذا فقد كل أمل في أن تكون له "قاعدة شعبية" على حد قول إذاعة أم درمان. إن ضجيج هذه المؤسسة والصحف الصفراء بأسرها لا يخفي الحقيقة الموضوعية وهي العزلة التامة التي يعيشها الحُكم الراهن. ووسط هذه العزلة تتفجر المشاكل وتتفاقم الصعاب..." (راجع "ثورة شعب" الصفحة 454).

كان هذا هو التقييم السليم الذي قدّمه الحزب عشية ثورة 21 أكتوبر وقبل إنفجارها بساعات قليلة، والحزب الشيوعي وهو يقَدِّم ذلك التقييم للأزمة الثورية، كان يدرك بحسه الثوري السليم نُضج تلك الأزمة. أدرك الحزب هذه الحقيقة في ظروف العزلة التي يعيشها النظام. ولم يكن الحزب مطالباً بأن يتنبأ عندئذ بأن الثورة قد بقي

عليها يوم واحد، أو شهر واحد أو سنة واحدة. فالأزمة الثورية لا تقاس بميزان متري أو حراري معين ولا تُحدّد إلا بمقدار تحديد قدرة نظام معين على الحكم.

وإذا قارنّا بين نُذر التغيير يوم 20 أكتوبر ونُذر التغيير عشية 25 مايو التي طرحها عبد الخالق في تقريره المقدم إلى اللجنة المركزية (دورة مارس/ آذار 1969) لإستطعنا لمس الفرق الكبير. فعشية ثورة 25 مايو لم تكن الحركة الجماهيرية في الحالة التي كانت عشية ثورة أكتوبر. على العكس كانت الحركة الشعبية تجمع صفوفها وقدراتها على الإنتقال من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم وكان إضراب 20 أغسطس/ آب 1967 دليلاً كافياً على هذه الحقيقة. لقد كانت الأزمة الثورية أكثر نضجاً وأكثر وضوحاً مما كانت يوم 20 أكتوبر. لكن عبد الخالق يفشل في أن يرى الأزمة الثورية عشية مايو لأنه لم يستطع أن يرى الأزمة إلا على الصورة الآتية:

"لا أزمة ثورية ما دام الحزب الشيوعي غير قادر على إستلام السُلطة". وهذا عبث بالماركسية وصل إلى مداه البعيد. فعبد الخالق يضع كما يبدو مقياساً هندسياً معيناً للأزمة الثورية. فإذا بلغت إرتفاعاً معيناً موجوداً سلفاً في رأسه أعطى هو الإشارة لتفجر الثورة فيتسلم الحزب مقاليد السلطة.

هكذا بمنتهى البساطة والسذاجة، التي لا تليق بالماركسية. إن لينين نفسه عشية ثورة أكتوبر الإشتراكية العظمى لم يضع إستلام الحزب الشيوعي السُلطة شرطاً لنُضج الأزمة الثورية، يقول لينين حول قضية إستلام السلطة عشية ثورة أكتوبر: "من ذا الذي يجب أن يأخذ السُلطة؟ هذا لا يهم الآن. لتأخذ اللجنة الثورية العسكرية، أو مؤسسة أخرى، لتصرّح بأنها لن تسلّم السُلطة إلا إلى الممثلين الحقيقيين عن مصالح الشعب، مصالح الجيش (عرض الصلح على الفور) مصالح الفلاحين، ويجب أخذ الأرض فوراً وإلغاء الملكية الخاصة. لا يجوز في حال من الأحوال إبقاء السُلطة في يدي كيرنسكي وشركائه حتى الخامس والعشرين بأي شكل يجب حل المسألة اليوم بكل تأكيد مساء أو ليلاً. إن التاريخ لن يفر التباطؤ للثوريين الذين كان في إستطاعتهم أن ينتصروا اليوم وسينتصرون اليوم بكل تأكيد إذ أنهم بهذا التباطؤ يجازفون بخسارة الكثير غداً، يجازفون بخسارة كل شيء. ونحن إذ نأخذ السُلطة اليوم لا نأخذها ضد السوفيئات بل من أجلها. أن أخذ السُلطة هو شأن الإنتفاضة وهدفها السياسي يتضح بعد أخذها. من الهلاك أو التمسك بالشكليات إنتظار التصويت المتقلقل في 25 أكتوبر ومن حق الشعب وواجبه أن يحل مثل هذه المسائل لا بالتصويت بل بالقوة. من حق الشعب وواجبه في اللحظات الحرجة من الثورة أن يوجه ممثليه، حتى خيرتهم، لا أن ينتظرهم. وهذا ما أثبتته تاريخ جميع الثورات، وأن الثوريين ليقترفون جريمة لا قياس لها إذا ما فوّتوا اللحظة مع علمهم أن عليهم يتوقف خلاص الثورة وعرض الصلح وخلاص بتروغراد والخلص من الجوع وتسليم الأرض إلى الفلاحين. الحكومة تهتز فيجب الإجهاز عليها مهما كلف الأمر التباطؤ في العمل أشبه بالموت".

(لينين - المختارات - المجلد 2 الجزء الأول ص 619 - دار النقدم؛ موسكو).



وثيقة إلى المؤتمر التداولي

في البداية، في بيان 25 مايو، ثم في الوثيقة التي يقدمها عبد الخالق، يرفض تدخل القسم الثوري والوطني في القوات المسلحة، ففي الصفحة 6 من وثيقة عبد الخالق إلى المؤتمر التداولي في يناير/كانون الثاني 1970 يقول:

"وفي رأيي إنه تمشياً مع إستنتاجات المؤتمر الرابع ومع مفاهيم الماركسية اللينينية فإنه ليس من إيديولوجية الشيوعيين إحلال العمل الانقلابي مكان العمل الجماهيري الصابر والدؤوب".

ثم يستطرد في الصفحة 61 ليقول: "عندما أقرت اللجنة المركزية القول بأن السلطة الجديدة جاءت إلى الحكم وأزالت السلطة الرجعية عن طريق الانقلاب العسكري، وضعت في الاعتبار الشروط اللازمة لكي توصف العملية العسكرية بأنها ثورة أو جزء من ثورة شعبية أكانت تلك العملية تمت بواسطة فصائل شعبية مسلحة أم قوة نظامية منحازة إلى الجماهير الشعبية الثائرة. إن تلك الشروط لم تكن متوافرة فالجماهير تناضل لكنها لا تصل إلى أعلى مستويات نشاطها، والجماهير ما زالت تجمع صفوفها وتراكم قدراتها الثورية صعوداً وهبوطاً فشلاً ونجاحاً في وجه هجوم الثورة المضادة في الميادين السياسية والفكرية (...). والسلطة الرجعية برغم إنحدارها وصراعاتها ما زالت في يدها بقايا إمكانات للبقاء والحركة لفترة. والوضع داخل القوات المسلحة نفسها لم ينضج بعد لإستيعاب العناصر الديمقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الأحرار. في مثل هذه الظروف العملية العسكرية هي إنقلاب".

ولعلنا لسنا في حاجة إلى توضيح الخلل الكبير في هذه الإستنتاجات التي كذبها الواقع وفندتها الأيام. فعبد الخالق يتحدث عن الجماهير التي تناضل ولكنها لا تصل إلى أعلى مستويات نشاطها من دون أن يقدم لها ذلك المقياس المتري الذي نستطيع به قياس مستوى الحركة الجماهيرية لنحدد إن كانت في أعلى مستوياتها وماذا يكون الصعود إذا لم يكن هو حركة الإضرابات التي دخلت فيها القوى الحديثة من عمال وموظفين ومعلمين في وجه السلطة الرجعية.

وإذا قارئاً مرة أخرى بالوضع الذي سبق ثورة أكتوبر لوجدنا الفرق في مصلحة الظروف التي سبقت يوم 25 مايو كما أسلفنا، فالحركة الجماهيرية قبل أكتوبر لم تكن في أعلى مستوياتها ومع ذلك انفجرت الثورة. يتحدث عبد الخالق عن إمكانات الحركة والبقاء للحكم الرجعي برغم إنحداره وصراعاته يتحدث عن هذا بعد نصف سنة من سقوط ذلك النظام، فأين هي تلك الإمكانات المتبقية للبقاء والحركة لفترة وهو قد إنهار بضربة واحدة؟

ويتحدث عبد الخالق عن عدم نضج داخل القوات المسلحة لإستيعاب العناصر الديمقراطية والتقدمية في تنظيم الضباط الأحرار، بعد نصف سنة أيضاً من تحرك ذلك التنظيم وإستيلائه على السلطة. ومع كل ذلك يعود عبد الخالق ليتحدث عن تحوّل الإنقلاب إلى ثورة شعبية. في الصفحة 98 من وثيقته التي قدّمها إلى المؤتمر التداولي يقول بالحرف: "إن ما نواجهه هو ثورة شعبية". وفي الصفحة 102 من الوثيقة يقول: "من خصائص فترة الإنتقال الراهنة أن تغيير السلطة الذي هيء موضوعياً لطرح قضايا فترة الإنتقال للإنجاز، تتم بواسطة إنقلاب عسكري".

معنى هذا أن تغيير السلطة لم يأت نتيجة لنضج الأزمة الثورية في بلادنا، ولا يهم ذلك كثيراً في مضمار الشروط الموضوعية، أو الشروط الذاتية. المهم هو أن هذا الوضع أصبح بحكم تطور الفترة الأولى من مرحلة الإنتقال التي نواجهها يقع واجباً مقدماً لا نستطيع السير إلى الأمام من دون تحقيقه: أي تحوّل الإنقلاب إلى ثورة شعبية في حدود الجماهير الشعبية المتقدمة التي تتضح بينها الأزمة الثورية (كما حددها المؤتمر الرابع) ثم توسيع دائرة اليقظة الشعبية خطوة وراء خطوة.

ويقول في الصفحة 125:

«ما نحن في صده هو وضع دور الحزب الشيوعي كمنظم في إطاره النظري السليم، كجزء مهم من تكتيكاتنا في هذه الظروف، فكمنظمين نستطيع أن نرفع نشاط الجماهير إلى أعلى قممه وهذا يعني تحويل

التغيير الذي جرى في السلطة في 25 مايو إلى ثورة شعبية عميقة".
في كل هذه المقطعات يؤكد عبدالخالق أن هناك فرصة لتحويل الانقلاب العسكري إلى ثورة شعبية بل إلى ثورة شعبية عميقة، فإذا سلّمنا جدلاً بأن ما حدث صبيحة 25 مايو كان إنقلاباً عسكرياً وليس ثورة أو جزءاً من ثورة، فلماذا إذاً لا نرفضه قبل 25 مايو؟

هذا السؤال الكبير يكشف المرامي الخبيثة في الموقف برمته. هل يمكن حزباً شيوعياً أن يصف عملية ترفع نشاط الجماهير "إلى أعلى قممه" بأنها ليست "أيديولوجية الشيوعيين"؟

الديمقراطيون الثوريون والطبقة العاملة

لقد كان المؤتمر الرابع واضحاً في ما يتعلق بموقفنا من الديمقراطيين الثوريين وقيادة الطبقة العاملة، ولكن عبد الخالق يتخلى عن كل ذلك ليبثّر بنظرية مغامرة ترفض دور الديمقراطيين الثوريين وتضع قيادة الطبقة العاملة بصورة تعسفية بعيدة كل البعد عن تصورات الماركسيين. جاء في "وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية" الصفحة 73:

"إن تجربة الديمقراطيين الثورية في التصدي لقيادة الثورة الاجتماعية تعكس محتوى العصر كعصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي لحركة الطبقة العاملة ونفوذ الاشتراكية العلمية، فهي إذا تحمل في طياتها عنصر الوحي والثورية ولها إمكانات باطنية تدفعها إلى مواكبة التطور في السير اللاحق للثورة الاجتماعية. ولا يقال عن شأن هذه التجربة ما تتعرض له من نكسات، ففي مقابل الثمن الغالي الذي تدفعه فيها تكتسب من الخبرة وتتعلم من الدروس ما يفيد تقدّمها".

وفي الصفحة 74، من المصدر نفسه:

"إن تجربة العناصر الديمقراطية الثورية القائمة في البلدان ذات الأنظمة التقدمية تجربة ذاتية ملائمة لتطور تلك البلدان، ولكنها في الوقت نفسه تعكس سمة موضوعية للثورة الاجتماعية في العالم العربي تتسم باتساع قاعدة القوى الاجتماعية الراغبة في تطوير الثورة على أساس الاشتراكية، ولتلك التجربة آثارها الإيجابية على تنمية الحركة الاجتماعية ضد البلدان العربية".

هذه هي إستنتاجات المؤتمر الرابع، فماذا يقَدّم عبد الخالق محجوب بديلاً لها؟

يقول عبد الخالق في وثيقة تقييم أحداث 25 مايو:

"أن يحتفظ الحزب بقدراته الإيجابية في نقد وكشف مناهج البورجوازية الصغيرة وتطلعاتها غير المؤسسة، ولنقل قيادة الثورة من يد الطبقة العاملة إلى يدها، فالبورجوازية الصغيرة ليس في إستطاعتها السير بحركة الثورة الديمقراطية، بطريقة متصلة، وأن يبالغ الحزب في نشر الأيديولوجية الماركسية بين صفوف الحزب الشيوعي و صفوف الجماهير الثورية وخاصة الطبقة العاملة، وأن أي تراخ في هذا الميدان يؤدي إلى إنتشار أفكار الديمقراطيين الثوريين من البورجوازية الصغيرة مما يُعد إنتكاسات بين الجماهير الثورية".

من المفروض حسب توجيهات عبدالخالق أن يوجّه الحزب الشيوعي ناره إلى أفكار الديمقراطيين الثوريين، وأن أي تراخ في هذا الميدان يؤدي إلى إنتشار أفكار الديمقراطيين الثوريين من البورجوازية الصغيرة يعد إنتكاسة. ألا يعني هذا ترك أفكار القوى الرجعية تفرح كما تشاء في بلادنا التي ينتشر فيها الجهل والتخلف وسيطرة المؤسسات الرجعية والمتخلفة وتوجيه كل طاقاتها إلى أفكار الديمقراطيين الثوريين. وكيف نتحالف مع جماعة نعد إنتشار أفكارها إنتكاسة لتلك الأفكار التي وصفناها بالثورية والإيجابية في مؤتمرنا الرابع؟ ألا يعني هذا رفض التحالف مع السلطة الثورية؟ وإذا افترضنا ذلك فما هو مضمون الحديث عن تحويل الإنقلاب العسكري إلى ثورة شعبية عميقة؟ هل يمكن تحقيق ثورة شعبية بأفكار "الإنتكاسة"؟

كلام في مؤتمر موسكو

ولنتنقل إلى نقطة مهمة يتجلى فيها الموقف الغريب لعبد الخالق. فهو الذي يقَدّم تلك الأفكار في صبيحة 25 مايو، يكتب كلاماً مختلفاً كل الاختلاف بعد عشرة أيام خلط وهو يواجه مؤتمر الأحزاب الشيوعية في

موسكو والذي انعقد في 5 يونيو/ حزيران عام 1969.

قول عبد الخالق في التحليل الذي قدّمه إلى المؤتمر ما يأتي:

"... وفي هذا الجو المليء بالصراع المعقد والمتشعب في ظل سلطة الثورة المضادة، جاءت السلطة الجديدة في 25 مايو وأعلنت أنها إمتداد لثورة أكتوبر 1964 ففتحت الطريق لتحولات كبرى أمام قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية في بلادنا لتستكمل وحدتها وتنجز مهمات الثورة الديمقراطية، وهذه سمة مهمة لأحداث السودان الأخيرة، فالتغيير لم يتم بمد إكمال الجبهة الديمقراطية أو بناء الإسم الأساسي منها خلال السير نحو هذا الهدف فتوافرت بذلك شروط ملائمة لإستكمال بناء الجبهة تحت سلطة إحدى طبقاتها". (من وثائق مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمي - موسكو، يونيو 1969).

أين إذا الإصرار على أن ما تم صبيحة 25 مايو كان إنقلاباً وليس ثورة أو جزءاً من الثورة، أين إذا الإصرار على أن الذين قاموا بذلك الإنقلاب ليسوا جزءاً من قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية! ألا يعني هذا أن عبد الخالق محبوب أذان أمام مؤتمر الأحزاب الشيوعية بيان الحزب الذي كتبه صبيحة 25 مايو أي بعد 10 أيام من إصداره؟ أم هل أن عبد الخالق يريد لحزبنا أن يتحدث محلياً بلغة وعالمياً بلغة أخرى؟

وقبل أن نفرغ من هذه النقطة نعود لنرى موقف المؤتمر الرابع من قضية قيادة الطبقة العاملة التي يضعها عبد الخالق بذلك الشكل اليساري: جاء في "وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية" الصفحة 69 ما يأتي: "... وبالطبع إن المراحل الوسطى التي يمر بها هذا الطريق يمكن أن تُختصر إذا وجدت الطبقة العاملة ظروفاً مؤاتية لبسط قيادتها. وبغير ذلك أي في حال قيادة الديمقراطيين الثوريين فإن عملية التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي تحل خلاله بالتدرج مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقي وقضايا التحول التدريجي الإجتماعي والتربية الإيديولوجية للشعب، وقد أثّرت في هذا التحول تأثيراً إيجابياً عوامل عدة أهمها حتمية الحل الإشتراكي لتصفية التخلف الإقتصادي والإجتماعي للبلدان الحديثة الإستقلال).

وثيقة إلى اللجنة المشتركة

وعبد الخالق الذي يخاطب الحزب بتعليقات بعيدة من الماركسية وبعيدة عن مقررات المؤتمر الرابع ويخاطب الحركة الشيوعية العالمية بصورة أخرى، يعود ويخاطب السلطة بلغة ثالثة تختلف تمام الاختلاف. ونكتفي هنا بإيراد مقتطفات يسيرة من الوثيقة التي يقدّمها عبد الخالق محبوب إلى اللجنة المشتركة من الحزب والحكومة في تاريخ 22 أغسطس/ آب 1970 أي بعد يوم واحد من المؤتمر التداولي والذي قدّم فيه تحليلاً مختلفاً تماماً.

يقول عبد الخالق في الصفحة الأولى من تلك الوثيقة:

"... وإعتبار المميزات لثورة مايو له أثر كبير أيضاً على قضية التحالف إذ أن إنهيار السلطة الرجعية جاء أيضاً نتيجة لوجود عمل ثوري في البلاد ومؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي. ومن المهم إكتشاف الآثار الناجمة عن هذه العوامل على القضية التي نحن في صدها".

والآن لننظر في هذا العبث واللعب بالمعقول:

إن الإنقلاب العسكري البديل للعمل الجماهيري والذي لا يمثل سوى إجهاض للثورة السودانية يسبب لها آلاماً واسعة على حد تعبير عبد الخالق إنقلب فجأة إلى ثورة وإلى ثورة لها مميزات خاصة يجب أن توضع في الإعتبار.

وإنهيار السلطة التي لم تنضج الأزمة الثورية لتوجيه الضربة نحوها، جاء نتيجة عمل ثوري في البلاد، وبنتيجة مؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي.

إن السلوك الإنتهازي في هذه الوثيقة ينعكس في كون عبد الخالق، وللمرة الثانية، يتحدث بلغتين: لغة موجّهة إلى الحزب ولغة أخرى موجّهة إلى الحكومة.

فبمجرد كون عبد الخالق يصف في هذه الوثيقة ما حدث في 25 مايو بأنه "ثورة" لها "مميزات خاصة" وأنها جاءت نتيجة لوجود عمل ثوري ومؤسسات ثورية ذات تقاليد في العمل السياسي، فهو قد أدان صراحة أفكاره وتحليلاته السابقة من وراء ظهر الحزب وبعد يوم واحد من المؤتمر التداولي الذي أدان الإتجاهات اليمينية، المدانة، وهي نفسها التي كانت ترفض حصر ما حدث في 25 مايو في حدود كونه إنقلاباً عسكرياً قامت به عناصر البورجوازية الصغيرة المهتزة، وتؤكد أنه ثورة ذات مميزات خاصة وإمتداد وتوسعيد للعمل الثوري بمؤسساته المختلفة.

وبدلاً من أن يدين عبد الخالق نفسه وينقذ أفكاره الخاطئة بروح الشيوعيين والثوريين، فإنه يدين ما نسميه الإتجاهات اليمينية، ثم يذهب بهذه الأفكار اليمينية إلى السلطة في اليوم التالي مباشرة. هذا الأسلوب لا يتصل بالمنهج الشيوعي في الأداء، ويشبه أساليب المناورات التي كنا نشهدها في عهد الأحزاب البرجوازية.

الإتجاه الفردي ومحاولة التصحيح

في رأينا أن عبد الخالق محجوب، وقد تشرب روح اليمين وأتقن مناورات الحزب الإتحادي الديمقراطي، عاجز عن العيش تحت خط سياسي ثوري واضح، وهو بهذا المسلك وبهذا التخطيط الغريب على الشيوعيين يفقد أي إحترام كشخص ماركسي ثوري وقائد لحزب شيوعي يتصدى لأخطر قضايا الشعب في أخطر مراحلها بهذا الإستخفاف، وكأن الحزب قد خلا من الماركسيين أو حتى من الذين لديهم القدرة على التفكير. لقد مرت فترة على الحزب سادت الفردية فيها القيادة وإنعدمت أبسط صور القيادة الجماعية والمشاركة في العمل، وأصبح ما يقوله سكرتير الحزب هو رأي الحزب الرسمي. وقد أدى هذا الوضع الخطير الذي ننطلق الآن لتصحيحه إلى أن تتقاذف الحزب موجات التحليلات المتضاربة التي تحمله تارة إلى أقصى اليمين وتارة إلى أقصى اليسار.

إن هذا الإتجاه الفردي في القيادة يرفض أسلوب المشاركة في الرأي والذي يُشهر سيف التصفية لكل من تُسول له نفسه أن يقول كلمة (لا) في وجه السكرتر العام وتحليلاته الخاطئة.

وهذه التناقضات التي يعيش فيها الحزب، وهذا الإضطراب الفكري الذي يخلق خطه السياسي وفقدان الموقف الأيديولوجي الثابت المبني على الماركسية اللينينية، وتراث وتقاليد الحركة الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي السوداني وعلى رأسها إستنتاجات المؤتمر الرابع هي حجر الزاوية في الصراع الفكري الذي نقوده الآن من مواقع الثوريين الحاديين على مصلحة الحزب الشيوعي والثورة السودانية.

ونحن نرى أن "وثيقة الماركسية وقضايا الثورة السودانية" كانت وما زالت أكثر وثيقة بُذل فيها جهد جماعي موفق لتلخيص تجربة الحزب الشيوعي السوداني خلال ربع قرن، وأنها أساس متين للعمل إلى أن يأتي المؤتمر الخامس ويتعهد بالتطوير والإثراء.

ولكن بالنسبة إلى عبد الخالق أصبح الذين يلتزمون ويهتدون بتحليلاتها يمينيين يسعون إلى تصفية الحزب.

فأية درجة من التسلط الفكري يعطيها عبد الخالق لنفسه في مراجعة هذه الوثيقة والخروج عنها ووصف المتمسكين بها بالخارجين على الحزب.

صحيفة "النهار". بيروت - السبت 27 آذار/ مارس 1971

3- تشكيك في الخطة الخمسية وتأميم المصارف الأجنبية والشركات

بعد رسالة بعث بها عبدالخالق محجوب من القاهرة



لم يصدر بعد عن الخرطوم ما يؤكد وصول وفد حزبي سوفياتي. وقد لا يصدر مثل هذا التأكيد إلا إذا حدث أحد ثلاثة أمور، أو الثلاثة معاً:

الأول- إذا أعلن أن وفداً سيمثل الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي. وفي ضوء تركيبة الوفد يمكن تلمس النتيجة التي توصل إليها الوفد السوفياتي الذي قيل إنه يزور الخرطوم.

الثاني- إذا حملت أنباء الخرطوم شيئاً يتعلق بالسيد عبد الخالق محجوب كأن يقال إن الرئيس جعفر نميري - أو غيره من المسؤولين - إستقبله هكذا فجأة، أو أنه مثلاً غادر الخرطوم إلى القاهرة. مثل ذلك يُعتبر إشارة إلى أن النميري أفرج عن الشيوعيين المعتقلين.

الثالث- وهذا لن يُعرف إلا عشية إنعقاد مؤتمر موسكو. فإذا أُعلن في العاصمة السوفياتية أن وفداً سودانياً سيحضر المؤتمر فمعنى ذلك أن الموضوع سوي. أما إذا لم يتمثل شيوعيو السودان فإن أزمة لا بد أن تلوح في الأفق، ذلك بأنه جرت العادة في مؤتمرات الحزب في الإتحاد السوفياتي أن تتم وراء الكواليس مناقشات لمواضيع وقضايا تتعلق بالرفاق المودعين السجن أو الموضوعين على الرف في أي بلد في العالم. نعود إلى موضوع الوثائق. في الفصلين الأول والثاني بدا الجناح المتمرد على قيادة عبد الخالق محجوب عملية عرض مواقف الرجل ومؤيديه. كيف ينظر إلى الثورة الشعبية. كيف يعتبر الثورة التي قام بها النميري صبيحة 25 مايو 1969 عملاً إنقلابياً. بالإضافة إلى ذلك إستند الجناح المتمرد في تحليله إلى إجتماعات حزبية وإلى ما دار في المؤتمر التداولي الذي عُقد في يناير/كانون الثاني 1970.

ويواصل هذا الجناح في الفصل الذي تنشره "النهار" اليوم عرض التحليل الذي يركّز على أن عبد الخالق محجوب "أوصى" في رسالة بعث بها من القاهرة حيث كان منفياً إلى القيادة الحزبية في الخرطوم، بالتشكيك في الخطة الخمسية وقرارات نظام نميري تأميم المصارف الأجنبية والوطنية والشركات.

يركّز الجناح المتمرد أيضاً على أن عبدالخالق محجوب كان ضد إقرار السودان بألمانيا الشرقية وضد مهاجمة الولايات المتحدة بعنف. وبرغم إستناد هذا الجناح في إتهاماته إلى جلسات حزبية ووقائع، فإن الصورة لن تكتمل إلا متى توافر رد جناح محجوب على متهميه المنفصلين عن قيادته. وهذا ما ستحاول "النهار" الحصول عليه.

منذ اليوم الذي صدر فيه بيان 25 مايو ليجسد إنطلاقه التأييد والفرح اللذين كان يعيش فيهما الشيوعيون فإن حماستهم الثورية ووعيهم الذي إكتسبوه من المعارك جعلتهم يملأون الشوارع ويقفون مع المواطنين على رأس تظاهرات الشعب التلقائية ليعلموا عن دعمهم وتأييدهم للنظام الجديد.

لقد عاش أعضاء الحزب معارك ضارية ضد النظم الرجعية البائدة التي قضت عليها ثورة 25 مايو، وكان كل الأمل الذي قدمته لهم قيادة عبدالخالق في أن يثمر كفاحهم ونضالهم محصوراً في إطار تلك النظم وترقيعها، كنا نقبل بأي صوت يرتفع ضد الدستور الإسلامي الذي كانت تخطط له القوى الرجعية ونعده إنتصاراً كبيراً للشعب، وكنا نقبل بأي صوت يرتفع ضد الجمهورية الرئاسية ونعده إنتصاراً كبيراً للديموقراطية، ولكن لا أحد يضع أمام عضوية الحزب القضاء على النظام بأسره وتحطيمه وتحطيم دستوره الإسلامي وجمهوريةه الرئاسية أو البرلمانية.

ونصبح ذات صباح فإذا بالسلطة الرجعية قد إنهارت وإذا بحكومة جديدة من الضباط الأحرار والشيوعيين والمتقنين الثوريين تسلمت مقاليد الأمور في البلاد وأعلنت برنامجاً يتفق مع الأهداف التي نتطلع إليها ونضمنها في برنامج حزبنا، ومع ذلك يُصدر الحزب بياناً يرفض فيه تلك العملية ويبرر رفضه بمناقشات بعيدة عن الواقع وبعيدة عن الماركسية يتحدث فيها عن البورجوازية الصغيرة وإنقلاباتها العسكرية التي تُسبب للثورة السودانية آلاماً واسعة. ويجد زملاؤنا أنفسهم أمام إختيار قاس؛ فهذه هي آمالهم أو جزء من آمالهم تتحقق على يد فئة ثورية من الضباط الأحرار والمتقنين الثوريين الذين عرفوهم في مختلف معارك شعبهم، وتضم بين صفوفها زملاء لهم عاشوا معهم عشرات الأعوام في حزبهم، وهذا هو حزبهم الذي ظنوه لا ينطق عن الهوى يثير الشكوك في نفوسهم.

ولكن يعود عبدالخالق بعدما بذر بذرة الشك في نفوسهم يتحدث عن دعمنا وتأييدنا لذلك النظام الجديد، فترتاح نفس الزملاء إلى حين دون أن يجدوا حلاً مقنعاً لذلك التناقض وتدفعهم ثقتهم في حزبهم إلى الظن أنه سيصحح ذلك الموقف ذات يوم.

ورويداً رويداً تتبدد الآمال ويعيش حزبنا على مدى سنة ونصف سنة في دوامة لا قرار لها، وتصبح لجنته المركزية ساحة للمناظرات المحجوبة عن قواعد الحزب إلى أن يصل بها الحال إلى الإنهيار التام عندما تعجز عن الوصول إلى موقف موحد أو أغلبية مقنعة، ويضرب عبدالخالق باللجنة المركزية عرض الحائط ويستغل أغلبته الميكانيكية في المكتب السياسي لقيادة النشاط المعادي للنظام الثوري والتشكيك فيه حتى أصبح حزبنا هو مصدر الشكوك الأساسية في كل ما يقدم عليه النظام من خطوات. ويتحول دور الحزب تحت قيادة عبد الخالق ومكتبه السياسي من أن يكون حزباً طليعياً قائداً ومعلماً للشعب إلى مكتب للتقييم لما يصدر عن السلطة الثورية تقول في النهاية هذا سلبي وهذا خاطئ.

موقف الحزب من بعض الإنجازات

من الضروري أن نتناول بشيء من التفصيل بعض إنجازات النظام الثوري وموقف حزبنا الرسمي في بياناته ومنشوراته التي يُصدرها عقب كل حدث، وسنتناول هنا الميادين الأساسية وهي:

- القضية الاقتصادية وقضية التنمية.
- قضية الديموقراطية.
- السياسة الخارجية.
- قضية الجنوب.
- تطهير جهاز الدولة.
- الإقتصاد وقضية التنمية

في صبيحة ٢٥ مايو ومع البيانات الأولى التي خاطبت بها الثورة جماهير الشعب أعلن قادة الثورة إدانتهم للوضع الإقتصادي السابق ولطريق التنمية الإقتصادية الذي حاولت الحكومات الرجعية البائدة قيادة البلاد فيه، وإستتكرت التبعية الإقتصادية للدول الرأسمالية التي عاشت فيها بلادنا طوال الأربع عشرة سنة التي

أعقبت الإستقلال والتزموا بطريق التطور اللارأسمالي منهجاً، وبالتخطيط الإشتراكي سبيلاً والإشتراكية هدفاً، كما إلتزموا بتحرير الإقتصاد من تلك التبعية للدول الإستعمارية والإتجاه نحو المعسكر الإشتراكي. ولم تجد هذه البيانات الواضحة والتي صدرت من مواقع عُرفت بأمانتها وثورتها أي صدى لدى قيادة عبد الخالق ورغم تطابقها مع برنامج حزبنا المعلن لإستكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدلاً من منع هذه السياسة المعلنة التأييد وتوجيه طاقات الحزب وأعضائه لمساعدتها وتحقيقها، خرج علينا عبد الخالق بذلك البيان الذي لا ينجح في شيء سوى زرع الشكوك في نفوس أعضاء الحزب ونفوس كل الثوريين.

ولم تكتفِ السُلطة الثورية بتلك الإعلانات ولم تقف عند حدود تسجيلها بل أتتبع القول بالعمل وإتخذت الخطوات العملية لتحقيقها، نشطت التجارة بين بلادنا ودول المعسكر الإشتراكي وعقدت الإتفاقات التي تقي إقتصادنا الإهتزاز وتكسر دائرة الإحتكار الرأسمالي المفروضة على بلادنا.

وتخطو السُلطة الثورية خطوة جبارة بوضعها الخطة الخمسية لبرمجة الإقتصاد السوداني، وكانت تلك أول محاولة جادة لتخطيط علمي لحياة بلادنا الإقتصادية تُخرجها من القاع الذي تردت فيه.

وطرحت هذه الخطة للمناقشة العامة بين جماهير الشعب وبين المنظمات الديمقراطية والوحدات الحكومية والوحدات الخاصة بغرض مناقشتها وتطويرها.

إننا نعتبر الخطة الخمسية في مضمونها العام ومن دون الدخول في تفاصيلها المعروضة على الشعب ليقول كلمته فيها أول إشارة في تاريخ بلادنا الإقتصادي إلى أن بلادنا لن نسر في الطريق العفوي السابق، ولن تسير في ركاب الإقتصاد الرأسمالي، وستضع أقدامها على أعتاب التطور المخطط المبني على العلم، وأنها الأساس للتوجيه المستقل وفتح الباب أمام بناء القاعدة المادية للإشتراكية. ولعلنا لسنا في حاجة إلى الإفاضة في هذه المعاني الكبيرة التي تتطوي عليها الخطة الخمسية، فرفاقنا يعرفون ذلك حق المعرفة. ولكن ماذا حدث من جلب قيادة عبد الخالق؟ هل عبأت الحزب في إتجاه مناقشة تلك الخطة وأخذ زمام المبادرة في إثرائها وفي تصحيح أخطائها إن كانت فيها أخطاء؟

هل قدّمت قيادة عبد الخالق المشاريع المدروسة لسد الثغرات وتطور المقترحات التي جاءت في تلك الخطة؟ هل إعتبرت تلك القيادة الخطة الخمسية أساساً للعمل وسط الجماهير ونحن الذين ظللنا تملأ الدنيا ضجيجاً حول أهمية الجبهة الإقتصادية وإعتبارها الجبهة الأساسية وحجر الزاوية في كل تطور منشود؟ يمكننا القول غير متجنين إنه لولا الجهد الذي بذلته المظمات الديمقراطية والتنظيمات النقابية ولولا مبادرات فردية من بعض الشيوعيين لترك أمر تلك الخطة للظروف. والآن وهي في المراحل النهائية لإقرارها عند كتابة هذه السطور لا نسمع للحزب صوتاً حولها.

وفوق هذا وذلك، يأتي عبد الخالق وبعد شهور من عرض الخطة الخمسية للمناقشة الجماهيرية ليصدر تقييماً أقل ما يمكن أن يوصف به إنه تقييم سلبي.

فقد جاء في وثيقته المقدّمة إلى المؤتمر التداولي عن الخطة الخمسية ما يأتي:

"... ومن ثم فإنها (أي الخطة الخمسية) تستطيع إحداث تغيير في تركيب الإقتصاد السوداني من ناحية النمو الجذري في الإستثمارات ومن ناحية وضع الأسس لتحقيق جوهر الثورة الديمقراطية أي الثورة الزراعية، فهي لا تؤدي إلى تغيير في أسس العلاقات الإنتاجية المتخلفة (علاقات ما قبل الرأسمالية) كما أنها لا تعالج قضية التطور غير الرأسمالي في الزراعة. ما زالت هذه العلاقات في القطاع الحديث تقوم على أسس رأسمالية كاملة.

وفي إحتفالات الثورة بعيدها الأول أعلن رئيس مجلس قيادة الثورة الخطوة الجبارة التي أمم فيها كل المصارف الأجنبية والوطنية والشركات الإستعمارية الأساسية التي ظلت تنهب إقتصادنا عشرات الأعوام.

الغريب في هذا هو أن بعض الشيوعيين إتخذوا موقف التشكيك من هذه القرارات التي هزت بلادنا من أقصاها إلى أقصاها. لقد كان من الطبيعي أن يتخذ هذا البعض موقف التشكيك بعدما تسلم رسالة من عبد الخالق قبل أسابيع من تلك الخطوة وهو ما زال في القاهرة يتنبأ فيها بأن السُلطة ستحدث "ضجة" بتأميم

المصارف وشركات التأمين وإعلان التنظيم الشعبي لتستغلها في توجيه ضربة إلى الحزب الشيوعي. مرة أخرى نرى أننا لسنا في حاجة إلى إطالة الحديث عن موضوع التأمين فهو خطوة ظللنا ننادي بها من عشرات الأعوام وضمناها برنامج حزبنا كخطوة أساسية لتنمية موارد بلادنا الاقتصادية في اتجاه التطور الديمقراطي الذي يمهّد للإشتراكية، ولقد جاء في برنامج الحزب: "تأمين المصارف وشركات التأمين، وتتولى الدولة جميع المهمات المصرفية في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه بما في ذلك التسليف التعاوني، بذلك وحده يضمن المجتمع تنمية موارده الاقتصادية في اتجاه التطور الديمقراطي الذي يمهّد للإشتراكية".

ومع كل ذلك لم تكن قضية التأمين من القضايا التي شغلت بال الحزب أو نالت إهتمامه. ولولا مبادرات الجماهير، ولولا إندفاع التنظيمات النقابية، ولولا حماسة الشيوعيين ومبادراتهم الفردية لأصاب تلك الخطوة الكبيرة ضرر واسع، فقد كانت معركة مهمة إستوجبت تجنيد كل الطاقات لإنجاحها وإحباط المؤامرات التي كانت تحوكمها الدوائر الرجعية والدوائر الإستعمارية حولها. لقد إندفعت الجماهير العاملة متخطية حزبها وإندفع الشيوعيون متخطين قيادة حزبهم، لإنجاح تلك الخطوة المهمة التي رأوا فيها تحقيق آمالهم التي طالما ناضلوا من أجلها.

وتتلاحق ضربات السلطة الثورية لمواقع النفوذ الإستعماري في إقتصادنا ولمواقع الرجعيين والمخربين من عملاء الإستعمار والرجعية المحلية فتأتي قرارات أخرى بالتأمين والمصادرة ويتصدى سكرتير الحزب الشيوعي لتلك القرارات ويتناولها في الصحيفة التي يشرف عليها الشيوعيون، فينادي بإقامة دوائر قضائية للمصادرة يقف أمامها لصوص الإقتصاد ومخربو حياتنا وحياة الجماهير ليدافعوا عن أنفسهم. ولكن حديث سكرتير الحزب الشيوعي لا يجد من الجماهير سوى السخرية. فقد فرغت من تقييم تلك الخطوات قبل أن تتاح لسيادته الفرصة لعرض هذا الرأي الغريب على الشيوعيين. قالت الجماهير ورحبت بتلك الخطوات وأجازتها كمحاکمات سياسية تتطوي على معان عميقة للثورية، بل ربطت بنقائنها الثوري بين تلك الخطوة وبين الضربة التي وجهت من قبل إلى ترسانة القوى الرجعية في الجزيرة (أبا). فقد كانت الصلة بين الخطوتين واضحة المعالم لكل من أراد أن يرى الحقائق بمنظار الثوريين. فتلك الفئة التي خرّبت إقتصادنا وهربت أموال الشعب إلى الخارج، وزوّرت في الوثائق لتتهرب من دفع الضرائب هي الوجهة الإقتصادية لتلك الترسانة الحربية التي أقامتها القوى الرجعية في (أبا) والتي ساعدت في تمويل تلك العمليات.

عجباً، فقد أتى في بلادنا زمان رأينا فيه سكرتير الحزب الشيوعي يدافع عن الملكية الخاصة، وعن المجرمين من أعداء الشعب وأصدقاء الإستعمار ويطالب بإنصافهم في ساحات المحاكم! وتتجه السلطة الثورية بكل ثقلها إلى الريف وتعلن برامج ثورية للإصلاح الزراعي والخروج بريفا السودان الذي ظل حبيس الجهل والتأخر ومرتباً حقيقياً للقوى الرجعية، والخروج به إلى عالم تتوافر فيه لقمة العيش وجرعة الماء وقطرة الدواء، فلا يصدر عن قيادة الحزب المتسلطة على أجهزته الرسمية أي تقييم أو دراسة، ولم يكن نصيب تلك العملية الثورية غير الإهمال التام.

الديموقراطية والديموقراطية الثورية

لعلنا كحزب شيوعي من أكثر فصائل الحركة الثورية إدراكاً لقضية الديمقراطية والديموقراطية الثورية، وكثيراً ما بشرنا بعجز الديمقراطية الغربية عن حل قضايانا وناديننا بديموقراطية جديدة ثورية تكسر تلك الحلقات المفرغة التي ظللنا ندور فيها أكثر من 14 عاماً من دون أن نخطو خطوة واحدة إلى الأمام. وتأتي في البلاد سلطة ثورية تُحقّق الكثير مما ظللنا ننادي به، فلا يفتح الله على جماعة عبد الخالق بكلمة واحدة تأييداً لما أنجزته الثورة.

لقد أنهت ثورة 25 مايو وبضربة واحدة الوجود الرسمي والقانوني لكل المؤسسات الرجعية ببرلمانها ومجلس سيادتها وأحزابها، تلك المؤسسات التي كانت تشوه الديمقراطية وترعى التخلف والدجل، فلا ترى

القيادة المتسلطة على الحزب الشيوعي السوداني سوى جانب واحد تتمسك به على أساس أنه جانب سلبي فتدعي من غير وجه حق أن السلطة الثورية ساوت بين الحزب الشيوعي والأحزاب الرجعية ونحن أيضاً من أكثر الناس إدراكاً لجوانب هذه المسألة.

وتخطو السلطة الثورية خطوات أساسية وعظيمة في سبيل توسيع قاعدة الديمقراطية بالإقدام على تصفية الإدارة الأهلية بالصورة والكيفية اللتين تحققان ذلك الشعار الذي إلتفت حوله جماهير شعبنا منذ ثورة أكتوبر، فتتجاهل القيادة المتسلطة تلك الخطوة ولا تضعها في جدول أعمالها في يوم من الأيام برغم أن لدى حزبنا موقفه الواضح من تلك القضية، ولديه دراسات شرع في إعدادها منذ حكومة أكتوبر.

وترفع السلطة الثورية شعار إشراك الجماهير العاملة في إدارة دفة الأمور في بلادنا. فما هي المبادرة التي قامت بها القيادة المتسلطة على الحزب لمساعدة أعضائها المختارين ومن حولهم من الديمقراطيين والنقابيين؟ لا شيء سوى البحث عن سلبيات تلك الخطوة والإجتهاد لإيجاد ثغرة توجه منها النقد، وأخيراً وجدتها في أن السلطة لم تعط تلك الهيئات والمنظمات الفرصة لإختيار أعضائها بنفسها.

وكجزء من تحقيق الديمقراطية الثورية، وإشراك الجماهير في رسم بلادها، تطرح السلطة الثورية ميثاقاً وطنياً يهدف إلى تحديد المرحلة التي تمر بها بلادنا وأن يكون أساساً لقيام تنظيم شعبي يوحد طاقات الجماهير ويفجرها. فكيف قابل عبد الخالق ومن معه هذه الخطوة؟

أولاً: أرسل عبد الخالق من القاهرة الرسالة التي أشرنا إليها سلفاً، والتي لم ترَ النور برغم قرار اللجنة المركزية وفيها يتحدث عن أن السلطة ربما أعلنت التنظيم السياسي في إحتفالات الثورة وتحت ظل "الضجة" التي ستحدثها بالتأميم تعمّد إلى توجيه ضربة إلى الحزب الشيوعي.

ثانياً: في أحد إجتماعات اللجنة المركزية جرت مناقشة لموضوع التنظيم الشعبي وإتخذ قرار بأن يمتنع أي عضو من أعضاء الحزب الشيوعي عن الإشتراك فيه إذا أختير من دون موافقة الحزب. ومن الضروري أن نفق عند هذه النقطة المهمة. فالحزب الشيوعي السوداني له مواقف وتجارب حية خاصة حول ما يتعلق بموضوع المقاطعة والإنعزال عن المؤسسات الجماهيرية أو النشاط الجماهيري. والحزب الشيوعي الذي حوّل المعارك الانتخابية المحدودة الغرض تحت ظل الحكم العسكري إلى معارك حية لكشف النظام والإلتصاق بالجماهير، والحزب الشيوعي الذي دبّج المقالات والخطب ضد حزب الشعب الديمقراطي عندما قاطع إحدى الإنتخابات النيابية وإتهمه باليسارية وأصدر كتباً في هذا المعنى.. هذا الحزب يأتي وتحت ظل سلطة ثورية يرفض الإشتراك في مؤسساتها تحت ستار أنه لم يُستشر في من يمثله!

أليس هذا الوضع بغريب على حزب يريد أن يبني تحالفاً ثورياً مع سلطة ثورية؟ من القضايا الأساسية التي تُحدد طبيعة نظام ما، ما يتخذ ذلك النظام من مواقف في سياسته الخارجية. فالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول هي التعبير السياسي المجسد عن مواقف ذلك النظام ليس من القضايا الدولية فحسب، بل أيضاً وبالقدر نفسه من القضايا الداخلية.

وقد ساهم حزبنا خلال تاريخه الطويل ونضاله العامر في تحديد معالم السياسة الخارجية الثورية التي يناضل شعبنا ليحققها فصاغ أسساً ومبادئ واضحة في هذا الميدان.

وجاءت في البلاد حكومة ثورية رسمت لنفسها سياسة خارجية ثورية تتطابق مع مصالح شعبنا، ومع أهداف المرحلة الثورية التي تمر بها بلادنا.

فماذا كان موقف القيادة المتسلطة على الحزب من تلك السياسة؟

إن موقفها هو إمتداد لكل المواقف المشكّكة السابقة التي تبحث عن أية ثغرة أو نقطة مهما تكن ضئيلة لتثير غبار الشك حول مواقف السلطة الثورية. فتحت ستار عدم إستفزاز الإستعمار وكسب عداوته عارض عبد الخالق الخطوة الجريئة الثورية التي أقدمت عليها السلطة بالإعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية.

وتحت ستار الحجج نفسها إنتقد عبد الخالق خطاب المسيد بابكر عوض الله في الأمم المتحدة، وكان الإستعمار يلعب معنا لعبة نظيفة، فإذا أستقر وخرجنا على قواعد تلك اللعبة ثار وإنفعل وأرسل جيوشه

وأساطيله لتهدد معاقلنا. إن الإستعمار يعرف طبيعة السُلطة الثورية في بلادنا وقد حاك المؤامرات ضدها قبل أن تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية، وقبل أن يلقي السيد بابر عوض الله خطابه الثوري الرائع في مواجهة الإستعمار الأميركي. وسيظل الإستعمار يحوك الدسائس والمؤامرات ضد ثورتنا. والقيادة المتسلطة على الحزب والتي تحمل بين يديها منظراً دقيقاً وحساساً تتقّب به عن سلبيات السُلطة الثورية وأخطائها، لا يقع تحت منظارها الدقيق شيء إيجابي يستحق منها الإشادة أو مجرد الذّكر. فإنفتاح سياستنا على المعسكر الإشتراكي والدور الإيجابي الذي تلعبه حكومة الثورة على الصعيدين العربي والأفريقي، ومناهضتها الصريحة والواضحة للإستعمار قديمه وحديثه، ووقوفها مع حركة التحرر الوطني العربية والأفريقية والعالمية، ومساندتها الرسمية لحركة السّلم العالمية وحركة الطبقة العاملة العالمية، وفُتح أبواب بلادنا على مصراعَيْها لإستقبال نشاطاتها، كل ذلك لا يجد من القيادة المتسلطة على الحزب أدنى إهتمام أو تقييم.

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 28 آذار/ مارس 1971

4- جهاز الأمن الخاص بالحزب كان يرصد إجتماعات

عبدالخالق محجوب والصادق المهدي

على الضفة الغربية من قناة السويس عدد من المقاتلين السودانيين يشاركون القوات المصرية منذ 1967 في رد الغارات الإسرائيلية. وهم بالإضافة إلى رجال الكتيبة الكويتية المرابطين منذ 1967 أيضاً في الجبهة المصرية، الوحيدون الذين يشاركون مصر في المعركة بعدما سحبت الجزائر العام الماضي كتيبتها. وأيام العدوان الثلاثي على مصر 1956 كانت هنالك كتائب من الحزب الشيوعي السوداني تساعد المصريين في رد هذا العدوان. ومن ذلك الوقت بدأت بين الرئيس جمال عبد الناصر والسيد عبد الخالق محجوب صداقة كانت تنمو في إستمرار ووصلت إلى حد أن الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني أصبح يتقهم ظروف تجربة عبد الناصر مع الحزب الشيوعي المصري، وأصبح عبد الناصر في المقابل يتقهم ظروف الحزب الشيوعي السوداني. وعندما نفى عبدالخالق محجوب إلى القاهرة في نيسان/ أبريل 1970 إستقبله عبد الناصر غير مرة لأنه لم ينس الدور الذي قام به أيام العدوان الثلاثي وإرساله كتائب من الحزب تحارب الذين قرروا غزو مصر.

هل ان السادات وهو يتحادث مع الرئيس جعفر النميري تذكر أن عبد الخالق محجوب في السجن مع عشرات آخرين من قادة الحزب الشيوعي السوداني وأعضائه. هل تذكر ذلك، وتذكر إستطراداً الصداقة التي كانت تربط محجوب بعبدالنصر، والدور الذي لعبه أيام العدوان الثلاثي بإرساله كتائب لتشارك المصريين في صد الغزو المثلث؟ هل أنه تذكر ذلك وهو يعلن أن الأيام المقبلة هي الساعات الحاسمة بالنسبة إلى المعركة المصرية، فتدخل مع النميري لإطلاق محجوب ورفاقه؟

من المفارقات الغربية أن الجناح المتمرد على قيادة محجوب، المشارك في الحكم القائم، يأخذ على الأمين العام المعتقل تأثره بتجربة عبد الناصر في تصفية الحزب الشيوعي المصري. وكون المفارقات غريبة أن الجناح المتمرد يشارك في حكم النميري الذي هو حليف قوي لمصر.

وفي الفصل المنشور اليوم يشرح الجناح المتمرد مفاهيم عبد الخالق محجوب في تصفية الحزب. كما يشرح التحالف الذي أقامه "من وراء ظهر الحزب" مع السيد الصادق المهدي. وكان في الفصول السابقة عرض مواقف عبدالخالق وكيف أنه عارض إجراءات قام بها حكم النميري وكان الحزب في إستمرار ينادي بها. وعرض أيضاً كيف أن عبدالخالق كان ضد إعتراف السودان بألمانيا الشرقية، وضد مهاجمة الولايات المتحدة بعنف. وإلى الآن الصمت مطبق حول الوفد الحزبي السوفيياتي الذي قيل إنه في الخرطوم. وإلى الآن أيضاً معظم الوفود الحزبية العربية إلى مؤتمر موسكو وصلت إلى العاصمة السوفيياتية أو هي في طريق. فالمؤتمر سيفتتح غداً. وليس واضحاً إن كان الحزب الشيوعي السوداني سيتمثل فيه، وأي جناح سيتمثل. هل هو المشارك في الحكم صاحب الوثائق التي تنشرها "النهار" أم الجناح المودع سجون الخرطوم؟ قد تكون المفاجأة كبيرة إذا مثل السودان في مؤتمر موسكو وفد حكومي، وتكون ملفته إذا بدأ المؤتمر أعناله والسودان غير ممثل فيه حكومة أو حزباً.

قضية الجنوب

منذ المؤتمر الثالث صاغ حزبنا سياسة ثورية مبنية على أسس الماركسية اللينينية تجاه مشكلة الجنوب مقدماً بذلك الحل الثوري الوحيد الذي يضمن وحدة القطر ويفتح الباب أمام إنطلاقة جديدة بعد أن تتخلص من أكبر مشكلة عطلت تقدم البلاد وإمتصت جهود الحركة الوطنية والحركة الثورية وتبنت السلطة الثورية تلك السياسة وعهدت إلى أحد الوزراء الشيوعيين من أبناء الجنوب في تنفيذها، ومع ذلك وقفت القيادة المتسلطة على الحزب

موقف المتفرج من تلك الخطوة، فلم تحاول تلك القيادة أن تعبئ الحزب سواء في الجنوب أو الشمال لتنفيذ تلك السياسة، ولم يحدث أن قدمت إلى اللجنة المركزية دراسة جادة وواضحة في ما يتعلق بهذه القضية. ويمكن أن ينطبق الحديث نفسه على بناء الحزب في المديرية الجنوبية إستناداً إلى الجو الصحي والمناخ المناسب الذي خلقه ذلك الإعلان، والصدى الواسع والترحيب العظيم اللذين قابله بهما أبناء الجنوب المخلصون. والدراسة الوحيدة التي أعدها المكتب التنظيمي للحزب لم تعرض إلى يومنا هذا على اللجنة المركزية للحزب.

مواقف أخرى

وتحققاً لسياسة الإنفتاح على المعسكر الإشتراكي المعلنة، وتأكيداً لصداقتنا المؤسسة قام رئيس حكومة الثورة بزيارة رسمية للإتحاد السوفيياتي لقت صدى كبيراً في كل الأوساط العالمية والمحلية ما عدا الحزب الشيوعي السوداني الذي تقف "ماكنات طباعته" على إستعداد ليل نهار لتملأ الشوارع بالمنشورات عند كل خطوة ترى القادة لم يصدر حزبنا تقييماً لتلك الزيارة، حزبنا الذي أصدر تقييماً موضوعياً صحيحاً لرحلة الفريق إبراهيم عبود إلى الإتحاد السوفيياتي عام 1961، لا يرى ضرورة لتقييم زيارة رئيس الحكومة الثورية لوطن الإشتراكية.

ومرة أخرى يشذ الرئيس ليزور في جولة واحدة 6 من الدول الإشتراكية مصحوباً للمرة الأولى في تاريخ بلادنا بممثلين لكل المنظمات الديمقراطية في بلادنا ولكن الحزب الشيوعي لم يقل كلمة لتقييم الآثار الإيجابية لتلك الرحلة التاريخية.

وللمرة الثالثة يزور رئيس مجلس قيادة الثورة جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية ولا يفتح الله على قيادة الحزب المتسلطة بكلمة.

أم أن العلاقات مع المعسكر الإشتراكي لم تعد أمراً ذا بال؟

إحتفالات العيد المئوي لميلاد لينين

وللمرة الأولى في بلادنا تحتفل الدولة لمناسبة من أكبر المناسبات التي يمكن أن تمر بالشيوعيين ألا وهي الإحتفال بالعيد المئوي لميلاد القائد الماركسي الأول ومؤسس أول دولة للعمال والفلاحين الرفيق فلاديمير ايليتش لينين. فماذا كان موقف تلك القيادة من ذلك الحدث الكبير؟

يكفي أن نقول رداً على هذا السؤال أن قيادة الحزب لم تعبأ لمجرد حضور الإحتفال الكبير الذي أقيم في استاد الخرطوم والذي إفتتحه رئيس الحكومة بنفسه فضلاً عن تعبئة الجماهير للترحيب بذلك العمل الكبير والمشاركة فيه. فجاء الإحتفال دون المستوى الحقيقي الذي يليق بالمناسبة.

أليس في هذا تعبير كاف عن وقوف تلك القيادة موقفاً معادياً لكل خطوة ثورية سليمة تقدم عليها الحكومة التي تتشدد بمساندتها ودعمها؟ ألا يعني هذا المعارضة غير المعلنة قولاً والمطبعة عملاً؟

وخلال كل ذلك ظل الإتجاه الثوري في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية يعترض على هذا النهج العملي الخاطيء، وينادي بتصحيحه على الصورة التي تجعل من الحزب الشيوعي أداة فعالة حقاً في العمل الثوري وتوسيع دائرته، وينادي أيضاً بتصحيح موقف المعارضة غير المعلن إلى موقف التأييد الحازم للنظام الثوري، ويجعل النقد للسلبات والأخطاء أداة لتقوية التحالف لا منهجاً متكاملًا للمعارضة.

ولكن كل هذه المحاولات كانت تتكسر على صخرة الجمود وضيق الأفق وفقدان الصلة بالماركسية، كل ذلك تحت ستار "الثورية" وتحت ستار "الموقف المستقل" للحزب الشيوعي بينما أصبح الموقف المستقل هو موقف المعارضة والوصاية لا موقف التحالف والمشاركة في المسؤولية.

وكان مجموع «حصول هذا المنهج هو العزلة التي ظل يعيشها الحزب عن كل ما يجري في بلادنا. أما النتائج العملية لهذه العزلة فيجدها الزملاء مفصلة في مكان آخر من هذه الوثيقة.

حقيقة جذور الإتجاهات اليمينية ومواقعها

ظل الإتجاه الإنتهازي التصفوي بقيادة عبد الخالق يتشدق بالثورية ويضفي صفة اليمينية على الإتجاه الثوري المعارض لذلك الخط الإنتهازي ويزعم أن الإتجاه الثوري الداعي إلى وضع الماركسية السليمة يعمل على تصفية الحزب ودمجه نهائياً بالسلطة.

والغرض من هذه الإدعاءات الكاذبة هو إخفاء حقيقة مواقع الاتجاهات اليمينية التصفوية المتسترة خلف العمارات اليسارية الجوفاء وتوجيه أنظار أعضاء الحزب إلى يمين وهمي.

ان لعبد الخالق محبوب خطأ يمينياً ظل يبشر به في الحزب منذ فجر الإستقلال إلى يومنا هذا. وظل هذا الإتجاه اليميني المتكامل يبرز نفسه بوضوح في كل ما كان يكتب عبد الخالق ويخفي هذا الإتجاه اليميني نفسه من وراء الشعارات اليسارية أحياناً.

ففي الفترة الإنتقالية للإستقلال التي أعقبت توقيع إتفاق السودان عام 1953 لعب الزميل عبد الخالق دوراً أساسياً في التحالف مع حزب الأمة وقامت على أساس هذا التحالف الجبهة الإستقلالية عام 1955 المكونة من حزب الأمة والحزب الشيوعي ومعظم المنظمات الديمقراطية القائمة آنذاك. ومن خلال النشاط العلمي لتلك الجبهة وضعت الحركة الشعبية في مواجهة مصر بصفتها العدو الأول وإتخذ النضال ضد الإستعمار البريطاني مرتبة ثانوية وفتح الطريق أمام الإستعمار لبحوك المؤامرات لإجهاض إتفاق القاهرة. ووسط الحركة الشعبية تجاه تلك المؤامرات لإجهاض إتفاق القاهرة. ووسط الحركة الشعبية تجاه تلك المؤامرات التي كان الإستعمار يحركها بواسطة حزب الأمة، يجيء عبد الخالق عام 1956 ليبرر التحالف مع حزب الأمة ويزين الوجه القبيح لذلك الحزب الرجعي في كتابه المعروف "نحو آفاق جديدة"، حيث يقول في الصفحة 65 "... هذا التحول يتم خلال عملية وخلال مواقف متعددة، هل هناك عناصر راهنة داخل الأحزاب تجعل من الممكن إنتصار هذه الحركة الديمقراطية؟

أعتقد أن هذه العناصر موجودة. ففي حزب الأمة حيث تتركز في القيادة القوي التي تعاونت مع الإستعمار البريطاني تبدو في بعض تحولات جديدة نتيجة لوجود عناصر جديدة من الشباب في القيادة. إن هذه التحولات وهذه العناصر في طور التكوين. وما زالت أمامها صعوبات جمة ونفوذ واسع من قبل القسم الأكبر في القيادة التقليدية التي ما زالت ترى التعاون مع الدول الإستعمارية الكبرى وخاصة بريطانيا. وفي رأي أن إتساع الحركة الوطنية الديمقراطية ووحدها وسط الجماهير التقدمية يساعدان التحولات الداخلية في هذا الحزب والعناصر الشابة الجديدة في الكفاح ضد السياسات الرجعية التي تفرضها غالبية الدوائر المؤثرة في حزب الأمة وتصفية كل نفوذ مضاد للأهداف الوطنية الأساسية التي ذكرتها. كما أن مسلك القوى من تلك التحولات والعناصر الشابة التي من مصلحتها توسيع نطاق هذه التحولات أمر مهم بالنسبة لإتساع نطاق التجمع الوطني وعزل النفوذ الإستعماري نهائياً من بلادنا".

عبد الخالق وأفكار الديموقراطيين الثوريين

وعقب إنتصار الثورة وإنهيار الحكم العسكري أخذت الإتجاهات اليمينية المتكاملة لعبد الخالق وجهة جديدة. فتحت تأثير أفكار الديموقراطيين الثوريين وتجربة الجمهورية العربية المتحدة بصفة خاصة بدأ عبد الخالق يدعو صراحة إلى تصفية الحزب الشيوعي وإحلال أفكار الديموقراطيين الثوريين محل النظرية الماركسية. وخلال عام 1965 طرح عبد الخالق في الصحف وفي الندوات نظريته التصفوية المتكاملة.

بدأ عبد الخالق في النصف الأول من 1965 تقييم تجربة الديموقراطيين الثوريين تقيماً ماركسياً سليماً لكنه إنتهى في النصف الثاني من ذلك العام إلى الدعوة الصريحة إلى التصفية.

ويقول عبد الخالق في مقال نشر في صحيفة "الميدان" في تاريخ 15 مارس/ آذار 1965 بعنوان "الثورة السودانية وأزمة الوسط":

"نلاحظ أيضاً أن هذه الإتجاهات الاشتراكية الثورية تحاول أن تضع بينها وبين الاشتراكية الماركسية حداً

فاصلاً. ويختلف هذا الحد الفاصل من بلد إلى آخر، من وقت إلى آخر. ففي الجمهورية العربية المتحدة حيث وقعت أخطاء من قبل الشيوعيين إزاء تلك الاتجاهات الاشتراكية الثورية متأثرة بما حدث وتضع حدوداً فاصلة بينها وبين الفكر الماركسي وصل إلى كبت نشاطه، لكن تطور هذه المدرسة وإنجازاتها اليومية في حقل التحول الاشتراكي وثبات الثورة وانتقالها من حيز المجتمع المصري إلى رحاب المجتمع العربي ثم توصلها إلى العلم الاشتراكي منهجاً للتحولات الاجتماعية جعلت من الممكن أن يقوم ذلك الحد الفاصل في حيز الحوار الفكري والإختلاف الإيديولوجي.

ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن شعار الاشتراكية وقد طرح من قبل في هذه البلدان من قبل الأحزاب الشيوعية وجد صعوبات جمة ولم يتعد أثره حيزاً ضيقاً من بعض الجماهير المتقدمة من المثقفين ومن الأقسام المتقدمة من الجماهير العاملة. أما الجماهير الواسعة فقد ظلت بعيدة عن دائرة الفكر الاشتراكي الذي لم يقترب منها لظروف التخلف، ولعدم قدرة الشيوعيين في كثير من تلك البلدان وفي الكثير من تلك الأحيان على تقريب الاشتراكية إلى أفئدة تلك الجماهير.

لقد استطاعت المدرسة الاشتراكية الثورية وخاصة في الجزائر والجمهورية العربية المتحدة للمرة الأولى تقريب شعار الاشتراكية من أفئدة تلك الجماهير وتبسيط ذلك الشعار حتى أصبح من بين تلك الشعارات السياسية هو السائد اليوم. ولم يأت ذلك إعتباطاً بل لأن قادة هذا الفكر الاشتراكي في تلك البلدان واجهوا ظروف التأخر في مجتمعاتهم وأقروها وابتكروا الطرق الملائمة لإزالة حواجز هذا التعصب ضد الاشتراكية وهذا أكبر إنتصار لقضية الاشتراكية في هذه المنطقة من البلدان الحديثة الإستقلال".

ويقول في ندوة أقامها في جامعة الخرطوم لخصتها صحيفة "الميدان" في تاريخ 3 أبريل/ نيسان 1970: "بالنسبة إلينا نعتبر أن هذا النوع من الاشتراكية يمثل حاجة إجتماعية في تلك البلدان وهو يمثل حاجة إجتماعية في السودان لأنه يقرب الفكرة الاشتراكية إلى أقسام واسعة من السكان ما كان للفكرة الماركسية أن تصل إليها لأن الفكرة الاشتراكية الماركسية واضحة من الناحية العلمية أما الفكرة الاشتراكية العلمية فهي متأثرة إلى حدود بعيدة بتفكير الأقسام الواسعة من السكان وخاصة تفكير الفلاحين في تلك المناطق. ومن المهم أن تعرف هذه المدارس كيف تتعاون بعضها مع بعض لنقرب الفكرة الاشتراكية على أوسع نطاق من السكان.

وهذه المدارس قد تختلف في بعض المسائل الأيديولوجية وفق بعض المسائل الفلسفية ولكن المدرسة الاشتراكية العلمية في الجمهورية العربية المتحدة والمدرسة الاشتراكية الماركسية لا تختلفان على الإطلاق في موقف مبدئي هو السلطة. فإذا تحدد هذا أصبح واضحاً أن الخلافات تفصيلية وأن التجريب يقرب بينها وبين المدرسة الماركسية".

إن الدعوة إلى هذا التقسيم السليم لدور الديموقراطيين الثوريين في بلادنا يصفها عبدالخالق اليوم بالإنتهازية واليمينية والتصفوية إلى آخر هذه الألفاظ التي يتداولها اليوم عبدالخالق وجماعته. ولكن دعونا ننظر إلى النظرية التصفوية الشاملة التي صاغها عبدالخالق:

يقول في الصحيفة 60 من كتابه "المدارس الاشتراكية في أفريقيا":

"إن التجربة الفريدة التي يجب متابعتها هي أن الثورة الاشتراكية في مصر تأتي من أعلى ومن دون تنظيم سياسي سابق، وهذه المتابعة بالتمحيص والدرس ستغني الفكر الاشتراكي".

ثم يعطي عبدالخالق هذه النظرية صياغتها المتكاملة في ندوة أقامها في دار الحزب الشيوعي في شارع الأربعين في أم درمان ولخصتها صحيفة "الميدان" في أول أكتوبر/ تشرين الأول. يقول عبدالخالق: بالنسبة إلى عدد من الشيوعيين لم يستطيعوا إلى الآن أن يدركوا أو يروا إمكان قيام نظام اشتراكي من دون حزب شيوعي إستناداً إلى تمسكهم الشديد بما جاء في الماركسية من أن شروط قيام النظام الاشتراكي وجود حزب شيوعي. وأعتقد أن القضية ليست قضية نصوص. فالعاملون في حقل الاشتراكية ينقسمون قسمين: قسم يرى أن الاشتراكية تفسر الحياة في حركتها وتطورها. والقسم الآخر يريد أن يلوي رقبة الحياة ليبقيها داخل إطار

من الأفكار المحفوظة".

ويقول أيضاً: "هناك احتمال تطور حركة شعبية معينة نحو الاشتراكية من دون حزب شيوعي على أساس وضع السلطة في أيدي غير الرأسماليين وتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة. وليست القضية هي وجود حزب شيوعي إنما وجود حركة اشتراكية تتمسك بالمبادئ الأساسية للإشتراكية".

ويضيف: في ندوة عقدت في جامعة الخرطوم قال لي أحد الطلبة أن النظام القائم في مصر يمثل البرجوازية الصغيرة. ووضح أن هذا الطالب من حفظة النصوص. فالإشتراكية البرجوازية الصغيرة كما هو معروف تقوم على أساس المنتج الصغير وتوزيع الصناعات بين الناس والمساواة في الفقر. وكان هذا تفكيراً رجعياً على طرفي نقيض مع الإشتراكية".

ويخلص من هذا إلى القول:

"لقد كان لينين يقول إن من ينتظر ثورة عمالية خالصة تستولي على السلطة سوف يطول به الإنتظار كثيراً. إن عالم اليوم يشهد تحولات هائلة. فالإشتراكية تصل إلى أماكن ما كان لينين يحلم بأن تصل إليها. والمهم هو أن يفهم الإشتراكيون هذه التحولات التي جعلت من الممكن تحول الحركات الوطنية إلى الإشتراكية".

ويلقب عبدالخالق بعد ذلك على الحزب الشيوعي المصري قائلاً:

"... والشبيوعيون المصريون لم يروا قبل أعوام أن هناك تحولاً إشتراكياً في بلادهم. كانوا بمعزل ولكنني أعتقد أن حلهم لحزبهم كان إجراء سليماً".

هذا ما ظل عبدالخالق يبشر به خلال عام عام 1965 وفي نهاية 1965 أصدر النظام الرجعي البائد قراره بحل الحزب الشيوعي. وواجه الحزب الشيوعي حملة واسعة من العنف الدموي، وفي تلك اللحظات التاريخية حيث كانت المهمة الأولى المطروحة أمام الحزب الشيوعي هي الصمود في وجه تلك الحملة وتصعيد النضال الشعبي، واصل عبدالخالق تطبيق خطة التصفوي الذي ظل يبشر به ويمهد له فكرياً ويجعله خطأ عاماً مقبولاً في صفوف الحزب وفي أوساط الحركة الشعبية. قدم عبدالخالق بعد حل الشيوعي مباشرة مشروعه المعروف والداعي إلى حب الحزب الشيوعي ودمجه مع الديموقراطيين الثوريين من داخل الحزب الإشتراكي، وأجازت اللجنة المركزية للحزب ذلك المشروع مع اعتراض قلة من أعضائها. وبدأت بعد ذلك عملية الدمج هذه على صعيد النشاط العملي. وفي صيف 1966 توجه عبدالخالق في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي. وهناك قدم الرفاق السوفييات نصيحة أخوية موضحين خطأ الاتجاه الرامي إلى تصفية الحزب. وعاد عبدالخالق من الاتحاد السوفياتي ليكتب التقرير الذي نشر في العدد 127 من نشرة "الشيوعي" والذي أشار فيه إلى مصدر هذه الاتجاه وجذوره من دون أن ينتقد الأفكار التصفوية التي ظل يبشر بها طوال عام كامل لتصبح خطأ رسمياً للحزب.

التحالف مع الصادق المهدي

وبعد هزيمة الاتجاه اليميني الذي قاده لتصفية الحزب، واصل عبدالخالق نشاطه اليميني في ميدان آخر. ففي الأعوام التي سبقت ثورة مايو 1969 أقام عبدالخالق تحالفاً سرياً من وراء ظهر الحزب مع الصادق المهدي على أساس تقييمه اليميني للصادق المهدي وإعتباره ظاهرة تقدمية جديدة في حزب الأمة، وهذا يمثل إمتداداً لنظريته التي طرحها عام 1956 في كتابه "آفاق جديدة"، بل شمل ذلك التحالف قطاعاً من حركة الإخوان المسلمين: محمد يوسف محمد ومحمد صالح عمر وجعفر شيخ ادريس وصادق عبدالله الماجد، حيث كان عبدالخالق يعقد معهم إجتماعات منتظمة "للتسيق". كما شمل ذلك التحالف جماعة وليم دينغ (أي معسكر الصادق كله).

هنا نستشهد بوقائع محددة حول تحالف عبدالخالق مع الصادق المهدي:

أولاً - كشف وزير الداخلية في إجتماعه مع بعض الكادر القيادي للحزب في 18 سبتمبر/ أيلول 1969 عن طلب طرحه عبدالخالق بضرورة إعطاء إعتبار خاص للصادق المهدي في التكوين الحكومي الجديد

وإشراكه في ذلك التكوين. وبينما عقب عبدالخالق في ذلك الاجتماع على كل ما أثاره وزير الداخلية، لم يفتح الله عليه بكلمة واحدة حول ما ذكره الوزير عن المطالبة بإشراك الصادق المهدي في حكومة مايو. وقد أثار سكوت عبدالخالق حول الموضوع الأخير تساؤلات مشروعة في صفوف الحزب ولم يجب عنها إلى يومنا هذا.

ثانياً- المعلومات الخطيرة التي كشف عنها الزميل فاروق أبو عيسى في الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي في تاريخ 21 أغسطس/ آب 1970 حيث أوضح أن عبدالخالق كان يعترض على اعتقال الصادق المهدي بعد ثورة مايو بل طلب من الزميل فاروق أن يعمل الحزب على تمثيل الصادق المهدي في الحكومة بدلاً من الزميل فاروق أن يعمل الحزب على تمثيل الصادق المهدي في الحكومة بدلاً من اعتقاله ويرشح أحمد إبراهيم دريج لدخول الحكومة!

فماذا رد عبدالخالق في الاجتماع؟

قال: وماذا لو دعوت إلى تمثيل الصادق وإدخال أحمد إبراهيم دريج في الحكومة؟ ألم يدخل الحكومة منصور خالد ومحمود حسيب وآخرون؟

تصوروا مثل هذا التبرير الذي يقدمه عبدالخالق لتحالفه مع الصادق المهدي؟

ثالثاً- المعلومات الخطيرة التي كشف عنها الزميل عمر مصطفى في اجتماع اللجنة المركزية في دورة مارس/ آذار حول تحالف عبدالخالق مع الصادق المهدي والتي حجت عمداً عن عضوية الحزب حيث لم ينشر منها حرف واحد في مداولات اللجنة المركزية التي طرحت على الأعضاء بينما نشرت ردود عبدالخالق عليها! وقد شملت هذه المعلومات:

أولاً- الاجتماعات التي كان يعقدها عبدالخالق مع الصادق المهدي وعبدالله عبدالرحمن نقداً لله وصادق عبدالله عبدالماجد وسراج سعيد في بداية 1968 من دون علم الهيئات الحزبية المسؤولة والتي رصدها جهاز الأمن الخاص بالحزب.

ثانياً- التحذير الذي وجهه عبدالخالق إلى الزيل محمد أحمد سليمان بالألا يتابع جهاز أمن الحزب الاجتماعات التي يشترك هو فيها!

ثالثاً- المناقشات التي دارت في تلك الاجتماعات حول احتمالات القضية الدستورية المرفوعة من الصادق المهدي بشأن قرار حل الجمعية التأسيسية الذي أصدره إسماعيل الأزهرى في فبراير/ شباط 1968 والتي تعهد فيها عبدالخالق بالضغط على القاضي عبدالمجيد حسن ليصدر الحكم لمصلحة الصادق المهدي، وإبلاغ القاضي عبدالمجيد حسن الزميل كيج المناقشات التي أجراها معه عبدالخالق في هذا الصدد.

رابعاً- الاتفاق في تلك الاجتماعات على أنه - في حال النجاح في إصدار الحكم لمصلحة الصادق المهدي - يعلن الصادق المهدي وجود حالة إنهياء دستوري في البلاد، ثم يعلن عن حكومة إئتلافية جديدة من حزب الأمة (جناح الصادق) والحزب الشيوعي والإخوان المسلمين وحزب سانو!

خامساً- إبعاد سراج سعيد عن تلك الاجتماعات في ما بعد على أساس إتهامه بأنه هو الذي سرب المعلومات إلى جهاز الأمن للحزب الشيوعي.

سادساً- إخطار عبدالخالق المهدي صباح 25 مايو/ أيار بعدم تأييد الحزب "المغامرة العسكرية" وعدم تورطه مع "المغامرين" في أية إلتزامات ثم إرسال بيان 25 مايو إلى الصادق المهدي قبل أن يوزع على أعضاء الحزب الشيوعي.

اليمنية والبرلمانية

ويمكن أن نبحث عن المواقف اليمنية المتكاملة لعبدالخالق في ميدان آخر: ميدان العمل البرلماني. لقد وضع الحزب الشيوعي معظم ثقله في دائرة أم درمان الجنوبية خلال الانتخابات وأنفق فيها معظم موارده المالية في الوقت الذي واجه معظم قادة الحزب الآخرين المرشحين في الانتخابات معاركهم من دون عون

مالي يذكر.

غير أن دخول عبدالخالق البرلمان تحول إلى خيبة أمل للحزب ولكل أوساط الحركة الثورية حيث مارس في البرلمان خطه اليميني في أسوأ صورة، وتخلّى عملياً عن الدفاع عن خط الحزب ومصالح الشعب، وغرق في المناورات البرلمانية الفارغة، وجعل من نفسه طرفاً أساسياً فيها وجزءاً من محور الصادق المهدي. وقد عبر عن إتجاهه اليميني في خطابه الشهر الذي ألقاه يوم إفتتاح البرلمان وانتخاب حكومة محمد أحمد محجوب. لقد كانت أمام عبدالخالق فرصة في ذلك اليوم ليقدم برنامجاً متكاملًا للعمل الثوري وفضحاً شاملاً للنظام الرجعي وفرصة ليرفع صوت الحزب والحركة الثورية، لكنه إكتفى بطرح خطه اليميني في خطاب قصير حيث قال: إن المهمة الرئيسية المطروحة أمام البلاد اليوم هي مهمة التنمية في هذا الطريق أو ذاك! هذا ما قاله عبدالخالق بالحرف الواحد كإفتتاح لعمله البرلماني. وقد أحدث ذلك الخطاب موجة إستياء واسعة في صفوف الحزب والحركة الثورية. كيف يبيح سكرتير الحزب الشيوعي لنفسه القول إن القضية المطروحة يومها هي التنمية في هذا الإتجاه أو ذاك؟ وأي شيء يميز سكرتير الحزب الشيوعي يومها عن جماعة الصادق أو التكوينات السياسية الرجعية الأخرى أن هو لم يقل إن القضية هي قضية السلطة وقضية الثورة الاجتماعية؟

بعد ذلك إتخذ عبدالخالق من العمل البرلماني - بل جانب المناورات منه - بديلاً لعمل الحزب. وحلت الهيئة البرلمانية مكان المكتب السياسي الذي كانت تمر 5 أو 6 أسابيع من دون أن يعقد إجتماعاً واحداً. بل أفقد عبدالخالق العمل البرلماني جانبه الثوري حيث لم يرجع إلى ناخبيه في الدائرة الجنوبية ليربط عمله البرلماني بهم. تحول عبدالخالق إلى نائب تقليدي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. حول العمل البرلماني إلى هدف في حد ذاته وليس أداة لتحريك العمل الثوري ضد السلطة الرجعية.

صحيفة "النهار". بيروت - الإثنين 29 آذار/ مارس 1971

5- كيف يتصور عبدالخالق محجوب

قضية الصراع الإيديولوجي داخل التنظيم السياسي؟

وفد حكومي سوداني هو الذي سيمثل السودان في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي الرابع والعشرين الذي يبدأ أعماله اليوم في موسكو. كل شيء، إذاً، بقي على حاله. المسجونون ما زالوا في السجن. المشاركون في الحُكم ما زالوا مشاركين في الحُكم.

وثمة ملاحظة أساسية، هي أن الوفد السوداني الذي سيمثل حكومته في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي لا يضم أحداً من الوزراء الشيوعيين المشاركين في الحُكم. وأكثر من ذلك إن قطبيه الأساسيين هما رائدان من رواد ثورة 25 مايو 1969: الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم، والرائد مأمون عوض أبو زيد. والإثنان هما في واقع الحال اللذان يتوليان الإشراف على إستمرار اعتقال عبد الخالق محجوب ورفاقه. فالأول هو وزير الداخلية والآخر هو المشرف على شؤون المخابرات.

قد يكون النظام الحاكم في السودان حرص على ذلك. قد يكون تعمّد ذلك.

إذاً، مرة ثانية، الوفد السوفياتي الذي قيل إنه جاء إلى الخرطوم لم يفعل شيئاً. واليوم ستلاحظ الوفود التي تحضر مؤتمر موسكو أن أبرز حزب شيوعي في المنطقة العربية غائب تماماً من المؤتمر. ستلاحظ أيضاً أن الوفد الذي يمثل السودان يمكن أن يكون من نوع الوفود التي تأتي لتسويق السلاح مثلاً نظراً إلى أهمية عضوي الوفد، وليس من الوفود التي تحضر مؤتمراً حزبياً.

ومن خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس أنور السادات الأحد في الخرطوم يجدر تسجيل نقطتين: الأولى إنه ركز على الوضع الداخلي في السودان بالمقدار الذي ركز حديثه على تطورات الموقف الدولي بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط. وفي هذا المضمار قال ما معناه إن الثورة المصرية منذ 23 يوليو 1952 إلى اليوم خاضت معارك صلبة ولم يكن سلاح هذه المعارك الانتخابات أو الصحافة إنما الوحدة الوطنية. ومعنى ذلك أن في السودان قطاعات (أبرزها الشيوعيون) تطالب بإجراء الانتخابات وبحرية الصحافة، وأن النظام لا يتجاوب مع هذه المطالب. وعدم تجاوبه خلق إشكالات.

النقطة الثانية في خطاب السادات هي تجاهله تماماً لموضوع الإتحاد الرباعي المقترح وحصره الكلام في العلاقات المصرية - السودانية. وقوله إن مصر هي شمال السودان وأن السودان هو جنوب مصر له دلالات يمكن المتتبع علامات البلدين منذ زمن بعيد أن يتلمسها. والسودانيون الذين صفقوا بحرارة للسادات وهو يطأ أرض بلادهم للمرة الأولى وهو رئيس لجمهورية مصر أخذوا في الإعتبار أن صلة القرى بالإضافة إلى صلة العاطفة تربطهم بالسادات. فوالدة الرئيس سودانية وتأثيرها عليه كان كبيراً. ويتضح ذلك من حرصه الشديد في كل مناسبة يزور مسقط رأسه ميت أبو الكوم على زيارة قبرها.

وتجاهل السادات موضوع الإتحاد الرباعي المقترح من شأنه أن يريح الجماهير الشيوعية التي تدين بالولاء للسيد عبد الخالق محجوب الذي عارض بإستمرار إشترك السودان في الإتحاد، وكان ذلك من ضمن الأسباب التي فجرت الموقف وحملت النميري على ضرب الشيوعيين المحجوبيين.

وفي الفصل المنشور اليوم من الوثائق يشرح الجناح الشيوعي المتمرد كيف يتصور عبد الخالق محجوب قضية الصراع الأيديولوجي في داخل التنظيم السياسي.

بعد ثورة 25 مايو (أيار) 1969 تحرك عبد الخالق مظهرياً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وأصبح خطه "اليساري" الجديد سياسة رسمية للحزب أدت بالحزب إلى التقوقع والجمود والعزلة القاتلة عن النشاط الثوري. لكن هذا الإتجاه اليساري يُخفي من ورائه في الواقع الخط اليميني المتكامل لعبدالخالق. فبرغم

الإدعاءات اليسارية لم يستطع عبد الخالق أن يُخفي تماماً اتجاهاته اليمينية ويمكن إيراد عشرات الأمثلة على هذه الاتجاهات:

- الإعتراض على إعتقال الصادق المهدي والمطالبة بتمثيله في السلطة.
- الإعتراض على عدد الشيوعيين في الحكومة ومطالبة عبد الخالق في إجتماع اللجنة المركزية مساء 25 مايو/ أيار بتخفيفهم وإستبعاد فاروق أبو عيسى وقد هُزم هذا الإقتراح في الإجتماع المشار إليه؛ بالتصويت.

- الحقائق التي كشف عنها الزميل فاروق أبو عيسى في الإجتماع المسمى المؤتمر التداولي ومنها:
أولاً- رفض عبد الخالق - من دون علم أية هيئة حزبية - تعيين 3 من الشيوعيين في الحكومة بعد 25 مايو بأيام.

ثانياً- إعتراض عبد الخالق على الإعتراف بألمانيا الديمقراطية في الأيام الأولى للثورة ونصيحته للزميل أبو عيسى بأن يعمل الحزب على إرجاء الإعتراف لأنه سوف يُكسبنا عداء المانيا الغربية (كذا)!

ثالثاً - إنتقاد عبد الخالق للخطاب الذي ألقاه السيد بابكر عوض الله في الأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول) 1969 والذي شن فيه هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة على أساس أن ذلك الخطاب يُكسبنا عداء لا مبرر له مع الولايات المتحدة (كذا)!

- موقف عبد الخالق من النهج الثوري الذي إتخذته الحكومة في قضية مصادرة المؤسسات الرأسمالية العميلة ومطالبته علناً في مجلة "أخبار الأسبوع" بأن تتم إجراءات المصادرة بواسطة المحاكم لأن إجراءات مجلس الثورة قد تخرج عن الموضوعية!

(راجع "أخبار الأسبوع" في تاريخ 30 يوليو/ تموز 1970 و 20 أغسطس/ آب 1970).

- تشكيك عبد الخالق في الإنجازات الثورية التي تحققت وعلى رأسها المواجهة الحاسمة مع القوى الرجعية في ود نوباي والجزيرة ابا وإجراءات التأميم. وننقل هنا بالنص تقييم عبدالخالق لإحداث ود نوباي وأبا كما جاء في الرسالة التي بعث بها من القاهرة إلى اللجنة المركزية في تاريخ 17 أبريل/ نيسان 1970:

"إن أحداث ود نوباي والجزيرة أبا أوضحت الغفلة التامة للسلطة كما أن هذه الغفلة هي نتيجة لإتجاه يميني ظلت تسلكه، إن هذه الأحداث وقعت صدفة (كذا) ولم تحدد لها السلطة الزمن الذي تقع فيه ولم تأت نتيجة لسيادة خط واضح لمواجهة الثورة المضادة في بلادنا".

تصوروا مثل هذا التقييم الذي يرفض أن يرى في أحداث ود نوباي وأبا - بكل ما فيها من حسم وردع - إلا كونها مجرد "مصادفة" ولا تشمل خطأ واضحاً لمواجهة الثورة المضادة في بلادنا". أليس هذا هو التبخيس بعينه الذي يحدث من أقصى مواقع اليمين تحت ستار "الثورية"؟

مثل هذا التشويش ظل عبد الخالق ينشره بين اعضاء الحزب الذين ظل بعضهم "يرفض التقييم الإيجابي لأي إنجاز تحققه السلطة. فأحد أعضاء الحزب يقول:

"أن السلطة قد ترددت في أيام ود نوباي والجزيرة أبا إلى أن حسمت منظمة الحزب في مديرية الخرطوم الموقف وظهر المد الشعبي". (أنظر "الشيوعي" العدد 136، الصفحة 87).

كيف يقيّم عبد الخالق إجراءات التأميم؟

يقول في الصفحتين 5 و 6 من رسالته من القاهرة التي أسلفنا الإشارة إليها: "أن تقوم قيادة الحزب بواجبها الذي لن يرحمها التاريخ إن هي تقاعست عنه أو طولت حجبه عن الحزب الشيوعي وجماهير الشعب، وأعني المخطط الرامي إلى مواجهة الحزب الشيوعي في الخامس والعشرين من مايو المقبل بقيام "ما يسمى" التنظيم السياسي مصحوباً بضجة كبيرة تعلن إتخاذ خطوات تقدمية ظللنا نكافح من أجلها (مثلاً تأميم البنوك وشركات التأمين. والمقصود بالضجة هو إحداث إرتباك بين صفوف الشيوعيين حول موقفهم من مثل ذلك التنظيم).

ومرة أخرى يتصور الشيوعيون والثوريون تقييم عبد الخالق للتنظيم السياسي ولإجراءات التأميم "التي ظللنا نكافح من أجلها" ووصف هذه الإجراءات بأنها مجرد ضجة الهدف منها "إحداث الإرتباك في صفوف

الشيوعيين"! كيف يسبب الإرتباك في صفوفنا إنجاز أهداف ظللنا نناضل من أجلها؟ إن عبد الخالق يرفض أن يرى شيئاً إيجابياً في هذه الثورة: مواجهة "أبا" صدفة. التأميم ضجة، التنظيم السياسي مؤامرة ضد الحزب الشيوعي. قرارات المصادرة تهور تضبطه المحاكم. الإعتراف بالمانيا الديمقراطية حماقة متعجلة الخ.

وعبد الخالق ينهج هذا الأسلوب في تقييم الإنجازات، لأن أي تقييم إيجابي ينطوي على أدائه للخط الذي ظل يبشر به، خط تقييم النظام بصفته سُلطة البورجوازية الصغيرة المترددة... المهترئة... العاجزة من إنجاز أي شيء.

وهكذا تختلط المواقف اليسارية بالخط اليميني وعلى صورة تدعو إلى السخرية، غير أن تبخيس النظام والتقليل من شأن كل إنجاز يحققه والتركيز على سلبياته وتسليط الضوء عليها وحدها تضع عبد الخالق وجماعته على أرض واحدة مشتركة مع القوى الرجعية في البلاد.

الخط اليميني والصراع الأيديولوجي

ونواصل الحديث عن الإتجاهات اليمينية التي يبشر بها عبد الخالق والتي تبدو واضحة كل الوضوح في تصوّره للصراع الأيديولوجي داخل التنظيم السياسي والمحتوى الأيديولوجي لذلك التنظيم فبعد الخالق يُكثر الحديث عن الطبقة العاملة وأيديولوجية الطبقة العاملة، وظل يؤكد في كل ما يكتب ويقول بعد ثورة 2 مايو/ أيار 1969 إنه المبشر الأول بقيادة الطبقة العاملة وسيادة أيديولوجيتها ويتهم مخالفه في الرأي بالتخلي عن الماركسية والتكرار للطبقة العاملة وفكرها وموقعها الطبيعي.

لكن يبدو أن عبد الخالق لا يفعل أكثر من المزايدة بالشعارات حول هذه القضية، ففي 22 أغسطس (آب) 1970 أعد عبد الخالق وثيقة للنقاش المشترك مع السُلطة ضمّنها خطه اليميني المتكامل حول عدد من القضايا في مقدمها قضية التنظيم السياسي ومحتواه الأيديولوجي. يقول عبد الخالق في الصفحة 8 من تلك الوثيقة: "إن مشروع الميثاق المقدم لا يصلح لهذا الغرض فهو يحاول التصدي لقضايا أيديولوجية كما أنه مسهب إلى درجة تصعب على الجماهير متابعتها.

فإثارة القضايا الأيديولوجية في الميثاق أمر مجاف لطبيعة المرحلة الثورية التي تمر بها ونحن الآن في مرحلة ثورة ديمقراطية ترمي إلى إشراك جماهير وطبقات واسعة "حاولنا تحديدها سابقاً" والأيديولوجية دائماً تخص طبقة واحدة. إن العمل الأيديولوجي يمايز بين هذه الجماهير والطبقات. وتستطيع القوى التي لها القدرة والرغبة في نشر أيديولوجيتها أن تبشر بها وتعمل لها خارج نطاق الميثاق. أي لا تقرر أيديولوجيتها على غيرها.

الميثاق برنامج سياسي وليس برنامجاً أيديولوجياً. ومن خلال البرنامج السياسي والعمل على تحقيقه والإلتزام القاطع بتنفيذ ذلك البرنامج وكفالة الشرعية الثورية لكل فكر تقدمي يتهاى جو صحي للمباراة الأيديولوجية بين جميع الجماهير الثورية".

هكذا يتصور عبد الخالق قضية الصراع الأيديولوجي:

الصفحة ٨

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

١١ أيلول

بالوشادق: الصراع داخل الحزب الشيوعي المـ... (٥)

كيف يتصور عبد الخالق محبوبة قضية الصراع الأيديولوجي داخل التنظيم السياسي؟

... (المقالة تتناول النقاش الداخلي في الحزب الشيوعي حول قضايا الأيديولوجية والبرامج السياسية، مع اقتباسات من وثائق الحزب وكتابات بعض أعضائه)

... (تتضمن المقالة أيضاً صورا لبعض الشخصيات البارزة في الحزب الشيوعي)

- إثارة القضايا الأيديولوجية أمر مجاف لطبيعة المرحلة!

- نشر أيديولوجية معينة يتم خارج نطاق الميثاق!

- الميثاق برنامج سياسي وليس برنامجاً أيديولوجياً!

أليس هذا هو الخط اليميني في عينه؟

كيف يمكن أن نتصور برنامجاً سياسياً لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية من دون أن تكون لذلك البرنامج السياسي أية صفة أيديولوجية؟

وإذا كانت مرحلة الجبهة الوطنية الديمقراطية تفترض العمل على تأهيل الطبقة العاملة للقيادة فكيف يتسنى تحقيق ذلك التأهيل من خلال برنامج من دون محتوى أيديولوجي. برنامج سياسي بحت. سياسة من دون أيديولوجية. أين تكون السياسة دون أيديولوجية؟

إن هذا الاتجاه اليميني يؤدي بالضرورة إلى تحويل الجبهة الوطنية الديمقراطية (وهي التنظيم السياسي الذي نعمل على تحقيقه) إلى تحالف سياسي تكتيكي عابر. لكن التحليل العلمي الماركسي يشير إلى أن الجبهة الوطنية الديمقراطية تمثل الأداة الطبيعية لمرحلة ثورية بأسرها. بكل مقوماتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية. وبرنامجها سياسي وأيديولوجي في وقت واحد، وأي محاولة لوضع حائط سميكة بين الطبيعة السياسية والطبيعة الأيديولوجية لذلك البرنامج تؤدي في النهاية إلى تصفية ذلك التنظيم وتحويله إلى لاقطة سياسية خالية من محتواها الفكري. فالميثاق الشعبي لا بد أن يشمل:

أولاً: الاشتراكية العلمية كمنطلق أيديولوجي رئيسي.

ثانياً: الصفة الطبقة للتنظيم السياسي والدور الطليعي للجماهير العاملة فيه، خاصة العمال والمزارعين.

ثالثاً: الطبيعة الطبقة للتحالف الوطني الديمقراطي وحتمية الصراع الطبقي.

إن عبد الخالق يعترض كما هو واضح على تضمين الميثاق هذه المبادئ الأيديولوجية الأساسية وينادي بالعمل على تحليلها خارج نطاق الميثاق.

والحديث عن "فرض أيديولوجية" الذي يشير إليه عبد الخالق غير وارد هنا. وهو يخرج به في غير موضعه ليبرر اتجاهه الرامي إلى تصفية التنظيم السياسي بإفراغه من كل محتوى أيديولوجي. فالطبقة العاملة عندما تعمل على نشر أيديولوجيتها وعلى تأهيل نفسها للقيادة على الصعيدين السياسي والأيديولوجي لا يفعل ذلك بالفرض أو القسر أو الإكراه إنما بالصراع الفكري داخل التنظيم السياسي والأيديولوجي لا تفعل ذلك الديمقراطية والإقناع. وإذا كنا ننتظر تنظيمًا سياسياً من دون صراع فكري فإننا ننتظر السراب.

هذه الأفكار وضعها عبد الخالق يوم 22 أغسطس/ آب، وفي يوم 21 أغسطس/ آب قدم في الاجتماع المسمى المؤتمر التداولي وثيقة تختلف تماماً. ففي تلك الوثيقة التي أجازها له الاجتماع يطالب عبد الخالق بإدانة المخالفين له في الرأي الذين وصفهم بالاتجاه اليميني (راجع الصفحة 8 من الوثيقة). طالب بإدانتهم لأنهم:

- يرفضون النظرة الطبقة في تحديد تكتيك الحزب.

- يقللون من دور الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي.

- يتخلون عن التكتيكات الأساسية للماركسية اللينينية. ويتمثل هذا في التراجع عن دور الجماهير في التغيير الثوري وعن دور الحزب في ذلك التخلي عن الجبهة الوطنية الديمقراطية وقيادة الطبقة العاملة.

هكذا يخاطب عبد الخالق اجتماعاً حزبياً. وفي اليوم التالي يذهب إلى السلطة بوثيقة تطالب بإخلاء الميثاق من أي شيء أيديولوجي! ومن دون أن تقول الوثيقة كلمة واحدة عن الطبقة العاملة أو عن الاشتراكية العلمية أو الصراع الطبقي! سياسة من دون أيديولوجية! وتحذير الطبقة العاملة من "فرض" أيديولوجيتها على الأيديولوجيات الأخرى! وللشيوعيين والثوريين الحق في أن يعرفوا كيف يتيح سكرتير حزب شيوعي لنفسه العبث والتلاعب بالمبادئ والنظرية الماركسية بهذه الصورة.

6- دور "مكتب التعليم الحزبي" و"دار الفكر الاشتراكي"

"مكتبة الحزب الماركسي"

يورد الفصل المنشور اليوم من الوثائق أمثلة على عمليات التصفية التي يقول الجناح المتمرد إن عبد الخالق محجوب قام بها في صفوف الحزب ومؤسساته.

ويتهم الجناح المتمرد عبد الخالق محجوب بأنه بعد ثورة 25 مايو 1969 طرح شعار قفل باب العضوية. وفي معرض الإتهامات يكشف النقاب عن بعض مؤسسات الحزب ومنها على سبيل المثال لا الحصر "مكتب التعليم الحزبي" و "مكتبة الحزب الماركسي" و "دار الفكر الاشتراكي".

ولكن الإتهامات لم تنته. ففي الحلقات المقبلة يورد الجناح المتمرد أمثلة أخرى حول حرص عبد الخالق محجوب على تصفية الحزب.

إن عبد الخالق وجماعته ظلوا يزايدون كثيراً في الفترة الأخيرة حول ما سموه قضية بقاء الحزب. وخلال ذلك ظلوا يوجهون الإتهامات الباطلة إلى مخالفهم الرأي ويقولون إننا نعمل على تصفية الحزب.

إن مثل هذه الإتهامات لا يستحق الرد، لكن القضية الجوهرية التي يحاولون إخفاءها عن أعضاء الحزب وعن الطبقة العاملة وكل الأوساط الثورية هي حقيقة مواقع التصفية في الحزب وأساليبها التي أدت عملياً إلى تصفية الحزب وتكسيهه والقيود به عن التحول إلى حزب جماهيري حقاً وطلائعي حقاً. حزب متواجد حقيقة لا قولاً في كل أطراف بلادنا الواسعة وبين كل أوساطه الشعبية. حزب شيوعي عملاق متوافرة له كل الإمكانيات والقدرات على صعيد العمل الشعبي والفكري، وعلى صعيد القدرة على الحركة الواسعة.

هذه هي القضية المطروحة أمام الثورة اليوم: قضية التلاؤم مع كل الظروف الثورية المواتية ليتحول الحزب من حلقة صغيرة للكادر والطلّاع إلى مؤسسة ثورية كبرى تضم مئات الألوف من أبناء شعبنا وبناته. ولكن الإتجاه اليميني التصفوي بقيادة عبد الخالق يرفض ويصر مراراً على رفض طرح هذه القضية على بساط البحث أو على صعيد الإنجاز.

والسؤال لا يزال قائماً وسيظل قائماً حتى نحله حلاً جذرياً وحاسماً. فمنذ نحو خمسة عشر عاماً طرح المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي شعاره التاريخي "نحو تحويل الحزب الشيوعي إلى قوة إجتماعية كبرى"، ولكن مضت كل هذه الحقبة التاريخية التي تمثّل جيلاً بأسره ولا يزال هذا الشعار حبراً على ورق، بل على العكس تماماً، فقد فشل الحزب في المحافظة على أي تقدّم أحرزه في هذا الميدان لأن أسلوب التصفية هو الذي ظل يسيطر على قيادة الحزب.

وإذا كان شعار "إجعلوا من الحزب الشيوعي قوة إجتماعية كبرى" يستهدف في المكان الأول إزالة التناقض القائم بين النفوذ السياسي والأدبي للحزب وبين حجم عضويته وقدرات الحزب الفكرية والتنظيمية، فإن هذا التناقض لا يزال قائماً بل أصبح في الظروف الثورية الراهنة يمثّل أزمة حادة قعدت بالحزب تماماً عن إنجاز هذه المهمة التاريخية وحجبت عن أعضاء الحزب والحركة الثورية الإمكانيات الواسعة القائمة اليوم لوضع ذلك الشعار موضع التنفيذ.

ولكن إتجاه التصفية في قيادة الحزب لا يزال يتبجح في ما يسميه قضية بقاء الحزب ليوهم أعضاء الحزب بأن كل شيء على ما يرام وأن الخطر الأساسي الذي يواجه الحزب يكمن في وجود المعارضين لعبد الخالق وجماعته في قيادة الحزب. لكنهم يريدون في واقع الأمر أن يبقى الحزب كما هو من دون تحوّل جذري في وضعه أو نهوضه كقوة إجتماعية كبرى. يريدونه أن يبقى حلقة صغيرة يسهل التحكم فيها والسيطرة عليها وتحريكها وفق أهواء عبد الخالق وبطانته من الإنتهازيين، والمنفعيين بإستمرار هذا الوضع الذي يدعو إلى الألم والأسى.

فإلى أين وصل الحزب بعد خمسة عشر عاماً من طُرح شعار "إجعلوا من الحزب الشيوعي قوة إجتماعية كبرى"؟

إن الحقائق تحيط كل إدعاءات عبد الخالق وجماعته المتحدثين زوراً عن قضية بقاء الحزب:

1- إن عدد أعضاء الحزب اليوم لا يزيد زيادة محسوسة كما كان عليه عشية الإستقلال. وحتى في الظروف المؤاتية التي كُبر فيها العدد كما حدث بعد ثورة أكتوبر - فإن الحزب عجز ذاتياً عن المحافظة على العدد ناهيك بالعمل على زيادته. وعدد أعضاء الحزب اليوم وبتقدير متفائل لا يزيد كثيراً عن ربع ما كان عليه خلال عام 1965. وبمراجعة دقيقة يمكن التوصل بسهولة إلى حقيقة أن الذين إنضموا إلى الحزب ثم تخلوا عنه بعد ذلك يساؤون أضعاف الأعضاء الحاليين. إن فروع الحزب المحلية التي لا يزيد عدد أعضاء كثير منها عن أصابع اليدين تجد حولها عشرات وربما مئات من الثوريين الذين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي في يوم من الأيام لكنهم هجروا صفوفه لا لموقف عدائي إنما لأن الحزب كان ولا يزال إلى يومنا هذا عاجزاً عن الإضطلاع بمهمة التحول إلى قوة إجتماعية كبرى.

على أن قضية التحول هذه وما يتصل بها من قعود الحزب وعجزه عن إنجازها حذفت من أجندة (مفكرة) الهيئات المركزية والقاعدية خلال الأعوام الأخيرة وكأنها قضية غير ذات أهمية.

وجاءت ثورة 25 مايو (أيار) 1969 ووفرت الشروط الموضوعية والتاريخية لإنجاز هذه المهمة فماذا كان سلوك قطاع التصفية في الحزب بقيادة عبد الخالق؟

كان من المفروض الدعوة إلى حشد كل إمكانيات الحزب وقواه لترفع من جديد شعار "إجعلوا من الحزب الشيوعي قوة إجتماعية كبرى". ولكن حدث العكس. المناداة بقفل باب العضوية وإيصاده أمام الجماهير والتبرير الذي قُدم هو عدم تكرار تجربة أكتوبر وكانت تلك التجربة سلبية في أصلها. إن إتساع عضوية الحزب بعد ثورة أكتوبر ووضع أقدامه على عتبة التحول الكبير كانا أمراً إيجابياً من ناحيته الموضوعية والتاريخية. إلا أن السلبية كانت في عجز الحزب وفي فقدانه القدرات الذاتية على مواجهة التحول.

وإذا كان نهوض الثورة المضادة والإنتقال على ثورة أكتوبر ومواجهة النظام الرجعي البائد للحزب الشيوعي بقانون الحل وبالعنف الدموي خلقت ظروفاً غير مؤاتية للتحول، فإن الإتجاه اليميني كما أسلفنا وضع بديلاً لها مشروع حل الحزب الشيوعي نهائياً ودمجه في الحزب الاشتراكي.

ولكن ما هي المبررات وما هي الظروف الموضوعية التي تحتم وضع شعار قفل باب العضوية بعد ثورة 29 مايو (أيار) 1969 وتحول الحركة الثورية من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم؟ ألم يكن رفع شعار التحول هو العنصر الجوهرى في الطبيعة الهجومية الجديدة للحركة الثورية بإعتبار أن الحزب الشيوعي هو قلبها وطلبتها المؤتمنة خلال ربع قرن من الزمان. إن وجود سلطة ثورية متحالفة مع الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية في بلادنا يشكّل الظروف التاريخية لإنجاز مهمة التحول، ولكن عبد الخالق وضع شعار قفل باب العضوية، أي تقييد حركة الحزب كبديل لعملية التحول إلى قوة إجتماعية كبرى. وهذه هي عملية التصفية في عينها، ولا شيء سواها.

لماذا رفع عبد الخالق شعار التصفية كبديل لعملية التحول؟

أولاً: إن عبد الخالق توقّف تماماً من الناحية الفكرية ومن ناحية القدرة على القيادة السياسية. وعملية التحول تتطلب مستوى من القدرة والأداء الذي لم يعد عبد الخالق يمتلكه اليوم، وإذا تحول الحزب إلى مؤسسة جماهيرية حقاً فسوف يفلت لا محالة من قبضته ويفرز إمكانيات جديدة في أساليب العمل القيادي، إن عبد الخالق يسعى سعياً مستمراً إلى بقاء حجم الحزب في حجمه هو وتحت قبضته.

ثانياً: يسعى عبد الخالق إلى توجيه ما تبقى من إمكانيات الحزب لا إلى عملية البناء والتحول إنما إلى مواجهة السلطة الثورية القائمة نحت شعاره المسمى زوراً قضية بقاء الحزب. وقدرات عدد من منظمات الحزب وخاصة منظمة الحزب في مديرية الخرطوم إستنزفت فعلاً، لا في عملية تحول الحزب، بل في الصراخ والتشنج ودق الطبول في وجه السلطة القائمة لمناسبة ولغير مناسبة والإنتظار القاتل لرصد سلبياتها

وأخطائها بينما حزبنا عامر وعلى درجة لا يُحسد عليها بالسلبيات والأخطاء، ويسير على طريق التصفية من دون أن يدرك أعضاء الحزب في محافظة الخرطوم كل الحقائق أو جزءاً منها. وقد يقدّم عبد الخالق مختلف المبررات لرفعه شعار التخلي عن عملية التحول ولكن ليس هنالك من المبررات ما يكفي لتفسير عملية التصفية التي ظلت جارية في مختلف مستويات عمل الحزب والتي نقدّم عليها الأمثلة الآتية:

تصفية صحافة الحزب

هذه مسألة واضحة ومعروفة لدى أعضاء الحزب وكل الأوساط الثورية في بلادنا. يتحدث عبد الخالق وجماعته كثيراً عن العمل الفكري وعن نشر الماركسية اللينينية وفكر الطبقة العاملة. عن مواجهة معاداة الشيوعيين من قبل الدوائر الرجعية. ويتحدثون أيضاً عن الموقف المستقل للحزب وعن توسيع العمل الجماهيري لـخ. إنهم يتحدثون عن كل هذا لكنها إدعاءات لا تجد لها سنداً في واقع النشاط العملي.

فقد إحتفظوا بالحزب عاجزاً عن إصدار صحافة الجماهيرية اليومية، وعاجزاً حتى عن مواصلة إصدار صحيفة أسبوعية كانت تتوقف بين وقت وآخر بسبب ما يسمونه "الأحوال المادية" التي سيجيء الحديث عنها في ما بعد.

لقد ظل الإتجاه الثوري في المكتب السياسي يبذل المحاولة تلو الأخرى لإصدار إحدى الصحيفتين اليوميتين المصدّق بهما وهما "الملايين" بإسم عمر مصطفى و"الضياء" بإسم الطاهر عبد الباسط. ولكن عبد الخالق بأغلبيته "الثورية" في المكتب السياسي ظل يضع كل العراقيل أمام هذه المحاولات لأن عمر مصطفى والطاهر عبد الباسط خرجاً عن طاعته ولم يعودا رهن الإشارة وهو لا يقبل بصدور صحيفة تخرج عن هذه الحدود وتسير في إتجاه دعم النظام الراهن. بل رفضت الأغلبية "الثورية" في المكتب السياسي بقيادة عبد الخالق مشروعاً متكاملأً تقدّم به الزميل عمر مصطفى في مارس (آذار) 1970 لتطوير الصحيفة الأسبوعية وتحويلها إلى مؤسسة ذات تأثير حقيقي تليق بنفوذ الحزب الشيوعي ومسؤولياته.

ثانياً: تصفية دار النشر

لم يكن مصير دار الفكر الاشتراكي بأحسن من مصير صحافة الحزب. هذه المؤسسة تُمثل أداة أساسية وسلاحاً مهماً في نشر الفكر الماركسي والتقدمي وتقريبه من جماهير العاملين، وفي الإرتقاء بالتكوين الشيوعي لكادر الحزب وعضويته. هذه المؤسسة تمت تصفيتها وتوقفت عن العمل طوال هذا العام وأسندت إلى الكادر المسؤول عنها مسؤوليات جانبية.

ثالثاً: تصفية مكتب التعليم الحزبي

هذا المكتب تمت تصفيته من الناحية العملية وتحول إلى لافتة لا وجود لها برغم الدور الأساسي الذي كان يجب أن يلعبه في الظروف الراهنة في تقديم الفكر الماركسي لأعضاء الحزب حول مختلف قضايا العمل الثوري المطروحة اليوم. وحتى المحاولات التي قام بها هذا المكتب في إعداد بعض "الكورسات" الدراسية (8 كورسات) لم يرَ معظمها النور إلى اليوم لعدم قدرة الحزب على طباعة تلك الكورسات. وواصل عبد الخالق تصفية هذا المكتب المهم بتحويل المسؤول عنه إلى مسؤولية أخرى برغم الإعتراضات التي أبداهها الزميل عمر مصطفى في المكتب السياسي على عملية تصفية هذا المكتب مؤكداً أنه يمثل أحد أهم مكاتب الحزب إن لم يكن أهمها جميعاً، ولكن الأغلبية "الثورية" في المكتب السياسي أجازت هذا القرار. إن النتيجة المنطقية لمثل هذا السلوك هي ما حدث من توقّف تام للعمل التثقيفي في الحزب، وأصبح تقديم الفكر الماركسي في الإجتماعات الحزبية ضرباً من البذخ والكماليات غير المتوافرة. أصبح الفكر الماركسي ملكاً ليناابيع الحكمة العليا في قيادة الحزب بينما عضوية الحزب تقتقر إلى أبسط مقومات التكوين

الماركسي وتلهث وراء الأحداث اليومية لا يحييها من إشارات عليا وهي فاقدة الإتجاه.

رابعاً: تصفية مكتبة الحزب الماركسي

هذه المؤسسة المهمة خُطط لها أن تكون نواة لعمل فكري واسع يقوم به الحزب على صعيد نشر الماركسية اللينينية والفكر التقدمي في كل أرجاء البلاد وأن تتفرع منها مكاتب في الأقاليم والمدن الرئيسية، ولكن هذه المكتبة تمت تصفيتها نهائياً وأغلقت منذ نحو عام.

خامساً: تصفية أجهزة الطباعة الداخلية

فيما استطاع الحزب في أسوأ الظروف المضادة أن ينشئ أجهزة متقدمة نسبياً لطباعته الداخلية فإن هذه المؤسسة الحزبية المهمة التي تمثل عصب حياة الحزب الداخلية إنحصرت في جهاز بدائي عاجز عن إصدار مطبوعات الحزب الداخلية. ويكفي أن مستوى أداء هذا الجهاز لا يؤهله لإصدار مداورات الهيئات المركزية إلا بعد مضي بضعة أشهر. وعلى سبيل المثال فإن وثائق اللجنة المركزية دورة مارس (آذار) 1969 صدرت في أكتوبر (تشرين الأول) 1969 ووثائق دورة مارس (آذار) 1970 صدرت في يونيو (حزيران) 1970 ووثائق الاجتماع الموسع مايو (أيار) 1970 صدرت في أغسطس (آب) 1970. إن طاقة جهاز الطباعة الداخلي لم تعد تتعدى إصدار المنشورات والبيانات القصيرة وهو وضع تخطاه الحزب منذ أكثر من 10 أعوام. لقد فشل جهاز الطباعة الحالي في طبع كتيب صغير حول العيد المؤي للينين، وضعف جهاز الطباعة وبدائيته أصبحا المبرر الكافي لتعطيل إصدار المداورات أو الآراء المخالفة.

ألا يشير كل ما أسلفناه إلى سياسة متكاملة لتصفية كل مقومات العمل الفكري للحزب وإبقائه كمجموعة صغيرة تتحرك من دون فكر. إنه لا يمكن أن يكون مجرد مصادفة أن تصفى تقريباً صحافة الحزب ومؤسسة النشر ومكتب التعليم الحزبي والمكتبة المركزية وأجهزة الطباعة الداخلية. إن هذا الوضع المؤسف مؤشر مهم نحو ما أسلفنا الإشارة إليه. فالجماعة الإنتهازية التي كانت تسيطر على الحزب بقيادة عبدخالق تعلم مسبقاً أن توفير أدوات نشر الماركسية سيتيح للأعضاء فرصاً لتنمية قدراتهم على التفكير المستقل والتحليل الماركسي للأحداث، ولكن هذه الجماعة جعلت من الماركسية ملكاً لها لا تريد أن تورث لغيرها من الناس. لقد حاولت هذه الجماعة أن تحول الحزب الشيوعي إلى طائفة تسير بالإشارة العليا وعملت على حجب الفكر الماركسي عن الأعضاء حتى تستطيع أن تجعل من التضليل والتهريج اللذين ظلا يتمان بإسم الماركسية سياسة رسمية للحزب تجاز من دون فحص أو نقاش.

ولكن الأغلبية العظمى من أعضاء الحزب... الأغلبية العظمى من هؤلاء المناضلين الشرفاء بدأت تحس حقيقة بالوطاة الجسيمة الواقعة على كاهلها وهي تواجه الجماهير وقضايا الثورة المعقدة من دون أن تجد أي قدر من المساعدة الجادة للإضطلاع بالقيادة الفكرية للجماهير. بدأت تدرك التناقض الذي ظلت تعيشه الجماعة الإنتهازية بمناداتها بموقف الحزب المستقل وبقاء الحزب وفكر الطبقة العاملة ونشر الماركسية اللينينية الخ... هذه الإدعاءات فيما هي على صعيد النشاط العملي تصفي كل الأدوات الفكرية التي تجعل الحزب باقياً ومستقلاً وجماهيرياً وتعمم الجهل بالماركسية في صفوف الحزب، فيما تنص لائحة الحزب على أن أول حق من حقوق الأعضاء هو:

"تلقى الدراسات الماركسية المنظمة لإستيعاب سياسة الحزب والمشاركة في تطويرها وتنفيذها".

ولكن واقع الحال يؤكد أنه لم يعد هناك دراسة ماركسية ولم تعد هناك مشاركة.

إن المعرفة الماركسية هي أساس جوهرى بالنسبة الى الشيوعيين بل بالنسبة إلى المناضلين الثوريين. وإذا كانت المعرفة الماركسية محجوبة عن المناضلين الشيوعيين وأدواتها معطلة عمداً فإن هذه هي التصفية ولا شيء سواها.

تصفية مشروع الحزب

إن التخلي التام عن شعار "إجعلوا من الحزب الشيوعي قوة إجتماعية كبرى" ثم إغلاق أبواب الحزب في وجه طلائع الشعب الثورية بعد ثورة مايو ثم تصفية مؤسسات الحزب الفكرية، أدت بالضرورة إلى تصفية فروع الحزب عملياً، وإنحسار عضوية معظم هذه الفروع في حلقة صغيرة من الرفاق الذين يفتقدون الخط الجماهيري الثابت والمعزولين تماماً عن العمل اليومي بين الجماهير.

صحيفة "النهار". بيروت - الأربعاء 31 مارس/ آذار 1971

7- إنحسار نفوذ الحزب في الجامعة والنقابات

وعدم إسناد مسؤوليات إلى فاطمة ومحاسن ونعيمة

في الخرطوم فندق قديم جداً اسمه "الفندق الكبير" بناه البريطانيون أيام كانوا يحكمون السودان. بعد ذلك أصبح الفندق تابعاً لنقابة عمال السكك الحديدية التي يشكّل الشيوعيون الأغلبية فيها. ولا يفوق هذا الفندق في شهرته سوى النيل الذي يخترق العاصمة المثلة ويوزع على كل ثلث شيئاً من رطوبة مياهه تقلل من درجة الحرارة المرتفعة في إستمرار.

في هذا الفندق كان قادة الحزب الشيوعي السوداني كغيرهم من قادة الأحزاب الأخرى ومن جماهيرها يلتقون مساء كل يوم. يعانق الواحد الآخر. يسأله عن العائلة. يقسم عليه بالطلاق أن يشرب زجاجة بيرة. بعد ذلك يبدأ النقاش.

الشيوعي يناقش الشيوعي. الحزبي الآخر يناقش رفيقه في الحزب، الجميع يتبادلون النقاش الذي يصل أحياناً إلى ما قبل الشتيمة بدرجة. تنتهي السهرة. وقبل أن ينصرف الجميع يعانق الواحد الآخر. يطلب منه أن يقبل الأولاد. يقسم بالطلاق إن هو لم يره في اليوم التالي. كأن شيئاً لم يكن. كأنهم لم يتناقشوا قبل ساعات أو دقائق إلى حد التعارك.

الآن ومنذ 25 أيار/ مايو 1969 لا نقاش. الأحزاب محلولة. القادة إما خارج البلاد وإما في السجون وإما ماتوا وإما تعبوا وخارت قواهم وألسنتهم.

ولو أن الحال كانت كالسابق لكانت الإتهامات التي تتضمنها هذه الوثائق التي تنشرها "النهار" محور نقاشات لا حدود لها في "الفندق الكبير". ولكانت حصيلة هذه النقاشات بعد ذلك وثائق من نوع جديد.

وأهمية الفصل المنشور اليوم أن الجناح المتمرد على عبد الخالق محبوب يقرن الإتهامات بمعلومات تعطي فكرة عن نشاطات الحزب في الوسط الجامعي أو النسائي أو العمالي. بالإضافة إلى أنه يكشف النقاب عن أن 3 نساء سودانيات وصلن إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب.

إنه يكشف النقاب أيضاً عن أن عبد الخالق محبوب أوقف برنامجاً هدفه إرسال بعض العناصر الحزبية إلى موسكو لتمضية دورة تأهيل في مدرسة الحزب المركزية في الاتحاد السوفياتي.

وفوق كل ذلك إن الجناح المتمرد يرى أن الحزب يحتاج "بصورة ملحة وأكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة شاملة تهزه من أعماقه وتُصلحه إصلاحاً جذرياً وأساسياً وجوهرياً وتؤهله تأهيلاً كاملاً من فرعه الصغير إلى لجنته المركزيه ومكتبه السياسي".

وذاث يوم إذا خرج الذين في السجون وعاد المنفيون طوعاً أو إختياراً إلى الخارج، ستعود إلى "الفندق الكبير" في الخرطوم حيويته. ومن جديد يتهم من يريد أن يتهم، ويناقش من يريد أن يناقش. وفي النهاية يتعانق المتهم ومطلق الإتهام ويتفق المتناقشون على إستئناف النقاش.

في الوقت الذي تنتظر الجماهير القيادة حول القضايا الكبرى المطروحة اليوم فإن الرفاق الأعضاء لا يجدون في يدهم ما يتوجهون به للعمل وسط الجماهير غير البيانات المضادة للنظام الثوري القائم والتي تصدر من وقت إلى آخر حول السلبات وأخطاء النظام. أما تعبئة الجماهير حول الخطة الخمسية والتنظيم السياسي وقرارات التأميم والمصادرة وتصفية الإدارات الأهلية والإصلاح الزراعي والعلاقات مع المعسكر الإشتراكي والديموقراطية الثورية الخ ... فلم يعد لها مكان في خط الحزب الجماهيري على صعيد النشاط العملي بين جماهير الشعب. وفقدان مثل هذا الخط الجماهيري يؤدي بالضرورة إلى العزلة والتخبط وفقدان الإتجاه ثم إلى تصفية الفروع في النهاية. وإذا نظرنا إلى عدد كبير من فروع الحزب في المدن وفي الريف نجد أن عضويتها هبطت بصورة ملحوظة في الأعوام الأخيرة بشكل عام، وبعد ثورة

25 مايو بشكل خاص.

ونسوق بعض الأمثلة للتصنيفية التي شملت بعض فروع الحزب:

فرع بيت المال

هذا الفرع كان نموذجاً رائعاً لإمكان تحوّل الحزب الشيوعي إلى قوة إجتماعية كبرى. بلغت عضوية هذا الفرع 110 أعضاء عام 1965 منهم 30 إمارة. وفي الانتخابات النيابية عام 1968 كان عدد الذين صوتوا لسكرتر الحزب 1100 ناخب أكثر من نصفهم من النساء بينما حصلت كل الأحزاب الرجعية مجتمعة ممثلة بأحمد زين العابدين على 125 صوتاً.

وكانت إشتراكات أعضاء الفرع تراوح بين ثمانين وتسعين جنيهاً شهرياً. واليوم إنكمشت عضوية هذا الفرع إلى 15 صوتاً جميعهم من الرجال، وصُفيت المنظمات الديمقراطية التي أسسها الفرع مثل الإتحاد النسائي والنادي الثقافي وإنقطعت صلة الفرع بالجماهير الملتفة من حوله وإنخفضت إشتراكاته إلى أقل من 10 جنيهاً وإنقطعت صلة الفرع نهائياً بدراسة الماركسية حيث أن آخر إجتماع دراسي له عُقد عام 1967.

إن هذا الفرع الذي حوّل حي بيت المال إلى قلعة دورية مما أكسبه حقد الرجعيين ودفعهم إلى توجيه الغوغاء المسلحة إلى دار الحزب في بيت المال لتصفية هذا الفرع جسدياً أيام مؤامرة حل الحزب الشيوعي، هذا الفرع يتحول اليوم إلى حلقة صغيرة من الرفاق. ويكفي أن نقول إن الـ 60 عضواً الذين دافعوا عن دار الحزب في بيت المال في تلك المعركة التاريخية لم يبقَ منهم في صفوف الحزب اليوم سوى 7 أو 8 أعضاء! أليست هذه مأساة الحزب في عيناها؟

ألا يستوجب هذا، التفكير في المصير الذي يقاد إليه حزبنا اليوم؟

فرع الحزب في جامعة الخرطوم

كان هذا الفرع أيضاً نموذجاً للفرع الجماهيري للحزب، وخلال أعوام عدة ظل فرع الحزب في الجامعة يحتفظ بهذه المؤسسة الرئيسية كمركز مهم من مراكز العمل الثوري في بلادنا على مستوى الحركة الشعبية وعلى مستوى قيادة الحركة الطلابية في بلادنا.

واليوم تختلف صورة وضع الحزب في جامعة الخرطوم تماماً، فهذه المؤسسة التي ظلت تواجه النظام الرجعي البائد على كل مستويات المواجهة، والتي انفجرت من داخلها ثورة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1965، تقلص اليوم دورها - وفي ظل نظام ثوري - حتى كاد أن ينتهي تماماً، وإنكمش بالضرورة دور الحركة الطلابية عموماً.

إن عضوية فرع الحزب في الجامعة (والجامعة تضم أكثر من 4 آلاف طالب) لا تتعدى عضويته قبل 10 أعوام حينما لم يكن في الجامعة سوى نحو ألف طالب. ألا يشير هذا تساؤلاً مشروعاً؟

والذي أدى إلى هذا الوضع هو فقدان الحزب الخط الجماهيري الثابت الذي ينتقل إلى الطلاب في صورة توجيه سليم الصورة ينبغي أن تصبح عليها حركة الطلاب في الظروف الثورية الجديدة لتتلاءم مع العمل الجماهيري في ظروفه الحالية. والمحاولات التي تتم في هذا السبيل يقوم بها رفاقنا الطلاب بمجهودهم الفردي من دون خط عام رسمته قيادة الحزب للحركة الطلابية في البلاد، وهذا الجهد الفردي يطيح بحركة الطلبة تارة إلى اليمين وتارة إلى اليسار من دون تدخّل جماعي من هيئات الحزب المركزية.

يقول التقرير الذي أعده فرع الحزب في جامعة الخرطوم هذا الشهر حول الجبهة الديمقراطية (الصفحة 1): "كان عمل الجبهة خلال الأعوام الماضية يتسم بالإثارة السياسية والتي صاحبت العمل حتى بعد ثورة أكتوبر ودخول البلاد فترة جديدة من فترات الصراع الإجتماعي. وكان نتيجة لذلك أن تفككت عضوية الجبهة التي لم تجد ما يستوعب طاقتها، وكانت مهمة بناء الجبهة الديمقراطية مهمة صعبة إلى أبعد الحدود.

ونتيجة لذلك إنتصر الخط اليميني الذي طرح العمل الفني بديلاً للعمل الفكري والبناء الداخلي للجبهة".
ويضيف التقرير إن هذا الإتجاه أدى إلى:

"إنهاء قيادة الجبهة وعضويتها وإلى التدهور الداخلي المريع المتمثل في غياب كل صفات التنظيم الثوري في الجبهة الديمقراطية ويتمثل هذا في إنعدام دستور وبرنامج ولوائح داخلية وفي غياب أي عمل فكري وتنقيفي داخلي للعضوية.

ويقول التقرير:

"وكان خطنا السياسي يهدد كرد فعل للأحداث داخل الجامعة ولا تشترك العضوية في صياغته وتنفيذه".
إن هذا الوضع لفرع الحزب في جامعة الخرطوم يعكس أيضاً ما يمكن أن يلحق بنشاط منظمات الحزب نتيجة لفقدان الحزب خطه السياسي الجماهيري الثابت، إن الخط المركزي للحزب نفسه لم يعد سوى ردود فعل عابرة لا يحدث في البلاد أو لا تفعله السلطة.

وإذا كان الحزب قبل نحو 15 عاماً إستطاع أن يضع خطأ جماهيرياً جديداً للحركة الطلابية يميز بين مرحلة النضال ضد الإستعمار ومرحلة النضال في ظل الإستقلال، فإنه قد فشل اليوم نتيجة لسيادة الخط اليساري الإنعزالي في قيادته - في أن يلمهم الحركة الطلابية في بلادنا، وأن يضع لها خطأ جماهيرياً يتلاءم مع الظروف الجديدة.

لقد إستطاعت الحركة الطلابية وفي أسوأ الظروف المضادة، أن تعمل وسط الجماهير في المدن وفي أقصى أطراف الريف على مستوى العمل الإصلاحي وفي حملات محو الأمية وغيرها، وعلى مستوى تقريب الفكر الإشتراكي من أذهان الجماهير، وعلى مستوى التعبئة السياسية ضد الإستعمار والنظم الرجعية البائدة. واليوم وفي ظل كل الظروف المؤاتية للعمل الطالبى الشعبي تخفي الحركة الطلابية بصورة شبه تامة من ميادين العمل الشعبي، وتترك الحركة الطلابية لتتخبط وحدها في مختلف الإتجاهات الإنعزالية ولتتية في دروب الغموض.

وحتى المحاولات التي يقوم بها الرفاق الطلاب لإصلاح الأوضاع في صفوفهم وفي صفوف الحركة الطلابية عموماً ظلت قيادة الحزب - كما أسلفنا - معزولة عنها، ويكفي دليلاً على ذلك المؤتمر الذي أعده فرع الحزب في جامعة الخرطوم فيعقد صباح 22 سبتمبر/ أيلول 1970 فتدخّل المكتب السياسي في الليلة السابقة لإنعقاد المؤتمر وقرر تأجيله بسبب ضعف إعداده ووجه نقداً إلى السكرتير التنظيمي للحزب لأنه لم يُحط المكتب السياسي علماً بالظروف التي أحاطت بالتحضير لذلك المؤتمر. وبمثل هذه التلقائية تُعامل القضايا المتعلقة بعمل الحزب وسط الطلاب. وقد أدى هذا إلى هبوط نسبة الطلاب الشيوعيين في جامعة الخرطوم من 10 في المئة عام 1958 إلى 3 في المئة عام 1970.

فرع الحزب في مصنع النسيج

هذا المصنع من أكبر المؤسسات الصناعية في بلادنا، وينبغي أن يكون فرع الحزب فيه وجهاً مشرقاً



لنفوذ الحزب الشيوعي وسط الطبقة العاملة.

كان فرع الحزب عام 1965 - 1966 نموذجاً لإمكان وجود الحزب كمؤسسة جماهيرية وسط الطبقة العاملة، إذ بلغت عضويته 64 في الوقت الذي كان عدد العمال 800. وخلال الأعوام الخمسة الأخيرة ظل فرع الحزب يحتفظ بالعدد نفسه برغم أن عدد العمال ارتفع إلى نحو ألفين أي أن نسبة عضوية الحزب إنخفضت من 8 في المئة إلى 2 في المئة من مجموع العمال، كما إنخفض أيضاً عدد الشيوعيين العاملين حتماً في صفوف الحزب

إن ما أوردناه عن فرع بيت المال وفرع جامعة الخرطوم وفرع مصنع النسيج كنماذج ينطبق في واقع الأمر على معظم فروع الحزب في المدن والريف، بل تمكن الإشارة إلى أن الحزب قد فقد اليوم فروعه في عدد من المناطق الريفية التي كان متواجداً فيها منذ عشرين عاماً. وقد أوردنا هذه الفروع الثلاثة نماذج فقط لوضع الحزب في مجالات العمل والسكن ومجال عمل الطلبة.

إن سيادة الخط الإنعزالي وفقدان الخط الثابت للعمل الواسع بين الجماهير على مستوياته الفكرية والسياسية والتنظيمية أفقدا الحزب عدداً من المواقع الشعبية التي ظل يحتلها منذ أعوام عدة في العاصمة. فقدها في انتخابات هذه المؤسسات إما كلياً أو جزئياً مثل الخطوط الجوية السودانية وجامعة الخرطوم والمعهد الفني والمخازن والإدارة المركزية الكهرباء واتحاد الكتبة ونقابة معلمي الثانويات الخ، ولكن الخط الإنعزالي في قيادة الحزب ظل يرفض أن يبحث الحزب في الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة لمعالجتها وإصلاحها جذرياً لتصحيح الأخطاء الجسيمة في خط الحزب الجماهيري، بل ظل يعزو الظاهرة إلى محمود حسيب!

ليس ذلك فحسب بل إن الاتجاه الإنعزالي عمد إلى أسلوب جديد في العمل وسط المنظمات الجماهيرية يتمثل في نقل الصراع الفكري الدائر في الحزب إلى قيادات هذه المنظمات وتركيز كل الجهود على إضعاف مراكز الشيوعيين والتقدميين المختلفين في الرأي مع الاتجاه الإنعزالي المغامر، بحجة أنهم عناصر (يمينية). وكان الاتهام العام لنقابات المعلمين نموذجاً لمثل ذلك السلوك. فهم ظلوا يركزون جهودهم في الأشهر الأخيرة - ولا يزالون - على إقصاء القيادة الحالية لإتحاد المعلمين ويلجأون في سبيل الوصول إلى هذه الغاية إلى مختلف الأساليب من نشر الإشاعات حول هذه القياد وتشويه سمعتها الثورية. ونقلوا أخيراً كل هذا إلى اجتماعات اللجنة التنفيذية لإتحاد المعلمين تحت شعار "سحب الثقة" من القيادة الحالية للإتحاد.

إلى هذا الحد وصل نشاط الاتجاه الإنعزالي المغامر وهو بهذا الأسلوب يضع نفسه في تحالف غير معلّن مع عناصر الإخوان المسلمين والعناصر الرجعية الأخرى ذات المواقع المعروفة في حركة المعلمين.. تحالف غير معلّن مع مثل هذه العناصر التي وضعت هدفاً لها في الأعوام الأخيرة إقصاء القيادة الحالية لإتحاد المعلمين.

إن مثل هذا النشاط تتضح طبعته المغامرة في مثل هذه الظروف التي ينبغي أن يوجّه فيها كل نشاط الشيوعيين والتقدميين في حركة المعلمين نحو التصفية النهائية لحركة الإخوان المسلمين وسط المعلمين وتصفية تأثيرها على حركة الطلبة، ولكنهم سلكوا الطريق المعاكس تماماً وفق خطهم اليساري المغامر الذي لا يريد أن يرى الأعداء الحقيقيين لحركة التقدم في بلادنا.

التصفية في الحركة النسائية

إنعكست الفوضى في الحياة الداخلية للحزب في العمل النسائي بعد ثورة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1965 مباشرة حيث حُلّت رابطة النساء الشيوعيات فجأة ومن دون مقدمات أو إجراء الدراسة اللازمة والتي قد تفيد كثيراً وتبرز النواحي السلبية والإيجابية في تلك التجربة الطويلة، تجربة رابطة النساء الشيوعيات في ظروف كانت تجري صراعات مع الزميل عبد الخالق محجوب حول دخول عناصر معيّنة من النساء في صفوف الحزب.

ومنذ ذلك الحين اندلعت الحرب الخفية ضد بعض الزميلات الشيوعيات في قيادة الحركة النسائية. حرب

غير مؤسسة ولا تستند إلى منطق إلا لأنهن إختلفن مع الزميل عبد الخالق حول العمل وسط النساء. وتتجلى هذه الحرب في الوثيقة المقدّمة إلى "السيمنار" المنعقد لمناقشة العمل في المنظمات الجماهيرية. حملت تلك الوثيقة أفكاراً غريبة حول الإتحاد النسائي إذ قالت "إن الإتحاد النسائي إستنفذ أغراضه ولم يعد التنظيم الملائم" ونادت بقيام تنظيم نسائي للنساء الاشتراكيات. أدان الإجتماع تلك الأفكار الغريبة حول الإتحاد النسائي خصوصاً عندما برز أن النساء جهة إختصاص لم يكن لديها أي دور للوصول إلى تلك النتيجة المخربة. ودارت مناقشات واسعة وسط الزميلات حول هذه الأفكار الغريبة في لجان المدن النسائية آنذاك والتي خُلت بعد ذلك فجأة أيضاً ومن دون أية مقدمات أو دراسة، وحدث إستنكار لتلك الأفكار وسط الزميلات وإذا بالرد أنه خطأ في الطباعة وفي صياغة الكلمات. وطالبت الزميلات بتصحيح ذلك الخطأ الجسيم ونُبّهن إلى أنه قد تتجم عنه أضرار بالغة للحركة النسائية، فإذا به يصدر مرة ثانية وينفي الكلمات في نشرة "الشيوعي" العدد 121 فبدل أن يحدث التصحيح تأكدت الفكرة للمرة الثانية. ودارت حول هذا الموضوع مناقشات في اللجنة المركزية وفي المكتب السياسي وأقر تصحيح هذا الخطأ ولكن إلى اليوم لم يصحح في مطبوعات الحزب. وحدثت فعلاً مشاكل نتيجة هذا التفكير في مؤتمر الإتحاد النسائي الثاني.

ينعكس التخريب في التدخل السافر في شؤون الإتحاد تحت سَمْع الزميلات الديموقراطيات وبصرهنّ الأمر الذي يتنافى ولأئحة الحزب التي تنادي بإحترام لوائح المنظمات الديموقراطية ونُظُمها. وإنعكس هذا في وضع حاجز بين قيادة الإتحاد النسائي وفروعه في الأحياء. وحتى الزميلات الشيوعيات لم يستطعن النزول مباشرة إلى الفروع. وأعطى هذا الحق لفروع الحزب في الأحياء والتي لا تملك التجربة ولا الخبرة الكافية وكانت النتيجة مشاكل كثيرة بين الفروع والمركز وبين الفروع بعضها مع بعض. ذلك أنه إذا إحتضن فرع الحزب فرعاً معيناً للإتحاد لا يسمح بقيام فرع آخر - تجربة حي بانث - وإذا لم يكن فرع الإتحاد تحت قيادته يلجأ إلى فرع آخر في الحي نفسه - تجربة حي مكّي - مما يتنافى ونظام الإتحاد النسائي.

عام 1968 عندما لجأت بعض الزميلات الشيوعيات إلى المسجل وتعطل نتيجة لذلك عمل الإتحاد مدة 6 أشهر، إحتضن عبد الخالق هذه العناصر بل نادى بوضعها في قيادة الإتحاد النسائي برغم ما حدث.

إستمر الزميل عبد الخالق يمارس عزل الزميلات المختلفات معه في الرأي عن أي عمل قيادي في الحزب. فقد ظلت في عضوية اللجنة المركزية منذ 3 أعوام الزميلات فاطمة ومحاسن ونعيمة، ولكن لم تُسند إليهنّ أي مسؤوليات برغم طلباتهنّ المتكررة إسناد بعض المسؤوليات إليهن، ظللن طاقات معطّلة والسبب الوحيد هو أن الزميل عبد الخالق لا يمنحهنّ الثقة كما أنه إتضح من التجربة أن رفعهنّ إلى اللجنة المركزية ما هو إلا إبعاد لهنّ عن القيادة اليومية للعمل الحزبي وسط النساء.

كما تم عزل الزميلات المختلفات مع عبد الخالق عن موقع المسؤولية ظلت أعداد كبيرة منهنّ من دون مسؤوليات برغم طاقاتهنّ وخبرتهنّ.

ومن أساليب المحاربة أيضاً أن عبد الخالق أورد في مقاله "الماركسية وتحرير المرأة" أفكاراً مفادها أن التطور الذي حدث للمرأة جاء نتيجة للتطور العام في المجتمع من دون ذِكر لأي دور قام به الحزب وأولئك الزميلات في الحركة النسائية عبر الأعوام والتجارب الطويلة.

تطبيق الخط الإنعزالي المغامر

داخل الحركة النقابية

إن أصدق مثال للتدليل على النتائج الوخيمة التي نشأت عن تطبيق الخط الإنعزالي المغامر هو ما حدث - ولا يزال يحدث إلى الآن - في قيادات النقابات العمالية في العاصمة. فقد أدى تطبيق هذا الخط على صعيد النشاط العملي إلى إقصاء الشيوعيين والعناصر الديموقراطية من قيادة 8 نقابات وتسليمها إلى فلول حزب الأمة والإخوان المسلمين والإتحادي الديموقراطي والعناصر اليمينية الأخرى. فبعد الخالق محجوب وجماعته يسلكون خطأ غير معلّن رسمياً ضد المنهج الذي يسيطر عليه إتحاد

نقابات العمال بإعتباره خطأ "يمينياً" لكنهم إتبعوا في هذه الحال أسلوباً آخر غير الذي إتبعوه في إتحاد المعلمين. فقد بدأت منظمة الحزب في مديرية الخرطوم - وتحت التوجه المباشر لعبد الخالق شخصياً - تأسيس لجان في مختلف المصانع سمّتها "اللجان الثورية". وطرحت وسط هذه اللجان خطها اليساري المغامر الذي يستهدف تغيير قيادات النقابات وإقصاء العناصر

"اليمنية" المدافعة عن السياسة الحالية لإتحاد العمال سواء على صعيد التحالف مع السلطة القائمة أم على صعيد معالجة قضايا العمال ومطالبهم وإستبدالها بالعناصر "الثورية" الموالية لخط عبد الخالق محجوب! ففي نقابة مواصلات العاصمة التي ظلت تحت قيادة الشيوعيين والديموقراطيين لأعوام عدة دعا "الثوريون" من الشيوعيين إلى جمعية عمومية بغرض إقصاء الشيوعيين "اليمنيين". وفي هذه الجمعية العمومية تجمعت كل العناصر الرجعية في جبهة واحدة وأقصت كل الشيوعيين والتقدميين عن قيادة النقابة وسيطرت عليها تماماً! وفي نقابة عمال المطبعة الحكومية التي ظلت هي الأخرى ولأعوام عدة تحت قيادة الشيوعيين والتقدميين، تجمع الشيوعيون "الثوريون" لإقصاء الشيوعيين "اليمنيين" المؤيدين لسياسة إتحاد العمال، وكوّنوا قيادة جديدة للنقابة مشتركة منهم ومن الإخوان المسلمين وحزب الأمة جناح الصادق المهدي!

وفي نقابة عمال مصنع البيرة تقدّم الشيوعيون "الثوريون" الأربعة الموجودون في قيادتها بعريضة إلى الرقيب العام «من وراء ظهر لجنة النقابة ضمّنها نقداً للجنة النقابية ومدير المصنع، وكانت نتيجة هذا المسلك اليساري الإنعزالي أن فصلوا جميعاً من عضوية النقابة خلال جمعية عمومية؛ وتم إستيلاء العناصر اليمنية على النقابة تماماً، ثم نظّمت القيادة اليمنية الجديدة للنقابة موكباً مطالبة بإيقافهم عن العمل في المصنع وكان لها ما أرادت.

وبالأسلوب المغامر نفسه تم إسقاط الشيوعيين والتقدميين وحلت محلهم عناصر الأحزاب الرجعية البائدة في النقابات الآتية: نقابة عمال كريكاب ونقابة عمال مؤسسة باتا ونقابة عمال الزيوت الأفريقية ونقابة عمال الزيوت السودانية ونقابة عمال محطة توليد الكهرباء في بري.

تم كل هذا خلال الشهرين الأخيرين. إن هذه التجارب المفجعة التي جرت في 8 نقابات عمالية خلال هذه الفترة الوجيزة تعكس مجموعة حقائق لا بد من الوقوف عندها طويلاً والتأمل فيها من قبل الشيوعيين وكل الثوريين العاملين في صفوف الطبقة العاملة وفي ميدان العمل الثوري:

أولاً- النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها تطبيق الخط اليساري المغامر على صعيد النشاط العملي.

ثانياً - حقيقة النشاط الذي تقوم به القيادة الحالية لمنظمة الحزب في مديرية الخرطوم بالتوجيه المباشر لعبد الخالق.

ثالثاً- الغرض الحقيقي الذي تهدف إليه هذه الجماعة من قيام اللجان الثورية في المصانع كأداة لنقل الصراع الفكري داخل الحزب إلى صفوف الحركة النقابية وكأداة لإضعاف مواقع القيادة الحالية لإتحاد العمال لأنها ترفض عملياً تطبيق خط عبد الخالق وجماعته على صعيد نشاط الحركة العمالية.

كل هذه النتائج تؤكد جوهرية واحدة:

الخط اليساري الإنعزالي المغامر هو في نهاية الأمر خط التصفية ولا يمكن أن يؤدي إلى شيء سوى التصفية: تصفية الحزب وفروعه وتصفية نفوذه الشعبي ومواقعه الجماهيرية، وفي النهاية عزله وتحلله وتحوله إلى مجموعات صغيرة من الرفاق يرددون شعارات معزولة.

ومن الناحية الأخرى فإن هذا الإتجاه الإنعزالي المغامر هو في جوهره تحالف غر معلن مع فلول القوي الرجعية، فالذي يفتح الطريق أمام هذه القوى للسيطرة على قيادة النقابات هو حليف لها إعتترف بذلك أم لم يعترف، ومع كل هذا فإن عبد الخالق وجماعته يتحدثون من دون خجل عن وجود إتجاه "يميني" وإتجاه "ثوري" في قيادة الحزب وفي قيادة إتحاد العمال والمنظمات الديموقراطية الأخرى، وهذه هي النتائج العملية لإتجاههم الثوري المزعوم. أما من يعترض على هذا الإتجاه - بصفته إتجهاً تصفويّاً مغامراً يقود الحركة الثورية على طريق مسدود وينادي بوجود خط جماهيري ماركسي سليم للحزب من مواقعه الجماهيرية ويحوّله إلى قوة

إجتماعية كبرى ويُقوي من تحالفه مع السلطة الثورية القائمة ويؤهله لدوره الطبيعي في هذه المرحلة التاريخية من مراحل الثورة السودانية - فهو مدموغ في نظر عبدالخالق وجماعته اليمينية الإنتهازية والتصفوية! إلى هذا الحد يصل العبث بالماركسية وبالعلم.

ونحن نضع هذه الحقائق المرة أمام أعضاء الحزب الشيوعي وخاصة من تبقى منهم مع عبد الخالق وجماعته ليعرفوا إلى أين هم مسوقون وإلى أين تساق الحركة الثورية في بلادنا. ولا نطلب منهم أكثر من تحكيم ضميرهم الثوري في الإجابة عن هذا السؤال:

ما هي الأسباب التي أدت إلى فقدان الحزب - كلياً أو جزئياً - لإنتخابات 15 نقابة ومنظمة ديمقراطية أوردناها جميعاً في هذه الوثيقة؟ وهل هذه الظاهرة الخطرة - ظاهرة إنحسار النفوذ الشعبي للحزب - معزولة عن وجود خط جماهيري إنعزالي يطبق تحت شعار "الثورية"؟

إننا نترك الإجابة عن السؤال ليقرها الشيوعيون والثوريون بأنفسهم وبتجردهم الماركسي وغيرتهم على مصير حزبنا. لقد إنتهى إلى الأبد عهد العمى والتعصب.

تصفية هيئة العمل الحكومي

إن وجود عدد من الوزراء الشيوعيين المقتدرين يمثل مركز ثقل ثورياً مهماً على صعيد العمل الحكومي بالمساهمة الجماعية التي يقدمها الحزب في هذا المجال الحيوي المهم وبالمشاركة الجماعية النشيطة من جانب الوزراء الشيوعيين في طرح القضايا الثورية وفي إنجازها وتخطي السلبات والمصاعب. ولكن هيئة العمل الحكومي جُمدت من جانب الإتجاه الإنعزالي في الحزب ثم صُفيت تماماً كهيئة حزبية ولم تعقد إجتماعاً واحداً خلال هذه السنة! والرفاق الوزراء الشيوعيون يعملون هم أيضاً بجهودهم الفردية من دون أية مساعدة أو توجيه حزبي. وبرغم مناقشة هذا الوضع الخطر في إجتماعات اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وبرغم الملاحقة المستمرة من جانب الوزراء الشيوعيين فإن الوضع لا يزال كما هو.

إن العمل الجماعي من جانب الوزراء الشيوعيين يمثل أداة أساسية لدعم السلطة الثورية القائمة وتقديم كل قدرات الحزب الجماعية لتحقيق هذا الغرض؛ ولكن القيادة الإنعزالية تمر على إنتظار الأخطاء من جانب الحكومة لتتألم البلاد بالعويل والصراخ في الوقت الذي تصفى المبادرة الجماعية للوزراء الشيوعيين بهدف مقصود هو إضعاف التحالف مع السلطة الثورية.

تصفية حلقة الكادر المتفرغ

يتحول الحزب الشيوعي إلى قوة جماهيرية كبرى بوجود كادره المقتدر المؤهل للعمل الثوري في جبهاته المختلفة والمتخصص في شتى ضروب المعرفة الماركسية، ولكن وجود مثل هذا الكادر يشكل خطراً على سيادة عبادة الفرد في الحزب ويبعث في شرايين الحزب الحيوية والدماء الحارة.

فهذه القيادة الفردية الإنعزالية ظلت توالي خلال الأعوام الأخيرة تصفية الحلقة الأساسية للكادر المتفرغ واحداً تلو الآخر خاصة أولئك الذين يبدون رأياً مخالفاً أو يميلون إلى النقد والتفكير المستقل، إلى أن إنكمشت اليوم هذه الحلقة إلى نصف عددها! وبعضهم طُلب منهم التخلي عن الإحتراف والبحث عن عمل حكومي من دون أن يناقش وضعهم في أية هيئة حزبية.

وتحت ضغط الإتجاه الثوري في قيادة الحزب وُضعت خطة متكاملة تتجزأ خلال عامين لتأهيل الكادر الأساسي فكرياً ونظرياً في مدرسة الحزب المركزية في الإتحاد السوفياتي، ولكن - ومن دون تقديم أية مبررات مقنعة - أوقف تنفيذ هذا البرنامج بعد أقل من 6 أشهر برغم إستعداد الحزب السوفياتي الشقيق لقبول المئات من كادر حزبنا في هذه المؤسسة.

وعلى الصعيد العملي فإن القادة الإنتهازية الإنعزالية ظلت ترفض أية مناقشة جادة لتطوير حلقة الكادر الأساسي للحزب في هيئات الحزب المركزية، وتصر على إبقاء كادر الحزب الأساسي على حالته الراهنة لينجز بجهد الفرد أيضاً ظروفه المعيشية الصعبة. ويكفي دليلاً على ذلك أن الإجتماع المسمى المؤتمر

التداولي الذي حشده عبد الخالق محجوب على الطريقة التي تناسبه أسقط مشروع قرار قُدِّم في الإجتماع حول تطوير حلقة الكادر الاساسي!
ويجد القارئ نص هذا البيان في مكان آخر من هذه الوثيقة!

تصفية مالية الحزب

وهذه قضية كُثِّر حولها الحديث بالطبع في مختلف مستويات الحزب. فعبد الخالق محجوب ظل يبرر عجز الحزب المتزايد في مختلف ميادين النشاط الثوري بضعف قدرات الحزب المالية. أصبح التذرع بضعف القدرات المالية للحزب لافتة تختفي وراءها عملية التصفية الشاملة الجارية اليوم، فحزبنا الذي أسس مطبعة لصحيفة "الميدان" عام 1956 يعجز اليوم عن تأسيس مطبعة بسبب "الأحوال المالية".
وحزبنا الذي أسس صحيفته اليومية "الميدان" منذ 6 أعوام، يعجز اليوم عن مواصلة إصدار صحيفة "الضياء" بسبب "الأحوال المالية" بل يعجز عن إصدار الصحيفة الأسبوعية في إنتظام للسبب نفسه. إلى آخر الأمثلة.

ولكن - وفي الوقت الذي تقدم هذه المبررات - يشهد أعضاء الحزب عمليات التبريد غير المشروع لموارد الحزب المالية على يد عبد الخالق محجوب الذي نصَّب نفسه إلى جانب القيادة السياسية مسؤولاً مالياً للحزب ليتصرف بالأموال وفق أهوائه من دون رقابة أية جهة حزبية. حتى الهيئة الوهمية المسماة مكتب المالية لا علم لها بموارد الحزب وأوجه صرفها، وكل المحاولات التي ظل يبذلها الإتجاه الثوري في المكتب السياسي وفي اللجنة المركزية لإشراف الهيئات المركزية على مالية حزب - بكل مؤسساتها ومصادرها - كانت تقابل من عبد الخالق بمختلف أنواع الإعاقة والتعطيل.

ونحن لا نود أن نخوض في هذا الموضوع أكثر من ذلك، ولن نكشف الآن عن كل الحقائق والأرقام التي في أيدينا ولتتصل بنا من أعضاء الحزب وكادره من يريد معرفة الحقائق حول هذه القضية.

الخلاصة بعد الحقائق

خلاصة ما قدَّمناه من حقائق حول التصفية التي ظلت جارية في الحزب خلال الأعوام الأخيرة على كل المستويات وعلى كل المواقع تؤكد أن هذا الحزب يحتاج اليوم بصورة ملحة وأكثر من أي وقت مضى، وفي هذا المنعطف التاريخي من حياة الحزب في حياة بلادنا وشعبنا، إلى مراجعة شاملة تهزه من أعماقه وتُصلحه إصلاحاً جذرياً وأساسياً وجوهرياً وتؤهله تاهيلاً كاملاً من فرعه الصغير الى لجنته المركزية ومكتبه السياسي ليكون جديراً بإسمه وبصفاته الماركسية وقدراته الطليعية المقدمة ووضوحه وبساطته أمام الجماهير.
وهذه هي المهمة التاريخية التي وطَّأنا أنفسنا عليها، وسوف نتصدى لها بكل ما تتطلبه من الشيوعيين وسيكون شعارنا إبدأ:

إجعلوا من الحزب الشيوعي السوداني قوة إجتماعية كبرى. إجعلوا منه المركز المؤهل للعمل الثوري.

إجعلوا منه أداة الدعم الأولى للسلطة الثورية.

إجعلوا منه القوة الضاربة الرادعة للنشاط الرجعي في البلاد.

ونحن نعلم أن هذه ليست بالمهمة السهلة ولكنها أيضاً ليست بالمهمة التي يمكن إرجاؤها إلى حين، أو التباطؤ في إنجازها، وإلاً لحقت بنا لعنة التاريخ بعد فوات الأوان.

فالإتجاه الإنعزالي الجامد الذي أغلق أبواب الحزب في وجه الحركة الثورية زهاء عام ونصف عام بحجة تأهيل الحزب أولاً لإستقبال العضوية الجديدة أعاق كل محاولة جادة لتأهيل الحزب في هذا الإتجاه، بل شهدت هذه الفترة - كما أسلفنا - أشكالاً متعددة من التصفية و"تأهيل" الحزب في الإتجاه المضاد تماماً.

صحيفة "النهار". بيروت - الخميس 1 نيسان/ أبريل 1971

القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة (1) ما جرى في لبنان عام 1962 يجري الآن في السودان الشافعي يهنئ نميري ولا يشير إلى الحزب الشيوعي والأيوبي وهوادي يهاجمان الشيوعيين خلال التهنئة



هناك أوجه شبه كثيرة بين ما جرى في لبنان مع بدء الساعات الأولى من عام 1962 وبين ما يجري الآن في الخرطوم. وبعد بضع ساعات من وصولي إلى الخرطوم في أول طائرة ركاب تهبط في مطار العاصمة السودانية بعد فتح المطار، قمْتُ بجولة سريعة في مناطق كثيرة من العاصمة ومنها بعض مراكز البوليس. وعادت بي الذاكرة على الفور إلى ما جرى في لبنان مع الأيام الأولى من 1962. في لبنان قام حزب قوي بمحاولة إنقلابية أجهضت في ساعاتها الأولى. إتكل السوريون القوميون الإقطاعيون على رفاق لهم في الجيش أو أن ضباط الجيش من أعضاء الحزب أو مؤيديه جرّبوا حظهم متكلين على أن قاعدة شعبية عريضة متمثلة بالقوميين الإقطاعيين ستحمي ظهرهم وتطوق أي جيب يمكن أن تتحرك في وجه الإنتقال. لا فرق. فشلت المحاولة في لبنان، وبعدما إسترجع الجيش ضباطه الأسرى بدأ حملة إنتقام لم يشهد لها لبنان مثيلاً. وفي السودان صمد الإنقلابيون ثلاثة أيام وبعد سقوطهم بدا العائدون إلى السُلطة حملة تأديب لم يحدث أن جرى في تاريخ السودان مثلاً.

الدوريات والحواجز ومعسكرات الإعتقال

الدوريات الكثيرة التي قامت بها قوى الأمن في لبنان بعد فشل المحاولة الإنقلابية ليست بشيء أمام الدوريات التي جرت ولا تزال في السودان. الحواجز التي نصبها الجيش في لبنان نصبها الجيش السوداني في الخرطوم وبالأذات في بقية العواصم الأخرى بالمئات. القوائم التي عليها أسماء ألوف الناس حملتها قوى الأمن في لبنان وحملها جيش نميري الذي عاد إلى السُلطة. عمليات التمشيط متشابهة. عمليات حشر الناس في معتقلات متشابهة. إلا أن الفرق يخضع في هذه الناحية لمصلحة السودان طبقاً للفارق الكبير في عدد السكان. لبنان لا يتجاوز المليون ونصف نسمة. وعدد السكان في الخرطوم يصل إلى 14 مليوناً. وفي كل مركز بوليس زرتة في العاصمة المثلثة لمحتْ مئات المعتقلين محشورين في غرف بعضها ضيق وبعضها الآخر أوسع قليلاً.

وفي منطقة الشجرة حيث تكثر ثكنات الجيش السوداني بلغني من ضابط سوداني أن نسبة المعتقلين زادت كثيراً عما هو متوقع لدرجة أن "الكاراجات" والمخابيء المخصصة للمدركات والمصفحات التي أُخليت من هذه المدركات والمصفحات خُصصت لتكون معسكرات إعتقال.

والذي رفع نسبة المعتقلين هو أن نظام نميري العائد دعا المواطنين إلى الإبلاغ عن كل شخص يعتقدون أنه شيوعي. وهذه الدعوة خلقت إشكالات ذلك أن كثيرين من السودانيين كانوا يشون ببعض مواطنيهم بسبب خصومات قديمة أو حديثة. وبمجرد أن يتبلغ مركز بوليس إخبارية ما عن شخص أو أكثر، يتم القبض عليه - أو عليهم - ولا يُفرج عنه إلا بعد التأكد من أنه بالفعل ليس شيوعياً وبعد التعهد بأنه لا يمكن أن يصبح يوماً ما شيوعياً. والذين لا يفرج عنهم يكونون من الشيوعيين وعندما يكثر عددهم ينقلون إلى معسكرات إعتقال داخل ثكنات الجيش بانتظار أن تبدأ محاكمتهم.

شهر من حملات التفتيش

ولن تنتهي عمليات الانتقال بسرعة لأن حملات التفتيش مقدر لها أن تستمر شهراً على الأقل إلا أن ذلك لا يعني أن حظّر التجول سيبقى ساري المفعول. الذي يهم نظام نميري هو إعتقال معظم قادة الحزب الشيوعي. ويعتقد أهل النظام أن عملية إعتقال هؤلاء ستُسَهّل بعدما تم فجر اليوم القبض على زعيم الحزب السيد عبدالخالق محجوب. وإلغاء إجازات العسكريين، وهو قرار صدر اليوم، معناه أن حملة تفتيش كبيرة ستبدأ خلال ساعات لأن مصلحة النظام تقتضي أن يظهر للعالم أنه قضى بسرعة على الشيوعيين، يضاف إلى ذلك أنه ليس من السهل دائماً أن تكون البلاد في حالة طوارئ ومثل هذه الحالة تساعد على التفتيش والعتور على أي كان. وفي هذا النطاق تجدر الإشارة إلى أن الجيش السوداني إستطاع بعد حملة قاسية بدأت صباح الجمعة بعد ساعات من ضرب حركة هاشم العطا وإنتهت ظهر السبت أن يقبض في بلدة مدني وهي معقل رئيسي للشيوعيين على 320 بينهم 4 سيدات لهن دور بارز في قيادة الحزب في المنطقة والدكتور مدين عيسى سكرتير الحزب هناك. وقد أودع معظم هؤلاء في مراكز البوليس في المنطقة أما القادة فأرسلوا إلى الخرطوم لوضعهم في معسكرات الإعتقال المخصصة لقادة الحزب.

الإمتحان الكبير

وحتى مساء أمس كان نجاح النظام في القبض على عبدالخالق محجوب أو فشله في ذلك إمتحاناً كبيراً له. فحملة التفتيش كبيرة تشترك فيها قوات من الجيش والمخابرات والمباحث والكتائب الحديثة التشكيل المؤيدة للنظام. والتي أطلق عليها "كتائب مايو". وإذا كان النظام لن يستطيع في حملة من هذا النوع إعتقال عبدالخالق محجوب فمتى يستطيع ذلك؟

مصادرة ماركس ولينين

وفي أحد مراكز بوليس الخرطوم بحري لمحتُ أكواماً من كتب ماركس ولينين وألوف المناشير والملفات والأعلام الحمراء والصور. وهذه كلها صودرت من مكاتب الحزب الشيوعي في العاصمة المثلة خلال حملة شديدة العنف عليها.

وكما كانت قوى الأمن في لبنان تدقق كثيراً في حملات التفتيش ووصل بها الأمر إلى حد التفكير بالبحث عن شيء ما حتى في محركات السيارات، فإن القوى المراقبة حول الحواجز المقامة بكثرة في كل أحياء الخرطوم الرئيسية وغير الرئيسية تفتش حتى في سقوف السيارات وتتمس السقف بأيديها وتبحث في صندوق السيارة بدقة على أمل العثور على شيوعي هارب.

القناصة لا يوقفون نشاطهم

وهؤلاء عبارة عن جنود شاركوا في العملية الانقلابية. وعندما فشلت العملية تاهوا وتوزعوا على أحياء

العاصمة. والغريب أنهم إختاروا بنايات الحكومة وبعض الدوائر الرسمية الأخرى. وهذا الإختيار يعكس حقيقة أساسية وهو أن التائهين إحتفظوا ببعض الوعي. فهم لا يستطيعون الإختباء على سطوح منازل العاصمة، لأن المنازل من طبقة واحدة ولعائلة واحدة. وجرّص العائلة السودانية على السطح يفوق جرّصها على أي شيء آخر لأن أفرادها من شدة القبط في السودان ينامون على هذه السطوح أو في حديقة المنزل. يضاف إلى ذلك أن مباني الحكومة من طبقات عدة، وبالطبع سيحرص الجنود الذين سيطلقون النار على أن تكون نارهم خفيفة حتى لا تتضرر مصالح الحكومة.

الضابط السوداني الذي حدثني عن معسكرات الإعتقال هو نفسه قال لي إن سلطات الأمن متخوفة من أن يكون بين هؤلاء القناصة عدد من الشيوعيين المدنيين ومعنى ذلك أن الميليشيا الشيوعية تعمل ويجب أن تكون قوى الأمن متيقظة وحذرة.

والى الآن لم تتمكن قوى الأمن من إعتقال قناص شيوعي واحد. كل القناصة من الجنود يستمرون في إطلاق النار ما داموا يملكون ذخيرة. وعندما تنفذ الذخيرة يسلمون أنفسهم. ولقد إعتاد سكان الخرطوم أن يضحوا عند الفجر للصلاة على أصوات طلقات رشاش وأحياناً على صوت قذيفة صاروخية تهز سكون الليل في الخرطوم.

حدث يوم السبت

ولا أنسى ما حدث يوم السبت. كنتُ أتجول في الشارع التجاري من العاصمة حيث كثرت عمليات القناصة. كان كلام بعض المواطنين السودانيين عنهم مثيراً وذهبتُ أترقب وأنا بالقرب من بعض الجنود ظهور قناص أو نار قناص. فجأة سمعنا صوت طلق ناري. وأدار الجنود بنادقهم ورشاشاتهم نحو سطح إحدى البنايات من الجنود يتفرجون. إستمرت المشاغلة بالنار نحو عشر دقائق ثم توقّف القناص عن إطلاق النار. فهم الجنود عندئذ أن ذخيرة القناص نفذت ولا بد أن يسلم نفسه. وهذا ما حدث بالفعل. بعد دقائق نزل من السطح وكان ما زال يرتدي ثيابه العسكرية. وتفرق الذين تجمعوا. بالنسبة إليهم الأمر المثير هو المشاغلة بالنار بين الجنود والقناص. عدا ذلك كل شيء غير مهم.

الإنتقال المقصوف والثورة القاصفة

إن الحديث عن الإنتقال المقصوف (حركة الرائد هاشم العطا) والثورة القاصفة (ثورة جعفر نميري)، وعن الذبول والتطورات والمستقبل لا يبدو ملحاً للحلقة الأولى من هذه السلسلة. الأمر الملح هو ما يتعلق بمستقبل العلاقات بين الإتحاد السوفياتي والسودان وبين السودان وبقية دول المعسكر الإشتراكي.

الدول الإشتراكية لم تؤيد

فإلى الآن لم يقر الإتحاد السوفياتي أو أي من دول المعسكر الإشتراكي بإعلان التأييد بشكل أو بآخر للنميري. لقد عاد نميري ومع عودته تكثف صمت الدول الإشتراكية حيال العودة وهو أمر، فهمتُ من مسؤولين في الخرطوم، متضايق منه نميري.

هل أن هذه الدول فوجئت بأن حركة هاشم العطا لم تصمد وعلى هذا الأساس عليها أن تبني حساباتها على أسس جديدة؟

وهل أن الإتحاد السوفياتي مثلاً الذي أعلن عبر كلام نشرته مجلة "الأزمنة الحديثة" يوم الأربعاء الماضي ثالث وآخر أيام الإنتقال عن تأييده لهذا الإنتقال وخطه اليساري يجعل من الصعب عليه كدولة كبرى أن يتراجع بهذه السهولة عن كلامه ويعلن بشكل إنفعالي تأييده لعودة نميري؟

وهل أن الإتحاد السوفياتي مثلاً الذي أعلن عبر كلام نشرته مجلة "الأزمنة الحديثة" يوم الأربعاء الماضي ثالث وآخر أيام الإنتقال عن تأييده لهذا الإنتقال وخطه اليساري يجعل من الصعب عليه كدولة كبرى أن يتراجع بهذه السهولة عن كلامه ويعلن بشكل إنفعالي تأييده لعودة نميري؟ وهل أن الإتحاد السوفياتي ومن ورائه دول المعسكري الإشتراكي تجتاز الآن مرحلة ترقب وتنتظر النتائج التي سينتهي إليها صراع نميري مع

اليسار السوداني وحملته العنيفة ضد الحزب الشيوعي؟

شيء كبير يحدث الآن

إن شيئاً كبيراً جداً يحدث الآن في السودان. لقد تعاونت أربع دول تُعتبر ثلاث منها صديقة وبشكل عملي للإتحاد السوفياتي على ضرب أهم حزب شيوعي في المنطقة العربية. وهذه الدول هي مصر وسوريا والسودان. أما ليبيا فليس إرتباطها بالإتحاد السوفياتي مشابهاً لإرتباط الدول الأخرى. ولقد خرجت الحملة على الحزب عن كونها صراعاً سياسياً إنتهى مكشوفاً. إن تهماً كثيرة وُجّهت إلى الحزب أقلها إنه "خائن" و"مارق" و "عميل".

والذي يستوقف دولة كالإتحاد السوفياتي هو التصنيف الأخير. تخاف موسكو وهي تدرك أبعاد هذه التهمة أن يتوسع نميري في إيضاحاته فيقول إن الحزب الشيوعي السوداني "عميل" للإتحاد السوفياتي. وعلى هذا ستترتب قضايا كثيرة ومراجعات كثيرة للمواقف وإعادة نظر في طبيعة التعاون القائم منذ مدة طويلة. إلا أن هذا لا يعني أن العلاقات السوفياتية - السودانية ليست مرشحة للتدهور. وهناك معلومات تؤكد أنه قبل أسبوع من حركة هاشم العطا حدث نوع من الفتور في العلاقات بين موسكو والخرطوم. وأبلغتني مصادر رسمية في الخرطوم أن نميري طلب من موسكو أن تستدعي سفيرها "لأنه غير متعاون مع الحُكم السوداني".

وأكدت لي جهات متصلة بوزارة الخارجية السودانية أن موسكو طلبت من سفيرها العودة على أن تعالج في ما بعد حالة الفتور، وأن أحداً بعد ذلك لم يلّمح السفير في الخرطوم. وهذا الفتور في العلاقات السوفياتية - السودانية له ما يبرره، ويستحق الحديث عنه حلقة كاملة.

إتزان مصري وإندفاع ليبي وسوري

هنا تجدر الإشارة إلى بعض النواحي التي تبدو بالفعل أساسية. فقد وصل يوم السبت الماضي إلى الخرطوم وفد مصري للتهنئة برئاسة السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية. وبعده وصل وفد سوري يرأسه السيد محمود الأيوبي نائب الرئيس السوري ويضم في عضويته اللواء مصطفى طلاس رئيس الأركان. وقبل هذين الوفدَيْن وصل وفد ليبي يضم إثنين من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما بشير هوادي ومحمد المقرئ. الشافعي زار نميري وألقى في حضور مسؤولين مصريين وسودانيين وبعض رجال الصحافة كلمة هنا فيها بالعودة إلى الحُكم. ولم يأت الشافعي على ذكر الشيوعيين حتى أنه لم يلفظ إسمهم على لسانه وإكتفى بالإشارة مرة واحدة إلى "حركة التمرد الأخيرة". أما بشير هوادي فأبدى إرتياح حكومته لضرب "القلعة الشيوعية في السودان".

وقد يكون لإتزان الشافعي ما يبرره حيال العلاقات الثنائية المصرية - السوفياتية. كذلك قد يكون لإندفاع بشير هوادي الذي سجلت حكومته مواقف متطرفة وعنيفة ضد الشيوعية والشيوعيين. إلا أن الذي لم يكن واضحاً هو قول الأيوبي "إن ما قام به الشيوعيون في السودان يُعتبر تدخلاً إستعمارياً فاضحاً... والحزب الشيوعي السوري ليست لديه مواقف ضد السودان وضد ثورة مايو".

إن هذه المواقف وبالذات الموقف السوري من شأنها أن تجعل موسكو تبحث في الأمر من زاوية جديدة. فالكلام خطير ومضمون التهم أكثر خطورة.

أعود إلى حيث بدأت. إن شيئاً مما يجري الآن في السودان جرى قبل حوالي تسع سنوات في لبنان. حزب بلغ به الغضب وإستمرار حالة التشييت والتشريد حد الخوض في مغامرة يائسة إنتهت بالمزيد من التشييت والتشرد والإعتقالات. ووُلد الانقلاب فاشلاً في لبنان.

الشيء نفسه إلى حد جرى في السودان. وُلد الانقلاب كالأطفال الذين يولدون في شهرهم السادس ويكونون بحاجة إلى خيمة أوكسجين يكتمل في داخلها نموهم.

مَن الذي خَطَّط؟

ويبقى السؤال الكبير: هل إن الشيوعيين هم الذين خططوا للإنتقال ينقذه العسكريون ويتسلمون الحكم بعد ذلك، أم أن العسكريين إستناداً إلى روابط عقائدية تعود إلى سنين طويلة قرروا أن يجربوا حظهم وفي ذهنهم أن الحزب الشيوعي سيقف تلقائياً من ورائهم؟
إن إجابة واضحة عن هذين السؤالين من شأنها أن تعكس أبعاد ما جرى في السودان وتُحدد إستطراداً الأسباب التي جعلت حركة هاشم العطا مجرد إنقلاب عاش ثلاثة أيام ومات.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الثلاثاء 27 يوليو/ تموز 1971

القصة الكاملة للإنقلاب المقصوف والثورة القاصفة (2)

محاولة إنتحار.. ومحاولة نحر

لو لم يُشنق قادة الحزب الشيوعي السوداني ويُصَفَ رجاله لكان الحزب سيحتل السنة المقبلة بيوبيله الفضي. قياساً بالأعمار انه شاب وقياساً بالمعارك التي خاضها على أكثر من جبهة وغير صعيد انه مسن. ومنذ تأسيس الحزب عام 1947 وهو يعاني. وذاق الأمرين من البريطانيين ثم من الحُكم الإستقلالي الأول برغم كل ما بذله في سبيل الإستقلال.

وصحيح أن الحزب الشيوعي السوداني ليس أعتق الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، إلا أنه أعرقها. وهو الوحيد الذي شذ عن المألوف، فلم يتحول إلى جرم يدور في فلك موسكو، وحرص على أن تكون له إستقلاليته وحريته في التفكير وإِتخاذ المواقف المناسبة التي تتلاءم مع مجتمع كالمجتمع السوداني. وكان القادة الشيوعيون السودانيون في منتهى الذكاء وبُعد النظر. لقد درسوا الماركسية بعناية وعندما وصلت بهم القنوات إلى حد النضال من أجل تطبيق ما درسوه في السودان أخذوا بالإعتبار الأمور الآتية:

- السودان مجتمع ديني. السوداني متدين. السوداني قَدري. السوداني طموحه أن يقف ذات يوم فوق عرفات.

وإذاً، يجب تجاوز فلسفة الدين التي تتادي بها الماركسية، ذلك أنه من الصعب جداً على السوداني التخلي عن معتقداته الدينية. وفي هذا النطاق تجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية التي تنبئ إليها الشيوعيون السودانيون منذ زمن طويل تنبئ إليها الحزب الشيوعي الإيطالي قبل مدة فلم يعد متصلاً حيال فلسفة الدين.

- السودان مجتمع متخلف. عشائري. نسبة الأمية مرتفعة جداً ولا تفوقها إلا نسبة الفقر والعطش. صحيح أن النيل يخترق أرض السودان. وصحيح أن في جنوب السودان مياهاً كثيرة، ولكن العطش دائماً يتصاعد في أراضي السودان الشاسعة. وحدث قبل أقل من سنتين أن قامت الحكومة بحملة واسعة النطاق لمكافحة العطش. ولولا الخيرات الطبيعية المتوافرة في السودان لكانت مضطرة للقيام بحملة أكثر إتساعاً لمكافحة الجوع.

إن مثل هذه النظرة التذكيرية لواقع الحال في السودان تبدو ضرورية. وهي بالتالي تقودنا إلى إستنتاج أساسي وهو أن مجتمعاً متخلفاً فقيراً يشكو من العطش، بالإضافة إلى تدني نسبة التعليم فيه ناهيك بالأمراض التي تنتج عن سوء التغذية وسوء الرعاية الصحية ... مثل هكذا مجتمع يُعتبر تربة خصبة لنمو الأفكار الماركسية.

وقد تعب المبشرون بالماركسية كثيراً وإِعترضتهم تعقيدات تجاوزوها بفضل تعوُّدهم على المعاناة. ونجحت حملات التبشير إلى حد. أصبح هنالك مئات العمال يحفظون شعارات أطلقها ماركس ولينين وآخرون. أصبح هنالك مزارعون يناقشون بأسلوب ماركسي. أصبح هنالك رعاة أبقار يتوجهون بعدما تغيب الشمس وتأوي الأبقار إلى حظائرها إلى خلايا يستمعون إلى ماركسي محنك ومتقف يشرح لهم المستقبل في ظلال الشيوعية. أما المثقفون فوجدوا في الماركسية الضالة المنشودة. إن السودان ممزق. وصل الأمر بالبريطانيين إلى حد إطفاء شعلة الحرية التي يتمناها كل سوداني ويسعى إليها. وجاء الحُكم الإستقلالي الأول يعامل الناس بالمثل.

البريطانيون فعلوا ذلك لأنهم لا يريدون لسوداني أن يتحرر. والحُكم الإستقلالي الأول عامل الناس بالمثل لأنه يريد أن يحكم وهو لا يستطيع ذلك إذا فتح باب الحريات والحياة الديمقراطية أمام الجميع. فوق ذلك لقد كان كل مثقف سوداني في حاجة إلى الإنتماء. وفي أواخر الخمسينات زادت الحاجة إلى

الإنتماء، وفي طبيعة الحال ليس إلى الأحزاب المحافظة أو الأحزاب التي تنتشر بإسم الدين. السوداني المثقف لم يجد في "حزب الأمة" ما يجسد له طموحه وآماله. فهذا الحزب قاعدة سياسية لطائفة الأنصار. وانتشاره المذهل سببه أن القاعدة الدينية تتحكم بالقاعدة السياسية. سببه أيضاً أن أياً من الأنصار هو في واقع الحال ينتمي إلى "حزب الأمة".

وإذا كان السوداني المثقف لم يجد في "حزب الأمة" ما يجسد له طموحه وآماله فإنه في الوقت نفسه لم يجد مطلبه هذا في "الحزب الوطني الإتحادي"، وإن كانت مبادئ هذا الحزب راقت لبعض المثقفين في ضوء نضال ملحوظ خاضه الرئيس الراحل إسماعيل الأزهري من أجل الإستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن المثقفين الذين راقتهم مبادئ حزب الأزهري لم يكن هدفهم العمل من خلال الحزب لتطوير السودان بقدر ما كان الهدف جعل الحزب مظلة سياسية لهم. فهم يطمعون في خوض المعترك السياسي ومثل هذا الأمر لن يحققه سوى الإنتماء إلى حزب متحرك.

حيال ذلك، وجد المثقفون في الحزب الشيوعي السوداني الضالة المنشودة، وخلال 5 سنوات أصبح الحزب يشكّل كابوساً حقيقياً بالنسبة إلى الحُكم العسكري الذي كان قام في السودان برئاسة الفريق إبراهيم عبود ومجموعة من جنرالات الجيش السوداني.

لقد تنبه الشيوعيون، وبالذات الفئة التي كانت لا تزال تمارس مهمة التبشير بالماركسية، إلى أن هذه النسبة الكبيرة من الأمية بين السودانيين تعوق عملية التبشير. وإذاً يجب تعليم السودانيين.

هنا يجب التسجيل أن الحزب الشيوعي السوداني فشل فشلاً ذريعاً، لأنه لم يَعمّ بالدور المطلوب منه حيال مشكلة الأمية. كان قادراً على أن يقوم بالدور الذي قام به فيديل كاسترو ونجح فيه بحيث تضاعفت خلال 5 سنوات نسبة الأمية في كوبا إلى النصف. وقد تكون حجة الشيوعيين السودانيين أن كاسترو قاد حملة لمحو الأمية في بلاده ونجح فيها لأنه كان في قمة السلطة، وهو عندما كان يقود الثورة في جبال كوبا وداخل مزارع القصب لم يكن لديه الوقت ولا حتى القدرة لتعليم مواطن كوبي واحد. وهي في أي حال حجة مقبولة.

لكن الشيوعيين في السودان استطاعوا مقابل ذلك أن يخلقوا ماركسيين بالموهبة. ولذلك أصبح هنالك أُلوف السودانيين يتحدثون في مبادئ الماركسية دون أن يقرأوا كتاباً لماركس، ويُجرون حوارات لا تعتمد على القراءة والكتابة. وإذا جاز التشبيه أصبح خلال 5 سنوات في السودان عدد كبير من الشيوعيين "السماعي"، مثلهم في ذلك مثل الذي يتقن العزف على البيانو بشكل "سماعي" أي دون إستعمال السُلّم الموسيقي. لأنه موهوب يسمع لحناً فيعزفه، وبرغم أن اللحن لن يخلو من الشوائب والأخطاء إلا أن هذه من الهنات الهَيِّنَات، ذلك أن الذي لا يعرف أصول السُلّم الموسيقي سيصنّف لهذا الموهوب طرباً دون أن يدري أنه يعزف "سماعي" وليس وفق السُلّم الموسيقي.

وهذه الطبقة من الماركسيين بالموهبة أفادت الحزب كثيراً في السودان، لأن بعض أفرادها أصبحوا يقومون بمهمة تبشيرية في حقول القطن ووسط مزارع الأبقار وحتى بين قبائل السودان.

ولا أنسى ذلك الماركسي بالموهبة الذي قَدَّر لي أن ألقي به ذات يوم وكنت آنذاك في زيارة لجنوب السودان. كان اللقاء على ضفة نهر يدعى "الجور" في مدينة "واو" عاصمة مديرية بحر الغزال وهي إحدى المديریات الثلاث التي يتألف منها جنوب السودان.

لقد فوجئتُ بإنسان يناقش بفهم وعمق. ولقد دُهِشْتُ وهو يشرح لي مشكلة الجنوب مشدداً على أن الحل ليس بإستعمال القوة. وعندما طلبتُ منه أن يشرح لي الحل الذي يراه مناسباً خاصة وأنه يقيم في "واو" منذ بضعة أشهر بدأ يتحدث بمنطق الماركسي المتمكن من ماركسيته.

وطال الحديث كثيراً ونحن نتفرج على العراة الذين ينتقلون من ضفة النهر التي تمتد منها غابات طويلة يعيش هؤلاء فيها إلى الضفة الأخرى حيث تمتد مدينة (واو) بواسطة طوافة. ويأتي هؤلاء لبيعوا السوق بعض ما تجود به الطبيعة في تلك الغابة ويشترون في المقابل ما ليس متوافراً في مجتمعهم البدائي.

وانتقنا في نهاية الحديث أن نبقي على إتصال. أبعث إليه برسائل ويرد عليها. وفاجأني سليمان الذي

نسيثُ إسمه الثاني بأن كَسَتْ وجهه بعض ملامح الخجل وقال: لن أستطيع. لن أبعث لك برسائل. إنني لا أعرف القراءة والكتابة.

ولقد عقد جوابه لساني. فمنذ قليل كان لسانه منطلقاً في الحديث كأفضل ما يكون المثقفون. وسليمان الذي كان آنذاك يعمل في مديرية بحر الغزال هو واحد من مئات الماركسيين بالموهبة في السودان. لم يستطع الفريق الشيوعي المبشر أن يعلمه القراءة والكتابة لكنه علمه العقيدة. ولقد أفاد بعد النظر الشيوعيين السودانيين كثيراً. فلو أنهم لم يأخذوا في الاعتبار العاملين الأساسيين اللذين أشرنا إليهما وهما كون السودان مجتمعاً دينياً وكونه أيضاً مجتمعاً متخلفاً لما استطاعوا أن يحققوا الإنجازات التي حققوها. ولما استطاعوا كذلك أن يستقطبوا جماهير على كل المستويات. وفي أي حال إن العامل الأول وهو العامل الديني كان ظاهرة مثيرة تدعو إلى الإعجاب. وبفضل ذلك نرى أن عدداً من رجال الدين في السودان أصبحوا أعضاء في الحزب الشيوعي. وكان الأمر اللافت الذي يدعو إلى الإعجاب أيضاً هو أن القيادات تتادي الأعضاء الدينيين: الرفيق الشيخ فلان...

وظاهرة إنخراط رجال الدين في الحزب الشيوعي جعلت جماهير سودانية قَدْرية في تفكيرها مترفعة في معتقداتها ترى أن الماركسية لا تخيف بدليل أن الشيخ الذي يخطب في المسجد خلال صلاة الجمعة كان قبل ذلك مثلاً يحضر إجتماعاً حزبياً. وكان هذا الشيخ الذي يقرأ القرآن ليسمع المصلون، منكباً قبل ذلك على قراءة تقرير ما أصدرته اللجنة المركزية للحزب أو المكتب السياسي. وكثيراً ما حدث أن أحد الشيوخ الذي يجلس إلى بعض المصلين يشرح لهم مضمون بعض الآيات القرآنية كان قبل ذلك يشارك في جلسة عقدها أحد فروع الحزب. وكان يناقش أموراً حزبية أو مفاهيم ماركس ولينين ويشرح هذه المفاهيم إذا كان بالفعل استطاع أن يستوعبها، وبسبب ذلك قيل مرة عن الشيوعيين السودانيين إنهم يبدأون مؤتمر اللجنة المركزية بأي من الذكر الحكيم. ومع أنهم لا يفعلون ذلك إلا أن هذا القول كان للتدليل على أنهم تجاوزوا فلسفة العقيدة الدينية بالمفهوم الماركسي.

وبفضل هذه الظاهرة التي لا نجد مثيلاً لها إنما بنسبة أقل إلا في النجف حيث عشرات شيوخ الطائفة الشيعية إستوعبوا المفاهيم الماركسية، سقطت حُجة الذين قادوا حملات في السودان ضد الشيوعيين بحُجة أنهم قوم كفرة وملحدون ولا يعترفون بالله ورُسُلَه. كتابهم "رأس المال" ونبئهم ماركس أو غيره من قادة الفكر الشيوعي.

ولقد خاض الشيوعيون في السودان بعدما تصاعد نموهم غير الطبيعي معارك كثيرة وأصبحوا قوة لها شأنها. وساعدهم على النمو أنهم سجّلوا موقفاً وطنياً جيداً عام 1956 خلال العدوان الثلاثي على مصر. فقد جند الحزب كتائب من الشيوعيين إنت قلتُ إلى مصر وتوزعت على مناطق المواجهة. وكان لهذه البادرة الأثر الطيّب في نفس الرئيس جمال عبد الناصر ومن يومها نشأت صداقة حميمة بينه وبين عبد الخالق محجوب. ومثل هذا الأثر الطيّب تكرر عندما رابطت قوات سودانية في الجبهة المصرية بعد أسابيع من هزيمة 5 يونيو 1967.

وهذه الإشارة إلى ذلك الموقف الوطني الجيد من الحزب الشيوعي السوداني حيال العدوان الثلاثي على مصر تقودنا إلى ضرورة عرض نقطة مهمة وهي: لماذا تصرّف الحزب الشيوعي السوداني كذلك في حين أن بقية الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية لم تفعل الشيء نفسه؟

هل هي إستقلالية الحزب أم هو شعور الضعف السوداني حيال أي أمر مصري؟

قد تكون الهموم المصرية - السودانية المشتركة ووحدة المصير بين البلدين والشعبين سبباً مهماً إلا أن عنصر الإستقلالية يبدو السبب الأكثر أهمية. وفي تاريخ الشيوعيين السودانيين مواقف مغايرة للمواقف التي تتخذها موسكو. وفي حين أن معظم الأحزاب الشيوعية العربية كانت تنظر إلى قضية فلسطين مثلاً بالمنظار الموسكوبي فإن الحزب الشيوعي السوداني كان في ضفة أخرى بعيدة جداً عن الضفة التي فيها موسكو وكل الأحزاب الشيوعية العربية وغير العربية الدائرة في فلكها.

وما يقال عن قضية فلسطين يقال من قضايا أخرى كثيرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نيكيتا خروشوف كان يشعر بكثير من الإمتعاض حيال المواقف العقائدية للشيوعيين السودانيين. وقد يكون هذا الإمتعاض نشأ نتيجة معلومات بلغت خروشوف ذات يوم وتضمنت رأي الحزب الشيوعي السوداني فيه. وخلاصة هذا الرأي "إن الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي تربى في ظل القيصرية وهو أمر يتطلب مراجعة أساسية من قبل الرفاق السوفيات".

لقد كان الشيوعيون السودانيون بإستمرار منسجمين مع أنفسهم. يقولون رأيهم بصوت مسموع. وإستمروا يعملون على أساس أن الحزب الشيوعي السوفياتي مجرد حليف وليس ذلك الفلك وليسوا هم ذلك الجُرم الذي عليه أن يدور في ذلك الفلك.

إنهم يدينون بالولاء للماركسية التي تتناسب مع طبيعة السودان وشعبه. ولا يدينون بالولاء لموسكو. وهذا الموقف هو إلى حد كبير نقيض مواقف معظم الأحزاب الشيوعية العربية التي تدين بالولاء للماركسية من خلال الولاء لموسكو.

بالإضافة إلى ذلك إن أوجه الشبه بين الحزب الشيوعي السوداني والأحزاب الشيوعية العربية الأخرى متناقضة من حيث الجانب الهيكلي. ففي حين أن قواعد معظم الأحزاب الشيوعية العربية هم المثقفون ثم العناصر العمالية والطبقة الدنيا من الموظفين والتجار والفلاحين والمزارعين، فإن القاعدة الأساسية للحزب الشيوعي السوداني هم العمال وفئات من المزارعين وبعد ذلك المثقفون وأصحاب الكفايات العلمية.

ولقد ظهر ذلك واضحاً عندما قامت ثورة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1964 وكان للعمال من مختلف النقابات وللمثقفين دور أساسي جداً في تلك الثورة التي أسقطت الحُكم العسكري.

ومن هذه النقطة ننطلق إلى التحدث عن الشيوعيين في السُلطة.

كانت سنة 1964 وبالذات الربع الأخير تقريباً منها نقطة تحوّل خطيرة في حياة الحزب الشيوعي السوداني. ففي 21 تشرين الأول تلك السنة قامت الثورة الشعبية التي ستبقى حتى إشعار آخر علامة مضيئة في حياة الشعب السوداني.

في ذلك اليوم أثبت الشعب أنه موجود بالفعل، وليس صحيحاً أنه مرتاح للفضائح التي تجري في دواوين الحُكم العسكري، وأن سمعته أيضاً كشعب عريق له تراثه لا تتأثر بالقصاص التي أغرب من الخيال عن مسؤولين في مراكز كبيرة يعتدون على أعراض الناس ويقتلون مرة عندما تردد أن أحد المسؤولين الكبار في المعتدى عليه كما حدث الحُكم إعتدى على فتى سوداني ثم تخلص منه بأن قتله ورمى جثته في النيل. وقد فعل ذلك لأن هذا الإعتداء على الفتى كشف عن إنحرافات جنسية لبعض المسؤولين ذوي الرتب الكبيرة، ولأنه كان للفتى دور في إماكن الكشف عن تفاصيل عمليات الإنحراف هذه فقد قتله المعتدي ثم رمى جثته في النيل على أساس أن ذلك النهر العظيم عميق لدرجة أن كل الأسرار تستقر في قعره.

يوم 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1964 أسقط الشعب السوداني بالحجارة والعصي والحناجر أعنف ديكتاتورية عسكرية في المنطقة العسكرية.

من أسقط ذلك النظام؟

هل هم فرسان "حزب الأمة" راكبو الجياد وحاملو السيوف والرماح؟

هل هي الفعاليات الإقتصادية التي يهيمن عليها إسماعيل الأزهري؟

هل هم العمال وصغار المزارعين والمثقفون الذين يشكّلون جبهة شيوعية عريضة في السودان؟

هل هم الإخوان المسلمون؟

هل هم نساء السودان اللواتي إنطلقت حناجرهن كالرعد يوم الثورة؟

هل هم الأطفال الذين تسلّحوا بالحجارة، والفتيان الذين حملوا العصي؟

إنهم هؤلاء جميعاً. إن كل سوداني زكمت أنفه رائحة الفساد في الحُكم العسكري نزل إلى الشارع وهتف. ولكي يعزز هتافه حمل حجراً. ولكي يثبت جرأته رمى الجنود أو دباباتهم بالحجر.

ونجحت الثورة. وتوزعت الحصص على العناصر الأساسية التي قامت بها. وفي الحكومة الثورية الشعبية الأولى التي ألفها السيد محمد أحمد محبوب أعطي الحزب الشيوعي مقعداً شغله المحامي أحمد سليمان الذي تسلم وزارة الزراعة. وأُعطي حلفاء الشيوعيين مقعدين. واحداً شغله المحامي عابدين إسماعيل الذي كان آنذاك نقيباً للمحاميين، وآخر شغله الأمين محمد الأمين الذي كان آنذاك نقيباً للمزارعين.

هل أخطأ الشيوعيون السودانيون في أنهم تشاركوا في الحكومة الأولى التي تألفت في أعقاب ثورة 21 تشرين الأول/أكتوبر 1964؟

ولماذا أُعطي المقعد الوزاري لأحمد سليمان عضو المكتب السياسي للحزب وليس لـ عبد الخالق محبوب الأمين العام للحزب. ذلك أن عبد الخالق كان العقل المنظم بصفة كونه أميناً عاماً؟
الجواب عن السؤال الأول هو أن الحزب أخطأ في المشاركة لأكثر من سبب. ولعل أهم هذه الأسباب هو أن التناقضات كثيرة جداً بينه وبين بقية عناصر الجبهة السياسية التي عملت من أجل إسقاط الحكم العسكري.

أما إختيار الحزب أحمد سليمان وليس عبد الخالق محبوب مثلاً وزيراً في الحكومة الأولى لعهد تحالف الأحزاب فمرده أن الحزب مقتنع بأن شهر العسل هذا بين الأحزاب سينتهي، وستتكتل الأحزاب وكلها ذات إتجاه يميني في وجه الحزب، وحيال ذلك ليس من مصلحة الحزب أن يحترق أمينه العام أي عبد الخالق محبوب. وإذا كان التحالف الحزبي رضي بأن يشترك الحزب الشيوعي في الحكومة الأولى بوزير هو أحمد سليمان وحليفين هما عابدين إسماعيل نقيب المحامين والأمين محمد الأمين نقيب المزارعين، فليس معنى ذلك أن الرضى كان تاماً وهذا ما حدث بالفعل. فلم يكتف حُكم الأحزاب بفك هذا الارتباط وإنما وصلت به الحال إلى حل الحزب والمطالبة بإلغاء عضوية النواب الشيوعيين في الجمعية التأسيسية. وكان هذا الإلغاء بداية النهاية لثورة 21 تشرين الأول/أكتوبر 1964 وكان لموقف بابكر عوض الله الذي شارك في ثورة 25 مايو 1969 دور أساسي في موضوع العضوية. وكان عوض الله آنذاك رئيساً للقضاة وبرغم إنتمائهِ إلى "الحزب الوطني الإتحادي" (حزب إسماعيل الأزهري) إلا أنه أفتى بشرعية النواب الشيوعيين.

وسقط حُكم الأحزاب على يدي ثورة قام بها مجموعة من الضباط يرأسهم الإنقلابي الطموح جعفر نميري. ولعب الشيوعيون دوراً أساسياً في هذه الثورة. وفي الوقت الذي إنتقل معظم قادة الأحزاب التي وقعت في وجه الشيوعيين وحاربتهُم وفكت الارتباط الذي نشأ معهم عشية 21 أكتوبر 1964 لإسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود، جيء بثلاثة وزراء شيوعيين إلى الحكومة الأولى التي ألفها بابكر عوض الله بعد قيام ثورة 25 مايو 1969 هم فاروق أبو عيسى وجوزف كرنغ ومحبوب عثمان.

وقد ثارت ثائرة السودانيين إنما كانت ثورتهم صامتة. وكانت تساؤلاتهم التي لم تتوقف هي: كيف يقول رئيس الوزراء بابكر عوض الله في البيان الذي بثته إذاعة أم درمان مرات عدة في اليوم الأول للحُكم "إن ثورة 25 مايو 1969 ستقضي إلى الأبد على عهد الأحزاب البغيض" في حين أن في حكومته ثلاثة وزراء شيوعيين؟

ولأن الضجة كُبرت وقف عوض الله الذي إنطبع إسمه في أذهان السودانيين بعدما أفتى بشرعية النواب الشيوعيين، بأنه صديق للحزب الشيوعي، وقف يقول موضحاً: "نحن لم نختر الحزب الشيوعي أبداً لأن الحزب الشيوعي السوداني حُلته حكومة الأحزاب قبل قيام 25 مايو. ولو أن هذا الحزب كان موجوداً عند قيام الثورة لحللناه. ثم إن في الحكومة شخصين كانا ينتميان إلى الحزب الشيوعي قبل حله إلا أنني أخذتهما على أسس شخصية بحتة وتقديراً لكفايات طاقات في كل منهما. والوزيران هما فاروق أبو عيسى وجوزف كرنغ".

ولاحظ الذين يعرفون قادة الحزب الشيوعي أن عوض الله لم يعتبر محبوب عثمان الذي أُسند إليه منصب وزير الإعلام من الشيوعيين مع أنه من الكبار بينهم.

ويبدو أن كلام عوض الله لم يُطمئن السودانيين وأنهم يريدون سماع موقف رئيس الثورة نفسه جعفر

نميري. وقد سمعوه بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة وبعد قليل من إعلان إقراره بألمانيا الشرقية يقول "الحكم الجديد في السودان ليس شرقياً ولا غربياً وإنما هو ديموقراطي إشتراكي يعمل أولاً وأخيراً لمصلحة السودان ولم ينظم أو يخطط له أي حزب سياسي. أما السبب في إختيار بعض الوزراء من الذين كانوا ينتسبون إلى أحزاب سابقة في الوقت الذي حللنا جميع الأحزاب فكون الوزراء الذين إختارناهم وطنيين مخلصين أمناء لقضيتهم". منذ ذلك الوقت أصبحت ظاهرة الإنقسام داخل الحزب الشيوعي السوداني واضحة وخطية. ولم يحدث أن تعرّض الحزب الذي أنشئ عام 1947 إلى هزة كتلك التي تعرّض لها يوم قيام ثورة 25 مايو. صحيح أن ظاهرة الإنقسام كانت بدأت تنمو إلا أن قيادة الحزب كانت في صدد البحث عن حل لهذا الإنقسام. وكان هنالك فريق من الشيوعيين السودانيين إختار الوقوف في منتصف الطريق يحاول تجربة حظه في رأب الصدع الذي أحدثه الإنقسام. ولو أن نميري لم يختار ثلاثة وزراء شيوعيين أشركهم في الحكومة الأولى لكان في الإمكان رأب الصدع أو تحقيق خطوة متقدمة في هذا السبيل.

وكانت لعبة نميري في منتهى الذكاء والدقة، فهو يدرك سلفاً وإستناداً إلى الإتصالات التي جرت قبل شهرين من ثورة 25 مايو 1969 أن عبد الخالق محجوب لن يتراجع في موضوع إستقلالية الحزب، ولذلك وجد أن الوسيلة الوحيدة لضربه كخطوة أولى هي إشراك الجناح الذي بدأ يعارض إتجاه عبد الخالق محجوب دون أن يتخلّى عن شيوعيته. وهو عندما أشرك ثلاثة من قادة هذا الجناح في الحكم ودون إستشارة عبد الخالق محجوب عمّق هوة الإنقسام بحيث لم يعد هنالك مجال لأي تفاهم.

وقبل الحديث عن ظاهرة الإنقسام تجدر الإشارة إلى أن عبد الخالق محجوب رد على قبول فاروق بو عيسى وجوزف كرنغ ومحجوب عثمان الإشتراك في الحكومة الأولى لثورة 25 مايو 1969 دون موافقة الحزب على ذلك، بأن جمّد عضوية الثلاثة وقاد ضدهم في الإجتماعات والندوات والليالي السياسية الحزبية حملة عنيفة صورّتهم على أنهم غير إنضباطيين وأنهم فضلوا السّلطة على النضال من أجل السودان.

وكان الثلاثة يردون على حملة الرفيق الأول بالمزيد من التعاون مع السّلطة. وكانوا في الوقت نفسه ينشطون لإفهام قواعدهم بأن عبد الخالق محجوب يبالغ في إتهاماته وأنه غير منصف لأنه يعرف تماماً أن نميري تعمّد تأجيل إذاعة أسماء أعضاء الحكومة نحو 12 ساعة على أمل أن يتخلّى عبد الخالق محجوب عن موقفه ويختار هو ثلاثة وزراء في الحكومة.

ومثل هذا اللين من قبل نميري لم يكن يعني بالنسبة إلى عبد الخالق محجوب شيئاً. فهو وجد نفسه أمام وضعين في منتهى الخطورة. الأول أن يبايع ثورة نميري ويشارك فيها وهذا معناه أنه باع الحزب. المبايعة يقابلها بيع، وإذاً، فالأفضل أن يحافظ على كيان الحزب وإستقلاليته. الوضع الثاني هو التمسك بكيانية الحزب ورفض مبدأ التوزيع. وبرغم أن عبد الخالق محجوب كان يدرك سلفاً أن إختياره الوضع الثاني معناه أن الحزب سيدخل مرحلة صراع عنيفة مع النظام، إلا أنه فضّل ذلك لأسباب عدة أبرزها أن الحزب الذي صمد منذ أسّسه عام 1947 عبد الخالق محجوب العائد من وطنه الثاني مصر حيث كان طالباً، في وجه كل محاولات التذويب، لا يجد مبرراً لقبول مبدأ التذويب لأن نظاماً يقوده مجموعة من الضباط يرفع شعارات يسارية ويعد بالعمل وفقاً لهذه الشعارات.

ولأن نميري أدرك أن إستمرار معارضة عبد الخالق محجوب تعني أن قطاعاً كبيراً من الرأي العام السوداني له وزنه سيعارض إستطراداً ثورة 25 مايو 1969، فقد حاول إحتواء محجوب بأسلوب آخر. وفي هذا الصدد قال فاروق بو عيسى أحد قادة الجناح المنشق على محجوب في مقالة صحافية حاول نفيها بعد ذلك إن نميري عرض بإسم مجلس قيادة الثورة على عبد الخالق محجوب وخلال لقاء بينهما شهده معظم أعضاء اللجنة المركزية أن يقبل الحزب واحداً من ثلاثة عروض:

الأول - أن يغير الإسم بحيث لا تبقى كلمة شيوعي فتستقر كل القوى اليمينية والمحافظه والطائفية دفعة واحدة، فإذا ما إتخذ الحزب إسماً جديداً أعطي ترخيصاً برغم أن ذلك إستثناء مكشوف.

الثاني - أن يتحول من حزب طليعي إلى حزب جماهيري فيفتح أبوابه لكل العناصر التقدمية، وعندها

ينتسب إليه كل أعضاء مجلس قيادة الثورة ويصبح هو نفسه التنظيم الشعبى للثورة. وفي هذه الحال يمكن أن يكون الحزب الأصلي بمثابة القلب والمحرك لهذا التنظيم.

الثالث- أن يتغير إسم الحزب فيرخص لنا بالعمل العلني ويكون رأينا هو الأساس في كيفية قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تغدو من ثم وعاء التنظيم الشعبى العتيد.

ولقد رفض عبد الخالق محجوب - والكلام لا يزال لـ فاروق أبو عيسى - هذه العروض برغم أن أكثرية اعضاء اللجنة المركزية قالوا بقبولها.

إن رفض عبد الخالق محجوب له ما يبرره. وقد يسأل سائل: كيف يرفض محجوب الإشتراك في سلطة ثورية كسلطة نميري في حين أنه تارك في حكم الأحزاب الذي كان عبارة عن تجمع، الكلمة الأولى فيه لأحزاب اليمين؟

إن الجواب عن هذا السؤال في منتهى البساطة. لقد شارك الحزب الشيوعي السوداني في ثورة 21 أكتوبر 1964 الشعبية التي أسقطت الحكم العسكري آنذاك. كان شريكاً وكان حلقة في تحالف ولم تكن القضية مطروحة على أساس أن حكماً يسارياً قام. كان هنالك جبهة متعاونة. يقول كل رأيه، ويعرض كل مواقفه. وليس في الأمر أي خطر. لكن الجيش هو الذي قام بثورة 25 مايو 1969 وهو يعرض أفكاراً تقدمية تماماً كما حدث بالنسبة إلى ثورة مايو 1969 وهو يعرض أفكاراً تقدمية تماماً كما حدث بالنسبة إلى ثورة 23 يوليو 1952 في مصر.

لقد تبنت الثورة المصرية على الأقل بعد سنتين من قيامها مبادئ أو بالأحرى مواقف يسارية ففوتت على الشيوعيين المصريين فرصة المعارضة بالأسلوب النضالي. وكما أن عسكري مصر كانوا ضد أي تنظيمات فإن عسكري ثورة 1969 في السودان المتأثرين بالتجربة المصرية هم إستطراداً ضد أي تنظيمات. عندما يعرض قادة ثورة 1969 في السودان على الحزب الشيوعي الإشتراك في الحكم فمعنى ذلك انه يدعوه إلى تذويب كيانه.

وهنا تبدو بعض الفوارق. إن شيوعي مصر لم يكونوا يوماً كشيوعيين السودان حجماً ونوعية، وحيال ذلك فإن صمود شيوعيين السودان له ما يبرره لأنهم إذا شاركوا في الحكم سيتخلون عن منطق المتحزب والعقائدي ويتمسكون بمنطق الحاكم ، وإذا حدث وكان هنالك تناقض بين الموقف الحكومي والموقف الحزبي فإن الموقف الأول هو الذي سينتصر ويُعمل به، وعندها يكون أمام وزراء الحزب أحد أمرين: إما التسليم بالمنطق الحكومي وإما الإستقالة. وفي كلا الحالتين تبدو القضية إنتكاسة للحزب.

وعلى سبيل المثال فإن الوزراء الشيوعيين الذين شاركوا في حكم النميري وتسلموا بالمنطق الحكومي وجدوا أنفسهم في نهاية الأمر أنهم مع النظام حتى في شقته القادة الشيوعيين. وهكذا لم يعد لهم بعد سنتين ونيف من المشاركة في الحكم حق الاعتراض على إتجاه إتخذته الأكثرية حتى وإن كان هذا الإتجاه هو تصفية الشيوعية التي هم منها في السودان.

لقد كان عبد الخالق محجوب يرى أبداً أن مصلحة الإشتراكية تقتضي المحافظة على إستقلالية الحزب وإيديولوجيته وأنه بذلك يمكن تأدية الخدمات الحقيقية للطبقة العاملة.

أما القيادات الأخرى التي إنشقت عليه فإن تسليمها بمنطق ثورة 1969 لم يكن أبداً عملية إنتهازية الهدف منها الحصول على مقعد وزاري كانت مقتنعة بمنطق التذويب. ولقد إستطاع نميري إختراق الحزب بسهولة لأن هذه القيادات تعرض أفكاراً ومفاهيم قريبة من الأفكار والمفاهيم التي عرضتها ثورة 1969 وكلا الطرفين متأثر بتجربة عبد الناصر التذويبية.

وفي حين أن عبد الخالق محجوب كان يتمسك بالإستقلالية كي لا يلقي الشيوعيون السودانيون المصير الذي لقيه الشيوعيون المصريون بعد التذويب، فإن القيادات التي وقفت في وجهه كانت ترى أن منطق التاريخ لا يتجمد وأن كل شيء قابل للتطوير.

وكان عبد الخالق محجوب يضرب أمثلة على النهاية التي وصل إليها الشيوعيون المصريون بعد تسليمهم

بالتذويب فيقول إن مهمة قادتهم أصبحت داخل نظام عبد الناصر هي تمثيل مصر في مؤتمرات السلام والشباب التي تُعقد في الدول الاشتراكية.

ومرة، وكان ذلك بعد ندوة الجزائر الشهيرة التي عُقدت عشية حرب 5 يونيو 1967 قال لي عبد الخالق: هل يجوز أن عبد الناصر لم يُشرك ولو لمرة واحدة شيوعياً في الحكومة مع أن شيوعي مصر أصبحوا كالشوارع التي يتبدل إسمها وتحمل حيال ذلك إسمين. وعلى سبيل المثال (شارع النصر كليمنصو سابقاً). وهنا يجب التسجيل أن الأمر الذي لم يفعله عبد الناصر فعله السادات بعد ضربه مراكز القوى في 15 مايو 1971 حيث أشرك في الحكومة المصرية التي ألفها الدكتور محمود فوزي أحد كبار قادة "الحزب الشيوعي المصري سابقاً" الدكتور إسماعيل صبري عبدالله وأسند إليه منصب نائب وزير التخطيط. والذي سهّل على نميري إختراق الحزب الشيوعي هو أن الإنشقاق في داخل الحزب وصل إلى حد لم يعد في الإمكان تقاديه.

وعندما إخترق نميري الحزب كان الإنشقاق دخل سنته الثانية وكان يتفاعل يوماً بعد يوم إلى أن وصل إلى إنقسام حقيقي. وفي هذا الصدد بُذلت مساع كثيرة. وكان بين الذين قرروا بذل مساعيهم وفد يمثل "الحزب الشيوعي المصري سابقاً". وأبلغني مرة أحد الشيوعيين المصريين وهو ميشال كامل الذي تاب وإنتهى كاتباً في أسرة مجلة "الطليلة" التي تصدر عن صحيفة "الأهرام" أنه مهد كثيراً في الخرطوم لزيارة الوفد لكنه لم يصل إلى نتيجة.

أما محمد إبراهيم نُقد أحد قادة جناح محجوب (والذي قيل إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني وهو أحد أعضائها منذ 1960 إنتخبته أميناً عاماً للحزب خلفاً لعبد الخالق محجوب برغم أنه مُلاحق من السلطات السودانية) فعُلّق يومها على المسعى المصري الذي لم يتم في رسالة نشرتها مجلة "الحرية" يوم 15 فبراير/ شباط 1971 قائلاً:

"ما حدث في السودان هو إنقسام عن صفوف الحزب، بعد صراع فكري حاد وطويل حول مصير الحزب الشيوعي وبقائه وإستقلاله الإيديولوجي والتنظيمي وفعاليته، ومبادئ وأشكال تحالفه مع السلطة، بل مبادئ وأشكال تحالف كل القوى الوطنية الديمقراطية مع السلطة بهدف إقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية. وإذا كان الشيوعيون المصريون قد مروا بمثل هذه التجربة وعرفوا مرارتها وتعقيداتها وصعوبتها فهم قد إختاروا طريق حل تنظيماتهم والإنصهار في الإتحاد الاشتراكي العربي على أمل بناء تنظيم طليعي بداخله يوحدهم مع الناصريين على أساس المبادئ العامة للإشتراكية العلمية. والحزب الشيوعي السوداني لا يريد أن يسير في هذا الطريق أياً كانت التضحيات والصعوبات. ومن الخير له ولمستقبل الإشتراكية في السودان أن يسير في طريق شاق ووعر سلكه فرج الله الحلو وشهدي عطية بدلاً من طريق سهل ناعم سلكه ويسلكه آخرون على صفحات الصحف والمجلات ومؤسسات النشر والمسرح، لهذا فتجربة الشيوعيين المصريين ليست مفيدة بالنسبة إلينا ومرفوضة شكلاً وموضوعاً برغم أننا لا ننسى، وإلى الأبد لن ننسى، دور الشيوعيين المصريين في الأربعينات وحتى مذبذب الخمسينات في مساعدة بناء الحركة الشيوعية في السودان، وستظل أسماء الكثيرين منهم قريبة إلى قلوبنا حية في ضميرنا الثوري. ولعل أصدقاءنا "الشيوعيين" المصريين يدركون كم عانينا خلال عامي 1966 و 1967 من إنحراف يميني تصفوي في حزبنا عندما حاولنا أن "نستفيد" من تجاربهم ولا زلنا ندفع الثمن ... وإعتقدنا خطأ أن حل التنظيم الشيوعي في مصر قد يكون تجربة مفيدة.

وإذا كانت القضية هي بذل مساع حميدة فالأجدر أن تُبذل هذه المساعي في القاهرة أولاً لإطلاق سراح الشيوعيين المصريين المعتقلين. وإذا كانت السلطات المصرية تسمح لشيوعيين مصريين ببذل هذه المساعي في السودان فكيف نستقبل مثلاً مساعي مفكرين تقدميين سودانيين يجمعون تبرعات لمساعدة أسر شيوعيين مصريين معتقلين تأدية لواجب هو من صميم التضامن الأممي بين قوى الثورة العربية.

وليسمح لنا الأخوة المفكرون التقدميون المصريون أن نطرح عليهم سؤالاً: كيف يجوز عقلاً لمن حل تنظيمه الشيوعي وصفاه وجرّد الطبقة العاملة المصرية من حزبها وأخضعها سياسياً وفكرياً لحزب البورجوازية

الصغيرة التقدمية.. كيف يجوز لمن فشل في توحيد تنظيماته والمحافظة عليها أن يساعد في الحفاظ على وحدة الآخرين؟ وإذا كانت مثل هذه المشاكل تحل بالمساعي الحميدة ففي العالم العربي أحزاب شيوعية، ولأنها أحزاب شيوعية لم تبذل "مساع حميدة" ولم يحفر أحد منها تجمع الإنقساميين في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1970. كما فعل "مفكر تقدمي مصري" لعله كما تقول الأنباء ساهم في جهود تكوين وفد المفكرين التقدميين المصريين!

إن أي مسمى يقدمه المفكرون التقدميون المصريون لأنفسهم وللحركة الثورية في العالم العربي، ونحن جزء من تلك الحركة، هو إعادة تقييم تجربتهم أولاً، بما فيها تفشّي الإنقسامات التي وصلت نتيجتها المنطقية في الحل والإنصهار في التنظيم الرسمي. وهذه أكبر فائدة يمكن أن يقدموها لنا - وعلى البعد- ولكل فصائل الحركة الثورية العربية.

وسؤال آخر طرحه للمفكرين التقدميين المصريين: ما هو الضمان أن تواصلوا تأدية مهمتكم كوفد موحد بعد وصولكم إلى السودان؟ أليس هنالك احتمال أن تنقسموا نفرًا مع الحزب ونفرًا آخر مع الإنقسام ونفرًا ثالثًا مع السلطة؟

وإذا كان الوفد المصري لم يفعل شيئاً حيال الإنقسام داخل الحزب الشيوعي السوداني فإن وفداً آخر من الحزب الشيوعي السوفييتي على ما يبدو جرّب حظه وتعثر. والواضح أن الوفد جاء في مهمة حرب مزدوجة علماً بأن كلاً من موسكو والخرطوم لم تُشر إلى وصوله - الأول هي السعي للإفراج عن عبد الخالق محجوب الذي إعتقل في أعقاب الحملة التي بدأها النميري ضد الشيوعيين السودانيين يوم 11 شباط/ فبراير 1971.

أما المهمة الثانية: فمحاولة التوفيق بين جناحي الحزب المنشق وبحيث يمثل الحزب في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذي أُنْعِد في مطلع نيسان/ أبريل 1971 وفد مشترك.

ولم ينجح الوفد السوفييتي الذي قيل إنه وصل إلى الخرطوم يوم 29 آذار/ مارس 1971 في تأمين الإفراج عن عبد الخالق محجوب وغيره من قادة الحزب، كما أنه فشل في أن يمثل السودان في المؤتمر الرابع والعشرين وفد حزبي. والذي حدث أن وفداً حكومياً مثّل السودان في المؤتمر قطباه الأساسيان إثنان من رواد ثورة 1969 هما الرائد مأمون عوض أبو زيد والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. والإثنان هما في واقع الحال اللذان كانا يتوليان الإشراف على إعتقال الشيوعيين وتوليا بعد ذلك الفصول الأخرى التي تلت عمليات الإعتقال. فالأول هو المشرف على شؤون المخابرات والأمن القومي والآخر هو وزير الداخلية. وبعد الحال الذي وصل إليه صراع الشيوعيين مع نظام نميري يمكن الافتراض أن النظام حرص على أن يمثل السودان في المؤتمر هذان الرائدان.

إن صراع نميري مع الحزب الشيوعي السوداني بلغ الذروة في الذكرى الأولى لدورة 25 مايو 1969. وقد شعر نميري خلال مهرجان أقيم في الخرطوم لهذه المناسبة وحضره مع نميري الرئيس جمال عبد الناصر ومعمّر القذافي أن وضعه السياسي مهتز. وكان منظر ألوف السودانيين وهم في جلابيبهم البيضاء ووجوههم السمراء والأعلام الحمراء التي يرفعونها والياфطات التي كُتبت عليها شعارات تنادي بالأممية وليس بالقومية، كان هذا المنظر متعباً جداً لـ نميري. وبرغم أن عبد الناصر تفهّم هذا الوضع فقال في خطاب ألقاه إن أي عمل وحدوي سيُطرح على الشعب أولاً لمعرفة رأيه فيه، إلا أن نميري إعتبر رد الفعل هذا يأتي من السودانيين حيال رغبة النظام السوداني في الإنضمام إلى الإتحاد الثلاثي بمثابة طعنة له ولأمانيه القومية.

ومنذ ذلك اليوم أضمر العداء للشيوعيين وقرر تصفيتهم. ولم تطل هذه الفترة لأنه يوم 11 شباط/ فبراير 1971 وكان نفص يديه من ضرب الهادي المهدي وجماعته أعلن في بيان بثته إذاعة أم درمان الحرب على الشيوعيين وإتهمهم "بممارسة أبشع أنواع التخريب والتصدي لمعارضة أي هدف نبيل وتوزيع المناشير المعادية ومحاولة تصوير الوضع في السودان بأنه مختل". ودعا إلى تحطيم كل سوداني ينتمي إلى الحزب الشيوعي. إن الشيوعيين ضد الإتحاد؟ هذا ليس سراً. لقد أذاعوا بياناً بهذا المعنى.

وعندما جاء عبد الخالق محجوب منفياً إلى القاهرة بعدما ضرب نميري وبقوة الهادي الهادي وجماعته، أمضينا معاً ساعة نناقش رفضه لموضوع الإتحاد. ولم يخرج حديثه في إطاره العام عن القول (هذا محور وليس إتحاداً. وقبل أن يدخل نميري في إتحاد مع ليبيا مثلاً عليه أن يوجّد الشمال مع الجنوب أولاً).

والذي زاد من عدااء نميري للشيوعيين هو انهم إستطاعوا أن يخرقوا مجلس الثورة ويكون لهم من أعضائه ثلاثة هم بابر النور وهاشم العطا وفاروق حمدالله. وهذا الإختراق تسبب للثلاثة في إقصائهم من المجلس يوم 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 أي قبل أقل من ثلاثة أشهر من بيان نميري الشهير الذي دعا فيه السودانيين إلى تحطيم كل مواطن ينتمي إلى الحزب الشيوعي.

ولقد تبين أن الثلاثة كانوا مثل الحزب الشيوعي السوداني ضد فكرة الإتحاد وتبين أيضاً أنهم بشكل أو بآخر من الرفاق العسكريين في الحزب نفّذوا إنقلاب 19 تموز/ يوليو 1971 الذي لم يعيش سوى 72 ساعة لكنه مقابل ذلك قضى على أصحابه وعلى قادة الحزب الشيوعي حيث تم شنق ثلاثة منهم (عبدالخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وجوزف كرنغ) وسجن وملاحقة المئات.

لقد حاول الحزب الشيوعي السوداني الإنتحار مرة وفي المرة الثانية حاولوا نحره. محاولة الإنتحار كانت عندما إنقسم ولكن الإنقسام كان لا بد منه.

أما محاولة النحر فكانت عندما شنقوا الأمين العام للحزب عبد الخالق محجوب بحجة المشاركة في قلب نظام نميري عن طريق الرفاق العسكريين وهي تهمة تحتاج إلى الكثير من الوثائق لإثباتها.

وكانت محاولة الإنتحار مؤلمة. لكن محاولة النحر كانت أكثر إيلاماً. كانت فاجعة. فهل تصبح مميتة؟ ذلك هو السؤال الكبير.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 28 يوليو/ تموز 1971

القصة الكاملة للإنتلاب المقصوف والثورة القاصفة (3)

ألهى الانقلابيون أهم رجلين في نظام نميري بغداء - فخ عبدالخالق محجوب أصيب بذبحة قبل الشنق وشنق "مذبوحاً"

سقط عبدالخالق محجوب. أعدم شنقاً حتى الموت. إلا أنه مات كما عاش، مناضلاً من نوع نادر، شجاعاً من الطراز الأول. مات ولم يتبدل إيمانه. ولولا أنه لم يحافظ على قضيته لكان الآن من المشاركين في حُكم الرئيس جعفر نميري. وكان عبدالخالق محجوب لو لم يُشنق ووُضع في السجن لن يعيش طويلاً لأنه أصيب بذبحة قلبية خلال الأشهر التي أمضاها في السجن. وبعد هربه من السجن في 29 حزيران/ يونيو 1971 كان عليه أن يرتاح وقد نصحه أصدقاؤه الذين حموه في ديارهم بأن عليه التجاوب مع نصائح الأطباء من رفاقه في الحزب الشيوعي الذين فحصوه. وكان رده أنه بعد إنقضاء عشرة أيام على حركة الرائد هاشم العطا سيسافر إلى الخارج وإلى القاهرة بوجه التحديد ويدخل المستشفى ويتعالج ثم يرتاح. والذين شاهدوا عبدالخالق محجوب بعد يوم واحد من قيام حركة هاشم العطا لاحظوا أن صحته سيئة وسألوه عن سر تطويل شعر ذقنه هل هو للتموية أم لسبب آخر. ورد قائلاً: أنه للأمرين معاً.

وفي اليوم الثاني من حركة هاشم العطا حلق عبدالخالق محجوب ذقنه.

إن الذي ضايق أجهزة الأمن السودانية بعد ضرب حركة هاشم العطا هو أن عبدالخالق محجوب استطاع أن يتخفى 19 يوماً وفي الخرطوم بوجه التحديد دون أن يكتشف مكانه أحد. وكانت مفاجأتهم كبيرة عندما تبين لهذه الأجهزة أن عبدالخالق كان مختبئاً في القصر الجمهوري. نعم في القصر الجمهوري حيث كان الرئيس نميري يجلس إلى مكتبه يومياً ليقراً التقارير المرفوعة إليه عن عمليات التفتيش عن عبدالخالق محجوب وغيره من كبار القادة الشيوعيين.

كيف هرب

هرب محجوب من السجن يوم 29 حزيران. وقد تضايق المسؤولون السودانيون وعلى رأسهم نميري من حادثة الهرب. فلو أن عبدالخالق محجوب هرب من سجن مدني لكانت العملية وذيولها سهلة ومقبولة. أما غير المقبول في نظرهم فهو أن عبدالخالق هرب من داخل معتقل محروس بعناية، ومراقب بشدة. وهذا المعتقل هو مصنع الذخيرة في الشجرة. والهرب من هذا المعتقل ليس عملية سهلة. وقد نظر المسؤولون إلى العملية التي اعتبروها في منتهى الخطورة من زاوية أنه قد يكون هناك ضباط ساعدوا عبدالخالق على الهرب



وأن القضية ليست هرباً عادياً هدفه السلامة الشخصية لا أكثر. وبعد ساعات من إعلان هرب عبدالخالق محجوب شنت سلطات الأمن السودانية حملة إعتقالات واسعة النطاق للإمساك بالخيط الرفيع الذي يقود إلى حقيقة الهرب. ولم تُقدِّم الحملة في شيء لأن محجوب كان مختبئاً في القصر الجمهوري وبالذات في منزل قائد الحرس العقيد عثمان الحاج حسين الذي شارك في العملية الانقلابية وكان أحد الأربعة الأوائل الذين نُقِذَ فيهم حُكْمُ الإعدام رمياً بالرصاص يوم الجمعة 23 يوليو/ تموز.

كيف وصل إلى هناك؟ إلى منزل قائد قائد الحرس الجمهوري؟ يبدو أن الخطة الانقلابية كانت تتطلب ذلك وكان الدور الذي طلبه هاشم العطا من رئيس الحرس الجمهوري هو تأمين تهريب عبدالخالق محجوب.

محور العملية وقبْل الحديث عن محاولة العطا وكيف بدأت، من المهم جداً إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه رئيس الحرس. كان العقيد عثمان حاج حسين من أقرب الضباط إلى الرئيس جعفر نميري. وكان الرئيس السوداني يثق به إلى درجة غير محدودة.

كانت حراسة أعضاء مجلس قيادة الثورة، بإستثناء الرئيس نميري، يُكَلَّف القيام بها رجال من الوحدة التي كان ينتمي إليها كل من هؤلاء الأعضاء. وعلى سبيل المثال فإن عضو المجلس الذي كان في السابق يعمل في سلاح المشاة يحرسه رجال من هذا السلاح. وقس على ذلك. المدرعات. المظلات. الخ...

وذاًت يوم كتب العقيد عثمان مذكرة إلى نميري أوضح فيها أن النُظْم المعمول بها دولياً تقضي بأن يتولى الحرس الجمهوري حراسة من يشكّلون رأس الدولة. ولم ينتبه نميري إلى قصد العقيد عثمان ووافق على طلبه لأنه كان يثق به جداً. وهكذا أصبح الحرس الجمهوري هو المسؤول عن حراسة نميري وسائر أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ثم بعث العقيد عثمان بمذكرة أخرى إلى نميري قال فيها إن دبابات الحرس الجمهوري تابعة لسلاح المدرعات، وأنه يُستحسن أن تكون سلطة هذه الدبابات لرئيس الحرس الجمهوري. ولم ينتبه نميري لقصد العقيد عثمان ووافق على طلبه.

بعد ذلك أصبحت سُلطة العقيد عثمان كبيرة. كل مجلس قيادة الثورة تحت رحمته. هو المسؤول عن الحراسات ويملك دبابات يتلقى قادتها الأوامر منه وليس من سلاح المدرعات كما كان الحال في السابق. وقد إستغل العقيد عثمان هذه السُلطة في عملية الانقلاب. وبسبب هذه السُلطة إستطاع تأمين تهريب عبدالخالق محجوب.

وبسبب هذه السُلطة إستطاع أن يُبقِيه 19 يوماً تحت حمايته وداخل القصر الجمهوري. وخلال هذه المدة لم ينتبه أحد في القصر الذي كان الشغل الشاغل لرجاله البحث في الظروف التي جعلت عبدالخالق محجوب يتمكن من الهرب من داخل ثكنة عسكرية محروسة بعناية ومراقبة بشدة.

الفرسان الثلاثة

الآن إنتقل إلى الحديث عن هاشم العطا وبابكر النور وفاروق حمدالله قبل أن أبدأ الحديث عن الطريقة التي تم بها إنقلاب 19 يوليو. والحديث هنا يتعلق بالحالة التي كان يعيشها الفرسان الثلاثة للإنقلاب المقصوف منذ أن أبعدهم نميري عن مجلس قيادة الثورة في 16 تشرين الثاني 1970.

بعد إقصاء الثلاثة طُبِّقَت على كل منهم إجراءات معيّنة وعوملوا على أساس كونهم أعضاء سابقين في المجلس. كل منهم كان يقبض مُرتبته كاملاً كما لو أنه لا يزال عضواً كاملاً في المجلس. وقيمة هذا المرتب نحو 250 جنيهاً وخُصصت لكل منهم سيارتان ومنزل إذا كان لا يملك منزلاً على أن يكون المنزل لائقاً به كعضو مجلس ثورة.

وفي اليوم الثالث لإعفاء الثلاثة ترك إثنان منهم (هاشم العطا وبابكر النور) المنزل الذي خصصته الحكومة لكل منهما وإنتقلا إلى منزليهما. سكن هاشم العطا في منزله في أم درمان. أما بابكر النور فسكن

في منزله في منطقة الخرطوم الرقم 2 بالقرب من منازل عدد من السياسيين السابقين بينهم رئيس الحكومة الأسبق السيد محمد أحمد محجوب المقيم حالياً مع عائلته في لندن. وتقع منطقة الخرطوم الرقم 2 على مقربة من المطار.

وفي حين ترك بابكر النور وهاشم العطا المنزلين الحكوميين فإن فاروق حمدالله بقي في المنزل الذي خصصته له الحكومة لأنه لا يملك منزلاً.

وكان الثلاثة يعاملون معاملة جيدة، ولم يُمنع أحد منهم مثلاً من السفر بدليل أن حمدالله سافر مرتين بعد إقصائه. في المرة الأولى قال إنه في حاجة إلى إجازة ليرتاح وقد سافر إلى نيروبي (كينيا) وبقي فيها 3 أسابيع ثم عاد إلى الخرطوم. وكانت المرة الثانية عندما سافر إلى لندن وكانت قبل إنقلاب هاشم العطا بقليل. وغادر بابكر النور السودان مرة واحدة منذ إقصائه. وكان ذلك قبل الإنقلاب بفترة. وقد توجه إلى القاهرة ترافقه زوجته، شأنهما في ذلك شأن ثلاثة أرباع السودانيين القادرين على السفر والذين يختارون القاهرة قبل أي مدينة أخرى. ومن القاهرة توجه بابكر النور وزوجته إلى لندن لتمضية فترة نقاهة.

أما هاشم العطا فإنه لم يغادر السودان إطلاقاً منذ إقصائه. وكان من حين إلى آخر يسافر من أم درمان إلى مسقط رأسه (وادي بشار) في منطقة شندي شمال السودان. وكان بعيداً عن الأضواء خاصة وأنه لا يحتسي الخمر ولا يدخن عكس الأكثرية الساحقة من السودانيين شيوعيين وغير شيوعيين متدينين ومتساهلين في قضايا الدين.

وعندما أقصي الثلاثة من مجلس قيادة الثورة أقصي معهم نحو 13 ضابطاً أكبرهم رتبة عقيد يدعى محجوب إبراهيم كان أحد الثلاثة الذين أُعدموا رمياً بالرصاص، وهم يشكّلون الدفعة الثانية من المدعومين. وخلال فترة الإقصاء كان الثلاثة مراقبين. وذات يوم إتصل أبو القاسم إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية بالرائد هاشم العطا وطلب منه المجيء إلى مكتبه. وخلال لقائهما في مبنى وزارة الداخلية المطل على النيل أبلغ أبو القاسم الرائد هاشم العطا أن ثمة معلومات تفيد بأنه يقوم بنشاطات وتحركات. ونبهه إلى خطورة ذلك. لكن العطا نفى بشكل قاطع.

ويبدو أنه في الأشهر الخمسة الماضية كانت هنالك إتصالات جدية أحيطت بسرية للقيام بعمل ما ضد حُكم نميري. وكانت تُعقد إجتماعات وتُوضع خطط.

وكان العطا وبابكر والنور وحمدالله في الأشهر الأولى من ثورة 25 مايو 1969 تمكنوا بطريقة ما من إدخال عدد من العناصر اليسارية إلى الكلية الحربية ليتخرجوا ضباطاً صالحين لتأدية دور ما في المستقبل إذا دعت الضرورة. وتبين أن عدداً من هؤلاء شاركوا في المحاولة الانقلابية وكان لهم دور كبير في تلك المحاولة.

كيف جرى الإنقلاب

كان يوم الإثنين 19 يوليو/ تموز من الأيام العادية في الخرطوم. الحر شديد. والحركة في القصر الجمهوري عادية. ونحو الثالثة بعد الظهر وصل نميري إلى منزله المجاور لمبنى قيادة القوات المسلحة ليرتاح من إجتماع عُقد في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإستغرق بضع ساعات.

وكان الإجتماع مرهقاً. والمألوف عن الإجتماعات التي تعقدها اللجنة العليا للمؤسسات القطاعية ويرأسها نميري أنها متعبة. وهذه اللجنة تبحث أوضاع المؤسسات المؤممة والمصادرة وهي موزعة على 6 قطاعات: الزراعة والصناعة والتجارة والإقتصاد والنقل والمواصلات والفنادق والسياحة. وكان ذلك الإجتماع المرهق مخصصاً للبحث في وضع الأسس التنظيمية الجديدة للقطاع التجاري.

في الوقت الذي كان الإجتماع قارب نهايته كان موعد وصول الرائد زين العابدين محمد أحمد عبدالقادر عضو مجلس قيادة الثورة والرفيق العام (مهمته مراقبة مرافق الدولة من خلال شكاوى المواطنين وحسم الشكاوى والمنظمات) من القاهرة بعد مشاركته في الإجتماعات الرباعية التي عُقدت في مرسى مطروح. وعلى

الطائرة نفسها سيصل وزير الخارجية السيد فاروق أبو عيسى الذي كان في نيويورك وأمضى يومين في القاهرة.

وأتفق الرائد مأمون عوض أبوزيد والرائد أبو القاسم إبراهيم (وزير الداخلية) والسيد معاوية إبراهيم (وزير العمل وهو رفيق فاروق أبو عيسى في الجناح الشيوعي الذي أوقف منذ 25 أيار/ مايو 1969 مع نظام نميري ضد عبدالخالق محجوب) على إستقبال العائدين من القاهرة.

وثمة رواية تفيد أن مأمون أبوزيد وأبو القاسم إبراهيم ذهبا قبل ساعتين من وصول العائدين إلى منزل العقيد عبدالمنعم محمد أحمد القائد الثاني لسلح المدرعات (كان أحد الأربعة الذين أُعدموا بعد ساعات من عودة نميري إلى الحُكم) لتناول طعام الغداء بدعوة منه. وبعدما تناولوا طعام الغداء غادر عبدالمنعم المنزل بعدما أحضر لـ مأمون أبو زيد وأبو القاسم إبراهيم طاولة زهر قائلاً لهما: هنالك بعض الوقت على وصول الطائرة وأنا عندي مهمة وإنني أعذر وعليكما تمضية الوقت في التسلي. إنكما في منزلكما...".

بعد قليل غادر مأمون أبو زيد وأبو القاسم إبراهيم منزل العقيد عبدالمنعم إلى المطار. وهناك انضم إليهما معاوية إبراهيم.

هل كان الغداء متعمداً لإنهاء أهم ركنين في النظام السوداني؟ ذلك أن مأمون أبو زيد يشرف على المخابرات وأبو القاسم إبراهيم بصفة كونه وزيراً للداخلية يكمل المهمة التي تقوم بها الأجهزة القوية التابعة للرائد أبو زيد؟ يبدو أن الانقلابيين تعمّدوا ذلك بحيث إذا لاحظ أحد أي تحرك وإتصل بالرائد مأمون أو الرائد أبو القاسم لا يجدهما. ووجد الانقلابيون أن خير من يُلهي الرائدَيْن هو صديقهما الضالع في المحاولة الانقلابية الرائد العقيد عبدالمنعم.

بعد إستقبال العائدين من القاهرة توجّه الجميع إلى منزل نميري لعرض نتائج محادثات مرسى مطروح عليه.

وكان نميري نائماً من شدة الإرهاق الذي شعر به بعد الإجتماع الطويل، الذي سهر من أجله الليل ثم وصل الليل بالنهار. وصحا على طَرْق شديد. وعندما فتح الباب وجد أمامه رفاقه الرواد الأربعة (وكان أبو القاسم هاشم وزير الشباب انضم إليهم). بعد قليل وكان الرائد العائد من محادثات مرسى مطروح يعرض النتائج حضر بعض الضباط شاهرين السلاح وإعتقلوا الخمسة نميري والرواد الأربعة ونقلوهم تحت حراسة مشددة إلى القصر الجمهوري. في هذا الوقت كان المواطنون غير ملمين بما يجري. فالإذاعة تبث بشكل عادي إلا بعض السفارات العربية والأجنبية التي بلغها نبأ الحدث الكبير أبرقت إلى حكوماتها. وإستمر المواطنون لا يدرون بشيء إلى أن كانت الساعة إلاّ الربع، وهو موعد تقديم برنامج منتظم من إذاعة أم درمان. ويقدم البرنامج، وهو تفسير للقرآن الكريم، الدكتور عبدالله الطيّب عميد كلية الآداب في جامعة الخرطوم.

بعد قليل من بدء البرنامج توقّف الدكتور عن الكلام وبدأت الإذاعة تبث الموسيقى العسكرية. وخلال نصف ساعة من التساؤلات عما حدث عاشت الخرطوم في حيرة لم تعشها من قبل. ثم قطع هذه الحيرة إعلان من الإذاعة "بأن الرائد هاشم العطا سيذيع بياناً على جماهير الشعب فترقبوه".

وكررت الإذاعة بث هذا الإعلان مرات عدة. وظل المواطنون في حالة تذبّ. وكانت الإذاعة تبث، قبل الإعلان عن البيان المرتقب وبعد الإعلان، موسيقى عسكرية. إلاّ أن الشيء الذي أدركه العارفون بمجرد أن سمعوا أن البيان الذي سيذيعه هاشم العطا، هو أن الشيوعيين قاموا بإنقلاب ضد نميري.

وبعد الإعلان عن نجاح المحاولة الانقلابية ظهر عبدالخالق محجوب ومعظم قادة الحزب الشيوعي الذين كانوا مختبئين أو مسجونين. وبين هؤلاء: محمد إبراهيم نقد الرجل الثاني في الحزب (نحو 38 سنة/ درس الإقتصاد السياسي في براغ. قريب لبابكر عوض الله نائب رئيس مجلس الثورة وزميل دراسة للرئيس نميري. من القطينة في منطقة النيل الأبيض). والتيجاني الطيب (نحو 40 سنة. خريج كلية الآداب، جامعة القاهرة. عمل رئيساً لتحرير صحيفة "الميدان" التي كانت تنطق بإسم الحزب خلال فترة حُكم الأحزاب التي بدأت بعد

ثورة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 1964). أما الشفيع أحمد الشيخ الأمين العام لإتحاد عمال النقابات في السودان، وهو أحد قادة الحزب، فبرغم أنه كان إتخذ موقفاً ناعماً وحذراً من حُكم نميري وإختار التعايش سلمياً معه، فإنه عندما نجحت المحاولة حدد موقفه بصراحة ودعا إلى إجتماع للنقابات وشارك بشكل إيجابي في الموكب الذي قام به الإتحاد العام للنقابات أمام القصر الجمهوري صباح الخميس 22 يوليو/ تموز. وكان عدد الذين شاركوا في الموكب نحو 5 آلاف كلهم من الشيوعيين حملوا الأعلام الحمراء وهتفوا بحياة الأممية. وكانت أبرز هتافاتهم (حنكل المشوار في طريق لينين) و "الجبهة المشوار في طريق لينين" و "الجبهة الديمقراطية هي طريق الخلاص".

بعد البيان الأول لـ هاشم العطا بدأت المنظمات التابعة عملياً للحزب الشيوعي تطل برأسها. وهذه المنظمات كان الرئيس نميري حلها ومنها إتحاد الشباب وإتحاد النساء وإتحاد نقابات عمال السودان الذي كان موقفه منسجماً مع موقف أمينه العام الشفيع أحمد الشيخ (أول مدني أُعدم شنقاً قبل 3 أيام) أي التعايش السلمي مع نظام نميري، والمركز العام للنقابات ووحدة المزارعين.

الإحتلال السهل للإذاعة

ولقد كانت عملية إحتلال الإذاعة في منتهى السهولة، ذلك أن فترة بعد الظهر في السودان مرهقة وكل السودانيون يشعرون بالإسترخاء بمجرد أن يتناولوا طعام الغداء. ولم تكن الحراسة مشددة على الإذاعة ولأنه بعد إنقضاء أكثر من سنتين على ثورة 25 مايو 1969 دون أن يحاول أحد مهاجمة الإذاعة لإحتلالها، صار من الطبيعي أن تكون الحراسة متراخية. يضاف إلى ذلك أنه عندما جاءت دبابات الإنقلابيين لثطوق الإذاعة كان جنود الحراسة يشربون الشاي ويلعبون الورق. وعندما سمعوا هدير الدبابات تأهبوا فنهزم رئيسهم وهو برتبة رقيب أول قائلاً "إنبت" فكمّلوا شرب الشاي ولُعب الورق وأكمل الآتون على الدبابات مهمتهم فإحتلوا الإذاعة. وتبين أن الرقيب الأول رئيس حرس الإذاعة متواطئ مع الإنقلابيين. إلا أن العملية الإحتلالية الأكثر أهمية من الإذاعة كانت عملية إحتلال سلاح المدرعات وتطويقه. وكلا السلاحين في منتهى الأهمية.

ولم يستغرق إحتلال سلاح المظلات ومقره في الخرطوم بحري على "كوبري" النيل الأزرق في منطقة شمبات، وقتاً طويلاً. وكان لعنصر المفاجأة دور كبير في سهولة العملية ذلك أن ضباط هذا السلاح وجنوده سيطرت عليهم الدهشة لبضع دقائق كان خلالها الإنقلابيون يجردونهم من السلاح ويضعونهم في شاحنات قائلين لهم: "إمشوا روحوا بيتكم". وتجدر الإشارة إلى أن هذا السلاح كان له الدور الأول في إنجاح ثورة 25 مايو 1969 التي أوصلت نميري إلى الحكم.

ولولا أن القائد الثاني لسلاح المدرعات العقيد عبدالمنعم محمد أحمد لم يكن متواطئاً مع الإنقلابيين ولولا أن قائد هذا السلاح العميد أحمد عبدالحليم (شقيق وزير المال السيد محمد عبدالحليم) كان في زيارة ليبيا لما كان من السهل السيطرة على هذا السلاح المهم. وحدث أن العقيد عبدالمنعم أحمد أرسل أولاً جنوداً إعتقلوا العقيد سعد بحر قائد سلاح المدرعات بالوكالة، وبذلك أصبح العقيد عبدالمنعم الأمر الوحيد لهذا السلاح. كذلك أرسل العقيد عبدالمنعم جنوداً إعتقلوا جميع الضباط غير المضمون ولأوهم في سلاح المدرعات وبالإضافة إلى هؤلاء إعتقل الإنقلابيون عدداً من الضباط في مناطق أخرى وإحتجزوهم في قصر الضيافة في شارع الجامعة، وظل هؤلاء معتقلين حتى مساء الخميس 22 يوليو/ تموز عندما أعيد نميري إلى الحُكم. وقد يكون هؤلاء هم الذين أبادهم الإنقلابيون في لحظة يأس بعدما وجدوا أن حركتهم إنهارت.

من قام بالمحاولة

من الذي قام بالمحاولة الإنقلابية؟ هل إن الحزب الشيوعي قرر إسقاط حُكم نميري وأوكل إلى رجاله في الجيش تنفيذ العملية؟

أم أن الضباط قرروا القيام بإنقلاب مستندين إلى دعم رفاقهم المدنيين أعضاء الحزب الشيوعي؟

تلك الحلقة المفقودة سيبقى الجواب عنها غير قاطع برغم الروايات والبيانات الرسمية. وكان يمكن الوقوف على هذه الحقيقة لو أن الإنقلابيين حوكموا بشكل علني أو على الأقل عبد الخالق محجوب الذي شُنق دون أن يأخذ نميري في الاعتبار الدور النضالي لهذا الرجل. هل كان للإنقلاب الشيوعي أن يعيش؟ ربما، إنما لفترة ليست طويلة لولا الأخطاء الكثيرة التي إرتُكبت منذ اللحظات الأولى. وكانت أخطاء من النوع القاتل.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 29 يوليو/ تموز 1971

القصة الكاملة للإنتقال المقصوف والثورة القاصفة (4)

لقاء ان مع عبد الخالق محجوب

كان لي مع عبد الخالق محجوب وهو شيوعي ملتزم ومنتظم منذ العام 1947 لقاء ان. الأول في أواخر نيسان/ أبريل 1965 بعد 5 أشهر من قيام حُكم الاحزاب نتيجة إسقاط حُكم الفريق ابراهيم عبود وضباطه بثورة شعبية إستعمل فيها السودانيون رجالاً ونساءً وأولاداً العصي والخناجر والحجارة.

يومها كنتُ في الخرطوم وكان الحزب الشيوعي لا يزال في ذروة إزدهاره. كان يعمل في العلن وكان خارجاً من إنتصارات كبيرة لأنه ساهم بشكل جاد وفعال في تحريك الجماهير السودانية لإسقاط الحُكم العسكري.

ولقد قصّته إلى مركز الحزب الشيوعي السوداني في الخرطوم. كان يجلس إلى مكتب يظله علم الحزب وصورة لينين. وقف لمصافحتي وبدأنا نتكلم. كان الجميع في السودان يستعدون لأول إنتخابات نيابية تجري بعد إسقاط حُكم الضباط (الفريق عبود ورفاقه). ومن موضوع الإنتخابات إنطلق الحديث خاصة أن عبد الخالق إختار دائرة أم درمان ليخوض الإنتخابات فيها ضد الرئيس الراحل إسماعيل الأزهري.

سألته: بكم مرشح يخوض الحزب معركة الإنتخابات؟

أجاب: مرشحو الحزب 32 لكن الحزب يؤيد مرشحي العمال والمزارعين ويؤيد خمسة مرشحين في دوائر الخريجين. وفي المراكز التي ليس للحزب فيها مرشحون ولا مرشحون عن العمال والمزارعين يؤيد المرشحين التقدميين من "الحزب الوطني الإتحادي".

وكم عدد المرشحين عن حزبكم الذين سيفوزون؟ سألتُ عبد الخالق.

وردّ قائلاً: على أي حال ستكون هنالك كتلة من النواب الشيوعيين الإشتراكيين في الهيئة التشريعية المقبلة، ونحن لا نسمي تلك الهيئة جمعية تأسيسية.

سألته لماذا إختار دائرة ينافسها فيها رجل قوي كالسيد إسماعيل الأزهري ولم يخض المعركة في دوائر الخريجين حيث يستطيع النجاح!

أجاب: في إعتقادنا أن منزلة السيد الأزهري في دائرته (أم درمان) عمل وطني لأننا متأكدون من أنه قد إنحاز نهائياً إلى صف قوى اليمين في السودان. ولهذا أصبح إسقاطه في هذه الدائرة عملاً وطنياً يفتح الطريق أمام حزبه ليصبح تحت قيادة وطنية جديدة. كما أننا نرى في السودان تحولاً كبيراً حدث خلال الحُكم العسكري إذ أن قيادة "الحزب الوطني الإتحادي" فشلت في الدفاع عن الديمقراطية وإنعزلت عن الشعب. وترشيحي في أم درمان يفيدنا في سبر غور هذه التحولات.

وماذا سيفعل الحزب إذا سقط في الإنتخابات؟

وردّ عبد الخالق: أستبعد سقوطه في الإنتخابات.

وإذا إفترضنا ذلك فإن الحزب الشيوعي سيستمر كعادته مناضلاً بين الشعب من أجل الديمقراطية والسير بالسودان في طريق التحرر. وقد كان ذلك ممكناً من قبل في مجلس النواب الأخير حيث لم يكن للشيوعيين نواب فقد إستطاعوا إسقاط مشروع أيزنهاور وأزالوا الشروط المرتبطة بالمعونة الأميركية ومنعوا سير الحكومة آنذاك في ركاب نوري السعيد والرجعيين في العالم العربي.

حاولتُ أن أكون متحذلقاً فسألْتُ عبد الخالق عن عدد أعضاء الحزب فرد إلى التحذلق بما يناسبه إذ أجاب أنه لا يدري. بعد ذلك إنتقلنا إلى موضوع جنوب السودان.

سألته: هل للحزب فرع في جنوب السودان؟

أجاب: نعم

وما هو موقف الحزب من قضية الجنوب؟

وردَّ عبد الخالق:

حسب برنامجنا الذي وضعناه عام 1956 فإننا نرى مُنح الجنوب حُكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في إطار السودان الواحد وهذا ما أخذت به الأحزاب بأسرها في مؤتمر الطاولة المستديرة الأخير. غير أننا نرى أنه لكي يطبَّق هذا الحل لا بد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الإستعمار وإسرائيل لتمزيق وحدة القطر. ولا بد من سيادة القانون والأمن في الجنوب بتصفية الجمعيات الإرهابية القائمة هناك.

وسألته عن سياسة حزبه العربية فأجاب:

نحن حزب إشتراكي ولهذا نرى أن تقوم علاقاتنا في العالم العربي على درجات. فهناك الدول العربية التي تسير في الطريق الإشتراكية مثل الجزائر والجمهورية العربية المتحدة. وطبيعي أن تربطنا بهاتين الجمهوريتين روابط الهدف المشترك والصداقة. أما بقية الدول العربية التي لا تسير في طريق الإشتراكية فيربطنا بها ميثاق الجامعة العربية.

وأى الأحزاب السودانية تعتبرونها رجعية؟

قال: حزب الأمة وقيادة الحزب الوطني الإتحادي والعناصر التي تتعاون مع الإستعمار في جنوب السودان.

وهل علنية الحزب الشيوعي تضره أم تنفعه؟

أجاب: إن الحزب الشيوعي في السودان خبر الحياة السرية والعلنية. وفي كلا الحالتين كان ينمو ويتطور وفق شروط وظروف مختلفة.

وكم سجيناً شيوعياً الآن في السودان؟

أجاب: لا أحد. خرجوا جميعهم وكانوا أكثر من مئة سجين بعد ثورة 21 أكتوبر 1964.

وكيف يؤمن حزبكم المتطلبات المالية؟

أجاب: بالإشتراكات والتبرعات من المواطنين.

ممن تتألف اللجنة المركزية للحزب؟

قال: اللجنة المركزية الحالية مؤقتة وتتألف من 34 شخصاً، وسيعقد الحزب مؤتمره الرابع في الشهر المقبل (أيار/ مايو 1965) إن شاء الله وأبرز أعضاء اللجنة هم: أحمد سليمان، حسن الطاهر زروق، عبد القادر عباس والداعي (نخوض الانتخابات) وإبراهيم نقد ومعاوية إبراهيم.

هل أنتم مع موسكو في صراعها مع بكين؟

قال: نحن مع الإشتراكية ونطبّقها بطريقة مستقلة ونرى أن للسودان طريقته الفريدة للإشتراكية ولكننا نرفض إنقسام الحركة الإشتراكية في العالم.

وهل في الحزب جناح صيني؟

أجاب بالنفي.

وماذا فعلتم يوم أقصي خروشوف؟

قال: سمعنا بإقصائه في وقت متأخر وكنا في ذلك الحين على أبواب الثورة.

قلت لـ عبد الخالق: هل الحزب ضد المهدية أو الختمية في السودان؟

أجاب: لسنا ضد الطوائف الدينية ونؤمن بحرية الإنسان السوداني في إختيار معتقداته ولكننا ضد تسخير الدين زوراً لأغراض ضد المصلحة الوطنية.

وهل في الحزب الشيوعي رجال دين؟

أجاب: هناك عدد كبير. وأعرف بعضاً من أعضاء اللجنة المركزية يقطع الإجتماعات عندما يؤذن المؤذن للصلاة ثم يعود بعد إنتهاء الصلاة أو ننهي الجلسة وننقق على موعد الجلسة المقبلة.

وهل في الحزب عناصر عسكرية؟

أجاب: ليس في الحزب عناصر عسكرية لأننا نؤمن بطريق التطور الديمقراطي لبلادنا.

وما هي نسبة النساء في الحزب؟

قال: مرتفعة جداً وستزداد مع الزمن.

وما هي نشاطات الحزب الإعلامية؟

رد قائلاً: لنا صحيفة "الميدان" تصدر يومية. لنا مجلة شهرية إسمها "الفجر الجديد". ونعمل الآن على إصدار مجلة أدبية. كما أن عندنا صحيفة أسبوعية باللغة الإنكليزية إسمها "التقدم" وتصدر للمديريات الجنوبية.

عندما تم لقائي الأول بعبد الخالق كان الشيوعيون لا يزالون يتحدثون عن دستور حزبهم الذي أُبدل قبل مدة. وسألت عبد الخالق عن سبب إبدال الدستور فأجاب:

لأن الظروف تغيرت ولا بد من تقييمها ودراستها فنحن في مرحلة جديدة نعتقد فيها أن الاشتراكية أصبحت (ضربة لازم) في السودان، ولم يكن الأمر كذلك من ذي قبل.

وسألت عبد الخالق: من هم الرؤساء والملوك العرب الصالحون للإستمرار في حكم بلادهم؟

أجاب: هذا أمر يخص شعوبهم وأعتقد أن الشعوب العربية تسير كلها عاجلاً أم آجلاً في طريق الديمقراطية والاشتراكية والتحرر. وكل قوى تقف أمام هذا السبيل سينتهي أمرها وهذا هو منطق التاريخ وليس رغبة هذا الرجل أو ذاك.

في تلك الفترة كانت الثورة في الكونغو جارة السودان على أشدها فسألت عبد الخالق إن كان الحزب يساعد ثوار الكونغو فأجاب:

أعتقد أن الشعب السوداني يساعد هؤلاء الثوار لا لمجرد قضية الكونغو بل في سبيل وحدة السودان لأن إنهزام الثوار يعني إحتلال ومن خلفه حدودنا الجنوبية.

وهل يتم إتصال بينكم وبين الأحزاب الشيوعية العربية؟

أجاب: لا، إلا في الإلتقاءات العالمية

من هم أصدقاؤك من الشيوعيين اللبنانيين؟

أجاب: لم أخرج من السودان سوى مرة واحدة ذهبْتُ فيها إلى موسكو للعلاج.

سألته أيضاً: كم سجيناً شيعياً في العراق ومصر وبقية البلاد العربية؟

أجاب: ليس هناك أي سجين في مصر، أما في بقية البلاد العربية فلا أدري.

وقلت له: ما رأيك في حزب البعث، هل تصلح مبادئه للسودان؟

أجاب: أعتقد أن أي حزب لم يعاصر فترة النضال من أجل الإستقلال الوطني من العسير عليه أن يجد جذوراً إجتماعية في السودان.

تبقى قضية فلسطين. سألت عبد الخالق كيف ينظر الحزب الشيوعي السوداني إلى هذه القضية. وكان جوابه: نعتقد أن هذه الأرض العربية يجب أن تكون جمهورية ديمقراطية عربية ولا مكان لإسرائيل وسط العرب.

بين اللقاء الاول واللقاء الثاني 5 سنوات. اللقاء الأول كان في الخرطوم. كان عبد الخالق في الثامنة والثلاثين. لم يكن متزوجاً. كان سلطانه كبيراً. فهو بالإضافة إلى مهماته الحزبية كان يُعنى بتحرير مجلة "الفجر الجديد" التي تصدر شهرياً.

اللقاء الثاني كان في المنفى في القاهرة في مطلع حزيران/ يونيو 1970.

عبد الخالق محجوب على ما هو. نظارتاه الطبيتان زادت درجتَهُما لأن الرجل كُبر في السن قليلاً. الجسم الرُبّع بدت عليه قليلاً ملامح السمنة. عندما إلتقينا في الخرطوم كان يرتدي بنطلوناً وقميصاً. أما في المنفى فقد إختار الجلابية السودانية البيضاء اللون الفضفاضة لا يخلعها ما دام ملازماً شقته المتواضعة.

وخلال السنوات الخمس تزوج عبد الخالق.

اللقاء الأول كانت كل الأحزاب السودانية تعمل بحرية لأنها وهي مجتمعة قلبت الحُكم العسكري وحلت محله. أما في اللقاء الثاني فكانت كل الأحزاب بما فيها الحزب الشيوعي محلوقة. الحُكم الجديد حلها وطارد قادتها وسجنهم لكنه وفاء منه للدور الذي قام به الحزب الشيوعي عندما نفَّذ نميري ورفاقه ثورتهم في 25 مايو 1969، لم يسجن عبد الخالق لكنه غير راض عنه. عبد الخالق ومجموعة كبيرة من قادة الحزب ضد اشتراك بعض رفاقهم في الحكومة، ولأن ذلك أوجد إشكالات كثيرة، قرر نفي عبد الخالق محجوب إلى القاهرة. كان ذلك بعد أيام من ضرب الهادي المهدي وقتله وتشيتت جماهير الأنصار وحزب الأمة.

وفي نيسان/ أبريل 1970 وصل عبد الخالق محجوب إلى منفاه في القاهرة. وكان رفيق الرحلة منفي آخر هو السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق ورئيس "حزب الأمة" المحلول.

وقبل أن يتقرر نفي محجوب حققت المخابرات السودانية معه وإتهمة بأنه يقوم بتصرفات من شأنها الإضرار بأمن الثورة وزعزعة الثقة بالجيش.

لم يقطع عبد الخالق، في خلال إقامته في المنفى، صلته بالرفاق الشيوعيين في السودان. وفي خلال إقامته في المنفى أيضاً بعثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذي إستقبل عبد الخالق أكثر من مرة. فالرجلان تجمعهما صداقة تعود إلى سنين عدة.

ويوم السبت 6 حزيران/ يونيو 1970 كان مقرراً أن يعود عبد الخالق إلى الخرطوم، إلا أن جماعته في السودان إتصلت به هاتفياً في اليوم نفسه وأبلغته أن يرجىء عودته بعض الوقت فسافرت زوجته وبقي هو.

وبعد فتره من عودته إلى الخرطوم لوحق عبد الخالق وإعتقل.

إلتقيت عبد الخالق قبل أيام قليلة من مغادرته منفاه في القاهرة وكانت فكرة التنظيم الواحد قد عكست إستحالة قيامها الشعارات التي أطلقت في خلال القمة الثلاثية في الخرطوم لمناسبة ذكرى ثورة 25 مايو 1969 (ضمت القمة الرؤساء عبد الناصر ونميري ومعمر القذافي). وطلب من عبد الخالق أن يقول رأيه في موضوع التنظيم الواحد في السودان.

قال: "الوضع الإجتماعي في السودان يجعل من الصعب تحقيق عملية صهر الجماهير. إن الفوارق تجعل ابن الجنوب وابن الشمال ينظر بعضهما إلى بعض على أن كلا منهما من مجتمع. إن فكرة التنظيم الواحد هي من ضمن الأشياء المرتبطة بجسد موحد للأمة. حتى في شمال السودان هناك مشكلة وجود نسبة مرتفعة من السكان تعيش في مجتمع قبلي. وقد جرب الحزب الشيوعي السوداني إقامة مجتمعات في غرب السودان وشماله حيث تنتشر القبائل ووجدنا ذلك صعباً فأشأننا إتحادات قبلية. وهكذا أثبتت تجربتنا أن تنظيم الشعب في السودان صعب حتى بواسطة الحزب الشيوعي. ولذا فإننا نتمسك بموقف واضح هو أن يكون التنظيم متعدد الأشكال، أي جبهة.

وأضاف "إن السودان بلد متأخر وينشد التقدم. والإشتراكية لا تُبنى فوق التخلف والفقر. وفي هذه المرحلة فإننا نعتقد أن صيغة الحزب الواحد هي في النهاية ديكتاتورية طبقة على بقية الطبقات ولو كان هذا الحزب هو الحزب الشيوعي نفسه".

وخلال إجتماعات القمة الثلاثية، إستقبل خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي من قبل الشيوعيين بالإستهجان وبشعارات منها "أممية لا قومية". ذلك بأن القذافي قال في سياق خطابه إن اليمين واليسار سقطا.

وطلب من عبد الخالق محجوب أن يفسر هذا الإستهجان فقال: "إن هذه الطريقة في الرد على خطاب القذافي توضح مستويين مختلفين لتطور الثورة الديمقراطية العربية. الثورة في السودان دخلت منذ مدة مرحلة التغيير الإجتماعي، وقد تجسّد ذلك في وجود تنظيمات سياسية وتيارات ونشاط فعال للجماهير بلغ ذروته في ثورة 21 أكتوبر 1964. فالطابع الديمقراطي للثورة في السودان قضية واضحة لكل من يتجول في السودان. أما الثورة الليبية فإنها في تقديري بدأت بشكل فعال عندما تغيرت السلطة في أيلول".

وسألت عبد الخالق محجوب: هل تؤيد عودة الأحزاب في السودان؟

أجاب "إن جميع الفئات الإجتماعية صاحبة المصلحة في حماية الثورة يجب أن تجد مناخ التعبير وليست مهمتها أن تخلق لها منابر التعبير. وأنا ضد عودة الأحزاب الرجعية".

قلتُ له: ما الذي يمكن فعله إذا ذُوب الحُكم السوداني الحزب الشيوعي قسراً؟

وردَّ قائلاً: "يجب أن لا يكون ذلك وارداً على الإطلاق لأن من شأنه إجهاض الثورة في السودان. من العسير أن تتطور القوى التقدمية التي خرجت للعمل السياسي عندما تسلمت السُلطة صباح 25 مايو/ أيار 1969 إلا بالارتباط والتحالف مع قوى اليسار والحزب الشيوعي. ومن المهم لها أيضاً أن توسّع دائرة العمل الثوري في البلاد وتتجه لإيقاظ جماهير لم تكن نشطة من قبل ولم تستطع قوى اليسار أن تصل إليها. إن خريطة الوضع السياسي في السودان توضح كيف أن هذا الوضع مستقطب إلى درجة يمكن أن يؤدي الصدام بين الفصائل الثورية إلى خذلان الثورة".

وسألتُه: هل أنتم مشاركون في الحُكم الحالي؟

أجاب: "داخل الحزب خلافات في الرأي. أنا أتكلم عن اللجنة المركزية، وهناك هيئات قيادية".

قلتُ: هل عودتك إلى السودان مشروطة؟

أجاب: "إن المسؤولين السودانيين بحثوا في الأمر مع الرئيس عبد الناصر خلال إجتماعات القمة الثلاثية. وهو تدخّل في الموضوع شخصياً وتوسّط فقالوا إن في إمكاني أن أعود. لقد قابلتُ الرئيس وأقبله دائماً عندما يسمح له وقته ولا حساسيات بيننا وإنما صداقة قديمة وهو فوجيء بأنني نُفيْتُ إلى القاهرة. لقد اقترح بعض المسؤولين السودانيين أن أسافر إلى موسكو كمحاولة لإعادة الاعتبار إليّ. لكن هل وجودي في موسكو سيعيد إليّ الاعتبار، هذا مع العلم أن القاهرة أقرب من موسكو إلى الخرطوم".

ورداً على سؤال حول الوضع في الجنوب أجاب:

"في اعتقادي إن المصاعب الموجودة في شمال السودان من إقتصادية وسياسية لا تنسينا المؤامرات المتصاعدة في جنوب السودان. فبعدما وجهت الحكومة ضربة إلى القوى اليمينية في الشمال يتجه الإستعمار والصهيونية إلى خلق حركة الثورة السودانية مستعملين مشكلة الجنوب. وبالتالي فإذا تم ذلك فإن من شأنه أن يشكّل ضربة كبيرة لحركة الثورة العربية. ومظاهر الخطر بدأت. فالعناصر الجنوبية المتصلة بالإستعمار تنشط في أوروبا الغربية بالإضافة إلى التعاون مع جميع المنظمات التي كانت تعمل في بيفرا. إن هذه العناصر تتصل بالحركات الطالبية والعمالية مصوّرة أن هناك واقعاً اسمه ديكتاتورية العرب على

الزنج. وهذا في تقديري يتطلب الأمور الآتية:

أولاً: أن تتوحد قوى الثورة في شمال السودان وأن تتجاوز مصائبها في موضوعية.

ثانياً: أن تجد دعماً أكبر من قبل قوى الثورة العربية.

ثالثاً: "أن ينجح السودان في تطبيق صيغة أساسية للوحدة بين مفاهيم الثورة العربية والثورة الأفريقية. وهناك أكثر من عامل مشترك، وهذا لن يفيد في توحيد السودان فحسب بل إن السودان يكون بذلك لعب دوراً مثمراً نيابة عن الثورة العربية في قلب القارة الأفريقية حيث ينتشر النشاط الصهيوني".

وسألتُ عبد الخالق محجوب عن رأيه في خطوات التأميم التي حدثت في السودان فأجاب:

"هذا مطلب شعبي قديم جداً وهو برغم ضعف الرأسمالية في السودان يفتح الطريق أمام تغييرات إجتماعية كبيرة. والمهم هو أن تشترك الجماهير الكادحة عن طريق الديمقراطية في توجيه المؤسسات التي تأممت بحيث لا تنمو فئة من البيروقراطيين المستفيدين من التأميمات".

من خلال كلام عبد الخالق محجوب في اللقاءين نخلص إلى الإستنتاج الآتي:

- إن الحزب الشيوعي السوداني ليس ضد الطوائف الدينية بدليل أن بعض أعضاء اللجنة المركزية كانوا من رجال الدين.

- في كلا اللقائين تبدو الديمقراطية القاسم المشترك لكلام عبد الخالق محجوب.
- إن نظرة محجوب إلى قضية فلسطين إختلفت كثيراً. فبينما كان يرى عام 1965 أن فلسطين " يجب أن تكون جمهورية ديمقراطية عربية ولا مكان لإسرائيل وسط العرب"، نراه في البيان الذي أصدره المكتب السياسي للحزب في 18 آب/ أغسطس 1970 "حول الوضع العربي الراهن" يقول إن من مهمات الحزب "دعم الثورة الفلسطينية وتقويتها بهدف إستعادة الأرض الفلسطينية دولة ديمقراطية تقدمية، وهو إلى حد، الشعار الذي رفعته "حركة فتح".
بالإضافة إلى ذلك، إن كلام محجوب عام 1965 ودعوته إلى أن فلسطين يجب أن تكون "جمهورية عربية ديمقراطية" قيلا في وقت كانت أوضاع المنطقة العربية مختلفة. وقيلا قبل نحو ثلاث سنوات من حرب 5 يونيو 1967.

ومن أجل ذلك تبدلت المفاهيم بعض الشيء لأن عبد الخالق محجوب يقول في بيان المكتب السياسي: "نحن لا نرفض التفاوض حول قرار مجلس الأمن ولا نرفض العمل السياسي والدبلوماسي". وقرار مجلس الأمن وضع في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 كحل لأزمة الشرق الأوسط. وهو في إطاره العام يعترف بوجود إسرائيل ويكتفي بالنسبة إلى الفلسطينيين بالنص على حل مشكلتهم.
ومن هذه الزاوية ينطلق عبد الخالق محجوب ليوضح أن موافقة الحزب الشيوعي على قرار مجلس الأمن سببها أن تنفيذ القرار يعيد الأراضي العربية التي أحتلت. أما ما يتعلق بالإعتراف بدولة إسرائيل فإن الحزب يقف بحزم ضده.

(هذه النقاط يمكن تلمسها من خلال نص بيان المكتب السياسي للحزب المنشور في الفصل الخامس من كتاب فؤاد مطر بعنوان "الحزب الشيوعي السوداني. نحره أم إنتحر". دار "النهار" للنشر 1971 ويتضمن مجموعة من الوثائق تتعلق بالحزب).

يرى عبد الخالق محجوب أن الحزب الشيوعي في السودان خبر الحياة السرية والعلنية. وفي كلا الحالين كان ينمو ويتطور وفق شروط وظروف مختلفة. هذا الكلام قاله قبل ست سنوات. والآن بعد التصفية المأساوية التي تعرض لها الحزب وكان أبرز ملامحها عبد الخالق محجوب والشفيع أحمد الشيخ وزج مئات الشيوعيين في السجن، ما الذي يمكن أن نتوقعه؟

إستناداً إلى كلام محجوب المتعلق بالعلنية والسرية، يُفترض فينا التوقع أن رجال الحزب وقياداته الباقية وخلاياه سيعملون سراً ويبنّون كياناً جديداً لهم على ركائز وأنقاض. وفي أي حال إن مسارعة اللجنة المركزية كما قيل إلى إنتخاب محمد إبراهيم نَقْد أميناً عاماً خلفاً لـ محجوب بعد نحو أسبوعين من شقّ محجوب تُعتبر عملية تحدٍ لنظام نميري ورفضاً لخطط التصفية.

في لقائي مع عبد الخالق محجوب عام 1965 أكد لي أنه ليست في الحزب عناصر عسكرية "لأننا نؤمن بطريق التطور الديمقراطي" لبلادنا، إلا أن إنقلاب 19 تموز/ يوليو 1971 قام به عسكريون ماركسيون. فهل هم أعضاء في الحزب أم أنهم ماركسيون غير منظمين، أي لا يجمعهم تنظيم؟
والإستنتاج النهائي لمواقف عبد الخالق محجوب لا يمكن تحديده إلا في ضوء وجهة نظره من الإنقسام الذي شهده الحزب. ووجهة النظر هذه يتضمنها الفصل الخامس من كتاب "الحزب الشيوعي السوداني نحره أم إنتحر". الكتاب المخصص للوثائق.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 30 يوليو/ تموز 1971

القضية الصغرى والقضية الكبرى والقضية الأكبر في السودان (1) المشاكل كبيرة والهموم كثيرة سنة 1972 هي السنة الحاسمة

عندما توفي جمال عبدالناصر كان الرئيس جعفر نميري أكثر الحواريين حزناً. فميمري سوداني. والسوداني صادق في إبداء مشاعره. صادق في إبداء الحزن. وصادق في إبداء الفرح. وصادق في إبداء الضيق. وكلنا يتذكر الصورة التاريخية التي تمثل نميري ينزل من الطائرة في مطار القاهرة بعد ساعات من رحيل عبدالناصر، وهو يبكي. كان كالأطفال يبكي.

وكلنا يتذكر كيف أن نميري قاد في القاهرة وجثمان عبدالناصر لم يوار في الثرى بعد، تظاهرة من أجل الناصرية.

بكي بصدق. وقاد التظاهرة بصدق. وعاش بعد ذلك أياماً من الحزن القاتل.

نميري نفسه كان يوم الخميس 17 فبراير/ شباط 1972 يقول في لقاء، لعله أهم اللقاءات الجماهيرية منذ قيام ثورة 1969، أن هناك من يريد إنشاء تنظيم ناصري في السودان "وقد وصلتني منشورات باسم المنظمة الناصرية عايزه تخلق مراكز قوى معروفة لدينا. ولكن في الوقت المناسب سأنزل بهم الضربة الحاسمة وتجدونهم ما في". و "ما في" تعني "لا شيء"، أو بتعريب أدق "غير موجودين". وتبين بعد التحقيق أن شخصاً ما جاء من الجزائر إسمه جدعان يحمل 3 جوازات سفر، أحدها جزائري والثاني سوري والثالث مصري. هكذا فجأة وصل إلى الخرطوم وبدأ يُجري إتصالات بعناصر من "كتائب مايو" التنظيم الذي أنشأه نميري، وهو ميليشيا من نوع جديد. ووجد جدعان أذاناً صاغية لدى أفراد من هذه الكتائب "بعضهم عربي زيادة عن اللزوم" على حد تعبير الرئيس نميري في لقائه التاريخي الطويل الذي إستغرق زهاء سبع ساعات وقادة المنظمات الجماهيرية. جدعان هذا بدأ إتصالاته مطلقاً من موضوع ضرورة إحياء تراث عبدالناصر ثم توسّع في الحديث وعرض فكرة إنشاء تنظيم ناصري في السودان. نميري عرف. نميري تضايق. نميري أمر بمراقبة شديدة. وبعد ذلك "أصبحت عندي أسماء كل التنظيم الناصري المزعوم". هكذا قال.

فتور في العلاقات

ومن دون دخول في الإجتهدات يمكن الجزم أن هناك فتوراً في العلاقات المصرية - السوفياتية. وهذا الفتور هو الذي جعل الرئيس أنور السادات يقول خلال الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر القومي للإتحاد الإشتراكي العربي الخميس 17 شباط أي يوم لقاء نميري وقادة المنظمات الجماهيرية "أرجو ألا نخوض في الحديث عما يجري في السودان حرصاً على وحدته الوطنية. وفي أي حال هناك عناصر من اليمين تحاول



التأثير على الرئيس نميري. وكان السادات يُرد بذلك على سؤال طرحه أحد أعضاء المؤتمر: ماذا في السودان وما هي مهمة الدكتور مراد غالب وزير الخارجية التي قام بها هناك؟ والسؤال فرضته الصيغة التي نشرت فيها صحيفة "الأهرام" نبأ إبتعاد خالد حسن عباس. فهي بالإضافة إلى نشر بيان نميري حرصت على التذكير بأنه كان لـ خالد حسن عباس دور كبير في ثورة 25 مايو 1969 وفي ضرب إنقلاب هاشم العطا يوم 22 تموز/ يوليو 1971.

ولم يقرأ السودانيون رواية "الأهرام" لأن الصحيفة ممنوعة في هذه الفترة من دخول السودان. أما الصحيفتان القاهريتان الأخريان وهما "الأخبار" و"الجمهورية" فتصلان إلى السودان باستمرار. لكن الصيغة في أي حال ضابقت المسؤولين السودانين. وزاد في ضيقهم أن "الأهرام" في عددها الصادر في اليوم التالي قالت إن وزير الخارجية المصرية الدكتور مراد غالب توجه إلى الخرطوم في طائرة حربية يرافقه محمد كمال خليل سفير مصر السابق لدى السودان ووكيل وزارة الخارجية المصرية حالياً، في مهمة، تتعلق بأحداث السودان في ضوء إستقالة خالد حسن عباس. وقالت أيضاً إن مراد غالب يحمل رسالة إلى نميري من الرئيس أنور السادات "تركز على حرص مصر البالغ على وحدة القرى الثورية والوطنية في السودان". ويؤكد السادات في رسالته "إستعداد جمهورية مصر العربية لأن تبذل غاية ما تستطيع من أجل هذا الهدف الذي يُعد ضرورة مصير تفرضها ظروف بالغة الخطر يمر بها العالم العربي الآن".

وقالت كذلك إن السادات كان على إتصال مستمر بالرئيس معمر القذافي منذ خروج الأنباء الأولى عن إستقالة خالد حسن عباس من كل مناصبه.

لقد صوّرت "الأهرام" أحداث السودان على أنها كبيرة جداً وهي بالفعل كذلك. ومن أجل ذلك وُجد في المؤتمر القومي من يسأل السادات ويجيبه الرئيس المصري ولا يجيبه، وإن كان في عبارته حول وجود العناصر من اليمين تحاول التأثير على الرئيس نميري" أكثر من تلميح إلى الموقف.

والذي حدث أن الرئيس نميري لم يعتبر الأمر ملحقاً إلى الدرجة التي تتصورها مصر. وتديلاً على الدرجة فإنه لم يستقبل مراد غالب بعد وصوله مع أن الوقت كان يسمح بذلك. فوزير الخارجية المصرية وصل في التاسعة والنصف مساء الإثنين 14 شباط. ونميري إستقبله صباح الثلاثاء. وعاد مراد غالب من مهمته التي إستغرقت 18 ساعة من دون أن يرافقه الجواب الواضح عما جرى في السودان.

والذين حضروا مقابلة مراد غالب لـ نميري أو الذين بلغتهم تفاصيلها يقولون إن الوزير المصري بدأ الحديث عن أزمة الشرق الأوسط ثم سأل عن قضية خالد حسن عباس. وهو الشيء نفسه الذي فعله الرئيس القذافي عندما إتصل هاتفياً بالرئيس نميري. فالرئيس الليبي لم يدخل مباشرة في الموضوع الأساسي.

إلا أن الإعلام الرسمي السوداني لم يعترف بالمهمة التي جاء من أجلها مراد غالب. وأشارت الأنباء التي أذيعت أو نُشرت حول المهمة إلى أن مراد غالب وصل إلى الخرطوم في "زيارة رسمية" وأنه أبلغ نميري رسالة شفوية من السادات "تضمنت عرضاً شاملاً للموقف في الشرق الأوسط والتطورات الأخيرة التي طرأت عليه. وعبر الرئيس نميري خلال الإجتماع عن شكره للرئيس السادات على إخطاره بتطورات الموقف في الشرق الأوسط".

هكذا من دون أي إشارة إلى الغرض الحقيقي من المهمة.

ترى لو أن السادات قام هو بالمهمة أو هو والقذافي معاً بدل أن يقوم بها مراد غالب، هل كان ذلك سيغير شيئاً من الموقف؟ ربما. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه خلال محنة السادات مع مراكز القوى (علي صبري والآخرين) لم يوفد نميري مبعوثاً إلى القاهرة ليستقضي ويُدرس الموقف ويعلن وقوفه إلى جانب السادات إنما جاء بنفسه وكان ذلك يوم 14 أيار 1971. وكانت لهذه المبادرة ردة فعل قال السادات إنه لن ينساها.

والذي ألقى ظلالاً إقتتعت قطاعات كثيرة من السودانيين بأن القاهرة يههما من الأمر خالد حسن عباس أكثر من أي شيء آخر هو الإستقبال الرسمي الذي جرى للرجل المبتعد عند وصوله إلى مطار القاهرة. فقد إستقبل كما لو أنه لم يبتعد بعد.

وطرح بعض المسؤولين السودانيين التساؤل الآتي: لنفترض أن الذي جعل وزير الحربية المصرية الفريق أول محمد أحمد صادق يحرص على إستقبال خالد حسن عباس في المطار هو الصداقة التي تجمع بينهما، ولكن ما الذي جعل مراد غالب يشارك في الإستقبال. هل هو كونه قام بمهمة سريعة في الخرطوم؟ إن الإستقبال كان رسمياً. هذا واضح. والواضح أيضاً أن خالد حسن عباس لم يعد في موقع المسؤولية. ويبدو أنه بسبب ذلك الإستقبال إستدعي السفير المصري إلى وزارة الخارجية وطلبت منه إيضاحات.

إن الفتور الذي يسود العلاقات المصرية -السودانية سببه أن نميري ليس متحمساً للدخول في "إتحاد الجمهوريات" ما دام الوضع الداخلي لم يستقر بعد، وما دامت الأسس السليمة التي تُسهل المشاركة في الإتحاد لم تتوافر بعد. فنميري يرى أنه مؤمن بالإتحاد هدفاً وإستراتيجية لكنه لن يفرضه فرضاً على الجماهير السودانية ولن يدفع إليه دفعاً، ولا يريد أن يتم الإتحاد لمجرد أن القيادة في القمة أرادت ذلك من دون أن تأخذ في الإعتبار رأي القاعدة. وهذا الموقف ليس جديداً إنما هو إستمرار للموقف الذي أعلنه في القمة الثلاثية التي عُقدت في تشرين الثاني 1970 وضمت الرؤساء السادات والقذافي ونميري.

وبسبب هذا الموقف بلغت نميري وجهات نظر كثيرة هي في الواقع إتهامات، منها أن إنحرافاً طرأ على السياسة الخارجية للسودان وأنه كذا وكذا... ويتجه نحو الغرب، بل حتى أنه وصل إلى أبوابه وطرقها.

نقاط على الحروف

ولأن قطاعات كثيرة من الرأي العام السوداني وبعضها يشارك في المسؤولية إقتنع بهذا الكلام الذي يعتبره نميري إشاعات لا أكثر، فإنه وجد في اللقاء التاريخي يوم 17 شباط مناسبة لوضع المزيد من النقاط على الحروف. ومما قاله: "سياسة الثورة الخارجية واضحة، وأنا قبل كده قلْتُ سياسة الثورة الخارجية مستمدة من السودان العربي الأفريقي المسلم (...). الثورة قالت نحن ضد الإستعمار في كل مكان. فأين هو التعاون الذي حصل بيننا وبين الإستعمار؟ الثورة قالت إننا نساعد منظمات التحرر في كل مكان في العالم وأريد أن أعرف المساعدة الي قطعناها. إننا إحدى ثلاث دول من أصل 41 دولة في منظمة الوحدة الأفريقية التي دفعت إشتراكاتها كاملة في صندوق التحرر الوطني في المنظمة الأفريقية. ولقد فعلنا ذلك رغم حالتنا الإقتصادية. النهارده تقف قواتنا في جبهة القناة بتحارب الصهيونية. ونحن ندعم المؤسسات بتاعة المقاومة الفلسطينية. قالوا الزيارة بتاعة الوفود الأميركية للسودان هي السبب في إنحرافنا".

وحول هذه النقطة قال نميري إن السودان هو الدولة العربية الوحيدة التي قطعت علاقاتها، كل العلاقات، ديبلوماسية وإقتصادية وثقافية، مع الولايات المتحدة. وقال إن هناك بعض الدول العربية التي لم تقطع العلاقات أبداً، وهناك بعض الدول التي قطعت العلاقات فسحبت السفير وأبقت الموظفين الآخرين يعملون. وأوضح أن السودان أبقي موظفاً واحداً فقط في السفارة لكي يحافظ على المبنى والمكاتب. وأشار إلى أن مبعوث الرئيس نيكسون طلب منه زيادة عدد موظفي السفارة السودانية في واشنطن وتطوير العلاقات والمساعدات. وأضاف نميري أن المبعوث الأميركي قال له: "نحن عايزين نساعدكم خصوصاً أنتو بتحاربوا لينا عدو كبير جداً جداً اللي هو الشيوعية. فأنا رديت: قلْتُ له والله نحن ما بنحارب الشيوعية ليكم. نحن بنحارب الشيوعية كمبدأ. وإذا كان حثدونا قروش أنا ما حاحاربها. نحن بنحارب الشيوعية لأنو ما عايزين شيوعية في بلدنا.

وقال نميري إن المبعوث الأميركي قال "دايرين نساعدكم ساكت ثقافياً وإقتصادياً"، وتعريبها أن الولايات المتحدة تريد مساعدة السودان فقط ثقافياً وإقتصادياً.

وقال أيضاً إن المبعوث الأميركي طلب منه أن تكون علاقة السودان بالولايات المتحدة مثل علاقة مصر والجزائر، وأنه عندما سألته عن طبيعة هذه العلاقة قال له إن إمكانيات السودان لا تسمح بالوصول في العلاقات إلى هذا المستوى، وأن كل ما يستطيع أن يفعله هو إرسال 3 أشخاص "علشان يكونوا في السفارة. يعني زدتهم ثلاثة علشان تزيد علاقاتنا الإقتصادية والثقافية. هذا ما حصل. والآن يقولوا لينا إنحرفتوا".

القذافي عرض ونميري رفض

ومن خلال هذا الكلام لهجة وكلمات مختارة يتضح كم أن نميري متضايق من الذين يقولون عنه كلاماً يستهدفون من ورائه التركيز على أن الثورة السودانية إنحرفت وأن غباراً كثيراً يتراكم يوماً بعد يوم على عروبة السودان. والرجل يرى أن الآخرين لا يقدرون أو لا يفهمون أو لا يأخذون في الاعتبار ظروف السودان وهي أنه من الصعب فرض الأمور فرضاً على السودانيين. وقد إضطر نميري في اللقاء التاريخي أن يخرج قليلاً على تحفظه ويقول إن الرئيس معمر القذافي الذي زار الخرطوم في مطلع شباط عرض عليه الانضمام إلى إتحاد الجمهوريات وأخذ مساعدة مالية لكنه رفض "لإننا نؤمن بالعمل العربي ولن ندفع له دعفاً. نحن وحدويون ولكن ليس بالفلوس".

وتبين أن القذافي جاء إلى الخرطوم في تلك الزيارة غير المتوقعة ليعرف ما إذا كان قيام "إتحاد الجمهوريات العربية" ألغى تلقائياً ميثاق طرابلس الذي كان نميري أحد مؤسسيه. وخلال مناقشات نميري والقذافي تحدث الأول عن المشاكل الكثيرة التي يعاني منها السودان وتحول دون إنضمامه في الوقت الحاضر إلى "إتحاد الجمهوريات". وقال بطريقة ما إن ليبيا تساعد مالطة وتطلب من السودان الانضمام إلى الإتحاد من دون أن تأخذ في الاعتبار مشاكله الكثيرة. وردّ القذافي على ذلك بالقول إنه "يستطيع أن يتحرك أكثر على صعيد الإقتصاد والقروض لو أن السودان كان مشاركاً في إتحاد الجمهوريات، أما التعامل الآن فهو أشبه بتعامل بنك مع آخر". وللمناسبة فإن السفير الليبي في الخرطوم يسعى جاهداً وبإستمرار إلى أن تكون نسبة التحسن أعلى من نسبة الفتور في العلاقات السودانية - الليبية. ولهذا الحرص سبب. فعندما زار نميري ليبيا سأل عن يونس العمراني وقيل له إنه في السجن. فطلب من القذافي إخراجه من السجن وإرساله سفيراً لليبيا لدى الخرطوم. ولبي القذافي الطلب. ولهذه البادرة ما يبررها، فقد كان العمراني زميلاً لنميري خلال دورة تدريب عسكرية في الولايات المتحدة ثم إفترق الإثنان. كل عاد إلى بلده. وشاءت الظروف أن يزور نميري ليبيا ويُنقل رفيق الدراسة من السجن إلى منصب سفير للقذافي لدى السودان.

هل عاد القذافي من زيارته للخرطوم مقتنعاً بأن ظروف السودان لا تسمح له في الوقت الحاضر بالإنضمام إلى "إتحاد الجمهوريات"؟

قد يكون إقتنع أو قد يكون في الأصل مقتنعاً لكن همومه الوحشية تحول بإستمرار دون الأخذ بالأسباب المانعة. إلا أن وفداً إعلامياً ليبيا قام قبل أيام بزيارة لجنوب السودان عاد بعدها ليقول: "الآن فهمنا لماذا لا يستطيع السودان الإشتراك في إتحاد الجمهوريات".

وقضية الجنوب ليست الوحيدة التي تشغل بال نظام نميري. هناك قضايا مستحدثة وهناك قضايا موروثية، وكلها أشبه بالرياح السودانية التي تحمل في طيات غبارها العقارب الصغيرة، وهي رياح يعرف السودانيون جيداً وطأتها عليهم، ويعرفون أيضاً أنهم لا ينامون إلا إذا نظفوا المنازل من آثارها.

لقد وقف النظام موقفاً لا عودة عنه من الشيوعية. لكن الشيوعيين ما زالوا غير قابلين للترويض. وقد بذلت محاولات كثيرة في هذا الصدد، كان أبرزها أن أحد مساعدي نميري أجرى خلال عيد الأضحى المبارك إتصالات مع الشيوعيين الذين ما زالوا في السجون تستهدف إقناعهم بالعمل داخل الإتحاد الإشتراكي على أساس أن نميري مستعد لأن يتقبلهم كماركسيين داخل الإتحاد، لكنه يرفض السماح لهم بإنشاء تنظيم داخل التنظيم أو على أطرافه. ولم تثمر جهود مساعد نميري كثيراً. لكنه عاد بإنطباع جيد هو أن الشيوعيين، ورغم الإستمرار في موقفهم ضد السلطة، يخافون في الوقت نفسه أن يكون اليمين هو البديل لنظام نميري. وقد تكون دوافع رفض فكرة الترويض والعمل داخل التنظيم الواحد هي أن الشيوعيين يتذكرون بإستمرار أن قياداتهم سُنقت أو سُجنت. وبإستمرار تُفرج السلطة عن المعتقلين من الشيوعيين. وقبل عيد الأضحى أفرج عن 206 منهم. وروى بعض المفرج عنهم أن الشيوعيين المسجونين إحتفلوا يوم 21 تشرين الأول الماضي داخل السجون بالذكرى السابعة لثورة الأحزاب التي أسقطت حُكم الفريق إبراهيم عبود. وفي أول كانون الثاني إحتفلوا بعيد إستقلال السودان.

والمعتقلون من الشيوعيين إلى الآن قرابة 1500 بينهم سيدة واحدة هي سعاد إبراهيم أحمد الموضوعة في سجن النساء في أم درمان، وهي زوجة حامد الأنصاري الذي يعالج الآن في أحد المستشفيات. وكانت سعاد إبراهيم مرشحة لتكون وزيرة للإعلام في حكومة الانقلاب الشيوعي.

وقبل أيام وُجِّهت إلى الشيوعيين ضربة كبيرة. فقد تم اعتقال أعضاء مكتب الإتصال. والمكتب من 15 إعتقل منهم 14 أما الخامس عشر فكان هو الذي وشى برفاقه. وأهمية الضربة أن هؤلاء كانوا يتولون عملية تعميم الأوامر والتوجيهات من القيادة السرية للحزب الشيوعي في كل المناطق. ومثل هذه المهمة تبدو خطيرة جداً خاصة في ظل الظروف الدقيقة التي يجتازها الشيوعيون بعد الضربة التي وُجِّهت إليهم في أعقاب إنقلاب 19 تموز الماضي. وكانت السلطات تلقت تقارير تفيد أن الشيوعيين ينشطون وأن هناك منشورات صدرت عنهم. وتضمن أحد المنشورات أن مجزرة قصر الضيافة لم تقم بها السلطة الانقلابية إنما قامت بها دبابة. وقوبل هذا الكلام من الذين تسنى لهم قراءته بكثير من الإستغراب. ذلك أنه إذا كان الافتراض صحيحاً فكيف ميزت الدبابة بين الذين قُتلوا والذين إعتقلوا؟

وحتى الإفراج عن الشيوعيين المعتقلين يبدو مشكلة بالنسبة إلى النظام. ذلك أنه إذا أفرج عنهم من دون أن يعادوا إلى أعمالهم ووظائفهم التي كانوا يشغلونها من قبل، فإنهم سيتحولون إلى كادر متفرغ.

صحيح أن الشيوعيين ما زالوا مذهولين مما جرى بعد سقوط إنقلاب هاشم العطا، وهم يتساءلون بإستمرار لماذا فعل نميري ذلك؟ إلا أن كثيرين منهم يتساءلون في الوقت نفسه: ولماذا وقف عبدالخالق محجوب ضد التأميم، وضد الإعتراف بألمانيا الشرقية؟ ولا بد أن بعض هؤلاء يعرف الجواب عن التساؤلات هذه. ولا بد أن بعضهم قال بينه وبين نفسه إن عبدالخالق محجوب وقف ضد التأميم، وضد الإعتراف بألمانيا الشرقية، وغيرها من الإجراءات والخطوات التقدمية التي قام بها نظام نميري في السنة الأولى لأنه طرح على نفسه هذا السؤال: من الذي يقود حركة الاشتراكية في السودان، أنا الذي ناضل من أجلها ربع قرن أم هذا الضابط الذي نبع فجأة من الجيش؟

وكما أن وضع الشيوعيون السودانيون الآن يشكّل نوعاً من تلك الرياح التي قد تصبح متعبة فإن هنالك أيضاً وضع الحزبيين القدامى الذين يحاولون التحرك بشكل أو بآخر مستغلين التناقضات التي نشأت في أعقاب إنقلاب هاشم العطا. وخلال موسم الحج قبل شهر ظهر فجأة في السعودية الشريف حسين الهندي أحد أقطاب "الحزب الوطني الإتحادي" والذي كان يشغل منصب وزير المال في حكومة محمد أحمد محجوب التي إنتهت يوم 25 أيار 1969.

هكذا فجأة ظهر الرجل. وكان منذ لجوئه إلى السعودية إختفى. ثم بدأ يظهر تدريجاً. ثم عندما تحسنت العلاقات بين الحكم السعودي وحكم نميري عاد إلى الإختفاء مسaire. ثم ظهر. ثم إختفى. ثم ظهر كثيراً. وخلال موسم الحج لم يتحدث إلى السودانيون الذي ذهبوا لأداء الفريضة، أو بالأحرى إلى بعضهم، في أصول الفريضة، إنما في الوضع السياسي في السودان. وثمة معلومات أنه كان للشريف حسين لقاء في أنقرة مع شخصية مصرية مرموقة، وأنه كاد أن يتم في روما لقاء بينه وبين محمد إبراهيم نَقْد خليفة عبدالخالق محجوب في زعامة الشيوعيين. وفوق ذلك، هناك كثيرون آخرون يتحركون. قيادات جديدة من الإخوان المسلمين تتحرك. وقيادات أخرى من "حزب الأمة" تتحرك. والصادق المهدي الذي نُقل إلى الخرطوم من منفاه في القاهرة تلبية لرغبة والدته التي ظنت أن الحرب ستقع بين مصر وإسرائيل وتريد أن يكون ابنها بعيداً عن أرض المعركة وُضع في بور سودان ليكون في منأى عن أي تحرك يقوم به مريدوه.

وفي الوقت نفسه إن الجماهير التي تعتقد أن نظام نميري هو الذي يجب أن يبقى مهما كلف الأمر، تتحرك أيضاً لمواجهة أي مغامرة قد تقوم بها عناصر تعتقد أن الفرصة مؤاتية لها للعودة إلى الحكم. وهذه الجماهير تأخذ في الإعتبار أن نميري أنفذه من كابوسين: كابوس الزعامات الدينية التقليدية وكابوس الهيمنة الشيوعية. وهي في الوقت نفسه تتمنى أن يقطع الطريق على أي مضاعفات قد تنشأ عن ضرب هذين الكابوسين، بإحداث مناخات ديموقراطية، وإستكمال المؤسسات الدستورية. وتشعر الجماهير أن تحقيق ذلك سيقطع الطريق أيضاً على صراعات مصرية، ذلك أنه في غياب الأحزاب يتزايد الشعور في السودان بالإنتماء القبلي.

تحذير من الإختلاسات

ويستغل الذين يتحركون أي أزمة صغيرة كانت أو كبيرة. والأزمات كثيرة. ولقد ترسّخ في أذهان الناس بيان أصدره الإثنان 21 شباط 1972 رئيس القضاء في السودان حول الإختلاسات، وجاء فيه "إن من أهداف ثورة مايو محاربة الفساد بكل أنواعه وتنقيه المجتمع السوداني من كل شوائبه ومعوقاته. وأسوأ أنواع الفساد هو فساد العاملين في القطاع العام الذين يبتزون ويختلسون أموال ذلك القطاع وممتلكاته ويحولونها غداً وخيانة إلى مصالحهم الخاصة. إن الثورة الاشتراكية عليها أن تبذل قصارى جهدها من أجل التنمية وزيادة الدخل القومي الذي يعود على كل المواطنين على أساس الكفاية والعدل. ويتطلب هذا من كل العاملين الجهد والبذل والعطاء في مواقعهم المختلفة. ومن لم يفعل ذلك من العاملين يكون فاقداً لحق المواطنة، ويخرج عن زمرة قري الثورة العاملة. أما الفاسد الذي يبتز الأموال العامة ويختلسها فإنه لم يفقد المواطنة ولم يخرج عن زمرة قوة الشعب فحسب، لكنه وقع في موقع العداء والخيانة للثورة الاشتراكية وذهب إلى عرقلة مسيرتها وهدم دساتير (...). وقد دفعني إلى تقرير هذا ما علمته من أن إبتزاز الأموال العامة على أيدي العاملين المؤتمنين عليها لا يزال موجوداً وأن ديوان المراجع العام لا يزال يكتشف كل يوم وآخر إبتزازاً للأموال العامة وتزويراً في المستندات الرسمية في هذه الوزارة أو تلك. وتأخذ القضايا طريقها إلى المحاكم لمحاكمة أولئك الجناة المفسدين. ويهمني في هذا المنشور أن أوجه المحاكم إلى أن تنظر إلى هذه الجريمة نظرة جادة وحازمة وقاسية لتقوم بدورها في تحقيق مبادئ الثورة وإعلاء بنائها وتقوية إقتصادها والعمل على القضاء على الفساد والمفسدين...".

والحديث عن الفساد والمفسدين والإبتزاز بدأ في شكل إشاعات إنتشرت في شوارع الخرطوم وغيرها من المدن السودانية إلى درجة أن الرئيس نميري تحدّث في اللقاء التاريخي يوم 17 شباط في منتهى العفوية والصراحة وقال: "المشاكل الناجمة عن قصور بعض أجهزة الدولة في أداء مهامها المتصلة بمصالح الجماهير المباشرة ده نحن بنعترف بيه. نعترف بأنه بعض الأفراد مقصّرين في أجهزة الدولة. في بعضهم كسلانين بينوموا (وتعريبها ينامون) في بيوتهم بدون عمل، ده كله بنعترف بيه...". وقال أيضاً وهو يتحدث عن التقصير في إدارة بعض مؤسسات القطاع العام وعن التبذير وعدم الأمانة "في ناس سلّمناهم مؤسسات أكلوها، وناس سلّمناهم مؤسسات ربحانة جابوها لينا خسرانة. في ناس مسكناهم مؤسسات ناجحة مية لمية جابوها لينا خسرانة مية لمية".

لقد كان الرجل في منتهى الصراحة. وأنه لأمر مهم جداً أن يقف رئيس الجمهورية ويعترف بوجود هذه النسبة المرتفعة من السلبات داخل النظام والمجتمع السوداني. ووصلت به الصراحة وهو يتحدث عن سلبات المجتمع السوداني إلى حد القول "نحن من الشعوب المعتبرة بأنها بتاكل لحوم زيادة. وعندنا أمراض اللحوم في بطوننا كثيرة جداً. فإذا نحن حسه "وتعريبها (الآن) أعلنّا بواسطة وزارة الصحة أن اللحم بطال (وتعريبها سيء) أحسن نأكله ثلاث مرات في الأسبوع بكره تطلعوا بمظاهرات، مع أن العدس والفول بيدوا نفس الفائدة". وهذا الكلام عن اللحوم سببه أن أزمة لحم حدثت في السودان وهو بلد الأبقار والخراف. ومن الطبيعي أن تحدّث الأزمة، ذلك أن الشعب السوداني قد يكون الشعب الوحيد في العالم الذي يأكل اللحم 3 مرات في اليوم.

الفراغ في القيادات

ولكن ما هو السبب الذي يجعل سوق الإشاعات رائجة في السودان، ويجعل بالتالي الأزمة الصغيرة كبيرة، والأزمة الكبيرة مشكلة معقدة؟

إنه الفراغ في القيادات. إن البيروقراطية في السودان راسخة عميقة الجذور، وإذا كان نميري ورفاقه إستطاعوا عشية 25 مايو 1969 أن يتحركوا ويقوموا بثورة، فإن إستمرار البيروقراطية في الشكل الذي هي عليه معناه أن تحقيق ثورة ضد نظام أسهل بكثير من ثورة ضد البيروقراطية. إن إبتعاد القيادات عن

ال جماهير معناه تركها في صراع مستمر مع مشاكلها وهمومها، في حين أن إقتراب القيادات من الجماهير معناه إمتصاص لهذه المشاكل والهموم. إذاً فمن الخطأ الكبير أن تقتحم الجماهير مكاتب القيادات طالبة حل المشاكل وإستيعاب الهموم. المطلب الصحيح والصحي في الوقت نفسه هو أن تتوجه القيادات نحو الجماهير بعقل مفتوح وتدرس على الطبيعة كل شيء. تسحق الإشاعة بالحقيقة. تلغي الأزمة بحل هذه الأزمة. تُخفف من عبء الهموم المتراكمة بعملية فرز لهذه الهموم. وهذه في الدرجة الأولى مهمة الإتحاد الإشتراكي. أما إذا إستمرت البيروقراطية في تأصلها وترسُخها فمعنى ذلك أن هموم الناس ومشاكلها وظروفها المعقدة ستتحول إلى تيار من نوع لا تستطيع بيروقراطية القيادات الوقوف في وجهه. وإستطراداً سيصبح المناخ للعناصر التي تقف ضد الثورة أكثر ملاءمة للعمل. وسيصبح في إستطاعة الذين يتحركون تحقيق المزيد من النجاح على أنقاض الجمود الذي يغلف عقول القيادات. فليس المطلوب من رئيس الجمهورية أن ينفي إشاعة، وليس المطلوب منه أن يحقق في أوضاع وزارة ما، وليس المطلوب منه أن يعالج إختفاء القماش من السوق أو حالات التهريب التي تتم على الحدود... أو حدوث أزمة لحم في بلاد الأبقار والخراف. هذه مهمة القيادات. والواقع أن في السودان فراغاً في هذه القيادات. وتبدو الضرورة ملحة لملء هذا الفراغ قبل أن يمتلئ إلى حد الطفح بمشاكل الناس وهمومهم وإشاعاتهم.

إن المشاكل التي تواجه أي نظام في السودان تكون عادة كبيرة بنسبة المليون ميل مربع التي هي مساحة البلد. وقد درجت العادة منذ الإستقلال إلى الآن على أن تعالج هذه المشاكل بالأسلوب التقليدي. ثم يتبين أن هذا الأسلوب غير فعال. وقد زيدت على مشاكل النظام الحالي مشكلتان أساسيتان: الأولى أنه ضرب قيادة اليمين الجاهلي، ثم ضرب قيادة اليسار الجاهل. اليمين الجاهلي أراد أن يُبقي السودان في تخلفه والققم الموضوع فيه. واليسار الجاهل. ظن بعدما ضرب نميري اليمين أن في إستطاعته أن يكون البديل. ولقد جرّب وكانت النتيجة صفراً، وتسببت محاولته في المزيد من الدماء والأحزان. والآن يلتف حول النظام اليمين العصري المثقف الذي يمثّله خير تمثيل الدكتور منصور خالد، واليسار السوداني المثقف والعاقل ومن وجوهه التي تشق طريقها بسرعة مهدي مصطفى، والقيادات الكبيرة في الجيش التي يؤيد بعضها ضمناً مفاهيم اليمين العصري وبعضها الآخر ميال إلى تأييد اليسار المثقف والعاقل. إلا أن ذلك لا يلغي الإفتراض أن هنالك قوى أخرى لها مفاهيمها الإقليمية الضيقة وتشعر أن دورها في ضرب إنقلاب هاشم العطا وعودة نميري إلى الحكم كان أساسياً. ونميري يحاول أن يوازن ويمسك بدقة بأطراف المعادلة. لكن 1972 هي السنة الحاسمة بالنسبة إلى الثورة السودانية.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 1 مارس/ آذار 1972

القضية الصغرى والقضية الكبرى والقضية الأكبر في السودان (2)

مشاكل السلام بعد متاعب الحرب إقتصادياً وعسكرياً ونعرات قبلية

قضية جنوب السودان خطت خطوة متقدمة في طريق الحل النهائي، وقضية العلاقة السودانية - السوفياتية لا تزال معقدة. الأولى عمرها 17 سنة من العنف والدم والتشرد والإستنزاف مع ذلك تحققت الخطوة المتقدمة. والقضية الثانية عمرها 7 أشهر من التوتر والعنف الكلامي. وبرغم الإتصالات التي جرت لتخفيف هذا التوتر بواسطة أطراف أخرى فإن بصمات نوع من الحدة كانت ما زالت ظاهرة على هذه العلاقات، على الأقل حتى الأسبوع الماضي.

وحدث أن موسكو إتصلت بالخرطوم قبل أيام وسألته إن كان في إستطاعة السفير السوفياتي المعين لدى السودان أن يأتي إلى الخرطوم ويُسَلِّم أوراق إعتماده. وردت الخرطوم أنها تقضل عدم مجيئه في الوقت الحاضر. وهنا تبدو الإشارة ضرورية إلى أن الإتحاد السوفياتي كان سمى أحد دبلوماسيي السفارة السوفياتية في القاهرة سفيراً له في الخرطوم. ومرت أيام ولم يُرد السودان على البادرة بالمثل، أي أنه لم يسم أحد دبلوماسييه سفيراً في موسكو. وقد لا تكون موسكو أعارت أمر الرد إهتماماً بل تركت للسودان أن يقرر عندما يرى ذلك مناسباً.

لكن الخرطوم تلاحظ أن موسكو وقفت موقفاً له معنى خلال إنعقاد المؤتمر العلني للحزب الشيوعي اللبناني الذي يشارك فيه بممثل عن الحزب الشيوعي السوداني. فهي لم تُدع أو تتشر أنباء في هذا المعنى. ولأن السودانيين ينصتون بمواظبة إلى إذاعة موسكو فإنهم يجزمون أن الإذاعة لم تبث نبأ يفيد أن ممثلاً عن الحزب الشيوعي السوداني شارك في حين أنها بثت نبأ حادث حقبة الحشيشة في مطار بيروت وأوردت الأسماء واضحة بعد قليل من وقوع الحادث في حين أن الصحف اللبنانية صدرت من دون أن تتشر الأسماء صحيحة. ومن الطبيعي أن تخطيء في هذه الحال إذاعة موسكو وليس الصحف اللبنانية لأن الحادث جرى في مطار بيروت. إذاً، فإن إغفال مشترك ممثل عن الحزب الشيوعي السوداني في المؤتمر الشيوعي اللبناني يمكن تفسيره على أنه بادرة ودية من جانب الإتحاد السوفياتي.

والمواقف الحادة، بالإضافة إلى الحملات العنيفة التي شنتها أجهزة الإعلام السوفياتية وبقية الدول الاشتراكية الحليفة له بإستثناء رومانيا، لم تكن الأمر الوحيد الذي وسَّع شقة إنعدام الثقة بين الخرطوم وموسكو.

الحلقة المهمة...

وخلال إقامتي في الخرطوم قبل أسبوع بلغتني تفاصيل تتعلق بحادثة مهمة يقال إن الحُكم السوداني ما زال يشعر بضيق حالها.



فقبل إنقلاب 19 تموز 1971 الذي قام به هاشم العطا بفترة سافر إلى موسكو قرابة مئة صف ضابط سوداني لتمضية دورة دراسية تتعلق بصيانة الآليات. إلا أن الإتحاد السوفياتي بالتشاور مع خبرائه العاملين في الجيش السوداني تمكّن من إقناع هؤلاء بالأّ يتخصصوا كفنيين وأن يخضعوا لدراسة يتخرجون بعدها ضباطاً. وراقت الفكرة للشبان السودانيين واتصلت موسكو بعد ذلك لأخذ الموافقة من وزارة الدفاع السودانية. والذي حدث أن الحُكم السوداني تنبه للأمر وأبلغ الخبراء السوفيات أن ضباط الصف ذهبوا إلى موسكو ليعودوا منها إلى الخرطوم فنيين في صيانة الآليات. ويبدو أن خلافاً بين الخرطوم وموسكو حدث في هذا الشأن. والذي عزز موقف الإتحاد السوفياتي هو أن الشبان السودانيين الذين تحمسوا لفكرة أنهم سيصبحون ضباطاً رفضوا أن يكونوا إلاّ ضباطاً.

وبقيت القضية عالقة ثم وقع إنقلاب هاشم العطا. واتخذ الشبان السودانيون بتشجيع من الإتحاد السوفياتي موقفاً عدائياً من نميري وشاركوا بعد ذلك في تظاهرة ضده.

وبعدما هدأت الأمور قليلاً في السودان في أعقاب ضرب إنقلاب العطا وعودة نميري إلى الحُكم طالبت الحكومة السودانية موسكو بتسليمها الشبان، لكن السوفيات تباطأوا. ولمّا تزايد التباطؤ أوقفت الحكومة مرتباتهم في الجيش. ويقال إن الحكومة العراقية التي عرفت بأمر الشبان السودانيين إتصلت بهم في موسكو وعرضت عليهم اللجوء إلى العراق إلاّ أنهم رفضوا.

ثم وافق الإتحاد السوفياتي على إعادتهم إلى بلادهم. وبالفعل خصص لهم طائرتين على أن يتم إنزالهم في القاهرة وبتسليمهم السودان من السُلطات المصرية.

وفي كانون الثاني عاد الشبان السودانيون بإستثناء 20 يقال إنهم طلبوا اللجوء في المجر خلال توقّف الطائرتين في مطار بودابست للتزود بالوقود، ثم أحيل الآخرون بعد قليل من وصولهم إلى الخرطوم على محكمة عسكرية تتولى التحقيق معهم.

ومن الطبيعي أن يهتز عنصر الثقة بين الخرطوم وموسكو حيال حادث من هذا النوع. غير أن الأمر سيسوى في النتيجة وسيسمي السودان سفيراً له في موسكو. لكن العلاقات في أي حال لن تكون كما كانت في السنة الأولى ونصف السنة الثانية من ثورة 25 مايو 1969 وقد يمر وقت طويل قبل أن تصبح العلاقات جيدة، على الأقل.

مشكلة المشاكل إنتهت

لقد واجه نظام الرئيس نميري منذ بدأ في 25 مايو 1969 مشاكل من نوع صعب ومعقد، وورث في الوقت نفسه مشكلة المشاكل: جنوب السودان. ولإن نميري عسكري محترف فإنه يدرك المشكلة وأبعادها ويضع لها الحسابات الدقيقة. فهو قبل أن يتسلم الحُكم كان من الطبيعي ألاّ ينظر إلى التمرد في جنوب السودان إلاّ من خلال مفهومه كضابط. هناك تمرد. وهو كعسكري يرى أن التمرد يجب أن يُضرب وبشدة. فالقضية هي في النهاية إمتحان للمستوى الذي يتمتع به العسكري السوداني. إذا إستطاع ضرب التمرد فمعنى ذلك أنه نجح في الإمتحان وهو عسكري ممتاز. وإذا فشل في ذلك يكون سقط في الإمتحان وهو عسكري لا يستحق أن يحمل شرف العسكرية. إلاّ أنه أصبح لدى نميري مفهوم آخر عندما وصل إلى قمة السُلطة في السودان. أصبح يفكر من زاويتين. وينظر إلى القضية نظرتين. نظرتة كرئيس للجمهورية تتناقض مع نظرتة كضابط. إذا أصبح هناك صراع يدور في نفس الرجل. وبعدما وصل إلى قمة السُلطة صار يدرك أن قضية الجنوب لن تُحل بالأسلوب التقليدي وإلاّ فمعنى ذلك أن الحرب في أدغال الجنوب لن تنتهي. لا التمرد سينجح في إنشاء دولة "أنانيا" ولا تواجد ثلثي الجيش السوداني في مديريات الجنوب سيقضي على رجال "أنانيا" الذين يقودون حرب أدغال لتحقيق "دولتهم". وإستمرار الحرب معناه إستمرار الإستنزاف. وإستمرار الإستنزاف معناه تدهور الإقتصاد. وتدهور الإقتصاد قد يقود إلى الإفلاس.

ومن أجل ماذا؟ القضية خاسرة سلفاً. لا يمكن أن يحكم الجنوب بغير الحُكم الذاتي. فهناك تمايز حقيقي.

الشمالي غير الجنوبي تماماً. إذاً فلا بد من خطوة شجاعة. ثورية أو غير ثورية؟ ليس هذا هو المهم. والثورية هنا كلمة يمكن تنظيرها. هل الثوري هو الذي يقود الشمال إلى الإفلاس من أجل ألا يعطي الجنوب حُكماً ذاتياً؟ أم أن الثوري هو الذي يفكر بعقل ويعتمد الأرقام وليس العصا التي يستعملها القائد العسكري في غرفة العمليات. ويقرر بشكل حاسم ما يفرضه العقل؟

الثنم الباهظ

بدأت مشكلة جنوب السودان في آب 1955 مع تمرّد كتيبة جنوبية في الجيش السوداني. ومنذ ذلك الوقت دفع السودانيون ثمناً باهظاً لأن العقل لم يدخل طرفاً في حسابات الذين حكموا السودان. والغريب أن الفريق إبراهيم عبود الذي أوصله إنقلاب عسكري إلى السلطة بقي ينظر إلى قضية الجنوب كضابط ولم تُقدّر نظرته في شيء. وهنا يجب التسجيل أن الخطوة الشجاعة التي خطاها نظام نميري سبق أن مهد لها حُكم الأحزاب عبر المؤتمر الذي إنعقد في آذار 1965 وكان عبارة عن طاولة مستديرة ضمت شماليين وجنوبيين. وقد أقر ذلك المؤتمر بوجود إختلافات سياسية وعنصرية وثقافية ولغوية وجغرافية بين جزئي القطر. ووضع حُكم الأحزاب خطأً لحل مشكلة الجنوب إلا أن ذلك الحُكم سقط قبل أن تُبصر النور تلك الخطط. والذي تجدر الإشارة إليه هو أن نميري إنطلق من الخطط نفسها وقرر أن يتابع مسعاه لحل مشكلة الجنوب. وبعد أسبوعين من تسلّم الحُكم قرر أنه لا بد من حل سياسي لها. وقد ظن الجنوبيون أن الأمر مجرد مناورة فاستمروا يحاربون القوات السودانية في أذغال الجنوب وكان السلاح تدفّق عليهم بشكل مذهل بعدما كشف نميري منذ اليوم الأول لتسلّم الحُكم عن وجهه تقديمي ويساري لثورة 25 مايو 1969. ومعظم هذا السلاح تدفق من الدول العربية وإسرائيل. وشجع على إزدهار التمرد أن حركة مشابهة لثورة 25 مايو حدثت داخل قيادة التمرد حيث قامت مجموعة ضباط بقيادة جوزف لاغو، وهو خريج الكلية الحربية في السودان وعمل في الجيش السوداني قبل أن ينضم إلى المتمردين، بإنقلاب ضد المجموعة السياسية التي كانت تقود حركة التمرد.

ولم تظهر الرغبة واضحة لدى الحُكم السوداني في حل مشكلة الجنوب إلا بعد أسابيع من ضرب إنقلاب هاشم العطا. فقط سار النظام قُدماً في كثير من الإجراءات. ضرب بعنف. وتساهل في الوقت نفسه. تعقّب عشرات المتمردين وضربهم. وفي الوقت نفسه فتح الباب واسعاً أمام عودة من يريد. وبعد تعيين 3 جنوبيين محافظين لمديريات الجنوب بدرجة وزير أسقط في يد قيادة التمرد لأن هذه الخطوة كانت جيدة على صعيد إستقطاب الكثيرين من الذين يعيشون خارج الجنوب في الدول الأفريقية المجاورة.

الأرضية المناسبة

إن الأرضية أصبحت مناسبة لتنفيذ خطوة جادة في موضوع حل قضية الجنوب حلاً سلمياً، بعدما أوجد نميري علاقات جيدة مع الدول المتاخمة للحدود. وكانت الدولتان التي حدث تباطؤ في التفاهم معهما هما الحبشة وأوغندا، على أن الأمور سُويت بعد ذلك تدريجاً. وعندما قيل عن نميري كلام كثير حول هذا التعايش الجيد مع جيرانه الأفارقة وأن من شأن ذلك أن يُبعد السودان كثيراً عن العروبة ويقربه كثيراً من القارة السوداء تضايق لأن هؤلاء القائلين لا يريدون فهم واقع السودان. وفي لقاء 17 شباط 1972 مع القيادات الجماهيرية وجد نميري الفرصة مناسبة لإيضاح هذا الأمر حيث قال: أنا دولة تحدني تسع دول. إذا ما أحاول أعيش في سلام مع كل الدول لا أستطيع أن أبني بلدي داخلياً. أنا لما أعلنت هذه الثورة ووافقت عليها جماهير الشعب مش علشان نُصدّرها للدول الأخرى. نحن ممكن نهادن أي دولة أخرى مهما كان نظامها طالما أنها لا تتدخل في شؤوننا. نعمل علاقات معها حسنة. يجب على السودان أن يتعايش مع التسع دول اللي حوله، واللي يقول خلاف كده كذاب لا يستطيع أن يعيش...".

السؤال الأساسي

والسؤال الأساسي هو: ما الذي جعل قضية الجنوب تتحول فجأة من قضية مستحيلة الحل إلى قضية

سهلة الحل؟

إن رغبة النظام في السودان في الحل هي السبب الأول، يضاف إلى ذلك أن ضربات كثيرة وُجّهت إلى حركة التمرد فأفقدتها توازنها وأفقدتها القدرة على الإستمرار كما كانت الحال في السابق. ثم إن حسابات الدول والهيئات التي تساعد حركة التمرد وصلت على الأرجح إلى قنوات أن القضية خاسرة بعدما وُجد نظام في السودان مستعد للتجاوب في حدود المنطق والسيادة مع مطالب الجنوبيين. فإذا حدث تفاهم بين النظام في السودان والأنظمة الأخرى التي تحيط بمديريات الجنوب الثلاث، وإذا إقتنعت الدول والهيئات التي تساعد حركة التمرد بضرورة تفاهم الجنوبيين مع الحكومة السودانية، وإذا كانت حركة التمرد أصبحت خائرة إلى حد ... إذا حدث ذلك كله تصبح القضية سهلة. وقد أصبحت بالفعل. وكانت عملية توقيت في منتهى الذكاء أن يُعقد مؤتمر في الخرطوم لتوطين الجنوبيين العائدين وإغاثتهم، ويُعقد في الوقت نفسه مؤتمر في أديس أبابا بين قادة التمرد ومسؤولين في الحكومة السودانية. ذلك أن مؤتمر الخرطوم من شأنه أن يضغط على مؤتمر أديس أبابا. وأن من شأن مؤتمر أديس أبابا أن يُطمئن المشتركين في مؤتمر الخرطوم. مؤتمر أديس أبابا سياسي مصري. ومؤتمر الخرطوم إنساني. في أديس أبابا حوار بين الطرفين المعنيين: الحكومة وحركة التمرد، لحل الأزمة. وفي الخرطوم مؤتمر إغاثة.

وكان ملفتاً جداً أن وزير الخارجية السودانية الدكتور منصور خالد يقول للمؤتمرين في الخرطوم "إن مشكلة الجنوب هي مشكلة تفاعلات تكامل قومي لشعب متباين الأصول والثقافة (...)" لقد أورتنا السياسات الإستعمارية الشريرة قنبلة موقوتة (...). ولقد أفلس الآخرون إذ كانت أفكارهم فجّة وجاءت ثورة مايو تعالج المشكلة ليس بوفرة الغضب ولكن بحس ومنطق التحليل"، ثم يتوجه إلى أديس أبابا ليحاور حركة التمرد، ثم يعود إلى الخرطوم ويغادرها إلى أديس أبابا.

وكان ملفتاً أيضاً أن أبيل أليز نائب رئيس الجمهورية يطلب من المؤتمرين في الخرطوم أن يساعدوا في مشكلة توطين الجنوبيين التي تُعتبر "إحدى تحديات العصر" ثم يتوجه إلى أديس أبابا ليتحاور مع أبناء شعبه في ضرورة إنهاء التمرد وإنقاذ الجنوب الذي ينحدر تدريجاً نحو الهاوية. ولقد كان الحوار جيداً. قال الجنوبيون كل ما عندهم. وقال وفد الحكومة كل ما عنده. وفي إستمرار كانت هنالك تقاطع تقارب.

وحدث أن القائد العسكري لحركة التمرد جوزف لاغو أراد أن يطمئن إلى إستمرار الضمانات فطلب أن يتحدث إلى اللواء محمد الباقر رئيس الأركان السابق ووزير الداخلية الحالي. واللواء الباقر الذي هو أستاذ جوزف لاغو ورئيسه السابق، إنضم إلى الوفد المفاوض في أديس أبابا. والأرجح أن أول ما فعله جوزف لاغو عندما شاهد اللواء الباقر هو تأدية التحية العسكرية له.

قال الجنوبيون إنهم يريدون ضمانات. وردّ الوفد الحكومي أن الإتفاق الذي سيعلن ويوقع هو بمثابة ضمانات. وإقترح الجنوبيون أن ترعى منظمة الوحدة الأفريقية هذا الإتفاق. وردّ الوفد الحكومي أن لا موجب لذلك. ولقد حُسم الجانب السياسي ومؤتمر الخرطوم لم يبدأ بعد، وعندما عاد أبيل أليز عشية إنعقاد المؤتمر قال للرئيس نميري: "خلاص ممكن نحتفل...".

وهنا تبدلت قليلاً وجهة نظر نميري. فهو كان أسرى أمام مساعدته أنه سيعلم في الذكرى الثالثة للثورة أي يوم 25 مايو 1972 حل قضية الجنوب. ولكن بعد النتائج السريعة التي حقّقها حوار أديس أبابا لن ينتظر إلى ذلك الحين لإعلان الحل وإبطال مفعول القنبلة الموقوتة منذ سبع عشرة سنة.

"جيش المتمردين"

إن قوات المتمردين تشكل "جيشاً" لا بأس به. فعددها قرابة 8 آلاف. وعند البحث في مسألة الأمن تصلّب المتمرّدون في وجهة نظرهم القائلة إن هذا "الجيش" هو الذي يتولى تأمين الأمن في مديريات الجنوب على أن ينسحب الجيش الشمالي. ومن الطبيعي أن ترفض الحكومة السودانية مثل هذا الطلب لأن ذلك يؤثر على

السيادة من الزاوية العسكرية. وردت الحكومة أنها مستعدة لأن تستوعب في الجيش السوداني ألفين، من قوات "أنانيا" ووضعت شروطاً لذلك. والأرجح أن هؤلاء - ومن الشروط أن يكونوا "صالحين" - سيوزعون على دوائر الشرطة والجيش وحرس الحدود. وهكذا قبل المتمردين أن يكون هنالك جيش واحد على ألا تكون قضية الأمن الداخلي من مسؤولية الجيش.

وعندما إشتراط الوفد الحكومي أن تكون اللغة الرسمية هي العربية فقط رد وفد المتمردين أن ذلك غير ممكن ما دامت أكثرية الجنوبيين لا تتكلم العربية. وفي نهاية الأمر إتفق على أن تكون الإنكليزية لغة ثانية بالإضافة إلى العربية. وهنا لا بد من ملاحظة وهي تعكس كيف أن الجنوبيين لا تجمعهم لغة واحدة وإلاً لكانوا إشتراطوا أن تكون اللغة الثانية هي لغتهم وليس اللغة الإنكليزية. إن الجنوبيين عبارة عن قبائل. كل قبيلة لها لغتها. وعلى سبيل المثال فإن أبناء قبيلة "الدينكا" لا يتكلمون لغة أبناء قبيلة "الشلوك". وأبناء قبيلة "النوير" لا يتكلمون لغة أبناء القبائل الأخرى.

وعندما نوقشت قضية الدين تم الاتفاق على ألا يكون الدين الإسلامي هو الدين الرسمي في الجنوب. وهو أمر طبيعي فأكثرية الجنوبيين وثنية وهناك أقلية مسيحية وأقلية ضئيلة مسلمة. وهذا سيترك للزمن. فإذا إنتشرت المسيحية، سيصبح الدين السائد هو الدين المسيحي. وإذا إنتشر الإسلام يصبح الدين السائد هو الدين الإسلامي. وفي أي حال إن القوات السودانية لم تخض حرباً ضد المتمردين لأنهم مسيحيون. لكن حرب الحكومة على التبشير بدأت بعدما أصبحت حركات التبشير ترتدي في نشاطاتها طابعاً سياسياً، وبعدما أصبح المبشرون يعملون في السياسة أكثر من عملهم على نشر الدين المسيحي.

أسئلة كثيرة...

وتبقى أسئلة كثيرة في صدد قضية الجنوب. هل إن الذين فاضوا الحكومة السودانية يمثلون الجنوبيين. وهل إن الأطراف الأخرى مستعدة للقبول بما تم عليه الإتفاق في أديس أبابا... وأسئلة أخرى من هذا القبيل. إن جنوب السودان مجتمع قبلي قبل أن تنشأ حركة التمرد. وإستمر قبلياً بعد التمرد، ويسبىتمر قبلياً بعد وقف حركة التمرد وإعلان حل القضية. وحركة التمرد لا تمثل أكثر من 10 في المئة من عدد سكان الجنوب. والحكومة السودانية تدرك ذلك جيداً لكن الذي يهملها في بدء الأمر أن تتوقف حركة التمرد. أما الصراعات القبليّة، عدا كونها مشابهة لصراعات منتشرة في معظم المناطق السودانية الأخرى، فليست مشكلة مشابهة لمشكلة التمرد. وحل الصراعات القبليّة سهل لأن الأنظمة السودانية معتادة عليه. ثم إن في الجنوب أحزاباً لها شأنها وهذه لم تكن مع حركة التمرد، أو على الأقل إن بعضها لم يكن كذلك. وبعضها يشارك بإستمرار في الحُكم السوداني. والسؤال الكبير هو: ما هو الموقف الذي ستتخذه هذه الأحزاب؟

مشاكل السلام

فوق ذلك هل إن حل قضية الجنوب سيفرز مشاكل أخرى؟ من الطبيعي توقّع ذلك. وفي العادة إن الحرب تُجمّد المشاكل والسلام يُفجّرهما. إن حل قضية الجنوب يعني إستطراداً تخفيف الموازنة العسكرية. يعني أيضاً أن الإمتيازات التي كان يتمتع بها الضباط والجنود الذين يعملون في الجنوب، وهي على سبيل المثال تشبه الإمتيازات التي كانت تحصل عليها القوات المصرية خلال حرب اليمن، والإمتيازات التي تحصل عليها القوات الأميركية التي تحارب في فيتنام... هذه الإمتيازات ستُلغى. ثم إن الجيش العائد من الجنوب لن يكون في وضع نفسي صحيح، ذلك أن قرارات عاقلة من القيادة السياسية هي التي حلت قضية الجنوب، وليست الأوامر التي أعطتها القيادة العسكرية. وكل هذه الأمور واردة في حسابات نميري. على أن كل ما يريده الآن هو وقف حرب الإستنزاف. إن قضية الجنوب تستنزف الموازنة السودانية. وليس منطقياً أن تشكّل موازنة الجيش نحو 40 في المئة من الموازنة العامة.

ولكن هل يستطيع نميري إختصار هذه الموازنة بعد حل قضية الجنوب؟ لقد حدّث أن السودان طلب

قرضاً من البنك الدولي بقيمة 40 مليون دولار، وعندما جاء وفد من البنك لدرس الوضع الإقتصادي إشتراط خفض الموازنة العامة 5 ملايين جنيه أو فرض ضرائب جديدة بقيمة هذا المبلغ. بحثت الحكومة في الأمر فقال نميري إنه سيقطع المبلغ من موازنة الجيش البالغة زهاء 44 مليون جنيه. ثم أعاد النظر في الأمر وقرر مجلس الوزراء فرض ضرائب جديدة السنة المقبلة.

ومن خلال نظرة إلى البيان الشهري لبنك السودان (المصرف المركزي) الصادر في 21 كانون الأول 1971 يتبين لنا كم أن الوضع الإقتصادي صعب. فقد تضمن هذا البيان أن البنك أعطى الحكومة سلفات مؤقتة بقيمة 19.200.000 جنيه أعطاها أيضاً قرضاً طويلاً للأجل بموجب المادة 57 من قانونه قيمته 33.800.000 جنيه وأعطاها أيضاً سلفات بموجب المادة نفسها قيمتها 27.649.276 جنيهاً.

وفوق ذلك إن موسم القطن لهذه السنة ليس جيداً وذلك بسبب موجة البرد التي شهدتها السودان هذا الشتاء، وكانت إستثنائية. فقد أثرت الموجة على لوزة القطن الي هي في حاجة إلى جو دافئ لكي تتفتح. وفي إعتقاد الفنيين أن محصول القطن للسنة 1972 ربما كان أقل من مليون بالة في حين أن محصول السنة الماضية كان مليوناً و200 ألف بالة بلغت عائداتها قرابة 67 مليون جنيه.

إن الظروف الإقتصادية في السودان صعبة جداً. ويواجه نميري هذه الظروف بكثير من الإهتمام. ولقد واجه الرجل فوق ذلك ظروفاً سياسية أكثر صعوبة. إلا أنه برغم ذلك إستطاع أن يخطو خطوة متقدمة في حل قضية الجنوب برغم المتاعب الي سببها هذا الحل، والذي سيتجاوز في آثاره حدود السودان. والخوف الكبير الآن هو أن تكون تجربة السودان عاملاً يشجع على إزدهار النعرات القبلية في شرق السودان وغربه بالذات.

... وتلك هي القضية الأكبر.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 2 مارس/ آذار 1972

تقرير عن الموقف في السودان والعلاقات مع مصر وليبيا

ذكرت مصادر مصرية رسمية أن العلاقات أصبحت جيدة نسبياً مع السودان وأن إشتراك الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السودانية في إجتماعات مجلس الدفاع المشترك وقيامه بإتصالات مع بعض المسؤولين المصريين أفادا في تذويب كميات من الجليد المتراكم.

وكان الدكتور خالد عقد إجتماعاً مع المهندس سيد مرعي الأمين الأول للجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي العربي وبحثاً معاً في جو صريح العلاقات الثنائية وعلى الصعيدين السياسي والإقتصادي. وإتفقا على أن يستأنفا البحث عندما يزور سيد مرعي الخرطوم.

وكان من المقرر أن تتم الزيارة أواخر كانون الثاني الماضي إلا أن الظروف الداخلية المصرية وبالذات ما يتعلق بـ "الثورة الثقافية" التي أسقطت إلى الآن عضوية عدد من الكتاب والصحافيين والفنانين والمهندسين والمحامين من الإتحاد الإشتراكي، جعلت سيد مرعي يرجئ الزيارة.

والأرجح أن يقوم بالزيارة بعد جولة سيقوم بها قريباً في بعض دول أوروبا الشرقية. ويلاحظ أن الرئيس السادات لم يستقبل منصور خالد خلال وجوده في القاهرة. ولو أن هذه المقابلة تمت لكانت لها

دلالات كثيرة. وفي هذا الصدد يقول مسؤولون مصريون إن الوزير السوداني لم يطلب ومن أجل ذلك لم تتم المقابلة. أما المصادر السودانية فقالت إنه كان في نية منصور خالد أن يطلب مقابلة الرئيس السادات لولا أنه قرر فجأة العودة إلى الخرطوم بمجرد إنتهاء أعمال مجلس الدفاع العربي.

وقد وصل اليوم إلى القاهرة وزير الإعلام السوداني السيد عمر الحاج موسى للإشتراك في مؤتمر وزراء الإعلام العرب. وسيجري محادثات مع المسؤولين المصريين على هامش إجتماعات مجلس الدفاع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القاهرة إعتبرت في فترة تأزم العلاقات أن المسؤولين عن هذا التأزم هما عمر الحاج موسى ومنصور خالد، وكلاهما مقرب من الرئيس جعفر نميري.

وتقول مصادر مصرية إن وجهة نظر القاهرة بالنسبة إلى الإتجاه السياسي لكل من منصور خالد وعمر الحاج موسى تبدلت تماماً وأزيلت الأفكار المتعلقة بهما.

وداخل النظام المصري من يرى أن هناك تباطؤاً من جانب القاهرة بالنسبة إلى إزالة البقية المتبقية من الغيوم التي غطت سماء العلاقات. أما المصادر السودانية فتقول: إننا نلاحظ أن مصر لا تعتبر هذا الأمر من الأولويات. وترى أنه كان على سيد مرعي القيام بزيارته للسودان في الموعد الذي إتفق عليه لا أن يرجئ الزيارة إلى ما بعد جولة سيقوم بها في دول أوروبا الشرقية.

ولقد حرصت على أن ألتقي سفير السودان في القاهرة السيد محمد الميرغني مبارك لأنه عاش فترة بداية الأزمة في العلاقات المصرية - السودانية ثم عاش فترة تصاعد هذه الأزمة ويعيش الآن فترة السعي بإعادة هذه العلاقات إلى ما كانت عليه.

وفي مكتب السفير دار بينه وبينه الحوار الآتي:

سألته عن طبيعة العلاقات الآن بعدما زار وفد من الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر الخرطوم وقابل الرئيس نميري وعدداً من المسؤولين السودانيين، وبعدما أجرى وزير الخارجية السودانية الدكتور منصور خالد محادثات مع بعض المسؤولين المصريين، فأجاب: "الذين يعرفون طبيعة العلاقات بين مصر والسودان، وهي علاقات أزلية مصيرية نشأت منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد، يدركون أن أي مشكلة لن تؤثر على طبيعة

هذه العلاقات. فمصر متممة للسودان والسودان مكمل لمصر وبالتالي فإن أيًا منهما لا يمكنه أن يعيش من دون الآخر".

قلت: هل معنى ذلك أن الغيوم التي غطت سماء العلاقات إنقشعت تماماً؟

أجاب: بدأت هذه الغيوم تزول وإعتبر الطرفان أن العلاقات عادت إلى طبيعتها وكأن شيئاً لم يحدث.

قلت: وما هي الخطوات المقبلة المفترض حدوثها؟

أجاب: هي الخطوات الطبيعية التي يجب أن تحدث.

قلت: هل في الإمكان التحديد؟

أجاب: خطوات تتعلق بالتعاون الثنائي في المجالات المختلفة سواء كانت ثقافية أو إقتصادية وكل ما من شأنه أن يعمق عملية ربط البلدين للوصول إلى سياسة التكامل.

قلت: هل تتوقع حدوث لقاء على مستوى القمة بين الرئيسين أنور السادات وجعفر نميري؟

أجاب: لا بد من تحقيق اللقاءات وعلى كافة المستويات وهذا أمر طبيعي. الأمر غير الطبيعي هو عدم حدوث هذه اللقاءات.

قلت: عندما تقولون إن العلاقات عادت إلى ما كانت عليه فهل المقصود بذلك أنها عادت إلى الوضع الذي كانت عليه عشية تأزمها أم أن هنالك صيغة أخرى جديدة سيتم التعامل وفقها؟

أجاب: العودة إلى ما كانت عليه قبل التأزم مع الاستفادة من كل خطأ حدث وذلك لتفادي المشاكل التي قد تحدث في المستقبل.

قلت: وكيف يكون ذلك؟

أجاب: بربط التنظيمين الشعبيين.

قلت: وهل ستعود القوات السودانية التي كانت مرابطة في جبهة السويس؟

أجاب: الموقف في هذا الشأن حدده الرئيس نميري الذي قال إنه عندما يحين الوقت لن نستأذن مصر في عودة القوات السودانية إلى جبهة السويس. ونحن عندما أرسلنا القوات عام 1967 لم نستأذن مصر في ذلك، نحن في المعركة وسنظل فيها.

قلت: وما هي مشاعر السودانيين الذين يعيشون في مصر حيال هذا الانفراج في العلاقات؟

أجاب: في مصر حوالى خمسين ألف سوداني ويشكلون أكبر جالية سودانية خارج السودان، وهم يكون كل الخير للسودان. كما أن ألوف المصريين الذين يعيشون في السودان تتملكهم مشاعر مماثلة.

المؤامرة

ولقد حاولت أن أقف من السفير على تفاصيل تتعلق بالمؤامرة التي أعلن عن إكتشافها في السودان أواخر كانون الثاني الماضي إلا أن السفير إلترم الصمت حيال ذلك.

لكنني خلال إتصالات أجريتها مع بعض السودانيين في القاهرة علمت أن بين المدنيين الثلاثة عشر الذين ألقى القبض عليهم للتحقيق معهم السيد أحمد زين العابدين وكان في الماضي وزيراً للصحة وهو محسوب على الحزب الوطني الإتحادي المحلول، والسيد أحمد خير وزير الخارجية الأسبق، والسيد جعفر شيخ إدريس وهو أستاذ في جامعة الخرطوم ومحسوب على الإخوان المسلمين والحاج مضوي محمد أحمد وهو تاجر، والسيد الجنيد وهو تاجر من منطقة الجزيرة ومحسوب على حركة القوميين العرب.

وعلمت أنه ليست لهؤلاء علاقة مباشرة بالمؤامرة التي أعلن أن مجموعة من العسكريين كانوا يخططون لها، إلا أنهم من العناصر التي تتحرك في استمرار ضد نظام نميري.

وعلمت أيضاً أن إعتقال المدنيين الثلاثة عشر مجرد إجراء تحفظي وسيتم الإفراج عنهم بمجرد التأكد من نياتهم وطبيعة تحركاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن أحمد خير كان ألقى قبل قرابة سبعة أسابيع محاضرة في مجلس الشعب إنتقد فيها

ثورة 1969 ومجلس الشعب والدستور المقترح.
وبين الذين إستمعوا إلى المحاضرة محمد أحمد عروة أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يحكم السودان بقيادة الفريق إبراهيم عبود قبل ثورة تشرين الأول 1964 وزيادة أرباب وزير التربية آنذاك. وخلال حُكم عبود كان أحمد خير وزيراً للخارجية.

تغيير بعض السفراء

على صعيد آخر يتوقع الإعلان قريباً عن حركة تغيير داخل السلك الخارجي في السودان. وكانت تألفت لجنتان: الأولى من عبدالله الحسن ومحمد عمر بشير ومهمتها تقييم سفراء السودان في الخارج، أما اللجنة الثانية فكانت مهمتها ترقية السفراء على أسس جديدة. كذلك فإن وزارة الخارجية السودانية كانت أنهت عقود بعض السفراء من خارج السلك وهم أربعة وكانوا في الأصل ضباطاً. وقبل قرابة أسبوعين رفعت اللجنة الأولى تقريرها ثم رفعت الثانية تقريراً أعدته. وإلى الآن لم يبت وزير الخارجية بالأمر إنما ربما فعل ذلك خلال أيام. وتقول مصادر سودانية إن السفير في بيروت السيد صلاح أحمد ربما نُقل إلى بغداد وأن الهدف من ذلك هو بناء جسور جديدة مع العراق بعدما إستأنف البلدان العلاقات التي تدهورت بسبب أحداث 19 تموز 1971. وصلاح أحمد هو أكبر الدبلوماسيين السودانيين قدرة على ذلك لأنه سبق وعمل لبعض الوقت في بغداد.

وأشارت المصادر إلى أنه ربما تم تعيين شخصية سياسية خلفاً لصلاح أحمد في بيروت، ويتردد اسم السيد موسى المبارك وهو وزير سابق لشغل منصب سفير السودان في بيروت في حال تعيين صلاح أحمد سفيراً في بغداد.

وكان موسى المبارك إختار بعد خروجه من الوزارة العمل خارج القطاع الرسمي. وتعاقد بالفعل مع رجل أعمال سوداني آخر هو السيد فتح الرحمن بشير ليكون مديراً لقطاع من أعماله. ويقال إن الرجل إقتنع بعد ذلك بالعمل سراً وفي بيروت.

وإذا كانت العلاقات المصرية - السودانية تجاوزت مرحلة الإنفراج إلى مرحلة المزيد من التفاهم والتصافي فإن العلاقات السودانية- الليبية ما زالت فاترة.

وتقول مصادر سودانية انه على رغم أن المساعي التي تبذلها بعض الأطراف لتحسين هذه العلاقات لم تتقدم كثيراً حتى الآن، إلا أن الأمل كبير في أن يحدث نوع من التقدم. وتأخذ المصادر في الاعتبار وهي تتوقع ذلك أن الرئيس نميري يقدر في العقيد القذافي صراحته وشجاعته وأن الرئيس الليبي ينظر الشيء نفسه.

وتسعى هذه الأطراف لإقناع الرئيس نميري بالألّا يرد إلى ليبيا قرضاً قيمته 6 ملايين جنيه كان حصل عليه السودان في السابق.

وكان الرئيس نميري لمّح أمام مساعديه أنه سيعيد القرض إلى ليبيا لمجرد حصول السودان على قروض جديدة.

ويشارك سفير ليبيا في الخرطوم وهو صديق للرئيس نميري في المساعي الحميدة، وكان السفير عاد قبل أيام من ليبيا ومعه شيك بمبلغ، وإجتمع إلى النميري وأبلغه أن هذا المبلغ هو مساهمة من ليبيا في حملة إغاثة الخرطوم من الأضرار التي حدثت قبل أسابيع بسبب الأمطار إلا أن نميري إعتذر بلباقة عن قبول المبلغ.

لن يعودوا

ويبقى أن إشاعات كثيرة ترددت في الأسبوعين الماضيين في الخرطوم ومفادها أن الرئيس نميري سيعيد

الرفاق الذين إشتراكوا معه في ثورة 1969 إلى الحُكْم ثم إبتعدوا أو أبعدوا بعد ذلك. حتى أن الإشاعات ذهبت بعيداً إلى حد أن إحداها تحدثت عن إحتمال تكليف النميري اللواء خالد حسن عباس تشكيل حكومة جديدة. لكن مصادر سودانية قالت: إنهم لن يعودوا.

وأوضحت هذه المصادر أن سبب إنتشار الإشاعات يعود إلى أن خالد حسن عباس والرائد مأمون عوض أبو زيد والرائد زين العابدين عبدالقادر والدكتور محيي الدين صابر توجهوا معاً الشهر الماضي إلى مكة وأدوا فريضة الحج. وقبل أن يسافروا زاروا الرئيس نميري واجتمعوا إليه مطولاً. وفي أعقاب هذا الإجتماع ترددت الإشاعات وجعلها تتزايد كون الرئيس نميري يزور كلاً منهم في منزله عندما تسمح الظروف كما أنه يستقبل كلاً منهم في منزله عندما تسمح الظروف.

صحيفة "النهار". بيروت - الجمعة 12 شباط/ فبراير 1973

الرفض في بلاد مستقلة. وإذا كانت هنالك دول عربية تمنع المقاومة الفلسطينية من الإنطلاق من أراضيها، فكيف لا يجوز أن نحتاط ونحسب حساباً لردود فعل الدول التي يقوم مسلحون بعمليات في أراضيها إنطلقوا من أراضيها؟

نوع الأزمة

قلت: هل الأزمة مع مصر هي أزمة ثقة أم أزمة حسابات؟

أجاب: إنها أزمة عدم تفهم للظروف أو سوء تفسير لقرارات تصدر.

قلت: هل يمكن الإفاضة في شرح هذه النقطة؟

أجاب: فلنضرب بعض الأمثلة. عندما يقرر نميري إعادة النظر في قرارات المصادرة تصدر الصحف المصرية بتفسيرات غير منطقية في حين أن هذه الصحف تتحدث عن قرارات السادات إلغاء الحراسات، من دون أن تلقي ظلالاً على هذه القرارات. وعندما يدور الحديث عن إتجاه إلى إعادة العلاقات بيننا وبين المانيا الغربية تعتبر صحف مصر إتجاهنا هذا غير مفهوم في حين أنها لا تنتظر النظرة نفسها إلى سفر محمد حسنين هيكل إلى المانيا وإجرائه محادثات مع المسؤولين فيها، وهي في أي حال ليست محادثات ذات طابع سياحي أو تتعلق بمستقبل الصحافة.

قلت: لكنكم قررتم إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة. وهو الأمر الخطير الذي أقلق مصر.

أجاب: بدأ الحديث حول الموضوع بشكل طبيعي. ذلك أن مجلس الوزراء السوداني والمكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي سيدرسان موضوع العلاقات مع الولايات المتحدة فكان رد فعل مصر أن صحفها قالت إن السودان باع القضية.

قلت: ألاحظ حتى الآن أنكم عاتبون على كلام يُنشر في الصحف؟

أجاب: في نظام كالنظام المصري تقول الصحف رأي النظام وليس رأي كُتَّابها.

قلت: وما هي الفائدة التي جناها السودان من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة؟

أجاب: لقد قُطعت العلاقات نتيجة ظروف معيّنة. والجامعة العربية ليست هي التي قررت قطع العلاقات. وإذا كانت العلاقات الإقتصادية قائمة كذلك العلاقات الثقافية. وإذا كانت هنالك إتصالات تتم ويأتي وزير الخارجية إلى مصر ويجري محادثات... إذا كان هذا الشيء يحدث فلماذا يجب أن تبقى العلاقات الدبلوماسية مقطوعة؟ إن هذا في رأيي مظهر تهريجي لإلهاء الشعب العربي.

قلت: لكن قطع العلاقات مع الولايات المتحدة ساعد على تعميق الصمود العربي...

وقاطعني: الذي ساعد على تعميق الصمود هو قرار قمة الخرطوم عام 1967 أن لا صلح ولا إعراف ولا تفریط في حقوق الشعب الفلسطيني. وهذه اللات الثلاث لو إستمرت لكان الصمود في ذروة تألقه.

قلت: هل معنى ذلك أن اللات ألغيت؟

أجاب: إن قبول قرار مجلس الأمن ثم بادرة روجرز بعد ذلك وإستمرار حالة وقف إطلاق النار إنما هي خروج على ما تقرر في قمة الخرطوم.

قلت: وما الذي ضايحكم إذا كانت الصحافة المصرية هي التي إعتبرت إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة عملية بيع القضية؟

أجاب: إن كلام الصحف المصرية أحدث ردة فعل سيئة لدى الجماهير في السودان. والنظام تجاوب مع مشاعر الجماهير.

قلت: هل أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة تعني إنحرافاً في الخط القومي للسودان؟

أجاب: يصح أن يقال إنه كان على السودان أن يتشاور مع الأشقاء قبل أن يعيد العلاقات مع الولايات المتحدة. ولكن يصح أيضاً أن يقال إن مصر لم تتشاور معنا في أمور كثيرة: في عام الحسم. في قرار العودة عن عام الحسم. في قرار طرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات. وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

إصلاح الموقف

وقال منصور خالد إنه برغم كل ما حدث يجب إصلاح الموقف مع مصر. وأضاف: إن أي تصعيد للأزمة مع مصر ليس من مصلحة شعب مصر وشعب السودان. ومن العار أن تترك الدول العربية التي تعاني مذلة الإحتلال عدوها مطمئناً وتتصرف إلى معارك جانبية.

قلت: لكنكم في الوقت نفسه تسحبون قواتكم من جبهة السويس وتثيرون متاعب في وجه جامعة القاهرة وتعتقلون الناصريين.

قال: فليحدّثك الأخ عمر في موضوع الجامعة. أما موضوع سحب القوات فأعتقد أن مصر تصرفت فيه بشكل كنا لا نتمناه. يبقى موضوع الناصريين. وحول هذه النقطة أقول إن نميري ليس في حاجة إلى أن يؤكد مدى تقديره لعبد الناصر. إن نميري أقرب إلى عبد الناصر من الذين يتمسحون الآن بعبد الناصر. وما زال السودان يحتفل بذكرى وفاة عبد الناصر. ولكن أن يكون هنالك تنظيم ينسب نفسه إلى عبد الناصر ووسائل إعلام تنسب نفسها إلى الناصرية فهذا أمر تنتظر إليه السلطة نظرة معيّنة. وهنالك معاملة مماثلة لمثل هذه الحالات في مصر. وعلى سبيل المثال فإننا في الوقت الذي كنا نتخذ إجراءات ضد العناصر إياها في السودان كان عصمت سيف الدولة يحاكم في مصر.

قلت: وكيف يمكن إصلاح الموقف مع مصر؟

أجاب: صحيح أن هنالك خصوصية في العلاقة بين مصر والسودان إلا أن هنالك بعض الأمور التي يجب توافرها. من هذه الأمور أن تكون هنالك ثقة متبادلة، وأن يكون هنالك إدراك أن المؤسسات القائمة التي إرتضاها الشعب إلى أن يغيرها هو، هي الجهات التي يجب أن يتم التعاون معها. كذلك يجب أن يكون هنالك تفهم أن لكل بلد مشاكله التي يؤثر عليها تكوينه النفسي والجغرافي وأن أهل البلد هم أدرى بوسائل حل تلك المشاكل.

وأضاف: هنالك يقين عند كل عربي أن العالم يتجه اليوم نحو الوحدات الكبرى. ومصير الدول العربية أن تتحد. لكن طريقة كل دولة لتحقيق الوحدة تتحكم فيها ظروف كل بلد. ولذا يجب أن يُترك لكل دولة أن تقرر وفق ظروفها الداخلية ما تراه مناسباً، وهذا يعني أنه ليس هنالك شخص يستطيع القول إنه يملك الحل النهائي والحاسم أو إنه يملك التجربة الفريدة التي لا تجربة سواها، وبالتالي يبيع لنفسه أن يوزع على الناس صكوك غفران وصكوك حرمان.

وإنتهى منصور خالد في موضوع التحدث عن العلاقات المصرية - السودانية إلى القول "إن العناصر السودانية التي تعمل بإسم العروبة والثورة العربية تتسبب كل مقومات التعاون بين مصر والسودان لأنها تدفع الشعب والنظام إلى أمور ليست في مصلحة أحد". وأعرب عن أمله في أن يكون إجتماعه المقبل مع وزير الخارجية المصرية خلال مؤتمر الكويت منتصف تشرين الثاني مثمراً وقادراً على تمهيد الطريق أمام إصلاح العلاقات بين البلدين.

العلاقات مع روسيا

إنقلنا في الحديث إلى العلاقات السودانية - السوفياتية. قال منصور خالد: إن من أهم الأسباب التي جعلتنا نعيد العلاقات مع الولايات المتحدة هو أن أميركا دولة كبرى وتأثيرها كبير. ومن المنطلق نفسه ننظر إلى علاقاتنا مع الإتحاد السوفياتي. ونحن برغم ما حدث في يوليو عام 1969 رفضنا قطع العلاقات. كل ما فعلناه هو أننا عبّرنا عن إحتجاجنا بسحب السفير. وكان لا بد نتيجة لظروف الماضي أن نوضح للإتحاد السوفياتي الإطار الذي ستنتم فيه العلاقات. وهذا الإطار يرتكز على أن الإتحاد السوفياتي ليس في حاجة إلى وسطاء في الداخل.

وأضاف: إن أي تعامل مع دولة يجب أن يتم عن طريق الأجهزة في الدولة. وإذا كان الإتحاد السوفياتي يرفض من الناحية الفكرية مناخنا السياسي فإننا بالمقدار نفسه لا نقبل الكثير من الأسس الفكرية التي يقوم

عليها الإتحاد السوفياتي. وفي إختصار أن موقفنا من الإتحاد السوفياتي ومن الحزب الشيوعي السوداني ليس موقف العداء لنظرية إنما هو موقف الرفض الفكري لإتجاه يتعارض مع المقومات الأساسية لبلدنا. موقفنا هو اللاشيوعية وليس ضد الشيوعية.

وسألته: ماذا بحثت مع غروميكو عندما إلتقيتما في الأمم المتحدة؟

أجاب: كرر نفي الإتهامات، وأثار أموراً تتعلق بالتنسيق. وكان ردي إن التنسيق ممكن في القضايا التي تكون وجهات نظر الطرفين متفقة.

قلت: وما هو مصير الإتفاقات العسكرية الموقّعة بينكم وبين الإتحاد السوفياتي؟

أجاب: الإتفاقات العسكرية لم يوقّعها نميري إنما وقّعها محمد أحمد محبوب، وهذا يعني أنها ليست معونة مرتبطة بإتجاه سياسي معيّن.

قلت: هل جاء إتفاقكم مع الإتحاد السوفياتي على تبادل السفراء نتيجة قناعات أم نتيجة وساطات؟

أجاب: في الماضي حصلت وساطات عدة. سوريا حاولت. والصومال حاول. ورومانيا حاولت. وكانت يوغوسلافيا أكثر الدول الاشتراكية إدراكاً لوضعنا مع الإتحاد السوفياتي. ولم يتقرر تبادل السفراء إلا بعد توافر قناعات مشتركة. إن الأسس التي سبّنى عليها العلاقات السودانية - السوفياتية بعد الآن تشدد على أن يكون هنالك إحترام متبادل وعدم تدخّل في شؤون الآخر وتنمية العلاقات في المجالات المناسبة، وإجراء تنسيق حيث يبدو الأمر ضرورياً وإن وجود سفير سوفياتي في الخرطوم وسفير سوداني في موسكو سيساعد على حل إشكالات كثيرة.

بعد لقائي منصور خالد عقد الرجل إجتماعاً بسفير مصر في الخرطوم. وإلتقطت صور لهذا الإجتماع نُشرت في الصحف السودانية. وكان الهدف من الإجتماع تقتيت العراقيين وإحياء المساعي التي كان بدأها منصور خالد عندما زار القاهرة واجتمع بوزير الخارجية آنذاك الدكتور مراد غالب وبالرئيس أنور السادات، ثم بوزير الخارجية الحالي الدكتور محمد حسن الزيات عندما إلتقى في نيويورك. وكانت هذه المساعي تسير في طريق تحسين الوضع ثم جاء حادث الطائرات الليبية ليقوض تلك المساعي.

قلت لمنصور خالد وأنا أودعه: لقد جئت إليك على أساس أنك "متهم" وأنك ستدافع وخرجت من هذا اللقاء بقناعة أن "المتهم" هو الذي "يتهم".

وأجاب: أنا لا أتهم. أنا أروي الحقيقة. هل رويتها كما يجب؟

مع "المتهم" الآخر

... و"المتهم" الآخر هو وزير الإعلام عمر الحاج موسى.

ومن البداية إلى النهاية كان الرجل يبدي أسفه للحال التي آلت إليها العلاقات المصرية - السودانية وكان يرى أن إصلاح هذه العلاقات ضروري.

قلت له: أسمع أسفاً ولا أرى ترجمة له.

أجاب: إننا من جانبنا أبدينا هدوءاً لا مثيل له. لقد تعلّمنا تبريد أعصابنا.

قلت: إن الواحد ليستغرب أن يكون هنالك خلاف بين مصر والسودان وتظل العلاقات قائمة.

أجاب: مهما حدث بين مصر والسودان تظل العلاقات قائمة.

قلت: ألم يكن في إستطاعتكم معالجة حادث الطائرات الليبية بغير الأسلوب الذي عولج به؟

أجاب: من المؤسف أن هذا الحادث كان غير سعيد.

قلت: لماذا لا يتصدى الإعلام للوقوف في وجه أي محاولة لتدهور العلاقات؟

أجاب: نحن في السودان إذاعة وتلفزيونياً نتجنب كل ما يسيء إلى تلك العلاقات.

قلت: هل ترون طريقة معينة لإصلاح العلاقات؟

أجاب: قبل كل شيء يجب وقف الإيحاءات التي تفرّق بين النظام والشعب.

قلت: لماذا فاجأكم مصر بموضوع جامعة القاهرة في الخرطوم، ولماذا أغلقتم الشركتين؟
أجاب: أما موضوع الشركتين فلا داعي للبحث فيه بالتفصيل. ويمكن من باب الإختصار القول إن شركة النصر إرتكبت وظلت ترتكب مخالفات غير مقبولة. ونوقش أمر الشركة رسمياً ووجد أن العلاقة بين البلدين يجب ألا تؤثر فيها أو تسيء إليها تصرفات بعض البيوتات التجارية. وعليه فقد إتفق على عدم إثارة الأمر بواسطة أجهزة التحقيق في النيابة أو الأمن وأن يتم في هدوء إلغاء تسجيل الشركة بعد أن تعطى أخطاراً معقولاً للتصفية. وهذا الموضوع، موضوع الشركة، ليس جديداً إنما يعود إلى حزيران الماضي.
قلت: ولكن نلاحظ أنكم أعلنتم إقفال الشركتين في أعقاب إنزال الطائرات الليبية فما هو المقصود من ذلك؟

أجاب: نحن لم نعلن إلى الآن إقفال الشركتين. أما الذي تولى ذلك فكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية. ونحن إستغرَبنا حرصها على إعلان ذلك في اليوم نفسه الذي وقعت حادثة الطائرات الليبية.

قلت: وموضوع الجامعة؟

أجاب: لقد أدت هذه الجامعة خدمات جليلة. ونحن وصلنا إلى مرحلة إعادة النظر في وضع المؤسسات وأردنا أن نربط التعليم بخطط التنمية. ولقد وجدنا أن جامعة القاهرة - فرع الخرطوم جامعة للدراسات الإنسانية. وما قررناه بالنسبة إليها يعود إلى رغبتنا في أن تكون الدراسة في المعاهد الكبرى علمية - فنية. ولا أجد أي غرابة في الأمر. ألم يُغلق عبدالناصر كلية الحقوق في مصر مدة أربع سنوات؟

قلت: وموضوع القوات التي سحبتموها من جبهة السويس؟

أجاب: كنا في إستمرار نسحب هذه القوات ثم نعيدها. وفي الماضي سحبناها أربع مرات. وإذا كنا نحن سحبنا جزءاً منها فهل كان على مصر أن تطلب منا سحب الجزء الباقي. إن مشاركتنا في الجبهة المصرية لم تكن متعلقة بهذا الوجود العسكري الرمزي في جبهة القناة. هناك أمور أخرى أكثر أهمية.

قلت: هل كنتم تطلبون شيئاً معيناً من مصر؟

أجاب: نطلب تقهّمها لنا ولظروفنا. وعند حادثة الطائرات الليبية كنا نتوقع من الإعلام المصري موقفاً محايداً. ولو أظهر الإعلام المصري حياده لما كان الشعب السوداني تضايق.

قلت: هل يعني ذلك أن مصر والسودان يسيران على طريق القطيعة؟

أجاب بدهشة: قطيعة؟ أعوذ بالله. إن الخلافات بين الأشقاء أمر طبيعي وهي ظاهرة صحية. ونحن إستمررنا دائماً نأخذ من مصر من دون إستئذان ونعطيها من دون طلب.

قلت: هل يستمر ذلك؟

أجاب: ليس هنالك ما يحول دون الإستمرار. إن العلاقة بين مصر والسودان غائصة في أعماق الأرض وفي نفوس الناس.

ويبقى لإستكمال الموقف تسجيل التصور المصري للأزمة؟

"واو" مصرية - سودانية أضيفت فجعت القذافي على حافة النهاية

صحف العالم بما فيها الصحف العربية شُغِلَت بالتحديث عن مفاجآت حدثت في ليبيا بالنسبة إلى العقيد معمر القذافي. أما صحف ليبيا فإنها ركزت على مؤتمر التنمية الصناعية الثالث للأقطار العربية. وأذاعات العالم شُغِلَت أيضاً وبعضها قطع برامجه ليعلن أن القذافي إنتهى أو هو على طريق النهاية. أما إذاعة ليبيا فإنها تبث أعمال المؤتمر على الهواء وفي الوقت نفسه تبث (كذلك التلفزيون) ما يدور في قاعة محكمة الشعب التي إستأنفت النظر في قضية إفساد الجيش في العهد الملكي.

وكل المناقشات الدائرة في الخارج عن الحُكم الليبي تقابلها في ليبيا مناقشات حول أمور أخرى. وقبْل 3 أسابيع كنْتُ في طرابلس، ولمستُ من كثرة الإجتماعات التي كان يعقدها آنذاك العقيد القذافي مع أعضاء مجلس قيادة الثورة أن في الأفق عملية تغيير في قطاعات كثيرة من الدولة متعلقة بمرحلة "المستقبل". وفهمتُ آنذاك أن القذافي سيخفف بعض الشيء من الأعباء الإدارية التي يقوم بها، وسيعزز جهاز وزارة الخارجية وأنه سيهتم بأمر الإتحاد الاشتراكي والثورة الشعبية لأنهما أصبحا يحتاجان إلى عملية بُعث بسبب البيروقراطية التي تقترب منهما.

كذلك فهمتُ آنذاك أن القذافي، في ضوء مرحلة الماضي وبعدم فشل محاولة الوحدة مع مصر والمحاولة الأخرى مع تونس، ربما حسم موضوع رئاسة الجمهورية.

نصيحة عبدالناصر

وفي حينه نشرتُ ذلك في "النهار" وبدأنا ننتظر طلائع عملية التغيير. ويوم السبت الماضي كنْتُ في القاهرة ففوجئتُ بأن الصيغة التي وزعتها وكالة "أنباء الشرق الأوسط" وبثتها بعد ذلك معظم إذاعات العالم للقرار الذي إتخذه مجلس قيادة الثورة الليبي في تاريخ 3 نيسان 1974 يتجاوز التغيير في إطار ما هو قائم. ولو لم أكن قبْل 3 أسابيع في ليبيا لكنْتُ إفترضتُ ما إفترضه الآخرون، وفي الذي وزعته وكالة "أنباء الشرق الأوسط" وقرأته أكثر من مرة.

وخرجتُ بإنطباع أن ما حدث هو لا شك من النوع المثير. فالقرار ليس واضحاً تماماً. إن المادة الأولى منه تنص على الآتي: "مع عدم الإخلال بمنصب القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية ووفق على تقرُّع العقيد معمر القذافي للعمل التنظيمي الفكري والتنظيمي الجماهيري". والإنطباع الذي يمكن الخروج به من هذه المادة هو أن القذافي إرتأى أن يخفف بالفعل قليلاً من الأعباء الإدارية الملقة عليه ليهتم كثيراً بالإتحاد الاشتراكي والثورة الشعبية. وهذه الفكرة طالما حدّثه عنها جمال عبد الناصر في لقاءاتهما. وكان عبد الناصر



آنذاك يشكو في معرض النصح لأن الأعباء الإدارية جعلت هموم الدولة المصرية تأكل ثروة 23 يوليو 1953. حتى أن عبد الناصر في اللقاءات التي عقدها قبل وفاته مع القذافي وأعضاء مجلس الثورة الليبي كان يحلم بترك مواقع الحكم والانتقال إلى الناس لعله يعود ويوجد رأياً عاماً وقاعدة جماهيرية عريضة تحمي الثورة. ولأن القذافي كان يرى وما زال في عبد الناصر زعيماً ومعلماً فإن فكرة التفرغ للتنظيم والجماهير استمرت عالقة في ذهنه في إنتظار الوقت المناسب لتنفيذها.

حرف "الواو"

وإذا كانت هذه المادة من القرار مفهومة وواضحة قياساً بما يعرفه المتصلون والمقربون من القذافي فإن المادة الثانية في الصيغة التي وزعتها الوكالة المصرية وبثتها الإذاعات تضع علامات إستفهام كثيرة في الأفق لأنها توحي أن القذافي لم يعد شيئاً وأن منصب القائد العام يمكن أن يكون حالة أخرى مماثلة للحالة التي شهدتها مصر في مطلع الثورة عندما نيّط منصب القائد العام باللواء محمد نجيب. وأوجت المادة أيضاً أن الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء أصبح على مشارف تسلّم السلطة كاملة في ليبيا. وهذا الإيحاء سببه حرف "الواو" الذي أضيف إلى إحدى كلمات هذه المادة. فالمادة تنص الآتي: "وفق المادة واحد يعفى العقيد معمر القذافي من القيام بالشؤون السياسية والإدارية والتقليدية وكل المراسم بما فيها إستقبال رؤساء الدول في المطارات والموانئ وقبول السفراء"، و"الواو" التي أضيفت إنما أضيفت إلى كلمة "التقليدية". وصيغة القرار كم وزعت على السفارات في ليبيا تجعل المادة الثانية عادية. أما الصيغة التي أذاعتها الوكالة فأنها تجعل المادة في منتهى الخطورة لأنها تؤكد في وضوح أن القذافي لم تعد له علاقة بأمور السياسة والإدارة في حين أن كل هذه الأمور ما زالت في يده من حيث إتخاذ القرار الأخير. وكل ذلك لأن حرف "الواو" أضيف إلى كلمة "تقليدية". وقرأة المادة الثانية من دون إضافة هذا الحرف تجعلها منسجمة تماماً مع المادة الأولى. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المادة الرابعة تبدو واضحة. لكن "الواو" التي أضيفت إلى كلمة "التقليدية" جعلتها غير مفهومة. والمادة الرابعة من القرار تنص على الآتي: "لا يؤثر هذا القرار على سلطان مجلس قيادة الثورة وواجباته المنصوص عليها في الإعلان الدستوري".

الصحف الليبية لم تنشر

والواقع أن "الواو" التي أضيفت إلى كلمة "التقليدية" - وهي للمناسبة أوجدت إشكالاً شبيهاً بالإشكال الذي ما زال قائماً بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن 242 بسبب الخلاف حول "أراض" أو "الأراضي" - جعلتني أركب أول طائرة مسافرة من القاهرة إلى طرابلس لأنني بعد سماع نص القرار وقراءته إتصلت هاتفياً بطرابلس ففوجئت بأن الصحف الليبية لا جواب عندها لأنها لم تنشر هذا القرار. ولو أن الصحف أبلغت القرار في حينه لكان الأمر بدا لي عادياً خصوصاً أن لدي فكرة عن ملامح هذا الأمر منذ كنت في طرابلس قبل 3 أسابيع. وبعد وصولي إلى طرابلس فوجئت بأن الصحيفة الأولى "الفجر الجديد" نشرت القرار بعدما حصل رئيس تحريرها الدكتور عمر الحامدي في وقت متأخر من ليلة السبت على نسخة منه ويبدو أن "الفجر الجديد" تعمدت نشر القرار في صيغته الأصلية بعدما ضجت الإذاعات العالمية ووكالات الأنباء بالنبا معتمدة الصيغة التي أضيفت فيها "الواو" إلى كلمة "التقليدية". وإكتفى الإعلام الرسمي الليبي بذلك من دون أن يرد أو يُصدر إيضاحات.

منع التظاهرات

ولاحظتُ بعد قليل من وصولي إلى طرابلس أن القرار، في الشكل الذي أُذيع، أحدث بلبلة في صفوف بعض الليبيين، فحاولت مجموعة مندفعة منهم القيام بتظاهرات في طرابلس تأييداً للقذافي لكن وزارة الداخلية منعت التظاهرة. والمعروف عن الليبي أو عن الأكثرية الساحقة أنها لا تنام إلا بعد أن تسمع عدداً من

إذاعات العالم. وعندما قلت لأحد الرسميين الذين إجتمعْتُ بهم: "لماذا لا يصدر إيضاح؟" أجاب: "إن المسألة عادية جداً. ونحن لا نهتم بذلك". قلت: "لو أذيع القرار في شكل عادي من الإذاعة لما كانت حدثت هذه البلبلة في العالم".

أجاب: "القرار أولاً إتخذ ليوزع على السفارات. وهو روتيني بحت واستهدفنا منه إحاطة السفارات علماً بأن الأمور التقليدية أصبحت من إختصاص رئيس الوزراء الرائد عبد السلام جلود وذلك كي لا نخلق إشكالات مع رئيس دولة يزور ليبيا ولا يجد العقيد القذافي في إستقباله، أو مع سفير يكون في إعتقاده أنه سيقدم أوراق إعتماده إلى القذافي أو يودعه ويفاجأ بأن الذي يقوم بالمهمة هو الرائد عبد السلام جلود".

لكن السودان ومصر؟

قلت: "ما دامت "الفجر الجديد" نشرت القرار فلماذا لم يُذع في الشكل الرسمي وتوفروا على أنفسكم هذه الإشكالات؟"

أجاب: "القرار وُزع على السفارات لتأخذ علماً. وكان على كل الدول التي أبلغتها سفاراتها القرار الإكتفاء بأخذ العلم. لكن السودان ومصر (عبر وكالة الأنباء الرسمية في كل منهما وهما "وكالة السودان للأنباء" ووكالة "أنباء الشرق الأوسط" لأسباب معروفة لم يكتفيا بذلك إنما خالفا الأصول وأذاعا القرار محرراً. ولو لم يفعل السودان ومصر ذلك لما كان هنالك موجب للضجة".

ومسألة التفرغ ليست مستجدة بالنسبة إلى القذافي. وفي أعقاب إجتماعات عقدها خلال آذار/ مارس الماضي مع أعضاء مجلس قيادة الثورة تبلورت الفكرة في ذهنه. وللمناسبة إن إجتماعات أعضاء المجلس لا تتسم بطقوس معينة. وهي تعقد يومياً تقريباً بمن يكون موجوداً من الأعضاء. أحياناً تتم الإجتماعات في مبنى مجلس قيادة الثورة في باب العزيزية، وأحياناً في منزل القذافي القريب من مبنى المجلس وأحياناً في منزل أحد الأعضاء.

ومعظم إجتماعات الشهر الماضي عُقدت في وزارة الخارجية لأن القذافي لازم الوزارة حيث كان يُعد للتنظيم الجديد لها وليس ضرورياً أن يذاع أو يُنشر - كما هو متبع في دول أخرى - إستقبال القذافي لأحد الأعضاء أو لأحد الوزراء. وعندما إتخذ القرار كان معظم أعضاء مجلس الثورة في ليبيا. ولكن صادف عندما كُشف مضمون القرار أن كان أحد أعضاء المجلس وهو الرائد عبد المنعم الهوني خارج ليبيا حيث توجه إلى إيطاليا للمعالجة. ومر قبل ذلك بمصر وإجتمع الى الرئيس السادات في الإسكندرية. وفي الإجتماعات التي تحدثت، كثيراً ما تشهد قاعة الإجتماع خلافاً حول التفاصيل لكن الجميع ملتقون ومتفقون حول المبدأ وعليه.

على أساس الرتبة

وعملياً ليست هناك ترقيات. ومنذ البداية كان هنالك توزيع على أساس الرتبة العسكرية. العقيد القذافي أولاً ثم المقدم أبو بكر يونس ثم الرواد ثم النقباء.

هنالك تساؤلات كثيرة. منها على سبيل المثال: كيف إتخذ قرار التفرغ؟

الذي حدث هو أن العقيد القذافي كان قبل أيام يستقبل رئيس راوندا بعدما كان إستقبل في اليوم السابق رئيس ليبيريا. والمسافة بين مبنى مجلس قيادة الثورة ومطار طرابلس تبلغ حوالي 20 كيلومتراً. وعندما إستقبل القذافي رئيس راوندا توجه في اليوم التالي إلى المطار ليودعه موعزاً بإختصار المراسم. وعلى الأثر دخل صالة كبار الزوار في المطار ومعه الرائد عبد السلام جلود والرائد مختار القروي، وكان في غاية الضيق لأنه أمضى قبل ذلك قرابة شهرين يودع ويستقبل وتجرى له إستقبالات رسمية.

البيض والفواكه

وسمعه بعض الذين كانوا إلى جانبه في الصالة يقول ل جلود ما معناه: "يجب أن أرتاح من هذه الأمور.

أمور التوديع والإستقبال، ثم إن هنالك بعض الرؤساء يتحدث معي في قضايا صغيرة مثل البيض والفواكه والثروة الحيوانية والخضر. لا تضيقوا لي وقتي. بعد الآن تتولى أنت يا عبد السلام كل هذه الأمور". ثم إنتقلت إلى مختار القروي بصفته أمين مجلس قيادة الثورة وطلب منهم إعداد قرار في هذا الشأن. وأعد الرائد مختار القروي القرار وعرضه على القذافي ليوقعه. وطلب القذافي عدم إرسال القرار إلى السفارات قبل أن تنتهي زيارة رئيس ليبيريا حتى لا يُعتقد أن ذلك موجه ضده. وتجدر الإشارة إلى أن كل القرارات التي يصدرها مجلس قيادة الثورة تذايع على أنها صادرة عن المجلس ولا يذاع توقيع القذافي عليها. والقذافي يوقع كل قرار بصفته رئيساً للمجلس، ولا يوقع القرار جميع الأعضاء.

وثمة تساؤل آخر: إن صيغة القرار ذات طابع عسكري، وتضمنت كلمات ذات دلالات من نوع "يُغفى"، وهذا حمل الكثيرين على الافتراض أن أمراً ما حدث.

كلمة "يُغفى"

وفي هذا الصدد أوضح مسؤول ليبي أن كلمة "يُغفى" مفهومة بالنسبة إلى الليبي على أنها "يسامح" - بضم الياء وفتح الميم - أي أن القرار لم يقصد من كلمة "يُغفى" معناها بالنسبة إلى بعض العرب وهو معنى أقرب إلى الإقالة منه إلى المعنى المألوف في ليبيا.

ويضيف المسؤول: إن الذين أضافوا حرف "الواو" وأذاعوا القرار من دون أن يأخذوا في الإعتبار حرمة مثل هذه القرارات كان عليهم أن يدققوا في المادة الرابعة التي توضح ما فيه الكفاية أن هذا القرار لا يؤثر على سلطات مجلس قيادة الثورة وواجباته المنصوص عليها في الإعلان.

منصب القائد العام

ومن التساؤلات المهمة أيضاً. لماذا إحتفظ القذافي بمنصب القائد العام للقوات العربية الليبية؟ والجواب هو أن القذافي، بالإضافة إلى أنه من الطبيعي أن تكون القيادة العامة لرئيس البلاد، متمسك بالناحية التاريخية لهذا المنصب. فهو كلف القيام بأعبائه من اليوم الثامن لثورة الفاتح من سبتمبر 1969. وفوق ذلك إن هذا المنصب يجعله مطمئناً ويجعله قريباً من "الضباط والحدويين الأحرار" الذين يمسكون بكل قطاعات الجيش، وهؤلاء يفوق عددهم المئة ويتمسكون بالقذافي ويعتبرونه قائداً وصديقاً وأستاذاً في الوقت نفسه.

ومن التساؤلات المهمة كذلك: ما هو المقصود بالأمور العادية التقليدية التي سيتولاها الرائد عبدالسلام جلود؟

والجواب هو: إستقبال الرؤساء وتوديعهم. قبول أوراق إعتامد السفراء. إستقبال السفراء الذين يأتون للوداع. حضور الحفلات التقليدية. زيارة بعض الدول ... وقضايا أخرى في هذا النطاق. وتجدر الإشارة هنا إلى فقرة إيضاحية نشرتها "الفجر الجديد" في عددها الصادر الأحد بعدما نشرت القرار. والفقرة هي: "وجدير بالذكر أن كثيراً من دول العالم مثل فرنسا ويوغوسلافيا والصين تنيط برئيس وزرائها الأعباء العادية للدولة مثل الإستقبالات وغيرها من المراسم والأمور التقليدية حتى تتاح لرئيس الدولة الفرصة للترغ للامور المهمة والجوهرية".

بعض الإنفراجات

إلاً أننا يجب ألا نسقط من الحساب أن الرائد عبد السلام جلود الذي يتميز بأنه يتقن أي عمل يُسند إليه قد يكون من مهمته تحقيق إنفراجات على صعيد الداخل وهي مهمة يريد القذافي أن تصدر عن جلود كي لا يسجل على نفسه تراجعاً ما.

ومنذ يومين باشر القذافي عملية التفرغ بالفعل، لكن هذا لا يمنع أنه سيجد نفسه مضطراً في بعض الحالات إلى خرق القاعدة التي إختارها. كذلك باشر جلود مهمته الجديدة التي أوكلت إليه منذ اليوم الثاني

لتوقيع قرار التفرغ. فقد توجه إلى المطار وإستقبل وهو في الثياب العسكرية الرئيس الموريتاني مختار ولد داداه. وبعد نصف ساعة من وصول ولد داداه عُقد إجتماع بين القذافي والرئيس الموريتاني، وفي حين إرتدى القذافي جبة ليبية (اللباس القومي) إستمر جلوس مرتدياً الثياب التي إستقبل بها ولد داداه في المطار. وبعد أيام سيتوجه جلوس إلى موسكو ولندن في مهمتين مقررتين من شهر تقريباً. كذلك سيتوجه مسؤول ليبي آخر إلى واشنطن في مهمة مماثلة وهي تتعلق بأزمة الشرق الأوسط.

مواقع التفرغ

ويمارس القذافي التفرغ أحياناً من مكتبه في مجلس قيادة الثورة وأحياناً من مكتبه في القيادة العامة للجيش. ومن خططه في المستقبل القريب أن يُكثر من مواقع التفرغ. وبعد أيام سيذاع التنظيم الجديد لوزارة الخارجية الذي وضعه تقريباً بنفسه بعد نحو شهر من الإجتماعات والإطلاع على الملفات. وقد نُ قُلتُ رئاسة مجلس الوزراء إلى مبنى وزارة الخارجية وأصبح المبنى السابق لرئاسة مجلس الوزراء المطل على البحر شبه جاهز.

وإستناداً إلى التنظيم الجديد ستكون وزارة الخارجية أهم وزارة في ليبيا وربما في العالم العربي وستضم نحو 25 دائرة وكل دائرة لها أقسام.

وبعد التنظيم الداخلي في شكل نهائي ستتم عملية دقيقة لإختيار السفراء.

التصنيع والتطور العلمي

وبالإضافة إلى وزارة الخارجية يبدو القذافي مصراً على توسيع دائرة التصنيع ودائرة التطور العلمي. فقد أنشأ حديثاً مؤسسة الطاقة الذرية. وهناك عملية حضر تجري الآن للخبراء العرب العاملين في مختلف أنحاء العالم للإتصال بهم وإستقدامهم إلى ليبيا. كذلك يؤمل أن تصبح ليبيا في المستقبل القريب قادرة على تصنيع النفط وتكريره وبيعه مكرراً. وفي هذا الصدد حدثت خطوات. تم إنشاء مصفاة أخرى في الزويتية ستكرر الكمية نفسها. وهناك مصفاة في الزاوية بدأت تعمل بالفعل وتكرر 20 ألف طن يومياً ووُضعت خطط لرفع إنتاجها إلى الضعفين.

وتم تركيب عدد من المصانع معظمها مستورد من أوروبا. ومسألة التصنيع يقودها عبدالسلام جلوس الذي قال في افتتاح مؤتمر التنمية الصناعية الثالث في الأقطار العربية المنعقد حالياً في ليبيا "إن التصنيع هو الطريق الوحيد لقهر التخلف وخلق المناخ المناسب للإنسان العربي وأن الصناعة تحتاج إلى قرار ثوري وروح هجومية وأن عبد الناصر بنى 1300 مصنع وبنى السد العالي بقرار وخلق قلعة صناعية ساهمت في صمود شعب مصر".

رئاسة الجمهورية على الرف

يبقى أن قرار مجلس قيادة الثورة المتعلق بالتفرغ وُضِعَ على الرف مسألة رئاسة الجمهورية لأن القرار حدد في وضوح أنه سيكون هنالك في "مرحلة المستقبل" رئيس مجلس قيادة ثورة ورئيس حكومة يقوم بالمهام التقليدية التي يقوم بها رئيس الجمهورية، وفي المستقبل ربما أصبحت صيغة الحُكم على النمط الصيني أو النمط السوفييتي تماماً: رئيس للحزب ورئيس للدولة ورئيس مجلس الوزراء، على أن تكون السُلطة الأولى لرئيس الحزب. وفي أي حال إن مثل هذا الأمر لن يحدث إلا إذا تأكد القذافي من أن الإتحاد الإشتراكي والثورة الشعبية أصبحا مؤهلين.

وإلى أن يحين ذلك الوقت ما زال القذافي مقتنعاً بأن رئاسة الجمهورية ستأكل الثورة، وهو لا يريد أن يحدث لثورة ليبيا ما حدث في نظره، لثورة مصر.

هل تكون سنة 1975

سنة الوحدة الوطنية في السودان؟

إذا كانت لكل دولة عربية قضاياها حسب الأهمية والأولوية فإن أهم قضيتين يواجههما نظام الرئيس جعفر نميري في السودان هما التنمية والوحدة الوطنية.

وفي مجال التنمية تحقق الكثير حتى الآن لكن من المبكر القول إن ما تحقق يكفي لحل مشاكل التنمية في السودان. فلو كان السودان بلداً عادياً لكان ما تحقق ظهر ضخماً، لكن السودان قارة صغيرة، وما تركه الإستعمار الإنكليزي كان المزيد من التعقيدات والعادات الدخيلة وليس إنجازات في أي قطاع.

عجلة التنمية تدور ببطء لكن من المهم جداً أنها تدور ولا تتوقف وبعد عشر سنين من الآن سنشهد سوداناً جديداً في مجالات التنمية والتطور الإقتصادي، والحديث يتزايد حول احتمال إكتشاف النفط في السودان بكميات وفيرة. إذا تحقق ذلك وفقاً للتقديرات التي يتزايد الحديث حولها سيصير السودان أغنى الدول العربية، أو من الدول العربية الغنية، وسيصبح بلد الذهب الأسود (أي النفط) وليس فقط بلد الذهب الأبيض (أي القطن) كما هي الحال الآن. وإذا أضفنا الثروة الحيوانية الهائلة التي يشتهر بها السودان لما إبتعدنا كثيراً عن الافتراض بأن تلك القارة الصغيرة ستصبح الأغنى أو إحدى الغنيات بين المجموعة العربية الغنية.

وفي السنتين الأخيرتين شهد السودان موجة من الانفراجات. لكن العودة عن بعض اتجاهات الخط الإقتصادي أحدثت نوعاً من الإرتباك يُحتمل أن يذوب تدريجاً في الإتجاه الجديد الذي أوجد نوعاً من الحيوية في سوق التجارة والأعمال الحرة والمشاريع. وبعد الإتفاق الذي تم في شأن الجنوب تعزز الوضع الإقتصادي إلى حد لأن موازنة الحرب الإستنزافية كانت تأخذ من طريق التنمية والمشاريع.

ونسبياً الوضع هادئ في الجنوب وإن كان يحدث بين الحين والآخر نوع من التملل الناشئ عن صراعات القوى السياسية في



تلك المنطقة التي شهدت سنوات صعبة من العنف والدماء.

كذلك فإن الوضع نسبياً هادئ على حدود السودان بإستثناء ما يحدث على الحدود مع أوغندا حيث يقوم الرئيس الأوغندي عيدي أمين بلعبة خطيرة، لكن غير مقلقة.

وهدهو الوضع في الجنوب والوضع على الحدود يساعد مسألة التنمية التي تبدو شاغل النميري، والتي لا يترك مناسبة إلا يتحدث عنها وبكثير من الإعتزاز.

وفي إستمرار هنالك موفدون يأتون إلى الخرطوم ويمثلون شركات أجنبية بحثاً عن الإستثمار، ويلقى هؤلاء تشجيعاً وإن كان يحدث أحياناً أن التشجيع يصطدم بالبيروقراطية السودانية العميقة الجذور والتي هي من حيث النوعية تؤام البيروقراطية السائدة في مصر.

عموماً، إن صورة الحالة الإقتصادية مرشحة إلى أن تكون مضيئة. وإذا حدث ذلك تقل نسبة الشكاوى التي تصدر من الناس... ويصبح السكر مثلاً دائم التوافر.

الوحدة الوطنية

نأتي إلى المسألة الأخرى: مسألة الوحدة الوطنية، وهذه المسألة هي الثانية من حيث الأولوية. ولو أن هذه

الوحدة قامت كما يجب لكان وُضع السودان أفضل بكثير.

من بعيد تبدو صورة الوضع السياسي في السودان كالاتي: ثورة 25 مايو لم يبقَ من رجالها أحد في موقع السلطة سوى الرئيس جعفر نميري والرائد أبو القاسم إبراهيم الذي يشغل منصب وزير الزراعة. الآخرون تساقطوا خلال أربع سنوات. الذي سقط نتيجة مكيدة أو سوء تصرف أو قلة حظ. والذي سقط نتيجة طموح غير محسوب أو مدروس. والذي سقط نتيجة إعادة نظر حدثت في خريطة النظام. والذين بقوا من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم الآن إما في حالة تصوف ودروشة أو إنتقلوا إلى تعاطي الأعمال الحرة وبعضهم سجل نجاحاً لا بأس به.

وبسبب إعادة النظر في الخريطة السياسية للنظام طفت على السطح، نتيجة عملية تلقيح شبه مدروسة، وجوه لم يكن مقدراً لها أن تصبح بهذا الشأن السياسي الذي هي عليه الآن وقبْل مدة. وهذه الوجوه كانت تطفو كموجات. موجة بعد الأخرى. وكل موجة لها وجوهها. وأهمية هذه الوجوه أنها تُمثل في مجموعها طبقة جديدة، طبقة "مايوية" أو طبقة "تميرية" إذا جاز التعبير. ولأؤها للنميري المجدد في إستمرار لثورة 25 مايو.

وهذه الوجوه بالإضافة إلى وجوه جاءت نتيجة عملية فرز في أحزاب السودان التقليدية، هي التي يحكم بها نميري مدعوماً من قاعدتين: قاعدة شعبية غير حربية إنما لها موقف من الأحزاب. وقاعدة الجيش الذي مرت عليه هزات كثيرة في خمس سنين وإستمر متماسكاً.

المعارضة

في وجه هؤلاء تقف المعارضة السودانية وهي أغرب معارضة من نوعها في العالم العربي لأن قياداتها خارج السودان. القيادات في الخارج ومنه تقود جماعاتها التي في الداخل. ومن الطبيعي أن تكون فعالية المعارضة في مثل هذه الحال محدودة، في حين أن المعارضة ستكون فعالة لو أن القيادات تتحرك في الداخل وليس في الخارج. والمعارضة بدأت على مرحلتين، الأولى بعد قيام الثورة مباشرة. وهذه المعارضة تتمثل في أحزاب السودان التقليدية: الأمة والإتحادي الديموقراطي ورابطة الميثاق (أي الإخوان المسلمون). لقد أنهت الثورة حُكم الأحزاب فتمكنت بعض قيادات هذه الأحزاب من مغادرة السودان وبقي البعض الآخر يعيش الظروف التي يعيشها أي معارض. وفي مرحلة لاحقة إنضم الشيوعيون إلى الفريق المعارض من دون أن يتحالفوا معه بعد المغامرة غير المحسوبة وغير المدروسة التي قام بها هاشم العطا والتي تركت بصمة دموية على صفحات التاريخ الحديث في السودان.

وبالإضافة إلى أن كون قيادات المعارضة خارج السودان لا يشكل فعالية في أي تحرك في الداخل، فإن هذه القيادات غير متفاهمة بين بعضها، ومن أجل ذلك فإن الشيوعيين يعملون على حسابهم، والآخرون كل يعمل على حسابه وإن كانت هناك بعض أوجه اللقاء بين قيادات اليمين. وليس ما يشير إلى أن هذه القيادات يمكن أن تتحالف على الطريقة التي حدث فيها تآلف ضد حُكم الفريق إبراهيم عبود، لأن التجربة آنذاك لم تكن مبنية على وضوح.

وكل القوى المعارضة تنشط في الداخل لكنه، حتى إشعار آخر، ليس النشاط الذي يؤدي إلى نتيجة. وبإستثناء التحرك الضخم الذي سماه نميري "فتنة شعبان" لم يحدث أن سجل التحرك المعارض نتيجة مهمة.

الوحدة بالتفاهم

إن إستمرار هذا الجو يلقي ظلالاً على حالة الإستقرار في السودان ويجعل الوحدة الوطنية بعيدة التحقيق. ومن أجل ذلك لا بد من خطوات كي تتحقق الوحدة.

وفي السودان لا تتحقق الوحدة إلاً بالنقاش والتفاهم بين السودانيين أنفسهم ومن دون تدخلات طرف ثالث: أو أطراف أخرى.

ونلاحظ أنه كلما تزايد تحرك القيادات المعارضة خارج السودان كلما تصلب الرئيس جعفر نميري، وعندما

يتقلص التحرك يتقلص - إستطراداً - التصلب.

وقيادات المعارضة السودانية مادامت لا ترى هدفاً إلا إسقاط النظام فإن الهدف بعيد التحقيق إلا إذا وقعت في خطأ المقاومة العنيفة التي لن تقود إلا نحو المزيد من الدم. وإذا كانت هذه القيادات، أو بعضها، ترى أن البديل للنظام القائم هو الجبهة الوطنية، فإن معنى ذلك أنها تُسقط من الحساب دور الجيش الذي لن يقبل بذلك بل سيقاوم أي محاولة تغيير. وإذا كانت المعارضة تنشط منذ خمس سنوات وإلى الآن لم تحقق شيئاً فإنها مع الزمن ستصبح مثل المعارضة التونسية أو المعارضة الجزائرية، أي الإسم أكبر من الواقع. ولقد نجحت المعارضة السودانية في التصدي لحكم إبراهيم عبود لأنها كانت تتحرك على أرض السودان وليس خارجه.

الطريقان

وأمام المعارضة السودانية طريقان: إما العودة والعمل في السودان من خلال ما هو قائم، وقدرتها على تحريك جماهيرها بهدف التغيير هي المحك. وإما اللجوء إلى العنف. وإذا كانت مخاوف هذه القيادات أن العودة إلى السودان تعني العودة إلى سجن "كوبر" أو العيش في الإقامة الجبرية، فإن ذلك، على الأرجح، لن يحدث، إذ ليس من مصلحة النظام إعتقاد هذه المعاملة. وحتى إذا حدث ذلك، فإنه يكون إمتحاناً للنظام. والمستفيد في الحالتين ليس النظام بقدر ما هي المعارضة. القيادات المعارضة ستكون مستفيدة إذا عادت إلى جماهيرها وتحركت في أوساطها بلباقة. ومستفيدة إذا جابهها النظام ونقلها من أوساط جماهيرها إلى "كوبر" أو فرض عليها الإقامة الجبرية لأن ذلك يحدث المزيد من الإلتفاف الجماهيري حولها. أما ما يستفيدة النظام فهو أنه حقق خطوة متقدمة على صعيد الوحدة الوطنية ذلك الأمل المنشود في السودان.

الطريق الآخر، طريق اللجوء إلى العنف، له محاذيره، ومرفوض من أكثرية السودانيين لأن هؤلاء يقرنون بين العنف وبين ما يمكن أن يفرزه العنف من دم.

إن العودة الطبيعية هي الأفضل والأكثر سلامة. ومن حق هذه القيادات أن تكون حذرة من العودة، لكن ما حدث في السنتين الماضيتين لا يترك المجال رحباً أمام المحاذير.

فقد حدثت إتصالات وجرت مناقشات. كذلك صدر عن الرئيس نميري نفسه في مناسبتين كلام من شأنه أن يخفف كثيراً من آثار أحداث جزيرة "أبا"، وأن يعيد الإعتبار إلى بعض الوجوه الوطنية. ونحن مع الذين يرون أن الكلمات كانت موجهة إلى الخاصة لا إلى العامة ولذا لم تفعل فعلها المطلوب. لكن الأهم في الأمر أن هناك نية في مسح آثار الدماء الجافة على بعض صفحات 25 مايو: دماء جزيرة "أبا"، ودماء حركة 19 يوليو. ومن مظاهر النية أيضاً إفراغ السجون من المئات الذين كانوا معتقلين.

ومنطق العودة يجب ألا يخضع للطقوس والتقاليد. فكما أن البعض يقول: هل من الطبيعي أن تعود تلك القيادات ويكون ثمن العودة أو "فيزا" العودة هو الإنحناء أمام الرئيس جعفر نميري، فإن عليه أن يأخذ في الإعتبار أن النميري رأس السلطة ومحصن بقوى ذات فعالية، ومن الطبيعي ألا يذهب إلى المطار ويحمل باقة ورد ويكون في إستقبال قيادات شعبية تعمل على إسقاطه.

ما العمل إذاً؟

إن العودة هي المدخل إلى كل شيء. وإذا عادت هذه القيادات يصبح من السهل تسوية الأمور المعقدة. عودة من دون خوف أو تحفظات. وفي العادة إن السودانيين يُصقّون أي خلافات بينهم إذا جمعتهم مناسبة. في جنازة يمكن أن يصقّوا مشاكلهم ويأخذون بعضهم بالأحضان. وفي فرح يمكن أن يفعلوا الشيء نفسه. والمهم هو الطرف الذي يبادر.

وقبل أيام كادت تحدث المعجزة وكانت المناسبة جيدة لذلك. فخلال الحفلة التي تقام في كل موسم حج

لغسل الكعبة إلتقى النظام السوداني أكثرية القيادات المعارضة في هذه الحفلة، ثم إلتقوا أيضاً في المأدبة التي يقيمها سنوياً الملك فيصل لكبار الحجاج.

وفي الحفلة كان هناك الرئيس نميري الذي أدى فريضة الحج هذه السنة أيضاً. وكان هناك الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وعثمان خالد أحد قادة الإخوان المسلمين ومهدي إبراهيم أحد قادة الإخوان أيضاً. ولو حدث أن أحد قادة المعارضة هؤلاء بادر ورغب بنميري وهذا ما كان مفروضاً أن يحدث، لكن النميري رد على البادرة بأحسن منها وإنتهى الأمر. وعندها لا يبقى سوى المعارضة الشيوعية. لكن القادة المعارضين لم يبادروا، وبالتالي فإن نميري من المنطقي ألا يبادر... وضاعت فرصة ثمينة كان من الممكن أن تكون المدخل إلى تحقيق الوحدة الوطنية في السودان. ولكنها ليست الفرصة الوحيدة. وبرغم أن الرئيس نميري أطلق في ذكرى الإستقلال يوم الأربعاء الماضي شعار "لا صلح ولا مساومة مع الحزبيين والطائفين إلا من تاب وثاب"، إلا أنه أرفق الشعار بدعوة واضحة وهي "إن الثورة تمد يدها بيضاء من غير سوء لكل راغب في المشاركة".

المشاركة وليس التفويض

إن متغيرات كثيرة إستجبت. والسودان اليوم غير السودان من عشر سنين. والعمل من خلال النظام القائم هو الأسلم لأكثر من إعتبار. وفي النظام القائم ثغرات ولكن الحل ليس تفويض النظام وإنما المشاركة بعقلية السودان 1975 وليس السودان في الستينات.

ومن خلال تجربة النميري نرى أنه مرّن وأنه غير صمني. وإذا كان لدى قيادات المعارضة بديل فلماذا لا يطرحونه بدل هذا التنقل الذي لن يجدي. والطرح يكون داخل السودان. وإذا كان الطرح من النوع المطلوب والمستحب فإنه سيأخذ طريقه إلى الصدارة

... أو ربما وجد النميري أن يأخذ به، إذا كان لا يتعارض مع المبدأ. فوق ذلك إن أي مناقشة أو فتح حسابات تفيد أكثر لو حدث حوار هادئ. وإذا كانت القيادات المعارضة عندها أسئلة وتساؤلات، فإن النظام عنده من هذه الأسئلة والتساؤلات الكثير.

وفي هذا المجال لن يربح أحد. أما إذا حدث تجاوز وتساهل - كي لا نقول تنازل - من جانب الطرفين، فإن خطوة كبيرة على طريق الوحدة الوطنية تتحقق.

والوحدة الوطنية ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى. إنها تكاد تكون مطلباً جماهيرياً.

هل يكون "1975 سنة الوحدة الوطنية" شعاراً للمرحلة المقبلة. لعل ... وعسى.

صحيفة "النهار". بيروت - الأحد 5 يناير/ كانون الثاني 1975

السودان: 5 حقائق و 5 ملاحظات من "فتنة شعبان" إلى إنقلاب شعبان

"إنقلاب شعبان" بعد "فتنة شعبان" والنتيجة واحدة: نظام الرئيس جعفر نميري يصمد ويتصدى. والمعارضة السودانية لا تحقق شيئاً وتتعرض للمزيد من الانتكاس.

و"إنقلاب شعبان" يُعتبر خطوة متقدمة قياساً على "فتنة شعبان" لأنه أمكن في المحاولة الانقلابية التي قام بها المقدم حسن حسين عثمان الوصول إلى الإذاعة وإلقاء بيان في حين لم يكن في قدرة "فتنة شعبان" الوصول إلى مشارف الإذاعة. أو في شيء من التحديد: المحاولة الانقلابية وصلت إلى الإذاعة لأن عناصر عسكرية شاركت فيها واستخدمت آليات وأسلحة وثياباً من النوع الذي يرتديه العساكر. و"الفتنة" كانت نوعاً من العصيان المدني الذي إنهار في النهاية.

وبعد "الفتنة" وقبل المحاولة الانقلابية حدثت محاولات إستقطاب بين بعض العسكريين تم كشفها وضربها. كذلك لم يتوقف النشاط السري للبعض والنشاط العلني للبعض الآخر.

ومعنى ذلك أن نظام الرئيس نميري مستهدف. وهناك أكثر من جهة تريد بل تخطط لضربه. وثبتت حتى الآن صعوبة ضرب هذا النظام. والمسألة ليست مسألة قوة أو ضعف بمقدار ما هي حالة رفض لإسقاط النظام الذي يبدو كظاهرة متميزة بين الأنظمة السائدة في العالم العربي والعالم الإفريقي.

و"إنقلاب شعبان" مناسبة لطرح بعض الحقائق وبعض الملاحظات، فمنها يمكن الوقوف على السبب، بل الأسباب، التي تجعل نظام الرئيس نميري يبدو غير قابل للإسقاط.

5 حقائق

الحقيقة الأولى: إن إسقاط أي نظام يتم في حالتين: حالة القيام بإنقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

السياسة ١٣ - ٩ - ١٩٧٥

«النهضة»

السودان: ٥ حقائق و ٥ ملاحظات

من "فتنة شعبان" إلى "إنقلاب شعبان"

الفرع - من قِدار مطر

٥ حقائق

١- الحقيقة الأولى: إن انقلاب شعبان لم يتم في ذاتين: حالة القيام بانقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

٢- الحقيقة الثانية: إن انقلاب شعبان لم يتم في ذاتين: حالة القيام بانقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

٣- الحقيقة الثالثة: إن انقلاب شعبان لم يتم في ذاتين: حالة القيام بانقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

٤- الحقيقة الرابعة: إن انقلاب شعبان لم يتم في ذاتين: حالة القيام بانقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

٥- الحقيقة الخامسة: إن انقلاب شعبان لم يتم في ذاتين: حالة القيام بانقلاب عسكري يمكن أن يتدرج ليصبح ثورة أو حركة إصلاحية أو يحدّد منذ البداية نفسه على أنه ثورة. وحالة القيام بثورة شعبية يكون القائمون فيها من أصحاب النّفْس الطويل وإلا سقطوا على الفور. ويسجل تاريخ التغيير في السودان حالتين هما "ثورة 21 أكتوبر 1964" الشعبية، و"ثورة 25 مايو 1969" العسكرية. والحقيقة أنه لا يمكن اعتبار "ثورة أكتوبر" شعبية فقط لأنه لولا وقوف مجموعة من الضباط بجانبها وهم بعض ضباط "ثورة مايو" وعلى رأسهم نميري نفسه لما أمكنها أن تتجح في إسقاط حُكم الفريق إبراهيم عبود وجنرالاته. كذلك لولا تمتّع "ثورة مايو" منذ اليوم الأول لقيامها بتأييد شعبي وبالذات في صفوف اليسار والتقدميين لما كان لها أن تصمد في وقت قياسي.

الرئيس نميري في الخطاب الذي ألقاه قبل ظهر يوم الإثنين (٨ أكتوبر) في جامعة لشبونة على التلّين أن أجهزة الأمن السودانية كانت تصرف بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

ولو نظرنا أن أجهزة الأمن كانت تعرف مطلقاً بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

الرئيس نميري في الخطاب الذي ألقاه قبل ظهر يوم الإثنين (٨ أكتوبر) في جامعة لشبونة على التلّين أن أجهزة الأمن السودانية كانت تصرف بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

ولو نظرنا أن أجهزة الأمن كانت تعرف مطلقاً بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

الرئيس نميري في الخطاب الذي ألقاه قبل ظهر يوم الإثنين (٨ أكتوبر) في جامعة لشبونة على التلّين أن أجهزة الأمن السودانية كانت تصرف بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

ولو نظرنا أن أجهزة الأمن كانت تعرف مطلقاً بأمر المخابرات العسكرية - وهو في هذه النقطة يريد عبر استمالاته السياسي بروت في أرواح السودانيين - على كسب السموات والمصالح: أين كانت أجهزة الأمن؟

الحقيقة الثانية: في "ثورة أكتوبر" كان المد الشعبي فعالاً لأن تناقضات المدنيين على إختلاف اتجاهاتهم كانت مجمدة. وكان هنالك هدف محدد للجميع هو إسقاط النظام العسكري الديكتاتوري في أي أسلوب. وهكذا وقف غلاة اليمين وغلاة اليسار جنباً إلى جنب. وهكذا أيضاً حدث نوع من التزاوج بين التقليديين والثوريين. وهكذا أيضاً وقفت المهدية والختمية والماركسية. خيلط عجيب لا يمكن أن يحدث في أي ظرف عادي. ولأنه خليط عجيب فإن الذين وقفوا جنباً إلى جنب كانوا يتبادلون ضمناً النيات التي لا تخدم استمرار الموقف المؤخذ. كان كل فريق ينوي ضرب الآخر لمجرد أن تأتي الفرصة المناسبة. وهذا ما حدث بالفعل لأنه ما أن إستقرت الأرض تحت أقدام أهل "ثورة أكتوبر" حتى بدأ هؤلاء يعملون كلاً على جبهة وبدأ نصب المكامن ثم بدأ التفجير. وفي فترة قصيرة تمزقت الثورة التي بدت للوهلة الأولى مضيئة ورائدة. وتزايدت حدة الصراع ثم حدث نوع من الإلتهاام لتلك الثورة على طريقة السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة. وفي مدى أربع سنوات كانت رايات "ثورة أكتوبر" بدأت تتساقط راية إثر راية. وفي "25 مايو 1969" كان في إستطاعة بضعة ضباط إنهاء كل شيء في سهولة لأن الجماهير السودانية كانت بدأت تضيق ذرعاً بالمدنيين الذين جاءوا إلى الحُكم على أساس أنهم منقذون فإذا بهم يزيدون المسائل تعقيداً ويؤكدون أن تجربة حُكم الأحزاب ليست الحل المطلوب. وساعد على ذلك أن عملية وأد للديموقراطية قام بها حُكم الأحزاب عندما تناسى أهل اليمين رفقة أهل اليسار لهم وبدأوا عملية تصفية باردة لهؤلاء.

وسقطت الراية الأخيرة لتجربة "ثورة 21 أكتوبر" أمام مجموعة من الضباط. بدا في اليومين الأولين من حركتهم أنهم خشبة الخلاص ثم بدأوا يسجلون عبر قرارات متلاحقة وممارسات يومية أنهم الحركة الثورية الأولى في السودان.

ولقد أفرزت "ثورة 25 مايو" منذ قيامها ما إتفق على تسميته "الجبهة الوطنية". ومنذ ذلك الوقت وهذه الجبهة التي هي في الواقع "جبهة أهل اليمين" - لأن الشيوعيين السودانيين وقفوا بجانب "ثورة 25 مايو" خصوصاً أن بعض عسكريي الحزب شاركوا في صنع الثورة - تخطط لضرب الثورة لأنها ضربتهم من دون إنتظار ما ستقدمه هذه الثورة من إنجازات.

وظنت "الجبهة الوطنية" أن في قدرتها أن تسقط النظام على أساس أنها تمكنت في "ثورة أكتوبر 1964" من إسقاط حُكم إبراهيم عبود من دون أن تأخذ في الإعتبار أنها هذه المرة تغتد حليفين أساسيين هما: الحزب الشيوعي وعناصر من الجيش. كذلك لم تأخذ في الإعتبار أن الحزب الشيوعي عام 1964 هو غير الحزب الشيوعي عام 1975. عام 1964 كان الحزب الشيوعي قوة أساسية وكان موحداً، أما في عام 1975 فإنه حزبان وليس حزباً واحداً وهو مضروب. يضاف إلى ذلك أن أهل اليمين يعتبرون أن لهم ثأراً على الشيوعيين، وأنهم في معارضتهم لنظام نميري يأخذون عليه أنه "نظام شيوعي".

من هنا إن مناخ "فتنة شعبان" لم يكن ملائماً. لذا بدأ جماعة اليمين يبحثون عن عناصر داخل الجيش تفتح لهم الطريق. ولم يكن الإختيار مدروساً لأن محاولة حسن حسين عثمان ولدت ميتة وجاءت باهتة وأمكن الإنقضاض عليها.

الحقيقة الثالثة: إن المعارضة السودانية الغائبة عن السودان لم تأخذ في الإعتبار على ما يبدو أن تغييراً جذرياً في العقلية وفي الولاء قد حدث في السودان في خمس سنوات. ولو كانت المعارضة تعمل داخل السودان لكانت وقفت على هذه الحقيقة إضافة إلى أنها كانت بقرب جماهيرها غير مكثفية بأسلوب الإتصال بالمراسلة. وغياب أهل المعارضة عن الجماهير السودانية أحدث شرخاً في صفوف هذه الجماهير، وأحدث حالة من التمزق. وفي بلد مثل السودان لا يمكن إعتداد الإتصال بالمراسلة سواء عن طريق الرسائل أو عن طريق التسجيلات. وإذا كان الذي يحول دون وجود زعماء المعارضة داخل السودان هو الخوف من السجن فإنه سبب غير مقنع، لأن السجن في ذاته يشكل حافزاً لهذه الجماهير إلى المزيد من الإلتفاف حول قياداتها. وتلياً على ذلك فإن وجود الدكتور حسن الترابي زعيم رابطة الميثاق الإسلامي (الإخوان المسلمون) داخل السودان وإستعداده للإنتقال في أي لحظة إلى السجن هو الذي يجعل حركة الإخوان أهم حركة جماهيرية بين

المعارضة.

الحقيقة الرابعة: إن "محاولة إنقلاب شعبان" أثبتت أن جماهير المعارضة متفرجة، وهذه نقطة لمصلحة نظام نميري. وبعدها أُذيع البيان الأول واليتم للمقدم حسن حسين لم تنزل الجماهير إلى الشوارع. ونزولها كان يعني الكثير. وبدلاً من نزول جماهير المعارضة فإن أنصار النظام قاموا بما يشبه الوثبة وإنقضوا على الإذاعة وتخلّصوا من الإنقلابيين ومهدوا الطريق للرئيس نميري لكي يلقي خطاباً يقول فيه "إن هذه الحادثة على رغم أنها بسيطة وغير ذات بال في مسيرة الثورة إلا أنها تضيف من الظروف ومن العبر ما هو جدير بالوقوف عنده". لكن أحد صانعي "ثورة 25 مايو" الرائد زين العابدين عبدالقادر لم يشاطر نميري رأيه لأنه بعد يومين رفض مبدأ التخفيف من حجم المحاولة مؤكداً أنها محاولة ذات جذور. ووجهة نظر الرائد زين العابدين مبنية على المعلومات التي أمكنه إنتزاعها من المقدم حسن حسين عثمان.

الحقيقة الخامسة: لقد حرص الرئيس نميري في الخطاب الذي ألقاه قبل ظهر يوم الإثنين (8 أيلول) في ساحة الشهداء على القول إن أجهزة الأمن السودانية كانت تعرف بأمر المحاولة الانقلابية. وهو في هذه النقطة يريد حصر التساؤلات التي سرت في أوساط السودانيين على كل المستويات وخلصتها: أين كانت أجهزة الأمن؟

ولو افترضنا أن أجهزة الأمن كانت تعرف سلفاً بأمر المحاولة فلماذا مكّنت الإنقلابيين من الوصول إلى الإذاعة وإحداث هذه البلبلة التي لا داعي لحدوثها... أما إذا كان الهدف من ذلك هو التأكيد للجماهير السودانية وبالذات لأنصار المعارضة أن أقصى ما تستطيعه المعارضة هو إلقاء بيان من الإذاعة ثم ينتهي أمر أي محاولة في ساعة أو ساعتين، فإنه أيضاً هدف ساذج لأن مثل هذه الأمور من شأنها إحداث ثغرات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأقدار هي التي لعبت دوراً لا بأس به، يضاف إلى ذلك أن خطط الإنقلابيين كانت عشوائية. كذلك حرص الرئيس على إلقاء اللوم كله على ليبيا على أساس أنها هي التي تأوي الجماعات المعارضة له، علماً أن كثيرين يعرفون تماماً أن الذين يعتبرهم نميري أصدقاء له يقفون مع بعض أقطاب المعارضة. وفي موسم الحج الماضي ظهر ذلك واضحاً، إلا إذا كان موقف حكام السعودية تبدل بعد الملك فيصل، وتلك مسألة تحتاج إلى المزيد من الوقت.

وفي المهرجان الذي أقيم في ساحة الشهداء وأراده نميري إستفتاءً شعبياً أكثر منه مناسبة لإلقاء خطاب أوحى بأنه سيتشدد وسيعيد النظر في مسائل كثيرة وسيُحدث قانوناً لأمن الثورة وسيعيد النظر في الدستور. يعني أنه سيبدأ بالتشدد ثم ينزل نحو الانفراج على عكس ما كان يجري أي التدرج في الانفراج. وهذه النقطة من شأنها أن تجعل الأمور تسير في إتجاه حديدي ومن شأنها أيضاً أن تصون الموقف لبعض الوقت، لكن نظام نميري سيكون فقد الورقة التي لعبها في السنتين الماضيتين وهي ورقة الحرية النسبية والديموقراطية النسبية والمسلكية النسبية للمؤسسات الدستورية. وفي ظل هذا الوضع الجديد سينشط حراك جماعة الأمن ربما بأسلوب إنفعالي وغير مدروس وفي ذلك إنتكاسة للحياة السياسية التي كانت سائدة، إضافة إلى أن أي ممارسة جديدة تشجع الجماعات المعارضة على المزيد من التحرك، وفي ذلك إستقرار للسودان.

... و5 ملاحظات

نأتي إلى الملاحظات وهي كالآتي:

الملاحظة الأولى: إن الذين سقطوا في "محاولة إنقلاب شعبان" لا يتجاوزون العشرة من العسكريين إضافة إلى عدد قليل من المدنيين. وإذا قسنا ذلك بما يحدث مثلاً في لبنان فإن النسبة تبدو ضئيلة جداً. وهكذا فإن الأسلوب الذي إعتمد في معالجة أمر الإنقلاب والإنقلابيين كان عاقلاً وحكيماً.

الملاحظة الثانية: إن ما حدث يجب أن يكون في مثابة وقفة تأمل بالنسبة إلى المعارضة السودانية. فبقاؤها خرج السودان غير مجد.. وفي كل يوم يقضيه زعماء المعارضة خارج السودان تشعر الجماهير المعارضة بالعزلة. والحل هو في عودة زعماء المعارضة سواء كانت العودة ستنتهي بهم إلى سجن كوبر أو

إلى الإقامة الجبرية أو إلى التخفي. وإستمرار زعماء المعارضة في التحرك بعقلية من يريد الأخذ بالتأثر لن توصل إلى شيء.

إن العمل من داخل النظام هو الحل الأفضل والأسلم. وإذا كان الإتحاد الإشتراكي في حاجة إلى تطوير أو تعديل فلتحدث نشاطات في هذا الإتجاه.

ولقد ثبت في ثلاث سنوات مضت أن في إمكان العناصر المعتدلة في جميع الأحزاب السودانية أن تعمل وتعارض داخل الإتحاد الإشتراكي. ففي الإتحاد عناصر يمينية وعناصر يسارية. وفي الإتحاد تحدث مناورات ومساكسات وصراعات.

والملاحظ أن زعماء المعارضة الذين يتحركون خارج السودان يستطيعون على أساس أن رأس نميري هو طريق العودة. وإضافة إلى أن ذلك ليس سهلاً فإنه غير منطقي.

الملاحظة الثالثة: إن الذين هجموا في دبابة على سجن كوبر لإطلاق المعتقلين السياسيين كانوا ضمن قوائم لا تتضمن أسماء العناصر الشيوعية. ولعل هذه المسألة تشكّل وقفة تأمل لقيادات الحزب الشيوعي التي لم تتحالف مع الجيش السوداني المعارض لكن الهدف الذي تريده هو الهدف نفسه الذي يسعى إليه أهل اليمين. ومع أن القيادات الشيوعية ثارت على الرئيس نميري فإن وصول أهل اليمين إلى الحكم - إذا أمكن ذلك - سيوجه الضربة الحاسمة إلى الشيوعيين. ومعنى هذا أن النظام ملائم أكثر من أي نظام آخر للشيوعيين الرافضين الذين ينشطون على أكثر من جبهة على أمل إسقاط نميري.

الملاحظة الرابعة: إن الرئيس السادات كان أول الذين هناؤا الرئيس نميري بفشل المحاولة الانقلابية. ولم تكن هذه التهنئة في مثابة لياقة كما فعل الآخرون. فنظام نميري يشكّل دعامة أساسية لمصر وإسقاطه يشكّل ضربة صاعقة للنظام المصري في المرحلة الراهنة، خصوصاً إذا أخذنا في الإعتبار أن الرئيس نميري هو الحاكم العربي الوحيد حتى الآن الذي أعلن بالصوت العالي تأييده لإتفاق الفصل الثاني على جبهة سيناء من دون تردد، في حين أن الحكام العرب الآخرين إما صامتون وإما أنهم أبدوا نوعاً من الإعتراض على إتهام الرئيس السادات بالخيانة.

الملاحظة الخامسة: إن الصادق المهدي مطالب في المرحلة الراهنة بدور أساسي. فهو ضمناً غير مقتنع بالتغيير عن طريق الانقلاب العسكري. والصادق المهدي يقرأ ويؤلف ويعرف أن التطوير يجب أن يكون حركة مستمرة ويعرف أيضاً أن جماهير المهديّة تحتاج إلى من يقودها قيادة عصرية غير طائفية. ولعل محاولة 5 أيلول 1975 تحمله على إعادة النظر في موقفه فلا يبقى بعيداً أو متباعداً وإنما يشارك في شكل أو في آخر في مسألة تطوير جماعات الأنصار، خصوصاً أنه ليس من الضرورة أن يكون التطوير مستحيلاً إلا من موقع الحكم والسلطة.

وتبقى مسألة لافتة هي أن الرئيس نميري على رغم الذي حدث لم ينس كارثة الفيضان التي شهدتها منطقة "كسلا" وكان حريصاً على أن يسأل عمر الحاج موسى وغيره عما جرى هناك وعن أسلوب معالجة آثار الفيضان. ولقد خاب أمل السودانيّين في معظم الحكام العرب الذين لم تصدر عنهم بادرة إهتمام بالمتضررين من هذا الفيضان.

وللتذكير فإن نميري كان صبيحة المحاولة الانقلابية متوجهاً إلى "كسلا" لمشاركة أهالي المنطقة في مأساتهم. وهو سيتوجه إليهم في أي لحظة.

وهذا هو الفارق بينه وبين زعماء المعارضة الذين ينشطون في الخارج، بينما هو ينشط من الداخل... ودائماً مع الناس متصلاً بهم أو واقعاً بجانبهم، خصوصاً في المواقف المأساوية.

تبقى مسألة أخرى لافتة هي أن الذي يزور السودان ويلاحظ في دقة، يرى أن هنالك موجة من التأليه لميميري لعلها تتوقف أو لعله يضع حداً لها، خصوصاً أنه لا يحتاج إليها.

ضريبة طموح الضباط

في إجتماعات مجلس الدفاع العربي الأخيرة كان آدم الحواز أصغر المشتركين سناً في الإجتماعات. وكان الجميع يعاملونه على هذا الأساس وينظرون إليه من هذه النقطة. شاب صغير ويتحمل مثل هذه المسؤولية. وزراء الدفاع الثوريون يدللونه. يحيطونه بعنايتهم قبل أن تبدأ الجلسات وعندما يغادر القاعة حاملاً حقيبة سوداء في طريقه إلى الفندق. ووزراء الدفاع الآخرون يحذقون فيه بإستمرار ، وهو جالس وعندما يمشي وعندما يصعد إلى سيارته وعندما ينزل منها. إنه صغير. صغير جداً على تحمّل هذه المسؤولية.

لكن قياساً بغيره فإن الحواز من الكفريات المرموقة في الجيش الليبي وكان ترتيبه الأول في أول دفعة من الكلية الحربية سنة 1959.

وإستقاد من دورتين في الخارج. واحدة في بريطانيا حيث تدرَّب في سلاح الإشارة. وأخرى في الولايات المتحدة حيث درس في حقول الإلكترونيون. وهو بذلك أَرْضَى هواية كانت تشغل تفكيره، هواية الراديو والأجهزة الكهربائية. وعند قيام ثورة الأول من أيلول كان الحواز مدرِّباً في الكلية الحربية وأمراً لوحدة تصليح الأجهزة الإلكترونية في الجيش ومستشاراً في سلاح الإشارة. وتعاون مع تنظيم الضباط الودويين الأحرار سببهُ أن إثنين من هؤلاء كانا زميلين له في سلاح الإشارة هما النقيب مصطفى الخروبي عضو مجلس قيادة الثورة والعقيد معمّر القذافي رئيس المجلس. وكان تعاونهم قائماً على أساس واحد هو طموحهم إلى قلب الملكة وقيام حُكْم ثوري في البلاد.

أما المقدم موسى أحمد المتهم الثاني في المحاولة الانقلابية فإنه كان لفترة أستاذ القذافي في الكلية الحربية. ويقال إنه لولا الدور المهم الذي لعبه موسى أحمد لكانت فرص نجاح ثورة أول أيلول أقل مما كانت. فالقذافي خطط لكن موسى أحمد نفذ، وكان التنفيذ دقيقاً إلى درجة نجاح الثورة في إسقاط النظام الملكي. ومع ذلك فإن رفيق القذافي وأستاذه أصبحا بعد 3 أشهر و11 يوماً "خائنين تافهين جاهلين عميلين شرسين" في نظر مجلس قيادة الثورة. والمهم ليس النعوت. فالرجلان سقطا سقطة مميتة إلا إذا كان كل في الأمر حتى الآن صراعاً، مجرد صراع. وأن الحكم على النتائج يحتاج إلى بعض الوقت.

إن تعيين الحواز وزيراً للدفاع وموسى أحمد وزيراً للداخلية كان معناه أن الرجلين قويان وأنهما وضعا شروطاً قبل تنفيذ عملية الثورة. وبالتالي فإن تصفيتهما كانت صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً. وهذا الأمر يطرح تساؤلات عدة، منها أن الجيوب العسكرية المعارضة للملكية إتفقت على كل ما يقف عند تنفيذ الثورة. وما عدا ذلك فإن الإتفاق بشأنه كان قائماً على سوء نية أو على نية مبطنة. وهذه الجيوب كان منها القومي العربي والناصرى والبعثى والشيوعى... والمستقل الذى له ثارات على الملك السابق وحاشيته.

وكان كل من هذه الجيوب يخطط على أساس أن يسبق غيره. لكن تنظيم الضباط الودودين الأحرار كان

[illegible]

السَّابِق وتَقْدُ العملية وبدأ يخطط لتصفية الآخرين.

وكان المظهر الأول للتصفية إقصاء سعد الدين بوشويرب سفيراً إلى القاهرة. ويبدو أنه لم تكن هنالك صعوبة في إقصائه لأن اتجاهه داخل الجيش ليس قوياً إلى درجة كبيرة.

ثم جاء المظهر الثاني بإعلان قيام الحواز وموسى أحمد بمحاولة إنقلابية.

والأرجح أن مظهراً ثالثاً ورابعاً وخامساً وربما أكثر ستتلو المظهر الثاني إلى أن يخلو الجو لتنظيم الضباط الودويين الأحرار الذي يبدو حتى الآن أنه أقوى التنظيمات. وعندها ترتاح السمكة الكبيرة بعد أن تكون أكلت السمكات الصغيرة. هكذا حدث في الجزائر. هكذا حدث في سوريا. هكذا حدث في العراق. هكذا حدث في مصر. هكذا حدث في السودان. هكذا حدث في اليمن. هكذا سيحدث في كل بلد عربي يحكمه العسكريون.

بالإضافة إلى أن الإعلان عن إحباط محاولة إنقلابية من وقت لآخر في بلد يُحكم عسكرياً هو بمثابة المصل، أو بمثابة الأوكسجين.

الشباب الصغير الذي كان يعامل برقة في إجتماعات مجلس الدفاع الأخيرة أصبح الآن داخل قفص الإتهام ومعه صاحب الدور المهم في الثورة الليبية. هذه ضريبة طموح الضباط.

صحيفة "النهار" - الجمعة 12 ديسمبر/ كانون الأول 1969

اليوم الألف في مسيرة ثورة القذافي:

1- في ليبيا.. تنظيم رجل القضية المطروحة: هل يتم التحول الثوري على حساب الحرية والقانون والديموقراطية؟

رجل يريد أن يصل إلى مكان ما بسرعة. قاد سيارته وسط زحام. تضايق الناس من ذلك. تجاوزَ إشارات المرور. تسبب في وقوع حادث أو أكثر. سُجلت في حقه مخالفة سير بل ربما مخالفات. أخيراً وصل إلى حيث يريد. لم يهمه ما حدث. المهم بالنسبة إليه أنه حقق ما في نفسه ووصل.

ولقد أعطى العقيد معمر القذافي هذا المثل لأعضاء المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الاشتراكي العربي في جمهوريته الفتية وهو يعني ما يقول.

وتلك كانت النقطة الأساسية في أعمال أول مؤتمر للإتحاد الاشتراكي العربي. النقطة هي: مشكلة الديمقراطية في مرحلة التحول الثوري.

ليبيا دخلت عُمر الاشتراكية. منذ اليوم الأول للثورة التي قامت بها قبل نحو ألف يوم مجموعة من الضباط الوطنيين القوميين بقيادة معمر القذافي؛ كان واضحاً أن معجزة أخرى في طريقها إلى أن تولد في ليبيا. المعجزة الأولى كانت سقوط الحُكم الملكي وتساقط القواعد الأجنبية في البلاد واحدة تلو الأخرى. والمعجزة الثانية المكملية للأولى كانت انتقال المملكة المترامية الأطراف المنحسرة السكان من أقصى اليمين إلى يسار من نوع جديد. يقول بالاشتراكية إنطلاقاً من تلك التي نادى بها الإسلام وليست التي لها مفاهيم علمية، أي الاشتراكية التي بدأت مع ماركس وإنغلز والآخرين.

وهل الاشتراكية ممكنة في بلد تصل نسبة الأمية فيه إلى نحو 80 في المئة؟ أعلى نسبة في الدخل تقابلها أعلى نسبة في الأمية، تقابلها أدنى نسبة في عدد السكان ونسبة غير معقولة في مساحة الأرض.

إن ظاهرة الدعوة إلى الاشتراكية في بلد مثل ليبيا تدعو إلى الكثير من التأمل. وعملياً إن الذي يدعو إلى الاشتراكية ويعتقد أنها منهج صالح للممارسة هو العقيد القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين شاركوه في صُنع المعجزة الأولى والذين يتجاوبون مع هذه الدعوة هم النين يقرؤون، وإلاً فمعنى ذلك أن الذي لا يقرأ يؤمن بالاشتراكية وتُعجبه لفظتها لأن لها وقعاً جيداً في أذنه، أو لأن زعيمه الذي آمن به إلى درجة العبادة اشتراكي ويجب أن يكون هو تبعاً لذلك إشتراكياً. إذًا، ومن المنطق العملي ومن زاوية العلم والأمية، فإن الذين يحق لهم الانتماء إلى الدائرة الإشتراكية في ليبيا هم 20 في المئة أي المتعلمون وبينهم القذافي ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين يقودون هذه الدعوة.



وعلى هذا الأساس يمكن الافتراض أن القذافي تدارك هذا الأمر في منتهى الفطنة لأنه عندما ركز على الاشتراكية بمفهومها الإسلامي كان يعرف سلفاً أنها لن تتوقف أمام عقبات المتعلم والأمين. فالشعب الليبي متدين. ويستطيع إمام المسجد أن يشرح له في دقائق خلال خطبة يوم الجمعة أصول الاشتراكية النابعة من الدين الإسلامي، في حين أن القذافي لو طرح الاشتراكية بمفهومها العلمي، منهجاً للحكم في ليبيا، سيجد أن من الصعوبة بمكان مريدين لها، يضاف إلى ذلك أنه هو شخصياً كبير الرافضين لأي اشتراكية إلا إذا كانت نابعة من الدين الإسلامي.

إشتراكية في الصحراء الشاسعة

والدعوة الإشتراكية لم تعد مشكلة في ليبيا. إن أحداً لا يناقش الأمر. فما دام الليبي مؤمناً فإن المشكلة ليست واردة، ذلك أن في الإسلام كثيرين من عُمر بن الخطاب إلى عُمر بن عبد العزيز إلى علي بن أبي طالب ممن تحدّثوا في الإشتراكية ومارسوها قولاً وعملاً إنما تحت تسميات أخرى كالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس.

ولو لم يكن للقذافي طموح سياسي يتجاوز الأرض الليبية الشاسعة الأطراف، لكان إعتد تسمية أخرى بدل الإشتراكية.

إذاً، لا مشكلة، إذاً، لا عودة. إذاً أصبح البلد إشتراكياً. إشتراكية في الصحراء الشاسعة التي تجري في أحشائها أنهار من النفط. وهذه تجربة فريدة من نوعها ليس في المنطقة العربية فحسب، إنما في العالم كله. فالإشتراكية كما هو المألوف يولدها التضخم في الفقر أو التضخم في عدد السكان يرافقه إضمحلال في الموارد.

وكل هذه الأمور غير قائمة في ليبيا. هنالك مشاكل إجتماعية كثيرة ولكن ليس هنالك وجود للأسباب الرئيسية الموجبة التي تقود إلى الإشتراكية. لا الفقر له أثر وإن كان هنالك لبييون لا يجدون أحياناً ما يقتاتون به. وهذه قضية تنظيمية ومسألة سببها المجتمع الليبي القَبلي. وليس هنالك تضخم في عدد السكان، بل إن العكس هو الصحيح. هنالك تضخم في ضالة عدد السكان. ومن هنا القول إنها تجربة فريدة من نوعها في العالم.

الديموقراطية والتحول الثوري

وما دامت الإشتراكية ليست مشكلة بعدما مارس القذافي فطنة وُبعد نظر في أسلوب الدعوة إليها، فما هي المشاكل إذاً؟

على هاتين المسألتين تركزت مناقشات المؤتمر الوطني العام الأول للإتحاد الإشتراكي العربي في ليبيا. وبسبب هاتين المسألتين طرح القذافي مثل الرجل المسرع الذي وصل إلى حيث يقصد من دون أن يهتم لما أحدثه للآخرين من مضايقات.

يقول القذافي إنه يريد أن يحقق في يوم ما يستغرق تحقيقه أسبوعاً.

ويريد أن يختصر الشهر إلى أسبوع ... وهكذا.

ماذا يفعل حيال ذلك؟ هل يقع فريسة البيروقراطية والأصول الدستورية فلا ينجز شيئاً، أو يتجاوز هذين الأمرين ويحقق كل ما يريد؟

لقد ساق وهو يناقش الموضوع مع أعضاء المؤتمر الوطني مثلاً يدعو إلى التخوف على فكر الثورة الليبية مستقبلاً. قال: "روسيا علشان خلقت ثورة في بلدها، ستالين ذبح خمسة ملايين في سبيل منتي مليون. هو اعتقد أن ذبح خمسة ملايين من أجل منتي مليون شيء ضروري. على أي حال روسيا تحولت تحولاً ثورياً وأصبحت بفضل طريقها هذه دولة قوية وهي تغزو الآن كوكب الزهرة والقمر والمريخ. هذه تجربة قاسية جداً إحنا ما بناخدش فيها لأن القرآن يقول لنا إذا قتلنا نفساً واحدة كانت بريئة فكأنك قتلنا جميعاً...".

وأضاف الأمين العام للإتحاد الإشتراكي الرائد بشير هوادي إلى المثل كلاماً يزيد من نسبة التخوف على

فكر الثورة الليبية مستقبلاً حيث قال: "مشكلة التحول الثوري في حد ذاتها تتطلب تضحية من الفرد في صالح المجموع. غير أن هذه المصلحة تتعارض تلقائياً مع حاجة (...) إسمها القانون. القانون يهدف إلى الحرية. يبقى لو إحنا أردنا أن نتغير بسرعة ونغير بسرعة من أفكارنا وأساليبنا ومفاهيمنا ومن واقعنا الاجتماعي، فلا بد أن تتعارض هذه التغييرات مع مطامحنا في الحرية.

يبقى لا بد أن يتضرر البعض منا بسبب حاجة (...) إسمها القانون. من أين يبدأ القانون. هل هو من السلطة الشعبية؟ نعم يبقى أن كل التضحيات هي في سبيل هذه السلطة. وعلى هذا يجب أن يقتنع المجموع بأن مشكلة التحول الثوري لا بد أن تتم على حساب الحريات للرفع من قيمة الإنسان".

كلام آخر قاله العقيد القذافي يدعو إلى التخوف مستقبلاً على أحد أبرز الأهداف التي قامت من أجلها ثورة "الفتاح من سبتمبر". فقد قال وهو يعالج مشكلة الديمقراطية في مرحلة التحول الثوري: "شخص مثلاً يعمل ضد الثورة أو نعتقد أنه يشكل خطراً على الثورة. مثل هذا الشخص ممكن تَصُدُر الأوامر بالقبض عليه من أي جهة مسؤولة سواء كانت هذه الجهة الإنضباط العسكري أو عضواً من مجلس قيادة الثورة "الفتاح من سبتمبر"، أو أي جندي أو ضابط. هنا لما يجو للقانون اللي ماشية عليه البلد واللي متعارف عليه فإنه لا يقبض على شخص إلا بإذن من النيابة العامة. والقبض له أسباب وله طرق. لا يُقبض على واحد إلا بطرق معينة. لكن إحنا في النظام الثوري ما نقدرش نتبع هذا الأسلوب. ما نقدرش إذا كان في واحد بيتأمر ضد الثورة ويشكل خطورة عليها نطلب إذن من النيابة. وما نقدرش نبعث ورقة للشرطي والشرطي يروح يقبض على واحد. والواحد يحال على محكمة ثم تُطْلَعه المحكمة بكفالة. حدث مثل هذا الأمر كثيراً في الماضي. لكن في مرحلة التحول الثوري ما نقدرش نعتد هذه الأساليب. واحد يتأمر ضد الثورة نقول للمقدم أبو بكر (أبو بكر يونس رئيس الأركان وعضو مجلس قيادة الثورة) روح أقبض عليه أو على المجموعة الفلانية، خلاص يروح يُقبض عليه. لا نيابة ولا إعتداد لقانون الإجراءات المتعارف عليها...".

المعنى... في إختصار

ماذا يعني كلام القذافي هذا في إختصار؟ يعني في إختصار وبكثير من الوضوح أن مرحلة التحول الثوري ستلتزم إعتداد إجراءات قاسية في حق من يعارض الثورة أو يشكل خطراً عليها. يعني أن في إستطاعة أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو أي عنصر من عناصر المخابرات العسكرية أن يطرق باب أحد المواطنين وينقله خلال دقائق من بيته إلى السجن. ومثل هذا الأمر حدث في العهد الذي أنهته ثورة القذافي حيث أن أجهزة المخابرات كانت تطرق أبواب الناس عند الفجر أو منتصف الليل أو في أي لحظة وتنقل شخصاً يعارض العهد من بين عائلة وأولاده إلى الزنزانة. وفي تلك الأيام أعادت هذه الإجراءات إلى الأذهان عبارة تشرشل الشهيرة التي خلاصتها أن الفرق بين الإنكليزي والألماني أن الإنكليزي إذا طُرق بابه عند الصباح يعرف أن الطارق هو بائع الحليب في حين أن الألماني إذا طُرق بابه عند الصباح يدرك على الفور أن الطارق هو أحد رجال الغستابو. هل من سمات الثورة الليبية أن تسمح بتواجد تلك الظروف؟ من الطبيعي أن الجواب هو: لا. ذلك أن هناك إلتفافاً شعبياً حول الثورة وليس من المصلحة أبداً فتح ثغرات في جدار هذا الإلتفاف. وقبل الثورة الليبية إعتمدت ثورات عربية أخرى تلك الأساليب، فماذا كانت النتيجة؟

وما دام العقيد القذافي المتأثر بالثورة المصرية ما زال على تأثره، فإن مخاطبته من هذه الزاوية تبدو منطقية ومجدية.

عبدالناصر من قبل

إن جمال عبدالناصر من قبل في مرحلة التحول الثوري لم يقل مرة أمراً في هذا الشأن. وعلى العكس كان في خطبه وأحاديثه يركز على الديمقراطية والقانون في وقت كانت الأجهزة تفعل ما يظن العقيد القذافي أنه ضروري من أجل حماية الثورة. ووصل الحال بأحد حواربي عبدالناصر وهو سعد زايد المعتقل الآن بتهمة

الإشتراك في "مؤامرة علي صبري" إلى القول ذات يوم: "قانون إيه. القانون في إجازة". وهذه العبارة خلقت في صفوف الرأي العام المصري ردة فعل سيئة أنسئ له بعض الوقت الإنجاز الكبير الذي حققته الثورة المصرية وهو السد العالي في أسوان.

ويجب ألا ينسى العقيد القذافي أن ظروف الثورة المصرية تختلف عن ظروف ثورة "الفتح من سبتمبر". إن مصر غير ليبيا. وعندما قام عبدالناصر بثورته الشهيرة وجد نفسه مضطراً إلى أن يحيط هذه الثورة بسياج حديدي. فهو ضد الإخوان المسلمين وهم فئة ضخمة ومنتشرة في طول مصر وعرضها. وهو ضد الأحزاب وكانت أحزاب مصر في وضع جيد وراسخ. هنالك الوفد وهنالك الشيوعيون الناشطون في خلاياهم، وفوق ذلك هنالك الطبقة المستفيدة من الملك في الجيش وفي قطاعات عريضة من المدنيين. كل هذه الأسباب حثمت على زعيم إستثنائي مثل عبدالناصر أن يعتمد الأمن الحديدي بدلاً من الحوار المفتوح مع الناس. ولأن اعتماد هذا الأسلوب خلق أجواء غير مناسبة وليست لمصلحة النظام فإن عبدالناصر لم يرد عليها بإعتماد الحوار المفتوح، إنما ترك الساحة للأجهزة تُطور وسائل الأمن الحديدي، إلى أن طغت نتائج ذلك على الإنجازات التي حققها الثورة المصرية.

أما في ليبيا فإن الوضع مختلف. لقد قامت الثورة وليس هنالك سوى أفراد حزبيين، أما الأحزاب فلم يكن لها وجود. هنالك بعض الإخوان المسلمين، وهنالك بعض الشيوعيين، وهنالك بعض القوميين العرب، وبعض البعثيين. لكن هؤلاء في مجموعهم لا يشكلون قوى أساسية يمكن أن تؤثر على مسيرة الثورة الليبية لكي يُبنى سياج حديدي لحمايتها.

واقعة مهمة...

وأذكر لهذه المناسبة واقعة مهمة. فقد حدث في اليوم الحادي عشر للثورة (على الأرجح) أن وصل إلى ليبيا وفد عربي يرئسه مسؤول ما زال في موقع المسؤولية الحساسة إلى الآن. وخلال حوار أجراه هذا المسؤول مع القذافي طرح موضوع حماية الثورة، وكان مما نصح به هذا المسؤول: من يقف في الطريق ضعه في السجن وبذلك تحمي الثورة. تحميها إذا تصلبت وملأت السجون بالذين يقفون في طريقك أو يعارضون ثورتك. الذي يعارض ضعه في السجن. وبعد خمس سنوات أخرجه من السجن وإسأله عن اسمه فإذا قال اسمه صحيحاً أعده إلى السجن وإبقه فيه إلى حين لا يعود يعرف اسمه.

وغادر الوفد وعلى رأسه ذلك المسؤول "مشكوراً" على هذه النصيحة.

وما حدث بعد ذلك كان يتناقض مع تلك النصيحة. وفي السنة الأولى من الثورة وفي السنة الثانية أيضاً حدثت أمور في منتهى الأهمية. أُجريت محاكمات لرجال العهد السابق أو بالتعبير المعتمد الآن في ليبيا "العهد المباد". وأُجريت محاكمات لعدد من الصحفيين. وكانت هذه المحاكمات تُبث مباشرة. ينقلها التلفزيون الليبي أو بالتسمية المعتمدة هناك "الإذاعة المرئية". وكان الليبيون يسمعون من الذين تجري محاكمتهم أو من محامي الدفاع عبارات قاسية في حق الذين قاموا بالثورة. ولم يُعد القذافي النظر في الأمر وترك التلفزيون يبث كل ما يقال. وهي تجربة فريدة من نوعها في الدول العربية الثورية. وحتى خلال انعقاد المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الاشتراكي رد البعض على كلام القذافي المتعلق بالقانون والديموقراطية وسمع الليبيون هذا الكلام.

إذاً، هنالك إستعداد لخلق مناخات من الحرية والديموقراطية. ومسألة الأمن الحديدي مسألة معقدة كلما بالغ الحاكم في اعتمادها تعقدت أكثر.

المظاهر الحديدية

ومنذ إفتتاح المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الاشتراكي العربي كانت المظاهر الحديدية من النوع الذي تُمكن ملاحظته. ففي الوقت الذي إلتم شمل مسرح الكشف، أرقى المسارح في العاصمة الليبية، ودخل أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبي وهم يرتدون الثياب العسكرية وتحلقوا حول طاولة بدأ عزف النشيد الوطني وهو موسيقى نشيد "الله أكبر" الذي كان أبرز الأغاني والأنشيد القومية المصرية التي وُلدت نتيجة العدوان

الثلاثي على مصر في العام 1956. رفع القذافي ورفاقه التحية العسكرية ثم جلسوا. كانت ملاحظة لها معناها. لماذا الزي العسكري في مثل هذه المناسبة. وإذا إفترضنا أن الأمر الضروري فعلى الأقل كان يجب أن يرتدي القذافي والأمين العام للإتحاد الاشتراكي الرائد بشير هوادي الزي المدني، على أساس أن القذافي هو رئيس الإتحاد الاشتراكي وأن هوادي هو الأمين العام. كلهم إرتدوا الزي العسكري حتى الرائد عمر المحيشي الذي كان لشهرين خلوا لا يظهر على الناس إلا بالثياب المدنية. وكان المتغيب الوحيد هو الرائد محمد نجم الذي قيل إن سبب غيابه هو وجوده في المستشفى حيث أجريت له عملية إستئصال الزائدة الدودية. وإستمر الجميع يرتدون البزة العسكرية خلال الأيام الثلاثة الأولى من المؤتمر. وفي اليوم الرابع جاء ثلاثة منهم إلى المؤتمر في الثياب المدنية. والثلاثة هم القذافي وهواري والرائد مختار القروي أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي يرتاح القذافي إليه في شكل خاص. ولقد تبين أن هناك من أبلغ القذافي أن الجميع لاحظوا ذلك المظهر الحديدي المتمثل في إرتداء الزي العسكري. ويبدو أن القذافي إقتنع بهذه الملاحظة.

والمهم أن القذافي طرح موضوع الحرية والديموقراطية والقانون وهو ما زال يرتدي الزي العسكري في المؤتمر. لكن مناقشة الموضوع تمت في اليوم الرابع بعدما أبدل مع هوادي والقروي الزي ببذلة مدنية؟ ولوحظ أيضاً أن الرائد عبدالمنعم الهوني الذي تشمل إختصاصاته الإشراف على جهاز المخابرات نسق الجلسة الرابعة وهو إجراء له أكثر من تفسير.

وفي الجلسة الرابعة جرى نقاش مثالي بين القذافي وأحد أعضاء المؤتمر وهو أستاذ في الجامعة. وقد لخص العضو القضية المطروحة بمفهوم علمي. وسأحاول هنا إيراد النقاش في شكل مختصر ومبسط. العضو: المتقف الثوري ليس الذي يهتف إنما الذي يخدم بصمت. هو الذي يقول للحاكم أنت أخطأت، ولا داعي لأن يقول له أنت أصبت، إن الحرية مقدسة في الإسلام. ولذلك فالقول بأن التحول الثوري يتطلب إلغاء الحرية غير مقبول. فليس المهم أن نبني ونشيد إذا نتوصل إلى بناء الإنسان الحر. لقد نادى الإسلام بالديموقراطية. عُمر بن الخطاب كان يعارض النبي محمد في أمور كثيرة وورد ذلك في الأحاديث النبوية. مهما كانت الأعذار فإن الأولوية للحرية والديموقراطية. القذافي: كلام جيد ولكن ما هو الأسلوب؟

العضو: مجلس شعب. علينا أن ننشئ مجلس شعب. وهذا المجلس يضع دستوراً، ونحن نشير وفق هذا الدستور.

القذافي: أنا ممكن في ليلة واحدة من أجل مرحلة التحول الثوري أصدر 20 قراراً من مجلس الشعب عايز سنة علشان يناقشها. هل أنتظر؟ من الطبيعي ألا أنتظر، وإلا فمن الصعب أن نتحول ثورياً بسرعة. العضو: لقد حلت المشاكل السياسية. أنهيت وجود القواعد. لكن المهم بعد ذلك هو خلق الإنسان الحر. القذافي: أنا في مرحلة التطور الثوري يمكن أن أرى أن نعمل يوم الجمعة، أي يوم العطلة الأسبوعية. وإذا طلبت من الشعب أن يعمل يوم الجمعة ورفض... بماذا أتصرف؟ العضو: هو حر يرفض.

القذافي: إن مجلس شعب من مئة عضو أفضل من مجلس يضم 50 عضواً لأن قاعدة الديمقراطية تتسع ولكن كلما سَرنا نحو الديمقراطية وتوسَّعنا فيها سيكون ذلك على حساب التحول الثوري، ذلك أن الجميع سيناقشون وسيأخروا إنجاز الأعمال.

العضو: الإنسان الحر يُنتج أكثر. بعد الثورة الإنسان الليبي تحرر. ويجب أن تحافظوا على حريته. هذا هو البناء السليم.

إلا أنه في المقابل وجد أحد الأعضاء ينادي بالشدة ولو مرحلياً من أجل التحول الثوري. ولأن الموضوع جذاب ومغفد في الوقت نفسه فقد شارك إثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة في النقاش. الرائد عبدالسلام جلود أعطى في هذا المضمار الوحدة العربية مثلاً. قال: "إن الإستعمار غرس في ذهن المواطن العربي أن

الوحدة خطر عليه. فهل أنتظر مئة سنة كي أقنع الشعب العربي بالوحدة إنني أرى أن تصل قوى ثورية إلى السلطة وتفرض الوحدة".

وخطورة كلام جلود أنه يوحي أن الإتحاد بين مصر وليبيا فرض فرضاً. العضو الآخر الذي شارك في النقاش كان الرائد عمر المحيشي الذي قال: "لا شك في أن مجلس الشعب ضروري، لكن الديمقراطية ليست في أن يتواجد مجلس الشعب فقط. وفي الماضي كان هنالك مجلس شعب ومجلس شيوخ لكن لم تكن هنالك ديمقراطية. لو إستطعنا تعبئة المواطنين من أجل الوطن تكون هذه خطوة ديمقراطية. وعندما نستطيع تكوين سياسي جيد نكون بذلك نبني الديمقراطية".

وتوسّع النقاش كثيراً. هناك من اقترح إبعاد الديمقراطية جملة وتفصيلاً من الدستور والميثاق. وهناك أحد الأعضاء قال إن الحد من الحريات هو في مصلحة الشعب الليبي. وهناك أيضاً من قال إن الحرية يجب ألاّ تُسأبداً. مع إقتراب اليوم الألف من عُمر الثورة الليبية تولد المعجزة الصغرى وهي قيام تنظيم سياسي واحد. ومن المبكر الحكم على النتيجة كأن نقول إنها تجربة فاشلة أو تجربة ناجحة أو تجربة بين بين، ذلك أن تجربة صناعة تنظيم سياسي في ليبيا هي من الأمور الشاقة لكنها في أي حال ليست من الأمور المستحيلة. إنها أشبه ما تكون بزرع شتلة قرنفل أو ورد في صحراء. مثل هذا الأمر يتطلب المثابرة والصبر والتحدي.

وفي العادة إن رحلة الألف ميل تبدأ بالميل الأول. وها هي مسيرة الثورة الليبية على أبواب اجتياز اليوم الألف. إذاً فقد نجحت في اجتياز الحواجز، ألا أن عليها أن تستفيد من أخطاء الثورات العربية الأخرى. ولتكن الإستفادة من أخطاء الثورة التي تتأكل في مصر لكنها تنمو في ليبيا. وإذا كان الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر ينتقل في إستمرار من تعثر إلى آخر فإن الذين يقودون الثورة في ليبيا قادرون على ألاّ يتعرضوا للتعثرات نفسها.

وبذلك قد ينجح التحدي، وتعيش شتلة القرنفل أو الورد في الصحراء. والمهم أن يكون المزيد من العناية والمزيد من الصبر والمزيد من التآني.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الأربعاء 5 أبريل/ نيسان 1972

2- طموح وأحلام... تتجاوز الحدود

يجب أن لا ننسى، عندما يتحدث العقيد معمر القذافي بتلك الحماسة وذلك الإندفاع اللذين لا حدود لهما، أنه ابن المؤسسة العسكرية الليبية.

وفي المؤسسات العسكرية لا مجال للنقاش. الضابط يأمر والجندي يطيع. القيادة تعطي وأمر والأفراد ينفذونها. والعسكري الذي ينال الأوسمة الكثيرة والترقيات المستمرة هو الذي يطيع أكثر ويقوم بالمهام التي توكل إليه بدقة. وفي المؤسسات العسكرية لا ينجح في الترقى بل حتى في استمرار الإنتماء العسكري من يتلأأ أو يناقش أو يتمرّد على الأوامر. وفي زمن الحرب مصير المتلكئ أو المناقش أو المتمرد واضح.

وفي المؤسسات العسكرية لا وجود لمفهوم الحرية والديمقراطية والمعارضة. هناك تسلسل. القائد يأمر مساعديه. المساعدون يأمرّون قادة السلاح. هؤلاء يأمرّون الضباط. والرتباء والجنود يتلقون الأوامر من الضباط.

ويقول القذافي عن المؤسسة العسكرية إنها "منظمة ديكتاتورية" أو "منظمة إجتماعية ضاغطة" على حد تسمية علم الاجتماع وعلم النفس لها.

وفي العادة تحدث الانقلابات العسكرية أو الثورات التي يقودها عسكريون لسببين: إما أن مجموعة من الضباط تلتقي حول مفهوم موحّد وتقرّر القيام بإنقلاب وتسلم زمام الحكم مستغلة في ذلك الوضع السياسي المتدهور ونقمة الناس على هذا الوضع، وتبقى في الحكم مستمرة حلالة السُلطة فاسحة في المجال أمام مجموعات أخرى تغامر وتقامر من أجل الانتقال من التكتلات إلى السرايات، أو أن مجموعة من الضباط تتصاعد معاناتها للقضايا القومية والوطنية إلى حد تسلم الحكم وإحداث تغيير جذري في أوضاع البلاد الداخلية وهويتها السياسية. هكذا حدث في مصر. وهكذا حدث مع القذافي ورفاقه الرواد عندما قاموا بثورة "الفتاح من الضباط الصغار بثورة 25 مايو 1969. وهكذا حدث مع القذافي ورفاقه الرواد عندما قاموا بثورة "الفتاح من سبتمبر".

إذًا، فمن الطبيعي ما دام الذين قاموا بتلك الثورات هم من خريجي "المنظمة الديكتاتورية" أو "المنظمة الاجتماعية الضاغطة" أي المؤسسات العسكرية أن تكون مفاهيمهم المتعلقة بالحرية والديمقراطية والقانون ذات طابع "أوامري" أو حديدي. ومن الطبيعي أيضاً أن يروا في المناقشين والمطالبين بالحرية المطلقة والمناخات الديمقراطية والدستور والمؤسسات الدستورية جماعات خارجة على الطاعة، أو بالتعبير الشائع عناصر مضادة للثورة. ولولا ذلك لما كان العقيد القذافي خاطب أعضاء المؤتمر الوطني العام الأول للإتحاد



الإشتراكي قائلاً: "المعارضة قبل الثورة ضد السلطة الشعبية. ونحن لن نسمح بمعارضة ضد الشعب لأننا نحن نتكلم بإسم الشعب. والذي يعارض هو عدو الشعب وعدو الثورة ونحن نعتبره عميلاً ومريضاً ومجرماً وضالاً ونحاسبه".

ويريد القذافي من هذا الكلام القول إن دور المعارضة إنتهى بسقوط حُكم الملك ادريس السنوسي. وهنا أوقع نفسه في ثغرة ليست لمصلحة الثورة. وكان في إستطاعته أن يقول على سبيل المثال إنه لن يسمح بمعارضة خارج الإتحاد الإشتراكي، ذلك أنه ما دام المؤتمر العام للإتحاد الإشتراكي يجب أن يكون مؤيداً فمعنى ذلك إستحداثه إنما هو عملية صورية ومظهر من مظاهر إستكمال الشكل الدستوري للنظام. وعملياً لا يمكن الحؤول دون وجود المعارضة. وحتى بالإنجازات التي حققها جمال عبدالناصر لم يتمكن من القضاء على الأفكار المعارضة. والمعارضة من داخل التنظيم الواحد ضرورية وصحية في الوقت نفسه. ولو كان مثل هذا الشيء يحدث داخل الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر في عهديه لما كان للقضايا الصغيرة أن تصبح كبيرة ثم تتفجر أزمات يتم تطويقها أو القضاء عليها بالمنطق الحديدي، وليس بالمنطق الذي يفرضه وجود تنظيم سياسي واحد كالإتحاد الإشتراكي العربي.

لقد بنى جمال عبدالناصر السد العالي ومئات المصانع وأحدث تغييراً جذرياً في حياة المواطن المصري، لكنه إستمر يحكم مصر من دون دستور وإعداداً في الوقت نفسه بوضعه، ومن دون إيجاد مناخات ديموقراطية متحدثاً في إستمرار عنها، ثم تبين بعد ذلك أن المؤسسات الدستورية في مصر كانت تحتاج في إستمرار إلى ما هو أعمق من إعتداد المنطق الواحد.

الدور الكبير للوطن الصغير

وفوق ذلك إن الدور الكبير الذي يسعى القذافي إلى أن يلعبه يتجاوز بكثير حدود الوطن الصغير. ولكي يمكنه ممارسة هذا الدور عليه أولاً أن يحل مشاكل الداخل ليتصرف بكل الطاقة والحماسة إلى الدور الكبير. لكن الذي يحدث هو أن القذافي يمارس الدورين معاً. يبني في الداخل ويمارس الأدوار المتعددة خارج الحدود. وإذا حاولنا إلقاء نظرة سريعة على إهتماماته الخارجية نجد أنها غطت ثلاثة أرباع العالم. كيف؟ في المنطقة العربية صُفّ نفسه خصماً لأكثر من دولة، وخاض معارك باردة معها. الأردن والمغرب والعراق على سبيل المثال.

في آسيا صُفّ نفسه خصماً للهند في حربها ضد باكستان من أجل بنغلاديش وقال عن الهند وحكومتها كلاماً في منتهى القساوة. كذلك إتخذ موقع الخصومة من حكومة الفلبين بسبب ما يجري في حق المسلمين هناك.

في أوروبا لم يترك لبريطانيا موقعاً يُسلم من إجراءاته سوى السفارة في طرابلس. وفي المقابل رفع نسبة إزدهار العلاقات مع فرنسا إلى القمة.

في المعسكر الشيوعي صُفّ نفسه على أنه الخصم الأول للشيوعية وهاجم الإتحاد السوفياتي كما لم تهاجمه الإذاعات الموجهة التي يشرف عليها الروس الذين لجأوا إلى أوروبا. ولم يأخذ في الإعتبار مرة واحدة أن الإتحاد السوفياتي هو حليف مصر وأن مصر حليفته وشريكته في "إتحاد الجمهوريات العربية". وحتى الصين الشعبية لم تسلم من خصومته فهو قبل عشرة أشهر إعترف بالصين لكنه لم يتبادل التمثيل الدبلوماسي معها إلى الآن. ولهذا قصة. فبعدما أعلن إعترافه وصلته برقية شكر من رئيس وزراء الصين الشعبية شو ان لاي تضمنت في الوقت نفسه إستفساراً عن إقامة التمثيل الدبلوماسي. وقد ضايقه ذلك ولم يُرد على البرقية إنما حوّلها إلى نائبه الرائد عبدالسلام جلود ليتولى هو الرد. ذلك أن القذافي كان يريد أن يبعث إليه بالبرقية ماو تسي تونغ وليس شو ان لاي.

لكن خصومته للإتحاد السوفياتي خفّت حدة بعد الزيارة التي قام بها الرائد جلود لموسكو وعقد خلالها إجتماعات مع المسؤولين السوفيات كان أبرزها الإجتماع الذي عُقد بين جلود وليونيد بريجنيف وإستغرق قرابة

خمس ساعات وهو أمر يُعتبر إستثنائياً.

وهناك إحتمالان حول الزيارة. الإحتمال الأول أن جلود سافر إلى موسكو لتسويق كميات من النفط بعد تأميم الشركة البريطانية في ليبيا. وتفيد رواية في هذا الشأن أن جلود طلب من الإتحاد السوفياتي أن يشتري ثلاثة ملايين طن من النفط وأن السوفيات قالوا إنهم لا يستطيعون شراء أكثر من مليون طن، ولذلك سافر جلود بعد ذلك إلى رومانيا لتسويق الكمية المتبقية.

أما الإحتمال الثاني للزيارة التي تمت بعد إلحاح لا مثيل له من السفير السوفياتي في طرابلس يرافقه إلحاح من جانب الرئيس أنور السادات، فهو أن الرائد جلود بحث مع بريجنيف في صفقة سلاح وأن الإعلان عنها سيتم يوم 11 حزيران لمناسبة ذكرى الجلاء الأميركي، أو يوم إجتماع الرئيسين نيكسون وبريجنيف، أو في أي مناسبة يرتأها القذافي.

وقد درجت العادة أن تبقى أمور كثيرة طي الكتمان ولا تذاع إلا عندما يقرر القذافي أن من المصلحة إذاعتها. فهو مثلاً كان قد قرر عدم الكشف عن موقفه حيال الفلبين مما يجري للإسلام والمسلمين هناك، ثم وجد أن من المصلحة إعلان هذا الموقف فأعلنه.

قصة إستقطاب عيدي أمين

ومن المواقف التي يتمسك إلى الآن بالإبقاء على سريتها الموقف الذي جعل رئيس أوغندا عيدي أمين ينقلب فجأة ضد إسرائيل ويصفي الوجود الإسرائيلي في بلاده.

كيف حدث ذلك؟

لقد أبدى عيدي أمين، وكان في زيارة لألمانيا الغربية، رغبته في زيارة ليبيا. ورحب القذافي بالزيارة وجاء الرئيس الأوغندي إلى طرابلس في طائرته الخاصة التي قدمتها إليه إسرائيل. وفي اللقاء الأول بين القذافي وعيدي أمين ركز الرئيس الليبي في أحاديثه على الزاوية الإسلامية قائلاً: لقد سُررنا عندما تسلمت الحكم على أساس أنك مسلم لكننا صُدمنا بك بعد زيارتك لإسرائيل وتوسيع نطاق التعاون معها.

وشرح عيدي أمين الظروف بالتفاصيل وغادر طرابلس موعوداً بالمساعدات والخبراء إذا هو أوقف تعاونه مع إسرائيل. وعندما ودع القذافي الرئيس الأوغندي في المطار قال عيدي أمين: إننا ننتظرك في أوغندا. ورد القذافي: ليس قبل أن تغلق سفارة إسرائيل.

وحدث أن السودانيين تضايقوا من زيارة عيدي أمين لليبيا لسببين: الأول إنه يقف موقفاً عدائياً من السودان ويساعد المتمردين في الجنوب. والثاني إن رئيس أوغندا السابق الذي كان متفهماً لموقف السودان يقيم في الخرطوم لاجئاً سياسياً. وقد رد القذافي قائلاً إن هذه الزيارة ربما أعطت نتائج طيبة لمصلحة السودان قبل أن تكون لمصلحة ليبيا.

وإلى الآن لم يدفع القذافي إلى الجنرال عيدي أمين شيئاً. لكنه إستناداً إلى الوعود سيمنحه مستقبلاً بالخبراء والمساعدات. وفي أي حال يمكن إعتبار ما جرى في أوغندا إنتصاراً براقاً للعقيد القذافي. فهو إستطاع أن يُنهي الوجود الإسرائيلي في أوغندا ويحول رئيسها من صديق لإسرائيل إلى صديق للعرب. وما جرى في أوغندا قد تكون له مضاعفات في الدول الأفريقية الأخرى التي تربطها علاقات جيدة بإسرائيل.

وهذا النجاح في إستقطاب عيدي أمين يشجع القذافي على المضي قدماً في موضوع دعوته الإسلامية. وهو بالفعل ماضٍ فيها. وحديثاً تقرر إصدار أوراق نقدية من فئات عشرة دنانير وخمسة دنانير ودينار واحد ونصف دينار وربع دينار. وقد طبعت على الأوراق الجديدة آية قرآنية هي: "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل".

إذاً، وصلت الإسلامية إلى حد وضْع آية قرآنية على العملة وهو أمر يحدث للمرة الأولى في الدول الإسلامية المعاصرة.

ورقتان في وقت واحد

والآن أصبحت ملامح طموح القذافي تتضح. يريد أن يلعب ورقتين في وقت واحد. الدين والقضية العربية.

وبالنسبة إلى الورقة الأولى فإنه لا تعترضه عراقيل في الداخل لأن الشعب الليبي مؤمن ومتدين. لكن هذه الورقة بالإضافة إلى الورقة الثانية لن تُلعبا بمهارة إلا على حساب ترف المواطن الليبي، بل على حساب ضروريات المواطن الليبي في بعض الأحيان. فالمطلوب الآن ثورة تعليمية في ليبيا حيث تصل نسبة الأمية إلى نحو 80 في المئة. والمطلوب ثورة صحية حيث أن هنالك عشرات الأمراض المستوطنة ومنها أمراض العيون السائدة. والمطلوب ثورة إسكانية لإختصار سراب الصحراء الكبيرة ونقل مئات المواطنين المنتشرين في بطون صحراء ليبيا وأوديتها من الخيم إلى المنازل. والمطلوب ثورة صناعية لأن النفط سيجف ذات يوم. والمطلوب ثورة زراعية لأن الأجيال الليبية المقبلة ستجد نفسها مشدودة إلى الأرض وما تنتجه. وليس مقبولا أن تكون نسبة الأرض الصالحة للزراعة نحو 40 في المئة من مساحة ليبيا البالغة 1.760.000 كيلومتر مربع في حين أن الأرض المزروعة من أصل الـ 40 في المئة لا تتجاوز الـ 7 في المئة. والمطلوب ثورة في نفس المواطن الليبي تنقله من حالة الإسترخاء التي يعيشها طول السنة إذ لا يُعقل أن يسقط الزيتون على الأرض لأن الليبي لا يجنيه ويستسهل شراء الزيتون المعبأ. كذلك لا يُعقل أن تموت غرسة الخُضر لأن الليبي لا يسقيها مستسهلاً شراء الخُضر التي تأتيه من الخارج. والمطلوب ثورة على التقاليد. وبكلام مبسط مطلوب قوالب جديدة للمواطن الليبي. وهذه عملية ليست مستحيلة إذا لم تتجزأ طاقة الحاكم الليبي. لكن القذافي يريد أن يلعب دوراً يرسمه لنفسه يدفعه إلى ذلك شعور قومي وحماسة ثورية وشعور كبير بالثقة في النفس. إلا أن مقومات لعب الأدوار غير متوافرة تماماً في ليبيا. كانت متوافرة لعبد الناصر فلعبها ونجح مرحلياً في بعضها، لكنها غير متوافرة للقذافي. فلكي يلعب الأدوار التي رسمها لنفسه يجب أن يكون وراءه شعب وليس أرض ومال وحماسة ثورية ومشاعر قومية فقط. صحيح أن ليبيا هي أول المغرب وآخر المشرق. وهو موقع له بُعد كبير. إلا أن ذلك لا يكفي. وإذا نحن قارئاً عدد سكان ليبيا بمساحتها لوجدنا أن لكل مواطن كيلومتراً نسبة تبدو مذهلة.

وفي المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الاشتراكي العربي عرض القذافي تمنياته لقيم الحركة العربية الواحدة. وفي اعتقاده أنه لو قام في كل بلد عربي إتحاد اشتراكي من النوع القائم في مصر والسودان وليبيا لسُهل موضوع تحقيق فكرة الحركة الواحدة.

ويبقى أن الأدوار التي يرسمها القذافي لنفسه ستبقى دائماً أسيرة المقومات غير المتوافرة إلا إذا حدث أن أصبحت مصر وليبيا ذات يوم بلداً واحداً تضيف الثانية إلى الأولى الأرض والمال، وأصبح القذافي في مقابل ذلك، رئيساً للدولة الجديدة.

الحزبية والإستعمار المتوارث

إن القذافي ما زال إلى الآن يعاني أمرين: الحزبية والإستعمار المتوارث. وحقده على الأمرين لا حدود له. هكذا كان عبد الناصر. ولقد بدأ حقه على الحزبية يوم كان يتولى التحضير للثورة. فقد إتصل بشخص ينتمي إلى أحد الأحزاب العربية وطلب منه التعاون في أمر يتعلق بضرب القواعد الأميركية والبريطانية في ليبيا متمنياً عليه أن يكون هذا التعاون في معزل عن الحزب. وتعهّد الرجل وهو ليبي بأن يفعل ما طلبه القذافي منه، لكن الذي حدث هو أنه بعث على الفور بتقرير إلى القيادة الحزبية يطلب منها محاولة ضم الضابط معمر القذافي إلى الحزب. وهذه القصة رواها القذافي في الحلقة 11 من قصة ثورة "الفاتح من سبتمبر". أما حقه على الإستعمار فيتزايد كلما عاد إلى تاريخ ليبيا ووجد أن بلاده كانت تسلم تسليم اليد من مستعمر إلى آخر. من الإسبان إلى فرسان مالطا إلى تركيا إلى إيطاليا إلى الإنكليز. وفي المؤتمر الوطني للإتحاد الاشتراكي أفهم الحزبيين في ليبيا أنه يعرفهم بالإسم "ولهذا بيني وبينهم الشمس طالعة في نصف الليل". وهو تحذير فهمه الحزبيون في ليبيا الذين إيتعدوا من الإتحاد الاشتراكي.

وبلغ حقد القذافي على الإستعمار أنه أمر بمنع إستعمال اللغة الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في جوازات سفر الليبيين. وحدث مرة أن سلطات مطار لندن أعادت 3 ليبيين لأن موظفي الأمن في المطار لم

يعرفوا أسماء الليبيين الثلاثة ولم يحملوا أنفسهم مشقة الإستفسار. وعندما بلغت الحادثة القذافي أمر أن تزد ليبيا بالمثل. وكان الرد سريعاً حيث أن أول ثلاثة بريطانيين وصلوا إلى مطار بنغازي أعيدها على الطائرة التي جاءوا فيها.

ورفض القذافي إعتقاد اللغة الأجنبية في الجوازات. وبسبب ذلك خصصت سلطات مطارات بريطانيا وسويسرا وفرنسا موظفاً في كل مطار لجوازات الليبيين.

إن القذافي غارق في لعب كل الأدوار. وهو إلى الآن منهمك في لعب الدور العربي والدور الإسلامي والدور العالمي. وفوق ذلك إنه منهمك، بأمر المليون ليبي تقريباً الذين لا تنتهي أمورهم. والمهم، ما دام مقتنعاً بلعب كل هذه الأدوار معاً، أن يجري من وقت إلى آخر هو ورفاقه أعضاء مجلس قيادة الثورة نقداً ذاتياً لتصرفاتهم وخططهم لأن التواضع صفة ضرورية للعربي الثوري ولكل ثوري في العالم.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ الخميس 6 أبريل/ نيسان 1972

3- مصر في ليبيا

يشعر الذي يعيش بضعة أيام في ليبيا كأنه يعيش مرحلة بداية الستينات في مصر. الأغاني التي كانت تبثها الإذاعات المصرية والتلفزيون وتمجد جمال عبدالناصر وإنجازاته ومقاومته للإستعمار، تبثها الإذاعة الليبية والإذاعة المرئية هناك. والوجوه الإذاعية التي إستغنى عنها عهد الرئيس أنور السادات لأسباب ناصرية يستعين بخبرتها حكم العقيد معمر القذافي. وعشرات الشخصيات العربية التي كانت في الماضي تعتبر القاهرة الملجأ المناسب من أجل نشاطاتها في إطار الخط الناصري أصبحت الآن ترى في طرابلس العاصمة البديلة. وكلما توقّف الحديث في القاهرة عن الناصرية تزايد في ليبيا. وإذا أخذنا بفكرة التقمص لجاز القول إن جمال عبدالناصر مات في القاهرة لكن أفكاره تقمصت في ليبيا الضباط الذين قاموا بثورة "الفتاح من سبتمبر". ولا يترك القذافي مناسبة إلا يعلن أن الناصرية مستمرة وعبدالناصر مستمر في ضمير الشعب العربي. وفي المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الإشتراكي العربي قال القذافي: "عبدالناصر إنتهى لكن المبادئ التي كافح من أجلها والتي هي مبادئ الأمة العربية التي عاش جمال عبدالناصر حياته في سبيلها باقية. الناصرية يجب أن تبقى لأنها التعبير عن آمال الأمة العربية وآلامها. الناصرية مستمرة ولن تموت". وإذا كان القذافي قال حديثاً أنه "لا يرتدي عباءة الناصرية" إلا أنه يحملها على كتفيه وببشر بها.

وفي العدد الأول من "الإشتراكي" وهي صحيفة دورية يصدرها الإتحاد الإشتراكي العربي - محافظة بنغازي إفتتاحية جاء فيها: "إن بلايانا ورزايانا كانت دائماً متمثلة في المجاملة وفي النفاق واللامبالاة. إنها متمثلة في التصفيق لكل واقف حتى لو كان على بركان. لكل سائر حتى لو كان إلى جهنم. وهكذا، برغم الصعاب والأشواك والشكوك، فإننا سنتمسك، سنصبر رافضين أي خروج على الفكر الناصري في الوطن العربي. إننا نعتبر أن أي فكر هو شذوذ فكري ما لم يكن ناصرياً".

الترمل والتيتم

وإلى الآن ما زال القذافي في حالة حزن لأن عبدالناصر إنتقل إلى العالم الآخر. وإذا جاز التعبير إن عبدالناصر مات فترملت مصر، يجوز التعبير أيضاً إن الثورة الليبية تيتمت. فعبدالناصر كان ملهم القذافي ورفاقه الذين حققوا الثورة في ليبيا. وبعد قيام الثورة كان عبدالناصر الحارس والداعم والمشجع والمتبني. وعندما إختبر عبدالناصر صدق ثورية القذافي ورفاقه تحمس لموضوع الإتحاد علماً أنه كان لا يرى أن الظروف المناسبة متوفرة لقيام الإتحاد. لكنه رأى في الإتحاد تجديداً لدعم الأفكار الوحدية من جهة وحماية للثورة الفتية من جهة أخرى.



ولدى العقيد القذافي شعور وقناعات أن عبدالناصر أوحى أكثر من مرة بأن القذافي هو خليفته في قيادة المسيرة الناصرية.

وعندما أعلن في القاهرة عن "مؤامرة علي صبري" شعر القذافي بضيق لا مثيل له خصوصاً أن كل الأسماء التي ضربها أنور السادات بتهمة الإشتراك مع علي صبري، هي من الأسماء التي كان يعرف القذافي من عبدالناصر أنها القاعدة العليا للناصرية. ولقد توجه القذافي بعدما ضرب السادات مجموعة علي صبري إلى القاهرة في محاولة لتسوية الأمر في أي شكل. وحاول جاهداً إقناع السادات إلا أن السادات لم يقتنع. ونجح القذافي فقط في أن يبرء ساحة فتحي الديب منطلقاً من زاوية أن الديب هو أمين ميثاق دول طرابلس وكان يجب التشاور مع دول الميثاق قبل أن يتم إعتقاله. وقد بُرئت بالفعل ساحة فتحي الديب وعيَّنه السادات مستشاراً بدرجة وزير ثم إستغنى حديثاً عن خدماته.

وكثيراً ما ناقش القذافي موضوع الناصرية وإستمرارها مع السادات. وكان عندما يُحدِّثه السادات بمنطق الواقع المصري يرد القذافي قائلاً: أنت غير ثوري.

وكثيراً ما سمع البعض القذافي يقول "إن عبدالناصر هو هبة السماء للأمة العربية". ومشكلة القذافي أنه لم يعرف مصر إلا من الزاوية الإعلامية ولم يزر مصر لأنه كان ضابطاً صغيراً في الجيش الليبي. ولأن محمد حسنين هيكل كان من الحواريين وحوارياً من نوع مميز لعبدالناصر فإن القذافي لا يزور القاهرة مرة إلا يحرص على الإجتماع بهيكل ومباسطته. وقبل مدة تسلَّم هيكل رسالة خطية من العقيد القذافي ضمَّنها معاناته للواقع العربي الراهن. وعلى هامش إجتماع مجلس رئاسة الأخير في القاهرة زار القذافي "الأهرام" وأمضى قرابة يوم كامل مع بعض كُتَّاب الصحيفة في حوار عن الإسلام والمعرفة والشيعية والوحدة. وفي هذا الحوار تبين أن القذافي كان ما زال متضائلاً من المؤتمر الذي عقده الحزب الشيوعي اللبناني ودعا إليه وفوداً تمثل معظم الأحزاب الشيوعية في العالم، وحضره وفد من الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر برئاسة لطفي الخولي. وحول هذه النقطة قال: "كيف يجوز أن تسمح دولة عربية بعقد مؤتمر للحزب الشيوعي. هل يسمح الإتحاد السوفياتي بأن يُعقد مؤتمر إسلامي في طشقند؟".

إعجاب من المصريين

وتتزايد في مصر بإستمرار نسبة إعجاب قطاعات من المصريين بالقذافي. ويأخذون في الإعتبار أموراً كثيرة منها أن القذافي هو الحاكم العربي الوحيد الذي يقف بصدق مع مصر في محنتها الناتجة عن حرب 1967 ويساعد بإستمرار وفي حدود الممكن. من الأمور أيضاً أن المصريين الذين ما زالوا على ولائهم لجمال عبدالناصر يرون أن القذافي على وفائه للرئيس الراحل. أما المصريون الذين لهم نزعات دينية فيعجبهم في القذافي ضربُه على وتيرة الدين وإن كانوا - أو بالأحرى بعضهم - في الوقت نفسه يتضايقون منه لأنه في حرب مستمرة مع الإخوان المسلمين. وفوق ذلك إن في مصر نصف مليون نسمة تشعر بعطف على القذافي. ومنطلق هذا الشعور أن أفراداً يعملون هذا العدد من خلال عملهم في ليبيا. ففي ليبيا قرابة 50 ألف مصري بين فني وعامل وموظف وطبيب ومستشار، وإذا افترضنا أن كلاً من هؤلاء مسؤول عن إعالة عشرة أشخاص في مصر، فمعنى ذلك أن نصف مليون مصري ينظر بعين العطف والمحبة إلى القذافي.

المشكلة الكبرى

ولا بد أن هؤلاء يعرفون من خلال رسائل العاملين في ليبيا أن القذافي هو صمَّام الأمان بالنسبة إلى المصريين في ليبيا. ومن هنا نصل إلى المشكلة الكبرى التي يعانيتها المصريون العاملون في ليبيا. حتى الآن ما زالت الحساسية مستمرة في ليبيا من وجود المصريين. ومن حين إلى آخر يقوم عدد من الليبيين بتظاهرات صغيرة تطلق خلالها هتافات ضدهم. وكلما بلغت القذافي أنباء بهذا المعنى يوصي أجهزة الأمن بأن تكون في إستمرار إلى جانب المصريين وكل العرب الآخرين العاملين في ليبيا ويقرن توجهاته وتوصياته بالقول "إن هؤلاء الذين يعملون عندنا يبنون لنا ليبيا". وفي إحدى جلسات المؤتمر الوطني الأول

للإتحاد الإشتراكي قال ما معناه إن الذين يقولون إن هنالك الكثير من المصريين أو غيرهم من أبناء الدول العربية يعملون في ليبيا، ويتوهمون أن ذلك يشكل عبئاً وأخطاراً على الليبيين، هم مرضى في نفوسهم، وأن العامل أو الموظف العربي له الأفضلية على الأجنبي، وأنه ليس مستعداً أن يستخدم موظفين وخبراء وعمالاً من الدول الأجنبية ما دامت في الدول العربية كفايات ممتازة.

والذي يحدث أن كلام القذافي وتوجيهاته تقيد في تجميد الحساسيات، وبالذات حساسية الليبيين من المصريين، إلا أنها لا تقضي عليها. ومثل هذه الحساسية يعاني منها المصريون في كل دولة عربية يعملون فيها.

ويحدث قبل أن يغادر القاهرة عمال وموظفون وخبراء للعمل في ليبيا وغيرها من الدول العربية أن يزودهم المسؤولين بتوصيات وتوجيهات منها أنهم ذاهبون للعمل وليس لأي غرض آخر وعليهم أن يكونوا يقظين ومتقهمين ومراعين لحساسيات الآخرين بالنسبة إليهم. إلا أن هذه التوصيات والتوجيهات لا يُجَدَّد إعطاؤها بعد وصول هؤلاء إلى مراكز عملهم الجديدة حتى لا تتكرس ظاهرة الحساسية وتتحول إلى شعور عدائي تجاه مواطني الدول التي يعملون فيها.

وظاهرة المعاملة التي يلقاها المصريون في الخارج وبالذات ليبيا تستحق الدراسة من قبل الحكومة المصرية بعناية وجدية. أما لماذا ليبيا بالذات، فلأن المصريين في الدول العربية الأخرى ولاسيما السعودية والجزائر وإمارات الخليج قلة في حين أنهم في ليبيا كثيرون.. أي بمعنى آخر إن قلة عددهم في تلك الدول تضيق وسط الكثافة السكانية، في حين أن كثرة عددهم في بلد كليبيا تشكّل نوعاً من التحدي لأن النسبة مرتفعة جداً. وفوق ذلك إن مشكلة المصري الأساسية هي عدم تكيّفه مع المجتمعات الجديدة التي يعيش فيها ورفضه تذويب إقليميته ولو مؤقتاً في البلد الذي يعمل فيه، ومن أجل ذلك يُنظر إليه في منتهى الحذر.

ولقد غرست في الأذهان في الأقطار العربية فكرة حساسة سببها طموح مصر السياسي أيام جمال عبدالناصر، وهي أن كل مصري - أو أغلبية المصريين - يأتي للعمل منوطة به مهمتان: وظيفته كمدرس أو عامل أو أي أمر آخر. أما الوظيفة الثانية وهي الأخطر فهي أنه يعمل لحساب المخابرات المصرية. وهذا الإنطباع سببه بعض الحالات ولذلك كان هنالك ظلم لكثيرين وكانت القلة تظلم الكثرة. وفي ذروة التأزم في العلاقات المصرية - السعودية وصلت الحال بالسعوديين إلى اعتبار الحجاج المصريين الذين يأتون لتأدية الفريضة المقدسة موظفين لدى المخابرات المصرية. وكانت السلطات السعودية تعاملهم على هذا الأساس وتراقبهم وحتى وهم يطوفون حول الحجر الأسود في مكة، أو وهم واقفون فوق عرفات أو خلال إقامتهم في منى أو المدينة المنورة.

يضاف إلى ذلك أن المصري الذي غادر بلاده في الستينات ليعمل لدى إحدى الدول العربية غادر وهو في عنفوان لا مثيل له لأنه ابن مصر التي يحكمها عبدالناصر. وكان عنفوانه يتزايد عندما يرى في البلد الجديد الذي يعمل فيه صور رئيسه معلقة في أمكنة كثيرة، ويرى أيضاً قطاعات من شعب هذا البلد ترحب بالمصري القادم للعمل كما لو أنه ممثل الرئيس الذي يقيم في القاهرة. ولأن المصري مبالغ في عنفوانه إذا كانت الظروف تسمح بذلك، فإن هذه القطاعات التي استقبلته بعطف تعيد النظر في موقفها قليلاً ثم كثيراً من الزمن. أما القطاعات التي كانت متخذة سلفاً موقفاً سلبياً من عبدالناصر فإنها الآن تتصرف مع المصري الذي يعمل في بلاده كأنها تريد الإنتقام من الماضي.

سلبيات الجانبين

وما دمنّا إختارنا ليبيا مثلاً، فمن الضروري تسليط الضوء على واقع التعايش المصري - الليبي وسلبيات الجانبين التي تقود في النهاية إلى تزايد حدة الحساسيات.

يأتي الموظف المصري الذي لا يزيد راتبه في بلده على 20 جنيهاً للعمل في ليبيا بمرتب يصل أحياناً إلى 150 جنيهاً. وقيمة هذا المبلغ محوّل إلى مصر - بسبب السعر المتدني للجنيه المصري والسعر المرتفع للدينار

الليبي - هي قرابة 250 جنيهاً وهو مرتب لا يحلم بالوصول إليه في مصر إلا إذا أصبح ذات يوم وزيراً. والذي يحدث أنه يشعر على الفور بشيء من العنفوان يصل إلى درجة "الفرعنة". والذي يحدث أيضاً أنه من أجل أن يجمع ثروة يحول كل مرتبه ويبحث عن عمل آخر يؤمن له المأكل والمسكن. أما العنفوان الذي يتزايد فشعور من الأخ المصري أنه شخص مهم ولولا ذلك لما أعطوه هذا المرتب. وعندما يشعر الليبي الذي يتقاضى نصف هذا المرتب يتزايد هذا العنفوان، تتولد في نفسه ردة فعل سيئة تصل إلى درجة الحقد، من دون أن يأخذ في الاعتبار أن ما يقدمه المصري لا يستطيع الليبي تقديمه وإلا لما كانوا إستقدموا المصري. يضاف إلى ذلك أن إنتقال المصري من بلده إلى ليبيا يستوجب إعطاء مرتباً كبيراً وإلا لما كان جاء.

وفي طرابلس وحدها قرابة 12 ألف مصري يحولون شهرياً ثلاثة أرباع رواتبهم إلى مصر.

مثل آخر. يتصرف المصري مع الليبي أحياناً بشكل لا يخدم مصلحة الأول ويزيد في حقد الثاني عليه. فالمصري - وهذه ليست في مطلق الأحوال قاعدة - يوحى إلى الليبي بأنه متخلف وأنه - أي المصري - جاء لمساعدته على النهوض من تخلفه. ولو كان الليبي عاقلاً لما أخذ بهذا المنطق ما دام المصري يساعده على بناء ليبيا التي تحتاج إلى كل شيء. كذلك لو كان المصري عاقلاً لما تصرف مثل هذا التصرف آخذاً في الاعتبار أنه يعيش ويطور وضعه المالي من خلال ما يتقاضاه في ليبيا. وبسبب عدم تعقل المصري تسمع المتزمتين في ليبيا لو سئلوا هل يمكنهم أن يعيشوا من دون المصريين، يقولون إنهم راضون في حالهم ولا يريدون تطوير البلد إذا كان التطوير يجعل من المصري "قرعونا" في ليبيا.

وهؤلاء المتزمتون يتحدثون خلال جلساتهم عما جرى في سوريا خلال حُكم الوحدة مع مصر، من أعمال سببها غطرسة المصريين. ولأن هنالك جهات تغذي هذه المشاعر فإن الحساسيات تتزايد في إستمرار.

وفوق ذلك هنالك بعض النواحي الإجتماعية ومنها أن نسبة الليبيين الذين يتزوجون مصريات إرتفعت. وإرتفعت في الوقت نفسه تبعاً لذلك حالات الطلاق في ليبيا. هناك لیبیون متزوجون من لیبیات شجعهم تحرر الفتاة المصرية وإستمرار تخلف الليبية عن مواكبة العصر، على الزواج من مصريات وتطليق زوجاتهم الليبيات. وهناك شبان لیبیون تزوجوا من مصريات لأن مهر الليبية أدناه 1500 دينار في حين أن مهر المصرية يمكن أن يكون عُشر هذا المبلغ.

وصحيح أن جودة العلاقة بين الحاكم المصري والحاكم الليبي، وهو شيء ملحوظ في إستمرار، تساعد على تذليل الحساسيات المتزايدة، إلا أن هذه النوعية من العلاقات تعطي ردود فعل معاكسة في بعض الأحيان لدى قطاعات من الليبيين تُبالغ في تزمتهما.

والمصريون ليسوا مظلومين في هذه الناحية. لأنهم إلى حد يفعلون في مصر الشيء نفسه مع السوفييات، علماً منهم أن الإتحاد السوفيياتي يسانداهم ويمدهم بالسلاح ويقف معهم في أزمتهم المعقدة وقد بنى لهم مئات المصانع والسد العالي، ومد الكهرباء إلى قراهم. وبرغم كل ذلك هنالك في مصر حساسيات في القطاعين المدني والعسكري بالنسبة إلى السوفييات. لكن الإتحاد السوفيياتي إحاط سلفاً لهذه الناحية ولذلك فهو يمنع رعاياه الذين يعملون في مصر، من الإختلاط بالمصريين. وهو من أجل ذلك بنى لهم مجمعات سكنية ونوادي تتضمن وسائل التسلية من مكتبة وقاعة سينما وملاعب رياضية. ونادراً ما نرى في شوارع القاهرة أحداً من هؤلاء. أما الذين نراهم من وقت إلى آخر فهم من السياح الذين يصلون إلى القاهرة غير مزودين بالمال إلا الذي يكفيهم لشراء زجاجة مرطبات. والذي يزور حلوان حيث يتواجد عدد من الخبراء والمهندسين العاملين في مجمع الحديد والصلب يلاحظ كيف أن السوفييات لا يختلطون بأحد وكيف أن زوجات العاملين في المجمع ينتظرن عودة أزواجهن وهن يتشمسن أو يقرأن في كتاب أو يمارسن رياضة ما. إذا فإن القضية عامة. والحساسية التي تصدر عن الليبيين حيال المصريين، تصدُر عن المصريين حيال السوفييات. ولو كان إنتشار السوفييات في مصر بطريقة إنتشار المصريين في ليبيا لكانت نوعية الحساسية متشابهة. إلا أنه في أي حال يجدر بالحكومة

المصرية دراسة ظاهرة حساسية الليبيين وغيرهم من أبناء الدول العربية حال المصريين الذين يعملون بينهم.

الحساسية الأخرى

وحساسية الرأي العام الليبي - أو قطاعات عريضة منه - بالنسبة إلى المصريين، تشبه إلى حد حساسية الحُكم الليبي بالنسبة إلى الحُكم السوري. ولقد حدث في اليوم الثاني من انعقاد المؤتمر الوطني الأول للإتحاد الإشتراكي العربي أن أعلن الأمين العام للإتحاد الرائد بشير هوادي أن الكلمة للوفد السوري. ومرت دقائق قبل أن يعطي حق الكلام لوفد آخر لأن الوفد السوري غاب عن الجلسة. وثمة رواية تفيد أن الوفد تغيب بسبب أزمة بدأت عندما وصل إلى مطار طرابلس ولاحظ رجال الأمن الليبيون أن أحد أعضائه يحمل مسدساً ولما طُلب منه ترك المسدس في المطار على أن يتسلمه عند المغادرة رفض وأخيراً رضخ. ثم كُبرت الأزمة عندما لاحظ الوفد السوري أن العقيد القذافي وجّه دعوة شخصية إلى محمد الجراح للمشاركة في المؤتمر الأمر الذي أوحى أن هنالك وفدين سوريين. ثم تصاعدت الأزمة عندما هاجم القذافي في جلسة افتتاح المؤتمر حزب البعث. وعندما طُلب من الوفد السوري تسليم الخطاب الذي سيلقيه رئيس الوفد بحجة أنه سيتم طبع نُسخ من هذا الخطاب، شعر الوفد أن الهدف من ذلك هو إخضاع الخطاب لرقابة مسبقة. وردّ على ذلك كله بأن تغيب عن الجلسة الثانية التي كان من المقرر أن يلقي فيها الخطاب. ولم يُلقه إلا قبل يومين من انتهاء المؤتمر على أثر اتصال بين الوفد السوري في طرابلس وقيادة الحزب في سوريا. والذين سمعوا الرائد عبدالسلام جلود في الجلسة الثالثة للمؤتمر يقول إنه خلال لقاء بينه وبين الرئيس حافظ الأسد شكى له الرئيس السوري أنه يعمل للحد من سلطة الحزب وتدخله في السلطة التنفيذية، شعروا أن الكلام مقصود وله معنى ومبررات وأهداف. ولم يقف جلود عند هذا الحد بل روى كيف أن وزير الإقتصاد العراقي (القدوري) قال له مرة إنه حزبي ووزير لكن هنالك موظفين أدنى رتبة منه في الوزارة يطرقون بابه من دون إستئذان ويتصرفون من دون أصول من منطلق أنهم أرفع رتبة منه في الحزب. وكأنما أراد جلود أن يهاجم الأوضاع الحزبية بعدما هاجمها من قبل في المؤتمر العقيد القذافي.

إن للقذافي قدرة مذهلة على الكلام. فهو قادر على أن يتحدث خمس ساعات متواصلة من دون أن يشرب نقطة ماء. هكذا هو منذ بدأ يطل على الناس. وله قدرة مدهشة على أن يتطرق إلى كل القضايا ويتعاطى شؤونها دفعة واحدة من دون أن ينهي قضية ليبدأ في الثانية. هكذا كان جمال عبدالناصر. وهو يريد أن يكون له دور ليس في ليبيا فقط، إنما في المنطقة العربية، وفي العالم الثالث. وقد سبقه إلى ذلك عبدالناصر. وهو صمام الأمان بالنسبة إلى عروبة ليبيا كما كان عبدالناصر صمام الأمان بالنسبة إلى عروبة مصر. وهو يريد أن يُقلب الشائع عن شعب ليبيا والذي تلخصه عبارة "قعمز وأشرب شاي". و"قعمز" معناها أجلس. يريد أن يغلب الشائع ويُحوّل هذا الشعب إلى شعب ثوري. وهو يحلم بأمجاد الأيام الماضية. وعندما تقرر وضع علم لـ "إتحاد الجمهوريات" خطر في باله على الفور أن يكون صقر قريش متوسطاً العَلَم. وهو بين المجموعة العربية الحاكمة طائر يغرد خارج سربه، ولا ينتظر أن ينضم ذات يوم إلى هذا السرب. يحلم بإنضمام السرب إليه.

طموح لا مثيل له. وعلينا أن ننتظر... ونتأمل هذا الرجل الذي أصبحت ثورته على مشارف اليوم الألف يقودها من دون أن يلهث.

نشرت هذه الحلقة بتاريخ الجمعة 7 أبريل/ نيسان 1972

فؤاد مطر يكشف من ليبيا حقيقة ما حدث:

كيف إختفى القذافي وكيف عاد ولماذا لم يتحدث في الإذاعة

والتلفزيون خلاف في مجلس الثورة وزيارة السادات السرية لليبيا

حكومة جديدة من 15 مدنياً وعسكريين 2

كل شيء كان طبيعياً. الناس في الشوارع. الطائرات هبطت في المطار. الإذاعة برامجها عادية. التلفزيون كذلك. واليوم هو الإجازة الأسبوعية وقد أمضاها الناس في نزعات وعلى كورنيش المدينة المطل على البحر. وفوق ذلك شهدت شوارع طرابلس اليوم عدداً من رجال الشرطة كانوا يبحثون عن ذوي الشعور الطويلة من الشباب ليقصّوها. وقصّوا كميات لا بأس بها من هذه الشعور. جو حار قبل الظهر وأشد حرارة بعد الظهر وفي المساء جو يميل إلى برود لطيف. وبلدية طرابلس مشغولة بالتحضير منذ الآن لإحتفالات ذكرى ثورة الأول من سبتمبر/ أيلول.

الإشاعات المغربية التي تحدثت عن تطورات خطيرة وقعت في العاصمة الليبية ليست دقيقة ولكن هنالك شيء من الأشياء قد حدث.

بدأت الأزمة داخل مجلس قيادة الثورة الليبي بعد قليل من الإعلان عن أن الرائد عبدالسلام جلود سيؤلف الحكومة. ولوحظ أن بيان التكليف صدر عن مجلس قيادة الثورة وليس عن العقيد معمر القذافي. وفي هذا الصدد قيلت أمور كثيرة. قيل إن القذافي يريد أن تكون الحكومة مدنية ومن التكنوقراطيين. وقيل إن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة رأوا أنهم لم يلعبوا دورهم في شكل كاف وأنهم تبعاً لذلك يريدون أن يكون الحضور العسكري في الحكومة كبيراً.

وحيال ذلك قرر القذافي أن يوجه بياناً إلى الشعب. وحاول بالفعل التوجه إلى الإذاعة لإلقاء هذا البيان مستهدفاً مكاشفة الليبيين بالوضع. وفي اللحظة الأخيرة نشأت ظروف حالت دون إلقاء هذا البيان. بعد ذلك إختفى القذافي من طرابلس ومع إختفائه إنتشرت الإشاعات المتعلقة بإحتجازه. ثم تبين أنه توجه بسيارة الفولكسفاكن الصغيرة إلى سرت منطقة خارج طرابلس وهو يقودها بنفسه ثم عاد ومعه والده ووالدته. ويوم الأربعاء الماضي شوهد القذافي يقود سيارته الفولكسفاكن ومعه زوجته ووالدته ووالده في باب قرقارش، وهي منطقة هادئة في طرابلس تطل على البحر. وقد أمضى القذافي والأسرة بعض الوقت يتفرجون على مقابر الإيطاليين هناك. وذكرت أوساط مطلعة اليوم أن الحدة التي نشأت حملت الرئيس أنور السادات على



الحضور إلى طرابلس. وأمضى السادات أمس الخميس في العاصمة الليبية أربع ساعات في إجتماعات متواصلة مع العقيد القذافي وأعضاء مجلس قيادة الثورة. ثم عاد إلى القاهرة وقد "انتهت الأزمة" على حد تعبير هذه الأوساط. وأشارت هذه الأوساط أيضاً إلى أن زوجة السادات كانت وصلت يوم الجمعة الماضي إلى طرابلس وأمضت 4 أيام في العاصمة الليبية في زيارة خاصة لزوجة القذافي.

وترددت الليلة أنباء تفيد أن المشاورات من أجل تأليف الحكومة برئاسة جلود أو أنها قاربت الإنتهاء وأن الحكومة ستعلن خلال ساعات وأنها تضم 17 وزيراً بينهم عسكريان فقط هما اللذان سيُسند إليهما منصبا وزير الداخلية ووزير الدفاع. وكانت أول برقية خرجت من طرابلس اليوم وتفيد أن الأزمة سويت، أرسلها مدير مكتب حركة "فتح" في طرابلس إلى مركز "فتح" في بيروت. وجاء فيها "إن الإزمة كانت بين إخوان وقد سويت".

ويقابل الجو الذي يضخم الأزمة في الخارج بلا مبالاة من الليبيين برغم الإشاعات الكثيرة التي كان يبدها ظهور القذافي اليوم في بعض شوارع طرابلس.

وفي أي حال أن إعلان تأليف الحكومة من شأنه أن يبدد الإشاعات نهائياً إلا أن الليبيين يرون أن على القذافي أن يظهر على التلفزيون. وقد يحدث ذلك بمجرد أن تتألف الحكومة ويُقسم أعضاؤها اليمين الدستورية أمامه ويلتقط المصورون الصورة التقليدية.

نُشرت هذه الحلقة بتاريخ السبت 15 يوليو / تموز 1972

فؤاد مطر في مؤتمر بنغازي:

ما هو دور المفكر العربي وما هو دور الإعلام والمقاومة

بين 5 آذار 1973 و12 منه عقد في بنغازي "لقاء المفكرين العرب من أجل الإعداد لمعركة التحرير". نسبة المشاركين في المؤتمر كانت الثلث، ونوعية الذين شاركوا راوحت بين معاصرين ومخضرمين، البعض شارك في الحرب الفلسطينية الأولى. والبعض من الذين عايشوا الحربين العالميتين الأولى والثانية. وهناك أفراد من جيل ثورة 23 يوليو 1952 التي أحدثت في المنطقة تغييرات جذرية وقلبت موازين الأحكام وهوية الحكام.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن المؤتمر كان يمثل كل الأجيال العربية ولذلك فإنه تحوّل إلى صراع أفكار بين هذه الأجيال. ولكن على رغم حدة الصراع الذي شهدته قاعة الاجتماعات في فندق "قصر الجزيرة" في مدينة بنغازي فإن نقاط الالتقاء بين هذه الأجيال كانت كثيرة.

الجيل الذي يرى أن الدين يأتي في الأولويات إذا كان لا بد من الإعداد لمعركة التحرير يلتقي الجيل الذي يتمسك بالقوموية. والجيل الذي يرى أن مسؤولية عُم الفكر العربي في السنوات العشرين الماضية تقع على الأنظمة يلتقي الجيل الذي يرى أن المسؤولية يتقاسمها رجال الفكر والأنظمة معاً.

وكما أنه كان صراع أجيال فإن مؤتمر بنغازي كان أيضاً صراع مفاهيم. وكانت حدة الصراع ظهرت واضحة جداً عندما فُتح ملف العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وُجد من يقول إن السوفيات ليسوا أصدقاء بمعنى الصداقة المنزهة، وُجد من يقول في الوقت نفسه إن المسألة ليست مطروحة الآن على هذا الأساس وأن نظرة العرب إلى السوفيات يجب ألا تكون كما نظرتهم إلى المعسكر الغربي والولايات المتحدة.

وفي مؤتمر بنغازي قُدمت دراسات وأبحاث وكانت المناقشة ممتازة. والأهم من ذلك كله إن أجهزة الإعلام الليبية من إذاعة وتلفزيون وصحف بثت أو نشرت أو أذاعت كل شيء على الناس. وهذه التجربة الثانية من نوعها في العالم العربي. الأولى كانت يوم كان غسان تويني وزيراً للإعلام في لبنان وجعل من الإذاعة والتلفزيون منبراً يعرض فيه النواب اللبنانيون أفكارهم ووجهات نظرهم أياً تكن هذه الأفكار ووجهات النظر.

وتوقفت التجربة في لبنان المفروض أنه أكثر الدول العربية عراقية في مسألة الديمقراطية وحرية الرأي، لئلا تعتمد في ليبيا، أو بالأحرى لتستأنف في ليبيا. ذلك أن أجهزة الإعلام الليبية غير معقدة في هذه المسألة بدليل أنه قبل بضعة أشهر شاهد الليبيون في أجهزة التلفزيون أو سمعوا من إذاعتهم تفاصيل محاكمات. وفي هذه المحاكمات إنتقد الذين تجري محاكماتهم النظام الحالي في ليبيا.

وفي مؤتمر بنغازي شارك فؤاد مطر ببحث عنوانه "من أجل أن يكون المفكر العربي شريك البندقية في معركة التحرير" وببضعة تعليقات حول دور الإعلام والمقاومة الفلسطينية والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. في ما يأتي البحث وتعليقان، تعليق حول المقاومة الفلسطينية وكان رداً على كلام وملاحظات وأفكار طرحها السيدان كمال شاتيل ونجاح واكيم، أما التعليق الآخر فهو حول دور الإعلام. ويبقى تعليق ثالث حول العلاقات مع الاتحاد السوفياتي سينشر غداً مع تعليقات لأعضاء آخرين شاركوا في المؤتمر.

(مقدمة "النهار" في عددها الصادر يوم الجمعة 16 آذار/ مارس 1973)

من أجل أن يكون الفكر العربي شريك البندقية في معركة التحرير

• بحث فؤاد مطر:

إذا جاز لي القول فإن لقاءنا لا يحمل التسمية المفترضة. إنه "لقاء بعض المفكرين العرب" وليس "لقاء المفكرين العرب". وهذه التجزئة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن صراع الأنظمة مع الفكر إنما هو نوع من الصراعات التي لا تنتهي. وبدلاً من أن تكون الأنظمة متفهمة أو متعاطفة مع الفكر وتوظفه في طريق التطوير فإنها لا تريد التخلي عن النظرة التقليدية المألوفة إلى الفكر وهي أنه يجب أن يكون مجرد مؤسسة سمئها الأساسية الولاء بل المبالغة في الولاء. وقيمة الفكر في نظر الأنظمة هي بنسبة ولاء المفكر للنظام أو براعته في الخضوع للتطويع والنظر في إتجاه واحد، بل التفكير في إتجاه واحد وأكاد أقول في إتجاه محدد. إننا في العشرين السنة الماضية لم نشهد تطلّع نظام ما نحو الفكر والمفكرين. وكل الحكام العرب لم يعاملوا المفكرين بأسلوب حضاري حتى أن المفكرين تحولوا نتيجة لعملية تغليب فكرية إلى مجرد أجهزة موجهة. وليس إلى عناصر موجهة وقد حدثت حالات رفض وتمرد عند بعض المفكرين نتيجة لهذه النظرة أو المعاملة، وبسبب ذلك أصبح الفكر العربي يعيش في مناخات قاتمة. فهو بدلاً من أن يكون مخيفاً ومن منطلق إيجابي أصبح في حالة خوف دائم. ولذلك وُضِعَ المفكرون العرب أمام حالتين:

إما تطويع أنفسهم وعقولهم والرضا بالتغليب الفكري، وإما المخاطرة. ولما كانت الحالتان غير صحيحتين وغير صحيحتين فقد نشأ نوع من النضوب الفكري لأن الذين طوّعوا أنفسهم وعقولهم وإرضوا أن يوضعوا في خانة القطاع الموجه سقطوا مع مرور الزمن، ولأن الذين خاطروا أصبحوا يعيشون حالة خوف أو رهبة مما سيلحق بهم لأنهم سجلوا مواقف فكرية نقية ونظيفة وبعيدة عن أي مؤثرات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في العشرين السنة الماضية نمت فئة من المفكرين الذين يعتمدون الألفاظ أو يتحايلون من أجل أن يعبروا عن فكرهم.

ولولا الظروف الضاغطة، ولولا الخوف من الإجراءات التي أقصاها التشريد وأدناها وأكثرها حداثة المنع عن الكتابة، لما كان لهذه الفئة أن تتواجد، ثم لما كان لها أن تنمو، وبالتالي لما كان للفكر العربي في أخطر سنوات نضالنا أن يتميز بالطابع اللغزي الذي تميز به. وإذا كان اليأس هو القاسم المشترك في كل نتاجنا الفكري.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن الأنظمة العربية لم تستطع في خلال العشرين السنة الماضية أن تستفيد من الفكر والمفكرين. ويعني

ذلك أيضاً إننا أضعنا فرصة بل فرصاً تاريخية.

وفي هذه الحقبة المفجعة كان الوضع المادي والمعنوي لأي ضابط في الجيوش العربية من الخليج إلى المحيط أفضل بكثير من وضع أي مفكر. بل كانت كلمة هذا الضابط أكثر تأثيراً على الصعيد الإداري - والفكري أحياناً - من كلمة أي مفكر، وهو واقع مدمر بل انه بالفعل قادنا إلى حالات من الدمار النفسي. ويأتي الآن حاكم يشذ عن القاعدة ويضع الفكر والمفكرين في خانة متقدمة مبدئياً للإستعداد للإستفادة من عقولهم. وهو عمل يبدو في منتهى الأهمية يُقدّم عليه العقيد معمر القذافي.

وهذا العمل لمجرد التفكير فيه إلى حد التنفيذ هو بمثابة إنحناء وقورة من حاكم للفكر والمفكرين، وهو في الوقت نفسه تصرف فيه كل التحدي للآخرين.

ولكن العمل لن يثمر إذا كنا في عجلة من الأمر. إن المفكرين يمكن أن يعطوا إذا هم اجتازوا في الدرجة الأولى فترة نقاهة يبدو كل منهم في أشد الحاجة إلى أن يعيشها، ثم إذا تأمنت لهم مناخات فكرية صحية. كيف يمكن تأمين هذه المناخات يمكن تأمين المناخات بإيجاد حصانة للمفكر تشبه في بعض أوجهها الحصانة التي تُعطى مثلاً للدبلوماسي.

يمكن تأمين هذه المناخات بأن يقول النظام للمفكر: عليك الأمان، فكّر وأكتب بالطريقة التي تريخ فكرك على أن يكون منطلق الفكر والكتابة الإلتزام القومي والبناء. لا هدم... وحتى لا تشويش.

يمكن تأمين هذه المناخات بإستحداث حالات التفرغ للطاقت التي يمكن أن تفيد.

يمكن تأمين هذه المناخات بإنشاء دائرة فكرية تكون على مستوى الوطن العربي تصدر عنها مجلة شهرية تتضمن أبحاثاً في كل الحقول الفكرية، ولا تُغلق في وجهها الأبواب، ولا يتحكم فيها أو يحكم عليها رقيب ينظر إليها بمنظار الموظف الموالي المبالغ في ولاءه.

تكون للدائرة أمانة قومية ولجان تقرير ما يجب نشره.

تصدر عن الدائرة كُتب تُترجم تلقائياً إلى خمس لغات دولية على الأقل ويتم توزيعها في كل أنحاء العالم كذلك يتم تخصيص جائزة لصاحب أهم عمل فكري يصدر عن الدائرة. جائزة من نوع جائزة نوبل.

إن المفكرين العرب يعيشون حالة إنسحاق سببها أن المفكر ملاحق دائماً، مهذد دائماً، خائف دائماً دائماً. ومفكر كهذا لا يمكنه أن يعطي وإذا أعطى إنما يكون عطاؤه عبارة عن معاناة تميل إلى الحزن واليأس. والأمة في أشد الحاجة إلى الأمل.

إذاً يجب ألا نكون في عجلة من أمرنا. فالصراع مع عدونا طويل.

وليكن اللقاء الذي تشهده الآن مدينة بنغازي بذرة خيرة لا يضايقنا أنها لن تثبت كما نتمنى. فالمسألة تحتاج إلى المزيد من العناية والكثير من التبصر وإلى حُسن إختيار العناصر المطلوب منها أن تحيط البذرة بالإهتمام.

وفوق ذلك إذا كان "لقاء المفكرين العرب" في بنغازي وُلد في ظل ظروف لم تتضح ما فيه الكفاية؛ وجاء عبارة عن تجمع للمتقنين والقيادات السياسية العربية الشعبية وليس لقاءً فكرياً بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فإن الواجب يقتضي التمسك بالتسمية على أن يضم اللقاء المقبل بالفعل أكثرية المفكرين العرب. وأرى نفسي الآن مطالباً بأن يحدّد بعض الموصفات التي يُفترض أن يتمتع بها المفكر العربي، من هذه الموصفات:

- أن يكون مثقفاً بشكل شمولي ومحيطاً بالجزئيات السياسية.

- أن تكون عنده القدرة على إستخلاص رؤيا أشمل أو نظرية أو فكر.

- أن يكون قادراً على الإبداع.

- أن ينظر إلى الحاضر من خلال المستقبل.

أن تفوق نسبة فهم حركة التاريخ عنده بكثير نسبة إهتمامه بالديماغوجيات.

ومثل هذه النوعية من المفكرين التي تتمتع بالموصفات التي أوردناها هي القادرة على أن تفعل في نفس المواطن وعقله ما نحن في أشد الحاجة إليه.

وصحيح أن دائرة التحدي ستوسع بين الحاكم ومفكرين من النوعية المميّزة والممتازة، إلا أنها ستكون إختباراً في منتهى الدقة بالنسبة إلى الحاكم.

فإما أن يتواضع أو على الأقل يضعف أمامها إلى درجة تحويل رؤياها الفكرية إلى تجسيد عملي، وأما ألا يتخلّى عن هذا التواضع ويثبت أنه مثل الحكام كل الحكام أو أكثرية الحكام، بينهم وبين الفكر صراع تتخلله من وقت إلى آخر بعض المهادنات.

إن أمام المفكرين العرب فرصة تاريخية. فهم لم يألفوا حاكماً يطلب منهم تقييماً ونقداً وتصوراً، وليس إطرأاً.

ولتكن البداية مدخلاً محلياً وعبارة عن محاولة تقييم لوضع الفكر في العشرين السنة الماضية والإستفادة من السلبيات في مجال البحث عن إيجابيات.

وليكن الهدف في كل خطوة يخطونها العلم والعقل والإبتعاد قدر الإمكان عن حالات الدروشة الدينية، والبدء بوضع إستراتيجية فكرية تسير جنباً إلى جنب مع الإستراتيجية الثورية.

وأرى ختاماً لهذا البحث أن أشدد على موضوع الدائرة العربية الفكرية. فالمفكر العربي لا يبدأ من فراغ. وإذا تعهّد الأخ معمرُ بالأبداً يبدأ المفكر العربي من فراغ، ووضع كل ثقله في تأمين وصول النتاج الفكري المرتقب إلى كل الأنظمة أو بعضها، وإلى إعتدال مثل هذا النتاج كمواضع أساسية في الكليات والجامعات العربية، فمعنى ذلك أنه سيكون في إستطاعة الفكر العربي أن يكون شريك البندقية من أجل الإعداد لمعركة التحرير. وليس لنا إلا الأمل والتمنيات.

الآن وقت محاكمة المقاومة

...• وتعليق فؤاد مطر حول المقاومة الفلسطينية:

الأخ كمال شاتيل حاكم المقاومة ولكنه لم يحاكم الأنظمة. إن رفض المقاومة مبادرة روجرز تم في ظروف موضوعية. وربما لم تكن المقاومة لترفض لو لم يفاجئها الرئيس عبد الناصر.

وقد نجد هنالك من يقول: إن عبد الناصر أراد أن يعتمد في ذلك عنصر المباغنة فلم يحط حتى بعض كبار مساعديه بقرار القبول.

والأخ كمال لا يذكر الجوانب المظلمة للمسألة. ألا يمكن الافتراض أنه لولا القبول لما كان الملك حسين تجرباً على ضرب ضربته المشهورة للمقاومة.

إن الأنظمة كل الأنظمة مدت أيديها إلى المقاومة ولكن في الوقت نفسه إن الأنظمة كل الأنظمة اخترقت المقاومة واستمرت تخترقها وإزداد إختراقها بعد قبول مبادرة روجرز، لأن الأنظمة وبالذات أنظمة المواجهة لا تقبل أن تنشط المقاومة وتتحرّك المقاومة لأن مثل هذا النشاط وذلك التحرك يخلق حساسيات داخل جيوش الأنظمة والحساسيات تقود إلى حساسيات وما هو أكثر من الحساسيات.

إن كل الأنظمة تطالب بوحدة المقاومة وتدعو فصائلها إلى التلاحم في صف واحد، لكن دعوة هذه الأنظمة تشبه في بعض الأوجه التردد الرتيب أن قضيتنا الأولى هي قضية فلسطين. الواقع أنه في كل مرة تقترب المقاومة من صيغة متقدمة للوحدة تنشط الأنظمة لتضربها وتبُعدها عن طريق الوحدة. هذا واقع.

ثم لنفترض أن المقاومة إستمرت فصائل فماذا يؤخّر ذلك؟ وماذا يقَدّم؟ وفي السنوات الأربع الأولى لعمل الثورة الفلسطينية حققت انتصارات براقّة ولم تكن موحدة.

إنها لا تتوحد بسبب التناقضات داخل صفوفها وبسبب تنمية الأنظمة لهذه التناقضات. وبدلاً من أن نحاكم المقاومة علينا أن نكون ثوريين مثاليين ونعترف بأن أنظمتنا كل أنظمتنا ساهمت، وكانت المساهمة كبيرة، في ضرب المقاومة.

ثم لا بد من تساؤل:

أليست عملية الخرطوم نتيجة لكل ذلك؟ عملية الخرطوم كانت في الدرجة الأولى تستهدف الإستراتيجية العربية الجديدة التي تحاول بناءها الأنظمة، بعض الأنظمة أو كلها لا فارق.

الآن ندعو إلى إشراك المقاومة في محور؟ هذا ليس هو المطلوب.

المطلوب أن نفتح الجبهات كل الجبهات للمقاومة ودعّمها... ونعتذر عن بعض ما إقترفناه في حقها.

هذا هو المطلوب وليس التنظير وإستصدار صكوك الغفران من جهة وإصدار الأحكام من جهة أخرى.

خصوصاً أن المقاومة غائبة عن مؤتمرها وإن تكن حاضرة في ذهننا فقط وفي عقول بعضنا وقلوب بعضنا الآخر.

دور الإعلام العربي في الإعداد لمعركة التحرير

... وتعليق فؤاد مطر حول دور الإعلام:

كما أن حالة المفكر العربي في العشرين السنة الماضية كانت غير صحية وغير صحيحة فإن حالة رجل

الإعلام العربي لم تكن نقيض ذلك تماماً. وكما أن المفكر العربي أخضع للتطويع والترويض فإن رجل الإعلام العربي تعرّض للشيء نفسه أو ما يشبه هذا الشيء. إن كل الأنظمة العربية أو غالبيتها إلى حد كبير فهمت الإعلام على أنه تعبير عن رأي النظام أو إشادة بإنجازات النظام. ونشأت عن ذلك حالات كثيرة من المعاناة. وكانت حرية التعبير تتم دائماً ضمن إطار مرسوم ومحدد.

ونحن لا نريد الخوض كثيراً في التفاصيل فهذه جزئيات ولكن المهم هو المبدأ. يقرر النظام أن علاقاته يجب أن تسوء مع نظام آخر فنُعطى الحرية لرجل الإعلام في حدود القرار الذي إتخذ.

يقرر النظام فجأة أن يهادن النظام نفسه فيتم إيقاف حرية التعبير بقرار غير تفسيري في أكثر الأحيان. إن القضية أصبحت نوعاً من الهوائي يدار في الاتجاه المناسب. اليوم شيء، وغداً شيء آخر تماماً. وفي الأمس كان هنالك شيء نقيض لما يكون اليوم أو سيكون غداً. وأسمح لنفسي أن أتحدث كرجل إعلام يمتهن العمل الصحفي. المقبول أن تكون أجهزة الإعلام من إذاعة وتلفزيون في خدمة النظام تشيد بإيجابياته وتتجاهل سلبياته ولكنه من غير المقبول أن تكون الصحف في الوضع نفسه. إن الصحافة مُلك للشعب. لولا الشعب الذي يقرأ لما كان من الضروري إصدار الصحف. وما دامت الصحف للشعب فإنها يجب أن تعكس آراء الشعب وهمومه.

ولا أرى سبباً للخوف من الشعب الناقد. إن النقد هو الذي يقوّم الإعوجاج وهو الذي يقود إلى التطور. إن تجربة عشر سنين متواصلة من الإهتمام بشؤون المنطقة العربية تعطيني حق القول إن رجل الإعلام العربي النقي والنظيف والملتزم قومياً في حدود القناعات وفي أطر رفض إعتبار أن هنالك فقط اللون الأبيض أو اللون الأسود بل هنالك اللون الثالث، اللون الرمادي.. إن مثل هذا الرجل هو دائماً في حالة المطارد. ودائماً يخضع للعتاب والتجريح. وهو مضطر إلى تقبّل ذلك مكتفياً بتعزية معنوية هي أنه أرضى ضميره وأرضى قارئه وأرضى قضيته.

إن حُجج الأنظمة أحياناً ظالمة ومن أجل ذلك تنشأ حالة من الحدة بين الحاكم والصحافي. وثمة نقطة جديرة بأن نلاحظها. لو نحن قارئاً بين مواطن يقرأ مادة غير موجّهة ويلم بكل شيء وقارئ لا تتيسر له إلاّ المواد والآراء الموجّهة فماذا نلاحظ؟ الذي نلاحظه أن الأول أكثر وعياً وأكثر نقاء وأكثر قدرة على التجاوب، أما الثاني فإنه بليد الذهن مشتت التفكير.

إننا نجتاز الآن أدق المراحل التي تتطلب منا وعياً كاملاً، ومهمة رجل الإعلام في مثل هذه المرحلة أساسية، بل يجب أن تكون أساسية. وصحيح أن هنالك بعض الأمور التي تبدو كأنها من المحرّمات التي يجب عدم التطرق إليها لأسباب تتعلق بالأمن القومي للقضية، إلاّ أن هنالك في الوقت نفسه بعض الأمور التي لا موجب لإحاطتها بهذه الهالة التي تصل إلى حد القداسة.

ولقد أفسدت بمض الأنظمة التقدمية والرجعية الإعلام العربي لأنها رشت أو إشترت عدداً من رجال الإعلام وأوكلت إليهم أمر التهليل للنظام والإكثار من كميات البخور تُرش على المباخر ومن أجل ذلك نلاحظ أن رجال الإعلام، بل حتى المواطنين في نظام ما، يستغربون كيف أن هذه الفئة من رجال الإعلام في بلد آخر هم ملكيون أكثر من الملك (كما التعبير السائد) وكيف أنهم يوضحون وينفون حقائق ثابتة.

إن علاقة صحية وصحيحة ونظيفة بين رجال الإعلام والحكام يمكن أن تقيد. فالمطلوب ليس التسبيح بحمد الملوك والرؤساء والإشادة بالإنجازات التي تكون أحياناً بناء مستشفى أو مدرسة. المطلوب رجال إعلام ينتقدون عندما يكون النقد واجباً ويسجلون الإيجابيات بقناعة المقتنع ويشاركون الحاكم بكل صدق في إحساسه القومي.

وفوق ذلك يجب أن يكون رجل الإعلام مطمئناً وألاً يُعتبر معادياً لأنه ينتقد، ويجب أن يتحصن في وجه إغراءات الأنظمة. كما يجب أن تتقلب التقاليد المألوفة والمتبعة وهي شراء الذمم والضمان. ويجب أن تكون هنالك علاقة نقية وصافية بين الأنظمة ورجل الإعلام. وأقترح أن نوصي الملوك والرؤساء بوقف العمل في بورصة شراء الذمم والضمان، والإستعاضة عن ذلك بخلق صيغة من التعامل تكون أكثر أخلاقية. والأهم من ذلك كله يجب أن يُعطى رجال الإعلام الأمان. فلا يُعتدى عليهم ولا توضع لهم قنابل في سياراتهم أو مكاتبهم.

وليرتفع شعار جديد: رجل الإعلام شريك حقيقي للحاكم في خلق المواطن المثالي والمسؤول. وما دمنا نستعد لمعركة التحرير فإن مثل هذا الشعار يبدو أكثر من ضروري.

صحيفة "النهار". بنغازي- الجمعة 16 مارس/ آذار 1973

المفيد معمر الطائي ينتج الطبعة الأولى لأمير بنغازي وأبي جابه أبو زيد دورته وزير الإعلام الليبي .



فنؤاد مصرير في مؤتمر بنغازي:

ما هو دور المفكر العربي وما هو دور الاعلام والمقاومة

وتوقفت التجربة في لبنان المرفوض انه اكثر الدول العربية مرارة في مسألة الديمقراطية وحرية الرأي ، لتعتمد في ليبيا ، او بالاحرى للاستقل في ليبيا . ذلك ان أجهزة الاعلام الليبية غير مفعلة في هذه المسألة بخلاف انه قبل بضعة اشهر شاهدنا الكثيرين في أجهزة التلفزيون او سمعنا من الداعية تقاضيل محاكمات . وفي هذه المحاكمات اتفقت الذين تجري محاكمتهم النظام الحالي في ليبيا .

وفي مؤتمر بنغازي شارك نؤاد مصرير بحث عنوانه « من اجل ان يكون الفكر العربي شريكاً بنشيطاً في معركة التحرير » وبمقدمة تعليقات حول دور الاعلام والمقاومة الفلسطينية والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

في ما يلي البحث وتعليقاته .

وتعلق حول المقاومة الفلسطينية

وكان رداً على كلام وعلانيات . وتعلق حول دور الاعلام

شاهداً ونجاح واكتم . ايا التعلق الآخر فهو حول دور الاعلام

ويشفي تعلق ثالث حول العلاقات مع الاتحاد السوفياتي

لنؤاد مصرير

المصريين المناهضة تقع على الخطبة التي الجبل الذي يرى ان المسؤولية يتقاسمها رجال الفكر والاشعة معاً .

وعما انه كان صراع اجيال فان مؤتمر بنغازي كان ايضاً صراع بين مفكرين . وكانت هذه الصراعات ظهرت واضحة جداً عندما فتح ملك العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . ووجد من يقول ان السوفيات ليسوا اصدقاء بمعنى الصداقة المرحمة ووجد من يقول ان الوقت نفسه ان المسألة ليست مطروحة الا على هذا الاساس وان نظرة العرب الى السوفيات يجب ان تكون كما نظرهم الى المعسكر الغربي والولايات المتحدة .

وفي مؤتمر بنغازي قدمت دراسات وابحاث وكانت المناقشة مثارة . والاهم من ذلك كله ان أجهزة الاعلام الليبية من الداعة وتلفزيون وصحف بنت او نشرت او اذاعت كل شيء على التام . وهذه التجربة الثانية من نوعها في العالم العربي . الاولى كانت يوم كان فنان تونسي وزيراً للاعلام في لبنان وحمل من الداعة والتلفزيون خبراً يبرهن فيه التراب اللبنانيون انكارهم ووجهات نظرم ايا نحن هذه الأفكار ووجهات النظر .

بين ١٢ آذار ١٩٧٣ و ١٢ منه عقد في بنغازي « لقاء المفكرين العرب من اجل الاتحاد لحرية الفكر » .

نسبة المشاركين في المؤتمر كانت الثلث . ونوعية الذين شاركوا راوحت بين معاصرين ومختصين . البعض شارك في الحروب الفلسطينية الاولى . والبعض من الذين عاشوا العربيين المائلين الاولى والثانية . وهناك افراد من جيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي احدثت في الخطبة تغييرات جذرية وتليت موارس الحكم وهوية الحكم .

ماذا يعني ذلك ؟

يعني ان المؤتمر كان يمثل كل الاجيال العربية وللكل فانه تحول الى صراع افكار بين هذه الاجيال . ولكن على رؤس حدة الصراع الذي شهجته ثلثة الاجيالات في شق « قسر الجبر » في مدينة بنغازي فان نقاط الالتقاء بين هذه الاجيال كانت كثيرة .

الجبل الذي يرى ان الدين يأتي في الاولويات اذا كان لا يبد من الاعداد لحركة التحرير التي الجبل الذي ينسك بالقومية . والجبل الذي يرى ان مسؤولية علم الفكر العربي في السنوات

في لقاء المفكرين العرب في بنغازي

4 وجهات نظر هادئة حول العلاقات مع روسيا



عند إفتتاحه "لقاء المفكرين العرب" في مدينة بنغازي (من 5 آذار 1973 إلى 12 منه) قال العقيد معمر القذافي كلاماً أساسياً في حق الإتحاد السوفياتي. مما قاله: "قيمة المساعدات الروسية والصداقات الروسية إذا كانت روسيا تهجر البشر من مختلف التخصصات والخبرات لعدونا. فالبشر أخطر دوماً من الفانتوم وخلاف الفانتوم. إن هذا العمل ظاهرة خطيرة يجب أن نوقفها عند حدها لأنه تأمر كبير على العرب وعلى فلسطين. وعلى الجماهير العربية أن تحدد موقفها النهائي إزاء هذا التأمر، وأنه لأمر مؤسف أن تكون الجمهورية العربية الليبية هي الوحيدة التي تتبر هذا الموضوع".

وأوضح القذافي أن أعداداً من المهاجرين اليهود السوفيات تربط على الضفة الشرقية المحتلة من قناة السويس.

ولمّا كان داخل المؤتمر تيار معاد أو عنده الإستعداد لمعاداة الإتحاد السوفياتي فإن الذين ينضوون تحت لواء هذا التيار قالوا عن الإتحاد السوفياتي كلاماً لا تتساوى فيه الموضوعية مع الهجوم. وهناك كثيرون عالجوا موضوع العلاقات مع الإتحاد السوفياتي في هدوء وفي منطق. ونثّبت هنا 4 وجهات نظر، الأولى لصلاح البيطار والثانية لفؤاد مطر والثالثة لياسين الحافظ والأخيرة لمحمد عبد الحكم دياب.

(تقديم "النهار" لنصوص وجهات النظر الأربع)

المطلوب حوار وإنفتاح مع الإتحاد السوفياتي

• وجهة نظر صلاح البيطار:

هناك خلاف عقائدي بين القومية العربية الثورية والماركسية، ولكن هذا الخلاف ينبغي أن يُحصر في حدود التمايز العقائدي، أي يأخذ منحى توضيحياً فكرياً لا أن يأخذ شكل حملات تشهيرية. وفي رأيي إنه بقدّر ما نركّز على هذا التمايز نهىء أنقى مناخ يبذل كل خوف عقائدي عند العرب ويمكنهم من جعل التعاون مع الإتحاد السوفياتي منطلقاً من إحترام متبادل للمبادئ والمصالح عند الطرفين.

ما هي عقيدة الثورة العربية؟

إن ثورة 23 يوليو 1952 لم تشتعل بشعلة القومية العربية إلاّ يوم كسر الرئيس جمال عبد الناصر إحتكار السلاح، يومها يمكن القول إن الثورة العربية قد تحررت من التبعية للغرب ولم تقع في أحضان الشرق بل أخذت مكانها ضمن دائرة دول عدم الإنحياز، يومها إكتشفت ثورة يوليو هويتها العربية القومية، وأخذت تستوعب الأفكار والنظريات القومية الثورية العربية التي سبقتها فصنعتها في سياسة وإستراتيجية وتيار عربي

جارف يمتد من المحيط إلى الخليج.

إني ضد كل مزادة على الثورة، ثورة يوليو؛ ولكنني لست مع تحنيط الناصرية وجعلها نهاية النهايات. لهذا أرى فيها نقطة إنطلاق من الموقع الذي بلغه الرئيس الراحل يوم وفاته لتطويرها نحو الأمام. إن علينا أن نأخذ ككل والكل يجمع دوماً السلبيات والإيجابيات، حتى ندرك الخط الناصري لنعرف أين إستقام وأين مال لنمضي به من حيث إستقام ولنكمل السير على طريق الحق. وهذا لا يتحقق إلا في إطار الإستمرارية والانفتاح معاً. ولإقامة علاقات سياسية سلمية مع الإتحاد السوفياتي لا بد لنا من تحديد أين نتفق وأين نخالف سياسياً معه ومدى هذا الإختلاف. وقبل ذلك لا بد لنا من الإعتراف بأن للإتحاد السوفياتي عقيدته وسياسته وإستراتيجيته؛ كما أن لنا سياستنا وعقيدتنا وإستراتيجيتنا.

طبعاً لا نقبل أن نضع سياستنا في خدمة سياسة الإتحاد السوفياتي وهذه نقطة مبدئية، ولكن في المقابل علينا أن نتواضع فلا نفرض على الإتحاد السوفياتي أن يضع سياسته في خدمة سياستنا. إن للإتحاد السوفياتي إستراتيجية عالمية ويحمل مسؤولية الحرب والسلام العالمي. وقد دفع عشرين مليون ضحية للوصول إلى أن يكون ثاني قوتين عالميتين.

إننا نخالف مع الإتحاد السوفياتي على قضية الوحدة العربية. نخالف معه على إصراره على معاملة العرب كدول إفرادية لا كدول أمة واحدة.

نخالف معه على مساهمة اللعب بدولة عربية ضد دولة عربية أخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية. إننا لا ننسى مسؤوليتنا كدول عربية ما زالت في حالة البقاء في التجزئة ولكن المهم أن يصل الإتحاد السوفياتي إلى تقدير أهمية الوحدة العربية وحتميتها.

فهو السبيل الطبيعي لتنمية قدرات العرب الذاتية في مجال السياسة والإقتصاد والسلاح والدفاع التي من دونها يبقى كل تحرُّك سياسي أو عسكري قاصراً.

إننا نخالف مع الإتحاد السوفياتي على نظريته إلى إسرائيل وإلى القضية الفلسطينية في أساسها، وثقلنا اليوم بصورة خاصة هجرة اليهود إلى أرض فلسطين.

ولكننا لا ننسى إننا نتفق مع الإتحاد السوفياتي على أمرين أساسيين يمسان جوهر سياسته: أولهما هو محاربة الإمبريالية. وثانيهما التناقض الأكيد بين الإتحاد السوفياتي والإمبريالية الصهيونية. فاليهود في الإتحاد السوفياتي إذا عبأهم إسرائيل بنجاحها عسكرياً في الشرق الأوسط وبسط نفوذها عليه فإن ذلك ينعكس في خلل داخلي في الكيان السوفياتي.

إن أوجه الإختلاف التي ذكرناها لا يجوز أن نحولها إلى خلاف أو إلى إحلالها مكان الخلاف الأساسي. وعلينا أن ننظر إليها بقابليتها للزوال. وسياسة الإنفتاح والحوار مع التوضيح بيننا وبين الإتحاد السوفياتي كفيلة بالوصول إلى ذلك.

صلاح البيطار

لماذا نجيز لأنفسنا ولا نجيز للسوفيات

إننا نعالج موضوع العلاقات المصرية - السوفياتية كقضية فكرية، في حين أن هذه العلاقات بدأت سياسية، وإستمرت سياسية، وتأزمت وهي في الخانة السياسية، وعولج أمر هذه الأزمة بشكل سياسي وفي إطار سياسي.

ونحن نُكثر من سرِّد مأخذنا على الإتحاد السوفياتي لكننا نُسقط دائماً مأخذه علينا. وأرى نفسي أ طرح التساؤل الآتي:

لماذا يجوز، أو نجيز، لأنفسنا أن نكون ضد الماركسية، ولا يجوز أو نجيز للإتحاد السوفياتي أن يكون ضد مسألتنا القومية ومفاهيمنا الدينية، فيما إن لنا الحق في أن نعتبر أن الدين والقومية لهما الأولوية في بناء ذاتنا ووجدتنا ومستقبلنا، فإن للسوفيات الحق، كل الحق ولأسباب عقائدية، في أن يقفوا ضد الدين وضد

القومية، وهذه مسألة على حد ما نعرفه لا يمكن الإتحاد السوفياتي أن يساير فيها. وثمة ملاحظة: إن المثقفين العرب من غير المصريين هم الذين يعالجون موضوع العلاقات المصرية - السوفياتية في حين أن أحداً من المثقفين المصريين لم يعالج هذا الموضوع. ومن الطبيعي إذا كانت هنالك حالات تضرر من العلاقات المصرية - السوفياتية، ان المصريين هم الأولى بإستشعار هذا الضرر، والمفكر المصري خير من يعبر عن ذلك.

وإذا كانت هنالك إستفادة إيجابية من تلك العلاقات فإن المثقف أو المفكر المصري هو خير من يعبر أيضاً. إن العلاقة بين مصر والإتحاد السوفياتي بدأت فوقية. بدأها عبدالناصر وزعماء الكرملين في معزل عن شعبي البلدين، وعندما ساءت في بعض المراحل وإنما ساءت على المستوى الفوقي ولأن هنالك دائماً حرصاً من القيادتين على حصر نقاط الخلاف في النطاق الفوقي. ورحل عبد الناصر وإستمرت العلاقة على المستوى الفوقي أيضاً. وهي كذلك، أي فوقية، بين النظام السوري والنظام السوفياتي وبين النظام العراقي والنظام السوفياتي وبين النظام اليمني الديموقراطي الشعبي والنظام السوفياتي.

وهذا النوع من العلاقة نشأ إضطراباً وليس إختياراً، وهو يسوء إضطراباً وليس إختياراً، ويتحسن إضطراباً وليس إختياراً. ومما لا شك فيه أن الوضع ربما تبدل لو نشأت علاقة على المستوى التحتي، أي بين الشعوب. إن كلاماً كثيراً قيل حول أسباب إنتكاسة العلاقات المصرية - السوفياتية بعد رحيل عبد الناصر، ولكنني ألاحظ أن أحداً لا يقر بأن من أسباب الإنتكاسة ذلك التعايش المثالي الذي نشأ وتعمق بين بعض الأنظمة التقدمية وكل الأنظمة الرجعية أو بعضها.

إن القول بأن هنالك خطراً أو أخطاراً أحدثها الحضور السوفياتي في المنطقة على الصعيد العقائدي إنما هو قول مغلوط. إن الشيوعيين في المنطقة العربية كانوا قبل أن تبدأ العلاقات على المستوى الفوقي وإستمرروا خلال إزدهار هذه العلاقات وخلال مراحل التآزم. وسيستمررون سواء إنتهى الحضور السوفياتي العسكري وغير العسكري أم لا ينتهي. فالماركسية عقيدة كثيرون إعتقوها منهجاً وكثيرون إعتبروا أنها المنهج الملائم لهم. إن تجيير مسؤولية الهزيمة وإلقاء التبعة على الإتحاد السوفياتي هو مثل التصور أن المعركة جاءت خاسرة أو أن الإنتصار لا يمكن تحقيقه لأننا غير متمسكين بالدين.

لقد رحل عبد الناصر وهو يشدد على أهمية العلاقات المصرية - السوفياتية بل على العلاقات العربية - السوفياتية. وحتى عشية قرارات 18 يوليو/ تموز 1972 التي قضت بإنهاء الوجود العسكري السوفياتي في مصر، كان هنالك تركيز رسمي على أن الإتحاد السوفياتي شريف، ثم أصبح التركيز حول أن الإتحاد السوفياتي ليس شريفاً. ولمجرد إخراج موضوع العلاقات مع الإتحاد السوفياتي من الصندوق الحديدي السري الذي كان موضوعاً فيه أصبح الشعب طرفاً في هذا الموضوع.

والمطلوب موقف واحد ومحدد. هل إن الإتحاد السوفياتي صديق شريف أم أنه صديق غير شريف؟ إننا على أبواب معركة رضينا أم أجّلنا أم رفضنا. وليس من السلامة أن نخوضها والعلاقات مع الإتحاد السوفياتي على هذا الفتور المحير.

ويبقى أن هجرة اليهود السوفيات موضوع أرى أننا مطالبون بتوجيه لوم إلى الإتحاد السوفياتي في شأنه. ويبقى أيضاً أنه لا بد من حوار مكثف وعميق وصريح مع الإتحاد السوفياتي. ومثل هذا المطلوب ملح لأنه من الأولويات.

فؤاد مطر

يوم صادق عبدالناصر السوفيات لم يكن ملحداً...

إن الثورة العربية وشعوب الإتحاد السوفياتي يمكن أن تلعب دوراً من أجل السلام وخصوصاً في ظروف نجد أن الدول والشعوب الساعية إلى التحرر كانت في حاجة إلى من يساعدها ويمدها بالمعونات الإقتصادية والسياسية والعسكرية من دون شروط.

إن الثورة العربية وشعوب الإتحاد السوفياتي إلتقت من أجل دعم البناء الاشتراكي على رغم إختلاف الظروف والمنطقات إرتباطاً بجوهر وهدف، هذا البناء الذي يرمي إلى تحرير الإنسان من إستغلال أخيه الإنسان. من جوائب اللقاء تلك ومن فوق هذه الأرضية وصلت العلاقة بين الثورة العربية والإتحاد السوفياتي إلى شكل نموذجي لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين شعب نام يسعى لتحقيق تقدّمه وشعوب الإتحاد السوفياتي التي وقفت سنداً لدعم المواقف التحررية والثورية للأمة العربية. ومع طرحنا لما سبق لا نستطيع أن نزعّم أن العلاقة بين الشعب العربي والسوفياتي كانت بإستمرار في مستوى واحد، ولكنها مرت بمراحل عدة:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل 1952 وفيها كان الإتحاد السوفياتي يرى أن السيطرة الإستعمارية الغربية لا تتيح له الأمل في تكوين علاقة مع الأمة العربية ولا تتيح له أي قدر من العلاقة مع أقاليمها.

المرحلة الثانية: وكانت بمثابة إستكشاف وبدأت ثورة 1952 عندما حاولت وفشلت في كل محاولاتها من أجل الحصول على السلاح الذي يكفل لها الدفاع عن وجودها، وأبرز ما كان في تلك الرحلة هو كسر إحتكار السلاح عام 1955 ثم الموقف من عدوان 1956 وكذلك الدعم الإقتصادي عام 1957.

المرحلة الثالثة: وكانت بمثابة مرحلة إختيار بعدما إهترت هذه العلاقة عقب قيام الوحدة بين مصر وسوريا وعقب إنحراف عبد الكريم قاسم عن خط ثورة 14 يوليو في العراق وموقف الشيوعيين في العراق (...) كل هذا خلق جواً عاصفاً بين الثورة العربية والأحزاب الشيوعية في المنطقة مما جعل الإتحاد السوفياتي بقيادة خروشوف ينجاز إليها، وكان الموقف الصلب والمعروف لجمال عبد الناصر الذي واجه به الإتحاد السوفياتي معتمداً على تيار العروبة الصاعد وعلى تراث الأمة العربية الحضاري وقيمها ومقومات شخصيتها المتميزة.

المرحلة الرابعة: يمكن أن نطلق عليها مرحلة التعاون والصداقة ومن أهم ميزاتها التسليم بمنطق في العلاقة بعد إقتناع ساسة السوفيات بقوة التيار القومي في المنطقة، وفيها شهدنا مساعدات وقروضاً ضخمة ساهمت في بناء السد العالي وبناء المصانع وبناء القوة العسكرية المصرية وتنتهي هذه المرحلة في يونيو (حزيران) 1967.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة ما بعد يونيو 1967. ففي فترة منها حاول الإتحاد السوفياتي أن يؤكد حُسن النية لإحساسه بالخطأ في الإستجابة لمنطق ضُبط النفس الذي رفعته الولايات المتحدة وذاك بإقامته جسراً جويّاً يمد القوات العربية في مصر بالسلاح لتعيد بناء نفسها.

وبعد رحيل عبد الناصر دخل الإتحاد السوفياتي بصورة جديدة من العلاقة قوامها الترقب وجس النبض إلى أن وقّع المعاهدة المصرية - السوفياتية في مايو (أيار) 1971، وبهذا دخلنا معه مرحلة جديدة من عدم الثقة المتبادل تحمل في طياتها ملابسات كثيرة ووصلت فيها العلاقة إلى حد إنهاء مهمة الخبراء السوفيات من جانب مصر وإلى السماح بإزدياد الهجرة بعد إتفاق نيكسون وبريجنيف.

يجب أن نطوي صفحة العلاقات غير الموضوعية بيننا وبين العالم ويجب أن نحدد مصالحنا وما هو المطلوب من أصدقائنا وأعدائنا وذلك لكي نتخطى الجمود الحالي للقضية ونتخطى منطق التخاذل والإستسلام.

إن عبد الناصر يوم صادق السوفيات أو غيرهم لم يكن ملحداً، ولكنه إكتشف الطريق الصحيح نحو كُسب مزيد من الأصدقاء، وإستطاع أن يكتشف أن منطق الحرية يرفض الإستغلال أياً كان مصدره. وكان في سعيه لكُسب الأصدقاء مستهدفاً القضاء على التسلط الإستعماري على أمتنا. ولقد صادق دعاة الحرية من المسلمين وغير المسلمين وواجه دعاة العبودية ممن يدّعون الإسلام وغيرهم ...

محمد عبد الحكم دياب مصري يعمل في مركز البحوث في ليبيا

لم يكن عبد الناصر شيوعياً ولكنه لم يكن معادياً للشيوعية

لا شك في أن عبد الناصر كان من زاوية العقيدة الدينية، مسلماً مؤمناً كما أنه كان من زاوية العقيدة السياسية قومياً عربياً صميماً، وبالتالي فإن عبد الناصر لم يكن - وهذا بديهي - شيوعياً. لم يكن عبد الناصر شيوعياً ولكنه لم يكن البتة معادياً للشيوعية وشتان بين الموقفين.

تاريخ عبد الناصر مع الشيوعية المحلية واضح. التعاون معها والاستفادة منها عندما يكون خطها السياسي غير متعارض مع الخط القومي، ومعارضتها عندما يكون خطها السياسي معارضاً للخط القومي. ولم يكن عبد الناصر ليُقبل بالطبع أن يتعاون مع الشيوعيين لو كان يعتبرهم عملاء.

في ظروف ما بعد الهزيمة، أي ظروف الضعف العربي البالغ؛ أصبح دور العامل العربي في المعركة القائمة بيننا وبين إسرائيل أوزن وأهم. ومن هنا إن عبد الناصر أصبح بعد الهزيمة أشد إلحاحاً على الصداقة العربية - السوفياتية وأكثر تشبهاً بها.

ثمة من يقول: ماذا أفادنا الدعم السوفياتي؟ ها هي آثار العدوان قائمة لم تُصَفْ، وقد يقول آخر: إن صداقة أميركا لإسرائيل أمتن من صداقة السوفيات للعرب، وأن مساعداتها لإسرائيل أكبر من مساعدات السوفيات للعرب. لهؤلاء نقول: معكم حق ولكن ثمة حقيقتين:

الأولى - لا عجب أن تكون العلاقة بين أميركا وإسرائيل أمتن من العلاقة بين العرب والإتحاد السوفياتي. فإسرائيل جزء من الغرب ثقافة وسياسة وفكراً وتقاليد وإستراتيجية ومصالحة. أما نحن فلنا جزءاً من المعسكر السوفياتي لا من الزاوية الثقافية ولا الحضارية ولا السياسية ولا العسكرية ولا من حيث طبيعة المجتمع والتقاليد فلماذا نطالب بأكثر مما نستحق على صعيد المصالح المتبادلة؟ لقد كان عبد الناصر يعرف هذه الحقائق أكثر منا بل يعرف تفاصيل مثيرة للمرارة عن التصرفات السوفياتية، ولكنه، وهو ذو العقل العقلاني، كان يناضل لتحسين هذه العلاقات، ولم يتخذ من نواقص الموقف السوفياتي وسلبياته وسيلة للتشكيك فيهم أو مهاجمتهم.

الحقيقة الثانية - نعم آثار العدوان تُصَفْ. ولكن الذنب ليس ذنب السوفيات بل ذنبنا نحن العرب. والسوفيات ليسوا مستعدين ولا يمكن أن يكونوا مستعدين لأن ينقلونا إلى النصر على نقالة. ولا بد من التتويه بأن عبد الناصر جعل شعاره الأساسي ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلاً بالقوة. ولو أن عبدالناصر آمن بالمناورة السياسية لأصبح شعاره: ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلاً بالكلام.

ماذا حدث بعد عبد الناصر؟

ما حدث كثير كثير، وخطير خطير.

وسأكتفي بتناول الجانب المتعلق بالعلاقات العربية - السوفياتية.

حدثت تغييرات في البنية السياسية للنظام المصري، بدءاً من أحداث 15 مايو أضعفت رويداً رويداً الروابط العربية - السوفياتية و انتهت بطرد الخبراء العسكريين السوفيات بشكل إستعراضي ومهين للسوفيات. ولا بد للمواطن العربي من أن تتملكه الدهشة عندما يَصَوِّر الحضور السوفياتي بأنه إحتلال (لو كان إحتلالاً لما خرجوا خلال يومين) أو عندما يَصَوِّر الوجود السوفياتي على أنه لمصلحة روسيا مع أن هذا الحضور هو بنسبة 90 في المئة لمصلحة مصر و 10 في المئة لمصلحة الإتحاد السوفياتي.

وبعد تصدُّع العلاقات العربية - السوفياتية لم يَلِنْ قلب أميركا العرب، كانت سابقاً تُعاملنا بعداء أما الآن فتُعاملنا بإحتقار وتطلب مزيداً من الإستسلام لها وإسرائيل.

- تراخى الدعم السياسي والعسكري والإقتصادي السوفياتي للعرب.

- فقدت مصر قوة حماية عسكرية سوفياتية بحيث أصبحت الحرب مع إسرائيل سواء أكانت حرباً إستنزافية أم حرباً كاملة أكثر صعوبة.

- إزدادت الأوضاع الداخلية العربية تعقلاً وتأزماً، وإسرائيل مستريحة ظُهرها في الجولان وقدمها في السويس.

- خَفَّت حدة التناقضات الأميركية - السوفياتية بحيث يبدو أن ركوداً يشبه الموت يهيمن على القوى العاملة في سبيل التقدم والتحرير في العالم الثالث.

ما هو الحل؟

إن طريقنا طويل ومرير على رغم عظمة ما فعله عبد الناصر. ولكن يبدو لي كأننا نعيش في مناخات ما

قبل ثورة يوليو مع فارق: لقد ترك عبد الناصر تجربة كبيرة ثمينة ينبغي أن نستوعبها، ومعنى إستيعابها أن ندرك جانب عظمتها فنؤكد أنه وأن نلتقط جانب قصورها وُضعفها فننتلافه ونتجاوزهم.

ياسين الحافظ

صحيفة "النهار". بنغازي- السبت 17 مارس/ آذار 1973

رد على فؤاد مطر من التنظيم الناصري

جاءنا من دائرة الإعلام في التنظيم الناصري في لبنان "إتحاد قوى الشعب العامل" الآتي:
 "كتب الأستاذ فؤاد مطر تعليقاً في صحيفة "النهار" الصادرة يوم الجمعة 16 آذار 1973 حول أعمال مؤتمر المفكرين العرب الذي عُقد في بنغازي (ليبيا) بين 5 و12 آذار الجاري. ولقد حاول في قسم من تعليق له محاكمة قول مبتور أو مجتزأ إختاره من حديث الأمين العام للتنظيم الناصري في لبنان إتحاد قوى الشعب العامل الأخ كمال شاتيل، في معرض مناقشة عن المقاومة الفلسطينية، في المؤتمر فهمه الأستاذ مطر أو أراد أن يصوره للقراء بأنه محاكمة للمقاومة الفلسطينية. ولقد أردنا أن نوضح الأمر علّ إيضاحنا يساعد الأستاذ مطر على فهم الأمر بحقيقته لا كما فهمه وتصوره أو حاول تصويره.

لقد عرض الأستاذ فؤاد مطر رده على الأخوين كمال شاتيل ونجاح واكيم دون أن يعرض لكلامهما. وهذا يعني أنه أسقط حق الأخوة في عرض كلامهما وأفكارهما ليعرفها القارئ ويقابل بينها وبين تعليقه عليها. لقد فرض الأستاذ مطر تعليقه على القارئ نتيجة تصوّره بأن كلام الأخوين كان يهدف محاكمة المقاومة، والقارئ يريد أن يعرف الرأي الذي تم التعليق عليه ليعلم إذا ما كانت تصورات المعلق قد أخطأت مضمون الكلام ... أو إذا ما كان للمعلق هدف في إعطاء الكلام مضامين لا تمت بصلة إلى مضمونه الحقيقي. وبرغم أن رد الأستاذ مطر يُعتبر رأياً شخصياً أكثر منه تعليقاً على حدث نتيجة لما أوضحناه، فإننا لن نقع في المحظورات التي وقع فيها ... بل سنعتمد في ردنا على آرائه على ما نشره وهو موجود بكامله أمام القارئ في الصفحة التاسعة من صحيفة "النهار" الصادرة في 16 آذار 1973 وردنا ليس موقفاً جديداً للتنظيم الناصري، بل هو موقف مبدئي أعلنه والنتزمنا به قولاً وعملاً لأنه نابع من قناعات مبدئية وإلتزام قومي بمصالح وأهداف أمتنا العربية.

أولاً: إن التنظيم الناصري لم ولن يفكر في محاكمة المقاومة لأنه لا يملك الحق في ذلك من ناحيته، ولأن المحاكمة تعني الإتهام وتستهدف الإدانة وهذا خطير وخاطيء، خطير لأنه هدف من أهداف الإستعمار وأعداء أمتنا الذين يعرفهم الأستاذ مطر أكثر منا. وخاطيء لأننا نعتبر المقاومة أحد أنبل الظواهر التي ظهرت بعد نكسة 1967 كما قال القائد الخالد جمال عبدالناصر. يتوازي مع ذلك الإيمان حقنا وحق كل الشرفاء في أمتنا بتقييم ممارسات المقاومة من مواقع الإلتزام القومي وبحُث من لديهم من إنتقادات بهدف التصحيح ودفع مسيرتها بإتجاه أهدافها كي تجتاز المرحلة الحرجة التي تمر بها حالياً وتؤدي دورها كاملاً في النضال العربي. إن النقد والنقد الذاتي بين فصائل الثورة العربية أمر صحي ومطلوب في كل مرحلة وتحت كل الظروف، بل لعله ملح في أوقات الأزمات أكثر مما هو مطلوب في الفترات المادية، ذلك أن تجارب التاريخ تؤكد أنه من المستحيل أن تقوم ثورة وتكافح دون أن تقع أخطاء في ممارساتها، كما تؤكد التجارب أيضاً أنه ما من ثورة إستمرت وحققت إنتصاراتها إلا بإدراكها لأخطائها والعمل على تصحيحها برحابة الصدر النقد الموجّه لها من مواقع أخرى تلتزم بها ومعها بأهداف أشمل من أي فرد أو فئة.

فالنقد بهدف التصحيح هو المطلوب وليس المحاكمة على حد يقين الأستاذ فؤاد مطر هي الغاية. أما الغريب حقاً في رد الأستاذ مطر هو ما حاول تصويره في أن الأخوين كمال شاتيل ونجاح واكيم عملا على محاكمة المقاومة من جهة وإستصدار صكوك غفران للأنظمة العربية من جهة أخرى.



ووجه الغرابة في هذا التصوير أن الأستاذ مطر إذا لم يكن يعرف مواقفنا المبدئية من الأنظمة العربية قبل المؤتمر فلا بد أنه عرفها من خلاله، إلا إذا كان غائباً عن جلساته أو أنه أراد نسيانها، وتذكيراً له نقول: إننا في تقييمنا للأنظمة العربية فإن المقياس الأساسي في هذه المرحلة هو مدى ما يقدمه أي نظام عربي لمعركة التحرير المصيرية ضد إسرائيل.

وإذا كنا نؤيد دول إتحاد الجمهوريات العربية لأنها تقف وحدها على جبهة المواجهة ضد إسرائيل وتعمل على حشد طاقاتها للمعركة فإننا ندين جميع الأنظمة العربية الباقية الهاربة من معركة المواجهة تحت مختلف الشعارات

ذلك أنه لا يوجد أي عذر لعدم وضع الطاقات العربية على خطوط المواجهة مع العدو. مرة أخرى نقول إن تأييدنا لدول الجمهوريات العربية لا يعني أنه ليس لدينا إنتقادات على بعض ما نراه من أخطاء. ولكننا وكما نرفض أن نُسْتَغَل بعض أخطاء فصائل المقاومة كذريعة لضرب المقاومة فإننا أيضاً نرفض أن نَتَّخِذ بعض أخطاء دول إتحاد الجمهوريات العربية ذريعة للعمل على تقويضها لأننا نكون بالتالي نعمل على ضرب وتحطيم مستقبل الأمل العربي في التحرير.

هذا موقفنا المبدئي من الأنظمة العربية، وهو على عكس ما تصوّره الأستاذ فؤاد مطر أو حاول تصويره يتخذ من هذه الصورة التي صاغها مدخلاً لطرح إفتراضات من دون شواهد تقول إن قبول عبدالناصر بمبادرة روجرز هو الذي مكّن الملك حسين من ضرب المقاومة متناسياً ما تركه تهجّم الكثير من فصائل المعركة على جمال عبدالناصر ونظامه في مصر من أثر سلبي على مسيرة المقاومة في تلك الظروف الحرجة والدور القدر الذي لعبه العراق بسحبه لقواته من الأردن فور بدء المعارك تاركاً المقاومة تواجه جيش اللك حسين بمفردها.

وتبقى كلمة أخيرة نُذَكِّر بها الأستاذ فؤاد مطر وهي شعار الحرية المجيد الذي رفعه فولتير في القرن الثامن عشر "قد أختلف معك في الرأي؛ ولكنني على إستعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في الدفاع عن رأيك".

صحيفة "النهار" - السبت 17 مارس/ آذار 1973

عن الوحدة المرغوبة والمرهوبة (1)

تساؤلات أهل النظام في مصر:

هل القذافي متمسك بخط عبدالناصر؟

عندما بدأت المسيرة الليبية الوحدية رحلتها الطويلة حدث الآتي في مصر: حالة من التنبه إستبدت بالجميع: الدولة. المواطنين. الوافدين إلى مصر. السفارات العربية والأجنبية. ثم تصاعدت حدة التنبه فأخذت شكلاً جديداً. والشكل الجديد كان حذراً بالنسبة إلى الدولة وإنقساماً في الرأي بالنسبة إلى المواطنين وترقباً إلى حد التلهف بالنسبة إلى الآخرين. والشيء الأكيد أن الجميع بمن فيهم الدولة المصرية فوجئوا بأمر المسيرة بدليل أن المعالجة تمت في ظلال المفاجأة أو تحت مظلته. ولولا ذلك لكانت المعالجة مختلفة بعض الشيء.

الشيء الأكيد أيضاً أن بعض المسؤولين المصريين عرفوا بالمسيرة من قراءتهم النبأ الذي نشرته حولها الصحف المصرية الصادرة الأربعاء 18 تموز/ يوليو 1973. وبالطبع هنالك بعض آخر من المسؤولين عرف بها من أجهزة إستماع الإذاعة الليبية. وهذه الأجهزة تتولى نقل الأنباء إلى فريق من المسؤولين وليس إلى كل أجهزة الدولة المصرية.

وكان لنشر النبأ في الصحف المصرية رد فعل صامت لدى أكثرية الذين قرأوه. وبين الفترة التي أعلن فيها نبأ المسيرة الليبية والفترة التي تحرك فيها الرئيس السادات وضعت عناصر مصرية كثيرة نفسها في موقع المستعد للقيام بدور ما في حال وصول المسيرة إلى القاهرة. لكن هذه العناصر بمجرد سماعها البرقية الأولى التي بعث بها الرئيس السادات إلى العقيد معمر القذافي تصورت أن دورها لن يتم ما دام التحرك المصري تم منذ البداية على مستوى القمة، أي أن رئيس الجمهورية نفسه بدأ هذا التحرك طالباً من العقيد القذافي وقُف المسيرة.

الهاجس الأساسي

ومنذ اللحظة الأولى كان موضوع الأمن هو الهاجس الأساسي بالنسبة إلى الأجهزة المصرية. صحيح أن هذه الأجهزة أخذت في الإعتبار الزاوية الوحدية من المسيرة إلا أن طبيعة عمل الأجهزة تفرض أن يكون للأمن الإعتبار الأول.

إن دخول خمسين ألف ليبي إلى القاهرة في ظل ظروف عادية ليس مشكلة بالنسبة إلى مدينة يفد إليها صباح كل يوم من الأرياف بواسطة السيارات والقطارات مليون مصري.



كذلك فإنها ليست مشكلة بالنسبة الي مدينة يدخلها يومياً بالطائرات والبواخر والسيارات خمسون ألف شخص أو أقل أو أكثر. إن المليون يأتون من الأرياف للعمل أو لبيع منتجات. يدخلون بصمت وينتشرون بصمت ويغادرون بصمت. مشكلتهم الوحيدة أن ينجزوا ما جاءوا من أجله ويعثروا على مكان في القطار أو السيارة للعودة من حيث أتوا. والخمسون ألفاً الذين يدخلون القاهرة من مينائها الجوي أو مينائها البحري أو عبر الحدود يأتون للسياحة أو إنجاز بعض الأعمال أو العودة من سفر، وهؤلاء أيضاً يدخلون بهدوء وينتشرون بهدوء.

ويعود الذي أنجز عمله أو قضى إجازته أو ساح وتسلى، ويبقى الذي عاد من سفر، ولا مشكلة أمام القادمين من أجل السياحة وقضاء الإجازة سوى العثور على فندق لأن كل الفنادق مكتظة، وسوى العثور على تاكسي - لأن مصر التي تشهد زحفاً سياحياً عربياً هذه السنة لا مثيل له يجعل من الصعب على طالب تاكسي العثور على طلبه بسهولة، وسوى العثور على مقعد في الطائرة للعودة، لأن الطائرات العربية محجوزة لمدة شهر على الأقل، إلى بلده.

ولو أن الخمسين ألفاً كانوا آتين إلى القاهرة للسياحة أو الراحة أو التسلية لكانت القاهرة التي ضاقت بالسته الملايين الذين هم سكانها إستطاعت أن تستوعبهم حتى بسياراتهم، لكن هؤلاء آتون في شكل مسيرة وهم يرفعون شعارات وصوراً وتتملكهم حماسة لا مثيل لها.

فوق ذلك إن من حُططهم الإعتصام في ميدان قصر عابدين إلى أن يقبل الرئيس السادات بقيام الوحدة الإندماجية.

إن مصر لم تألف مثل هذه الخطوة. لقد كانت في السابق مستعدة لإستقبال الطائرات والطيارين الذين يطلبون اللجوء السياسي. وكانت مستعدة لإستقبال العناصر العربية والأفريقية التي تعارض حكوماتها أو تصطدم بالحكام. وكانت تستضيف هؤلاء وتعاملهم كأنهم أبناء مصر، وتحيطهم بكل مظاهر الإهتمام، وكانت تفتح ذراعها لأفراد مسؤولين يأتون طالبين الوحدة أو التعاون أو الحماية. لكن الأمر مختلف بالنسبة إلى خطوة كالخطوة الليبية؟

ومنذ هزيمة 1967 إلى أن تتحرر الأرض وتستعاد الكرامة فإن قضية الأمن في مصر هي من القضايا ذات الحساسية البالغة. ومنذ ذلك الوقت حتى الوقت الآخر المنتظر، أي منذ وقت الهزيمة حتى وقت التحرير، فإن قضية الأمن الداخلي تُعطى الإهتمام نفسه الذي يُعطى للأمن الخارجي. وحتى إشعار آخر يمكن الافتراض أن معالجة قضية الأمن الداخلي خلال أحداث الطلبة وخلال محاولات أحداث الفتنة الطائفية كانت ناجحة بصرف النظر عن الظلال التي ألقَتْها أساليب المعالجة على الناحية المعنوية.

وحسابات الأمن دقيقة جداً في مصر. ولا بد أن الأجهزة تفترض دائماً النهاية سلبية وضد النظام لأي تجمع أو تظاهرة. ولولا ذلك لما كان رجال الأمن المزودون بالدروع وقنابل الغاز طاردوا قبل أشهر طلاب الجامعات في الشوارع المحيطة بجامعة القاهرة أو جامعة عين شمس. ذلك أن مثل هذا المظهر يعكس النواحي التي لا تخدم النظام ولا تؤكد إستقراره.

وافتراضات الأجهزة سليمة أغلب الأحيان بسبب الظروف القاسية المستمرة التي تعيشها مصر وبسبب تراكمات الماضي. وفي هذا النطاق تأخذ الأجهزة في الإعتبار ما جرى عندما حدثت التظاهرة التي شارك فيها الطلاب والعمال والناس البسطاء العاديون عام 1968 إحتجاجاً على الأحكام التي صدرت في حق قادة السلاح الجوي المصري وإعتبرها المتظاهرون غير مناسبة مع فضاة ما حدث في الساعات الأولى من حرب 1967. يومها بدأت التظاهرة عادية. السائرون فيها قلة. الهتافات ليست حادة. وفي خلال ساعة كُبر حجم التظاهرة وأصبحت الهتافات حادة. و إنتهت التظاهرة كبيرة جداً والهتافات أكثر حدة. ثم وصلت التظاهرة إلى مبنى صحيفة "الأهرام". وهناك أمسك بعض المتظاهرين بأعداد من الصحيفة وأحرقوها. وكان هذا التصرف رمزياً فهمه عبد الناصر آنذاك بكثير من الألم، وعالجه محمد حسين هيكل رئيس تحرير "الأهرام" بكثير من بُعد النظر.

إفتراضات أمنية

المهم أن قطاع الأمن في مصر - وهو قطاع له شأنه الكبير - إفترض عندما بدأت المسيرة الليبية الوحودية خطواتها الأولى في إتجاه مصر أن دخول خمسين ألف ليبي مدينة القاهرة سيقود في النهاية إلى نتائج تضع كل أجهزة الأمن في موقف صعب لانها لن تستطيع السيطرة على ما تفترض أنه سيحدث.

وإفترض حدوث أمور يصعب السيطرة عليها مرده إلى أن بين النظام وقطاعات كثيرة داخل مصر خصومات. وقد يجد الخصوم أن الفرصة متاحة أكثر من أي وقت مضى لتصفية حسابات أو للأخذ بالثأر. بل إن الأجهزة ذهبت بعيداً في تصورهما إلى الحد الذي إفترضت أن الخمسين ألف ليبي سيقابلهم في القاهرة عدد مماثل: وأن الجميع تحت ستار الوحدة ربما يفجرون الوضع كله. وإفترضت الأجهزة أيضاً أن واحداً ما أطلق رصاصة على أحد الليبيين المشاركين في المسيرة. إن حدوث مثل هذا الأمر سيجعل المليون ونصف المليون ليبي الذين لم يشاركوا في المسيرة يتظاهرون في ليبيا ضد الوحدة وضد مصر وربما قاموا بمسيرة في إتجاه مصر لتسلم جثة شهيد الوحدة الليبي الذي قُتل برصاصة الأحد أو للإطمئنان إلى جراحه.

ولا بد أن الأجهزة تذكرت وهي تفترض ذلك أن العناية الإلهية بالإضافة إلى جهود العقيد القذافي نفسه هي التي أنقذت المصريين من أيدي البنغازيين عندما ثار هؤلاء في وجه المصريين بعدما حملت الدولة الليبية مصر مسؤولية ما جرى للطائرة الليبية واتهمتها صراحة أنها إختطففت من الأجواء المصرية وأسقطتها إسرائيل بعدما نجحت في إختطافها متحدية بذلك الدفاع الجوي المصري.

كذلك إفترضت الأجهزة أن أهل المسيرة الليبية ربما أقدموا بعد وصولهم إلى مشارف القاهرة على تحطيم أو إحراق كل الملهي المنتشرة في شارع الهرم إنتماً من هذا الشارع الذي يردد المصريون في كل مناسبة أن رواد مقهى شارع الهرم هم من الليبيين أو أن غالبيتهم العظمى ليبية.

وخلاصة الأمر أن قطاع الأمن وضع في حسابه كل هذه الإعتبارات وغيرها وإنتهى إلى أن المسيرة يجب ألا تصل إلى القاهرة فحسب بل إلى الإسكندرية. فهي إذا وصلت إلى الإسكندرية يصبح من الصعب الحؤول دون وصولها إلى القاهرة.

وأن وصول الخمسين ألفاً إلى الإسكندرية فإنها ستصل بنصف مليون إلى القاهرة. ولقد أخذ الرئيس السادات برأي قطاع الأمن. وفي ظل الظروف الحاضرة يعطي السادات رأي جماعة الأمن أهمية قصوى. وفي ضوء الصورة التي رسمها أهل الأمن تقرر أن تكون مرسى مطروح نهاية المطاف بالنسبة إلى المسيرة. هناك تتوقف. هناك يتم حوار معها. ومن هناك تعود.

لكن مثل هذا القرار معناه اللجوء - ربما - إلى القوة، لأن بعضاً من أهل المسيرة الذين تتملكهم حماسة وحدوية ربما تمردوا على كل التحفظات والمخاوف وقرروا الوصول إلى القاهرة أياً تكن النتائج. وكانت وجهة نظر السادات أنه يجب عدم التعرض لأي ليبي من أهل المسيرة مهما حدث.

كيف يمكن التوفيق بين الأمرين إذاً؟

إذا كان أهل المسيرة أو بعضهم تمردوا على كل التحفظات واندفعوا إلى القاهرة، وإذا كان وصولهم سيكون بمثابة إختراق لكل خطط الأمن، وإذا كان الرئيس السادات يرفض التعرض لأي ليبي من أهل المسيرة، إذا كان كل هذا سيحدث فكيف يمكن التصرف؟

من هنا نشأت فكرة قطع الطريق بين مرسى مطروح والإسكندرية.

ومن هنا وضع القطار في منتصف الطريق للحؤول دون إكمال أهل المسيرة مسيرتهم. ومن هنا وضع حزام أمن حول كل منطقة الإسكندرية تحسباً لما قد يحدث.

وفكرة حزام الأمن وضعت على أساس أن الليبيين الآتين في المسيرة ستملكهم حالة غضب شديدة إذا منعوا من مواصلة السير لأنهم بعدما قطعوا مسافة ألفي كيلومتر سيتضايقون جداً إذا هم لم يتمكنوا من قطع مسافة الخمسة كيلومتر المتبقية.

بصمات على كتاب الوحدة

ويبدو أن الرئيس السادات رأى أن مجرد النظر إلى المسيرة من زاوية الأمن فقط معناه إعطاء صورة غير مناسبة عن الوضع الداخلي، وأن كل هذا التخوف من المسيرة يعني أن نسبة الإهتزاز تفوق نسبة الاستقرار. وهو من أجل ذلك قرر أن يخاطب العقيد القذافي للمرة الثانية إنما بلهجة أكثر حدة. وقد يجوز الافتراض أن لهجة البرقية الثانية التي بعث بها السادات إلى القذافي ساعدت على إبقاء أهل المسيرة يراوون مكانهم في مرسى مطروح بإستثناء قلة إندفعت في إتجاه الإسكندرية على أمل الوصول إلى القاهرة. لكن هذه اللهجة تركت بصمات على صفحات كتاب الوحدة، وعلى النظرة المصرية إلى النظام الليبي. وفي البرقية الثانية إعتبر السادات المسيرة الوحشية الليبية "رحفاً لا يمكن أن يصدر من أخ شقيق". وفي البرقية الثانية وردت المبادرة الآتية: "إن إحترامنا لسيادة القانون وللتراب المصري الذي هو جزء من التراب الليبي يستلزم منا أن نضع القانون موضع التنفيذ كواجبنا نحو شعبنا وأرضنا وسيادة قانوننا الذي لا يمكن أن يسري على المصريين فقط دون غيرهم".

ولعل العقيد القذافي تضايق من العبارتين الآتيتين الذكر أشد الضيق. وهو تعبيراً عن هذا الضيق رد على السادات بالبرقية التي وردت فيها عبارات ذات معنى مقصود مثل "إن دوافع المسيرة هي عين الدوافع التي حرّكتكم في طريق الثورة" و"إنني لاحظتُ يا سيادة الرئيس بعض الفارق في نية المسيرة ولهجة التوقع. فالمسيرة صادقة ولها قصد تأييدي ونبيل. أما التوقعات عنها فهي التي تضفي عليها شيئاً من ظلال الشكوك. ولكن أنا معك في النهاية في حسب حساب كل شيء لا خوفاً على القاهرة من جماهيرها ولكن خوفاً على الجماهير من أعدائها...".

ولجأ القذافي في الوقت نفسه إلى إجراء تفجيري وإحراجي. أبلغ السادات أنه مستقيل منذ 11 تموز 1973 وأعلن أنه تدخل كمواطن عادي "فوجئت بالمسيرة من إذاعة كما فوجئتم أنتم" بأن يفوت أهل المسيرة أي فرصة مهما كانت ضئيلة على أي متجاوز سواء في حماسته أو في سلوكه".

هنا أصبح السادات في موقف صعب. إن إستقالة القذافي معناها نشوء إشكالات في ليبيا وحتى داخل مصر من الصعب تطويقها. والتجاوب مع أهل المسيرة معناه تراجع عن موقف ثابت وتسخيف لرأي جماعة الأمن في مصر.

ماذا يفعل؟

موضوع عدم تمكين أهل المسيرة من الوصول إلى القاهرة وحتى إلى الإسكندرية إنتهى. يبقى موضوع الوثيقة التي تم النقاها على أن ينقلها إلى القاهرة وفد يمثل المسيرة. كيف ينقلها وهو لا يعرف محتواها؟ لقد حدث والمسيرة ما زالت في مرسى مطروح في حوار مع بعض القيادات المصرية المسؤولة أن إرتفعت هتافات مؤيدة للرئيس السادات. وإرتفعت أيضاً وفجأة صُورته، بعدما كانت صور جمال عبد الناصر ومعمر القذافي هي المرفوعة فقط، ولا أحد يهتف إلا بإسميها وبإسم الوحدة. وكان حجب صور السادات تصرفاً غير موفق من جانب أهل المسيرة إذ أنه من غير المنطقي أن يرفع هؤلاء صور عبد الناصر والقذافي ويهتفوا بإسميهما وبإسم الوحدة ثم أن يأتوا طالبين الوحدة من أنور السادات.

ولقد وُجد من يُبهِمهم وهم ما زالوا في مرسى مطروح إلى هذه الناحية، وبعد ذلك تبدلت الحال. لكن الرئيس السادات إستمر قلقاً بعض الشيء. ووضع أمامه بعض الإعتبارات. إذا رفض إستقبال وفد يمثل المسيرة ورفض بالتالي تسلّم الوثيقة من الوفد فهذا سيسبب إنتكاسة للوحدة. وإذا إستقبل الوفد وتسلّم الوثيقة من دون أن يعرف مسبقاً مضمونها فإن ذلك قد يبدو أمراً فيه شيء من المجازفة، إذ ربما كان أهل المسيرة ضمنوا الوثيقة مواقف وكلمات ذات بُعد معيّن.

وهو إذا تسلّم الوثيقة ولم يكشف النقاب عنها - فيما إذا كانت متضمنة أموراً محرّجة - فإن ذلك سيفسح في المجال أمام إنتشار الإشاعات والتكهنات. يضاف إلى ذلك أنه ما دام كل شيء أذيع أو كُشِف النقاب

عنه ويتعلق بالمسيرة منذ إنطلاقها فلماذا حُجِبَ مضمون الوثيقة. وبُذلت مساع كثيرة مع الوفد الذي يمثل المسيرة لكي يتم إطلاع الرئيس السادات على مضمون الوثيقة قبل أن تتم مقابلة الرئيس للوفد، إلا أن أعضاء الوفد رفضوا.

ولم يستقبل الرئيس السادات الوفد إلا بعدما نُقلت إليه تأكيدات أن مضمون الوثيقة لا يضايقه. لكن الرئيس استمر حذراً وبانت على وجهه مظاهر الحذر، حتى إطلاعه على الوثيقة. والذين شاهدوا التلفزيون ليلة إستقبال السادات لأعضاء الوفد لاحظوا كيف أنه قبل أن يتسلم الوثيقة كان مُقْتَبِلاً حاجباً وغير مرتاح وكيف أنه إبتسم بعد ذلك وشارك بعض أعضاء الوفد الذين بكوا من تأثرهم.

لو فعل السادات ...

إنقشعت السحابة الأولى. وبقيت سحابة أخرى بل بقيت سحب أخرى كثيرة. والسحابة الأولى هي تسلّم الوثيقة وقبولها ونشرها وإذاعتها. والسحب الأخرى هي إزالة الصورة التي علقت في الأذهان مُظهرة أن نظام السادات غير وحدوي ونظام القذافي وحدوي. وهي أيضاً إستقالة القذافي. وهي أيضاً إزالة سوء الفهم الذي أحاط بالموقف كله وسرّبه.

وشياً فشيئاً تنقشع تلك السحب، إلا أن السماء المصرية - الليبية ليست زرقاء تماماً بعد الذي حدث. وقبول مصر بالوحدة لا يخلو إلى الآن من التردد. وهو إذا جاز التعبير قبول لفظي. ولو أن الرئيس السادات فعل غير الذي فعله لربما كانت السماء زرقاء صافية ولما كانت هنالك بصمات على كتاب الوحدة المصرية - الليبية.

لو أنه بدل الرد بمنطق الأمن - وإن يكن هذا المنطق غُفِّ بأمر أخرى - ركب الطائرة وتوجّه إلى بنغازي وخطب في المسيرة هناك وتسلّم من أهلها الوثيقة وأبلغهم أنه إنما جاء ليؤدي تقديره الكامل لبادرتهم وأنه يريد أن لا يُحْمِلهم مشقة السفر في قلب الصحراء وتحت وطأة الشمس الحارقة. لو فعل ذلك لكان أعطى فكرة هي نقيض الفكرة التي علقت بالأذهان وهي أن مصر مترددة في موضوع الوحدة. ولو فعل ذلك لكان أكد للجميع أنه وحدوي أكثر من أي وحدوي وأن مصر وحدوية بنسبة وحدوية ليبيا أو غيرها. وهو إذا فعل ذلك يكون منسجماً مع موقفه القديم الذي بسببه ضرب رؤوس النظام في أيام عبد الناصر (علي صبري والآخرين) لأنهم عارضوا إشتراك مصر في إتحاد مع ليبيا وسوريا.

والأهم من هذا كله إنه لو فعل ذلك أو لو إنتقل إلى مرسى مطروح وإستقبل المسيرة بنفسه ما كان لهذا الإنقسام في الرأي العام المصري حول الوحدة أن يتحول من مجرد مشاعر إلى مناقشات لا تنتهي، علماً أن هذه المناقشات بدأت مع اللقاءات التي أجراها العقيد القذافي في القاهرة في مدى أسبوعين مع القيادات السياسية والفكرية والصحافية.

إن الرئيس السادات يريد الوحدة. والعقيد القذافي لم يترك مناسبة إلا أشاد بوحدوية السادات. لكن السادات يدرك في الواقع وكرجل دولة بعض الحقائق التي لا يمكن القذافي كرجل ثورة أن يدركها ... حتى أنه لا يُسلّم بها وبطارحي منطقها.

وعندما تسلّم السادات الحُكم لجأ إلى تحقيق بعض الأمور التي يشعر أنها ترضي المصريين وبالتالي تجعلهم يتمسكون به. وهذه الأمور كانت غائبة في الماضي. ولو لم يحقق مثل هذه الأمور بعد قليل من توليه الرئاسة لا كان في إستطاعته أن يستمر حاكماً من دون متاعب وتعقيدات يومية. ولعل أبرز هذه الأمور: سيادة القانون، وضع دستور دائم، تركيز أهمية المؤسسات.

إن الرئيس أنور السادات يحكم بفضل تحقيق هذه الأمور وغيرها. يضاف إلى ذلك إقدامه على تحقيق المزيد من الإنفراجات يومياً. لقد أعاد الهيبة كاملة أو بعض الهيبة إلى القانون فكسب بذلك كثيراً. ووضع دستوراً دائماً للبلد بعدما كان مقدراً لهذا الدستور أن يوضع بعد إزالة آثار العدوان. وعزز مؤسسات الحُكم بشكل مقبول.

وصحيح أن هنالك ظلالاً على كثير من الأمور التي حققها إلا أنه في النهاية حقق شيئاً في مضمار تهيب الناس للنظام لا التخوف فقط من النظام.

وعلى رغم ضالة ما تحقق قياساً على رغبة الناس في ما يجب أن يتحقق، فإن السادات يدرك تمام الإدراك أن إبدال سيادة القانون باللجان الشعبية مثلاً قد يكون مردوده غير ما هو متوقع.

من هنا، من هذه الزاوية وغيرها جاء المنطق المصري أن من الضرورة أن تكون الوحدة مدروسة كي لا تنتكس. والواقع أن المطالبة بوحدة مدروسة تُخفي في ثناياها حالات من التخوف تبديها مجموعات أهل النظام وتبديها العناصر المستفيدة من بقاء الأحوال كما هي.

وهؤلاء في معرض المطالبة بالتدرج والمرحلية والكونفيدرالية يقولون إن القذافي يناقض نفسه أو أنه - في لقاءات القاهرة - ناقض نفسه كثيراً. إنه مثلاً يعلن تمسكه بخط عبد الناصر. وعبد الناصر طوال سنوات حكمه لم يتمسك بالشرعية الإسلامية ولا هو أصر على أن تكون القوانين مستمدة من الشريعة. وفوق ذلك إنه إذا جاز التشبيه فإن أنور السادات أقرب إلى موضوع الشريعة الإسلامية من عبد الناصر. وهؤلاء يضربون مثلاً على ذلك طرح السادات شعار "دولة العلم والإيمان" وتشجيع المصريين مسؤولين وغير مسؤولين على مخاطبته بـ "الرئيس المؤمن" أو "الرئيس المتدين". لكن هؤلاء يُسقطون من الحساب أن حرص السادات على التدين وإضفاء مظاهر دينية على النظام سببها محاولة منه لدحض الأفكار التي إنتشرت وخلصتها أن علاقة مصر بالإتحاد السوفياتي حولتها من دولة مسلمة إلى دولة تقديم الاشتراكية على الدين.

وهؤلاء أيضاً يقولون إن قانون الأحوال الشخصية في مصر مستمد من الشريعة الإسلامية كذلك فإن قانون الميراث مستمد من الشريعة الإسلامية وهو يطبق على المسلمين والمسيحيين معاً.

ويقولون أيضاً إن الإصرار من جانب القذافي على موضوع الشريعة الإسلامية يُظهر مصر كأنها بعيدة جداً عن الشريعة في حين أن مواد كثيرة من القانون المدني الذي أعده عبد الرزاق السنهوري عام 1950 والمعمول بها الآن مستمدة من الشريعة الإسلامية. ثم إن هنالك أحكاماً في الشريعة الإسلامية أمره وحولها يدور الجدل. أما الأحكام المباحة فلا جدل حولها.

وبالنسبة إلى موضوع الشريعة يتساءل هؤلاء: هل عندما نعمل على تطبيق الشريعة نبدأ بقطع يد السارق؟ لماذا لا نترك ذلك إلى الآخر.

بالإضافة إلى موضوع الشريعة يثير هؤلاء مسألة التعايش مع الرجعية العربية التي يتناقض فيها موقف القذافي مع إعلانه أنه متمسك بخط عبد الناصر. وفي هذا الإطار يقول هؤلاء إن عبد الناصر هو المبادر قبل السادات إلى التعايش مع الرجعية العربية. وهذا التعايش فرضته ظروف هزيمة 1967. ومن باب التذكير يشير هؤلاء إلى الإستقبال الرسمي والشعبي الحاشد الذي أقامه عبدالناصر للملك فيصل أواخر 1969 قبل إنتقال الإثنين إلى الرباط لحضور مؤتمر القمة العربي الخامس.

أما بالنسبة إلى العلاقات مع الإتحاد السوفياتي فيقولون إن عبدالناصر كان أكثر المتمسكين بصداقة الإتحاد السوفياتي في حين أن موقف السادات بالنسبة إلى هذا الموضوع قريب من موقف القذافي. إذا فإن القذافي في موضوع العلاقات مع الإتحاد السوفياتي ليس متمسكاً بخط عبد الناصر. يضاف إلى ذلك أن نظرة عبد الناصر إلى الماركسيين المصريين تبدلت وتحولت بعد خصومة طويلة إلى تعايش مثالي. وعبد الناصر هو الذي أوجد للماركسيين المصريين منابر يتحركون من خلالها.

تساؤلات

ويتساءل هؤلاء: في مصر حدث تحوّل إشتراكي. ما هو التحوّل الإشتراكي الذي حدث في ليبيا؟ في مصر قانون وفي ليبيا لجان شعبية. وإذا كان القذافي يعلن تمسكه بخط عبد الناصر فإن عليه أن يأخذ في الاعتبار أن عبد الناصر كان في أيامه الأخيرة مهتماً بسيادة القانون، يضاف إلى ذلك أن الثورة المصرية منذ عام 1953 لم تُصدر شيئاً إلا بقانون. الإصلاح الزراعي صدر في أشد الحرص على أن القرارات كقوانين تُنشر

في الصحيفة الرسمية وليس في الجرائد اليومية.

ويضيف طارحو التساؤلات:

إن اللجان الشعبية التي يريد القذافي إعتماها في مصر تتحول إلى عملية إصلاح إداري إذا لم يكن لها مضمون. فكيف يمكن القبول بها بالشكل المطروح والمعمول به في ليبيا؟
والنظرية الثالثة التي يطلب القذافي إعتماها في مصر لا تخرج عن الأفكار التي يتضمنها الميثاق. فلماذا إذاً طرّحها كمادة مشجعة على توسيع رقعة النقاش أو الخلاف إذا جاز التعبير؟
والثورة الثقافية - من خلال ما نملكه من معلومات عما حدث في ليبيا بعد إعتماها - نرى أن تطبيقها في مصر سيقود إلى فوضى.

والسياسة الخارجية التي ليس هنالك حد أدنى من التفاهم عليها تجعلنا غير مطمئنين إلى قيام الوحدة ما دام التفاهم غير موجود بالنسبة إلى القضايا البسيطة.
والتفاهم حول السياسة الخارجية هو من الأمور البسيطة وليس أمراً أساسياً.

وموضوع توحيد القوانين لا يقف حجر عثرة أمامه سوى التصلب الليبي. وعلى سبيل المثال فإن اللجان المصرية - الليبية المشتركة لتوحيد القوانين أنجزت مهمتها بالنسبة إلى القانون المدني والقانون التجاري والمرافعات. وإلى الآن لم تنجز العقوبات مهمتها لأنها إصطدمت بموضوع الحدود. (حد السرقة وحد الزنى). وهذا يتطلب لنا عن الجانب الليبي.

ويخلص طارحو التساؤلات إلى القول إن التصلب الليبي هو السبب - إذا لم تحدث مفاجأة - لعدم قيام الوحدة، وأن إقدام مجلس قيادة الثورة الليبي على إصدار قانون بتحريم زواج الليبي من غير ليبية، وبالتحديد من عربية، ليس خطوة في طريق الوحدة خصوصاً أن القانون يستهدف المصريات في الدرجة الأولى.
وعندما تسأل طارحي التساؤلات: ولكن لماذا وافق الرئيس السادات على قيام الوحدة الاندماجية ما دامت تلك هي الصورة بكل تحفظاتها؟

يجيب هؤلاء - وأكرر أنهم من أهل النظام - أن الرئيس السادات عندما وافق لم يكن القذافي أعلن قيام الثورة الشعبية، ولا طرّح النظرية الثالثة.

أتصور الرئيس السادات بعد كل الذي جرى غارقاً في التأمّلات، في ذهنه حسابات بمضها مستند إلى أرقام وبعضها الآخر مستند إلى مواقف سياسية.

إنه يتأمل في أمر الوحدة المرغوبة والمرهوبة في آن مع ليبيا، وبينه وبين الفاتح من سبتمبر شهر، وهو في هذا الشهر مطالب بموقف تاريخ.

صحيفة "النهار" - الخميس 2 أغسطس/ آب 1973

فؤاد مطر من طرابلس: قصة المهادنة بين السادات والقذافي

1- لماذا صُرف النظر عن إذاعة التسجيلات؟

الرئيس الليبي ذهب إلى القاهرة حاملاً قائمة بالمساعدات

كان النبأ الذي نشرته صحيفة "الفجر الجديد"، في عددها الصادر السبت 12 شباط 1974 إنذاراً أكثر منه نبأ من نوع الأنباء المهمة التي تنشرها الصحف عادة.

و"الفجر الجديد" هي الصحيفة الليبية الوحيدة التي يمكن القول إنها تمثل وجهة النظر الرسمية. وهذا لا يعني أن بقية الصحف، وأبرزها "البلاغ" و "الرأي" تمثل وجهة النظر تلك.

وتدليلاً على أن "الفجر الجديد" تمثل وجهة النظر الرسمية فالعقيد معمر القذافي يحرص على المشاركة في الخط السياسي لهذه الصحيفة بل إنه يكتب فيها أحياناً من دون توقيع. وصحيح أن ذلك لا يحدث إلا نادراً لكنه في أي حال يحدث.

والنبأ الذي نشرته "الفجر الجديد" يوم 16 شباط كان مقتضباً إلا أنه في غاية الخطورة ومن النوع الذي لا يمكن نشره إلا إذا كانت القيادة السياسية متعمدة نشره.

ومن باب التذكير، خلاصة للنبأ، أن وزارة الاعلام الليبية حصلت على "تسجيلات خطيرة تتعلق بقضايا سياسية مصيرية مهمة ستحدث في حال نشرها وإذاعتها بأصوات أصحابها آثاراً مدمرة وستكشف حقائق كانت خافية على الأمة العربية"، وأن الوزارة تنتظر الإذن بالنشر والإذاعة "لأن التسجيلات متعلقة بقضايا سياسية مصيرية مهمة".

ولمجرد أن نشرت "الفجر الجديد" النبأ كثرت الأسئلة والتساؤلات والإستفسارات على الصعيد الداخلي الليبي وعلى الصعيد العربي، حتى على الصعيد العالمي كانت هناك أيضاً أسئلة وتساؤلات وإستفسارات على الصعيد الداخلي كان محور الأسئلة والتساؤلات والإستفسارات: ماذا في هذه التسجيلات وإلى أين ستؤدي إذاعتها ولماذا هذا الأسلوب؟ ولشدة تشوق المئات في ليبيا إلى معرفة ما في التسجيلات ومتى ستُنشر فقد أرسل البعض برفقيات يستفسر عنها أو يطلب كشف مضمونه والبعض الآخر إتصل هاتفياً بوزارة الإعلام الليبية وبصحيفة "الفجر الجديد".

ولكن السائلين لم يحظوا بأي جواب لأن وزارة الإعلام إلترمت بالأ تكتشف مضمون التسجيلات إلا بعد أن يأذن مجلس قيادة الثورة.



على الصعيد العربي أحدث النبأ الذي نشرته "الفجر الجديد" ردة فعل عنيفة. وانقسم الرأي العام العربي قسَمين: القسَم الذي يوالي الأنظمة إعتبر النبأ عملية لا موجب لها في وقت بلغ تحالف الأنظمة العربية حد الإجماع. والقسَم الراض لكل ما يحدث من إتصالات ومساومات سياسية وما زال على حلمه القديم، حلم النضال المستمر إلى أن يتم التحرير الحقيقي، إعتبر النبأ بداية تطور قد يصبح مهماً ويضع حداً للإتصالات والمساومات، وهذا القسَم من الرأي العام العربي كان مشدوداً نحو ليبيا في إنتظار أن تذيع التسجيلات التي "سُحِّدَتْ آثاراً مدمرة".

أما على الصعيد العالمي فإن عواصم عدة وضعت نفسها في موضع الترقب.

المفاجأة الضخمة

وإفترض الجميع أن من الطبيعي إذا كان نُشر النبأ ليس عملية مساومة، أن تذيع ليبيا التسجيلات في أعقاب نُشر النبأ أو بعد النشر بيومين على الأكثر.

لماذا هذا الافتراض؟

لقد نُشر النبأ قبل ستة أيام من مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور. ومن الواضح أن الهدف من إذاعة التسجيلات - لو أُذيعت - كان سيكون نسف هذا المؤتمر لأنه سيتحول إلى ساحة مجابهة، بالإضافة إلى أنه سيُربك أكثرية الحكام العرب الذين تطالهم التسجيلات من قريب ومن بعيد.

وفوق ذلك كان الرئيس السادات، قبل أن يسافر إلى لاهور، سيلقي يوم الثلاثاء 19 شباط 1974 خطاباً في مجلس الشعب خلال الإحتفال الكبير الذي أعده المجلس لتكريم أبطال "حرب رمضان". إذاً أيضاً، فإن الهدف من إذاعة التسجيلات - لو أُذيعت - كان سيكون إرباك السادات وتحويل الإحتفال عن هدفه الأساسي. ومن الطبيعي أن الإحتفال كان سيتحول عن هدفه لأن الجماهير المصرية والقيادتين السياسية والعسكرية المصريتين كانت ستتشتغل بمضمون التسجيلات.

وكان الرئيس السادات على رغم إلتزامه بعدم الرد على أحد سيجد نفسه مضطراً إلى الرد لأن عدم الرد كان يشكل موقف ضعف من جانبه.

ولكن بدلاً من كل ذلك حدثت مفاجأة ضخمة. وحدثت هذه المفاجأة في الوقت الذي كان عدد من الموظفين منهمكين في إعداد التسجيلات والوثائق التي كانت ستذاع وتُنشر.

وكانت المفاجأة الضخمة أن العقيد معمر القذافي ركب طائرة عسكرية من قاعدة عقبة بن نافع ومعه إثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما المقدم أبو بكر يونس رئيس الأركان والرائد عوض حمزه وعبد العاطي العبيدي وزير العمل.

وسافر القذافي إلى القاهرة بعد إتصالين هاتفيين بين القيادة السياسية في مصر والقيادة السياسية في ليبيا. الإتصال الأول جرى مساء الأحد 17 شباط 1974 والإتصال الثاني جرى قبل ظهر الإثنين (أي في اليوم التالي).

وأحاطت الجهات الليبية الرسمية سفر القذافي إلى القاهرة بالكتمان الشديد. فلا الإذاعة بثت النبأ ولا التلفزيون أذاع. وفي العادة يحدث مثل هذا الكتمان بالنسبة إلى تحركات القذافي. لكن اللافت هذه المرة هو أن الإذاعة المصرية أيضاً لم تبث نبأ وصوله إلى القاهرة. وهذا معناه أنه كان هنالك إتفاق على عدم إذاعة نبأ الوصول يوم الوصول، بدليل أن إذاعة القاهرة لم تبث النبأ إلا صباح اليوم التالي (الثلاثاء 19 شباط 1974). كذلك قد يكون معنى عدم إذاعة النبأ أن يفسح أولاً في المجال لإتفاق بين الرئيسين السادات والقذافي. فإذا تم هذا الإتفاق يعلن عن وصول الرئيس الليبي وما يستتبع ذلك، وإذا لم يتم الإتفاق يذاع فقط ان القذافي وصل إلى القاهرة في طريقه إلى لاهور وهو وصول عادي ولا يعني أن الأمور سُويت بين الرئيسين المصري والليبي.

كذلك فإن الإذاعة الليبية لم تبث نبأ وصول القذافي إلى القاهرة إلا بعدما بثت إذاعة القاهرة النبأ.

وبعد قليل أعطيت تعليمات للإذاعة الليبية لربط نفسها بإذاعة القاهرة من أجل بث خطاب سيلقيه القذافي وآخر سيلقيه السادات.

... ومن إذاعتهم إستمع الليبيون إلى رئيسهم يلقي خطاباً عن مصر وجيشها وشعبها، ولم يسمعو التسجيلات الموعودة التي كان نشرها سيحدث (اثاراً مدمرة). والذين فاتهم سماع الخطاب من الإذاعة سمعوه وهم يشاهدون التلفزيون بعد ذلك. إستمعوا وتأملوا كثيراً. ولم يجدوا جواباً عن سؤال فرض نفسه على الفور لمجرد الإعلان عن وصول القذافي إلى القاهرة وبعدما ألقى الخطاب، وهو: ما الذي حدث حتى تبدل الموقف هكذا فجأة؟

المسعى ولحظة التأمل

لا بد أن مسعى ما قد بُذل ولا بد أن موقفاً ما نشأ نتيجة لحظة تأمل. والعقيد القذافي غالباً ما يقرر مواقفه في ضوء لحظات تأمل أو خلوات يقوم بها في بطن الصحراء. ومن باب الافتراض إن المسعى الذي بُذل كان مزدوجاً. باكستان من جهة وحركة "فتح" من جهة أخرى. والذي بين باكستان وليبيا علاقة لا مثيل لها. وإذا كانت كلمة "مثالية" تعكس قمة الود بين دولتين فإن العلاقات بين ليبيا وباكستان مثالية. ففي ليبيا مئات الموظفين والخبراء والمدرّبين والطيارين والأطباء الباكستانيين، وخلال الحرب الهندية - الباكستانية وقفت ليبيا إلى جانب باكستان بكل ثقلها، وفي الوقت نفسه هاجمت الهند بعنف لا مثيل له. ويرتاح الليبيون جداً إلى الباكستانيين ويثقون فيهم، وتديلاً على هذه الثقة تولى عدد من الطيارين الباكستانيين قيادة طائرات الميراج الليبية. ويكفي تعبيراً عن نوعية هذه العلاقات قول القذافي في لاهور لألوف الباكستانيين خلال إحتفالهم به يوم الإثنين (25 شباط 1974) لمناسبة زيارته لباكستان: "إن الشعب الليبي راغب في تقديم حياته إليكم وإنني أتعهد أمامكم بأن مواردنا الطبيعية هي مواردكم وقوتنا هي قوتكم وإن على الدولتين أن تتعاملا كجسدَيْن بروح واحدة".

أما بالنسبة إلى حركة "فتح" فإن ثقة ليبيا فيها كبيرة. وقياساً فإن "فتح" مسموعة الكلمة في ليبيا بالمقابل أي أن كلمة ليبيا مسموعة لدى "فتح" وهناك شواهد كثيرة تؤكد ذلك.

والمسعى الباكستاني منطلقه أن التسجيلات إذا أُديعت من شأنها أن تدمر مؤتمر لاهور قبل أن تدمر أي شيء آخر. وما دامت باكستان الخارجة من الحرب مهزومة تحتاج إلى أي تأييد فإن إنعقاد قمة إسلامية على أراضيها يُعتبر أهم أنواع التأييد. ومن هنا قد يكون جاء المسعى الباكستاني أو قد يكون القذافي نفسه تنبه إلى الأمر وبادر من جانبه إلى إعادة النظر في الموقف حرصاً على أمور كثيرة منها باكستان التي يدعو إلى التعامل معها "كجسدَيْن بروح واحدة".

أما المسعى الذي يُفترض أن حركة "فتح" قامت به فإنه ليس حديث العهد إنما شهد حالة من التكتف في الأيام الأخيرة، ويكاد يكون في اللحظات الأخيرة. ومنطق "فتح"، بل إستراتيجية "فتح"، قائمة على أساس أنه لا يجوز التخلي عن مصر بل تأييد أي موقف تتخذه والتحاور مع مصر من داخل وليس من خارج. يضاف إلى ذلك أن النظام المصري على رغم كل هذا الإندفاع نحو الولايات المتحدة ما زال غير مطمئن ضمناً إلى النتائج، ويبدو إندفاعه بمثابة مغامرة، بل مقاومة من نوع خطر نسبياً.

الأسباب الليبية

وقد يكون المسعيان المفترضان هما اللذان جعلاً القذافي يعيد النظر في الموقف ويقرر اللجوء إلى المهادنة بدلاً من المضي في تصعيد الأزمة مع مصر إلى حد إذاعة التسجيلات. ولكن ليس معنى ذلك أن هذين المسعيين المفترضين هما كل شيء. فالقضية أعمق من ذلك بكثير. ولا بد أن الصراع الذي يدور في نفس القذافي منذ زمن طويل إنتهى إلى قنوات قرر بعد توافرها أن يسلك مسلكاً جديداً في العلاقات مع إن مصر في الواقع هي هاجس معمر القذافي. وهو في عذريته الثورية لا يرى مستقبل ليبيا إلا من خلال الوحدة مع مصر. وقبل أن يقوم بالثورة فجر "الفتاح من سبتمبر 1969" كان يعاني كون ليبيا مبتعدة أو متباعدة عن

مصر. وكان يحلم بلحظة - يشاركه في ذلك رفاقه الضباط الأحرار - يقوم فيها وهؤلاء بالثورة في ليبيا من أجل مصر والوحدة مع مصر... بل الإنتماء الكامل في مصر. وعندما قامت الثورة لم يكن أحد يعرف هويتها الحقيقية، بل إن مصر التي فوجئت بها تمت أن تكون هذه الثورة عمقاً حقيقياً لثورة 23 يوليو 1952. وإذا جاز التعبير فإن عبد الناصر أنفق الملايين من أجل ثورات خارج مصر بعضها نجح نسبياً وبعضها مات قبل أن يولد وبعضها كان مكلفاً... لكن الثورة الليبية هي الثورة العربية الوحيدة التي لم يخطط لها عبدالناصر ولم يُنفق عليها مليماً واحداً، وهي الثورة الوحيدة أيضاً التي قامت من أجله.

ومنذ أن قام الضباط والحدويون الأحرار في ليبيا بالثورة إفترضوا أن مصر لمجرد أن تتكشف لها حقيقة هذه الثورة ستقبل ما لا يُفعل من أجل تحقيق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها. ولعل الثورة الليبية كانت أقل الثورات العربية أهدافاً. إختصرت الأهداف بإثنين هما: الوحدة مع مصر وتحرير فلسطين، وفي الواقع إن الهدف الثاني يتحقق من خلال تحقيق الهدف الأول. ومنذ البداية كان رد الفعل المصري حيال ليبيا بطيئاً ربما لأن مصر الخارجة من هزيمة والخارجة قبل ذلك ببضع سنوات من نكسة وحدوية تتمثل في الانفصال السوري، لا تستطيع لأسباب داخلية أن تُقدم على خطوات غير محسوبة. ومنذ البداية أيضاً ظهر التناقض وظهر كما لو أن مصر تقف على ضفة وتقف ليبيا على ضفة أخرى. مصر ترى أن الوحدة يجب أن تكون مدروسة، وسبب هذه النظرة هو النكسة الوحدوية مع سوريا. وترى أيضاً أن الوحدة يجب أن تتم بعد إزالة آثار العدوان. أما ليبيا فتري أن الوحدة بينها وبين مصر هي الرد الإيجابي على تلك النكسة وهي أيضاً السبيل الوحيد إلى تحرير الأرض العربية.

والتخوف من التناقضات الداخلية هو الذي جعل مصر تتمسك بأي حجة كي لا تتحقق الوحدة مع ليبيا. ولو أن الثورة الليبية قامت قبل هزيمة 1967 لما كان لمصر أن تتباطأ في موضوع الوحدة مع ليبيا. ولم يكن شعور ليبيا بخيبة الأمر يخلو من المرارة منذ الأشهر الأولى لقيام الثورة. وجرب القذافي كل الوسائل ولم ينجح. وكانت كل خطوة على طريق الوحدة تتم إضطراراً ومن أجل ذلك كان الإستعداد في إستمرار قائماً لإتساع دائرة الخلاف.

الأمور الصغيرة ... والتحولت

وكما أن الامور الصغيرة في نظر البعض لا تستحق أن يتخذ أحد في ضوئها مواقف أساسية، فإنها في نظر البعض الآخر تستحق إتخاذ مواقف أساسية. بل أكثر من ذلك، تستحق أن يتخذ في ضوئها مواقف حادة. ومنذ وفاة جمال عبدالناصر حتى قيام "حرب رمضان" سجلت الساحة السياسية المصرية - الليبية الكثير من الأمور الصغيرة. والذي حدث أنه بسبب هذه الأمور إتخذ النظام الليبي مواقف حادة وفعل النظام المصري الشيء نفسه. وكانت هذه الأمور تُسوى في شكل أو في آخر إلى أن جاءت "حرب رمضان" وما سبقها من تحولات في السياسة المصرية وحيال فكرة الوحدة المتفق عليها بالذات إلى حد التوقيت لتضع العلاقات المصرية - الليبية على حافة التدهور. ولم يكن العقيد القذافي يُخفي أمام البعض أن الرئيس السادات ساوم على الوحدة مع ليبيا وأنه بدلاً من ذلك كان عليه أن يقول للثورة الليبية إنه يرفض الوحدة جملة وتفصيلاً لا أن يترك الأمور معلقة، كذلك لم يكن القذافي يخفي ضيقه من هذا الأسلوب.. وكثيراً ما ردد أمام البعض أيضاً أن السادات يفضل التعايش وإقتسام الزعامة مع الملك فيصل على الوحدة مع ليبيا ودمج البلدين والثورتين والقيادتين.

وعندما قامت "حرب رمضان" ذُهل العقيد القذافي لأنه لم يُخط علماً بها. وتزايد ضيقه لأن قنوات توافرت لديه أن أملك فيصل لم يكن غائباً عن خطة السادات لإشعال نار الحرب. ولولا هذه القنوات ما كان أطلق في اليوم التالي للحرب معارضته للأسلوب الذي تخاض فيه. صحيح أن العقيد القذافي كان منسجماً مع نفسه في مسألة المعارضة التي أطلقها إلا أن هذا الموقف الذي إتخذه كان ضد الشعبية التي كوّنها لنفسه في مصر قبل الحرب ببضعة أشهر.

ولقد رفض منطقه حتى الذين كانوا في شكل أو في آخر يتبنون موقفه ووجهات نظره وأفكاره بالنسبة إلى كل القضايا المطروحة.

ولم يغفر للقذافي وضعه كل الإمكانيات المادية والبشرية في خدمة المعركة. وهذا سببه أن القذافي أعلن معارضته لأسلوب المعركة في وقت كان الجيش المصري يحقق الإنتصار تلو الآخر. ولمجرد أن أعلن القذافي موقفه بدأت حتى القطاعات الشعبية في مصر التي كانت في السابق متبينة موقفه ووجهات نظره وأفكاره تبتعد عن خط التأييد له، ووصلت الحال عند البعض إلى حد التخلي نهائياً عنه والوقوف إلى جانب الرئيس السادات، وهذا سببه أن كل المصريين في تشوق إلى المعركة على أمل أن يتحقق لهم إنتصار يعوضهم الهزيمة المفجعة في حزيران 1967. وما دامت المعركة بدأت وتحققت في الأيام الثلاثة الأولى إنتصارات براقه فلا أهمية بالنسبة إليهم لمسألة الأسلوب ولموضوع الإستراتيجية ونوعيتها. المهم أن يتحقق أي إنتصار بأي ثمن. المهم أن تتساقط طائرات العدو وتدمر دبابات له ويُقتل أفراد له بنار القوات المصرية.

الخطأ الثاني

وجاءت الثغرة لتعزز نسبياً منطق العقيد القذافي ووجهة نظره لدى بعض القطاعات الشعبية في مصر، لكن ذلك لم يكن كافياً لأن هذه القطاعات كانت موزعة المشاعر، يمتلكها إحساس بالفخر لأن الجيش عبر وقاتل وأزال الكابوس المطبق على النفوس وفي الوقت نفسه يمتلكها شعور بالمرارة لأن الثغرة حدثت وتبين مع الوقت أنها لم تكن ثغرة إنما عملية إحتلال ضخمة.

ومرة أخرى سجل العقيد القذافي خطأ تكتيكياً لأنه حضر إلى القاهرة بعدما حدثت الثغرة. الخطأ الأول كان عندما أعلن معارضته في اليوم الثاني لبدء القتال. والخطأ الثاني كان عندما لم يأت إلى مصر. إلا بعد حدوث الثغرة. ولقد كان في إستطاعته أن يكسب الجولة، أو على الأقل ألا يفقد كل مواقعه في مصر لو تجاوز كل شيء وحضر إلى القاهرة لمجرد أن سمع أن الحرب بدأت وأبلغ الرئيس السادات معارضته أو ناقشه وإن لم تكن المناقشة مجدية. كذلك كان في إستطاعته ألا يفقد كثيراً لو حضر إلى القاهرة قبل أن تحدث الثغرة وليس بعدما حدثت، ذلك أن حضوره بعد حدوث الثغرة قبل من السادات بضيق لأنه إعتبر أن القذافي جاء شامئاً وليس مؤيداً. وقد عومل القذافي خلال زيارته تلك في ضوء هذا الإعتبار.

الخطأ الثالث

ثم حدث الخطأ الثالث الذي تمثل في البرقية التي بعث بها القذافي وصنّف فيها السادات على أنه غير وطني. ومكمن الخطأ في إذاعة البرقية قبل أن يتسلمها السادات. وهو لو بعث مندوباً معه رسالة تتضمن الكلام الذي حوته البرقية لما كان السادات تضايق كل هذا الضيق. وبعدما أذيعت تلك البرقية قرر السادات مقاطعة القذافي.

وكل هذه المواقف من القذافي كانت ستبدو قوية لو أنه مطمئن إلى أن منطقه هو السائد في مصر والعالم العربي. ولعله إفترض أن هذا المنطق هو السائد فلجأ إلى تلك الممارسات متحملاً كل المخاطر. لعله إفترض أن برقيته في ضوء الإنتصار المهزوز الذي إنتهت إليه "حرب رمضان" قد تكون الوسيلة لإحياء "شعبيته المصرية". ولعله إفترض أن كثيرين في مصر وخارجها سيلتفون حوله لمجرد أن يطلعوا على الكلام الذي تضمنته البرقية. لكن مثل هذا الأمر لم يحدث.

الدعم في صمت

واللافت أن القذافي على رغم كل هذه المواقف إستمر يدعم في قوة الموقف العسكري المصري، وفي الوقت الذي كانت دول عربية عدة تذيع وتنشر ما قدمته من دعم إلى كل من مصر وسوريا كان القذافي يعطي تعليماته بإلتزام الصمت حيال كل دعم تقدمه ليبيا. وهو إتخذ هذا الموقف منذ أن بدأت الحرب. وفي اليوم الثالث لبدء الحرب، وكانت معظم الإذاعات والصحف العربية تبث وتنشر أنباء مفصلة حول الدعم

الذي تقدّمه الدول التي تنتمي إليها هذه الصحف والإذاعات إلى مصر، وجّه القذافي برقية إلى الملوك والرؤساء أحاطتها ليبيا بسرية تامة، كذلك فعل في طبيعة الحال الملوك والرؤساء الذين أرسلت إليهم نُسخ منها، وجاء في البرقية التي أصبح من الجائز الكشف عنها، الآتي:

"إن الإعلان عن تحرّك قواتكم وإمداداتكم العسكرية يشكّل خطورة على الموقف ينبغي لنا تقديرها". إن هذا يعطي حجة رسمية للعدو على إشترك دول عربية كثيرة في المعركة ضد دولة واحدة الأمر الذي يترتب عليه كسب الرأي العام في جانب العدو ثم ضغط هذا الرأي الذي يؤثر فيه اليهود في عدد من دول العالم على بعض الحكومات في مصلحة إسرائيل. كما أن الإعلان يحرض حلفاء إسرائيل على التدخل ضدنا. إن الجمهورية العربية الليبية التي تلقي بأسلحة استراتيجية خطيرة في المعركة لا ترى لزوماً للإعلان عنها حرصاً على الأمن القومي للأمة العربية. أرجو من حضرة الرؤساء والملوك أن تكون مواقفنا جديّة وليست إعلانية وأن تكون على قدر الحدث القائم اليوم".

إزدواجية في الموقف

ماذا تعني هذه الإزدواجية في الموقف؟

إن القذافي ضد أسلوب المعركة. وما دام كذلك فلماذا إذاً زج بكل إمكانات ليبيا في المعركة؟ لقد أعلن في اليوم الثاني معارضته وفي الوقت نفسه كان التحرك الليبي بلغ ذروته. وفي ساعات تحولت ليبيا إلى جبهة حقيقية. وفي اليوم الثالث طلب من الملوك والرؤساء أن يدعموا في صمت. وإذا جاز التفسير أو الإجهاد فإن القذافي يريد من هذه الإزدواجية التأكيد على أمر في منتهى الأهمية أن معارضته للأسلوب الذي خاضت به مصر وسوريا الحرب لا يستتبعها التفرج. وهو منطوق رفضت مرحلياً ديموقراطيته وكان يمكن القذافي أن يوضح مقاصده ونياته لو كان الحوار ممكناً. لكن أبواب الحوار ومع مصر بالذات "كانت موصدة". والتعبير هنا لمسؤول ليبي سألتُه بعد يوم واحد من استدعاء أفراد البعثة الدبلوماسية من مصر عن السبب لإذاعة البرقية الشهيرة. وعندما قلتُ لهذا المسؤول: إذا كان إرسال البرقية سببه أن أبواب الحوار موصدة مع مصر فما هو سبب استدعاء أفراد البعثة؟

ورد المسؤول الليبي بالآتي: إنها حالة إحتجاج لا أكثر.

ويومها لزم المسؤول وسائر المسؤولين الليبيين الصمت ورفض أي منهم مهاجمة مصر.

وبعد ذلك بدأ الحوار يشهد فصولاً جديدة إنما لم تسفر المحاولات عن نتيجة.

وفي الوقت الذي كان الحوار قائماً على مستويات معيّنة كان الإعلام الليبي يوسّع الهجوم على النظام المصري. ولم يكن أي تعليق في صحيفة أو إذاعة ليبية يخلو من هجوم عنيف جداً على نظام السادات.

ثم جاء الإعلان الوحدوي بين ليبيا وتونس على إثر لقاء مفاجيء في جزيرة جربا بين الرئيسين الحبيب بورقيبة ومعمّر القذافي تحركاً من نوع جديد ورداً على تباطؤ مصر في موضوع الوحدة.

وبعد هذا اللقاء يبقى أننا لو دققنا قليلاً في مضمون الخطاب الذي ألقاه القذافي في مجلس الشعب المصري يوم تكريم أبطال "حرب رمضان" لوجدنا أنه ينسجم تماماً مع نظريته وأفكاره، والجديد في الأمر هو أن الصياغة كانت جيدة ولبقة. ولعله أول خطاب له كرجل دولة.

بدأ القذافي يلاحظ أن دائرة الحصار حول الثورة الليبية تضيق وتأخذ أبعاداً معيّنة. حتى الجزائر التي بين رئيسها والقذافي أكثر من الود شاركت في المحاصرة. وفي ضوء هذا الحصار الذي بدأ يُحدث في نفوس الليبيين حالة إكتئاب ويعزز المشاعر الإنعزالية بعد التطورات السلبية من جانب تونس حيال الوحدة ... في ضوء هذا الحصار قرر القذافي اللجوء إلى إتخاذ الموقف الهجومي وذلك بالتحضير لإذاعة كل أو بعض ما في حوزته من وثائق وتسجيلات عن مواقف عربية كثيرة، وأعدت الوثائق والتسجيلات التي تتضمن مواقف قيلت في ظروف لم يكن فيها الوفاق بين السادات وعدد من الملوك والرؤساء العرب على ما هو عشية "حرب

رمضان" وبعدها. كذلك تتضمن الوثائق والتسجيلات مواقف مهمة جداً من الولايات المتحدة. ومن هذه الوثائق والتسجيلات تسجيل عن آخر إجتماع عقده مجلس رئاسة "إتحاد الجمهوريات العربية" في الإسكندرية وانتهى إلى خلاف.

التفاهم ... والتفهم

لكن شعور القذافي بالمحاصرة التي تتعرض لها الثورة الليبية، بالإضافة إلى المسعيين المفترضين، جعله يقرر التصرف كرجل دولة من دون أن يؤثر ذلك على الخط الثوري. وتصرف رجل الدولة يقتضي منه التوجه إلى القاهرة والتفاهم في شكل أو في آخر مع الرئيس السادات. ولقد توجه بالفمل وتفاهم معه. ووصلت درجة التفاهم والتفهم إلى حد أن السادات إصطحب معه القذافي إلى السعودية. وهي مسلكية جيدة في أي حال مرحلياً.

وفي جو المهادنة الذي إختاره القذافي مرحلياً يمكنه أن يتحرك من الداخل وليس من الخارج. ويمكنه بذلك إستعادة مواقع كثيرة فقدها. وفوق ذلك إن المهادنة في ظل الظروف الحاضرة من شأنها أن تُبقي الثورة الليبية في مأمن وتترك المجال رحباً أمام حوار يؤدي إلى الوحدة المنشودة.

وحالة المهادنة جعلت القذافي يعيد النظر في أمر كان إتخذه وهو الكشف عن نوعية المساعدات التي قَدَّمها إلى مصر وقيمتها. وهي مساعدات تبلغ نحو 700 مليون دولار. وهو عندما طلب عقد جلسة مغلقة لمجلس الشعب المصري كان يحمل ورقة تتضمن المساعدات في شيء من التفصيل.

وهو لم يقرر الكشف عن المساعدات إلاً لأن الجهات الرسمية المصرية عمّقت الإعتقاد الذي يفيد أن ليبيا لم تقدم أحسن من غيرها ولا أكثر وأن ما قَدَّمته لا يصل إلى 40 مليون دولار.

والمهم أن الجلسة المغلقة لم تُعقد، ولو عُقدت وكشف القذافي عن المساعدات التي قَدَّمها ليبيا لمصر لكان ألقى ظلالاً على الموقف الجيد الذي وقفه وتمثّل في الدعم الصامت. ويبقى أننا لو دققنا قليلاً في مضمون الخطاب الذي ألقاه القذافي في مجلس الشعب المصري يوم تكريم أبطال "حرب رمضان" لوجدنا أنه ينسجم تماماً مع نظريته وأفكاره.

وفي هذا الخطاب قال القذافي كل ما يريد أن يقول. تحدّث فقط عن مصر وشعب مصر وجيش مصر، وأغفل الإشارة إلى القيادة السياسية. وفي المقابل لم يُشر إليه السادات في الكلمة التي ألقاها.

ومن باب التذكير، قال القذافي في خطابه: "إيماني بأن مصر هي القلعة التي يجب ألاً تسقط هو الذي يجعلني أخطبها من دون غيرها حتى لو كانت هذه المخاطبة قاسية في بعض الحالات. إن الشعب العربي الليبي يؤمن إيماناً صلباً بأنه إمتداد للشعب المصري وأن الشعب المصري إمتداد له وأن مصيرهما مشترك ومستقبلهما واحد".

وللتذكير أيضاً قال القذافي في خطابه: "إن ثورة الفاتح من سبتمبر قادرة على أن تطوق الأخطاء وأن تجتازها عندما تصل الأمور إلى أن تمس حقيقة الأمة العربية ووحدتها، وهذا ما يحصل الآن".

وللتذكير أيضاً قال القذافي في خطابه: "إن مصر دائماً هي القلعة التي تصد في كل مرة غارات العدوان على الأمة العربية وعلى حياض الإسلام، وإن الذين يعتقدون أن مصر قد تبتعد عن ليبيا أو ليبيا قد تبتعد عن مصر كانوا يحرثون في البحر".

وكما أن الإعلام المصري عرف ماذا يختار من كلام القذافي عنواناً للخطاب في الصحف فإن الإعلام الليبي أيضاً عرف ماذا يختار. ما إختاره الإعلام المصري كان يناسب الخط السياسي لنظام السادات. وما إختاره الإعلام الليبي كان يعكس البعد الحقيقي لكلام القذافي وأفكاره.

ونأخذ هنا مثليين. "الأهرام" وضعت لخطاب القذافي العنوان الآتي: "القذافي: مصر إستطاعت أن تسجل صفحات مجيدة في تاريخ الأمة العربية. الذين يعتقدون أن ليبيا قد تبتعد عن مصر إنما يحرثون في البحر". أما "الفجر الجديد" فوضعت العنوان الآتي: "مصر ... قلعة يجب ألاً تسقط".

من أجل ألا يفقد مصر التي قام بالثورة من أجلها، لجأ القذافي إلى المهادنة. والثوري مطالب أحياناً بأن يكون مثل الفارس. أي يرتاح ويريح حصانه قليلاً.
لعل العقيد القذافي الذي يقرأ كثيراً يتذكر قول المتنبي:
أخا الحرب قد اتعبتها فاله ساعة... ليغمد نصل أو يُفك حزام.
كيف إستقبلت مصر حالة المهادنة وإلى أين تسير العلاقات المصرية - الليبية؟
للحديث بقية غداً.

صحيفة "النهار". طرابلس (ليبيا) - الجمعة 1 مارس/ آذار 1974

2- هل تتأثر المهادنة بسبب الحملة على عبدالناصر؟ الرئيس المصري تجاوز كل الاعتراضات من أجل القمة الإسلامية



عندها وصل معمر القذافي إلى القاهرة إرتاح البعض وتضايق البعض الآخر. إرتاح الذين يؤمنون بالحمية التاريخية للعلاقات المصرية - الليبية. وتضايق الذين يريدون للنظام المصري أن يطوي إلى الأبد صفحة العلاقات مع ليبيا لان النظام الليبي في رأيهم لا يريد لمصر أن ترتاح. وما حدث في مصر حدث في ليبيا مع الفارق في نوعية التفكير والإتجاه. وفي البلدين كان أيضاً الفريق الذي قرر ضبط مشاعره بعض الشيء وهذا الفريق بعيد النظر لأنه لو ترك مشاعره تتأثر بالأحداث لأصيب بحالة عصبية. فالعلاقات المصرية - الليبية جيدة أحياناً ومتوترة أحياناً. وإذا كان أهل هذا الفريق لن يضبطوا مشاعرهم فإنهم سيقعون تحت تأثير رد الفعل الذي يتصاعد أحياناً ويهبط أحياناً أخرى. ولقد إستفاد أهل هذا الفريق من التجاوب. ولذا فإنهم عندما يسمعون أن العلاقات متوترة لا يتأثرون لأنهم يدركون أن الإنفراج سيلي التوتر.

ومجيء القذافي إلى القاهرة وإستقبال الرئيس السادات له ثم إلقاءه خطاباً في مجلس الشعب أعادت الحيوية إلى الكثيرين الذين تأثروا به وبالأفكار التي طرحها قبل بضعة أسابيع عندما شارك في الندوات الشهيرة التي عقدت في العاصمة المصرية لمناقشة أمور الوحدة.

وكان المجيء أكثر من ضروري لان الإعلام المصري لا يهتم بقضايا ليبيا. وما دام الأمر كذلك فإن أحداً لن يعرف شيئاً عن تحركات القذافي والثورة الليبية ولولا لم تكن "الأهرام" أيام ولاية محمد حسنين هيكل تحرص على نشر بعض الأنباء عن ليبيا لما كان المصريون قرأوا حتى إسم ليبيا في صحفهم.

وبمجيء القذافي الى القاهرة عادت صورته تنتشر وإسمه يرد في العناوين الرئيسية تقريباً كما كانت الحال قبل قيام "حرب رمضان". ومنذ قيام الحرب حتى بدء زيارة المهادنة إهتمت الصحف المصرية بعض الشيء بليبيا لمناسبة إتفاق جربه حول الوحدة الليبية - التونسية. لكن الإهتمام ام يكن من النوع الإيجابي لأن هذه الصحف وبالذات "الأخبار" ركزت على الخلافات التي نشأت نتيجة لصدور الإعلان الودودي وكيف أن تونس أعادت النظر في موقفها قليلاً. وكان الهدف من هذا التركيز هو اعطاء شرعية لتباطؤ مصر وتريثها في موضوع الوحدة.

الرغبة المصرية في المهادنة

وبعد زيارة المهادنة ستتبدل النظرة الإعلامية حيال ليبيا في شكل تدريجي. ومثل هذا الأمر حدث من قبل مع السعودية والكويت وإمارات الخليج ... حتى مع إيران فبعدما كانت أنباء هذه الدول لا تنتشر في صحف

مصر إلا في شكل إعلانات أصبح لها مكان تبعاً. ووصلت الحال بالصحف مثلاً إلى حد أنها باتت تقرن إسم الملك فيصل بلقب جلالة وهو أمر كان نادر الحدوث في الصحافة المصرية. ومثلما وجد العقيد القذافي في النهاية أن الأسلم للثورة الليبية لفكرة الوحدة نفسها هو اللجوء إلى المهادنة، فإن الرئيس السادات في المقابل وجد الأمر نفسه ضروري لكي ينسجم مع نفسه ومع أسلوبه السياسي في التعامل مع الآخرين. القذافي تجاوز أموراً كثيرة وجاء إلى مصر ليبدأ معها صفحة جديدة في العلاقات. والسادات تجاوز هو الآخر أموراً كثيرة وفتح قلبه وذراعيه وصفحات صحفه للرئيس القادم من ليبيا. والتوقيت كان لمصلحة تحقيق المهادنة، فالرئيس السادات كان يعلق أهمية على مؤتمر لاهور. وما دامت أزمة الشرق الأوسط لم تحل بعد فإنه كان يحتاج إلى مثل هذا التجمع الكبير ليمارس فيه دوراً يفيد في مساعي إستكمال حل الأزمة. ولو ذهب إلى المؤتمر والعلاقات متوترة بينه وبين ليبيا فإنه لم يكن يستطيع تحقيق ما يريد. لم يكن ليقدر مثلاً التوفيق بين باكستان وبنغلادش لأنه إذا كان غير قادر على أن يحقق وفاقاً بينه وبين القذافي فإنه سيكون غير قادر على تحقيق هذا الوفاق بين باكستان وبنغلادش علماً أن ما بين باكستان وبنغلادش بحوراً من الدم وجبالاً من الجثث، وأن ما بين مصر وليبيا خلافاً في الرأي فقط يغطيه دعم ليبي غير محدود لمصر.

وفوق ذلك إفتترض السادات أن القذافي قد يضطر تحت وطأة الحصار إلى أن يذيع ما يملكه من تسجيلات ووثائق، خصوصاً أن أجهزة إعلامه لوحث بذلك، فماذا يكون الموقف؟ إذا كانت هذه التسجيلات والوثائق لن تدمر فأنما على أي حال ستخلق إرباكات وإشكالات، والأهم من ذلك أنها ستحدث فجوة بين السادات وحلفائه. وفوق ذلك أن السادات سيكون مضطراً إلى إتخاذ موقف ما، وعلى الأقل سيكون مطالباً من جهات كثيرة بأن يوضح ويرد، وفي هذه الحال كان سينسف الخط الذي إعتد به ويسير عليه والقاضي بعدم الرد على أحد ولا الدخول في معارك إعلامية مع أحد، والسادات لم يفترض ذلك إلا لأنه يعرف القذافي تماماً. وقد خبره على مدى أربع سنوات وعرف كيف يتصرف وكيف أنه لا يحسب أي حساب لنوعية الممارسات التي يقدم عليها.

الحجج والخطق والمبررات

في ضوء ذلك ماذا يفعل السادات؟

إن التصرف الأسلم هو المهادنة ما دام القذافي يريد هذا. ولا يهم أن الكثيرين سيتساءلون: ماذا المهادنة مع رئيس عارض أسلوب الحرب في وقت كانت الإنتصارات المصرية تتوالى. لماذا المهادنة مع رئيس يشكك في وطنيتك. ولماذا المهادنة مع رئيس لا تتوقف أجهزة إعلامه عن الهجوم عليك وعلى تحركاتك السياسية. إن السادات لم يأخذ هذه التساؤلات في الإعتبار. كما أنه لم يأخذ في الإعتبار الإنطباع الذي سيسود وهو انه - أي السادات - إستقبل القذافي في الأحضان ثمناً لعدم إذاعة الوثائق والتسجيلات. وهو أخذ هذه الأمور في الإعتبار لما كان للأزمة أن تتفجر.



والذي جعل السادات لا يأخذ في الإعتبار تساؤلات الكثيرين وإستهجان بعضهم هو أن الثورة الليبية تصرفت في أمانة مع مصر وأن الدعم الذي قدمته إلى مصر سينتقد بكثير المواقف السياسية الحادة التي صدرت عن القذافي منذ تصريحه الشهير في اليوم الثاني لبدء الحرب حتى التلويح بإذاعة الوثائق والتسجيلات مروراً ببرقية الكيلو 101 وتصريحات باريس ويوغسلافيا وهي تصريحات إتسمت بالنقد المنيف للسادات وإذا كانت للقذافي حججه ومنطقه ومبرراته في الموقف الذي إتخذه فإن للسادات أيضاً حججه ومنطقه ومبرراته.

والمقربون من السادات الذين يسمح لهم إقترايهم بالوقوف على ما يدور في خاطر السادات من أفكار وتصورات يعرضون مسلسل ضيق السادات من القذافي كالاتي:

يقول هؤلاء إن القذافي بعد وفاة جمال عبد الناصر أوقف مساعدات كانت تقدمها ليبيا إلى مصر، وهو في ذلك فعل مثل الإتحاد السوفياتي، ومن الطبيعي أن يكون الرئيس السادات تضايق من هذا التصرف لكنه تحمل وإعتبر أن من السهل معالجة كل أمر مع الوقت.

يشير هؤلاء إلى أن المساعدات استؤنفت بعدما كان التصرف الليبي ترك آثاراً على صفحة من صفحات مصر - السادات.

يذكر هؤلاء أن الرئيس القذافي صنف نفسه بعد وفاة عبد الناصر قيماً على الناصرية موحياً بذلك أن الرئيس السادات يريد الإنقضاض عليها. وهذا الأمر أيضاً ترك آثاراً على صفحة من صفحات مصر - السادات.

يروي هؤلاء في مرارة أن الرئيس السادات كان في كل مرة يزور ليبيا يفاجأ بأن صورته لا تعلق. ويفاجأ أيضاً بأن التهاتفات كلها لعبد الناصر والقذافي والثورتين المصرية والليبية. وكان السادات يتضايق لأنه مقتنع أن العملية متعددة ولأن التهاتفات ليست عفوية وتلقائية.

يردد هؤلاء أن الرئيس السادات كان في غاية الضيق من ممارسات القذافي عندما يزور مصر، ولقد كان ضيقه كبيراً جداً لتعمد القذافي الحضور إلى القاهرة في الأسبوع الأخير من أيلول 1973 فيما كان السادات خارج مصر يزور السعودية وسوريا وقطر. ومنطلق هذا الضيق أن القذافي أراد أن يزايد على السادات شعبياً فنزل في فندق النيل وهو من فنادق الدرجة الثانية في مصر في حين أنه كان في إمكانه، أو بالأحرى كان عليه ألا يأتي إلى القاهرة ما دام السادات غائباً عنها أو النزول في أحد قصور الضيافة ما دام قرر الحضور. وهذا التصرف لم يكتمه السادات ورد عليه بأن توجه إلى قرية "ميت ابو الكوم" وطلب من القذافي - الذي كان ينقل من الفندق المتواضع إلى أحد قصور الضيافة - أن يوافيه إلى هناك.

وقد وافاه بالفعل وتم الإتفاق على إعلان الوحدة.

يذكر هؤلاء أنه كانت تصل الى مسامع السادات إنتقادات ليبية لطريقة معيشته وكيف أنه يحب القصور والإستراحات والثياب واللوحات، وكيف أنه يسمح لنفسه وهو الإشتراكي أن تلتقط له صور مع كلابه أو صور له بالمايو خارجاً من البحر بينما الإحتلال الإسرائيلي يثقل مصر وشعبها وشعوب الأمة العربية. كذلك يذكر هؤلاء أن الرئيس السادات لم يكن يرد على هذه الإنتقادات بالمثل لكنه عوض ذلك كان يخزن الضيق في صدره.

يقول هؤلاء أن الرئيس السادات كان في غاية الضيق أيضاً لأن القذافي تعمد في إستمرار تصويره بأنه ليس متحمساً للوحدة. وبلغ الضيق أشده عندما حرك القذافي المسيرة واضعاً إياه - أي السادات أمام إختبار صعب. إذا رفض إستقبال المسيرة في القاهرة يبدو في نظر العالم أنه ضد الوحدة وإذا سمح للمسيرة بالوصول إلى القاهرة فإنه سيكون ساعد في إثارة فوضى ومشاكل مصر في غنى عنها.

يشدد هؤلاء على القول إن الرئيس السادات كان يرى في إستمرار أن الوحدة تقوم على أساسين. الأساس الاول هو العلاقة الشخصية بين الحاكمين. والأساس الثاني هو العلاقة بين الشعبين وكان أي السادات - يتضايق لأن القذافي لا يحرص على المحافظة على العلاقة الشخصية. والعلاقة الشخصية في رأي الرئيس

السادات لها أصول وطقوس. فليس منطقياً أن يعلن القذافي آراءه وخططه قبل أن يتشاور مع السادات مع شأنها.

وليس مقبولاً أن يفاجأ الرئيس السادات بالآراء والخطط ثم يهاجم أو يلام بعد ذلك لأنه لا يقرها. ولقد بذل السادات الكثير من أجل أن تكون العلاقة الشخصية جيدة لكن القذافي لم يقابل هذا البذل بالمثل. أما بالنسبة إلى العلاقة بين الشعبين فإن السادات أيضاً كان حريصاً عليها. وقبل السادات كان عبد الناصر أكثر حرصاً وللتذكير أن عبد الناصر إضطر إلى الإعلان مرة أن مصر لا تريد شيئاً من ليبيا، أي بمعنى آخر لا تطمع بها. وكثيراً ما تلقى السادات شكاوى من كثيرين تدور كلها حول كون المبالغة في الحرص من جانب واحد على العلاقة بين الشعبين تؤثر على الكفايات المصرية العاملة في ليبيا، والمقربون من السادات الذين يرون كل ذلك يقولون إن راتب المهندس المصري الذي يعمل في ليبيا هو دون راتب أي مهندس آخر ولو عمل المهندس المصري هذا في دولة أخرى غير ليبيا لكان حصل على راتب أعلى. يستغرب هؤلاء تبعاً لإستغراب السادات كيف أن القذافي يريد من مصر أن تسلم بكل أفكاره وتصوراتهِ وتحركاتهِ ووجهات نظره ولا يريد أن يتقبل هو أفكار القيادة السياسية المصرية وتصوراتها وتحركاتها ووجهات نظرها.

لقد ذهل الرئيس السادات عندما كان يدير المعركة من غرفة العمليات وبلغه الوقف الذي إتخذه القذافي في اليوم الثاني لبدء الحرب. والمقربون من السادات يقولون إلى درجة التأكيد أن موعد بدء المعركة كان يعرفه ثلاثة فقط هم الرئيس السادات ووزير حربه الفريق أول أحمد إسماعيل (قبل الترقية إلى رتبة مشير) والرئيس حافظ الأسد. ويقولون أيضاً إن ذلك طبيعي جداً وأن السادات أدرك أنه إذا أحاط القذافي علماً بموعد المعركة فلماذا لا يحيط به الشيخ زايد والشيخ خليفة والشيخ صباح وطبعاً الملك فيصل. ذلك انه إذا كان الموضوع موضوع دعم فإن هؤلاء وغيرهم قدموا كثيراً جداً وبعضهم قدم أكثر مما قدمت ليبيا. يشير هؤلاء إلى أن التقارير التي رفعت إلى السادات عن المعاملة السيئة التي لقيها المصريون الذين تجمعوا في بنغازي خلال الحرب وعادوا بطريق البر إلى مصر، أثرت في نفسه. وفي الوقت نفسه تأثر لأن معاملة السعودية كانت نقيض ذلك فعندما بدأت الحرب كان في السعودية عدد كبير من المصريين. وكان هؤلاء يستعدون للعودة إلى بلادهم. ونتيجة لإغلاق المطارات المصرية إضطروا إلى البقاء في السعودية. وقد إهتمت بهم السلطات وأنزلتهم في فنادق على حساله الدولة. وإستمرت الحال كذلك إلى أن أصبح في إستطاعتهم العودة. ويتساءل المقربون: هل مثل هذه المعاملة الطيبة من السعودية يجب أن تقابل بعدم الإمتنان. وهل مثل تلك المعاملة من ليبيا يجب أن تشكر عليها؟ أن القذافي يريد ذلك؟

يقول المقربون أيضاً: أن السادات كان يتضايق في إستمرار لأن القذافي لا يأخذ في الإعتبار بعض القضايا الأساسية. ففي ليبيا عشرات الألوف من المصريين يشاركون في بنائها وتنميتها، ليس من الطبيعي أن يفتح هؤلاء صحف ليبيا فيقرأوا كلاماً قاسياً في مصر وقيادتها، وليس من الطبيعي أن يسمع هؤلاء من الإذاعة الليبية كلاماً مماثلاً، كذلك ليس من المنطقي إستعمال بعض هؤلاء من أجل التهجم على بلادهم. ولو أن مصر فعلت ذلك فهل كان القذافي سيقبل؟

يشير المقربون من الرئيس السادات إلى أن القيادة السياسية المصرية كانت في السنتين الماضيتين تسعى جاهدة من أجل توحيد الإمكانات العربية. وبدلاً من أن يشارل القذافي في هذا المسعى كان يعمل للقضاء على الأنظمة العربية. وكانت ممارساته تسبب إحراجات للرئيس السادات. وفي هذا الصدد تناسى القذافي أن الرئيس عبدالناصر سعى قبل الرئيس أنور السادات إلى توحيد الإمكانات العربية ونقاها لهذا الغرض مع الملك فيصل وإستقبله في مصر رسمياً وشعبياً، ويتساءل المقربون: لماذا يغفر القذافي لعبدالناصر هذا المسعى ولا يغفره للرئيس السادات؟

يردد المقربون أن الرئيس السادات كان يقول للقذافي في إستمرار أن إقامة وحدة بين مصر لا تتطلب في الضرورة القضاء على الأنظمة العربية وأن القضاء على الأنظمة سيستغرق أضعاف الأضعاف من الوقت

الذي سيستغرقه تحقيق الوحدة.

يصور المقربون ضيق السادات من البرقية التي أذاعها القذافي قبل أن تصل إلى الرئيس المصري بأنه كان خليطاً من خيبة الأمل والإشمئزاز. ويقولون إن الرئيس السادات بعد هذه البرقية قرر أن يجمد العلاقة مع القذافي. ويؤكدون أن السادات إتخذ هذا الوقف مكرهاً وفي الوقت نفسه أمر بعدم التعرض من قريب أو من بعيد لليبيا.

"المتهم الأول" يدافع

لكن إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير "أخبار اليوم" تعرض وتصدى وقال عن القذافي كلاماً أساسياً. ولأن عبدالقدوس هو أحد المقربين فإن القذافي إعتبر ان ما كتبه في "أخبار اليوم" كان بطلب من السادات، بل أن عبدالقدوس سجل أفكار السادات وأرائه ووجهات نظره.

وفي الأسبوع الأول من كانون الثاني - وكانت ليبيا إستدعت أفراد بعثتها الدبلوماسية من القاهرة - قلت لإحسان عبدالقدوس: إنني عائد حديثاً من طرابلس، ولقد لاحظت أنك كنت محور كل المناقشات التي أجريتها مع كثيرين هناك في صدد علاقات المصرية - الليبية. بل أن البعض ينظر إليك على أنك "المتهم الأول"، وأله لولا كتاباتك في "أخبار اليوم" لما كان للأزمة أن تتفاقم.

وبدأ إحسان عبدالقدوس دفاعاً ساعداً هنا معتمداً على الذاكرة تلخيصه، قال: "إنني كنت من أكثر المتفائلين بثورة ليبيا، ولقد رحبت بالقذافي كفكر سياسي وكتبت عنه وافترضت أنه سيمثل مرحلة تطور لا أن يعود إلى حيث بدأ عبدالناصر. وفي تعبير أدق أتصور القذافي سيبدأ من حيث إنتهى عبدالناصر. ولقد تتبعته خطواته وأفكاره وأراءه من بعيد لأن من عادتي ألا أقيم صداقات مع الحكام كي لا يؤثر ذلك على حرية رأي، وعلى رغم أن البعض يلومني لأنني لا أقيم صداقات مع الحكام إلا أنني سعيد بعزليتي. ومن متابعتي لتحركات القذافي وأرائه وجدت أن أفكار الرجل وتحركاته وأراءه لا يمكن أن تحقق فترة تطور إنما هي عودة إلى أيام 1955. وبدأت في منتهى الحرص أكتب ما معناه أن إعتقادنا يجب أن يكون على ثورة ليبيا. وفي المرات القليلة التي كت أنتقد لم يكن الرئيس السادات يرحب بهذا النقد بل كان يدافع في حرارة عن القذافي والثورة الليبية. وبقيت محتفظاً بالأمل لا أكتب على رغم المعلومات التي تصلني إلى أن كانت المسيرة الوحودية وكنت أيامها في أوروبا، وكانت نظرتي إلى هذه المسيرة أنها من أخطر الحركات المضادة للثورة العربية وأن مثل هذا الأسلوب للتعبير عن الراي من شأنه أن يؤدي إلى إنتكاسة للثورتين المصرية والليبية. وبعدها عدت من أوروبا كتبت مقالاً قلت فيه ما معناه أن المسيرة لا يمكن أن تكون تمت إلا بموافقة القذافي وأنه سافر بطريق البر لدراسة طريق المسيرة وكتبت ذلك من دون أن يقول لي السادات: اكتب هذا الكلام وكان رد فعل القذافي أنه إتصل على الفور بالحكومة المصرية وطلب تقديمي إلى المحاكمة. ووافق الرئيس السادات على ذلك. وعندما إعتزضت قالوا لي: القانون يفرض ذلك.

ولمجرد أن قدمت إلى المحاكمة فوجئت بصحف ليبيا التي لا تنشر شيئاً إلا بموافقة الحكومة تنشر مقالاً ضدي (المقال نشر في صحيفة "الفجر الجديد") وضد أمي وأبي. ولم تكتب الصحيفة إسمي كاملاً إنما كتبت إحسان عبد... وهذا الأسلوب جعلني أتذكر على الفور ما حدث لي عام 1945 عندما كتبت مقالاً ضد الوفد معارضاً ومعتزساً. وصدرت صحيفة "صوت الأمة" الناطقة باسم "حزب الوفد" وعلى صفحتها الأولى "مانشيت" من من كلمتين هما: "ابن روزا". وكانت الكلمتان عبارة عن شتيمة في أمي وأبي. لقد أعاد التاريخ نفسه عام 1973.

بعد ذلك كتبت مقالاً آخر لأثبت ان المسألة مسألة مناقشة، لكن الرقابة المصرية منعت المقال الذي كان تكلمة للمقال الأول المسيرة حول المسيرة. وفي هذا المقال - الذي منعه الرقابة - قلت إن ثورة ليبيا يجب أن تبدأ من حيث وصلت ثورة مصر.

ومنعت الرقابة المقال بحجة أن القذافي زعلان. وفي هذه الأثناء كانت المحادثات في شأن الوحدة

الإندماجية متواصلة. وقدمت إلى المحاكمة. ودافعت عن نفسي قائلاً إنني استعملت في مقالتي كلمة "أُتصور" ولم أؤكد. قلتُ إنني أُتصور أن القذافي دبر المسيرة... وفوجئتُ بأن القذافي أوفد مندوباً لحضور التحقيق. وكنت ألاحظ أن مناقشات الوحدة الإندماجية تتعثر فلم أكتب حتى لا يقال إنني المسؤول عن عدم قيام الوحدة. إلى أن قامت حرب رمضان صحيح أنه لم تكن لدي تفاصيل عما قدمته لليبيا للمعركة إلا أن المعروف من دون تفاصيل أن ليبيا قدمت كثيراً. ولكن ما قيمة هذا الدعم إذا كانت ترافقه أخطاء في التصرف ما توقعه إحسان عبد القدوس «بأن العلاقات ستعود قوية ونتغلب على كل الآراء المعارضة».

الموقف الصعب

بين كانون الأول 1973 عندما كان العلاقات متوترة بين مصر وليبيا و16 شباط 1974 عندما نشرت "الفجر الجديد" النبأ الصاعق المتعلق بالتسجيلات والوثائق، تزايد التوتر ثم إنتهى الأمر إلى ما توقعه إحسان عبدالقدوس "بأن العلاقات ستعود قوية ونتغلب على كل الآراء المعارضة". لكن العلاقات الآن ليست قوية تماماً والآراء المماضة ما زالت متعارضة إلى حد ومرشحة لأن تزداد تعارضاً في المستقبل، خصوصاً أنه حدث بعد المهادنة ما هو أهم. حدث أن صحيفة "الأهرام"، نشرت قبل أمس كلاماً فيه تجريح بعبد الناصر. واللافت أن الكلام نشر في "صحيفة عبد الناصر" حتى تاريخ إخراج محمد حسنين هيكل منها وإسناد منصب رئيس مجلس الإدارة إلى الدكتور عبدالقادر حاتم (نائب رئيس الوزراء للإعلام ووزير الثقافة والإعلام) ومنصب رئيس التحرير إلى علي أمين. والمعروف عن القذافي أنه يرفض المناقشة في ثلاثة أمور: رفضه للحزبية ورفضه للخمرة ورفضه لأي نقد أو كلام قاس يقال في حق عبد الناصر. ولأن القذافي لا يمكن أن يعتبر المسألة قضية داخلية تخص مصر، ولأنه يرى في عبدالناصر المعلم والقائد والزعيم والمثل الأعلى، فإنه سيكون في موقف صعب خصوصاً إذا ذهبت موجة مهاجمة عبد الناصر بعيداً ولم يضع السادات حداً لها. عند ذلك قد يسكت القذافي أما إذا كان لن يسكت فإن أي موقف يتخذه سيكون على حساب المهادنة المستجدة.

مصر "قبلته" السياسية

وقبل أيام من نشر النبأ المتعلق بالتسجيلات والوثائق التي "يحدث نشرها آثاراً مدمرة" كانت توافرت لدى النظام المصري قناعات أنه ما دام القذافي لا يريد التفاهم والتفهم فإن مصر ستبني معه علاقة جديدة مبنية على أساس اللاتفاهم سياسياً والتفاهم إقتصادياً. وهذه العلاقة يعمل بها إلى حين توافر حال التفاهم والتفهم لدى الرئيس الليبي. ولأن كلا من البلدين في أشد الحاجة إلى الآخر كانت تلك العلاقة المقترحة ستثمر وتتمو. وتديلاً من مصر على رغبتها هذه لم ترد على ليبيا بالمثل بالنسبة إلى أفراد مكتب العلاقات. وإستمر هؤلاء يعملون في ليبيا في شكل طبيعي.

ثم جاءت خطوة القذافي الجيدة لتجمد تلك العلاقة المقترحة التي يرفض نوعها الرئيس الليبي، ورفضه منطقي لأن مصر بالنسبة إليه هي "القبلة" السياسية وليست دولة غريبة.

والمهم أن يقوم مفهوم جديد تبني عليه العلاقات. وقبل كل شيء يجب نسيان سلبيات الماضي قدر الإمكان. فلو ظل الرئيس السادات يتذكر ما قاله القذافي عنه في "برقية الكيلو 101" أو في تصريحات باريس ويوغوسلافيا فإنه لن يتعامل في ثقة وصدق مع القذافي. وإذا كان القذافي سيظل يتذكر أن الرئيس السادات دعا الملك السابق ادريس السنوسي إلى حفلة زفاف إبنته فإنه لن يتعامل في ثقة وصدق مع السادات، ولعل القذافي يتذكر أنه من باب تسجيل موقف طارئ يمكن اللجوء إلى مثل هذه الأساليب. ألم يصطحب عبدالناصر إلى اليمن ذات يوم الملك السابق سعود لا شيء إلا لنكاية الملك فيصل؟

والمهم أيضاً أن يفرز السادات من طاقمه السياسي العناصر التي لا تريد الخير للعلاقات المصرية - الليبية. وهذه العناصر أو بعضها كان همها يوم وصل القذافي إلى القاهرة أن تتسج روايات عن الأسلوب

الذي إستعمله من أجل أن تتم الزيارة. ومثل هذا النسج لا يمكن أن يفيد إنما يحدث ضرراً بالغاً. والمهم أيضاً وأيضاً أن يحدد الجانبان المصري والليبي البعد الحقيقي الذي يرميان إليه، وأن يضعوا ميثاق شرف بحيث لا يتبادلان الحملات الإعلامية. وفوق ذلك من الضروري أن يأخذ الرئيس السادات في الاعتبار أن الوحدة الإندماجية التي بسببها حدث كل هذا التوتر في العلاقات تفيد مصر أكثر مما تفيد ليبيا. في فترة التهادن يمكن كل طرف أن يتأمل ويدقق في الحسابات. والتهادن في أي حال ليس الصيغة المطلوبة لكنه الصيغة المعقولة مؤقتاً.

صحيفة "النهار". طرابلس (ليبيا) - السبت 2 مارس/ آذار 1974

إنطباعات ومحاولة دراسة على الطبيعة للشؤون الثقافية

الليبيون فرقاء والقذافي يحلم بدور عربي

ويريد قاعدة جماهيرية تتحرك إلى درجة الإنطلاق

منذ وصولي إلى ليبيا لا حديث بين الليبيين ومعهم إلا عن الثورة الثقافية. بعضهم غير مصدق ما يجري. والبعض في غاية الحماسة لما يجري. وهناك الذين إلتزموا الموقف الحذر ربما لأن الثورة الثقافية ستهز أوضاعهم وربما لأنهم يخافون على الثورة الأم من إهتزازات تحدثها الثورة المستجدة.

والإعلام الرسمي مجند في سبيل الثورة الثقافية، ملصقات على جدران الشوارع تهاجم الرجعيين والبيروقراطيين. وخطب تبثها الإذاعتان المسموعة والمرئية لمسؤولين يعقدون إجتماعات مع المواطنين ويشرحون لهم أبعاد تلك الثورة التي أعلنها العقيد معمر القذافي في مدينة "زواره" لمناسبة عيد المولد النبوي. وفي الساحات الرئيسية من مدينة طرابلس لا تتوقف الأناشيد وحملات التوعية التي تبثها الإذاعة وتتولى مكبرات الصوت المعلقة على جدران المباني الرسمية إيصالها إلى أذان المواطنين.

وفي الجلسات الخاصة أخبار وأخبار تروى. من المسؤول عن مزرعة "القدس" الذي أسقطته لجنة شعبية وتولت بعد ذلك تأديبه حيث كبّله بحبل وضربته لانه كان يقدم ثمرات البرتقال في حين أن السوق والمواطنين في أشد الحاجة إليها. إلى مديرة المدرسة التي أسقطتها اللجنة الشعبية التي تألفت في هذه المدرسة وتسبب لها ذلك في إنهيار عصبي نقلت على أثره إلى المستشفى. وبين الحالة الأولى والحالة الثانية حالات كثيرة عن مسؤول ضرب حتى ادعى أو رئيس مؤسسة لحقت به قبضة يد أحدهم خلال عملية الصراع التي جرت داخل المؤسسة. إلى أمثلة كثيرة لا حصر لها.

وإذا جاز التعبير فإن ليبيا كانت حتى عشية الثورة الثقافية كبركة مياه لا تتحرك ثم جاءت الثورة الثقافية بالاقاليم الخمسة التي أعلنها القذافي كحجر رمي بقوة على تلك البركة. وفي مثل هذه الحال تحدث تموجات قبل أن يستقر الحجر في قاع البركة وتعود صفحة الماء إلى هدوئها.

لماذا فعل ذلك؟

لماذا فعل القذافي ذلك؟

الذي يعرف الرجل لم يفاجأ بما حدث. والذي يعرف ليبيا والليبيين لن يفاجأ برود الفعل التي صدرت عنهم حيال الثورة الثقافية.

إن القذافي يحلم بدور عربي يتجاوز الأرض الليبية. ومثل هذا الحلم لن يتحقق بسهولة إلا إذا وجد قاعدة جماهيرية تتحرك إلى درجة الإنطلاق. وهو منذ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 يحدث داخل ليبيا تغييرات مهمة لكن الشيء الأساسي والمطلوب لم يحدث وهو خلق الجماهير التي تمكنه من أن يقوم بالدور الطموح. إن النظام إجتاز مسافة لا بأس بها من الإنجازات لكن الفضل الأساسي في ذلك كان لإرادة النظام وقرارته الحازمة من جهة ولغير الليبيين تقريباً من جهة ثانية.

للمصري والباكستاني والفلسطيني والسوري واللبناني والفلسطيني والبلغاري... لهؤلاء وغيرهم من ألوف الممال والفنيين والإخصائيين الذين يساهمون في عملية بناء لا مثال لها في الدول النامية.

الليبي يبتعد. وكان العقيد القذافي واضحاً من خلال الأمثلة التي يعرضها في كل مناسبة عن الطبيب الليبي الذي يرفض العمل في منطقة نائية أو مدرس الرياضة البدنية الليبي الذي يصر على إرتداء الزي القومي الليبي وهو يدرس طلابه، أو الشاب الليبي بشكل عام الذي يتباطأ في التطوع في الجيش أو السلاح الجوي بشكل خاص.

لماذا يبتعد؟

إنها حالة إسترخاء موروثة عظم النفط شأنها.

كيف يقترب أو يتم تقريبه من الواقع الجديد؟

تلك هي المسألة الآن بالنسبة إلى العقيد القذافي.

إن القذافي في صراع مع الوقت، يريد في آن واحد المواطن الثوري والإشتراكي والمقاتل والمتعلم والمتحمس. يريده متخلصاً من رواسب الماضي وتحزبات الماضي.

يريده فجأة كتلة من الإنطلاق والتحرك يريده التغيير بكل ما في الكلمة من معنى. ومثل هذا الأمر كان يمكن تحقيقه بسهولة عبر إعتداد سياسة النفس الطويل وليس الصراع مع الوقت.

كيف؟

كأن تكون لكل حالة خطة. خطة للتثقيف، وخطة لمحو الأمية، وخطة للتخلص من الرواسب. وخطة للتحويل الثوري. وخطة لتحويل كل مواطن إلى مقاتل.

المشكلة والحل؟

هل تحل له الثورة الثقافية المشكلة؟

أن العقيد القذافي يبدو في غاية الراحة منذ الأيام الأولى التي تلت إعلان الثورة الثقافية، لأن قطاعات عريضة من المواطنين في المدن والقرى والمؤسسات تجاوبت مع دعوته. أنه في غاية الراحة لأن الجماهير تحركت. هذا ما يريده. أن تتحرك الجماهير. أن يدخل المواطن في صراع مع نفسه أولاً ثم في صراع مع الآخرين ثانياً.

لقد كان في إستطاعته أن يصدر قراراً بتغيير محافظ ما. وكان المحافظ سيتغير ويأتي غيره. لكنه يريد أن يترك للجماهير فرصة إحداث التغيير ويعرف لماذا تفضل الجماهير محافظاً على آخر. وما هي مساوئ الذي أسقط وحسنات الذي حل محله.

وكان في إستطاعته أن يصدر قراراً بتغيير رئيس مؤسسة ما، وكان رئيس المؤسسة سيغادر موقعه على الفور ليحل آخر محله. لكنه يريد أن تقرر الجماهير الرئيس المناسب لتلك المؤسسة.

وكان في إستطاعته أن يصدر قراراً بتحديد نوعية الكتب التي يجب على المواطن أن يقرأها، فلا يدخل البلاد أي كتاب لا تنطبق عليه المواصفات. لكنه يريد أن يكتشف رد فعل الجماهير حيال دعوة من هذا النوع.

إن القذافي بالثورة الثقافية التي أعلنها يقوم بتجربة لم يقم بها جمال عبد الناصر فاستمرت ثورة 23 يوليو 1953 ثورة من دون ثوريين.

ولعل القذافي لجأ إلى ذلك بعدما إكتشف أن الإتحاد الإشتراكي لم يحرك الجماهير ما فيه الكفاية، وأنه لن تكون له القدرة لا على التحريك المثالي ولا على التثوير الحقيقي.

بالعصي والحجارة

وخلال إقامتي في ليبيا التي إستغرقت أسبوعاً حرصت بعدما إجتمعت إلى العقيد القذافي على أن أدرس على الطبيعة تلك الثورة الثقافية. ولقد إخترت حالتين الأولى شهدتها في معهد لإعداد المدرسات. ويحمل المعهد إسم جميلة الازمرلي التي كانت أول ليبية تعاطت مهلة التدريس، يضم المعهد 850 طالبة و75 مدرسة و35 عاملاً وعاملة. بمجرد أن أعلن القذافي الثورة الثقافية تألفت في المعهد لجنة شعبية تضم ثلاث مدرسات وثلاث طالبات وإثنين من العمال.

لكن إنتخاب اللجنة لم يتم بسهولة وحدث أن شهدت باحات المعهد صراعاً إستعملت فيه الحجارة والعصي ونتج عن ذلك إصابة بعض الطالبات أو المدرسات بجروح ورضوض من طالبات ومدرسات وليس من عنصر غريب. ونتج عن ذلك عشرات الألواح من الزجاج تحطمت.

وفي اليوم الاول منعني بضع طالبات كن يحملن العصي من دخول المعهد. وفي اليوم التالي وبعدما

جاءت النتيجة لمصلحة الاكثرية دخلت المعهد وطلبت مناقشة أعضاء اللجنة الشعبية وتم ذلك في مكتب المديرية الجديدة التي عينتها اللجنة وفي حضورها.
رئيسة اللجنة فتاة مثقفة وجامعية، والمديرية الجديدة التي تم تعيينها كانت مثل رئيسة اللجنة مدرسة للعلوم في المعهد.

طلبت من رئيسة اللجنة وقد جلس حولها سائر الأعضاء بمن فيهم العاملان اللذان يقومان بمهمة تنظيف المعهد أن تشرح لي ما حدث فأجابت، وقد إشتراك معها أعضاء اللجنة الآخرون وبشكل عفوي في الرد. قالت:

بعدما أعلن العقيد القذافي النقاط الخمس التي تمثل إنطلاقة الثورة الثقافية قررنا تأليف لجنة شعبية في المعهد. على رغم العراقيل التي أحدثتها فئة من المدرسات والطالبات جرت عملية الإنتخاب وأسفرت عن فوز 3 مدرسات و 3 طالبات وعاملين إثنين. حفر مسؤولون من الأمانة العامة للإتحاد الإشتراكي عملية الإنتخاب وسجلوا ملاحظات رفعوها إلى مجلس قيادة الثورة.

وعلى رغم إنتخاب اللجنة وقفت مديرية المعهد موقفاً سلبياً وقالت إن سلطة المعهد للإدارة وليست للجنة. ولم تعترف باللجنة وإستمرت تعرقل مهمتها.

وبلغنا أن المديرية التي تحدثت اللجنة ستحضر حفلة قرر أن يقيمها تكريماً لها بعض المدرسات والطالبات. بعدما بلغنا ذلك قررنا أن نتحرك وسط الحفلة، شكل لهذا الغرض "فرقة". "فرقة" تستولي على إذاعة المعهد وأخرى تستولي على مكتب المديرية. و "فرقة" تلاحظ وترقب، وإتفق على أن تكون كلمة السر "باسم الله" وبمجرد أن تقف إحدى الفتيات من جماعتنا وتلفظ كلمة السر تتحرك "الفرقة". وهكذا حدث. أعلننا تحية المديرية. وبعد ذلك غادرت 74 طالبة من الفريق الذي يعارض الثورة الثقافية المعهد لمنع الطالبات من الدخول، ثم حدث أن قامت الطالبات إياهن بدعم من 4 مدرسات بتحطيم زجاج بعض النوافذ في المعهد. ولكن كان كل شيء إنتهى.

بعد ذلك جاء الى المعهد الرائد بشير هوادي الأمين العام للإتحاد الإشتراكي وشاهد وإطلع على ما حدث. وقال لنا ضعوا القرارات التي تريدونها وسيقرها مجلس قيادة الثورة. قررنا تعيين مديرية جديدة وفصل المدرسات الأربع وفصل الطالبات الأربع والثلاثين لمدة أسبوع على أن لا يأتين إلا بصحبة أولياء أمورهن. وإتصلنا بكلية التربية لتعيين أربع مدرسات محل اللواتي قررنا فصلهن.

قلتُ لرئيسة اللجنة بعدما سمعت قصة ما جرى: ما هي مآخذكن على المديرية الأولى وهل المديرية التي عينتموها أكفى منها؟

أجابت: كلتاها في مستوى التعليم نفسه. والمديرية الجديدة التي قررت اللجنة تعيينها محبوبة من الطالبات وثورية وذات أخلاق ممتازة. كانت معيدة في كلية العلوم وكانت تريد السفر إلى الولايات المتحدة لتحصل المزيد من العلم لكن ذويها مانعوا.

قلتُ: ماذا يعني قولك إن المديرية الجديدة ثورية؟

أجابت: المديرية التي تم إسقاطها لم تكن ثورية طوال السنوات الثلاث التي شغلتها كمديرة للمعهد. كانت تقف في وجه المسيرة الثورية وتمنع تظاهرات التأييد للعقيد القذافي.

قلتُ: ما هو الوضع الاجتماعي للمديرية التي أسقطتموها؟

أجابت: إنها إبنة رئيس مجلس نواب سابق وقريبة لرئيس الوزراء السابق عبد الحميد البكوش.

قلتُ: هل لهذا السبب قررتم تحييدها؟

أجابت: إستبعدنا ذلك وقررت الأكثرية تحييدها لأنها لا تريد أن تواكب المسيرة الثورية.

قلتُ: هل ناقشتم النقاط الخمس التي أعلنها العقيد القذافي أم أنكم تجاوزتم تلقائياً؟

أجابت: كنا أول معهد تألفت فيه لجنة شعبية. وقد ناقشنا النقاط وبحثناها بهدوء وحُسن إدراك.

قلتُ: هل أن المديرية الجديدة أصبحت تحت سلطة اللجنة الشعبية وهل هذا طبيع؟

أجابت: المديرية الجديدة تعمل بالتعاون مع اللجنة وليس الموضوع موضوع سلطة وتسلط.
قلت: ماذا ستفعلون بالزجاج الذي تحطم؟
الآن؟

أجابت: الطالبات الأربع والثلاثون المفصولات سيدفعن ثمنه؟
قلت: ما هي مهمة اللجنة بعد الآن؟
أجابت: أماننا الكثير. باشرنا تأليف لجنة لتقويم المناهج.

في الجامعة

في يوم آخر زرتُ جامعة طرابلس. واخترتُ كلية التربية لأقف من طلابها ومدرسيها على ما حدث. والذي حدث هو أنه بعدما ألقى القذافي خطاب "زواره" بيومين تألفت اللجنة من 13 طالباً وإثنين من المدرسين وإثنين من العمال وإثنين من الموظفين في الكلية. وهؤلاء يمثلون 681 طالباً و171 طالبة و104 مدرسين و14 موظف و48 من العمال والذين يتولون عمليات التحضير في المعامل.
بدأت تهدر مناشير توعية يومياً وهذا خلق جواً من الإعداد النفسي، بالإضافة إلى المناشير كانت تعقد لقاءات ومناقشات. حدثت مشادات ولم يحدث عنف، ذلك أنه كان هنالك سلبيون وليس هنالك معارضون.
واللجنة الشعبية في كلية التربية ذات بعد قومي رئيسها ليس ليبياً بل مصري.
ما هي مهمة اللجنة؟
يجمع الأعضاء على أنها تقويض كل شيء سلبي، هل تتحول اللجنة الشعبية في كلية التربية مع الوقت إلى مركز قوة؟

يجمع الأعضاء على أن ذلك لن يحدث. الذي حدث هو أن الإرادة هي للأكثرية.
ما الذي فعلته اللجنة الشعبية في كلية التربية؟
يجيب أحد الأعضاء: قررنا إلغاء الإمتحان النهائي للسنة الجامعية الحالية وأن ينقل الطلبة آلياً كل إلى السنة التالية للسنة المقيد فيها شريطة أن يكون مستوفياً نسبة الحضور وأن يتم تقييم الطلبة في ضوء الدرجات التي يقدمها الأساتذة والتي تمثل جهود الطلبة خلال السنة الدراسية. قررنا أيضاً أن تتولى اللجنة الشعبية في أعمال الطلبة من خلال مساهمتهم في البرامج التي تضعها، على أن يكون للجنة إتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات بالنسبة إلى الطلبة الذين لا يسايرون العمل الثوري المتفق عليه.
ألا تعتقدون أن مثل هذا الأمر يفقد الشهادة قيمتها، ما دام الطالب سينقل آلياً من صف إلى آخر؟
يجيب عضو آخر: بالنسبة إلى كلية نظرية مثل كلية التربية يبدو الأمر طبيعياً أما بالنسبة إلى الكليات العملية فإن الانتقال من دون إمتحان له محاذير.

وللمناسبة حدث أن بضع كليات أرادت أن تفعل الشيء نفسه ولكن أعيد النظر في الرغبة.
تلك بداية الإنطباعات ومحاولة الدراسة على الطبيعة للثورة الثقافية. والنهاية يوم الجمعة.

صحيفة "النهار" - مارس/ آذار 1974

ماذا حدث في صنعاء وماذا سيحدث لليمن؟

رئيس حكومة الجمهورية اليمنية الفريق حسن العمرى الآن في الإتحاد السوفياتي. لم هذه الزيارة التي لم تكن في الحسبان، أو على الأقل لم تكن برسم التنفيذ في هذا الوقت؟

الواقع أنها خطوة في إتجاه يماني جديد بدأ يوم 19 آب الماضي ولم ينته بعد. لكن النهاية قد تكون حسماً للأزمة اليمنية التي مضى عليها ست سنوات وثمانية أيام هي حتى الآن عُمر الثورة اليمنية التي أطاحت بالإمامة وأعلنت الجمهورية نظاماً لم يسد سوى جزء متواضع من أرض اليمن المترامية الأطراف في حين بقي شيء اسمه المملكة المتوكلية اليمنية يعترف به البعض ويسانده البعض الآخر أملاً في عودة الإمامة نظاماً للبلاد.



ماذا حدث يوم 19 آب؟

في ذلك اليوم أصدر الفريق حسن العمرى بصفة كونه القائد العام للقوات المسلحة قراراً بتعيين قادة جدد للأسلحة في الجيش اليمني. وظن الكثيرون في بدء الأمر أن الباعث على ذلك إتجاه طائفي لأن العمرى (الزیدی) أبعد رئيس الأركان العقيد سلام الرازحي (الشافعي) وعيّن بدلاً منه العميد عبد اللطيف ضيف الله (الزیدی).

وظنوا أيضاً أن هذا القرار هو الذي فجر أحداث 22 آب. إلا أن الفترة التي تلت تلك الأحداث أوضحت الكثير من الأمور التي حُجبت وراء أبواب صنعاء وكادت أن تُطوى في صفحة جديدة من صفحات تاريخ الجمهورية - المملكة المعقّد الغامض.

إنذاران في اعتقال

لقد أبعد العمرى بقرار تعيين القادة الجدد النقيب علي مثني جبران عن قيادة سلاح المدفعية. لكن النقيب جبران رفض تنفيذ القرار ووجّه إنذاراً بأنه سيقصف العاصمة إذا لم يسحب العمرى قراره.

وإستطاعت السلطات القبض على جبران. وعندما بلغ ذلك قائد قوات الصاعقة النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب وقائد سلاح المظلات النقيب محمود ناجي وقائد سلاح المشاة النقيب محمد صالح فرحان، إجتمعوا ووجهوا إلى العمرى إنذاراً آخر يطالبون فيه بالإفراج السريع عن النقيب جبران.

وفي محاولة للتفاهم معهم أوفد العمرى وزير الخارجية الدكتور حسن مكي ووزير الخزانة السيد أحمد عبده سعيد ومندوب اليمن لدى الأمم المتحدة السيد محسن العيني وآخرين فإعتقلهم النقيب عبد الوهاب في مدرسة الصاعقة التي تقع في ضاحية جنوب صنعاء.

إزاء ذلك وقفت بقية الأسلحة في الجيش اليمني إلى جانب الحكومة، وفي مقدمتها لواء العاصفة الذي كان يقوده قبل 19 آب العميد علي سيف الخولاني وكان من الذين شملهم قرار التغيير وأبدله القرار بالمقدم عزالدين المؤذن، كما أن سلاح الطيران الذي يقوده المقدم طيار محمد شائف جاراالله (لم تشمله حركة التغيير) إلتزم جانب الحكومة.

وإستهدفت حركة التمرد أولاً التأثير على معنويات لواء العاصفة عن طريق إختطاف بعض أفرادها ومحاولة

إعتقال العميد الخولاني الذي يقع منزله على مقربة من مدرسة الصاعقة في حين يقع معسكر لواء العاصفة في الجانب الشمالي من صنعاء.

ساعة الصفر

ويوم الجمعة 23 آب تحركت سيارات عسكرية في اتجاه منزل الخولاني فأعترضتها جماعة من الصاعقة واشتبكت معها بالنيران. وكانت هذه إشارة البدء أو كما يقول العسكريون ساعة الصفر. وبدأ إطلاق النيران بالمدفعية من التلال المحيطة بصنعاء ومن مدرسة الصاعقة ومدرسة المظلات ومقر سلاح المشاة، فتحرّكت لمواجهة المدرعات مع جموع من القبائل كانت في صنعاء. وسبق لشيوخ بعض القبائل أن حاولوا تهدئة الموقف لكنهم لم يحققوا نتيجة. وفي مقدمة هؤلاء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي وُجهت إلى منزله في قلب صنعاء قذائف المدافع.

وتمكنّت قوات الحكومة من السيطرة على القواعد الصاروخية التي كانت في سلاح المدفعية وعلى مركز سلاح المشاة ومدرسة الصاعقة.

وبرغم أن القضية حُسمت بالقوة إلا أن الحكومة سعت بعد جهد لإقناع إثنين من قادة التمرد هما النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب والنقيب حمود ناجي بالسفر إلى الخارج. أما مسبب التمرد النقيب علي مثنى جبران فأُبقِيَ قيد الإعتقال. وأما النقيب محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة فقد قُتل في المعركة التي ذهب ضحيتها نحو 300 شخص وجرح المئات (إحصاء شبه رسمي وغير نهائي). وأكثر الضحايا والجرحى من الجانب الحكومي لأن المتمردين كانوا متحصنين ثم إن المشاة ساروا أمام الدبابات لوقايتها من قذائف البازوكا في حين يجب أن يحصل العكس لكن الخوف أن تعطب القذائف الدبابات حملت القائد على أن يتقدم الجنود الدبابات.

وإنحصرت الخسائر في الممتلكات في إختفاء كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة في مدرستي الصاعقة والمشاة، كما أن بعض المباني داخل صنعاء تعرضت للضرب بمدفعية المدرعات لوجود أشخاص داخل المباني يحاربون في جانب الصاعقة، ومنهم من كان يطلق قذائف مضيئة من هذه المباني ليحدد للمدفعية في الجبال أهداف الضرب.

كلب بوليسي يدعى فخري

واستمرت المعركة من عشية يوم الجمعة 23 آب إلى صباح السبت 24 منه ثم إستؤنفت مساء السبت بشكل متقطع حتى ظهر الأحد 25 آب. وحدث أن الملكيين أرادوا أن يستغلوا فرصة الصراع الذي يجري داخل صنعاء فتحرّكت قواتهم من الجانب الجنوبي في محاولة لدخول صنعاء، وكانت المفاجأة أن جميع القوى الجمهورية إتجهت بكل ثقلها لمواجهة الملكيين. وعندما صدّتهم وإطمأنت إلى أن لا خطر على صنعاء عادت من جديد إلى الإقتتال. وفي هذه الأثناء نُقل مكي والعيني ورفاقهما من مدرسة الصاعقة إلى منزل قريب منها بحراسة كلب بوليسي يدعى "فخري". وفي الطريق بين المدرسة والمنزل إفترق مكي من دون قصد عن بقية رفاقه، وإذا برصاصات طائشة تصيبه في مؤخرة رأسه وتحدث له حالة تشنج عصبي عالجه منها مؤقتاً أطباء سوفياتيون في تعز ثم نُقل إلى القاهرة لإكمال المعالجة ولا يزال فيها. ومن القاهرة سينقل مكي بعدما يكون قد شفي تماماً إلى روما لتسلّم منصب سفير لبلاده لدى إيطاليا.

ليحفظ التوازن

الإثنين 26 آب إنتهت الجولة لمصلحة العمري فأصبح من السهل تسفير الضباط الذين تمردوا. وهذا ما حدث بالفعل لكنه في الوقت نفسه نفى ضباطاً من جماعته ليحفظ التوازن.

ونقلت سيارات عسكرية إلى مطار صنعاء حيث كانت تجثم طائرة من طراز داكوتا، الضباط المنفيين من الجانب المتمرّد وهم: النقيب عبدالرقيب عبد الوهاب والنقيب حمود ناجي والملازم أول عبد الرقيب الحربي

(كان نائب النقيب عبد الوهاب في رئاسة الأركان، وهو من الحركيين ويُعزى إليه كثير من التكتيكات المتطرفة في المواقف) والملازم يحيى محمد الكحلاني والملازم صالح الشقيري.

ومن الجانب الحكومي 19 أبرزهم العميد علي سيف الخولاني الذي لم يكن يتقلد أي منصب خلال مرحلة الصراع والمقدم حسين المسوري نائب رئيس الأركان والمقدم محمد عبد الخالق قائد المدرعات والمقدم عز الدين المؤذن قائد لواء العاصفة والمقدم محمد الخاوي والمقدم عبدالله الراعي والنقيب علي محمد هاشم والرائد سلطان محمد القرشي (كان مديراً للمخابرات).

ورافق الضباط المنفيين من صنعاء إلى أسمره العميد حسين الدفعي، وفي أسمره إستأجر لهم المدفعي طائرة من طراز آخر نقلتهم إلى الجزائر وعاد هو إلى صنعاء بعدما سلّم السلطات الجزائرية الضباط. ويلاحظ أن الحكومة نفت من ضباطها عدداً يفوق بكثير عدد الضباط المتمردين. ولذلك أسباب. فعندما أصدر العمري قرار تغيير جميع قادة الأسلحة وطُرحت فكرة الإبعاد إلى الخارج وتصفية الجيش من الحزبيين، وكان قادة الصاعقة والمظلات والمدفعية قد إتهّموا بأنهم حركيون، بادر هؤلاء إلى إتهام القادة الآخرين بأنهم بعثيون.

ووجدت الحكومة نفسها أمام إختبار صعب فهي لو أبقت الضباط الذين لم يتمردوا والذين يؤيدونها ستقوي حجة المتمردين، ولذا تقرر إبعاد الجميع.

أما سبب إختيار الجزائر كمنفى لهؤلاء فمرده إلى أن حواراً دار بين مسؤول يمني ومسؤول جزائري حول تفشي الحزبية بين ضباط الجيش اليمني، فقال المسؤول الجزائري "أرسلوا الحزبيين إلينا فإنهم إذا أدركوا روح الثورة الجزائرية لن يقبلوا إلا أن يكونوا يمينيين فقط...".

بعدما إطمأن العمري إلى أن حركة التمرد والنفي بعدها لم تُحدث ريدود فعل خطيرة، أعاد تأليف الحكومة يوم 14 أيلول من زاوية بلورة الإتجاه الجديد، وبدأ يستعد لزيارة موسكو.

صحيفة "النهار". الجمعة 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1968

كيف روى فؤاد مطر (قبل 52 سنة) في "النهار" مسلسل "الرئيس القاتل والمصور المقتول" من صنعاء إلى بيروت

إتصلتُ أمس (الأحد 5 سبتمبر/ أيلول 1971) وقبله هاتفياً بصنعاء أحاول إستكشاف حقيقة ما يجري هناك.

بعضهم روى لي أزمة علي محسن الحرازي بتحفظ. وبعضهم رواها متخذاً منها ذريعة ليتحدث عن مواقف سابقة للفريق حسن العمري.

كانت هنالك صعوبة في سماع الصوت الآتي من صنعاء تقابله صعوبة على الإخوان في سماع صوتي من بيروت. ومن أجل ذلك كررتُ المحاولة أكثر من مرة إلى أن صفا الصوت، وإستطرداً لذلك توضحت الصورة تماماً...

خلاصة الأزمة: لقد قُتل مواطن يمني إسمه علي محسن الحرازي. والقضية كبيرة بل إنها تكبر يوماً بعد يوم ليس لأن القتل هو المهم بل لأن القاتل هو المهم. القتل مصوّر. والقاتل رئيس وزراء. عملية تحدث ربما للمرة الأولى في التاريخ الذي نعيه، إلا إذا كانت مثل هذه "المداعبات" بين الحكام والمواطنين كانت تحدث في إستمرار أيام حكم الأئمة. كيف بدأت الأزمة؟

يوم الأول من سبتمبر الجاري (1971) تلقى السفير اليمني لدى لبنان السيد محمد عبد القدوس الوزير إشارة من صنعاء تفيد أن رئيس الحكومة الفريق حسن العمري أت إلى بيروت. إستغرب السفير ذلك. إتصل بصنعاء فقبل له إن رئيس الوزراء غادرها بطائرة الخطوط اليمنية إلى جدة. ومن جدة سيسافر إلى بيروت. أجرى السفير إتصالات مع الحكومة اللبنانية في هذا الشأن التي حجزت للعمري جناحاً في فندق "بوريفاج" في الرملة البيضاء وخصصت له سيارة ومرافقين وحرساً. لماذا بطائرة الخطوط الجوية اليمنية؟

كان ذلك هو التساؤل الأساسي من جانب السفير. ففي أي حال من الطبيعي أن يسافر رئيس الحكومة بطائرة الرئاسة التي كانت في السابق للمشير عبدالله السلال. وإذا كان لا بد من مغادرة صنعاء فلماذا إلى بيروت وليس إلى القاهرة؟

عدا ذلك كان الأمر يسير بشكل طبيعي. مساء الأول من أيلول وصلت من جدة إحدى طائرات شركة الخطوط الجوية السعودية، وكان العمري، ومعه بعض المرافقين وسكرتيه، من ركابها. في المطار إستقبل بشكل رسمي. فُتح له صالون الشرف وإستقبله بإسم الرئيس صائب سلام وزير العدل الدكتور جميل كبي. وقبل أن يصل بقليل سبقته أنباء نقلتها من صنعاء "وكالة أنباء الشرق الأوسط" وأفادت أن العمري تخلّى عن كل مناصبه. وكانت مناسبة من الصحافيين الذين كانوا في المطار لتوجيه سؤال إلى العمري عن صحة هذه الأنباء فأجاب نافياً مؤكداً أنه ما زال يتمتع بكل الصلاحيات وأنه - فوق ذلك - سيُجري إتصالات مع المسؤولين اللبنانيين.

وفي الوقت الذي كان العمري يتوجه إلى جناحه في الفندق كنت أتحدث هاتفياً مع أحد الأصدقاء في صنعاء أسأله ما الحكاية. وكان جوابه: الحكاية معقدة. يبدو أن رئيس الوزراء أجبر بالفعل على مغادرة صنعاء تاركاً زوجته وابنته فيها. ويبدو أن التعقيد ناشئ عن حادث خطير.

وسألتُ الصديق: وما نوع الحادث؟

وأجاب: جريمة.

وقلتُ: ما علاقة الفريق العمري بذلك؟

أجاب: يبدو أنه طرف. وحيال إلحاحي قال الصديق اليمني من صنعاء: الذي سمعناه هنا في صنعاء هو أن الفريق العمري قتل مواطناً. وأقل الخط.

وحاولتُ الإتصال بالفريق العمري في جناحه فلم أوفق. كان ذلك في اليوم التالي.

ليس من سبيل للوقوف على حقيقة ما جرى في صنعاء سوى الإتصال بصنعاء نفسها. بالفريق العمري لا يريد أن يستقبل أحداً.

واتصلتُ هاتفياً بصنعاء.

ماذا جرى أيها الأصدقاء؟

واحد منهم بدأ يتكلم. قال: السبت 28 أغسطس/ آب الماضي توجه الفريق حسن العمري إلى بعض الوحدات العسكرية في صنعاء عارضاً أفكاراً تقضي بتصحيح الثورة اليمنية والقضاء على عشاق الكراسي. ويبدو أن العرض في حد ذاته، أو طريقة العرض، لم ترق للضباط أو أكثريتهم فرفضوا الأفكار، الأمر الذي دفع بالعمري إلى الإعتصام في منزله والتوقف عن مزاولته أي عمل. وقبل أن يذهب إلى هذه الوحدات كان طبع منشوراً ضمّنه إستقالته مشدداً على أنه "ليس من هوة المناصب ولا عشاق الكراسي".

ويبدو أن الذي حمّله على هذا الموقف هو رغبته، وكان عاد من القاهرة، في أن يوسّع قليلاً أو كثيراً نطاق صلاحياته خاصة وأن الدستور اليمني الذي وُضع قبل أشهر وزع مهمات الدولة بشكل لا يعود هنالك معه مركز قوة في الحُكم. وقد توزعت المهمات على المجالس الثلاثة (المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء ومجلس الشورى).

وحدث أن تلكاً العمري أو رفض أوامر وقرارات صدرت عن رئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الأرياني. وعندما ووجه بالتنبيه إلى ضرورة الإلتزام بالقواعد الدستورية ردّ على ذلك بالتوجه إلى الوحدات العسكرية.

وطول أيام السبت (28 آب) والأحد (29 آب) والاثنين (30 آب) والثلاثاء (31 آب) إعتكف في منزله وكان عاد من زيارة الوحدات العسكرية. وعند منتصف ليل الثلاثاء إشتبك خط هاتفه بخط هاتف المواطن علي محسن الحرازي صاحب "إستوديو النصر" في صنعاء.

كان الحرازي يتحدث مع مواطن له. وكان العمري يتحدث مع جهة ما. وحيال إشتباك الخط سمع العمري كلاماً كان الحرازي يقوله لمواطن وسمع الحرازي كلاماً كان يقوله العمري للجهة التي يتحدث معها. وتضايق العمري وسأل من المتكلم وقال له الحرازي إسمه ومكان منزله.

أقل العمري السماعه وغادر منزله حاملاً معه قضيباً من الحديد وتوجّه يرافقه رجال حرسه إلى وزارة المواصلات المقابلة لـ "إستوديو النصر" حيث منزل الحرازي ومقر عمله في الوقت نفسه. وطلب من الجنود إحضار الرجل. وبمجرد أن رآه إنهال عليه ضرباً بقضيب الحديد والرجل يصيح مستغيثاً. وطلب العمري من الجنود إطلاق النار على الرجل فرفضوا. وإذا به ينتزع بندقية أحدهم ويطلق النار فيُردي علي محسن الحرازي قتيلاً.

مات الرجل. لكن غضباً عمّ صنعاء بعدما عرفت بالتفاصيل.

وكي لا يتفاقم الموقف تم ترحيل العمري بالطريقة التي أشرتُ إليها.

إتسع نطاق الحديث بعد ذلك. ووجد خصوم العمري الفرصة مؤاتية لضربه. فتحرّكت جيوبهم. وفي الوقت نفسه لم تستطع جيوب العمري، ومعظمها في أوساط بعض الضباط، أن تعمل شيئاً لأن الحادث الذي وقع لا يترك مجالاً للوقوف إلى جانب الفريق.

وتمت مراجعة رئيس المجلس الجمهوري القاضي الأرياني بذلك.

فقال: إن مجلس الشورى هو الذي سيبت الأمر.
ويوم السبت (4 سبتمبر) اجتمع مجلس الشورى. وكانت الجلسة التي عقدها عاصفة.
ثلثت رسالة من الرئيس الأرياني موجهة إلى المجلس في ما يأتي نصها:
"بسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس مجلس الشورى والأعضاء المؤثرون

تحية وبعد

فإنه كان من الفريق حسن العمري تقديم إستقالته من كل مناصبه في تاريخ 7 رجب الموافق 29 أغسطس. ومن حيث أن قبول إستقالته عائد إلى مجلسكم فيرجى النظر في ذلك وإتخاذ القرار اللازم. والسلام عليكم.

**التوقيع: رئيس المجلس الجمهوري
عبد الرحمن الأرياني."**

مجلس الشورى قبل الإستقالة بالإجماع. إلا أن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فقد تحدّث عدد من أعضاء المجلس مهاجمين العمري. وكان أبرز المتحدثين ثلاثة: علي سيف الخولاني قال "إن قتل الناس كالحوانات لا يجوز. فإما أن يحاكم العمري فوراً على فعلته، أو أن يُفرج عن جميع القتلة واللصوص من سجون اليمن". والقاضي غالب راجح قال: "يجب سحب الثقة من العمري". الثالث كان القاضي محمد السياغي الذي قال: "إن قتل الحرازي هبط بالعمري من القمة إلى الحضيض. فلكي يعيش الناس يجب محاكمة العمري فوراً. إن قتل الناس كالحوانات لا يجوز أن يقره مجلس الشورى وإلا فسيلعنه التاريخ. إن قتل الحرازي أمر لا يذم الإسلام فقط ولكنه يذم قضية الديمقراطية في اليمن".
وسُحبت الثقة بتأييد الأغلبية.

وكانت أسرة المصور القاتل علي محسن الحرازي تقدمت من مجلس الشورى تطلب محاكمة العمري والإقتصاص منه.

وقُبلت أيضاً إستقالة العمري من عضوية المجلس الجمهوري على أن يتم إختيار بديل عنه خلال 60 يوماً.

كذلك علمتُ، وأنا أتحديث هاتفياً مع الأصدقاء في صنعاء أن الدولة تدرس إمكان محاكمة العمري، وأن قراراً جمهورياً صدر بقبول استقالة العمري من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة. وصدر قرار آخر بإلغاء القيادة العامة للقوات المسلحة وإبدالها بالقيادة العليا. وعُين العقيد محمد الأرياني (وصل أمس الأحد 5 سبتمبر من القاهرة حيث توجه إليها للتهنئة بالإتحاد) نائباً للقائد الأعلى للجيش. والقائد الأعلى كما ينص الدستور هو رئيس المجلس الجمهوري.
والعقيد محمد الأرياني هو ابن عم القاضي الأرياني.

العمري يرفض الكلام

مساء أمس (الأحد 5 سبتمبر 1971) إتصلتُ هاتفياً بجناح العمري في فندق بوريفاج. الرجل لا يرد على الهاتف. رد عليّ سكرتيه. قلتُ له: هل يريد الفريق التحدث إليّ في أمر ما جرى في صنعاء؟ لقد وزعت "الوكالة العراقية" رواية عما حدث.

الرد الأول من السكرتير كان: هذه أكاذيب.

أجبتُه: أريد أن أستوضح الفريق العمري شخصياً. لقد إتصلتُ هاتفياً مرات عدة بصنعاء وأصبحت الصورة متكاملة عما جرى.

وقال السكرتير: سأتحديث معه ثم أجيئك.

ولم يتصل السكرتير بي إنما إتصل السفير اليمني الذي أبلغني بأنه عرف بإتصالي بالفريق وقال: يمكن أن نلتقي في الفندق للتحدث.

توجهت إلى الفندق ظناً مني أنني سأستوضح الأمر من العمري الذي كان قبل نحو ساعة يتصل هاتفياً بصنعاء ويسأل رئيس الأركان هناك فيجيبه الأخير: إسمع الجواب من إذاعة صنعاء.

طلبت جناح العمري فرد علي السفير اليمني الذي قال إنه هو - أي السفير - نازل فوراً إلى صالون الفندق.

قلت للسفير: ألا يريد الفريق أن يقول شيئاً؟

أجاب: يبدو ذلك.

- وأنت كسفير لليمن ماذا يمكنك أن تقول؟

وأجاب السفير: إلى الآن لم ألتق شيئاً من صنعاء.

أمس (الأحد 5 سبتمبر) أجريت المحادثة الهاتفية الأخيرة مع صنعاء. قالوا لي: الدولة بخير. وقد كُلف نائب رئيس الوزراء السيد عبد السلام صبرا للقيام بأعمال رئيس الحكومة إلى حين تكليف شخص ليتراًسها. ومن المفترض أن تغادر أسرة العمري (زوجته وابنته اللتان كان إصطحبهما معه عندما عاد من القاهرة ليتراًس الحكومة) صنعاء الأربعاء (أول سبتمبر) إلى القاهرة حيث للعمري منزل يسكنه الآن سائر أفراد العائلة.

وقلت لهم في صنعاء: هل تنتشرون في صحفكم ما يجري، وهل تبث إذاعتكم ذلك؟

وأجابوا: نعم. نعم. وقد نشرت صحيفة "الثورة" في عددها الصادر اليوم (الأحد 5 سبتمبر) ورقمه 1171 أشياء كثيرة.

لكن ما هي أخبار الفريق عندكم؟ سألوني.

وأجبتهم: لقد أجريت إتصاليّن اليوم. الأول مع سفيركم محمد عبد القدوس الوزير الذي قال: لم أتسلم شيئاً رسمياً من صنعاء وعلى حد علمي فإن الفريق ما زال ضيف الحكومة اللبنانية منذ وصل وليس ضيفي أنا.

أما الإتصال الثاني فكان مع أوساط رئيس الحكومة صائب سلام. وقد سألتهم عن الفريق وعما إذا كان ما زال ضيفاً رسمياً. وأجابوني: اليوم أرسلنا له أطباء بينهم الدكتور حسن طيارة الطبيب الخاص لدولة الرئيس الذي أمضى ساعة يشخص مرضه. وتبين للدكتور طيارة أن العمري يشكو من 4 أمراض على الأقل وأن من الضروري إجراء عملية له في المسالك البولية. وبما أن العملية صعبة والدكتور طيارة مضطر بإرتباط سابق للسفر إلى الولايات المتحدة، فإن الفريق الذي أبدى إعجابه الشديد بطريقة الدكتور طيارة في التشخيص سيتعالج بالأدوية مؤقتاً في إنتظار عودة الدكتور طيارة من نيويورك، إلا إذا تطلّب الأمر فجأة إجراء العملية. وفي هذه الحال نصح الدكتور طيارة بأن يقوم بإجراء العملية الدكتور بهيج عازوري.

ولم تشأ أوساط الرئيس سلام القول إن العمري لم يعد ضيفاً رسمياً وقالت: إنه ينوي الإنتقال إلى فندق "الكرمة" في بجمدون لتمضية ما تبقى من فصل الصيف.

* * *

تلك هي الرواية. رواية بكل معنى الكلمة. قد لا تخلو من بعض النواقص، لكن ما حيلتي والفريق العمري لا يريد أن يوضح برغم أن ما أراده سرّاً بات على كل لسان داخل اليمن السعيد... وخارجه.

صحيفة "النهار" - الإثنين 6 سبتمبر/ أيلول 1971

دراسة لأحداث أيار 1973 المفجعة في لبنان أعدتها "فتح"

1- لماذا راسمو الخطة الأميركية - الصهيونية إختاروا لبنان تحديداً؟

في عدد يوم الثلاثاء 12 حزيران/ يونيو 1973 وثيقة عبارة عن دراسة أعدتها "حركة فتح" وزودت بها الجهات الدبلوماسية - الأمنية المصرية وحصل فؤاد مطر على نسخة من الدراسة بعث بها من القاهرة لـ "النهار" في حلقتين وبالتقديم الآتي:

وصلت إلى جهات مصرية عليا دراسة أعدتها حركة فتح وتحلل فيها الأحداث الأخيرة في لبنان بين السلطة والمقاومة الفلسطينية. وتولي تلك الجهات الدراسة عناية بالغة وترى أنها "موضوعية ومرتزة ودقيقة" بالمنظار المصري - الثوري الفلسطيني.

ولا تكتفي الدراسة بتحليل ما جرى ولكنها تذهب بعيداً، فتضع - إذا جاز التعبير - خطة عمل للمستقبل. وأهمية هذه الدراسة - على صعيد المقاومة - أنها تشير بصراحة إلى تصرفات فصليتين من فصائل الثورة هما الجبهة الشعبية الديموقراطية والجبهة الشعبية - القيادة العامة. وتعتبر تصرفات الفصائل الأخرى (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الصاعقة) ولا مأخذ عليها.

و"النهار" في نشرها لهذه الدراسة منطلقها الحرص على إظهار الرؤيا الفلسطينية لإحداث كانت مفجعة وتركت آثارها على صفحة التعايش اللبناني - الفلسطيني.

والدراسة قابلة للنقاش الهادئ والموضوعي لمن يريد أن يناقش.

بدأت الدراسة بتمهيد جاء فيه:

إن ما حدث من إشتباكات دامية بين السلطة اللبنانية وقوات الثورة الفلسطينية حدث سياسي كبير لا يجوز أن ننظر إليه كحدث عادي لإشتباك عادي حصل أعقبه تدخل الوسطاء، ثم الإتفاق على وقف الإشتباك المسلح، ثم إستئناف العلاقات الطبيعية بين الفريقين تبعاً لذلك.

"إن ما حدث في لبنان حدث تأمري كبير الدلالة والأهداف له أسبابه وظروفه وأبعاده ويرتبط بالهدف الأميركي - الصهيوني من خلال مؤامرة يسعى مخطوطها إلى ضرب إرادة القتال والنضال الفلسطينية والعربية وترويضها تمهيداً لشلها وتفكيكها".

"إنه يجب عدم التقليل من خطورة وأضرار تصرف الجبهة الشعبية الديموقراطية والتصرفات المماثلة، وخصوصاً تصرفات الجبهة الشعبية - القيادة العامة - لأن الذي يقمّ المبرر للخصم يكاد يتساوى معه في الموقف عند تقييم النتائج، وعليه فإن ذلك يفرض عدم جواز الصمت على من يقوم بمثل هذه الأعمال فرداً كان أم تنظيمياً.



كما يستوجب الأمر الآن ألا نلتمس لهؤلاء العذر إنطلاقاً من القواعد الخاطئة التي إستعملت في الأردن، وهي ضرورة التمييز بين أخطاء ذوي النيات السيئة من أعداء شعبنا وثورتنا ذلك لأن الأخطاء تتحول إلى أكبر من خطايا إذا إستشرت وأدت إلى مساعدة الخصم على تنفيذ مؤامراته لأن العبرة في هذا المجال هي بالنتائج وليس بالنيات.

العلاقة بين المنظمات وموضوع الإنضباط للأوامر والإلتزام بالقرارات لا يلغي أسباب التآمر

"إن معالجة أوضاعنا الداخلية على شعبنا وثورتنا ولا يحبط مخططاته، على رغم أن وحدة القيادة والقاعدة وعمق الإنضباط والإلتزام يساعد بشكل فعال على تنمية القوى الذاتية لثورتنا مادياً وجماهيرياً. وان العكس يسهل على أعداء ثورتنا إفتعال الأحداث وخلق حالات التوتر، ويعطي هؤلاء الأعداء مبرر تفجير الصراع في الوقت الذي يناسب توقيتهم لتنفيذ المؤامرة.

نميري "إن القوى الوطنية والقومية في لبنان لم تنجح بعد في تفتيت المعادلة الطائفية لصالح الوحدة الوطنية والإنتماء القومي الكامل لأن هذه القوى لا تزال بعيدة عن مراكز القوة في لبنان.

"مهما كانت أسباب الأزمات اللبنانية المحلية أو تلك المتصلة بالقضايا العربية أو الفلسطينية فإن الإتساع المستمر للأزمة يحولها بالنهاية إلى مواقف طائفية برغم البعد العربي المتمكن من بعضها والذي يجعلها مع القوى القومية في صف واحد في الأزمات الكبرى. وبالتالي فإن السلاح الطائفي يمثل قوة ردع يُبعد لبنان عن الانفجار إذا أحسن إستعمالها، كما يمثل أداة تحريض للتفجير يدفع لبنان إلى حرب أهلية إذا أسيء إستعماله. أما تحقيق التوازن بين حالتَي إستعمال هذا السلاح فأمر بالغ الدقة.

"إن أي حكومة في لبنان، أو أي برلمان لبناني لا يستطيعان حُسم الموقف في الأزمات الكبيرة من خلال المؤسسات الدستورية بشكل دستوري وعلني، ولذلك تلجأ الزعامات والقوى اللبنانية في النهاية إلى التحرك من خلال معادلة "الحل اللبناني" أي الإتفاقات غير المكتوبة، أو غير المبرمة دستورياً أي اللجوء بإستمرار إلى شعار لا غالب ولا مغلوب، وإلاّ إنفجر الموقف إلى صراع مدمر من خلال الإنقسام العمودي في الساحة اللبنانية بسبب المعادلة الطائفية القائمة فيه".

طبيعة الإقتصاد والقوى

وتُحدد الدراسة طبيعة الإقتصاد اللبناني فتقول إنه "يتميز بطابعه الحر والهش لأنه يقوم على أساس إقتصاد خدمات سياحية وإستثمارية يرتبط ارتباطاً تبعية إقتصادية للإحتكارات الرأسمالية العالمية وإرتباط حماية سياسية بالرأسمالية العالمية خصوصاً الولايات المتحدة".

وتتطرق الدراسة إلى طبيعة القوى اللبنانية داخل المجتمع اللبناني فتصنّفها كالآتي:

- "قوى مؤمنة بالمعسكر الرأسمالي وهي ترفض الإنتماء العربي والوجود الفلسطيني (المسلح وغير المسلح) على أرض لبنان وتعمل للتخلص منه. وبذلك تقف هي والمخطط الأميركي - الصهيوني في خندق واحد.

- "قوى منتمية إلى المدرسة الليبرالية من منطلق وطني لا ينتمي إنتماء تبعية للمعسكر الرأسمالي الغربي. (هذه القوى تقف في الوسط موزعة بين مصالحها وإنتمائها).

- "قوى قومية معادية للإستعمار من خلال إنتمائها العربي وقوى معادية للإستعمار من خلال موقف عقائدي. وقوى مؤمنة بالنضال المسلح من أجل تحرير فلسطين. وهذه القوى جميعها تقف إلى جانب الثورة الفلسطينية وقفة حازمة ودائمة".

معنى الحرية والحياد

وتتطرق الدراسة إلى "معنى الحرية والحياد في لبنان من خلال طبيعة القوى غير اللبنانية في الساحة

اللبنانية".

وفي هذا النطاق تقول:

- "أصبح لبنان منطقة مفتوحة لكافة أجهزة المخابرات في العالم مع ثقل خاص للمخابرات الأميركية والصهيونية.

- "أصبح منطقة حرة للإستثمارات المالية والإنتاجية الغربية على إختلاف دولها مع ثقل خاص للرأسمالية الأميركية.

- "أصبح منطقة حرة لكافة أجهزة الإعلام والغزو الفكري والتوجيه السياسي مع ثقل خاص لتلك المنتمية والمرتبطة بمراكز التوجيه للسياسة الإستعمارية الأميركية".

وحول هذه الناحية تنتهي الدراسة إلى القول:

"إن المخابرات الأميركية والصهيونية والأردنية وعملائها في لبنان تمثّل القوى المضادة الرئيسية للثورة الفلسطينية وأنصارها في الساحة اللبنانية.

ويعني أيضاً أن هذه القوى ستعمل بإستمرار للتحريض والتآمر المستمر ضد الوجود الفلسطيني الثوري في لبنان وتعميم وتعميق أفكارها القائلة إن الفلسطينيين (الثورة الفلسطينية) هم سبب المشاكل لأنهم سبب الإعتداءات الصهيونية على لبنان.

نظرة عسكرية

تنتقل الدراسة إلى الحديث عن الموقع الجغرافي للبنان من الناحية العسكرية. وفي هذا الصدد تقول:

"يقع لبنان شمال فلسطين المحتلة عبر حدود مشتركة. كما أن حدوده الجنوبية - الشرقية تقع في ملتقى ثلاثي مع حدود سوريا وفلسطين المحتلة.

"إن هذا يعني أن جنوب لبنان يمثل نقطة إنطلاق إستراتيجية في أي معركة هجومية في شمال فلسطين المحتلة تقوم بها القوات العربية السورية وقوات الثورة الفلسطينية.

كما أن هذا يعني أيضاً أن الجزء الجنوبي الشرقي من لبنان يمثل نقطة إنطلاق إستراتيجية في أي معركة هجومية يقوم بها العدو الصهيوني لكشف الجناح الغربي للقوات العربية السورية ووضّعها ومدينة دمشق تحت التهديد الصهيوني العسكري المباشر.

"إن هذا الوضع الإستراتيجي الخاص لجنوب لبنان يفرض ما يلي:

أ - في المجال اللبناني:

1 - "قيام قوة عسكرية لبنانية للإشتراك مع القوة العربية السورية وقوات الثورة الفلسطينية للدفاع عن جنوب لبنان في حال هجوم من قبل العدو الصهيوني، أو لتحرير فلسطين المحتلة في حال بدء معركة المواجهة المسلحة مع العدو الصهيوني. إلا أن هذا لم يحصل بسبب طبيعة الوضع اللبناني الذي أشرنا إليه حيث أن واقعه الإقتصادي والنفوذ الغربي القائم فيه ومراكز القوى السياسية التي أشرنا إليها أدى إلى أن يقف لبنان موقف العزلة عن القضايا العربية وأن يكون جيشه جيشاً للمحافظة على الأمن الداخلي في حال مواجهة الأزمات الداخلية اللبنانية.

2 - "إعمار الجنوب اللبناني بتنفيذ المشاريع المختلفة فيه لتحقيق كثافة سكانية فيه ومنع الهجرة منه إلى المدن أو إلى خارج لبنان وتمتين إرتباط المواطن اللبناني في الجنوب بالأرض. وبذلك يواجه المخطط الصهيوني الذي يريد التوسع في جنوب لبنان ليستولي عليه خالياً من السكان.

إلا أن ذلك لم يحصل بسبب مراكز القوى الإقتصادية في لبنان التي تكثف مشاريعها وسكانها في وسط لبنان، الأمر الذي أدى إلى إستمرار فقر منطقة الجنوب والنزوح المستمر لأهلها إلى المدن اللبنانية وإلى خارج لبنان وبذلك بقي وضع الجنوب لصالح تنفيذ مخطط التوسع الصهيوني في الوقت المناسب. كما جعل هذا الوضع من جنوب لبنان منطلق تهديد أميركي - صهيوني بإحتلال الجنوب إذا لم يضرب لبنان الثورة الفلسطينية بشكل يخرجها من لبنان كما بقي الجنوب رحي لإعتداءات صهيونية متكررة تزرع نفسية الخوف

من الإحتلال الصهيوني في أجواء السُّلطة اللبنانية، وتُفسح المجال للقوى اللبنانية المعادية أصلاً للوجود الفلسطيني في لبنان للحديث بصوت مرتفع عن وجوب خروج الثورة الفلسطينية في لبنان إثر كل إعتداء صهيوني على لبنان.

ب- في المجال الفلسطيني:

إن الوضع الإستراتيجي الخاص بجنوب لبنان يفرض على الثورة الفلسطينية الوجود المستعد في هذه المنطقة لتتمكن قوات الثورة الفلسطينية من:

1- "ممارسة دورها النضالي والهجومي والإستطلاعي على مواقع العدو الصهيوني في شمال فلسطين المحتلة، عبّر جنوب لبنان، طالما كان ذلك ممكناً من خلال محصلة الواقع العربي والمسؤولية القومية للثورة الفلسطينية تجاه الأراضي العربية ومنها أرض لبنان.

2 - "ممارسة دورها النضالي الدفاعي لإعاقة أي هجوم صهيوني يستهدف إحتلال جنوب لبنان، أو إستعمال جنوب لبنان معبراً بإتجاه الجناح الغربي للقوات العربية السورية ريثما تتمكن هذه القوات من إتخاذ إجراءاتها العسكرية اللازمة لمواجهة الموقف".

القوى المعيّنة

ثم تتحدث الدراسة عن "مفهوم الحياد والعدالة اللبنانية" مشيرة إلى أن قوى معيّنة في لبنان تؤمن بوجود إبقاء لبنان حيادياً ومنفرداً عن القضايا العربية وتمارس هذا القول تحت شعار "لبنان سويسرا الشرق". وتقول الدراسة "إن هذا المفهوم للحياد يعني إنبازاً للموقف الأميركي - الصهيوني الذي يريد أن يكون حياد لبنان لمصلحته ومصلحة مخططاته. وهذا المفهوم اللبناني للحياد لا يضر فقط بالقضية الفلسطينية والموقف العسكري المصري وحسب وإنما يضر أيضاً لبنان ويعرضه للدمار".

الموقف العربي

ثم تتحدث الدراسة عن الموقف العربي مشيرة إلى "أن حالة إستعداد للقتال ظهرت في مصر وسوريا تبعها مستوى جيد من التنسيق العسكري بين البلدين مصحوب أيضاً برغبة في التنسيق العسكري القتالي مع الثورة الفلسطينية".

كذلك أشارت الدراسة إلى إحتمالين. الأول: إحتمال قيام أعمال عسكرية قبل لقاء بريجنيف - نيكسون. الثاني: إن العمل العسكري العربي سيتم بعد لقاء بريجنيف - نيكسون إذا لم يتوصل هذا اللقاء إلى إتفاق على حل سلمي لقضية الشرق الأوسط يلتقي بوجهة النظر العربية.

وتضيف الدراسة أن هذين الإحتمالين أديا إلى موقف أميركي - صهيوني تَمَثَّل في النقاط الآتية:

1 - "العمل على إحباط المحاولة العربية سواء أكانت جدية أم إعلامية. وتتم عملية الإحباط هذه إما بتقجير مواقف داخلية في المنطقة مثل أحداث لبنان الأخيرة يؤدي تطورها إلى خلافات عربية واسعة تشمل إرادة القتال وتشغل دول المنطقة بخلافاتها، وإما بقيام العدو الصهيوني (حسب تخطيطه) بضربة عسكرية رادعة تدمر أداة القتال العربية وتدفع بأصدقاء العرب إلى الصفوف الخلفية في الساحة الدولية ليقف أعداؤهم في الصفوف الأمامية بقيادة الولايات المتحدة.

2 - "التهديدات المتوالية من قادة العدو الصهيوني للموقف المصري - السوري الجديد.

3 - "توجيه ضربات قوية إلى الثورة الفلسطينية تحدث أثراً نفسية سلبية لدى الجماهير العربية.

4 - "تكثيف نشاط المخطط الأميركي - الصهيوني بضرب الثورة الفلسطينية كهدف أساسي من أهداف الصهيونية والإستعمار الأميركي في المنطقة".

طبيعة النظام السوري

وأشارت الدراسة إلى "أن الطبيعة القومية والوطنية للنظام السوري لن تُمكِّن القوى الأميركية والصهيونية

وعملائها من تفجير الموقف السوري - الفلسطيني مهما كانت شراسة العدوان الصهيوني على الأرض السورية، هذا فضلاً عن أن سوريا شريك رئيسي حيوي وإيجابي في النضال العربي لمواجهة العدو الصهيوني. وبالتالي فإن نشوء حالة من التعارض أو التناقض بين سوريا والثورة الفلسطينية أمر غير قابل للتطبيق". وأوضحت الدراسة أنه من أجل ذلك تم إختيار لبنان ليكون "ميداناً لتحقيق المخطط المرحلي الأمريكي - الصهيوني".

كيف بدأت وتطورت ووجهت؟

وتضيف الدراسة: "الأزمة لم تبدأ في 3 - 5 - 1973 حينما انفجر الموقف بالسلح في بيروت. الأزمة الحالية بدأت بعد وقف إطلاق النار على قناة السويس بسبب مشروع روجرز، وبعد خروج المقاومة من الأردن عام 1971، حيث تركزت هجمات العدو الصهيوني على مراكز قوات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان.

"ومن منطلق الإدراك الثوري الفلسطيني لواقع لبنان العاجز، ولمحصلة الواقع العربي المتخلف عن مواجهة العدوان الصهيوني، والحد الأقصى الذي تتحمله الساحة اللبنانية في المجال الفلسطيني، حرصت الثورة الفلسطينية على الابتعاد عن الأعمال التي تحمل لبنان أكثر من قدرته على التحمل، كما حرصت الثورة الفلسطينية على أن يكون تصرفها الداخلي بشكل يبعدها عن إثارة المشاكل مع السلطة اللبنانية، تجنباً لأي صدام معها إيماناً منها بأن مثل هذا الصدام لا يعطي فائدة للثورة الفلسطينية والجماهير اللبنانية.

"إن المتتبع لمجريات العلاقة اللبنانية - الفلسطينية يلاحظ أن كل هجوم صهيوني كبير على قوات الثورة الفلسطينية في لبنان، كان ينتهي بانفجار أزمة بين الثورة الفلسطينية وبين السلطة اللبنانية ممثلة بالجيش اللبناني في غالب الأحيان، وبالرغم من عدم وجود أي ممارسة فلسطينية في مجال العلاقات الثنائية مع لبنان تبرر مثل هذه الأزمات.

"وحتى نفهم أسباب هذه المواقف لا بد لنا من فهم المرحلة الجديدة للخطة الأمريكية - الصهيونية المتجهة لضرب الثورة الفلسطينية وضرب الشخصية السياسية النضالية الفلسطينية وضرب الإرادة العربية النضالية بشكل عام.

"قبل منتصف عام 1973، كان الهجوم البري والجوي أو كلاهما ينصب على القواعد الفدائية الفلسطينية المتمركزة في المناطق الخالية من السكان. وبذلك كان المواطن اللبناني في الجنوب يشعر بالتعاطف الكبير مع قوات الثورة الفلسطينية التي تقاتل ببطولة كان يشاهدها بالعين المباشرة. وقد دفعت العلاقات النضالية التي سادت بين الفدائيين والمواطنين اللبنانيين في الجنوب بإتجاه الوحدة النضالية النامية.

"منذ منتصف عام 1973، بدأ العدو يغير في أساليب هجماته، فلم تعد محصورة بالقواعد الفدائية البعيدة بل أخذت تشمل القرى اللبنانية ثم توسعت لتشمل المناطق المكتظة بالسكان التي توجد فيها مخيمات اللاجئين (النبطية وصور) ثم توسعت إلى مناطق أخرى فشملت صيدا وطرابلس ووصلت أخيراً إلى قلب العاصمة بيروت مستعملة بذلك كافة الأسلحة (الطيران والبحرية والآليات والمشاة وعمليات الكوماندوس المشتركة).

نتائج ترتبت عن التغيير

وبتتبع النتائج التي ترتبت عن هذا التغيير الذي حصل على أسلوب الإعتداءات الصهيونية في الساحة اللبنانية، نلاحظ الآتي:

1 - "مطالبة المتضررين من أهالي الجنوب اللبنانيين بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم بسبب القصف الصهيوني. ووصلت حدة المطالبة هذه إلى درجة الرحيل إلى بيروت والإعتصام فيها حتى تستجاب مطالبهم.

2 - "نمو الرغبة في نزوح المواطن اللبناني من الجنوب إلى المدن وما يترتب على ذلك من مشاكل للسلطة اللبنانية.

3 - "تمو حالة الإحساس بإنعدام الأمن بسبب العدوان الصهيوني وعجز السلطة عن مواجهته (الطيران والمدفعية).

4 - "إستغلال القوى المضادة للثورة في لبنان لهذه الوقائع بالتأكيد على أن سبب الإعتداءات الصهيونية هذه هو الوجود الفلسطيني الفدائي، وذلك بهدف خلق حالة جماهيرية لبنانية مضادة لهذا الوجود رافضة له مطالبة بخروجه.

"إلا أن تصرّف الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية لإسعاف أهالي الجنوب وعملية التوعية التي قامت بها الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية والحس الوطني لأهل الجنوب أنفسهم أدى إلى عدم تحقيق النجاح الكامل للأهداف السياسية للإعتداءات الصهيونية في ما يتصل بضرب العلاقة الجماهيرية النضالية اللبنانية بقوات الثورة الفلسطينية.

"ولكن هذا أيضاً أدى إلى النتائج التالية على مستوى المواطنين وأفراد القوات المسلحة:

1 - "تجبر التناقض المجتمعي بين أهل الجنوب والسلطة اللبنانية الذي تمثّل بالمطالبة برفع أسعار تسويق منتجاته الزراعية وعلى رأسها التبغ المحتكر من قبل شركة الريجي والمطالبة بإعمار الجنوب وإنصافه وتكثيف السكان فيه من خلال تنفيذ مشاريع الفلاحة والري تحت شعار إعمار الجنوب للتمسك بأرضه.

2 - "خلق فجوة كبيرة بين المواطنين وبين الجيش اللبناني الذي لا يستطيع حماية المواطن من الإعتداءات الصهيونية.

3 - "انتشار روح التذمر داخل صفوف الجيش اللبناني بسبب تناقض واقعه وممارساته مع الكرامة العسكرية والشرف العسكري، ونقص نظرة إحترام المواطن إليه الأمر الذي يدفعه إلى العمل لضرب الثورة الفلسطينية من خلال قيادته السياسية وإلا فإن الأمر بالنهاية سيدفع الجيش إلى إستلام السلطة ليقوم بعملية الضرب ...

"أما على مستوى السلطة اللبنانية فقد أخذت تشعر بفضّل محصلة واقعها وعقلها الذي يُخضعها للتبرير الصهيوني والأميركي للإعتداءات الصهيونية أن هذه الأزمات الداخلية ما كانت لتظهر بهذه السرعة وهذه الحدة لو لم يكن هناك عمليات عسكرية للقوات الفلسطينية المسلحة ضد العدو الصهيوني بسبب الإعتداءات الصهيونية المتوالية. كما أخذت تشعر بالخوف من التهديد الصهيوني والأميركي، بأن هذه الإعتداءات قد تتحول إلى إحتلال إذا لم تخرج القوات الفلسطينية المسلحة من لبنان.

هجوم أيلول

"وفي شهر سبتمبر (أيلول) 1973، قام العدو الصهيوني بهجوم كبير بالطيران والمدركات على جبهة واسعة إستهدفت عدداً كبيراً من القرى اللبنانية بإتجاه العمق حيث وصلت إلى جويّا ومشارف صور.

"وكان من المفروض بعد إنتهاء هذا الهجوم الذي قاتل خلاله الفدائي الفلسطيني بشراسة جنباً إلى جنب مع المواطن اللبناني، كان من المفروض أن تقفز العلاقة مع الجيش اللبناني إلى تلاحم يستهدف الدفاع عن الأرض اللبنانية ولكن الذي حصل هو العكس. فوجّه الجيش طلباته غير المبررة إطلاقاً على شكل إنذار وتطور الأمر فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ تحت مظلة العدوان الصهيوني الذي كان قائماً آنذاك.. وكادت الأمور تصل إلى حد الانفجار لولا أن تم تطويقها. وكان المنتظر أن تتم سلسلة من المعالجات الإيجابية لمنع تكرار ما حدث حيث أنه لم يكن هناك أي مبرر للأزمة خصوصاً بعدما أوقفت الثورة الفلسطينية عملياتها العسكرية من جنوب لبنان بسبب الظروف العربية وطبيعة القدرة اللبنانية في هذه الظروف.

"إلا أن هذا لم يمنع العدو الصهيوني من الإستمرار في أسلوبه العدواني الجديد، فهاجم صور، ثم هاجم مخيم البداوي ونهر البارد في طرابلس. وليلة 1973/4/10 قام بعمليته الإجرامية بالهجوم على بيروت وصيدا حيث إستشهد الإخوة الثلاثة القادة أبو يوسف، وكمال عدوان، وكمال ناصر. وأصيب الكبرياء الجماهيري اللبناني بطعنة في الصميم خصوصاً بعدما تبين أن الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية لم تقم

بأي عمل لمواجهة الإعتداء الصهيوني المجرم. وساد الجو الجماهيري اللبناني - الفلسطيني توتر كبير مما حدث وأشياء أكبر من موقف الجيش تجاه ما حدث. وقد عبّرت الجماهير عن شعورها هذا بحشد لم يشهده لبنان في تاريخه عندما إشتراك أكثر من ربع مليون شخص في تشييع جنازة الشهداء القادة.

"أما المعنى السياسي لحجم التشييع فقد كان الإعلان الصارخ عن الرفض الجماهيري الحاسم لموقف السلطة حكومة وجيشاً وقوات أمن من أسلوب مواجهة الإعتداءات الصهيونية بشكل عام وتلك التي تمت في طرابلس وصيدا وبيروت بشكل خاص. وأدى هذا إلى إحساس السلطة بأزمة خطيرة. وبذلك نجح القسم الأول من الحكومة، وساد لبنان جو من التوتر ينذر بانفجار أزمة لبنانية داخلية كبيرة. وبذلك نجح القسم الأول من المخطط الأميركي - الصهيوني بخلق مناخ يدفع بالسلطة اللبنانية إلى محاولة ضرب الثورة الفلسطينية في لبنان بحجة أن الإعتداء الصهيوني ما كان ليحصل لولا أن وجود الفلسطينيين في مدن لبنان، ونتيجة للضغط الأميركي الذي يطالب بإخراج الفلسطينيين من لبنان وإستعادته للوقوف إلى جانب السلطة اللبنانية كما وقف إلى جانب السلطة الأردنية في عملية ضرب الثورة الفلسطينية.

"إن حجم الأزمة إضطر لبنان إلى رفع شكوى إلى مجلس الأمن. وقّمت بريطانيا وفرنسا مشروعاً رفضها العدو الصهيوني ووافقت عليه كل الدول الأعضاء في مجلس الأمن بإستثناء أميركا التي أعلنت أنها ستستخدم الفيتو لإفشال مشروع القرار المذكور.

«وفجأة طلب لبنان من بريطانيا وفرنسا سحب مشروعهما الذي إستبدل بمشروع آخر رضيت به أميركا.. وقد تبين في ما بعد أن أميركا طلبت من لبنان سحب المشروع وإلاّ فإنها ستسحب تعهداتها في حماية لبنان من إحتلال العدو الصهيوني لجنوب لبنان.

"رضخ لبنان لهذا التهديد الذي إنتقل فوراً من نيويورك إلى بيروت حيث كانت أدوات المخابرات الأميركية والإسرائيلية والأردنية تنظّم حملات من الإشاعات عن عدوان صهيوني جديد قريب جداً، وعن أن السلطة تعمل الآن لضرب الفدائيين، وأن الفدائيين يسيئون إلى مناخ الهدوء والأمن في بيروت، ما أخذ عملاء أجهزة المخابرات هذه في ممارسة أعمال إطلاق النار هنا وهناك كما حصل في عمان قبيل أيلول 1970، لتكثيف الأزمة، والوصول بالموقف إلى حالة الانفجار، بإنتظار المبرر الفلسطيني الذي يعطي الحجة للسلطة اللبنانية بالضرب القابل للتفجير بعد أن أمنت الإعتداءات الصهيونية والضغط الأميركية المناخ القابل للتفجير.

العناصر غير المنضبطة

"ومع الأسف الشديد قامت عناصر غير منضبطة ببعض الأعمال بالإضافة إلى الأعمال التي كان يقوم بها عملاء أجهزة المخابرات السالف ذكرها، الأمر الذي زاد في توتر الموقف، إلى أن قامت عناصر الجبهة الشعبية الديمقراطية (نايف حواتمه) بإختطاف رقيب وعريف من الجيش اللبناني (تماماً كما كانوا يفعلون في عمان قبيل أيلول 1970) فأعطوا بذلك المبرر المباشر للسلطة اللبنانية التي باشرت تفجير الموقف تفجيراً مسلحاً في بيروت بهدف إحتلال مخيمات اللاجئين وإخلائها من السلاح تمهيداً لإخراج الثورة الفلسطينية كلها من لبنان، وهنا أصبحت الثورة الفلسطينية أمام التحدي الكبير في كيفية مواجهة موقف السلطة اللبنانية الذي تطور في ما بعد إلى إعلان حالة الطوارئ وإستقالة الحكومة الجديدة (حكومة السيد أمين الحافظ).

صحيفة "النهار" - الثلاثاء 12 يونيو/ حزيران 1973

2- ما يمكن أن تكسبه القضية ضمن المعادلة اللبنانية؟

"عند تقدير الموقف للساحة اللبنانية على ضوء المخطط الأميركي - الصهيوني المشار إليه في هذا البحث والمناخ الذي أوجده لتنفيذ هذا المخطط يتبين أن الثورة عليها أن تواجه الاحتمالات الآتية:
"الإحتمال الأول: ويتمثل في تمكّن أحد الطرفين بإنهاء الصدام لصالحه عسكرياً. وبسرعة وهذا الإحتمال مستبعد شكلاً لعدم قدرة أحد على تحقيقه ومرفوض موضوعاً لأن المصلحة العليا للبنان والثورة ترفض هذا الإحتمال.

"الإحتمال الثاني: ويتمثل في تمكّن أحد الطرفين من إنهاء الصدام لصالحه عسكرياً من خلال معركة طويلة وهذا يجب ألا يتم للأسباب الآتية:

"1 - إن استمرار الصدام لمدة طويلة يعني إتساع الأزمة من صدام يشمل قوات الجيش اللبناني وقوات الثورة الفلسطينية إلى صدام يشمل السلطة اللبنانية ومن يقف معها من القوى اللبنانية وقوات الثورة الفلسطينية ومن يقف معهما من القوى اللبنانية والعربية. وإتساع الصدام بهذا الشكل يعني تحوُّله إلى حرب أهلية كما حصل عام 1958 وعلى نطاق أوسع لوضوح القضية التي يتم القتال من أجلها.

إن هذا الموقف فضلاً عن نتائجه التدميرية على نتائج الشعب اللبناني فإن أخطاره السياسية أكبر من ذلك حيث يعطي المخطط الأميركي - الصهيوني مجاًلاً لتحقيق أبعاده الأخرى المذكورة في هذا البحث بشأن موقف المواجهة (السوري - المصري - الفلسطيني) وقد ينتج عنه أيضاً الإفساح في مجال إحتلال العدو الصهيوني لجنوب لبنان وإلى تدخّل أميركي إذا سارت الأمور لصالح القوى اللبنانية المؤيدة للثورة الفلسطينية كما حصل عام 1958.

2 - "إن هدف الثورة الفلسطينية ليس حُكم لبنان ولا الدخول في اللعبة السياسية الداخلية للبنان وليس استمرار الوجود بالقوة في لبنان. إن ما تطلبه الثورة الفلسطينية من الساحة اللبنانية هو وجودها من خلال المحبة والإحترام الكامل للسيادة اللبنانية المؤمّنة بالرابطة الوطنية التي تربط بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني من منطلق قومي لمواجهة العدو الصهيوني المشترك. إن ما تطلبه الثورة الفلسطينية في لبنان هو حرية العمل السياسي والإعلامي الفلسطيني وقيام الفلسطينيين المقيمين في لبنان في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية من خلال قيادتهم الثورية الفلسطينية دونما مساس بالسيادة اللبنانية.

إن ما تطلبه الثورة الفلسطينية في لبنان هو حق حرية العمل الثوري المسلح ضد العدو الصهيوني وممارسة هذا الحق ضمن الشعور الكامل بالمسؤولية تجاه أمن لبنان، هذه المسؤولية التي مارسها الثورة الفلسطينية بكل أمانة ووفاء لمصلحة لبنان والأمة العربية.

لماذا لم يتسع الصدام

"لذلك كله لا بد من الوقوف بحزم أمام توسيع الصدام الذي يشمل كل القوى الموجودة في لبنان. ومن هنا



نفهم لماذا كان إصرار الثورة الفلسطينية في الأزمنة الأخيرة على شعار إيقاف إطلاق النار وعلى حل المشاكل بالحوار والمحبة وليس بالرصاص والبغضاء، وعلى الوقوف موقف الدفاع عن النفس. ولم تمارس قوات الثورة أي موقف هجومي حتى لا تتسع رقعة الصدام وحتى تعود الأمور إلى أوضاعها من خلال الحوار والتفهم والتفاهم المشترك من موقف صلب وواضح يضع مصلحة الثورة الفلسطينية والجماهير اللبنانية فوق أي اعتبار ذاتي.

"**الإحتمال الثالث:** وهو الإحتمال الأصعب والأكثر شجاعة وثرية هو عدم توسيع الصدام من خلال موقف دفاعي صلب مقرون بالرغبة في إيقاف إطلاق النار، وإلغاء كافة الإجراءات الإستثنائية التي نشأت بنشوء الأزمة (حالة الطوارئ، عدم وجود حكومة) وتهدة الموقف بشكل يمكن من الحوار الموضوعي الهادئ بهدف الوصول إلى التفهم والتفاهم لتحقيق التعايش الوطني اللبناني - الفلسطيني حرصاً على لبنان وإحباطاً للمخطط الأميركي - الصهيوني ولو إلى حين، والإفساح في مجال متابعة الجهود التي تبذلها الثورة الفلسطينية مع الدول العربية المعنية باتجاه المواجهة مع العدو الصهيوني من خلال مواقف عربية مشتركة ولو بمستوى الحد الأدنى إنطلاقاً من الحقيقة القائلة إن المواجهة المسلحة ستوقظ جماهير الأمة العربية وتدفعها لفرض حالة عربية موحدة لدعم الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني بكافة الوسائل.

"لقد إختارت الثورة الإحتمال الثالث بكل شجاعة ومسؤولية رافضة بذلك سياسة تسجيل الإنتصارات والهزائم على أحد، وإتبعته القيادة الأسلوب الآتي:

- 1- "رفع شعار إيقاف إطلاق النار والإصرار عليه والإلتزام به.
- 2- "إتخاذ موقف الدفاع الصلب من الهجمات العسكرية التي قام بها الجيش اللبناني والإبتعاد ما أمكن عن توسيع الإشتباكات بهجوم مضاد لحصر الموضوع وإبقائه تحت السيطرة.
- 3- "إبقاء الموضوع ضمن طبيعته الوطنية لإبقاء جماهير الشعب اللبناني في موقف واحد هو المطالبة بإيقاف إطلاق النار والتفاهم من خلال الحوار ورفض موقف الهجوم على مخيمات اللاجئين.
- 4- "الإصرار على الإلتزام بإتفاق القاهرة وملاحقه لإعادة الحوار إلى أرضية الموقف الأساسي وهو الموقف السياسي وليس موقف المواجهة العسكرية اللبنانية - الفلسطينية.
- 5- "التنسيق الكامل مع القوى والزعامات اللبنانية المؤيدة للثورة لتحقيق وحدة الموقف اللبناني - الفلسطيني والإتصال المستمر بالقوى اللبنانية الأخرى لإقناعها بوجهة نظرنا وبأن وجودنا هو لصالح لبنان وليس العكس تمهيداً لتطويق وعزل القوى المعادية الساعية إلى التفجير من خلال إرتباطاتها الأميركية.
- 6- "إفساح المجال للوساطات العربية المخلصة للتحرك ضمن هذه النقاط وإقناع السلطة العليا في لبنان بأن مصلحة لبنان تقتضي ذلك، وأن أي إنتصار على الثورة الفلسطينية في لبنان لن يكون لصالح لبنان ولن يمنع الإعتداءات الصهيونية على لبنان، وسيثير من الأحقاد ما يحول لبنان إلى ساحة متفجرة بإستمرار بعيدة عن الإستقرار المطلوب للبنان.

"إن هذا الأسلوب الذي إتبعته الثورة في لبنان أدى إلى موقف جماهيري لبناني قوي إلى جانبنا، كما أشعر كل الراغبين بضربنا إلى خطورة رغباتهم هذه عليهم قبل أن تكون علينا وأفسح المجال بالتالي أمام إيقاف إطلاق النار والحوار لإعادة الأمور إلى طبيعتها السابقة. ولكن هذا لا يعني الإسترخاء أمام هذه النتائج الإيجابية والإطمئنان إلى المستقبل بل يعني إستمرار الحذر واليقظة وتعميق الصلة مع الجماهير اللبنانية والقوى والزعامات الأخرى لرحزحتها عن موقفها لصالح التعايش اللبناني - الفلسطيني في لبنان وتطويق القوى المعادية لشلها عن الحركة المضادة.

"إن المؤامرة الأميركية - الصهيونية - الأردنية ستستمر ولذلك فإن إحتتمالات المستقبل قد تكون مليئة بالمفاجآت وعلينا إعداد أنفسنا لمواجهةها بما يضمن إفشال المخططات المعادية لنا إلى أن تتغير كافة الظروف لصالح الثورة الفلسطينية والمصلحة العربية العليا باتجاه المواجهة المسلحة للعدو الصهيوني.

ملاحظات عامة حول الأزمة وإحتتمالات المستقبل القريب

أ- "في مجال الثورة الفلسطينية:

1- "إنضباط كامل لعناصر وقيادات قواتنا العسكرية والميليشيا في مجالات:

إيقاف إطلاق النار

الدفاع عن النفس

الإقتصاد بالذخيرة

الأمر الذي ساعد القيادة على إنجاح مخططها بعدم توسيع الاشتباكات وإيقاف إطلاق النار والعودة إلى الحوار مع السلطة لحل المشاكل والعودة بالموقف إلى حالته الطبيعية من خلال الالتزام باتفاق القاهرة وملاحقه.

2- "النجاح في إبقاء حالة الاشتباكات ضمن إطار المفهوم الوطني الأمر الذي ساعدنا وساعد أصدقاءنا على إختلاف مستويات وعمق صداقاتهم بالعمل على تطوير الأزمة وإيقاف إطلاق النار.

3 - "الإبتعاد عن أسلوب العمل المنطلق من مشاعر الإنتصار والهزيمة العسكرية والإلتصاق بأسلوب العمل المنطلق من حماية مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية والشعب اللبناني والشعب الفلسطيني.

4- "كان التعاون مع القوى والزعامات الوطنية جيداً لدرجة كبيرة كما أمكن إبقاء غالبية الشارع اللبناني إلى جانب الثورة.

5- "الإتصالات التي تمت مع كافة الزعماء والقوى اللبنانية على إختلاف إنتماءاتها أفادت كثيراً جداً في تطبيق الراغبين بإستمرار الصدام وفي الوصول بالأزمة إلى حالة إيقاف إطلاق النار وإستئناف الحوار.

ب - "في مجال القوى المعادية والقوى المضادة:

1- "لعبت المخابرات الأردنية والصهيونية والأميركية دوراً كبيراً في التفجير قبل الأزمة وأثناءها كلما تم التوصل إلى إيقاف إطلاق النار.

2- "إن فشل المخطط الأميركي الصهيوني في إستمرار المعركة بسبب مواقفنا والطبيعة المعقدة للساحة اللبنانية دفع بالمخابرات الأميركية إلى تعديل في مخططها وهذا التعديل يتضمن قيام المخابرات الأميركية بالتعاون مع المخابرات الصهيونية والأردنية بالضرب المباشر للثورة الفلسطينية في لبنان عن طريق الإغتيالات الموسعة، وهذا يعني أن إحتمال إنفجار جديد بأسلوب جديد في لبنان، إنما هو إحتمال قائم لا بد من الحذر منه ومواجهته بحذر لمنع وقوعه وإلّا فإفشاله إن وقع.

3- "لا بد من الإهتمام بإحتمال قيام العدو الصهيوني بعمل عسكري رادع (حسب تصريحات زعمائه) لضرب القوة العسكرية العربية في مصر وسوريا لضرب إحتمال قيامهما مع الثورة الفلسطينية بمواجهة مسلحة معه. وذلك لحرصه على بقاء حالة اللاحرب واللاسلم التي تُمثل (السلم الإسرائيلي المرحلي في المنطقة).

4- "كما لا بد من الإهتمام بإحتمال قيام العدو الصهيوني بهجوم على لبنان يكون محاولة جديدة لضرب الثورة الفلسطينية في لبنان وخلق أزمة أكثر عمقاً من الأزمة الأخيرة لتحقيق الأهداف الأميركية - الصهيونية التي سبق شرحها في هذه الدراسة.

5- "وكذلك لا بد أيضاً من الإهتمام بالتصريح الذي ألقاه (أبا إيبان) في باريس عام 1969 وقال فيه إن حل قضية الشرق الأوسط يتم من خلال بلقنة المنطقة، أي تقسيم الدول القائمة فيها إلى دويلات صغيرة على أساس عنصري أو طائفي كما ورد في الخطة الإستراتيجية للعدو والتي وُجدت في وثائق حلف بغداد وأعلنت للرأي العام العربي بعد ثورة 14 تموز 1958.

6- "إن المؤامرة الأردنية على الثورة الفلسطينية تمت بعد قبول مبادرة روجرز وإيقاف إطلاق النار، والأزمة اللبنانية إنفجرت في ظل إحتتمالات لتحرك عربي وإحتتمالات مبادرة أميركية جديدة ، وهذا يعني أن ما يجري في لبنان ليس صدفة ، ويعني أن الإمبريالية الأميركية والصهيونية مستمرة في مخططها التأمري على مستوى المنطقة ونجاحه على الثورة الفلسطينية ، وهذا يتطلب إستمرار اصرارنا وكافة القوى المعادية للإستعمار والصهيونية في المنطقة إستمرار رفع راية الكفاح المسلح والتضامن الكامل لتحطيم التآمر

الإمبريالي الأميركي - الصهيوني.

7- "إن العدو الصهيوني سيستغل حالة العجز الذاتي اللبناني في مواجهة إعتداءاته ليكرر هذه الإعتداءات، بحيث يزيد عدد الضحايا من اللبنانيين وترتفع نسبة الخسائر المادية لدى القرى اللبنانية وخصوصاً في الجنوب وذلك حتى ينشئ شرخاً نفسياً بين الفدائي والجندي وبين الفلسطيني والمواطن اللبناني.

"ومن هنا لا بد من مواجهة هذا الموقف بالتوعية المسبقة بأهداف العدو الصهيوني، للمحافظة على قوة الصلة النضالية الوطنية بين الثورة الفلسطينية وال جماهير اللبنانية.

متطلبات أساسية لمواجهة إحتمالات المستقبل في لبنان

"إن مواجهة إحتمالات المستقبل في لبنان من خلال كل ما سبق تتطلب الآتي:

1- "العمل على محاربة وإفشال مخططات المخابرات الأميركية والصهيونية.
2- "العمل على جلب قوى الوسط إلى صف الثورة الفلسطينية من خلال الإتصال المستمر بها والحوار السياسي الواسع معها.

3- "تعميق الصلة مع القوى والزعامات الوطنية المؤيدة للثورة الفلسطينية.

4- "وحتى يتحقق كل ذلك لا بد من العمل ضمن المعادلة اللبنانية الصعبة بحيث:

أ - "ألاً تكون الثورة الفلسطينية جزءاً من اللعبة السياسية اللبنانية المحلية.

ب - "ألاً تمكّن الثورة الفلسطينية القوى المحاربة لها في لبنان من إستعمال سلاح الطائفية.

ج - "المسلك الثوري الفلسطيني الذي يكسب محبة وإحترام وتقدير رجل الشارع اللبناني.

د - "العمل على كسب محبة الجندي والضابط اللبناني ورجال الأمن اللبناني.

هـ - "وهذا يعني دوام الإتصال بكافة القوى المؤمنة بالكفاح المسلح في الساحة العربية في المجالات الشعبية والنقابية لتحقيق رأي عام مساند لمواقفنا كجزء من مخطط وقائي لحماية مكاسب ثورتنا وعدم الإكتفاء بالإتصالات الفردية بل توسيعها للإتصالات الجماهيرية عن طريق الندوات والمهرجانات والكلمات المكتوبة والمسموعة تحت شعار وحدة الموقف الشعبي اللبناني والفلسطيني.

و- "ويعني أيضاً التأكيد على إجراء الحوار والإتصال المستمر مع بقية القوى اللبنانية ... هذه القوى التي يسبب عزلها مزيداً من الأحقاد. ومما لا شك فيه أن أسلوب الثورة في هذا الإتجاه في الماضي والحاضر كان سلوكاً جيداً ورائعاً ومبنياً على التفهم الكامل لطبيعة تركيب المجتمع اللبناني.

المطلوب فلسطينياً

5- "أما في المجال الفلسطيني فلا بد من تحقيق الآتي:

أ- "وضوح كامل في الحد الأقصى الذي تطلبه الثورة الفلسطينية في لبنان لكي تُحقق بذلك وحدة الموقف السياسي الفلسطيني في الساحة اللبنانية.

ب- "تحقيق الوحدة العسكرية الفلسطينية ووحدة الميليشيا وأجهزة أمن الثورة.

ج- "تحقيق الإنضباط الكامل في العلاقات بين المنظمات وعدم السماح لأي منها بممارسة أي عمل يضر بالموقف الفلسطيني، والحزم مع كل من يخرج عن الصف.

د- "تعميق المحبة والإحترام والتفاعل الثوري مع الجماهير الفلسطينية وحماية مصالحها وجعل إرتباطها بالثورة إرتباطاً منطقياً ومتفاعلاً.

هـ - "الحذر واليقظة من الإعتداءات الصهيونية والتعاون مع القوى الوافقة إلى جانب الثورة في مواجهة هذه الإعتداءات.

7- "أما في المجال الحركي فلا بد من العمل لتحقيق الآتي:

أ- "الحرص المستمر على وحدة التنظيم في المجال التنظيمي والفكري والسياسي، والضرب بيد من حديد على كل من يعمل لغير ذلك مهما كانت نيته.
ب- "الإلتزام الكامل بأفكارنا ومبادئنا ومواقفنا السياسية التي تثبت أنها الصالحة والإيجابية في كافة مجالات نضالنا.

ج- "الإيمان المطلق أن النصر في النهاية هو لشعبنا ولثورتنا مهما غلت التضحيات طالما بقينا جميعاً في مقدمة النضال والعطاء موحدّين في أفكارنا ومواقفنا قدوة في إلتزامنا وإنضباطاً لتكون الجماهير إلى جانبنا لنضمن حتمية الإنتصار في كفاحنا".

توضيح من "فتح" أوجبه ردود الفعل

بعد نشر الدراسة التي أثارت ردود فعل غير مستحبة لبنانياً ومفاجئة لبعض الفصائل الفلسطينية وزعت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) يوم الثلاثاء 12 حزيران/ يونيو 1973 الإيضاح الآتي:
"صرح ناطق رسمي باسم حركة التحرير الفلسطيني "فتح" بما يأتي:
"نشرت صحيفة "النهار" في عددها الصادر صباح 12 حزيران 1973 ما سمته "دراسة لأحداث أيار المفجعة أعدتها فتح". إننا نود أن نوضح ما يأتي:

أولاً- إن الدراسة المذكورة هي من وضع إحدى مؤسسات الدراسة الخاصة خارج بيروت قدمتها لأحد مكاتب الحركة الفرعية. ولم يجر عرضها على أي جهاز مركزي للحركة. ومن هنا فإن ما جاء فيها لا يعبر عن وجهة نظر "فتح" ولا عن موقفها.

ثانياً- أذاعت الدراسة المذكورة وقائع خاطئة زعمت أن مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية والجبهة الشعبية (القيادة العامة) كانت السبب في تفجير أحداث أيار.

إن هذه المعلومات كانت خاطئة من أساسها. فقد كان موقف المنظمين وسائر فصائل حركة المقاومة إنضباطياً وملتزماً بالقرارات والمواقف التي صدرت عن القيادة الجماعية قبل أحداث أيار وخلالها.
ثالثاً- إن الحركة تجري الآن تحقيقاً شاملاً حول هذا الموضوع".

صحيفة "النهار" - الأربعاء 13 يونيو/ حزيران 1973

نماذج رسائل صحافية حول أحداث ومؤتمرات
بعث بها فؤاد مطر من القاهرة إلى "النهار" في بيروت



كست السعودية الجولة وخسرتها مصر

الأمر الثاني هو بروز الدبلوماسية السعودية كأحدى الدبلوماسيات الماهلة في المنطقة العربية . وقد تنفر بعد الآن الانفراسات القاتلة ان الرمال السعودي هو الذي يفعل الإعاجيب وليس أي شيء آخر . لأنه ، بعد نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية أصبح هناك شيء

الامر الاساسي في الموضوع هو ان
المسودة كانت الجولة هذه المرة .
في القمة الاسلامية الاولى حاولت
ولم تنجح . وفي مؤتمر جدة استطاعت .

[illegible]

تكريس التباعد العرقي وسياسة المحام

[illegible]

كرست هذه المؤتمرات سياسة
العربية، واستنطادا، سياسة

ماد الاسرائيلي .
 تحت السعودية .

العقلية التي سيطرت على المؤتمر

[illegible]

الأهمية هذه الصورة أنها تباين أول لقاء مصور يتم وجها لوجه بين الملك فيصل
سؤول رسمي من الجمهورية اليمنية وإن كان هذا المسؤول على مستوى سفير .

”النهار” في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية: **ان تكون الامانة العامة او لا تكون تلك هي المسألة!**

جدة - ٢٢ آذار - من
 فؤاد مطر :

في قصر بني فوق أرض متراصة
 الأطراف بلغت ثقافته نحو ٥٠ مليون
 ريال النفس وزراء خارجية الدول
 الإسلامية لبدء مؤتمراتهم الذي أوصى
 به مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي
 عقد خلال إبريل في الرياض .
 يشغل القصر مساحة شاسعة من
 الأرض ، وحوله بنى السفارة الأمريكية
 في جدة الذي يشغل مساحة مماثلة
 تقريباً . بين السفارة والقصر شارع
 نالوي . وكلا القصرين بنى السفارة يقع
 في شارع فلسطين ، ويطل على البحر
 الأحمر ذي المياه الرمادية .
 في القصر غرف ولغات فسحة .

إياه حديقة نبت فيها المنصب الأخضر
 إلا أنها تبدو غير مكتبة . ذلك بأن
 القصر بني حديثاً جداً .
 تباب في منتهى الروعة ورخام من
 النوع الثمين وسكوف . ٥٢ ما أجمل
 سكوف هذا القصر . أن يزورها الفنان
 ففقت له أمكالات فيالتح في التزين .
 السكوف من خشب تتنلى قطعها كما لو
 أن يراها كانت نازلة فجدتها موجة من
 الصقيع . مثل الصواعد والنوازل في
 مفارقة جميعاً مع الفارق بأن جميعاً من
 صنع الطبيعة وسكوف القصر من صنع
 الإنسان . والفريسات القليلة من
 السكوف ، ٥٢ ما أعجبها أيضاً .
 ٥٢ ... ٥٢ ... ٥٢ ...
 والسجادة التي تغطي أرض لغات

والسجادة التي تغطي أرض لغات

”النهار” في مؤتمر قمة جدة: **هل تعتبر في السعودية باليمن؟**

جدة - ٢٢ آذار - من فؤاد مطر

الاجتماع الذي لم يتوافر في مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد يوم ٢٢ إبريل
 في الرياض ، لم يتوافر في أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي يبدأ
 أعماله في جدة غداً .
 البعث يشقيه غالب : القنصري الحاكم في سوريا والقومي الحاكم في العراق .
 واليمن الجنوبية كذلك مع أنها خضرت في الرياض . وبمسلمو الهند ، وإن كان
 مسلمو الهند يمثلوا في قمة الرياض .
 وكان واضحاً أن مسلمي الهند لم يلقوا دعوة إلى حضور مؤتمر جدة بعدما بلغ
 الرئيس يحيى خان الملك فيصل فيلنحو شهر بواسطة سفره في السعودية أن
 باكستان لن تشترك في المؤتمر إذا نزلت الهند .
 وحملت مشكلة العلاقات السعودية - الباكستانية الملك على التجاوب مع يحيى
 خان . ويكنى للتدليل على متانة هذه العلاقات أن عدداً كبيراً من الطيارين العسكريين
 الباكستانيين يعملون في السعودية . وهناك أيضاً عدد آخر من العسكريين .
 الاستعدادات ... في الشوارع
 الاستعدادات للمؤتمر كانت حتى اليوم لا تزال مستمرة . وكان المسؤولون حريصين
 على أن تبدو جدة في منتهى النظافة والترتيب فحسبته عقد المؤتمر . وظهر ذلك
 واضحاً في نظافة الشوارع التي كانت جيدة وفي اكتشاك الهامة التي كانت منتشرة
 على جوانب الشوارع . وهذه الاكتشاك تباع فيها الصحف والمطويات وأصناف
 الشاحن . وبلغ عدد الاكتشاك التي أزيلت بئس من الأمير ضعلل أمير مكة (جدة تتبع
 إمارة مكة أدارياً) نحو ... كشك . وينتظر أن تعود هذه الاكتشاك إلى قواعدها
 بعد انتهاء المؤتمر إذا تمكن أصحابها .

مؤتمر جده : يومين وزير خارجية السنغال بنجا اليوم الثاني **استمرار الخلاف بين الوفود حول فكرة الأمانة العامة** **بجد لا يري عرض وجه لبنان الذي تحاول إسرائيل طمسه**

باسم المؤتمر وهو أمين الدولة للشؤون الخارجية في الصومال

السيد عمر شارنة أوصى في ندوة صحافية عقدها مساء اليوم
 على إثر انتهاء الجلسة الثانية التي عقدها المؤتمر بأن أحد
 لا يعارض إنشاء الأمانة العامة . إلا أن نظرة إلى ما جرى
 داخل الجلسات : الصحابية والثانية التي عقدت بعد الظهر
 تشير إلى أن نية معارضة فكرة إنشاء الأمانة العامة .

كلمة محمود رياضي

في الجلسة الصحابية تحدث وزير خارجية مصر السيد
 محمود رياضي ، لكن كلمته لم تكن في المستوى المطلوب من
 مصر في المؤتمر ، إلا إذا كان المطلوب هو عدم اتخاذ موقف
 بالنسبة إلى الأمانة العامة سلباً أو إيجاباً ، وكانت كلمة
 رياضي بمثابة في نطاق عرضها للواقع
 العربي - الإسرائيلي .

فقد أعلن أن المساعدات العسكرية

، المثلثة الأسكنة حسد الله جعلت

جدة - ٢٤ آذار - من فؤاد مطر :

اليوم الثاني من مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية
 كان خافلاً . كان مسلمياً . كان مناسية لكثيرين ليقولوا ما في
 قلوبهم ، ومناسبة لكثيرين آخرين ليقولوا غير ما يشعرون .
 نجما اليوم الثاني كانا وزير خارجية ليبيا السيد صالح
 برصبع ووزير خارجية السنغال السيد أحمدو كريم . ونتائج
 اليوم الثاني بالنسبة إلى الموضوع الأساسي وهو الأمانة
 العامة كانت خطوة إلى الأمام لصلحة دعاء الفكرة وخضرة
 أخرى إلى الأمام لصلحة معارضي الفكرة ، وحتى الآن لا
 يمكن الجزم بأن الأمانة العامة لن تقام ، كما أنه لا يمكن
 الجزم بأن الأمانة العامة ستقام ، وأن كان المتحدث الرسمي



